جامعة أسيوط
مركز دراسات المستقبل

السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى

أبحاث المؤتمر السنوى الثانى

السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى
الذى عقده مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط

(٢٥ - ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧)

تقديم
أ.د. محمد رأفت محمود
رئيس الجامعة

تحرير
أ.د. محمد ابراهيم منصور
مدير المركز

١٩٩٧ - ١٩٩٨

" السوق العربية المشتركة هي المشروع الوحيد الذي يحقق وحدة الهدف والمصلحة والمصير لشعوب تربط بينها منظومة ثقافية واحدة ونسيج اجتماعي متجانس . وهي أيضاً ضرورة حياة وبقاء ، وليست رفاهية أو ترفاً . وأن التكتل الذي ننشده هو تكتل يضيف ولا ينقص يقوى ولا يضعف ، يعزز ولا يبدد . وهو تكتل دعم وتجديد لا انتقاص وتجريد . لأن الجماعة لا تقوى ولا تتعزز إلا بقوة كل واحد من أعضائها "

الرئيس محمد حسني مبارك

شارك في تحرير الكتاب

الدكتور محمد عبد العظيم طلب

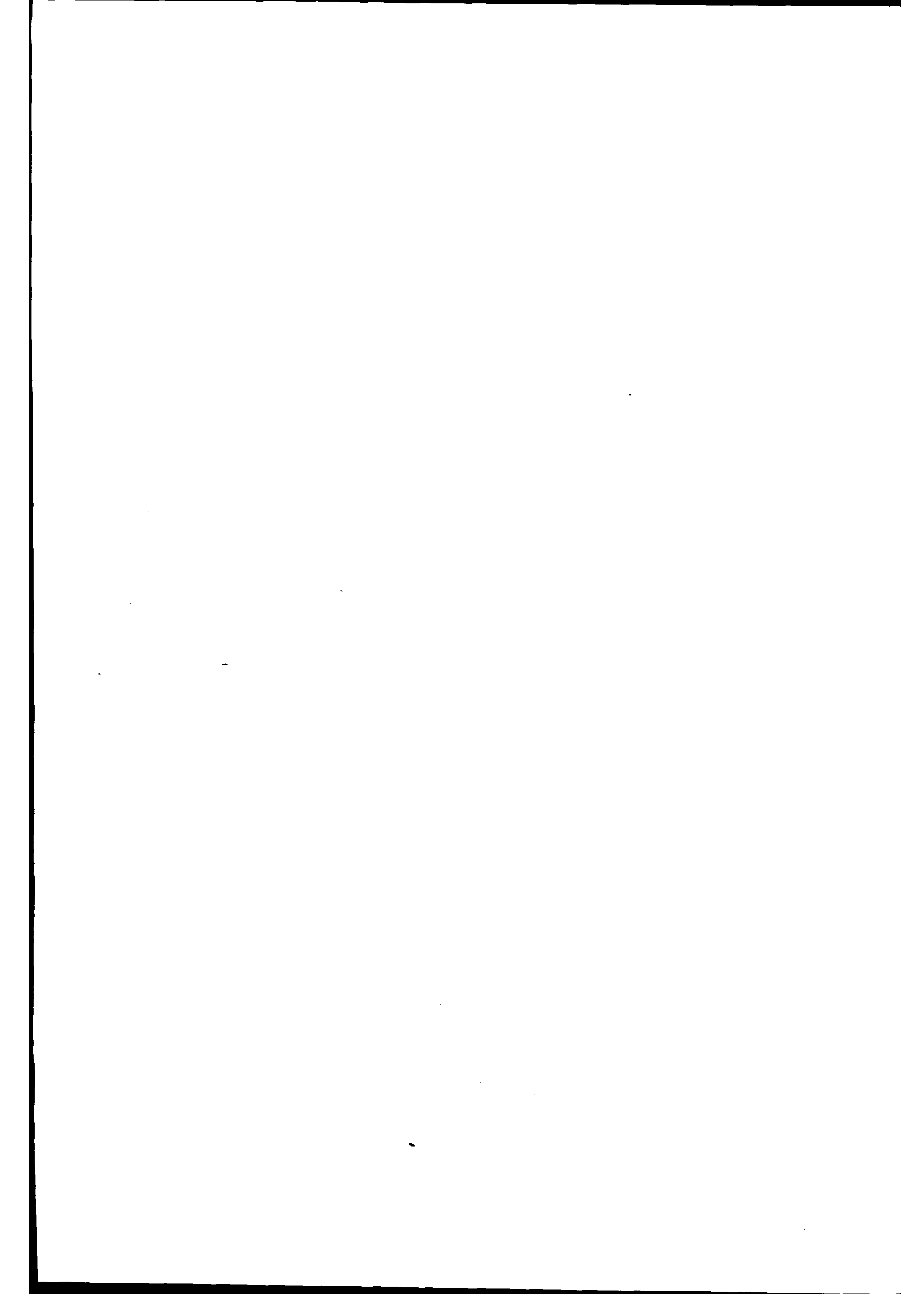
الدكتور منير محمود بدوى

وشارك من سكرتارية المركز

محمود صبحى حسين

مرفت شحاته مرسى

راجعه لغوياً : على حوم



المحتويات

كلمات الجلسة الافتتاحية

موضوعات المؤتمر

المحور الأول

السوق العربية المشتركة : دروس الماضى وتحديات المستقبل

المحور الثانى

التكامل الاقتصادى : تجارب عربية

المحور الثالث

التكامل الاقتصادى : تجارب عالمية

المحور الرابع
الاقتصاد العربى فى القرن الحادى والعشرين

المحور الخامس
خيارات التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط

المحور السادس
العرب وتحديات النظام التجارى العالمى

المحور السابع

دور الإرادة السياسية

تقــديـم

دكتور محمد رأفت محمود

رئيس جامعة أسيوط

السوق العربية المشتركة هدف يعاود الظهور بين الحين والحين لكنه هذه المرة يعود بقوة لم نعهدها من قبل ، منذ ظهرت إلى الوجود فكرة السوق العربيـة فـى عـام ١٩٦٤ وأصبح له ميثاق مصدقاً عليه من سبعة أقطـار عربيـة أعيتهـا السبل فـى ترجمتهـا واقعـا ينبض بالحياة ، وإجراءات وتدابير قابلة للتنفيذ ، وباباً مفتوحاً تدخل منـه الأقطـار العربيـة الأخرى التى لم تكن وقت إقرارها قد تأهلت للانضمام.

ولا تخفى الأسباب بالطبع التى تجعل فكرة السـوق العربيـة المشـتركة تُطرح بشـدة مـن جديد، وتلح فعاليات عربية كثيرة فى الدعوة إلى إحياء فكرتها وبعث الروح فى ميثاقها الذى مات أو يكاد.

فقد أصبح واضحاً لكل ذى عينين حجم التحديات التى تواجه الأمة فى لحظات انتقالها - مع غيرها من الأمم - إلى القرن الحادى والعشرين ، وهى تحديات تنبع من مصادر شتى ، وتهدد بالحاق أفدح الأضرار ليس فقط بالمستقبل الاقتصادى للأمة ، ولكن بات الخطر يلتف حول هويتها وثقافتها بل ووجودها القومى ذاته . فهناك تحديات العولمة ، وانفتاح الأسواق وشراسة الشركات عابرة القارات وتنامى النزعة نحـو بنـاء التكتـلات الاقتصاديـة الإقليميـة واشتداد حمى التنافس الاقتصادى ومخـاطر التهميش التـى تنتظر الكيانـات الصغيرة غير القادرة وغير المؤهلة للمنافسة ، والسماوات المفتوحة والأقمار الصناعية والبـث الفضـائى الذى لا تحده قيود.

وهناك من جانب آخر ، تحديات القوى الإقليمية المتحفزة لدور جديد فى منطقة الشـرق الأوسط خصماً من حساب قوى إقليمية عربية كبرى كمصر ، ويفرض على العرب خيـارات تتعارض مع مصالحهم.

وقد بادر الرئيس مبارك بتوجيه نداءه إلى الأمة العربية للعمل فوراً على تحقيق السوق العربية المشتركة ، ولم يتوان - من موقع مسئولياته القوميـة - فـى التنبيـه إلـى مصـادر

الخطر التى تتهددنا إذا توانينا لحظة فى التحرك فى اتجاه تحقيق هذا الهدف العربى العزيز الذى يرتفع إلى مستوى طموحاتنا بما يوفره للعرب من موقع يليق وامكاناتهم وتاريخهم ورسالتهم.

وقد استقبل مركز دراسات المستقبل دعوة الرئيس مبارك بما يليق بها من اهتمام ، وخصص مؤتمره السنوى الثانى لبحث مستقبل الاقتصاد العربى والسوق العربية المشتركة فى القرن القادم وتحرك نحو توجيه دعوته للباحثين والمثقفين العرب للمشاركة فى مؤتمره الثانى والاسهام فى المحاور المطروحة للبحث فى هذا المؤتمر ، والتى تناولت تقييم مسيرة التعاون الاقتصادى واستشراف الآفاق المستقبلية لتطور الاقتصاد العربى والتحديات التى تتربص بالعرب على المستويين العالمى والإقليمية ، كما تطرق المؤتمر لبحث واستخلاص الدروس المستفادة من التجارب الإقليمية والعالمية للتكامل الاقتصادى كتجربة الاتحاد الأوربى وتجربة الآسيان فضلاً عن تقويم التجارب العربية لدول مجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى ودور صناديق الانماء العربية فى تحقيق التنمية والتكامل ، وخاض المؤتمر تفصيلاً فى تفنيد خيارات التعاون الاقتصادى المقترحة للشرق الأوسط كمشروع السوق الشرق أوسطية ومشاريع الشراكة العربية الأوربية وتحديات قيام منظمة للتجارة العربية وأخيراً سبل تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية كخطوة ضرورية على طريق إقامة السوق العربية المشتركة .

وقد قدم الباحثون العرب - الذين كانوا تمثيلاً صادقاً للمناطق العربية المختلفة فى المشرق والمغرب - مساهمات علمية وافية فى هذه المحاور جميعها تكشف عن مرحلة جديدة من تطور الفكر العربى يميل إلى الموضوعية ويجنح نحو الواقعية وتغليب المصالح المشتركة.

واننى إذ أقدم لهذا الكتاب الذى يضم هذه المساهمات العلمية العربية فأننى لا أملك إلا أن أحيى كل الباحثين والمفكرين والمسئولين الذين ساهموا فى هذا العمل القومى ، وأن أضع هذه المساهمات تحت يد صانع القرار فى المؤسسات السياسية والاقتصادية العربية لتكون عوناً وهدى على اتخاذ قرار قادر على وضع ترتيبات مناسبة لتحقيق هذا الهدف العربى العزيز.

وعلى الله قصد السبيل.

كلمة المحرر

د. محمد إبراهيم منصور*

قبل وقت غير طويل من انعقاد المؤتمر السنوى الثانى لمركز دراسات المستقبل ، احتدم الجدل وتنوعت الاجتهادات حول ترتيب الأفضليات والخيارات الملائمة لوضع التكامل الاقتصادى العربى موضع التنفيذ . وكان طبيعياً أن تنتزع السيادة فى هذا الجدل مدرستان فكريتان استقطبت إليهما - بمجرد أن تجددت الدعوة إلى السوق العربية المشتركة ولمع فى الفضاء العربى بريقها الجديد - آراء المثقفين والمفكرين العرب . مدرسة ترى فى المدخل الانتاجى والتنموى طريقاً للتكامل الاقتصادى العربى وخياراً واقعياً يختصر المسافة إلى الوحدة الاقتصادية العربية ، ويُجنِّب العمل العربى عثرات التجارب السابقة ، ويوفر للعرب قاعدة مادية تنطلق منها صيغ متقدمة للتعاون الاقتصادى، تُتوجها فى النهاية وحدة اقتصادية وسياسية كاملة . ومدرسة أخرى تنحاز إلى المدخل التجارى المؤيد لمنطقة حرة للتجارة العربية ، تُفضى إلى سوق عربية مشتركة من خلال تنمية التجارة البينية العربية وتحريرها ، فى محاكاة لتجارب إقليمية ناجحة فى مناطق أخرى من العالم ، ربما كان مثالها الأهم - الذى استلهمته وبشرت به هذه المدرسة - تجربة الاتحاد الأوربى .

ولسنا هنا فى مقام تفنيد حجج الفريقين وإعلان الانحياز إلى هذه المدرسة أو تلك لاسيما وإننا لم نجرب بما فيه الكفاية سلامة كل طريق ، واكتفينا بإصدار أحكام لم تنضجها التجارب.

ويقينى أن جدلاً كهذا - فى ظروف وطننا العربى وفى مواجهة تحديات جديدة تترصده- ترف فكرى شبيه بجدل أهل بيزنطة حول أيهما أسبق الدجاجة أم البيضة . فإذا أضفنا إلى ذلك أن هذا الجدل يصل - فى أحيان كثيرة - إلى حد الاشتباك لأدركنا إلى أى مدى نغامر بالإمساك بالفرصة الأخيرة المتاحة لنا فى الهزيع الأخير من القرن العشرين والتى يعنى الإمساك بها تعظيم المنافع العربية المشتركة ، وتقوية الموقف التفاوضى العربى فى مواجهة الغير ، وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية التى تواجه العرب

---

* مدير مركز دراسات المستقبل - جامعة أسيوط

فى القرن الحادى والعشرين ، خصوصاً تلك التحديات التى يفرضها التعاون مع دول الجوار الجغرافى غير العربية فى ظل تسوية سلمية عادلة ومقبولة فى الشرق الأوسط ، وتحديات العولمة بما تنطوى عليه من أسواق مفتوحة تتأجج فيها حمى المنافسة بين قوى غير متكافئة ، وتوحش الشركات دولية النشاط وتعدد أذرعها وتحكمها فى التجارة والخدمات العالميتين ، وتنامى النزعات الرامية لإقامة تكتلات إقتصادية إقليمية فى مناطق متفرقة من العالم .

وقد كنا ومازلنا على قناعة بأن الموقف العربى اليوم – على الأقل على صعيد العمل الاقتصادى – أكثر استعداداً للاستجابة لهذه التحديات ، فقد زالت أو كادت التباينات الأيديولوجية الحادة بين الاقتصادات القطرية ، التى وقفت فى مرحلة ما عقبة كئود فى طريق العمل الاقتصادى العربى المشترك ، وانصهرت هذه الاقتصادات فى تجارب متقاربة للإصلاح الاقتصادى ، واعتنقت – بدرجة أو بأخرى – توجهات مشتركة فيما يتعلق بفلسفة الاقتصاد الحر . ورغم أن إحساس البعض بالمخاطر المحدقة بهم – إذا ظلوا فى شرنقة الانعزال القطرى وتعاملوا فرادى مع دول ومنظمات وكيانات كبرى – ما زال باهتاً، إلا أن إدراك الآخرين لهذه المخاطر يبعث على التفاؤل ، ويشبه ومضة ضوء فى نهاية النفق المعتم . هذه الومضة التى توهجت من شرارتها شعلة الدعوة إلى السوق العربية المشتركة ، ، التى يصطف تحتها كل يوم قطر عربى جديد ، ويتجاوب معها رأى عام عربى واسع لا يمكن تجاهله أو تخطيه ، بعد أن صارت فكرة السوق المشتركة خياراً شعبياً ومشروعاً قومياً أجاد وصفه بحق الرئيس محمد حسنى مبارك بقوله أنه "المشروع الوحيد الذى يحقق وحدة الهدف والمصلحة والمصير لشعوب تربط بينها منظومة ثقافية واحدة ونسيج اجتماعى متجانس ، وهى أيضاً – بكلمات الرئيس مبارك – ضرورة حياة وبقاء ، وليست رفاهية أو ترفاً" .

وقد كان تجاوب الرأى العام والحكومات والمراكز والجامعات والمفكرين مع هذا النداء دليلاً على مناخ جديد ذى دلالات موحية بالتفاؤل . وقد أدهشنا أن نتلقى سيلاً من المساهمات العلمية والفكرية تقدم بها علماء ومفكرون وباحثون ورجالات دولة ومنظمات وجامعات ومراكز تكاد تكون تمثيلاً صادقاً للأقاليم العربية المختلفة فى المشرق والمغرب والجنوب ، وللأعمار والأجيال العربية المختلفة ، وللمدارس والتيارات العديدة التى يزخر بها الوطن العربى . وقد كان المركز – بحكم نزوعه المستقبلى – حريصا أن يستمع إلى كل هؤلاء وأن يتيح آفاقاً واسعة لنقاش حر حول مستقبل الاقتصاد العربى ، يقول فيه كل رأيه

ويقدم تصوره. ومن بين أوراق عديدة ، تقدم بها الباحثون ، انتهت هيئة التحرير إلى قبول سبع وعشرين اكتملت لها شروط النشر ، بينما تفرق البعض الآخر - الذى نعتذر عن نشره - بين أوراق سبق نشرها وأوراق كان نشرها سوف يعد تكراراً لغيرها أو أوراق اكتفى أصحابها - بمحض إرادتهم - بعرض مختصر لها دون أن يتقدموا بها كاملة ، وأخيراً أوراق لم يرد أصحابها على ملاحظات التحكيم وبالتالى تخلوا عن حق نشرها . فضلاً عن أن المركز يأسف أن ضاعت من هذا السجل محاضرة تذكارية - على قدر من الأهمية - افتتح بها المؤتمر الدكتور جمال البيومى مساعد وزير الخارجية المصرية حول "العلاقات العربية الأوربية فى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية" لأنه لم يترك لنا نصاً مكتوباً ، ولم تفلح محاولات لاحقة أن تصل إلى هذا النص المكتوب .

وقد حاولنا - قدر الجهد - أن يكون الاختلاف بين أجندة المؤتمر وفصول الكتاب طفيفاً وفى أضيق الحدود . وهكذا توزعت الأوراق على سبعة محاور ، أولها عن دروس الماضى وتحديات المستقبل وآخرها عن دور الإرادة السياسية فى تفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك ، وبين المحور الأول والمحور الأخير قدم الباحثون نماذج شتى للتكامل الاقتصادى عربيا وعالمياً . وقيموا الخبرات التاريخية فى منطقتنا وفى خارجها ، واستخلصوا الدروس والعبر وطرقوا بشدة على أبواب القرن القادم ، وفندوا حجج الدعاة إلى تعاون اقتصادى أوسع فى الشرق الأوسط يضم العرب وغير العرب .

ففى المحور الأول دروس الماضى وتحديات المستقبل ، يعرض الكتاب لمسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك - كما قدمها سليمان المنذرى - منذ قيام المجلس الاقتصادى العربى فى عام ١٩٥٣ وتوقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية فى عام ١٩٥٧ . وفى هذه الورقة يعترف المنذرى بأن محصلة العقود الخمسة الماضية أثبتت هشاشة التكامل الاقتصادى العربى ، داعياً إلى إحياء مشروع السوق العربية المشتركة وإعادة هيكلة مؤسسات التكامل العربى.

أما لقوشة فيعرض فى "مداخلاته الأولية" للدور الوظيفى للتكتلات الاقتصادية فى ظل ثنائية السوق - التنمية واتفاقات تحرير التجارة والسوق المشتركة ، مجاهراً بالدعوة إلى البحث عن مسار براجماتى يقود إلى الهدف .

ويتفق ثلاثة من الباحثين العرب هم الدكتور مصطفى محمد العبدالله والدكتور بهاء الغمرى والدكتور على سليمان على أهم المعوقات التى واجهها العمل الاقتصادى العربى المشترك وينتهون إلى اقتراح استراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادى العربى وإن كانت عناصرها تتباين بين باحث وآخر من ثلاثتهم .

ويعرض المحور الثانى لعدد من التجارب العربية المعاصرة فى التكامل الاقتصادى بدأها شحاتة محمد ناصر بتجربة التكامل الاقتصادى فى دول مجلس التعاون الخليجى – التى قدم فيها أمثلة للعقبات التى تعترض مسيرة التجربة والآفاق المفتوحة أمامها . وينسج على المنوال نفسه العياشى عنصر الذى عرض لتجربة الاتحاد المغاربى . لكنه يكشف الضوء على التحديات المحيطة بالتجربة والآمال المعقودة عليها . وفى سياق آخر يُقَوِّم الدكتوران عمر البيلى وخديجة الأعسر فى عمل مشترك أداء صناديق الإنماء العربية فى دعم التكامل الاقتصادى العربى . ويرسمان صورة للدور الذى يمكن لهذه الصناديق أن تؤديه مستقبلاً فى ضوء تراجع الموارد العربية وتزايد احتياجات التنمية . وحول دور الإصلاح الاقتصادى وسياسات التكيف الهيكلى فى الأقطار العربية فى التمهيد لقيام السوق العربية المشتركة ، قدم فؤاد راشد عبده بحثه الذى اتخذ اليمن نموذجاً حاول منه استشراف دور الاصلاحات الاقتصادية فى التمهيد لقيام السوق .

وينتقل المحور الثالث من التجارب العربية إلى التجارب العالمية ذات العلاقة لاسيما فى أوروبا وآسيا وما تقدمه هذه التجارب من دروس وما تبشر به من وعود . ففى بحثين مهمين للدكتور جمال الشلبى والدكتور رأفت غنيمى الشيخ دُرست اسقاطات الوحدة الاقتصادية الأوربية على التجربة العربية . وعرض الباحثان التجربة الأوربية كمثال يحتذى به من خلال الدوافع السياسية والاقتصادية بل والعقبات التى اعترضت طريقها . أما الدكتور على الشرعة فقد اتجه شرقاً ليقدم بحثاً عن " الآسيان وتجربة التعاون الاقليمى والدروس المستفادة منها" وقد استخلص من خلال تقويمه لتجربة الآسيان ما يعتبر خبرات مفيدة للعمل الاقتصادى العربى المشترك .

ويحلق المحور الرابع بالاقتصاد العربى إلى آفاق القرن الحادى والعشرين ليتعرض من خلاله لأربع تصورات مهمة لأوضاع الاقتصاد العربى فى القرن القادم ، الأول ناقش فيه على موسى المتغيرات الدولية والإقليمية وتحديات العولمة والجات وتأثيرها فى الاقتصاد فى

القرن القادم . وفى الثانى بحث الدكتور غالب عوض صالح تطور السياسة المتوسطية للاتحاد الأوربى والتأثيرات المحتملة للشراكة المتوسطية فى النظام الاقتصادى للإقليم. وفى فصل ثالث يدخل الدكتور خالد سعد زغلول منطقة التجارة الحرة باعتبارها صورة أولية للتعاون الاقتصادى العربى وإمكانيات تطورها إلى سوق مشتركة . ويختتم الدكتور عاطف دردير هذا المحور بدراسة مسحية عن حتمية تنسيق استثمار الموارد التعدينية فى الوطن العربى ، طالب فيه بضرورة دعم المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ونادى بضرورة إقامة سوق عربية مشتركة متخصصة فى الخامات المعدنية .

وربما كان المحور الخامس قد لامس باقتحامه لخيارات التعاون الإقليمية فى الشرق الأوسط ، ما يعتبر أهم التحديات التى تجابه العمل العربى المشترك . ففى بحثه للآفاق والمخاطر المحتملة للسوق الشرق أوسطية فند الدكتور منير بدوى كل الآراء المؤيدة والمعارضة لخيار السوق الشرق أوسطية وانتهى إلى التحذير من مخاطر مؤكدة تترصد التعاون العربى من جراء القبول بهذا الخيار . وفى سياق يختلف قليلاً جاءت أطروحة الدكتور أحمد جمال الدين موسى عن مشروع السلام والتمويل الخارجى للتنمية فى دول الجوار . أما الدكتور زكى حنوش فقد ربط المشروع الشرق أوسطى والمشروع المتوسطى مرجحاً فى النهاية خيار التكامل الاقتصادى العربى . ومن منظور سياسى ثاقب يقرأ الدكتور صفى الدين خربوش ما أسماه أوهام العروبيين المؤيدين للتعاون العربى والشرق أوسطيين المطالبين بتوسيع دائرة التعاون فى الشرق الأوسط لتضم العرب وغير العرب . ويفسح هذا المحور مكاناً لدائرة مهمة فى الخيارات المطروحة للتعاون فى الشرق الأوسط وهى دائرة العلاقات العربية التركية التى بحث فيها الدكتور حسن بكر إمكانات تطور هذه العلاقات إيجابياً أو سلبياً وإعادة تشكيل هذه العلاقات مستقبلاً على أسس من التعاون بديلاً عن الصراع .

ويكتفى المحور السادس ببحث تحديات النظام التجارى العالمى الجديد والشراكة العربية الأوربية وتأثيرها على التكامل العربى من منظورين متقاربين ، عرضت الدكتورة ذكاء الخالدى فى أولهما لأثر اتفاقيات الجات على التكامل الاقتصادى ورؤيتها للمشروع الشرق أوسطى باعتباره مشروعاً أمنياً وسياسياً أكثر مما هو مشروع اقتصادى . أما الدكتور فاروق مخلوف فقد عرض لدراسة السوق العربية المشتركة فى ظل احكام الجات وقواعد

المنظمة العالمية للتجارة . ويستثنى من هذا السياق بحث الدكتور معين محمد رجب الذى ركز على أهمية السوق العربية المشتركة للاقتصاد الفلسطينى .

ويُختتم هذا السجل الوثائقى بمحور أخير عن دور الإرادة السياسية فى تفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك . ويبدأ هذا المحور بملاحظات ومقترحات للإطار السياسى للسوق العربية المشتركة تقدم بها الدكتور عبد العظيم حماد ، لم يفته أن ينوه فيها عن النواقص السياسية المهددة للتكامل الاقتصادى العربى ، وعلى رأسها غياب الديمقراطية وتفاوت مستوى التطور السياسى والاجتماعى بين الأقطار العربية .

وفى ورقة أخرى ينادى الدكتور يوسف صبح بضرورة توفر نظام دستورى لدولة عربية موحدة ، ورفع مستوى معيشة سواد الناس والتوزيع العادل للثروات والاستمرار فى برامج الإصلاح الاقتصادى فى الأقطار العربية .

ويختتم الدكتور فيصل الرفوع السعودى هذا المحور ببحث حدد فيه الإطار السياسى النظرى للنظام الإقليمى العربى والوحدات الفاعلة فى هذا النظام فى ظل القطبية الأحادية الأمريكية .

لقد حملت هذه الأوراق - على تنوعها - هموماً مشتركة وقلقاً قومياً عاماً على المستقبل العربى الذى تأخذ به التحديات من كل جانب ، وتتهدده مخاطر التهميش والذوبان وفقدان الهوية .

ويبقى أن نقدم هذا السجل لمن يستطيع أن يتقدم بنا خطوة إلى الأمام فى الطريق الطويل الذى أجمع الباحثون أنه لا يخلو من شوك ، لكنه لا يخلو - أيضاً - من ورد .

وإذا كنا نأمل أن يكون هذا الكتاب عوناً على قرار عربى فاعل ، فإننا نأمل أيضاً أن يكون زخراً تحت يدى الأجيال العربية القادمة التى يهمنا أن تظل أيديها قابضة على الجمر.

والله من وراء القصد

وهو يهدى إلى سواء السبيل

دكتور محمد إبراهيم منصور

كلمة الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد
الأمين العام لجامعة الدول العربية

ألقاها نيابة عن سيادته

المستشار طلعت حامد السيد

نائب رئيس مكتب الأمين العام ورئيس وحدة الاتصالات الصحفية

الأخوة والأخوات

يسعدنى أن أنوب عن الأستاذ الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية فى حضور أعمال المؤتمر السنوى الثانى لمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط ، وتنظيمه لموضوع على جانب كبير من الأهمية وهو "السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى" ، وقد حملنى الأستاذ الدكتور عصمت عبد المجيد أطيب تحياته وتمنياته للمشاركين فى أعمال المؤتمر ، وكم كان يود سيادته أن يكون مشاركاً بين تلك الصفوة المتميزة من المفكرين والباحثين والأساتذة الأجلاء لولا سابق ارتباطاته ، كما حملنى سيادته عميق شكره وتقديره للأستاذ الدكتور محمد رأفت محمود رئيس جامعة أسيوط ، وإلى الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم منصور مدير مركز دراسات المستقبل وأمين الندوة على جهودهما ومبادرتهما بعقد هذا المؤتمر ، متمنياً أن يحقق الأهداف المعقودة عليه . . ولاشك أن المحاور التى يتضمنها المؤتمر ودعوته للمفكرين والباحثين العرب بتقديم رؤيتهم بشأن خيارات التعاون الاقتصادى العربى ، ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين ، والتحديات التى تواجه خيار السوق العربية المشتركة وتقييم تجارب التعاون والتكامل الإقليمى فى الوطن العربى ، والتجارب العالمية الأخرى الغنية بالدروس المستفادة.

لاشك أن كل ذلك بحاجة إلى تفاعل فى الفكر والتجربة ، الأمر الذى سيكون له أبلغ الأثر فى بلورة رؤية عربية مشتركة لإحياء فكرة السوق العربية المشتركة .

الأخوة والأخوات

ينعقد مؤتمركم فى ظل ظروف دولية وإقليمية بالغة الدقة ، تمر فيها أمتنا العربية بمرحلة هامة فى تاريخها . . وبخاصة بعد قرار قمتها العربية الناجحة فى يونيو من العام الماضى ، وتأكيدها على السلام العادل والشامل كخيار استراتيجى يتحقق فى ظل قرارات الشرعية الدولية ، ومبدأ الأرض مقابل السلام . . ويستوجب التزاماً مقابلاً تؤكده إسرائيل بجدية وبدون مواربة ، وبما يعيد الحقوق والأراضى المحتلة ويضمن الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع دول المنطقة ، وفقاً للمبادئ والاتفاقات والتعهدات التى تم التوصل إليها أثر مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ . . إلا أن مواقف وممارسات الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تنبئ عن الرغبة فى الالتزام بما تم الاتفاق عليه والتعهد به بين الأطراف المعنية بعملية السلام . . وتصر الحكومة الإسرائيلية الحالية على اتخاذ مواقف وممارسات تسمم الأجواء وتعمل على تحطيم جسور الثقة التى تمت أقامتها من أجل أن يسود السلام العادل والشامل منطقة الشرق الأوسط ، وبممارساتها ومواقفها هذه تعرض أمن المنطقة بكامله لدوامة من العنف والتوتر وعدم الاستقرار .

إن جامعة الدول العربية التى تحرص كل الحرص على أن يسود التعايش السلمى بين شعوب منطقة الشرق الأوسط تؤكد على ضرورة تنفيذ استحقاقات السلام السياسى قبل الدخول أو الشروع فى تنفيذ استحقاقات السلام الاقتصادى ، وتعلن للعالم أجمع تمسك الدول العربية بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية والتى تنص على عدم الاعتراف أو القبول بأية أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطانى الإسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة ، أو محاولاتها تغيير معالم القدس العربية ووضعها القانونى ، أو تكثيف الاستيطان فى الجولان السورى المحتل ، أو استمرار احتلالها لجنوب لبنان والبقاع الغربى ، وتؤكد أن تلك الإجراءات عمل غير مشروع لا يرتب لإسرائيل حقاً ، ولا ينشئ لها التزاما ، وتستوجب مقاومة الاحتلال الإسرائيلى غير المشروع .

إن جامعة الدول العربية التى تضع فى مقدمة أولوياتها العمل على صون الأمن القومى العربى بمعناه الشامل وبكافة أشكاله وجوانبه ، والحفاظ على الهوية الحضارية والقومية

المميزة للأمة العربية . . تؤمن بأن صيانة هذا الأمن يتطلب إقامة قاعدة اقتصادية عربية صلبة يتحقق من خلالها تكاملنا الاقتصادى العربى ، الذى يسهم فى إعلاء المصالح الاقتصادية العربية العليا ، ويحقق التنمية الاقتصادية الشاملة ، والتعاون الاقتصادى المتكافئ . . خاصة وأننا نعيش فى عصر سمته الأساسية تنامى التجمعات والتكتلات الاقتصادية الكبرى ولا مكان فيه إلا للأقوياء والقادرين على الصمود .

من هنا كان قرار القمة العربية التى انعقدت فى القاهرة فى شهر يونيو من العام الماضى وتأكيدها فى بيانها الختامى على أن التطورات الاقتصادية العالمية تفرض على أمتنا العربية ضرورة التجمع والتكتل . . خاصة وأننا نملك من الطاقات والإمكانات ما يؤهلنا للتعامل مع كافة التجمعات والتكتلات من موقع القدرة والقوة معاً ، كما قررت القمة العربية تكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمنى يتم الاتفاق عليهما .

وقد قام المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى فبراير الماضى باتخاذ قراره التاريخى بإقرار البرنامج التنفيذى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى تستجيب لطموحات وآمال أمتنا العربية فى تحقيق مصالحها الاقتصادية العليا ، وتكون خطوة مهمة فى الاتجاه نحو قيام السوق العربية المشتركة التى تعد فى نظرنا السياج الواقى للأمن الاقتصادى العربى .

وتأكيداً من جامعة الدول العربية على المضى قدماً فى تنفيذ القرار الصادر عن الإرادة السياسية العربية فى يونيو من عام ١٩٩٦ قمت بمخاطبة السادة رؤساء الوزارات فى الدول العربية . . الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية بغية توجيه الجهات المعنية ذات العلاقة والمنافذ الجمركية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق التخفيض المحدد فى البرنامج التنفيذى بنسبة ١٠٪ ابتداءا من ١٩٩٨/١/١ ، كما خاطبت السادة رؤساء الوزارات فى الدول العربية الست غير المصدقة على أو غير المنضمة إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية للعمل على سرعة الانضمام إلى الاتفاقية . . نظراً لما يمثله هذا الانضمام من دعم لمسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك ، وما يحققه من إتاحة الفرصة لتوسيع السوق العربية .

السادة الحضور :

أننا إذ نؤكد على أن فرص التعاون والتكامل بين الدول العربية أكبر من مجالات التنافس بينها ، فإننا وبنفس القدر نؤكد على أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعد النواة الرئيسية للتعاون الاقتصادى العربى . . خاصة وأن الدول العربية تمثل قوة اقتصادية كبرى، حيث يبلغ الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية ٦٨٠ مليار دولار ، ويبلغ عدد السكان فى المنطقة نحو ٢٤٠ مليون نسمة ، ويقوم العالم العربى بإنتاج ٦٠٪ من البترول العالمى....

إن كل ذلك يفرض علينا كأمة عربية أن نعمل على زيادة حجم التجارة البينية ، وأن نستمر فى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى التى حققت تقدماً ملموساً فى بعض الدول العربية ، وأن نزيد من دور القطاع الخاص فى عمليات التنمية . . وذلك بغية الاستفادة من المتغيرات الاقتصادية الدولية ، وما تمخضت عنه جولة أورجواى للمفاوضات متعددة الأطراف من توسيع النظام التجارى متعدد الأطراف ، بحيث أصبح يشمل تجارة الخدمات والتجارة فى المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس ، وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة وتدابير الاستثمار المتعلقة بها ، وهى جوانب لم تشملها المفاوضات التجارية السابقة ، كما أن من نتاج هذه الجولة أيضاً إقامة منظمة التجارة العالمية الكبرى لتكون الإطار المؤسسى لجميع الاتفاقيات ، وإشرافها على المفاوضات التجارية متعددة الأطراف .

لقد أدت هذه المتغيرات إلى خلق نظام تجارى دولى جديد يهدف إلى تحرير التجارة العالمية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية، وفتح الأسواق أمام الصادرات من جميع الدول ، ويرتكز هذا النظام على آلية السوق ، وعلى قدرة الدولة على الدخول إلى التنافس فى السلع على المستوى الدولى . . إن أهم المتغيرات التى شهدتها الساحة الدولية تزامن انتهاء جولة أورجواى مع قيام التكتلات الاقتصادية الكبرى بدءا من النافتا NAFTA والآفتا AFTA والـ الأبيك APEC ، ومنظمة التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN وانتهاءا بالاتحاد الأوربى الذى يستعد الآن للتعامل بالاتفاقية النقدية والعملة الموحدة .

إن هذه التطورات والمتغيرات ، إضافة إلى ما شهدته منطقة الشرق الأوسط من طروحات جديدة كالشرق أوسطية وغيرها والتى تحمل فى طياتها بذور التهديد للنظام

الإقليمى العربى ، وللهوية العربية ، تفرض علينا جميعاً تجميع قدراتنا العربية فى إطار اقتصادى قوى يكون قادراً على خدمة المصالح الاقتصادية العربية العليا ، وفى نفس الوقت يكون قادراً على توفير الحماية للسلع العربية من المنافسة الخارجية ، ويكون قادراً أيضاً على مواجهة كافة الطروحات والتعامل معها . . ولن يتأتى ذلك إلا بتقوية النظام الإقليمى العربى . . وتعزيز قدراته وإمكاناته والمضى قدما فى توسيع حجم السوق العربية وجعلها أكثر جذباً للاستثمارات العالمية وللشركات متعددة الجنسيات ، فضلاً عن العمل على جذب رؤوس الأموال العربية العاملة فى الخارج وتوجيهها للمساهمة فى التنمية الاقتصادية الشاملة لدولنا العربية .

ولاشك أن دعوة فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك بإحياء السوق العربية المشتركة أضحت اليوم مطلباً أساسياً فى هذه المرحلة الهامة من تاريخ أمتنا العربية ، ولاشك أن على حضراتكم مسئولية كبرى فى هذا الشأن بسعيكم لبلورة رؤية عربية اقتصادية شاملة تعزز من قدرات أمتنا العربية فى مواجهة التحديات الإقليمية والدولية والتعامل معها ، وفى ظل نظام العولمة الجديدة وما ينطوى على ذلك من أسواق مفتوحة تتأجج فيها حمى المنافسة بين قوى غير متكافئة ، وتتنامى فيه التجمعات والتكتلات الاقتصادية الكبرى .

وأننى إذ أتوجه إلى المولى عز وجل أن يوفق جهودكم الوطنية والقومية المخلصة من أجل إعلاء راية أمتنا العربية ، أتمنى لمؤتمركم كل أسباب التوفيق والنجاح .

وفقكم الله وسدد على الخير خطاكم وأيدكم بنصر من عنده .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

كلمة السيد عمرو موسى
وزير الخارجية

ألقاها نيابة عن سيادته

السفير سيد أبو زيد

مساعد وزير الخارجية للشئون العربية

السيدات والسادة :

بحث هذا الموضوع بالغ الأهمية بل ومصيرى للأمة العربية وهو موضوع تعزيز التعاون الاقتصادى العربى وإقامة السوق العربية المشتركة .

أن الحلم العربى بتحقيق التضامن وتعزيز التعاون وتوثيق اللحمة بين أبناء الأمة الواحدة لم يغب عن فكر علمائنا وجهد ساستنا ومفكرينا منذ بدء النهضة العربية المعاصرة منذ حصلت الدول العربية على استقلالها ، بل لقد كان هذا الأمل هو محور الأفكار التى تبلورت فى العشرينيات من هذا القرن حول الهوية العربية الواحدة التى تربط ما بين أبناء الأمة العربية وتوفر المقومات الأساسية لبناء كيانهم الموحد . كما كانت محور الجهود التى بذلت لإنشاء جامعة الدول العربية لتكون بيتا للعرب يجمع طاقاتهم فى كافة الميادين بهدف أن يكون العرب قوة لها شأنها تعكس ما يستحقونه من مكانة متميزة بحكم دورهم الخلاق وإسهاماتهم الخالدة فى مسيرة الحضارة الإنسانية .

لم أسترسل هنا فى تتبع الجهود العربية الراهنة الرامية إلى تحقيق التعاون الاقتصادى وإنشاء السوق العربية المشتركة أو بحث الجوانب الاقتصادية البحتة للآليات أمام هذا الجمع من الأساتذة الأجلاء والمتخصصين ، فقط أو أن أشير إلى أنه كانت هناك فى هذا

الخصوص جهود كبيرة وتاريخ طويل كانت دائماً واعية ومدركة لأهمية تعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول العربية وإقامة كيان اقتصادى عربى عملاق سواء كانت المسميات هى السوق العربية المشتركة ، أو الوحدة الاقتصادية أو منطقة التجارة العربية الحرة أو غيرها. ونؤكد هنا على حقيقة أن ميثاق الدفاع العربى المشترك تنبه من البداية وفى وقت مبكر إلى الارتباط العضوى بين متطلبات الأمن القومى العربى والتعاون الاقتصادى ، ووضع بذلك الأساس للفكر والجهد الإنسانى فى هذا الصدد محققاً سبقاً على جهد مهندسى اتفاقية روما ١٩٥٧ وحتى على الجهود العالمية الأخرى لبناء مؤسسات الأمم المتحدة .

ولقد كانت مسيرة طويلة حققت بعض محاولاتها إنجازات مهمة بما يوفر الأرضية للتفاؤل والأمل فى اللحاق بآخرين بدءوا مسيرة التعاون الاقتصادى وسبقونا بعشرات السنين على طريقها ، مثل أوربا الغربية التى استكملت بناءها الاقتصادى وتنطلق الآن لاستكمال وحدتها السياسية الكاملة ، رغم أنها لا تمتلك مقوماتنا كأمة عربية واحدة ويكفى أن نشير هنا إلى أن بدء تطبيق اتفاق السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٥ بين سبع دول عربية (مصر - سوريا - العراق - الأردن - ليبيا - موريتانيا - اليمن) قد أدى إلى زيادة تجارتها البينية من ٩٧ مليون دولار عام ١٩٦٥ إلى ١,٢ ملياراً عام ١٩٧٥ ، لكن الخلافات السياسية العربية وحداثة الاستقلال والخبرة وغيرها من العوامل أعاقت هذه المسيرة حتى وصلت الأمور بين الدول العربية إلى ما وصلت إليه مع مطلع التسعينيات .

وقد توافق هذا الزمن العربى الصعب مع تغييرات واسعة النطاق بدأ العالم يشهدها منذ أواخر الثمانينيات كان أهمها ، تفكك الاتحاد السوفيتى ومجموعة الدول الاشتراكية وبروز نظام الأحادية القطبية ، وتوجيه مختلف مناطق العالم لبناء الكيانات الاقتصادية العملاقة ، وبحيث أصبحت قارات العالم تتجه إلى بناء تكتلات اقتصادية واضحة . كما أن إقامة منظمة التجارة الدولية بما تفرضه من نظم متعلقة بتحرير التجارة وإلغاء القيود والشفافية يؤدى إلى زيادة التحدى والتنافس ، يضاف إلى ذلك انطلاق أفكار ودعاوى فى الغرب تدفع بإحلال الصراع الحضارى محل الصراع الأيديولوجى .

فى ظل هذه الظروف تنبهت القيادة السياسية المصرية إلى خطورة هذه المتغيرات وطالبت بصحوة كبرى على المستويات الوطنية والقومية تعيد العرب إلى الطريق الصحيح

لمجابهة هذه التحديات وإلا ضاعت الفرصة وانفلت الزمام وآلت أمورنا إلى غيرنا يسيرنا دونما رحمة.

وأثمرت جهود مصر الدعوبة مع دائرة من الدول العربية على المستوى الثنائى فى البداية ، ثم أخذت تتسع مما ممكن فى النهاية لانعقاد القمة العربية فى يونيو ١٩٩٦ بالقاهرة .

وكان أهم ما ركزت عليه هذه القمة هو ضرورة تعزيز التعاون ودفع العمل العربى المشترك ، وإصلاح الجامعة العربية وتفعيل النظام الإقليمى العربى حماية للكيان العربى والهوية العربية التى باتت تهددها الأخطار من كل صوب ؛ لأن التخلف عن ركب حركة العالم اليوم لم يعد يعنى فقط خسارة اقتصادية بل أصبح يمثل خسارة للنفس والهوية .

ولقد كان أهم ثمار هذا الجهد المخلص قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة على طريق تعزيز التعاون الاقتصادى العربى وإنشاء السوق العربية المشتركة . وغنى عن الذكر أنه كان لمصر بحكم مسئولياتها وموقعها وسط شقيقاتها النصيب الأوفر فى هذا الجهد العربى العام ، فإيمان القيادة المصرية بتعزيز التعاون البينى العربى إيمان ثابت لا يتزعزع حيث ترى من غير المعقول أن نقبل بتدنى حجم التجار البينية العربية إلى ٨٪ من حجم التجارة الدولية ، كما أنه لم يعد معقولاً ولا مقبولاً أن يجد العرب تجارتهم مع العالم قد تحررت فى ظل منظمة التجارة العالمية قبل أن تتحرر فيما بينهم .

ولقد سلك التحرك المصرى فى هذا الصدد عدة اتجاهات بهدف تعويض ما فات واختصار الزمن الممكن :

الأول : هو ما أسلفنا إليه من تفعيل الجامعة العربية وتنشيط أجهزتها للقيام بدورها الذى تتطلع إليه الشعوب العربية فى تعزيز التعاون العربى والإرتقاء به .

الثانى : هو السعى لتحقيق التضامن وتصفية الأجواء العربية فى مختلف المجالات لحفز التعاون بين مصر وكافة الدول العربية .

كما اعتمدت الدبلوماسية المصرية مؤخراً نهج إقامة مناطق التجارة الحرة على المستوى الثنائى مع الدول العربية الراغبة ، للوصول فى النهاية إلى منظومة متكاملة للإسراع والتعجيل بتنفيذ قرار الجامعة العربية الخاص بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية

الكبرى ، وتم التوصل لاتفاقات فى هذا الشأن مع تسع دول عربية نعتقد أنها تمثل الأرضية الأساسية للتحرك فى هذا الاتجاه (المغرب / سوريا / الأردن / تونس ، ليبيا) نحو السوق العربية المشتركة . وتشهد الفترة القادمة اجتماعا فى القاهرة بين دول إعلان دمشق بهذا الغرض .

وقناعتنا هى أن دول إعلان دمشق بحكم ما بينها من وشائج خاصة ولكونها تضم عدداً من الدول ذات الأهمية السياسية والاقتصادية الكبرى فى منطقتنا يمكنها أن تمثل النواة لحفز برامج التعاون البينى العربى سواء فى المجال الاقتصادى أو السياسى ، ومن هنا فإننا نعول على دورها أهمية خاصة فى الصدد .

السيدات والسادة ..

هذه باختصار أهم النقاط التى أردت أن أوردها أمام حضراتكم وهى لا تعدو أن تمثل خلفية لفكرنا السياسى فى شأن تفعيل التعاون الاقتصادى العربى فى ظل الظروف الدولية المتسارعة من حولنا والتى تتطلب منا المسارعة فى إعداد العدة لمجابهتها وهو ما يتطلب فكر وجهد وعمل كل المخلصين من أبنائها .

أشكركم أيها السادة مرة أخرى وأتمنى لجهدكم التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

كلمة الدكتور أسامة الباز
مستشار السيد رئيس الجمهورية للشئون السياسية

الأخوة والأخوات

يسعدنى أن أنقل إليكم تحية طيبة خالصة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك ، والذى يعتز كثيراً بدور الجامعات المصرية ودور المثقفين المصريين والعرب فى رسم صورة المستقبل ، ويعتز أكثر بدور الشباب فى هذه المنظومة التى نتطلع إلى قيامها لكى تشكل للعالم صورة الخريطة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فى الوطن العربى فى المستقبل.

إن الشباب وحده هو القادر على أن يضطلع منذ المراحل الأولى برسم هذه الصورة وبلورة الظروف التى يمكن أن تؤدى إلى تعظيم دور العرب فى هذا العالم ، الذى أصبحت القوة تعتمد فيه أساساً على العلم أكثر من اعتمادها على الموارد الطبيعية ، وأصبح يقال أن ثروات الأمم تقاس الآن ليس بحجم ما تملك كما كان الحال فى الماضى ، وإنما بقدر ما تعلم. فأنتم رُسل العلم وأنتم أصحاب الحلم الكبير الذى لا نستطيع بدونه أن نحقق التقدم فى المستقبل ، وأن نحقق الطفرة الكبيرة التى نأمل أن تشمل كافة أنحاء الوطن العربى الكبير.

إن الدور الذى تقوم به جامعة أسيوط فى التنوير بقضايا العصر والانغماس فى مشاكل المجتمع ليس فقط فى هذا الجزء الغالى علينا من أرض مصر ، وإنما أيضاً على امتداد الوطن العربى كله. إن هذا الدور هو دور محمود ، وضرورى وهو دور لاغنى عنه فى الارتفاع والارتقاء بمستوى الأداء فى هذا الوطن الكبير.

ولا يمكن أن نتحدث عن قضايا مثل إقامة سوق عربية مشتركة إلا وكانت النخبة المثقفة والطليعة الواعية العربية هى فى المقدمة من ذلك . لأن الأمر كما جربناه فى الماضى لا يمكن أن يكون على نطاق محدود يضطلع فيه المسئولون والأجهزة البيروقراطية وغيرها بهذا الدور ، وإنما لا بد أن تكون هناك طليعة مثقفة تتحمل المسئولية الأولى ليس فقط فى رسم صورة المستقبل ، وإنما أيضاً فى وضع الإطار السليم والمتطلبات التى نحتاجها للنفاذ إلى المستقبل ، وهذا لا يتم أيضاً إلا إذا كانت هذه الطليعة المثقفة متصلة وملتحمة تماماً مع سائر مكونات الأمة ، لأن الطليعة إن لم تكن ملتحمة بالجماهير ، قادرة على العمل بينها وسط الجماهير والقيام بمهمتها فى تنوير هذه التجمعات الشعبية ، فإنها تكون منعزلة ، ولن تستطيع أن تحيل الحلم إلى حقيقة أو من خيال إلى واقع ولذلك فإننى أعتقد أن من أحد الأسباب التى أدت إلى تعثر محاولات مثل إقامة السوق العربية المشتركة هو غيبة الوعى الجماهيرى الكافى الذى يتيح لهذه الفكرة أو هذا الحلم الكبير أن يتحول إلى حقيقة ، ومن هنا جاءت مبادرة الجامعة بإشراك عدد كبير من أساتذة أجلاء أفاضل من عقول مصر وعقول العرب معاً فى هذه المعركة التى نخوضها وسط عالم يتحول بمعدلات سريعة لم تشهدها الإنسانية من قبل ، وأيضاً الإنغماس والمشاركة النشطة من قبل الشباب فى مناقشة هذه الأمور وتداول الرأى فيها وطرح تصورات معينة قد تخطىء أو تصيب . وهذا أمر طبيعى وبديهى ولا بد أن تأتى الفكرة الطبيعية النهائية محصلة وفاق عربى عام ، وهذا الوفاق القومى يجب أن يعلو فوق الاعتبارات القطرية وإن كنا من باب الواقعية لا يصح أن نغفل عن أحد الأسباب الرئيسية التى أدت إلى تعثر قيام مؤسسات عربية وتجمعات عربية وتكتلات فى الحقبة التى تلت تكوين جامعة الدول العربية ، إن أحد الأسباب التى أدت إلى هذا كان أمراً طبيعياً وهو أن عدداً كبيراً من الأقطار العربية كان حديث عهد بالاستقلال . ومن ثم كانت فكرة الإنتماء القطرى فى هذه الدول بالطبيعة فكرة منطقية وكان هذا أمراً متوقعاً . ومن ثم لا يمكن أن نتصور أن يقفز العرب مباشرة من الدولة القطرية بعد الاستقلال إلى إلغاء هذا التجمع القطرى أو تمييعه وإذابته شيئاً فشيئاً والدخول مباشرة فى تجمع قومى عام ، وإنما يكون الطبيعى أن يمارس الأشقاء العرب الذين حصلت أقطارهم على الاستقلال حديثاً أن ينعموا بهذا الشعور وبالوعى بالوجود القطرى ، وأن يكون ثابتاً فى أذهانهم وواضحاً فى عقولهم أنه ليس ثمة تعارض بين هذا الوجود القطرى وبين البعد القومى ، ويجب أن نعترف بيننا وبين أنفسنا بأنه لا يمكن أن يقوم هذا الحلم الكبير إلا إذا

اعتقدت الغالبية العظمى من أبناء الأمة العربية أن قيام السوق العربية المشتركة أو هذا التكتل الاقتصادى هى النقطة التى تلتقى حولها هذه المصالح .

وإذا أردنا أن نلقى نظرة على ما تم فى الماضى من محاولات لإقامة سوق عربية مشتركة فإن هذا يستغرق وقتاً طويلاً وأعتقد أن السادة الأفاضل الذين تحدثوا من قبل قد وفوا هذا الموضوع حقه من الاهتمام وأنا لست هنا فى مجال التحدث فى المسائل الاقتصادية النظرية وإنما سوف أقصر حديثى على بعض الملاحظات التى أرجو أن تناقشوها معى فى أى محفل شئتم ، أو إذا وجدتم فيها فائدة فإنه يمكن أن تناقش فى المداولات التى سوف تدور فى الجلسات التالية.

الملاحظة الأولى أننا لا يصح أن نستند فى سعينا وحركتنا لإقامة سوق عربية مشتركة إلى أن هذا قدر محتوم لا نملك إلا هو ، وأنه خيار وحيد ويجب أن نقتنع بأنه هو الخيار الأمثل والأفضل الذى يحقق مصلحة كما ذكرت قطرية وقومية ، وأنه حتى لو عانت بعض الدول العربية من بعض السلبيات نتيجة إقامة هذه السوق فإنها سوف تعوضها كثيراً ، كما أننا يجب أن نفكر دائماً على المديين القصير والطويل والمدى المتوسط أيضاً.

والنقطة التى يجب أن نشير إليها هى أننا يجب أن لا يكون عملنا فى هذا الاتجاه رد فعل لفكرة معينة ، وهى وجود محاولات لإقامة تشكيلات غير عربية فى المنطقة وبالذات موضوع السوق الشرق أوسطية أو غيرها.

هذه الاعتبارات قد تحفزنا أكثر وقد تدفعنا إلى الإسراع بمعدلات التحرك فى هذا الاتجاه، غير أن التحرك الذى يقوم من منظور رد الفعل فقط لا يكون مستنداً إلى جذور عميقة . ونحن نستند فى عمل كبير كهذا إلى جذور عميقة تستند إلى حقائق علمية معينة تلمسها الجماهير وتعتنق الإيمان بشرعيتها.

ما هى شرعية قيام سوق عربية مشتركة فى هذا الوقت؟

أولاً : نقول أن شرعية السعى نحو قيام سوق عربية مشتركة تستند إلى حقائق موضوعية ملموسة وليست مجرد أحلام وتحولات عاطفية إنفعالية.

ما هى هذه الاعتبارات؟

أولاً: إن قيام هذا السوق يحقق مصلحة أكيدة لنا جمعياً ولا يحقق ضرراً لطرف أو منفعة لطرف آخر دون آخر ، وإنما سوف تكون المصالح متوازنة متشابكة ، ولا نستطيع أن نقول أن طرفاً سوف يكون فائزاً أو غالباً والآخر مضروراً ، فقاعدة لا ضرر ولا ضرار يجب أن تطبق في هذه السوق وإلا كان معنى ذلك أن نتحرك في الإطار النظرى غير الواقعى الذى تحركنا منه فى الماضى ، وتجاهلنا هذه الاعتبارات واعتقدنا أننا بمجرد توقيع وثائق معينة سوف يؤدى هذا إلى تحويل الحلم إلى حقيقة وهو ما لم يتحقق، إذن لابد أن نستند إلى أن لنا مصلحة أكيدة لقيام هذه السوق دون أى اعتبار آخر.

النقطة الثانية أننا الآن نواجه تكتلات اقتصادية كبرى ، هذه التكتلات الاقتصادية لا نتمكن من التعامل معها بفاعلية وتأثير ومن موقع القوة إلا إذا كنا نحن فى تجمع مماثل يتيح لنا أن نتفاوض مع هذه التكتلات وأن نرسى معالم النظام العالمى الجديد إذ لا يمكن أن تتفاوض دولة عربية بمفردها أياً كانت وأياً ما بلغت من القوة المادية أو القوة الاقتصادية أو القدرة البشرية أو القدرة السياسية والموقع المتميز . فالتعامل بفاعلية مع هذه التكتلات الاقتصادية ومع المؤسسات العالمية مثل منظمة التجارة العالمية يجب أن يتم جماعياً ، فلا نستطيع أن نتفاوض مع هذه التكتلات وأن نحقق مصالحنا ونحمى حقوقنا وأن نتقى بعض الأضرار التى سوف تطرحها علينا إذا كنا فرادى . كما لابد أن نتعامل مع ظاهرة العولمة كما يتحدث عنها البعض ويسميها الآخرون الكوكبة أو (Globazation) ولن يجدى هذا التعامل إذا كنا فرادى فعندئذ قد نصبح عرضة للظاهرة التى تطلق عليها ظاهرة التهميش. (Marginalization) وأننا لا بد أن يكون بيننا تلاقٍ معين فى الطرح وفى التعامل والتداول والنقاش ، إذاً فى التفاوض نحتاج إلى ذلك ثم أننا فى المنافسة نحتاج إلى هذا أيضاً لأن من مظاهر النظام العالمى الجديد احتدام المنافسة ، فالمعارك التى كانت تدور فى الماضى فى ساحة الوغى والقتال وإراقة الدماء أصبحت تدور الآن فى ساحة التنافس الاقتصادى الذى لا يستطيع فيه الضعفاء أن يدافعوا عن مواقعهم وإنما يقعون صرعى تحت وطأة وسطوة الدول الكبرى والقوى والتكتلات ، خصوصاً إذا كانت تشمل أكثر من دولة واحدة . لا نستطيع أن نصمد فى مجال هذه المنافسة إلا إذا كنا متجمعين ، وكنا واعين مدركين تماماً للأخطار والتحديات وأسلوب مواجهة هذه التحديات.

هل تستطيع دولة واحدة أن تتعامل مع بعض الأطروحات التى تثار فى مجال العولمة أو الكوكبة . فمن ناحية ينادى النظام العالمى الجديد بتحرير التجارة وبتعميق هذا التحرير إلى أقصى أحد . ومن ناحية أخرى معنى تحرير التجارة أن تفتح الأسواق وأن تزال الحدود والقيود سواء كانت قيوداً جمركية أو غير جمركية وأن يصبح العالم كما يقال قرية كبيرة يتنافس فيها كلٌ بحسب قدرته وعلمه ومصلحته.

كيف يمكن أن نوفق بين هذا وبين التوافق الذى نلمسه عند دول معينة أو قوى اقتصادية كبرى؟ هذا التوجه نحو وضع قيود غير التى عرفناها فى الماضى . فى الوقت الذى يتحدثون فيه عن تحرير التجارة تراهم يطبقون قيوداً جديدة تتناقض تماماً مع فكرة وفلسفة التحرير من حيث أنها تقلل قدرة الدول النامية أو حتى الدول الأقل نمواً على الدخول فى حلبة التجارة الدولية ، وعلى تعظيم انتاجها ووقوفها على قدم المساواة ليس بالضرورة المساواة العددية ، ولكن على الأقل المساواة والانصاف من حيث القواعد ومن حيث الفرص المتاحة أمام هذه الدول لكى ترتفع وتتقدم . فهم يفرضون قيود على التجارة من حيث وضع مواصفات معينة لا تتوافر فى منتجات الدول النامية ، ومن حيث وضع متطلبات معينة مثل حماية البيئة وظروف العمل وقواعد العمل والأجور وغيرها. يريدون أن يسووا بين ظروف العمل والبيئة فى الدول المتقدمة صناعياً التى احتكرت واستأثرت بالتقدم خلال الحقب الاستعمارية وبين دول لم تبدأ مسيرة التنمية إلا منذ سنوات معدودة ، يريدون أن يطبقوا عليها كافة ما ينطبق عليهم من قواعد ، ليس هذا قدراً محتوماً ولكن هذا هو الواقع الذى يريدون أن يحققوه.

ونقول إزاء هذا كله إن الإرادة العربية التى هى جزء من إرادة شعوب العالم الثالث قادرة بإذن الله على أن تحقق لنا موقعاً يضمن مصلحتنا من هاتين النقطتين من ناحية التفاوض على شروط التجارة وشروط التعامل فى المجالات الاقتصادية عموماً ومن ناحية المنافسة . كيف تستطيع دولة نامية أن تطور اقتصادها وتطور الإنتاج فيها إلا إذا كانت قادرة على النفاذ إلى اسواق الدول المتقدمة التى تحقق قدراً كبيراً من رفاهيتها فى الماضى، ولا زالت تحققها الآن على حساب الدول المتوسطة والدول الصغيرة بحكم المزايا التى حصلت عليها فى حقب سابقة.

لكل هذه الأسباب وهى أسباب موضوعية لا بد أن نتحرك بعلم وبإصرار نحو انشاء السوق العربية المشتركة ولو بالتدريج لأن النظرة الواقعية تنبوئنا بأننا عندما تجاهلنا اعتبارات التدرج أقدمنا على التوقيع على اتفاقيات دون أن تكون لدينا إرادة حقيقية أو فاعلة لتحويل هذه الوثائق إلى واقع يعيشه الناس صباحاً ومساء . إذن لابد أن يكون تحركنا هذا واقعياً.

ما معنى الواقعية ؟ الواقعية تتطلب التدرج وتتطلب تعويض أى قطر عربى عن ضرر يصيبه بسبب هذا التحرك نحو الاندماج الاقتصادى ونحن لا نشترط أن يكون اندماجاً كاملا وإنما نريده اندماجاً قوياً قادراًعلى استيعاب معظم جوانب الاقتصاد فى أنحاء الوطن العربى بحيث نلتقى جميعاً ولا يكون هناك مضرور .

نحن نرى الآن أنه يمكن أن نتحرك فى هذا الصدد ليس فرادى وليست مجموعة تنفرد بالريادة ، وانما لابد أن يكون هناك تحرك فى كل قطر عربى ومن كل قطر عربى كذلك .

إذا قامت مجموعة من الدول بالريادة فى هذا الشأن بحكم سبقها فى مجالات معينة وبحكم قدرتها وتعاملها مع هذه الفكرة فلابد أن يكون المجال متاحاً لكافة الأقطار العربية وجميع الشعوب العربية ، عندما نتحدث عن الشعوب العربية إنما نتحدث عن الجماهير المثقفة الواعية المدركة للمصالح القومية والتى يمكن أن تنظر إلى المستقبل لأن المستقبل لايمكن أن يثار فقط عن طريق الحكومات .

المطلوب حالياً أن نتحرك من خلال منظومة معينة وليس من خلال بعد واحد . ويمكن أن يشمل التحرك المتعدد الأبعاد ما يأتى :

أولاً : أن يشمل إقامة منطقة التجارة الحرة العربية ومن حسن الحظ إننا ونحن نتحرك فى هذا المجال نتحرك بواقعية ، لأنه قد تقرر أن نمضى قدماً فى إنشاء هذه المنطقة (منطقة التجارة الحرة) خلال عشر سنوات وليس بين يوم وليلة . وتبدأ هذه الفترة من أول يناير (كانون الثانى) عام ١٩٩٨ م العام القادم ، معنى ذلك أنه سوف يكون لدينا فرصة كبيرة وطويلة للتحول كما فعلت الدول التى نجحت فى هذا الإطار . فالدول الاوربية نجحت فى إقامة سوق أوربية فى وقت قصير نسبياً ، إنها اعتمدت على عدة حقائق موضوعية وكانت تتحرك بواقعية كبيرة ، تحركت خطوة خطوة لم تحقق سوقاً أوربية مشتركة منذ معاهدة روما سنة ١٩٥٧م وإنما اتخذت خطوات وئيدة وواقعية وكان كل طرف يبدى

بصراحة تامة وبدون مواربة ما يلم به من ملاحظات واعتراضات وتحفظات . وكانت الدول تراعى هذه التحفظات والاعتراضات فى تحركها بحيث لايفرض على قطر أوربى شيئاً لا تعتقد غالبية شعوبه أنه يحقق لها المصلحة . وقد رأينا أن الاتفاقية مثل معاهدة (ماسترخت) قد عرضت ليس فقط للنقاش العام وإنما عرضت للتصويت فى دول كثيرة ومنهم من قبلها ومنها من أصر على تعديل بعض أحكامها قبل التوقيع عليها وقبولها . إذن هذا المنهج منهج التحول التدريجى الواقعى هو المنهج الذى يتفق مع رغبتنا فى أن يكون تحركنا تحركاً حقيقياً غير مظهرى . فإذا كانت هناك شعارات تدفعنا إلى هذا الاتجاه فإننا لا يصح أن نستند إلى الشعارات وحدها وإنما يكون استنادنا إلى اصرارنا على إرادة مبيتة منذ اليوم الأول لتحويل هذه الشعارات والأفكار والحلم إلى حقائق موضوعية ملموسة.

ثانيا : ونتحرك كذلك فى إطار تنشيط الإستثمار العربى المشترك . وهنا يبرز دور القطاع الخاص والأفراد والشركات العربية الكبرى فى هذا المجال . لأننا فى عصر يتحمل فيه القطاع الخاص مسئوليه كبيرة فى كل قطر . ومن ثم يجب أن يتحمل مسئولياته على الصعيد القومى أيضاً اتفاقاً مع تحركه على الصعيد القطرى . كذلك هناك عدد من المشروعات القومية التى اختارها بعض خبراء الاقتصاد فى الأقطار العربية وتمثل نموذجاً للمشروعات التى يمكن أن يحقق التعاون فيها تقارباً عربياً على صعيد كبير.

والنقطة الثالثة والأخيرة التى أريد أن اختتم بها كلمتى هى أننا يجب أن نتحرك أيضاً فى بعد آخر وهو البعد المتعلق بضرورة العمل المشترك على ادخال التقنية العالية والتكنولوجيا الحديثة فائقة التقدم "High Technolog" وعندما نتحدث عن الاستثمار العربى المشترك فإننا إنما نتحدث عن الإنتاج سواء الإنتاج الزراعى أو الصناعى أو الخدمات ، ونتحدث بعد ذلك عن التجارة . إذ لا بد أن نعظم قدرتنا الإنتاجية وقدرتنا التصديرية قبل أن نتحدث عن تحرير التجارة وتوحيد نظمها وإزالة القيود وإقامة المناطق التجارية الحرة فلا بد من إقامة المناطق الصناعية الحرة ولا بد من هذا الاستثمار المشترك ، وكل هذا لا يمكن أن يؤتى ثماره إلا إذا كنا قادرين على أن ندخل التكنولوجيا الحديثة للصناعة والزراعة وأن نكون منتجين للتكنولوجيا وليس فقط مستهلكين لها أو مقلدين . فإذا دأبنا على استيراد الأجيال المتعاقبة من التكنولوجيا المتقدمة فإن هذا لا يعنى أننا لن نكون خلاقين ولن نكون مبدعين وأن الشباب العربى لن تكون أمامهم الفرصة متاحة كما هى متاحة أمام شباب دول عديدة

ليس فقط فى الدول المتقدمة صناعياً ، بل وفى الدول التى كانت حتى عهد قريب دولاً نامية، ولكنها أحرزت قدراً كبيراً من التقدم فى السنوات العشرين الماضية مثل دول شرق آسيا التى أرى أنها أقرب الدول إلينا من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ومن ثم يكون من مصلحتنا أن نتطلع إليها كنموذج ليس بهدف تقليده ومحاكاته مباشرة وإنما بهدف الاستنارة من الدروس المستفادة من خبرتهم وتجاربهم ، فنحن قادرون على أن نفعل ما فعلوه فى مجال استيعاب التكنولوجيا الحديثة حتى تصبح جزءاً من عملية الانتاج وعملية الخدمات بل ومن عملية التفكير . وهذا يتطلب إحداث تطوير معين فى المشروع التعليمى الكبير بحيث يكون مؤدياً إلى زيادة قدرة الفرد العربى للتعامل منذ صباه مع ظاهرة التكنولوجيا الحديثة ويصبح قادراً على أن يستوعب ما وصلت إليه التكنولوجيا فى العالم المعاصر من مفاهيم وأساليب ونظم جديدة ، ثم يكون قادراً على تطويرها باستمرار ، وعلى الخلق والإبداع فيها . تلك أساساً هى مسئولية الشباب . ويجب أن نعلم جميعاً أن كل الاجتهادات التى نتقدم بها فى هذا المؤتمر وكل هذه الأفكار والأحلام التى نتداولها لا يمكن أن تتحول إلى حقيقة وأن تكون واقعاً ملموساً بعد عشر سنوات أو عشرين سنةً إلا إذا كانت هذه الأفكار تدور أساساً فى عقول الشباب وكانت تستند إلى أفكارهم ووجدانهم وقلوبهم وقدرتهم على رسم صورة المستقبل بالصورة التى يريدونها.. والله يوفقنا جميعاً ويوفق الأمة العربية فى أن تعلى إرادتها وتفرض ريادتها فى تلك المنطقة المهمة من العالم

كلمة الأستاذ الدكتور محمد رجائى الطحلاوى
محافظ أسيوط

الأخوة والأخوات

يطيب لى ويشرفنى أن أتحدث إلى هذه النخبة المرموقة من قادة الفكر والرأى وممثلى المنظمات الاقتصادية فى الوطن العربى ، الذين التأم جمعُهم فى هذا الملتقى العربى المتميز، وجاءوا يقدحون زناد الفكر ويتبادلون الرأى والخبرة ويتشاورون حول قضايا وشواغل أمتنا العربية فى حاضرها ، ويستشرفون آفاق غدها ، ويتفكرون فى دور القادة العرب والحكومات والشعوب ومؤسسات العمل العربى المشترك ، فى إعادة تشكيل المستقبل العربى ، وبالتحديد الجانب الاقتصادى منه ، وسبل اللحاق بعصر التكتلات الاقتصادية الكبرى ، الذى أصبح اليوم هو السمة البارزة على المسرح الاقتصادى العالمى، ومفتاح العلاقات الاقتصادية الدولية ، وقبل أن أدخل فى صميم النقاط التى سوف أتناولها ، حول موضوعات المؤتمر ، أود أن أتوجه بالشكر إلى الشخصيات المرموقة من أساتذة الجامعات والخبراء وممثلى الهيئات ، المشاركين فى هذا التجمع الفريد ، والذين سوف يثرى حضورهم أعمال هذا الملتقى ، بما يسهمون به من فكر ثاقب وخبرة ورؤية مستقبلية .

وأود أن أعرب عن خالص التقدير لجامعة أسيوط ومركز دراسات المستقبل بها ، لحسن اختيار موضوع ومحاور المؤتمر السنوى الثانى للمركز ، ولما بذله الأساتذة الأجلاء ومعاونوهم من جهد صادق وعمل دؤوب ، فى التحضير لهذا التجمع ، والاختيار الموفق لباقة المشاركين فيه ، والإعداد الممتاز لدراساته ووثائقه .

وإنه لمما يدعو إلى الاعتزاز حقاً ، ما تتخذه أسيوط بجامعتها العتيدة ومؤسساتها الاقتصادية الواعية من مبادرات ، وما يضطلع به صَفوةُ رجالاتها من نشاطات علمية وعملية متواصلة ، صارت الآن ملمحاً بارزاً من ملامح أسيوط ، وهى تمارس دوراً وطنياً

وعربياً تتشرف بالقيام به ، ليس فقط لخدمة بلدنا وشعبنا فى أرض الكنانة ، بل أيضاً لخدمة وطننا العربى الكبير . ويتضح ذلك فى سلسة الملتقيات التى شهدتها أسيوط مؤخراً. وسوف تشهدُ المزيدَ منها فى المستقبل بإذن الله ، حيث يلتقى العلم والعمل ، والفكر والتطبيق ، والتنظير والتجريب ، فى جهود متضافرة ، من أجل صنع مستقبل زاهر وغدٍ أفضل لشعب مصر والشعوب العربية قاطبة وأجيالها القادمة .

الأخوة الكرام أعضاء المؤتمر

السادة والسيدات الأفاضل

أنتقل الآن إلى التحدث حول الموضوع الحيوى الذى تم اختياره بعناية ، لتدور حوله مداولات المؤتمر وتوصياته ، وهو (السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى). ولاشك أنه موضوع الساعة فى الوطن العربى . وقد عبر السيد الرئيس محمد حسنى مبارك أصدق تعبير ، عن أهميته وضرورته ، فى خطابه الجامع ، الذى ألقاه فى افتتاح الدورة الجديدة لمجلسى الشعب والشورى ، حين قال سيادته بالحرف الواحد : "إننا نرى أن إقامة السوق العربية المشتركة ، ضرورة حياة وبقاء ، وليست رفاهية ، أو ترفاً ، كما أننا ننطلق فى نظرتنا من أن الهدف المرجو ليس اقتسام الثروة أو حرمان أى شعب عربى من مستوى الدخل الذى ينعم به ، لأن التكتل الذى ننشده هو تكتل يضيف ولا ينقص ..."

والمتأمل فى شئون اقتصاديات أمتنا العربية يعجب من الحقائق الآتية :

أولاً : فحجم التجارة العربية البينية لم يتعد ٩٪ ، ومعدل النمو فى الوطن العربى لا يتجاوز ٢٪ ومعدل الاستثمار ١٪ ، فى حين بلغ حجم المديونية العربيــة ١٤٠ مليار دولار ، وخدمة الدين وصلت إلى ١٢ مليار دولار سنوياً .

ثانياً : بلغت الأموال العربية المهاجرة بالخارج وفق أحدث الإحصائيات حوالى ١٠٠٠ مليار دولار .

فهل آن الأوان أن نعيد هذه الأموال من غربتها لاستثمارها فى مشروعات الوطن العربى؟

الأخوة والأخوات أعضاء المؤتمر

إن تجارب التعاون والتكامل الاقتصادى العربى ، لم تستطع حتى الآن – وعلى مدى قرابة نصف قرن – أن تقدم الاستجابة الصحيحة لمتطلبات الاقتصاد العربى ، أو احتياجات

المواطن العربى . أو الإطار السليم للتطور الاقتصادى العربى فى الاتجاه الصحيح . ويرجع ذلك إلى مجموعة متنوعة من الأسباب الفنية والاقتصادية والسياسية وما تخللها من تناقضات فى الأوضاع العربية وتقلبات فى العلاقات . أدت جميعها إلى الانتكاس أو التجميد أو الركود فى مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك . رغم حاجة الدول والشعوب العربية فى مجموعها، إلى اقتصاد عربى متماسك ومتكامل وديناميكى يخدم مصالحها جميعاً ، ويهيئ لها حاضراً أرغد ومستقبلاً أفضل .

كيف حدث ذلك ؟! وماهى الأسباب والدوافع ؟! إن المقام لايتسع هنا لسرد وتحليل مفصل، ولكننى سوف أوجز أهم العوائق التى واجهتها محاولات وجهود التعاون ثم التكامل الاقتصادى العربى ومحاولات إقامة السوق العربية المشتركة الكبرى .

أولاً : ضعف أو انعدام الإرادة السياسية لإقامة مشروع اقتصادى قومى تكاملى حقيقى . وبدون توافر العزم السياسى الجماعى ، يستحيل إقامة الكيان الاقتصادى العربى الواحد .

ثانياً : التقلبات فى العلاقات السياسة العربية ، التى ظلت تنعكس سلبياتها على صعيد العلاقات الاقتصادية ، وكان المشروع الاقتصادى القومى الضحية الأولى لأزماتها .

ثالثاً : الاعتقاد الخاطئ لدى بعض المستويات العليا لصنع السياسات واتخاذ القرارات فى الدول العربية ، بوجود تعارض بين المصالح القطرية والمصلحة القومية .

رابعاً : الإخفاق فى رؤية وبلورة منظومة المصالح الاقتصادية المشتركة ، التى يمكن أن تتولد عن تشابك وتكامل الاقتصادات العربية ، فى إطار مشروع اقتصادى تكاملى رغم وضوح أسس ومقومات هذه المصالح ، وما تنطوى عليه من منافع متبادلة مؤكدة .

خامساً : تراجع الإجماع العربى الذى توافر فى البداية لمشروع الوحدة الاقتصادية العربية المتمثل فى (اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية) ، التى أقرها كل من المجلس الاقتصادى ومجلس الجامعة العربية عام ١٩٥٧ .

سادساً : الاختلافات بين الأنظمة والفلسفات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة فى الدول العربية ، وهى اختلافات تتلاشى الآن ، ليحل محلها تزايد التجانس أو التقارب، فى اتجاه الحرية الاقتصادية وآليات السوق .

سابعاً : القصور العربى الشديد فى الرؤية السياسية والاقتصادية ، لمسار وأبعاد المتغيرات والتطورات الدولية والإقليمية ، وآثارها المنعكسة حالياً والتى سوف تنعكس مستقبلاً، على مصالح الوطن العربى قطرياً وقومياً ، وضرورة مواجهتها والتعامل مع التحديات التى تفرضها ، وأن أفضل أسلوب لذلك بل والاستراتيجية العليا فيه لصيانته المصالح العربية وتعظيمها ، ودرء المخاطر عنها ، على كل من الصعيد الدولى والإقليمى ، هو إقامة تكتل اقتصادى عربى حقيقى ، وليس مجرد التشاور أو تنسيق المواقف أو المشاريع الهشة ، لأن التحدى الذى يواجه الأمة أخطر من ذلك بكثير .

ثامناً : عدم إشراك الشعوب فى قضية التعاون والتكامل الاقتصادى العربى ، رغم أنها هى صاحبة المصلحة الأولى فى تفعيل العلاقات الاقتصادية العربية ، والضحية الأولى لإخفاقها . والمقصود بذلك إشراك كل من الرأى العام العربى ، والمنظمات العربية المشتركة غير الحكومية ، فى جهود إقامة السوق العربية المشتركة .

الأخوة والأخوات أعضاء المؤتمر

السادة والسيدات

لاشك أن اختيار (المدخل التجارى) لبناء التكامل ، هو أمر سليمٌ ومنطقى وعملى ، من وجهة نظر السياسة الاقتصادية والنهج الواقعى ، لأن التجارة تمثلُ (قاسماً مشتركاً) يُجسد مصالح جماعية ومنافع متبادلة لكافة الدول الأطراف ، ويحقق لها نتائج وعوائد ملموسة فى المدى القصير ، ثم تتطور وتتعاظم هذه النتائج فى كل من المدى المتوسط والبعيد ، باعتبار أن التجارة هى (محرك النمو) و (قاطرة الاستثمار) .

ويعنى ذلك حدوث آثار انتشارية إيجابية فى كافة القطاعات الاقتصادية ، بدءاً بالقطاعات المتصلة مباشرة بالتجارة ، ثم تمتد بعد ذلك إلى جذب الاستثمارات اعتماداً على السوق العربية الكبيرة ، وزيادة إنتاج السلع ، ورفع الكفاءة الإنتاجية ، وتحسين الجودة النوعية للسلع ، وتعزيز قدراتها التنافسية ، وتنمية الصادرات العربية البينية والخارجية ، ويؤدى ذلك ، مع التدابير التكاملية الأخرى ، إلى إحداث الآثار التراكمية المتابعة لمزايا التكامل الاقتصادى ، ونتائج نمو اقتصاديات النطاق والمشروعات الكبرى.

الأخوة والأخوات أعضاء المؤتمر

السادة والسيدات

نرى جميعاً أن القادة العرب ، وأهل الرأى والخبرة فى الوطن العربى ، والملتقيات والهيئات العربية ذات العلاقة ، تنادى جميعاً الآن بضرورة التعجيل بإقامة السوق العربية المشتركة الكبرى .

ونعلم جميعاً أن هناك سوقاً عربيةً مشتركة مصغرة قائمة وعاملة فى نطاق اتفاقية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، أبطأت من حركتها أو فاعليتها السلبيات العربية التى سبق أن أشرت إليها ، ولكنها لازالت تمثل الأصل والنواة ونقطة الانطلاق الممكنة لإقامة السوق العربية المشتركة الموسعة . وقد أكد على ذلك بوضوح ، القرار الاقتصادى الهام الصادر عن المؤتمر السابع للاتحاد البرلمانى العربى ، المنعقد بالقاهرة فى مايو ١٩٩٧.

ونعلم أيضاً أن هناك منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، تقررت فى نطاق المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية ، وتحدد لها أن تقام بإيقاع زمنى بطئ يمتد على مدى عشر سنوات تبدأ فى أول يناير ١٩٩٨ . وهى تمثل أيضاً البدء من جديد باختيار (المدخل التجارى) للتعاون أو التكامل الاقتصادى العربى ، ولكنها اقتصرت عليه ، ولم يتضمن (برنامجها التنفيذى) سوى تطبيق وتفعيل (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى) ، وليس بها أى ارتباط أو حتى إشارة إلى التطور مستقبلاً نحو المراحل الأخرى للتكامل الاقتصادى الشامل وهى : اتحاد جمركى ، سوق مشتركة، اتحاد اقتصادى ، اتحاد نقدى .

ونحن نلحظ فى ذات الوقت انتشار بعض أنماط التعاون والتكامل الاقتصادى الثنائى أو شبه الإقليمى بين مجموعات من الدول العربية ، ويمكن أن تكون لهذه الأنماط آثار إيجابية أو سلبية على المستقبل الاقتصادى العربى ، ويتوقف ذلك على قيام أو عدم قيام نوعٍ فعال من التنسيق أو الترابط بينها وبين التحرك الجماعى للتكامل الاقتصادى العربى، وهو مالم يتحقق بعد .

ولعلكم ترون معى أن المشروع الاقتصادى القومى ، قد كتب عليه أن يقف اليوم من جديد فى مفترق الطرق ، ولكن ذلك يحدث هذه المرة فى ظل سيل متلاحق من المتغيرات الاقتصادية القطرية والقومية والإقليمية والدولية . ولا يحتاج الأمر إضاعة مزيد من الوقت

والجهد ، وبالتالى مواجهة المزيد من تبديد المصالح العربية الحيوية والتعرض للمزيد من الأخطار الكاسحة ، ويؤكد ذلك أيضاً إجماع الشعوب العربية والرأى العام المثقف فى طليعتها . وليس بعيداً عنها قرارات المؤتمر البرلمانى العربى السابع المنعقد بالقاهرة فى مايو الماضى ، والذى أكد على الأولوية والأهمية القصوى للإسراع بإنشاء السوق العربية المشتركة الموسعة ، واعتبار (السوق) المصغرة القائمة حالياً فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، نواة وقاعدة انطلاق لها ، وتطويرها بما يستجيب للتطورات الاقتصادية التى يشهدها الوطن العربى ، ويتلاءم مع المتغيرات الدولية والاقليمية .

حضرات الأخوة والأخوات :

قد ترون حضراتكم من المناسب أن يصدر عن مؤتمركم الموقر ، بالإضافة إلى بيانه الختامى الذى يعلن توصياته ، وثيقة يمكن أن تحمل مثلاً مسمى (إعلان أسيوط - حول السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى) ، ليكون بمثابة وثيقة مرجعية ، تثرى الفكر الدائر والبحث الجارى ، فى مصر وعلى الساحة العربية من رؤى ومقترحات ، تقدم مساهمة إيجابية فى أعمال الملتقيات الاقتصادية العربية ، الحكومية وغير الحكومية ، التى تعكف على بحث هذا الموضوع الآن ، وتحاول بلورة مشروع متكامل محدد المعالم لإطلاق السوق العربية المشتركة الكبرى ، وإعادة صياغة المستقبل الاقتصادى العربى.

وفى الختام أتمنى لكم طيب الإقامة فى مدينتكم العريقة أسيوط ، والتوفيق والسداد لمؤتمركم الموقر .

أرجو المعذرة للإطالة ، أشكركم على حسن إصغائكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

كلمة الأستاذ الدكتور : محمد رأفت محمود

رئيس جامعة أسيوط

الأخوة والأخوات:

يطيب لى أن أفتتح اليوم أعمالَ المؤتمرِ السنوى الثانى لمركزِ دراساتِ المستقبل الذى تدورُ مناقشاته هذا العامِ حولَ السوق العربية المشتركة ومستقبلَ الاقتصاد العربى . وليس جديداً أن تحتفى جامعة أسيوط بالقضايا العربية وتهتم بهموم الأمة ومشاكلها الكبرى فقبل عامٍ واحدٍ استضاف المركزُ مؤتمره الدولى الأول عن القدس : التاريخ والمستقبل الذى خاطب من خلاله المثقفون العرب كل القوى المحبة للسلام للتحرك من أجل دعم جهود السلام فى منطقتنا بعد أن تعرضت لمحاولات مازالت مستمرة لوقف مسيرتها . وهكذا تحتضن الجامعة أحلامِ الأمة وتعبر عنها .. وتحشد وراءها الجهود .. وتعبئ الطاقات ..

واليوم تلقينا نداءَ القائدِ والزعيمِ الرئيس محمد حسنى مبارك ودعوته إلى إقامةِ سوقٍ عربيةٍ مشتركة تلبى احتياجاتِ العرب وتحفظ حقوقهم وتقوى إرادتهم وتصون مصالحهم وتضيف كما قال سيادته إلى قوتهم ولا تنتقص منها . وقد توجهنا بهذا النداء الى مفكرى الأمة وباحثيها.. وإلى جامعاتها ومراكزها .. وكانت الاستجابةُ قويةً ورائعة ، تعكس شعوراً قومياً جارفاً وإحساساً متوثباً بالمسئولية . فعلى امتداد وطننا العربى الكبير تدفقت مشاركاتُ الباحثين والمفكرين من البحرين شرقاً إلى المغربِ غرباً . ولعلها المرةُ الأولى التى يشارك فيها هذا العددُ الكبير من الباحثين العرب -ممثلين لست عشرة دولةٍ عربية وحوالى ثلاثين جامعةٍ عربيةً فضلاً عن مراكز البحوث والدراسات العربيةِ قدموا ثمانين بحثاً وورقة عملٍ تغطى مجالاتٍ مهمةً فى العملِ العربى المشترك .. وتتصدى بالبحث والدراسة لقضايا

التعاونِ الاقتصادى العربى وللتحدياتِ الاقليميةِ والعالميةِ المتربصة بنا والتى أخذت مخاطرُها وتداعياتها تلوحُ فى الأفقِ ونحن نستقبلُ قرناً جديداً وألفيةً جديدة.

إن السوق العربية المشتركة لم تعد مجرد هدفٍ يداعبُ أحلامَ النخبةِ من المثقفين والمفكرين ، لم يملوا الحديث عنه والمطالبة بتحقيقه ، بل صارت خياراً شعبياً ومطلباً جماهيرياً تتعلقُ به آمالُ الناسِ ويتطلعون إلى خطواتٍ واثقةٍ وواقعية تستجيبُ لهذه الآمال والتطلعات ، وإننا لنقدر هذه الخطوات التى تبذل اليوم للاعلانِ عن منطقةِ التجارةِ العربيةِ الحرة الكبرى فى مطلع العام القادم ، كما نعتبر اللجان الثنائية المشتركة بين مصر وعدد كبير من الدول العربية خطوة على الطريق الطويل لتحقيق هذا الأمل العربى الكبير.

الأخوة والأخوات ضيوف المؤتمر

إننا بوجودكم معنا اليوم .. وبينكم الدكتور أسامه الباز مستشار السيد الرئيس للشئون السياسية وهو رجلٌ تجسدت فيه معانى الالتزام القومى لوطنه وارتبطت الذاكرةُ الوطنيةُ بمواقفه الشجاعةِ الى جانب حقوقِ أمته ومصالحها وأصبح رمزاً للفكرة العربية وشموخها، كما أصبح ممثلاً لتيارٍ جديد فى السياسةِ العربية أكثر عقلانيةً وواقعيةً ..

إن تشريفه لهذا المؤتمر الذى تفتح له الجامعةُ ذراعيها لهو تأكيدٌ لهذه المعانى وتكريمٌ لنا ولجامعتنا وللمؤتمر ، وهو فى نفس الوقت موقفٌ يضيف إلى رصيد مواقفه الجليلةِ الى جانب جامعتنا الفتية التى تعتز به كما تعتز بأبنائها ، وإنها لتقدرُ قبولَه الكريم لهذه المشاركة فى هذا التجمع القومى الكبير .

إن الجامعة لتعتزُ أيضاً بهذا التمثيلِ المشرفِ والراقى لوزارةِ الخارجيةِ المصرية ممثلةً فى معالى السفير سيد أبو زيد مساعد وزير الخارجية للشئون العربية منوهين بالدعمِ القوى الذى قدمه السيد عمرو موسى وزير الخارجيةِ لهذا المؤتمر . ولا يفوتنى أن أشيدَ بالرعايةِ الكريمةِ لمعالى الأستاذ الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية وممثله الصديق العزيز السيد المستشار طلعت حامد على ما قدمته الجامعة العربية لهذا المؤتمر من دعمٍ مادى ومعنوى كان له أكبرُ الأثرِ فى تأمينِ تسهيلاتِ السفرِ والضيافةِ لعددٍ من ضيوفِ مؤتمرنا رغم الظروفِ الماليةِ الصعبة التى تعيشها جامعةُ الدول العربية.

أيها الأخوةُ والأخواتُ أعضاء المؤتمر وضيوفه

إن جهوداً كثيرةً – غير هؤلاء – جديرٌ بنا أن نذكرَ لهم بالعرفان دَعمَهم ورعايتهم لهذا المؤتمر وحماسِهم منقطعِ النظير لقضيته وفكرته وتوفير فرصةِ المشاركةِ الواسعةِ فيه أمامَ كافة الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث فى الوطن العربى.

إن الجامعةَ تلقت شاكرةً ومقدرةً مساهماتٍ عديدة – ترمزُ إلى ما هو أكبر من قيمتها عبر بها أصحابها عن تقديرهم للجامعة . وتحيةً واجبةً – ينبغى أن توجه إلى هؤلاء جميعاً وفى مقدمتهم وزارة التعاون الدولى ومجموعة دعم السياسات الاقتصادية (ايبيك) ومحافظة أسيوط وشركة أسمنت أسيوط وشركة الشرق للتأمين وشركة التأمين الأهلية وشركة السكر والصناعات التكاملية ..

ولتأذنوا لى أيها الأخوة أن أحييَ الأشقاءَ العرب من المملكة العربية السعودية وسوريا والجزائر والمغرب وليبيا وتونس والاردن وقطر والبحرين وفلسطين واليمن ودولة الأمارات العربية المتحدة والكويت والعراق الذين قدموا بحضورهم ومشاركتهم لأشقائهم فى مصر درساً بليغاً فى التضامن والأخوة فى ظرفٍ حاولت فيه قوى الأرهابِ والخيانة أن تقطع أواصر الأخوة والصداقة بين مصر وأشقائِها وبين مصر وأصدقائها وأن تشوهَ وجه مصرَ الكريمة المضيافة . وحاولت أن تلحقَ بشعبِها الخزىَ والعارَ بارتكابِ جريمةٍ نكراء يندى لها جبينُ الشرفاء ولا يعافُ من اقترافها إلا كل من نُزعت من قلوبِهم الرحمةُ والشفقةُ وتجردت ضمائرهم من مشاعرِ الانسانيةِ والتقوى .

ان وجودَكم بيننا اليوم – يجسد فى أحد معانيه – رداً على الفئةِ الباغية التى تصورت أنها قادرةُ على عزلِ مصر .. وتحجيمِ دورِها وحملت نيابةً عن أعداء وطنها مهمةَ تأديبها على مواقفِها الاستقلالية والتزامها القومى الذى تجلى فى مواقفَ عديدةٍ .

الأخوةُ والأخوات

لا أكتمكم أننى وأنا أتحدث باسم الجامعة الفتية التى نذرت نفسها وأبناءَها لقضايا الوطنِ والأمةِ نشعر اليومَ بثقة كبيرةٍ فى صدقِ توجهاتنا الوطنية وسلامة خطنا السياسى . وأننا نمضى على الطريقِ الصحيح لا نحيد عنه ولا ننحرف .. وسأعتز ما حييت بمثلِ هذه اللحظةِ التى نحتفل بها اليوم بإفتتاح مؤتمر السوق العربية المشتركة . هذه اللحظةُ التى

جمعت أبناء الأمة من مشرقها إلى مغربها .. وجمعت رجالاً سوف يذكر لهم تاريخنا القومى أنهم تداعوا يوماً من أجل أشرف القضايا وأنبلها وهى قضية المصير العربى والأمل العربى الذى تجسده فكرة السوق العربية المشتركة .

وأخيراً فليبارك الله مؤتمركم ويرعى جهودكم .. ويسدد خطى قادتنا وشعوبنا لما فيه خير أمتنا وتقدمها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته * * * *

كلمة الأستاذ : هانى الحورانى

ممثلاً عن الوفود العربية المشاركة فى المؤتمر

السيدات و السادة

بمشاعر الفخر والاعتزاز أتشرف بالحديث إليكم باسم الزملاء المشاركين العرب فى المؤتمر . وإنى لأرجو أن أنقل إليكم ما يجيش فى قلوبنا جمعياً من مشاعر الحب والاعتزاز بمصر وشعبها العظيم . وما يساورنا من غضب لما تتعرض له على يد قُوىَ الغدر والشر والإرهاب فى سهامٍ غادرة . وإننا لعلى ثقة بأن هذه المحاولات لن تنال فى مكانة مصر وفى جمودها وثباتها على مواقفها الوطنية والقومية . فتحية وألف تحية اليكم من أشقائكم العرب فى كل مكان.

للمرة الثانية أتشرف بمشاركة جامعة أسيوط ومركز دراسات المستقبل مؤتمره السنوى الثانى . بعد أن شاركت فى الندوة الدولية " القدس : التاريخ والمستقبل " والتى عقدت فى رحاب جامعتكم فى اكتوبر ١٩٩٦.

وها هو مركز دراسات المستقبل برعاية الأستاذ الدكتور محمد رأفت محمود رئيس الجامعة وبجهود الأستاذ الفاضل د. محمد ابراهيم منصور، مدير المركز الذى يحسن انتقاء موضوع مؤتمره هذا العام . فالسوق العربية المشتركة وتنشيط النقاش العلمى حول التعاون والتكامل العربى يعود إلى الواجهة اليوم بقوة واقتناع متزايدين . بعد أن دب اليأس أو كاد فى صفوف الأمة حول إمكانية تحقيق الحد الأدنى فى التعاون العربى إثر حرب الخليج الثانية وما تلاها من انهيارات وتصدعات فى الجدار العربى ... وبعد أن بات الحديث عن

السوق الشرق أوسطية والنظام الشرق أوسطى يكاد يكون هو النغمة الطاغية واعتبارها الأطر البديلة للتضامن والتعاون العربى.

إن إحياء النقاش حول السوق العربية المشتركة ، باعتبارها الآداة والجسر العربى الواقعى لتحقيق الوحدة والتكامل الاقتصادى العربى هو خطوة هامة ، وإن بدت متأخرة عن زمانها ، قد قطعها الفكر العربى بعد أن تقلب بين عدة مشاريع وأفكار شديدة الطموح. ولقد آن الآوان لايلاء السوق العربية المشتركة الاهتمام اللازم ، أولاً من المفكرين والأكاديميين العرب الذين عليهم أن يعيدوا إلى الشعوب العربية الثقة بنفسها وأن يردوا إلى السوق العربية المشتركة إعتبارها كمشروع قابل للتنفيذ.

السيدات والسادة الأكارم.

بوجود هذا الحشد الهام من أصحاب القرار والمسئولين وبمشاركة هذه النخبة الطيبة من المفكرين والأكاديميين والباحثين العرب فإنه حرى بهذا المؤتمر العلمى أن يتوجه إلى الأمة بخطاب فيه قدر كبير من الوضوح والتحديد حول مستقبلها عامة، ومستقبلها الاقتصادى خاصة.

ولعل من بين مفردات هذا الخطاب أن نقرر أن جامعة الدول العربية هى بيت العرب ومظلتهم القومية وأن المطلوب هو بعث الحياة فيها وإصلاحها فى الداخل وإعادة الثقة إليها. كما أن السوق العربية المشتركة هى الإطار المناسب والهدف الذى يجب أن نسعى إليه من أجل تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادى العربى وفى مواجهة استحقاقات العولمة والتحديات الإقليمية والدولية.

ولعل أول مفردات هذا الخطاب هو إعادة العلاقات العربية العربية إلى سابق عهدها من تضامن وتعاون . فنحن نعلم اليوم أن لا بديل من تنقية وتطوير العلاقات العربية ، من أجل استعادة العرب لاعتبارهم وكسب احترام الآخرين لهم . إذ ليس سراً أن عربدة نتنياهو وجنون عظمته العنصرية المتطرفة قد وجدت مناخها الملائم فى الضعف العربى ، مما أغراه بالاستفراد بالشعب الفلسطينى ومحاولة فرض أطر جديدة للمفاوضات ليس فقط مع ممثل الشعب الفلسطينى وإنما أيضاً مع سوريا ولبنان.

كذلك ليس سراً أن التجبر ومنطق القوة الأمريكى قد وجد فرصته للتطاول على العراق وتهديد ليبيا والسودان بفعل غياب العرب عن العالم كقوة موحدة . وها هى أعمال الأرهاب

تستهدف مصر فى ظروف وتوقيتات توحى بوجود خيوط خارجية وتشجيع أجنبى بمختلف الأشكال ، وما كان هذا ليحدث لولا المناخ العربى والإقليمى المشجع على محاولات الاستفراد بالدول العربية واحدة بعد أخرى ، وسعى الأعداء لإرهاب مدمر والحيلولة دون استعادتها دورها القيادى الفاعل فى الصف العربى.

أخيراً ، فإنى لا أنطق باسمى فقط وإنما بأسم المشاركين العرب وضمائرهم حين أقول أن مؤتمرنا هذا يشجب محاولات الإساءة والتشوية التى ظهرت مؤخراً محاولة مس دور مصر وسمعتها ومكانتها فى إطارها الإقليمى والدولى من خلال أعمال الإرهاب البشرية التى استهدفت السائحين فى الأقصر . ولعلها مناسبة نعلنها صريحة لكل جماعات التطرف والإرهاب أن لا شعار ولا هدف يمكن أن يفسر أو يبرر أعمال الإرهاب ، وأن الشجب والاستنكار والرفض هو الجواب الوحيد لكل من يستهدف مصر ودورها وسمعتها.

مرة أخرى ، تحية لمصر وشعبها العظيم ، تحية لجامعة أسيوط ومركز دراسات المستقبل، والشكر والاحترام والتقدير للأخ والصديق د. محمد إبراهيم منصور مدير المركز وأمين المؤتمر ويشكر على مد يديه من أجل أن يواصل المركز دوره فى احتضان اللقاءات العلمية العربية والتظاهرات الثقافية والفكرية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



كلمة الأستاذ الدكتور : محمد إبراهيم منصور
مدير مركز دراسات المستقبل

لقد قُدر لنا - فى غضون عامٍ واحد - أن نعيش فى هذه القاعة أحدثَ عرسين قوميين كبيرين . تجاوبت قلوبُ العرب وعقولهم مع ندائهما : عرس القدس بالأمس وعرس السوق العربية المشتركة اليوم. والحدثان جديران بأن يحتفى بهما ، وأن يتداعى لهما العرب من كل مكان . أحدهما يذكرنا بالجرح الذى ما زال يستصرخ فينا شهامة العربى ونخوته والثانى يحذرنا بالمصير الذى ينتظرنا على مشارف القرن القادم إذا ما استمرأنا التشرذم وارتضينا التجزئةَ واقعاً لافكاك منه . ولقد أدهشتنا فورةُ الحماسِ التى استقبل بها الباحثون نداءَنا الذى توجهنا به من هذا المركز الناهض فى قلبِ صعيدِ مصر لعقد مؤتمرٍ تُكرس فيه طاقة الباحثين والمفكرين ونبهاءِ الأمـة لإحياء مشاريع التكاملِ العربى وبناءِ السوق العربيةِ المشتركة وتمهيد الطريق أمامَ الوحدةِ الاقتصادية العربية . استقواءً بهذه الترتيبات فى وجه التحدياتِ الإقليمية والعالمية الجديدة التى أخذت تكشر عن أنيابها .. لا تتخفى ولا تتجمل فى الإفصاح عن المشاريع المعدةِ لنا سلفاً والمقدر لنا أن نذوب فيها ونتوارى بديلاً عن مشروعنا العربى الذى صار خياراً شعبياً ومطلباً لا مفر منه .

والحق أقول أن نداءنا لعقدِ هذا المؤتمر هو صدى الصوت لا الصوت نفسه ، صوت الرئيس القائد محمد حسنى مبارك الذى استشعر من موقع مسئولياته القومية حجم الأخطار المتربصة بأمتنا ، وأدرك بحسٍ قومى مسئول أن السوق العربية المشتركة هى المشروع الوحيد الذى يحقق كما قال سيادته وحدة الهدف والمصلحة والمصير لشعوبٍ تربط بينها منظومةٌ ثقافيةٌ واحدة ونسيج اجتماعى متجانس .. وأن إقامةَ السوقِ العربيةالمشتركة ضرورةُ حياةٍ وبقاء ، وليست رفاهيةً أو ترفاً .. وأن التكتل الذى ننشده - كما وصفه السيد الرئيس بحق - هو تكتلٌ يضيفُ ولا ينقص ، يقوى ولا يضعف ، يعزز ولا يبدد وهو تكتلُ

دعمٍ وتجديد لا انتقاص وتجريد ، لأن الجماعة لا تقوى ولا تتعزز إلا بقوةٍ كل واحد من أعضائها .

معالى الدكتور / أسامه الباز

إن وجودكم على رأس هذا المؤتمر - رمزاً للغيرة العربية ومفكراً قومياً - نذر الشطر الأكبر من حياته منحازاً إلى مصالح أمته لذو دلالة قاطعة على أن حياة جديدة بدأت تدب فى الحلم العربى ، وأن الفكرة القومية تعيش بعثها الثانى .. وتهب من مرقدها ، متخلصةً من أكفانِ الرومانسية ، نافضةً غبار القفز على الواقع .. أكثر فتوةً وشباباً لأنها أكثر واقعيةً وإدراكاً لخصوصيات الواقع العربى والمتغيرات الاقليمية والعالمية الصاخبة المحيطة به. إن هذا الواقع أصبح الآن غنياً بالدلالات والاشارات والرموز التى تفصح عن مناخ قومى إيجابى ذى دلالةٍ موحية بالتفاؤل وقابل للتطور فى اتجاه إعادة بناء تضامن عربى يتجاوز أزمة الخليج ويعيد رص الصفوف العربية استجابةً لنداءِ المصالح المشتركة.

ولتأذنوا لى أيها الأخوة والأشقاء العرب ضيوف هذا المؤتمر - فى النهاية - أن أعتبر تجمعكم هنا - فى مصر وفى قلب صعيدها الطيب - ومع أشقائكم المصريين أكبر تظاهرة عربية تأييداً لمصر - وطنكم الثانى - وتضامنا معها فى وجه الإرهاب الأسود الذى حاول قبل أيام قليلة أن يطعنها فى كبريائها . وأن يصرفها عن مسئولياتها القومية الكبرى بجريمة لا يقترفها الا الخونة والجبناء ، ولا يقدم عليها الا الذين ماتت ضمائرهم وتجردت نفوسهم من كل خير ..

الأخوة والأخوات أعضاء المؤتمر وضيوفه

لتكن كلمتى الأخيرة تحية الى كل الذين وقفوا وراءنا يشدون أزرنا ويساندون جهودنا.. عاقدين العزم أن نكون دائماً عن حسن ظنهم بنا .. مؤكدين إيماننا بسلامة الخط الوطنى لقيادتنا السياسية وصدق توجهاتها القومية ..

إن مركز دراسات المستقبل الذى أخذ على عاتقه مهمة تنظيم هذا المؤتمر ليعبر عن امتنانه وشكره لمعالى الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية على رعايته الكريمة للمؤتمر ودعمه له رغم الضائقة المالية التى يمر بها بيت العرب..

والمركز يلهج بالشكر لمعالى السيد عمرو موسى وزير الخارجية الذى لم ينس وسط شواغله الجسام أن يقدم يد العون والرعاية لتنظيم هذا المؤتمر .

وتحية واجبةً أيضاً نتوجه بها إلى معالى الأستاذ ظافر البشرى وزير التعاون الدولى ولأسرة مجموعة دعم السياسات الاقتصادية (ايبك)ولرؤساء شركة أسمنت أسيوط والشركة الشرقية للتأمين وشركة التأمين الأهلية وشركة السكر والصناعات التكاملية ومحافظة أسيوط، معبرين فى النهاية عن شعور فياض بالواجب إلى الأخ الكريم الأستاذ الدكتور محمد رأفت محمود رئيس الجامعة الذى وضع امكانات هذه الجامعة الفتية وكل مواردها لكى يكون هذا المؤتمر مناسبةً جديرة بأن يحفظها له ولجامعته أجيال متعاقبة من أبنائنا جئنا اليوم من أجل أن نفكر لهم فى غدٍ أفضل .

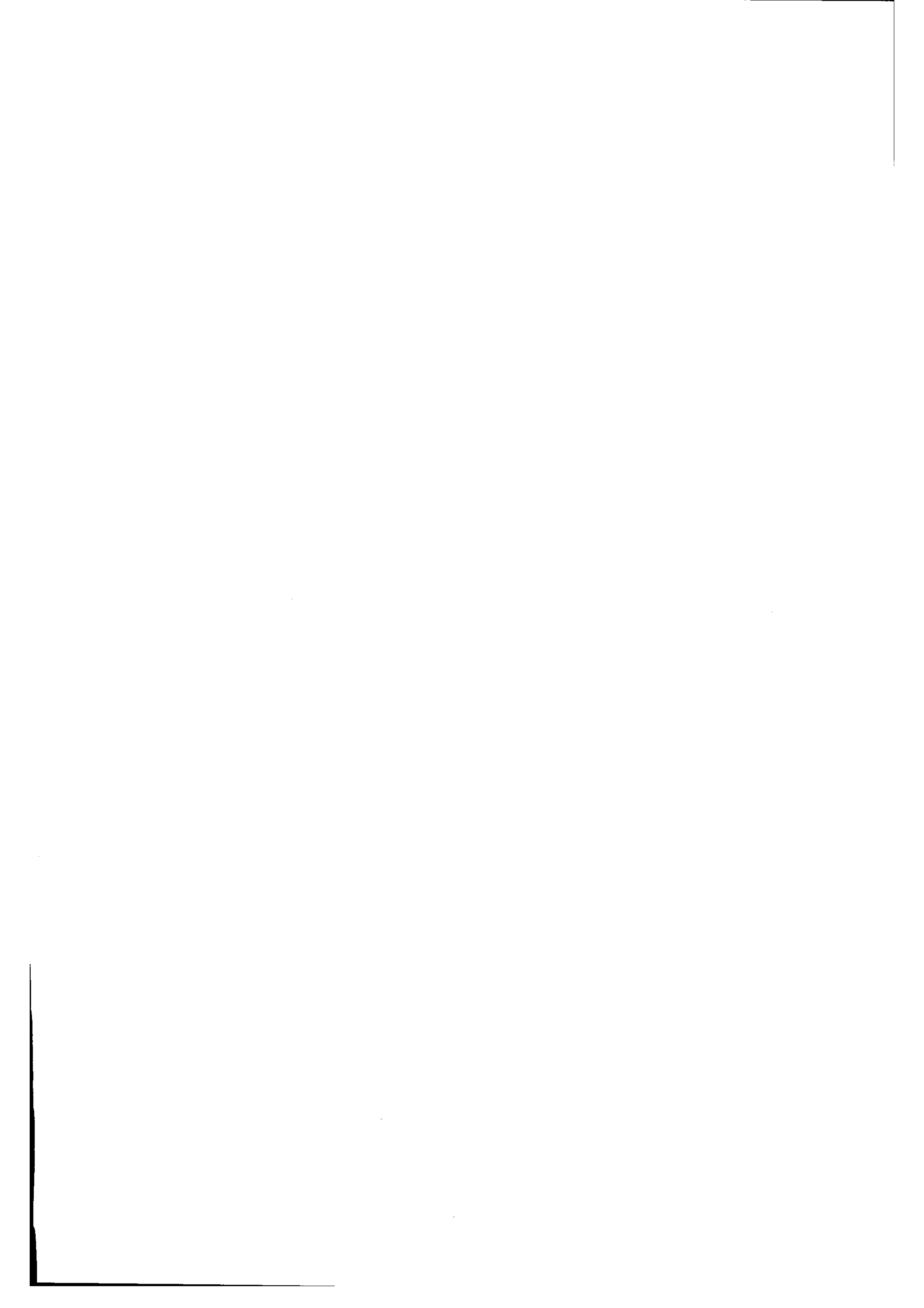
أما الأشقاء العرب فإن كلمتى الأخيرة إليهم بيت حافظ شاعر النيل :

هذى يدى من بنى مصر تصافحكم

فصافحوها تصافح نفسها العرب

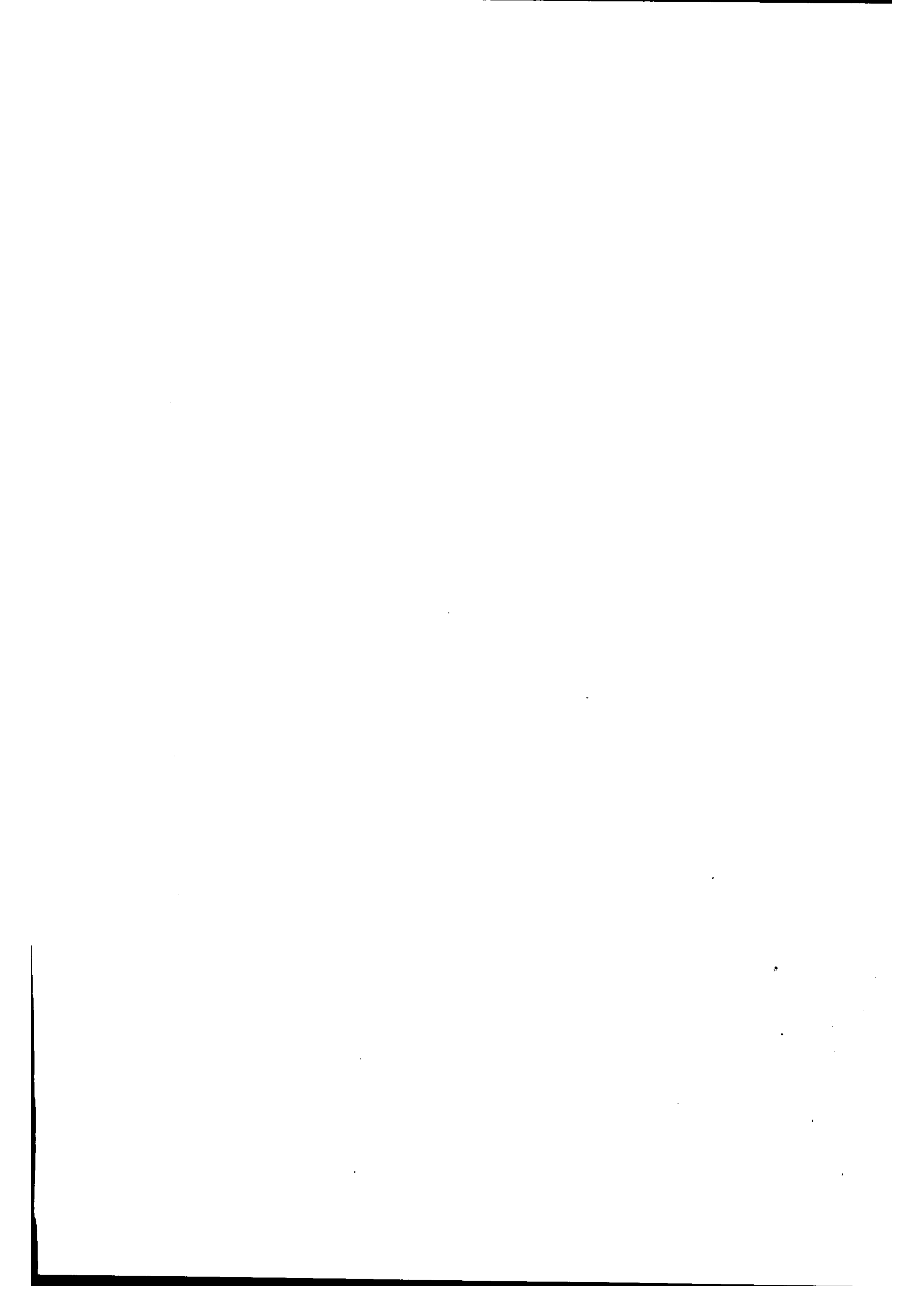
وفقنا الله

***والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته * * ***



المحـــور الأول

السوق العربية المشتركة : دروس الماضي وتحديات المستقبل



السوق العربية المشتركة
دروس الماضى وتحديات المستقبل

د. سليمان المنذرى*

تمهيد:

عاد الحديث مجدداً فى الآونة الأخيرة عن السوق العربية المشتركة وإمكانية إحياء مشروعها من جديد بعد الشلل الذى أصابه خلال العقود الثلاثة الماضية.

وتكتسى الدعوة لإقامة السوق العربية المشتركة هذه المرة أهمية خاصة انطلاقاً من مؤشرات واعتبارات عديدة أهمها:

١. تبنى الدعوة من قبل القيادات السياسية فى بعض الدول العربية لاسيما فى جمهورية مصر العربية مما يعنى إعطاء المشروع زخماً سياسياً يضمن له فرصة أكبر للنجاح.
٢. الإجماع العربى على البدء فى تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ممثلاً فى قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية وفقاً لبرنامج جدول زمنى تم اعتماده خلال الدورتين الأخيرتين لهذا المجلس عام ١٩٩٧. وهذه المنطقة هى المرحلة الأولى فى مدارج إقامة السوق المشتركة.
٣. التوجه العالمى والإقليمى نحو إقامة التكتلات الاقتصادية فى ظل تحرير التجارة والخدمات العالمية التى أرستها اتفاقات الجات (مراكش ١٩٩٤) وإنشاء منطقة التجارة العالمية مطلع عام ١٩٩٥.

---

* مستشار بجامعة الدول العربية – مدير العلاقات السياسية العربية الآسيوية

٤. التحديات التى يواجهها النظام العربى منذ حرب الخليج الثانية مروراً بمؤتمر السلام فى مدريد وصولاً إلى اتفاقات أوسلو وإعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية وطرح المشاريع البديلة كالسوق الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية. فى كنف هذا المناخ الإقليمى والدولى يتعين تفعيل مؤسسات العمل القومى وتجديد المشاريع التى انبثقت عنها وفقاً لما أفرزته تجربة العقود الماضية واستخلاص الدروس والعبر لتلافى مواطن الخلل وتصحيح المسار.

وسوف نستعرض فى هذا البحث التطورات التىمر بها مشروع السوق العربية المشتركة بدءاً من تاريخ صدور قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم ١٧ بتاريخ ١٣/٨/١٩٦٤ والعقبات التى واجهته فى التطبيق ، والرؤية المستقبلية لإنجاز هذا المشروع على أسس جديدة ، غير أننا سنبدأ فى بحث المحاور التالية:

١. مرجعية العمل الاقتصادى العربى المشترك
٢. اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة.
٣. مأزق السوق العربية المشتركة.
٤. استراتيجية عمان عام ١٩٨٠.
٥. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – برنامج عمل وجدول زمنى.
٦. تحديات المستقبل.
٧. الخلاصة:دروس وعبر.

١ – مرجعية العمل الاقتصادى العربى المشترك:

يستمد العمل الاقتصادى العربى المشترك مرجعيته من مجموعة المواثيق والمعاهدات والاتفاقات والقرارات التى أقرتها مؤتمرات القمة والمجالس الوزارية العربية منذ قيام جامعة الدول العربية ويعتبر ميثاق الجامعة الموقع فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ حجر الزاوية فى إرساء قواعد النظام الإقليمى العربى القائم حتى اليوم. لقد أقر واضعو الميثاق أن الغرض من إنشاء الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها ، وصيانة استقلالها وسيادتها . وأن هذا التعاون المشترك يتم حسب النظم فى كل منها وأحوالها وذلك فيما يتعلق بالشئون الاقتصادية والمالية والمواصلات والثقافة والجنسية والشئون الاجتماعية والصحية. كما أن من مهام مجلسها مراعاة تنفيذ

ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات وتعزيز وسائل التعاون مع الهيئات الدولية لكفالة الأمن والسلام وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ولتنفيذ ذلك نص الميثاق فى مادته الرابعة على تشكيل عدد من اللجان من بينها اللجنة الدائمة للشئون الاقتصادية والمالية التى تضع قواعد هذا التعاون ومداه وصياغته فى شكل مشروعات اتفاقات ، تعرض على المجالس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول الأعضاء . كانت إذن لجنة الشئون الاقتصادية هى الآلية الأولى التى أريد بها تحديد أوجه النشاط الذى يجب أن تركز عليه الجامعة جهودها فى المجال الاقتصادى. وبعد خمس سنوات من إنشاء الجامعة ، اتضح للدول الأعضاء أن اللجنة الاقتصادية والمالية ربما لم تعد الأداة الصالحة لرسم وتخطيط التعاون الاقتصادى العربى المشترك كما تبين أيضاً أن تحقيق الأهداف الدفاعية للدول العربية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقدمها وتعاونها فى المجال الاقتصادى لاسيما بعد كارثة فلسطين . حيث قامت الدول العربية بإبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى الموقع عليها فى ١٣/٤/١٩٥٠ التى نصت المادة الثامنة منها على إنشاء المجلس الاقتصادى العربى ليقترح على حكومات الدول العربية ما يراه كفيلا بإشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية فى البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها وتعاونها على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادى وتنسيق وإبرام ما يقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف.(١)

عقد المجلس الاقتصادى العربى أول اجتماع له فى ديسمبر ١٩٥٣ ، وكان فى مقدمة اهتماماته موضوع تسهيل تبادل الإنتاج الزراعى والحيوانى والصناعى ، وتجارة الترانزيت وسداد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية واتفاقية باتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية وإنشاء مؤسسة مالية مشتركة لتمويل المشروعات العربية وإنشاء شركة ملاحة عربية ومشروع استغلال أملاح البحر الميت. يبدو من دراستنا لتوجهات المجلس الاقتصادى العربى والمشروعات التى طرحها آنذاك أنها تنسجم تماماً مع المرحلة الأولى لرؤيته حول التعاون الاقتصادى العربى وتدرجه ومداه فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية للبلدان العربية يومذاك ولو قدر لتلك المشروعات وغيرها من القرارات التى اتخذها المجلس أن تطبق مرحلياً خلال عشر سنوات مثلاً لأمكن التمهيد عملياً للمرحلة الثانية المتقدمة التى وجد المجلس نفسه إزاء تجاوزها والقفز عليها .

وهكذا ما أن عقد المجلس دورتـه الرابعة بتـاريخ ١٩٥٧/١/٢٩ حتـى كـان علـى جـدول أعماله توصية اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية وقـرار مجلـس الجامعـة فـى دورتـه السادسة والعشرين القاضى بإحالة مشروع اتفاقية للوحدة الاقتصادية بيـن الـدول العربيـة استكمالاً لبحثه من الناحية الفنيـة وكـانت لجنـة مـن الخـبراء الحكوميين قد اجتمعت فـى بحمدون صائفة عام ١٩٥٦ لوضع المشروع الذى صدر بقرار المجلس الاقتصادى العربى رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٩ بالموافقة عليه وإعادته إلى اللجنة السياسية للبت فيه مـن الناحية السياسية.[٢]

٢- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة:

٢-١ من دراستنا لمحاضر الاجتماعات التحضيرية للجنة الخبراء الاقتصـاديين العـرب فى بحمدون (أغسطس ١٩٥٦) لوضع مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، يتضح أن هناك تحفظات وملاحظات جدية أبديت من قبل بعض الوفود ولم يؤخذ بهـا خاصـة مـن منطلق أنها تريد للوحدة الاقتصادية مبادىء سليمة وممكنـة التحقيـق[٣] فالمشـروع الـذى قدمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى رأى الوفد اللبنـانى كـان "مشـروع نظـرى " وأنه لا يزال بحاجة إلى دراسات فى ضوء الخطوط العامة لهذه الوحدة وذلـك للحكم علـى مدى الفائدة المشتركة التى قد تنجم من الوحدة أو مدى ما تقتضيه من توحيد فى الأنظمـة والتشريع. هذا الموقف اللبنانى المتصف بالعقلانية جدير بـالبحث والتـأمل إذ طـالب خـلال اجتماعات المجلس الاقتصادى العربى الذى بحث خلالهـا مشـروع الاتفاقيـة بتشـكيل لجنـة فنية تمثل فيها الدول الأعضاء وتضـم خـبراء عـالميين تكـون مهمتهـا بيـان الأسـس التـى يستحسن أن تعتمد فـى التشـريعات التوحيديـة وأن ترفـع أعمالهـا إلـى الحكومـات المعنيـة لإقرارها وفى رأيه أنـه متى تم الاتفاق على هذه الأسس تكون الوحـدة قد اجتـازت أصعب مرحلة وبات نجاحها أكيداً . وبذلك جاء تحفظ الوفـد اللبنـانى مسـجلاً " أن الأمـر يسـتدعى كثيراً من التريث لأن مصير البلاد العربية مرهون بما سيتقرر اليوم" [٤] . ويلاحظ أنه رغم تلك التحفظات التى أبديت حول مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية فإن المجلس الاقتصادى قرر الموافقة عليه واقر إعادته إلى اللجنة السياسية للبت فيه من النـاحية السياسية . غير أن مجلس الجامعة لم ينظر بعد ذلك فى المشروع ولم تصدر موافقته السياسية عليه حتـى اليوم.

٢-٢- نستنتج من دراسة الظروف التى أحاطت بوضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، أن الطموح والحماسة القومية فى عقد الخمسينيات لاسيما بعد تأميم قناة السويس وتصاعد المد القومى العربى هى التى أملت على صناع القرار الاقتصادى والسياسى المبادرة لوضع الاتفاقية وإقرارها على هذا الوجه المتسرع، دون أن نغفل الظروف الدولية التى أملت تسارع العرب فى وضع اتفاقية للوحدة الاقتصادية ، إذ كان الشغل الشاغل لدول غرب أوربا خلال تلك الفترة صياغة اتفاقية روما لإنشاء السوق الأوربية المشتركة ، الأمر الذى أفسره شَخصياً بدافع الاقتباس والتقليد ومحاكاة النمط الأوربى الذى سيطر على أذهان الخبراء العرب فى اجتماعات بحمدون وماتلاها.

ومهما يكن من أمر فقد أصبحت الاتفاقية نافذة المفعول بعد سبع سنوات من إبرامها نتيجة لإيداع وثائق التصديق عليها من قَبل خمس دول عربية هى الكويت ومصر والعراق وسوريا والأردن، وبتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠ دخلت مرحلة التنفيذ ثم توالى بعد ذلك انضمام عدد آخر من الدول العربية إليها حتى وصل عددها ١٢ دولة عربية.

٢-٣- تحدد الاتفاقية أهداف الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية فى مادتها الأولى كما يلى:

١. حرية انتقال الأشخاص ورءوس الأموال.
٢. حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
٣. حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى.
٤. حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافىء والمطارات المدنية.
٥. حقوق التملك والإيصاء والإرث.

أما وسائل تحقيق هذه الأهداف فقد نصت المادة الثانية أن تعمل الأطراف المتعاقدة على الآتى:

١. جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية فى كل منها.
٢. توحيد سياسية الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها.
٣. توحيد أنظمة النقل والترانزيت.
٤. عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.

٥. تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادى بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة فى الزراعة والصناعة والمهن شروطاً متكافئة.

٦. تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعى.

٧. (أ) تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص.

(ب) تلافى ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة.

٨. تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها فى بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد بها.

٩. توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية.

١٠. اتخاذ أية إجراءات أخرى تلزم لتحقيق الأهداف المبينة فى المادتين الأولى والثانية.

٢-٤- لاشك أن أهدافاً طموحة وعريضة كهذه تجعل من الوسائل التى اعتمدت فى التطبيق أمراً بالغ التعقيد والصعوبة، وأن تتوافر لها إرادة سياسية واعية، وأن تنهض لتحقيقها أجهزة على مستوى عال من الكفاءة والخبرة والتخصص والإيمان القومى . ناهيك عن التضحية فى سبيل بلوغ أهداف الوحدة من قبل الدول المتعاقدة بما يؤدى إلى تبادل المنافع وتقاسم الأعباء والإدارك العميق بالأهداف الاستراتيجية لقيام تجمع اقتصادى عربى موحد فى مواجهة التجمعات والتكتلات العملاقة التى أصبحت سمة من سمات هذا العصر.

فما هى نتائج التطبيق وأين وصلت على مدى ثلاثة عقود ونيف ؟

٢-٥- باشر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مهمامه عام ١٩٦٤ فى العمل على تنفيذ أحكام الاتفاقية وكذلك الإشراف على إدارة اللجان والأجهزة المرتبطة بها، وتطبيقاً لنصوص الملحق الخاص بدراسة الخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية والاستعانة بالخبراء والفنيين وتشكيل اللجان الدائمة لدراسة أفضل السبل لتنفيذ الاتفاقية، فقد شكل المجلس لجنة من الخبراء العرب الحكوميين لوضع مشروع السوق العربية المشتركة فى صيف ١٩٦٤ . وفى دورته الثانية بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٣ أصدر المجلس

قراره رقم ١٧ بإنشاء السوق العربية المشتركة كخطوة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة ، ويلاحظ أن أهداف السوق هى نفسها الأهداف التى وردت فى المادة الأولى من الاتفاقية باستثناء الهدف الأخير الخاص بحرية التملك والإيصاء والإرث.

تتلخص أحكام السوق العربية المشتركة فى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية على مراحل سنوية متدرجة تنتهى تماماً حسب أنواع السلع، وكذلك عن طريق تحرير التجارة من القيود غير الجمركية وذلك بهدف الوصول إلى منطقة التجارة الحرة كخطوة أولى نحو تحقيق السوق المشتركة تطلق فيها حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية والمنتجات الصناعية فيها بينها ، وتم الوصول للتحرير الكامل للتجارة العربية بين الدول المتعاقدة اعتباراً من ١٩٩٧/١/١ بين أربع دول هى (مصر والعراق والأردن وسوريا).

كان لابد بعد إعلان قيام منطقة التجارة الحرة من السعى نحو الاتحاد الجمركى . ويلاحظ أن المجلس فى دورته الثانية التى أصدر خلالها قرار السوق العربية المشتركة قد اتخذ القرار رقم (١٩) بإحالة الموضوعين التاليين إلى اللجنة الجمركية لدراستهما:

(أ) توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية خلال خمس سنوات تبدأ من أول عام ١٩٦٥.

(ب) توحيد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم للدول الأطراف المتعاقدة تجاه الدول الأخرى على مراحل تدريجية خلال خمس سنوات تبدأ من أول عام ١٩٧٠ ويجرى التوحيد وفقاً للخطوات التى يرسمها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى هذا الشأن.

وفى دورته الرابعة عشرة (يناير - فبراير ١٩٧٠) اتخذ المجلس القرار رقم ٤١١ الذى نص على إضافة فصل جديد إلى قرار السوق العربية المشتركة رقم ١٧ تنقل إليه الأحكام التى وردت فى قرار المجلس رقم ١٩ ويكون عنوان هذا الفصل الجديد (التعريفة الجمركيةالموحدة) على أن ينص فيه على البدء بتنفيذ توحيد التعريفة فى ١٩٧٢/١/١[٥]

وتكشفت بعدئذ أولى عقبات التنفيذ لجدول التعريفة الجمركية الموحدة . فاتخذ المجلس فى دورته السابعة عشرة (مايو ١٩٧٠) القرار رقم ٥١٨ بإرجاء بدء تنفيذ التعريفة الجمركية الموحدة لدول السوق العربية المشتركة إلى ميعاد يحدد فيما بعد نظراً لما أبدته بعض وفود الدول الأعضاء بشأن ضرورة إزالة الصعوبات التى اعترضت تنفيذ منطقة التجارة الحرة ووجوب تحقيق باقى أركان السوق العربية المشتركة مثل العمل بالتعريفة

الجمركية الموحدة ، وخلال السبعينيات تم وضع القانون الجمركى الموحد وظل كباقى القرارات والاتفاقات المتخذة حبراً على ورق.

٢-٦- ظل التركيز منصباً على مدخل التبادل السلعى ، ولم تحظ بقية أهداف السوق بالاهتمام الذى تستحقه ، اللهم إلا فى إطار إبرام عدد من الاتفاقيات الجماعية فى مجال تشجيع انتقال رؤوس الأموال وضمان الاستثمار وتسوية المنازعات الناشئة عنه ، وتنقل الأيدى العاملة والتأمينات الاجتماعية ، فضلاً عن عقد اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبى وتحصيل الضرائب بين الدول الأطراف، ومما يلفت النظر فى هذه الاتفاقيات أنها ظلت متواضعة للغاية وكانت ذات أثر محدود فى التطبيق، وقد حلت محلها اتفاقات متطورة فى إطار جامعة الدول العربية لا سيما فى مجال الاستثمار وتشجيع انتقال رؤوس الأموال.

٣- مأزق السوق العربية المشتركة:

٣-١- يتبادر إلى الأذهان قبل بحث أسباب الفشل والقصور فى إنجاز السوق العربية المشتركة سؤال هام: هل كانت السوق العربية المشتركة مدخلاً مناسباً لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية العربية ؟ وقبل أن نأتى على تقييم هذا المشروع الطموح نضع هذا السؤال فى سياق الإجابة الموضوعية وهو هل تحرير عناصر الانتاج أو المدخل التبادلى الذى اعتمد أساساً لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى كان مدخلاً سليماً لتحقيق الغاية ؟ إن تعثر تجربة السوق على مدى السنوات الثلاث والثلاثين الماضية تقدم برهاناً على أن اعتماد هذا المدخل لوحده كان قاصراً منذ البداية. ذلك أن المشكلة الأساسية التى تواجهها الدول العربية تتركز أساساً فى تحقيق تنمية حقيقية ، يتضح ذلك جلياً بأن التكامل الاقتصادى بين هذه الدول لا يمكن فصله عن الدور الذى يجب أن يلعبه فى تحقيق هذه التنمية وفى ضمان نجاحها واستمراريتها. ذلك أن الربط بين التكامل الاقتصادى العربى وبين إحداث تنمية حقيقية على مستوى الوطن العربى يشكل جانباً رئيسياً لا يمكن تجاهله فى دراسة جهود الوحدة الاقتصادية وفى تقويمها والحكم عليها إذا أريد لها أن تكون ذات دلالة بالنسبة للوطن العربى. (٦)

وإذا كان هدف التكامل الاقتصادى هو إقامة اقتصاد قومى على أساس إعادة تنظيم هياكل القطاعات الرئيسية ، الصناعة والزراعة وشبكة المبادلات(٧) فإن مدخل التخطيط

اللازم للوصول إلى هذا الهدف لم يكن أبداً الوسيلة التى اتبعت على صعيد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ إنشائه عام ١٩٦٤ حتى اليوم.

ولمزيد من الإيضاح نقول إن مجرد التبادل التجارى لا يمكن أن يؤدى بالضرورة فى ظل الهياكل الحالية للاقتصاديات العربية إلى نمو المبادلات بينها، فالذى يمنع توسع وتزايد المبادلات ليس أساساً القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على تبادل السلع وحسب، وإنما هو قبل كل شىء نوع التخصص الإنتاجى الذى تقوم عليه الاقتصادات العربية ، فهذا التخصص يوفر الأساس اللازم لتوسيع المبادلات فيما بينها. يضاف إلى ذلك أن مجرد تحرير التبادل التجارى بين دول السوق لا يمكن أن يؤدى إلى التطوير التلقائى للجهاز الإنتاجى بما ينشىء وينمى الفروع الإنتاجية والمشروعات التى يمكن أن تكون ركيزة لتوسيع المبادلات العربية فى المستقبل. إذ كيف يتسنى تحقيق تشابك فى المصالح الاقتصادية بواسطة قوى السوق إلا من خلال التخطيط التنموى التكاملى وتقوية نسيج العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية ، وذلك باعتبار عملية التكامل الاقتصادى تنسيقاً للخطط الإنمائية وليست مجرد إزالة للقيود ، وبهذا التنسيق وحده وبما يتضمنه من ربط البلدان المتعاقدة بخطط طويلة الأمد فى مجالات التبادل التجارى وحركة عناصر الإنتاج، وعلى ضوء هذه الخطط تستطيع المراكز الإنتاجية فى بلاد السوق أن تحدد خططها الإنتاجى وفق احتياجاتها.(٨)

٣-٢- توقف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٧١ إزاء تواضع النتائج التى تحققت على صعيد اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة للتعرف على الصعوبات التى واجهت الدول الأعضاء عند تنفيذ الاتفاقية ، وشكل المجلس لهذه الغاية لجنة للتقييم والمتابعة برئاسة وزير الاقتصاد السورى وعضوين مندوبين عن جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية ثم أضيف إليها عضوان آخران عن العراق والسودان. وتضمن القرار الذى أصدره المجلس رقم ٥٩٠ مراجعة القرارات الصادرة عن المجلس منذ قيامه مع التركيز بصورة خاصة على قرار السوق بغية المواءمة ما بين مبادىء السوق وأحكامها والظروف الواقعية والعملية للدول الأعضاء وتقديم التوصيات والمقترحات بشأن القيود والعوائق التى تعترض أهداف الاتفاقية بما فى ذلك القيود والعوائق المتخذة لأسباب سياسية.

عكفت اللجنة على دراسة ما أوكل إليها وقدمت تقريرها إلى المجلس وجاء فيه أن التعثر رافق قرار السوق لعدة أسباب نجملها فيما يلى:[٩]

١. أن دول السوق لم تستطع أن توجد تنسيقاً حقيقياً وجاداً لخططها الاقتصادية ، على الرغم من دعوة وزراء التخيط لدول مجلس الوحدة الاقتصادية إلى عقد اجتماعين لهذا الغرض عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧١، وتوصلهم إلى عدد من القرارات التى أرتؤى تأجيل البت فيها ريثما تتم عملية تقييم عمل المجلس فى الفترة الماضية ، وظلت تلك القرارات حبراً على ورق حتى يومنا هذا...

٢. ظلت التشريعات التجارية والنقدية والمالية غير موحدة أو منسقة ، الأمر الذى يحد من إمكانيات قيام منطقة للتجارة الحرة التى استهدف قرار السوق تحقيقها ، وعدم تنفيذ اتفاق اتحاد المدفوعات العربى رغم الجهود المضنية التى بذلت فى صياغته على مدى ثمانى سنوات انتهت بإلغائه بحجة إنشاء صندوق النقد العربى بدلاً عنه مع أهمية كلا الجهازين وضروراتهما.[١٠]

٣. ظلت القيود الإدارية والكمية قائمة على التجارة بين دول السوق ملاحظين فى هذا الصدد تباين النظم الاقتصادية العربية وسيادة التخطيط المركزى لاقتصاديات ثلاث من دول السوق الرئيسية يومذاك (سوريا والعراق ومصر) الأمر الذى ترتب عليه ربط قطاع التجارة بالقطاع العام مع ما يستتبع ذلك من وضع سياسات تقييدية على حجم التجارة وهيكلها واتجاهاتها ، ويزداد الأمر تعقيداً إذا أضفنا إلى ذلك حقيقة استخدام دول السوق للعلاقات الاقتصادية كوسيلة لدعم مواقفها السياسية ، وعلى الرغم مما شهدته اقتصاديات الدول الثلاث خلال السنوات الأخيرة من تغيرات فى سياساتها الاقتصادية بدرجات متفاوتـه تتراوح بين "الانفتاح المطلق" والمرونة الواقعية فى التطبيق. فإن نسبة التبادل التجارى بين دول السوق لا زالت ضئيلة ومحدودة ، رغم هذا التطور.

٤. أسهم ضعف القابلية التصديرية لدى دول السوق والتشابه السلعى فى مكونات تجارتها، وتقارب جهودها التنموية فى الحد من تحقيق السوق لأهدافها فى زيادة التبادل التجارى بينها ، وحتى فى حالة وجود فائض متاح للتصدير لدى دول السوق أو احتياج للاستيراد منها ، فإن بعض البلاد الأعضاء تستورد احتياجاتها من خارج المنطقة ، فى حين أن بلاداً أخرى تصدر فائضها إلى خارج السوق ، رغم إمكان

إدخال هذه الفوائض والاحتياجات فى حركة التبادل التجارى بين دول السوق بحجة أنها سلع يجرى تسويقها بالنقد الحر، ورغم أن هذه السياسة كانت من سمات الستينيات والسبعينيات إلا أن الوضع لم يتغير حتى اليوم.

٥. يؤدى اختلاف هياكل التكلفة إلى أن تعمل بعض الدول على حماية صناعاتها ذات التكلفة المرتفعة والالتجاء للقيود الإدارية لحمايتها ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن من العوامل التى تساهم فى اختلاف هياكل التكلفة من دولة إلى أخرى اختلاف الرسوم الجمركية على استيراد المواد الأولية والوسيطة من العالم الخارجى، بالإضافة إلى اختلاف التشريعات والأعباء العمالية والضرائب المحلية ، الأمر الذى قاد دول السوق أيضاً إلى تبنى إجراءات الحماية رغم مخالفة ذلك لقرار السوق.

٦. ومن الصعوبات التى جابهت تحرير التبادل التجارى خلال فترة السبعينيات بين الدول الأعضاء التى تأخذ بنظام التخطيط والقطاع العام ، اختلاف أسعار البيع للاستهلاك الداخلى فيها عن أسعار التصدير ، لأن الأسعار الداخلية تتضمن أحياناً أرباحاً مرتفعة يعتبر الجزء الأكبر منها بمثابة رسم استهلاك ضمنى على المنتج المحلى والمستورد على السواء دون الإعلان عن ذلك ، ويؤدى هذا الوضع إلى بيع إحدى المواد المستوردة من دولة عضو فى دولة عضو أخرى بأسعار تقل جداً عن أسعار البيع فى هذه الدولة ولا سيما إذا كان الاستيراد منها يتم من قبل مؤسسات القطاع الخاص.

٧. ومن صعوبات تحرير التبادل التجارى بين دول السوق العربية المشتركة موقف السلطات المختصة فى بعضها من تصنيف السلع المستوردة إلى ضرورية وشبه كمالية ، واختلاف وجهات النظر حول الأسس التى يقوم عليها التصنيف المذكور ، وما يترتب على ذلك من تضييق نطاق السلع المستوردة بين دول السوق.

٨. ترتب على تخطيط الاستيراد من الخارج وضع ميزانية نقدية تحدد فيها المواد المستوردة أو مجموعات هذه المواد وقيمها بالنقد الحر ، وذلك حسب الأولويات التى تضعها الدولة فى حدود المتاح من النقد الأجنبى، وقد نتج عن هذا منع استيراد بعض المواد التى تصدرها دول أعضاء أخرى بسبب عدم إدراجها فى الميزانية النقدية للدولة العضو المستوردة.

٩. وهناك عدد من الأسباب الإدارية والمالية والفنية التى تعرقل تنفيذ قرار السوق لعل أجدرها بالذكر هو انعدام التدابير التى يمكن اتخاذها تجاه الدول الأطراف التى تتلكأ فى

تطبيق أحكام السوق أو تخالفها ، ويزيد الأمر سوءاً أن الرأى القانونى انتهى إلى القول إن ليس من حق الدول أعضاء السوق أن تمتنع عن الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن أحكام قرار السوق أو توقف تطبيق أحكامه كرد على قيام إحداها بمثل هذا العمل، ويزيد الأمر تعقيداً أن الدولة التى لا ترغب فى تنفيذ أحد قرارات المجلس لا يتطلب منها ذلك أكثر من أعمال تشريعية طبقاً للأصول الدستورية المعمول بها لديها لتصبح بمنجاة من آثاره وفى حل من الالتزام بتطبيقه.

وبالإضافة إلى جملة الأسباب والعراقيل التى واجهت تنفيذ قرار السوق العربية المشتركة يمكن إضافة بعض الاعتبارات الأخرى فى ضوء الأوضاع الاقتصادية العربية الراهنة و هى:

١. تزايد درجة ارتباط الأقطار العربية بالدول الغربية وتعميق التبعية الاقتصادية والتكنولوجية بشكل خاص ، وتوجه اقتصاديات البلدان العربية نحو الخارج ، وفى هذا الصدد فإن الدول العربية تصنف ضمن الإطار الراهن لتقسيم العمل الدولى ضمن الدول النامية المصدرة للمواد الخام. والجدير بالذكر أن مركز الدول العربية فى هذا التقسيم مافتىء يزداد ترسخاً(١١).
٢. قصور قرار السوق العربية المشتركة عن علاج السياسات القطرية ذات الآثار المعادلة لآثار القيود الجمركية(١٢) ، إذ ما زال التبادل التجارى بين دول السوق يواجه قضية القيود غير الجمركية كمشكلة أساسية (الإجازات ، الحصص ، الرقابة على الصرف ..) إن هذه القيود كانت أهم عقبة واجهت تحرير التجارة العربية فى التطبق العملى حتى الآن.
٣. عدم معالجة ظروف الدول الأقل نمواً من خلال إقرار معاملة تفضيلية لصادراتها وتأمين وارداتها، كما أنه لم يتقرر لهذه الدول الترحيض بإتخاذ إجراءات خاصة بها تتواءم مع تطلعاتها واهتماماتها التى تتباين من دولة إلى أخرى ، وهذا ما يفسر عدم دخول دول عربية عديدة إلى عضوية السوق وهى تتمتع بعضوية مجلس الوحدة الاقتصادية، واقتصار عضوية السوق على ثلاث دول فقط.
٤. ويشار كذلك إلى التحديد الجزافى وغير المرن لنسبة المكونات العربية فى السلع المصنفة عربياً وهو الأمر الذى لا يتفق مع أوضاع جميع السلع فى مختلف الأقطار

العربية من نانية تفاوت الإعفاء الجمركى لمستلزمات إنتاجها من جهة ودرجة التقدم الصناعى من جهة أخرى. [١٣]

٥. خلو قرار إنشاء السوق العربية المشتركة من التنسيق بين سياسات الإنتاج والسياسة التبادلية بالرغم من التكامل العضوى بينهما.

٦. عدم تنفيذ القرار رقم ١٩ الخاص بتكوين الاتحاد الجمركى وعدم البت حتى الآن فى موضوع توحيد المصطلحات الجمركية ونماذج البيانات، وتنسيق تبادل المعلومات الجمركية والتنسيق بين المعاهد الجمركية رغم أهميتها بالنسبة لهدف توحيد الإدارة الجمركية.

٧. أن الثغرات الموجودة فى قرار السوق نفسه قد أدت إلى تحديد أثره فى أن يكون عاملاً ناجحاً فى اقتصاديات الدول العربية ، ويشار بهذا الصدد إلى المادة الخامسة عشرة من قرار السوق الخاصة بمنح الدول الأعضاء الحق باستثناء بعض المنتجات من الضرائب والرسوم الجمركية والقيود الإدارية لأسباب مبررة وجدية مما قلل من فاعلية السوق.

وفى ضوء تلك الأسباب والعراقيل التى تحد من تطبيق السوق العربية المشتركة ، تقدمت لجنة التقييم والمتابعة فى تقريرها المذكور بعدد من التوصيات التى تتعلق بالتمسك بقرارات التحرير الكامل للتبادل التجارى بين دول السوق ، ولكن من المؤسف حقاً أن ايا من الوصايا العشر التى اقترحتها اللجنة لم توضع موضع التنفيذ خلال ربع قرن مضى . مما ترتب عليه استمرار السوق فى أزمتها الراهنة ، ويؤكده واقع التطبيق العملى لقرار السوق ، خاصة القيود والاستثناءات والعقبات الأخرى التى تعترض التنفيذ السليم والكامل للقرار.

ولما كانت السوق العربية المشتركة كغيرها من صيغ التكامل الاقتصادى العربى فإنه ينطبق عليها أهم سبب يحول دون تنفيذ تلك الصيغ والمشروعات وهو ضعف الإرادة السياسية من جانب البلاد الأطراف فى كثير من الحالات ، وأنه لا يتأتى للاعتبارات الاقتصادية أن تحقق شيئاً دون توافر الإرادة السياسية فى هذا المجال، [١٤] ويتفق هذا الرأى مع ما ذهب إليه الاستاذ بيلا بالاسا فى انفراد العقبات السياسية من بين الأسباب الرئيسية التى يعزى إليها فشل تحقيق هذه المشروعات. [١٥]

٣-٣- يمكن القول إجمالا إن هناك جملة عوامل سياسية واجتماعية وتنظيمية وإعلامية وهيكلية وإدارية واقتصادية وقطرية تحول دون تحقيق أى مشروع تكاملى بين البلدان العربية ، وتنفرد العوامل السياسية دون غيرها بالتحكم فى عرقلة إنجاز التكامل الاقتصادى ، ذلك أن التكامل الاقتصادى يعنى تنازل كل دولة طرف عن قدر من سيادتها فى بعض المسائل لسلطة تمارس اختصاصاتها بواسطة مؤسسة أو مؤسسات تقيمها هذه الدول بالاتفاق بينها لتكون سلطة فوق وطنية ((Supra-national) فى مسائل التكامل[١٦] .

لقد لعبت العوامل السياسية دوراً هاماً فى عرقلة المشاريع التكاملية بين الأقطار العربية. ويلخص أسبابها خبراء العلوم السياسية بأنها ترجع إلى التبعية السياسية للأنظمة والاحتكارات الأجنبية التى لا تريد تقليص نفوذها وقوتها ولا ترى من مصلحتها قيام تكامل اقتصادى عربى يؤدى إلى الاعتماد على الذات بدلاً من الاعتماد عليها. [١٧] وتتوافق مواقف النخب الحاكمة التى لا تريد أن تتنازل عن بعض سلطاتها واختصاصاتها لصالح المؤسسات التكاملية ، وبالإضافة إلى التبعية السياسية هناك النزعة القطرية فى البلدان العربية والتركيز على ذرائع السيادة والمصلحة الوطنية كمبرر لوهن الإرادة السياسية فى اتجاه التكامل الاقتصادى ، وقد تعمقت هذه القطرية بشكل حاد خلال الحقبة النفطية وازدادت عمقاً بعد كارثة الخليج . لقد ساعد انتشار النزعة القطرية فى البلدان العربية على تقليص العمل الاقتصادى العربى المشترك وعدم الجدية عند النخب الحاكمة فى تنفيذ القرارات التى تتخذ على مستوى جامعة الدول العربية ومؤسساتها، وأخيراً يضاف إلى ما تقدم من عوامل : غياب المشاركة الشعبية العربية فى صنع القرار ومتابعة تنفيذه على المستوى المحلى أو القومى، ونكتفى بالإشارة إلى عدم وجود برلمان عربى تمثل فيه الشعوب العربية تمثيلاً حقيقياً كما هو الحال فى المجموعة الأوربية ، أو محكمة عدل عربية للفصل فى النزاعات بين الدول العربية وتفسير القرارات والاتفاقات فى حالات الخلاف حولها ، إذ لا زال هذا المشروع ينتقل من دورة إلى أخرى من دورات مجلس جامعة الدول العربية حتى اليوم.

٣-٤- وأخيراً فإن فشل السوق العربية المشتركة يعزى إلى الخطأ الذى وقعت فيه الأطراف المعنية فى تقليد أو محاولة تقليد تجربة السوق الأوربية المشتركة دون الالتفات إلى اختلاف البنيات الأساسية ، ودرجة التطور الاقتصادى والاجتماعى القائمة بين

المجموعة الاقتصادية الأوروبية والوطن العربى. ذلك أن نموذج السوق الأوربية المشتركة قد يصلح كأداة تكاملية لبلدان متقدمة ، ومتقاربة فى نظمها الاقتصادية ومستويات نموها ، ولكنه غير مضمون النجاح فى البلدان النامية التى لا تملك الجهاز الإنتاجى المتطور والمتنوع والاقتصاد المتوازن.[١٨] ، فمن المعروف أن دول السوق الأوربية ذات جهاز إنتاجى بلغ درجة كبيرة من النمو ويتمتع بطاقات إنتاجية ضخمة فى جميع القطاعات، ففى مثل هذه الحالة يؤدى تحرير التجارة إلى زيادة الطلب على المنتجات فيزيد تشغيل هذه الطاقات ويتعدل توطين الصناعات تحت تأثير المنافسة.[١٩]

٤- استراتيجية عمان ١٩٨٠:

فى ضوء النتائج المتواضعة التى أسفرت عنها جهود التكامل الاقتصادى العربى ، وغياب التصور المستقبلى للجهود العربية التنموية لاسيما بعد أن توافرت للعرب فرص جديدة مؤاتية سياسية واقتصادية بعد حرب رمضان ١٩٧٣ أملت ضرورة مراجعة وتقويم أوجه النقص وجوانب الخلل والقصور فى العمل الاقتصادى العربى المشترك.

وهكذا بتكليف من المجلس الاقتصادى العربى وبناء على اقتراح لبنانى كلفت الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد هذا التصور الخاص باستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك.

ساهم حوالى الخمسين خبيراً مرموقاً فى جهود وإعداد الدراسات والتصورات - التى استمرت زهاء الأربع سنوات ، ودعى مؤتمر القمة العربى الحادى عشر للانعقاد فى عمان فى ١٩٨٠/١١/٢٦ حيث نظر فى دراسات الاستراتيجية وتوصيات الخبراء العرب وملاحظات الحكومات العربية بشأنها.

كان أهم ما يميز وثيقة الاستراتيجية أنها اعتمدت على مدخلين جديدين هما:

١. المدخل التخطيطى القومى كبديل عن المشروعات المتفرقة والخطوات المشتتة التى تفتقر إلى الترابط العضوى والتطور الشامل بما يترتب عليه من هدر فى الموارد والطاقات.

٢. المدخل الإنمائى للتكامل الإنتاجى عن طريق التركيز على المشروعات والبرامج الإنتاجية التكاملية بما يحقق الارتباط الوثيق بين هياكل الاقتصاديات العربية ويعزز نسيج شبكة المصالح بينهما ويجعلهما أقل عرضة للاهتزازات والانفصام.

لقد تضمنت وثيقة الاستراتيجية مبدأ وضع الخطط القومية فى قطاع العمل الاقتصادى العربى المشترك وتحديد البرامج والمشروعات بما ينسجم وأولويات الاستراتيجية.

وكان الخبراء العرب الذين تولوا وضع دراسات استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك قد شخصوا [٢٠] أسباب قصور الإنجاز والأداء فى المسيرة التكاملية ، خلال الفترة الممتدة من ١٩٤٥ إلى ١٩٨٠ وتوقفوا أمام عامل داخلى جوهرى يتصل بمفهوم " التكامل ، كما طبق فى الماضى والذى تميز بثلاث نقاط ضعف أو مأخذ تتعلق بمحتواه وصيغة وأسلوب السعى لتحقيقه. [٢١]

١. **المأخذ الأول** : إنه لم ينظر إلى التكامل على أنه يوجب بشكل أساسى تشابك القدرات الإنتاجية العربية والتحامها عضوياً سواء تم ذلك عبر "الاندماج العمودى " بين مؤسسات إنتاج تقوم فى أقطار مختلفة وتعنى كل منها بمرحلة من مراحل الإنتاج أو عبر قيام مؤسسات إنتاج مشتركة التمويل والإدارة والعمالة والأسواق فى أحد اقطار العربية.

٢. **المأخذ الثانى** : وتصح تسميته "عشوائية" قيام المشروعات إذ فى الغالب لم تنطلق فكرة تأسيس المشروعات ومن ثم إقامتها من تصور عام ومنظم للترابطات الأفقية أو الجغرافية والعمودية المتصلة بمراحل الإنتاج الواجب إحداثها بين القطاعات والاقتصاديات العربية من أجل تسريع التنمية ، أى غياب الخطة القومية لتنظيم العمل الاقتصادى العربى المشترك.

٣. **المأخذ الثالث** : هو التركيز المكثف فيما مضى على تيسير التبادل التجارى بين الأقطار العربية مثل توفير الظروف والوسائل لتزايد الإنتاج ، أى قصور التنمية العربية عن توسيع وتنويع الاقتصادات العربية ورفع إنتاجية عناصر الإنتاج.

صدر عن قمة عمان ١٩٨٠ أربع وثائق اقتصادية هامة هى:

١. استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك.

٢. ميثاق العمل الاقتصادى القومى.

٣. عقد التنمية العربية المشتركة

٤. الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية ، وباستثناء الوثيقة الأخيرة التى صدّقت عليها حكومات الدول الأعضاء ، فإن أيا من الوثائق الثلاث الأخريات لم تجد توجهاتها وبرامجها وآلياتها طريقها إلى التنفيذ حتى اليوم.

٥- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

٥-١- كان مؤتمر القمة العربية المنعقد بالقاهرة خلال الفترة ٢١- ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٩٦ قد قرر تكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمنى يتم الاتفاق عليهما ، وتنفيذاً لذلك أصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته التاسعة والخمسين (١٩/٢/١٩٩٧) القرار رقم ١٣١٧ بشأن الإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والموافقة على برنامجها التنفيذى ويتضمن القرار:

١. الإعلان عن قيام المنطقة خلال عشر سنوات ابتداء من ١/١/١٩٩٨

٢. الموافقة على البرنامج التنفيذى لإقامة المنطقة.

٣. دعوة اللجان المكلفة والمنصوص عليها فى البرنامج إلى مباشرة مهامها وتضع برامجها التنفيذية والزمنية من أجل تحقيق هدف إقامة المنظمة وتعرض تقاريرها أولاً بأول على المجلس الاقتصادى.

وكان المجلس قد شكل لجنة وزارية سداسية كلفها بدراسة البرنامج التنفيذى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية تتماشى مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعها كما تتماشى وأحكام منظمة التجارة العالمية وتحافظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية وتنمى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وبعضها البعض وتنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجى وتكون خطوة عملية أولى نحو بقاء تكتل اقتصادى عربى تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية.

٥-٢ تحرير التبادل التجارى بين الدول الأطراف

١- يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجى الذى يطبق بدءاً من تاريخ ١/١/١٩٩٨ وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية

والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أية سلع تحت التحرير الفورى كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية:

أ – السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقا لأحكام الفقرتين ١، ٢ من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية.

ب – السلع العربية التى أقر إعفائها المجلس الاقتصادى قبل تاريخ نفاذ البرنامج

٢- تحدد مواسم الإنتاج (الرزنامة الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التى لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وينتهى العمل بهذا التجديد فى موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

٣- تحدد الدول العربية السلعة الزراعية التى ترغب فى إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية وترفع إلى السجلس للاطلاع عليها.

٥-٣- يتضح من القراءة المتأنية للبرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى [٢٢] (الإطار القانوى لتحرير التجارة العربية) أن هذا البرنامج يعكس جهداً يستحق التقدير لما بذله الخبراء العرب لإعداده بإحاطة كاملة ودقيقة بأبعاد عملية التحرير. لقد تضمن البرنامج القواعد والأسس والجدول الزمنى الذى تلتزم بموجبه الدول الأطراف فى الاتفاقية بالتحرير التدريجى للسلع العربية التى تدخل التبادل ومعاملتها معاملة السلع الوطنية لديها فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية، كما تضمنت القواعد والأسس مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس النية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج. أما تعريف ومعالجة حالات الإغراق فتتبع من الأسس الفنية المتبعة دولياً يما يخص مكافحة الإغراق.

اعتمد البرنامج لإقامة المنطقة تحرير كافة السلع العربية المتبادلة وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذى بدءاً من ١٩٩٨/١/١ وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة المنطقة ، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أى سلع تحت التحرير الفورى ، ومن الملفت للنظر أن المجلس فى قراره شمل بالتحرير المتدرج قوائم السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية التى كانت معفاة إعفاءً كاملاً بموجب الفقرتين ١ ، ٢ من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى ، كما عاد المجلس فأخضع السلع العربية التى سبق وأقر إعفاءها قبل نفاذ البرنامج (القائمة الأولى ٢٠ سلعة والقائمة الثانية ٣٢ سلعة) مما يشكل خطوة تراجعية عن الإعفاء الكامل الذى سبق إقراره بعد مفاوضات شاقة استمرت أكثر من عشر سنوات ، كذلك يلاحظ أن من الأمور العامة التى أخذ بها البرنامج موضوع تبادل المعلومات والبيانات وتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجارى بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية والبرنامج التنفيذى لها ، كذلك راعى البرنامج وضع الدول العربية الأقل نمواً فأفرد لها بنداً خاصاً بالمعاملة الخاصة بها ومنحها معاملة تفضيلية على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس الاقتصادى عليها. وحدد المجلس هذه الدول وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة وشمل فلسطين بهذه المعاملة.

٥-٤- لا شك أن تنفيذ هذه المهام الجسيمة لتحرير التبادل السلعى وفقاً لبرنامج العمل والجدول الزمنى تتطلب جهازاً إدارياً كفؤاً على مستوى الأمانة العامة أو على مستوى أعضاء اللجان الحكوميين. فبالنسبة إلى الأمانة العامة نص قرار المجلس الاقتصادى الأخير على تكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات الملائمة وتطوير عمل ومهام الإدارة العامة للشئون الاقتصادية ، بما يتواءم وتحقيق هذه المنطقة . أما بالنسبة إلى أعضاء اللجان فإن على الدول الأعضاء أن ترشح أفضل ما لديها من كفاءات وخبرات متميزة للعمل فى اللجان الأربع التى أنشأها المجلس لضمان التطبيق السليم لقواعد وأسس البرنامج والكف عن الأسلوب السابق العقيم فى انتداب موظفى السفارات والمندوبيات

الدائمة لتمثيل بلادهم فى أعمال اللجان الفنية ، ومعظم هؤلاء مع الاحترام الفائق غير مؤهلين للبحث أو التفاوض فى قضايا فنية متخصصة.

لقد دعا المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى قراره الأخير اللجان الأربع التى تشكلت بموجب البرنامج إلى مباشرة مهامها وتكليفها بوضع برامجها التنفيذية من أجل تحقيق هدف المنطقة فى موعدها المقرر وعرض تقاريرها أولاً بأول على المجلس الاقتصادى باعتباره جهة الإشراف على تطبيق البرنامج ، وهذه اللجان التى تشكل آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات هى لجنة التنفيذ والمتابعة وتكون بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج ولها صلاحيات المجلس فيما يتخذه من قرارت متعلقة بتطبيقه ، كما تتولى دراسة القوانين والإجراءات الجمركية لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة فى البرنامج وحدد جدولاً زمنياً لانعقادها كل ثلاثة أشهر وتتولى دراسة التقارير التى تقدمها اللجان الأخرى ومدى التقدم فى تطبيق البرنامج والعقبات والمشاكل التى تواجهها فى التطبيق والحلول المقترحة والأساليب التى تقترحها لتطوير العمل بالرنامج . أما اللجنة الثانية فهى لجنة المفاوضات التجارية التى أوكل إليها مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ومتابعة تنفيذ ذلك فى الدول الأعضاء بما فى ذلك تحديد قوائم السلع الممنوع استيرادها واسلوب معالجتها فى إطار تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وتطبيق البرنامج التنفيذى ثم لجنة قواعد المنشأ العربية التى تتولى وضع منشأ للسلع العربية لأغراض تنفيذ الاتفاقية . وأخيراً فقد عهد بالإدارة العامة للشئون الاقتصادية القيام بمهام الأمانة الفنية لأجهزة الإشراف والتنفيذ للبرنامج حيث تتولى إعداد مشاريع جدول أعمال اللجان وإعداد تقرير سنوى عن سير التجارة بين الدول الأعضاء ومدى أثر تطبيق البرنامج على هذه التجارة من حيث اتجاه معدلات نموها كما وكيفا واقتراح الحلول واستقراء التطورات فى التجارة العربية والدولية.

٥-٥- والآن نعود إلى السؤال الذى سبق أن طرحناه حول حظوظ المشروع الجديد وإمكانات نجاحه فى التطبيق؟ هناك عدد من القضايا ينبغى مواجهتها بصراحة:

١. هناك أولاً مشكلة التمييز فى المعاملة بين الدول المتعاقدة ومدى تغليب الالتزام القومى على الالتزام الدولى ممثلاً بقرارات الحصار التعسفى لأسباب سياسة معروفة على دولة عضو فى الجامعة (العراق اليوم ودول أخرى قد يأتى عليها الدور غداً) إذ لا

يمكن الاستمرار بإلحاق الضرر بها مما يتطلب موقفا عربيا موحداً يتجاوز أزمة الخليج وما خلفه من تداعيات . إن نجاح المشروع الجديد يتطلب إرادة سياسية واعية تؤمن عودة التضامن العربى والمصالحة الاقتصادية أولاً . إذ كيف يصح أن تقبل الدول العربية قرارات العولمة والاندماج فى الاقتصاد العالمى ، بينما تظل العزلة والقطعية حائلاً دون لقاء الأشقاء. وهذا يتطلب العودة إلى ميثاق العمل الاقتصادى القومى الذى وقعه الملوك والرؤساء العرب فى قمة عمان ١٩٨٠ والذى ينص فى مادته الأولى على تحييد العمل الاقتصادى عن الخلافات السياسية بين الدول العربية[٢٣] .

٢. أما النقطة الثانية فتتعلق بتوحيد جهة التنفيذ وإنهاء الازدواجية القائمة بين أجهزة العمل الاقتصادى العربى المشترك . ففى الوقت الذى أوكل فيه حصر لتنفيذ البرنامج وإمانته الفنية بالإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ، فإننا لا يمكن أن نغفل وجود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأمانته التى تعمل فى ذات الاتجاه ولنفس الهدف وهو تحرير التجارة العربية ، مما يتطلب دونما حساسية إزالة هذه الثنائية وتوحيد الجهود وتحديد الاختصاصات بوضوح.

٣. أما النقطة الثالثة فتتعلق بتوقعات الكاتب التى تؤكدها التجربة الطويلة من احتمالات نشوء العديد من المشاكل والعوائق فى التطبيق والتى يتطلب حلها توافر الجدية والحرص القومى والنوايا الحسنة طالما أقرتها جميع الأطراف وارتضت دون إكراه أو مجاملة الدخول فى ترتيبات إقليمية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى والقبول بتقديم تنازلات الحد الأدنى فى سبيل غاية نبيلة تؤدى إلى تعظيم المصالح الاقتصادية العربية ورفاهية المواطن العربى.

٤. ثم نأتى أخيراً إلى مسألة الانضمام الجماعى إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية التى صادقت عليها حتى الآن ستة عشر دولة عربية، وندعو الدول التى لم تصادق بعد على الاتفاقية إلى الإسراع فى اتخاذ الإجراءات الدستورية لذلك ، لا سيما جمهورية مصر العربية ، ودورها المحورى فى العمل العربى المشترك يحتم هذا الانضمام دون تباطؤ.

٦- تحديات المستقبل:

تواجه الاقتصاديات العربية حاليا وفى المستقبل المتطور تحديات إقليمية ودولية لعل أهمها العولمة وما تمثله من تهديد للعالم الثالث لتسلب كل مكاسبه ومزاياه النسبية فى إطار نظام اقتصادى عالمى جديد غير متكافىء أو متوازن.

٦-١ تحرير التجارة العالمية :

يشهد العالم اليوم تحولات عميقة ومستجدات متتالية افرزها الواقع الاقتصادى العالمى الجديد لا سيما بعد توقيع اتفاقات الجات بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٥ فى مدينة مراكش التى تعتبر أكبر اتفاق عالمى للتجارة فى التاريخ لإزالة الحواجز أمام الصادرات وتعزيز الازدهار للاقتصاديات القادرة على المنافسة واكتساح الأسواق ، وذلك من خلال الرسوم الجمركية عموماً بنسبة ٤٠٪ ومن المتوقع أن ينجم عن تطبيق هذه الاتفاقيات إضافة إلى الدخل العالمى مقداره ما بين ٢١٣ مليار دولار و ٢٧٤ سنوياً [٢٤] فى غضون عشر سنوات وأن تزداد عندها تجارة العالم بأكثر من ٧٥٠ مليار دولار سنوياً أى بأكثر من ١٢٪ من أعلى معدل حققته خلال السنوات العشر الماضية [٢٥] ، لقد تم إنشاء منظمة التجارة العالمية التى حلت محل الجات لتصبح الدعامة الثالثة فى العلاقات الاقتصادية العالمية إلى جانب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. تتضمن اتفاقيات مراكش مسائل مرتبطة بالاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية إلى جانب المسائل المرتبطة بتحرير الخدمات (الاتصالات والخدمات المصرفية والتأمين) ، وتنطوى هذه الجوانب على بعض الانعكاسات السلبية ، إذ من المتوقع أن تحقق الدول الأفريقية جنوب الصحراء خسائر صافية فى مجالات استيراد الغذاء وتصدير الغزل والمنسوجات والملابس ، كما تقدر الزيادة فى قيمة الفجوة الغذائية العربية بنسبة ٢٥٪ نتيجة لزيادة اسعار الغذاء المستورد.[٢٦] وحتى الدول العربية المصدرة للبترول أعضاء منظمة أوبك ستواجه اتهامات من قبل (جات) بالمشاركة فى إقامة تكتل احتكارى تجارى يهدف إلى رفع الأسعار وهو ما يتعارض مع مبادىء حرية التجارة العالمية ، وبالتالى تعرض هذه الدول لإجراءات انتقامية بحجة خرقها قواعد التجارة الحرة . إلا أن الانضمام إلى اتفاقيات الجات قد يتيح للدول العربية الاستفادة من المزايا التى ستوفرها التجارة الحرة على النطاق العالمى للنمو الاقتصادى العربى . هناك حالياً ثمان دول عربية موقعة على اتفاقيات مراكش هى مصر

والجزائر والكويت وموريتانيا والمغرب وقطر وتونس والبحرين ، ومن المتوقع أن تنضم إليها الإمارات وسلطنة عمان. هناك إذن تحديات جديدة ستواجه الاقتصاد العربى سواء انضمت جميع الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية أم لا تنضم، ولذلك فإن مواجهة هذا الوضع لابد أن يتم من خلال توجه الدول العربية نحو التكامل الاقتصادى كخيار وحيد للتعامل مع اتفاقية الجات التى تجيز إقامة اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة تعطى من خلالها مزايا للدول الأعضاء فى التكتل دون غيرها ، كما أجازت الاتفاقية موضوع تجارة الخدمات فى إطار تكتل متعدد الأطراف لفائدة الدول المشاركة فى التكتل دون غيرها ، وبالتالى فإن تكتل تجارى عربى يمكن البلدان العربية الوقاية من فرائض الجات دون أن يمنعها ذلك من الاستفادة من مزاياها.

إن مواجهة التحديات التى تفرضها اتفاقيات الجات تتطلب اتباع سياسات وقائية من جانب الدول العربية للتعامل مع الجوانب الزراعية والصناعية والخدمية ، وهى نفس السياسات التى يجب أن تتخذها لكى تتمكن من تحقيق تنمية حقيقية فى البلاد العربية وفى طليعتها إزالة القيود الجمركية والإدارية والمعوقات الأخرى بين الأسواق العربية ، وتوفير البنى التحتية الأساسية المناسبة لتسهيل نقل البضائع والخدمات وتطوير آليات التمويل وفتح منافذ التسويق للمنتجات العربية . وهذه السياسات ضرورية للتعامل مع مختلف المتغيرات الدولية والتكتلات الاقتصادية الدولية.[٢٧]

٦-٢ الشرق أوسطية:

إذا كانت مختلف مناطق العالم تشهد اليوم قيام تكتلات اقتصادية وتجارية هامة كالاتحاد الأوربى ومناطق تجارة حرة فى أمريكا الشمالية (نافتا) ومنتدى التعاون الاقتصادى لمنطقة آسيا والمحيط الهادى (أبيك) ومجموعة الأسيان وغيرها فإن المنطقة العربية هى وحدها رغم ما يتوافر لها من مقومات التكامل لم تشهد حتى اليوم قيام تكتلها الاقتصادى الذى تواجه به عولمة الاقتصاد والتكتلات الإقليمية.

من جهة أخرى يلاحظ أن تحديات أخطر تواجهها البلدان العربية تتمثل فى مشروعات الشرق أوسطية والمتوسطية وإعادة ترتيب المنطقة العربية باتجاه يتحقق فيه لدول الجوار الجغرافى وخاصة إسرائيل الهيمنة على الاقتصاد العربى لتصبح فيه القائدة للتفاعلات

الاقتصادية وغير الاقتصادية الإقليمية ، والمنفردة بمكانة القوة الإقليمـى المهيمـن بتفوقـه العسكرى وتسلحة النووى.[٢٨]

قبل أن يصدر كتاب "بيرس" الشرق الأوسط الجديد عام ١٩٩٣ ، كانت وكالة التنمية الدولية الأمريكية قد أصدرت وثيقة هامة عام ١٩٧٩ تحت عنوان "وثيقة التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط" دعت فيها الدول العربية إلى إنهاء العمل بالتعاون الإقليمى العربى علـى أسس قومية ، بل أن يحل نظام التعاون الإقليمى غير القائم على أسـس قومية لاعتبـارات جغرافية مثل تعاون دول وادى النيل والمغرب العربى ودول الخليج ، وأن تدخل إسرائيل فى التعاون الإقليمـى فـى الشرق الأوسط ، بحيث تكون مـع دول عربيـة أخرى وإيران وتركيا.[٢٩]

من الواضح أن هذه المشروعات وغيرها تستهدف أولاً وقبل كل شـىء الهيمنـة علـى مـوارد المنطقـة وأسـواقها وطمس الهويـة القوميـة وإنهـاء أى تجمـع قـائم علـى أسـاس العروبة مثل جامعة الدول العربية ومؤسساتها الهيكلية واستبدالها بمشروعات بديلة تكون إسرائيل وحدها محورها وفى القلب فيها ، ذلك أن المشروع الصهيونى يتجاوز هدف إقامة نظام إقليمى جديد فى مواجهة النظام العربى وهـو يحـاول القفـز علـى الثوابت الجغرافيـة والقومية والتعكز على العامل الاقتصادى فى تقديم مشروع استراتيجى عملى يحمـل دلالـة سياسية.[٣٠]

وعلى الرغم من أن التعاون الإقليمى أياً كان شكله يرتبط ارتباطـاً وثيقـاً بقيـام وفـاق وحسن جوار بيـن الـدول فـإن استحقاقات هـذا التعـاون لـم تتوافر بعد طالمـا ظلت حالـة الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية قائمة وطالما ظلت حقوق الشعب العربـى الفلسطينى فى أرضه ومـوارده سلبية ، وليس أمـام العـرب مـن خيـار فـى مواجهـة هـذا التحـدى إلا باستعادة التضامن وتحقيق المصالحة العربية ، وإقامة السوق العربية المشتركة.

٧- الخلاصة : دروس وعبر :

نستنبط من مراجعة مختلف الصيغ والأنماط التى حاولت البلـدان العربيـة تطبيقهـا فـى مضمار التكامل الاقتصادى منذ قيام جامعة الدول العربية حتى اليوم ، عـدداً مـن الـدروس والعبر نوجزها أدناه:

١. غياب مفهوم واضح ومحدد للتكامل الاقتصادى العربى المنشود ، فكل ما استخدم من مداخل تكاملية جاء منفصلاً ودون ارتباط مع أى مفهوم محدد للتكامل الاقتصادى المرغوب فى تحقيقه ، صاحبه غياب آليات وأدوات تحقيقه ومعايير تقويم أدائه.[٣١] وحتى وثائق قمة عمان ١٩٨٠ وخاصة وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، لم يكن لها حظوظ فى التطبيق رغم صدورها عن أصحاب السلطة العليا فى اتخاذ القرار فى الدول العربية . مما يستلزم وقد أزف موعد انتهاء الاستراتيجية مع حلول عام ٢٠٠٠ أن يبادر العرب إلى وضع خطة قومية جديدة تكون أقل طموحاً وأكثر واقعية وفقاً لمبدأ التدرج.

٢. لقد برهنت تجربة العقود الخمسة الماضية من العمل الاقتصادى العربى المشترك أن هشاشة التكامل الاقتصادى وعدم تمتعه بالرسوخ والاستقرار يعود إلى التناقضات الثانوية والصراع الخفى بين المصالح الضيقة لأطراف هذا التكامل ، ويلعب التوافق السياسى والاقتصادى دورا هاما فى المحافظة على زخم التكامل وترسيخه واستقراره.

٣. تشكل التبعية الاقتصادية للخارج أحد أهم عوامل عدم التوازن الاقتصادى الذى تعانى منه البلدان العربية ، فلقد أصبحت السمة المشتركة بين كل الأقطار العربية هى اعتمادها على تطورات الاقتصاد العالمى وليس السبب هو أنها تعتمد على عدد محدود جداً من الخامات التى تصدرها ، فالنفط يشكل ما بين ٩٠ إلى ٩٩٪ من صادرات ثمان دول عربية ، كما تمثل المنطقة العربية المصدر الرئيسى لحوالى ٤٠٪ من الموارد الطبيعية القادمة إلى العالم الرأسمالى من العالم الثالث ونتيجة لذلك أصبح التصدير المتزايد لرأس المال من السمات المميزة للدول النامية ، ويجبرها العالم الصناعى المتقدم بألف وسيلة على استمرار هذا النمط من التكامل معه حيث دوراً أساسياً فى إطار سياسة النقد والائتمان العالمية.[٣٢]

إن هذا التكامل التبعى التلقائى من خلال آلية السوق مع الاقتصاديات المتقدمة قد أدى إلى إضعاف التكامل الاقتصادى العربى المتكافىء وزاد من مخاطر اختراق الاقتصاديات العربية .[٣٣]

٤. إن تفعيل مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك ، والسعى لإحياء مشروعات التكامل الاقتصادى لاسيما السوق العربية المشتركة ، يتطلب فى المقام الأول إعادة

هيكلية مؤسسات وأجهزة هذا العمل وإنهاء الأزدواجية القائمة بينها ، فهناك هدر فى الموارد وتشتيت للجهود وضآلة فى المردود مما انعكس على بطء التنفيذ وانحسارد مما ترتب عليه تراخى الدول العربية عن تنفيذ الاتفاقات والقرارات المتعلقة بمشروعات التكامل ، حتى وصل الأمر إلى محاصرة منظمات العمل الاقتصادى العربى مالياً ومعاناتها بسبب شح الموارد المتعلقة بموازنتها وبرامجها السنوية.

٥. إن تكرار الدعوة فى العديد من المناسبات والملتقيات إلى استكمال انضمام جميع الدول العربية إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية باعتبارها أداة ملائمة لعملية التكامل الاقتصادى العربى بمختلف مراحله وأنها تمثل إطاراً صالحاً لانتقال العمل الاقتصادى العربى المشترك مستقبلاً من مرحلة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى المراحل اللاحقة. [٣٤] ، هذه الدعوة لن تؤدى إلا إلى تكريس الوضع الراهن لأزمة التكامل الاقتصادى العربى ، دون أن تقدم حلولاً عملية تذليل العقبات وتبنى مداخل أخرى لعملية التكامل أكثر نجاحاً وجدوى . إن هذا التشبث العاطفى بالاتفاقية هو البقاء فى دائرة مغلقة لا فكاك منها ، بدليل أن توسيع قاعدة عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية من ست دول عام ١٩٦٧ إلى اثنى عشرة دولة حالياً لم يضف إلا اعباءً جديدة وتعقيداً شائكاً فى التطبيق ، ناهيك عن استمرار الأزدواجية القائمة بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى (الذى يضم جميع الدول العربية) ومجلس الوحدة الاقتصادية الذى عجزت الدول الأعضاء فيه عن دفع مساهماتها فى الميزانية المتواضعة لأمانته وتوقفها عن صرف مرتبات موظفيها ومكافآتهم. فما هو جدوى توسيع قاعدة العضوية؟

٦. إن الدعوة إلى إقامة السوق العربية المشتركة لا بد أن تنطلق من نظرة جديدة فى إطار تطوير العمل الاقتصادى العربى المشترك وتفعيل مؤسساته التكاملية. وانطلاقا من مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المدعومة بالإدارة السياسية الجماعية ، مع التركيز بشكل متواز على المداخل الأخرى للتكامل على صعيد الإنماء والتنسيق الإنتاجى والاستثمار والعمالة والنقل والاتصالات وتنمية التجارة ، لتكثيف المنافع المنبثقة عن التكامل وتسريع نتاجه ، مع توفير الضمانات والضوابط

الضرورية للتوزيع المتوازن للأعباء والمكاسب العائدة من التكامل الاقتصادى على كافة الدول العربية. [٣٥]

٧. إن الانضمام إلى اتفاقية الجات يترتب عليه قيام الدول بتكييف سياداتها الوطنية لناحية تحويل أمورها إلى العمل المشترك ومؤسساته والتنازل عن حق التصرف المنفرد فى تلك الأمور. لقد ظل التشبث بالسيادة الوطنية (القطرية) وعدم التنازل عن جزء منها لصالح مشروع التكامل القومى واحداً من العوامل المانعة لأى تقدم نحو تنفيذ القرارات والاتفاقات التى تتخذ فى إطار جامعة الدول العربية ومجالسها المتخصصة .

٨. فتحت اتفاقية الجات المجال أمام الدول الأطراف فى إنشاء تكتل إقليمى كاتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة ، وأجازت فى هذا الإطار اتخاذ إجراءات وسياسات تفضيلية داخل التكتل لمصلحة جميع الأطراف المشتركة فيه دون أطراف الاتفاقية الآخرين . لعل فى هذا الترخيص لمن يريد أن يتشبث بالذرائع حافزاً لإنشاء تكتل اقتصادى عربى، تحافظ البلدان العربية من خلاله على مصالحها الحيوية وهويتها القومية.

المراجع

١. معهد البحوث والدراسات العربية : آليات التكامل الاقتصادى العربى ، انظر الفصل الثانى للكاتب تحت عنوان : التطور التاريخى لآليات التكامل الاقتصادى العربى ، القاهرة ١٩٩٣.

٢. الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الفكرة – التطبيق – الإنجازات ، الطبعة الأولى – ديسمبر ١٩٧٥ ص ٥ .

٣. انظر دراستنا : الوحدة الاقتصادية العربية شئون وشجون فى مجلة شئون عربية العدد ٧٧ مارس ١٩٩٤ .

٤. محضر الجلسة الثالثة للمجلس الاقتصادى العربى دور الانعقاد العادى ١٩٥٧/٦/٣٠ من وثائق جامعة الدول العربية غير المنشورة.

٥. الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية : مصدر سابق.

٦. د. محمد لبيب شقير: الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ١٩٨٦ جـ ١ ، ص ٣٢.

٧. د. عبد الحميد براهيمى : أبعاد الاندماج الاقتصادى العربى واحتمالات المستقبل . مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الثانية – بيروت ١٩٨١ ص ١٣١.

٨. د. سمير التنير : تطور السوق العربية المشتركة ، معهد الإنماء العربى ، فرع لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٧٦.

٩. انظر الفصل الأول من كتاب المؤلف " الفرص الضائعة فى مسار التكامل الاقتصادى والتنمية العربية – مكتبة مدبولى ١٩٩٥ – القاهرة.

١٠. لمزيد من التفاصيل حول تطورات اتفاق اتحاد المدفوعات العربى ، انظر للكاتب : التعاون النقدى العربى ، مجالاته وإمكانياته ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٨.

١١. التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨١ ، ص ١٨٠

١٢. مذكرة الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية حول مشروع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ١٩٨٠/٥/١.

١٣. جامعة الدول العربية – الإدارة العامة للشئون الاقتصادية : الوثائق الخاصة بإعداد اتفاقية جديدة للتبادل التجارى بين الدول العربية ، ١٩٧٩.

١٤. الدكتور محمد زكى شافعى : الاتجاه نحو التكتل الاقتصادى فى البلاد النامية ، دراسة مطبوعة على الرونيو ، بدون تاريخ

١٥. بيلا بلاسا : نظرية التكامل الاقتصادى ، ترجمة الدكتور راشد البراوى ، الطبعة الأولى ١٩٦٤ ، ص ١١.

١٦. د. على الدين هلال ، وجميل مطر : "النظام الإقليمى العربى " دراسة فى العلاقات السياسية العربية " مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ١٩.

١٧. الدكتور أحمد سعيد نوفل " البعد السياسى للعمل الاقتصادى العربى المشترك ، الحلقة النقاشية العاشرة للمعهد العربى للتخطيط ، الكويت / نوفمبر ١٩٨٦ – ابريل ١٩٨٧.

١٨. الدكتور عبد الحسن زلزلة ، المستقبل الاقتصادى للأقطار العربية " تجربة التنمية فى ظل العدوان " مجلة شئون عربية ، العدد ٤١ مارس ١٩٨٥ ، ص ١٢١.

١٩. جامعة الدول العربية ، الأوضاع والعلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية : وثائق قمة عمان ، سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية رقم (٢) ص ٣٦.

٢٠. جامعة الدول العربية ، الإدراة العامة للشئون الاقتصادية ، وثائق قمة عمان ١٩٨٠.

٢١. المصدر السابق : نحو عمل اقتصادى عربى مشترك " الورقة الرئيسية " سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية (١) ص ٧١ – ٧٢.

٢٢. جامعة الدول العربية – الأمانة العامة ، قرارات الدورة ٥٩ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٩٩٧/٢/١٩

٢٣. جامعة الدول العربية ، وثائق قمة عمان ١٩٨٠، المصدر السابق.

٢٤. إبراهيم نوار : اتفاقيات الجات والاقتصادات العربية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، دراسات استراتيجية ، السنة الرابعة ١٩٩٤ ص ١٠.

٢٥. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية : الانعكاسات المحتملة لاتفاقية " الجات" على الاقتصادات العربية والدور العربى المشترك للتعامل معها ، دراسة مقدمة إلى اجتماع الخبراء

العرب لدراسة آثار اتفاقية الجات على الاقتصادات العربيـة ، القـاهرة ٤-٧ تمـوز (يوليـو) ١٩٩٤ ص ١٤.

٢٦. د. محمد محمـود الإمـام : ورقـة العمـل الرئيسـية لنـدوة السـوق العربيـة المشـتركة فـى ظـل المتغيرات الإقليمية والدولية (القاهرة ٧-٨ أبريل ١٩٩٦) ص ٩٩ .

٢٧. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، المرجع السابق ص ٧٨ .

٢٨. د. طه عبد العليم : السوق الشرق أوسطية فى معادلة السلام العربى الإسرائيلى ، كراسات استراتيجية ، السنة الخامسة ١٩٩٥ ، ص ٢٣ .

٢٩. د. أحمد سعيد نوفل ، المصدر السابق .

٣٠. د. عبد الحسن زلزلة : تعقيب على بحث د. إبراهيم سعد الدين ، وثائق المؤتمر العلمى الثالث للجمعيـة العربية للبحوث الاقتصادية ، بيروت ١٩٩٥ .

٣١. الجامعة العربية لجامعة الدول العربية ، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، التكـامل الاقتصـادى العربـى، مذكرة مقدمة للدورة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى فبراير ١٩٨٩ .

٣٢. د. فؤاد مرسى : الاقتصاد فى أسرار الحقبة النفطية ، محاضرة ألقاها فى احتفال العيـد الأربعين لاتحـاد المحامين العرب ٤٤ - ١٩٨٤ سوسة - الجمهورية التونسية ص ١٣ .

٣٣. د. عبد الحسن زلزلة : المستقبل الاقتصادى للأقطار العربية ، مصدر سابق .

٣٤. تقرير وتوصيات ندوة السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الإقليميـة والدوليـة (القـاهرة ٧ - ٨ أبريل ١٩٩٦)

٣٥. نفس المصدر السابق.

٣٦. الاتحاد العام لغرف التجارة ... المصدر السابق .

السوق العربية المشتركة : مداخلات أولية

د. رفعت لقوشه*

بادىء ذى بدء .. فإن الحديث عن سوق عربية مشتركة يقفز - وبحق - إلى صدارة أجندة الأولويات العربية ، باستجابة رد الفعل لمتغيرات معاصرة تشق طريقاً إلى التكتلات الاقتصادية .. وعلى الطريق سبقنا آخرون ، وكذا .. باستجابة رد الفعل لتحديات منظورة تضع العالم العربى عند الحد الحرج لاستشعارات الخطر على أبواب القرن الحادى والعشرين .. فهو زمن فاصل فى سباق التقدم/ التخلف وهو علامة فارقة فى اختبار القدرة/ العجز.

وإذا كانت استجابة ردود الفعل تسوق أمامها مبررات الحديث وتلح عليها ، إلا أن ملامس الاستجابة لا تكفى وحدها لتناول ملف "السوق العربية المشتركة" ، فالأمر - وفى اجتهاد التقدير- فى حاجة إلى مداخلات أولية للإمساك بمفردات الملف وهوامشه، وأجدنى هنا أمام ثلاثة مداخلات:

١. الأولى تتعلق بإعادة قراءة ثنائية السوق/التنمية فى محاولة للكشف عن الدور الوظيفى للتكتل الاقتصادى (منطقة تجارة حرة ، اتحاد جمركى ، سوق مشتركة ، وحدة اقتصادية).

٢. والثانية تنعطف إلى الاتفاقيات الاقتصادية العربية ، فالسؤال المعلق بشأنها: لماذا لم تدخل أى منها حيز التنفيذ!!

* أستاذ بقسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية

٣. والثالثة تتطرق إلى ترتيبات إعداد المناخ اتصالاً بتحرير التجارة العربية والسوق العربية المشتركة ، فما زالت هناك مخاوف وتحفظات لدى بعض الدول العربية ، وهى مخاوف وتحفظات تستدعى - بدورها - ترتيبات برجماتية وتؤكد عليها.

أولاً : التكتل الاقتصادى : الأداة الحديثة للحماية

بالعودة إلى الجذور - فى المداخلة الأولى - فإن السوق والتنمية هما ثنائية جدلية منذ البدايات المبكرة لفكر التنمية ، فلقد ستقرت مرجعيات الفكر - بمدارسها المتنوعة - على إعادة هيكلة الإنتاج كشرط بنيوى للتنمية (وتمثلت إعادة الهيكلة أساساً فى منح القطاع الصناعى دوراً أكبر فى دولاب النشاط الاقتصادى) ، ومن جانبها .. فلقد حملت إعادة هيكلة الإنتاج شروط إنضاج السوق الموسعة ، وهذه الشروط مثل : رفع مستوى إنتاجية العمل ، وزيادة القيمة المضافة ، وتمدد العمران الحضرى، وإنعاش الطلب بدمج فئات إجتماعية مهمشة فى دورة المبادلات...إلخ.

واكتملت الثنائية الجدلية بين السوق والتنمية ، من خلال توظيف السوق الموسع كآداة تحريضية لإعادة هيكلة الإنتاج فى دورات متجددة ترتفع فيها نسبة المكون المعرفى ويقترن بها الدفع ببحوث التطوير والانخراط فى الأنشطة الطليعية بديلاً للأنشطة التقليدية...إلخ ، لتؤول محاورة الجدل إلى قانون حركة مؤداه ... أن التنمية تقود إلى السوق الموسع ، والسوق الموسع يقود - بدوره - إلى مزيد من التنمية.

ولأن السوق الموسع هو الفاعل الوسيط فى قانون الحركة ، فإن سياسات التنمية أحلت إدارة السوق بديلاً لليد السحرية للسوق واعتمدت - بالتالى - الحماية كأحد أعراف التنمية وصار العرف تقليداً فى كل تجارب التنمية .. بغض النظر عن خطابها الأيديولوجى، فكل التجارب لجأت إجرائياً إلى أدوات مثل : التعريفة الجمركية والقيود غير الجمركية وأجازات التصدير والاستيراد ودعم الصادرات ودعم المنتجين .. الخ، ليتأكد - أكثر فأكثر - الدور الوظيفى للحماية كحضانة للسوق الموسعة .

ولم تكن التجارب العربية بعيدة عن ذلك كله، ولكنها عجزت بالفعل عن خلق أسواق محلية موسعة ، وكان جون بيج المستشار الاقتصادى بالبنك الدولى محقاً وهو يصف الأسواق العربية بأنها أسواق صغيرة، وهذه الأسواق الصغيرة هى الحاصل التراكمى لعجز التجارب العربية عن إعادة هيكلة الإنتاج، فلقد طال عمر التجارب إلى أكثر من ثلاثين

عاماً.. ولكن ناتجها الصناعى لم يتجاوز فى المتوسط حوالى ٢٠٪ فقط من إجمالى الناتج القومى ، ولم تستوعب قطاعاتها الصناعية فى المتوسط إلا حوالى ١٥٪ فقط من حجم العمالة الكلية ، وما زالت المواد الأولية تحتل رأس القائمة النسبية لمكون الصادرات العربية (حوالى ٨٨٪) وفقاً لأحدث الإحصائيات ، وفى حين تمثل القيمة المضافة فى الصناعات الإلكترونية (كإحدى الصناعات الطليعية) حوالى ٢٠٪ و٨٪ من الدخل الصناعى فى الدول الآسيوية وإسرائيل على التوالى ، إذا بالنسبة تهبط إلى حوالى ٠,٨ ٪ فى العالم العربى ، ولأن العجز كان مرسلاً بشواهده .. فإن التجارب العربية لم تخصص فى المتوسط إلا حوالى ٠,٢ ٪ من استثماراتها الكلية لبحوث التطوير والتنمية فى مقابل حوالى ١,٢ ٪ فى الدول الآسيوية وحوالى ٢,١ ٪ فى الدول المتقدمة.

وعلى الجانب الآخر .. فإن أدوات الحماية التقليدية لم تنجح -عربياً- كمكافىء تعويضى للعجز عن إعادة هيكلة الإنتاج ، لتضيق الأسواق العربية أكثر فأكثر، وتتحول إلى أسواق طاردة للعقل ولرأس المال (حوالى ٥٠٪ من إجمالى عدد الأطباء العرب هاجروا إلى الولايات المتحدة وكندا وأوروبا، ولحق بهم حوالى ٢٥٪ من إجمالى عدد المهندسين و ٢٠٪ من إجمالى عدد المتخصصين فى الفروع العلمية المتقدمة، وسبقتهم إلى هناك.. استثمارات عربية تبلغ حوالى ٦٧٠ مليار دولار).

كانت التجارب العربية تبحث عن سوق موسع، بعدما حاصرتها - وإلى حد الاختناق- أسواقها الصغيرة ، وفى الوقت نفسه كان الاقتصاد العالمى يعبر أزمة الركود التضخمى وتحدوه الرغبة هو الآخر فى البحث عن أسواق موسعة ، وتجاوبت الرغبة مع رياح مستجدات جديدة يكرس خطاها مقولات مثل تحرير التجارة وإسقاط القيود غير الجمركية وفتح الأسواق وإلغاء الدعم وإعمال مبدأ المنافسة .. إلخ، وبدا الأمر وكأننا على الطريق لعقد مصالحة بين التنمية واليد السحرية للسوق، ولكنها لم تكن سوى مصالحة صورية ، فالتنمية لا تصدق إلا تحت مظلة الحماية فهى - وكما سبق القول- حضانة السوق الموسعة ، ولأن المستجدات صادرت بالنفى الأدوات التقليدية للحماية ، فإن الضرورة الظرفية اقتضت خلق آداه بديلة .. وكانت التكتلات الاقتصادية هى البديل المحدث للحماية ، ولكن هذه المرة لحماية أسواق تتوسع بأبعاد إقليمية، وصار البديل خياراً مستقبلياً يتعلق به مؤشر البوصلة عالمياً وأيضاً عربياً.

إن التأويل التحليلى للتكتلات كآداة للحماية لا تعوزه القرائن .. فالتكتلات تلغى التعريفة الجمركية بين أعضائها أو تخفض من مستوياتها المقارنة وبالتالى فإنها تستبقى عملياً الحاجز الجمركى فى مواجهة الغير، والتكتلات تعزز القوة التفاوضية لأعضائها وتزودهم بالقدرة على فرض شروط فى مواجهة الغير، وهى شروط لا تختلف - فى ماهيتها- عن القيود غير الجمركية وأجازت التصدير والاستيراد، والتكتلات تعاود تقسيم العمل بين أعضائها لتهبط بتكلفة الإنتاج، وتصطنع - بالتالى - ساتراً وقائياً يحول دون غزو الغير لأسواقها، والتكتلات تنفرج بمسارات حرة لحركة العمل ورأس المال، وحرية الحركة هى شكل مقنع لدعم الصادرات ودعم المنتجين، وهكذا تتعدد القرائن فى مقارنة التكتل / الحماية وكلها تأخذنا إلى صياغة معاصرة لقانون الحركة .. فإذا كان الهدف هو التنمية فلا بديل عن سوق موسع، والأخير بدوره فى حاجة إلى حماية، والحماية لن يوفرها إلا التكتل الاقتصادى.

إن التكتل الاقتصادى كآداة حديثة للحماية يفرض على العقل العربى الوعى بمقدمتين:

١. إن المفعول الوظيفى للتكتل الاقتصادى يبقى رهيناً بالقدرة على إعادة هيكلة الإنتاج عبر دورات تكنولوجية صاعدة .. فهى الشرط الضرورى لخلق سوق موسع تستتبعه الحماية، فإذا عجزت الاقتصاديات القومية عن إعادة هيكلة إنتاجها تكنولوجياً .. فإنها سوف تعجز بالتالى عن خلق أسواق إقليمية موسعة، لينتهى الأمر بالتكتل إلى مجرد كيان عاطل عن الوظيفة.. فلن يجد ما يحميه !..
٢. إن التكتل الاقتصادى هو تعبير عن صيرورة حركة فى دورة الإحلال لأدوات الحماية التقليدية، ومن ثم فإن اتفاقيات التكتل لا ينبغى أن تتجاهل المعطيات المرحلية .. حتى وإن كانت هذه المعطيات قيداً على طموحها ، وإلا فانها تنفى نفسها بنفسها .

هذه المقدمة الأخيرة تدعونا إلى المداخلة الثانية والخاصة بإعادة قراءة اتفاقيات السوق العربية المشتركة ، فمنذ عام ١٩٥٣ وهناك محاولة لتحرير التجارة العربية ـ العربية ، وارتبطت المحاولة بأكثر من اتفاقية ، ولكن حقائق السجل تمسك بالواقع عارياً ، فالهدف ما زال بعيداً .. والتجارة العربية البينية لا تمثل سوى ٨٪ ـ ١٠٪ من إجمالى التجارة العربية .. بينما الاتفاقيات تسكن الأدراج .

ثانيا ـ الاتفاقيات الاقتصادية العربية : مصارحات مطلوبة :

فى التقدير .. فإن الاتفاقيات الاقتصادية العربية الخاصة بتحرير التجارة والسوق المشتركة لم تكن ناضجة وإنما حملت فى داخلها عوامل انهيارها ، فلقد افتقرت إلى ملامس الحركة فوق أرض الواقع وافتقدت الصبر فى معالجة التفاصيل و اختلطت عليها أبجدية المراحل .. لينتهى أمرها إلى مجرد اتفاقيات فى عصمة التمنى ، ولن تعوزنا القرائن .. فهى حاضرة فى محاورة النص والظرف .

ففى عام ١٩٥٣وقعت مصر ولبنان والأردن اتفاقية لتسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت ، وفى العام التالى انضم إلى الاتفاقية كل من العراق وسوريا والسعودية ، ثم لحقت بهم الكويت فى عام ١٩٦٢ ، وكانت أهم بنود الاتفاقية تنص على : إعفاء عدد من السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد ، وتخفيض رسوم بعض السلع المصنعة بحوالى ٢٥٪ بشرط أن يكون منشئها أحد اطراف التعاقد ، والتماثل فى الضرائب غير المباشرة المقررة على السلع المحلية والسلع العربية المستوردة ، ثم أضافت الاتفاقية بنداً باستثناء السلع الخاضعة للاحتكار الحكومى من أحكام التعامل .

ومجمل نص الاتفاقية حمل إسقاطاته السلبية على إجرءات التطبيق ، فلقد تم استثناء السلع الخاضعة للاحتكار الحكومى من أحكام التعامل .. فى وقت كانت فيه الاقتصاديات العربية تدار من خلال أنشطة حكومية قابضة .. وبالتالى خرجت سلع كثيرة نسبياً من نطاق الاتفاقية ، وفى خط موازى .. أهملت الاتفاقية تماماً الحديث عن نظام للتعويضات على الرغم من أن الرسوم الجمركية ـ آنذاك ـ كانت تمثل أهم الموارد السيادية فى ميزانيات العديد من الدول العربية ، وبالمثل .. فلقد تجاهلت الاتفاقية تماما حسم مداولة نظام المدفوعات وهو أحد الشروط الإجرائية لتحرير التجارة ، فكيف يمكن تحرير التجارة بدون اتفاق مسبق على نظام للمدفوعات بين دول الفائض ودول العجز !!!!، ولم تقرر الاتفاقية ـ كذا ـ ضوابط للحد من الإغراق وهو نقطة الضعف الرئيسية فى هندسة البوابات المفتوحة ، والحاصل أن كل الذين وقعوا على الإتفاقية .. تحللوا منها .

وبعد ما تحلل الجميع من اتفاقية ١٩٥٣ ، تم طرح بديل آخر فى عام ١٩٦٢ وهو مجلس الوحدة الاقتصادية ، وأصدر المجلس قراره رقم ١٧ / ١٩٦٤ بالتحرير الكامل للتجارة الزراعية العربية ـ العربية فى ١/١/ ١٩٦٩ (!) ، والتحرير الكامل لتجارة السلع

الصناعية العربية ـ العربية فى ١/١/ ١٩٧٤ (!) ، ولم يملك التاريخان إلا رجاء التمنى .. فالمرء لا يستطيع أن يعبر عرض النهر بمجرد النظر ، ولقد كان الهدف منظوراً ولكن آلياته غائبة .. فكيف يمكن تحرير التجارة فى ظل غياب نظام للتعويضات ونظام للمدفوعات ، وفى ظل تعدد أسعار الصرف للعملات الوطنية والتى قادت إلى رفع نسبة إحتمالات الإغراق ـ ووفقاً للتقديرات التقريبية فى الستينيات ـ إلى حوالى ٦٠ ٪ وهى نسبة تثير مخاوف مشروعة ، وفى ظل الاختلافات الصريحة فى هياكل التكلفة الإنتاجية بين الاقتصاديات العربية (وبالذات فيما يتعلق بالتعريفة الضريبية والتأمينات الاجتماعية) ، وفى ظل التفاوت المحسوس فى مستويات المعيشة بين البلدان العربية والذى رتب تصنيفاً اعتبارياً لبعض السلع ، فهناك سلع تم تصنيفها كسلع ضرورية فى البلدان الغنية وكسلع كمالية فى البلدان الفقيرة ، لتتعقد ـ بالتالى ـ أوضاع تحريرها بإصرار البلدان الفقيرة على إخضاع هذه السلع لرسوم جمركية مرتفعة ولاجازات استيراد .

وبدلاً من تشخيص الواقع والاقتراب من تضاريس العوائق .. فى محاولة لتوفير شروط الإقلاع نحو الهدف ، إذا بمجلس الوحدة الاقتصادية يقفز فوق ذلك كله ليعلن فى عام ١٩٧٧" اعتبار التبادل التجارى بين الدول الملتزمة بأحكام السوق العربية المشتركة محرراً تحريراً كاملا من أى قيود " ، وكان الإعلان مثيراً للدهشة ولم تلتفت إليه ـ وعن حق ـ دولة عربية واحدة، وتكرر المشهد فى عام ١٩٨١ عندما عاد المجلس ليعلن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، ووقعت على الاتفاقية ١٦ دولة عربية.. وكالعادة لم تلتزم دولة واحدة !! ، فلقد تجاهلت الاتفاقية – على مثال السوابق – التفاصيل الإجرائية، ولم تكتفى بذلك .. فإذا بها تعمد إلى إهدار أبجدية المراحل عندما اقتربت فى مادتها الثامنة من الاتحاد الجمركى العربى ، على الرغم من أنه لا توجد – أصلاً – منطقة تجارة عربية حرة(!!).

ومن اللافت للنظر .. أن إهدار أبجدية المراحل هى ظاهرة أصيله فى تاريخ الاتفاقيات العربية ، فبينما إتفاقيات تحريرالتجارة تتعثر، إذا بالإصدار العربى يتسرع مبكراً وفى ١٩٦٩/١/٢٨ تَطْرح اتفاقية لحرية انتقال العمالة ، ثم يلحق بها وفى ١٩٧٢/٢/١٠ اتفاقية لحرية انتقال رؤوس الأموال، ولم يكن مصيرهما أفضل من مصير اتفاقيات أخرى ، فإهدار الأبجدية ارتبط بعدم الإدراك الناضج لمعطيات الظرف، ففى نهاية الستينيات وبداية

السبعينيات كان من المستحيل تحرير انتقال العمالة العربية ، إذ اعتبرت دول عربية - بوجهة نظر جديرة بالتفهم - إن استيراد العمالة هو شأن داخلى موقوت بسياسات اقتصادية توسعية وسوف يعقبها إحلال العمالة الوطنية بديلاً للعمالة الوافدة، وكان من المستحيل - كذا - تحرير انتقال رؤوس الأموال ، لأن الاقتصاديات العربية - آنذاك - كانت تبحث عن توسيع أسواقها المحلية والتزمت إتجاهاً بدعم رأس المال المحلى وتحصين إمتيازاته فى مواجهة رؤوس الأموال الوافدة، ويبقى الدرس .. إذا لم تأتِ الاتفاقيات موافقة لمعطيات الظرف.. فمن الأفضل ألا تأتى ، ، وإن إهدار أبجدية المراحل هو عمل عقيم .. مهما خلصت النوايا.

وكل ذلك يدعونا إلى المداخلة الثالثة والخاصة بترتيبات إعداد المناخ، فالحكمة قد تقتضى ألا نتعجل إبرام اتفاقيات جديدة .. وأن نفسح وقتاً كافيا للمداولات التحضيرية .. طرحاً للأفكار والمقترحات .. واستطلاعاً للمخاوف والتحفظات.

ثالثا: ترتيبات إعداد المناخ : أفكار للمناقشة

إن ترتيبات إعداد المناخ قد تستوجب - ابتداء - تحديد هدف واقعى وفى متناول جهد الإمكان العربى حتى يمكن رسم اتجاه برجماتى لحراك الترتيبات ، وهذا الهدف - فى التصور - يتمثل فى رفع نسبة التجارة العربية البينية إلى حوالى ٢٠٪ (على الأقل) من إجمالى حجم التجارة العربية خلال الخمس سنوات القادمة ، حتى يمكن للعالم العربى تعويض جزء من خسائره المتوقعة فى ظل أعمال اتفاقية الجات والتى يقدرها البنك الدولى بحوالى ٣ مليار دولار وهو رقم لا ينبغى أن يصيب رؤوسنا بالصداع .. بقدر ما ينبغى أن يستنفر إرادتنا بالمبادرة.

وبرجماتياً .. فإن حراك الترتيبات يبدأ من قيام الدول العربية بتوقيع معاهدة ملزمة بعدم اللجوء إلى سلاح إغلاق الحدود فى حالة نشوب أى نزاع سياسى فيما بينها .. بما يعوق تدفق المبادلات الاقتصادية البيئية ، وألا يكون رأس المال والعمالة العربيان موضوعاً لطائلة العقاب عند احتدام النزاع ، وهذه المعاهدة المقترحة قد توفر مناخاً مواتياً لخطوة أخرى على طريق الترتيبات ، وهى خطوة تذهب إلى تعميم المزايا التى تتضمنها الاتفاقيات الثنائية العربية - العربية على الكل العربى فى محاولة لخلق آلية "الدومينو

الجماعى " والتى يمكن تطويرها - فيما بعد - فى اتجاه خطوات أخرى تضيف أبعاداً إجرائية إلى الترتيبات ، خطوات مثل :

١. تشكيل أحزمة مانعة لحماية قطاعات اقتصادية بذاتها ، وفى مقدمتها يأتى قطاع البتروكيماويات والذى توسعت فيه وبإفراط الاقتصاديات العربية ، ويمكن فى هذه الحالة أن تتفق الدول العربية على عدم منح وارداتها من المنتجات البترو-كيماوية أى مزايا تفضيلية وأن تعمد - بالتوازى - إلى الإسراع فى تحرير تجارة هذه المنتجات فيما بينها ، فى إطار نظام للحصص الإنتاجية يسمح بمواءمة قسمة التوزيع بين فائض العرض وفائض الطلب وفقاً للاحتياجات العربية ، مع التشدد فى سد منافذ الإغراق ومراقبة مساراتها الخلفية.

٢. منح المقاول العربى نفس الميزة التى يتمتع بها المقاول المحلى وفقاً لاتفاقية الجات (١٥٪ زيادة فى الأسعار) ، ويمكن تعميم هذه الميزة على كل أشكال الخدمات .. وهو أمر لا يتعارض مع قواعد الجات ، حيث يسمح اتفاق الخدمات للدول النامية بإبرام اتفاقيات لتحرير قطاع الخدمات مع دول نامية أخرى مع منحها معاملة تفضيلية.

٣. ربط المعونات والتسهيلات الإئتمانية العربية للدول الأخرى باستدراك شرطى يلزم هذه الدول بالتعاقد على مشترواتها وخدماتها من البلدان العربية ، طالما توافرت البدائل السلعية والخدمية عربياً.

٤. إدارة مفاوضات جماعية مع الدول المتقدمة والتى تفتح أسواقها لاستيراد حصص مقننة من المنسوجات ، بهدف السماح للدول العربية باستكمال حصصها من فائض الإنتاج لدى دول عربية أخرى ، وبعض الدول العربية تعجز - بالفعل - عن استيفاء حصصها المقررة مع ملاحظة أن تدوير فوائض الإنتاج هو مدخل إلى عقود المشاركة وبالتالى إلى تحرير التجارة.

وبالإضافة إلى الخطوات السابقة ، فإن هذا "الدومينو الجماعى " يمكن له أن يطاول - أيضاً- قاعدة المنشأ للمنتجات الصناعية ، وأن يهيئ المناخ لترتيبات جديدة بشأنها ، فالقاعدة التى استقرت فىالاتفاقيات العربية السابقة اشترطت حداً أدنى لنسبة المكون المحلى (٤٠٪) كمسوغ للتحرير ، وكانت النتيجة أن كل دولة عربية حاولت أن تستقل - نسبياً - بقاعدة إنتاجية للمكونات الوسيطة حتى توفر النسبة محلياً ، ولكن لماذا لا نفكر

فى اقتراح آخر لتطوير قاعدة المنشأ وفقاً لمعيار المكون العربى المشترك، وبمثال الاقتراح.. فإنه يمكن إجازة تحرير السلعة طالما بلغت نسبة المكون العربى المشترك حوالى ٥٠٪ فى حالة مشاركة دولتين عربيتين فى إنتاجها ، وترتفع النسبة إلى حوالى ٦٠ - ٧٠٪ إذا ما ازداد عدد شركاء شركة الإنتاج إلى ثلاث دول عربية أو أكثر ، وقد يساعد هذا الاقتراح - لاحقاً - على تركيز صناعات المكونات الوسيطة وفقاً للميزة التنافسية لكل دولة عربية على حده ، بما يسهل مستقبلاً من تحرير تجارتها فى ظل التنوع والاحتياج المتبادل .. وفى ضوء خريطة جديدة لتقسيم العمل العربى.

ولأن الجملة المفيدة فى حديث تحرير التجارة تبحث عن محل إعرابها فى نظام المدفوعات ، فهو مسألة فنية حاكمة فى مداولة الترتيبات وبدونه تتعطل دورة التبادل ، فإن الاقتراح الأكثر مرونة لتسريع وتأثر المبادلات العربية البينية هو القبول بتسوية المدفوعات بالعملات المحلية تمهيداً لخلق نظم متعددة الأطراف ، وقد يكون للاقتراح محاذيره .. إلا أنها محاذير مخففة فى ظل الإتجاه العام للدول العربية بتبنى سياسات نقدية ومالية لتثبيت سعر الصرف وللسيطرة على معدلات التضخم وعجز الموازنة ، ويمكن - كذا - التحوط للمحاذير بالوصول إلى مذكرة تفاهم بين البنوك المركزية العربية تتبادل فيها الالتزامات بتحويل الأرصدة الدائنة فى حساب المدفوعات التجارية العربية إلى مقابل بالعملات الصعبة فى حالات ضرورة .. متفق عليها.

ولأننا على أرض الواقع .. فمن العبث أن نسدل ساتر التجاهل على مخاوف مشروعة قد تنتاب دولة عربية أو أخرى من الآثار الجانبية لتحرير التجارة ، فلن تكتمل ترتيبات إعداد المناخ إلا بالمكاشفة بها ومداواتها، فهناك مخاوف تخص نظام التعويضات فى وقت تمثل الرسوم الجمركية نسبة لا يستهان بها فى هيكل الموارد السيادية لبعض الدول العربية ، وهى مخاوف قد يخفت إلحاحها فى ظل ترتيبات مقترحة ... مثل:

١- تخصيص جزء من المساعدات العربية - العربية لتنمية الموارد السيادية الأخرى للدول العربية الأكثر تضرراً ، مع منحها قروضاً ميسرة لإعادة التكييف الهيكلى.

٢- منح الدول العربية الأكثر تضرراً فترة سماح للتدرج المرحلى فى خفض التعريفة الجمركية وبمعدلات إستثنائية على وارداتها العربية.

وهناك مخاوف أخرى تحوم حول إعادة توزيع الإستثمارات العربية لصالح الدول العربية الأكثر تطوراً ، وهى مخاوف لها ما يبررها احتكاماً إلى رغبة رأس المال فى التوطن داخل أسواق ناضجة نسبياً ، وهى مخاوف قد تهدأ هواجسها بإعمال بعض الترتيبات المقترحة ، مثل:

١. تحويل جزء من الفوائض الدائنة فى ميزان المبادلات العربية - العربية إلى استثمارات مباشرة فى البلدان العربية المدينة والأقل تطوراً

٢. منح الدول العربية الأقل تطوراً رخصة الاستباق الزمنى لتحرير صادراتها إلى الأسواق العربية ، وهو حافز تحريضى قد يستقطب الاستثمارات العربية إلى هذه الدول.

٣. ضخ نسبة من المعونات والمنح العربية - العربية كاستثمارات مباشرة فى مجال البنية الأساسية فى الدول العربية الأقل تطوراً ، وهى مقدمة طبيعية لدمج أسواق هذه الدول فى منظومة السوق العربى الموسع ، وفى خلفية الإسقاط تبقى دلالة المثال الموريتانى .. فهناك دولة عربية لا تملك مرافق إتصال بجيرانها !!!

وبعد .. فكل هذه المداخلات هى محض اجتهادات رؤية تحاول أن تتحسس حقائق الأرض استكشافاً لوسائط الحركة نحو هدف كبير لا مساومة عليه وهو بناء السوق العربية المشتركة ، ولأنه هدف كبير .. فليسبقنا إليه جهد الإعداد .. ولترافقنا على طريقه حكمة التقدير ، حتى لا يخذلنا الزمن فى رهاننا على المستقبل.

السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك

د. مصطفى محمد العبد الله الكفرى*

المقدمة :

تبدو أهمية البحث فى موضوع العمل الاقتصادى العربى المشترك لكونه يمر الآن فى مرحلة مراجعة وبخاصة موضوع ارتباطه بالظرفية والتطورات العالمية التى غيرت معالم الخريطة الاقتصادية وأصبح أهم ما يميزها اتجاه العالم نحو التكتلات الاقتصادية .. إن ذلك يدفعنا لتجديد الدعوة من أجل تحقيق التكتل الاقتصادى العربى وعدم الاستمرار فى هدر إمكانية الوحدة الاقتصادية العربية ، والوطن العربى غنى بمقوماته ورجاله ، ولكن لابد من التنسيق والتعاون ليصبح العرب قادرين على مواكبة عولمة الاقتصاد ومواجهة المشاريع الاقتصادية الإقليمية المطروحة كالشراكة المتوسطية والشرق أوسطية ، وما يترتب عليها من نتائج تخص مختلف البلدان العربية .

عوامل عديدة تدعو الإنسان العربى أن يفكر فى مستقبل الوطن العربى [١] ، وأهم هذه العوامل : أن التفكير فىالمستقبل وتحديد معالمه يسهم فى عملية صناعة هذا المستقبل ، وتحفيز الإنسان على صنعه ، وعندما يفكر الإنسان فى هذا المستقبل وتتم مناقشته من قبل المفكرين وغيرهم سيجد من يوافق على ذلك أو يعترض أو يضيف أو يحذف وهذا يؤدى فىالنهاية إلى المقارنة والمفاضلة بين البدائل واختيار الأنسب ، والتفكير فى المستقبل يجعل كلاً منا حسب موقعه فى المجتمع العربى ينظر إلى الغد البعيد وليس الاكتفاء بتدبير حاجات

---

* جامعة دمشق - كلية الاقتصاد

الغد المباشر وهذا يعنى اتخاذ إجراءات لتأمين حاجات الغد المباشر والغد البعيد مما يساعد على تأمينها وتسهيل الحصول عليها والتفكير فى المستقبل ، والتخطيط لمواجهة متطلباته هو ما يميز الإنسان المعاصر لأن الكائن الوحيد فى هذه الطبيعة الذى يفكر فى المستقبل ويخطط له ويسهم فى صنعه هو الإنسان والإنسان فقط ، لهذه الأسباب وأسباب أخرى أقل أهمية لابد من البحث فى مستقبل الوطن العربى .

الحقيقة التى لابد من الإقرار بها أننا لا نسطيع أن نتحدث عن مستقبل الوطن العربى دون أن نتذكر أن الوطن العربى ينتسب إلى مجموعة الدول النامية ، وبالتالى فهو يعانى من كافة المشاكل والصعوبات التى تعانى منها دول الجنوب ، إضافة إلى مشكلة جديدة يعانى منها الوطن العربى فقط وهى مشكلة التجزئة ، وبالتالى فإن مستقبل الوطن العربى يرتبط :

- بالقضاء على التخلف عن طريق التنمية .
- والقضاء على التبعية عن طريق الاعتماد الجماعى على الذات .
- والقضاء على التجزئة عن طريق الوحدة .

فى عالم اليوم وبعد توقيع اتفاقية الجات (GATT) وقيام منظمة التجارة العالمية (WTO) التى تسعى إلى تحرير التجارة الخارجية يتزايد التداخل والترابط بين ثلاثة مستويات فى العلاقات الاقتصادية لأية دولة أو مجموعة من الدول وهى :

١. المستوى الوطنى (داخل حدود الدولة الواحدة)
٢. المستوى الإقليمى :

ويمكن تعدد المستويات الوسيطة تحت الإقيليمة التى تؤدى فى النهاية إلى المستوى الإقليمى (ففى البلدان العربية نلاحظ أن نموذج المستويات الوسيطة تحت الإقليمية يتمثل فى مجلس التعاون الخليجى أو اتحاد دول المغرب العربى أو دول إعلان دمشق أو مجلس التعاون العربى المعطل . أما المستوى الإقليمى فيتمثل فى الوحدة الاقتصادية العربية .

٣. المستوى العالمى (على صعيد الاقتصاد العالمى) حيث يسعى الجميع إلى عولمة الاقتصاد.

وأى مستقبل للتعاون بين الدول العربية يجب أن يراعى هذا التداخل بين المستويات الثلاثة المذكورة أعلاه . (ولم لا نكون ، نحن العرب ، كسائر الأمم : نركز اهتمامنا على المستقبل وتحدياته ، ليمكننا تحقيق مزيد من العمل المشترك مسترشداً باحتمالات المستقبل، يمكننا توجيه جهودنا إلى مجالات أوسع رحابة ، وأعمق تأثيراً ، وأبعد مدى)[٢]

يمر التكامل الاقتصادى بين دولتين أو مجموعة من الدول بأشكال ومراحل عديدة تبدأ بالتفضيل الجزئى ثم منطقة التجارة الحرة فالاتحاد الجمركى ويليها السوق المشتركة فالاتحاد الاقتصادى . [٣]

ويقصد بالتفضيل الجزئى مجموعة من الإجراءات التى تتخذها دول معينة لتخفيف القيود المعرقلة لتبادل المنتجات فيما بينها ، كأن تتفق دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذى تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها ، مع إبقاء الرسوم الجمركية ، أو أن تتفق دول معينة على أن يعطى بعضها بعضاً امتيازات جمركية متبادلة .

منطقة التجارة الحرة : [٤]

وهى عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على كل دولة مع الاحتفاظ بحريتها فى فرض القيود أو الرسوم الجمركية فى علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم (غير الأعضاء فى اتفاق منطقة التجارة الحرة). وتعد منطقة التجارة الحرة إحدى صور التكامل الاقتصادى ومن الأمثلة البارزة لمنطقة التجارة الحرة ، منطقة التجارة الحرة الأوربية .

الاتحاد الجمركى : [٥]

اتفاق يتم بين دولتين أو مجموعة من الدول حول إلغاء الرسوم الجمركية على البضائع التى يتم مبادلتها بين دول الاتفاق ، وهذا يعنى أن تقوم الدول الأعضاء فى الاتحاد الجمركى بتحرير التجارة الخارجية وإزالة القيود الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينها ، وتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة والمشتركة على البضائع التى ترد إلى دول الاتحاد من الدول غير الأعضاء فى الاتحاد ومن أهم مزايا الاتحاد الجمركى :

١. يساعد على توسيع رقعة السوق بالنسبة لبضائع ومنتجات الدول الأعضاء فى الاتحاد.

٢. يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء فى الاتحاد ، بحيث تتخصص كل دولة فى إنتاج السلع التى تتمتع بميزة نسبية فى إنتاجها .

ويعد الاتحاد الجمركى إحدى صور التكامل الاقتصادى ، ومن الأمثلة البارزة للاتحاد الجمركى (السوق الأوربية المشتركة) .

السوق المشتركة :

وهى عبارة عن اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول يتم من خلالها إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج ، كالعمل ورأس المال ، وانتقال المنتجات والبضائع فيما بين دول السوق ، وبذلك تكون الدول الأعضاء فى الاتفاق سوقاً موحدة يتم فى إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة . وهى تعد إحدى صور التكامل الاقتصادى. ومن الأمثلة البارزة على السوق المشتركة السوق الأوربية المشتركة .

الاتحاد الاقتصادى :

وهو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول تتسع فيها إجراءات التكامل الاقتصادى إلى جانب ميزات السوق المشتركة فيما بين الدول الأعضاء فى الاتفاق ، لتشمل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية وتشريعات العمل والضرائب .

ويعد الاندماج الاقتصادى أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادى ، فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد الاقتصادى والسوق المشتركة فى المراحل السابقة، توحيد السياسات الاقتصادية كافة ، وإيجاد سلطة إقليمية عليا ، وجهازاً إدارياً مسئولاً عن تنفيذ هذه السياسات . وفى هذه المرحلة من التكامل الاقتصادى توافق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها فى كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا وهذا يعنى الوصول إلى التكامل الاقتصادى التام .

أولاً : المميزات والخصائص الاقتصادية العامة للدول العربية :

عندما نتحدث عن العمل الاقتصادى العربى المشترك ومستقبله من المفيد أن نسأل ما هى المميزات والخصائص الاقتصادية العامة للدول العربية ، وقد أظهرت الدراسات تنوع ظروف البلدان العربية وأوضاعها مثل التفاوت من حيث تركيب هياكلها الاقتصادية وتوزيع

القوى المنتجة والثروات الطبيعية إضافة إلى اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية وحجم السوق المحلية ، ومع ذلك فإن الوطن العربى يقدم تنوعاً كبيراً .

وإذا حاولنا أن نصف منظور المجتمع العربى وهو يتقدم نحو القرن الحادى والعشرين نجد أن المجتمع العربى يتقدم نحو المستقبل كمجموعتين من البشر لا مجموعة واحدة ، إحداهما ضئيلة الحجم والعدد تضم من اعتدنا أن نسميهم بالنخبة ، والثانية كبيرة الحجم وهم الجمهور العام أو ما يسمى بالقاعدة . والمحقق هو وجود هوامش فى كل من المجموعتين متداخلة مع المجموعة الأخرى لكن هذا التداخل لا يقلل من واقعية انقسام المجتمع إلى المجموعتين المذكورتين وهو يتقدم نحو المستقبل .

يقدر عدد سكان الوطن العربى حسب تقديرات عام ١٩٩٤ بنحو ٢٤٥ مليون نسمة مقابل ١٣٩ مليون نسمة عام ١٩٧٣ ويتوقع أن يرتفع العدد إلى حوالى ٢٩٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ . وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد سكان مصر وحدها يمثل ربع سكان الوطن العربى فى حين أن ثلاث دول عربية أخرى يفوق تعدادها العشرين مليون هى السودان ٢٩ مليون والمغرب ٢٧ مليون والجزائر ٢٧ مليون نسمة ، أما الدول التى لا يتعدى عدد سكانها مليون نسمة فهى قطر ٥٩٣ ألف والبحرين ٥٥٨ ألف وجيبوتى ٥٧٠ ألف نسمة . ويعتبر معدل النمو الطبيعى للسكان فى الأقطار العربية من أعلى المعدلات فى العالم . إذ يقدر بحوالى ٤,٢٪ سنوياً فى المتوسط مقارنة بنسبة ٠,٦٪ فى المتوسط للدول الصناعية المتقدمة و ١,٧٪ فى المتويط للعالم ككل [٦].

أما من حيث اجمالى الناتج المحلى فإنه يمكن التمييز بين أربع مجموعات من الدول العربية تتشابه إلى حد بعيد فى خصائصها وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك فى أنماط أدائها الاقتصادى ، المجموعة الأولى : وتشمل الإمارات – السعودية – عمان – قطر – ليبيا – الكويت – إذ يبلغ الناتج الإجمالى المحلى لهذه المجموعة ٦٤,٤٪ من إجمالى ناتج الدول العربية بالأسعار الثابتة فى حين أن عدد سكانها لا يمثل أكثر من ٩,٨٪ من إجمالى السكان فى الوطن العربى ، أما المجموعة الثانية : والتى تشمل البحرين – تونس – الجزائر – سوريا – العراق – مصر فإن الناتج المحلى الإجمالى لهذه المجموعة يبلغ ٢٩,٦٪ من إجمالى الناتج المحلى للوطن العربى فى حين أن عدد سكانها يبلغ ٥٤,٨٪ من إجمالى السكان فى الوطن العربى ، والمجموعة الثالثة : تشمل الأردن – لبنان – المغرب

ويبلغ الناتج المحلى الإجمالى لهذه الدول حوالى ٤,٤٪ من إجمالى الناتج المحلى للوطن العربى فى حين أن عدد سكانها يمثل حوالى ١٤,٩٪ من إجمالى السكان فى الوطن العربى، أما المجموعة الرابعة : والتى تشمل جيبوتى - الصومال - السودان - موريتانيا - اليمن فإن الناتج المحلى الإجمالي يبلغ ١,٦٪ من إجمالى الناتج المحلى للوطن العربى فى حين أن نسبة عدد سكانها تصل إلى ٢٠,٥٪ من إجمالى سكان الوطن العربى. فمتوسط دخل الفرد يتراوح بين ٢٦٠ دولاراً فى (الصومال) إلى أكثر من ١٨٠٠٠ دولار فى (الكويت) . وانطلاقاً من هذه الحقيقة فإنه من الصعب العثور على بلد عربى يمثل الدول العربية كمجموعة .

تعانى البلدان العربية من انخفاض مستوى التجانس الاقتصادى والسياسى والاجتماعى أحياناً ، ولمفهوم التجانس الاقتصادى أبعاد عديدة كالتفاوت فى حجم الموارد البشرية والتفاوت فى حجم الموارد الطبيعية والتفاوت فى حجم ومستوى وسائل الإنتاج والتقدم التقنى والتفاوت فى توزيع الدخل وحجمه ، أما التجانس السياسى فيبدو من خلال التفاوت أيضاً بين أنظمة الحكم التى تتراوح بين العشائرى والملكى والجمهورى والعسكرى وغير ذلك ، ثم يبدو أيضا من خلال وجود أو عدم وجود المؤسسات الديمقراطية والحزب الواحد الحاكم أو التعددية السياسية ، ويبدو مفهوم التجانس الاجتماعى من خلال التفاوت فى مستوى التعليم ونسبة الأمية ومستوى الخدمات الصحية والخدمات الثقافية وغيرها .

ولابد من التنبيه إلى خطورة استمرار التباعد الاقتصادى وتراجع العمل العربى الاقتصادى المشترك بين البلدان العربية أيا كانت الخلفيات فى ذلك ، إذ تظهر بعض المؤشرات أن التجارة العربية البينية لا تزيد عن ٦,٥٪ من التجارة الخارجية العربية ، وبالمقارنة فإن التجارة البينية للمجموعة الأوربية تشكل ٧٠٪ من إجمالى التجارة الخارجية للمجموعة ، كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد العربى أكثر اندماجا مع العالم الغربى ، ويتمثل ذلك من خلال المبادلات التجارية مع وجود وسائل اتصال ونقل أفضل بين البلدان العربية والدول الغربية مما هو متوفر بين البلدان العربية ذاتها .

ومع استقرار النخب الحاكمة فىالسلطة لمدة تقرب من ثلاثة عقود فقد شهدت المجتمعات العربية خلال هذه الفترة من التغيير أكثر وأعمق مما شهدته فى أى فترة

مشابهة فى تاريخها الحديث وربما فى كل تاريخها ففى العقود الثلاثة الماضية حدثت التغيرات التالية:[٧]

- تضاعف عدد السكان مرة ونصف .
- ازداد حجم المدن بمعدل ثلاث مرات .
- ارتفع عدد المدراس والجامعات خمس كرات .
- ارتفع متوسط الدخل ثلاث مرات .
- تضاعف الحجم المطلق للطبقة العاملة الحديثة ثلاث مرات .
- ارتفع عدد أجهزة الراديو خمسة عشرة مرة .
- ارتفع عدد أجهزة التلفزيون خمساً وعشرين مرة .
- انفجرت فى المنطقة خمس حروب ممتدة أو أكثر .
- تضاعف عدد المسافرين إلى خارج الوطن العربى خمس عشرة مرة .
- ازداد حجم الديون الخارجية لبعض الدول العربية أكثر من ثلاثين مرة .
- ازداد حجم أرصدة بعض الدول العربية فى الخارج أربعين مرة .

هذه قائمة بأهم التغيرات العميقة التى حدثت فى الدول العربية على مدى ثلاثة عقود مضت ، وقد لا تبدو مفردات هذه القائمة لأول وهلة كافية ، ومترابطة ، أو ذات معنى خاص ، ولكن المتأمل لابد أن يدرك الأبعاد الإضافية المهمة التى تؤشر لهول أزمة الدول القطرية تجاه مجتمعها المدنى ، وبالتحديد تجاه الأجيال العربية القادمة .

على أنه من الممكن أن نشير إلى بعض المميزات الاقتصادية المشتركة لهذه الدول مثل سوء استغلال الموارد الاقتصادية ، كما أن الاقتصادات العربية أحادية الجانب تعتمد فى مواردها على سلعة واحدة أو بعض السلع المحدودة، وتتسم بتخلف وتفكك هياكلها الإنتاجية وانخفاض الإنتاج والإنتاجية ، فضلاً عن أن الاقتصادات العربية تتميز بضيق السوق المحلية العربية وتفتتها واعتمادها المطلق على التجارة الخارجية وضعف القاعدة التكنولوجية ، ومن جهة أخرى فإنها تتميز بانخفاض متوسط الدخل الفردى وبالتالى انخفاض مستوى المعيشة .

ومع ذلك فإن (المنطقة العربية يمكن تعريفها على أنها منطقة متصلة جغرافيا ولها تاريخ وثقافة وعقيدة مشتركة وتواجه تحديات التخلف والتبعية الخارجية والتجزئة وهى بذلك ترتبط بمصير واحد) .

ثانياً : أهمية العمل الاقتصادى العربى المشترك وأهدافه :

تبدو أهمية العمل الاقتصادى العربى المشترك من ناحيتين : الأولى : أنه يتضمن العديد من الجوانب الإنتاجية ، التمويلية ، التسويقية ، انتقال المنتجات وعناصر الإنتاج ، التبادل والعلاقات الاقتصادية مع الخارج . والثانية : أن هذا العمل لا يتم وينتهى مرة واحدة فى نقطة زمنية معينة ولكنه يتطلب بعداً زمنياً يتحرك خلاله لتحقيق أهدافه النهائية ، وهو بعد زمنى متحرك لا يثبت عند تاريخ معين فى المستقبل ، حيث أن هذا المستقبل نفسه ينتقل ويتحرك ، وتتحرك معه أهداف العمل الاقتصادى العربى المشترك ، وفى إطار حركة هذا العمل نحو أهداف مستقبل محدد معين ، يأتى تحركه المتتالى خلال فترات زمنية عديدة يجب أن يقطعها للوصول إلى هذا المستقبل المحدد .[٨] ومن أهم أهداف العمل الاقتصادى العربى المشترك:[٩]

- رفع معدلات التنمية الاقتصادية وضمان استمرارها استناداً إلى القدرات الذاتية للأقطار العربية .
- زيادة التشابك والارتباط بين اقتصاديات الأقطار العربية .
- تقليل اعتماد الدول العربية المفرط على العالم الخارجى .
- تقليص الفوارق الاقتصادية بين الأقطار العربية .
- تنويع الصادرات وتقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل الصادرات .
- إدخال الانسجام فى مختلف أوجه السياسات الاقتصادية لتسهيل الهدف المتمثل فى الوحدة الاقتصادية .

لقد مر العمل العربى المشترك عبر مراحل عديدة ومتنوعة ، وشهد فترات وظروفا ضبابية انتهت إلى انحساره وتقييده ، لكنه فى لحظات وظروف معينة حقق تقدما ونجاحات ملوحظة ، وأثبت رجال الفكر والسياسة والاقتصاد كفاءة واقتداراً فى مواقف كثيرة ، وأكدوا إمكانية قيام العمل الاقتصادى المشترك الفعال ، ولكن ظلت دائما الرغبة والأمل فى تحقيق

أهداف اكثر طموحا ، وآفاق أوسع من التعاون والتنسيق والوحدة ، ظلت تفوق بكثير ما تحقق فعلاً على الساحة العربية .

ثالثاً : جامعة الدول العربية ومسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك :

وضعت المسيرة الاقتصادية العربية لنفسها فى البداية هدف التجمع المستند إلى فكرة القومية العربية وحركيتها ، ومع أن القومية العربية لم تكن قد حددت لنفسها هدفاً واضحاً فقد كانت ترمى إلى تكتيل وتجميع الجهود العربية فى سبيل الصالح المشترك ، وفى سبيل تحقيق هدف كبير رمز إليه بالوحدة العربية لتمكين العرب من آمالهم فى العيش الآمن الكريم والمساهمة فى الحضارة العالمية ، وقد التقى الهدف الأمنى مع الحاجة الاقتصادية لجعل ميثاق الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى أساساً لمسيرة كان أحد جناحيها يقوم على التضامن السياسى والعسكرى والاقتصادى لدرء الخطر الإسرائيلى ، والثانى يحاول بناء اقتصاد متكامل يخلف الاقتصاديات المجزأة التى أقيمت فى المنطقة العربية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية ، وقد سارت هذه الحركة شوطاً فى الاتجاه الصحيح ، غير أنها توقفت فى النهاية عند سد لم تستطع اختراقه ، وهو سد الأسوار الحمائية المختلفة التى أقامتها الأقطار العربية وعززتها بمفاهيم محددة للسياسة والمصلحة ، وفى إطار الخيار ما بين المجتمع الشمولى والحمائيات القطرية فإن الحمائيات تبدو الآن وكأنها امتلكت الساحة تماماً وتغلب القطرى على القومى .

اهتمت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها بالتعاون الاقتصادى فيما بين الأقطار العربية وتم تشكيل لجنة دائمة للشئون الاقتصادية والمالية ضمن إطار الجامعة للقيام بوضع أسس وقواعد للتعاون الاقتصادى العربى الذى يهدف إلى : [١٠]

١. تطوير أشكال التعاون الاقتصادى وإرساء قواعد وأسس متينة يقوم عليها هذا التعاون، وذلك من أجل استثمار الموارد الطبيعية التى تملكها الأقطار العربية وتوظيفها فى خدمة عملية التطور والنمو وتحسين مستوى المعيشة للمواطن .

٢. تطوير أشكال التبادل التجارى فيما بين أقطار الوطن العربى وزيادة مساهمة الدول العربية فى حجم التجارة الدولية ، والتخلص من تبعية الدول العربية وارتباط اقتصادها باقتصاديات الدول الرأسمالية الكبرى ، عن طريق التصدير والاستيراد ويتم هذا عن طريق المبادلات التجارية بين أقطار الوطن العربى أو مع بقية الدول النامية.

٣. ومن أجل تحقيق الهدفين الأول والثانى لابد من عقد اتفاقيات فيما بين أقطار الوطن العربى ، تنظم طرق وأشكال التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى فى مختلف المجالات : الزراعة والصناعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٤. لابد أيضا من تأسيس الهيئات والمؤسسات التى تعمل على تحقيق الأهداف التى تسعى لأجلها أقطار الوطن العربى فى موضوع الوحدة الاقتصادية .

تم إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية فى عام ١٩٥٠. ونصت المادة السابعة من المعاهدة على (تعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلدها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهل تبادل منتجاتها الزراعية والصناعية .. وتنظيم نشاطها الاقتصادى وتنسيقه وإبرام ما تقضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف) . كما نصت المعاهدة على إنشاء المجلس الاقتصادى والذى أصبح اسمه فيما بعد المجلس الاقتصادى والاجتماعى يتبع لجامعة الدول العربية ، ويتألف هذا المجلس من وزراء الدول التى وقعت على المعاهدة المختصين بالشئون الإقتصادية ، وتم إنشاء إدارة فى جامعة الدول العربية باسم (الإدارة العامة للشئون الاقتصادية) يرأسها أمين عام مساعد فى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

وقد تم فى نطاق الجامعة العربية إنجاز العديد من الأعمال الجماعية التى تمثل محاولات هدفها تعزيز التعاون الاقتصادى العربى ، وكان من أبرز الأعمال المبكرة فى هذا المضمار عقد (اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية) لعام ١٩٥٣ ، و(اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال) فى العام ذاته ، و(اتفاقية بشأن اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية) ومن تلك الأعمال ما تم فى السنين اللاحقة من عقد اتفاقيات عديدة بخصوص إنشاء مشروعات عربية مشتركة ، كان أولها مشروع (شركة البوتاس العربية) لم ينفذ ، و(الشركة العربية لناقلات البترول) و (المؤسسة العربية للإنماء) (حل مكانها الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى) . ومن الأعمال الجماعية أيضا (اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية) . [١١]

أوصت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، فى مرحلة السعى نحو الوحدة الاقتصادية العربية ، وإعطاء العمل الاقتصادى العربى المشترك صيغة أفضل أوصت فى عام ١٩٥٦ بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية

باعتبارها من أهم الأهداف التى تسعى لتحقيقها جامعة الدول العربيـة ، ومـا هـى الخطـوات التى يجب أن تتبعها الأقطار العربية لتحقيق هذه الوحدة الاقتصاديـة ، (وقد بـادرت الأمانـة العامة للجامعة ودعمت لجنة من الخبراء العرب ، ومهدت للأمر بإعداد مذكرة أرفقت بها مشروعا أوليا لاتفاقية الوحدة الاقتصاديـة المنشـودة وأشـارت الأمانـة فـى مذكرتـهـا ، إلـى مجموعة من الحقائق التى ابتغت أن تراعيها لجنة الخبراء ، ومنها : [١٢]

أ- تعتبر الوحدة الاقتصادية أحد جانبى الوحدة العربية الشاملة يكملها الجانب الآخـر وهـو الوحدة السياسية وكل منها يؤثر ويتأثر بالجانب الآخر .

ب- الوحدة العربية هى إحدى الحقائق الكبرى فى التاريخ العربى .

ج- أن حالة التجزئة التى تعيشها أقطار الوطن العربى حالياً ، كانت نتيجة لأطماع خارجيـة استعمارية لم تكن استجابة لرغبات أهلها أو لعوامل جوهريـة أدت إلـى تفكك المجتمـع العربى .

د- أن التخلف الاقتصادى الذى ساد البلاد العربيـة نتيجـة انقسـامها إلـى دول صغيرة علـى النحو الذى نراه الآن ، من أهم الأسباب التى أدت إلى ضعف القوة العسكرية ممـا أدى إلى هزيمتها فى فلسطين وقيام الكيان الصهيونى .

هـ- لقد ألحق تقسيم الوطن العربى إلى دول صغيرة وكبيرة ضرراً اقتصادياً كبيراً وتحولـت الدول العربية إلى وحدات اقتصادية صغيرة لا تقوى على إنتاج راق كبير .

و- البلاد العربية بحاجة إلى الأتحاد والوحدة الاقتصادية والسياسية فـى زمـن السـلم وفـى أوقات الحرب .

وبعد أن اجتمعت لجنـة الخبـراء العرب فـى لبنـان ، أعـدت مشـروعاً لاتفاقيـة الوحـدة الاقتصادية العربية ، وبعد أن جـرى علـى هـذا المشـروع بعض التعديـلات مـن قبل إحدى اللجان الفرعيـة للمجلس الاقتصـادى ، وتمـت الموافقـة علـى المشـروع مـن قبـل المجلـس الاقتصادى بقراره رقم ٨٥ تاريخ ١٩٥٧/١/٣ . واعتبر هذا القرار (المنشئ قانوناً لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية) .

نصت اتفاقية الوحدة الاقتصادية على أن الدول العربية (التى صادقت عليها) ترغب فـى إقامة وتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية ، واتفقت علـى

ضرورة قيام وحدة كاملة يتم تحقيقها بصورة تدريجية ، دون الإضرار بمصالحها الأساسية.

وتهدف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية إلى قيام وحدة اقتصادية كاملة بين أقطار الوطن العربى من خلال حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ، وتبادل البضائع والمنتجات ، وحرية الإقامة وممارسة النشاط الاقتصادى ، والنقل والترانزيت ، إضافة إلى حماية حقوق التملك والوصية والإرث ، وكانت المطالبة بهذه الحريات للرد على القيود والعوائق التى كانت تقف ولاتزال فى طريق الوحدة الاقتصادية العربية ، وحددت الاتفاقية الوسائل التى يتم من خلالها تحقيق الأهداف وفقاً لما يلى :

١. توحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة فى أقطار الوطن العربى .

٢. توحيد سياسات الاستيراد والتصدير ، وتنظيم علاقات التبادل التجارى .

٣. توحيد أنظمة النقل والترانزيت .

٤. تنسيق السياسات المتعلقة بالقطاعات الإنتاجية "الصناعة والزراعة" أو قطاع التجارة الداخلية .

٥. تنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعى .

٦. تنظيم وتنسيق تشريع الضرائب والرسوم وتلافى إزدواجها على المكلفين من رعايا الأقطار المتعاقدة .

٧. تنسيق السياسات النقدية والمالية تمهيداً لتوحيد النقد العربى .

وبدأت حكومات الدول العربية بدراسة ومناقشة اتفاقية الوحدة الاقتصاد العربية ، بحسب أنظمتها الاقتصادية ، لاتخاذ الإجراءات للتوقيع ، ثم المصادقة عليها ثم التنفيذ لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وقامت حكومات الدول العربية بالتتالى بالمصادقة على إقرار المعاهدة ، وفى علم ١٩٧٥ بلغ عدد الدول التى صادقت على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ١١ دولة فقط (الكويت ، مصر ، العراق ، سوريا ، الأردن ، اليمن ، السودان ، اليمن الديمقراطية ، الإمارات العربية المتحدة ، الصومال ، ليبيا) .

وتم فى عام ١٩٦٤ إنشاء هيئة دائمة لمتابعة تطور العمل الاقتصادى العربى المشترك من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية سميت (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية) "يتألف المجلس من ممثلى الدول المتعاقدة ، ويعتبر وزراء الاقتصاد أو المالية فى الدول الأعضاء

هم الممثلون لدى المجلس ويتمتع المجلس باستقلال مالى وإدراى وله ميزانية خاصة . ويتخذ المجلس قرارته بأغلبية ثلثى الأصوات للدول الأعضاء فى الاتفاقية ، ولكل دولة صوت واحد ويعاون المجلس فى أعماله لجان تقوم بدراسة الأمور الداخلة فى اختصاصه، وللمجلس مقر دائم وأمانة عامة تعاونه فى تنفيذ قراراته ومتابعة التنفيذ ، وهى بإدارة الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية" [١٣]

رابعاً : السوق العربية المشتركة فى عام ١٩٦٤ :

استناداً إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول مجتمع الدول العربية ، التى دخلت حيز التنفيذ فى ١٩٦٤/٤/٣٠ ، أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية القرار رقم ١٧ تاريخ ١٩٦٤/٨/١٣ القاضى بإنشاء السوق العربية المشتركة . وقد نصت ديباجة القرار على أن الغاية من إنشاء السوق العربية المشتركة ، هى تحقيق الأهداف التالية : حرية انتقال الأشخاص وروؤس الأموال ، حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية ، حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى ، حرية التنقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية . والجدير بالذكر أن هذه الأهداف (الحريات) قد وردت حرفياً فى نص المادة الأولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وبذلك تضمن الوحدة الاقتصادية الكاملة بين الدول العربية (الحريات) التى وردت فى ديباجة السوق العربية المشتركة .

ويمثل قرار إنشاء السوق صيغة أكثر تقدما ، حيث يربط بين تحرير التبادل التجارى وتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية ، بما يتضمنه هذا التكامل من التنمية الاقتصادية المتوازنة المستدامة .

ويمكن تلخيص القواعد التى يتضمنها قرار إنشاء السوق المشتركة : [١٤]

١. تثبيت القيود الكمية للرسوم والضرائب المختلفة المفروضة على الإستيراد والتصدير فى الدول الأعضاء عند مستواها المطبق حين صدور القرار بإنشاء السوق ، بحيث لا يجوز لأية دولة عربية منها فرض قيود أو رسوم وضرائب جديدة أو زيادة المفروض منها على تبادل المنتجات فيما بينها . والمقصود بذلك تثبيت مستويات القيود الضرائب والرسوم تمهيداً للعمل على تخفيضها تدريجياً وفقاً لما نص عليه القرار .

٢. تعطى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية ، المدرجة فى الجدول (أ) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين بلدان الجامعة العربية وتعديلاتها ، والتى يكون منشؤها إحدى الدول الأعضاء فى السوق العربية المشتركة تعطى عند تبادلها بين هذه الدول إعفاءً تاماً من الرسوم الجمركية والضرائب . أما المنتجات المماثلة والتى لم ترد فى الجدول المذكور فيطبق عليها تخفيض تدريجى لكافة الرسوم والضرائب بمعدل ٢٠٪ سنوياً ، ابتداءً من أول سنة ١٩٦٥.

٣. تخفيض الرسوم الجمركية وجميع الرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية التى يكون منشؤها إحدى الدول العربية الأعضاء ، بمعدل ١٠٪ سنويا اعتباراً من أول عام ١٩٦٥ . أما بالنسبة للمنتجات الصناعية المدرجة فى الجدولين (ب) و (ج) الملحقين باتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتعديلاتها ، فتضاف فى سنة ١٩٦٥ نسبة ١٠٪ إلى نسبة التخفيض الواردة فى كل منهما ، بحيث تصبح نسبة التخفيض فى عام ١٩٦٥ للسلع الواردة فى الجدول (ب) ٣٥٪ وللسلع الواردة فى الجدول(ج) ٦٠٪ ثم يزداد هذا التخفيض سنوياً بمعدل ١٠٪ وبذلك تتمتع السلع الواردة فى الجدول (ب) بالإعفاء الكامل فى أول سنة ١٩٦٩ والسلع الواردة فى الجدول (ج) فى أول تموز ١٩٧١ .

كما نص قرار إنشاء السوق على حق كل دولة من الدول الأعضاء فى استثناء بعض المنتجات من إعفائها أو من التخفيض المطبق عليها فى الرسوم والجمارك ، بناء على أسباب جدية مبررة .

كما يلزم قرار إنشاء السوق العربية المشتركة الدول الأعضاء بعدة مبادئ أخرى أهمها :

أ- تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فيما بينها للمزايا التى تمنحها ، بعد سريان القرار عليها ، للبلدان الأعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية .

ب- عدم خضوع المنتجات المتبادلة بينها لرسم تصدير جمركى .

جـ- عدم جواز قيام الدول الأطراف بفرض رسوم أو ضرائب داخلية على المنتجات . المتبادلة فيما بينها تفوق المفروض منها على المنتجات المحلية المماثلة أو موادها الأولية .

د- عدم جواز إعادة تصدير المنتجات المتبادلة فيما بينها إلى خارج السوق إلا بعد موافقة الدولة المصدرة ، ويستثنى من ذلك المنتجات التى تكون قد أجريت عليها عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية فى الدولة المستوردة .

هـ- عدم جواز قيام أى دولة طرف بمنح أى دعم لصادراتها من المنتجات الوطنية للدول الأطراف الأخرى عندما يكون فى الدولة المستوردة إنتاج مماثل للسلعة التى تمنح لها الدعم.

و- لا تحول الامتيازات أو الاحتكارات النافذة فى الدول الأعضاء دون تطبيق أحكام السوق والمقصود من هذه المبادئ هو منع اتخاذ أى قطر لأية إجراءات يصيب بها السلع المستوردة من الأقطار الأطراف الأخرى ويعوض بها ما تكون قد منحته من إعفاءات أو تخفيضات جمركية لهذه السلع ، أو يقيد عن طريقها بصورة غير مباشرة ، من استيراده لها ، وكذلك قصد بها عدم لجوء الأقطار إلى سياسة الإغراق (عن طريق دعم الصادرات) فى التجارة ، فيما بينها . [١٥]

لاشك أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة يعد صيغة متقدمة على اتفاق تسهيل التبادل التجارى بين الدول العربية لأسباب عديدة أهمها :

١. لأنه وضع الأسس للوصول إلى إعفاء كامل من الرسوم الجمركية على المنتجات المتبادلة بين الدول الأعضاء .

٢. لأنه يلزم أعضاءه بإلغاء جميع القيود الإدارية على التجارة بين الدول الأعضاء .

٣. لأنه قد وضع تنظيماً لتسديد المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء .

كما ربط قرار إنشاء السوق بين تحرير التجارة بين الدول العربية وتحقيق (التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة) وهذا يعنى أن هذه التنمية والتغيير فى الهياكل الإنتاجية فى الدول العربية تعد أساساً لتنمية المبادلات التجارية فيما بينها .

وبهدف استكمال الخطوات لإقامة السوق العربية المشتركة أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قراراً بتكليف لجنته الجمركية بدراسة موضوعين هامين : [١٦]

الأول : توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية للدول الأعضاء فى السوق خلال فترة لا تتعدى الخمس سنوات تبدأ من أول عام ١٩٦٥ .

· الثاني : توحيد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم للدول الأعضاء تجاه الدول الأخرى على مراحل تدريجية ، خلال خمس سنوات تبدأ من أول عام ١٩٧٠ . وتم إعداد مشروع (القانون الجمركى الموحد)[١٧] اللذة اعتمده فيما بعد مجلس الوحدة الاقتصادية بقراره رقم ٧٠٦ تاريخ ١٩٧٥/٦/٤ على أن يكون للدول الأعضاء حرية إدخال بعض النصوص والتعديلات بما يتلاءم وظروفها لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات ، على أن يظل الحوار مستمراً بين الدول الأعضاء فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للوصول فى نهايته إلى تطبيق القانون الجمركى الموحد ، وحتى الآن ١٩٩٧ لم يوضع هذا القرار موضع التنفيذ ولم يتخذ أية إجراءات أو خطوات لتوحيد الرسوم الجمركية للدول الأعضاء ، كخطوة تمهيدية لإقامة جدار جمركى موحد فى مواجهة العالم الخارجى .

كما تضمن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة مجموعة الأحكام التى تقضى بتخفيض الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى تدريجياً على المنتجات والسلع المدونة أنواعها فى جداول ملحقة بالقرار . (وقد بدأ تطبيق قرار السوق العربية المشتركة اعتباراً من مطلع عام ١٩٦٥ وذلك باكتمال تصديق أربع دول على القرار وهى : مصر - سورية - العراق - الأردن . وبقيت عضوية السوق مقتصرة على هذه الدول وحدها أثنتى عشرة سنة حيث انضمت فى عام ١٩٧٧ كل من ليبيا والسودان واليمن الديمقراطية الشعبية[١٨].

ويتضمن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عدداً من أوجه القصور أهمها:

- اقتصر قرار إنشاء السوق على وضع قواعد لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية والإدارية ولم يتعرض على الإطلاق لأسس (التنمية المتناسقة المستمرة) بين البلدان العربية والتى ورد فقط ذكرها فى القرار .
- بالرغم من صدور بعض القرارات عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الخاصة بتنسيق خطط التنمية الاقتصادية بين الدول العربية إلا أن هذه القرارات بقيت مجرد حبر على ورق ولم تلتزم بها البلدان الأعضاء ولم توضع موضع التنفيذ .
- تشكل المادة (١٤) من قرار إنشاء السوق ، والتى تمنح الدول الأعضاء حق استثناء بعض السلع من إعفائها من الرسوم الجمركية أو تخفيضها أو تحريرها من القيود ، قصوراً خطيراً وثغرة كبيرة . وهذا ما حصل فعلاً حيث طلبت الدول الأعضاء الاستفادة من هذه المادة .

مما تقدم نلاحظ أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في عام ١٩٦٤ اقتصر على مجرد تحرير التجارة بين الدول العربية الأعضاء وإقامة منطقة تجارة حرة عربية . لكنه ظل لا يتضمن ما يتطلبه إنشاء السوق المشتركة بصفة عامة من توحيد التعريفة الجمركية التى تطبقها الدول الأعضاء فى تعاملها التجارى مع باقى دول العالم .

خامساً : الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول العربية والعمل الاقتصادى المشترك

منذ قيام جامعة الدول العربية فى عام ١٩٥٤ وحتى يومنا هذا تأسس الكثير من المؤسسات والمنظمات التى تسعى وتعمل لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى ، مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، منظمة التنمية الزراعية ، منظمة التنمية الصناعية ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، صندوق الإنماء الاقتصادى الاجتماعى العربى ، صندوق النقد العربى ، كما تم توقيع عدد من الاتفاقيات بين الدول العربية مثل اتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة ، إتفاقية النقل الجوى ، وكذلك وضع عدد من الاستراتيجيات العربية التى تهدف إلى تطوير وتعميق التعاون العربى فى مختلف المجالات من سياسية واقتصادية واجتماعية ، هنا نواجه سؤالاً هاماً جداً حول مدى مساهمة هذا الإطار المؤسسى الكثيف فى صنع وتطوير التعاون العربى على طريق الوحدة الاقتصادية العربية والوحدة الشاملة ، إن معرفة مدى مساهمة هذه المؤسسات والاتفاقيات والاستراتيجيات ، يقتضى التعرف عليها أولاً ثم دراسة أثرها على حركة التبادل التجارى والعمالة ورؤوس الأموال بين الأقطار العربية بعضها البعض . [١٩]

من خلال استعراض الاتفاقيات الاقتصادية العربية التى وضعت فى إطار مؤسسات العمل العربى المشتركة وجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ، نلاحظ عدم وجود تقصير فى وضع الأطر القانونية والمؤسسية المتعلقة بمسيرة التكامل الاقتصادى العربى غير أن واقع الأمور ما يزال دون الآمال والطموح مما يدعو إلى التساؤل هل خيبة الأمل ناتجة عن قصور الأطر القانونية أو المؤسسية أم فى تطبيق نصوص هذه الاتفاقيات والواقع أن هناك فرقاً كبيراً بين موافقة الحكومات على الاتفاقيات والتصديق عليها وبين الممارسة والتنفيذ الفعلى لهذه الاتفاقيات ، إن الأهمية الكبرى لا تكمن فى المصادقة على الاتفاقيات بقدر ما تكمن فى تنفيذ هذه الاتفاقيات وتطبيقها . ومن أهم الاتفاقيات والمعاهدات التى تم توقيعها والمصادقة عليها بين الدول العربية :

أ- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية .
ب- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية .
جـ- ميثاق العمل الاقتصادى القومى .
د- الميثاق العربى للتنمية الاجتماعية الشاملة .

١- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية :

والتى تم تحريرها فى تونس بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٨١ تهدف هذه الاتفاقيـة إلـى تحرير التبادل التجارى بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفـة التـى تفـرض عليهـا وفقاً للأسس الآتية :

أ- تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضـاء مـن الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية .
ب- التخفيض التدريجى للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السـلع والمنتجـات العربية المتبادلة الأخرى .
جـ- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسـة السـلع غير العربيـة المثيلة أو البديلة .
د- تحديد السلع والمنتجات المشار إليها فى الفقـرات (١،٢،٣) فـى المـادة الرابعـة أو تلـك التى يقررها المجلس .[٢٠]

كما تهدف الاتفاقية إلى التنسـيق بيـن إنتـاج السـلع العربيـة وتبادلهـا ، وتيسير تمويل التبادل التجـارى بيـن الـدول العربيـة ، منـح تسـهيلات خاصـة للخدمـات المرتبطـة بالتبـادل التجارى بين الدول العربية . وضـرورة الأخـذ بمبـدأ التبـادل التجـارى المباشـر بيـن الـدول العربية .

٢- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية :

تسمح هذه الاتفاقية بانتقال رؤوس الأموال العربية فيما بين الدول الأطراف فى الاتفاقية بحرية وتشجع استثمارها . وذلـك للمسـاهمة فـى تنفيـذ خطـط وبرامـج التنميـة الاقتصاديـة الاجتماعية فى الدول العربية . ويجب أن تحقق الاسـتثمارات النفـع لكافـة الأطـراف (الـدول

المضيفة ، والدولة المستثمرة) . ويجب أن تتعهد الدولة المضيفة بحماية المال المستثمر وتوفر له الاستقرار .

وتهدف الاتفاقية إلى تشجيع الاستخدام لرأس المال العربى فى عملية التنمية الاقتصادية فى الدول التى تحتاج إلى تمويل التنمية وتنقصها السيولة اللازمة . ويجب أن يحقق المال المستثمر عائداً ، مع إمكانية التحويل إلى صاحب المال المستثمر فى أى قطر من أقطار الوطن العربى ويجب أن تضمن الدولة المضيفة حق الاستثمار وتصون عوائد وحقوق المستثمر . (يتمتع المستثمر العربى بحرية القيام بالاستثمار فى إقليم أية دولة طرف فى المجالات غير الممنوعة على مواطنى تلك الدولة وغير المقصورة عليهم وذلك فى حدود نسب المشاركة فى الملكية المقررة فى قانون الدولة كما يتمتع بما يلزم لذلك من التسهيلات والضمانات وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية) [٢١]

كما تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتأمين على الأموال المستثمرة وفقاً لهذه الاتفاقية فى أى بلد عربى ، حسب الشروط وأحكام النصوص الواردة فى اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، كما نصت الاتفاقية على أن تكون أحكامها منسجمة مع القواعد والمبادئ المشتركة فى تشريعات الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية ثم بالمبادئ المعترف بها فى القانون الدولى .

٣- ميثاق العمل الاقتصادى القومى :

أقر مؤتمر القمة العربى الحادى عشر الذى انعقد فى عمان بتاريخ ٢٦ تشرين الثانى ١٩٨٠ ميثاق العمل الاقتصادى القومى ، الذى يؤكد المسئولية القومية لحكومات الوطن العربى لتحقيق الأمن القومى والتحرر والوحدة ، وتأمين سير عملية التنمية الشاملة المتوازنة ، واعتراف المجتمعين (أن العمل الاقتصادى يمثل عنصراً رئيسياً فى العمل العربى المشترك وقاعدة راسخة ومنطلقاً مادياً له ، وبأنه يشكل الأرضية الصلبة للأمن القومى الذى يتعزز بالتنمية المستقلة الشاملة وبأن جدوى العمل المشترك يتجاوز الجمع الآلى للعمل القطرى) [٢٢] ، لذلك من الضرورى تحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك عن الخلافات العربية وأبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة ، وقررت الدول العربية كيفية التعامل التفضيلى المتبادل وفقا لما يلى :

أ- تلتزم الدول العربية بأولوية علاقاتها ومعاملاتها الاقتصادية بالنسبة لعلاقاتها مع العالم الخارجى .

ب- وتتكفل بمبدأ التعامل التفضيلى الكامل للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج العربية ذات الهوية العربية المؤكدة (ملكية وإنتاجا وعملا وإدارة) .

ج- منح المعاملة التفضيلية التامة للمشروعات العربية المشتركة ذات الطبيعة الإنتاجية والتكاملية .[٢٣]

وأقر الميثاق عدم التفريق بين العمل ورأس المال العربى والوطنى فى كل قطر عربى ، ودعا إلى تحرير تنقل الأيدى العاملة العربية ، والعمل من أجل تقليص الفجوة التنموية فيما بين أقطار الوطن العربى ، واعتماد مبدأ التخطيط القومى للمشاريع العربية المشتركة كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربى المشترك ، (تحرير التبادل التجارى المباشر بين الدول العربية على أن يكون ذلك فى إطار جهد تنموى تكاملى يعزز القاعدة الإنتاجية وينوعها) .

وأكد الميثاق على ضرورة تعزيز التعاون العربى مع الدول النامية للإسهام الفعال فى إقامة نظام اقتصادى دولى جديد يهدف إلى إقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة ، ووقف استنزاف موارد العالم الثالث . ودعا الميثاق إلى ضرورة تدعيم القدرة الذاتية العربية على المستوى القطرى والقومى لمواجهة التحدى الصهيونى والتصدى له فى كافة المجالات .

٤- الميثاق العربى للتنمية الاجتماعية الشاملة :

اعتمدت اللجنة العليا المشرفة على إعداد ميثاق واستراتيجية التنمية الاجتماعية فى اجتماعها المنعقد بتونس يومى ١و٢ أيلول ١٩٨٣ صيغة الميثاق العربى للتنمية الاجتماعية الشاملة ، التى تحدد حجم الأخطار المحدقة بالأمة العربية وفقاً لما يلى :

أ - التجزئة الإقليمية والاجتماعية التى تهدد الأمن القومى ، وتهدر الإمكانيات العربية وتزيد من فجوة التفاوت الإنمائى بين الدول العربية .

ب- التبعية ذات الأخطار المتنوعة والتى تحول دون التقدم الاقتصادى وتؤخر عملية التنمية وتعيق الاستقرار الاجتماعى .

ج- التخلف الاجتماعى الذى يتجلى فى عدم الاستغلال للثروة البشرية والمادية ، وفى تفاوت مستويات المعيشة .

د- الاستعمار بشكليه القديم والحديث وخاصة الاحتلال الأجنبى الذى يهدد الكيان العربى ، والغزو الثقافى الذى يشوه الهوية الحضارية للأمة العربية .

"تجسيدا لما ورد فى هذا الميثاق من مبادئ وأهداف ومنطلقات ، وتنفيذاً لها ، يتم العمل على وضع استراتيجية عربية للتنمية الاجتماعية الشاملة فى إطار جامعة الدول العربية تستمد منها الخطط القطرية والقومية الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتقدم الاجتماعى ومستلزماته ، وتتكامل مع استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك والاستراتيجيات القطاعية الأخرى على المستويين القطرى والقومى" [٢٤]

لذلك حرصت الدول العربية من خلال الجامعة العربية على وضع ميثاق عربى للتنمية الاجتماعية يوضح الرؤية ويحدد الأخطار المحدقة بالأمة العربية لتطويقها والعمل على تراجعها والقضاء عليها ، بما يضمن المستقبل الأفضل للإنسان العربى والمجتمع العربى .

سادساً : الدعوة إلى قيام منطقة التجارة الحرة العربية :

تختلف منطقة التجارة عن المنطقة الحرة .. فالمنطقة الحرة (مثل المنطقة الحرة فى دمشق أو القاهرة أو الرباط) هى عبارة عن تحرير منطقة ما أو مدينة أو ميناء (مثل بورسعيد فى مصر) تجارياً بمعنى أن كل المنتجات التى تدخل إلى هذه المنطقة تعتبر منتجات مصدرة وكل المنتجات التى تخرج منها تعتبر مستوردة . وللمناطق الحرة أهداف عديدة منها تنمية صناعة معينة أو صناعات ، وقد تكون لتنمية التجارة أو لتحقيق الهدفين معاً . أما منطقة التجارة الحرة فهى عبارة عن اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول يهدف إلى تحرير التجارة فيما بينها وعادة يتضمن هذا التحرير قوائم للسلع يتم تحريرها تدريجياً وسلعاً أخرى يتم إعفاؤها فوراً وهى السلع ذات الرسوم الجمركية المنخفضة ، كما يتضمن التحرير بعض السلع التى لا يتم تحريرها مثل تجارة السلاح أو الخمور والتى تسمى بالقوائم السلبية .

يدور الحديث الآن حول إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى التى قرر قيامها مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى حزيران الماضى . وقد قرر المجلس الاقتصادى الاجتماعى فى

دورته رقم ٥٩ البرنامج التنفيذى لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، وإنشاء منطقة تجارة حرة عربية اعتبارا من ١٩٩٨/١/١ ، حيث تبدأ الدول العربية بتخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات المتبادلة فيما بينها بنسب متساوية على مدى عشر سنوات (بمعدل ١٠٪ سنوياً) حتى نصل إلى مرحلة الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية فى عام ٢٠٠٧. ويحق لمن يرغب من الدول العربية استثناء بعض السلع التى تطلب أية دولة عربية إرجاء إعفائها خلال السنوات العشر المذكورة وذلك لمراعاة الصناعة المحلية فيها نظراً لاختلاف مستويات الصناعية فى هذه الدول وحرصاً على تطور الصناعات الناشئة .[٢٥]

وينص البرنامج التنفيذى الذى أقره المجلس الاقتصادى الاجتماعى العربى ، على إمكانية اتفاق دولتين عربيتين أو اكثر على إمكانية تبادل أفضليات أو إعفاءات تسبق البرنامج التنفيذى أى فى مدة تقل عن العشر سنوات . وتتجه بعض الدول العربية (مثل مصر) إلى إقامة مناطق تجارة حرة مع الدول العربية بشكل ثنائى (مثلاً مع الكويت ، تونس، لبنان) .

ومن أهم مزايا إقامة منطقة تجارة حرة بين دولتين عربيتين اختصار الفترة الانتقالية التى يتم خلالها إلغاء الرسوم الجمركية إلى خمس سنوات بدلا من عشر سنوات . والجدير بالذكر أن هناك اتفاقات تجارية بين بعض الدول العربية يتم بموجبها إعفاء بعض المنتجات من الرسوم الجمركية وسوف تكون هذه المنتجات معفاة فوراً ، بالإضافة إلى العمل على أن تكون القائمة السلبية التى تطلب كل دولة إرجاء إعفائها من الرسوم الجمركية فى أضيق الحدود .

قرر المجلس الاقتصادى الاجتماعى العربى فى الدورة رقم ٥٩ ، والتى عقدت فى القاهرة الإعلان عن إقامة منطقة تجارة عربية بما يتفق مع مبادئ وأهداف جامعة الدول العربية ، وتقدمت الجمهورية العربية السورية بمشروع اتفاقية لإقامة سوق عربية مشتركة، واستنادا للمشروع تهدف الاتفاقية إلى ما يلى :

١. تعميق وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول العربية والأطراف وصولاً إلى تحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينها .

٢. زيادة وتوسيع التجارة العربية البيئية .

٣. تشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة .

٤. تنسيق السياسات التجارية والتعاون والتنسيق فى المجالات الصناعية والزراعية والطاقة والنفط إضافة إلى تنسيق الخطط الإنمائية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادى بين الدول الأطراف .

٥. تعزيز دور القطاع الخاص على المشاركة فى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٦. دعم التعاون الفنى وتبادل المعلومات وتيسير الاتصالات بين المراكز المتخصصة .

٧. توحيد المواصفات والمقاييس للسلع والمنتجات المتبادلة .

٨. تشجيع المؤسسات التحويلية العربية والمصارف المتخصصة فى تحويل التجارة العربية البينية .

٩. التنسيق ما بين المصارف العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها .

١٠. تنسيق التشريعات والأنظمة الجمركية خلال فترة لا تتجاوز الخمس سنوات بدءاً من تاريخ تنفيذ الاتفاقية .[٢٦]

وتنص المادة التاسعة عشرة على ضرورة توفير الصيغ المناسبة لحرية انتقال رؤوس الأموال : وبخاصة حرية ممارسة النشاط الاقتصادى ، وحرية الانتقال والإقامة والعمل ، وحرية التملك والإرث والوصية . (والجدير بالذكر أن جميع هذه الحريات قد وردت فى ديباجة قرار إنشاء السوق العربية المشتركة رقم ١٧ تاريخ ١٩٦٤/٨/١٣) .

وقد نصت المادة الرابعة من الاتفاقية على تحرير التبادل التجارى فيما بين الدول العربية الأعضاء للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية التى يتم إنتاجها فى أى من الدول الأعضاء . وتعامل جميع هذه المنتجات معاملة المنتجات الوطنية . أما المنتجات الصناعية العربية فيتم تبادلها بين الدول الأعضاء فى الاتفاقية وفقاً لمبدأ التحرير التدريجى وعن طريق تخصيص الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بنسبة مئوية سنوية محددة ، إلى أن يتم الإلغاء الكامل للرسوم والضرائب بأنواعها خلال فترة زمنية محددة .

ويشترط لاكتساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ الوطنى ألا تقل القيمة المضافة على إنتاجها فىالدول الأطراف عن ٤٠٪ من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها ، كما يجب أن

تصحب المنتجات فى هذه الدول بشهادة منشأ مصدقة من جهة حكومية مختصة ، ويجب أن يطبق نموذج شهادة المنشأ العربية الموحدة .

كما دعا المشروع إلى إقامة اتحاد جمركى بين الدول العربية بحيث تعمل الدول الأطراف على وضع حد أدنى لتعريفة جمركية موحدة وإقامة (جدار جمركى) يطبق تجاه العالم الخارجي ويكون من أهدافه توحيد التعريفة الجمركية وتوفير الحماية للمنتجات الوطنية لمواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة . كما دعا المشروع أيضا إلى عدم خضوع المنتجات العربية التى يتم تبادلها بموجب الاتفاقية إلى أية قيود غير جمركية .

ونص المشروع على ضرورة تعهد الدول الأطراف فى الاتفاقية بتطبيق مبدأ اتفاقية وتبادل المعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجارى بما يكفل حسن تنفيذ هذه الاتفاقية .

كما دعا المشروع إلى تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية فيما بين الدول الأعضاء في الاتفاقية وتسهيل سبل انتقالها واستثمارها وتوفير الضمانات اللازمة بما يحقق الفائدة لاقتصاديات الدول المستقبلة والدول المرسلة لرأس المال ، والمستثمرين ، كما نص المشروع على ضرورة إقامة أسواق مالية عربية متطورة تهدف إلى حشد الموارد وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع الإنتاجية وفقا لأوضاع وظروف كل دولة .

وبنفس الوقت تعمل الدول العربية على تنسيق سياساتها الاستثمارية وتشريعاتها المتعلقة بالاستثمار بغية توفير المناخ الاستثمارى الملائم وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع المشتركة ، وكذلك تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية وتشجيع إنشاء شركات قابضة تكون مهمتها اختيار المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية ودراستها والترويج لها .

وتتعاون الدول الأطراف فى الاتفاقية فى مجالات النقل البرى والبحرى والاتصالات وتعمل على تنسيق وإقامة مشاريع التنمية الأساسية كالمواشى والمطارات ومحطات المياه والكهرباء والطرق والمواصلات بما يؤدى إلى تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة وترابط النشاطات الاقتصادية ، ولابد من تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوى فيما بين البلدان العربية .

سابعاً : معوقات العمل الاقتصادى العربى المشترك ومحدداته :

واجه العمل الاقتصادى العربى المشترك جملة من التحديات واصطدم بعقبات التجزئة والقطرية التى كانت تقيده وتحد من مداه ومن سرعته ، واتسمت الاتفاقيات الجماعية بعدم اشتراك عدد من البلدان العربية فيها ، وتحفظ بعضها الآخر على كثير من بنودها وأحكامها، وكذلك فإن بعض الدول التى وضعت أو صادقت على هذه الاتفاقيات لم تضعها موضع التنفيذ الفعلى . ومن أهم المعوقات والمحددات التى واجهها العمل الاقتصادى العربى المشترك .[٢٧]

١. عدم وجود فلسفة واضحة للتعاون الاقتصادى العربى .

٢. تنظيم وتخطيط مؤسسات التعاون الاقتصادى العربى من منطلق العلاقات الاقتصادية العربية ونظمها الفرعية تجسيداً لمتطلبات عملية التكامل الاقتصادى العربى نقلاً عن تجربة منظمات التعاون الاقتصادى العالمية وإسقاطاً لآلية عملها بدون النظر إلى البون الشاسع فى اختلاف المستويات والظروف والأهداف .

٣. افتقار نصوص الاتفاقيات بين الأقطار العربية إلى الدقة فى تحديد الهدف ورسم الوسيلة التحقيقه، إذ جاءت معظم نصوص هذه الاتفاقيات مشحونة بالعبارات الإنشائية كذلك [illegible] نصوصاً تسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها تجاه هذه الاتفاقيات.

٤. ضعف آلية التنفيذ اللازمة للاتفاقيات العربية حيث لم ترد فى معظمها أية نصوص إلزامية

٥. ضعف التعاون بين منظمات العمل العربى المشترك وضعف الكادر الفنى فيها مما أدى إلى خضوع بعضها إلى ضغوط سياسية .

٦. عدم وضوح المقاييس التى يتم فى ضوئها اختيار قيادات وكوادر هذه المنظمة .

٧. المعاناة من النزوع إلى المحلية والولايات السياسية فى عمل المؤسسات العربية مما أدى إلى ترسيخ التجزئة والحد من نشوء الولاء القومى .

٨. ضعف قابلية الأقطار العربية فى تقديم الاستشارات وتبادلها فيما بينها .

٩. ضعف بنية البحوث الأساسية والتطبيقية وفاعليتها ، تلك البحوث التى تخدم فروع الاقتصاد وقطاعاته المختلفة .

١٠. التناقضات التى تسود أساليب التنمية العربية .

١١. التباين بين الأقطار العربية فى بنية السياسات الاقتصادية والحماية والسياسات الاقتصادية الأخرى .

١٢. انخفاض قابلية الأقطار العربية النفطية فى تقديم الإعانات والقروض الميسرة للأقطار العربية الفقيرة مما أدى إلى زيادة مشكلة مديونية هذه الأقطار وبالتالى إلى زيادة اعتمادها على الدول الرأسمالية مما ينجم عنه ضعف الإيمان بالعمل العربى المشترك.

١٣. سيادة نمط إنتاج الصناعات الاستخراجية والتبعية الاقتصادية للأسواق العالمية الناجمة عن إنخفاض مستوى التكوين الرأسمالى .

١٤. الحوافز والموانع أمام حركة الشعب العربى بين الأقطار العربية مما أدى إلى ضعف الاتصال والتفاعل الاجتماعى على كافة المستويات والمجالات فنشأت بين الأقطار العربية مسافات شاسعة .

١٥. لازالت التجزئة للوطن العربى تتعمق يوماً بعد يوم بسبب تعمق الفكر القطرى واختلاف مستويات النمو والتطور للأقطار العربية وهذا الوضع يصعب معه إحداث تنمية جماعية تستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية .

إضافة إلى ذلك واجهت مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك تحديين رئيسين هما:

١. أن هناك تناقضاً ظاهرياً بين مفهومى التكامل والوحدة بحيث يصعب الجمع بينهما فى إطار قضية واحدة ، فالتكامل يتعلق باستقلال الأجزاء ، والوحدة تتعلق بتذويب الأجزاء فى إطار الجماعة ، وعلى الرغم من ذلك فالتوفيق ممكن إذا كان التكامل هو أحد طرق التوحيد ، وهنا يصبح التكامل العربى وسيلة وليس هدفاً نهائياً فى حد ذاته، ولابد للعمل العربى المشترك من حسم هذه المسألة بوضوح .

٢. وفى تحد ثان ، مازالت التنظيمات فوق القطرية وضرورتها لتحقيق القطرية والتوحيد لا تواجه بصراحة وفاعلية على مستوى بلدان الوطن العربى شأنها فى ذلك شأن كل دول العالم النامى ، وقد قطع بعض التكتلات شوطاً بعيداً فى هذا المضمار بحيث صار له برلمان ينتخب انتخابا مباشراً وحقق النجاح الذى يطيب للبعض أن يستشهد به يوما ،

أما نحن فى التجربة العربية فما زالت قرارات الجامعة العربية ملزمة لمن يوافق عليها فقط ، وما زالت توصيات المجلس الاقتصادى خاضعة للقاعدة نفسها ، حتى بعد تسميتها قرارات.[٢٨]

لذلك نلاحظ ظاهرة جديدة على صعيد الوطن العربى وهى سعى مجموعات إقليمية من الأقطار العربية للتعاون الجماعى فيما بينها ، (مجلس التعاون الخليجى) ويسعى هذا النوع من التعاون إلى الصعود بأقطار المجموعة كافة إلى مستويات أعلى فأعلى من الاكتفاء الذاتى الجماعى ، وهذا يعطى الأقطار المتعاونة إمكانية تلافى نواقص بعضها بعضاً عن طريق تبادل الإمدادات وهى بذلك تحقق لنفسها مزايا فى مضمار التكامل الإنتاجى والتسويقى معاً .

ثامناً : تفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك :

كيف يمكن تفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك ؟ إنه يقوم قبل كل شئ على مبادئ التقسيم العربى للعمل ، هناك أشكال عديدة لتفعيل العمل العربى المشترك نذكر منها : تنسيق خطط الاقتصاد الوطنى للتنمية ، التجارة ، القروض والتسليف ، بناء المشاريع الاقتصادية الكبيرة المشتركة ، التعاون فى ميدان النقل والمواصلات ، ومن الضرورى هنا تحقيق التخصص والتعاون فى الإنتاج على صعيد الوطن العربى ، وعندما يتم دراسة وتقييم الموارد والأيدى العاملة وتوفر الخامات وغير ذلك من الإمكانيات ، يتم الاتفاق فيما بين الأقطار العربية بشأن الإنتاج الذى سينتجه كل قطر منها وبأى كمية لتلبية حاجة الأقطار العربية الشقيقة الأخرى ، لم يعد فى الوضع الاقتصادى المعاصر بمقدور قطر واحد بمفرده، خصوصاً إذا كان صغيراً ، وأن ينتج جميع أصناف المنتجات الضرورية ، لأن إنتاجاً كهذا سيكون قليل الكمية وعالى التكاليف .

إن التخصص على صعيد الأقطار يتيح تركيز إنتاج سلعة ما فى أحد أو عدد من الأقطار العربية ، وإن تقسيم العمل على هذا النحو يؤدى إلى زيادة الإنتاج ، تخفيض التكلفة ، زيادة إنتاجية العمل ، تحسين نوعية المنتج ، كما يؤمن تطوير الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة فى جميع الأقطار العربية .

يجب أن يظل دائماً العمل الاقتصادى العربى المشترك هو الأصل والقاعدة والمنطلق ، وأن تكون التكتلات الإقليمية إن وجدت مجرد فروع عنه تستقى من مصادره القومية

والشمولية وتصب فى أهدافه الوحدوية العربية ، لكن الواقع يفرض علينا أن ننظر فى الثغرة الكبرى التى تعيق أى حركة واسعة لهذه المرحلة ، وتلك هي ثغرة تردى العلاقات العربية بخاصة بعد حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية ، فالكل دفع ثمناً باهظاً لهذه الحرب المفجعة وأصبحت عواقبها تشكل نزفاً مخيفاً لكل الموارد المادية والمعنوية والبشرية للأمة العربية وإحباطاً رهيباً للأجيال القادمة .

إن الطريق إلى تفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك يمكن أن يتحقق عبر ثلاث عمليات متتابعة : [٢٩]

١. إرساء الاستراتيجية التى يقوم عليها العمل المشترك شريطة أن تكون فلسفة هذا العمل واضحة ومعرفة بدقة لا لبس فيها ولا اجتهاد يفسر من كل جهة حسب هواها فى هذه الاستراتيجية ، كما يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية أهدافاً رئيسية واقعية ، واضحة، تنسجم وإمكانات الأمة العربية ، وإطلاق القوى الإبداعية المنتجة للإنسان العربى من خلال مشاركة شعبية فعالة فى تحمل عادل ومتكافئ لأعباء التنمية ومسئولياتها وأيضاً جنى ثمارها وعوائدها . ولتحقيق الرؤية الشاملة الموضوعية فإنه من المنطقى تصور أن يتم وضع الإطار العام المقترح للعمل العربى المشترك بأهدافه المحددة من خلال تجمع علمى وفنى وسياسى تسهم فى تنظيمه وأعماله المنظمات القائمة للعمل العربى المشترك .

٢. تخطيط العمل العربى المشترك وذلك بوضع خطة قومية طويلة الأجل تكون إطار الخطط متوسطة وقصيرة الأجل للتنمية القومية والقطرية على حد سواء مبنية على أساس الاستراتيجية التى تم وضعها ، وعلى أن ينهض بهذه المهمة جهاز للتخطيط القومى بالتنسيق مع أجهزة التخطيط القطرية .

٣. تنفيذ خطة التنمية القومية وذلك من خلال منظمات عربية متخصصة تتولى مسئولية تنفيذ المشروعات والبرامج الواردة فى خطة التنمية القومية شريطة أن لا تنعكس الخلافات وآثارها السلبية على تنفيذ هذه المشاريع مع الالتزام الكامل للحكومات العربية فى تنفيذ خطط التنمية القطرية المنبثقة من الخطة القومية .

والاقتصاديون العرب مطالبون اليوم أكثر من أى وقت مضى بالتفكير فى سيناريو عملى للعمل الاقتصادى العربى المشترك يؤدى إلى تفعيله ومن الممكن أن يتضمن هذا السيناريو العمليات التالية :

١. ترشيد العملية التخطيطية القطرية بما يتضمن توسيع أفقها القومى ومد بصرها للمدى الأبعد ، أى أنه فى كل هذا الواقع العربى الذى يشهد تغليب المصالح القطرية الضيقة على المصالح القومية ، فليس أقل من العمل على حث كل قطر على أنه وهو يفكر فى مصالحه القطرية ألا يضيف عقبة أو صعوبة جديدة تعرقل العمل الاقتصادى العربى المشترك ، بل أنه لو نظر إلى مصالحه القطرية فى الأمد الطويل ، وهو الأفضل ، لعمد إلى إزاحة عقبة أو صعوبة من العقبات أو الصعوبات القائمة حاليا ليعجل فى عملية التكامل الاقتصادى العربى وطبيعى أن هذا الترشيد لن يتم إلا من خلال زيادة وتكثيف الاتصال والتنسيق بين الأنشطة والأجهزة التخطيطية فى الدول العربية .

٢. اختيار وانتقاء مجموعة الأنشطة الاستثمارية التى قد تتجاوز مزاياها وعوائدها حدود التنمية القطرية لتمتد إلى دعم ودفع التنمية القومية (الأقطار الأخرى) ، مثل : الموارد المائية ، مصادر الطاقة الطبيعية ، الهياكل الأساسية .. الخ ، ذلك أنه قد يكون من الأفضل فى مثل هذه الاستثمارات أن تتم بجهد قومى لا قطرى ، حيث إنها تتسم فى حالات كثيرة بعدم القدرة على التجزئة أو بخضوعها بشكل واضح لاقتصاديات الحجم .

٣. الالتفاف الجماعى حول بعض القضايا والمشاكل التنموية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالقدرات التنموية القطرية وكذلك القدرة التنموية القومية ، .. الخ ، مثل تلك القضايا والمشاكل قد يكون من الصعب على أى قطر أن يواجهها بمفرده سواء لارتفاع نفقاتها المالية أو لتجاوزها قدراته البشرية المتاحة والممكنة ، وإذا لم يكن هذا أو ذاك وافتراضنا قيام كل قطر بالإنفاق على مثل تلك القضايا ، أليس من الممكن الترشيد وتجنب إزدواجية الإنفاق .

٤. لماذا ينصرف الذهن عادة عند الحديث عن التكامل العربى إلى دور الحكومات والأنظمة ولا ينصرف أيضاً إلى دور الجماهير والأفراد ؟ إن إنجاز التكامل ليس مسئولية الحكومات والأنظمة فقط ، بل أن هناك دوراً هاماً يجب أن تلعبه الجماهير فى الدول العربية والهيئات غير الرسمية والنقابات والاتحادات والجمعيات .

مما تقدم يتضح أن التصور العلمى الذى نراه مناسباً للتكامل العربى لابد أن يبدأ جزئياً حتى نصل إلى الشمولية ، وذلك أن الصورة الشاملة للتكامل عند البداية سوف تكون بالتأكيد فوق كل طاقة فنية وإدارية وتنظيمية للأقطار العربية ، علاوة على كونها تصطدم مباشرة بتحديات الواقع العربى المعاصر ، أما الصورة الجزئية فإنه يمكن أن تكون بالقدر والشكل الذى يتناسب مع هذا الواقع وتلك القدرات وبالتالى فإن منهجية التدرج هى أقرب إلى التطبيق والنجاح ، إذ يمكن فى هذه الحالة أن يكون التكامل فى نشاط أو أكثر وقطاع أو أكثر وبين دولتين أو أكثر ، أما أن يكون شاملاً لكل الأنشطة والقطاعات فى الاقتصاديات القطرية لكامل الوطن العربى ، فهذا هو الطموح الذى لا يسمح بتحقيقه الواقع ولا الإمكانات ويعتبر المشروع المشترك رغم أنه لا زال يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحديد ، فإنه يظل أهم أداة لتحقيق التكامل العربى ، وإن كان هذا لا يمنع أن يقوم المشروع الخاص الفردى أو الخاص المشترك بدور هام فى هذا الصدد إذا ما توفرت له الرؤية بعيدة المدى .

تاسعاً : استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك :

إنطلاقاً من هدف تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية فى مختلف أرجاء الوطن العربى والسعى من أجل الوصول إلى أفضل صيغ التعاون الاقتصادى العربى ، لابد من وضع استراتيجية للعمل الاقتصادى العربى المشترك التى تستند إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد على النفس والتخلص من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى ، وأبرز نقاط هذه الاستراتيجية يجب أن تكون :

١. استخدام الأموال العربية فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية .
٢. استغلال الثروات الطبيعية المتوفرة فى الوطن العربى وتوظيفها فى خدمة عملية التنمية الاقتصادية بما يحقق أفضل مردود.
٣. الاعتماد على الكوادر الوطنية الفنية المؤهلة مع الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والمساهمة فى تطويرها وتوطينها .
٤. تقليص الفجوة التنموية بين الأقطار العربية .

وتم تحديد الأهداف بالسعى من أجل تحقيق الأمن القومي بما فيه الأمن الفكرى ، العسكرى ، الغذائى والأمن التكنولوجى مع تعزيز القدرة العسكرية العربية الذاتية لمواجهة

التحدى الصهيونى الذى تتعرض له أمتنا العربية . كما أكدت الاستراتيجية على ضرورة تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة فى الوطن العربى وضمان حريتها فى الحركة وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الأقطار العربية والحفاظ على هذه القوى داخل أراضى الوطن العربى والتوسع فى الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية . ويمكن تحديد أهداف استراتيجية العمل العربى الاقتصادى المشترك بالنقاط التالية :

- تخليص الموارد المادية والثروات الطبيعية فىالوطن العربى من أى سيطرة أجنبية وتوظيفها فى عملية التنمية .
- تحرير الاقتصاد العربى من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى ، وبناء صناعات متطورة .
- زيادة دور وفعالية الاقتصاد العربى وتحقيق مكانة معقولة فى الاقتصاد العالمى .
- تحرير الإنسان العربى وإطلاق قدراته المبدعة لتشارك فى عملية التنمية .
- تحقيق الأمن القومى الذى يتضمن (الأمن الفكرى ، الأمن العسكرى ، الأمن الغذائى ، والأمن التكنولوجى والأمن المائى) .
- تسريع وتائر النمو الاقتصادى ، بتحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومى على الذات .
- تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسب بين القطاعات والأقاليم لتلبية الحاجيات الأساسية المتنامية .

وهذا يتطلب (إقامة نظام اقتصادى عربى جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة ويمثل نمطاً من تقسيم العمل داخل الوطن العربى ، يحقق التطور والتحرر لأقطار الوطن العربى ، ويستهدف إزالة التبعية وإيقاف استنزاف موارد الوطن العربى وإقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة بين دوله) [٣٠]

ولابد أن تتضمن استراتيجية العمل الاقتصادى العربى منطلقات وأهداف وأولويات وبرامج وآليات العمل الاقتصادى المشترك بين الدول العربية ، مع التأكيد على أن فعالية العمل الاقتصادى العربى المشترك رهن بتخليص الموارد المادية العربية من كل سيطرة

أجنبية وتحرير الاقتصاد العربى من التبعية ورفع قدرته على التفاعل كشريك مساو مع مراكز القوى فى الاقتصاد العالمى . [٣١]

الخاتمة :

أن الخيارات المتاحة أمام العرب فى الظروف الراهنة هى ما بين التكتل والتجمع والتعظيم من ناحية ، وبين الانقسام والتجزئة والانفراط والتعثر من الناحية الأخرى ، ويمكن القول إن عوامل التوحيد وكذلك عوامل التجزئة كامنة فى كل المجتمعات، ولكن تحرك هذه العوامل أو تلك يعتمد على أسباب كثيرة ، بعضها إرادى وبعضها ظرفى وبعضها خارجى .

هناك اختيار واحد أمام العرب يمكن أن يختاروه إذا توفرت الإرادة والقناعة هو الاختيار العربى ، وهذا الخيار هو خيار التكامل والاندماج العربى ، والخيار ذاته المندرج تحت مظلة القومية العربية بالمفهوم الثقافى والحضارى ، وتحت عنوان الوحدة العربية ، ولكنه فى هذه المرة يجب أن يكون رؤية لا رؤيا ، ومنطقاً لا منطلقاً ، وواقعاً لا وقوعاً.[٣٢]

أن العمل الاقتصادى العربى المشترك لا يمكن أن يظل دائما مجرد رد فعل أو تعبير عن الحد الأدنى لأنه يعيد المستقبل ذاته للأمة العربية ، ولا مستقبل للعرب فى ظل دويلات وكيانات ضعيفة وصغيرة فى عالم الغد . إن العمل العربى المشترك والفعال هو الممكن الوحيد للأمة العربية لكى تخرج من تخلفها وتتخلص من تبعيتها على الساحة العالمية ، والظروف العربية الراهنة من انقسام وفرقة تدعونا أكثر من أى وقت مضى ، وتدعو كل من له غيرة وانتماء عربيان للدفع أكثر باتجاه إعادة النظر فى أساليب العمل الاقتصادى العربى المشترك، بل إعادة صياغة أساليب التوحيد العربى على أساس أكثر صلابة ورصانة من الصيغ الترقيعية التى اتبعت حتى الآن . [٣٣]

إن آفاق العمل الاقتصادى العربى المشترك يجب أن لا تقتصر على مجرد بناء وإقامة المشروعات ذات التمويل المشترك أو حدوث انتقال اليد العاملة والأموال ، ولا نستطيع أبداً أن نشك فى جدوى وفعالية بناء مثل هذه المشروعات ، أو حدوث التدفقات المالية والبشرية فيما بين الدول العربية، ولكن العمل العربى الاقتصادى المشترك يحتاج أيضاً إلى إحداث المزيد من الترابط العضوى فى الهياكل الإنتاجية للوطن العربى، وإن الاستخدام الأمثل للقدرات الذاتية والعملية والتكنولوجية يتطلب العمل المشترك بين أقطار الوطن العربى . [٣٤]

إن الواقعية تستدعى أن يكون الاندماج والتكامل منطلقاً للتنمية والعمل الاقتصادى العربى المشترك . فالسياسات الواقعية هى التى تؤسس هذا المنهج والذى سارت عليه الدول الأوربية بدأ بالاقتصاد . تكتلاً وتكاملاً وتوحيداً ، ومن ثم شق الطريق المكملة التى تتطلبها الضرورات الاقتصادية وصولاً إلى التكامل السياسى والضمان الاجتماعى والأمن القومى العربى ، وهناك مؤشرات كثيرة تنبئ بأن العمل الاقتصادى العربى المشترك مازال يحتفظ بالكثير من حيويته ومرونته وقدرته على تحقيق الكثير للبلاد العربية والمواطن العربى ، إن كان ذلك من خلال المؤسسات العربية القائمة أو من خلال التعاون الثنائى والمواطنين بين مختلف الدول العربية وبخاصة المجاورة لبعضها بعضاً .

أن عالم المستقبل هو عالم التكتلات الاقتصادية . عالم الشركات والاستثمارات الكبرى ، عالم التقنيات والمعلوماتية ، عالم الإدارة القادرة والقرار النافذ . لذلك يتوجب على البلدان العربية أن تخطو خطوات حاسمة فى استمرارية لا رجعة فيها لتحقيق هدف التكامل الاقتصادى العربى والوحدة الاقتصادية العربية التى بدونها لن يستطيع العرب بناء اقتصاد عربى قادر على البقاء والمنافسة فى عالم الاقتصاد المعاصر.[٣٥]

وتجدر الإشارة إلى أن أى تقارب اقتصادى بين دولتين عربيتين يسهل فى النهاية تفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك ويؤدى إلى تسهيل إمكانية قيام منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية والتى ربما تكون مقدمة ضرورية لقيام السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية المنشودة .

الهوامش :

١. تواجه عبارة "الوطن العربى" اعتراضات من قبل بعض الفئات أو بعض المؤسسات أو بعض الدول ويرغبون فى استبدالها بالعالم العربى أو الدول العربية . ومع ذلك سوف استخدم تعبير "الوطن العربى".

٢. خطاب الأمين العام لجامعة الدول العربية ، الشاذلى القليبى ، فى إفتتاح ندوة أستشراف مستقبل العالم العربى ، تونس ١٩٨٧/١٠/١٧

٣. الدليل الموحد لمفاهيم ومصطلحات التخطيط فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، الكويت ١٩٩٦ ، ص ٩-١٠ .

٤. المصدر السابق ص ١٨٨ .

٥. المصدر السابق ص ١٧٦ .

٦. يوسف محمد بادى ، دور التكامل الاقتصادى العربى فى التنمية الاقتصادية فى الأقطار العربية ، الأبعاد والنتائج ، ندوة التكامل الاقتصادى العربى ، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية – تونس ١٩٨٩ ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٥ .

٧. انظر ، خير الدين حسيب وآخرون ، مستقبل الأمة العربية ، التحديات ... والخيارات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٨م ، ص ١٣١ .

٨. محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية ، تجاربها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٦ ص ١٠٠٩ .

٩. يوسف محمد بادى ، المصدر السابق ص ٤٦ .

١٠. انظر ، مجلة أخبار البترول والصناعة ، أبوظبى ، نوفمبر ١٩٨٨ العدد ٢٢٠ ، مقالة للكاتب ، ص ١٧.

١١. محمود الحمصى ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣ ، ص ٢٨ .

١٢. محمود الحمصى ، المصدر السابق ص ٢٩ ، انظر ، مجلة "أخبار البترول والصناعة ، أبو ظبى العدد ٢١٦ ، يوليو ١٩٨٨ ، مقالة للكاتب ص ١٦ .

١٣. المصدر السابق.

١٤. انظر ، د. محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ١٩٨٦ ، ص ٤٣٠ ، ما بعدها .

١٥. د. محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت – لبنان ١٩٨٦ ، ص ٤٣٢ – ٤٣٣ ، انظر أيضاً "قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من حزيران ١٩٦٤ وحتى حزيران ١٩٧٥ ، الجزء الأول ، ص ١٨٠ وما بعدها .

١٦. انظر ، القرار رقم (١٩) تاريخ ١٩٦٤/٨/١٣ .

١٧. انظر القرار رقم ٩٢ والقرار رقم ٩٣ تاريخ ١٩٦٥/٤/٧ .

١٨. د. محمود الحمصى ، المصدر السابق ص ٣٥ .

١٩. انظر ، ملف المستقبلات العربية البدلية ، جامعة الأمم المتحدة ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، العدد ٢ القاهرة تشرين الأول ١٩٨٦م ص ١٠ .

٢٠. المادة الثانية من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، جامعة الدول العربية ، وثائق اقتصادية رقم ٢ تونس ١٩٨٢ ص ٦ .

٢١. الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية وثائق اقتصادية رقم ٣ . جامعة الدول العربية ، تونس ١٩٨٢ ص ٨ .

ميثاق العمل الاقتصادى القومى ، جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة .

٢٢. ميثاق العمل الاقتصادى القومى ، جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ١٩٨٠ .

٢٣. المصدر السابق.

٢٤. الميثاق العربى للتنمية الاجتماعية الشاملة ، جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة – تونس ١٩٨٣ ، ص ١٤ .

٢٥. الأهرام الاقتصادى العدد ١٤٨٢ تاريخ ١٩٩٧/٦/٢ ص ٢٠ .

٢٦. صحيفة تشرين العدد ٦٨٤٦ تاريخ ١٩٩٧/٦/٢٦ .

٢٧. إحسان هانى سمارة ، التكامل الاقتصادى العربى المحددات والآفاق ، ندوة التكامل الاقتصادى العربى ، الخرطوم ١٩٨٩ ، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . تونس .

٢٨. عبد العال الصكبان ، نحو تنظيم جديد لإدارة العلاقات الاقتصادية العربية الجديدة ، مجلس المستقبل العربى العدد ٢٦ كانون الأول ١٩٨٢ ص ٦٩ .

٢٩. التكامل الاقتصادى العربى ، ندوة ، الخرطوم ١٩٨٩ ، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تونس ١٩٨٩ ، ص ٢٦٤ .

٣٠. استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك مصدر سابق ص ٦ .

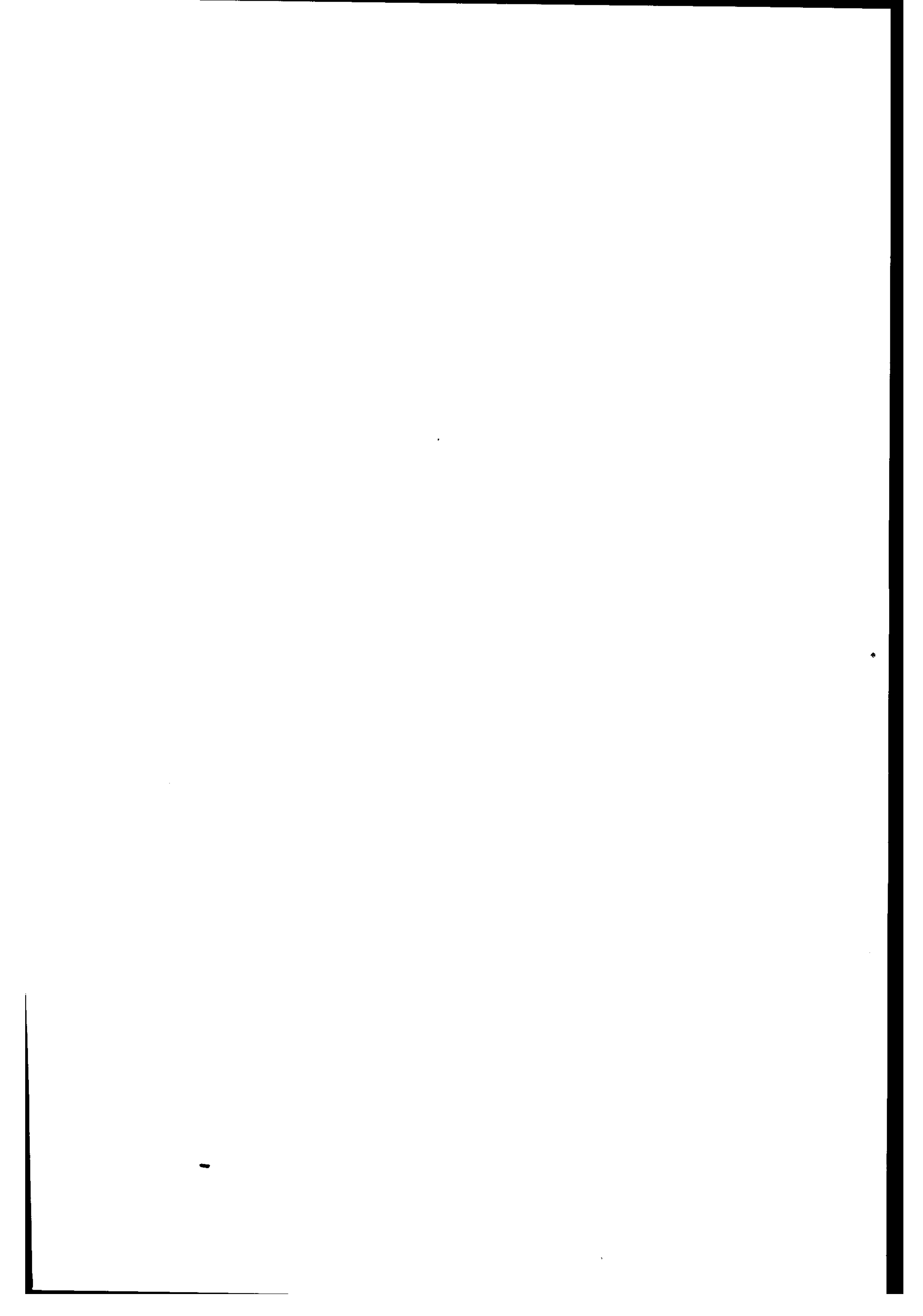
٣١. استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، وثائق اقتصادية رقم ١ جامعة الدول العربية ، تونس ١٩٨٢ ص ٥ .

٣٢. برهان الدجانى ، الخيارات المستقبلية للعالم العربى ، دراسة قدمت للدورة الثانية والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، ص ٦.

٣٣. انظر ، مجلة "شئون عربية" العدد ٦٣ ، أيلول ١٩٩٠ .

٣٤. انظر ، الاقتصاد العربى، العدد الثانى ٥٥ كانون الثانى ١٩٨١ بيروت ص ٤-١٠ .

٣٥. انظر ، التكامل الاقتصادى العربى ، أوراق ومناقشات الندوة التى نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، الخرطوم ١٣-١٥ شباط ١٩٨٩ ، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تونس .



السوق العربية المشتركة الواقع والآفاق

د.محمد بهاء الدين الغمرى*

يسعى العالم العربى إلى تنظيم وتسهيل مسيرة التكامل الاقتصادى لتحقيق توازن أفضل للاقتصادات العربية فى علاقاتها الاقتصادية والخارجية وتحسين موقعها فى النظام الاقتصادى العالمى.

ومن هنا فإن تعزيز التكامل الاقتصادى العربى يعتبر الخطوة الأولى والأساسية على طريق الوحدة العربية ، فالوحدة الاقتصادية هى الأساس للوحدة السياسية العربية لأن الدول العربية تترابط فى وحدة متصلة من الأرض وفى رقعة تتميز بمركزها الاستراتيجى المتمركز بين الشرق والغرب ويجمعها تاريخ مشترك ولغة ومصير واحد.

وقد تبنى المجلس الاقتصادى والاجتماعى هذا المدخل منذ دورته التاسعة والأربعين فأكد على ضرورة التكتل والتعاون والتنسيق بين الدول والأعضاء على أن تنتهى هذه التكتلات إلى مرحلة التكامل الاقتصادى، والتى تصبح بمقتضاه اقتصادات الدول الأعضاء اقتصاداً واحداً ينبثق عنه قيام سوق عربية مشتركة لمواجهة الكيانات الاقتصادية الدولية التى يسيطر عليها غير العرب.

ومن أهم الأسس الفلسفية وراء فكرة السوق العربية المشتركة:

- أن السوق ضرورة لتوحيد العرب ، وكيان اقتصادى لمواجهة سلبيات الجات مما يستوجب بروزها فى التعامل مع العالم ككتلة اقتصادية واحدة.

---

* مدير مركز البحوث البرلمانية بمجلس الشعب المصرى .

- تأكيد حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- تحقيق حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والعربية.
- تقنين حرية العمل والاستخدام والإقامة وممارسة النشاط الاقتصادى ، وحرية التملك.
- تيسير شئون النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات بما يضمن تنشيطها وازدهارها.
- إبراز أهمية حرية ممارسة النشاط الاقتصادى مع مراعاة عدم الإضرار بمصالح بعض بلدان الأطراف المتعاقدة فى هذه المرحلة.
- الشعور بالوحدة حتى تزداد الألفة ويتسنى تنشيط البحث الاقتصادى والمالى وفتح باب الابتكار والتدقيق فى جميع الميادين.
- تحرير الاقتصاد العربى من القيود الخارجية والتدخلات الأجنبية.
- الحفاظ على ثروات الدول العربية المتعددة والمتنوعة مثل الثروات الطبيعية والمالية والبشرية ، الأمر الذى يدعم فى النهاية استقرار العلاقات الاقتصادية العربية.
- إثبات قدرة العرب على امتلاك ناصية اقتصادياتهم.
- خلق قوة اقتصادية عربية لموازنة ومواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة.
- إن السوق أكبر قدرة من المشروعات القطرية على إقامة مشروعات تتمتع بمستوى تكنولوجى أعلى وذات إنتاجية على مستوى عالمى.
- أن السوق تخلق الروابط الاقتصادية بين الأقطار العربية المختلفة حيث تخلق إمكانات انتقال رؤوس الأموال والعمل بين الأقطار العربية.
- تحرير إمكانية انتقال رؤوس الأموال والعمالة بين البلدان العربية.
- تحقيق توسع فى منظومة السلع والخدمات محل التبادل بين الدول العربية مما يسهل تبادلها التجارى مع العالم الخارجى.
- حل مشاكل التمويل والتصريف التى تعانى منها المشرعات القطرية والاستفادة من مزايا الإنتاج كبير الحجم.
- الاهتمام بخلق سوق عربية لتبادل الأموال والتكنولوجيا الصناعية الحديثة ، وهو من أهم مقومات التعاون الاقتصادى الإقليمي عموما وبين الدول العربية خصوصاً.

التطور التاريخى لفكرة السوق العربية المشتركة

تعود فكرة السوق العربية إلى محاولات التعاون الاقتصادى ، فى مجالات محددة، بين البلدان العربية منذ رضوخها إلى الحكم الاستعمارى ، إلا أن هذه الجهود أصبحت هدفاً محدداً بين الدول العربية منذ حصولها على الاستقلال.

* ولعل من البدايات الأولى لهذه الجهود "فكرة الاتحاد الجمركى" ، فى ظل الحكم العثمانى ، إلا أنها استهدفت تكريس أوضاع البلدان العربية كاحتياطى للدول الكبرى.

* وكذلك ظهرت فكرة "مركز تموين الشرق الأوسط" فى عام ١٩٤١ ، على يد الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية . وقد استهدفت هذه المبادرة إعادة تكييف اقتصادات وتجارة البلدان العربية لخدمة مصالح القوى الكبرى ، ولهذا انتهى المركز عملياً بانتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتم حله عام ١٩٤٥.

* ثم ظهرت " اتفاقيات التبادل التجارى" ، وتعود إلى الحكم العثمانى حيث منحت صكوك الانتداب لبريطانيا وفرنسا صلاحية إبرام مثل هذه الاتفاقيات.

* كما أن ميثاق الجامعة العربية قد أعاد صياغة فكرة التعاون الاقتصادى بين الدول العربية لتخدم مصالحها الوطنية والقومية . وقد تضمنت معاهدة الدفاع المشترك لعام ١٩٥٠ بعداً اقتصادياً ، كما تم إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧.

وعند انعقاد المؤتمر الأول لوزراء المال العرب (٢٥ - ٣١ مايو ١٩٥٣) تم اتخاذ ثلاثة قرارات لإنشاء مؤسسات مالية ، وشركة ملاحة عربية ، وإقامة مشروع عربى لاستغلال موارد البحر الميت فى الأردن ، وغيرها.

بناء عليه أصدر المجلس الاقتصادى العربى عدة قرارات فى ١٩٥٤/١٢/١٢ شملت إنشاء المشروعات الآتية:

- شركة ملاحة عربية
- مشروع استغلال البحر الميت
- مؤسسة مالية لانعاش الاقتصاد العربى
- صندوق الدفاع المشترك
- طريق يربط الخليج بالبحر المتوسط

• شركة طيران عربية

وهنا تجدر الإشارة إلى المجلس الاقتصادى العربى الذى استحدثته المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشتركة والتعاون الاقتصادى عام ١٩٥٠ بهدف تولى شئون التنسيق والتعاون بين الدول العربية فى المجال الاقتصادى.

كما تجدر الإشارة إلى عشرات المشروعات المشتركة والاتفاقات الجماعية وصناديق التنمية والمنظمات المتخصصة التى أتت على تنظيم مسائل العمالة وشئون الزراعة والصناعة والاستثمار ، والتى تمثلت فى الاتجاه الداعى إلى تشكيل التكتلات الاقتصادية بتأسيس مجلس الوحدة الاقتصادية فى عام ١٩٦٤ ، وإقامة سوق عربية مشتركة.

ومن اللافت للانتباه وجود ٥٨ اتفاقية للتعاون العربى خلال الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٦٣ ، على النحو التالى:

نوع الاتفاقية	تجارة	دفع	تجارة ودفع	ترانزيت	اتحاد جمركى
عدد الاتفاقيات	٣٥	٣	١٧	٢	١

* وقد برزت فكرة إقامة مشروعات عربية مشتركة مع تصاعد حدة المشكلة العربية فى فلسطين، (فقد قرر مجلس الجامعة العربية فى دور انعقاده الثالث بتاريخ ١٩٦٤/٤/١٠ إقامة شركة مساهمة لاستغلال وشراء الأراضي فى فلسطين).

* **فى هذا السياق ، تبلورت عدة اتفاقيات عربية مشتركة فى مجال التعاون الاقتصادى، أهمها:**

"**اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت**" ، وتم إقرارها فى ١٩٥٣/٩/٧، وهى أولى المحاولات الجماعية للتعاون الاقتصادى العربى ، حيث تضمنت إعفاءات متبادلة للمنتجات والسلع العربية ، مثل المنتجات الزراعية ، وكذلك إقرار مبدأ المعاملة التفضيلية للسلع الصناعية . وقد تم إدخال عدة تعديلات جوهرية على نصوص الاتفاقية ، أعوام ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ تناولت توسيع قاعدة الإعفاءات من الرسوم الجمركية.

وبرغم وجود ثغرات فى الاتفاقية إلا أنها محاولة جماعية مبكرة وحقيقية لتنظيم التبادل التجاري بين الدول العربية ، وبالتالى فهى خطوة فى توسيع نطاق التكامل العربى ، وتوقف العمل بهده الاتفاقية عملياً على إثر قرار إنشاء السوق العربية المشتركة.

* اتفاقية الوحدة الاقتصادية : وأقرها المجلس الاقتصادى العربى فى ١٩٥٧/٦/٣، ثم أخذت الدول العربية تقر مبدأ إنشاء السوق فى بداية الستينيات ، ثم اجتمع المجلس لبحث المشروعات الجاهزة لتحقيق الاندماج الاقتصادى فى يونيو عام ١٩٦١ ، وكان اجتماع المجلس بالقاهرة فى ربيع عام ١٩٦١ خطوة هامة فى هذا الطريق، وفى ١٩٦٢/٦/٦ تم التوقيع على الاتفاقية ، ثم دخلت حيز التنفيذ فى ١٩٦٤/٤/٣٠ ، وهى علامة لمرحلة جديدة فى العلاقات الاقتصادية العربية.

واستهدفت الاتفاقية تحقيق عدة أمور هامة ، منها ، حرية تبادل رؤوس الأموال والعمالة والبضائع ، والنقل وحقوق التملك وغيرها .. . فضلاً عن هدف خلق " منطقة جمركية واحدة " ، بما تشمله من توحيد لسياسات التعريفة الجمركية ونظم الجمارك وسياسات الاستيراد والتصدير .. وهى فى هذا تعبر عن نظرة شمولية لمختلف جوانب العمل العربى المشترك ، منها:

- تحقيق حلم السوق العربية المشتركة
- تعظيم الإنتاج العربى المشترك
- تنظيم هياكل الإنتاج فى الاقتصادات العربية
- التخطيط الجماعي للتنمية الجماعية ، على مستوى الأقطار العربية
- توحيد وتنسيق نظم المال والنقد ، من خلال إنشاء " صندوق النقد العربى" ، الذى تم توقيع الاتفاقية الخاصة بإنشائه عام ١٩٦٧ ، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٧٢.

وفى إطار أعمال مؤتمر القمة الحادى عشر عام ١٩٨٠ ، حيث تم إقرار مبدأ التخطيط القومى الشامل لأول مرة على المستوى العربى.

فلقد صدرت عن المؤتمر أربع وثائق أساسية من الأهمية بمكان وتلك هى : وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، وميثاق العمل الاقتصادى القومى ، وعقد التنمية العربية ، والاتفاقية العربية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية داخل الدول العربية يمكن الإشارة إليها كما يلى :

ميثاق العمل الاقتصادى القومى

ويتلخص فى إرساء مبادىء أساسية ، مثل تحييد العمل الاقتصادى عن التفاعلات السياسية واعتماد مبدأ التخطيط المشترك للمشروعات العربية ، وتحرير التبادلات التجارية بين الدول العربية.

استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك

وتشتمل على خمسة جوانب رئيسية ، تشير إلى الخروج من وضعية التجزئة والتبعية إلى آفاق الاستثمار المشترك ، وتحرير الاقتصاد فى إطار أهداف الأمن القومى العربى المشترك ، والاهتمام بتنمية القوى البشرية العربية ، وتنظيم آليات المتابعة والتنفيذ للتعاون الاقتصادى العربى.

عقد التنمية

وهو مشروع لتمويل جهود التنمية العربية لمدة خمس سنوات بحجم تمويل إجمالى خمسة بلايين دولار ، على يد بعض الأقطار العربية (الخليجية). وقد تم الاتفاق على البدء بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتمويل المشروعات العربية ، وتأليف مجلس إدارة من وزراء المال لمتابعة هذه المشروعات.

تواريخ أساسية فى تبلور فكرة السوق العربية المشتركة

* السوق العربية المشتركة عبارة عن تنظيم يضم مجموعة من الدول تربطها عادة ظروف اقتصادية واجتماعية وجغرافية وسياسية متشابهة .. وينطوى هذا التنظيم على إطلاق حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها.

تضم السوق أنواع التكتلات الأخرى مثل الاتحادات النقدية ، كما تشتمل على قواعد تنظيمية للحريات السابق الإشارة إليها وكذلك على إلتزام الدول الأعضاء باتباع مجموعة من السياسات المشتركة فى مجالات التجارة والزراعة والصناعة وكذلك بروز الحاجة إلى تعديل السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.

ومن قراءة التطور التاريخى لفكرة السوق العربية المشتركة، يمكن ملاحظة ما يلى:

- ١٩٤٥ تضمن ميثاق الجامعة العربية نصاً يقضى بالتعاون الاقتصادى بين الدول العربية وتكوين لجنة اقتصادية ومالية لوضع قواعد التعاون
- ١٩٥٠ عقدت دول الجامعة العربية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى
- ١٩٥٣أقر مجلس جامعة الدول العربية اتفاقتى " تسهيل التبادل التجارى وتجاه الترانزيت ، اتفاقية تنظيم المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال
- ١٩٥٦ تشكلت لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية العربية
- ١٩٦٢ بدأ التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية كأهم أعمال الدورة الثامنة للمجلس الاقتصادى العربى
- ١٩٦٤ أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قراراً بإنشاء السوق العربية المشتركة تنفيذاً لأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية خلال دور انعاقده الثانى
- ١٩٦٧ إنشاء " صندوق النقد العربى " ، الذى تم توقيع الاتفاقية الخاصة بإنشائه، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٧٢

الإطار القانونى للسوق العربية المشتركة

شهدت المنطقة العربية فى الفترة الماضية مجهودات ضخمة فيما يختص بمجالات التعاون والتنسيق بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها لتحقيق أفضل الشروط لازدهار الاقتصاد وتنمية الثروات العربية الجماعية وتحقيق قدر من الرفاهية للشعوب العربية.

وقد ترتب على هذه المجهودات مجموعة غير قليلة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية تمثلت فى إقامة مشروعات عربية مشتركة ضمن إطار عام لخطة تنموية شاملة وواقعية تأخذ فى اعتبارها التعاون والتكامل الاقتصادى على الأمد البعيد ويمكننا عرضها بإيجاز على النحو التالى:

أولا : الاتفاقيات الثنائية

تم عقد عدد من الاتفاقيات الثنائية فى أوائل الخمسينيات بهدف تنشيط التبادل التجارى و تحرير عدد من السلع المتبادلة فيما بينها دون قيود ، وبالرغم من الأهمية البالغة

للاتفاقيات الثنائية إلا أن النتائج الإيجابية لهذه الاتفاقيات كانت محدودة بسبب قلة الإنتاج وانعدام التنسيق بين اقتصاديات الأقطار العربية.

ثانياً: الاتفاقيات الجماعية:

برز في الأقطار العربية اتفاقات جماعية عديدة من أهمها بروتوكول الإسكندرية (١٩٤٤/١٠/٧) وميثاق جامعة الدول العربية (٢٢ مارس ١٩٤٥) ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى عام ١٩٥٠.

كما تم توقيع اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال سنة ١٩٥٣ بين الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية والتى تضمن على تسهيل حركة مدفوعات المعاملات وانتقال رؤوس الأموال على أعضائها من الرسوم والضرائب.

وفى ١٩٥٧/٦/٢ اقر المجلس الاقتصادى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التى دخلت حيز التنفيذ فى عام ١٩٦٤ ، وقد أوضحت هذه الاتفاقية الوسائل الكفيلة بتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية . ومن بين هذه الوسائل:

- التعاون فى مجال السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة
- تنسيق السياسات النقدية والمالية تمهيداً للوحدة النقدية
- تنظيم التشريعات والضرائب والرسوم الجمركية
- رفع التناقضات بين تشريعات العمل والضمان الاجتماعى
- تنسيق سياسات الإنماء الاقتصادى

وفى عام ١٩٦٤ صدر قرار مجلس الوحدة الاقتصادية بإنشاء السوق العربية المشتركة وتتجلى أهمية هذا القرار فى تحرير التبادل التجارى وعناصر الإنتاج والسلع المتبادلة فيما بينها دون قيود وخلق جدار جمركى عربى مع فرض تعريفة موحدة على غير أعضاء السوق.

وقد اشتملت أحكام قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على إنشاء السوق العربية المشتركة بالأسس الآتية:

أولاً: فى مجال تحرير التبادل التجارى بين الدول العربية

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية.
- حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية.

ثانياً: فى مجال تحرير النظم الضريبية والجمركية

- لا يجوز لأى دولة فرض رسم أو ضريبة أو قيد جديد أو زيادة الرسوم والضرائب
- لا يجوز لحكومات الدول الأطراف المتعاقدة فرض رسوم أو ضرائب داخلية على المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية بحيث تفوق الرسوم أو الضرائب الداخلية المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على مواردها الأولية
- عدم خضوع المنتجات الزراعية و الحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة لرسم تصدير جمركى.

ثالثا: فى مجال سياسات الاستيراد والتصدير وتنظيم الامتيازات

عدم جواز إعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الأطراف المتعاقدة إلى خارج السوق إلا بعد الحصول على موافقة الدولة المصدرة مالم يكن قد أجريت عليها عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية فى الدولة المستوردة .

عدم جواز تحويل الامتيازات أو الاحتكارات النافذة فى الدول الاطراف المتعاقدة دون تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة .

ومن أهم ما يلاحظ على الأحكام الأساسية للاتفاقية هو أنها نبهت فى أكثر من موضع إلى ضرورة الأخذ بمبدأ التدرج فى تحقيق الوحدة المنشودة وذلك لما يقتضيه تنفيذها من إحداث تغيرات جذرية فى اقتصاديات الدول الأعضاء.

كذلك حرصت الاتفاقية على تخفيض الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية التى يكون منشؤها إحدى الدول الأطراف.

وكذلك تم الاتفاق على إنشاء الصندوق العربى سنة ١٩٦٧ والذى وضع قيد التنفيذ فى عام ١٩٧٢.

ومهما يكن من أمر فإن المشروعات العربية المشتركة رغم كونها صيغة مهمة من صيغ التكامل الاقتصادى العربى إلا أنها لازالت متعثرة وعلينا دائما أن نكون متفائلين ونحاول معرفة الأسباب لنضع الحلول ، إذ لا توجد مشكلة بدون حل ، وهذا يحتاج إلى جهود صادقة ووعى عميق وإدراك علمى سليم وإرادة قوية لمجابهة هذه العوائق ووضع الحلول للمشكلات ، لنتعرف على المدخل الأفضل للتكامل الاقتصادى بين الدول العربية .

على الرغم من أن المنطقة العربية تعد من أغنى مناطق العالم بما لديها من موارد مالية ضخمة وموارد بشرية وفيرة وموارد طبيعية من أراضٍ صالحة للزراعة ومصادر تعدينية وبترول ..،فإنها ما تزال تعانى من محدودية القدرة على العمل الجماعى ، لاسيما فى مجال التعاون الاقتصادى والإنماء المشترك .

لذا كان من الأهداف والمهام الملحة على الأقطار العربية أن تواجه التحديات الاقتصادية القائمة انطلاقا من روابطها القومية ومصالحها المشتركة اعتمادا على مبدأ التخطيط للمشروعات العربية المشتركة والتكامل الاقتصادى القومى .

ولقد كان لتزايد أهمية نشاط التبادل التجارى بين الدول نتيجة التطور الصناعى الكبير الذى يشهده العالم وما صاحبه من تثبيت دعائم التخصص ووجود التكتلات الاقتصادية العالمية أثراً واضحاً فى اعتبار تنشيط التجارة الخارجية من أبرز خصائص اقتصاديات الدول فى العصر الحديث.

ومن هنا تأتى أهمية إلقاء الضوء على أهم ملامح التجارة العربية الإجمالية فى ضوء التجارة العالمية : فبالرغم من أن التجارة الخارجية العربية شهدت تحسنا ملحوظا فى قيمتها الإجمالية خلال عام ١٩٩٥ مقارنة مع عام ١٩٩٤ وكان هذا التحسن على مستوى الصادرات العربية بمعدل تغير بلغ نحو ٩،٧٪ مسايراً فى الاتجاه لمعدل تغير الواردات العربية الإجمالية الذى بلغ نحو ٤, ٦٪ إلا أن نصيب التجارة الخارجية العربية فى التجارة العالمية لعام ١٩٩٥ تمثل معدلات أدنى مما كانت عليه فى السنوات السابقة حيث تشكل الصادرات العربية الإجمالية نحو ٨, ٢٪ من الصادرات العالمية والواردات العربية الإجمالية نحو ٥, ٢٪ من الواردات العالمية ويرجع ذلك إلى أن التجارة العالمية ، فى جانبيها الصادرات والواردات قد حققت معدل نمو حوالى ١٩٪ وهو أعلى مما حققته التجارة العربية خلال العام نفسه.

ومن حيث أهمية التجارة الخارجية فى الناتج المحلى الإجمالي للدول العربية ، فعلى الرغم من المحاولات الجادة من بعض الأقطار العربية لتصنيع وزيادة الإنتاج إلا أن حاصل هذه المحاولات لا يفى بالاحتياجات المحلية مما يضطر هذه الأقطار إلى سد النقص بالاستيراد فتشكل الصادرات العربية الإجمالية نحو ٢٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى والواردات العربية الإجمالية نحو ٢٤٪.

ومن خلال مقارنة معدلات النمو الاقتصادى للدول العربية خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ من معدلات نمو التجارة الخارجية العربية خلال نفس الفترة نجد أن نمو الناتج المحلى الإجمالى لمجموع الدول العربية بلغ ٢/٥٪ فى المتوسط ، بينما بلغ معدل نمو التجارة الخارجية من جانب الصادرات حوالى أقل من ١٪.

ويعنى ما سبق أنه بالرغم من أهمية الصادرات العربية النسبية فى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية إلا أنها تلعب الدور المحرك فى النمو الاقتصادى للدول العربية خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ ولا زالت تخضع فى سلوكها لعوامل قصيرة الأجل مثل تقلبات الأسعار ولا تخضع لعوامل طويلة الأجل مثل عملية النمو الاقتصادى ومن ثم جاءت معدلات نموها أدنى بكثير من معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية.

وقد بلغ متوسط معدل نمو الواردات الإجمالية العربية حوالى ٤,٤٪ خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ وهو ما يمثل أعلى من معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لمجموع الدول العربية ويرجع ذلك إلى سياسات التصحيح الهيكلى وتنويع مصادر الدخل التى تنفذ فى الدول العربية ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة قيمة الاستيراد لمواجهة الطلب على الآلات والسلع الوسيطة وعلى السلع التى كانت تخضع لإجراءات الحماية الشديدة التى تم تخفيف قيود الاستيراد عنها أما التأثير على الصادرات فيحتاج إلى أجل أطول حيث يتكيف هيكل الإنتاج مع التغيرات الجديدة.

ولهذا نجد أن الدول العربية التى دخلت عمليات الإصلاح الاقتصادى حققت أعلى معدلات فى نمو وارداتها ومن ثم فإنه من المتوقع أن تحقق معدلات نمو مرتفعة فى الصادرات إذا ما استخدمت هذه الواردات فى رفع القدرة الإنتاجية لقطاعاتها التصديرية.

ومن حيث اتجاهات التجارة الإجمالية العربية، فتشكل الدول الصناعية الأسواق الرئيسية للدول العربية ، حيث تستوعب أسواقها حوالى ثلثى الصادرات العربية الخارجية،

كما أنها تشكل المصدر الأساسى لواردات الدول العربية بحوالى الثلثين ويعتبر السوق الأوربية الموحدة أكبر الشركاء التجاريين للدول العربية سواء على مستوى الصادرات أو مستوى الواردات حيث استوعبت السوق الأوربية حوالى ٣٠٪ من الصادرات العربية الإجمالية خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ كما أن حوالى ٤٣٪ من الواردات العربية الإجمالية خلال نفس الفترة كان مصدرها السوق الأوربية الموحدة.

كما نجد أن هناك ست دول صناعية تستحوذ على ما يزيد عن ٥٠٪ من التجارة الخارجية الإجمالية فبالنسبة للصادرات تأتى الدول حسب أهميتها مثل (اليابان ١٧٪ ، الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١١٪ ، إيطاليا بنسبة ٨٪ ، فرنسا بنسبة ٦٪ ، كوريا الجنوبية بنسبة ٥٪ وألمانيا بنسبة ٣٪).

أما الواردات ، فتتركز أيضاً فى ست دول صناعية وتستحوذ على أكثر من ٥٣٪ من مصادر التوريد للدول العربية وهى حسب أهميتها (الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٢٪، فرنسا بنسبة ٩٪ ، اليابان بنسبة ٩٪ ، ألمانيا بنسبة ٨٪ ، إيطاليا بنسبة ٨٪ والمملكة المتحدة بنسبة ٧٪).

ويلاحظ أن خمس دول تعتبر شريكة تجارية رئيسية لغالبية الدول العربية وهى الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، فرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا. وهذا يعنى أن التجارة العربية الخارجية شديدة التركز فى عدد من الدول الصناعية مما يتطلب من الدول العربية أن تعيد حساباتها فى ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية نحو اتخاذ خطوات إيجابية لدفع آلية السوق وإلغاء الحواجز الجمركية وغيرها من القيود ، والعمل على التكتل التجارى للدول العربية وتنمية الصناعات.

ومن حيث الهيكل السلعى للتجارة الخارجية ، فقد شهد الهيكل السلعى للتجارة العربية تطوراً بطيئاً ، نظراً لارتباطه بتطور القاعدة الإنتاجية فى الدول العربية . فبالنسبة للتكوين السلعى للصادرات العربية ، تحتل كل من المواد الخام والمنتجات الزراعية والحيوانية والوقود المعدنى والمعادن النصيب الأكبر بنسبة تقارب ٨٠٪ ومن فئة الكيماويات حوالى ٥, ٦٪ ، ومن فئة السلع المصنعة حوالى ١٢٪.

وقد فاق نمو صادرات السلع المصنعة الذى بلغ ٨, ٨٪ فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٤ معدل نمو الصادرات الإجمالية الذى كان حوالى ٩, ٥٪ خلال نفس

الفترة، كما تحسنت الصادرات النفطية خلال تلك الفترة وأرتفع نصيبها فى الصادرات الإجمالية العربية من ٧٠٪ سنة ١٩٨٨ إلى حوالى ٧٥٪ سنة ١٩٩٤، إلا أن المنتجات الكيماوية انخفضت أهميتها النسبية فى الصادرات الإجمالية من ١٠٪ عام ١٩٨٨ إلى ٥, ٦٪ عام ١٩٩٤.

وفى جانب التركيب السلعى للواردات العربية ، تشكل السلع الغذائية حوالى ٥, ١٣٪ من الواردات الإجمالية العربية ، والكيماويات بنسبة ٩٪ خلال الفترة من سنة ١٩٨٨ إلى سنة ١٩٩٤، أما السلع المصنعة خاصة منها فئة الآلات والمعدات، فقد تزايد نصيبها فى واردات الدول العربية بشكل ملحوظ خلال الفترة نفسها حيث ارتفع من حوالى ٢٩٪ عام ١٩٨٨ إلى قرابة ٣٦٪ ويشير هذا إلى الجهود المبذولة لتنويع القاعدة الإنتاجية فى بعض الدول وتطوير الهيكل الإنتاجي فيها وإدخال الإصلاحات الهيكلية ، الأمر الذى يؤدى إلى تزايد استيراها من السلع الرأسمالية أى الآلات والمعدات وقطع الغيار كما يؤدى إلى تراجع طفيف فى استيرادها من المصنوعات الأساسية (مثل المصنوعات الجلدية والنسيجية.. إلخ) حيث انخفضت أهميتها النسبية من حوالى ٢٢٪ عام ١٩٨٨ إلى ٢١٪ عام ١٩٩٤.

ومن حيث اتجاهات التجارة العربية البينية، فقد أظهرت قيمة الصادرات العربية البينية عام ١٩٩٥ انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبته نحو ١٪ مقارنة بزيادة قدرها ٥, ١٪ فى عام ١٩٩٥، فى حين ارتفعت قيمة الواردات البينية بمعدل يزيد عن ٤٪، مقارنة بزيادة قدرها حوالى ٦٪ عام ١٩٩٤ ولم يطرأ على حصة الصادرات البينية فى إجمالى الصادرات العربية تغير يذكر خلال الفترة من سنة ١٩٩١ إلى ١٩٩٥ حيث إنها تشكل نسبة متواضعة لا تتعدى ١٠٪ فى المتوسط . أما فيما يخص اتجاهات التجارة البينية ، فيغلب على تدفقات الصادرات والواردات التركيز الجغرافى على شريك أو شريكين.

من الطبيعى أن تتعرض تجارب التعاون الإقليمي، لا سيما التعاون العربى المشترك، إلى مجموعة من الضغوط ، إن لم تكن التحديات.

أولا: المعوقات الداخلية:

فمن ناحية أولى ، هناك مجموعة من المعوقات النابعة من البيئة الداخلية ، ومنها العوامل المرتبطة بطبيعة السياسات الاقتصادية ، وغياب التخطيط طويل الأجل ، وعدم

الاستقرار فى تنفيذ خطط التنمية ، مما يقلل من إمكانيات التنسيق بين الدول العربية فى جهود التنمية القطرية بالنظر إلى التنمية العربية الشاملة ، فضلاً عن تنوع العلاقات العربية بالعالم الخارجى ، وكذلك القيود القائمة أما التبادل التجارى العربى ، وتباين نظم الإنتاج والتسويق والأسعار ، وضعف شبكات النقل والمواصلات البينية العربية .

وهناك أيضاً عوامل إدارية ، تؤدى إلى محدودية التنفيذ الكفء لخطط التنمية ، وتباين معايير وضع الأولويات فى التنمية الشاملة ، وضعف القدرة المؤسسية فى مجال العمل العربى المشترك وبالتالى ضعف قدرتها على ريادة العمل العربى المشترك.

وهناك أيضاً العوامل الاجتماعية ، وتتمثل فى غياب الاهتمام بالعامل البشرى فى التنمية بوجه عام ، أو على الأقل محدودية وحداثة الاهتمام بهذا العامل ، وهو ما يحتاج إلى وقت طويل لتحقيق تقدم ملموس فى تنمية الموارد البشرية.

ثانياً: المعوقات الخارجية

وتتمثل فى معوقات إقليمية وأخرى دولية.

فمن حيث المعوقات الإقليمية ، فأهمها:

- ضعف التنسيق بين الدول العربية من ناحية والتكتلات الاقتصادية القائمة فى العالم من ناحية أخرى.
- السياسات المنفردة لبعض الدول العربية فى صورة اتفاقيات ثنائية ، على حساب التعاون العربى الجماعى.
- محاولات بعض الدول للترويج لفكرة الشرق أوسطية على حساب فكرة السوق العربية المشتركة.
- تباين مواقف دول الجوار الإقليمي تجاه التعاون العربى المشترك.
- ومن حيث المعوقات الدولية ، فأهمها:
- التأثير السلبى لاتفاقية الجات على اقتصادات الدول النامية عموماً والعربية خصوصاً.
- إصرار القوى الكبرى على الاحتفاظ باستراتيجياتها التدخلية تجاه منابع النفط ، مما ينعكس سلبياً على محاولات التعاون العربى المشترك.

- ضعف قدرة التنسيق الجماعى العربى مع التكتلات الاقتصادية الكبرى ، مثل أوربا الموحدة ، وتكتلات شرق آسيا..
- إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب التى تجبى على البضائع العربية فى حدود البلدان العربية المختلفة ، تدريجياً.
- تنسيق التشريعات والضرائب والرسوم الجمركية ، والسياسات النقدية والمالية تمهيداً للوحدة النقدية ، وتنسيق سياسات الإعفاء الاقتصادى.
- تحرير التبادل التجارى وعناصر الإنتاج بين الدول العربية دون قيود.
- تشجيع القطاع الخاص للمشاركة مع القطاع العام فى إقامة المشروعات المشتركة.
- عدم إصدار الدول الأعضاء فى السوق العربية المشتركة لأية تشريعات أو لوائح أو قرارات تتعارض أحكامها مع اتفاقية الوحدة الاقتصادية.
- تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- فرض تعريفة عربية موحدة بالنسبة للعالم الخارجى.
- إنشاء اتحاد جمركى بين الدول الأعضاء وتوحيد التعريفة واللوائح الجمركية وتوحيد سياسات التصدير والاستيراد والنظم المتعلقة بها.
- تنسيق السياسة الصناعية والزراعية والتجارية والتشريعات الاقتصادية والضريبية.
- التنسيق فى تشريعات العمل والضمان الاجتماعى بين الدول الأعضاء، ومواجهة أزمة البطالة فى أسواق والاقتصادات العربية.
- قيام اتحاد ونظم مدفوعات عربية وصندوق نقد عربى للأطراف المتعاقدة بحيث تصبح عملاتها قابلة للتحويل.
- التركيز على المشروعات الصناعية ذات الميزة النسبية بدلاً من المشروعات ذات العائد السريع لزيادة الصادرات.
- إتباع الأسلوب التدريجى فى الاندماج ومراعاة ظروف كل دولة.
- يحظر على أى دولة من الدول الأعضاء منح دعم لصادراتها من المنتجات الوطنية إلى الأطراف الأخرى عندما يكون هناك إنتاج مماثل فى البلاد المستوردة.

- لا يجوز تعديل الامتيازات والاحتكارات النافذة فى الدول الأعضاء بحيث تحول دون تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة.
- لكل دولة من الدول الحق فى أن تطلب استثناء بعض المنتجات من إعفائها من الرسوم والضرائب.

وخلاصة الأمر، أن وجود سوق عربية مشتركة سوف يؤدى إلى الاستغلال الأمثل للطاقة البشرية العربية وإعادة توزيعها على الأراضى العربية وخلق فرص عمل جديدة وتوظيف الموارد الزراعية بما يؤدى إلى استغلالها على أفضل وجه.

كما أن وجود سوق عربية مشتركة يؤدى إلى تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية فى تصريف موارد الوطن العربى من الموارد المعدنية وفتح مجال جديد أمام رجال الأعمال العرب فى تصنيع وتصدير الموارد المعدنية لتحقيق التنمية العربية وتحول الأمة العربية من مرحلة الاستخراج إلى مرحلة الإنتاج، فضلاً عن المحافظة على الاحتياطى العربى من النفط وتحقيق الاستخدام الأكفأ لهذا المورد القومى الهام.

وفى ضوء ذلك يتضح أهمية:

- مشاركة أكبر عدد من الأقطار العربية فى إقامة المشروع العربى المشترك.
- الأخذ بمبدأ المشاركة فى عناصر الإنتاج الأخرى إلى جانب رأس المال مثل الكوادر المؤهلة والقوى العاملة الفنية والمستلزمات وتسهيلات فتح الأسواق.
- قيام مؤسسات التمويل القطرية والعربية المعنية بإعطاء الأولوية فى عملياتها التمويلية إلى المشروعات العربية المشتركة.
- إنشاء مؤسسة عربية مشتركة للمعاهد لإقامة معاهد ومراكز التدريب والتأهيل فى أرجاء الوطن العربى بغرض مواجهة متطلبات هذه المشروعات من الكوادر الفنية والإدارية.
- الاهتمام بوضع قوانين الخدمة التى تضمن مستقبل العاملين.
- تحفيز القطاع الخاص للمساهمة فى المشروعات العربية المشتركة وبغرض منع تسرب الأموال العربية نحو المصارف الأجنبية وتجميع المدخرات العربية لمصلحة

تطوير العملية الإنتاجية العربية المشتركة وتعزيز الترابط بين المواطنين فى الأقطار العربية وتيسير إنشاء السوق المالية العربية.

- معالجة ظاهرة تعدد صيغ المشروعات العربية المشتركة ، من حيث اختلاف أوضاعها القانونية. ومن هنا يجدر البحث عن صيغ ملائمة لتسجيل هذه المشروعات.
- التعاون والتنسيق بين المؤسسات العربية لإصدار دليل موحد للاستثمار العربى يتضمن إعداد وتوحيد المشروعات العربية المشتركة . وقد بدأت هذه المحاولات حوالى منتصف السبعينيات فى إطار أكثر من مؤسسة عربية، إلا أن هذه المحاولات لم تأت بكل ثمارها المرجوة.

التكتل الاقتصادى العربى : المعوقات والمستقبل

د. على عبد العزيز سليمان*

ارتبطت فكرة إنشاء جامعة الدول العربية بطموحات اقتصادية كبيرة وبالذات فى تحقيق التكامل الاقتصادى والصناعى بين الدول الأعضاء. وتزايد هذا الأمل مع تراكم التحديات التى تواجه الدول العربية مع تعاظم التكتلات العالمية وازدياد فجوة الغذاء وفجوة التكنولوجيا فى العالم العربى.

وللأسف لم تنجح المبادرات الكثيرة التى اتخذتها جامعة الدول العربية ومؤسساتها الاقتصادية فى تحقيق درجة كافية من التكامل الاقتصادى والصناعى ، وما زالت التجارة بين الدول العربية تقل عن ٨٪ من مجموع التجارة الخارجية للدول.

ومن المناسب تقييم ما تم على وجهة التكامل الاقتصادى العربى ومحاولة فهم أسباب إخفاق تحقيق الطموحات العربية فى هذا المجال ومحاولة وضع خطة مستقبلية للتعاون العربى تقفز فوق المعوقات الكثيرة التى تقف أمام هذا التعاون وتمهد الطريق نحو تحقيقه وذلك بحشد الجهود اللازمة وتقديم التسهيلات المناسبة فى إطار خطة واضحة الأهداف.

أولاً:أسباب تعثر جهود التكامل الاقتصادى العربى:

كان لإخفاق هذه الطموحات الكبيرة فى مجال التعاون الاقتصادى العربى أسباب كثيرة منها ضعف الجهاز الإنتاجى فى الدول العربية ، وتماثل القاعدة الإنتاجية ، وصعوبة المواصلات ، ولعل أهم هذه الأسباب هو اتجاه كل دولة عربية إلى تبنى برنامج طموح للتنمية يقوم على فريضة التنمية المستقلة والاكتفاء الذاتى ، وإلى جانب استحالة تحقيق

---

* وكيل أول وزارة التعاون الدولى بجمهورية مصر العربية.

طموحات الاكتفاء الذاتى حتى فى الدول المتقدمة الكبيرة مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق ، كان لهذه البرامج أخطاء واضحة – إذ تكشف قوائم المشروعات العربية الكبرى التى تمت على المستوى القطرى درجة عالية من التكرار والتضارب ، ويشمل ذلك مشروعات الأسمدة والبتروكيماويات والحديد والصلب والألومنيوم .. وهكذا يتأكد الانفصال السياسى بانفصال اقتصادى ، وقد انعكس هذا فى تدنى حجم التجارة العربية البينية إلى أقل من ٨٪ من مجموع التجارة العربية مع العالم الخارجى (انظر الجدول المرفق).

وما زلنا نرى الكثير من الصناعات الضعيفة وغير المؤهلة للصمود أمام المنافسة يتم غرسها فى أرضية غير صالحة وراء أسوار جمركية عالية، وتبقى على قيد الحياة بفضل دعم مالى كبير ، ويسمح لها هذا الوضع الاصطناعى بتحقيق أرباح صورية تعتمد على الرواج وليس الكفاءة والإبداع والتطوير ، وفى النهاية يُحمل المستهلك المحلى ميزانية الدولة وأخطاء هذه السياسة غير الرشيدة فى الاستثمار.

ونتج عن غياب التنسيق بين السياسات الصناعية العربية ، وعن فقر التخطيط فى تلك الدول ، والإسراف فى إعطاء المزايا والقروض ، أن تكررت كثير من المشروعات بشكل أثر بالسالب فى حجم استغلال الطاقات الإنتاجية الجديدة وأرباحها وأدى تراجع أسعار النفط ابتداء من عام ١٩٨٢ وما تبعه من انخفاض الإنفاق العام والخاص فى معظم الدول العربية النفطية إلى زيادة هذه الخسائر ، كما أثرت أزمة الاحتلال العراقى للكويت بشكل عنيف فى مستقبل الصناعة فى دول الخليج وبالذات فى الكويت والعراق.

وفى الدول العربية ذات الخبرة الصناعية الأطول – مثل مصر والمغرب وسوريا – تعانى الصناعة من مشاكل متفاوتة يرجع جزء كبير منها إلى مشاكل إدارية ، وأخرى تنسب إلى القيود الحكومية والبيروقراطية – هذا إلى جانب صعوبات شديدة فى التمويل يرجع بعضها إلى برامج التقشف المالى وإلى إحجام البنوك التجارية عن الإقراض الصناعى.

٢- ضيق أفق أصحاب المصالح:

وفى الواقع أن تحقيق المصلحة العربية المشتركة قد يقف أمامه بعض المصالح الإقليمية الضيقة وغير [illegible] قطرية مستقله لها بريق خاص، وإلى جانب النزعة الوطنية التى قد تدعم هذا التوجه – فإن هناك مصالح حقيقية لفئات واسعة من المستفيدين من هذه المشروعات سواء حققت هذه الصناعات إضافة

حقيقية للناتج المحلى الإجمالى أم لا ، ومن هؤلاء مسئولو جهات الترخيص الصناعى ومروجو المشروع ، وممثلو الشركات الأجنبية المصدرة للآلات والمعدات والمعرفة الفنية ، وأخيراً المستثمرون المحليون الذين يحصلون على صور مختلفة من الدعم أو الإعفاء الضريبى.

وسواء نشأت الصناعة الجديدة فى ظل السوق الحرة أو الملكية العامة فإنها تتيح مرتبات خيالية ومزايا كبيرة لأعضاء فريق الإدارة - هذا إلى جانب الأرباح الكبيرة للمستثمرين فى سوق محكوم ومحمى بسياج جمركية عالية توفر الطلب الحكومى السخى، وبصور متعددة من الدعم بما فى ذلك سياسات تثبيت الأجور وتقييد المنافسة .. مما يولد فئات كبيرة من ذوى المصالح فى إقامة الصناعة القطرية .

٣- حسابات خاطئة لمنافع التكتل الاقتصادى "

ومن الطبيعى أن تقاوم هذه الفئات مشاريع الاندماج الاقتصادى وحتى بفرض حسن النية - وكما يقول الدكتور / يوسف صايغ فى مقاله "الاندماج الاقتصادى العربى وذريعة السيادة الوطنية " فإن الضغوط المناوئة للاندماج الاقتصادى تعتمد فى أحيان كثيرة على حسابات خاطئة للأرباح والخسائر الناتجة عن الاندماج ، وهى لا تأخذ فى الاعتبار الآثار طويلة الأجل للتكامل الاقتصادى - ففى الأمد الطويل ينتج عن إتساع حجم السوق منافع كثيرة مثل ترشيد الصناعة وانخفاض تكاليف الإنتاج - منافع تفوق بكثير ما قد يفقده بعض المنتجين فى عملية التكامل الاقتصادى - وعلى ذلك يصبح من الممكن تعويض الخاسرين بشكل يمكنهم من تحويل عملياتهم إلى نشاط آخر.

وهكذا يتضح أن هناك الكثير من المعوقات أمام مجهودات التكامل الاقتصادى العربى ، وهو ما يتطلب أن يسبقه إعادة تنظيم البيت العربى والتعامل مع المتغيرات السلبية التى ألمت بالوطن العربى قبل أن يبدأ الانطلاق فى طريق الوحدة الاقتصادية أو حتى التعاون الاقتصادى.

ثانياً : عناصر قوة التكامل العربى :

مع التسليم بما قد يقابل مجهودات التكامل الاقتصادى العربى من معوقات لا يجب أن نغفل عوامل قوته والعناصر التى تضمن نجاحه وتفوقه. فالاقتصاد العربى اليوم يتمتع بتنوع كبير فى الموارد الطبيعية والموقع الجغرافى والمناخ والموارد المالية لا يتوفر مثله حتى

لامبراطورية مترامية الأطراف ، فهناك الوادى والجبل ، الصحراء والغابات ، والساحل والعمق ... وهناك الأنهار والوديان الخصبة ، والنفط والمعادن ، هناك الزراعة بأنواعها ، وهناك قطاع صناعى نشط يتوثب للانطلاق فى سوق آمن كبير، وفوق هذا وذاك هناك شعب متجانس يزيد على مائتين وأربعين مليون نسمة - يتمتع بمستويات دخول متوسطة أو عالية ، ويتكون معظمه من الشباب الواعى الطموح - هذا إلى جانب الاحتياطيات المالية الضخمة التى تمتلكها الحكومات والأفراد حتى بعد خصم المديونيات الخارجية .

ثالثا : الإعداد لتحقيق التنمية المتكاملة :

سوف نستعرض فيما يلى بعض عناصر الإعداد لتحقيق التنمية العربية المتكاملة:

١- القضاء على أسباب التوتر السياسى والاجتماعى :

يجب العمل على خلق قاعدة عريضة من الوفاق الاجتماعى وإزالة الآثار السلبية الناتجة عن تفاوت الدخول وعدم وصول منافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جزء كبير من المجتمع ، أما فى المناطق العشوائية فى المدن أو المناطق الريفية البعيدة عن سمع وبصر العاصمة ، فيجب على الشعب أن يشارك بكافة طبقاته وفئاته فى عملية التنمية الاقتصادية ، ويعنى هذا مشاركة الأفراد ووضع أهداف هذه التنمية ، ثم وجود فرصة عمل أو مشاركة عادلة ، دون احتكار أو استبعاد لفئات أو مناطق نائية من هذه المشاركة ، وأخيراً ضمان أن يتم توزيع منافع التنمية على الجميع.

٢- معالجة البطالة:

تحتاج قضية البطالة بين الشباب إلى علاج جذرى وخصوصاً لتفاقمها فى كافة أنحاء الوطن العربى - ويحتاج علاج هذه الظاهرة إلى مراعاة توجيه موارد التنمية إلى المشروعات عالية الاستخدام للعمل ، ومنها المشروعات الصغيرة ذات التكنولوجيا المتواضعة والبسيطة وكذلك التوسع فى التنمية فى المناطق الريفية والنائية.

٣- الاهتمام الكبير بالإصلاح الاقتصادى الداخلى :

قطعت الدول العربية شوطاً كبيراً فى علاج الاختلالات الاقتصادية العديدة الناتجة عن سياسات الإنفاق المفرط والاستدانة فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

وعلى الدول العربية أن تستكمل مسيرة الإصلاح الاقتصادى ، إذ رغم نجاح التحول لاقتصاديات السوق فى مصر والمغرب وتونس إلا أن مسيرة الإصلاح مازالت بطيئة فى سوريا والجزائر وليبيا ، بينما يعانى السودان والصومال والعراق من صعوبات اقتصادية هائلة، بعضها خارج عن قدراتها والبعض الآخر بسبب عدم الاستقرار السياسى وتخبط السياسة الاقتصادية ، ومع استقرار الأحوال الاقتصادية ووضع سياسات إنمائية ذات كفاءة يمكن استكمال بناء قواعد التكامل العربى .

٤- الإصلاح السياسى والاجتماعى :

استقر فى الفكر التنموى أهمية توسيع المشاركة السياسية لضمان تحقيق الأهداف التنموية ، فالهدف النهائى لأى مجهود فى التنمية لابد أن يكون الإنسان - وهو ما يتطلب مساهمته فى اختيار أولويات برامج التنمية حتى يتحقق الالتزام الناتج عن المشاركة، ولقد بدأت الكثير من دول المنطقة فى توسيع المشاركة السياسية والاجتماعية وزيادة مساحة التعددية السياسية .

ولقد نتج عن ذلك تحسن الأوضاع المالية فى الكثير من هذه الدول وانخفض مقدار عجز الموازنة فى معظم الدول العربية منسوباً إلى الناتج المحلى الإجمالى فى منتصف التسعينيات ، مع ذلك مازالت بعض الدول النفطية تعانى من اختلال كبير فى الإجراءات لاستمرار تدنى أسعار البترول مع استمرار تأثير فاتورة حرب الخليج.

٥- التعامل مع قواعد النظام الاقتصادى العالمى الجديد:

فرضت تطورات النظام الاقتصادى العالمى الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وقيام قطبية سياسية أحادية تدور حول الولايات المتحدة وزيادة دور المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومؤسسة التجارة العالمية الجديدة) وزيادة التنسيق بينهما تحديات صعبة للدول النامية.

وأصبح على الكثير من هذه الدول قبول برامج للإصلاح الاقتصادى تتشابه فى مكوناتها إلى حد كبير ، حيث يقترب عدد البرامج فى أفريقيا مثلاً من خمسين برنامجاً.

وتتضمن هذه البرامج إلى جانب سياسات ترشيد الإنفاق العام والخصخصة وتخفيض حجم الطلب الكلى دفعة قوية تجاه الانفتاح الاقتصادى الخارجى بتخفيض التعريفات الجمركية

وإلغاء حصص الاستيراد والتصدير ، وتحرير المعاملات النقدية – ويعنى كل هذا أن على الصناعة الوطنية أن تتعامل مع مناخ شديد المنافسة، وهو ما يتطلب تصحيح السياسات الداخلية المعتمدة على الدعم إلى سياسات تسعى إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية وتحسين الأداء.

ويتطلب هذا المناخ الجديد تغييراً كبيراً فى برامج ومناهج العمل وأساليب الإدارة.

٦- إزالة أسباب الخلافات العربية :

تفرض التحديات العالمية الجديدة ضرورة تكاتف الدول العربية ووقوفها معاً صفاً واحداً، ويعنى هذا العمل بكل جهد على إزالة أسباب الخلافات العربية القائمة - وهناك الكثير من نقاط التماس الحارة بين الدول العربية التى تحتاج إلى تخفيض حرارتها ففى المغرب مازال الخلاف بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء قائماً ، وكذلك أدى التوتر بين السودان ومصر إلى الإطاحة بكثير من صور التعاون بين البلدين وبالذات بعد الاستيلاء على المؤسسات التعليمية المصرية فى السودان وإلغاء الخط الملاحى فى وادى حلفا والاستغناء عن الكثير من مهندسى الرى والخبراء المصريين.

كذلك مازال العراق معزولاً عن باقى الأمة العربية ، وخلافاته مع بعض دول الخليج قائمة.

وفى جنوب الجزيرة العربية هناك محاولة لتسوية أزمة الحدود بين اليمن والسعودية ، وفى الخليج مازال جرح غزو العراق للكويت قائماً ، بينما تظهر بين الحين والآخر بثور من الخلاف بين قطر والبحرين ، وحتى بين الإمارات والسعودية.

ولقد شرعت الجامعة العربية فى إنشاء محكمة عربية للعدل للتعامل مع هذه النزاعات والعمل على تسويتها قبل أن تصل إلى نقطة الانفجار.

٧- أهمية التلاحم على المستوى الشعبى:

مما لا شك فيه أن قضية التكامل العربى هى قضية شعوب بالدرجة الأولى ، وبالتالى يجب العمل على تشجيع فرص التكامل والتلاحم على المستوى الشعبى ، ويعنى هذا العمل على توسيع قنوات الاتصال الشعبى ليس فقط عن طريق فتح السبل وتسهيل انتقال العمالة

العربية والزيارات ، وتداول الجرائد والمجلات والأفلام وبرامج التليفزيون العربية وتشجيع البرامج الإعلامية المشتركة... إلخ وتشجيع عمل الجمعيات الأهلية غير الحكومية فى المجالات ذات الاهتمام المشترك ، ويشار فى هذا المجال إلى مجهودات الاتحادات النقابية العملية فى تقريب وجهات النظر وتشجيع المواقف المشتركة وفى جانب الأعمال بدأت المؤسسات الخاصة فى عبور الحدود للقيام بالاستثمارات وأيضاً لتقديم خدمات المقاولات والبنوك وشركات التأمين.

ومن المؤسف أن المبادرات العربية فى مجال تشجيع تدفق العمالة والاستثمارات والخدمات قد بدأت تراجع أمام المجهودات العالمية لخلق اقتصاديات مفتوحة ، فنجد مثلاً أن اتفاقيات جولة الأوروجواى الأخيرة قد خطت خطوات عملاقة فى إزالة العقبات أمام الصادرات الصناعية والزراعية ، وبدأت تفرض نظاماً لتحرير تجارة الخدمات وحماية الملكية الفكرية ، وبالرغم من ثقافة العرب المشتركة لا توجد قوانين أو منظمات لحماية الملكية الفكرية فى إطار جامعة الدول العربية[1]

٨- استكمال البناء على قاعدة التنظيمات العربية القائمة :

هناك من مؤسسات التكامل والتعاون العربى ، الجامعة العربية ووكالاتها ، وأيضاً المؤسسات المالية العربية مثل الصندوق العربى للتنمية وصندوق النقد العربى والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وغيرها ، ويجب العمل على تقوية ودعم هذه المؤسسات.

كذلك حققت الشعوب العربية قدراً من التلاحم الناتج عن انتقال العمالة والسياحة، ومن الواجب استمرار هذه التدفقات.

رابعاً : استراتيجية التكامل الاقتصادى العربى :

سبقتنا الكثير من التكتلات الاقتصادية فى وضع استراتيجية للتكامل الاقتصادى ، ولعل المثال الأول هو المجموعة الأوروبية (السوق المشتركة) التى استطاعت وبسرعة أن تنسق سياساتها الزراعية والصناعية بشكل يكفل تكاملها على المدى المتوسط والبعيد بالرغم من تماثل هياكلها الإنتاجية إلى حد بعيد وهكذا فقد تخلت ألمانيا والمملكة المتحدة عن جزء من

---

[1] انظر فى ذلك د. على عبد العزيز سليمان ، العرب واتفاقية الجات ، الأهرام الاقتصادى ، ابريل ١٩٩٢

إنتاجها الزراعى لمصلحة المنتجين الأكثر كفاءة فى الجنوب الأوربى ، ولقد يسرت اتفاقية السوق تفويض المنتج الأقل كفاءة ليتخلى عن الإنتاج لصالح المنتج الكفء وفى الحالات التى ظهر فيها عجز دولة بمفردها على تمويل صناعة بعينها، تم إنشاء مشروعات مشتركة كبيرة للقيام بها كما حدث فى مجال الطيران (مثل مشروع الايرباص) وفى الصناعات الحربية والتكنولوجية.

وسوف نقدم فى الجزء التالى مقترحات لبعض عناصر الاستراتيجية العربية للتكامل الاقتصادى وآليات عملها.

١- وضع خطة قومية للتنسيق الصناعى:

لم يعد صعباً فى عالمنا الذى تتوفر فيه الإحصاءات وإمكانيات ثورة البيانات والمعلومات أن يتم وضع صورة للبنيان الصناعى العربى وإمكانيات تحقيق التنسيق بين صناعاته.

ويأتى التنسيق بين القطاعات الإنتاجية كمقدمة لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء فى اتحاد اقتصادى إقليمى ، ويضمن هذا المنهج سرعة تحقيق مزايا الوحدة بدلاً من الاعتماد فقط على قوى السوق البطيئة وغير الفعالة أحيانا ، ويرى البعض أن أهداف التنسيق بين خطط التنمية العربية كان غائباً فى الماضى ، وقد يرجع ذلك إلى أن خطط التنمية متوسطة المدى (٥ – ١٠ سنوات) كانت حبيسة مدى زمنى محدد : وبالتالى لم تكن واضحة المقاصد بشأن الوضع الاقتصادى والاجتماعى المنشود فى المدى الطويل[٢].

وهناك عدد من الهيئات العربية التى يمكن أن تسند إليها عملية القيام بوضع خطة قومية تكاملية ، ومنها المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، صندوق الإنماء الاقتصادى والاجتماعى بالكويت أيضاً ، أو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالقاهرة أو مجموعة من المعاهد والمراكز الأكاديمية الاقتصادية.

---

[٢] انظر مثلاً د. اسماعيل صبرى عبد الله " العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية " المستقبل العربى " العدد ٣ ، سبتمبر ١٩٧٨

وايضاً د. محمود الحمصى– خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٠ من ص ١٢٧ : ١٣١

ومن الممكن أيضاً اقتراح مجلس أعلى للتنسيق العربى يضم وزراء التخطيط والتنمية والاقتصاد فى الدول العربية المشاركة فى برنامج الوحدة.

٢- إنشاء بنك أو مؤسسة تمويلية للتكامل العربى:

لاشك أن المال هو عصب الاقتصاد ويعتمد نجاح المجهودات الحدودية على توفر التمويل اللازم للأنشطة التالية:

تحديد المشروعات المشتركة التى تساعد على سرعة تحقيق التنمية والتكامل وتوفير التمويل اللازم.

توفير التمويل اللازم للنهوض بالمناطق الأقل تقدماً.

مساعدة الدول الأعضاء على إجراء التحويلات الهيكلية اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادى وبالذات مشروعات التدريب والتأهيل.

تعويض أصحاب المشروعات فى القطاعات المضاره من عملية التوحيد الاقتصادى.

ويوجد فى المنطقة العربية بعض المؤسسات الصالحة للقيام بهذا الدور ومنها المؤسسات العربية للتمويل مثل الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى (الكويت) مع ذلك يعيب هذه المؤسسات محدودية الموارد وقصور الدور الذى تقوم به وكذلك اعتيادها على التعامل مع المشروعات القطرية محدودة الهدف دون النظر إلى استراتيجية متكاملة للتنسيق الصناعى.

وإلى جانب ما قد تحتاجه هذه المؤسسات من تطوير - قد يحتاج الأمر إلى خلق مؤسسات مالية عربية على غرار مؤسسة التمويل الدولية (I.F.C) التابعة للبنك الدولى بغرض تمويل مشروعات القطاع الخاص مباشرة دون ضمان الحكومة، على أن يساهم القطاع الخاص فى رأسمال هذه المؤسسة وفى إدارتها.

٣- مجلس رئاسة يمثل حكام الدول الأعضاء:

تتضمن كل التكتلات الاقتصادية والسياسية مجلس رئاسى يتولى وضع وإقرار السياسات اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد، ويمكن الاستعانة باتفاقيات مجلس التعاون العربى (المنفض) (الذى شمل مصر والأردن والعراق واليمن) ومجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى.

٤- مجلس أو برلمان للشعوب:

توصلت دول الاتحاد الأوروبى إلى خلق " البرلمان الأوربى الذى يتمتع بسلطات فعلية قليلة ، وبوزن سياسى كبير فى التعبير عن آراء وأحلام وأفضليات الشعوب المشاركة فى الاتحاد الأوربى.

لقد آن الأوان للانتباه إلى أهمية المشاركة الشعبية فى تحقيق أهداف الاتحاد الاقتصادى والسياسى العربى - حيث اعتاد المسئولون فى الكثير من الدول العربية على "التصور بأن التنمية عملية ينهض بها المسئولون دون سواهم " فى حين تتطلب مسيرة التنمية الاتجاه نحو مشاركة شعبية واسعة وكثيفة لما تتطلبه من وجوب التزام المواطنين بأعبائها ومسئولياتها "[٣].

٥- إقامة نظام عملى لتوزيع منافع التكامل:

استعرضنا فى هذا الباب كيف أن محاولات تحقيق الاندماج الاقتصادى أو التكامل الصناعى بين الدول العربية تجابهها صعوبات تنشأ أساساً من مخاوف المستثمرين المحليين من فقدان وضعهم المتميز فى الأسواق القطرية التى تحميها أسوار عالية من الجمارك والقيود التجارية.

وأوضحنا أن التجربة فى دول السوق الأوروبية المشتركة وغيرها من المجموعات الاقتصادية تمثلت فى خلق نظام لتوزيع منافع السوق الكبير الناتج عن الوحدة الاقتصادية على جميع فئات المجتمع وبالذات تعويض المتضررين من تخفيض الرسوم الجمركية وفتح الأسواق ، ومن المؤكد أن مزايا الوحدة الاقتصادية فى الأمد الطويل سوف تتخطى بمراحل الخسائر المؤقتة الناتجة عن إعادة توجيه الصناعة وترشيدها - هذا من الناحية الاقتصادية - أما إذا كانت الوحدة الاقتصادية هى خطوة كبيرة على طريق وحدة المصير العربى وإرساء لبنات البيت العربى الواحد، فإن الصعوبات الاقتصادية الأولية ستتضاءل أمام المنافع الاجتماعية والسياسية للوحدة.

---

[٣] د. يوسف الصايغ "التنمية العربية والمثلث الحرج" ، المستقبل العربى السنة ٦ ، العدد ٦٢ ابريل ١٩٨٤ ، ج ٢٧: ٥٢

ولعلنا لا ننسى أن أزمة الخليج الأخيرة قد تفاقمت بسبب الخلاف بين الكويت والعراق حول تقسيم المنافع والتكاليف الناشئة عن مشاركة الدولتين فى ثلاثة أمور هامة : الحرب ضد إيران ، الحدود والبترول .

وفى ظل نظام سياسى واقتصادى لتسوية المنازعات العربية والتوفيق بين المصالح المختلفة كان من الممكن التوصل إلى حل يرضى جميع الأطراف ، وذلك بفرض حسن النوايا - ولتحقيق هذا الهدف أثار عدد من المفكرين العرب موضوع خلق محكمة عدل عربية تتولى تسوية المنازعات العربية ، وفى الواقع أن هناك حاجة أكثر أهمية إلى خلق نظام عملى لتوزيع منافع ومغارم الوحدة الاقتصادية العربية ، ويسمح مثل هذا النظام الذى هو بالضرورة نظام سياسى بحل المنازعات قبل استفحالها - ولعل تجربة دول الاتحاد الأوربى والتى خلقت برلماناً أوربياً يمثل الشعوب مباشرة هو الصورة الأكثر قرباً لاحتياجاتنا كعرب فى المستقبل، وقد يسبق هذه الخطوة الطموحة إنشاء وتطوير نسيج كثيف من التنظيمات التى تؤلف بين مختلف فئات المجتمع مثل رجال الأعمال والحرفيين والعمال والطلبة وكل من لهم مصلحة فى تحقيق التمازج العربى.

خاتمة:

ناقشنا فى هذا البحث مستقبل التكامل الاقتصادى العربى ، واستعرضنا بعض ملامح سياسات التنسيق الصناعى بين الدول العربية ، كذلك أكدنا على أن منافع تنسيق الانتاج تفوق خسارة بعض المنتجين الحاليين ، ويعتمد نجاح سياسات الاندماج الاقتصادى على وجود نظام موازٍ لتوزيع منافع الوحدة ويسهل التغلب على معوقات التكامل والتنسيق الصناعى العربى فى إطار نظام من المشاركة فى صنع قرارات التنمية واستغلال موارد العالم العربى ، وتحتاج معالجة القضايا الكبرى للعالم العربى إلى قدر كبير من المصارحة والواقعية والتفاعل بين الشعوب العربية - وفضلاً عن ذلك - إلى الإدارة السياسية الواعية والإيمان بأن مستقبل العرب فى وحدتهم.

المراجع :

١. د. اسماعيل صبرى عبدالله — العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية ، المستقبل العربى ، العدد ٣ ، سبتمبر ١٩٧٨

٢. روبرت مابرو — العمالة الوافدة وأنماط التنمية فى البلدان النفطية فى نادر

فرجانى، (محرر) العمالة الأجنبية فى أقطار الخليج العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٣

٣. د. على عبد العزيز سليمان — التعاون الاقتصادى العربى بين المصلحة والمصارحة ، كتاب الأهرام الاقتصادى رقم ٥٠ أبريل ١٩٩٢

٤. — العرب واتفاقية الجات "الأهرام الاقتصادى" عدد أبريل ١٩٩٢ .

٥. د. محمد هاشم خواجيكيه — آفاق التنمية الصناعية فى دول الخليج العربى مجلة النفط والتعاون العربى ، المجلد ١٥ ، العدد ٥٥، ربيع ١٩٨٩ ص ١٠٣ – ١٤٨

٦. د. محمود الحمصى — خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٠

٧. مصطفى الفيلالى — "التجمعات الإقليمية العربية " ، مجلة المستقبل العربى أغسطس ١٩٩٠ ، ص ٢٤ : ٣٥ .

٨. د. يوسف عبدالله صايغ — الاندماج الاقتصادى العربى وذريعة السيادة الوطنية فى أنور عبد الملك ، دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٢ .

المحــور الثانى

التكامل الاقتصادى : تجارب عربية

تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجى : الضرورة والمعوقات

شحاته محمد ناصر *

لعل أهم ما يميز الفترة الحالية من تاريخ العالم هو السعى الحثيث نحو التكتل والتكامل الاقتصادى بين الأقاليم والدول المختلفة ، حيث تيار العولمة الجارف الذى يتضمن إلغاء الحدود الوطنية فى المجال الاقتصادى (المالى والتجارى) ، وظهور عدد من الفاعلين الأقوياء الذين يحصدون كل المكاسب ممثلين فى الكتل الاقتصادية العملاقة، والشركات متعددة الجنسيات والمجموعات المالية والصناعية الكبيرة ، بينما تتراجع إلى الهامش ، الأطراف التى لم يتوافر لها الوعى بطبيعة المرحلة التى نعيشها، والتى تسود فيها لغة الاقتصاد والمال ، وتفرز مجموعة من التحديات التى ليس بمقدور أى دولة ، مهما بلغت قوتها ومواردها ، أن تواجهها بمفردها .

وفى هذا الإطار ، تسعى الدول العربية إلى إحياء حلم التكامل الاقتصادى العربى ، الذى مثل جانباً رئيسياً من جوانب العمل العربى المشترك منذ إنشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥ ، وحالت ظروف مختلفة دون تحقيق لأهدافه المرجوة . وتجسد هذا التوجه فى أظهر صورة فى القمة العربية الأخيرة التى انعقدت بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦ ، حيث صدر قرار بتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى اتخاذ ما يلزم للإسراع بإقامة منطقة تجارة حرة عربية وأعلن بالفعل البرنامج التنفيذى لإقامة تلك المنطقة خلال ١٠ سنوات تبدأ اعتبارا من العام المقبل .

---

* رئيس قسم البحوث بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

وبما إن مجلس التعاون الخليجى هو تجمع لعدد من الدول المتجاورة والمتشابهة فى ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، أنشئ لمواجهة التحديات المشتركة التى فرضتها طبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية ، فقد كان البعد الاقتصادى واضحا بشدة فى وثائق إنشائه التى أكدت على الحاجة الملحة إلى التكامل الاقتصادى والاندماج وصولاً إلى الوحدة ، ومنطلقاً لبناء القاعدة الإنتاجية والمساندة للثروة النفطية وتحقيق التنمية المنشودة فى ظروف دولية متغيرة ، حيث نصت المادة الرابعة من الميثاق المنشئ لمجلس التعاون فى فقرتها الثالثة على أن من ضمن أهداف المجلس وضع أنظمة متماثلة فى مختلف الميادين بما فى ذلك الشئون الآتية :

أ- الشئون الاقتصادية والمالية .

ب- الشئون التجارية والجمارك والمواصلات ، ...[١]

وبناءً على ذلك جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون عام ١٩٨٢ ، وبرنامج تنفيذ الاتفاقية الموحدة ، واتفاقية مؤسسة الخليج للاستثمار ، والاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون وغيرها من المواثيق والاتفاقيات الاقتصادية . هذا إضافة إلى العديد من الأفكار والأطروحات التى يتم تداولها قبل القمة الخليجية الثامنة عشرة المقرر عقدها فى الكويت فى ديسمبر هذا العام والتى تتضمن دعوة إلى الانتقال إلى شكل أعلى من أشكال التكامل فيما بين دول المجلس ، وتحديداً إنشاء سوق خليجية مشتركة تتلاشى فيها العوائق والعقبات .

أولاً : جهود التكامل الاقتصادى فى إطار دول مجلس التعاون :

يمكن تتبع هذه الجهود من خلال مجالين أساسيين هما ، الاتفاقيات الاقتصادية ، والمشروعات المشتركة .

أ- الاتفاقيات الاقتصادية :

وأهم هذه الاتفاقيات هى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التى تم التوقيع عليها فى عام ١٩٨٢ ودخلت إطار التنفيذ الفعلى من أول شهر مارس عام ١٩٨٣ ، وتهدف الاتفاقية

---

[١] المادة الرابعة من ميثاق مجلس التعاون الخليجى

إلى إحداث نوع من التنسيق والتجانس بين الخطط الإنمائية للدول الأعضاء بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادى فيما بينها ، وقد حددت الاتفاقية عدة معايير لتحقيق مثل هذا التنسيق والتجانس من خلال القواعد التالية :

- التنسيق أولاً فى مجال الصناعة النفطية .
- حرية استيراد المنتجات ذات المنشأ الوطنى وحرية تصديرها .
- إعفاء جميع المنتجات ذات المنشأ الوطنى من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل .
- وضع حد أدنى لتعريفة جمركية تطبق تجاه العالم الخارجى .
- منح الدول الأعضاء جميع التسهيلات لمرور بضائعها بطريق العبور الترانزيت .
- تطبيق مبدأ المواطنة بمعنى معاملة مواطنى دول مجلس التعاون فى أية دولة بنفس معاملة مواطنيها .

بناء على ذلك اتخذت دول المجلس عدة خطوات عملية لتعزيز التبادل التجارى فيما بينها أهمها ، وضع ضوابط لممارسة الأنشطة الاقتصادية ومنها تجارتا التجزئة والجملة ، وإقامة المعارض المشتركة مثل المعرض الأول بالكويت عام ١٩٨٤ ، والمعرض الثانى فى مسقط عام ١٩٨٥ والمعرض الثالث فى أبو ظبى عام ١٩٨٦ ، والمعرض الرابع فى الرياض عام ١٩٨٧ ، كما تم إقرار مجموعة من الأنظمة المشتركة بشكل استرشادى أهمها نظام الوكالات التجارية والنظام الاسترشادى لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات ، ونظام العلاقات التجارية ، ودراسة مشروع قانون تجارى نموذجى لدول المجلس ونظام موحد للجمارك ، ومعاملة وسائط النقل المملوكة لمواطنى دول مجلس التعاون معاملة وسائط النقل الوطنية أثناء مرورها بأية دولة عضو ، ومنح التسهيلات اللازمة للبواخر والسفن المملوكة لأى من الدول الأعضاء أو مواطنيها ومعاملتها كمثيلتها الوطنية والسماح للمنتجين الطبيعيين والاعتباريين بتصريف منتجاتهم فى أية دولة عضو مباشرة

دون الحاجة إلى وكيل محلى ، إضافة إلى قواعد تنسيق وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية بدول المجلس [٢]

وعلى الرغم من أن الاتفاقية الاقتصادية كانت ركناً أساسياً في بناء مجلس التعاون، فإنها على شمولها واتساعها ، لا ترتب على أقطار المجلس أى التزامات ، حيث جاءت عبارة عن مجموعة من القواعد التى تشكل إطاراً عاماً للعمل أكثر من كونها برنامجا للتطبيق الفعلى ، ولعل هذا هو السبب الذى أدى إلى إخفاق دول المجلس فى تحقيق حد أدنى للتعريفة الجمركية أو السوق المشتركة[٣] .

ب- المشروعات المشتركة :-

نصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون على تشجيع المشروعات المشتركة ، فأشارت فى المادة ١٣ منها إلى ضرورة أن "تولى الدول الأعضاء - فى إطار العمليات التنسيقية - أهمية خاصة لإنشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها فى مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برءوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة لتحقيق التكامل الاقتصادى والتشابك الإنتاجى والتنمية المشتركة على أسس سليمة" وانطلاقاً من ذلك ظهرت العديد من المشروعات المشتركة التى وصلت إلى ٤٠٢ مشروع ، ووصل مجموع رءوس أموالها إلى حوالى ١٩،٨٣٦ مليار دولار ، بلغ نصيب الإمارات منها ١٢٤ مشروعاً ، والبحرين ٥٢ مشروعاً والكويت ٤ مشاريع [٤] . وتتركز المشروعات المشتركة فى مجالات البتروكيماويات والأسمدة والتكرير والأسمنت والصناعات المعدنية وغيرها . حيث أنشئت الشركة السعودية الكويتية لصناعة الأسمنت بالسعودية برأسمال قدره ٨٠ مليون دولار ، وشركة أسمنت الفجيرة براس مال قدره ٩٣ مليون دولار ، وشركة الأسمنت السعودى البحرينى برأسمال ٣٦١ مليون دولار ، وشركة أسمنت الخليج برأس مال قدره ١٢٧ مليون دولار ، وتم تأسيس أول مشروع خليجى مشترك فى مجال

---

[٢] د. يحيى رجب : أمن الخليج العربى فى ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، الجزء الثانى (القاهرة : دار المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، ١٩٩٧) ص ٥٤ - ٥٦ .

[٣] أسامة عبد الرحمن : مجلس التعاون الخليجى : توجه نحو الاندماج أم نحو الانفراط ، المستقبل العربى ، العدد ٢١٨ .

[٤] تقرير البنك الأهلى التجارى السعودى ، عام ١٩٩٦.

البتروكيماويات فى البحرين فى مايو ١٩٨٠ باسم شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات بين السعودية والكويت والبحرين برأسمال قدره ١٤٠ مليون دينار ، ومن أهم المشروعات المشتركة فى مجال الصناعات المعدنية فى منطقة الخليج هى شركة ألومنيوم البحرين ، وشركة الخليج لدرفلة الألمونيوم ، والشركة العربية للحديد والصلب بالبحرين وشركة قطر للحديد والصلب، وشركة السعودية للحديد . وقد شهدت السنوات الأخيرة نشاطاً ملحوظاً للقطاع الخاص الخليجى فى مجال المشروعات المشتركة خاصة وأن المادة التاسعة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة قد نصت على تشجيع القطاع الخاص الخليجى على إقامة المشروعات المشتركة ، ونصت الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون على ضرورة تشجيع القطاع الخاص ، أيضا مجموعة من الحوافز المشجعة له فى مجال المشروعات المشتركة أهمها تقديم المساعدة الفنية فى مجال اختيار وانتشار وإدارة المصانع وتوفير احتياجات المصانع من خدمات المرافق بأسعار تشجيعيه ، وإعفاء الآلات والخامات اللازمة للمصانع من الرسوم الجمركية إضافة إلى تقديم القروض بشروط ميسرة وتقديم المساعدات لتدريب وتطوير مهارات الكوادر الوطنية وغيرها من التسهيلات ، وكانت اتفاقية "مؤسسه الخليج للاستثمار" التى وافق عليها المجلس الأعلى لمجلس التعاون فى نوفمبر ١٩٨٢ ، مثالاً بارزاً على اهتمام دول المجلس بتشجيع اشتراك القطاع الخاص فى المشروعات الخليجية المشتركة ، حيث نصت فى المادة العاشرة منها على أنه يجوز لأى من الحكومات المساهمة أن تنقل جزءاً لا يزيد عن ٤٩٪ من مجموع أسهمها لمواطنيها من الأفراد والأشخاص الاعتباريين التى تتمتع بجنسيتها[٥]

ومن المقترحات المقدمة لتدعيم نشاط المشروعات المشتركة فى دول مجلس التعاون :

- الاهتمام بمرحلة اختيار المشروع ، والتركيز على المشروعات التى تحقق منفعة اقتصادية ملموسة للأطراف المعنية ، وتلك التى تتميز بإنتاجية مرتفعة .
- تشجيع القطاع الخاص على الإسهام فى المشروعات المشتركة ، وذلك بهدف منع تسرب الأموال الخليجية النفطية إلى المصارف الأجنبية .

---

[٥] د. يحيى رجب : مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٧ إلى ص ١١٢ .

- تشجيع صناديق الإنماء فى دول التعاون لدعم المشروعات المشتركة ، وذلك بالإسهام الفعلى فى رءوس أموالها أو فى تقديم قروض مباشرة لها [6]

ثانياً : العوامل التى تدفع إلى ضرورة التكامل الاقتصادى الخليجى :

إذا كانت عملية الانتقال من الاتفاقيات والمشروعات المكتوبة إلى التنفيذ الفعلى فى المجال الاقتصادى ، قد واجهتها صعوبات متعددة حدت من فاعليتها وتحقيقها للأهداف المرجوة فى إطار دول مجلس التعاون الخليجى[7] فإن هناك مجموعة من العوامل والظروف التى تحتم التكامل أو التنسيق الاقتصادى الخليجى وتعمل على تسهيله وتهيئة الظروف له بدرجة أو بأخرى . وأهم هذه العوامل هى :-

أ- الإصلاح الاقتصادى وإعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص: -

حيث شهدت الاقتصاديات الخليجية على مدى السنوات القليلة الماضية تحولات هيكلية كبيرة تمثلت فى الحد من الإنفاق وتشجيع دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية وتشجيع رأس المال الأجنبى والمحلى للاستثمار فى الداخل ، إضافة إلى تبنى برامج لخصخصة المشروعات العامة ، وإعطاء أهمية كبيرة للقطاعات الاقتصادية غير النفطية ، ويمكن التعرض لملامح ذلك فى دول مجلس التعاون الخليجى كالآتى :-

- البحرين : حاولت الحكومة دفع التوجه نحو تقليص الاعتماد على النفط من خلال التوسع فى إنتاجيتها من الألومنيوم الذى مثلت صادراته حوالى ١٥٪ من مجمل صادرات الدولة وقرابة ٥٠٪ من الصادرات المصنعة ، كما أعلنت الحكومة عن خطط لبيع نسبة قد تصل إلى ٢٠٪ من الأسهم المتبقية لها فى شركة ألومنيوم البحرين .
- الكويت : تركز الحكومة من خلال خطتها الخمسية للتنمية (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) على دفع القطاع الخاص نحو الأمام والسير قُدماً فى الحد من عجز الميزانية من خلال تقليص الإنفاق العام وزيادة عوائد الدولة ، وتعتزم مؤسسة الاستثمار الكويتية التخلص

[6] المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

[7] د. على الدين هلال : أهمية الاستقرار السياسى لدول مجلس التعاون الخليجى فى تنمية ورفاهية العالم العربى ، ندوة "التحديات الاقتصادية للعالم العربى فى مواجهة التكتلات الدولية" (دبى : مركز الدراسات العربى - الأوربى ، أكتوبر ١٩٩٥) ص ٩٠.

من أصول مملوكة للدولة تصل قيمتها إلى ٣ مليارات دولار حتى عام ٢٠٠٠ ، وفى محاولة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية وافق مجلس الأمة فى ديسمبر ١٩٩٥ على مشروع قانون تم بمقتضاه تقليص الجمارك المفروضة على الالات التى يقوم باستيرادها مستثمرون من خارج دول مجلس التعاون إلى نسبة ٣٠٪ بدلاً من ٥٥٪ .

- الإمارات : تسعى إلى الخصخصة ، ولكن ليس بنفس السرعة والقوة التى فى دول الخليج الأخرى ، كما أنها تتبع نهجاً تدريجياً فى تخفيض قيمة الدعم المقدم إلى السلع والخدمات المجانية .

- السعودية : بدأت مع عام ١٩٩٥ بعض الإصلاحات المالية التىاعتمدت على زيادة عائدات الحكومة من خلال رفع رسوم تأشيرات السفر وتصاريح العمل إلى جانب خدمات الكهرباء والماء والتليفونات ، إلى جانب تقليص الدعم المقدم لمزارعى القمح بنسبة ٢٥٪ الأمر الذى أدى إلى تقليص عجز الموازنة ، وتسعى الحكومة السعودية إلى التخلص من عجز الميزانية بحلول عام ٢٠٠٠ من خلال الخطة السادسة للتنمية ، إضافة إلى توسيع نطاق برنامج الخصخصة ليشمل شبكات الاتصالات وعدداً من الخدمات التى تقوم بها الحكومة على نحو كامل .

- قطر : لا يختلف الأمر بشكل كبير ، وإن كانت الحكومة لم تحقق تقليصاً فى نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلى الإجمالى ، بل شهد تصاعدا من ٤٢,٢٪ إلى ٤٨,٩٪ عام ١٩٩٣ ثم ٥١,٤٪ عام ١٩٩٤ ، وفى المقابل استطاعت الحكومة أن تحافظ على معدل الاستثمار بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى حوالى ١,١٧٪ .

- سلطنة عمان : وهى الدولة الخليجية الأقدم فى الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادى مع مطلع التسعينيات بالمضى قدماً فى برنامج طموح للخصخصة يعتمد على سوق متطورة للأوراق المالية وتحرير أسعار الفائدة وتحسين قوانين الاستثمار إلى جانب تخلص الحكومة من العديد من المشروعات العامة [٨]

ومما لا شك فيه أن برامج وخطط الإصلاح الاقتصادى التى تنفذها دول مجلس التعاون وإعطاءها أهمية كبرى للقطاع الخاص فى برامج التنمية ، واهتمامها بجذب الاستثمارات

[٨] تقرير للبنك الأهلى التجارى السعودى عام ١٩٩٦.

يعد دافعاً نحو مزيد من التكامل الاقتصادى الخليجى فى ظل التشابه بين الأنظمة الاقتصادية، والتسهيلات الموجودة بشأن انتقالات رءوس الأموال والسلع ، وما يتميز به القطاع الخاص من تخطى اعتبارات الموقع والسياسة بحثاً عن الربح .

ب- مواجهة دول مجلس التعاون لتحديين فى مجال النفط هما :

١- ضريبة الكربون : حيث تقدمت مفوضية الجماعة الأوربية إلى مجلس الجماعة فى مايو ١٩٩٢ باقتراح فرض ضريبة على مصادر الطاقة بنسبة ٥٠٪ للطاقة ، و٥٠٪ تبعاً للمحتوى الكربونى لكل مصدر ، وذلك بهدف تثبيت انبعاث غاز ثانى أكسيد الكربون فى عام ٢٠٠٥ عند مستواه عام ١٩٩٠ ، وتبدأ الضريبة بمعدل يصل لما يعادل برميلاً من النفط إلى ٣ دولارات للزيت ، ٢,٦٣ دولاراً للغاز ، ٣,٤٠ دولاراً للفحم ثم يزداد سنوياً إلى أن يصل إلى ١٠ دولارات بالنسبة للنفط و٨,٧٧ دولارا للغاز الطبيعى ، ونتيجة لاعتراض الدول المصدرة للنفط على ذلك ، وانقسام الدول الأوربية حيالها ، فقد تقدم خبراء الاتحاد الأوربى بمقترحات تقتضى بأن تقوم كل دولة أوربية بفرض ضريبة الكربون بصورة منفردة تبعاً لتقديراتها .

وعلى أية حال فإن المفوضية الأوربية ستبدأ اعتباراً من عام ٢٠٠٠ تطبيق نظام كامل للضرائب على جميع مصادر الطاقة فى كل دول الاتحاد بحيث تصل الضريبة المقترحة إلى ١٠ دولارات لما يعادل برميلاً من النفط [٩]

ومما لا شك فيه أن فرض هذه الضريبة سيمثل تحدياً كبيراً أمام النفط الخليجى ، مما يحتم ضرورة العمل على إتباع سياسة واحدة ، واتخاذ موقف واحد تجاهها ، يستغل نقطة أساسية وهى الاختلاف بين الدول الأوربية على تطبيقها ، حيث ترفضها فرنسا التى قدرت خسائرها السنوية من فرض هذه الضريبة بنحو ١,٢٥ مليار دولار ، وبريطانيا ، وأسبانيا والبرتغال واليونان وايرلندا مشيرة إلى أن ضريبة الكربون سوف تتسبب فى مشاكل اقتصادية متعددة لها .

---

[٩] د. حسين عبد الله : الحوار بين منتجى النفط ومستهلكيه ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (القاهرة : عدد ٤٠ ، السنة السادسة، ١٩٩٦) ، وانظر أيضاً د. يحيى رجب : مرجع سابق ، ص ٨٤ ، ص ٨٥ .

٢- وفيما يتعلق بالنفط أيضاً هناك التحدى الذى يفرض نفسه على الساحة وهو البحث عن مصادر بديلة للبترول العربى من قبل الولايات المتحدة والغرب ، ويبرز بترول بحر قزوين فى الصورة فى هذا الشأن حيث تحتوى المنطقة على احتياطى يفوق ٢٠٠ مليار دولار ، وبدأت الولايات المتحدة فى البحث عن إمكانية استغلاله ومد الخطوط اللازمة لذلك، وعلى الرغم من المعوقات العديدة أمام هذا الأمر ، فإن بحر قزوين سيظل احتياطياً استراتيجياً للغرب يقلل من الأهمية السياسية للبترول العربى على الأقل [١٠] وهذا يقتضى التنسيق من أجل المحافظة على الأسعار وسقف الإنتاج وإنجاز استراتيجية واحدة للتعامل مع هذه المستجدات وتبين مخاطرها على المديين القصير والبعيد .

ج- الشراكة مع أوربا :

ففى عام ١٩٨٨ تم التوقيع فى لكسمبورج على اتفاقية التعاون الاقتصادى بين دول الخليج العربية والجماعة الأوربية ، وقد أوضحت المادة الأولى منها الأهداف الأساسية لها فى تقوية العلاقات بين المجموعتين بوضعهما فى إطار مؤسسى وتعاقدى ، وتوسيع وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادى والفنى وعلاقات التعاون فى مجالات : الطاقة الصناعية، التجارة ، الخدمات ، الزراعة ، الثروة السمكية ، الاستثمار ، العلوم ، التقنية، البيئة ، إضافة إلى المساعدة فى تقدم عملية التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء فى مجلس التعاون . ومما لا شك فيه أن التعاون الاقتصادى بين الاتحاد الأوربى ومجلس التعاون الخليجى لن يأتى بنتائجه الإيجابية بالنسبة لدول المجلس إلا فى حالة تحقيقهم لدرجة عالية من الاندماج والتعاون الاقتصادى تؤهلهم للتعامل ككتلة واحدة مع الاتحاد الأوربى.

د- مواجهة عدد من المشاكل المتشابهة :

أهمها ، النمو السكانى المرتفع والذى يصل معدله إلى ٣,٥٪ فى بعض بلدان الخليج مثل البحرين والسعودية ، وهو من أعلى معدلات النمو فى العالم ، ومشاكل إحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية فى ظل برامج الإحلال فى جميع دول مجلس التعاون وما تقضيه من تدريب وإعادة تأهيل ، هذا إضافة إلى التحديات النابعة من اتفاقية الجات وأطروحات التعاون الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط والتى تعطى لدول الخليج أهمية خاصة

---

[١٠] ريتشارد أرميتاج ، نفط بحر قزوين : اختبار للنظام العالمى الجديد ، صحيفة الحياة ١٩٩٧/٩/٢٠ . وصحيفة القدس العربى فى ١٩٩٧/٩/٢٩ ، والمشاهد السياسى فى ١٩٩٧/١٠/٢٦ .

باعتبارها مصدراً لتمويل المشروعات المقترحة على حسب ما جاء فى كتاب رئيس وزراء إسرائيل السابق شيمون بيريز "الشرق الأوسط الجديد". وهذا يحتم على دول مجلس التعاون التنسيق فيما بينها فى برامج التدريب ومواجهة الزيادة السكانية الكبيرة ، وغيرها من المجالات الاقتصادية الأخرى .

وفى هذا الإطار فقد حدد برنامج تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون محاور العمل الاقتصادى المشترك فى :

١- تحرير التجارة البينية وتوحيد التعريفة الجمركية .
٢- تعميق المواطنة الاقتصادية .
٣- تنسيق سياسات واستراتيجيات التنمية .
٤- تنسيق السياسات النقدية والمالية .
٥- تشجيع المشاريع المشتركة .
٦- تقريب سياسات التعامل مع العالم الخارجى .

ثالثاً : معوقات التعاون الاقتصادى فى إطار مجلس التعاون :

على الرغم من الاتفاقيات المتعددة التى وقعت فى إطار مجلس التعاون الخليجى بهدف دعم التعاون الاقتصادى بين دوله ، فإن معدل ومستوى هذا التعاون مازال عند حدوده الدنيا وذلك لعدد من الأسباب أهمها :

١. حداثة التجربة ومحدودية القاعدة الإنتاجية والسوق ، حيث إن مجلس التعاون - كمجتمع سياسى - اقتصادى ، حديث النشأة ، فقد أنشئ عام ١٩٨١ من مجموعة من الدول حديثة الاستقلال متفاوتة المساحة وعدد السكان والموارد الاقتصادية ، وقد أدى ذلك إلى إعطائها أهمية كبيرة لاعتبارات السيادة الوطنية بسبب الحساسية من التدخل فى الشئون الداخلية وخاصة من قبل الدول الصغيرة . كما أن القاعدة الإنتاجية محدودة وغير متنوعة بسبب قلة الموارد والاعتماد على تصدير مادة خام واحدة إلى أطراف أجنبية وهى البترول ، واستيراد معظم السلع والمعدات من الخارج ، هذا إضافة إلى محدودية السوق ، إذ إنه على الرغم من الارتفاع فى متوسط دخل الفرد فى دول مجلس التعاون ، فإنها أقطار قليلة السكان ، ولذلك فإنه حتى بتوحيد السوق

الخليجى سوف تظل سوقاً صغيرة ومحدودة ، حيث لا يجاوز عدد سكان دول المجلس ١٨ مليون نسمة [١١]

٢. الاعتماد المفرط على العلاقات الاقتصادية الدولية ، من منطلق أن اقتصادات هذه الأقطار تنافسية وليست تكاملية لاعتمادها على سلعة واحدة ومشتركة هى النفط ، كما أن النشاط الصناعى بها يبدو متشابهاً لدرجة كبيرة ويتركز بالأساس فى الصناعات المعدنية والبتروكيماويات وصناعة التكرير ، ولذلك فإن اقتصاداتها متكاملة مع الدول الصناعية ومعتمدة على التطورات بها وخاصة فيما يتعلق بمعدلات الطلب على البترول من حيث الارتفاع أو الانخفاض . ولهذا تشهد منطقة الخليج عودة كثيفة للشركات الأجنبية للاستثمار والمشاركة فى مشاريع نفطية بعدما تبين أن الدول الخليجية غير قادرة على تمويل الاستثمارات الجديدة من عائداتها النفطية وتتصدر الشركات الأمريكية قائمة الشركات الأجنبية التى تساهم مالياً فى الاستثمار النفطى ، وتوجه تلك الشركات نشاطها إلى خمس دول تسيطر على أكثر من ٦٠٪ من احتياطى النفط وهى السعودية والكويت والإمارات وإيران ، إضافة إلى العراق . ومن أهم الشركات النفطية العاملة فى المنطقة هى شركة بكتل بالسعودية ، وشركة بريتش بتروليم وشيفرون وشل بالكويت ، وشركة ادنوك فى الإمارات ، وهى تستحوذ على القطاع الأكبر من الاستثمارات النفطية بها والتى تسيطر فيها الشركات الأجنبية بشكل عام على ٤٠٪ .

٣. المشاكل السياسية بين دول مجلس التعاون ، وخاصة حول الحدود ، وبعض القضايا العربية والدولية ، بل وحول طبيعة مجلس التعاون ذاته كمنظمة إقليمية تضم مجموعة من الدول تتشابه فى ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . حيث أخذت مشاكل الحدود كثيراً من وقت وجهد وتركيز دول المجلس عبر فترات مختلفة ومازال بعضها باقياً حتى الآن بمثابة الشوكة التى تنغض أى تضامن حقيقى بينها ، فمن النزاع القطرى – السعودى إلى السعودى العمانى ، إلى القطرى البحرينى الذى تسبب فى عدم حضور البحرين للقمة الخليجية السابعة عشرة بالدوحة لأول مرة فى

---

[١١] أسامه عبد الرحمن : مرجع سابق.

تاريخ المجلس . وعلى الرغم من الجهود التى تمت لتسوية هذه المشاكل إلا أنها تركزت فى أغلبها على تهدئتها وتسكين تداعياتها دونما معالجة جذرية لها .

إضافة إلى مشاكل الحدود ، هناك الخلافات حول العديد من القضايا الأخرى ، مثل التعاون مع إسرائيل ، والموقف من إيران والعراق ، عبر عن ذلك اندفاع كل من سلطنة عمان وقطر إلى إقامة علاقات اقتصادية مع تل أبيب وإن كانت قد تراجعت عنها فى الفترة الأخيرة ، والخلافات حول مؤتمر الدوحة الاقتصادى فضلاً عن دعوة وزير الخارجية القطرى الشيخ حمد بن جاسم فى وقت سابق من هذا العام إلى انضمام دول مجلس التعاون إلى كل من إيران والعراق وتركيا وباكستان فى منظمة إقليمية مشتركة .

ومما لا شك فيه أن هذه الخلافات السياسية تنعكس بالسلب على المشروعات الاقتصادية المشتركة فتؤدى إلى تعطلها أو إهمالها لفترات طويلة ، حتى إن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التى دخلت حيز التنفيذ فى عام ١٩٨٣ ، قد وضعت مدة خمس سنوات كفترة يتم خلالها تكوين منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس ، وتنتهى هذه المدة فى ١٩٩٨ دونما تحقيق أية خطوات ملموسة على هذا الطريق .

٤. اختلاف وجهات النظر حول سبل وآليات التكامل الاقتصادى ، ويبرز فى هذا الصدد الاختلاف حول وثيقة التنمية الموحدة لدول مجلس التعاون التى سيناقشها اجتماع القمة الخليجى الثامن عشر فى الكويت فى ديسمبر القادم وتتضمن دعوة إلى الانتقال إلى شكل أعلى من أشكال التكامل فيما بين دول المجلس ، نحو إنشاء سوق خليجية مشتركة تتلاشى فيها العوائق والعقبات تنفيذاً للاتفاقية الاقتصادية الموحدة. حيث تتعدد الرؤى بشأنها كالآتى : -

- السعودية : تتلخص رؤيتها لمسيرة وأهداف التنمية فى دول المجلس فى إنشاء سوق خليجية مشتركة تتلاشى فيها العوائق ، وتعزيز دور القطاع الخاص فى الدول الخليجية، والتركيز على إحلال الأيدى العاملة محل الوطنية ، وتبادل الخبرات بين دول المجلس ، ومحاولة الوصول إلى اتفاقية موحدة لتنويع مصادر الدخل ، إضافة إلى تعميق العلاقة بين جامعات ومعاهد دول المجلس .

- سلطنة عمان : تتركز رؤيتها فى ضرورة إعادة النظر فى الوثيقة فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية لتحقيق استفادة أكبر لدول المجلس ، والتركيز على تنمية الموارد البشرية ، ورفع مستوى التعليم وخاصة الفنى والمهنى ، وإيجاد توازن بين معدلات النمو السكانى والنمو الاقتصادى ، وتحديد دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى بحيث يقتصر على دور الموجّه فقط ، وضرورة تشجيع المبادرة الفردية ، وبناء قاعدة متطورة للمعلومات وصياغة سياسة تجارية موحدة والاتفاق على تعريفة تجارية واحدة .

- قطر : ترى ضرورة إحالة الوثيقة إلى جهة مختصة فى مجال التخطيط لمراجعتها وإعادة صياغتها ، ووضع آلية مشتركة لتطوير العمل الخليجى .

- الكويت : حددت تصوراتها حول التوجهات المستقبلية الموحدة لمسيرة التنمية فى دول المجلس فى ضرورة تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية الوطنية والخليجية جنباً إلى جنب مع القدرات الإنمائية ، وترسيخ جوانب التكامل الاقتصادى الخليجى ، وتبنى برامج التخصيص لزيادة دور القطاع الخاص فى دول المجلس مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والتحديات لتى تفرضها العولمة ، هذا إضافة إلى التنسيق بين خطط التنمية فى دول مجلس التعاون ، وتبنى برامج الإصلاح الاقتصادى لمواجهة العجز فى الموازنات العامة لدول المجلس والحرص على تحقيق الاستقرار الاقتصادى [١٢]

وعلى الرغم من كل ذلك فإن التناسق الثقافى السياسى ، والجوار الجغرافى ، والتحديات المشتركة ، كلها عوامل تدفع إلى التكامل والتنسيق ، لأنها عوامل غير موجودة فى أية منطقة أخرى من العالم .

---

[١٢] الحياة ، ١٣/١٠/١٩٩٧.

الاتحاد المغاربى : الأمل والتحديات

د. العياشى عنصر*

مقدمة :

أضحى من الصعب ، بل من المستحيل اليوم تصور إمكانية نمو وتطور إقتصاد بلد ما دون ارتباطه بعلاقات قوية مع اقتصادات بلدان أخرى، وانتشرت هذه الظاهرة أكثر من ذى قبل مع التحولات السياسية والاقتصادية التى عرفها العالم مع نهاية القرن ؛ "سقوط المعسكر الشيوعى، نهاية الحرب الباردة ، وظهور أقطاب عديدة تتنافس على الهيمنة....."

فى ظل هذه الأحداث التى تعبر عن صيرورة استمرت لفترة تزيد عن نصف القرن ، قفزت إلى مقدمة الأحداث ظاهرة إنشاء التكتلات الإقليمية سواء بين بلدان العالم الصناعى المتقدم أوبلدان العالم النامى . هكذا ظهرت تجمعات إقليمية عديدة بين البلدان النامية منها: جمعية بلدان جنوب شرق آسيا ASEAN (1967) ، ومجموعة مجلس التعاون الخليجى (1987) ، ومجموعة مجلس التعاون العربى (1989) . وفى أمريكا اللاتينية ظهرت أربع مجموعات هى : جمعية أمريكا اللاتينية للتكامل AIADI ، وبلدان حلف أنديـن ANDIN (1969)، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، ومجموعة دول الكاريكوم CARICOM ، كما عرفت أفريقيا عددا من هذه التجمعات منها : مجموعة دول أفريقيا الغربية الفرنكفونية واتحاد دول أفريقيا الوسطى ، مجموعة دول أفريقيا الجنوبية ، وأخيرا اتحاد المغرب العربى (1989) .

---

* جامعة عنابة - الجزائر

تحاول هذه الورقة الإجابة عن الأسئلة التالية : كيف ظهر الاتحاد المغاربى ؟ ماهى العوامل التى ساعدت على قيامه ؟ وماهى التحديات التى يواجهها ؟ من أجل ذلك سنعرض فى لمحة تاريخية قصيرة لأهم العوامل الاقتصادية والسياسية التى طبعت صيرورة تكوين الاتحاد المغاربى منذ بزوغ الفكرة إلى المأزق الذى وصل إليه اليوم. أما فى المحور الثانى فسنحاول عرض وتحليل العناصر التى تمثل مرتكزات ومصادر القوة التى تبقى على أمل تحقيق مشروع الاتحاد رغم الطريق المسدود الذى يبدو أنه وصل إليه اليوم ، وفى المحور الثالث نحاول تحديد التحديات المختلفة التى تستدعى تعبئة الموارد والامكانات لمواجهتها والتغلب عليها من أجل تحقيق مشروع الاتحاد بين بلدان المغرب العربى ، ربما كخطوة مرحلية على طريق تحقيق الوحدة العربية التى تبقى الأمل الاستراتيجى .

١- فكرة الاتحاد : لمحة تاريخية :

تعتبر فكرة الوحدة المغاربية بذرة ذات جذور بعيدة تمتد إلى عهود قديمة موغلة فى التاريخ ، ولكنها لم تتحقق رغم المحاولات المتكررة سوى مرة واحدة على يد الموحدين الذين بسطوا نفوذهم على بلاد المغرب من المحيط الأطلسى غرب إلى طرابلس شرقا وذلك فى النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادى . هذه الوحدة المفقودة لم يستطع بعد ذلك الحكام المتعاقبون من الإمارات البربرية - العربية ولا الحكم العثمانى استعادتها . وبقيت تشكل هاجسا رئيسيا مكبوتا فى الذاكرة الجمعية لشعوب المنطقة ونخبها إلى وقتنا الحاضر .

بالفعل بدأت بوادر استرجاع تلك الوحدة فى مواجهة الاحتلال الفرنسى للمنطقه فى القرن التاسع عشر ، وظهرت الإرهاصات الأولى مع المبادرة التى قامت بها حركة نجم شمال أفريقيا (1927) ، حيث حاول معالى الحاج أن يجعل من نجم شمال أفريقيا منظمة مغاربية للنضال من أجل تحرير بلدان المنطقة من الاستعمار الفرنسى ، ثم ترسخت هذه النزعة بعد ذلك فى مكتب المغرب العربى بالقاهرة منذ بداية الخمسينيات ، وهكذا كان النضال ضد الاستعمار عاملا حاسما فى تغذية الشعور الوطنى لدى النخب المغاربية وحفزها على التفكير فى الوحدة (BESSIS . 1988) .

لكن هذا الشعور وذلك الطموح مافتىء يواجه صعوبات ويعانى تعثرات لأسباب عديدة من بينها : انتفاء الوعى بالمصالح الوطنية القطرية المتباينة لدى النخب التى قادت النضال

التحررى ، ثم عملية البناء الوطنى بعد الاستقلال ، إضافة إلى النزاعات والخلافات الحدودية التى أدت إلى مواجهات مسلحة بين بلدان المنطقة (حرب الرمال بين المغرب والجزائر فى 1962) . ثم اختلاف المواقف بشأن التطورات السياسية فى المنطقة (قضية الصحراء الغربية) . كل ذلك أدى إلى تعميق الشروخ بين بلدان المنطقة وعطل مسيرة الوحدة .

فى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات استرجعت فكرة الوحدة المغاربية جاذبيتها وبدت ممكنة التحقيق من جديد ، وقد كان ذلك بسبب تضافر عدة عوامل منها الاقتصادية ومنها السياسية . بالنسبة للأولى يمكن تلخيصها فى الفشل الذريع لتجارب التنمية الوطنية القطرية على اختلاف السياسات والاستراتيجيات المتبعة .

ففى الجزائر انتهت عملية التنمية رغم توافر الموارد إلى انهيار البناء الاقتصادى الذى أنجز فى السبعينيات : (مديونية خارجية بلغت أكثر من 20 مليار دولار مع نهاية الثمانينيات ، معدل بطالة يفوق 15% ومعدل التضخم يتجاوز 20%) . أما فى المغرب فكان التوجه كما فى تونس قائما على انتهاج سياسة الإحلال محل الواردات وهى استراتيجية موجهة نحو إنتاج السلع الاستهلاكية ، وقد تطورت هذه السياسة فى منتصف السبعينيات إلى سياسة ترقية الصادرات ، وكان مآلها الفشل لعدة أسباب : منها خاصة تبعيتها واعتمادها المفرط على أسواق خارجية غير مضمونة ، وبالذات السوق الأوربية المشتركة التى أغلقت فى وجه تلك الصادرات مع توسيع السوق لبقية البلدان الأوربية ، ذلك ما أدى بالمغرب مثلا إلى تقديم طلب رسمى للانضمام للسوق الأوربية (1986) ولقى رفضا قاطعا . أما تونس فاستفادت من توافد رؤوس الأموال العربية ـ النفطية التى لم تسعفها كثيرا بسبب تركيزها فى قطاع الخدمات وبخاصة السياحة وهو قطاع غير قادر على قيادة عملية التنمية وإحداث تراكم اقتصادى (محمد محمود الإمام ، 1990 ص 52). أما ليبيا فإنها أساءت استخدام الموارد الهائلة المتوفرة لديها بسبب نزعة توسعية قادتها إلى حروب وتجارب وحدوية فاشلة مع عدد من الأقطار العربية والأفريقية. هذا الفشل لتجارب التنمية القطرية إضافة إلى ضغوط المحيط العالمى الذى شهد تحولات عميقة فى نهاية الثمانينيات كان أحد العوامل الحاسمة التى دفعت النخب الحاكمة فى بلدان المغرب إلى مضاعفة جهودها لإقامة وحدة بين بلدانها .

فى أقل من سنة منذ عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدان المغاربية الأربعة (الجزائر - المغرب / وتونس - ليبيا) عرفت الخارطة السياسية الإقليمية تحولاً عميقا من ذلك :

- المصالحة بين الجزائر والمغرب التى وقعت الاتفاقية بشأنها فى 16 مايو 1988. وتوجت بلقاء القمة بين الرئيس الجزائرى بن جديد والملك المغربى الحسن الثانى فى 8 جوان (يونية) 1988 .
- فى 7 نوفمبر 1987 تمت الإطاحة بالرئيس التونسى بورقيبة الذى أبعد عن الحكم مما سمح لجيل جديد من النخبة التونسية أن يصل إلى مقاليد الحكم ؛ وفتح ذلك الطريق لعودة العلاقات الدبلوماسية بين تونس وليبيا فى ديسمبر من نفس السنة . أدى ذلك إلى فتح الحدود بين البلدين لحركة السلع والأشخاص واستفادت تونس من قدوم عشرات الآلاف من الليبيين . وبعد سنة من هذه الأحداث جرت القمة المغاربية المؤسسة لميلاد اتحاد المغرب العربى فى الجزائر فى جوان (يونية)1989.

تتابعت الأحداث بعد ذلك لبناء المؤسسات المغاربية وتحديد آليات سيرها من ذلك البرلمان المغاربى، والأمانة والرئاسة...الخ، كما تشكلت لجان مختلطة عديدة . بخاصة فى المجال الاقتصادى وتوالت لقاءات القمة واجتماعات اللجان والهياكل المختلفة، وبدت فكرة الوحدة حقيقة ملموسة قاب قوسين أو أدنى من التحقيق قبل أن تتسارع الأحداث وتصل المسيرة المغاربية إلى طريق مسدود ، حيث رفضت ليبيا تسلم الرئاسة فى 1994 ،ثم قامت المغرب بتقديم طلب رسمى بعد ذلك لتجميد هياكل الاتحاد ، وهكذا تبدو الفرصة وكأنها فلتت من جديد وضاع الأمل الذى اعتقد الجميع (شعوبا ونخبا) أنه تحقق، فهل ضاع الأمل حقا ؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون تعثرا آخر على طريق تحقيقه سرعان ما يتم تجاوزه والتغلب على العقبات التى تنتصب أمام تحقيق هذا الهدف الاستراتيجى.

نحن باعتقادنا أن الأمل ما يزال قائما وحظوظ تحقيقه متوفرة لم ينقص منها شىء رغم هذه التعثرات ، وذلك لتوفر بلدان المنطقة على مجموعة من العناصر البنيوية والظرفية التى تؤهلها لتحقيق ذلك .

٢- مقومات الوحدة :

سوف نتعرض فى هذا الجزء لمجموعة العناصر البنيوية والظرفية منها التى نعتقد أنها تمثل مقومات أساسية تجعل بناء الوحدة المغاربية أمرا ممكنا رغم التعثرات المتتالية.

٢-١- العناصر البنيوية : تشير العناصر البنيوية إلى مجموعة العوامل التاريخية التى لها جذور بعيدة فى بنية المجتمعات المغاربية ومنها التلاحم بين الانتماء القومى والدينى (العروبة والإسلام) ، ثم الوحدة الدينية والمذهبية ، والتجانس الديمغرافى والثقافى وأخيرا التواصل الجغرافى (بلقزيز ، المستقبل العربى ١٩٩١)

أولا : التلاحم بين بعدى الهوية (العروبة والإسلام) : هذه الحقيقة السوسيولوجية التى يتفق معظم المحللين بشأنها تميز بلدان المغرب عن غيرها من البلدان العربية . لقد مثلت ظاهرة فريدة طبعت واقع المجتمعات المغاربية على مر العصور حيث يغيب التنافس بين فكرتى القومية العربية والانتماء الدينى الإسلامى ، إذ كان هذان البعدان دوما متلاحمين يصعب فصل أحدهما عن الآخر حتى إن العامة فى بلدان المغرب لايفرقون إطلاقا بين العربى والمسلم (كل من هو عربى مسلم وكل مسلم عربى) . هذا المعطى التاريخى الموغل فى القدم رسخته فى البداية السلالات البربرية التى حكمت بلاد المغرب العربى من خلال التمازج والانصهار بين البربر والعرب ، ثم تقوى بفعل الممارسة الاستعمارية التى حاولت طمس الأسس الثقافية وهدم المرجعيات الحضارية لسكان المنطقة من خلال استعمار استيطانى يربط المنطقة بالحضارة الأوربية المسيحية ، لذلك جاء رد فعل سكان بلدان المغرب قويا وعنيفا يؤكد التمسك إلى حد الانغلاق فى هوية عربية إسلامية يلتحم فيها هذان البعدان التحاما كاملا .

ثانيا : الوحدة الدينية والمذهبية : تعود الوحدة الدينية والمذهبية لبلدان المغرب إلى العهود الأولى لانتشار الإسلام فى هذه المنطقة ؛ ولعل أحد العوامل المحققة لذلك السهولة النسبية لانتشار الإسلام بسبب معاناة السكان من الاحتلال الرومانى لفترة طويلة ، والدور السلبىالذى قامت به الكنيسة المسيحية الكاثوليكية التى جعلت المسيحية ديانة الأقوياء والأغنياء المحتلين للمنطقة مؤدية بذلك إلى ظهور عدة حركات دينية مناهضة عبأت الأهالى ضد المحتلين الرومان (مثال الحركة الدوناتية فى الجزائر)

إضافة إلى ذلك هناك الدور الإيجابى الذى لعبته العائلات البربرية التى أقامت دولاً مستقلة عن الخلافة فى المشرق رغم ولائها الشكلى لهذه الأخيرة ، وبرزت الوحدة الدينية والمذهبية فى بلدان المغرب وترسخت مع قيام دولة الموحدين فى النصف الأول من القرن

الثالث عشر الميلادى حيث أصبحت بلاد المغرب منذ تلك الفترة سنية مالكية ، وإن بقيت فيها أقليات دينية : يهودية ومسيحية أو مذهبية مثل الأباضية فإن الغالبية العظمى تنتمى إلى المذهب المالكى السُنى .

لقد لعبت هذه الوحدة دوراً حاسما فى حماية المجتمع المغاربى من عوامل التصدع والانشقاق التى كثيراً ما أدت فى بلدان أخرى إلى الحروب الاهلية ، أو إلى اضطهاد أجزاء من السكان . وكان لهذه السمة تأثير واضح على التاريخ المعاصر للمنطقة ، من ذلك التقارب السياسى الذى حصل بين فصائل الحركة الوطنية التى قادت النضال التحررى فى بلدان المنطقة (بلقزيز ص ١١). ولاشك أن هذا العامل مرشح لأن يلعب دورا حاسماً فى المحاولات الراهنة لبناء الوحدة المغاربية لما له من تداعيات حقيقية على سير حياة المجتمعات فى عصر استرجعت فيه عوامل الانتماء الدينى والهوية عموما قوة خارقة .

ثالثا: التجانس الديمغرافى والثقافى : تبدو التركيبة الديمغرافية لبدان المغرب على درجة كبيرة من التجانس والتماسك ويعود ذلك إلى أن هذه البلدان (بخاصة المغرب ، الجزائر وتونس) قد عرفت نفس الهجرات السكانية فى المشرق والجنوب ، إضافة إلى أن عملية الانصهار بين العناصر الوافدة (العربية) والعناصر الأصلية (البربر) كانت ناجحة إلى حد كبير ، كما أدى توزيع السكان بين بلدان المغرب بشكل متوازن ومتواصل إلى خلق ارتباطات قوية بينها ، بحيث توجد نفس المجموعات السكانية ؛ وقد زادت قوة ذلك الترابط والتماسسك فى فترة الاستعمار بفعل الهجرات الداخلية بين الأقطار الثلاثة المركزية بخاصة ، وما تزال مجموعات سكانية عديدة ذات أواصر قرابية موزعة بينها حتى اليوم ، وقد أدى هذا العامل الديمغرافى إلى امتزاج وتداخل ثقافى كبير على صعيد الممارسات الاجتماعية والطقوس الثقافية.

ذلك ما يجعل بلدان المغرب تتميز بمعطى ثقافى ناتج عن انصهار بين المعطى الثقافى العربى ـ الإسلامى والمعطى الثقافى البربرى ، إضافة إلى معطى ثقافى أندلسى أوربى وآخر أفريقيى. هذا المعطى الثقافى المركب والمتميز ناتج عن كون بلدان المغرب لها خبرة مشتركة مستمدة من مصادر مرجعية موحدة ، وعمليات تثاقف متماثلة ، وكان ذلك ممكنا بفضل عامل حاسم آخر هو العامل الجغرافى .

رابعا : العامل الجغرافى : ينطبق المثل القائل إن الجغرافيا تصنع التاريخ بشكل واضح على بلاد المغرب التى تتميز جغرافيتها بعدة خصائص سهلت عملية التواصل الديمغرافى ، الثقافى والاقتصادى بحيث وفرت فرصاً أكبر لتنقل المجموعات السكانية وزيادة حدة التبادل بينها فى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ، من جملة تلك الخصائص :

- امتداد الأرض دون عقبات طبيعة كبرى .
- تماثل التضاريس وتواصلها : شواطىء ، سهول ، سلاسل الجبال ، والصحراء ، الشىء الذى يسهل تكيف المجموعات السكانية المتنقلة بين هذه البلدان ويقوى درجة تماثلها فى ممارساتها وطقوسها ، ونشاطاتها .
- تماثل المناخ والطقس بين مختلف أجزاء البلدان المشكلة للمنطقة لدرجة يصعب اعتبارها وحدات طبيعية متميزة .
- استغلال النخب السياسية الحاكمة منذ القدم لهذه العوامل الطبيعية لتأكيد وحدة هذه المنطقة . وبخاصة بعد الاستقلال فى تنمية المناطق الحدودية (مثال ما حدث بين الجزائر وتونس).

٢-٢- العناصر الظرفية :

إلى جانب هذه العوامل البنيوية التى لاشك أنها لعبت وما تزال تؤدى الدور الحاسم مستقبلا فى تدعيم بناء الوحدة المغاربية ، هناك مجموعة عوامل ظرفية تتعلق بالشروط المرحلية التى ميزت هذه البلدان فى الماضى ، أو تطبع حركيتها فى الحاضر ، وهى عوامل لاتقل أهمية فى توفير حظوظ النجاح لتحقيق مشروع الوحدة .

أ ـ تجربة مقاومة الاستعمار : لقد كان احتلال بلدان المغرب (بخاصة الأقطار الثلاثة المركزية) بمثابة فعل حضارى تجاوزت تأثيراته حدود الفعل العسكرى والاقتصادى (السيطرة ونهب الموارد) ، بحيث كان يهدف إلى طمس الهوية الثقافية ، وإنكار الانتماء الحضارى لهذه المنطقة ، وكان رد الفعل فى حجم المحاولة قويا ليؤكد هوية وانتماء بلاد المغرب فى مواجهة الاغتصاب الثقافى والمسخ الحضارى . كانت المقاومة الرسمية والشعبية متماثلة فى كل بلدان المنطقة حيث قامت فصائل الحركة

الوطنية بتأكيد مقومات وثوابت الهوية الحضارية ، كما فعلت ذلك مؤسسات المجتمع من جمعيات ، ومدارس وزوايا ، وحتى الفرق الرياضية التى ظهرت خلال فترة الاحتلال بحيث كان مؤسسوها يحرصون على إضافة صفة العربية - الإسلامية لتسميتها تمييزا لها .

ب - تحولات البنية الاجتماعية : يلاحظ المحلل لبنية المجتمعات المغاربية المعاصرة عدة خصائص وسمات منها :

أولاً : الثقل الكمى والنوعى لفئة الشباب فى تركيبة المجتمع ، إذ تشير الإحصاءات إلى أن ما لايقل عن ٧٠٪ من السكان فى بلدان المغرب هم من الشباب الذين لاتتجاوز أعمارهم ٢٥ سنة، يضاف إلى ذلك التوجه الإيجابى لدى هذه الفئة فيما يتعلق بدرجة مشاركتها فى حياة المجتمع ، والانشغال بقضاياه الأساسية والمصيرية ، كما تتمتع قطاعات كبرى من هذه الفئة بمستويات علمية ومهارية تؤهلها للانخراط بسهولة فى الحياة المهنية وترشحها مستقبلا لاحتلال مراكز قيادية فى المجتمع ، وهو عامل يقوى من حظوظ تحقيق طموحاتها فى الوحدة .

الملاحظة الثانية تتعلق بإفرازات التحولات الاقتصادية والاجتماعية بعد الاستقلال حيث ساهمت عمليات تعميم التعليم ، والصحة ، وتوسع الصناعة ، وانتشار العمران على ظهور فئات اجتماعية جديدة مؤهلة لأداء أدوار رئيسيه فى الحياة السياسية بطريقة مباشرة ، أم غير مباشرة ، وتأتى فى مقدمة تلك الفئات شرائح الطبقتين العاملة والمتوسطة ، وبالنظر إلى تماثل مسارات تكوين هذه الشرائح ، وتشابه عمليات تنشئتها واندماجها فى المجتمع ، والتقاء مصالحها وأهدافها ، فإنها تصبح بمثابة قوى أساسية ترسخ النزعة المتأصلة نحو بناء الوحدة .

ج - حركية الحقل السياسى : امتازت بلدان المغرب (بخاصة الأقطار الثلاثة المركزية) بحركية حقلها السياسى ، وثراء ثقافتها السياسية نتيجة التنوع الذى عرفته الحركة الوطنية خلال فترة الاحتلال وتنوع فصائلها (التيار الوطنى بجناحيه القومى والدينى، والتيار العلمانى بجناحيه الليبرالى والاشتراكى).

ساعدت هذه الحركية ، وذلك التنوع على بروز نخب سياسية ، واجتماعية ، وصلت أجزاء منها إلى سدة الحكم ومقاليد السلطة ، وبقيت أجزاء أخرى فى خانة المعارضة . وقد تميزت هذه الأخيرة باستقلالية نسبية عن السلطة .

لعل الأهم من ذلك تكوين مجتمع مدنى حديث (نقابات ، جمعيات مهنية ، جمعيات نسوية ، جمعيات الشباب ... الخ) ، وقد جاء تكوين المجتمع المدنى فى غالب الأحيان نتيجة تنازلات قامت بها أنظمة سلطوية بهدف تحسين صورتها على الصعيدين الداخلى والخارجى، وأحيانا تحت ضغوط قوى إجتماعية ، أو تحالف واسع لقوى المجتمع المدنى ، ومهما يكن فقد استفاد المجتمع المدنى فى البلدان المغاربية من التغيرات الضيقة والفضاءات المحدودة ليتحرر بدرجات متفاوتة من رقابة السلطة السياسية للنخب الحاكمة (نقابات ، جمعيات ، أحزاب ، معارضة ، صحافة حرة ... الخ) ، وهكذا ، بدأت النخب الثقافية والمهنية فى احتلال مواقع مهمة ، ولعب أدوار لايستهان بها فى حياة المجتمع ، والتأثير على القرارات السياسية ، والمشاركة بصفة ملحوظة فى الشأن العام ، لكن هذه المكاسب تبدو فى كثير من الأحيان مرحلية وهشة جدا بسبب التراجع والتدهور الذى عرفته وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة .

د ـ تجربة التنمية الاقتصادية : تجدر الإشارة إلى عوامل التشابه والاختلاف فى تجربة التنمية التى انتهجتها بلدان المغرب : فإذا نظرنا إلى السياسات الأقتصادية والاستراتيجيات المتبعة لايمكننا سوى ملاحظة درجة التباين ومستوى الاختلاف القائم بينها . أما إذا نظرنا إلى ما أدت إليه تلك الاستراتيجيات المختلفة فإنه لايسعنا سوى التنويه بدرجة التماثل والتلاقى بينها ، حيث أدت كلها إلى " وضعية تبعية متجددة " ، وفشل ذريع عبرت عنه الإصلاحات الهيكلية ، وبرامج التعديل الهيكلى ، وإعادة النظر فى طرق وأساليب الإدارة والتسيير وسياسات الاندماج فى المنظومة الاقتصادية العالمية (اليابس Liabes, 1988).

إضافة إلى ذلك هناك نقطة تشابه رئيسية فى تجارب بلدان المغرب رغم اختلاف ، وربما تعارض الاستراتيجيات ، وهى الدور الرئيسى الذى لعبته الدولة فى التنمية الاقتصادية (الدور الريادى للقطاع العمومى) . يبدو هذا الدور بوضوح طبعاً فى حالة الجزائر وليبيا ، ولكنه فى الواقع لايقل أهمية فى حالة كل من المغرب وتونس ، بالرغم

من الإصلاحات المبكرة التى طبقها البلدان (الأول منذ ١٩٧٣ ضمن سياسة المغربية ، والثانى منذ ١٩٨١ ضمن سياسة الخوصصة) ويكفى للتدليل على ذلك النظر إلى الجدولين التاليين :

جدول (١) الاستثمار العمومى فى المغرب

الفترة	الحصة (٪)
١٩٦٠- ٦٤	٤٥,٢
١٩٦٥-٦٧	٨٤,٢
١٩٦٨-٧٢	٧٢,٠
١٩٧٣-٧٧	٥٤,٨
١٩٧٨-٨٠	٦٥,٨

جدول (٢) الاستثمار العمومى فى تونس

الفترة	الحصة (٪)
١٩٨٣	٧٣,٠
١٩٨٤	٧٤,٤
١٩٨٥	٧٥,٠

المصدر : Liabes. gu. Actualite' Economique No : 29

٣ ـ التحديات :

تواجه فكرة بناء الوحدة المغاربية عددا من الصعوبات والعراقيل التى تظهر بمثابة تحديات ينبغى على بلدان المنطقة مواجهتها والتغلب عليها إن هى أرادت الإبقاء على خطوط تحقيق هذا الهدف الاستراتيجى ، وبالرغم من تداخل تلك التحديات فإننا سنحاول تصنيفها إلى مجموعتين : تحديات ذات طبيعة اقتصادية ، وأخرى ذات طبيعة سياسية وثقافية .

٣ـ ١ـ التحديات الاقتصادية :

١. التحدى الأول والأساسى هو أن المشكلة التى تواجهها بلدان الاتحاد بقدر ما هى واضحة ، بقدر ماهى جسيمة ومستعصية ، إنها تتمثل فى وضعية التبعية للنظام الاقتصادى العالمى سواء فى مجال التقانة ، رؤوس الأموال ، أو العلوم والمعارف الفنية ، وذلك بالرغم من تباين مسارات النمو المنتهجة فى بلدان الاتحاد غداة الاستقلال واختلاف طرق اندماجها فى النظام العالمى .

٢. هناك عدد من أوجه التشابه والاختلاف فى مستويات وهياكل التنمية الاقتصادية عموما، والصناعية بالخصوص مما يفسح مجالات وفرص واسعة للتعاون ، ولكنها

فى ذات الوقت تستدعى إحدات تغييرات هيكلية فى منظومات الإنتاج من أجل تحقيق تكامل رأسى وإذا لم تدرس هذه الفرص بدقة فإنها ستؤدى إلى اختلالات كبرى ، بخاصة فى مجالات حيوية مثل المشكلة الغذائية ، وكذلك التقانات الحديثة .

٣. التحدى الآخر يخص الوضعية المالية لبلدان الإقليم حيث الندرة الواضحة فى رؤوس الأموال ستبقى موجودة لفترة طويلة نسبياً. ذلك مايفرض الاستخدام الرشيد للموارد وتفادى تبذيرها مثلماً حدث حتى الآن سواء فى إنفاق استهلاكى غير رشيد ، أو فى إقامة مشروعات لاتتوفر على عقلانية اقتصادية ، ولا تندرج ضمن خطة تكامل اقتصادى ، لذلك تبدو الضرورة الملحة لقيام التعاون ضمن إطار خطة شاملة تأخذ بالحسبان إمكانات وقدرات وحاجات كل بلد ويسند تنفيذها لشركات اتحادية تفاديا لمخاطر الإزدواجية فى تنفيذ مشروعات متكررة (ابن أشنهو ،١٩٩٠ص ٢٤)

٤. صياغة استراتيجية موحدة لبلدان الاتحاد بخصوص علاقاتها الاقتصادية مع الخارج تأخذ فى الاعتبار التطورات الجارية فى النظام العالمى (عولمة الاقتصاد ، وبروز أقطاب متعددة ... الخ) . كما تأخذ بالحسبان الالتزامات والتجارب والخبرات الخاصة بكل بلد عضو لاستحالة إسقاطها من الحساب ، ولما يحدثه، وذلك إن وقع ، من أخطاء استراتيجية فادحة تهدد فكرة الاتحاد فى الصميم ، إضافة إلى ذلك ضرورة التوزيع المتساوى للأعباء والمنافع بين البلدان الأعضاء (محمد محمود الإمام ؛ ١٩٩٠ ص٥٠)

٥. صعوبة الوضع فى قطاع الزراعة بحيث تواجه بلدان الاتحاد تحديا رئيسيا يتمثل فى تحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى لتفادى مشكلة الانكشاف الغذائى ، وهى ليست مهمة سهلة إذا علمنا أن ٦٠٪ من حاجة بلدان الاتحاد إلى الحبوب تغطيها باللجوء إلى الاستيراد.

٦. التزايد السكانى السريع الذى بلغ فى حالات معينة حدوداً قصوى (الجزائر ٣٢٪) وضعف الهيكل الاقتصادى ، وانكماش سوق العمل مما أدى إلى وجود فائض فى اليد العاملة (أحيانا كثيرة فى اليد العاملة غير المؤهلة) ، وبالتالى إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل يهدد التوازن الاقتصادى والاستقرار الاجتماعى، ذلك أن معدلات البطالة لم تنزل تحت ١٥٪ خلال الستينيات والسبيعنيات ، بينما وصلت فى الأرياف خلال نفس

الفترة إلى مابين ٣٠, ٥٠٪ . (محمد إبراهيم منصور ، ١٩٩١ ص ١٣٢ ـ ١٤٥) ثم تفاقت هذه الوضعية خلال الثمانينيات وبداية التسعينيات تحت وطأة التحولات الاقتصادية الكبرى (برامج التعديل الهيكلى ، وسياسة الخوصصة التى عرفتها بعض بلدان الاتحاد والبعض الآخر مقبل عليها) .

٧. ضعف العلاقات الاقتصادية بين بلدان الاتحاد بدرجة مثيرة للانتباه فى مقابل ارتباطها بعلاقات تبادل قوية مع الخارج ، بخاصة مع السوق الأوربية الموحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ؛ ففى سنة ١٩٨٤ لم تتجاوز نسبة التبادل بين اقتصادات بلدان المغرب ٧٤, ٠٪ من إجمالى وارداتها ، و ٨٨, ٠٪ من إجمالى صادراتها ، فى نفس الوقت بلغت نسبة التبادل مع السوق الأوربية ٥٨,٧٪ بالنسبة للواردات و ٦٧,٥٤٪ بالنسبة للصادرات.

جدول (٣) الصادرات الموجهة لبلدان الاتحاد (٪)

البلد	١٩٨٠	١٩٨٦
الجزائر	٠,٠٦	٠,٨٧
المغرب	٠,٥٤	٠,٢١
تونس	١,٤٠	٣,٢٧
ليبيا	٠,٠٢	٠,٤٩
موريتانيا	٠,٣١	٠,١١

المصدر : أحداث اقتصادية . عدد ٤٦ ، مارس ١٩٩٠

٨. السعى المستمر من قبل البلدان الصناعية المتقدمة إلى مقاومة وإفشال تجارب التكامل أو الوحدة الاقتصادية الإقليمية بين البلدان النامية ، وتفضيلها التعامل مع الأقطار منفصلة ضمن اتفاقات ثنائية (مثال تجربة الشراكة بين السوق الأوربية الموحدة وبلدان المغرب) ، أما الاتفاقات الجماعية فلا تتجاوز حدود إنشاء مناطق حرة للتجارة (إعلان برشلونة حول الشراكة الأورو متوسطية) .

٣- ٢- التحديات السياسية:

١. التحدى الأساسى الذى تواجهه بلدان المغرب يتمثل فى ضرورة التوفيق أو إيجاد مخرج من وضعية الانسداد التى وصلت إليها فى الوقت الراهن والتى يسببها التناقض

الرئيسى بين المطلب الشرعى لتطوير الدولة الوطنية القطرية فى إطار ظروف ومحيط عالمى يتسم بتسارع التحولات ، ومطلب التكامل والوحدة الذى لايمثل أملا طالما راود الشعوب والنخب فحسب ، بل حتمية وضرورية تفرضها غريزة البقاء فى وجه التحولات الراهنة والمستقبلية .

٢. اتسام المنطقة ككل بتفتت وتجزئة المجالين السياسى والثقافى بسبب مسار الحركة الوطنية والتجربة التاريخية المختلفة المكتسبة خلال فترة النضال ضد الاستعمار . إضافة إلى تباين سيرورات تكوين النخب السياسية والإدارية فى بلدان الإقليم ويبدو أن هذة الظاهرة قد تفاقمت منذ الاستقلال بفعل تباين الخيارات السياسية والأيديولوجية والاستراتيجيات الاقتصادية . فالصعوبة واضحة جدا فى التعاون بين التشكيلات والقوى السياسية والثقافية (أحزاب ، نقابات ، مفكرون ، مؤسسات ثقافية وعلمية ...) . ويلاحظ مستوى الاستقطاب الحاصل بين مختلف النخب نحو الخارج على حساب إقامة علاقات فيما بينها .

٣. اختلاف التجارب السياسية ونماذج أنظمة الحكم ، وإن كانت تلتقى كلها فى كونها استبدادية وسلطوية ، تقوم على احتكار نخب معينة للسلطة فى ظل غياب التنافس والتناوب أو التداول . ومع ذلك فهناك تفاوت كبير بين البلدان الأعضاء من حيث حيازتها للمشروعية السياسية ، وكذلك طبيعة الأسس التى تستمد منها تلك المشروعية (هناك الملكية والجمهورية ، وهناك القائمة على التعددية والقائمة على الأحادية ...) .

وبالرغم من وجود اتجاه عام نحو التحول للأنظمة القائمة على التعددية السياسية ، فإن هناك تفاوتاً كبيراً فى الممارسات ، والقيود المفروضة على الحقل السياسى وعلى فصائل المعارضة السياسية . كما تختلف درجات إرساء قواعد المشاركة الديمقراطية فى الحياة الاجتماعية ، الثقافية والسياسية ، كما يتضح ذلك فى درجة التقدم فى مجال كفالة وممارسة حقوق الإنسان سواء تعلق الأمر بالحقوق المدنية والسياسية ، أو الجوانب الاجتماعية والاقتصادية . وتبدو الجزائر (بالرغم من الظرف الاستثنائى الذى تمر به) متقدمة بكثير على بقية البلدان المغاربية الأخرى . بل إن البعض منها لاينظر بعين الرضا لهذه التجربة ويعتبرها مصدر مشكلات وتوترات خطيرة على استقرار أنظمتها واستمرارها.

٤.فى ضوء ما سبق يصبح تفعيل المؤسسات السياسية للاتحاد مثل البرلمان المغاربى ، والأمانة ، والرئاسة (هى الآن مجمدة بسبب الاختلافات بين الأعضاء) ، تحدياً من التحديات الكبرى . كما أن هناك ضرورة إعادة النظر فى طريقة تشكيل المؤسسات التمثيلية وآليات عملها لأنها تقوم حاليا على تعيين النواب فى البرلمانات القطرية التى تسيطر عليها الأنظمة بأحزابها ، بدلا من قيامها على أسلوب الانتخابات المباشرة حيث يفسح المجال لتنافس مختلف القوى والفصائل السياسية على قاعدة برامج عمل واضحة ومحددة بشأن استكمال بناء الاتحاد . هذا يستدعى بالطبع إحداث تغيرات عميقة فى الحياة السياسية القطرية بما يحقق انفتاح الأنظمة وتحولها نحو النمط الديمقراطى القائم على مبادىء التعددية السياسية ، والتداول على الحكم ، وفتح الحقل السياسى للمشاركة الشعبية الواسعة . وهذه الأخيرة بدورها تعنى تحقيق الحد الأدنى من النمو الاقتصادى الذى يجعل عملية المشاركة ممكنة وفعلية .

خلاصة :

تتوفر بلدان منطقة المغرب العربى على إمكانات هائلة وعناصر أساسية محفزة على تحقيق التكامل الاقتصادى كهدف مرحلى على طريق بناء الوحدة الكاملة . هذه العناصر متعددة ومتنوعة ، منها يعود للتجربة والخبرة التاريخية المشتركة ، ومنها ما هو مرتبط بالشروط والظروف التى ميزت سيرورة تكوينها كدول وطنية مستقلة، لكن تحقق هذه الأهداف سواء تلك المتعلقة بالمدى المتوسط (التكامل الاقتصادى) ، أو المدى البعيد (الوحدة السياسية) يبقى ، رهينا بقدرتها على مواجهة التحديات الكبرى على الصعيدين الداخلى والخارجى وفى المجالين الاقتصادى والسياسى ، وبخاصة فى الجانب الأخير الذى يعتبر بتقديرنا العامل الحاسم فى هذه العملية ، ذلك أن بناء دول وطنية ديمقراطية حيث تكفل كامل الحقوق الفردية والجماعية الأساسية لمواطنيها يشكل الجسر الذى لامناص منه للعبور نحو الوحدة ، فالتجارب التاريخية عموماً ، وفى المنطقة العربية خصوصاً أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أنه لا وحدة بدون ديمقراطية ، وأن الأنظمة الاستبدادية قد فشلت فشلاً ذريعا فى تحقيق هذا الهدف ، مثلما فشلت فى تحقيق التنمية التى هى صنو للديمقراطية ، ولايمكن لأحدهما أن يتحقق فى غياب الآخر .

المراجع :

١. محمد محمود الإمام: (١٩٩٠) " التكامل الاقتصادى العربى بين عقدين " المستقبل العربى عدد ١٣٨ (٨) ص : ٣٦ ـ ٥٩

٢. عبد اللطيف ابن أشنهو: (١٩٩٠) " التعلم من التجربة الأوربية فى بناء الوحدة المغربية " المستقبل العربى عدد ١٣٩ (٩) ص ١٧ ـ ٢٧

٣. أحداث اقتصادية : (١٩٩٠) عدد ٤٦ ، مارس .

٤. عبد الإله بلقزيز: (١٩٩١) " المغرب العربى والقضايا القومية العربية " المستقبل العربى ، عدد ١٥٢ (١٠) ص ٤ ـ ١٥

٥. محمد ابراهيم منصور: (١٩٩١) " السكان وقوة العمل والبطالة فى بلدان المغرب العربى " المستقبل العربى ، عدد ١٤٥ (٣) ص ١٢١ ـ ١٤٣

6. Bessis , S : (1988) , “le Grand Maghreb sur le chemin des retrouvailles “ le Monde Diplomatique , Sept. pp 5 - 7 .

7. liabes , D. (1988) , “ les defis d un Marche commun “ Actualite Economique , N : 29 , Tuillet . pp 7 - 8

ملحق إحصائى :

جدول رقم (١) مؤشرات رئيسية لبلدان الاتحاد

البلد	المساحة ١٠٠٠كم	السكان (مليون) ١٩٨٩	معدل نمو السكان ١٩٨٩	معدل المواليد ١٩٩٠٪	معدل الوفيات ١٩٩٠٪	معدل وفيات الرضع	عدد السكان لكل طبيب ١٩٨٤-٨٦	٪ السكان الحضر ١٩٨٩
الجزائر	٣٢٨٢	٢٤,٦٠	٣,١٩	٣٩,٠	٨,٨	٧٤,٠	١٤٤٤	٤٣,٧
المغرب	٤٤٧	٢٤,٥٣	٢,٥٩	٣٥,٤	٩,٦	٧٣,٠	٥٧٥٥	٤٦,٧
تونس	١٦٤	٧,٩٩	٢,٣٠	٣٠,٢	٧,٤	٥٩,٠	٢١٦٢	٥٣,٧
ليبيا	١٧٦٠	٤,٣٩	٣,٣٨	٤٣,٧	٩,١	٨٢,٠	٦٨٨	٦٧,٤
موريتانيا	١٠٢٦	١,٩٨	٣,١٣	٤٧,٨	٩,٤	١٢٧,٠	١٠٧٦٥	٣٨,٤

المصدر : المستقبل العربى عدد ١٥٦ (٢) ١٩٩٢ ص ١٨٦ .

*- نسبة السكان الحضر فى الجزائر غير حقيقية إذ تقدرها إحصاءات الأمم المتحدة بـ٥٢٪ فى منتصف السبعينيات لعلها الأعلى بين بلدان المغرب .

أنظر: UN : Demographic Year Book , 1979 , pp 184:

جدول رقم (٢) دليل التنمية البشرية

البلد	العمر المتوقع ١٩٩٠	٪ المتعلمين + ١٥سنة١٩٨٥	متوسط سنوات الدراسة ١٩٨٠	التحصيل العلمى	دخل الفرد من الناتج المحلى ١٩٨٥ - ٨٨	دليل التنمية البشرية
الجزائر	٦٥,١	٤٨,٦	١,٣	٣٢,٨	٢٤٧٠	٠,٤٩٠
المغرب	٦٢,٠	٤١,٧	١,٨	٢٨,٤	٢٣٨٠	٠,٤٣١
تونس	٦٦,٧	٥٧,٦	١,٨	٣٩,٠	٣١٧٠	٠,٥٨٨
ليبيا	٦١,٨	٥٦,٥	٢,٧	٣٨,٦	٧٢٥٠	٠,٦٦٥
موريتانيا	٤٧,٠	٢٧,٥	٠,٣	١٨,٤	٩٦٠	٠,١٤٠

المصدر : المستقبل العربى ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .

* يقوم دليل التنمية البشرية على ثلاثة عوامل هى : العمر المرتقب ، التعليم ،والدخل للتفصيل انظر ، المستقبل العربى ، نفس المرجع.

جدول رقم (٣) هيكل التبادل مع السوق الأوربية (١٩٨٥)

البلد	الاستيراد من السوق (٪)	التصدير نحو السوق (٪)
الجزائر	٤٢,٧	٣٦
المغرب	٤٢,٨	٥٠,٦
تونس	٥٩,٦	٦٢,٥
ليبيا	٦٦,٢	٥٥,٧
موريتانيا	٣٠,٦	٦٧,٣

المصدر : Actualite's Economuiques , No 29 Ivillet , 1988 , p 6.

جدول رقم (٤) مؤشرات اقتصادية أساسية

البلد	الإنتاج الوطنى الخام		المديونية مليار دولار ١٩٨٦	المعدل السنوى للتضخم ١٩٨٠ - ١٩٨٥
	نصيب الفرد	معدل النمو		
الجزائر	٢٥٥٠	٢,٩	٢١,٨	٦,٩
المغرب	٥٦٠	٣,٠	١٨,٣	٧,٨
تونس	١١٩٠	٥,٥	٦,٧	١٠,٠

المصدر : Bessis . Le Monde Diplomatique, Sept , 1988.



دور صناديق الإنماء العربية فى دعم التكامل الاقتصادى العربى

د. خديجة محمد أحمد الأعسر* د. عمر عبد الحى صالح البيلى**

يعتبر قصور معدلات الادخار عن تلبية حاجات الاستثمار اللازم لإنجاز برامج وخطط التنمية الاقتصادية فى البلاد النامية من أهم أسباب عدم قدرة هذه البلاد على زيادة معدلات النمو الاقتصادى وتحسين مستويات المعيشة لشعوبها ، وقد قامت البلاد المتقدمة بتقديم مساعدات إنمائية - فى شكل قروض ميسرة ومنح ومساعدات مالية وفنية وغيرها - إلى العديد من البلدان النامية بمستويات ونسب متفاوتة ، خاصة وأن البلاد النامية قد لا يتيسر لها الاقتراض وفقا للشروط التجارية السائدة فى أسواق المال العالمية ، كما لا تشجع الظروف السياسية والاجتماعية السائدة فى بعض البلدان النامية المؤسسات المالية العالمية على تقديم قروض تجارية لها .

وقد بررت هذه المساعدات الإنمائية بأسباب عديدة اقتصادية وإنسانية لصالح الدول المتلقية وكذلك تحقيق مصلحة الدول المانحة وحماية النظم السياسية الحليفة [1]، فقد بررت هذه المساعدات بأن إنتاجيتها فى البلدان النامية المتلقية مرتفعة نسبيا بسبب توافر فرص استثمارية فى بيئة تتميز بالندرة لرؤوس الأموال والوفرة النسبية لعنصر العمل وانخفاض معدلات الأجور . وينتقد البعض هذا التبرير الاقتصادى للمساعدات الإنمائية للبلاد النامية ، لأن هذه المساعدات لا تستغل بكفاءة اقتصادية ، بسبب عدم اتباع سياسات تنمية ملائمة . وهناك من يرى أن التنمية الاقتصادية نشاط أعمال يمكن إنجازها باستخدام قروض مالية من أسواق المال العالمية وفقا لاعتبارات موضوعية ، وليس باستخدام المنح والهبات التى

* كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

** قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة أسيوط

قد تناسب حالات الكوارث الطبيعية وحالات إعادة تعمير ما تدمره الحروب والحالات المشابهة ، وقد أيدت دراسات عديدة ضعف العلاقة بين المساعدات والمنح من جهة ومعدلات النمو الاقتصادى فى البلاد المتلقية لهذه المنح من جهة أخرى خلال العقود الماضية بسبب الاستخدام غير الكفء لهذه المساعدات ، لذلك يضعف تبرير تقديم المساعدات والمنح للبلاد النامية وفقا لاعتبارات اقتصادية .

أما التبرير الأخلاقى لتقديم المساعدات والقروض الميسرة فهو تخفيف حدة الفقر لشعوب البلاد النامية ، وهناك من يرى أنه من الأفضل عدم توجيه هذه الموارد نحو البلاد النامية ذاتها بل توجيهها إلى حيث تحقق أعلى إنتاجية ممكنة ، ثم يوزع عائد استثمار هذه الموارد على أقل السكان والمناطق دخلاً على المستوى العالمى ومن ثم يتحقق أفضل استغلال وتوزيع للموارد ، ولكن يصعب على البلاد المتقدمة قبول هذا المنطق حتى لا تتحمل عبئا دائماً من المساعدات ، كما قد لا تقبل البلاد النامية قبول مساعدات دائمة فى شكل صدقات بدلاً من مساعدات إنمائية ، بالإضافة إلى صعوبة التطبيق العملى وتحديد المعايير التى يتفق عليها الجميع .

ويجادل البعض فى إن المساعدات الإنمائية المقدمة للبلاد النامية تحقق مصالح اقتصادية للبلاد المانحة ، إذ أن عملية التنمية الاقتصادية ستؤدى إلى زيادة طلب البلاد النامية على الآلات والمعدات والسلع الرأسمالية التى تنتج فى البلاد المتقدمة ، وسيترتب على زيادة دخول شعوب البلاد النامية زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية التى تنتجها البلاد المتقدمة وبالتالى تزداد صادرات تلك الأخيرة ، إلا أن عملية التنمية الاقتصادية – إذا ما تحققت فى البلدان النامية – قد تؤدى إلى إحلال الواردات الأجنبية بسلع منتجة محليا ، وبالتالى فإن تقديم المساعدات قد يؤدى إلى الإضرار بمصالح البلاد المتقدمة على الأقل فى الفترة القصيرة قبل زيادة دخول أفراد البلاد النامية ، لذلك فمن الصعب التأكد من أن تقديم المساعدات سيؤدى إلى تحقيق مصالح اقتصادية للبلدان المانحة بما يبرر تقديم المساعدات الإنمائية .

من مبررات تقديم المساعدات الاقتصادية أنها تساعد على بقاء الأنظمة الحليفة فى الحكم بمنع القلاقل والاضطرابات السياسية التى تحدث نتيجة انخفاض مستويات المعيشة . كما أن تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية يحمى هذه الأنظمة من أية تهديدات خارجية

من أنظمة غير صديقة ، ويرى مؤيدو تقديم المساعدات للدول النامية أنه لا ضرورة لإيجاد مبررات لذلك ، إذ هدف هذه المساعدات هو تحسين مستويات معيشة شعوب البلاد الفقيرة وأن البلاد الغنية يجب أن تتحمل تكلفة هذه المساعدات دون انتظار أية فوائد أو مقابل . وتوضح دراسة أسباب ومصادر وتوجهات المساعدات الإنمائية التى تقدمها البلاد المتقدمة للبلاد النامية وجود أسباب عديدة ، اقتصادية وسياسية وإنسانية وغيرها ، لتقديم هذه المساعدات ، لذلك فإنه لا يجب حصر كل المساعدات فى سبب واحد ، بل يجب دراسة كل حالة على حدة .

وبجانب المساعدات الثنائية – وفى ظل وجود أسواق خاصة لرأس المال – نشأت مؤسسات متعددة الأطراف إقليمية وعالمية تقدم مساعدات وقروضاً ميسرة وتجارية للبلاد النامية . وقد أدى وجود قدر من الاستقلالية لهذه المؤسسات عن الحكومات المشاركة فى تمويلها إلى انخفاض درجة تأثر أنشطتها بالاعتبارات السياسية التى تؤثر بدرجة ملحوظة فى المساعدات التى تقدمها الحكومات ، وبالتالى لا تتأثر أنشطة المؤسسات متعددة الأطراف بالتغيرات السياسية فى كل من البلاد المانحة والبلاد المتلقية بدرجة كبيرة . ويزداد ارتباط الأنشطة التمويلية للمؤسسات متعددة الأطراف بالاعتبارات الإنسانية ، بعكس الحال فى حالة البرامج الثنائية والتى يزداد ارتباطها بالاعتبارات السياسية والعسكرية ، وقد أدى إنشاء مؤسسات متعددة الأطراف إلى تنسيق الأنشطة المالية والفنية والاقتصادية من المصادر المتعددة وبالتالى الاستفادة من مزايا وفورات الحجم ، بالإضافة إلى إمكانية قيام تلك المؤسسات بدون المقرض الأخير . وتعتبر المؤسسات متعددة الأطراف أكثر قدرة من الحكومات على تحليل بيئة الاستثمار فى البلاد النامية المتلقية للمعونات الاقتصادية الإنمائية، ويضاف إلى المزايا السابقة ما تتميز به مشروعات المؤسسات متعددة الأطراف من سرعة نسبية فى التنفيذ وبتكلفة أقل نسبياً عنه فى حالة المشروعات المنفذة فى ظل ترتيبات حكومية مع الأخذ فى الاعتبار أهداف المؤسسات المانحة للمعونات والبلاد النامية المتلقية لها .

وقد قامت البلاد العربية مبكراً بتقديم مساعدات بينية أخذت أشكالا متعددة عينية ومالية لتحقيق أهداف اقتصادية وثقافية ودينية ، وذلك قبل تحقيق الفوائض البترولية فى السبعينيات . فقد قدمت مصر وسوريا مساعدات متعددة لبلاد عربية أخرى فى بداية هذا

القرن ، وقامت الكويت بتمويل مشروعات تعليمية فى دول الخليج منذ بداية عقد الخمسينيات ، كما قامت السعودية وليبيا بتقديم مساعدات مالية لعدد من الدول العربية منذ نهاية الخمسينيات [٢] . وقد نتج عن طفرة ارتفاع أسعار وعوائد البترول التى صاحبت وأعقبت حرب أكتوبر ١٩٧٣ زيادة الموارد المالية للدول العربية المصدرة للبترول وزيادة العون الإنمائى الذى تقدمه هذه البلاد ، ليس فقط إلى الدول العربية الأخرى ولكن إلى عديد من البلاد النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بالإضافة إلى زيادة مساهمتها فى المنظمات والمؤسسات الدولية . وقد تأثرت المعونات العربية بالتقلبات فى أسعار البترول لارتباطها بها ، إضافة إلى تأثرها بالتطورات السياسية الإقليمية .

ويوضح جدول رقم (١) مدى تأثير التطورات فى أسعار البترول على مستوى المعونات العربية ، إذ ازداد المتوسط السنوى لصافى السحب من المساعدات الإنمائية العربية الميسرة من نحو ١٥٣٩ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ (أى قبل حدوث الطفرة فى أسعار البترول) إلى نحو ٦٣٧٤ مليون دولار خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩ وإلى نحو ٦٥٤٧ مليون دولار خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٤ ، ثم انخفض إلى نحو ٣٠٦٣ مليون دولار خلال الفترة ٨٥ - ١٩٨٩ نتيجة التغيرات التى ميزت السوق العالمى للبترول ثم إلى ٢٧٤٧ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ نتيجة أحداث الخليج فى بداية التسعينيات . ويوضح الجدول المذكور كذلك تأثر المعونات العربية بالتطورات الإقليمية ، إذ انخفضت المعونات الإنمائية العربية من ٥٩٣٣ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٢٦٨٠ مليون دولار عام ١٩٩١ نتيجة أحداث الخليج فى هذه الفترة ، وواصلت انخفاضها حتى بلغت ١٣٤١ مليون دولار عام ١٩٩٥ .

ويختلف العون الإنمائى العربى عن المساعدات التى تقدمها البلدان المتقدمة فى أنه يصدر من دول نامية لم تستكمل إنشاء بنيتها الأساسية ، كما أنه ينشأ عن استنفاد مورد ناضب غير متجدد ، لذلك يمثل هذا العون مثالاً حياً للتكافل بين البلاد النامية إذ يعتبر مشاركة فى الموارد الطبيعية ، كما يتميز العون الإنمائى العربى بشروط إقراض ميسرة - مثل انخفاض أسعار الفائدة وطول فترتى السماح والسداد وارتفاع عنصر المنح - وعدم ارتباط العمليات التمويلية بمصادر معينة لتوريد مستلزمات المشروعات الممولة ، بالإضافة إلى عدم تدخل الدول المانحة فى السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والمواقف

السياسية للدول المستفيدة . وتوضح الإحصاءات ارتفاع نسبة المعونات العربية إلى الناتج القومى الإجمالى للدول المانحة مقارنة بالنسبة المماثلة فى حالة الدول المتقدمة ، فقد بلغت المساعدات الإنمائية العربية نحو ٢.١٩٪ من الناتج القومى الإجمالى للدول العربية المانحة عام ١٩٧٠ وارتفعت إلى ٥.٤٩٪ عام ١٩٧٥ ثم انخفضت إلى نحو ٣.٢٦٪ عام ١٩٨٠ وهى نسب تفوق نظيرتها فى حالة لجنة مساعدات التنمية DAC التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD والتى كانت ٠.٣٤٪ و ٠.٣٥٪ و ٠.٣٦٪ خلال الأعوام المذكورة على الترتيب وقدمت السعودية والإمارات والكويت فى عام ١٩٩١ ضعف النسبة المحددة دولياً للمساعدات وأربعة أضعاف نسبة المساعدات المقدمة من مجموعة DAC [٣] . وقد ساهمت المملكة العربية السعودية بنحو ٦٣.٩٪ من قيمة المساعدات الإنمائية العربية الميسرة خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٩٥ ، بينما بلغت مساهمة الكويت ١٦.٥٪ ، ومساهمة الإمارات ١٠.٧٪ ، ومساهمة العراق وليبيا وقطر والجزائر مجتمعة ٨.٩٪ [٤] .

مؤسسات الإنماء العربية :

يغلب على المساعدات الإنمائية العربية الطابع الثنائى ، ففى خلال الفترة ٨٦ – ١٩٩١ تراوحت المساعدات الإنمائية العربية المقدمة من المؤسسات متعددة الأطراف بين ٢.٧٪ عام ١٩٩٠ و ١٥.٩٪ عام ١٩٨٨ ، وإن كانت قد ارتفعت إلى نحو ١١.٥٪ من إجمالى المساعدات العربية عام ١٩٩١ [٥] ، وقد أدت الزيادة فى أسعار البترول – وبالتالى عوائد تصديره – إلى زيادة الإمكانيات المالية للدول العربية ذات الفائض النفطى وبالتالى ساهمت هذه الدول فى إنشاء ودعم عدد من الصناديق الوطنية والإقليمية العربية الهادفة إلى تقديم مساعدات إنمائية للبلاد النامية بصفة عامة والبلاد العربية بصفة خاصة ، حيث بلغ إجمالى الموارد المالية لهذه الصناديق من رأسمال واحتياطات فى عام ١٩٩٤ نحو ٣٤ مليار دولار وتنقسم المؤسسات الإنمائية العربية إلى :

أولاً : مجموعة الصناديق القطرية ، وهى :

١. الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، وتأسس عام ١٩٦١ وبدأ نشاطه عام ١٩٦٢ بفرض مساعدة الدول العربية فى تطور اقتصادياتها وتنفيذ برامج التنمية .

٢. صندوق "أبو ظبى للإنماء الاقتصادى" وتأسس عام ١٩٧١ وبدأ نشاطه عام ١٩٧٣ بهدف مد الدول العربية بالقروض اللازمة لإقامة مشروعات التنمية .

٣. الصندوق السعودى للتنمية وتأسس عام ١٩٧٤ وبدأ نشاطه عام ١٩٧٥ ، لتقديم المساعدات المالية لبلدان العالم الثالث .

٤. الصندوق العراقى للتنمية الخارجية وتأسس عام ١٩٧٤ وبدأ نشاطه عام ١٩٧٨ . وقد استمرت عملياته التمويلية حتى عام ١٩٨٢ حيث بلغت قيمة تلك العمليات خلال المدة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ نحو ١٧٣٣ مليون دولار [٦] . وتوضح حالة هذا الصندوق مدى تأثر المساعدات الإنمائية العربية بالأحداث الإقليمية ، إذ توقف عن نشاطه بسبب استنفاد الحرب الإيرانية - العراقية للموارد العراقية .

٥. المصرف العربى الليبى الخارجي وتأسس عام ١٩٧٢ ، ولا يوجد بيانات متاحة - فى إصدارات جامعة الدول العربية - عن بدء نشاطه أو أنشطته .

ثانياً : مجموعة الصناديق الإقليمية أو المشتركة :

١. البنك الإسلامى للتنمية وتأسس عام ١٩٧٤ وبدأ نشاطه عام ١٩٧٥ .

٢. صندوق الأوبك للتنمية الدولية وتأسس عام ١٩٧٦ . وقد قدمت الدول العربية المصدرة للبترول معظم المساعدات الإنمائية التى قدمها هذا الصندوق ، وأصبحت مساهمات الدول العربية المصدر الوحيد لموارد هذا الصندوق فى السنوات الأخيرة .

٣. الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، وتأسس عام ١٩٧٢ وبدأ نشاطه عام ١٩٧٤ . ويهدف هذا الصندوق إلى المشاركة فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية عن طريق تمويل المشروعات الاقتصادية ذات الطابع الاستثمارى بشروط ميسرة ، وخاصة المشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربى والمشروعات العربية المشتركة . ويهدف الصندوق كذلك إلى تشجيع توظيف الأموال العامة وبخاصة ما يطور الاقتصاد العربى ، إضافة إلى توفير الخبرات والمعونات الفنية فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية .

٤. المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا وبدأ نشاطه عام ١٩٧٥ ، ويهدف إلى توفير التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية للأقطار الأفريقية .

٥. صندوق النقد العربى الذى ووفق على إنشائه فى مؤتمر وزراء المال والأقتصاد العرب فى الرباط فى نيسان (إبريل) ١٩٧٦ وبدأ نشاطه عام ١٩٧٧ بتقديم الدعم المالى ومعالجة خلل موازين مدفوعات الدول العربية الأعضاء . ويهدف الصندوق إلى المساهمة فى تصحيح الاختلال فى موازين مدفوعات الدول العربية الأعضاء ، وأستقرار أسعار الصرف بين العملات العربية ، وتحقيق قابلية العملات العربية للتحويل فيما بينها ، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء ، وتطوير الأسواق المالية العربية ، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء فى مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية وتهيئة الظروف التى تساعد على إنشاء عملة عربية موحدة .

كما تسهم رؤوس أموال عربية فى مؤسسات تمويلية دولية تستثمر مواردها فى مناطق جغرافية متعددة ، وبدأت مجموعة مؤسسات التمويل العربية – والتى تضم الصندوق الكويتى والسعودى "وأبو ظبى" والعراقى للإنماء والبنك الإسلامى والأوبك والنقد العربى والمصرف العربى – التنسيق بين أنشطتها فى سبتمبر ١٩٧٥ ، حيث يقوم الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى بمهام أمانة التنسيق ، ويستهدف هذا العمل التنسيقى توثيق التعاون بين أعضاء المجموعة فى مجالات التمويل الإنمائى .

أهداف مؤسسات الإنماء العربية وحاجة الاقتصاديات العربية: .

تهدف مؤسسات التنمية العربية إلى تقديم المعونات المالية والمساهمة فى تحقيق أهداف خطط التنمية العربية ودعم قنوات الاتصال بين مصادر التمويل العربية والدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية نحو الاقتصاديات العربية . تولى تلك المؤسسات اهتماماً خاصاً بمشروعات البنية الأساسية التى تفيد كافة قطاعات الاقتصاد . وتتعاون مؤسسات التنمية العربية مع نظيرتها الدولية – مثل البنك الدولى والبنك الأفريقى والمجموعة الأوربية ولجنة مساعدات التنمية – من أجل تنفيذ مشروعات إنمائية فى مناطق عديدة . وتتيح مؤسسات التنمية العربية فرص العمل والتنفيذ للمقاولين والاستشاريين العرب فى تنفيذ المشروعات التى تساهم فى تمويلها [٧] . وتقدم صناديق التنمية العربية معونات فنية للبلاد النامية وقد بلغت هذه المعونات الفنية خلال الفترة ١٩٧٨– ١٩٨٩ نحو ٣٩٦ مليون دولار خص البلاد العربية منها نحو ٤٠٪ والدول الإفريقية نحو ٣٠٪ وتوزيع الباقى بين

مجموعات الدول النامية الأخرى والمنظمات الدولية . كما تقدم صناديق الإنماء قروضا ميسرة - أى يزيد فيها عنصر المنح عن ٢٥٪ - وغير ميسرة إلى البلاد النامية والعربية[٨].

وتمثل مساعدات المؤسسات الإنمائية العربية قدرا ضئيلاً نسبياً من إجمالى المساعدات الإنمائية التى تقدم للدول العربية ، وتشير إحصائيات عام ١٩٩٤ على سبيل المثال إلى أن تلك المساعدات لم تمثل سوى نحو ٣.٤٪ من إجمالى المساعدات المذكورة ، بينما قدمت مجموعة الداك DAC نحو ٦٧٪ والمؤسسات الدولية ٢٢,٦٪ وبلغت المساعدات الثنائية العربية نحو ٧٪ [٩].

وتعتبر البلاد العربية التى تعانى من مشكلة الديون الخارجية أكثر الدول حاجة لمعونات التنمية العربية ، وتتمثل هذه الدول فى الأردن وتونس والجزائر والسودان وسوريا والصومال وعمان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن . وتتميز اقتصاديات هذه الدول بعدد من الخصائص مثل :

أ - ارتفاع نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلى الإجمالى ، وبالتالى ضعف معدلات الادخار .

ب- انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلى الإجمالى ، وبالتالى تزايد الاعتماد على الخارج فى توفير الآلات والمعدات والتى تتميز بارتفاع أسعارها النسبية عن السلع الأولية والمواد الخام .

جـ- وجود عجز مستمر فى الموازنات الحكومية ، بالتالى الحاجة المستمرة إلى الاقتراض الداخلى أو الخارجى .

د - انخفاض الرقم القياسى لأسعار صرف العملات الوطنية .

هـ- تحقيق عجز رصيد العمليات الجارية .

و - قصور أجهزة التخطيط وانخفاض الكفاءة النسبية للبنية الأساسية [١٠] .

لذلك يمكن قياس مدى نجاح مؤسسات الإنماء العربية بمساعداتها للبلدان المذكورة فى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بكفاءة من أجل إصلاح هياكل اقتصاداتها وعلاج مشكلاتها الاقتصادية .

مصادر العمليات التمويلية العربية وتوزيعها القطاعى :

توضح الأرقام التى يتضمنها جدول رقم (٢) أن إجمالى العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية قد بلغ ٢٩٠٤٨ مليون دولار حتى نهاية عام ١٩٨٩ ثم ارتفع إلى ٤٢٠٧١ مليون دولار حتى نهاية عام ١٩٩٥ ، وقد ساهم البنك الإسلامى بنحو ٢٥,٤٪ من تلك العمليات حتى نهاية عام ١٩٩٥ بينما بلغت مساهمة الصندوق الكويتى نحو ٢٠,٩٪ والصندوق العربى نحو ١٨,٢٪ والصندوق السعودى نحو ١٥,٢٪ وصندوق الأوبك نحو ٧,٥٪ وبلغت مساهمات صندوق النقد العربى وصندوق "أبوظبى" والمصرف العربى نحو ٥,٦٪ و ٤٪ و ٣,٢٪ على الترتيب .

وتوضح البيانات التى يتضمنها جدول رقم (٣) أن قطاع الطاقة قد حظى بالنصيب الأكبر من العمليات التمويلية لصناديق الإنماء العربية حتى نهاية عام ١٩٩٥ والتى بلغت ٤٢٠٧١ مليون دولار ، إذ نال هذا القطاع نحو ٢٨٪ من إجمالى تلك العمليات ، ثم تلاه قطاع النقل والاتصالات والذى نال ١٩٪ بينما نالت قطاعات الصناعة والتعدين ، والزراعة والثروة الحيوانية ، والمياه والمجارى ، وخدمات التعليم والصحة ودعم موازين المدفوعات ١٧٪ ، ١٧٪ ، ٦٪ ، ١٣٪ على الترتيب .

وتوضح النسب السابقة أن العمليات التمويلية للصناديق العربية فى مجموعها قد ركزت على قطاعات البنية الأساسية وإنتاج السلع المادية ، مع انخفاض الأهمية النسبية لتمويل مشروعات التنمية البشرية .

وتقتصر عمليات صندوق النقد العربى على دعم موازين المدفوعات . أما العمليات التمويلية للبنك الإسلامى فقد اتجه منها نحو ٣٩,٧٪ إلى قطاع الطاقة ونحو ٣٥٪ إلى قطاع الصناعة والتعدين ونحو ١١,٩٪ إلى قطاع الزراعة والرى . وقد نال قطاع الصناعة والتعدين نحو ٣١,٣٪ من إجمالى العمليات التمويلية لصندوق "أبوظبى" ، بينما نال قطاع الطاقة نحو ٢٩,٧٪ وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية نحو ١٨,١٪ وقطاع النقل والمواصلات نحو ١٣,٥٪ وتأتى مجالات دعم موازين المدفوعات ثم قطاع الطاقة فى مقدمة العمليات التمويلية لصندوق الأوبك حيث نالت ٣٧,٩٪ و٢١,٧٪ من هذه العمليات على الترتيب ، بينما نالت قطاعات النقل والاتصالات ، والزراعة والثروة الحيوانية ،

والصناعة والتعدين ١٥,٥٪ ، ١٣,٦٪ و٧,٦٪ من إجمالى عملياته التمويلية على الترتيب.

وخلال المدة التى يحتويها جدول رقم (٣) نال قطاع النقل والاتصالات نحو ٣٦,٢٪ من إجمالى العمليات التمويلية للصندوق السعودى ، بينما نال قطاع الطاقة ٢٠,٨٪ وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية ١٩,٦٪ من هذه العمليات . وتوزعت العمليات التمويلية للصندوق العربى بين قطاعات الطاقة ، والزراعة والثروة الحيوانية ، والنقل والاتصالات ، والصناعة والتعدين ، والمياه والمجارى بنسب بلغت ٣٢,٨٪ ، ٢٣,٣٪ ،١٧٪ ، ١١,٦٪، ١٠,٦٪ على الترتيب . وتركزت العمليات التمويلية للصندوق الكويتى فى قطاعات النقل والاتصالات (٣١٪) والطاقة (٢٤,٦٪) والزراعة والثروة الحيوانية ٢٠,٤٪) والصناعة والتعدين (١٥٪) وقد وجه المصرف العربى الجزء الأكبر من عملياته التمويلية نحو قطاع النقل والاتصالات حيث نال هذا القطاع نحو ٤٣,٨٪ من تلك العمليات ، بينما نال قطاع الزراعة والثروة الحيوانية نحو ٢٤,٣٪ من هذه العمليات ، وتوزعت باقى العمليات التمويلية بين القطاعات الأخرى .

وقد اتجهت العمليات التمويلية للصندوق العراقى حتى نهاية عام ١٩٨٢ إلى مجالات دعم موازين المدفوعات ، والثروة الحيوانية ، والنقل والاتصالات ، والصناعة والتعدين ، ثم قطاع الطاقة بنسب بلغت ٥٠,٦٪ ، ١٨,٥٪ ، ١٢,٧٪ ، ١٠,٨٪ ، ٧,١٪ من إجمالى العمليات التمويلية على الترتيب [١١].

اتجاهات العمليات التمويلية لصناديق الإنماء العربية :

سبق ذكر أن المساعدات الإنمائية العربية يغلب عليها الطابع الثنائى والذى يخضع بدرجة ملحوظة للاعتبارات والمواقف السياسية . وعلى سبيل المثال خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٨ لم تمثل التدفقات من المصادر متعددة الأطراف سوى نحو ١٦,٣٪ من إجمالى مساهمات مصادر العون الإنمائى إلى الدول العربية ، حيث مثلت التدفقات من مؤسسات التنمية العربية المتجهة إلى الدول العربية نحو ٨,٤٪ فقط من تلك المساعدات متعددة الأطراف بينما بلغ العون الإنمائى المقدم من الدول العربية نحو ٣٤٪ من إجمالى التدفقات الإنمائية التى اتجهت إلى الدول العربية . وقد بلغ صافى تدفقات العون الإنمائى الذى قدمته صناديق الإنماء العربية إلى الدول العربية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٨ نحو ١٤٢٩٠

مليون دولار ، أى نحو ١٦٪ من العون الذى قدمته الدول العربية خلال الفترة المذكورة[١٢]. وخلال عام ١٩٩٣ قدمت مؤسسات التنمية العربية عوناً إنمائياً للدول العربية بلغ ٢,٩٪ من إجمالى المساعدات المقدمة لهذه الدول ، بينما بلغت مساهمة لجنة دول العون الإنمائى DAC نحو ٦٤,٤٪ والمؤسسات الدولية نحو ٢٣,٦٪ والمعونات العربية الثنائية نحو ٩,٢٪ [١٣] .

وبرغم الضآلة النسبية لمعونات صناديق الإنماء العربية فإن القروض التى التزمت بها هذه الصناديق قد مثلت نسباً مرتفعة من الاستثمارات فى بعض البلدان العربية . على سبيل المثال بلغت نسبة القروض إلى إجمالى الاستثمارات خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ نحو ٢٩,٨٪ فى الصومال و٢٩,٨٪ فى موريتانيا و٢٦,٤٪ فى اليمن الجنوبى و١٢,٨٪ فى الأردن و٩,١٪ فى اليمن الشمالى ، ٧,٩٪ فى البحرين و٧,٢٪ فى السودان ، ٦,٦٪ فى عمان و٤,٧٪ فى تونس و٣,٨٪ فى مصر و٢,٦٪ فى كل من المغرب وسوريا [١٤]. وفى خلال عام ١٩٩٣ بلغت نسبة مساهمات مؤسسات التنمية العربية إلى إجمالى المساعدات الإنمائية ١٣,٣٪ فى تونس و١١,٦٪ فى اليمن و٨,٧٪ فى لبنان و٥,٧٪ فى الجزائر و٤,٧٪ فى الأردن ، وأقل من ذلك فى باقى البلاد المستفيدة [١٥] .

يوضح جدول رقم (٣) أن القدر الأكبر من العمليات التمويلية لصناديق الإنماء العربية قد اتجه إلى الدول العربية . فقد نالت هذه البلدان نحو ٦٠,٥٪ من إجمالى قيمة تلك العمليات حتى نهاية عام ١٩٩٥ ، وتلتها مجموعة البلدان الآسيوية والتى نالت نحو ٢٢,٣٪ ثم مجموعة البلدان الأفريقية ونالت نحو ١٥,٤٪ ، أما باقى قيمة تلك العمليات فقد اتجه إلى بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها . وتوضح بيانات جدول رقم (٢) أن الصندوق العربى يركز كل عملياته التمويلية فى البلدان العربية ، بينما يركز المصرف العربى كل عملياته التمويلية فى البلدان الأفريقية ، وقد اقتصر البنك الإسلامى على تمويل عمليات إنمائية فى الدول العربية والآسيوية والأفريقية بنسب بلغت ٥٤,٥٪ و٣٦,٥٪ ، ٨,٧٪ على الترتيب حتى نهاية عام ١٩٩٥ . وقد استأثرت البلدان العربية بالجزء الأكبر من العمليات التمويلية لصندوق "أبوظبى" ، حيث نالت نحو ٨١,٦٪ من تلك العمليات وتوزعت العمليات التمويلية للصندوق الكويتى بين البلدان العربية ثم الآسيوية والأفريقية وبلدان أخرى نالت على الترتيب ٥٤,٤٪ ، ٢٤,٧٪ ، ١٧,٩٪ ، ٣٪ . أما الجزء الأكبر من العمليات التمويلية لصندوق الأوبك - ومعظمها مول من الدول العربية ذات الفوائض

البترولية – فقد اتجه إلى البلدان الأفريقية ثم الآسيوية حيث نالت ٣٨.٤٪ ، ٣٢.٨٪ على الترتيب ، بينما نالت الدول العربية ١٦.٦٪ ودول أمريكا اللاتينية ١١.٨٪ مضافاً إلى تلك العمليات خلال الفترة المذكورة وقد نالت البلدان العربية نحو ٦٣.٤٪ من العمليات التمويلية للصندوق العراقى بينما نالت الدول الأفريقية ١٨.١٪ والدول الآسيوية ١٣.٣٪ وبلدان أمريكا اللاتينية ٤.٩٪ [١٦] .

أما عن القطاعات التى ساهمت فيها العمليات التمويلية الإنمائية للصناديق العربية فى البلدان العربية المستفيدة ، فإن جدول رقم (٤) يوضح أن الجزائر ركزت على استخدام هذه التسهيلات فى قطاعى دعم ميزان المدفوعات ثم النقل والمواصلات والتخزين ، بينما استخدمت هذه التسهيلات فى قطاعى الصناعة والتعدين ثم الطاقة والكهرباء فى العراق ، بينما استخدمت الإمارات هذه التسهيلات أساساً فى تمويل عمليات قطاعى الصناعة والتعدين، أما فى ليبيا فقد حظى قطاع النقل بهذه التسهيلات الإنمائية خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٨٠ ، وفى خلال الفترة المذكورة حظى قطاع الطاقة بالقدر الأكبر من العمليات التمويلية لصناديق الإنماء العربية فى البحرين ، وحظى قطاعا الصناعة والتعدين بأكثر قليلاً من خمس هذه العمليات التمويلية . أما تونس والصومال واليمن الشمالى فقد وزعت هذه التسهيلات التمويلية على كافة القطاعات بنسب مختلفة ، بينما حظيت قطاعات النقل والطاقة والصناعة بأكبر قدر من هذه التسهيلات فى مصر والأردن ، ووجهت المغرب الجزء الأكبر من هذه التسهيلات التمويلية نحو قطاعات الزراعة ثم دعم ميزان المدفوعات والصناعة والنقل ، ووجهت السودان القدر الأكبر من هذه التسهيلات نحو قطاعات النقل ودعم ميزان المدفوعات ثم الصناعة والزراعة ، ونال قطاع الصناعة الموريتانى أكبر قدر من العمليات التمويلية من مؤسسات التنمية العربية التى اتجهت إلى موريتانيا ، وتلاه قطاع النقل . أما العمليات التمويلية للصناديق العربية فى اليمن الجنوبى فقد توزعت على كافة القطاعات ما عدا قطاع الصناعة ، بينما تركزت هذه العمليات فى جيبوتى فى قطاعات الصناعة والتجارة الخارجية.

زيادة فعالية دور الأموال العربية فى تنمية المنطقة العربية :

سبق إيضاح ضآلة حصة صناديق الإنماء العربية من المساعدات الإنمائية العربية بالمقارنة بالعون الثنائى . ويمكن أن تقوم العمليات التمويلية لصناديق الإنماء العربية بدور

أكبر فى تنمية المنطقة العربية بسبب ارتباط أنشطتها ببرامج التنمية واستنادها لمعايير موضوعية بدرجة أكبر ، إلا أنه مما يحد من فاعلية هذه العمليات التمويلية عدم وفاء بعض البلدان المتلقية لهذه المساعدات الإنمائية بالتزاماتها قبل الصناديق الإنمائية العربية . وقد بلغت جملة المتأخرات لصالح مؤسسات وصناديق التنمية العربية فى نهاية ١٩٩٥ نحو ٢٧٤٠ مليون دولار ، أى ما يعادل نحو ٦,٥٪ من إجمالى العمليات التموينية لهذه المؤسسات منذ إنشائها حتى التاريخ المذكور . وبلغت المتأخرات لدى الدول العربية نحو ٧٣,٦٪ من إجمالى المتأخرات ولدى الدول الأفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الآسيوية ٢٤,٧٪ ، ١,٣٪ ، ٠,٤٪ على الترتيب وتركز أكثر من ثلثى هذه المتأخرات لدى كل من السودان (٢٤,٧٪) والعراق (١٨,٣٪) والصومال (١٣,٤٪) واليمن (٦,٣٪) وجيبوتى (٤,٧٪) . وبلغ المستحق للصندوق السعودى ١٨,٥٪ من جملة المستحق لمؤسسات وصناديق التنمية ، بينما المستحق لصندوق النقد العربى ٢٨,٣٪ وللصندوق الكويتى ١٦,٦٪ وللصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ١١,٣٪ وللمصرف المغربى للتنمية فى أفريقيا ٩,٢٪ وللبنك الإسلامى للتنمية ٥,٥٪ ولصندوق الأوبك ٦٪ ولصندوق "أبوظبى" ٤,٦٪ [١٧] . وتشير هذه المشكلة إلى احتمال عدم اتباع الدقة الكافية عند اختيار المشروعات التى تمول بتسهيلات من صناديق الإنماء العربية بحيث لا يؤخذ فى الاعتبار مدى قدرة هذه المشروعات على سداد التزامات تمويلها . وتعانى صناديق الإنماء العربية من مشكلة نقص الخبرات البشرية المؤهلة لإدارة العمليات التمويلية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المقترحة والمساعدة فى تطوير بيئة الإستثمار فى الوطن العربى . ولم تقم الصناديق المذكورة بالعمل على تعبئة موارد مالية إضافية من أسواق المال العربية والعالمية ، مع اتباعها سياسة تمويلية محافظة فى مجال تمويل المشروعات الإنمائية مما أدى إلى وجود أموال عاطلة لدى هذه الصناديق . وتسببت القيود التى تفرضها القوانين المنشئة لهذه الصناديق فى ضآلة تمويلها للمشروعات الإنمائية ، مما أضطر الدول العربية إلى اللجوء لأسواق المال العالمية وتعرضها لشروط افتراضية صعبة برغم وجود الأموال العربية فى تلك الأسواق [١٨]. كما انتقدت العمليات التمويلية لصناديق الإنماء العربية بسبب عدم إنجازها بشكل يحقق التكامل الاقتصادى العربى ، وهو ما يتضح من ضآلة التدفقات التمويلية نحو المشروعات المشتركة [١٩] .

توضح الوثائق الأمريكية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط منذ أواخر السبعينيات أن هدف السياسة الأمريكية هو ضمان بقاء إسرائيل كدولة مستقلة مع إيجاد علاقات مستقرة بينها وبين الدول العربية [٢٠] ، لذلك يتعين على البلدان العربية دعم وتطوير اقتصاداتها لتكون قادرة على منافسة الاقتصاد الإسرائيلى الذى يتميز باستخدام تكنولوجيا متقدمة والمشاركة فى اتفاقيات تجارية مع كثير من بلدان العالم . ولا يحقق الوضع الحالى المتمثل فى وجود عدد من الصناديق العربية الإنمائية الصغيرة تحقيق هذا الهدف . لذلك يعتبر اندماج صناديق الإنماء العربية فى صندوق تمويلى واحد ضرورة تفرضها البيئة الاقتصادية والسياسية الدولية المعاصرة التى تشهد قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية . وسيؤدى وجود صندوق تمويلى موحد لمشروعات الإنماء العربية إلى توفير وعاء تمويلى كبير نسبياً وإلى خفض مخاطر عدم القدرة على سداد القروض من خلال التنويع الجغرافى والقطاعى ، مع زيادة قدرة هذا الصندوق على الاقتراض من أسواق المال العالمية وضمان مشروعات التنمية العربية مما يؤدى إلى جذب رؤوس الأموال نحو هذه المشروعات .

وإذا ما تحقق هذا الإنجاز ، فإن من عوامل نجاح الصندوق الإنمائى العربى الموحد فى دعم الاقتصاد العربى استبعاد المواقف السياسية عند تقييم العمليات التمويلية والأخذ فى الاعتبار الجدوى الاقتصادية لهذه العمليات . وسيؤدى هذا الإجراء إلى تحقيق عوائد أكبر للصندوق يمكن أن يوجد جزء منها للمساعدات الإنسانية والاجتماعية فى البلدان العربية والنامية ، كما أن عدم التأثر بالاعتبارات والتغيرات السياسية عند قيام الصندوق الموحد لأنشطته التمويلية سيشجع أسواق المال العالمية على التعامل معه ، مما يؤدى إلى زيادة أستقرار بيئة الاستثمار والتنمية فى البلدان العربية .

كما يعتبر وجود صندوق تمويلى عربى كبير نسبياً الوسيلة المناسبة لتمويل الاستثمارات الكبيرة ، مثل مشروعات تعمير الصحراء زراعياً وحضرياً ومشروعات استغلال المياه ، ومشروعات البنية الأساسية ، ومشروعات التجارة البينية العربية – التى تحقق التكامل الاقتصادى العربى وبالتالى دعم الموقف التنافسى للاقتصاديات العربية فى مجموعها إقليمياً وعالمياً ، ويمكن لصندوق تمويلى إنمائى عربى موحد أن يعالج بعض أوجه القصور التى تميز الصناديق المتعددة الموجودة حالياً والمتمثلة فى انخفاض مساهمتها فى مشروعات تنمية الموارد البشرية العربية اجتماعياً وصحياً وثقافياً وتعليمياً،

إذ تؤدى هذه المشروعات إلى زيادة إنتاجية العنصر البشرى وإلى الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية .

وستتيح الإمكانيات التى ستتوفر لصندوق إنمائى كبير نسبياً إمكانية مراجعة خطط وسياسات التنمية الاقتصادية العربية والتأكيد من أن هذه الخطط تسهم فى تحقيق تكامل اقتصادى عربى ، ودراسة جدوى المشروعات المقترحة وفقا لهذه الخطط ، ويتيح توافر مثل تلك الإمكانيات متابعة آداء المشروعات الممولة من قبل الصندوق وتصحيح أية أخطاء أولاً بأول مما يسهم فى تحقيق عوائد اقتصادية إيجابية للبلدان العربية المتلقية للمعونات للصندوق الإنمائى . ويمكن للصندوق الإنمائى العربى الموحد القيام باستثمارات مباشرة فى البلدان العربية بدلاً من الاكتفاء بتقديم قروض قد تمثل عبئاً على الاقتصاديات العربية المدنية ، وخاصة فى مجال المشروعات الخاصة ذات الطابع التكاملى .

ويعتبر اندماج صناديق الإنماء العربية المالية فى صندوق موحد خطوة إيجابية نحو تنفيذ قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى فى دور انعقاده التاسع والخمسين فى فبراير ١٩٩٧ بالقاهرة والخاص بالإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية خلال عشر سنوات تبدأ مع بداية عام ١٩٩٨ ، بهدف قيام تكتل اقتصادى عربى وزيادة فعالية العمل الاقتصادى العربى المشترك والعمل على تحقيق حلم السوق العربية المشتركة .

جدول رقم (١) صافى السحب من المساعدات الإنمائية العربية الميسرة خلال المدة ١٩٧٠ - ١٩٩٥

(مليون دولار)

الفترة	قيمة المساعدات الإنمائية	المتوسط السنوى
١٩٧٠ - ١٩٧٤	٧٦٩٦	١٥٣٩
١٩٧٥ - ١٩٧٩	٣١٨٧٠	٦٣٧٤
١٩٨٠ - ١٩٨٤	٣٢٧٣٥	٦٥٤٧
١٩٨٥ - ١٩٨٩	١٥٣١٧	٣٠٦٣
١٩٩٠ - ١٩٩٤	١٣٧٣٦	٢٧٤٧
١٩٩٠	٥٩٣٣	٥٩٣٣
١٩٩١	٢٦٨٠	٢٦٨٠
١٩٩٥ (تقدير أولى)	١٣٤١	١٣٤٢
١٩٧٠ - ١٩٩٥	١٠٢٦٩٥	٣٩٥٠

المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٣، ص ٤١٩ ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٦ ، ص ٣٤٧ .

جدول رقم (٢) التوزيع النسبى للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية وفقاً لمجموعات الدول المستفيدة حتى نهاية عام ١٩٩٥

(مليون دولار ونسب مئوية)

البلدان المستفيدة	البنك الإسلامى	الصندوق الكويتى	الصندوق العربى	الصندوق السعودى	صندوق الأوبك	صندوق النقد العربى	صندوق أبو ظبى	المصرف العربى	إجمالى	
									قيمة	نسبة
مجموعة البلدان العربية	٥٤,٨	٥٤,٤	١٠٠	٤٥,٣	١٦,٦	١٠٠	٨١,٦	٠٠	٢٥٤٣١	٦٠,٥
مجموعة البلدان الأفريقية	٨,٧	١٧,٩	٠٠	٢٠,٣	٣٨,٤	٠٠	٧,٧	١٠٠	٦٤٧٨	١٥,٤
مجموعة الدول الآسيوية	٣٦,٥	٢٤,٧	٠٠	٣٢,٩	٣٢,٨	٠٠	١٠,٣	٠٠	٩٣٩٣	٢٢,٣
مجموعة أمريكا اللاتينية	٠٠	١,٦	٠٠	٠,٠	١١,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٥٧٨	١,٤
بلدان أخرى	--	١,٤	٠٠	٠,٦	٠,٤	٠٠	٠,٤	٠٠	١٩١	٠,٤
الاجمالى حتى نهاية ١٩٩٥ قيمة	١٠٦٩٣	٨٨٠٠	٧٦٣٥	٦٤١١	٣١٧٤	٢٣٥٣	١٦٨٢	١٣٢٣	٤٢٠٧١	٪١٠٠
نسبة	٪٢٥,٤	٪٢٠,٩	٪١٨,٢	٪١٥,٢	٪٧,٥	٪٥,٦	٪٤	٪٣,٢	٪١٠٠	٠٠
الاجمالى حتى نهاية ١٩٨٩ قيمة	٧٢٨٧	٥٩٥٤	٣٨٦٧	٥٧٤١	٢٣٧٦	٠٠	١١٩٩	٨٩٣	٢٩٠٤٨	٠٠
نسبة	٪٢٥	٪٢٠,٥	٪١٣,٣	٪١٩,٨	٪٨,٢	٠٠	٪٤,١	٪٣,١	٪١٠٠	٠٠

المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٠، ص ٣٤١ .

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٦ ، ص ٣٥٣.

جدول رقم (٣) التوزيع القطاعى للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية
كما فى نهاية عام ١٩٩٥

مليـــون دولار ونســـبة مئوية

القطاع المؤسسة	النقل والاتصالات	الطاقة	المياه والمجارى	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين	أخرى	المجموع الكلى	
							نسبة	قيمة
البنك الإسلامى	٥	٣٩,٧	٢,٤	١١,٩	٣٥	٦	١٠٠	١٠٦٩٣
صندوق أبو ظبى	١٣,٥	٢٩,٧	٣,١	١٨.١	٣١,٣	٤,٣	١٠٠	١٦٨٢
صندوق الأوبك	١٥,٥	٢١,٧	٣,٧	١٣,٦	٧,٦	٣٧,٩	١٠٠	٣١٧٤
الصندوق السعودى	٣٦,٢	٢٠,٨	٦,٥	١٩,٦	٦,٧	١٠,٢	١٠٠	٦٤١١
الصندوق العربى	١٧	٣٢,٨	١٠,٦	٢٣,٣	١١,٦	٤,٧	١٠٠	٧٦٣٥
الصندوق الكويتى	٣١	٢٤,٦	٧,٩	٢٠,٤	١٥	١,١	١٠٠	٨٨٠٠
صندوق النقد العربى						١٠٠	١٠٠	٢٣٥٣
المصرف العربى	٤٣,٨	١٠,٥	٩,٢	٢٤,٣	٨,٢	٤	١٠٠	١٣٢٣
الإجمالى قيمة	٨١٨١	١١٥٨٢	٢٤٦٨	٧١٦٢	٧٢٥٦	٥٤٢٢	٤٢٠٧١	
نسبة	١٩	٢٨	٦	١٧	١٧	١٣	١٠٠	

ملاحظات

١- القطاعات الأخرى تشمل قطاعات الصحة والتعليم ودعم موازين المدفوعات .

٢- تخصص عمليات صندوق النقد العربى لدعم موازين المدفوعات .

المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٦ ، ص ٣٥٤ .

جدول رقم (٤) التوزيع القطاعى للقروض المقدمة من مؤسسات التنمية العربية إلى البلدان العربية المستفيدة خلال الفترة ١٩٩٧ - ١٩٨٠

(نسبة مئوية)

البلد	النقل والمواصلات والتموين	الطاقة والكهرباء والغاز	المياه والمجارى	الصناعة والتعدين	الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	دعم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية	أخرى	إجمالى
الجزائر	٤١,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٣,٢	٥٣,٤	٢,٢	١٠٠
العراق	٠٠	٤٤	٠٠	٥٦	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠
الأمارات	٠٠	٠٠	٠٠	٦٦,٢	٠٠	٠٠	٣٣,٨	١٠٠
ليبيا	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠
البحرين	٠,٧	٧٥,٤	٠٠	٢١,٩	٠٠	٠٠	٢	١٠٠
تونس	١٣,٨	٤,٣	١٦,٤	٢١,٤	٢٣	٨,٧	١٢,٤	١٠٠
سوريا	٤٠,٤	٢٩,٣	١١,٣	٠٠	٢,١	٥	١١,٩	١٠٠
عمان	١٢,١	٨٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧,٩	١٠٠
مصر	٤١,٦	٢٦,١	٨,٣	١٩,٣	٠٠	٤,١	٠,٦	١٠٠
الأردن	٢٧,٣	٢٢	٩	٣٦,٧	٤	٠٠	١	١٠٠
لبنان	٦٠,٣	٢٩,٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠,٣	١٠٠
المغرب	٩,٣	٢,٩	٠٠	١٣,٩	٤٢,٤	١٩,٩	١١,٦	١٠٠
السودان	٤٧,٨	١,١	٠٠	١١,٧	١١,٤	٢٧,٢	٠,٨	١٠٠
الصومال	١٤,٩	٧,٥	٢	٢٦,٨	٢٢,١	٢١,٢	٥,٥	١٠٠
موريتانيا	٣٠,٨	٣,٩	٠٠	٤٧,٣	٢,٩	٨,٥	٦,٦	١٠٠
اليمن الشمالى	١٢,٨	٢٢,٧	٢٧,٦	٧,٦	٢١,٦	٦,٨	٠,٩	١٠٠
اليمن الجنوبى	٢٥	٢٣,١	٧,٦	٠٠	١٣,٩	١٥,٦	١٤,٨	١٠٠
جيبوتى	٠٠	٠٠	٠٠	٦٤,٧	٠٠	١٧,٦	١٧,٧	١٠٠

المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨١، ص ٣٠١ .

المراجع :

١. انظر :

Michael p . Todaro Economic Development , (NY: Longman , 1997 , pp . 550 - 554.

Charles p . Kindleberger , Economic Development , (NY : McGraw - Hill Book company , Inc. , 1958) ,pp . 292 - 299.

H . Myint, The Economics of the Developing Countries , 4 th (revised) edition (London : Hutchinson University Library , 1973) , pp 149 - 151.

٢. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩١ ، ص ١٢٣ .

٣. التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٣ ، ص ٢٥٢ و ص ٤٨٩ .

٤. التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٦ ، ص ٣٤٧ .

٥. التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٣ ، ص ص٤٩٢ .

٦. التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٠ ، ص ٣٤٢ .

٧. التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٥ ، ص ص ١٤٧ – ١٥٥ .

٨. التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٠ ، ص ١٥٤ .

٩. التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٦ ، ص ٣٥١ .

١٠.خديجة الأعسر وعمر البيلى ، "مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية والعربية" ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الرابع ، العدد الأول ، يونيو ١٩٩٦ ، ص ٢٢ – ٢٥ .

١١.الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٣ ، ص ٤٩٧ .

١٢.التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٠ ، ص ١٥٠ .

١٣.التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٥ ، ص ٣٢١ .

١٤.التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨١ ، ص ٢٩٤ – ٢٩٨ .

١٥.التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٥ ، ص ٣٢١ .

١٦.التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٣ ، ص ٤٩٦ .

١٧.التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٦ ، ص ١٨٢ .

١٨.مجلس الشورى المصرى ، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية رقم ١٣ لعام ١٩٩٢ ، آفاق التعاون الاقتصادى العربى فى ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية ، ص ٤٣ .

١٩.سعيد عبد الخالق محمود ، "حرب الخليج والدورالإنمائى لصناديق التمويل العربية" ، مصر المعاصرة ، العدد ٤٢٥ ، يوليو ١٩٩١ ، ص ١٢٧ .

20. Michael A . Palmer , Guardian of the Gulf (NY : The Free Press , 1992) , pp . viii , 101 , and 103.

الإصلاحات الاقتصادية فى البلدان العربية ودورها المرتقب فى التمهيد لقيام السوق العربية المشتركة

د. فؤاد راشد عبده*

المقدمة :

يشهد عالمنا المعاصر منذ عقد الثمانينيات حتى اليوم ، أحداثاً عالمية مذهلة متسارعة أحدثت تحولات جذرية وعميقة فى النظام الاقتصادى والسياسى العالمى ، أسفرت عن نتائج وتطورات هامة ، وضعت العالم وشعوبه المختلفة عشية القرن الحادى والعشرين أمام متطلبات وتحديات جديدة ، وجعلتها تبحث عن سبل مختلفة تمكنها من تلبية احتياجات العصر ومواجهة تحدياته .

وبالرغم من تنوع وتعدد هذه التحديات والمتطلبات (اقتصادية - سياسية - اجتماعية - علمية - تقنية - ثقافية) إلا أن التحديات الاقتصادية تقع فى موقع الصدارة ، لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات، لهذا نجد بلدان وشعوب العالم المختلفة تبحث عن طرق ووسائل وآليات فاعلة تساعدها على النمو والتطور الاقتصادى بديناميكية مناسبة ، وعلى استخدام واستغلال مواردها وطاقتها الاقتصادية ، بما يضمن لها الاستمرار والصمود والقدرة المناسبة على المنافسة معتمدة على الاتفاقيات الثنائية والجماعية والعمل الاقتصادى المشترك وعلى التكتلات الاقتصادية العالمية

* أستاذ مساعد – كلية الاقتصاد والادارة – جامعة عدن – اليمن

والإقليميـة ، كمدخل مناسب للدفـاع عن مصالحهـا المختلفـة ، ومـن أجـل ضمـان مواقـع مناسبة تحميها من التغيرات المتسارعة ونتائجها المحتملة وغير المحمودة .

وسط هذه الظروف ، تقوم عدد من البلدان العربيـة بعمليـة الإصلاح الاقتصـادى ، وسياسات التكييف الهيكلى ، تعيد من خلالها النظر بكل توجهاتها وسياساتها بغرض تفعيل الاقتصاد والدفع بالنمو إلى الأمام ، وتجاوز المشكلات والصعوبات الاجتماعية التى تعيشـها وتتزامن هذه العملية مع الجهـود والدعـاوى التـى لـم تترسـخ بعـد ، والمناديـة والسـاعية لحشد الجهود وتشكيل موقف جماعى عربى يمهد ويؤسس لقيام سوق عربيـة مشتركة ، كإطار مؤسسى يحمى المصالح العربيـة ويوحـد الجهـود والقـدرات والطاقـات الاقتصاديـة والسياسية بما يمكن من تأمين الحاجات الضرورية ومتطلبـات العصـر ومواجهـة تحدياتـه خصوصاً تلك التحديات التى تفرضها المسـاعى والترتيبـات الدوليـة الراميـة لقيـام "سـوق شرق أوسطية" هذه السوق المزعومة التى لن تكون بالتأكيد لصالح الأمة العربية .

انطلاقا من ذلك وعن طريق تناول سياسات الإصلاحات الاقتصادية فى اليمـن كنمـوذج لسياسات الإصلاحات والتكيف الهيكلى الجارية فى البلدان العربية الأخرى ، سـنحاول مـن خـلال هـذه الورقـة استشـراف دور وأثـر هـذه الإصلاحـات للتمهيـد لهـذه السـوق العربيـة المشتركة . ومن أجل القيام بذلك سنعمل على مايلى :

١. التعـرف علـى الدوافـع والمؤثـرات الداخليـة والخـارجيـة ، الاقتصاديـة – السياسـية – الفكرية ، وغيرها التى اقتضت القيام بهذه الإصلاحات فى الجمهورية اليمنية ، والتى تتشابه كثيراً مع المقتضيات التى استوجبت الإصلاحات فى البلدان العربية الأخرى .

٢. عرض الأهداف العامة وطبيعة وجوهر الإجراءات الإصلاحية التى تقوم بها الحكومـة اليمنية ونتائجها الأولية على صعيد الاقتصاد الكلى وآثارها المختلفة . وكذلك عـرض عدد من المحاذير والمخـاوف التـى قـد تـترتب علـى هـذه العمليـة إذا لـم يتـم إدارتهـا وتوجيهها بما يخدم بالفعل أهداف التنمية الاقتصادية – الاجتماعية المنشودة .

٣. العمل وفق هذه الإجراءات ونتائجها الأولية وعلى أساس الصعوبـات والعراقيـل التـى أعاقت تجارب ومحاولات التكامل والعمل الاقتصـادى العربـى المشـترك فيمـا مضـى ، على تلمس الدور المرتقب للإصلاحات فى التمهيد لقيام السوق العربيـة المشـتركة ..

وللتأكيد فقط ، فقد جاء تناول النموذج اليمنى فى مجال الإصلاح الاقتصادى وإجراء بعض الاسقاطات على أساسه عند التنبؤ بدور هذه الإصلاحات فى التمهيد لقيام السوق العربية المشتركة انطلاقا من التشابه والاشتراك فى المشكلات والاحتياجات الاقتصادية – الاجتماعية – السياسية ، هذا التشابه الذى لا يلغى بالتأكيد السمات والخصائص المميزة لكل بلد على حده .

أولاً : سياسة الإصلاحات الاقتصادية بين المقتضيات الداخلية والمؤثرات الخارجية

١- الإصلاحات الاقتصادية ودوافعها الداخلية :

تقوم الحكومة اليمنية منذ إبريل عام ١٩٩٥ بتنفيذ برنامج للإصلاحات الاقتصادية والمالية . ومن المؤكد بأن سياسات وبرامج الإصلاحات هذه تأتى استجابة لعدد من المتطلبات والدوافع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يمكن إيجازها بأربعة دوافع رئيسية وعلى النحو التالى :

أ- **الركود الاقتصادى وضعف معدلات النمو** : تدل جميع المعطيات الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية والمرتبطة على الأقل بقيام الوحدة فى مايو ١٩٩٠ ، بأن الركود الاقتصادى وضعف وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادى ، هى من أبرز سمات ومشكلات الاقتصاد اليمنى . حيث نجد بأن الناتج المحلى الإجمالى حقق خلال الأعوام ٩١ – ٩٤ على التوالى وبالأسعار الجارية قيمة متواضعة قدرها ١١٢٤٣٤ / ١٣٥٥٩٤ / ١٧٠٢٩٨ / ٢٢١١٠٣ / ٢٩٤٢٥٢ / مليون ريال . أى بمعدل سنوى بالأسعار الجارية قدره ١٥/ ٢٠,٣ / ٢٥,٣ / ٢٩,٨ / ٣٣,١٪ . وبمتوسط نمو سنوى بالأسعار الثابتة قدره ٢,٥٪ [١] .

كما أن نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى أخذ بالتراجع حيث قدر خلال الأعوام ٩٠ – ٩٥م على التوالى بـ ٥٤١ / ٣٧١ / ٣٣٣ / ٢٩٣ / ٢٦٣ / ٢١٧ دولاراً . [٢] أما الادخار المحلى الاجمالى وخلال نفس الفترة ، فقد سجل وبالأسعار الجارية قيمة قدرها ٢٠٣٤٩ / ٢١٣١٦ / ٤٢٣٦٨ / ٣٣٦٤٣ / ١٧٤٠٥ مليون ريال [٣] أول ما يمكن تسجيله على هذا الصعيد هو أن النمو الاقتصادى السنوى الذى تقدر معدلاته بـ ٢,٥٪ لا

يتناسب مطلقاً مع معدلات النمو السنوى للسكان الذى يعتبر من أعلى المعدلات فى العالم ويقدر بـ ٣,٧٪ ومعدلات الخصوبة الكلية التى تصل إلى ٥,٩٢ [٤] . هذا الخلل أظهر عدداً من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الحادة ومن أبرزها :

١. النمو المتسارع لمعدلات البطالة التى تعتبر سببا مباشرا لانكماش الاقتصاد وتراجعه وعدم قدرته على خلق فرص عمل جديدة . حيث نمت معدلات البطالة من ٢٥٪ خلال عامى ٩١ – ٩٢ لتصل خلال عامى ٩٤ – ٩٥ نسبة ٣٧٪ من إجمالى القوى العاملة[٥] .

٢. التضخم ومعدلاته المرتفعة الذى قدرته المصادر الرسمية عام ٩٤م بحوالى ٧٥٪ وارتفع عام ٩٥ بنسبة تصل إلى أكثر من ١٠٠٪ وكذلك ارتفاع عرض النقد بمتوسط قدره ٢١٪ خلال ٩٠ – ٩٢ ، والذى وصل نسبة قدرها ٣٣٪ عام ٩٥ [٦] .

٣. انكشاف الاقتصاد اليمنى أمام الاقتصاد الخارجى ، وضعف الاستثمار ، وتقلص إحتياطى البلاد ومواردها من النقد الأجنبى ، وانخفاض حجم الموجودات الأجنبية من ٥ مليار ريال عام ٩٠ إلى ٣,٨ / ١,٨ / ٤,٢ / مليار ريال خلال ٩٢ – ٩٤ [٧] .

ولم يكن الركود الاقتصادى وضعف وتباطؤ معدلات النمو سببا مباشرا لهذه المشكلات وغيرها من المشكلات الاقتصادية ، بل سببا للمشكلات الاجتماعية المتعددة والمتنوعة التى نجد تعبيراتها الواضحة فى تدهور مستوى الدخول ، والمستوى المعيشى للسكان ، وفى توزيع الدخل ، والتى تنعكس سلباً على المواصفات الكمية والنوعية المرتبطة ببناء الإنسان الجسمانى – الصحى والنفسى والعقلانى وغيرها من المواصفات التى تتحدد على أساسها مكانة الإنسان ودوره فى التنمية ، حيث نجد مثلا بأن نسبة الأمية فى الجمهورية اليمنية إجمالا ، تصل إلى ٦٥٪ وعلى مستوى الحضر والريف ٣٤٪ – ٦٤٪ كما يصل العدد المطلق للأميين ١٥٠ , ٢٨١ , ٥ أمياً وتبلغ نسبة الأميين بين الإناث ٧٦٪ وبين الذكور ٣٧٪ . [٨]

أما معدل وفيات الأطفال الرضع فقد بلغ ٨١ وفاة لكل ألف مولود حى تقريباً . ومعدل الوفيات العام ١١,٤ وفاة لكل ألف من السكان . ومتوسط عدد السنوات التى يمكن أن يعيشها الفرد عند الميلاد ٥٧,٥ سنة ، ومتوسط العمر للسكان ٢١ سنة تقريباً [٩]

وعلى صعيد آخر نجد بأن متوسط حجم الأسرة . ومتوسط عدد الأفراد فى المسكن حوالى ٧ أفراد ومتوسط عدد الأفراد فى الغرفة إجمالا ٢,٦ فردا وفى كل من الريف والحضر على التوالى ٢,٦ - ٢,٤ فرداً [١٠]

كما تبلغ نسبة الإعالة الاقتصادية ٤٣٩,٣٣٪ أى أن كل ١٠٠ شخص من العاملين النشيطين اقتصاديا يعولون ٤٣٩ شخصا بمعنى آخر كل شخص يعول أربعة أشخاص تقريبا.

أعتقد بأن المؤشرات التى تم عرضها حتى الآن تؤكد بأن الاقتصاد اليمنى بمعدلات نموه الحالية غير قادر على الوفاء بالاحتياجات والمتطلبات المحلية المتنامية على المدى المنظور والمتوسط ؛ الأمر الذى يبعث القلق وينذر بالمخاطر . أما إذا نظرنا نظرة بعيدة المدى سنجد بأن الأمر أكثر خطورة مما نتصور ويهدد بالفعل استقرار المجتمع السياسى والاجتماعى .

للاستدلال على ذلك يمكن النظر إلى قضية عدم التناسب بين النمو الاقتصادى ومعدلات النمو السكانية . فبحسب نتائج التعداد السكانى ديسمبر ١٩٩٤م ، فإن إجمالى عدد السكان فى اليمن بلغ ١٣١, ٨٣١, ١٥ نسمة . وعليه ووفق النمو السكانى الحالى فإنه يولد طفلان فى كل دقيقة تقريبا وحوالى ٤٩ طفلا فى الساعة ، وقرابة ٢٥٠٠ فى اليوم وأكثر من ٨٠٠ ألف طفل فى العام .

وعند التسليم بالإحصائيات الرسمية التى تشير بأن عدد السكان يتضاعف كل ١٩ عاما، فان عدد السكان سيصل عام ٢٠١٢م إلى ٣٢ مليون نسمة وفى عام ٢٠٢٠ إلى حوالى ٤٠ مليون نسمة، هذا النمو السكانى الهائل بمدلوله الحسابى يبين لنا حجم المشكلة فى إطارها العام فقط ، أما إذا أخذنا المشكلة ارتباطا بالتوزيع السكانى والتركيب النوعى للسكان ، وقضايا الغذاء والأمن الغذائى ، ومشكلات المياه والبيئة وغيرها . سنجد بأن هذا النمو السكانى إذا لم يقابله نمو اقتصادى مناسب فإنه كفيل لوحده بقذف المجتمع اليمنى خارج النمو والتطور الحضاريين .

لهذا يمكننا القول بأن مسألة الانتعاش الاقتصادى وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة ، قادرة على تلبية احتياجات المجتمع المتزايدة وعلى خلق شروط اقتصادية ملائمة تمكن الاقتصاد اليمنى من التكيف والتعايش مع المتغيرات الاقتصادية الجارية .

ب- الإختلالات الهيكلية :

تبين خلال الفترة ٩٠ - ٩٥م بأن الاقتصاد اليمنى يعانى من اختلالات هيكلية حادة عمقت المشكلات والأزمات الاقتصادية التى يعانى منها المجتمع ، ويمكن إبراز أهم هذه الاختلالات وبصورة مختصرة بالتالى :

١- اختلالات بنائية لصالح القطاعات الخدماتية :

تشير مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسية (الزراعة - الأسماك - الصناعة بشقيها الاستخراجى والتحويلى - الكهرباء والمياه - التشييد والبناء) خلال الأعوام ٩١ - ٩٤ إلى تواضع وتراجع مساهمة هذه القطاعات من إجمالى الناتج المحلى . حيث ساهمت فى إجمالى الناتج المحلى خلال الفترة المذكورة بنسبة قدرها ٤٤,٩/ ٤٤,٢/ ٤٤,٢ / ٤٧,٧٪ أى بمتوسط قدره ٤٥٪ فى الوقت الذى بلغت مساهمتها عام ٩٠م ٤٧,٩٪ مسجلة بذلك نسبة تراجع قدرها حوالى ٣٪ مقابل زيادة لصالح قطاعات الخدمات من ٥٣٪ عام ٩٠ إلى ٥٥,٧٪ عام ٩٤ [١٢]

والمؤسف ، بأن هذا التراجع يتم فى القطاعات الإنتاجية السلعية الهامة ، وتحديداً فى قطاع الزراعة الذى لم تتجاوز مساهمته خلال نفس الفترة نسبة ١٧٪ كما ظلت مساهمة قطاع الأسماك تتراوح بين ٠,٨ - ١٪ أما مساهمة قطاع الصناعة بشقيه الاستراتيجى والتحويلى فقد انخفضت إلى ٢٢,٦٪ عام ٩٤م فى الوقت الذى كانت عام ٩٠م ٢٥,٤٪[١٣].

٢- اختلال بين العرض والطلب :

هذا الاختلال نتاج طبيعى لانكماش وتراجع الإنتاج المحلى وعدم توسع الأنشطة الاقتصادية بسبب ضعف التراكم وندرة الموارد المالية . هذا الوضع الذى يقابله فى الجانب الآخر ميول وتوسع شديدين فى الاستهلاك أدى إلى ظهور فجوة كبيرة بين العرض والطلب الكليين .

ولاشك بأن المخرج الوحيد لتغطية هذه الفجوة هو اللجوء للاستيراد . ونظرا لشحة موارد النقد الأجنبى والعجز المتصاعد فى الميزانية العامة للدولة الذى وصل عامى ٩٠ - ٩١ م ١٠ - ٦ مليار ريال . وتصاعد خلال الأعوام ٩٢ - ٩٤ م إلى ٢١,٣ - ٣٠,٨ -

٤٤,٨ مليار ريال [١٤] . هذا العجز الذي يمتص الكتلة النقدية المتاحة أدى بالنتيجة إلى الإصدار النقدى كوسيلة وحيدة ومتاحة لتمويل الاستيراد ومواجهة النفقات الجارية . مما عمق حالة الركود الاقتصادى ورفع معدلات التضخم بصورة لم يشهد لها مثيل من قبل .

٣- الاختلالات بين الموارد والنفقات الكلية :

سجل الفارق السالب بين الناتج المحلى الإجمالى والاستهلاك الكلى نمواً واضحاً قدره خلال الفترة ٩١ - ٩٤ م بـ ٢٤٤٢٥ - ٣٤٤٦٣ - ٣٤٥٩٩ - ٣٦١٥٦ مليون ريال . أى أن العجز لصالح الاتفاق الكلى (الاستهلاكى الاستثمارى) وصل بالنسب المئوية خلال هذه الفترة ٢٣ - ٢٧ - ٢١ - ١٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى . وإذا أخذنا فى الاعتبار نصيب القطاعات الخدمية من هذا الناتج سنجد بأن العجز يتجاوز ٦٠٪ [١٥].

ومن الملاحظ أن الاتفاق الاستثمارى خلال نفس الفترة ، ظل يتراوح بين ٣-٤٪ من إجمالى الإنفاق الكلى . وبالتالى فإن ضعف الاستثمار مضافاً إليه الادخار الكلى السالب انعكس على توسع وتنوع الأنشطة الاقتصادية المنتجة . ومن ثم أصبحت هذه الاختلالات إحدى العوامل المؤثرة سلباً على النمو الاقتصادى .

٤- اختلالات فى الموازين الاقتصادية :

يكشف العجز المتصاعد فى كلٍ من الميزان التجارى ، وميزان المدفوعات والعجز فى الحساب الجارى عن حجم وعمق هذه الاختلالات .

فقد سجل الميزان التجارى خلال الأعوام ٩١-٩٣م نمواً سالباً مقداره ٧٢٣,٦ - ٨٤٠,٦ - ٩٧١,٢ مليون دولار [١٦] كما سجل ميزان المدفوعات خلال الفترة ٩١ - ٩٤ م على التوالى نمواً سالباً أيضا مقداره ٤٤,٩ - ٢٥,٣ - ٢٥,٠ - ١٥,٠ مليون دولار. كما أن الحساب الجارى هو الآخر حقق نموا سالبا خلال نفس الفترة قدره ٦٦١,٢ - ١١١٠,١ - ١٢٨٤,٤ - ٢١٨,٥ مليون دولار [١٧] . وهذه الاختلالات فى الموازين الاقتصادية تعكس بكل تأكيد ضعف الاقتصاد اليمنى ، وتعبر عن انكماشه أمام الاقتصاديات الخارجية . وعليه فإن هذه الاختلالات الهيكلية التى تبين حجم المشكلات والأزمات الاقتصادية تعتبر إحدى الدوافع الرئيسية للقيام بإصلاحات اقتصادية ومالية شاملة .

جـ- السياسات الاقتصادية وأدواتها :

تشكلت فى شطرى اليمن قبل قيام الوحدة تجربتين مختلفتين لكل واحد منهما توجهاتها السياسية والاقتصادية . الأولى فى الشمال تستند فى سياساتها الاقتصادية على آلية السوق مع احتفاظ الدولة بدور مميز فى إدارة وتوجيه الأنشطة الاقتصادية والثانية فى الجنوب تعتمد على التخطيط المركزى والإدارة الاقتصادية المباشرة . وبرغم هذا التمايز فى الرؤى والتوجهات الاقتصادية إلا أن الواقع قد أكد بالملموس بأن هاتين التجربتين لم تسفرا عن تحقيق تمايز فى مستوى النمو والتطور الاقتصادى . وما يهمنا فى هذا الأمر هنا هو استخلاص أهم سمات وآثار هذه التجارب والتى تم نقلها وإضافتها للسياسات الاقتصادية اليمنية عشية قيام الوحدة فى مايو ١٩٩٠م وظلت تفعل فعلها حتى اليوم .

وبغض النظر عن درجة ومستوى تأثير هذه التجربة أو تلك يمكن إبراز أهم هذه السمات بالتالى :

١. غياب الرؤية التنموية الشاملة والاستراتيجية مما جعل عملية التنمية تتسم بالعشوائية والعفوية والتقلب وتفرز عددا من الاختلالات الهيكلية والمشكلات الاقتصادية المزمنة والدورية .

٢. سياسات اقتصادية أخذت من التخطيط التنموى منطلقاً أساسياً لها ، وأعطت للدولة دوراً مميزاً فى قيادة التنمية وتوجيه مسارها سواء عن طريق امتلاكها لعناصر الإنتاج أو عن طريق وسائل وأدوات السياسة الاقتصادية .

هذه السياسات التى عبرت أحياناً كثيرة عن عدم واقعيتها وعن عدم قدرتها فى تعبئة الموارد المتاحة استغلالها عقلانياً ، وهمشت دور ومساهمة أشكال الملكية الأخرى أدت إلى بناء اقتصاد مشوه من معالمه البارزة النمو الإنتاجى المحدود والنمو الاستهلاكى والإنفاق الحكومى المتزايد .

٣. الضعف الكبير والنقص الحاد فى الهياكل والبنى التحتية والناتج عن عدم إدراك أهمية هذه المقومات فى البناء والتطور الاجتماعى والاقتصادى .

٤. بناء مؤسسى ضعيف ، وجهاز إدارى متضخم غير فاعل فى بنائه الهيكلى والتنظيمى، وغير كفء من حيث المكون البشرى ومتناقض وغير واضح فى أسسه القانونية والتشريعية .

ونظرا للطابع التوفيقى والانتقائى الذى اتسمت به الاتفاقيات الوحدوية التى جعلت من تجارب التنمية الاقتصادية الشطرية أساساً فى تحديد التوجهات والسياسات الاقتصادية لدولة الوحدة ، وعدم التدقيق فى اختيار ما هو إيجابى من تجارب الماضى ، وبفعل تحرك خيار الوحدة وبوتيرة متسارعة انتقلت هذه السمات إلى قلب التوجهات والسياسات الاقتصادية لدولة الوحدة .

حيث جاء دستور الجمهورية اليمنية وحدد الأسس الاقتصادية للدولة بالتالى :

١- قيام السياسة الاقتصادية على أساس التخطيط العلمى الشامل . بما يكفل قيام قطاع عام متطور قادر على امتلاك وسائل إنتاج رئيسية .

٢- إعطاء فرصة لكل من القطاع العام والخاص والمختلط ، للمشاركة فى عملية التنمية وفى كل المجالات فى إطار الخطة العامة للدولة .

٣- توجيه الدولة للتجارة الخارجية والاشراف على التجارة الداخلية على أساس حماية المستهلك وتوفير السلع الأساسية .

٤- تنظيم وتوجيه الدولة للاقتصاد بما يضمن تخصيص الموارد الاقتصادية بصورة جيدة عن طريق القوانين الاستثمارية والضريبية والتأثير على المستوى العام للأسعار من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية وترك عملية تحديد الأسعار والأجور وفق قوانين السوق وآلياته [١٨] .

وفق هذه الأسس بنت الحكومة خلال المرحلة الانتقالية مايو ٩٠ - إبريل ٩٣ م برامجها وتوجهاتها السياسية الاقتصادية التى يمكن تسميتها بسياسة السوق الموجهة ، وهى سياسة أبقت على دور الدولة فى الحياة الاقتصادية عن طريق القطاع العام وعن طريق وسائل وأدوات التنظيم والضبط الاقتصادى المباشر . وبالرغم من عدم الالتزام بالتخطيط كمنهج ووسيلة هامة فى إدارة وتوجيه الاقتصاد بدليل عدم صدور خطة اقتصادية ، منذ الوحدة حتى عام ٩٥م ، إلا أن السياسات الاقتصادية الأخرى وأدواتها

(سياسة الاستثمار – السياسة المالية والنقدية – السياسة السعرية – سياسة التوظيف والتشغيل) قد أظهرت بوضوح هذه التوجهات . ففى مجال سياسة الاستثمارات وبالرغم من الإعلان عن تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية وتذليل الصعاب والمعوقات أمامها وصدور قانون جديد للاستثمار . إلا أن هذه السياسة قد ركزت على الاستثمارات العامة الحكومية وفى اتجاهين – الأول فى مجال الهياكل الأساسية والثانى فى المجالات الإنتاجية والخدماتية التى تحقق أهداف ومنافع عامة . أما السياسة المالية والنقدية فقد ركزت على ما يلى :

١. توجيه السياسة الضريبية نحو زيادة الإيرادات دون اعتبار لآثار العبء الضريبى وآثاره العكسية على الإنتاج والتصدير والاستثمار .
٢. إعطاء سلطة للبنك المركزى فى الإشراف والرقابة على الجهاز المالى والمصرفى ، وتحديد الإطار العام لنشاط البنوك التجارية ، وتحديد توجهات الإقراض ومعدلات الفوائد ، وتحديد أسعار الخصم والاحتياطى القانونى ، وغيرها من العمليات المالية والنقدية .
٣. التحديد الرسمى لسعر العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكى عند قيمة ثابتة واعتبار هذه القيمة مقياساً لباقى العملات الأجنبية .

وفى مجال الأسعار فقد سارت السياسة السعرية فى اتجاهين هما :

١. تحديد ودعم أسعار السلع الغذائية الضرورية (القمح – الدقيق – الأرز – حليب الأطفال – الأدوية – السكر) وتحديد ودعم بعض السلع والخدمات الأخرى (البترول – الديزل – الكورسين – الكهرباء – المياه –الخ) .
٢. ترك تحديد أسعار بقية السلع للسوق وفق العرض والطلب .

ولم تكن سياسة التشغيل والتوظيف أحسن من غيرها من السياسات . حيث ألزمت الدولة بتوفير فرص عمل للقوى العاملة والمؤهلة للعمل ، ولمخرجات التعليم أعطت الدولة الحق فى تنظيم الأجور والعلاقة بين العمال وأرباب العمل – الخ .

هذه السياسات لم تثبت فقط عدم فاعليتها بل أثبتت فشلها لأسباب عدة يمكن إيجازها إجمالاً بالتالى :

١. غموض وعدم وضوح السياسات الاستثمارية وعدم توفر البيانات والمعلومات عن الوضع الاقتصادى ، التعقيدات والإجراءات الروتينية ، الاضطرابات وعدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى والأمنى ، وبالتالى لم تتمكن هذه السياسة من تحقيق أغراضها وجذب الاستثمارات ومشاركتها فى التنمية .

٢. تضخم وزيادة الإنفاق الاستهلاكى الحكومى عاماً بعد آخر وفساد الأجهزة الحكومية ، وتحديداً تلك التى لها علاقة بالمال وتحصيل الإيرادات العامة ، عدم وضوح القوانين المالية وتناقضها والإبقاء على بعض القوانين الشطرية ، وغياب المقومات الأساسية النقدية وعلى وجه الخصوص غياب سوق تداول الأسهم والسندات والأوراق النقدية ، مما جعل السياسة المالية والنقدية غير قادرة على حشد وتخصيص الموارد المالية والتأثير على النشاطات الاقتصادية ومعدل النمو والتوازن الاقتصادى . ولم يتبقَ أمام البنك المركزى كمؤسسة مالية هامة وبنك للدولة ، سوى مهمة الإصدار النقدى الجديد ، هذا الإصدار الذى يمول العجز المتصاعد فى الميزانية العامة للدولة فقط .

٣. النقص الحاد فى مصادر النقد الأجنبى ، مما أدى إلى عدم قدرة السلطات النقدية الرسمية من الوفاء بمتطلبات المبادلات النقدية من العملات الأجنبية عند سعر الصرف الرسمى ، وإلزام المستوردين لبعض السلع بالتغطية الذاتية للواردات واعتماد جزء كبير من المنتجات المحلية على المدخلات الإنتاجية المستوردة على سعر الصرف غير الرسمى وتعدد أسواق الصرف الرسمية وتعدد قيمها ، حيث اعتمدت خمسة أسواق على سعر الصرف الرسمى لكل منها قيمة (سعر الصرف الرسمى – سعر الصرف التشجيعى – سعر الصرف الجمركى – سعر الصرف الدبلوماسى – سعر الصرف الاستثنائى) الأمر الذى أدى إلى ارتفاع الأسعار واستنزاف الموارد المتاحة من النقد الأجنبى وعلى التحايل والمضاربة بالعملات فى السوق غير الرسمية . لهذا لم يتم التعامل بسياسة سعر الصرف فى سوق تداول النقد الأجنبى .

جدول رقم (١) أسعار صرف الريال اليمنى مقابل الدولار فى السوق الرسمية والموازية خلال الأعوام ٩٠ - ٩٥ م .

السنة / السوق	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥
الرسمية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	٥٠
الموازية	١٤,٥	٢٥,٣	٣٧,٣	٤٨,٦	٦٠	١٧٠

المصدر : د. الميتمى - أوراق يمانية إصدار المركز العربى للدراسات الاستراتيجية العدد (١) يناير ٩٧م صفحة ٢

ولم تؤدِ السياسة السعرية كذلك أهدافها فى إيصال السلع المدعومة إلى مستحقيها ، وخلق استقرار سعرى معين . كما لم تؤدِ إلى تنشيط الاقتصاد وتحفيز الاستثمار ، بالقدر الذى أدى إلى استنزاف موارد مالية ضخمة فى تغطية فارق الدعم ، وفتحت آفاقاً ومنافذ جديدة أمام السماسرة والمحتالين ، وساعدت على انتشار دائرة الفساد والإفساد . كما قادت سياسة التوظيف والتشغيل إلى تضخم الجهاز الإدارى وتحميل ميزانية الدولة أعباءً كبيرةً .

للأسباب التى تم ذكرها تعتبر السياسات الاقتصادية وأدواتها وفشلها فى تنظيم الاقتصاد وتوجيهه نحو نسق مناسب إحدى الدوافع لسياسة الإصلاحات الاقتصادية .

د- البناء المؤسسى للدولة وضعف الهياكل التنظيمية والإدارية :

على الرغم من مرور خمسة وثلاثين عاما على قيام الدولة اليمنية الحديثة ، إلا أن البناء المؤسسى للدولة بأجهزته الإدارية وهياكله التنظيمية لم يكتمل بعد . ولن نبالغ إذا ما قلنا بأن الدولة لم تستطع حتى الآن من مد نفوذها وبسط هيبتها ، ولم تستكمل بعد بناء بعض مؤسساتها وأجهزتها فى العديد من مناطق وأقاليم البلاد .

ومع كل الجهود التى لا يمكن الاستهانة بها والتى بذلت على هذا الصعيد منذ قيام الثورة فى سبتمبر ٦٢م وأكتوبر ٦٣م إلا أن هناك عدداً من النواقص والاختلالات يعانى منها هذا البناء ويمكن إيجازها بما يلى :

١. نقص وغياب بعض البنى والهياكل والأجهزة المؤسسية الإدارية والتنظيمية فى الوزارات والمصالح والمحافظات ، والمرتبطة بالأنشطة الحكومية الاقتصادية والخدمية أو ذات العلاقة بالمسائل الأمنية والقانونية ومنظومة العدل عموماً .

٢. الجهاز الإدارى المتضخم بمكوناته التنظيمية الإدارية والبشرية ، والمتسم بالتداخل والازدواجية والروتين وتعقيد الصلات والروابط والمهام والصلاحيات غير الواضحة والمزدوجة والقوانين والتشريعات الغامضة والمتناقضة فى كثير من الحالات .

٣. الوسائل والأدوات الإدارية والتنظيمية المتخلفة فنياً وتقنياً ، وجهاز الخدمة المدنية المتضخم غير الكفء والذى تحول إلى صندوق اجتماعى كبير مهمته الأولى والأخيرة دفع الرواتب والمعاشات والمكافآت .

٤. النقص الحاد فى الكوادر القيادية والإدارية الكفوءة والتضخم فى جهاز العمالة الإدارية خصوصاً والقوى العاملة عموماً غير المؤهلة وغير المدربة ذات النوعية المتواضعة والقدرات العلمية والفنية المحدودة .

ومن هنا فإن هذا البناء المؤسسى الهيكلى التنظيمى والإدارى غير الفاعل وغير الكفء قد كان وما زال أحد العوامل التى ساعدت على عدم تنفيذ السياسات وتعقيد المشكلات ، ولم يكن قادراً على إدارة واستخدام الموارد والإمكانيات المتاحة استخدماً أمثل، كما لم يكن قادراً على الوفاء بالحاجات والمتطلبات الإدارية الضرورية للتنمية والتطور الاجتماعى - الاقتصادى للمجتمع . لهذا فهو يشكل أيضاً إحدى دوافع الإصلاحات.

فى تقديرى بأن هذه الدوافع الأربعة التى تم عرضها فى عجالة وتضمنت عدداً من المؤشرات تعكس بوضوح حال الاقتصاد اليمنى ومسار التنمية الاقتصادية الاجتماعية من الناحيتين الكمية والنوعية .

فمن الناحية الكمية تدلنا مؤشرات الركود الاقتصادى ومعدل النمو الاقتصادى الضعيف والاختلالات الهيكلية الحادة والنتائج العكسية للسياسات الاقتصادية بأدواتها ووسائلها الرئيسية ، بأن الاقتصاد اليمنى اقتصاد مهزوز ومشوه البنية ، تتقلص قدراته وطاقاته

الإنتاجية بصورة ملحوظة .. اقتصاد غير قادر على الأقل على تلبية الجزء الأكبر من الاحتياجات المحلية الحالية ناهيك عن عدم قدرته على تلبية حاجات ومتطلبات المستقبل .

ومن الناحية النوعية تبين المؤشرات ذات العلاقة بمستوى العناية الصحية ومستوى التعليم والتربية وغيرها أو تلك ذات الصلة بالبناء المؤسسى للدولة والبنى الاجتماعية والسياسية للمجتمع ، والتى لها أثر مباشر على تنمية وتطور الموارد البشرية وتوفير شروط ملائمة لمشاركة المجتمع بجميع قواه فى تنمية المجتمع ، تدلنا على العجز فى حشد الموارد المتاحة والمحتملة واستخدامها لأغراض التنمية ، وعلى عدم القدرة فى جذب رؤوس الأموال الخاصة المحلية والعربية والأجنبية وإشراكها فى هذه العملية ، لهذا فهى تعد دوافع حقيقة تستوجب القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية جذرية .

٢- الإصلاحات الاقتصادية : المؤشرات والاعتبارات الخارجية :

انتهى عقد الثمانينيات بتغيرات وتحولات جذرية فى النظام الاقتصادى السياسى العالمى، أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية (المنظومة الاشتراكية) ووضعت نهاية للحرب البادرة ، وأتاحت الإمكانية لظهور نظام عالمى جديد أحادى القطب ، ثم توالت الأحداث والمتغيرات منذ مطلع التسعينيات حتى اليوم وبديناميكية كبيرة حاملة فى طياتها العديد من الأفكار والرؤى والتوجهات السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية.

ولعل من أهم نتائج تلك التحولات على صعيد الفكر الاقتصادى بروز الفكر (النيوكلاسيكى) ومدرسته النقدية بالذات وتحوله إلى فكر اقتصادى سائد . هذا الاتجاه الفكرى الذى أخذ فى الانبعاث كرد فعل على الأفكار والوصفات الكنزية التى سادت خلال فترة الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من هذا القرن ، والتى لم تنجح فى وضع حد للمشكلات والأزمات الاقتصادية التى عاشها الاقتصاد الرأسمالى خلال السبعينيات ، ومجئ بعض الأحزاب اليمينية إلى السلطة فى بعض البلدان الرأسمالية خلال هذه الفترة من العوامل التى ساعدت على استعادة الثقة بالفكر الكلاسيكى الجديد .

وبالفعل اعتمدت الدول الرأسمالية فى معالجة مشكلاتها الاقتصادية (تدهور معدل النمو - البطالة والتضخم - العجز فى موازين المدفوعات وغيرها) على توجهات الفكر النيوكلاسيكى ابتداءً من انتهاج سياسات اقتصادية استهدفت الحد من تدخل الدولة ، وتحجيم القطاع العام وقطاعات الخدمات الاجتماعية الحكومية مروراً باستخدام وتحريك

دوافع وأدوات السياسة المالية والنقدية المعروفة التى يتبناها الفكر الكلاسيكى الجديد فى مواجهة الأزمات الاقتصادية .

ولم تكن النجاحات التى حققتها الدول الرأسمالية المتقدمة وحدها هى التى ساعدت على انتشار ورواج هذا الفكر ، الذى تتمحور حوله اليوم سياسات الإصلاحات والتكيف الهيكلى فى العديد من البلدان العربية ، بل إن هناك عوامل أخرى ساعدت على انتشاره منها بل وأهمها ما آلت إليه الأوضاع فى بلدان "المنظومة الاشتراكية" التى بينت عدم فاعلية أسلوب التخطيط المركزى المباشر والإدارة الاقتصادية المباشرة فى تحقيق النتائج الاقتصادية المرجوة مقارنة بأسلوب التنظيم والضبط الاقتصادى المتبع فى البلدان الرأسمالية القائم على إطلاق آلية السوق . كما أن نجاح وصفات المنظمات الاقتصادية الدولية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) والمعروفة بتحيزها للفكر النيوكلاسيكى فى بعض البلدان وتحديداً المكسيك التى عانت من أزمة المديونية عام ٨٢ ولجأت فى معالجتها إلى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى من خلال الإجراءات التى عرفت فيما بعد بإجراءات "التثبيت والتكيف الهيكلى" قد أدت إلى الترويج لهذا الفكر وتعميم إمكانية نجاح وصفاته فى البلدان الأخرى التى تعانى من المشكلات والاختلالات الاقتصادية ، مما جعل الميل نحو آلية السوق والتخلى عن دور الدولة وعن التخطيط الاقتصادى إحدى سمات التحولات الاقتصادية الجارية منذ نهاية الثمانينيات .

والواقع فإن سياسات الإصلاحات الاقتصادية الجارية التى يتم من خلالها إعادة النظر فى دور الدولة فى الحياة الاقتصادية وتقليصه إلى الحدود الدنيا الممكنة ، عن طريق الخصخصة والتخلص من القطاع العام ، وإطلاق الحرية الاقتصادية وآلية السوق ، وتحرير القطاع الخاص من كل القيود ، وتحرير التجارة والأسعار ، وإلغاء الدعم الحكومى، وتعويم العملة ، وتشجيع الاستثمارات الخارجية ، وإعادة النظر فى السياسات الاقتصادية إجمالاً والسياسات المالية والنقدية على وجه الخصوص ، لم تكن فقط مجرد استجابة للفكر الاقتصادى السائد ، بل فى واقع الأمر استجابة لمصالح اقتصادية يتم التمهيد لتحقيقها بوسائل وذرائع مختلفة .

فإذا أمعنا النظر بالتحولات العالمية سنجد بأنها قادت من الناحية الاقتصادية والسياسية إلى التالى :

١- حدوث نمو سريع وهائل فى القدرات الاقتصادية المالية - التجارية .. التكنيكية الثقافية الاقتصادية والسياسية فى البلدان الصناعية المتقدمة . هذا النمو يتطلب حرية الحركة خارج الحدود الوطنية وضمان العائدات .. وبالتالى فإن وجود أنظمة اقتصادية تعمل وفق قواعد السوق وآلياته ، وتسقط جميع المعوقات والقيود أمام حرية التجارة والتدفقات المالية والأجنبية ، وتوفر شروط ومناخات ملائمة أمام أنشطة الشركات عبر القارات ، أمر بالغ الأهمية بالنسبة لها .

لهذا تسعى بكل السبل وبدعم وإسناد المنظمات الدولية المهيمنة عليها وعن طريق الاتفاقيات الدولية "الجات" مثلا ، وعن طريق المباحثات الثنائية والتنسيق مع البلدان النامية أو بالأصح إملاء شروطها عليها ، متخذة من سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلى محوراً رئيسياً لهذا العمل مقابل قروض ومساعدات مالية وفنية محدودة .

٢- ظهور قوى اقتصادية جديدة تنمو بصورة سريعة وملحوظة ، وظهور هذه القوى عزز من الميل نحو التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية . وعندما بدأت ملامح المنافسة الشديدة الاقتصادية والسياسية بين هذه التكتلات والأقطاب الاقتصادية الدولية اتجهت نحو سبل جديدة منها العلاقات التكاملية والاتفاقيات الاقتصادية الثنائية ، والاتحادات الجمركية .. الخ مسقطة بذلك كل الاعتبارات والمبررات (القرب الجغرافى والتفاوت فى مستويات النمو وغيرها) متجاهلة بذلك أيضا شروط قيام مثل هذه العلاقات وأثرها على الطرف الضعيف ، معتمدة بذلك على المدخل التجارى وتحرير التجارة وإطلاق آلية السوق .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل ذهبت نحو تبنى مشروعات وتكتلات إقليمية جديدة . الأمر الذى نلاحظه جلياً فى تبنى الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع "السوق الشرق أوسطية" وتوجهات الاتحاد الأوربى بزعامة فرنسا ، تجاه "السوق المتوسطى" ومن أجل تعزيز هذه المشاريع تستخدم العديد من الذرائع الاقتصادية والسياسية (الشراكة والسلام فى منطقة الشرق الأوسط ، إخماد بؤر التوترات والصراعات المقلقة للأمن الدولى - الإرهاب وإيقاف زحف المد الأصولى.. الخ)

٣- بالرغم من التحولات العالمية المهمة والنمو الاقتصادى والقدرات الاقتصادية العالمية، إلا أن كل ذلك لن يمكن ولم يبشر بحل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية

الكونية علـى المدى القريب والمتوسـط . (الجوع والفقر – النمو السكانى ، الأمـن الغذائى العالمى – مشكلات البيئة – المياه وغيرها) هذه المشكلات التـى تهدد شعوباً ومجتمعات بكاملها ، فعلـى سبيل المثـال بـالرغم مـن الكفايـة فـى الإمدادات الغذائيـة العالمية حالياً فهناك (٨٠٠) مليون شخص يعانون من الجوع ، ويوجد أكثر من مليار شخص يعانون من العجز بسبب عدم توفر الغذاء بالكمية والنوعية المناسبة [١٩] فكيـف سيكون الحال فى ظل التوقعات بأن يتجاوز عدد سكان العالم ٨ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٢٥م . أى بزيادة ٢,٥ مليار نسمة . [٢٠]

وعليه لا يمكن للبلدان الصناعية المتقدمة وشعوبها أن يعيش فى رفاهية واستقرار فـى الوقت الذى تعيش فيه الشعوب الفقيرة فى مستوى دون مستوى الحياة الآدمية . إذن هذه القـوى الاقتصاديـة التـى أتـت بفعل التغيرات مفروض عليهـا مـن النـاحيتين الأخلاقيـة والسياسية المساهمة فـى مواجهـة هذه المشكلات ومساعدة البلدان التـى تتضرر منهـا بصورة مباشرة ، باعتبارها قوى اقتصادية وسياسية تتزعم العالم وتمتلك كل القدرات .

ومع ذلك يلاحظ بأن الدعم والعون المطلوب من هذه الدول لم يعد يجرى التعامل معه بالطريقة التقليدية . وأصبح مشروطا ليس فقط بمشاركة البلدان المعنية شـحيحة المـوارد المالية ، بل أيضا بمراجعة سياساتها وتوجهاتها الاقتصادية.

ومن المهم التأكيد هنا بأن هذه التحولات التى شهدها ويشهدها عالمنـا المعاصر ، لـم تؤدِ فقط إلى ظهـور قـوى اقتصاديـة وسياسية دوليـة جديـدة متجانسـة ، قـوى تملـك كل المقومات الاقتصادية – السياسية – الفكرية – العسكرية – التقنية .. الخ التى تمكنها من إمـلاء وفـرض توجهاتهـا وهيمنتهـا علـى المجتمـع الدولـى . بـل أسست ورسـمت ملامـح التطور العالمى بكل جوانبه خلال القرن القادم ، القرن الواحد والعشرين هـذا القرن الـذى يبدو بأنه ستكون أهم مرتكزاته هى تحرير التجارة الخارجية والتنافس الحاد بين التكتـلات الاقتصادية الدولية والإقليمية فى ظل حرية انتقال السلع والخدمـات والأمـوال والتقنيـات ، والسعى الحثيث نحو اندماج الاقتصاد العالمى سواء بهدف الضمان الأكثر لمصالح الطـرف الأقوى أو بهدف الدفع بعجلـة النمـو والبحث عن فـرص ومواقـع مناسـبة فـى إطـار هـذا التطور ، العولمة بكل مضامينها الاقتصادية – السياسية – العملية والتقنية ... الخ .

هذه التغيرات والمؤشرات العالمية تجعل من الصعب على أى اقتصاد مهما كانت إمكانياته العيش خارجها أو بمعزل عنها . وهى تشكل فى نفس الوقت تحديات حقيقية ليس فقط للاقتصاد اليمنى بل للاقتصاد العربى واقتصادات البلدان النامية عموماً ومن المؤسف حقاً بأن الأجواء والتوترات العربية ، وضعف العلاقات الاقتصادية العربية ، وعدم فاعلية التكامل الاقتصادى العربى فى إحداث تنمية اقتصادية عربية حقيقية تستجيب للمتطلبات القطرية والقومية وقادرة على مواجهة تحديات العصر قد كانت من العوامل والمؤثرات التى ساعدت فى الماضى ولازالت فى إبقاء الاقتصاد العربى عند هذا المستوى من الضعف ووفرت مناخات ملائمة للتعاطى التلقائى والتكيف مع الاعتبارات والمؤثرات الخارجية .

على أساس هذه التغيرات وحيثياتها يمكن اعتبار المؤثرات الخارجية إحدى دوافع سياسات الإصلاحات الاقتصادية . غير أن التعاطى معها بدون دراسة عميقة للمحاذير والمخاوف التى سنعرضها فى النقطة القادمة ستكون لها انعكاسات متنوعة ضارة وخطيرة.

فى ضوء ما تم عرضه حتى الآن يمكن أن نلخص الدوافع والاعتبارات الداخلية والخارجية لعملية الإصلاحات الاقتصادية الجارية فى اليمن بثلاثة مقتضيات رئيسية وجوهرية هى :

١. الخروج من الوضع الاقتصادى المعاش والمعالجة السريعة والجادة للأزمات والاختلالات الاقتصادية الراهنة .
٢. بناء الاقتصاد الوطنى والنهوض به ، وتوجيه السلوك الاقتصادى العام نحو إحداث تنمية حقيقية اقتصادية واجتماعية قادرة على تأمين المتطلبات الآنية والمستقبلية .
٣. التكيف مع المتغيرات الدولية ، بما يمكن الحصول على التمويل والاستثمارات والتقنيات المناسبة وغيرها من الفرص التى تعجل بالنمو وتمكن الاقتصاد اليمنى من التعايش والاندماج بالاقتصاد العربى والعالمى .

وفق ذلك فقط يمكننى القول بأن مقتضيات الإصلاحات هذه ترقى إلى مستوى الضرورة الملحة .

ثانياً : الإجراءات الإصلاحية .. النتائج الأولية والنتائج المرتقبة :

١ – إجراءات المرحلة الأولى من الإصلاحات ونتائجها الأولية :

أقرت حكومة الجمهورية اليمنية بالتشاور مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين فى مارس ٩٥ برنامجاً للإصلاحات الاقتصادية والتكييف الهيكلى ، وسمى برنامج الإصلاحات فى المرحلة الأولى ببرنامج (التثبيت المالى والنقدى وإعادة الهيكلة الاقتصادية والمؤسسية) .

ويجرى تنفيذ هذا البرنامج منذ إبريل ٩٥م وسيستمر حتى سبتمبر ٩٧م . ويتم التنفيذ على مراحل عرفت "بالجرعات الثلاث" إبريل – ديسمبر ٩٥م – يناير – يونيو ٩٧م – يوليو – سبتمبر ٩٧م . وقد تضمن هذا البرنامج عدداً من الأهداف والمهام العاجلة قصيرة ومتوسطة المدى استهدفت ما يلى :

١. وقف التدهور الاقتصادى وكبح جماح التضخم ومحاصرة العجز فى ميزانية الدولة والاختلالات فى الموازين الاقتصادية .

٢. إنعاش الاقتصاد وتحقيق نمو فى القطاعات الإنتاجية غير النفطية عن طريق زيادة الاستثمارات .

٣. تحقيق استقرار فى سعر العملة الوطنية وإعادة الثقة بها ووقف الإصدار النقدى الجديد .

٤. تحرير التجارة ورفع القيود عن الاستيراد والتصدير ، وإصلاح السياسة الضريبية والجمركية وتبسيط إجراءاتها .

٥. إعادة النظر فى السياسة السعرية وسياسة الدعم .

٦. تصحيح أوضاع المؤسسات والمرافق العامة الإنتاجية والخدمية ، بما يؤدى إلى إلغاء الدعم والتحويلات المالية فى موازناتها تمهيداً لانتقالها إلى الاعتماد الذاتى فى نشاطها .

٧. خصخصة عدد من المرافق والمؤسسات العامة وإعادة تأهيل مرافق الخدمات الأساسية .

٨. إصلاح البناء المؤسسى والجهاز الإدارى من خلال تسريح وإحالة حوالى (٢٥,٠٠٠) عامل وموظف إلى التقاعد . ومراجعة القوانين والتشريعات وإعادة النظر فى النظم واللوائح الإدارية ، وتحديد الاحتياجات من القوى البشرية والكوادر المؤهلة والمتخصصة .

٩. معالجة قضية المديونية الخارجية وإعادة جدولتها [٢١] .

وعلى الرغم من أن جزء من هذه الأهداف والمهام لم يتم البدء فى تنفيذها حتى الآن إلا أنه ووفق هذه الأهداف العامة اتخذت جملة من الإجراءات والتدابير التى جرى تنفيذها بصورة تدريجية فى إطار المراحل (الجرعات) التى تمت الإشارة إليها سابقا .

وقد احتلت مسألة التثبيت النقدى والمالى وإعادة التوازن فى الموازين الاقتصادية صدارة هذه المهام ، لهذا كانت وسائل وأدوات السياسة المالية والنقدية الأساس الذى اعتمد عليه فى تحقيق هذه المهام ومن خلال ما يلى :

١. إلغاء السعر الرسمى لقيمة الريال نسبة للدولار عن طريق خفض سعره تدريجياً من ١٢ ريال إلى ٥٠ ريال ثم إلى ١٠٠ ريال ثم تعويمه بصورة نهائية فى يونيو ٩٦م ليتحدد سعره منذ ذلك الحين وفق العرض والطلب .

٢. رفع سعر الفوائد تمهيداً لتحريرها كلياً ، حيث ارتفعت الفوائد على ودائع الادخار من ١٠,٥٪ عام ٩٠م إلى ٢٥٪ فى أكتوبر ٩٦م أما أسعار فوائد الإيداع لدى البنوك لفترة ثلاثة أشهر فقد ارتفعت من ١٥٪ إلى ٢٧٪ خلال نفس الفترة . وارتفعت الفوائد على الإقراض البنكى من ١٧٪ إلى ٣٢٪ نهاية أكتوبر ٩٦م . ثم جاء قرار البنك المركزى أوائل أغسطس ٩٧م ليجعل الحد الأدنى لسعر الفائدة عن ودائع الادخار بنسبة ١٢٪ وجعل سعر الفائدة على الآجال المختلفة حراً على أن لا يقل عن الحد الأدنى وجعل سعر الفائدة على ودائع العملات الأجنبية هى الفائدة على الودائع فى السوق الدولية ناقصاً نصف نقطة مئوية . وحرر كلياً أسعار الفوائد على الإقراض[٢٢] .

٣. توحيد العملة الوطنية وسحب الدينار من التداول ، وإصدار القانون رقم (١٩) لعام ٩٥م بشأن الدين العام . وبموجب هذا القانون أصدرت أذون الخزانة ، حيث تم وعلى ثلاث مراحل إصدار أذون خزانة قصيرة ومتوسطة المدى ، بمبلغ وقدره ٨ مليار ريال[٢٣] .

٤. إلغاء الدعم على السلع والمواد الغذائية والإبقاء على دعم مادتى القمح والدقيق ثم خفض دعم هاتين المادتين بنسبة ٣٠ - ٤٠٪ كخطوة أولى تمهيدا لتحرير سعرها كلياً . كما تم أيضا خفض الدعم على بعض السلع والخدمات الأخرى ورفع أسعارها . حيث ارتفعت أسعار النفط بنسبة ١٠٠٪ ، ثم بنسبة ٥٠٪ ، ثم ٢٥٪ لتصل نسبة الارتفاع عام ٩٧م ١٧٥٪ مقارنة بأسعار ٩٤م وارتفعت أيضاً أسعار الكهرباء والخدمات الهاتفية والمياه بنسبة ١٠٠٪ .

٥. زيادة الإيراد وخفض النفقات عن طريق فرض أوعية ضريبية جديدة ، وتحرير أسعار الأسمنت وتقليص حجم الدعم والتحويلات المالية للمؤسسات العامة ، ووقف نشاط عدد من المؤسسات والمرافق العامة ، وتقليص الإنفاق الحكومى الجارى والاستثمارى ، وتقييد فاتورة الأجور والحوافز الحكومية .

٦. تحرير التجارة عن طريق إلغاء تراخيص الاستيراد واستبدال القيود الكمية على الواردات بالرسوم الجمركية وإزالة الحظر على الصادرات وإلغاء بعض الرسوم والمعاملات الروتينية .

٧. تحريك أجور العاملين فى أجهزة الدولة والمؤسسات الحكومية ، حيث اعتمد مطلع عام ٩٥م بدل غلاء معيشة بما نسبته ٥٠٪ من الراتب الأساسى وفى عام ٩٦م جرى ضم بدل غلاء المعيشة إلى الراتب الأساسى وإضافة نسبة ٢٠٪ من الراتب كبدل غلاء. وفى النصف الأول من عام ٩٧م أضيفت نسبة ١٠٪ من الراتب كبدل غلاء معيشة أيضاً .

أما على صعيد البناء المؤسسى والجهاز الإدارى فلم تتحقق من توجهات برنامج الإصلاح فى مرحلته الأولى سوى بعض الخطوات البسيطة والمتمثلة فى إعادة توزيع بعض العمالة الفائضة ، وإعادة النظر فى النظم واللوائح والتشريعات لعدد من الوزارات

ووحدات الجهاز الإدارى للدولة . وبغض النظر عن نسبة النجاح والأهداف المحققة من البرنامج فى مرحلتها الأولى ، فإن هذه الإجراءات الإصلاحية قد أظهرت نتائج أولية مشجعة حيث حقق الناتج المحلى الإجمالى عام ٩٥م نمواً موجباً قدره ٩,٣٪ والمتوقع أن يحقق نمواً موجباً قدره ٧٪ خلال عام ٩٦م . كما سجل الادخار المحلى نمواً موجباً خلال عام ٩٥م قدره ٢,٥٪ بعد أن كان سالباً عام ٩٤م[٢٤].

وانخفض التضخم من ١٢٠٪ عام ٩٤م إلى ٤٨٪ نهاية ٩٥م . وانخفض العجز فى الموزانة العامة من ٢١٪ عام ٩٤م من إجمالى الناتج المحلى إلى ٧٪ عام ٩٥ وإلى ٤٪ عام ٩٦م . كما انخفض عرض النقد ومعدل نمو السيولة من ٢٢٪ عام ٩٤م إلى ١٤٪ عام ٩٥م وإلى ٧,٥عام ٩٦م وبلغت الاحتياطات الخارجية من العملة الصعبة عام ٩٦م. أكثر من مليار دولار ، فى الوقت الذى كانت ٣٧٥ دولار عام ٩٤م.[٢٥]

كما حدث تحسن ملحوظ فى الحساب الجارى والموقف الكلى لميزان المدفوعات ، حيث هبط العجز فى الحساب الجارى من ١٣,٢٪ من الناتج الإجمالى المحلى عام ٩١م إلى ٢,٧٪ عام ٩٥ والميزان الكلى إلى ٠,٧٪ [٢٦] .

ومن النتائج التى حققتها هذه الإجراءات هى إستعادة الثقة والروابط بالدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية ، والحصول على قروض ومساعدات مالية لدعم البرنامج فى مرحلته الأولى ، بلغ مقدارها ٥٥٥ مليون دولار [٢٧] . وتم التوصل مع الدول المانحة فى مؤتمر بروكسل يوليو ٩٧م إلى اتفاق ستحصل بموجبه اليمن على قروض ومساعدات مالية تبلغ قيمتها ١,٨ مليار دولار ، بهدف استكمال مهام المرحلة الأولى من برنامج الإصلاحات ، وتنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلى المعزز (ESAF) والذى تنوى الحكومة البدء فى تنفيذه مع نهاية عام ٩٧م ومطلع عام ٩٨م وتمتد فترته إلى حوالى أربع سنوات[٢٨].
وساعدت هذه الإجراءات أيضاً فى معالجة قضية المديونية الخارجية اليمنية المقدرة بحوالى ٩ مليار دولار أى ما نسبته ١٨٥,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى لعام ٩٥م[٢٩] وذلك عن طريق نادى باريس الذى ناقش اجتماعه فى سبتمبر ٩٦م طلب اليمن فى تخفيف أعباء الديون والذى بموجبه حصلت اليمن على امتيازات نابولى المتمثلة بإعفاء ما يقارب ٦٧٪ من إجمالى الديون للدول الأعضاء ، ومنحها فترة سماح من التسديد للأقساط وإعادة الجدولة على مدى زمنى يمتد من ١٧ عاماً إلى ٤٠ عاماً . وبالنظر إلى الإجراءات

والتدابير الإصلاحية ونتائجها الأولية وإلى جوهر وطبيعة البرنامج وكونه برنامجاً للإصلاح وليس برنامجاً تنموياً ، يمكن القول بأنها حققت حتى الآن أهدافاً جيدة ، كونها أوقفت التدهور الاقتصادى وتمكنت من تعديل الاختلالات فى الموازين الاقتصادية إذ حققت استقراراً نسبياً ومؤقتاً لسعر العملة الوطنية ومنعت اللجوء إلى الإصدار النقدى الجديد ، وتمويل العجز فى الميزانية بطرق غير تضخمية ، ووضعت اللبنات الأولى لتأسيس سوق مالية ، ومهدت لعملية إعادة تأهيل المؤسسات والمرافق العامة من خلال تحريك أسعار سلعها وخدماتها باتجاه الاقتراب من كلفتها ، وتمكنت كذلك من خلق احتياطى من العملات الأجنبية قادر على تغطية الواردات لفترة ستة أشهر تقريباً ورفعت القيود والحواجز أمام الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

من هنا يكون البرنامج الإصلاحى فى مرحلته الأولى قد نجح فى خلق ظروف ملائمة والإعداد لمناخات مناسبة للتنمية . وهى شروط ومناخات ضرورية وهامة للتطور ولتحريك معدلات النمو .

غير أن هذه النتائج الأولية قصيرة الأجل ، والمحققة بوسائل وأدوات مالية ونقدية والتى يتغنى بها الفكر النيوكلاسيكى والمدرسة النقدية لا تكفى لإحداث تنمية حقيقية وربما يكون لها آثار سلبية ومعاكسة إذا لم يتم الاستفادة منها فى تسيير وتوجيه الاقتصاد نحو المسار اللازم.

من هذا المنطلق وبالعودة إلى المصادر الحقيقة لهذه النجاحات وإلى المتغيرات العالمية ومؤثراتها ، يمكن أن نسجل عدداً من المحاذير والمخاوف المحتملة .

فإذا نظرنا للنتائج التى تحققت وتحديداً التحسن النسبى فى ميزان المدفوعات الكلى وانخفاض العجز فى ميزان الحساب الجارى ، والارتفاع فى احتياطى البلاد من النقد الأجنبى وفتشنا عن المصادر الحقيقية لهذه النتائج ، سنجد بأنها تعود فى الأصل إلى ارتفاع العائدات الحكومية من صادرات النفط بدرجة رئيسية ، والتى ارتفعت إلى حوالى ٩٦٠ مليون دولار عام ٩٦م ووصلت خلال الستة أشهر الأولى من هذا العام إلى ٤٧٦ مليون دولار [٣٠] ، كما أنها تعود أيضا إلى تدفق وانسياب الأموال الأجنبية ، لا كرؤوس أموال استثمارية بل على صورة قروض ومساعدات مالية من الدول المانحة والصندوق

والبنك الدوليين ، وجاء انسيابها بشروط ، وكدعم وتشجيع لبرنامج الإصلاحات المتفق عليه معها .

أما انخفاض العجز فى الميزانية العامة للدولة فقد كان هو الآخر نتاجاً طبيعياً لتعبئة الإيرادات بطرق ضريبية وسعرية وعن طريق تقليص الإنفاق الاستهلاكى الحكومى الجارى والاستثمارى .

هذه الحقائق فى الوقت الذى تؤكد بأن تلك الإجراءات لها أثر سريع وواضح على المدى القصير ، فى الوقت نفسه تبين عدم إمكانيتها فى المدى المتوسط – على الأقل – فى ملامسة الجذور الحقيقة للمشكلات ، أى الاختلالات الهيكلية الكامنة فى الاقتصاد اليمنى.

وقد كشف عن هذا الأمر رئيس الوزراء فى معرض حديثه عن الاستثمارات عندما أوضح بأن القيمة الحقيقة للاستثمارات خلال عام ٩٥م لم تزد (....) وأدى انخفاض الاستثمارات الحقيقية إلى بقاء معدل البطالة على حاله [٣١] .

وعليه فإن الاعتقاد بأن هذه الإجراءات كفيلة بحل مشكلات الاقتصاد اعتقاداً ليس خاطئا فقط بل ستكون له مخاطر حقيقية على الاقتصاد ونمو قطاعاته الأساسية من جانب وعلى الجانب الآخر فإن خفض وتقليص الإنفاق الحكومى الجارى والاستثمارى أمر لا يمكن أن يستمر طويلا فى ظل الحاجة الاجتماعية والاقتصادية الملحة التى تتطلب تطوير وتعزيز وتأهيل مؤسسات ومرافق البنى التحتية الأساسية لتقوم بدورها الاجتماعى – الاقتصادى المأمول .. وإذا ما استمر هذا الحال طويلا فستكون نتائجه مأساوية ، فخلق شروط ملائمة للقيام بتنمية حقيقية تتطلب أن يساهم فيها إلى حد كبير هذه المؤسسات والمرافق وخدماتها . لهذا تعتبر إحدى المقومات الأساسية لجذب رؤوس الأموال الخارجية – العربية الأجنبية .. ناهيك عن دورها الاجتماعى الذى لاغنى عنه .

كما أن مسألة تثبيت قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية والتى ينظر إليها كخطوة جوهرية باتجاه الاستقرار الاقتصادى ووسيلة هامة لمعالجة الاختلالات والعجز فى الموازين الاقتصادية وفى التأثير على الادخار والاستثمار المحلى والأجنبى ، من حيث أنها تؤدى إلى خفض المنتجات المحلية بالنسبة إلى أسعار سلع ومنتجات الدول الأخرى وبالتالى تؤمن لها موقعاً تنافسياً جيداً .

هذه النظرة إذا ما ربطناها بمستوى النمو الاقتصادى وضعف الإنتاج المحلى ومحدودية الطاقة الإنتاجية ، وإذا ما تعرفنا على القاعدة التقنية ووسائل العمل المستخدمة فى الإنتاج.. الخ ، سنجد بأنها لا تقوم على أى أسس ومقومات واقعية . ذلك لأن الضعف الكمى والنوعى، أى ضعف القوة التنافسية لهذه السلع والمنتجات لم يؤد إلا إلى انخفاض الصادرات وتراجع العائدات من النقد الأجنبى فى ظل انخفاض قيمة العملة المحلية ، كذلك خطورة معدلات الفوائد ، والتى تأتى فى ظل ضعف وتباطؤ معدلات النمو وتراجع الدولة عن تبنى ودعم المشروعات الإنمائية ومحدودية التوجهات الداخلية والخارجية نحو الاستثمارات الإنتاجية وغياب السوق المالية المؤثرة والفاعلة وتخلى السلطة النقدية الرسمية عن توجيه وتحفيز العمليات الإقراضية ، ستؤدى هذه الخطوة هى الأخرى إلى تحديد مسار الطلب على النقد فى اتجاهات تعمق وتوسع الطابع الاستهلاكى للاقتصاد . لهذا نعتقد بأن الوصفات التى يتبناها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين والتى تركز على المدخل التجارى وإطلاق آلية السوق وتسعى لتحقيق ذلك بكل الطرق والوسائل بحجة أنه يشكل الأساس لتحريك الاقتصاد واندماجه بالاقتصادات الأخرى ، ستكون لها آثار ومخاطر على نمو وتوسع الاقتصاد الوطنى وبالذات على نمو وتطور قطاعاته الإنتاجية ، مما ينبغى التعامل معه بعناية وحذر شديدين .

إلى جانب ذلك فإن القروض والمساعدات المالية المحدودة وغير المتناسبة بالتأكيد مع متطلبات الدفع بعجلة النمو والتطور الاقتصادى ، والتى تقدمها الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية الخاضعة لها لمساندة ودعم برامج الإصلاحات والتكييف الهيكلى والمشروطة بإعادة الهيكلة وإحداث تغييرات تتوافق مع أهداف ومصالح هذه البلدان بغض النظر عن احتياجات ومتطلبات التنمية فى البلدان المعنية فضلا عن اشتراط تخصيصها فى نشاطات ومجالات بعيدة عن تلك الأنشطة والمجالات التى تحظى بأولوية تنموية ، ستؤدى دون شك إلى تشويه مسارها التنموى . الأمر الذى سيجعل اقتصاد هذه البلدان يدور فى فلك الاقتصادات المتقدمة ويخدم مصالح وأهداف الشركات عابرة القارات .

فى الوقت ذاته فإن هذا التشوه فى مسار التنمية والبنى الاقتصادية الوطنية سيخلق فى الحدود الدنيا اقتصاداً وطنياً يسعى إلى تحقيق نمو يلبى قدر الإمكان المتطلبات المحلية من السلع والخدمات الضرورية . هذه النتيجة تسقط الفرضية المبالغ فيها والتى تقول بأن

تحرير التجارة ورفع القيود عنها يوفر مناخات أوسع لجذب وانسياب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية التى تعتبر أهم عناصر الإنتاج ، لان اقتصاداً كهذا غير قادر على توفير فرص اقتصادية تحقق الأرباح والعوائد المجزية للرأسمال .

إذن فالتفاعل والتكيف التلقائى العفوى مع الاقتصادات الأخرى المتطورة - القائم على عدم التكافؤ والذى يسمح للطرف القوى بفرض شروط التبادل الكمى والنوعى للسلع والخدمات - ليس مضراً فقط بالاقتصاد الوطنى والقطرى كما لا يقلل فحسب حوافز التبادل والتكامل الاقتصادى العربى - العربى بل إنه يهدد مستقبل الاقتصاد العربى عموماً.

ولا تقل المحاذير والمخاوف الاجتماعية أهمية عن نظيراتها الاقتصادية .. فالتراجع المطلوب من الدولة والميل إلى تقليص دورها فى توجيه الاقتصاد إلى أقصى الحدود الممكنة فى ظل الظروف والأوضاع الاقتصادية الاجتماعية المعاشة ، سيقود إلى تشوه البناء الاقتصادى وتعميق الاختلالات الهيكلية وإلى تراجع مستوى أداء وكفاءة مرافق ومؤسسات الخدمات الاجتماعية بكل أنواعها - كما سيؤدى بدرجة رئيسية إلى انخفاض مستوى العناية الصحية والعناية بالتعليم ومخرجاته النوعية التى تعد شرطاً جوهرياً لإحداث تنمية حقيقية .

إضافة إلى أن الإجراءات السعرية التى تسعى نحو تحريك أسعار الخدمات الأساسية بصورة تدريجية وصولا إلى سعر تكلفتها الحقيقية كمرحلة أولى ومن ثم إلى مستوى الأسعار العالمية ومستوى تحقيق الربح المجزى ، هذه الإجراءات التى تقابلها حركة بطيئة غير مناسبة فى الأجور والمرتبات ، ستقود إلى تدهور المستوى المعيشى وتوسع دائرة الفقر والجوع . وستكون هذه المشكلات إلى جانب البطالة والنقص الحاد فى الإنتاج الغذائى والمشكلات والتحديات البيئية وغيرها عوامل تعمق حدة المشكلات الاقتصادية - الاجتماعية وتهدد الاستقرار الاجتماعى . وإذا ما أدت هذه التوجهات إلى ظهور فئات اجتماعية مهيمنة تستأثر بالدخل وتتحكم بتوزيعه وبإعادة توزيعه سيصبح الاستقرار الاجتماعى والسياسى فى خطر حقيقى .

ومن المهم الإشارة هنا بأن القيام بإصلاحات اقتصادية ناجحة وفاعلة فى ظل جهاز إدارى فاسد ومنظومة سياسية وإدارية غير فاعلة يعتبر ضرباً من الخيال أو الخبال .

وبالعودة إلى الدوافع الداخلية والخارجية لعملية الإصلاحات الاقتصادية الجارية فى اليمن التى عرضناها فى النقطة الأولى واعتبرناها مقتضيات ترتقى إلى مستوى الضرورة الملحة ، واعتماداً على النتائج الأولية لهذه العملية والمحاذير والمخاوف التى ذكرناها ينبغى التأكيد على أن عملية الإصلاحات هذه باعتبارها وسيلة لتصحيح المسار الاقتصادى وتوجيهه الوجهة الصائبة يتوجب أن تقترن ببرامج تنموية اقتصادية اجتماعية سياسية شاملة وتتضمن أهدافاً وأبعاداً استراتيجية وطنية وقومية . ونرى ان تتركز هذه التوجهات على المحاور الرئيسية التالية :

١. تطوير الاقتصاد الوطنى والدفع بعجلة النمو بوتائر عالية وبديناميكية مناسبة - بما يمكن من تلبية الحاجات المحلية المتزايدة ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة ومواكبة تطورات واحتياجات العصر . هذا التطور المنشود ينبغى أن يركز على المدخل الإنتاجى وتعزيز وتطوير طاقات وقدرات القطاعات الانتاجية الرئيسية بالاعتماد على الموراد والإمكانيات الاقتصادية الطبيعية ، المالية والبشرية المتاحة والمحتملة ، وعلى حشدها وتعبئتها واستخدامها استخداماً عقلانياً وفاعلاً .

٢. الخروج من الوضع الاقتصادى الراهن ومعالجة المشكلات والاختلالات القائمة ، عن طريق اختيار سياسات وأدوات اقتصادية مناسبة وفاعلة تخدم أهداف التنمية وتذلل الصعوبات والمعوقات التى تقف أمامها .

٣. الرقى بمستوى النمو والأداء الاقتصادى بما يجعله يقترب من مستوى الأداء الاقتصادى العالمى ويؤهله للتفاعل والاندماج على قاعدة المنافع والمصالح المشتركة وليس على قاعدة الخضوع والتبعية المذلة.

٤. النظر الى المتطلبات والتحديات الداخلية الإقليمية والدولية بأبعادها المختلفة والتى تقتضى ليس فقط الاهتمام بالاقتصاد وبالآليات المناسبة لتسيير النشاطات الاقتصادية وإنما بإحداث تغييرات اجتماعية اقتصادية ، سياسية ، ثقافية وعلمية عميقة تمس كل جوانب الحياة ، بمعنى إحداث تغييرات فى صلب المنظومة السياسية، تعيد الاعتبار للمؤسسات والقيادات الإدارية بما يجعلها قادرة علىالمساهمة فى وضع السياسيات

وتنفيذها واشراك المجتمع بكل فئاته وقواه السياسية فى العمل التنموى الشامل ، وتعيد النظر بمنظومة العدل بصورة عامة ، وتؤسس لقيام مؤسسات مدنية عصرية تعمل وفق النظم والقوانين دون غيرها من الاعتبارات وتفتح المجال والآفاق للمشاركة الشعبية الحقيقية ، وتعيد النظر فى توزيع وإعادة توزيع الدخل بما يحقق تأمين شروط مواتية للتطور الاجتماعى والثقافى ويؤدى إلى تنمية القوى البشرية وتأهيلها بما يجعلها بالفعل الوسيلة والهدف الأول والأخير لعملية التنمية .

٥. ضمان تنمية دائمة تحمى وتحافظ علىالموارد ، وتخلق نمواً وتطوراً متوازناً ومتناسباً يراعى المصالح القطرية والقومية ويتفاعل ويتكامل معها . تنمية كهذه هى بالفعل القادرة على التصدى للمخاطر والتحديات التى تهدد مصير الأمة العربية ، وهى القادرة أيضاً على تعزيز مكانة وموقع الدول العربية (الاقتصادى والسياسى التنافسى والتفاوضى) التى تمليه المتغيرات والتحولات الدولية .

هذه المرتكزات تشكل فى تقديرى مقومات رئيسية وجوهرية لنجاح سياسات الإصلاحات الاقتصادية والتكيف الهيكلى ليس فقط فىاليمن بل وفى غيرها من الدول العربية الأخرى .

٢- السياسات الإصلاحية ودورها المرتقب فى التمهيد لقيام السوق العربية المشتركة :

تبين تجارب التكامل والعمل الاقتصادى العربىالمشترك خلال السبعة والأربعين عاماً الماضية أى منذ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى إبريل ١٩٥٠م ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية يونيو ١٩٦٤م ، وما تلتهما من اتفاقيات مشتركة جماعية كانت أو ثنائية ، بأن هذا التكامل والعمل الاقتصادى المشترك لم يكن فاعلاً ولم يحقق الأهداف المرجوة منه .

وهنا ونحن نحاول استشراف دور وأثر الإصلاح الاقتصادى وسياسات التكيف الهيكلى الجارية فى عدد من الدول العربية التى عرضنا على التو نموذجاً تطبيقياً لها (اليمن) فى التمهيد بقيام السوق العربية المشتركة ، لا يمكنا القيام بذلك دون التعرف على العوامل

والأسباب الحقيقية التى حالت فى الماضى دون نجاح المحاولات والتجارب الرامية إلى قيام تكامل اقتصادى عربى فاعل .

وبالعودة إلى هذه التجارب وفحص نتائجها والتمعن بأسباب وعوامل فشلها وعدم فاعليتها سنجد بأنها لم تكن تحقق نتائج ، لعدم وجود وشائج وصلات تاريخية حضارية وجغرافية قوية بين الدول العربية ، كما لم تكن كذلك بسبب تفاوت وعدم تقارب المصالح ، أو بفعل اختلاف الأذواق والأمزجة الاستهلاكية وغيرها من الأسباب والعوامل والشروط ذات العلاقة السببية المباشرة فى قيام تجمع أو عمل اقتصادى مشترك .

ويمكن القول بأن الأسباب والعوامل السياسية الداخلية والخارجية قد لعبت الدور الحاسم والمؤثر سلبياً ليس فقط على التكامل الاقتصادى العربى ، بل وعلىالأوضاع الاقتصادية فى البلدان العربية كل على حده ، وكانت السبب فيما آل اليه الاقتصاد العربى إجمالا .

ولعل أهم هذه العوامل هو وجود أنظمة اقتصادية سياسية عربية متباينة مختلفة من حيث منطلقاتها وتوجهاتها الاقتصادية والسياسية . أنظمة تؤثر عليها وتتجاذبها رؤى ومنطلقات سياسية وأيديولوجية عدة (يمينية - يسارية - رأسمالية - اشتراكية .. الخ) بسببها ظهرت التوجهات والسياسات القطريةالمختلفة ، منها المعتمد على التخطيط المركزى والإدارة الاقتصادية المباشرة وعلى القطاع العام فى بناء وتطوير الاقتصاد ، ومنها المعتمد على حرية السوق وإطلاق آلياته .. الخ . بمعنى آخر أنتجت سياسات اقتصادية قطرية (مالية - نقدية - سعرية - وغيرها) . وبرامج اقتصادية تنموية غير منسجمة وغير متجانسة .

من هنا كان الاختلاف بين الأنظمة الاقتصادية والسياسية العربية سبباً مباشراً لعدم التوصل إلى التزامات سياسية تخدم التنمية العربية وتعزز التكامل الاقتصادى العربى . كما كانت أيضاً السبب فى تغلب المصالح القطرية وتهميش المصالح القومية المشتركة ولم توفر المناخات المناسبة لقيام سياسات وهياكل اقتصادية مشتركة تقوى وتعزز من مكانة الاقتصاد العربى .

كما أظهرت هذه التوجهات الاقتصادية والسياسية المختلفة بالاعتماد على طبيعة وجوهر التوجهات ذاتها ، وعلى الإمكانيات والقدرات الاقتصادية الطبيعية - المالية -

البشرية ، والدعم المالى الخارجى ، والعوامل الاجتماعية السياسية والثقافية المتاحة فى كل بلد من البلدان العربية ، نتائج اقتصادية اجتماعية ومعدلات نمو اقتصادية وهياكل وبنى تحتية ونظم وأجهزة إدارية مختلفة ومتباينة . هذه النتائج نفسها خلقت فجوة كبيرة بين الدول العربية من حيث مستويات التطور ومعدلات النمو ، والمستوى المعيشى ، ومستوى التعليم ، وفى مستوى الخدمات الاجتماعية عموماً ، والبناء المؤسسى الادارى . وشكلت بذلك جملة من المعوقات والتعقيدات التى ساهمت فى ظل غياب الرؤية السياسية الاقتصادية الاستراتيجية العربية ، والآليات الاقتصادية القاصرة التى تتحكم بالسلوك الاقتصادى العام وباستخدام الموارد وتوظيفها وفق مصالح قطرية وفى الغالب وفق مزاج ورغبات الحاكم ومصالحه الذاتية فى عدم الاهتمام والعناية بالتكامل والعمل الاقتصادى العربى المشترك وقتلت الحافز تجاه التكامل والسعى نحو تطويره وتعزيزه .

ومن المعلوم بأن السياسات الاقتصادية وأدواتها سواء كانت أدوات مالية أو نقدية أو أنظمة وقوانين ووسائل رقابية كمية ، مثل سياسة الحماية والقيود الجمركية وسياسة الدعم والسياسة السعرية ، قد أثرت على مختلف أشكال وصور التعاون والتكامل الاقتصادى العربى .

وكان الأثر الأول والمباشر على التجارة ونمو حجم التبادل التجارى بين الدول العربية. حيث أخمدت القيود التجارية المنافسة بين السلع والمنتجات العربية ، وقادت إلى عدم توزيع واستخدام الموارد الاقتصادية بالصورة والكفاءة المطلوبين ، وأضعفت النمو والتوسع الإنتاجى ، وعززت من ارتباط وتبعية البلدان العربية واقتصادها بالأسواق الأخرى .

هذه السياسات والأدوات الاقتصادية ، إضافة إلى الاهتمام الجزئى بتدفق الرأسمال العربى – العربى والتركيز بدرجة رئيسية على القروض الحكومية والقروض المقدمة من المؤسسات المالية العربية فى تمويل المشاريع التنموية ، وعدم الاهتمام بانسياب وتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات العربية الخاصة وغياب السياسات الاستثمارية الواضحة وتعقيدات النظم والقوانين القطرية الاستثمارية والنقص فى المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية وعن الجدوى الاقتصادية للاستثمارات والآثار المترتبة عنها .. الخ ، قد شكلت هى الأخرى عوائق وقيود أمام حركة وانسياب رؤوس الأموال العربية – العربية التى

تعتبر أهم عنصر من عناصر الإنتاج ، وأضاعت بذلك فرص مساهمة الرأسمال العربى فى تمويل الاستثمارات فى البلدان العربية التى تعانى من شحة ومحدودية رأس المال والموارد المالية ، وبذلك ليس فقط لم تساهم فى عدم استغلال وعدم توصيف الرأسمال العربى لصالح تحقيق أهداف التنمية والتكامل الاقتصادى العربى وبما يحقق قدراً من الاستخدام الأمثل للموارد المالية العربية فحسب ، بل ساهمت فى توجيه مسار انسيابه إلى بلدان أخرى حيث العائدات والأرباح مضمونة .

وبنفس القدر انعكست هذه المعوقات سلباً على حركة عنصر العمل وانتقاله ، وعلى الاستفادة الكمية والنوعية من القوى العاملة العربية ، وعلى قيام المشروعات الاقتصادية المشتركة ، الأمر الذى أدى إلى ظهور بنى وهياكل اقتصادية عربية متشابهة واختلالات هيكلية كبيرة أعاقت كثيراً فيما مضى التكامل العربى ، وستقضى على أى فرص جديدة إذا ما تعمق هذا الميل ولم تتخذ خطوات جادة ومسئولة باتجاه تعديله .

وفى ضوء تجارب الماضى فإن نتائجها وأسباب وعوامل معوقاتها التى تم عرضها ، واستناداً إلى الأهداف العامة لسياسة الإصلاح والتكيف الهيكلى وإجراءاتها ونتائجها الأولية ، فمن المتوقع أن تؤدى هذه السياسات الإصلاحية إلى ما يلى :

١. التوصل إلى رؤى وتوجهات اقتصادية عربية والتزامات سياسية تأخذ فى الاعتبار المتطلبات والحاجات الضرورية ومواجهة الضغوط والتحديات التى أملتها المتغيرات العالمية الجديدة ، خصوصاً بعد أن أسقطت الأحداث والتغيرات العالمية الاعتبارات الأيديولوجية ، ووضعت البلدان العربية والاقتصاد العربى أمام مخاطر وتحديات حقيقية تتطلب التفكير الجاد والسريع بسياسات وآليات فاعلة ومناسبة من شأنها مواجهة هذه التحديات والتفاعل معها .

٢. تفعيل الاقتصاد والدفع بمعدلات النمو الاقتصادى وتجاوز المشكلات والاختلالات الاقتصادية القائمة والتى تعانى منها أغلب البلدان العربية ، وإعادة النظر بنشاط وسلوك المؤسسات الاقتصادية السياسية والإدارية بما يخدم أهداف التنمية ويزيل الصعوبات والمعوقات التى حالت دون بناء اقتصاد عربى متين على أساس الإمكانيات والقدرات والطاقات المتاحة والمحتملة والاستخدام الكفء لها .

٣. تحرير التجارة وإسقاط القيود والحواجز . أما حركتها وانسيابها ، فهى الخطوة التى يتوجب توظيفها توظيفاً سليماً وجعلها الخطوة الأولى والجادة نحو التمهيد لقيام السوق العربية المشتركة ، خصوصاً فى ظل الضغوط الداخلية والخارجية والإقليمية والدولية التى جعلت من قضية تحرير التجارة أمراً لابد منه ومنطلقا أساسيا لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية واندماج الاقتصاد العالمى .

٤. تذليل الصعوبات التى تقف أمام تدفقات وانسياب رؤوس الأموال العربية ، وخلق شروط وحوافز كافية لجذبها ومشاركتها فى التنمية وفى مختلف المجالات الاقتصادية.

٥. تفعيل وتنشيط المشاريع العربية القائمة ، من خلال وجود آليات اقتصادية فاعلة تجعلها تعمل وفق دوافع اقتصادية بعيدا عن الاعتبارات السياسية وهيمنة الأنظمة والسلطات السياسية وقيودها البيروقراطية .

٦. تذليل الصعوبات والمعوقات الإدارية الناتجة عن النظم والقوانين الإدارية وعن ضعف البناء المؤسسى والتنظيمى والإدارى ومظاهر الفساد والإفساد . وإذا ما نجحت بالفعل الإصلاحات الاقتصادية وسياسة التكيف الهيكلى فى تحقيق ذلك فأنها ستمهد فى واقع الأمر لقيام السوق العربية المشتركة .

ولاشك بأنه يمكن الاستفادة من الإصلاحات الاقتصادية والإجراءات التى يتم تنفيذها حالياً فى العديد من الدول العربية وتنسيق السياسات الاقتصادية وأدواتها الرئيسية التى تعزز حرية وحركة جميع عناصر الإنتاج دون استثناء ، باعتبارها شروطاً ضرورية لقيام السوق العربية المشتركة وهذا يعتبر أمراً بالغ الأهمية . ورغم أهميته هذه فهو ليس الهدف الأول والأخير .

وفى تقديرى أن التشابه فى أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان العربية والمتمثلة فى خلق قاعدة اقتصادية قادرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية وفى مقدمتها الغذاء والأمن الغذائى وتطوير القدرات الإنتاجية العلمية والتقنية واستغلالها فى تطور الإنتاج ، وتن[illegible]ة القوى ا[illegible] [illegible]تنمية ، وتجاوز العجز فى الكادر الفنى والإدارى والتغلب على المشكلات الناتجة عن الضعف والاختلال فى الهياكل التنظيمية ، ورفع مستوى الكفاءة فى استخدام الموارد وتوجيهها بما يسرع من معدلات

النمو ، ويؤدى إلى تجاوز المشكلات الاقتصادية الاجتماعية وتصحيح الاختلالات الهيكلية الحادة . هذا التشابه يشكل الدافع الحقيقى والجوهرى - لمسألة قيام السوق العربية المشتركة ويملى ضرورة وأولوية اندماج الاقتصاد العربى فى إطار خصوصيات حضارية تاريخية وثقافية متجانسة قبل اندماجه بالاقتصاد العالمى .

وعليه فإن سريان عملية التقارب والتناسق فى السياسات والأدوات والوسائل المعززة لتبادل وانتقال عناصر الإنتاج التى بدأت بها الإجراءات الإصلاحية فى خط متوازٍ مع خطط وبرامج إنمائية عربية قطرية وقومية تتخذ من قضية الاستفادة المثلى والتعبئة الجيدة للموارد الاقتصادية العربية منطلقا أساسياً لها ، ومن تعزيز القدرات الاقتصادية التنافسية للاقتصاد العربى هدفاً لمواجهة تحديات العصر بكل أبعادها المنظورة والمكتملة بحيث تكون لها الغلبة التى يجب أن تسير عليها الإصلاحات الاقتصادية وسياسة التكيف الهيكلى الجارية فى البلدان العربية .

الخاتمة :

من الواضح أن المقتضيات الداخلية والمؤثرات والضغوط الخارجية التى تم تناولها وعرضها فى سياق البحث ، قد استوجبت القيام بعملية الإصلاحات الاقتصادية وإعادة النظر بالسياسات والتوجهات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية للبلدان العربية ، غير أن نتائجها مهما بلغت أهميتها على الصعيد القطرى فليس بمقدورها تجاوز الصعوبات والمشكلات الاقتصادية الاجتماعية بالقدر المطلوب من الكفاءة ، وفى إطار الحفاظ على الخصوصيات العربية الحضارية - الثقافية - الدينية - كما أنها لم تؤدِ الدور المطلوب فى النهوض بالاقتصاد العربى وقيام سوق عربية مشتركة والتى تشكل بالفعل خطوة جوهرية فى الدفاع عن مصالح ومصير الدول والشعوب العربية ومن أجل ذلك ينبغى التأكيد على عدد من المقومات الهامة وهى :

١. التركيز على خلق قاعدة إنتاجية تسرع بالنمو وتقرب نسبياً من مستوياته المتفاوتة ، وهو مدخل هام وأساسى يمكن بواسطته فقط توثيق العلاقات الاقتصادية العربية وتوفير حوافز تسقط الحواجز أمام تدفق عناصر الإنتاج وتؤمن المناخات المناسبة لاستقطابها . بهذه القاعدة يمكن حماية الاقتصاد العربى وتمكينه من كسب المنافع أو

التقليل من حجم خسائره فى حالة الاندماج غير المتكافئ مع الاقتصادات الأخرى المتطورة .

٢. توفر إرادة سياسية حقيقية ، وحس قومى رفيع يرتقى إلى مستوى إدراك المخاطر الاقتصادية – السياسية الإقليمية والدولية وحجمها ، ويسعى بجد نحو مواجهتها والتصدى لها ، ورؤى سياسية عربية معاصرة تعمل باتجاه المصالحة العربية الشاملة وحل المشكلات والخلافات العربية – العربية .

٣. التخلص من العشوائية والتلقائية التى اتسمت بها التنمية العربية القطرية والقومية – من خلال وضع إستراتيجيات تنموية واضحة ، واستخدام التخطيط التنموى كأسلوب فى إدراة الاقتصاد العربى وفى تنظيم وتوجيه مختلف العمليات الاقتصادية الاجتماعية العلمية والتقنية بفاعلية بما يؤدى إلى إحداث نهوض حضارى عربى شامل .

٤. العناية الخاصة بالعلوم والتطورات العلمية التقنية – عن طريق إحداث تحولات عميقة فى نظم التعليم والتأهيل والتدريب ، يكون بمقدورها صياغة الإنسان العربى القادر على الخلق والإبداع والمشاركة الفاعلة فى التنمية ، وتؤدى إلى تأهيل وتدريب القوى العاملة العربية ورفع مستوى أدائها وكفاءتها وبالتالى توظيفها واستخدامها فى النمو والتطور الاقتصادى .

٥. إحياء وتفعيل دور ونشاط المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العربية المعنية بتنسيق وتنظيم الأعمال العربية المشتركة ، ورفدها ببنى وآليات عمل جديدة ، وتفعيل الاتفاقيات والمعاهدات والتكتلات الاقتصادية العربية لخلق حالة من التفاعل والتمهيد لقيام السوق العربية المشتركة .

٦. إحداث تحولات سياسية حقيقية باتجاه السلوك والممارسة الديمقراطية الحقة . تحولات تعمق الديمقراطية والتعددية السياسية وتصونها ، تقر وتحمى حقوق الإنسان وآدميته . مثل هذه التحولات لا تشكل فقط أساساً وحافزاً للمشاركة الشعبية الواسعة والمتفاعلة مع الأحداث ، ولكنها ضمان أكيد للقيام بتنمية اقتصادية اجتماعية عربية شاملة ومستدامة.

هذه المقومات إلى جانب النتائج الاقتصادية الاجتماعية لسياسة الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى والدور المرتقب لها ، كفيلة بخلق موقف عربى مشترك وإطار مؤسسى تتوحد حوله كل الجهود . ومن خلال هذا الإطار يمكن حماية المصالح العربية ومواجهة مختلف التحديات التى ستواجه البلدان والشعوب العربية فى القرن الحادى والعشرين.

المراجع :

١. الجهاز المركزى للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوى لعام ٩٥ – صنعاء . مارس ٩٦م ، ص ٣٥٠ .

٢. نفس المرجع ص ٣٥٩ .

٣. نفس المرجع ص ٣٥٠ .

٤. نفس المرجع ص ٩٢٧.

٥. صحيفة الثورى العدد (١٤١٠) صنعاء ٩٦/٢/١م ، ص ٣ .

٦. مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٩٦م المقدم إلى مجلس النواب ، صنعاء مارس ٩٦م ص ٦.

٧. البنك المركزى اليمنى – النشرة الإحصائية المالية . يناير – مارس ٩٥م العدد الأول – صنعاء ص ٧.

٨. الجهاز المركزى للإحصاء – النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن – التقرير العام ديسمبر ٩٤م . صنعاء مارس ٩٦م ص ٣٤ .

٩. نفس المصدر ص ٣٢ .

١٠. نفس المصدر ص ٣١ .

١١. نفس المصدر ص ٢٨ .

١٢. الجهاز المركزى للإحصاء . كتاب الإحصاء السنوى لعام ٩٤م صنعاء يوليو ٩٥م ص ٢٧٢.

١٣. نفس المصدر .

١٤. البنك المركزى اليمنى النشرة الإحصائية . مرجع سابق ص ٧ .

١٥. كتاب الإحصاء السنوى لعام ٩٤م . مرجع سابق ص ٢٨١

١٦. كتاب الإحصاء السنوى لعام ٩٥م . مرجع سابق ص ٣١٠ .

١٧. نفس المرجع ص ٣١١ . جدول رقم ٣ .

١٨. أنظر دستور الجمهورية اليمنية ١٩٩٠، الفصل الثانى ، الأسس الاقتصادية .

١٩. مجلة "التمويل والتنمية" منشورات صندوق النقد والبنك الدوليين ، عدد ديسمبر ٩٦م ، باللغة العربية ص ٩ .

٢٠. نفس المصدر ص ٨ .

٢١. أنظر برنامج الإصلاحات متوسط المدى – تقييم المرحلة الأولى – صنعاء يناير ١٩٩٦م .

٢٢. صحيفة الثورة اليومية العدد (١١٩٥٣) صنعاء ٩٧/٨/٣م . الصفحة الأولى .

٢٣. صحيفة الثورة اليومية العدد (١١٧٤٠) صنعاء ٩٧/١/٢م . صفحة ٣ .

٢٤. البيان المالى للموازنة العامة للدولة لعام ٩٧م صحيفة ١٤ أكتوبر اليومية – عدن ٩٦/١٢/٩م ص ٣.

٢٥. تقرير رئيس مجلس الوزراء حول أعمال الحكومة لعام ٩٦م المقدم لمجلس النواب . عن صحية الثورة العدد (١١٧٤٠) صنعاء ٩٧/١/٢م .

٢٦. د. الميتمى – أوراق يمانية – إصدارت المركز العربى للدراسات الإستراتيجية – يناير ٩٧م ص ٧ .

٢٧. برنامج الإصلاحات متوسط المدى ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

٢٨. د. فرج بن غانم رئيس الوزراء – مقابلة صحفية . صحيفة الثورة العدد (١١٩٧١) صنعاء ٩٧/٨/٢١م .

٢٩. صحيفة ١٤ أكتوبر –عدن ٩٦/١٢/٩م . مرجع سابق .

٣٠. د. فرج بن غانم رئيس الوزراء – مقابلة صحفية . مرجع سابق .

٣١. صحيفة ١٤ أكتوبر – عدن ٩٦/١٢/٩م مرجع سابق .

المحـــور الثالث

التكامل الاقتصادى : تجارب عالمية



الوحدة الأوربية : الإسقاطات والتمثل

د. جمال الشلبى *

مقدمة

بعد ما يقارب من نصف قرن على بداية مشوار التكامل الأوربى ، استطاعت أوربا الغربية تحقيق خطوات واسعة على طريق التكامل والوحدة الأوربية الشاملة متغلبة على كافة التناقضات والصعوبات التى واجهتها قبل البدء بعملية التكامل ، أو التى ظهرت خلال هذه العملية ، أو التى مازالت تواجهها حتى الآن ، بحيث أصبحت الخبرة التكاملية الأوربية محفزاً للكثير من المناطق الأخرى فى العالم للسيرعلى خطاها ، ولعل من أبرز هذه المناطق أقطار الوطن العربى التى انخرطت فى عملية بناء مؤسسات كانت فى كثير من الأحيان محاكاة لتجربة التكامل الأوربية ، إلا أن كل محاولات التكامل العربية لم ترق إلى أى مستوى من المستويات التى وصلت إليها تجربة التكامل والوحدة الأوربية ، على الرغم من توافر كافة المقومات الأساسية للتكامل والوحدة فى الوطن العربى ، وبشكل يفوق توفرها فى الجماعة الأوربية .

وهنا سؤال يطرح نفسه : لماذا نجحت تجربة التكامل والوحدة الأوربية - على الأقل إلى الآن - بالرغم من قلة المقومات المتوفرة لها ؟ ولماذا فشلت التجربة العربية فى التكامل والوحدة على الرغم مما يتوفر لها من مقومات وأسس مشتركة كثيرة ؟

---

* استاذ مساعد بمعهد بيت الحكمة للعلوم السياسية - جامعة آل البيت

والإجابة عن هذا السؤال تقتضى تتبع تجربة التكامل الأوربية ، والبحث فى مقوماتها وتطوراتها وإنجازاتها ، وأخيرا العقبات والصعوبات التى واجهتها وتغلبت عليها ، أو تلك الصعوبات التى مازالت محل معالجة من قبل الجماعة الأوربية . كما يقتضى الأمر أيضا ، متابعة تجربة التكامل والوحدة العربية ، والبحث فى مقوماتها وتطوراتها وإنجازاتها والأسباب الكامنة وراء عدم تحققها لأهدافها المرجوة فى التكامل والوحدة وهكذا يمكن من خلال هذا العرض للتجربتين إبراز مواطن الخلل والضعف فى التجربة العربية لتجنبها فى المستقبل ، مع الأخذ فى الاعتبار : الظروف الموضوعية ، والبيئة التى بدأت فيها عملية التكامل والوحدة فى كل من التجربتين .

تجربة التكامل والوحدة الأوربية :

١- الدوافع :

على الرغم من الحديث عن حضارة أوربية غربية واحدة ، إلا أنه لم يكن هناك تاريخ أوربى مشترك ، أو ثقافة أوربية واحدة . بل إن أوربا كانت تعيش انقساما ثقافيا نتيجة للعديد من الأسباب أهمها ، الطرق المختلفة التىاتبعت فى بناء الدولة القومية ، وتغاير الخواص اللغوية[١] إلا أن انتفاء العامل القومى الواحد ، وتباين الثقافات والمصالح والسياسات الأوربية لم يحولا دون قيام تكامل أوربى ، كما لم يحولا دون استمرار المسيرة التكاملية الأوربية .

وتعود الرغبة فى تحقيق الوحدة ، سواء على المستويين الداخلى أو الخارجى لأوربا ، إلى عدة عوامل ، أهمها العوامل الأمنية والاقتصادية .

أ- الدوافع الأمنية :

شهدت أوربا - منذ نشوء الدولة القومية بعد مؤتمر وستفاليا عام ١٦٤٨ - صراعات دموية لم تهدأ على مدى ثلاثة قرون ، وما الثورات الإنجليزية عام ١٦٦٨ ، والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ إلا دليل فعلى وملموس على هذه الحقيقة ، وشهدت هذه القارة ، فى

---

[١] أشنهو ، عبد اللطيف ، "التعلم من التجربة الأوربية فى بناء الوحدة العربية المغاربية" المستقبل العربى ، عدد ١٣٩ ، أيلول / سبتمبر ، ١٩٩٠ . ص ١٨ .

القرن العشرين ، حربين عالميتين مدمرتين ، أسفرتا عن قتل وتشريد الملايين من أبناء هذه "القارة القديمة" .

غير أنه - بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) ، ونتيجة لما تركته هذه الحرب من ويلات ومآسٍ على أوربا - بدت عقول وضمائر صناع القرار والنخب السياسية والرأى العام الأوربى مهيأة لبذل أقصى جهد ممكن فى نزع فتيل الصراعات الأوربية ، خاصة مع التطور الكبير الذى شهدته صناعة الأسلحة والمفعول المدمر لها[٢].

كما أن الحرب العالمية الثانية هزت فكرة الدولة القومية ذات السيادة ، وولدت ميولا واتجاهات عديدة تدعو إلى إعادة بناء أوربا على أسس فوق قومية ، وتهميش عناصر القومية المتطرفة .

كذلك فإن تسوية "المشكلة الألمانية" - التى كانت - ومازالت - تسبب قلقا مستمرا لأوربا ، تعتبر من الدوافع الهامة لمسيرة التكامل الأوربية ، وذلك بسبب خشية الدول الأوربية - ولا سيما فرنسا - من عودة ألمانية لبناء قوتها العسكرية من جديد ، خاصة مع توفر الإمكانات اللازمة لذلك ، فكان لابد من دمجها فى إطار من التكامل الأوربى بحيث تصبح عامل استقرار[٣].

من جهة ثانية ؛ إن تشكل الكتلة الشرقية المتمثلة فى أوربا الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتى - السابق - أدى إلى إثارة المخاوف الأوربية أمنيا وأيديولوجيا ، حيث أصبحت أوربا الغربية تواجه - وربما لأول مرة - خطراً مشتركاً مما دفع بفكرة التكامل الأوربية قدما .

ومع بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى تشكل الطرف الآخر فى معادلة النظام الدولى الجديد - الذى تشكل فى أعقاب الحرب العالمية الثانية - فقد تراجعت مكانة الدول الأوربية ، وأصبحت أوربا تحتل مكانا ثانويا بالمقارنة مع القوتين العظميين ، مما دفع

---

[٢] نافعة حسن ، "تجربة التكامل والوحدة الأوربية ، هل هى قابلة للتطبيق فى الواقع العربى" المستقبل العربى ، ١٣٦ ، تموز / يوليو ١٩٩٠ ، ص ٢٧ .

[٣] الصباح ، عبد الرحمن "السوق الأوربية المشتركة ، دراسة تحليلية" وزارة الخارجية ، الدوحة ، ١٩٨١ ص ١٣٣ .

بأوربا لأن تفكر فى خلق قوة دولية ثالثة ، تسمح لها بلعب دور متوازن وفاعل فى النظام الدولى[4].

كذلك ، فقد ظهرت مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية فى إعادة بناء أوربا الغربية ككل، وتهيئة كل السبل لحل الصراعات فيما بينها ، لكى تقف كتلة واحدة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية ، وقد تأكد ذلك من خلال مشروع مارشال لإعادة بناء أوربا عام ١٩٤٧ ، من خلال حث الولايات المتحدة الأمريكية لأوربا على تبنى سياسة تكاملية دفاعية مشتركة[5] . وهكذا يتضح أن العنصر الرئيسى فى تهيئة أوربا لبدء عملية التكامل كان عنصراً خارجياً ، يهدف إلى محاولة حل معضلة الأمن الأوربية بوضع أوربا الغربية تحت المظلة النووية الأمريكية ، وبذلك أصبحت أوربا فى تاريخها كتلة استراتيجية واحدة .

ب- الدوافع الاقتصادية :

بجانب العوامل الأمنية ، برزت - ومنذ انطلاق البناء الأوربى - مجموعة من الدوافع الاقتصادية ، ساهمت فى استمرارية صعود فكرة التكامل وحالت دون نكوصها أو تراجعها.

فقد تطورت القوى المنتجة فى هذه المجموعة من البلدان المتجاورة ، بحيث إنها تجاوزت فى تطورها الحدود القومية ، وباتت تساهم فى تقسيم العمل على المستوى الإقليمى ، وأدى هذا الأمر بالتالى إلى تداخل وترابط الاقتصاديات الأوربية ببعضها ، وبرز فى الوقت نفسه ، عدم تناسب بين المستوى الرفيع لهذا التطور الاقتصادى وبين الأطر الطبيعية للأسواق الوطنية ، وباتت العوائق الحدودية والجمركية القائمة بين هذه البلدان تعرقل حركة الأشخاص ، والسلع ، ورؤوس الأموال فكان لابد من تجاوز هذه القيود .

كما أن مجموعة الدول الأوربية ، المتحمسة للوحدة الأوربية ، وجدت نفسها متخلفة عن منافسيها اليابانيين والأمريكيين فى العديد من الميادين العلمية والتقنية ، مما شكل حافزا إضافيا لبلدان المجموعة لكى تجمع جهودها وتوحد مواردها ، من أجل تجاوز هذا التخلف وخلق القدرة على المنافسة .

---

[4] المصدر نفسه ، ص ١٣٣.

[5] نافعة حسن ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

من جهة أخرى ، كانت هناك رغبة أوربية فى تـأليف إطـار يشـكل وسـيلة للدفـاع عـن الرأسمالية فـى القـارة الأوربيـة ، ويعـوض فـى الوقـت نفسـه أوربـا عـن خسـارتها لمستعمراتها، ويعيد لها نفوذها فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ويبدو أنه كان لاستقرار أوربا السياسى ، وتوفر الخيار الديمقراطى ، ومنـح الشـعوب الأوربيـة فرص المشـاركة فـى اتخـاذ القـرارات أثـره الواضـح فـى دفـع مسـيرة التكـامل الأوربى[6].

كل هذه الدوافع والعوامل الاقتصادية ، جعلت الدول الأوربية التى انضمت إلى الجماعة الأوربيـة ، تـرى فـى التكـامل الأوربـى أنـه أفضـل وسـيلة لتحقيـق أهدافهـا الاقتصاديـة والسياسية ، وأفضل ضمان لإيجاد تعاون عسكرى أمنى يقوى أوربا ككيان ضد أى خطر خارجى مشترك ، كما اكتشفت الدول الأوربية أيضا ، أن التنمية التى تعتمد على التكـامل بين إمكانياتها الفكرية والاقتصاديـة والبشـرية ، أقدر مـن أيـة وسـيلة أخـرى علـى تلبيـة حاجات الإنسان الأوربى ، والاستجابة لمطامح القارة الأوربية بأكملها[7] .

ومن ثم ، فقد سعت المجموعة الأوربيـة إلـى تحقيـق الوحـدة الكاملـة كهـدف أسـمى ، بالبدء بتحقيق الوحدة الاقتصادية التى ستقود – بدورهـا إلـى – الوحـدة السياسـية – مـن خلال وضع مجموعة من الأهداف والسعى إلى تحقيقها وهى:–[8]

١. إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضـاء ، وقـد تحقـق هـذا الـهدف بسرعة كبيرة حيث تم إلغاء كافة هذه الرسوم .
٢. إلغاء القيود الجمركيـة علـى الصـادرات والـواردات بيـن دول السـوق ، وقـد تـم أيضـا تحقيق هذا الهدف .

---

[6] نافعة حسن ، مرجع سابق ص ٢٨ .

[7] محمد وتيدى ، التفكير فى الوحدة من خلال عوائقها ، شئون عربية ، عدد ٥٧ ، آذار ، مارس ١٩٨٩ ، ص ١١ .

[8] الحضرمى زاهر ، "الجماعة الأوربية ودورها فى النظام العالمى الجديد" رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٧ ، ص ٤٩–٥١.

٣. وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات إلى دول السوق من غير الدول الأعضاء ، وقد تم تطبيق هذه التعريفة الموحدة منذ عام ١٩٦٨.

٤. إلغاء القيود المفروضة على حرية انتقال رؤوس الأموال وتنسيق سياسات الصرف للدول الأعضاء[٩].

٥. اتباع سياسة زراعية مشتركة تتمثل فى تنمية الكفاية الإنتاجية للزراعة الأوربية وضمان مستوى معيشى معين للعاملين فيها .

٦. اتباع سياسة المنافسة الحرة فى السوق المشتركة ، بحيث يحظر على الدول الأعضاء التحيز ضد منتجات بعضها البعض .

٧. تنسيق السياسات النقدية ، ومعالجة الاختلالات فى موازين المدفوعات ، ودعم الثقة فى عملاتها .

٨. تدعيم الاستثمار فى دول السوق ، خاصة فى المناطق المتخلفة ، ولتحقيق هذا الهدف تم إنشاء البنك الأوربى للاستثمار .

٩. وضع سياسات اقتصادية مشتركة للدول الأعضاء ، من خلال التقريب التدريجى للسياسات الاقتصادية لهذه الدول[١٠].

٢- تطور مسيرة التكامل الأوربى

أ- قبل معاهدة روما

لقد اقتنع رجال السياسة الأوربيون ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، بأن الوحدة ستعيد السلام والرفاه "للقارة القديمة" . وقد عبر رئيس وزراء بريطانية آنذاك ، ونستون شرشيل عن هذه الرغبة فى خطابه المشهور الذى ألقاه فى سبتمبر عام ١٩٤٦ فى مدينة

---

[٩] مجلس الوحدة الاقتصادية ، سلسلة الدراسات حول التكتلات الاقتصادية . (مجلس الوحدة الاقتصادى العربى ، عمان ، ١٩٨٠) ص٩ .

[١٠] الحضرمى ، زاهر ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

زيورخ السويسرية ، وأعلن فيه ضرورة نهوض أوربا "Que I,Europe seleve" والـذى يحدد فيه أسس الوحدة من خلال الترابط والتعاون بين فرنسا وألمانيا[11].

الجدير بالذكر ، أن فكـرة توحيد أوربـا لـم تكـن جديـدة فـى الفكـر والخطـاب السياسـى الأوربى ، فقد طرحت هذه الفكـرة ، فـى مرحلـة مـا بيـن الحربيـن ، مـن قبـل العديـد مـن السياسيين الأوربيون أمثال : الكونت فود نوهف كالجارى ، وارستيد برایاند .. وغيرهم .

وما إن بدأت الفكرة تطرح وتنـاقش علـى المسـتوى السياسـى الرسـمى ، حتـى أصبـح هنـاك فريقـان يتنازعـان وضعهـا موضـع التنفيـذ والتطبيـق ، الأول يؤيـد تحقيـق الاتحـاد الأوربى من خلال صيغة (فيدراليست) ، والثانى ينادى لصالح تعاون بين الدول على شـكل صيغة (كونفدرالية) ، وقد تم فى بداية انطلاق التكامل الأوربى الاعتماد على التوجه الثانى الذى سيساهم فى إنشاء ثلاث منظمات هى :

١. المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصـادى (O.E.C.E) ، وأنشـئت عـام ١٩٤٨ ، هدفهـا إدارة وتوجيه المساعدات الأمريكية المتمثلة فى مشروع مارشال .
٢. المجلس الأوربى (C.O) وتم إنشـاؤه ١٩٤٩ ، وهـو منظمـة كبيـرة ، غايتهـا الأساسـية الطلب من الثلاث والعشرين دولة التى يتكون منهـا ، المحافظة علـى الخلـق والـتراث الأوربى القائم على هيمنة القانون ، واحترام القيم الفردية"[12].
٣. اتحاد أوربا الغربية (U.E.O) عام ١٩٥٤ ، وهو عبارة عن تحالف دفاعى يضم كلاً مـن فرنسا وبريطانيا ، ودول البنولكس (هولندا ، وبلجيكا ، ولوكسمبورج) .

وهكذا نجد أن التيار (الكونفدرالـى) فتـح الطريـق أمـام البنـاء الأوربـى ، إلا أن التيـار الثانى (الفيدرالى) سـينطلق بفكـرة البنـاء الاقتصـادى الأوربـى قدمـا وتنفيذهـا علـى أرض الواقع ابتداء من ٩ آيار / مايو من عام ١٩٥٠ ، بإعلان وزير الخارجية الفرنسى روبير

---

[11] Carpantier . J.Le brun . F "Histoire de l'Europe" , ed . du Seil , Paris , 1990 , P478.

[12] Chalvidan . Pierre H . Tranka . Hrnri . "Les regimes politiques del 'Europe Des Deuze" ed . Eurolles . Paris . 1990 . P11.

شومان عن رغبته فى تعاون ألمانى فرنسى فى مجال إنتاج الصلب والكربون ، على أن تكون مفتوحة لكل الدول الأخرى "[13].

وفى ١٨ نيسان / إبريل عام ١٩٥١ ، تم التوقيع فى باريس على هذه المعاهدة ، لتشمل إضافة إلى الدول المؤسسة المتمثلة فى فرنسا وألمانيا ، كلاً من إيطاليا ، وبلجيكا ، ولوكسمبورج ، وهولندا ، والتى تقوم على تأسيس المجموعة الأوربية للصلب والكربون ، وقد دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ فى ٢٥ تموز / يوليو من عام ١٩٥٢ بعد أن صدق عليها من قبل برلمانات الدول الست المعنية"[14].

وهكذا بدأت مسيرة البناء الأوربى من خلال التوجه الاقتصادى ، معتمدة على هذه المعاهدة التى أشارت إلى حرية انتقال الكربون ، والحديد ، والصلب بين الدول الست بإلغاء الحواجز بينها (الجمارك ، وتحديد كميه الاستيراد والتصدير) والتى أشارت أيضا إلى أهمية إنشاء مؤسسات أوربية مشتركة لتنفيذ أهداف المعاهدة ، وأنشئت لهذا الغرض أربع مؤسسات متميزة هى :

١. السلطة العليا ، ومركزها لوكسمبورج ، ومكونة من تسعة أعضاء ، وقراراتها إلزامية على الدول الوطنية .
٢. البرلمان الأوربى ، ومقره ستراسبوورج ، ومكون من سبعين عضواً مختارين من قبل برلماناتهم الوطنية ، وبالرغم من أن دوره استشارى ، إلا أنه يمكنه أن يجبر السلطة العليا على الاستقالة إذا حجبت الثقة بأغلبية الثلثين .
٣. مجلس الوزراء ، ويتكون من ممثلى الدول الست ، ويسهر على تنفيذ قرارات المجموعة .
٤. محكمة العدل ، ومكونة من سبعة قضاة ومحاميين ، يختارون لمدة ست سنوات من قبل الحكومات ، وتسهر على احترام المعاهدة ، وقراراتها تطبق على كل الدول الأعضاء[15] .

---

[13] Op Cite . P12.

[14] Ibid.

[15] Chalvidan / Pierre , op , Cite , P12.

وقد حققت هذه المعاهدة نجاحا سريعا ، مما شجع الدول الست الأعضاء فى محاولة الإسراع فى بناء أوربا السياسية ، فكانت مبادرة وزير خارجية فرنسا رينه بيلفان الذى اقترح خطة لتكامل مختلف جيوش الدول الأعضاء تحت قيادة عليا ، حيث وقع فى ٢٧آب/أغسطس ١٩٥٢ فى باريس على معاهدة جديدة بين الدول الست الأعضاء لتشكيل المجموعة الأوربية للدفاع ، إلا أن هذه المعاهدة لم توضع موضع التنفيذ بسبب رفض البرلمان الفرنسى المصادقة عليها فى ٣١ آب/أغسطس ١٩٥٤ . وبسبب هذا الإخفاق على صعيد التكامل العسكرى بين الأوربيين أصبح هناك توجه كامل نحو الميدان الاقتصادى[١٦].

وفى خريف عام ١٩٥٥ اجتمع وزراء خارجية الدول الست الأعضاء فى مدينة ماسين، وكلفوا لجنة من الخبراء برئاسة هنرى سباك وزير الخارجية البلجيكى لدراسة تقرير حول إمكانية اتحاد فى المجالات الاقتصادية والذرية ، وبعد عام عرض هذا التقرير فى مؤتمر البندقية الذى ضم الدول الأعضاء الست ، وقرروا فيه تكثيف التفاوض للتقدم إلى الأمام . وبذلك وضع مشروع مارشال الأمريكى موضع التنفيذ من قبل الأوربيين الذين يبحثون عن وحدتهم[١٧] .

ب- معاهدة روما والاتجاه نحو ماستريخت :

نتيجة طبيعية ومنطقية لمحاولات التوحد والتكامل الاقتصادى السابقة الذكر ، فقد وصلت القناعة لدى الدول الست الأعضاء ، إلى ضرورة الانتقال من التعاون الاقتصادى المحدود إلى بناء سوق أوربية مشتركة ، ولذلك فقد وقعت فى ٢٥ آذار/ مارس ١٩٥٧ فى روما معاهدتين :

الأولى ؛ لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوربية (c.e.e) .

والثانية ؛ المجموعة الأوربية للطاقة الذرية (c.e.e.a) .

والهدف من المعاهدة الأولى كما جاء فى المادة الثانية من موادها هو "إنشاء سوق مشتركة" ، وذلك من خلال التقارب التدريجى للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ،

---

16 Carpantier J . Lebrun . op . cite . P479.

17 Op . Cite . P380

وتشجيع التقدم المتناسق والمنظم للنشاط الاقتصادى لدول المجموعة ، وتوسيع السوق بشكل مستمر ومتوازن ، ورفع مستوى المعيشة ، وتقوية العلاقات بين الدول الأعضاء .

وتهدف هذه المعاهدة أيضا إلى تحقيق الوحدة الجمركية ، ولا يعنى هذا الأمر ، حرية الحركة داخل المجموعة للأشخاص ، ورؤوس الأموال ، والبضائع فقط ، ولكن أيضا وضع تعريف جمركى مشترك لدول المجموعة مع العالم الخارجى . كما أن هذه المعاهدة تهدف إلى وضع سياسة مشتركة فى ميادين متنوعة ، ولاسيما الزراعة والنقل .

أما المعاهدة الثانية ، فتهدف إلى السماح للتعاون بين الدول الست الأعضاء فى الاستخدام السلمى لمجالات الطاقة الذرية ، والقيام بأعمال مشتركة متعلقة بالبحوث والأمن[18] .

وقد نصت معاهدة روما (الأولى) على إنشاء السوق الأوربية المشتركة تدريجيا خلال فترة انتقالية مدتها (١٢) اثنى عشر عاماً ، ويمكن أن تمتد إلى (١٥) خمسة عشر عاماً[19].

وفى ١٩ مارس من عام ١٩٨٥ ، اجتمع البرلمان الأوربى فى مدينة ستراسبورج برئاسة روبير شومان ، لوضع السياسات والقرارات المنصوص عليها فى "معاهدة روما" موضع التنفيذ.

ويمكن اعتبار عام ١٩٦٥ من اللحظات المهمة فى تاريخ التكامل الأوربى ، لأنه شهد اتحاد اللجان التنفيذية لثلاث مجموعات سابقة فى لجنة واحدة ومجلس واحد ، وقد وضع هذا القرار حيز التنفيذ فعليا فى تموز / يوليو عام ١٩٦٧[20] .

وقد نصت اتفاقية السوق الأوربية المشتركة على إنشاء المؤسسات التالية :

- مجلس وزراء السوق الأوربية المشتركة .
- اللجنة الأوربية المشتركة .

---

[18] Chalvidan . p . Tranka . h . Op . Cite . P13.

[19] سعيد ، عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

[20] Chalvidan . P . Tranka . H . Op . Cite . P 14 .

- البرلمان الأوربى .

المحكمة الأوربية .

١- **المجلس الأوربى** : ومركزه فى بروكسل ، ويتكون من رؤساء الدول والحكومات ومعهم وزراء الخارجية بالإضافة إلى رئيس اللجنة التنفيذية ، ويقوم دوره باقتراح مشاريع ، والسهر على تنفيذها حالما تعتمد من قبل المجلس ، والسهر على احترام المعاهدات .

٢- **مجلس الوزراء** : ومركزه فى بروكسل ، وأحيانا فى ليكسومبورج ، ويتكون من وزراء الدول الأعضاء وفقاً للموضوع المطروح ، فإذا كان الموضوع زراعياً ، يمثل الدولة وزير الزراعة ، وإذا كان صناعيا ، يمثلها وزير الصناعة ، وترأس كل دولة المجموعة بالتناوب كل ستة أشهر .

٣- **البرلمان الأوربى** : ومركزه فى ستراسبورج ، غير أن سكرتاريته موجودة فى ليكسومبورج ، وهو يتكون من قضاة ومحاميين مرشحين من قبل دولهم المكونة للمجموعة ولمدة ست سنوات ، ويقوم البرلمان بالسهر على مراقبة قرارات المجموعة ومدى توافقها مع نصوص المعاهدات ، ويتألف من ٥١٨ عضواً ، وقد جرت ثلاثة انتخابات لهذا البرلمان كان أولها فى العام ١٩٧٩ والثانية فى العام ١٩٨٧ والثالثة ١٩٩٣ م.

٤- **اللجنة التنفيذية** : ممثلة فى عضوين لكل من الدول الكبرى ، فرنسا ، ألمانيا ، بريطانيا ، أسبانيا ، وعضو واحد لبقية الدول الأعضاء ، وتعتبر نواة الحكومة الأوربية، ويتجاوز عدد موظفيها ١٥٠٠ موظف موزعين على أكثر من ٢٠ وكالة تنفيذية[21] .

٥- **محكمة العدل الأوربية** : مركزها لوكسمبورج : وتتألف من ١٣ عضواً لمدة ست سنوات وهى تشكل الجسم القانونى للاتحاد الأوربى ، ومهمتها البت فى القضايا التى تقوم بين الدول الأعضاء .

---

[21] Delors Jacque , The European community today and its relation with Jordan , office for official publication of the Eurropean communities , Luxembourg.

واستطاعت المجموعة الأوربية أن تخطو خطوات خطوات إلى الأمام ، بازدياد عدد أعضائها من ست دول عام ١٩٥٧ إلى تسع بعد انضمام كل من بريطانيا ، والدنمارك ، وايرلندا عام ١٩٧٠ . وفى عام ١٩٧٤ ظهر ما يسمى "القمة الأوربية والتى أطلق عليها فيما بعد" المجلس الأوربى وهى مؤسسة لم تكن ضمن بنود المعاهدة الأصلية ، حيث تدعو إلى عقد ثلاثة اجتماعات على مستوى الرؤساء ، ورؤساء الحكومة ، وتهدف هذه المؤسسة الجديدة إلى وضع انتخابات المجلس البرلمانى الأوربى موضع التنفيذ فى انتخابات عامة مباشرة ، وتمت أول انتخابات فى ١٠ حزيران ١٩٧٩ ، ووصلت نسبة المشاركة إلى ٦٠٪ لمجموعة الدول الأعضاء كافة ، وقد تم اختيار مدام فاى Veil الفرنسية رئيسة له . وفى عام ١٩٨١ انضمت اليونان لتتكون المجموعة الأوربية من عشرة أعضاء ، واثنى عشر فى عام ١٩٨٥ بعد قبول انضمام أسبانيا والبرتغال .

وجاءت الخطوة الأخرى على طريق التكامل الأوربى فى العام ١٩٨٥ عندما أقر رؤساء المجموعة الأوربية التصور الذى اقترحته اللجنة الأوربية والذى يرتكز على مجموعة من القوانين والإجراءات الأساسية التى اكتملت عام ١٩٨٦ بإقرار وثيقة العمل الأوربى الموحد التى تم بمقتضاها تعديل معاهدة روما باعتماد مبدأ الأغلبية بدلا من الإجماع أسلوبا للتصويت . وتخويل البرلمان الأوربى صلاحيات واسعة وسلطات فعلية وفاعلة فى مجال التشريع وسن القوانين ، كما أقرت هذه الوثيقة أيضا إلغاء الحدود الفاصلة بين الدول الـ ١٢ من خلال إنشاء مجال أوربى خال من الحدود[٢٢] .

وفى شباط من عام ١٩٩٢ أقرت معاهدة ماستريخت كمرحلة جديدة من مراحل التكامل الأوربى ، من خلال تأكيد هذه المعاهدة على الأهداف المشتركة للأسرة الأوربية ، وعلى آلية اتخاذ القرارات على مستوى المجموعة وعلى الصلاحيات المعطاة لها .

كما اتفق فى هذه المعاهدة على مواضيع المواطنة الأوربية وما ترتبه من حقوق ، وعلى إقامة الاتحاد النقدى من خلال اعتماد عملة موحدة ، والقيام بأعمال مشتركة فى مجال السياسة الخارجية والتعاون فى مجال القضاء ، والسياسات الأمنية الداخلية .

---

[٢٢] شتا ، أحمد عبد الونيس ، الرشيدى ، أحمد "فى دلالات الوحدة الأوربية وآثارها المحتملة بالنسبة إلى مستقبل التكامل الإقليمى العربى" ، شؤون عربية ، عدد ٦٩ ، آذار / مارس ١٩٩٢ ، ص ١٠٢ .

والإرهاب ، والمخدرات ، كما سعت المعاهدة لتطال مسائل التعاون فى التربية والتعليم والثقافة والصحة والمواصلات وتوسيع صلاحيات البرلمان الأوربى"[٢٣] .

ولعل أهم ما جاء فى معاهدة ماستريخت النص على تحقيق الوحدة النقدية والسياسية للمجموعة الأوربية كخطوة نهائية باتجاه الوحدة الكاملة ، وذلك على ثلاث مراحل :

الأولى : استكمال إنشاء السوق الأوربية الداخلية عام ١٩٨٥ (وتم إنجاز ذلك) .

الثانية : وقد بدأت فى عام ١٩٩٤ وهى مرحلة تحقيق التنسيق المالى والنقدى بين الدول الأعضاء .

الثالثة : هى اتخاذ عملة أوربية موحدة وإنشاء بنك مركزى أوربى ، ويبدأ إنجازها فى نهاية كانون الأول من عام ١٩٩٦ ، وقد تم تحديد هذا التاريخ ليصبح فى كانون الثانى من عام ١٩٩٩ كتاريخ نهائى[٢٤] .

٣- تجربة التكامل الأوربية بين الإنجازات والصعوبات :

أ- الإنجازات :

إن تحقيق بناء أوربا لم يكن بالعملية سهلة المنال والتنفيذ ، بل كان هناك - ومازال - الكثير من الصعوبات و المشاكل التى تعترض هذه العملية ، فالعملية الأوربية - كما يقول - رئيس المجلس الأوربى جاك دولور "لم تكن أبداً نهراً طويلاً هادئاً" على الرغم من اعترافه ، بأنه فى عام ١٩٨٤ ، كان عمر البناء لا يتجاوز الثلاثين عاما ، إلا أنه خلال السبعة والعشرين عاماً الماضية ، استطاعت العملية الأوربية تحقيق بعض الإنجازات والتحولات المهمة فى عمر هذا البناء الأوربى ، لاسيما فى الفترة الممتدة من معاهدة روما إلى عام ١٩٦٣ . أما فترات الأزمة المشهورة ، فقد عاشها البناء الأوربى بسبب مواقف الجنرال شارل ديجول ، واستخدامه سياسة "الكرسى الفارغ" فى اجتماعات السوق

---

٢٣ المصدر نفسه ، ص ١٤ - ١٦ ، أنظر أيضا صدقى ، راجيه إبراهيم ، الجماعة الأوربية ، مشروع أوربا ١٩٩٢ ، السياسة الدولية ، عدد ٩٩ ، يناير ١٩٩٠ ، ص١٠١.

٢٤ جعفر الجزار ، ماستريخت والصراع الأوربى الأمريكى الخفى ، دائرة النفائس ، بيروت، ١٩٩٣،ص٢٨-٢٩.

الأوربية ، لأسباب مؤسساتية . أما الأزمة الثانية فقد أثارتها مارجريت تاتشر بسبب المساهمة المالية البريطانية فى المجموعة الأوربية[٢٥] .

وعلى الرغم من الصعوبات والمعوقات التى ظهرت فمنذ انطلاق فكرة بناء أوربا ، استطاعت التجربة الأوربية أن تحقق الكثير من الإنجازات على طريق الوحدة الأوربية الكاملة ، فبعد أقل من نصف قرن من خطوات التكامل التدريجية استطاعت أوربا تحقيق معظم أهدافها ، فقد استطاعت تحويل إقليم أوربا الغربية من منطقة صراع إلى منطقة للتعاون السلمى . واستطاعت أوربا تجاوز ما يعوق التكامل بين دولها بفضل إيجاد المؤسسات المختلفة .

واستطاعت الجماعة الأوربية تحقيق الاستقرار ، وإزالة معظم المخاوف المتبادلة بين دول القارة الأوربية ، ومع زيادة عدد أعضائها من ٦ أعضاء عام ١٩٥٧ إلى ١٨ عضوا حاليا ، وتطلع مختلف دول القارة للانضمام إليها إلا دلالة واضحة على نجاح هذه التجربة، كذلك فقد استطاعت الجماعة الأوربية تحقيق مستوى عال من الانتعاش الاقتصادى ، وتنمية الشعور بالولاء المشترك للجماعة وأجهزتها من جانب شعوب الدول الأعضاء ، وخلق حوار بناء بين الحكومات الأوربية وأجهزة الجماعة المختلفة .

واستطاعت الجماعة الأوربية الشروع فى تنمية التعاون السياسى بين مختلف الدول الأعضاء ، وتكوين لجنة إدارية تمثل بإخلاص المصالح الأوربية الجماعية ، كما أنها وضعت الحدود الجغرافية والاقتصادية بين الدول الأعضاء فى أضعف نطاق ممكن ، وأظهرت أوربا ككيان منسجم أمام العالم الخارجى . وحولت المواطنة من مواطنة لدول منفردة إلى مواطنة أوربية مع منح كل ما يترتب على هذه المواطنة من حقوق وحريات كالتنقل والإقامة والترشيح والانتخاب[٢٦]، بالإضافة إلى إنهاء القيود الاقتصادية والتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء ، وها هى المجموعة الأوربية تسير باتجاه الوحدة الاقتصادية والسياسية الكاملة حتى عام ١٩٩٩م .

---

[25] Wolton Dominique , "Jaque Delores : L' united ' un homme"ed . Odile Jacob . Paris . 1994 . P243.

[٢٦] الأزعر ، محمد خالد "الجماعة الأوربية قراءة فى المقومات السياسية" ، مستقبل العالم الإسلامى . سنة ٣ ، العدد ١١/٣٥ ، ربيع صيف ١٩٩٣ ، ص ٣٠ .

ب- الصعوبات :

على الرغم من الإنجازات الكبيرة التى حققتها الجماعة الأوربية على طريق الوحدة الأوربية الكاملة ، إلا أن هذه الجماعة لا زالت تواجه صعوبات وعقبات يمكن أن يكون لها آثار سلبية على الوحدة الأوربية ، ويمكن إجمال هذه المعوقات فيما يلى :

١- القضايا السياسية :

أ – التباين فى التيارات الوحدوية بين عدة اتجاهات ، وما ترتب على هذا التباين من اختلاف فى الآراء التى ظهرت منذ بداية التأسيس واستمرت حتى الآن ، وهى تظهر بصورة جلية فى اختلاف وجهات النظر عند التطرق إلى موضوع الوحدة النقدية ، أو السياسية كما ظهرت عند الاستفتاء على معاهدة ماستريخت ، ففى حين تشجع كل من فرنسا ، وألمانيا وهولندا السير بخطى سريعة نحو الوحدة النقدية والسياسية ، نجد أن بريطانيا والدانمرك تدعو إلى التريث وعدم التسرع .

ب- التنازع القيادى ومشكلة الزعامة : ومما يزيد من حدة هذه المشكلة وجود التفاوت فى مستويات القوة بين الدول الأعضاء وخاصة ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا التى توصف بأنها دول القلب بالنسبة للنظام الأوربى ، وتظهر مشكلة الزعامة فى المجموعة الأوربية بين الحين والآخر خاصة فى فرنسا وألمانيا وبريطانيا .

جـ- مشكلات التعاون السياسى ، والسياسة الخارجية الموحدة : فالهدف النهائى للمجموعة الأوربية إقامة سياسة خارجية موحدة لأوربا ، حيث إن الدول ذات الثقل فى الجماعة ترى فى التعاون السياسى وسيلة للتنسيق بين الدول الأوربية ، وإليه تسير كافة الدول الأخرى خلف وجهات نظرها فى القضايا المختلفة ، فى حين ترى فيه الدول الأخرى وسيلة لزيادة ثقلها ومكانتها فى النظام الدولى وأداة للتكامل وتحقيق الوحدة بين الدول الأوربية[٢٧] .

د- مسألة توسيع نطاق العضوية : وقد ثارت هذه المسألة نتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى ، حيث أصبحت العديد من دول أوربا الشرقية تسعى إلى الانضمام

---

[٢٧] الأزعر ، محمد خالد ، مرجع سابق ، ص ٣٣ – ٣٩ ، أنظر أيضا سعيد ، عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ .

للجماعة الأوربية ، وقد ظهر خلاف فى وجهات النظر بين دول المجموعة حول هذه المسألة ، فهناك اتجاه يدعو إلى التوسيع واستيعاب دول أوربا الشرقية كألمانيا ، واتجاه آخر يعارض هذا التوجه حاليا ويطلب ويدعو إلى تعميق التعاون بين الأعضاء الحاليين للجماعة ويمثل هذا الاتجاه فرنسا[٢٨] .

هـ- العقبات الأمنية ، حيث يوجد خلاف حول تحقيق سياسة دفاعية موحدة لدول المجموعة الأوربية ، ففرنسا تسعى إلى إيجاد دور دفاعى أوربى مستقل عن حلف شمال الأطلسى بينما تعارض بريطانيا ذلك ، وترى ضرورة البقاء داخل حلف الأطلسى والتعاون الدفاعى من خلاله[٢٩] .

٢- العقبات الاقتصادية :

على الرغم من النجاحات الاقتصادية التى حققتها مؤسسات المجموعة الأوربية منذ الخمسينيات من هذا القرن ، لاسيما "معاهدة روما" عام ١٩٥٧ ، إلا أن التكامل الاقتصادى الأوربى ، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الوحدة النقدية ، مازال يواجه العديد من المشاكل والصعوبات فى تحقيقها .

ويمكن إجمال أهم العقبات الاقتصادية التى تواجه التكامل والوحدة الأوربية فيما يلى :

أ- اختلاف مستوى الازدهار والتقدم بين دول الجماعة ، فهناك دول ما زالت تعتبر نامية وبحاجة إلى دعم فى العديد من القطاعات خاصة الصناعية ويضاف إلى ذلك التعاون فى البنى الاقتصادية ، الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى إقفال الباب أمام مزيد من التنسيق الاقتصادى فى إطار الجماعة.

ب- النظر فى عملية تطبيق إجراءات السوق : فبالرغم من تحديد جدول زمنى للوصول إلى الوحدة الاقتصادية وإزالة جميع العوائق إلا أن العقبات تظهر من حين إلى آخر وتعيق التقدم فى عملية التكامل .

---

[28] Mietkowski Ewa . Mietkowski Piotre , Europe Central : Quelle Cohesion ? Politique Etrangere , N1/prentemps 1993 . 58 annees . p106 .

[٢٩] فهمى ، أمانى محمود "الوحدة الأوربية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة" السياسة الدولية ، عدد ١١٦ ، نيسان / إبريل ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠ .

جـ- تخوف الدول الأوربية من سيطرة الاقتصاد القوى ببعض الدول على القطاعات الأخرى ، أو تسرب رؤوس الأموال من هذه الدول بعد إزالة القيود ، أو إغراق أسواقها بالسلع[٣٠].

د- التفاوت فى حجم المكاسب التى تجنبها كل دولة من دول الاتحاد .

و- العلاقات غير المستقرة القائمة بين المجموعة الأوربية والولايات المتحدة حتى عام ١٩٩٩ فى المجال الاقتصادى نتيجة للتنافس والتعارض فى بعض السياسات خاصة السياسات الزراعية لأوربا[٣١]

تجربة الوحدة والتكامل العربية

مقومات الوحدة العربية :

يمكن القول ، إن المقومات الأساسية اللازمة لتحقيق مشروع تكاملى عربى موجودة فى الجانب العربى أكثر منها لدى أى جانب آخر ، لاسيما أولئك الذين عملوا على تحقيق وحدتهم الخاصة كالأوربيين مثلا ، حيث أن هناك العديد من العوامل المشتركة التى من الممكن أن تساعد فى تحقيق وحدتهم ، ولعل أبرزها ما يلى :

١. وحدة الأصل والمنشأ : فكل أمة عادة ما تنحدر من أصل واحد - وإن لم يكن بالضرورة أن يعود كل أفراد الأمة إلى أب وأم واحدة - بل المقصود هو الاعتقاد بهذا المنشأ والأصل ، وهو ما يتوفر فى الأمة العربية بوضوح ، فتكوين الأمة العربية تاريخياً أمر مفروغ منه ، وقد أظهرت القرون العشرون الماضية ، أن هذا التكوين كان ينهض على أساس متين ، لأن جميع المكونات اللازمة لتشكيل الأمة العربية متوفرة[٣٢].

---

٣٠ بسيونى ، شفيق درية ، "أوربا ١٩٩٢ : معضلة الأمن والوحدة" الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد ٣٤ ، أكتوبر ١٩٩٠ ، ص ٦٠ .

٣١ أشنهو ، عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

٣٢ العطار ، نجاح "الوحدة العربية : فكر وجذور ومنطلقات" ، شئون عربية عدد ٤٣ ، أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٣٢.

٢. اللغة الواحدة : وهى من أهم الروابط المعنوية التى تربط بين أبناء الوطن العربى فاللغة العربية تجمع بين الأقطار العربية وتعتبر روح الأمة ومحور قوميتها وعمودها الفقرى وهى من أهم مقوماتها ومشخصاتها .

٣. التاريخ المشترك : فالأقطار العربية تشترك فى تاريخ واحد ، وقد مرت بظروف سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية متشابهة عبر تطور بلدانها .

٤. الدين الواحد : فالوطن العربى يدين فى معظمه بدين واحد هو الإسلام ، الذى يشكل أهم الروابط الاجتماعية التى تربط أبناء الشعب العربى بعضهم ببعض .

٥. الاتصال الجغرافى : فالوطن العربى يقع على بقعة جغرافية متصلة مترابطة لا يوجد حائل بين أجزائها.٣٣

٦. الوحدة الثقافية : وأساسها وحدة الفكر ، ووحدة التيارات الفكرية والثقافية القائمة فى الوطن العربى ، والمتجلية فى وحدة المصادر الثقافية العربية قديمها وحديثها[٣٤].

ومن ثم ، فإن الأمة العربية ومقوماتها وعناصر وحدتها من أرض مشتركة وتاريخ مشترك، وتكوين نفسى مشترك ، ولغة مشتركة ، ودين واحد ، وثقافة واحدة وأوضاع اقتصادية ، كلها عوامل تتكامل ويتمم بعضها بعضا ، بحيث إنه يمكن لهذه العوامل أن تصبح عوامل تدفع باتجاه نجاح مسيرة التكامل والوحدة العربية .

ويبدو أن مسألة الوحدة والتكامل أصبحت ضرورية لتقدم وتطور الدول العربية ، خاصة بعد أن أصبح منطق التكتلات والتجمعات الإقليمية ، يمثل أهمية خاصة فى إطار التفاعل مع المشكلات التى تتجاوز فى آثارها حدود الدولة الواحدة ، لتؤثر فى دول أخرى، مثل مشاكل التقدم التكنولوجى ، والتلوث ، والطاقة والغذاء .. الخ .

ومما يزيد من أهمية تحقيق الوحدة العربية ، أو - على الأقل - تحقيق نوع من التكامل العربى ، نجاح بعض التجارب "التوحدية والتكاملية" ، كما هى الحال بالنسبة للمجموعة الأوربية[٣٥].

---

٣٣ الحصرى ، ساطع ، عوامل القومية العربية "فى كتاب " فى القومية العربية ، بيروت : مؤسسة ناصر للثقافة ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٠ - ١٣٤.

٣٤ العطار ، نجاح ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .

فالمجموعة الأوربية استطاعت - بالرغم من تباين واختلاف المصالح بين دولها - قطع خطوات ملموسة وثابتة نحو التكامل والوحدة الأوربية ، فى حين أنه رغم توافر المقومات التكاملية الموضوعية فى العالم العربى - التى سبق ذكرها - لم يكن لها ذلك الأثر الكافى لدفع العرب نحو التوحد والتكامل .

ويمكن رد إخفاق الوحدة العربية وتكاملها إلى غموض أهدافها وغايتها ، وصعوبة وضع تنفيذها على أرض الواقع ، نتيجة غياب آليات ووسائل وغياب خطة زمنية محددة ، كما هى الحال فى مسيرة التجربة الأوربية .

فأهداف الوحدة العربية تتمثل فى تحقيق العدالة الاجتماعية ، والتكامل بين دول الفقر ودول الغنى فى العالم العربى ، والتكامل بين الموارد البشرية والثروات الطبيعية العربية ، من خلال إزالة الحدود المصطنعة بين أقطار الوطن العربى ، ويسعى مشروع الوحدة العربية إلى توحيد الجهود القومية للقضاء على التخلف والتبعية ، وإطلاق كل الطاقات الإبداعية والإنتاجية العربية.

وتهدف الوحدة العربية إلى المحافظة على الوجود القومى العربى من خطر الزوال ، ومقاومة عوامل التشتت فى عصر التكتلات العالمية الكبرى . فالوحدة هى الشرط الضرورى اللازم لتحقيق الأمن القومى العربى لكل الأقطار العربية فى كافة الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية ، وهى الشرط الضرورى اللازم لإنجاز تنمية قومية شاملة متكاملة[٣٦].

٢- تطور تجربة التكامل والوحدة العربية :

تعتبر تجربة التكامل العربى من أقدم التجارب الإقليمية ، وهى تسبق من حيث تشكيل مؤسسات تكاملية عربية تجربة التكامل الأوربية . فقد أنشئت الجامعة العربية فى عام ١٩٤٥ ، فى حين أن التجربة الأوربية بدأت العمل المؤسسى بعد إقرار "مشروع مارشال" عام ١٩٤٧ . ويمكن القول بأن تجربة التكامل العربية مرت فى مرحلتين متميزتين ،

---

[٣٥] شتا ، أحمد عبد الونيس ، الرشيدى ، أحمد ، مصدر سابق ، ص ١١٣ .

[٣٦] البونى ، عفيف "الوحدة العربية ، تأصيل للهوية الحضارية وضمانة للأمن القومى وضرورة للتنمية الشاملة" شئون عربية ، عدد ٤٣ ، أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٦٠ .

الأولى تتعلق بتأسيس جامعة الدول العربية ، والثانية ، تتعلق بتشكيل التكتلات الإقليمية العربية بعد فشل الأولى .

أ- الجامعة العربية :

لقد تبلورت فكرة الوحدة العربية في العصر الحديث مع تبلور فكرة القومية منذ نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرين ، وقد ازدادت قوة تيار الوحدة مع بداية الحرب العالمية الثانية ، الأمر الذى استغلته بريطانيا لمصلحتها ، حيث دعت إلى وجوب إيجاد اتحاد يجمع الدول العربية ، ومن هنا ولدت فكرة تأسيس الجامعة العربية ، ففى عام ١٩٤٤ وبدعوة من الحكومة المصرية عقد فى الإسكندرية اجتماع تحضيرى نتج عنه الموافقة على اقتراح إقامة جامعة عربية وعرف ذلك بـ (بروتوكول الإسكندرية) وفى ٢٢ آذار / مارس وقع ممثلو سبع دول عربية هى مصر ، سوريا ، لبنان ، العراق ، الأردن ، السعودية ، اليمن على قرار تأسيس الجامعة العربية وعلى ميثاقها[٣٧].

وعلى العكس من التجربة الأوربية التى بدأت بتشكيل مؤسسات اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية ، نجد أن التجربة العربية - ومن خلال إنشاء الجامعة العربية - جاءت لأهداف سياسية، ولتحقيق علاقات وغايات سياسية ، وهذا لا يعنى أن الجامعة العربية أهملت موضوع ودور التكامل الاقتصادى ، فقد نص ميثاق الجامعة العربية على إقامة تعاون اقتصادى عربى ، وتم إنشاء لجنة دائمة لهذا الغرض ، كذلك تم توسيع نطاق هذا التعاون مع إبرام "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى" عام ١٩٥١ ، حيث تم إنشاء المجلس الاقتصادى الذى نصت عليه المعاهدة ، وقد عمل هذا المجلس على إصدار عدد من الاتفاقيات منها اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة "الترانزيت" واتفاقية تيسير انتقال رؤوس الأموال .

وكان من مهام المجلس أيضا ، بحث وبلورة السياسات والمواقف الاقتصادية العربية الجماعية ، ولذلك فقد أبدى المجلس اهتماما "بمعاهدة روما" المنشئة للسوق الأوربية المشتركة فأقر ، عام ١٩٥٧ اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية . وقد

---

[٣٧] المجذوب ، محمد ، "التنظيم الدولى : النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية "الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ٢٥٤ .

وجد البعض فيها رد فعل تلقائى على المشروع الاقتصادى الأوربى ، لأنها كانت بمثابة نقلة نوعية للعمل الاقتصادى العربى ، وكانت من الناحية الفنية بمثابة إطار مرن ومتدرج لمشروع بعيد المدى لبناء تجمع اقتصادى عربى شامل . وقد اكتمل التصديق على المعاهدة عام ١٩٦٣ فى أول إجتماع وزارى للمجلس ، حيث أقر فيه إقامة سوق عربية مشتركة ، يكون جوهره إنشاء منطقة تجارية حرة ، يتم فى نطاقها تحرير كامل للتجارة على سبع مراحل سنوية ، أى وجود فترة انتقالية تقع بين عامى ١٩٦٥ - ١٩٧١ . إلا أنه لم يتم تقبل القرارات والمبادئ التى تم الاتفاق عليها"[٣٨].

ويمكن القول إن مفهوم السوق المشتركة لم تنطبق على السوق العربية المشتركة حتى الآن لأسباب عديدة من أهمها :

١. عدم تطابق العضوية بين المجلس الاقتصادى من جهة وبين السوق من جهة أخرى .

٢. عدم انضمام كل الدول العربية إلى اتفاق الوحدة .

٣. نكوص أعضاء السوق عن توحيد التعريفة الجمركية ، وعدم إقامة الاتحاد الجمركى .

٤. غياب مشروع مترابط لتدابير التكامل الاقتصادى الأخرى .

أما التعاون والتكامل الاقتصادى العربى خارج نطاق مجلس الوحدة "السوق" أى على مستوى الجامعة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فقد كان من المفترض أن يحل مجلس الوحدة الاقتصادية محل المجلس الاقتصادى إذا اكتملت عضوية كافة الدول العربية فى المجلس الأول ، غير أن هذا لم يحدث ، مما ترتب عليه ازدواج فى العمل بين المجلسين .

وقد تم تطوير المجلس الاقتصادى وأصبح يعرف باسم "المجلس الاقتصادى والاجتماعى" ، وتم توسيع اختصاصاته ودعم صلاحياته تجاه المنظمات المتخصصة وقد قام المجلس بعملية إعادة تقييم للاتفاقيات الاقتصادية ، ودور هياكل المنظمات العربية المتخصصة ، وإعداد عدد من مشاريع الاتفاقيات والمواثيق الاقتصادية الهامة .

---

[٣٨] إبراهيم ، حسن "مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادى العربى : مالها وما عليها" شئون عربية ، عدد ٧٩ ، أيلول / سبتمبر ١٩٩٤ ، ص٨ .

وبالرغم من بروز بعض الإيجابيات الناتجة عن العمل الاقتصادى العربى المشترك فى حده الأدنى على الأقل ، فأنه لازالت هناك العديد من السلبيات فى هذا المجال من أهمها:

١. عدم اكتمال انضمام الدول العربية إلى كل من المجلس والسوق .

٢. عدم توافر الإرادة السياسية الجماعية لدى الدول الأعضاء وراء عملية التكامل الاقتصادى .

٣. الحاجة إلى تطوير أسلوب ووسائل تطبيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية .

٤. ضرورة تفويض المجلس قدرا من السيادة تتيح له صلاحيات التنفيذ المباشر لبعض قرارات الدول الأعضاء .

٥. إحجام العديد من الدول الأعضاء على التصديق على العديد من الاتفاقيات[٣٩].

وعلى كل حال ، يمكن القول بأن الجامعة العربية حاولت - رغم تباين المصالح والقوى بين أعضائها - أن تسعى جاهدة إلى إنشاء بعض المؤسسات التى من الممكن أن تساعد فى الوصول إلى الحد الأدنى من العمل العربى المشترك .

ولذلك ، شكلت الجامعة العربية مجموعة من المؤسسات من أجل تغطية كافة جوانب العمل العربى المشترك وهى .

١. **مجلس الجامعة** : ويعتبر أعلى هيئة فىالجامعة ، وهو يتكون من ممثلى الدول الأعضاء .

٢. **اللجان الدائمة** : وهى لجان تؤلف لكل شأن من الشئون التى تدخل ضمن اختصاصات ونشاطات الجامعة وهى :

اللجنة السياسية ، لجنة الشئون الاقتصادية ، لجنة الشئون الاجتماعية والثقافية ، لجنة المواصلات ، اللجنة القانونية ، لجنة الإعلام ، لجنة خبراء البترول ، ولجنة

---

[٣٩] إبراهيم ، حسن ، مصدر سابق ، ص ١٠ - ١٣ .

الأرصاد الجوية ، اللجنة الصحية ، لجنة الشئون المالية والإدارية ، لجنة حقوق الإنسان[٤٠].

٣. **الأمانة العامة** : وهى تمثل الجهاز الإدارى للجامعة ، وتتألف من الهيئات التالية :

مكتب الأمين العام ، أمانة الشئون العسكرية ، الإدارة العامة للشئون السياسية ، الإدارة العامة لشئون فلسطين ، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية ، الإدارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية ، الإدارة العامة للإعلام ، الإدارة العامة للشئون القانونية ، الإدارة العامة للشئون الإدارية والمالية[٤١]

وبالإضافة إلى هذه الأجهزة ، أنشئت مجموعة من الهيئات بمقتضى "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى" ، وهى : مجلس الدفاع المشترك ، والهيئة الاستشارية العسكرية ، واللجنة العسكرية الدائمة ، والقيادة العربية الموحدة ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، كما تم إنشاء مجموعة من الوكالات والمنظمات العربية المتخصصة هى :

أ- المنظمات الاقتصادية والمالية : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى .

ب- المنظمات الاجتماعية والإنسانية : المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، منظمة العمل العربية ، المنظمة العربية للتدريب والثقافة والعلوم ، المنظمة العربية للصحة .

جـ- المنظمات الفنية : الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسكلية ، اتحاد البريد العربى ، اتحاد إذاعات الدول العربية ، المجلس العلمى العربى المشترك لاستخدام الطاقة الذرية ، مجلس الطيران المدنى للدول العربية ، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة ، الأكاديمية العربية للنقل البحرى[٤٢]

---

[٤٠] شهاب ، مفيد محمود ، "المنظمات الدولية" ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٤٤٨ .

[٤١] المصدر نفسه ، ص ٤٥١ .

[٤٢] مرشحة ، محمد ، "المنظمات الدولية : النظرية العامة" ، مطبعة خالد بن الوليد ، دمشق ، ١٩٨٢ ، ص ٢٦٧

- ، انظر أيضا مطر ، جميل "النظام الإقليمى العربى" مركز الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٧٣ .

ب- التكتلات الاقليمية العربية :

نتيجة لإخفاق الجامعة فى تحقيق أهدافها التى من أجلها قد أنشئت ، ولفشلها فى تحقيق الحد الأدنى من التكامل بين أعضائها ، فقد شهد العالم العربى ومنذ الثمانينيات، محاولات أخرى غير تجربة الجامعة العربية للتكامل بين بعض أقاليم وأقطار الوطن العربى، تمثل فى إنشاء ما يعرف بمجالس "التعاون العربية" ممثلة فى مجلس "التعاون الخليجى" عام ١٩٨١ ، "ومجلس التعاون العربى" "ومجلس التعاون المغاربى" اللذين تم إنشاؤهما فىعام ١٩٨٩ .

وتضم هذه المجالس الثلاثة ١٥ قطراً عربياً ، وتشمل أكثر من ثلثى سكان الوطن العربى وتتصرف بـ ٩٠٪ من موارد الطاقة التقليدية وثلاثة أرباع ٣/٤ من الموارد الزراعية والمائية، ومعظم الموارد المعدنية ، وتستأثر بأعلى نسبة من القدرات والكفاءات العلمية والفنية ، وتمسك بمفاتيح الحوضين العربى والشرقى للبحر المتوسط وبمعابر البحر الأحمر والخليج العربى [٤٣].

ويرى العديد من الباحثين أن هذه التكتلات تقتفى أثر التجربة الأوربية فى التكامل ، والتى تعتبر تطبيقاً "للمنهج الوظيفى" فى التعامل مع قضية الوحدة[٤٤]

وقد أثار إنشاء التكتلات الإقليمية العربية جدلاً حول مستقبل الوحدة العربية ، فقد وجد البعض فى هذه التكتلات معوقاً للعمل العربى المشترك على المستوى القومى ، باعتبار أن هذه التكتلات تحمل فى طياتها احتمالات ومخاطر توسيع نطاق التفتت والتجزئة بنقلها من تجزئة قطرية إلى تجزئة إقليمية . وبالمقابل ، كان هناك تيار مؤيد لفكرة التكتلات الإقليمية العربية ، ويرى فيها اتجاها نحو الوحدة الشمولية من خلال التعاون الإقليمى الواقعى المتدرج ، ومن ثم، خلق تيار وحدوى يشمل الوطن العربى كله[٤٥].

---

[٤٣] الفيلانى ، مصطفى ، التجمعات الإقليمية العربية" المستقبل العربى ، عدد ١٣٨ ، آب / أغسطس ١٩٩٠ ، ص ٢٥ .

[٤٤] نافعة ، حسن ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .

[٤٥] غرايبة ، مازن ، "نظريات التكامل الدولى ، دراسة نظرية تحليلية" مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، ١٩٩١ ، ص ١٩٧ .

الشئ الملاحظ على هذه التكتلات العربية ، أنه لا يمكن العثور على المنحنى الوظيفى التكاملى فى التكتلات العربية الإقليمية ، وذلك بسبب غياب الشروط الأساسية ، كالبدء باختيار قطاع معين للتكامل ، بحيث يؤدى وظائف قابلة للتوسع ، وموجهة لمصلحة النظام العربى من جهة ، ومفتوحة لانضمام أطرافه من جهة أخرى ، كما حدث فى تجربة التكامل الأوربية . كما لم تحظ المؤسسات التى تناط بها إدارة العملية التكاملية بسلطات حقيقية ، تمكنها من تخطيط الموارد وتقنيتها على مستوى هذه القطاعات .

وهذا الإخفاق الجديد للتكتلات العربية ، لا يتأتى فقط من عدم وجود تصور لمفهوم التكامل وفلسفته ، أو لعدم وجود مؤسسات قادرة على اقتراح خطط عمل وتنفيذها ، بل الأمر يتعلق بتباين الأسباب لتشكيل وانضمام بعض الدول العربية لهذا التكتل أو ذاك .

ولهذا السبب فإن دوافع إنشاء هذه التكتلات مختلفة من تكتل إلى آخر ، فهى دوافع أمنية فيما يتعلق بمجلس التعاون الخليجى ، أما الاتحاد المغاربى فقد أنشئ أساسا لمحاولة دعم المركز التفاوضى للشمال الأفريقى فى مواجهة المشروع الأوربى ، وأما مجلس التعاون العربى فقد كان لكل دولة من أعضائه هدفه الخاص به[٤٦]

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه المجالس لم تنجح أيضا فى تحقيق درجة كبيرة من درجات التنسيق والتعاون فيما بين أعضائها ، فضلاً عن تجميد العمل فى مجلسيها ، وهما "مجلس التعاون العربى" و"مجلس التعاون المغاربى" .

٣- معوقات تحقيق الوحدة العربية :

إن مقارنة التجربة العربية فىالوحدة والتكامل مع تجربة التكامل والوحدة الأوربية يظهر بوضوح ، إذ أن التجربة العربية لم ترق إلى أى مستوى من المستويات التى وصلت إليها التجربة الأوربية ، وإن فشل عملية التوحيد والتكامل العربية لم يكن بسبب غياب الصيغ القانونية والدستورية أو التصورات النظرية المتعلقة بمفهوم دولة الوحدة ومؤسساتها.

فالنصوص الدستورية والقانونية ، والإجراءات الفنية ، وشكل البناء المؤسسى وما يتفرع عنه من منظمات ووكالات ولجان متخصصة ، كل هذه الأمور تم إنجازها فى

---

[٤٦] نافعة ، حسن ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .

التجربة العربية للوحدة ، إلا أن أياً من هذه الأمور لم يتم وضعه بالشكل الفعلى المطلوب على أرض الواقع ، بل ظلت مشاريع الوحدة العربية ، وصيغ التوحيد والمؤسسات التابعة لجامعة الدول العربية دون تفعيل ، ولم تحقق الأهداف التى أنشئت لأجلها والعديد منها لم ير النور أبداً .

إن إخفاق التكامل العربى والوحدة ، يثير الكثير من التساؤلات حول الأسباب التى جعلت التجربة الأوربية فىالتكامل والوحدة تحقق إنجازات كبيرة على طريق الوحدة ، فى حين بقيت تجربة الوحدة العربية تراوح مكانها .

ويمكن رد أسباب فشل تجربة الوحدة العربية بالمقارنة مع التجربة الأوربية إلى مجموعة من الظروف والأسباب بعضها ظروف خارجية ، وأخرى داخلية تتعلق بكل دولة على حدة ، فضلا عن طبيعة العلاقات العربية – العربية .

أ- ظروف وأسباب خارجية :

١. لقد ظهرت التجربة الأوربية – كما سبقت الإشارة – على إثر التراجع فى مكانة أوربا بعد الحرب العالمية الثانية بسبب ظهور القوتين العظميين . الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، وظهور مصلحة أمريكية لبناء أوربا القوية لمواجهة المعسكر الشرقى. بالمقابل عمل النظام الدولى نفسه على تفتت الوطن العربى ، وتشجيع سياسة المحاور بين مؤيدين لهذا المعسكر أو ذاك ، وأدى ذلك إلى الاختلاف فى وجهات النظر حول أهداف التكامل العربى ووسائل تحقيقه[٤٧].

٢. قيام الاستعمار بتمزيق أوصال الوطن العربى ، وتحديد وتخطيط الحدود السياسية القائمة حاليا بين أقطاره دون أن يكون لهذه الأقطار أى دور أو مشاركة فى وضعها[٤٨]

٣. لقد نجحت تجربة التكامل الأوربى ، بعد أن استطاعت أوربا التغلب على مشكلة الأمن من خلال المظلة النووية التى وفرتها لها الولايات المتحدة الأمريكية ، وعندما أصبحت الدول الأوربية أعضاء فى حلف شمال الأطلسى والتى شكلت بذلك كتلة استراتيجية واحدة ، بمعنى أن عمليات التكامل الوظيفى الأوربى فى المجالات الاقتصادية

---

[٤٧] غرايبة ، مازن ، مرجع سابق ، ص ٩ .

[٤٨] شتا ، أحمد عبد الونيس ، الرشيدى ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ .

والاجتماعية والسياسية لم تبدأ إلا بعد أن حسمت تلك الدول قضية التكامل الأمنى والإستراتيجى ، وبالمقابل فإن هاجس الأمن سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى يَبْقى القضية الأساسية التى تسيطر على كافة مجالات التكامل العربى وذلك منذ بداياته[٤٩]

ب- الظروف الداخلية :

١. التاريخ يقول إنه سبق تجربة التكامل الأوربى عملية تحول فى المجتمعات الأوربية من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية ، فقد استوعبت الدول الأوربية الثورة الصناعية وأضحت اقتصادياتها مستقرة ، كما وصلت هذه الدول إلى درجة عالية جدا من الاعتماد المتبادل .

وفى المقابل ، فإنه فىالوقت الذى بدأت فيه محاولات التكامل العربى كانت معظم الأقطار العربية فى مرحلة البناء الاقتصادى ، إذ كانت هذه الاقتصاديات بدائية ، وبالتالى لم تصل معظم هذه الأقطار إلى مرحلة التكامل بين القطاعات المختلفة التى تُكَوِّن اقتصادياتها ، فكيف يتحقق التكامل الاقتصادى بين اقتصاديات هذه الدول مجتمعة ، كما أن الأقطار العربية لم تصل إلى درجة معقولة من الاعتماد المتبادل فيما بينهما .

٢. إن التكامل الأوربى سبقه نضوج فى الهوية الوطنية لكل دولة أوربية ، فقد كانت كل معطيات المجتمع الصناعى من تطور للطبقات الاجتماعية وتغيراتها السياسية والتنظيمية ممثلة فى الأحزاب والثقافات والجمعيات قد تبلورت بشكل راسخ ، بالإضافة إلى الاستقرار السياسى الذى تمتعت به هذه الدول ، وتوافر الخيار الديمقراطى ، وسيادة القانون ، فى حين، مازالت معظم الأقطار العربية فى مرحلة بناء الدولة والاتفاق على شكل الهوية الوطنية ، كما أن العديد من الأقطار العربية لم تزل تعمل على صهر الولاءات الطبقية كالعشائرية والقبلية فى وحدة واحدة ، فضلاً عن التباين فى النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعدم التماثل فى القيم عند النخب

---

[٤٩] غرايبة ، مازن ، "قراءة جديدة فى محاولات التكامل العربى" فى ندوة الاستقلال القومى والاندماج الإقليمى فى العقد الأخير من القرن العشرين ، جامعة آل البيت ، ١٩٩٥ ، ص ١٠ .

السياسية العربية . كل تلك الاختلافات بين أوربا والعالم العربى أدت - ليس فقط - إلى تعثر محاولات الوحدة ، وإنما عمل أيضا على وضع الكثير من العقبات فى طريقها وفقدان الأمل لدى الكثيرين فى تحقيقها .

كذلك فإن الأقطار العربية لازالت غير قادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، فكيف يمكن لها التعامل مع هذه القضايا على نطاق الوطن العربى الأوسع[٥٠]. كما أن معظم الدول العربية لم تزل بعيدة عن استخدام الخيار الديمقراطى ولا زالت السلطة فى الوطن العربى مركزة فى يد شخص أو عائلة أو قبيلة أو طائفة ، ولا خيار للشعوب لتقول كلمتها وتشارك فى صنع القرار[٥١].

٣. غياب الإرادة السياسية الفاعلة ، فالوحدة اختيار سياسى والتزام قومى وأى مشروع تكاملى هو فى جوهره عمل سياسى تحكمه الإرادة السياسية نشأة وتطوراً ، ومن ثم ، فإن عدم نجاح الدول العربية - حتى الآن - فى تحقيق درجة ذات شأن على طريق التكامل الإقليمى فيما بينها ، يدل على غياب الإرادة السياسية العربية ، وعدم قدرتها على التعامل مع الضغوط والتحديات الداخلية والخارجية[٥٢].

٤. ضعف التربية الوحدوية ، فليس هناك تربية وحدوية منظمة للجماهير العربية[٥٣].

جـ - ظروف وأسباب تتعلق بالعلاقات العربية - العربية :

١. عدم الفصل بين ما هو قطرى وما هو قومى أو وحدوى ، فهناك استغراق فى العمل القطرى الداخلى على حساب التوجه الوحدوى العام[٥٤].

---

[٥٠] المرجع نفسه ، ص ١١.

[٥١] نافعة ، حسن ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .

[٥٢] هلال ، علي الدين ، "إشكالية التوحيد العربى : المناهج والأساليب" شئون عربية ، عدد ٤٣ ، أيلول / سبتمبر ، ١٩٨٥ ، ص ٧٦ .

[٥٣] بشور ، معن ، "مقومات الوحدة العربية : المقومات الذاتية لدى الوحدوين العرب" المستقبل العربى ، عدد ١٢٢ ، نيسان بشور ، معن ، مصدر سابق ، ص ١٣ .

[٥٤] المرجع نفسه ، ص ١٣ .

٢. التمسك بالسيادة الوطنية ، ورفض كل محاولة لإعادة تنظيم مجلس الجامعة العربيـة ، ومجلس الوحدة أو المجلس الاقتصادى علـى نحـو يكفل إلزاميـة القـرار الجمـاعى أو يعتبر شرط الإجماع إلى الأكثرية فى التصويت .

٣. ما تسببت به حربا ١٩٦٧ و١٩٧٣ من تكالب الأقطار العربية علـى المـال ، ومـا أدى إليه ذلك من تقييم جديد للعالم العربى بين مجموعتين من البلدان : وهى بلدان الفائض وبلدان العجز ، وتوجيه الدول النفطية أو "دول الفائض" لفوائضها المالية إلى الاستثمار فى الأسواق المالية العالمية ، والابتعاد عـن الوطـن العربـى ، بالإضافـة إلـى الاعتمـاد علـى التنميـة القطريـة وفتـح الـدول العربيـة الفتيـة أسـواقها أمــام سـلع الاسـتهلاك ، وخدمات الشركات والإنشاء من العالم الرأسمالى[٥٥].

٤. عدم الفصل بين ما هو اقتصادى وما هو سياسى فى العلاقـات العربيـة العربيـة ، فـأى نزاع يحدث بين البلدان العربية يؤدى فـى الغـالب إلـى التوقـف الفـورى لتدفـق السـلع والأشخاص ، وقطع المواصلات والصلات العضوية بين أجزاء الوطـن العربـى ، وهـذا يعنى ، أن أية عملية تكامل عربية مهددة بالتوقف والعودة إلى نقطة الصفر من جديد حين يتغير النظام السياسى فى دولة من دول التكامل .

---

٥٥ "التكامل الاقتصادى العربى بين عقدين" ، المستقبل العربى ، عدد ١٣٨ ، آب / أغسطس ١٩٩٠ ، ص ٥٤.



السوق العربية المشتركة فى ضوء تجربة السوق الأوربية المشتركة

د. رأفت غنيمى الشيخ*

مقدمة :

جاءت دعوة الرئيس محمد حسنى مبارك لإقامة سوق عربية مشتركة خطوة متقدمة فى عالم اليوم المتجه إلى تكوين تكتلات اقتصادية وسياسية سواء فى أوربا أو فى آسيا . خاصة أن الأقطار العربية تملك من الإمكانات الاقتصادية ما يؤهلها لكى تشكل تكتلاً اقتصادياً ليس منغلقاً على نفسه ولكن منفتحاً على التكتلات الاقتصادية العالمية من خلال هذا التكتل العربى .

وحقيقى هناك إتفاقية للوحدة الاقتصادية العربية أقرت من خلال جامعة الدول العربية ووقعت عليها بعض الدول العربية ، ولكن هذه الاتفاقية أصبحت قاصرة فى مواجهة تطلعات الشعوب العربية فى تحقيق تقدم اقتصادى يماثل تقدم دول النمورالآسيوية مثلاً أو يماثل تقدم السوق الأوربية المشتركة التى أصبحت نموذجاً للوحدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

فإذا كانت السوق الأوربية المشتركة بدأت باتفاقية روما عام ١٩٥٧ والتى ضمت ست دول أوربية تنتج وتصنع وتصدر الحديد والصلب والفحم . فإن هذه الاتفاقية سرعان ما

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر وعميد معهد الدراسات الآسيوية - جامعة الزقازيق .

اتسعت لتضم دولاً أوربية أخرى ، وحتى الآن تسعى دول أخرى للانضمام لهذه المنظمة الأوربية والتى اتسعت لتشمل سلعاً أخرى غير الفحم والصلب والحديد مثل المنتجات الزراعية والسلع المصنعة وغيرها ، والتى تطورت من اتفاقية اقتصادية إلى وحدة سياسية يعبر عنها برلمان وحكومة .

وإذا كانت السوق الأوربية المشتركة التى تحولت إلى ما صار يعرف باسم الاتحاد الأوربى تضم شعوباً وقوميات مختلفة فرنسية وألمانية وإيطالية وبريطانية وغيرها بلغات مختلفة ونظم حكم متنوعة ومذاهب دينية وعملات مختلفة وميراث تاريخى من الحروب والصراعات ، فإن كل الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوربى تجاوزت كل تلك الاختلافات وتمسكت بوحدة القارة الأوربية.

إن الأقطار العربية تملك مقومات بشرية واجتماعية وثقافية واقتصادية متشابهة إن لم تكن متطابقة ، فالشعوب العربية تجمعها جميعاً قومية واحدة هى القومية العربيةولغة واحدة هى اللغة العربية والدين الغالب هو الدين الإسلامى والميراث التاريخى من الأحداث والعادات والتقاليد ، فإذا أضفنا إلى ذلك وجود النفط فى معظم الأقطار العربية والذى حتم ظهور منظمة الأوابك (المنظمة العربية لإنتاج وتصدير البترول) وتلك الأقطار التى لا تملك النفط بكميات تجارية تملك منتجات زراعية ومعدنية وغيرها ، بما يسمح بتكامل اقتصادى يكون نواة لسوق عربية مشتركة على غرار تجربة السوق الأوربية المشتركة .

وحيث إن دراسة تجارب الشعوب وخبراتها تفيد فى تقدم الشعوب الأخرى المتطلعة للوصول إلى ما وصلت إليه الشعوب المتقدمة لأن الاحتكاك الحضارى له أهميته الكبيرة فى استفادة الشعوب من بعضها البعض ، ومن ثم فإننا فى هذه الصفحات سوف نسوق تجربة السوق الأوربية المشتركة منذ بدايتها والتطورات التى تمت من خلالها منذ كانت اتفاقية بين الدول المنتجة والمصدرة للحديد والصلب والفحم حتى تحققت الوحدة الأوربية أو كادت فى المجالات الاقتصادية والسياسية .

وتأسيساً على تجربة السوق الأوربية المشتركة سوف نبحث عن إمكانية تحقيق السوق العربية المشتركة من خلال عرض لإمكانات الأقطار العربية المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية ، وعوامل نجاح الفكرة والمعوقات التى تؤثر فى تحقيق هذه الفكرة مثل

الخلافات السياسية بين الأقطار العربية والمفارقات الاقتصادية بين دول غنية ودول غير مكتفية ذاتياً .

وسوف نخرج من هذه الدراسة إن شاء الله بتوصيات نسوقها لتكون أمام صانعى القرار فى مصر والأقطار العربية عن كيفية تحقيق فكرة السوق العربية المشتركة حتى ولو كانت بين عدد محدود من الأقطار العربية، لتكون نواة لتوسعة هذه السوق من حيث عدد الدول الأعضاء وتوسعة السلع والمنتجات التى تكون محوراً لهذه السوق المشتركة ، ولامتداد السوق العربية المشتركة من الناحية الاقتصادية إلى النواحى الثقافية والسياسية.

السوق الأوربية المشتركة

كان ظهور مشروع مارشال [1] وميثاق حلف الأطلنطى [2] عقب معارك الحرب العالمية الثانية مقدمة لفكرة الوحدة الاقتصادية الأوربية والتى عرفت بالسوق الأوربية المشتركة، تلك الفكرة التى روج لها فى البداية أحد الاقتصاديين الفرنسيين وأحد رجال الأعمال الذين عرف عنهم بعد النظر وعمق التفكير هو "جان مونيه" الذى عرض على وزير الخارجية الفرنسى "روبرت شومان [3] " فكرة الجمعية الاقتصادية الأوربية أو السوق الأوربية المشتركة .

وتتلخص فكرة "جان مونيه" التى عرضها على "روبرت شومان" فى أن توحيد موارد الحديد والصلب والفحم فى كل من فرنسا وألمانيا سوف لا يكون خطوة منطقية نحو تحسن

---

[1] نسبة إلى جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكى الذى دعا عام ١٩٤٧ إلى إعادة بناء أوربا بعد التدمير الذى أصابها أثناء معارك الحرب العالمية الثانية عن طريق معونات مالية وعسكرية وقروض استثمارية ، د. رأفت الشيخ ، أمريكا والعلاقات الدولية ص ١٣١ .

[2] اتفق عليه كل من الرئيس الأمريكى روزفلت والسيرونستون تشرشل عام ١٩٤١ على التعاون لهزيمة دول المحور وترتيبات ما بعد الحرب وخاصة ما يتعلق بتأسيس منظمة دولية قوية للأمن الجماعى والتعاون الاقتصادى ، وتطور لكى يصبح الميثاق حلفا عسكريا يضم الولايات المتحدة مع دول غرب أوربا ضد الاتحاد السوفيتى ، د. رأفت الشيخ : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

[3] ولد روبرت شومان فى إقليم اللورين بين فرنسا وألمانيا ، واشترك فى معارك الحرب العالمية الأولى مقاتلاً فى صفوف الجيش الألمانى ، ثم أصبح رئيسا لوزراء فرنسا عام ١٩٥٠م ، والذى أعلن أن اى حرب بين فرنسا وألمانيا يمكن أن تكون مستحيلة إذا وضعنا خطوة أولى لاتحاد أوربا جميع إنتاج فرنسا وألمانيا من الفحم والحديد تحت إشراف هيئة مشتركة .

اقتصاد كلٍ من البلدين فحسب ، بل أن يكون ذا أهمية لا تقدر فى تقريب وجهات النظر السياسية . حيث إنه ليس هناك فارق بين الفحم أو الحديد الفرنسى والألمانى تحت القشرة الأرضية ، فعروق هذه المعادن فى مناجمها المدفونة تحت سطح الأرض لا تعرف الحدود السياسية ، وفضلاً عن ذلك فإن أقاليم السار واللورين والرور يكمل كل منها الآخر تماماً من ناحية الموارد الطبيعية .

وقد اقتنع "روبرت شومان" بفكرة "جان مونيه" وتحمس لها ، ومن ثم اقترح فى ٩ مايو عام ١٩٥٠م رسمياً تكوين هيئة مشتركة – فرنسية ألمانية – للإشراف على إنتاج وتسويق الحديد والصلب والفحم فى كل من فرنسا وألمانيا ، ومن ثم بدأت المفاوضات بين الطرفين ، وشاركت فيها كل من إيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورج وقد دعيت بريطانيا للاشتراك فى المفاوضات ولكنها رفضت، وبعد مفاوضات طويلة وشاقة تم التوقيع فى ١٨ إبريل عام ١٩٥١م فى باريس على معاهدة رسمية على مستوى الحكومات الست تقضى بإنشاء الجمعية الأوربية للفحم والصلب E . C . S . C [4] وتم تعيين رجل الأعمال "جان مونيه" أول رئيس لسلطتها العليا أو للهيئة الحاكمة فيها .

وقد وضعت الاتفاقية موضع التنفيذ حيث بدأت الهيئة عملها فى صيف عام ١٩٥٢م . واتخذت من لكسمبورج مقراً لها ، وفى ١٠ مارس ١٩٥٣م تبنت الهيئة مشروعاً تمهيدياً لمعاهدة تتضمن نظام السوق الأوربية المشتركة ، وجاء فى مقدمة هذه المعاهدة النقاط الآتية ، أن الحكومات الست :

- وقد وضعت فى اعتبارها أنه لا يمكن صيانة السلام العالمى إلا ببذل الجهود الخلاقة التى تتكافأ مع الأخطار التى تهدده .
- واقتناعاً منها بأن أعظم ما تسديه أوربا المنظمة للحضارة الإنسانية هو صيانة العلاقات السليمة .
- وإدراكاً منها لحقيقة أن أوربا يستحيل إعادة بنائها إلا بالعمل المتكامل والتضامن الحقيقى وإرساء الأسس المشتركة للتقدم الاقتصادى .

---

[4]-E.C.S.C اختصار لكلمات Europeon Coal and Steel Community .

- Fraser Cameron : Europe Since 1945 , London , 1976 , P . 23 .

- ورغبة منها فى رفع مستوى المعيشة ، واستمرار الإنشاءات السلمية وزيادة الإنتاج الأساسى . ترى أنه من الضرورى القضاء على جميع أسباب النزاع التاريخى فيما بينها ، وذلك بتشكيل مجموعة اقتصادية مستقلة تضم الشعوب التى مزقتها المنازعات الدموية فترة طويلة من الزمن ، وإرساء دعائم النظم الكفيلة بتقرير مصيرها المشترك فى المستقبل ، ولهذا قررت تشكيل اتحاد أوربى للفحم والصلب [٥]

ومن هذا يتضح أن هدف الدول الست الأساسى هو تشكيل مجموعة اقتصادية كاملة ذات أهداف سياسية بعيدة ، وأن تركيز المعاهدة على قطاع الفحم والصلب لم يكن إلا مقدمة ، وقد حظيت القطاعات الأخرى بالعناية الكافية من خلال المباحثات الحكومية وفى المجلس الأوربى وكانت أمام المعاهدة خمس سنوات انتقالية لاستكمال تنفيذ بنودها ، وعهد إلى السلطة العليا للسوق المشتركة القيام بعملين كبيرين أولهما إزالة الحواجز الجمركية ومختلف المعوقات الأخرى أمام التجارة بين الدول الأعضاء ، وثانيهما التخلص من الوسائل المحلية والوطنية من أجل قيام سوق حرة حقيقية [٦]

وقامت أربع منظمات تحقيقاً لما نصت عليه المعاهدة هى :

١. هيئة عليا مكونة من تسعة أعضاء مستقلين عن جميع الحكومات الأعضاء ، مهمتهم تحقيق مصالح المجموعة ككل .
٢. جمعية مشتركة على غرار الجمعية المشتركة للمجلس الأوربى تستطيع بأغلبية الثلثين إجبار الهيئة العليا على الاستقالة .
٣. مجلس للوزراء يمثل جميع الدول الأعضاء .
٤. محمكة عليا لضمان تنفيذ القانون .

والغريب فى هذه السلطة العليا أنها لم تكن مؤسسة دولية فحسب بل كانت فوق مستوى القومية بالمعنى الصحيح لأن الأمم المشتركة فيها وافقت فى كثير من الميادين على التنازل عن سيادتها لهذه السلطة العليا ، كما منحتها الحق فى فرض الضرائب ،

---

[٥] ى . و . كنز نجر : ترجمة دانيال عبد الله مراجعة د. جرجس عبده مرزوق : تحدى السوق المشتركة ، القاهرة ، ص ١٢ – ١٣ .

[6] Fraser Cameron op . cit . P . 25 .

وبناء على فكرة "مونيه وشومان" بتكوين برلمان ، فقد عقد هذا البرلمان جلسته الأولى بمدينة "ستراسبورج" في سبتمبر عام ١٩٥٢ تحت رئاسة البلجيكي "بول هنري سباك" أول رئيس لهذا البرلمان الأوربي .

ولم يكن كل ذلك نهاية المطاف لتحقيق الوحدة الأوربية إذ أقرت الجمعية الوطنية الفرنسية في ديسمبر ١٩٥٤م معاهدة باريس بين دول أوربا الغربية التي نصت على تكوين اتحاد أوربا الغربية الدفاعي والسياسي الذي يسمح للدول الست وبريطانيا بالإشراف على إعادة تسليح ألمانيا وأعادت هذه المعاهدة لألمانيا الغربية سيادتها ، وسمحت لها بتكوين جيشها الوطني والانضمام إلى حلف شمال الأطلنطي .

وجاءت الخطوة التالية التي عرضت في مؤتمر "مسينا" بجزيرة صقلية أول يونيو عام ١٩٥٥م بضم الوزراء الستة في الأسرة الأوربية للفحم والصلب ، ثم اجتماع في بروكسل عاصمة بلجيكا برئاسة بول هنري سباك وزير خارجية بلجيكا ، وثماني اجتماعات أخرى كان آخرها مؤتمر روما (فبراير – مارس ١٩٥٧م) حيث تم التوقيع في اجتماع روما يوم ٢٥ مارس ١٩٥٧ على معاهدتين : إحداهما خاصة بالسوق المشتركة والثانية الجمعية الأوربية للطاقة الذرية أو "اليوارتيوم" [٧]

وقد نصت معاهدتا روما على مايلي :

١. تشكيل مجلس وزراء هو السلطة العليا ، لكلتا المجموعتين السوق المشتركة واليورانيوم .
٢. تشكيل لجنة أوربية من خبراء يتم اختيارهم بمعرفة الوزراء ، ومهمتها مساعدة مجلس الوزراء وتحضير عمل هؤلاء الوزراء .
٣. تشكيل جمعية مشتركة لأجل "اليورانيوم" .
٤. تشكيل برلمان مؤلف من ١٤٢ عضواً يتم اختيارهم من بين زملائهم في الدول الست، ومهمته مراقبة اللجنة الأوربية ، وقراراتها ملزمة بشرط توفر ثلثي عدد الأعضاء .

---

[٧] جون جنتر : ترجمة مجموعة اخترنا لك (١١٠) : في داخل أوربا اليوم ، القاهرة ص ٣١٠ .

5. تشكيل لجان مساعدة مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، واللجنة النقدية" ومحكمة عدل "وبنك أوربى للتوظيف برأسمال قدره مليار دولار [8]

وقد نصت المادة الثانية من معاهدة روما لعام ١٩٥٧م علــى : تهدف المجموعة من وراء إنشاء السوق المشتركة ، والتقريب بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، إلى ضمان التطور المتناسق للنشـاط الاقتصـادى فـى المجموعـة ككل ، وتحقيق التوازن فـى التوسع ، وزيادة الاستقرار ، ورفع مستوى المعيشة ، وإقامة علاقات وثيقة بين الدول الأعضاء .

كما نصت المادة الثالثة على : تحقيقاً للأغراض المذكورة فى المادة السابقة ستعمل المجموعة طبقاً للشروط ، وفى المواعيد المذكورة فى المعاهدة على :

1. إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على استيراد وتصدير السلع بين الدول الأعضاء ، وجميع الإجراءات المشابهة .
2. وضع رسوم جمركية موحدة وسياسة تجارية مشتركة إزاء الدول الأخرى .
3. إزالة العقبات التى تعوق حرية انتقال الأشخاص والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء .
4. وضع سياسة زراعية مشتركة .
5. وضع سياسة مشتركة للنقل .
6. وضع نظام يكفل عدم إساءة استغلال المنافسة فى السوق المشتركة .
7. إصدار تشريعات خاصة تضمن تناسق السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء وإصلاح كل خلل فى ميزان المدفوعات .
8. إنشاء صندوق اجتماعى أوربى لتحسين فرص التوظف أمام العمال ورفع مستوى معيشتهم .
9. التقريب بين النظم التشريعية بالقدر اللازم لتنظيم أعمال السوق المشتركة .

---

[8] ج . ب . دروزيل : تعريب د. نور الدين حاطوم : التاريخ الدبلوماسى ، دمشق ١٩٧٨ ص ٣٤٨ .

١٠. إنشاء بنك أوربى للاستثمار لتسهيل عمليات التوسع الاقتصادى فى المجموعة وخلق موارد جديدة .

١١. العمل على تعاون بلاد ومناطق ما وراء البحار من أجل زيادة التجارة وتوجيه الجهود المشتركة نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية [٩]

ويلاحظ على نصوص معاهدة روما أنها حظيت بتأييد معظم القوى السياسية الأوربية فى جميع الأقطار من اشتراكيين وليبراليين ومسيحيين ديموقراطيين لأن المعاهدة لا تشجع التأميم ولا ترفضه ، كما تسمح بوضع إطار نقدى منسق ، كما أن المعاهدة نصت على تحقيق أهداف المجموعة الأوربية على ثلاث مراحل ، مدة كل مرحلة أربع سنوات ، أى أنها حددت مرحلة الانتقال باثنى عشر عاماً .

ومنذ التوقيع على معاهدة روما عام ١٩٥٧م قطعت الدول الأعضاء شوطاً كبيراً فى تنفيذ نصوص المعاهدة ، حيث إن للسوق المشتركة مظهرين رئيسيين أولهما أن الدول الأعضاء التى تمثل عدداً كبيراً من السكان وتشغل مركزاً من أغنى مراكز القوة الصناعية فى العالم وافقت على تخفيض الرسوم الجمركية بينها ، وبذلك تتحول كل من فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا ودول البنيلوكس [١٠] فى النهاية إلى منطقة موحدة للتجارة الحرة ، بمعنى أن يتمكن مشترٍ من ألمانيا مثلاً من شراء بضائع فرنسية بنفس الثمن الذى تباع به فى فرنسا تقريباً ، والمظهر الثانى لهذه السوق المشتركة أن الدول الأعضاء اتفقت على توحيد التعريفة الجمركية فى مواجهة الدول غير الأعضاء ، وبعبارة أخرى سوف تتصرف الدول الست فى مسائل التجارة الخارجية كما لو كانت دولة واحدة [١١]

وهكذا خرجت من معاهدة روما التى تم التوقيع عليها - كما ذكرنا - فى ٢٥ مارس عام ١٩٥٧م . الجماعة أو المجموعة الاقتصادية الأوربية European Economic Community - EEC والمجموعة الأوربية للطاقة الذرية Euratom وقد نجحت الدول الست الموقعة على معاهدة روما ، فى أول يوليو ١٩٦٧ فى دمج المجموعتين مع

---

[٩] ى . و . كتزنجر : المرجع السابق ص ٢١.

[١٠] مجموعة دول البنيلوكس هى هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج .

[11] Fraser Cameron : op . cit . pp 30 - 31 .

المجموعة الأوربية للفحم والصلب European Coal and Steel Community ECSC فـى منظمة أوربية واحدة تحت اسم : الجماعة الأوربية European Community .

ويلاحظ أن الجماعة الأوربية خطت خطـوات سريعة وواسعة لتحقيـق مـا نـص عليـه الاتفاق بين الدول الست ، فخلال عقدى السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن أتمت قيـام اتحاد جمركى بين أعضائها تم بمقتضاه إزالة الحواجز الجمركية فيمـا بينهـا ، ونجـح فـى تكوين سياسة زراعية مشتركة ، وانضم إلى الجماعة الأوربية أعضاء جدد مثـل بريطانيـا والدانمارك وأيرلندا عام ١٩٧٣م ، واليونان عام ١٩٨١م ، وكل من أسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦م .

وقد انعقدت قمـة الاتحـاد الأوربـى بمدينـة "إيسـن" الألمانيـة فـى مطلـع شـهر ديسـمبر ١٩٩٤م ، وكان أهم ما خرجت به مقررات التوقيع علـى اتفاقيـة انضمـام الـدول الأوربيـة الثلاث : النمسا والسويد وفنلندا إلى الاتحاد بعد موافقة شعوبها على الانضمام ، فى حيـن رفض شعب النرويج الانضمام مفضـلاً البقـاء خـارج الاتحـاد الأوربـى [١٢] ، وأصبـح ينظـم عملها : المجلس الأوربى ، ومجلس الوزراء والـهيئة الأوربية ومحكمة العـدل ، وبرلمـان أوربى أصبح ينتخـب انتخابـا مباشـراً اعتبـارا مـن عـام ١٩٧٩م ، وتقـوم علـى سياسـات للتكامل بين الدول الأعضـاء تتعلـق بالزراعـة والصناعـة والاقتصـاد والنقـد والمواصـلات والطاقة والشئون الاجتماعية والثقافة ، فضلاً عن إدارة أبعاد هامة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، ومع ذلك لم تكن مسيرة الجماعة الأوربية سهلة بسبب المشكلات التى كانت تثار بين الدول الأعضاء حول حقوق السيادة الوطنية وشروط الجماعة الأوربية [١٣]

السوق العربية المشتركة

تؤكد الدراسات عن السوق الأوربية المشتركة أنها ستكون لها تـأثيرات بالغـة الأهميـة على النظام العالمى من حيث ظهور قطـب جديد فـى العلاقـات الدوليـة فـلا تنفـرد الولايـات المتحدة إلى ما لا نـهاية بزعامة النظام العالمى الجديـد بعد تفكك الاتحـاد السـوفيتى ، وأن تسارع خطوات الاندماج الأوربى هو فـى حقيقتـه جزء لا يتجـزأ مـن عمليـة الاندمـاج فـى

---

[١٢] التقرير الإستراتيجى العربى – مركـز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية بـالأهرام لعـام ١٩٩٤م ، القـاهرة ١٩٩٥م ص ٨٥ .

[١٣] د. عبد المنعم سعيد : الجماعة الأوربية ، ملف السياسة الدولية العدد ٩٩ عام ١٩٩٠م .

النظام الرأسمالى العالمى ككل والذى تساهم فى بنائه مؤسسات ومنظمات دولية متنوعة وشركات متعددة الجنسيات يصعب على أوربا أن تنسلخ أو تستقل عنها .

ومن المؤكد أن إنشاء السوق الأوربية المشتركة له تأثيره على النظام الإقليمى العربى، فمن الناحية الاستراتيجية يشغل الإقليم العربى منطقة الجناح الجنوبى لأوربا الغربية ، وله معها علاقات ثقافية وتاريخية معقدة ، ومن الزاوية الاقتصادية فإن أوربا الغربية هى أكبر شريك تجارى واقتصادى للوطن العربى ، وبين الإقليمين روابط متنوعة جاء بعضها من خلال السياسة المتوسطية للجماعة ، ومن خلال الحوار العربى الأوربى والحوار الأوربى الخليجى ، نتيجة هذه التفاعلات كلها ، فإن النقلة الكيفية للجماعة الأوربية اقتصاديا وسياسياً لابد أن يكون لها انعكاساتها الهامة الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية على النظام العربى [١٤]

فهل يمكن الاستفادة من تجربة السوق الأوربية المشتركة فى إنشاء سوق عربية مشتركة ؟ وهل يمكن مثلاً البدء بالأقطار العربية المنتجة للنفط أسوة بالأقطار الأوربية المنتجة للفحم والصلب ؟ أو تجاوز هذه المرحلة والاستفادة من التطورات المعاصرة فى الإنتاج السلعى والتسويق ؟ وهل يمكن الاستفادة من العلاقات العربية الخارجية فى تحقيق هذا الهدف ؟ وما هى العلاقات البينية بين الأقطار العربية التى تصلح أساسا لإقامة سوق عربية مشتركة ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات أقول إنه لا داعى للبدء من حيث بدأت تجربة السوق الأوربية المشتركة التى مضى على إنشائها أربعون سنة (من ١٩٥٧ - ١٩٩٧م) لأن المناخ العالمى الحالى يدعو إلى التكتل والاندماج فى المصالح الاقتصادية والثقافية بل والسياسية بين الأقطار المختلفة والأقطار العربية خطت خطوات متقدمة على الطريق.

ويمكننا أن نحدد التطورات الاقتصادية العربية التى تمثل مؤشراً يمكن الاستفادة منه فى إقامة سوق عربية مشتركة ، هذه التطورات هى :

١. التراجع المنتظم فى دور الدولة الاقتصادى سواء بتدخل مباشر فى عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات .

---

[١٤] مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٩ لعام ١٩٩٠م ، المرجع السابق .

٢. التخلى عن كثير من المضامين التى تم فى إطارها إقامة القطاع العام فى كثير من الدول .

٣. تحويل بعض المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص المحلى سواء بطريقة كلية أو جزئية .

٤. السماح بمشاركة واسعة للشركات والبنوك الأجنبية فى ملكية رءوس أموال المشروعات المملوكة للدولة .

٥. تشجيع رأس المال الفردى المحلى على الاستثمار سواء منفرداً أو بالمشاركة مع رأس المال الوافد من الأقطار العربية أو الدول الأجنبية .

٦. التخلى عن القواعد كظاهرة عامة سواء تعلقت هذه القواعد بتنظيم الأنشطة الاقتصادية الداخلية أو العلاقات الخارجية أو بالرقابة على النقد الأجنبي [١٥]

وهذه التطورات الاقتصادية العربية وجدت تبريرات لحدوثها نسوقها فيما يلى : إقدام الدول الرأسمالية المتقدمة على بيع المشروعات العامة أو تأجيرها للقطاع الخاص ، وبإخضاع ما تبقى من مشروعات عامة لقوى السوق ، كما أن الدول الاشتراكية بدأت تخفف من قبضتها على النشاط الاقتصادى سواء بالسماح لرأس المال الفردى بممارسة بعض الأنشطة التى كانت محرمة عليه ، أو بقبول المشاركة الأجنبية ، وشعور الدول التى لجأت للقطاع الخاص بأنها "مأزومة" وعاجزة عن تقديم الخدمات والسلع الأساسية لمواطنيها ، ونمو طبقات وفئات اجتماعية استطاعت أن تكوّن ثروات كبيرة لا يمكن الإبقاء عليها هائمة فى الأسواق الدولية ، وإنما يتعين السعى إلى اجتذابها إلى داخل الأقطار العربية بتوفير مناخ الاستثمار الأمن وتخلى الدولة عن بعض مشروعاتها لهذه الفئات .

ويمكن إضافة تبريرات أخرى للتطورات الاقتصادية العربية تتمثل فى النظر إلى المشروعات الحكومية كسبب للعجز فى الموازنة نتيجة خسائر هذه المشروعات ، كما أن المشروعات المملوكة للدولة تكون مجالاً للتدخل السياسى والتسلط البيروقراطى ، وأن

---

[١٥] التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٨ – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٨٩ ص ٣٨٧ .

المشروعات العامة تتمتع فى كثير من الحالات بأوضاع احتكارية أو شبه احتكارية فى الأسواق المحلية ، وأيضاً غياب الحافز أو الدافع لدى مديرى هذه المشروعات والعاملين فيها على تطوير أنشطة مشروعاتهم ، وأن المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية (البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى) ترى أن القطاع الخاص المحلى والأجنبي – وليس القطاع الحكومى – هو المهيأ أكثر من غيره لممارسة النشاط الاقتصادى فى ظل حرية السوق والمنافسة وتحرير الاقتصادات النامية من القيود والإجراءات التى تعوق سير النشاط الاقتصادى الحر وتحد من كفاءته[16]

وتوجد عدة ركائز يمكن الاستفادة منها لوضع خطوات إقامة سوق عربية مشتركة ، هذه الركائز هى :

أولاً : وجود البترول كعامل حاسم فى النشاط الاقتصادى العربى حالياً ومستقبلاً سواء بالنسبة للأقطار العربية المنتجة للبترول – والتى كونت ما عرف بمنظمة الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول "أوابك" – أو بالنسبة للأقطار الأخرى غير المنتجة إطلاقاً أو المنتجة بكميات غير تجارية ، حيث تستفيد تلك الأقطار الأخيرة من البترول فى صور معونات وتحويلات العاملين فى الأقطار البترولية ، والتجارة والسياحة والاستثمارات المباشرة ، وما زالت الأقطار العربية – حتى فى مجال البترول – فى حاجة إلى مزيد من التنسيق حتى تصل إلى التكامل الذى هو أساس إقامة سوق عربية مشتركة .

ثانياً : انخفاض أسعار البترول فى الثمانينيات من القرن العشرين أضر بالموقف المالى للأقطار العربية سواء المنتجة للبترول أو غير المنتجة ، ومن ثم كان عليها جميعا إتباع سياسة مالية تعالج هذا النقص فى الموارد ، باستحداث مشروعات استثمارية فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها فى إطار من التكامل العربى .

ثالثاً : الاستثمارات العربية وهجرتها إلى الدول الأجنبية بسبب عدم قدرة الطاقة الاستيعابية للأقطار البترولية على امتصاص الأموال العربية المتزايدة ، ولأن أصحاب رءوس الأموال العربية حكومات وأفراد يخشون من استثمار أموالهم فى الأقطار العربية نظراً لعدم الاستقرار السياسى والأمنى ، والمعروف أن "صاحب رأس المال جبان" كما

---

[16] المرجع السابق ، ص ٣٨٨ .

يقول المثل ، والمطلوب إتاحة المناخ السياسى والأمنى والتيسيرات لجذب الاستثمارات العربية فى الأقطار العربية .

رابعاً : ازدياد ونمو الناتج المحلى العربى فى البترول والغاز وفى الزراعة والصناعة وغيرها يتطلب التكامل مع الأقطار العربية فيما بينها لتصريف هذه المنتجات المتزايدة عن طريق وضع سياسة تكاملية تساعد على سهولة انتقال السلع الاقتصادية بين الأقطار العربية .

خامساً : الاستفادة من التجارة العربية مع الدول الأجنبية : اليابان ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الهند ، كوريا الجنوبية ، وغيرها فى محاولة تفضيل المنتجات العربية أولاً قبل السلع الأجنبية ، والتنسيق العربى فى السلع والمنتجات العربية الاقتصادية بحيث يتم تداولها فى السوق العربية بسعر منخفض بعكس تبادلها مع الدول الأجنبية أسوة بما تفعله السوق الأوربية المشتركة [17]

سادساً : تطوير وتدعيم دور "صندوق النقد العربى" لإقراض الأقطار العربية المحتاجة لإقامة مشروعات استثمارية بدون شروط مجحفة كالتى يفرضها صندوق النقد الدولى ، ولكن عن طريق خطة متفق عليها فى عملية الإقراض وفى المشروعات الاستثمارية بما يمنع تكرار السلع التى تنتجها أقطار عربية بوفرة وبما يساعد على التكامل فى المنتجات .

سابعاً : تطوير عمل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التى تستهدف توفير الضمانات للمستثمرين والمصدرين العرب ، وتشجيع انتقال رءوس الأموال العربية فيما بين الأقطار العربية ، فى إطار خطة تستهدف إقامة سوق عربية مشتركة .

ثامناً : إعادة ترتيب المنظمات العربية التابعة لجامعة الدول العربية على النحو التالى:-

أ- الإبقاء على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومنظمة العمل الدولية ، والمنظمة العربية للعلوم الإدارية .

ب- إقامة مجموعة منظمات جديدة تستوعب المنظمات القائمة :

---

[17] المرجع السابق ص ٣٩٦ - ٤١٧ .

١. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، وتضم منظمات التنمية الصناعية – الثروة المعدنية – المواصفات والمقاييس .

٢. المنظمة العربية للغذاء والزراعة ، وتضم منظمة التنمية الزراعية والمركز العربى لدراسة المناطق الجافة والأراضى القاحلة .

٣. المنظمة العربية للنقل والإتصالات ، وتضم مجلس الطيران المدنى والاتحاد البريدى العربى واتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية ، والأكاديمية العربية للنقل البحرى .

٤. المنظمة العربية للإعلام ، وتضم اتحاد الإذاعات العربية .

٥. المنظمة العربية للتنمية الاجتماعية ، وتضم منظمة الدفاع الاجتماعى وكافة الأنشطة المتعلقة بالصحة والإسكان والبيئة والشباب والرياضة .

ج- يتم اعتماد خطط المنظمات وبرامجها وموازناتها فى وقت واحد من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى ضماناً لوحدة الرؤية وحسن التنسيق ، مع إنشاء حساب موحد لتمويل هذه المنظمات ضماناً للعدالة بينها .

د- إعادة تشكيل الهياكل التنظيمية بحيث يكون لكل منظمة :جمعية عمومية ، ومجلس تنفيذى ، ومدير عام .

هـ- فى حالة عدم سداد أى دولة من الدول العربية لحصصها يجمد حقها فى التصويت فى هيئات المنظمات ويوقف تقديم أى خدمة لها [١٨].

تاسعاً : تطوير عمل مؤسسات التنمية العربية القطرية والإقليمية بحيث تزيد نسبة ما تقدمه للأقطار العربية عن ٥٨٪ التى تقدمها سنوياً للأقطار العربية المحتاجة للمعونة مع تقليل المعونات الأخرى للأقطار الأخرى ، لأن التكافل العربى له الأولوية من هذه المؤسسات التنموية العربية .

عاشراً : التجارة العربية البينية فى حاجة إلى مزيد من الاهتمام لأنها مازالت ضئيلة وتعكس فى ضآلتها افتقادها لأية إمكانات أو احتمالات حقيقية للزيادة والتطور فى اتجاه قدر معقول من التعاون أو التنسيق التجارى بين الأقطار العربية . إن ضعف التبادل

[١٨] المرجع السابق ، ص ٤١٨ – ٤١٩ .

التجارى بين الدول العربية يعكس حقيقة موضوعية لا يمكن إنكارها أو التقليل من شأنها، مؤداها أن الأقطار العربية تحقق تكاملها فرادى مع السوق الرأسمالية الدولية ، وأنها حريصة على هذا التكامل كاستراتيجية بعيدة المدى تحقق مصالح نظم الحكم ومراكز اتخاذ القرار فيها ، ومع ذلك فلا يجب أن نيأس من إمكان تحقيق سوق عربية مشتركة [١٩]

حادى عشر : تحقيق الأمن القومى العربى سياسياً على المستويات المحلية والإقليمية والدولية ، واقتصادياً بالقدرة على توفير احتياجات المجتمع سواء محلياً أو من الخارج وبأيسر السبل ، والقدرة على تجنب فرض قيود أو تهديدات من الخارج فضلاً عن القدرة الاقتصادية على دعم القوة العسكرية والسياسية ، واجتماعياً عن طريق إشباع الحاجات الأساسية للمواطن فى جميع المجالات الصحية والثقافية والرعاية الاجتماعية ، وعسكرياً عن طريق تكوين القوات العسكرية وزيادة حجمها وتنظيم وتسليح الجيوش العربية ، وإتباع المرونة فى تحريك القوات العربية وتزويدها بخبرات متتالية متطورة ، وتشجيع التصنيع الحربى بما يحرر الجيوش العربية من سيطرة القوى العالمية التى تسيطر على أسواق السلاح [٢٠]

ثانى عشر : التركيز على الوحدة الثقافية العربية التى تربط بين أبناء الأقطار العربية . فالعرب جميعاً يتكلمون لغة واحدة هى اللغة العربية ، معظم سكان الأقطار العربية يدينون بالدين الإسلامى ، والعرب جميعا عاشوا أحداثاً تاريخية واحدة ، ولهم عادات وتقاليد متشابهة ، وكل هذه عوامل توحد ولا تفرق ، ويمكن الاستناد إليها فى تحقيق السوق العربية المشتركة ، فأوربا الغربية الموحدة تتحدث لغات متعددة ، وتدين بمذاهب دينية مختلفة ، وقومياتها مختلفة ومع ذلك أقامت السوق المشتركة .

---

[١٩] مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التقرير الإستراتيجى العربى لعام ١٩٨٨م ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ٤٢٠ - ٤٢٢ .

[٢٠] د. عبد العزيز حسن الصويغ : الأمن القومى العربى ، رؤية مستقبلية ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٨٧ - ١٢٩ .

الخاتمة

تعتبر دراسة تجارب الشعوب معيناً للاستفادة منها فى التقدم والتطور ، ومن ثم فإن تجربة السوق الأوربية المشتركة نموذجاً يساعد دراستها فى تحقيق الفكرة التى دعا إليها الرئيس المصرى حسنى مبارك وأعنى بها إقامة سوق عربية مشتركة .

فالسوق الأوربية المشتركة أو الجماعة الأوربية تتكون من : -

م	الدولة	الشعب	اللغة	المذهب الرسمى
١	ألمانيا	من الجنس الجرمانى	الألمانية	البروتستانتية
٢	فرنسا	من الجنس الغالى	الفرنسية	الكاثوليكية
٣	إيطاليا	من الجنس اللاتينى	الإيطالية	الكاثوليكية
٤	بريطانيا	من الأنجلو سكسون	الإنجليزية	الإنجليكانية البروتستانتية
٥	هولندا	من الوالون	الهولندية	البروتستانتية الكلفينية
٦	بلجيكا	من الفلمنك	الفرنسية والوالون	الكاثوليكية
٧	لكسمبورج	من الغال	الفرنسية	الكاثوليكية
٨	النمسا	من الجنس الجرمانى	الألمانية النمساوية	البروتستانتية
٩	أسبانيا	من الجنس الأيبيرى	الأسبانية	الكاثوليكية
١٠	البرتغال	من الجنس الأيبيرى	البرتغالية	الكاثوليكية
١١	السويد	من الجنس الإسكندنافى	السويدية	
١٢	فلندا	من الجنس الإسكندنافى	الفنلندية	
١٣	الدانمارك	من الجنس الإسكندنافى	الدانماركية	
١٤	أيرلندا	من الجنس الأيرلندى	الأيرلندية (الإنجليزية)	الكاثوليكية
١٥	اليونان	من الجنس السلافى	اليونانية	الأرثوذكسية

وعدد سكان هذه الدول حوالى ٣٠٠ مليون نسمة

والسوق العربية المشتركة المقترحة تضم :

م	الدولة	الشعب	اللغة	الدين الرسمى
١	مصر	عربى	العربية	الإسلام
٢	السودان	‘‘	‘‘	‘‘
٣	الصومال	‘‘	العربية الصومالية	‘‘
٤	جيبوتى	‘‘	العربية	‘‘
٥	جزر القمر	‘‘	‘‘	‘‘
٦	موريتانيا	‘‘	‘‘	‘‘
٧	المملكة المغربية	‘‘	‘‘	‘‘
٨	الجزائر	‘‘	‘‘	‘‘
٩	تونس	‘‘	‘‘	‘‘
١٠	ليبيا	‘‘	‘‘	‘‘
١١	الأردن	‘‘	‘‘	‘‘
١٢	فلسطين	‘‘	‘‘	‘‘
١٣	لبنان	‘‘	‘‘	‘‘
١٤	سوريا	‘‘	‘‘	‘‘
١٥	العراق	‘‘	‘‘	‘‘
١٦	المملكة العربية السعودية	‘‘	‘‘	‘‘
١٧	الكويت	‘‘	‘‘	‘‘
١٨	البحرين	‘‘	‘‘	‘‘
١٩	قطر	‘‘	‘‘	‘‘
٢٠	الإمارات المتحدة	‘‘	‘‘	‘‘
٢١	سلطنة عمان	‘‘	‘‘	‘‘
٢٢	اليمن	‘‘	‘‘	‘‘

وعدد سكان هذه الدول حوالى ٣٠٠مليون نسمة .

فهل بعد هذه المقارنة من عذر لعدم اتخاذ خطوات جادة لإقامة سوق عربية مشتركة ، أترك هذا للمثقفين العرب ولأصحاب القرار فى الأقطار العربية التى دائماً ما نصفها بالشقيقة ، وذات المصير الواحد .. وغير هذا من الصفات الإنشائية .. ومع ذلك لا يأس مع الحياة .

مصادر الدراسة

١. ى . و . كتزنجر : ترجمة دانيال عبد الله ، مراجعة د. جرجس عبده مرزوق : تحدى السوق المشتركة، القاهرة د . ت . مجموعة من الشرق والغرب ، نافذة على الفكر العالمى الحر .

٢. جون جنتر : ترجمة مجموعة اخترنا لك (١١٠) : فى داخل أوربا اليوم ، القاهرة د . ت .

٣. ج . ب . دروزيل : ترجمة د. نور الدين حاطوم : التاريخ الدبلوماسى ، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم ، دمشق ١٩٧٨ م .

٤. د . عبد العزيز حسين الصويغ : الأمن القومى العربى ، رؤية مستقبلية ، القاهرة ١٩٩١ م .

٥. – د . رأفت غنيمى الشيخ : أمريكا والعلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٧٩ م .

٦. – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التقرير الإستراتيجى العربى لعام ١٩٨٨ ، القاهرة ١٩٨٩ م .

٧. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التقرير الإستراتيجى العربى لعام ١٩٩٤ القاهرة ١٩٩٥م .

٨. مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ٩٩ عام ١٩٩٠م.

9. Fraser Cameron : Europe Since 1945 , London , 1976 .

الآسيان وتجربة التعاون الإقليمى : دراسة فى مقومات التجربة وإمكانات الاستفادة منها

د. على الشرعه*

مقدمة

تُجمع الدراسات والتقارير على أن العالم يجتاز فى الفترة الراهنة تحـولات عميقـة فـى بنية النظام العالمى وإعادة صياغة الكثير من الرؤى والمفاهيم والقوى الحاكمـة للعلاقـات الدولية . ومع التسليم بأنه لم تسفر هذه التحـولات عن قيـام نظـام جديـد واضـح المعـالم والمسارات ، فإن ما يحدث على الساحة الدولية بتغيراته وتأثيراته يستأهل النظر والتعمق بغية استشراف اتجاهات إعـادة بنـاء النظـام الدولـى ، وتشـير مجمـل تلـك الاتجاهـات إلـى حقيقة أساسية مفادها ، أن العالم يتحرك حثيثاً نحو مزيد من التكتلات الاقتصادية الكـبرى سواء من خلال قيام تجمعات اقتصاديـة جديـدة أو تفعيـل هيـاكل قائمـة بـالفعل ، أو إعـادة وتحويل الأهداف المنوطة بالمؤسسة الاقتصادية لتتوافق ومقتضيات التغيرات الجارية على الساحة الدولية منذ انهيار الكتلة الشرقية ، وتفكك الاتحاد السـوفيتى ، ومـا تـلا ذلـك مـن تطورات درامية لإعادة ترتيب هيكل القوة الاقتصادية فى العالم .

وليس يخفى أن من أبرز ملامح تلك التطورات الدولية التكتـلات الاقتصاديـة الكـبرى ، وتوقيع اتفاق التحرر الجزئى والتدريجى للتجارة الدولية بين الدول الأعضاء فى الاتفاقيـة العامة للتجارة والتعريفات والمعروفة اختصاراً باسم (الجات) GATT وذلك فى ختام جولة أورجواى التى بدأت عام ١٩٨٦ واختتمت فى نيسان (أبريل) ١٩٩٤ الأمر الذى يعنـى أن

* باحث بوحدة دراسات جنوب آسيا – معهد بيت الحكمة للدراسات السياسية – جامعة آل البيت

اقتصاديات الدول المختلفة سوف تتحرك فى إطار أسواق دولية مفتوحة نسبيا ، وبالتالى فإن نمو أو تطور أى اقتصاد سيرتبط إلى حد كبير بقدرة قطاعاته المختلفة على إنتاج السلع والخدمات بشكل تنافسي مع الاقتصاديات الأخرى ، حتى يمكن لهذه القطاعات الاستمرار فى المنافسة فى الأسواق المحلية والدولية .

ولما كانت قدرات الدول النامية على المنافسة من الضعف بمكان ، سعت الكثير من هذه البلدان إلى الأخذ بصورة أو أخرى من صور التعاون الإقليمى بهدف تعزيز قدرتها الاقتصادية فى مواجهة تلك التحديات . وفى هذا الإطار تمثل تجربة "رابطة جنوب شرقى آسيا" والمعروفة اختصاراً بالآسيان ASEAN نموذجاً متميزا فى هذا الصدد على النحو الذى دفع إلى اعتبارها نموذجا قابلاً للاحتذاء من جانب الدول النامية فى سعيها لتعظيم مكاسبها فى ظل الواقع الدولى المعاصر ، ومن هنا تأتى أهمية هذه الورقة البحثية التى تسعى إلى التعرف على عوامل نجاح تجربة "الآسيان" ومكامن ضعفها والتحديات والصعوبات التى تواجهها وكيف تتعامل معها ، وصولا إلى التعرف على مدى إمكانات الاستفادة من هذه التجربة فى إطار المنطقة العربية .

وفى ضوء ما سبق ، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور يعرض أولها لتجربة "الآسيان" فى ضوء مفاهيم وصور التعاون الإقليمى بشقيه السياسى والاقتصادى ، رغبة فى تفهم طبيعة هذا التنظيم الإقليمى وموقعه بالنسبة لصور وأشكال التعاون . أما المحور الثانى فيعرض بالرصد والتحليل لأداء التنظيم موضع الدراسة وصولاً إلى استشراف مستقبل "الآسيان" فى ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية . ويعنى المحور الثالث بالتعرف على إمكانات الاستفادة من تجربة الآسيان فى الواقع العربى من خلال رؤية مقارنة بين مسار ومآل كل من الخبرة العربية وخبرة الآسيان فى مجال التعاون الإقليمي وذلك على النحو التالى :

تجربة الآسيان فى ضوء مفاهيم وصور التعاون الإقليمى

أولاً : مفاهيم وصور التعاون الإقليمى :

يثير الحديث عن الآسيان كمنظمة للتعاون الإقليمي بين دول جنوب شرقى آسيا ضرورة التعرف على مفهوم التعاون الإقليمى وصوره المختلفة ، وإجمالاً يمكن القول إن التعاون الإقليمى يعتبر أحد المفاهيم الرئيسية ضمن أدبيات العلوم السياسية وتحديداً علم

العلاقات الدولية ، كما أنه أحد المجالات الرئيسية فى الدراسات الاقتصادية ، وعلة ذلك تعدد صور وجوانب التعاون الممكنة بين الكيانات السياسية الدولية وفى مقدمتها الدول .

ومفهوم التعاون الإقليمى يبدو مركباً يتكون من كلمتين تشير الأولى إلى مجموعة من المعاملات والاتصالات الكثيفة بين طرفين أو عدة أطراف (أشخاص ، دول ، أجهزة ، مؤسسات ...) بهدف العمل المشترك على نحو يؤدى إلى تحقيق أفضليات مشتركة ويعظم درجة الأمن لدى أطراف ، لا يشترط بالضرورة أن يكونوا متقاربين مكانيا أو جغرافيا . أما الكلمة الثانية فإنها بإضافتها للكلمة الأولى تقوم بتخصيص النطاق المكانى للتعاون بين أطرافه حيث يتعلق الأمر فى هذه الحالة بتعاون إقليمى يتصل بتفاعلات تحدث بين عدة دول تنتمى إلى حيز جغرافى محدد ، ويطلق البعض على هذا النوع من التفاعلات مصطلح الإقليمية Regionalism التى تعنى فى أحد تعريفاتها جهود دفع التعاون الاقتصادى والأمنى بين ثلاث دول أو أكثر فى منطقة جغرافية معينة تبعاً لأسس محددة ، تتعدد وفقا لها الاقترابات الإقليمية للتعاون الاقتصادى والأمنى ويمكن التمييز بين نوعين من الإقليمية هما : الإقليمية المفتوحة "Open Regionalism" ويقصد بها تلك الجهود التى تستهدف التعاون فى مجالات التجارة والاستثمار ، والإقليمية الرخوة "Soft Regionalism"والتى تعنى الإجراءات المشتركة فى إطار التعاون الأمنى بين الوحدات الداخلة فى مثل هذا النوع من التعاون .

ويعتبر مفهوم الانتشار والإقليمية الجديدة من المفاهيم وثيقة الصلة بفكرة التعاون الإقليمي وذلك انطلاقاً من حقيقة أن بعض أنماط التعاون تتجه إلى تجاوز شرط الجوار الجغرافى فيما يتصل بالتعاون فتمتد بنطاق الإقليم والمكان إلى محل ومناط التعاون (سياسى ، اقتصادى ، ثقافى) بالمصطلح القانونى والفقهى ، وبالتالى تتاح فرص التعاون الإقليمى بالمعنى سالف البيان إلى وحدات وكيانات أكثر اتساعا من المعنى الجغرافى الضيق للإقليم .

وعلى الصعيد الاقتصادى يمكن القول بتعدد وتنوع الصور والأشكال التى اتخذتها وتتخذها ظاهرة التعاون الاقتصادى بالمعنى الشامل Economic Integration بين الدول المختلفة ، والذى يعرف اصطلاحا بالتكامل الاقتصادى ، والصور الشائعة لهذا النمط من التعاون هى : منطقة التجارة الحرة ، والاتحاد الجمركى ، والسوق العربية المشتركة

والاتحاد الاقتصادى والاندماج الاقتصادى الكامل . ومناط التمييز بين كل درجة وأخرى هو ما تحققه كل منها من قضاء على الحواجز والقيود التى تعترض انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج المختلفة بين أطراف التنظيم ، والدرجة التى يحققها كل منها فى تخفيف التمييز أو القضاء عليه فيما بين الأقطار الأطراف ، وأيضا فيما بينها وبين الأقطار الأخرى غير الداخلة فى عملية التكامل . ويرى كثير من الاقتصاديين الغربيين أن هذه الصور (منطقة التجارة ، الاتحاد الجمركى ، السوق المشتركة ، الاتحاد الاقتصادى والاندماج الاقتصادى الكامل) إنما تمثل درجات أو مراحل متتالية من التكامل ، بمعنى أن كلاً منها تعبر عن درجة أو مرحلة من التكامل أعلى من التى قبلها .

وعلى صعيد التنظيم الدولى نجد أن ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٤٥ قد أقر مبدأ قيام المنظمات الإقليمية ، ولم ير فيه تعارضاً مع نظام الأمن الجماعى الذى أتت به المنظمة الدولية ، فنصت المادة ٢٥/١ على أنه : "ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولى ما يكون العمل الإقليمى صالحا فيها ومناسبا ، ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ، ومبادئها" ، كما خصص الفصل الثامن من الميثاق لشرح دور هذه المنظمات فى حفظ السلم والأمن الدوليين ، وعلاقتها بالمنظمة العالمية .

يتبين مما تقدم مدى تنوع وتشعب موضوع التعاون الإقليمى وأبعاده المختلفة ، فإذا ما تجاوزنا الاقترابات والمداخل المختلفة للنظر فى التعاون الإقليمى إلى دراسته وحاولنا التعرف على العناصر اللازم توافرها لقيام مثل هذا التعاون ، فإننا نُجابَه مرة ثانية بتباين فى الآراء فيما يتصل بهذه العناصر ودورها ، ولما كان ذلك ليس هو الهدف الأساسي للبحث فإننا سنعرض لصورتين من الصور الدالة على هذا التباين ، وهما التحدى الخارجي، والعلاقة بين السياسى والاقتصادى فيما يتصل بالتعاون الإقليمى .

فعلى صعيد التحديات الخارجية يرى البعض أن وجود التحديات والتهديدات الخارجية يعد عاملاً كافياً لدفع الدول نحو التكتل والتضامن والوحدة ، إلا أن وجود التحدى الخارجى ليس شرطاً أن يؤدى إلى الوحدة أو التكتل أو التضامن الإقليمى بل إن وجود التهديدات بصفة عامة قد يدفع إلى الانقسام بين دول الإقليم الواحد .

وفيما يتصل بالعلاقة بين المدخل السياسى والمدخل الاقتصادى نجد جدلاً مماثلاً بين من يدعو إلى اتباع المدخل الاقتصادى - الوظيفى - لتحقيق الاندماج والتكامل وبين من يدعو إلى المدخل السياسى لتحقيق ذات الهدف . على أنه تجدر الإشارة إلى أن التيار الغالب يذهب إلى ضرورة توافر قدر من المصلحة المشتركة بين الدول الساعية إلى إقامة تنظيم إقليمى سواء تمثلت هذه المصلحة فى درء مخاطر أو جلب منافع للأطراف . كما أن النظريات المختلفة للاندماج والتكامل المعروفة بأنها لا سياسة مثل الوظيفية ، والوظيفية الجديدة ، والاتصالية ، لم تستبعد مجال العمل السياسى من تحليلاتها . كما أن النظريات السياسية مثل الفيدرالية لم تهمل الأبعاد الاقتصادية فى تناولها . والواقع أن عملية التعاون الإقليمى تثير العديد من القضايا التى تتصل بطبيعة النشأة ، وأطراف التنظيم والعلاقة بينهما ، والهيكل التنظيمى . وهذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عنها إلا بشكل عملى تطبيقى فى إطار ما تتمتع به كل تجربة اندماجية من خصوصية . الأمر الذى يبرر الانتقال إلى التعرف على طبيعة نشأة وتطور رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) .

ثانياً : نشأة وتطور "الآسيان"

يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة إن إنشاء منظمة "الآسيان" فى آب / أغسطس عام ١٩٦٧ قد جاء ضمن ترتيبات الأمن الإقليمى فى إقليم آسيا - الباسفيك خلال مرحلة الحرب الباردة ، التى تميزت بسعى الولايات المتحدة إلى حصار المد الشيوعى واحتوائه خوفاً من انتشاره على نحو يهدد مصالحها بالمنطقة لا سيما مع خروج فرنسا من الهند الصينية وانتصار فيتنام وتوسعها فى كمبوديا إضافة إلى تفاقم الصراعات الأخرى بالمنطقة، عندئذ برزت الحاجة إلى آلية أمنية فى جنوب شرق آسيا تكون مهمتها حصار المد الشيوعى والحيلولة دون انتشاره وهو الأمر الذى دفع الولايات المتحدة إلى خلق هذه الآلية فى محاولة لتنظيم صفوف الحلفاء فى جنوب شرقى القارة ، وتقوية اقتصادهم من خلال ضخ رؤوس الأموال الهائلة والزائدة عن دورة رأس المال الأمريكي ، الذى نشأ وتكون بسبب فوائض أسعار النفط العربى وهو الأمر الذى يحقق عدة أهداف لخدمة المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة والتى من أبرزها :

١. الحد من نفوذ النشاط الاقتصادى اليابانى الآخذ فى النمو .

٢. حصار البؤر الشيوعية فى محاولة لتطويق فيتنام والاتحاد السوفيتى فيما عرف حينئذ بسياسة الحصار (التطويق) .

٣. دعم التكامل الإقليمى بين الدول الموالية والصديقة عبر الاستثمارات المشتركة والتعاون الاقتصادى .

الأمر الثانى الذى يبدو على قدر كبير من الأهمية هو طبيعة الأهداف الأمنية التى سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها عبر هذا التنظيم الاقتصادى والتى ألقت بظلالها على النشأة والتكوين وكذلك ما أخفقت المنظمة فى تحقيقه ، وهو الأمر الذى تطلب بالضرورة التعاون لإنشاء منتدى الآسيان الإقليمي (A.R.F) الذى عقد اجتماعه الأول فى بانكوك (تموز / يوليو ١٩٩٤) ويتسم بدور أمنى واضح التحديد ، ويتحمل فيه الأسيان المسئولية الأساسية عن تطوره المؤسسى ، حيث يتولى تنظيم ورئاسة الاجتماعات السنوية للمنتدى، وهو الأمر الذى سنعود له تفصيلاً عند تقييم أداء الآسيان لوظائفه فى موضع لاحق .

وقد ظهرت الاعتبارات الأمنية جلية فى مجموعة المبادئ العامة التى صاغتها فى أعقاب تأسيسها والتى تمثلت فى :

١. أن يكون حل المنازعات بالطرق السلمية .

٢. عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

٣. احترام الاستقلال والسلامة الإقليمية .

٤. عدم دعوة القوى الخارجية للتدخل فى صراعات المنطقة .

ومن الناحية التاريخية والقانونية يمكن القول بأن توقيع كل من إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند على المعاهدة الخاصة بإنشاء "رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)" Association of South - East Asian Nations فى آب / أغسطس ١٩٦٧ أدت إلى تأسيس الرابطة بشكل رسمى ، وفى عام ١٩٤٨ انضمت بروناى إليها ، إلا أن الرابطة استمرت محدودة الفعالية حتى عام ١٩٧٦ عندما اجتمع رؤساء حكومات الدول الأعضاء فى "بالى" بإندونيسيا لمناقشة الموقف فى المنطقة ثم تلاه الاجتماع التالى فى كوالالمبور عام ١٩٧٧ حيث كان هذان الاجتماعان نقطة تحول فى تاريخ "الآسيان" .

ثالثاً : الهيكل التنظيمى :

أسفر إعلان "الآسيان" أو ما أسمى بإعلان "بانكوك" الصادر فى آب / أغسطس ١٩٦٧ عن إنشاء العديد من الهيئات والمنظمات واللجان شكلت فى مجملها عناصر الهيكل التنظيمى للمنظمة : وهذه الهيئات هى : (انظر شكل رقم ١)

أ- اجتماع القمة Summit Meeting :

وهى السلطة الأعلى فى الرابطة إذ تضم رؤساء حكومات الدول الأعضاء وقد تم عقد أربعة اجتماعات قمة منذ بدء العمل فى الرابطة ، (فكان الأول فى مدينة "بالى" بإندونيسيا فى شباط /فبراير ١٩٧٦ ، والثانى فى مدينة "كوالالمبور" بماليزيا فى آب / أغسطس ١٩٧٧ ، والثالث فى مدينة "مانيلا" بالفلبين فى كانون أول / ديسمبر ١٩٨٧ ، والرابع فى مدينة "سنغافورة" فى كانون ثانى / يناير ١٩٩٢ .)

والملاحظة الجديرة بالذكر هنا أنه قد مرت تسع سنوات (عقد تقريبا) على إنشاء الرابطة قبل عقد اجتماع القمة الأول وهو الأمر الذى يشير إلى عدم وجود المركزية ، والى تقدم الاقتصادى على السياسى ، إذ لم تجتمع القيادة السياسية خلال عقد كامل ولو لمرة واحدة ، ومع ذلك فإن الرابطة كانت ماضية فى سبيل تحقيق الأهداف المنوطة بها ، كما أن من الملاحظ أيضاً عدم تسلسل مواعيد اجتماعات القمة فالفرق بين الأول والثانى سنة ونصف تقريبا (١٨ شهراً) كما أن الفرق بين الثانى والثالث أكثر من عشر سنوات ، وأخيراً فإن الفرق بين الثالث والرابع حوالى أربع سنوات ، وهو يشير إلى أن مواعيد اجتماعات القمة غير محددة ، وكذلك يشير أيضاً إلى عدم سيطرة القمة على مقاليد الأمور فى الرابطة ، والواضح أنه لقاء لتحديد الخطوط العامة مع ترك التفاصيل للمستويات الأخرى .

ب- المؤتمرات الوزارية Ministerial Conferences :

يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء سنوياً بشكل دورى ، كما يجتمع وزراء الاقتصاد ايضاً سنويا لإدارة شئون التعاون الاقتصادى كما يجتمع وزراء آخرون كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

جـ- اللجنة الدائمة Standing Committee :

تجتمع بشكل دورى (كل شهرين) وتتكون من وزير الشئون الخارجية فى البلد المضيف وسفراء الدول الخمسة الأعضاء الآخرين .

د - الأمانة العامة Secretariats:

وقد أنشئت الأمانة الدائمة فى "جاكرتا" بإندونيسيا عام ١٩٧٦ وتشكل جسداً مركزيا والأمين العام الأعلى يختار بشكل دورى من الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدى كل ثلاث سنوات ، ويجرى التنسيق اليومى من خلال الأمين الوطنى لكل عضو فى الرابطة (انظر شكل رقم ٣) .

هـ- اللجان Committees :

يتم التعاون بين دول الرابطة من خلال وزراء الشئون الاقتصادية عبر خمس لجان هى، لجنة الغذاء والزراعة والغابات ولجنة التمويل والبنوك ولجنة الصناعة والتعدين والطاقة ولجنة النقل والمواصلات وأخيرا لجنة التجارة والسياحة .

كما تشكل بالإضافة إلى هذه اللجان الخمس لجان خاصة مثل لجنة الثقافة والمعلومات ولجنة العلوم والتكنولوجيا ولجنة التنمية . وفيما يلى سوف نعرض لإنجازات الآسيان فى ثلاثة مجالات رئيسية هى المجال الاقتصادى ، والسياسى ، والعلاقات الخارجية :

أ- التعاون الاقتصادى :

بالرغم من أن التعاون الاقتصادى بين دول الآسيان قد بدأ فى إطار ضيق ومحدود لنشاطات متعلقة بالغذاء والطاقة والنقل وأجهزة الاتصال والزراعة والسياحة فحقق التعاون بينهم احتياطى غذائى آسيوى ، إلا أن البداية الحقيقية لآليات التعاون الاقتصادى جاءت فى الوقت الذى عقدت فيه قمة "بالى" بإندونيسيا عام ١٩٧٦ وتم تشكيل ثلاث لجان رئيسية هى :

١. معاهدة التجارة التفضيلية (الدولة الأولى بالرعاية) P.I.AS .

٢. المشروعات الصناعية (للآسيان) A . I . P . S .

٣. المنطقة الصناعية المغلقة .

وقد عنيت الاتفاقية الأولى بجعل حريــة التجـارة مكفولـة بيـن دول المنطقـة (أى بجعل الدول الأعضاء منطقة تجارة حرة مغلقة) ، وتكفلت الثانية والثالثة بالتعاون الصناعى .

وفى أعقاب القمة ذاتها وبناء على الاتفاقات المتبعة اتفق وزراء اقتصاد دول الآسـيان على توزيع المشروعات الصناعية على الدول الأعضاء . وفــى عـام ١٩٧٧ وافـق وزراء الاقتصاد على المشروعات المختارة فيما عدا الفلبين مشـروعاتها ثانيـة واسـتبدلته بثـالث لتصنيع النحاس وأجازه وزراء اقتصاد الآسيان عام ١٩٨٢ .

ووفقاً لاتفاق الأفضلية التجارية ، اتفـق علـى إضافـة (٥٠) منتجـا فـى كـل جولـة مـن المفاوضات ، كما وافق وزراء الاقتصاد على إعفاء كل صفقة تقل قيمتها عن خمسة آلاف دولار من الرسوم الجمركية ، وبعد ذلك بعامين وصلت هذه القيمة إلى عشرة ملايين وبعد ذلك استبدلت "الآسيان" المفاوضات متعددة الأطراف الجماعية بالمفاوضات الثنائية ، وفيما يتعلق بالتخفيضات الجمركية على المنتجات غير الزراعية التى يصل التخفيـض فيهـا إلـى ٥٠٪ ، فقد وصلت فائدة هذه المنتجات عام ١٩٨٣ إلى (١٢) آلف منتج .

وقد لعب التعاون الصناعى دوراً حقيقياً فى المدى القصـير لعمليـة التكـامل الاقتصـادى للمنطقة ، وذلـك عن طريـق اللجنـة الخاصـة التـى تـم تشكيلها عـام ١٩٧٧ فـى مجـالات الصناعة والتعدين والطاقة ، وقد حددت اللجنة المشروعات التى سوف يبدأ التكامل بشأنها فى السيارات ، والآلات الزراعية ، ومعدات الاتصال .

وكانت الفكرة الرئيسية هى أن رجال الأعمال والحكومــات يمكنهـم التعـاون فـى إنشـاء الصناعات فى كل دولة عضو على نحو تكـاملى سـواء فـى الإنتـاج أو التجميـع بشـرط أن يتمتع المنتج بالحماية الجمركية على دول الرابطة .

والجدير بالذكر أن القطاع الخاص لم يبادر فى البداية إلى الاستثمار فى مجال التصنيع المشترك حيث مرت ثلاث سنوات حتى تشكيل الآسيان للغرف التجارية عام ١٩٧٢ ، وهنـا بدأ القطاع الخاص فى المساهمة فى صناعة السيارات ووافـق وزراء الاقتصـاد علـى ذلـك عام ١٩٨٠ .

ب- المجال السياسى :

أثرت ظروف النشأة والتطور على دور الآسيان السياسى حيث ركز قادة الدول الأعضاء فى الآسيان جهودهم على دعم التعاون الاقتصادى والصناعى والتجارى أساساً دون الانصراف إلى الشئون السياسية ، لكن نظراً لعدم إمكانية الفصل بين ما هو سياسى وما هو اقتصادى عملياً فقد اضطر الآسيان إلى الخوض فى المسائل السياسة التى بدأت بتأكيد وزراء الخارجية على حياد المنطقة وظهر مفهوم منطقة السلام والحرية والحياد "Zone of Peace Freedom and Neutrality" وسيطر هذا المفهوم (Zopfan) على اجتماع الوزراء الرابع للآسيان فى آذار / مارس ١٩٧١ ، وكذا اجتماع وزراء الخارجية فى تشرين ثانى / نوفمبر ١٩٧١ وسعى وزراء الخارجية إلى إصدار إعلان عن عزمهم السعى إلى جعل هذا المفهوم جزءا من السياسة الرسمية للرابطة كما سعت فى إطار نشاطها السياسى إلى إجراء حوارات مع الجماعة الأوربية (١٩٧٢) واستراليا (١٩٧٤) ونيوزيلندا (١٩٧٥) وكندا واليابان والولايات المتحدة (١٩٧٧) فى إطار من التقسيم حيث تكفل كل عضو من الرابطة بالإشراف على الحوار مع قوة من القوى الدولية، وقد غطت هذه الحوارات جوانب متعددة من التعاون التنموى والمساعدات الفنية ومشروعات الأبحاث والتجارة .

إلا أنه يجدر القول بأن أعظم الأدوار السياسية التى لعبها الآسيان هو ذلك الدور المتعلق بقضية كمبوديا التى تفجرت على إثر الغزو الفيتنامى لكمبوديا فى كانون أول / ديسمبر ١٩٧٨ ، إذ تحركت الآسيان وأدانت الغزو كما وقفت إلى جوار الصين ضد الاتحاد السوفيتى الذى بدأ مؤيدا للغزو ، وعلى إثر تحركات الآسيان والدعم الأمريكى لها نجحت فى استصدار قرارات من مجلس الأمن تطالب فيتنام بالانسحاب من كمبوديا ، وكانت نتيجة ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة حول كمبوديا فى نيويورك علم ١٩٨١ كما تمسكت بضرورة حضور الفئات الأربع الممثلة للشعب الكمبودى . وبالرغم من أن المؤتمر انتهى إلى صدور بيان ختامى ذى طابع توفيقى حرص على التوفيق بين مطالب الآسيان من جهة ومطالب الصين من جهة أخرى [illegible] انسحاب القوات الأجنبية وإجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة ، إلا أن جهود الآسيان لم تفتر إذ استمرت خلال عقد الثمانينيات فى تبنى سياسة متماسكة إزاء القضية ، وقد تمثل ذلك فى عدد من

الإجراءات كان منها مشروع السلام الذى قدمته الرابطة فى الاجتماع السنوى (بانكوك) فى تموز / يوليو ١٩٨٨ الذى ارتكز على وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الفيتنامية على ثلاث مراحل ونزع سلاح الفصائل الكمبودية على مرحلتين وتشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات عامة تحت إشراف دولى ، كما دعت الرابطة منظمة دول عدم الانحياز فى ١٩٨٦/٤/١٨ إلى مساندة مواقف الرابطة فى جهودها لتسوية القضية الكمبودية .

وانتهت بدخول الرابطة فى مفاوضات مباشرة مع فيتنام واقترحت تشكيل مجلس وطنى أعلى من القوى المعارضة يشغل مقعد كمبوديا فى الأمم المتحدة .

العلاقات الخارجية للآسيان :

١- مع المجموعة الأوربية :

تشكل الجماعة الأوربية النموذج النظرى المحتذى لدى دول رابطة الآسيان ، لذا كان من الطبيعى أن يسعى هؤلاء ومنذ البداية إلى دعم علاقاتهم بالمجموعة الأوربية ، وأسفر هذا السعى عن توقيع اتفاق للتعاون بين الآسيان والمجموعة الأوربية فى آذار / مارس ١٩٨٠ وكذلك تم تشكيل لجنة مشتركة عقدت اجتماعها الأول فى العاصمة الفلبينية (مانيلا) فى تشرين ثانى / نوفمبر ١٩٨٠ ، وأصبح الاجتماع سنويا بعد ذلك ، ووضعت اللجنة برنامجا للتعاون العلمى والتكنولجى ، وفى كانون أول / ديسمبر ١٩٨٣ تم تشكيل مجلس رجال الأعمال من الآسيان والمجموعة الأوربية وذلك لتحديد المشروعات المشتركة التى يساهم فيها أو يقوم بها رجال أعمال أوربيون .

وفى تشرين أول / أكتوبر ١٩٨٥ عقد الاجتماع الأول لوزراء الشئون الاقتصادية للآسيان والمجموعة الأوربية ، ووافق على تشجيع الاستثمارات الأوربية فى دول رابطة الآسيان وقدرت الاستثمارات الأوربية فى ذلك الوقت بنحو ١٣٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى المنطقة ، وذلك مقابل (٢٨٪) لليابان و (١٧٪) للولايات المتحدة . وفى عام ١٩٨٧ أنشئت لجان استثمارية مشتركة فى جميع عواصم رابطة الآسيان ومع بداية تحرك المجموعة الأوربية نحو تحقيق الوحدة ، عقد وزراء خارجية رابطة الآسيان اجتماعا فى شباط / فبراير ١٩٩٠ لمناقشة الآثار المحتملة للوحدة الأوربية على رابطة الآسيان ، لا سيما فى ظل المخاوف التى طرحتها الرابطة حول ما يمكن أن يوضع من قيود على

صادراتهم إلى دول الاتحاد الأوربى وكذلك لبحث الآثار المترتبة على اتجاه المجموعة الأوربية إلى توجيه الشطر الأكبر من الاهتمام والمساعدات إلى دول شرق أوربا تحولها نحو اقتصاد السوق .

٢- الآسيان واليابان :

يمكن القول بأن ثمة عوامل سياسية واقتصادية وجغرافية كانت بمثابة المحددات لعلاقة الآسيان باليابان فالوزن الاقتصادى الضخم لليابان ، والجوار الجغرافى والتشابه فى الأنظمة الاقتصادية استدعى حدوث تعاون بين الآسيان واليابان وهو الأمر الذى تفهمه كلا الطرفين فأسفر عن تشكيل الجمعية اليابانية الأسبانية لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل التجارة ، والاستثمارات ونقل التكنولوجيا . وفى عام ١٩٨١ بدأت اليابان بتقديم دعمها لرابطة الآسيان ، وهو الدعم الذى تزايد عام ١٩٨٣ لكل من إندونيسيا وماليزيا وتايلاند .

وفى عام ١٩٨٧ أنشأت اليابان صندوق تمويل التنمية فى الآسيان برأسمال قدره مليار دولار ، وفى آيار / مايو ١٩٩١ أسفرت المفاوضات بين الطرفين عن إعلان اليابان استمرارها فى دعم وتشجيع النمو الاقتصادى لدول الآسيان والبحث عن إطار عام مشترك لمناقشة القضايا السياسية والأمنية فى المنطقة .

٣- الآسيان - كوريا الجنوبية :

وجد التعاون الاقتصادى بين الآسيان من جهة وكوريا الجنوبية من جهة أخرى عددا من الأسباب والمبررات أهمها يتعلق بمشاكل مثل ارتفاع تكاليف الطاقة خاصة فى كوريا وكساد الطلب على الصادرات وتهديد الحماية العالمية .

وكذلك هناك أسباب سياسية وأمنية منها سعى الآسيان إلى تقوية علاقاتها بكوريا الجنوبية لتجد موطئ قدم لها فى قضية شبه الجزيرة الكورية لضمان عدم تفجر الصراع فى هذه القضية ، وهذه الأسباب دفعت الآسيان إلى قبول كوريا كعضو مراقب فى اجتماع وزراء الخارجية (يوليو ١٩٩١) .

وقد أقامت كوريا علاقات جيدة مع الآسيان منذ إنشائه إلا أن هذه العلاقات ظلت إلى عام ١٩٧٥ تتميز بأمرين :

* التنافس مع كوريا الشمالية وذلك فى إطار المنافسة العالميـة بيـن الكوريتيـن للحصـول على الشرعية الدولية والاعتراف العالمى .

* أولوية العلاقات الثنائية مع كل دولة من دول الآسيان على العلاقة مع الآسـيان كوحـدة متكاملة ، إلا أن العلاقات أخذت منعطفاً جديداً ابتداء من منتصف السبعينيات مع زيارات عدد من الكوريين الرسميين لدول الآسيان وكذا زيارات مسئولين مـن الآسـيان لكوريـا الجنوبية . وبإلقاء الضوء على تطور العلاقات التجارية بين كوريا والآسيان فـى فـترة الحرب الباردة يتضح - كما تشير البيانـات والإحصـاءات - النمـو السـريع فـى تجـارة كوريا مع الآسيان حيث وصلت عام ١٩٨٠ إلـى (٢٦١٠) مليـون دولار أمريكـى وهـو رقم أعلى بخمس مرات من الرقم المتحقق عام ١٩٧٥ والذى كان (٥٠٨) مليون دولار أمريكى ، كما أن نسبة تجارة كوريا إلى مجمل التجارة العالمية وصلت فى العـام نفسـه إلى (٦،٥٨٪) بزيادة أكثر من (١٥٪) عن عـام ١٩٧٥ وهـو جـانب مـن الأرقـام التـى توضح عمق العلاقات التجارية بين الطرفين .

وفى الفترة التى أعقبت الحرب الباردة نمت العلاقات بين الطرفين، الأمر الذى أدى إلى إقامة ما سمى Sectoral Dialogue Partnership الذى قاد إلى حوار شراكة كاملـة بينهمـا فى عام ١٩٩١ .

كما نمت تجارة كوريا مع الآسيان بصورة ملحوظة من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٩٣ فارتفع نصيب الآسيان مـن تجـارة كوريـا مـن (٦،٦٪) عـام ١٩٨٠ إلـى (١٠٪) عـام ١٩٩٣ ، وبالمثل زادت صادرات الآسيان لكوريا بمعدل سنوى بلغ حوالى (١٢،٦٪) على حين زادت الـواردات إلـى (١٧،٦٪) سنويا فـى الفـترة مـن ١٩٨٠ إلـى ١٩٩٣ ، وهـو الأمـر الـذى توضحه الجداول الملحقة مع التركيب النوعى للصـادرات والـواردات الكوريـة مـن وإلـى الآسيان .

الآسيان : التحديات والأفق :

نحو تقويم موضوعى لرابطة الآسيان :

يجدر بنا ونحن بإزاء تقويم أداء الآسيان القول بـأن تجربـة الآسـيان تطـرح نموذجـا ناجحا - وباقتدار - فى تقويم نموذج تعاونى فى بيئـة صراعيـة إذ اتسـمت المنطقـة قبل

ظهور الرابطة وبعدها بكثرة الصراعات والانقسامات بين دول المنطقة والتى وصلت إلى حد الخلافات العرقية الحدودية ، عمقتها خلافات فى الرؤى تجاه قضية الأمن الإقليمى والموقف من القوى الإقليمية الأخرى ، وكذلك القوى الدولية ، كما نجحت الرابطة فى استثمار اللحظة التاريخية المواتية التى تمثلت فى نمو التهديد الفيتنامى / السوفيتى وتصاعد النفوذ الصينى ومن ثم استثمرت دول الرابطة فكرة الإحساس بالخطر المشترك فى وضع أسس بناء إقليمى لتحقيق الأمن والرفاه الاقتصادى .

ويمكننا فيما يلى إجراء تقويم موضوعى للآسيان مما سلف بيانه دون تهوين أو تهويل، ونظريا فإنه يمكن إجراء هذا التقويم عبر استخدام وسيلتين رئيسيتين هما :

أولاً : مجموعة الأهداف المرسومة للآسيان والمنوط به تحقيقها .

ثانياً : عوامل نجاح الرابطة توصلاً إلى التعرف على مستقبل الرابطة فى ضوء التحديات الناجمة عن النظام الدولى الجديد وهو ما نعرض له تفصيلاً فى النقاط الثلاث التالية:

- مجموعة الأهداف المرسومة :

أنشئت الآسيان وقامت أساسا لتحقيق وظيفتين فى غاية الأهمية لمجموع الأعضاء ولأطراف خارجية دعمت الآسيان وساندته فى طريق قيامه وهما :

١. الوظيفة الأمنية .

٢. الوظيفة الاقتصادية .

كما يمكن إضافة وظيفة ثالثة أو هدف ثالث أنيط بالرابطة تحقيقه وإن يكن لاحقا لها وهو الوظيفة السياسية .

وسوف نتناول هذه الوظائف الثلاث لندرس مدى نجاح الآسيان فى تحقيقه :

١- الوظيفة الأمنية :

ذكرنا فيما سبق أن إنشاء الآسيان جاء ضمن ترتيبات الأمن الإقليمى فى إقليم آسي الباسفيك ، التى خططت لها ووضعتها القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة فى دعمها للدول الصديقة ، وجاء الآسيان ليوفر لأعضائه محفلا لمناقشة الدبلوماسية الوقائية

وإجراءات بناء الثقة ولإعلان وجهة نظر واحدة إزاء قضية الأمن الإقليمى وبالرغم من أن الرابطة قد خلقت جواً من الثقة والتفاهم بين الدول الأعضاء كما خلقت ما يمكن أن نسميه بالعقل الجمعى، الأمر الذى وحَّد الرؤى إزاء قضية الأمن الإقليمى والعلاقات الخارجية إلا أنه - وفقا لرأى المحللين - قد افتقر لترتيبات أو لآليات تقليدية للأمن الجماعى ، إذ جاء إعلان تأسيسه خلوا من الإشارة الصريحة لدوره الأمنى ، وعبر عمره الطويل لم يحاول الآسيان أن يصوغ نموذجا رسميا للأمن ، إذ بالرغم من أنه طور منهجا سياسيا لمشاكل الأمن الإقليمى ، اقتصر على أعضائه فى عملية حوار متعدد الأطراف وتقوم ممارسته على عنصر الدبلوماسية وحدها ، افتقر للجوانب التنفيذية لمعرفة نماذج الأمن الجماعى ، إذ لا يتضمن أية آليات رسمية لتسوية المنازعات ، ربما خشية الإساءة إلى العلاقات السياسية، ويرى هؤلاء أن الدليل الواضح على فشل الآسيان فى أداء وظيفته الأمنية هو الاتجاه إلى إنشاء بيان متعدد الأطراف أكثر اتساعا فى آسيا - الباسفيك ، عرف باسم محفل الآسيان الإقليمى A.R.F الذى عقد اجتماعه الأول فى بلنكوك (تموز / يوليو ١٩٩٤) ويتسم بدور أمنى واضح التحديد ، ويحمل الآسيان المسئولية الأساسية عن تطوره المؤسسى حيث يتولى تنظيم ورئاسة الاجتماعات السنوية المحفل ، وتتناوب رئاسة اجتماعاته المنعقدة بين دوراته السنوية ، إلا أن هناك تحليلات ترى أن تبنى المحفل لمنهج الآسيان إزاء مشاكل الأمن الإقليمى وافتقاره لنص ينظم استخدام القوة فىالصراع وحده ، واعتماده على المكانة العليا للدبلوماسية يمثل امتدادا للإخفاق فى تحقيق الأمن وأداء الوظيفة الأمنية.

٢- الوظيفة الاقتصادية

برز الإنجاز الرئيسى لمجموعة الآسيان على الصعيد الاقتصادى فى تزايد معدلات التجارة البينية بيد دول الرابطة (انظر الجدول فى هذا الملحق) ، ومن هنا نجد أن الآسيان قد نجحت فى تدعيم التعاون الاقتصادى بين دولها ، هذا بالرغم من أن المشروعات التى تم الاتفاق عليها لم ينجز منها الكثير، إضافة إلى عدم التقيد بلوائح الرابطة فى العديد من القطاعات ، ويفسر البعض زيادة معدلات التبادل التجارى فيما بينها ، بالقول بأن هذا النمو مرده إلى نشاط الأسواق المحلية لدول الآسيان نفسها وليس زيادة الصادرات فحسب ، فى منطقة جنوب شرق آسيا، فى حين يفسرون التبادل التجارى بين دول الآسيان والدول

المحيطة بها باتباع دول جنوب شرقى آسيا بصفة عامة للمبادئ الأساسية للاقتصاد الرأسمالى فضلاً عن تشجيع الاستثمارات الخارجية .

وهكذا يظل الإنجاز الرئيسى للرابطة والذى لا يقبل الجدل - أنها قطعت شوطا على طريق الاندماج الاقتصادى حيث بدأ الحديث عن منطقةٍ للتجارة الحرة ، واتحادٍ للمستهلكين وسوق مشتركة للآسيان ، وذلك على الرغم من أن الهدف الرئيسى للآسيان كان التعاون الاقتصادى وليس الاندماج الاقتصادى أو السوق المشتركة ، وقد بدا ذلك واضحاً فى منتصف التسعينيات إذ تم الاتفاق فى اجتماع وزراء اقتصاد الدول الأعضاء فى الرابطة (٢٨/٤/١٩٩٥) على الإسراع بتخفيض الرسوم الجمركية بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة قبل عام ٢٠٠٣ ، بل إن الاجتماع السنوى الثامن والعشرين لوزراء خارجية دول الرابطة والذى عقد فى بروناى (٢٩/٧/١٩٩٥) طالب بضرورة اتخاذ بعض الخطوات الجادة للإسراع بالوصول بالمنطقة إلى منطقة تجارة حرة قبل الموعد المقرر لها بثلاث سنوات ، أى عام ٢٠٠٠م.

٣- الوظيفة السياسية :

لم تكن الوظيفة السياسية ضمن مجموعة الوظائف المنوط بالآسيان تحقيقها ، ومن ثم فإن أية خطوة حققتها الرابطة فى هذا الاتجاه تعد أمراً محموداً ، وقد ظهر التعاون السياسى فى لحظات معينة ومنها إصرار دول الرابطة على أن المشاكل الإقليمية - التى هى المسئولية الأولى لأعضائها - تستثنى فى ظل ممارستها بما يعرف بمفهوم الدولة ذات الخط المتقدم ، فعندما تمس قضية معينة دولة أخرى فإن الدولة المعنية تكون صاحبة الحق فى اتخاذ زمام المبادرة .. نجحت فى تحقيق الأهداف المرجوة . ويمكن تفسير عوامل نجاح الآسيان فى المجالين الداخلى والخارجى بما يلى :

أ- فى المجال الداخلى :

١. اعتماد دول الآسيان فى تجربتها على التعاون فى المجال الاقتصادى دون السياسى باعتبار الأول هو المجال الأسهل والأقل حساسية ، وأهم ما يجب أن تلجأ إليه تجارب العمل المشترك .
٢. تميز الرابطة بالبراجماتية والمرونة : إذ اتسمت دول الرابطة بالبراجماتية فى صنع السياسات ، وهو راجع إلى غياب الأيديولوجيا المهيمنة على أنظمة دول الآسيان ،

الأمر الذى أكسبها درجة عالية من المرونة والقدرة على التكيف مع الأوضاع الداخلية والخارجية المتغيرة .

٣. أن الرابطة لم تشكل نظاما للهيمنة ، بمعنى أن تسيطر دولة معينة من أعضائه على قراراته وقدراته ، وهو عيب اكتنف كثيراً من التجارب الوحدوية وخصوصا العربية التى تميزت كلها بسيطرة مصر عليها .

٤. أكد عدد من الدراسات الحديثة عن دول منطقة جنوب شرق آسيا على أهمية دور الدولة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسى .

٥. التزام دول الآسيان بالإقليمية ، وبمعنى آخر: الإيمان بالتكتل الإقليمي بين دول الرابطة كهدف أسمى ، إذ رأت هذه الدول أنها لا يمكن أن تكون قوية خارج حدودها إلا إذا كانت قبل ذلك قوية داخل حدودها ، ومن هنا فقد أظهرت هذه همة عالية حتى أمكنها زيادة معدلات نموها الاقتصادى وتطوير تعاونها الأمنى والسياسى .

٦. محافظة دول الرابطة على الاستقرار السياسى ، وتركيز السلطة السياسية حيث سادت درجة معقولة من التضامن والوحدة الوطنية فى دول الآسيان بالرغم من تعدد القبائل والأجناس .

٧. وأخيراً نجاح هذه الدول فى تحييد خلافاتهم السياسية الداخلية ، وخير دليل على ذلك تنازل الفلبين عن المطالبة بإقليم صباح .

٣- التجارب التكاملية العربية فى ضوء تجربة الآسيان

تثير قضية الحديث عن الآسيان باعتباره رابطة اقتصادية قضية أزمة التكامل العربى ، إذ فى الوقت الذى تطرح فيه الآسيان نموذجا فريدا للتعاون والتكامل بين فرقاء متصارعين، بينهم حروب وصراعات قديمة استمرت فترات طويلة ، كما أن بينهم خلافات دينية وعرقية وأيديولوجية فيسفر هذا التكامل عن مثل هذه النتائج المبهرة التى حققها الآسيان نجد الوطن العربى - وعلى النقيض من ذلك - قد اجتمعت له خصائص الوحدة ومتطلبات التكامل من تاريخ مشترك ، ووحدة فى الدين والثقافة واللغة وغيرها ، فإنه مع ذلك لم يزل بينه وبين الوحدة أو التكامل زمن بعيد ، وبالرغم من أن تجربة الوحدة العربية تبدو أكثر قدما ورسوخا من تجربة الآسيان ، إذ فى الوقت الذى نشأ وتأسس الآسيان فى عام ١٩٦٧ كان العرب يعيشون فى ظل نظام إقليمى واحد تظلله مؤسسة

رسمية هى الجامعة العربية التى تأسست عام ١٩٤٥ وبادرت ومنذ تأسيسها إلى خلق الأجهزة الاقتصادية الفنية ، فأنشأت لجنة دائمة للشئون الاقتصادية والمالية ، لإرساء قواعد التعاون الاقتصادى ومداه وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقيات وسياسات وإجراءات تعرض على مجلس الجامعة للنظر فيها . وفى عام ١٩٥٠ أكد مجلس الجامعة الترابط الوثيق بين الأمن الاقتصادى والأمن القومى ، حين أبرمت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، وأنشىء المجلسان التوأمان ، المجلس الاقتصادى ومجلس الدفاع المشترك ، ونصت المادة الثامنة من المعاهدة على أن ينشأ مجلس اقتصادى من وزراء الأقطار المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية أو مَنْ يمثلونهم عند الضرورة ، ومنذ عام ١٩٥٣ عقد المجلس أكثر من أربعين دورة كانت جهوده تتم خلالها بالتدرج والشمول، فبدأ من مرحلة التنسيق والتعاون صعودا إلى مرحلة بناء صرح التكامل والوحدة الاقتصادية العربية ، حيث صدق المجلس الاقتصادى ومجلس الجامعة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ التى لم تدخل حيز التنفيذ الأمنى إلا فى ١٩٦٤/٤/٣٠ فى نقلة نوعية من حيث الأهداف والالتزام ولكن مسيرة التكامل الاقتصادى العربى كانت تتعرض للمد والجزر فى ظل ظروف وعلاقات سياسة واقتصادية دولية وعربية متذبذبة .

ولقد خاض المجلس الاقتصادى العربى خلال هذه الأعوام ، العديد من التجارب وتبنى العديد من الصيغ لدعم مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادى العربى .

وبالرغم من توافر الظروف الموضوعية المواتية لتحقيق التكامل الاقتصادى فإن حصيلة الجهود التى بذلت من أجل تحقيقه كانت متواضعة وفى محاولة من مجلس الجامعة العربية والمجلس الاقتصادى العربى لمعالجة أسباب رفض التعاون الاقتصادى فقد شكل العديد من اللجان الوزارية والفنية العليا لتقييم الاتفاقيات والمؤسسات والمشروعات القائمة وبحث سبل تطويرها ، وقد أظهرت تلك الدراسات أن العمل العربى الاقتصادى المشترك يشكو فى الجانب التنظيمى من ظاهرتين خطيرتين :

أولهما : غياب الجهة المركزية المسئولة عن التخطيط والإشراف على التنفيذ والمتابعة بالحقل الاقتصادى .

وثانيهما: تعدد المنظمات والأجهزة والمؤسسات العربية وتضارب اختصاصاتها وقراراتها وإزدواجية نشاطاتها ، فى غياب تنسيق فعال يوفر المال والجهد العربى .

واستجابة لذلك فقد تم تعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى لعام ١٩٥٠ من قبل مجلس الجامعة فى ١٩٧٧/٣/٢٤ وبموجبها أنيطت بالمجلس الاقتصادى مسئولية قيادة العمل الاقتصادى العربى . وكلف المجلس بمهام خمس رئيسية هى المهام التخطيطية والتقييمية والإنشائية فضلاً عن مهمة الإشراف على السياسات والعلاقات الاقتصادية الخارجية . وكان أبرز إنجازاته هو إقراره لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك بأهدافها وأولوياتها وبرامجها التى تحدد مسيرة العمل العربى المشترك حتى عام ٢٠٠٠ ، بالإضافة إلى ذلك فقد أعاد المجلس النظر فى عدد من الاتفاقيات الهامة وعلى رأسها الاتفاقيتان الخاصتان بتنظيم تدفق رؤوس الأموال العربية إلى الأقطار العربية بهدف التنمية والتكامل الاقتصادى ، واتفاقية تيسير التبادل التجارى .

ومع ذلك لا يزال واقع التكامل الاقتصادى العربى شديد السوء فمعدلات التبادل التجارى بين الأقطار العربية وبعضها من أقل ما يمكن وهو انكماش يشبه المقاطعة وكذلك فإن حركة استثمار رؤوس الأموال العربية فى الأقطار العربية الأخرى دون المستوى . وهكذا لا حدود للإمكانات العربية المصدرة فى ظل غياب نظام اقتصادى إقليمى عربى موحد ، وعموما فإنه يمكن إجمال أسباب أزمة التكامل العربى الاقتصادى إلى مجموعة من العوامل هى :

١- التناقضات الهيكلية والتنموية :

إذ أن أزمة التكامل مردها إلى البنية الجوهرية للاقتصاد العربى المتفاوت فى توزيع القوى والعناصر الإنتاجية والتناقضات الهيكلية والتنموية التى ورثها عن عهود الهيمنة الأجنبية ، متمثلة فى التخلف والتبعية والتجزئة .

٢- المداخل التكاملية :

التى اتسمت بالحرية ولم تقم على التخطيط والبدء بتحرير التجارة فيما بينها ، وقد أثبتت التجارب خطورة اتباع مبدأ الحرية العشوائية كمدخل للتنمية لأن التخطيط الشامل هو وحدة الضمان والوسيلة المثلى لتحقيق تنمية حقيقة وتكامل فعال .

٣- الأنماط التنموية :

إذ مارست معظم الأقطارالعربية منذ استقلالها السياسى نمطا تنمويا انعزالياً قطرياً ، يغيب عنه البعد القومى مما أسهم فى تعميق التبعية والتجزئة القطرية ، وقد ازدادت خطورة هذا الاتجاه وزخمه فى فترة السبعينيات فى ظل الازدهار والانفجار التنموى فقد أدى الطموح لتحقيق تنمية سريعة فى الوطن العربى إلى عودة الوقوع فى فخ التبعية وتعميق الارتباط بالسوق العالمية ، فى ميادين التجارة والاستثمار والإنتاج والتكنولوجيا .

٤- الإدراة السياسية :

وقد لعب العامل دورا بارزا فى تعميق أزمة التكامل، وكان وراء ضعف الإرداة السياسية عوامل أهمها عدم وضوح أو إدراك الفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادى بسبب قلة المعلومات أو عدم وضوحها مما أضعف القناعة لدى أصحاب القرار السياسى بجدواها وجديتها، وقد أسهم فى عدم الجدية غلبة النظرة الآنية على النظرة طويلة الأمد ، وطغيان المصالح العاجلة على المنافع الآجلة .

٥- المشكلة القيادية المؤسسية :

فقد أسهم عدم التشدد فى اختيار قيادات بعض مؤسسات العمل العربىالمشترك وقبول تأسيسها من ناحية ، وضعف الرقابة والمتابعة والمحاسبة من ناحية أخرى ، فى الإخفاق فى بلورة نماذج مؤسسية عربية ناجحة للعمل الاقتصادى العربى المشترك ، وقد أدى هذا الاتجاه إلى إضعاف الثقة بهذه المؤسسات واستغلاها كذريعة لإحباط أية تجربة وحدوية جدية ، بل والزعم بفشل الفكرة نفسها .

العرب وتجربة الآسيان :

النظام الاقتصادى الإقليمى بين العروبة والشرق أوسطية :

بالرغم مما يمثله نموذج الآسيان من جاذبية لدى العرب الراغبين فى الوحدة والتكامل الاقتصادى إلا أن السنوات الأخيرة شهدت ارتفاعا ملحوظا فى الحديث عن رابطة الآسيان، إذ بعد تطورات عملية السلام بين العرب وإسرائيل فى أعقاب مؤتمر مدريد ثم اتفاق أوسلو وتوقيع الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى فى سبتمبر ١٩٩٣ ثم الاتفاق الأردنى

الإسرائيلى ، دار الحديث عن نظام اقتصادى إقليمى جديد عرف باسم "السوق الشرق أوسطية" تتشكل من إسرائيل وتركيا والدول العربية بهدف تأكيد وجود إسرئيل فى المنطقة ومنحها الفرصة للسيطرة على الاقتصاديات العربية والتحكم فيها .

وقد دلل المريدون للشرق أوسطية والمؤيدون لها من أنصار التسوية بين العرب وإسرائيل بالآسيان كتنظيم اقتصادى إقليمى قام بين فرقاء بينهم صراعات وحروب قديمة، كما كان بينهم أطماع ومصالح متنازع عليها ، ونجح فى دحر هذه الخلافات وتقسيمها عبر آليات ووسائل اقتصادية ، كما نجح فى العبور بدول المنطقة من دول تنتمى إلى العالم الثالث وتعيش مشاكله الاقتصادية من فقر ومديونية وبطالة وغيرها إلى دول متقدمة صناعياً ، وصلت إلى حد الرفاه الاقتصادى وارتفع بها مستوى المعيشة . لكن واقع الأمر أن هؤلاء الذين يدعون إلى الأخذ بتجربة الآسيان فى ظل نظام شرق أوسطى يجمع العرب وإسرائيل يغفلون مجموعة من الحقائق الموضوعية التىتفرض نفسها وهى :

١. أن رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) قامت فى ظل نظام دولى يتسم بالقطبية الثنائية ، حيث كانت تتوزع مصادر القوة الرئيسية بين قطبين اثنين فى المجتمع الدولى . وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وكانت منطقة جنوب شرق آسيا هى أهم بؤر الصراع الاستقطابى بين الدولتين ، وعلى ذلك فقد جاء الدعم الأمريكى لمشروع إقامة قواعد أو "منصات" للنمو الصناعى التصديرى فى عدد من بلدان الشرق الأقصى حتى تكون بمثابة حوائط أو "مصدرات" تحول دون امتداد النفوذ السوفيتى – الصينى – ، كما تشكلت من جهة أخرى قوة دفع فى الاتجاه المضاد لتفكيك الولاء للنموذجين السوفيتى والصينى .

٢. أن عملية إنشاء :الآسيان" تمت فى سياق دوافع "الثورة العلمية التكنولوجية" لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، سعيا إلى إقامة "أساس تكنولوجى" لتقسيم العمل الدولى الرأسمالى ، وبالتالى صياغة تقسيم جديد للعمل الدولى فى مقابل التقسيم التقليدى (دول مصنعة /بلدان منتجة للمواد الأولية) ويقوم التقسيم الجديد على نقل بعض الصناعات التحويلية بأكملها ، أو نقل مراحل صناعية من صناعات بذاتها وبحيث تكون أقل تطوراً من الناحية التعاونية ، وكيفية الاستخدام لعنصر العمل العادى وشبه الماهر ، من مراكزها فى الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة إلى عدد من بلدان

العالم الثالث ذات الوفرة فيالعمل العادى مع انخفاض فى تكلفة العمل الأجرية وغير الأجرية ، وقد تركزت بلدان العالم الثالث هذه التى سميت بالبلدان حديثة التصنيع فى كل من الشرق الاقصى والبلدان الكبيرة ذات الموارد فى أمريكا اللاتينية ، لكن حالة الوطن العربى تختلف عن حالة شرق آسيا ، فمن جهة أولى ، لقد وجدت بلدان نفطية عدة فى منطقة الخليج ، وشبه الجزيرة العربية غنية ماليا ، ومهيأة سياسيا لعلاقة استقطابية مع الولايات المتحدة ثم أنها تمتلك "ميزة مقارنة" ممثلة فى الوفرة النسبية بكل من المواد الطبيعية الوقودية ورأس المال النقدى ، غير أنها من جهة أخرى كانت مرتبطة سياسيا برباط الشرعية المعنوية الرمزية مع قضية فلسطين ، كما توجد فيها تيارات فكرية مستندة إلى تأويلات محددة للديانة الإسلامية بموقعها التاريخى من العلاقة بين السماء والأرض ، والممثلة لنمط حضارى يختلف عن النمط الحضارى الغربى وما يرمز له .

ولذلك لم تشجع الدول الغربية شركاتها على الإسهام فى إقامة القاعدة العريضة لتجربة وطنية عامة فى التصنيع بما يحقق الانتقال من حالة "النمو" باستخدام الدخل النفطى ذى الطابع الريعى إلى عملية "التنمية الشاملة" المرتبطة بإنماء سائر الوطن العربى.

٣. هذا إضافة إلى ما تتمتع به كل تجربة من خصوصية فى إطار ثقافتها وصورتها الحضارية ، وبالتالى فإن الحديث عن تعميم أية تجربة تنموية كاملة واستنساخها حديث غير واقعى وغير قابل للتحليل العلمى الدقيق ، وذلك لأنه لا يوجد مجتمع يتطابق فى جميع عناصره مع مجتمع آخر ، لا توجد ثقافة متماثلة مع ثقافة أخرى ، وإنما لتحقيق التنمية ، والاستفادة من الخبرات البشرية فى تطوير المجتمعات وتحسين أداء النظم والأفراد ينبغى أن نحدد المستويات المتعددة للمقارنة وإمكانية الاستفادة فى كل منها :

١ – مستوى الثقافة العامة السائدة الآن :

فى القيم والمعايير والمحددات الثقافية الموجودة فعلاً فى الواقع الاجتماعى لكلا الإقليمين ، لكن الاختلاف فى هذا السياق لا يعنى التناقض فى كل شئ ، وإنما قد يعنى

تشابها فى المفردات الثقافية واختلافاً فى النظام المعرفى والنسق الثقافى الذى يرتب هذه المفردات والقيم .

٢- مستوى المخزون الثقافى المتوارث :

وعند هذا المستوى نلاحظ قدرا من الاختلاف ومثله من التشابه بين موروثات جنوب شرق آسيا وموروثات الثقافة العربية ، فمن أوجه التشابه الحث على تحصيل العلم واحترام رموزه والتماسك الأسرى والانتماء العائلى ... الخ ، ومن أوجه الاختلاف الطابع الدينوى للكنفوشيه فى مقابل الإسلام كعقيدة شاملة دنيوية وأخروية فىالعالم العربى ، كذلك بساطة التكوين الثقافى الآسيوى مقابل تعقد البنية الثقافية العربية ، كذلك محدودية الاحتكاك الخاص لا سيما فى مقابل تعقد التفاعلات الخارجية للوطن العربى .

كل هذه عوامل تقف حائلاً دون استنساخ ونقل تجربة الآسيان إلى الواقع العربى حتى فى إطار مشروع الشرق أوسطية ، وكلها عوامل موضوعية تتمتع - وعلى قدر عال - بالوجاهة العلمية والقبول الأكاديمى .

خاتمة :

أظهرت هذه الدراسة أهمية المدخل الوظيفى فى تحقيق التعاون الإقليمي من خلال الاستفادة من خبرة الآسيان للمضى قدما فى سبيل تحقيق تعاون عربى مشترك يتفادى الثغرات التى أعاقت المشاريع السابقة .

وعموما فإنه يمكن الاستفادة من تجربة الآسيان فى إطار ما يسمى "باستراتيجية الحد الأدنى" . وهى تطرح فكرة أن تبنى العرب "استراتيجية الحد الأدنى" فى مجال الاقتصاد ، استراتيجية لا تنال منها الهزات السياسية أو تقلبات الوضع العربى ، وهى قائمة على الحد الأدنى من المصالح المشتركة والأكيدة ، والتى لا يتعارض إنجازها مع اختلاف النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أو مع اختلاف السياسات المتبعة . وتعتمد هذه الاستراتيجية على الخطوات التالية :

أولاً : تفعيل مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك . ولا سيما مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتأكيد على أهمية تنفيذ الاتفاقات القائمة لأن العيب ليس فى المؤسسات ولكن فى آليات التنفيذ .

ثانيـاً : محاولـة الفصل بيـن الجوانـب السياسـية والجوانـب الاقتصاديــة قـدر الإمكــان . والتركيز على الفوائد الاقتصادية لكـل طـرف عربـى دون الركـون إلـى مقـولات المصلحـة القومية لأنها وحدها غير قـادرة علـى إقنـاع الـدول العربيـة بجدوى التعـاون الاقتصـادي العربى .

ثالثاً : تدعيم أشكال التعاون العربى الثنائى والثلاثى المشـترك باعتبارهـا خطـوة إيجابيـة على طريق مزيد من التكامل العربى على المستوى الكلـى ، والكـف عن اتهـام مثـل هـذه الأشكال بمعاداة التعاون العربىالمشترك .

رابعاً : حث مؤسسات القطاع الخاص العربى على توجيه استثماراته داخل الدول العربيـة مع تقديم ضمانات كافية وعوامل جذب تجعل المستثمر العربى أكثر ميـلاً للاسـتثمار داخـل الدول العربية من منطلقات اقتصادية بحتة .

خامساً : الاسـتفادة إلـى أقصـى قدر ممكـن مـن الأوضـاع الإقليميـة والدوليـة المواتيـة ، والسعى إلى التقليل من أثر التطورات غير المواتية . ولا ريب أن تحقيق الخطوات السابقة يتطلب إرادة سياسية عربية فاعلة تضع هذه الخطوات موضع التطبيق ، وهـو أمـر أعـوز خطوات التكامل الاقتصادى العربى خلال نصف القرن المنصرم ، على النقيـض ممـا حـدث فى تجربة الآسيان التى حققت نجاحات مهمة بـالرغم مـن عدم توافـر المقومـات الثقافيـة والحضارية الموجودة لدى العرب .

شكل رقم (1)

الهيكل التنظيمي للآسيان

المصدر: Noondin Sopiee and Others (ed.) ASEAN AT THE CROSSROADS: Obstacles, Options and Oppurtunities in Economic Co- operation (Kuala Lumpur: ISIS,1986)

شكل رقم (2)

شكل توضيحي مقترح لتنظيم الأمانة العامة للأسيان

الأمانة العامة

الأمانة العامة المساعدة

مكتب العلوم والتكنولوجيا

مكتب التعاون السياسي

مكتب الموازنة

مكتب الاتصالات

مكتب الإدارة

مكتب الأبحاث ودراسات السياسة والتخطيط

مكتب الاجتماعات والمؤتمرات

مكتب الحوار والعلاقات

مكتب التجارة والاستثمار

مكتب الطاقة والتعدين

مكتب النقل والسياحة والاتصالات

مكتب الغذاء والزراعة والغابات

مكتب التمويل والبنوك

مكتب المخدرات

مكتب الشؤون الثقافية والاجتماعية

مكتب التنمية الاجتماعية

مكتب السلع الأولية

المصدر: Ibid

المحــور الرابع

الاقتصاد العربى فى القرن الحادى والعشرين



الاقتصاد العربى فى القرن الحادى والعشرين

علي موسى *

مقدمة

يواجه الاقتصاد العربى فى القرن الحادى والعشرين بيئة اقتصادية دولية جديدة لا تزال قيد التشكيل ، وتتسم هذه البيئة بتغيرات طويلة الأجل فى الهياكل الاقتصادية والعلاقات الدولية ، والمفاهيم الاجتماعية ، ومناهج وسياسات النمو والتنمية الوطنية والإقليمية والدولية ، وإذا كانت السياسات الاقتصادية العربية مطالبة بإنجاز مهمات التنمية الأساسية، وإنشاء الطاقات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية ، وعلاج مظاهر التجزئة الاقتصادية العربية فى ظل هذه البيئة الدولية الجديدة ، فإن ذلك يتوقف على مدى الاستفادة من الإمكانات الهائلة التى يختزنها الاقتصاد العربى ، وهذه الإمكانات لا ترتبط فحسب بتحديث الجهاز الإنتاجى فى داخل كل دولة على حدة ، وإنما تتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية العربية ، وإحداث التكامل المطلوب فى عمليات الإنتاج والتبادل الاقتصادى العربى ، فالتنسيق والتكامل يتيح للنشاط الاقتصادى العربى موارد أضخم ، وسوقاً أوسع .

وإذا كان الرئيس حسنى مبارك قد أكد فى أكثر من مناسبة على أهمية السوق العربية المشتركة باعتبارها الخيار الأكثر ملاءمة فى القرن القادم فإن ذلك يبرر الحاجة الملحة لتكتل اقتصادى عربى يواجه التكتلات الاقتصادية الدولية من جانب ، ويواجه العولمة

---

* الباحث السياسى بمجلس الشعب المصرى .

وآثار الجات من جانب آخر ، إلا أن التساؤل الذى سيظل هو هل البيئة الإنتاجية العربية مؤهلة لتفعيل فكرة السوق العربية المشتركة؟ .

فى الحقيقة أن هناك العديد من الدول العربية ظهرت فيها مؤسسات إنتاجية حديثة ذات طاقات إنتاجية واسعة ، بالإضافة إلى انتشار سياسات الخصخصة وإعادة هيكلة الاقتصاد ، ونشاط دور القطاع الخاص فى العديد من الدول العربية وهى جميعها تمثل ظواهر صحية لتفعيل السوق العربية المشتركة التى صدر قرار إنشائها فى ١٩٦٤ . إلا أن هناك صعوبة مازالت قائمة فى تحييد العمل الاقتصادى العربى عن العمل السياسى وهو ما طالبت به قمة عمان الاقتصادية فى عام ١٩٨٠ .

وإذا كان تاريخ هذه المنطقة يبرز لنا ثلاث محطات هامة فى إطار المشروع النهضوى العربى .

الأولى : امتدت على مدى القرن التاسع عشر حيث ظهرت فيها محاولات نهضوية حقيقة على يد محمد على باشا وابنه إبراهيم فى مصر وعلى يد خير الدين التونسى فى تونس ، وعلى يد داود باشا فى العراق إلا أن هذا المشروع النهضوى العربى فشل لأسباب خارجية تمثلت فى تدخل الاستعمار المباشر ، ولأسباب داخلية تمثلت فى عدم اكتراث القوى الشعبية بأهمية المشروع النهضوى العربى .

الثانية : شكلت النصف الأول من القرن العشرين وامتدت إلى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات ، حيث قام المشروع النهضوى العربى فى هذه الفترة على الترابط بين الوحدة والعدالة الاجتماعية ، إلا أن هذا المشروع انتهى إلى الفشل بسبب الضغوط الخارجية والثغرات التنظيمية والسياسية .

الثالثة: هى المرحلة التى نعايشها الآن ، ويختلط فيها الحديث عن مشروعات تحديث قومية عربية ، ومشروعات شرق أوسطية تتخطى حدود الدول العربية ، وثالثة تتعلق بمشروعات قطرية .

نقول إذا كان تاريخ المنطقة يبرز لنا هذه المحطات فإنه مما لاشك فيه أن العمل الاقتصادى العربى المشترك قد تأثر بهذه المحطات الثلاث وسيكون تأثره بالمستقبل عميقاً فى ظل تحولات عالمية وضعت الإنسانية أمام منعطف جديد حيث إنها فى الوقت الذى

وحدت فيه العالم وصغرته وجعلته كلا واحداً ، إلا أنها باعدت بين الذين يملكون التكنولوجيا ، والذين لا يملكون ، ووضعت العرب مع غيرهم من الأمم فى مركب واحد ، فلا عزلة بعد اليوم لجماعة ولا اكتفاء ذاتياً والا فإننا سنكون على هامش العصر . فالقرن الحادى والعشرون لن يعرف مفهوم الحياد أو احترام خصوصيات القوميات والشعوب ، فهناك ثورة فى العلم ، وأخرى فى التكنولوجيا ، وثالثة فى المواصلات ، ورابعة فى الاتصالات ، وخامسة فى المعلومات ، ولعل النهج العصرى الخماسى للقرن الحادى والعشرين يمكن نعته بأنه شمولى تتداخل فيه المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية وتتشكل فى إطاره منظومات علمية جديدة وتلغى فيه الحدود بين العلوم ومداخل الحياة وميادينها .

مفهوم عالمية الاقتصاد :

لقد أصبح العالم اليوم يحكمه مفهوم عالمية الأشياء . فالنمو الاقتصادى الهائل والتطور الكبير على صعيد المبادلات التجارية والمالية قاد - على الصعيد الاقتصادى - إلى مفهوم عالمية الاقتصاد ، الذى تمثل فى الارتقاء بأساليب العمل وفنون الإنتاج ، وخضعت قوانين القيمة الوطنية السائدة فى المجتمعات المختلفة إلى تطور باتجاه بروز قوانين للقيمة والأسعار ذات مستوى عالمى ، وأصبح قياس الإنتاجية وكل المؤشرات الاقتصادية النوعية يخضع لمواصفات وقياسات شبه موحدة عالمياً ، كما أفرزت الثورة التكنولوجية توسعاً هائلاً فى العلاقات التجارية الدولية ، وفى بروز الشركات متعددة الجنسيات أو ما يسمى بالشركات عابرة القومية التى تحولت إلى قوة رئيسية وفاعلة على الساحة الدولية لا سيما وأنها تلعب دورا هاما فى تحويل العالم إلى سوق واحدة .

لذلك فإن الاقتصاد فى الدولة القطرية العربية فى القرن الحادى والعشرين لا يمكن أن يحقق التنمية الذاتية فى ظل احتكارات الشركات الدولية الكبرى ، وإذا كانت الأقطار العربية بواقع التجزئة الحالى تعانى من العلاقات الخارجية غير المتكافئة مما يجعلها تفقد قدراً كبيراً من فوائضها الاقتصادية ، فإن المسألة ستبدو أكثر تعقيداً فى القرن القادم إذا ما استمر النهج العربى على ما هو عليه .

وعلى الرغم من تعدد المؤسسات المسئولة عن العمل العربى المشترك وتشعب أعمالها ومهامها من حيث مستوى العمل وأطرافه وقطاعاته حيث إن هناك أكثر من ٢٠ منظمة عربية متخصصة ، هى فى غالبيتها ذات اختصاص قطاعى وعشرة مجالس وزارية متخصصة و ١٤ اتحاداً نوعياً ، وأكثر من ٨٠٠ مشروع عربى مشترك إلى جانب الأجهزة العربية الشعبية والمؤسسات المختلطة ، وعلى الرغم أيضاً من تأكيد الوثائق الاقتصادية للقمة العربية التى عقدت فى عمان عام ١٩٨٠ على ضرورة الالتزام بمبدأ الاعتماد الجماعى على الذات وتعزيز القدرة الذاتية العربية ، والتكافل القومى فى تمويل الحاجات العربية المشتركة ، وإقرار مبدأ منح الأولويات للعلاقات العربية - العربية ، والتعامل التفضيلى للأقطار العربية ومشروعاتها ولعناصر الإنتاج والسلع والخدمات العربية ، إلا أن كل ذلك عاقته ثلاثة تحديات رئيسية :

أولهما : غياب تقارب الفكر الاقتصادى والسياسى فى الوطن العربى .

وثانيها : اعتماد العمل الاقتصادى العربى المشترك على العمل الحكومى ، وبقاء القوى الحقيقية التى يمكن أن تسهم فىالعمل العربى المشترك بعيدة عن الإسهام فى تطوير هذه العمل .

وثالثها : عشوائية إنشاء مؤسسات العمل العربى المشترك .

هذا بالإضافة ، إلى التفاوت بين القرار والتنفيذ ، فالقرار بالنسبة لمؤسسات العمل العربى المشترك لا يعنى التنفيذ بالضرورة لأن التنفيذ رهن فى أدائه ومستواه وفاعليته بالتزام الحكومات الأعضاء بتنفيذه .

عوائق الاقتصاد العربى فى القرن العشرين

يمكن تحديد أهم هذه العوائق فى :

١. نمط النمو المتبع فى الدول العربية يؤدى إلى سوء توزيع الثروات والدخول حيث تتميز طبيعة الرأسمالية فى الأقطار العربية بأنها غير منتجة ولا توجه ثرواتها لتوظيفها واستثمارها فى بناء المصانع أو استصلاح الأراضى ، هذا بالإضافة إلى عدم وجود سياسة استثمارية قادرة على توجيه المدخرات العربية الاتجاه الصحيح ، إذ

يتجه جزء كبير من المدخرات إلى سوق المضاربة خاصة فىالقطاع العقارى والتجارة.

٢. ضعف القطاعات الإنتاجية حيث تعانى كافة الدول العربية من ضعف القطاعات الإنتاجية وتخلفها وقلة مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى وبخاصة فى قطاعى الزراعة والصناعة التحويلية لذلك لم يستوعب القطاع الإنتاجى فى الوطن العربى استخدام الخامات العربية أو حتى استخدام نسبة عالية منها ، وتشير بعض الإحصاءات إلى أن مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية فى الناتج المحلى الإجمالى للوطن العربى لم تزد عن نسبة ٢٧,٦٪ ، بينما لم تتجاوز حصة قطاعى الزراعة والصناعة التحويلية نسبة ١٦٪ .

٣. أزمة الانكشاف الغذائى فى الوطن العربى حيث إنه نتيجة لتزايد عدد السكان الذى من المتوقع أن يصل الى ٢٨٠ مليون نسمة مع عام ٢٠٠٠ تزايد الطلب على السلع والمنتجات الغذائية بمعدلات تفوق معدلات نمو الإنتاج من هذه السلع لذلك تدهورت نسبة الاكتفاء الذاتى فى الوطن العربى لأهم السلع الغذائية حيث إنها بلغت للقمح ٣٤٪ ، وبلغت للأرز ٦٣٪ وبلغت فى السكر ٣٠٪ ، وبلغت فى اللحوم ٦٤٪ مما يعنى تزايد الاعتماد على الدول الأجنبية لتأمين حاجة الدول العربية من السلع الغذائية.

٤. عدم وجود أهداف واضحة ومبرمجة للتصنيع فى الوطن العربى حيث إن نسبة الاكتفاء الذاتى عربياً من صناعة الآلات والمعدات لا يتجاوز ١٠٪ ، كما أن صناعة الكساء العربية غير قادرة على تغطية احتياجات البلدان العربية من الملابس .

٥. ضعف التجارة العربية البينية بسبب القصور الهيكلى فى بنية الاقتصاديات العربية من حيث تخلف القاعدة الإنتاجية والاعتماد على تصدير المواد الأولية ، واستيراد الآلات والمعدات والسلع المصنعة حيث إن هذا التشابه فى البينة يعيق إلى حد كبير تنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، إضافة إلى غياب التنسيق والتكامل فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية ، وما يترتب عليه فى كثير من الأحيان من تكرار نفس المشروعات ، تنافس منتجاتها والاتجاه للارتباط بالسوق الدولية .

تحديات القرن الحادى والعشرين أمام الاقتصاد العربى :

أولاً : العولمة :

والعولمة هى ظاهرة طبيعية لثورة الاتصالات والتكنولوجيا ، وهى عمليا لا يمكن إلا التكيف معها . والتحدى الذى تواجهه الدول العربية هو هل يمكن تحقيق التوافق بين متطلبات العولمة والاستقلال الذاتى العربى أم يجب قبول ذوبان خصائص الاقتصاد الذاتى العربى مع اقتصادٍ أصبح عالمياً ؟

فى الواقع أن العولمة حتى فى مجال التكيف الاقتصادى العربى معها لن تقضى على الذاتية الاقتصادية العربية . فإذا كانت الجماهير فى أوربا وافقت على مبدأ الانتقال التدريجى من مرحلة الاقتصاد الدولى إلى مرحلة الاقتصاد العالمى ، ونفس الحال فى الولايات المتحدة واليابان إلا أن هذه الدول ظلت مع ذلك محافظة على اقتصادات وطنية حيث تعمل كل دولة على تماسك مؤسساتها الوطنية لتعظيم الاستفادة من موقعها القومى فى بناء الاقتصاد العالمى . من جانب آخر فإن العولمة لم تجعل من السوق الأوربية المشتركة دولة فوق وطنية ، بل إننا نجد إحدى دولها وهى بريطانيا تقبل بالعولمة ولكن ليس لصالح البناء الأوربى الموحد ، وإنما لصالح المصلحة الوطنية البريطانية عندما تنفتح بريطانيا على ثورة المعلومات اليابانية وترفض ثورة المعلومات الأوربية .

ولعل أهم تحدٍ يواجه الاقتصادات العربية فى ظل العولمة هو ذلك الرصيد الضعيف للأداء التنموى العربى وغياب التنسيق الاقتصادى العربى ، فبينما تتفاوض دول الاتحاد الأوربى مثلاً كتكتل له موقف موحد مع دول المنطقة العربية فى إطار المشاركة الأوربية المتوسطية تتفاوض دول المنطقة العربية فرادى. كما أن منظمات القطاع الخاص العربى فى غالبيتها غير متكيفة مع المنهج الذى ينبغى أن تتبناه لتحقيق الجودة التنافسية ، ورفع الكفاءة ، وخفض التكلفة والتوجه بالأسواق .

وعلى الرغم أيضاً من أن العولمة قضت على أهمية الجغرافيا كما كان موجوداً من قبل، إلا أن الحدود السياسية فى منطقتنا العربية باعتبارها حدوداً جغرافية ما زالت تشكل إحدى بؤر الخلاف بين بعض الدول العربية وبالطبع فإن استمرار هذه الخلافات الحدودية سيعيق التعاون الاقتصادى بين هذه لدول ، الذى أصبح حتمياً لأن العولمة لا تتلاشى فيها

فقط الحدود السياسة والجغرافية والأيدلوجيات وإنما أيضاً أثرت على مركز القرار الاقتصادى وعناصره التى كانت فيما قبل موجودة كلها داخل الدولة العربية الواحدة ، أما الآن فإن مركز القرار لم يعد داخل الدولة ، وإنما يتخذ القرار على مستوى العالم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات التى لا تتحرك فى إطار أنها شركة أمريكية أو فرنسية أو يابانية ، إنما تتحرك فى إطار أنها شركة عالمية تتخذ قراراتها فيما يتعلق بالبحث العلمى ، وبما يتعلق بحجم الإنتاج ، وبما يتعلق بتوزيع مراكز الإنتاج تبعاً لما يتفق مع مصالحها ، ولذا فإن أية دولة عربية فىالوقت الحاضر تعجز عن أن تستقل بسياستها النقدية أو المالية أو الاستثمارية . فنحن هنا فى مصر نتحدث عن جذب الاستثمارات، ولكن ينافسنا فى ذلك كل دول العالم ولن تأتى الاستثمارات لمصر فى إطار سياسة ضريبية ، أو نقدية أو سياسة عمالة نقررها نحن فقط ، ولكن يجب أن نأخذ فىالاعتبار سياسات الدول المنافسة ، حتى نقرر ما هى الميزات الإضافية التى يمكن أن نقدمها ولا تقدمها الدول المنافسة.

منظمة التجارة العالمية كأحد معطيات القرن الحادى والعشرين :

إن الوضع الانتقالى العالمى الراهن سيؤثر بشدة على تحديد معطيات القرن الحادى والعشرين فإذا كانت فكرة الدولة والسيادة والاستقلال الوطنى قائمة ، فان الاقتصاد العربى فى القرن القادم سيشهد فقدان دور الدولة العربية الواحدة فيما يتعلق بتنظيم التجارة فهناك الاتفاقية الجديدة الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية . والانضمام للاتفاقية فى حقيقة الأمر يكاد يكون قهريا بالنسبة للدول العربية وكل دول العالم ، لأن الدول العربية لم تعد حرة فى وضع سياستها المتعلقة بمعاملة المنتج المحلى والمنتج الأجنبى وهذا ينطبق أيضا على غيرها من دول العالم ، فكلنا مضطرون لأن نضع نفس التعريفات فيما يتعلق بالمعاملة الضريبية وفيما يتعلق بمواصفات الإنتاج ، كما أن الاستثمار الذى يؤدى إلى التجارة لم يعد مرتبطا فقط بتجارة السلع ولكن امتد أيضا ليشمل الخدمات والملكية الفكرية، وإذا كان مبدأ عدم التمييز يمثل العمود الفقرى لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية فإن المعاملة التفضيلية والتكتلات الإقليمية يمثلان استثناءين من المبدأ الرئيسى الذى ينص على عدم التمييز ، وهذان الاستثناءان يعتمدان على المادة ٥٢٤ ، والمادة ٥ من اتفاقية الجات ، وهما يسمحان للدول العربية بعقد إتفاقية للتجارة التفضيلية فيما بينها

وقد استخدم هذا الاستثناء على نطاق واسع منذ عام ١٩٤٧ حيث بلغ عدد اتفاقيات التجارة التفضيلية منذ ذلك التاريخ ما يقرب من ١٠٠ اتفاقية تم عقدها فيما بين عامى ١٩٤٨ ، ١٩٩٤ فى إطار الجات ، منها ٤٠ اتفاقية تم عقدها منذ عام ١٩٨٩ ، ومنذ عام ١٩٩٥ تم عقد اتفاقية للتجارة التفضيلية وهذه الاتفاقات تأخذ غالباً شكل مناطق تجارة حرة .

وبعيداً عن الخلاف حول ما إذا كانت اتفاقيات التجارة التفضيلية تمثل عائقاً أمام حرية التجارة ؟ أم تمثل عاملاً مساعداً لها إلا أن البعض يرى أن العالم يتجه إلى سياسة التكتلات الاقتصادية بدلاً من الانفتاح على التجارة الدولية ، وأن هذه التكتلات تمثل وسيلة للالتفاف حول التزامات الجات الخاصة بعدم التمييز . حيث يريد البعض تقديم امتيازات لبعض الدول دون غيرها ، ولعل بعض الدول العربية المتوسطية تريد أن تتواءم مع تلك الحقيقة ، ولذا فإن تونس والمغرب ومصر يسعون إلى عقد اتفاقات شراكة مع دول الاتحاد الأوربى لأن هذه الاتفاقيات تمثل نوعا من الضمان تجاه أوربا إذا فكرت فى المستقبل فى تطبيق سياسات حمائية تؤدى إلى الحد من دخول الصادرات العربية إلى الأسواق الأوربية.

وإذا كانت الجات لم تكن فعالة فى فرض قيود على اتفاقيات التجارة التفضيلية كما تضمنتها المادة ٢٤ التى اشترطت ألا تؤدى الاتفاقيات التفضيلية إلى قيود جديدة أو إلى زيادة متوسط الحماية فى المناطق التجارية التى تخضع للاتفاقيات التفضيلية ، وان يكون من شأن بنود الاتفاقية أن تؤدى إلى زيادة ملموسة فى تبادل البضائع بين دول الإقليم فى مدى زمنى معقول .

هل هناك توتر بين العولمة والإقليمية العربية ؟

لعل مبعث هذا التساؤل أن العولمة تساند قاعدة عدم التمييز والانفتاح ، فى حين أن الإقليمية العربية (العمل الاقتصادى العربى المشترك) تساند التمييز بين شركاء التجارة على صعيد التجارة الدولية ؟. ومازالت تثير الإجابة على هذا التساؤل مناقشات ساخنة ومع ذلك فإن هناك حقيقة واقعة هى وجود العديد من التكتلات الإقليمية فهناك الاتحاد الأوربى وهناك النافتا (منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا وتضم كلا من كندا والولايات المتحدة والمكسيك) ، وتكتل (ماركسيو) فى أمريكا الجنوبية يضم ٤ دول بينها دولتان

كبيرتان هما البرازيل والأرجنتين ، وهناك تكتلان إقليميان محتملان هما منطقة التجارة الحرة لآسيا والباسفيك وتكتل محتمل آخر هو منطقة التجارة الحرة لدول الأطلنطى ، ولعل أثر هذه التكتلات الإقليمية على النشاط التجارى العربى محكوم بمدى اندماج الاقتصاد العربى فى الاقتصاد العالمى ، ولكن حجم تجارة الدول العربية على الصعيد الدولى منخفض للغاية ، فصادراتها وباستثناء النفط والغاز منخفضة جدا حيث بلغت الصادرات غير البترولية لجميع الدول العربية فى عام ١٩٩٢ ما يعادل ٢٢ مليار دولار ، نصيب دول المغرب العربى منها ٧,٧ مليار دولار ، وصادرات دول الخليج تقترب من ٨ مليار دولار . والكثير من هذه الصادرات عبارة عن بتروكيماويات تعتمد على البترول . وتتوجه ٤٤٪ من الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوربى ، ٤,٧٪ تذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وإذا أخذنا نصيب الصادرات غير البترولية للدول العربية فسنجد القليل جدا من الدول العربية التى لديها صادرات مرتفعة للاتحاد الأوربى وهى تمثل أقل من ١٪ من واردات الاتحاد الأوربى بالمقارنة مع وسط وشرق أوربا التى بدأت فى التصدير سنة ١٩٩٠ والتى وصلت إلى ٤,٥٪ فى سنة ١٩٩٣.

ودلالة كل الأرقام السابقة أن التكتلات الإقليمية لن تؤثر على الدول العربية تأثيراً كبيراً حيث إن الاندماج العربى فى الاقتصاد الدولى محدود وسوف يكون التأثير الأكثر أهمية للاتحاد الأوربى الذى يمثل أهم تكتل للدول العربية فى القرن القادم ، حيث أن الاتحاد الأوربى هو الشريك التجارى الأول للعالم العربى ، حيث تستوعب دول الاتحاد ٣٠٪ من إجمالى قيمة التجارة الخارجية الإجمالية للعالم العربى والذى قد تكون آثاره المحتملة متمثلة فى وجود تمييز ضد الصادرات العربية غير النفطية هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن الدول العربية التى ستتمتع باتفاقيات تفضيلية مع أوربا لن تتأثر بهذا التمييز ، أما الدول الأخرى مثل دول الخليج التى لا تقع فى حوض البحر المتوسط فهم يواجهون خطراً وبالأخص على منتجاتهم البتروكيماوية ، والأثر الثانى هو أن الاتحاد الأوربى فى طور إنشاء سوق واحدة تحكمها قواعد ومعايير موحدة تتبعها كافة الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوربى ، ومن ثم فإن الدول العربية عليها أن تتبنى معايير وقواعد الأتحاد الأوربى وتطبقها على منتجاتها لاسيما المنتجات الزراعية حيث إن حصة كبيرة من الصادرات الزراعية العربية توجه إلى أوربا وخاصة بالنسبة لكل من مصر والمغرب وتونس ، أما

بالنسبة لمنطقة شرق آسيا فإن القرن القادم قد ينبئ عن تكتل إقليمى فى هذه المنطقة ، وهذه المنطقة فى غاية الأهمية للمنطقة العربية ، فهى منطقة ديناميكية من حيث التجارة والاستثمار وأن الدول العربية عليها أن تراقب وتتحرك بفاعلية فى هذه المنطقة ، ولكن التحرك الاقتصادى العربى بفاعلية سواء فى أوربا ، أو فى شرق آسيا يرتبط بالآتى :

١. التكيف مع العولمة ، وإجراء إصلاحات وسياسات داخلية فى الشركات والمؤسسات العربية متواءمة مع العولمة .

٢. إن الاتفاقيات التجارية التفضيلية للدول العربية مع أى تكتل اقتصادى تستوجب التخلى عن نهج الحركة الرأسية ، فحيث إن كل دولة من الدول العربية المتوسطية لديها اتفاق تجارى تفضيلى رأسى مع أوربا ، مما يجعل الوضع بين الدول العربية على المستوى الافقى ساكنا ، ومن هنا كانت أهمية فكرة منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية .

٣. ترتيب الأولويات الاقتصادية فى المنطقة العربية بحيث تكون هناك أولوية أولى للموارد البشرية لأن التجربة الآسيوية الجديدة نهضت على ترقية الموارد البشرية ، والأولوية الثانية تكون للبنية الأساسية التى تمكن الدول العربية من الدخول فى الحركة العالمية لاسيما فى إطار التركيز على الاتصالات ونقل المعلومة فى أقصر وقت ممكن وهذا يثير قدرة الدول العربية على تقديم خدمات سهلة فى نطاق شبكة الـ (Internet) .

٤. إن نشأة تكتل اقتصادى عربى يجب أن يتسم بخاصية الانفتاح وليس الانغلاق لأن السوق العالمية تبقى هى الباب الأساسى للنجاح الاقتصادى العربى .

٥. إن من صالح التكتلات الاقتصادية الإقليمية استمرار حالة التجزؤ فى العالم العربى وتقسيمه إلى مجموعات (منطقة الخليج - المشرق العربى - المغرب العربى) مما يجعل دولاً مثل الصومال وجيبوتى والسودان وموريتانيا فى عداد الدول المتلقية للمساعدات الأجنبية ، كما أنه سيضعف قوة المساومة الجماعية العربية، فأى تجمع إقليمى عربى بأكمله (كدول الخليج ، أو الاتحاد المغربى) ، لا يزيد وزنه الاقتصادى عن دولة أوربية ذات وزن اقتصادى متوسط مثل أسبانيا ، ومن هنا تنبع أهمية ما

اتخذته القمة العربية الأخيرة (يونية ١٩٩٦) من إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى تستهدف إزالة الحواجز الجمركية بين أعضائها بهدف تنمية التبادل التجارى العربى ، وأن يكون لذلك الخيار الأولوية وهذا ما أكد عليه الرئيس حسنى مبارك فى خطابه أمام الجلسة المشتركة لمجلسى الشعب والشورى فى ١٦ ديسمبر ١٩٩٥ حينما أشار إلى أن أيا من مسارات المشاركة مع الولايات المتحدة ، ومفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوربى ، أو التعاون الإقليمى لا يمثل بديلاً عن العمل الاقتصادى العربى المشترك .

٦. إذا كانت منطقة التجارة الحرة العربية ستدخل حيز التنفيذ فى ١ يناير ١٩٩٨ فإن من صالح هذه المنطقة ألا ترتبط بمنطقة اقتصادية أو جغرافية واحدة من مناطق العالم ، ويكون من الأفضل لها الارتباط بأكثر من منطقة للتجارة وذلك لضمان أفضل الشروط المتاحة للتجارة استيراداً وتصديراً

وخلاصة القول :

إن أهم تحد يواجه البلاد العربية ومؤسساتها الاقتصادية يكمن فى كيفية التعامل مع الآثار الرئيسية للعولمة فى مجالات :

أ- تحرير التجارة العالمية .

ب- شمول قطاع الخدمات .

جـ- حركة تحرير التدفقات المالية عبر الحدود السياسية .

د- حركة التكتلات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة .

هـ- انتشار وسرعة تدفق المعلومات العلمية والاقتصادية والسياسية والثقافية .

ز- ازدياد الوعى السياسى والاجتماعى بين الشعوب وأثر ذلك على هيكل الحكم القطرى والتطورات الإقليمية .

ح- تغيير النظرة السابقة لمتطلبات العمل والإدارة وعلاقة الشركات والمؤسسات الإنتاجية بالدولة وبالاقتصاد الوطنى وما يتبعه من تغيير نوعية ونمط تفكير الإدارة العليا واستراتيجية التخطيط وبرنامج العمل .

ثانياً : تحدى الجات وأثره على الاقتصاد العربى فى القرن القادم :

لعل الآثار المترتبة على تنفيذ بنود هذه الاتفاقية سوف يمس الاقتصاديات العربية ، وأهم النتائج عن الآثار الناجمة على تنفيذ بنود هذه الاتفاقية على الاقتصاد العربى ما يلى:

أولاً : الآثار الناجمة عن تحرير تجارة الخدمات :

تنبع أهمية هذا القطاع من أنه يلبى مجموعة من الاحتياجات الأساسية، إما مباشرة على شكل تعليم أو رعاية أو إسكان ، وإما بطريق غير مباشر على شكل إيجاد فرص عمل أو توليد دخل ، كما يوفر قطاع الخدمات مدخلاً للإنتاج السلعى فى مجال الزراعة والصناعة .

وتحرير قطاع الخدمات سيؤثر على حالة ميزان المدفوعات فى الدول العربية حيث إن الدول العربية إذا لم تحسن وضع الطاقات المحلية ستكون مضطرة لاستيراد كمية من الخدمات دائمة التزايد .

ومن المعلوم أن الدول العربية تعانى من عجز كبير فى قطاعات عديدة من الخدمات المتطورة تكنولوجيا ، من جهة أخرى ترتبط الدول العربية فيما بينها باتفاقيات ثنائية عديدة فى بعض المجالات مثل النقل البحرى والنقل البرى والإنتاج الفنى وأمامها عشر سنوات تستطيع طلب استثنائها خلالها من شرط الدولة الأولى بالرعاية . على أن تحرير الخدمات فى قطاع كالمصارف والتأمين يعرض التنمية فى البلدان العربية لصعوبات ، ليس فقط لأن الدول العربية ستبقى عاجزة عن مواجهة المنافسة مع الدول المتقدمة ، ولكن لأن هذه المؤسسات تلعب دوراً هاما فى تعبئة الموارد المحلية والإقليمية وفى توجيهها لأغراض التنمية وهو ما يضيف إلى قائمة الأدوات التى تتناقص فرص استخدامها لأغراض التكامل الإقليمى . كما أنه من المحتمل أن جزءاً كبيراً جداً من التجارة الدولية فى الخدمات يتشكل بواسطة الصفقات التجارية فيما بين الشركات ولذا فإن تحرير أسواق الخدمات يؤدى إلى منافسة غير عادلة بالنسبة لشركات الخدمات العربية التى عمدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على حصر نشاطها فى مواطنيها فقط . كما أن البلاد العربية تعانى من عجز مدفوعاتها فى بند الخدمات على وجه الخصوص ، ولذا يصبح من الخطورة الالتزام بتحرير قطاع الخدمات دون حدود معينة لهذه العملية . خاصة فى ضوء

قدرة الشركات متعددة الجنسية على أن تكون المتحكم الرئيسى فى هذه الخدمات سواء بسبب حجمها أو سيطرتها على العمليات المكملة لها .

وتبرز هذه المسألة بشدة فى قطاع الخدمات المالية ، خاصة وأن تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المصرفية بما يعنيه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها فى السوق المحلى ينتج عنه العديد من الآثار السلبية على رأسها تأثير سياسات البنك الأجنبى على السياسة الكلية للدولة وبالتالى على سياسات التنمية ، كما أن هذا التحرير سيقلل من دعم الصناعات المالية الوليدة من المؤسسات الوطنية ويضر بتنمية النظم المصرفية المحلية خاصة وأن حجم البنوك العربية التجارية صغير مقارنة بالبنوك العالمية حيث إنه لا يوجد سوى ٤١ مصرف عربى فقط ضمن آلاف المصارف المصنفة على قمة المصارف العالمية وإذا نظرنا إلى الكثافة المصرفية نجد أن هناك عدداً محدوداً من الدول العربية الذى يوجد به فرع مصرفى واحد أو أكثر لكل ١٠ آلاف نسمة من السكان وهى جميعها مؤشرات تدل على صعوبة المنافسة بكفاءة فى حالة التحرير الكامل للتجارة فى الخدمات المالية .

والواقع أن الدول المتقدمة تتمتع حالياً بمزايا نسبية متفوقة فى إنتاج وتصدير الخدمات التقليدية حيث إن ٦ دول صناعية فقط تستحوذ على أكثر من ٥٠٪ من الخدمات المصدرة، وبإضافة بقية الدول الصناعية المتقدمة تصل النسبة إلى ٨٠٪ وأكثر من ٨٥٪ فى حالة إضافة أربع من الدول حديثة التصنيع هى سنغافورة وكوريا الجنوبية والمكسيك وتركيا .

ولذا فإن التساؤل الرئيسى هو هل ستتمكن الدول العربية من مواجهة التحديات القائمة فى ظل تحرير تجارة الخدمات ؟ أم ستزداد الفجوة بين الدول العربية والدول المتقدمة بحيث تتمكن هذه الدول من تهديد السيادة الوطنية والسيطرة على الأجهزة والمؤسسات النوعية والاستراتيجية ؟

ثانياً : الآثار الناجمة عن الاتفاقية الزراعية :

على الرغم من التباين الشديد فىالنظم الزراعية العربية ، إلا أنها تتسم جميعاً بالاعتماد على المصادر الخارجية فى تأمين احتياجاتها الغذائية وذلك على الرغم من أن الناتج الزراعى العربى بلغ ٧١.٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٣، كما استمرت الفجوة بين

الواردات والصادرات الزراعية ترتفع بشدة حيث وصلت إلى أربعة أمثال حصيلة الصادرات في عام ١٩٩٢ حيث بلغت الواردات الزراعية ١٩,٩ مليار دولار مقابل ٤,٦ مليار كحصيلة للصادرات خلال نفس الفترة ، ولذلك استمر الخلل في الميزان التجاري الزراعي العربي وهو ما يجعلها أكثر عرضة للتأثيرات السلبية الناجمة عن اتفاقية الزراعة ، حيث إن بعض الدراسات تشير إلى رفع أسعار السلع الغذائية بنسبة لا تقل عن ١٥٪ ، ويبين الجدولان التاليان الخسائر المتوقعة في الإيرادات العامة والرفاه الاجتماعي في ظل درجات مختلفة من تحرير التجارة في السلع الزراعية .

الخسائر المتوقعة فى الإيرادات العامة والرفاه الاجتماعى فى ظل درجات مختلفة من تحرير التجارة فى السلع الزراعية

<u>الأرقام بملايين الدولارات</u>

الدولة	مشهد التحرير الكامل للتجارة		مشهد خفض الدعم ٢٠٪		مشهد إلغاء دعم الصادرات	
	الإيرادات العامة	الرفاه الاجتماعى	الإيرادات العامة	الرفاه الإجتماعى	الإيرادات العامة	الرفاه الاجتماعى
مصر	١٧٢	٢٣٦	٦٩	١٠٥	٨٧	١٢٢
الأردن	١٤	٢٠	٦	١٠	٦	٩
سوريا	٣٧	٤٨	١٣	١٩	١٢	١٦
تونس	٢٥	٣٣	١٠	١٤	٥	٧
الجزائر	٩١	١١٨	٣٣	٤٣	٣٧	٤٨
المغرب	٥٤	٦٨	٢٠	٢٥	٢٥	٣٢
السعودية	٧٦	١٠٧	٣٧	٥٠	٢٠	٣١
السودان	١٠	١٥	٢	٤	٣	٤
العراق	٨٥	١٣٥	٤٤	٦٩	٤١	٥٩
الإجمالى	٥٦٤	٧٨٠	٢٣٤	٣٣٩	٢٣٦	٣٢٩

المصدر:

U.N.Agricultural Trade Liberalization in the Urguay RoundImplication for Developing Countries , New Yourk , 1990.

الخسائر المتوقعة فى الإيرادات العامة والرفاه الاجتماعى للدول العربية نتيجة تحرير بعض السلع الزراعية الرئيسية

الأرقام بملايين الدولارات

السلعة	خسائر الإيرادات العامة	خسائر الرفاه الاجتماعى
القمح	٣٧٥	٤١١
الأرز	١٠٤	١٥٠
السكر	٩٥	١٣٣
اللحوم الحمراء	٤٣	٩١
البن	١٧	٢١
سلع أخرى	٤٨	٨١
إجمالى	٦٦٤	٨٨٧

المصدر السابق.

ويبين الجدول السابق الخسائر المتوقعة فى كل من الإيرادات العامة والرفاه الاجتماعى لبعض السلع الزراعية التى تعتمد فيها البلدان العربية اعتماداً على الاستيراد ، ويتضح أن الخسائر المترتبة على تحرير استيراد القمح تشكل نحو نصف الخسائر الإجمالية :

ثالثاً : الآثار الناجمة عن تحرير السلع المصنعة :

يمكن لاتفاقية منظمة التجارة العالمية أن تفيد بعض الصناعات العربية مثل الصناعات البيروكيماوية ذات القدرة التنافسية العالية التى يمكن أن يزيد الطلب عليها نتيجة خفض التعريفات الجمركية ، غير أن هذه الصناعات مازالت فى طور النمو ، أما بالنسبة للسلع الكهربائية والسلع الالكترونية والسلع الرأسمالية التى يتواضع الإنتاج العربى فيها فإنه من المستبعد أن تكون الدول العربية قادرة على توسع كبير فى هذه المجالات فى ظل المنافسة الدولية الحادة مع دول ذات مزايا نسبية واضحة وخاصة فى مجال التكنولوجيا والمهارات البشرية .

رابعاً : الآثار الناجمة عن حقوق الملكية الفكرية :

يمكن للاتفاقية أن تؤدى إلى حرمان الدول العربية من حقها فى الحصول على المعرفة التكنولوجية وسترفع من تكلفة براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع وغيرها ، وتبرز هذه النقطة بشدة فيما يتعلق بقطاع الدواء ، خاصة وأن حجم الإنتاج العربى منه يقدر بـ ١,٣ مليار دولار عام ١٩٩٣ ، بينما وصل الاستهلاك إلى ٣,١ مليار دولار أى أن نسبة تغطية الإنتاج المحلى للاستهلاك لم تجاوز ٤٣٪ ، كما أن هذه الاتفاقية تقوى موقف الدول الصناعية وشركاتها العملاقة من احتكار التقنيات بدلاً من تيسير نقلها وانتشارها واستخدامها . ومن المؤكد أن إجراءات الحماية من شأنها أن تحد من إمكانيات الحصول على أحدث المبتكرات فى مجالات التنمية الزراعية العربية ومنها مجالات البذور والسلالات المحسنة ، كما أنها ستجعل نقل التكنولوجيا أكثر تكلفة من خلال دفع رسوم عالية مقابل الحصول على حقوق البراءات وخاصة فى بعض المجالات التى تختص بالتنمية البشرية .

ثالثا : أثر المتغيرات الإقليمية على الاقتصاد العربى فى القرن الحادى والعشرين : خاصية الصراع العربى – الإسرائيلى :

فى إطار احتمال استمرار الصراع العربى – الإسرائيلى فإن الصيغ المطروحة للتعاون الاقتصادى الإقليمى ستكون محكوماً عليها بالفشل ، لأن ثمة علاقة وثيقة بين النظام الشرق الأوسطى وعملية السلام .

وإذا كان تطبيق الخيار الشرق أوسطى أخذ صيغاً وأشكالاً متعددة ، فإن مراكز الأبحاث المختلفة لم تأل جهداً فى تقديم تصوراتها لوضع هذا الخيار موضع التنفيذ . وتتراوح الصيغ والترتيبات المقترحة لتطبيق الخيار الشرق أوسطى بين قيام سوق شرق أوسطية مشتركة ، أو منطقة تجارة حرة ، أو اتحاد جمركى المشرق العربى ، أو ترتيبات مشتركة للمياه والسياحة ، وإنشاء صندوق للتنمية على غرار مشروع مارشال الأوربى ، أو اتحاد إقليمى للسياحة .

وفى صيغة أخرى تتدرج هذه الترتيبات ابتداء من تعاون إسرائيلى فلسطينى ثم يتكون اتحاد ثلاثى اقتصادى بين الأردن وإسرائيل وفلسطين على غرار البنيلوكس يتسع بعد ذلك

لمنطقة حرة للتبادل التجارى تضم مصر وسوريا ولبنان ، يفضى فى مرحلة لاحقة ، إلى سوق عربية مشتركة تضم بلدان مجلس التعاون الخليجى .

وفى ظل هذه السوق لن تكون هناك قيود على تدفقات عناصر الإنتاج لاسيما حركات رأس المال .

وثمة آليات مقترحة للتمهيد لهذه السوق يأتى على رأسها إنشاء صندوق إقليمى لتنمية الشرق الأوسط على غرار صندوق الاستثمار الإقليمى لأمريكا اللاتينية أو تأسيس بنك الشرق الأوسط . وأيا كانت الصيغ المطروحة فإنها ما زالت مبهمة وإلى حد ما متضاربة. باستثناء صيغة شيمون بيريز التى طرحها فى كتابه الشرق الأوسط الجديد .

وقد تمخض عن مؤتمر عمان إنشاء ٥ مؤسسات سبق الاتفاق على إنشائها فى المؤتمر الأول الذى عقد فى الدار البيضاء فى أواخر ١٩٩٤ هى بنك تنمية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ورابطة السياحة والسفر ، ومجلس إقليمى لرجال الأعمال ، وسكرتارية تنفيذية للقمة الاقتصادية ، ولجنة تسيير .

ويثير هذا المشروع الكثير من الجدل حول الهيمنة الإسرائيلية والتعاون العربى ، والهوية العربية ذاتها ، ذلك أن الموضوع الذى نحن بصدده يعنى إدماج إسرائيل ودول أخرى غير عربية تتضمن حالياً تركيا وقبرص ومالطا وربما إيران ودولاً أخرى فى وقت لا حق فى هذا النظام ، وقد لخصت أحد الدراسات مجمل الهواجس من مشروع السوق الشرق أوسطية وأثرها على الاقتصاد العربى فى القرن القادم ، فى إطار الإلحاق والاختراق، والاختناق ، والانشقاق والانسحاق وهى تعنى على الترتيب انسلاخ جزء أو أجزاء من الجسم العربى وإدماجها اقتصادياً مع إسرائيل ، واختراق صميم الوطن العربى من شبكات الطرق والمشاريع المشتركة، والاختناق قد يعنى الحصار من أطراف غير عربية ، والانسحاق يعنى الهيمنة الإسرائيلية ، والانشقاق يعنى التفكك العربى فى حين أن هناك مفكرين وباحثين عرب قدموا رؤية مختلفة تؤكد على قوة الاقتصاديات العربية عوضاً عن تضخيم قوة إسرائيل ، وأنه لا خوف من السيادة الاستراتيجية لإسرائيل على المنطقة ، كما لا خوف على مسألة الهوية العربية . ويرى البعض أيضاً أن فتح الأسواق العربية أمام إسرائيل قد يهدد بانخفاض وانحسار الطلب على سلع عربية فى هذه الأسواق قد تكون من بينها السياحة العلاجية وتجارة الكيماويات والمستلزمات الزراعية ، بالإضافة

إلى أن هذا المشروع سيجزئ الوطن العربى إلى ثلاث مجموعات هى المغرب العربى ، ومنطقة النفط ، والشرق الأوسط الواقع بين المجموعتين السابقتين وتضم المجموعة الأخيرة مصر وفلسطين والأردن ولبنان وسوريا وإسرائيل ، كما أن من آثار هذا المشروع فى القرن القادم هو التوجه إلى تكريس عوامل بروز هوية شرق أوسطية على حساب الهوية العربية مما يغرى الصهيونية العالمية بطمس الهوية العربية لأقطار المنطقة والتشجيع على إقامة مجتمعات فى دول المنطقة لا يضمها الجامع العربى ، وأن هذه المجتمعات ستكون متعددة الجنسيات ومختلفة الثقافات .

وعلى العموم فإن السوق الشرق أوسطية لا تستهدف فقط التبادلات التجارية بل تستهدف جميع شرايين الحياة الاقتصادية بدءا من النفط والطاقة والمياه ومرورا بالاتصالات وشبكات الطرق والسياحة والتكنولوجيا والبيئة لخلق شبكة واسعة ومتعددة ومتنوعة من التداخلات الاقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل وتركيا ، وتلحق بهم إيران فى الوقت المناسب ، وما يتم التخطيط له فى إسرائيل يتجاوز فى حقيقته مسألة السوق الأوسطية بل هو يهدف إلى رسم خريطة جديدة وكاملة للمنطقة تقضى بتمزيق أوصال الأمة العربية وبذلك يمكن إضعاف المنطقة بحيث تصبح الهيمنة عليها ممكنة ، وحتى يمكن تطويعها وإعادة ترتيبها من جديد عند الضرورة ، خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار عدة مؤشرات :

١. عدم التجانس الاقتصادى للدول الشرق أوسطية حيث تتوزع اقتصاديات الشرق الأوسط بين دول منخفضة الدخل مثل الصومال والسودان وموريتانيا واليمن ، ودول فى الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط مثل لبنان وتركيا والأردن وسوريا وتونس والجزائر والمغرب ، ودول فى الشريحة العليا من الدخل المتوسط مثل إيران والعراق والسعودية وليبيا ، ودول مرتفعة الدخل مثل إسرائيل وقبرص والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين ، كما يتراوح نصيب الدول فرادى فى الناتج المحلى الإجمالى لدول الشرق الأوسط بين صفر مثل جيبوتى وموريتانيا والصومال ، ٢٤٪ إيران ، بينما يبلغ نصيب إيران وتركيا والسعودية وإسرائيل حوالى ٦١٪ من الناتج المحلى الإجمالى لكل دول الشرق الأوسط وتتراوح حصة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى لكل دولة فى الشرق الأوسط بين ٥٪ (ليبيا وموريتانيا) ، ٣٣٪

(إسرائيل) ومن الواضح أن هذه المؤشرات تعكس درجة كبيرة من الفروق الاقتصادية بين الدول الشرق أوسطية .

٢. تتوزع المغانم والمغارم بين الدول المنخرطة فى الترتيبات للسوق الأوسطية بطريقة بعيدة عن المساواة فالدول التى سيلحقها الغرم من جراء هذه الترتيبات هى الدول ذات الأسواق المحلية الصغيرة مقيسة بدخل الفرد أو عدد السكان مثل اليمن والسودان وموريتانيا والصومال وفلسطين والأردن ، والدول التى تتبنى أنماط تنمية موجهة نحو الداخل أو ما يسمى باستراتيجية إحلال الواردات كما فى الجزائر والعراق وسوريا ومصر ، أما الدول التى تستطيع أن تحقق مكاسب أكثر من غيرها من جراء تحرير التجارة وعوامل الإنتاج فتشمل الدول الأعلى تصنيعا مثل إسرائيل وتركيا وإيران ، والدول الأعلى دخلا والمصدرة للنفط وتشمل دول مجلس التعاون الخليجى الست نظراً لما تملكه هذه الدول من إمكانات تمويلية هائلة تسمح لها ببناء نظام للحوافز والإعانات المالية المقدمة إلى صناعاتها التحويلية لحملها على مواجهة المنافسة ، والدول التى تتبنى أنماط تنمية موجهة نحو الخارج أو ما يسمى بإحلال الصادرات وتشمل إسرائيل وتركيا وقبرص .

٣. حصة التجارة المتبادلة بين الدول الشرق أوسطية ضئيلة فالمبادلات المتواضعة بين الدول العربية لا تزيد على ٧٪ من تجارة صادراتها الإجمالية ، و٨٪ من تجارة وارداتها الإجمالية ، كما أن التجارة بين الدول العربية وإسرائيل ، أو بينها وبين إيران تتراوح بين ١٪ ، ٢٪ ويعنى ذلك أن هيكل التجارة للدول الشرق أوسطية مازال منحازاً للدول المتقدمة ، ولا يعوق هذا الهيكل نشاطات التنمية والتطوير فحسب ، بل يضع الحواجز أمام نشاطات التعاون التجارى ومحاولات التكامل الإقليمى بين بعضها البعض ، كما أن اختلاف بنية الصادرات والواردات بين إسرائيل والدول العربية يعمل فى اتجاه قيام مبادلات غير متكافئة ، ويجعل المكاسب المتولدة من تحرير التجارة فى صالح إسرائيل .

خلاصة القول :

إن الدول الشرق أوسطية لا تستوفى الشروط التىتؤهلها للدخول فى ترتيبات إقليمة ناجحة تضمن توزيعاً عادلاً لمنافع وتكاليف هذه لترتيبات ، إذ تتميز هذه الدول بدرجة

عالية من عدم التجانس الاقتصادى ، وضآلة المبادلات البينية وارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى .

الرؤية المستقبلية للاقتصاد العربى فى القرن الحادى والعشرين :

يمكن تحديد مقومات هذه الرؤية المستقبلية فى إطار الآتى :

١. يجب أن يكون المدخل الإنتاجى العمود الفقرى الذى يستند إليه فعالية العمل الاقتصادى العربى المشترك حيث إن المداخل التقليدية المتمثلة فى تحرير التجارة ، وتحرير عناصر الإنتاج ، والمشروعات المشتركة وهى المداخل التى استعملتها التجربة العربية حتى الوقت الحاضر وهى مستعارة من تجربة السوق الأوربية المشتركة لم تصل إلى نتيجة إيجابية ، حيث إنه بعد مرور أكثر من ٣٠ عاماً على نشوء مجلس الوحدة الاقتصادية وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة نجد أنه زاد الاعتماد على المجهودات القطرية وتقلصت المبادرات القومية ، وتضاعفت المديونية الخارجية لدى أغلب البلدان العربية ، وقد أكد مؤتمر القمة الحادى عشر فى نوفمبر سنة ١٩٨٠ ، على أهمية المدخل الإنتاجى .

٢. التأكيد على أهمية الإصلاح الهيكلى للقوى البشرية بإعتبارها عنصراً لازما لنجاح برنامج الإصلاح الهيكلى للاقتصاد العربى فى القرن القادم حيث واكب الإدارة الحرة للاقتصاد فى الدول التى سعت إلى التقدم منذ بدء الثورة الصناعية ، وهى تلك التى حققت قدراً مرموقاً فى شرق آسيا جهداً منظماً ومتعاظماً لتشكيل قدرات الإنسان ، وقد ساهمت هذه القدرات بشكل واضح فى تحقيق الإنتاجية المرتفعة للاستثمار وفى تعاظم القيمة المضافة وبالتالى فى تحقيق معدلات عالية للتنمية .

٣. العقبات ذات الطبيعة غير الاقتصادية تفرض ظلاً ثقيلاً وتنبؤات ضاغطة على مستقبل النشاط الاقتصادى العربى ، وعلى معيشة السكان حيث إن الحصار الدولى المفروض على ليبيا والعراق واستمرار احتلال الأراضى العربية ، وتفاقم الهجرة الاستيطانية والمشكلات الحدودية والمائية تشكل مصدراً للقلق الاجتماعى فى مواقع عربية هامة . كما تشيع الخلافات السياسية العربية أجواء غير مواتية ، لذا تعتبر منطقة الشرق

الأوسط فى نظر بعض المؤسسات الدولية منطقة غير مستقرة وقابلة للانفجار ويصعب فيها التيقن والحساب الاقتصادى .

٤. لم يعد العمل الاقتصادى العربى المشترك ضرورة تنموية فحسب ، وإنما أصبح ضرورة مصيرية فالعالم كله ينفض عن نفسه غبار النشاط الاقتصادى القطرى المنفرد والعلاقات الثنائية أو الثلاثية المحدودة ولذا فإن التعامل فى بدايات القرن المقبل سيكون بين الكتل العملاقة أو القارات الكاملة . فها هى الولايات المتحدة لا تطمئن لمجرد توحيد سوق قارة أمريكا الشمالية ، بل تعمل على جعل الأمريكتين منطقة تجارة حرة وتدعو للتنسيق فى إطار العالم الغربى بأكمله الأمر الذى يعنى أن هناك مسئولية أساسية تقع على عاتق البلدان العربية فى المرحلة القادمة تتحدد عناصرها فى :

أ- تحييد العمل الاقتصادى بعيداً عن الخلافات والهزات السياسية الطارئة .

ب- الالتزام بأولوية العلاقات العربية ومعاملاتها الخارجية .

جـ - كفالة مبدأ التعامل التفضيلى للمنتجات والخدمات العربية والالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية أى معاملة العمل ورأس المال العربى بما لا يقل عن مثيله القطرى .

هـ- تحقيق التوازن فى الحقوق والامتيازات والتسهيلات التى تمنح لعناصر الإنتاج .

و- تحرير تنقل الأيدى العاملة العربية .

ز- العمل على التقليص السريع الفعال للفجوة التنموية والداخليه فيما بين الأقطار العربية وداخل كل قطر .

ح- اعتماد مبدأ التخطيط القومى للمشاريع المشتركة ، وتحرير التبادل التجارى المباشر بين الدول العربية ، ومنح المشروعات المشتركة معاملة تفضيلية .

ط- وضع سياسة للتخزين الاستراتيجى للسلع الأساسية .

ى- وضع المصالح الاقتصادية العربية فى خدمة القضايا القومية .

فإذا ما تحددت عناصر تلك المسئولية العربية فإنه يمكن أن يسهم العرب فى تشكيل البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة .

وأخيراً فإننا نؤكد على أهمية النظرة الموضوعية العلميــة للتكـامل الاقتصـادى العربـى ولعل غياب هذه النظرة هو الذى أدى إلى عجز الجامعة العربية عن تنفيذ أكثر من ١٢٢ اتفاقية درات فى مجموعها حول العمل العربى المشترك .

وإذا كانت فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة عربية تأتى استدراكاً لاتفاقية السوق العربيـة المشتركة ، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى التى تراخت الدول العربية فى تنفيذهما حتى الآن ، فإن هذا الإطـار يمثل خطوة فـى تحقيـق السـوق المشـتركة ، ومـن شـأنه أن يواجه تحرير التجارة العالمية فى ظل اتفاقية الجات إذا ما تم مراعاة التكامل والتنسيق بين القواعد الإنتاجية فىالدول العربية .

المراجع (الكتب - الدوريات) التى اعتمدت عليها الورقة

أولاً : الكتب :

١. عبد الهادى يموت - التعاون الاقتصادى العربى وأهمية التكامل فى سبيل التنمية - معهد الإنماء العربى - شركة تكنوبرس الحديثة - بيروت .

٢. نبيل حشاد - الجات ومنظمة التجارة العالمية - النسر الذهبى للطباعة - القاهرة - ١٩٩٦ .

٣. هناء خير الدين - التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط الاحتمالات والتحديات - مؤتمر قسم الاقتصاد - مايو ١٩٩٤ - دار المستقبل العربى - الطبعة الأولى - ١٩٩٥ .

٤. منظمة العمل العربية - مكتب العمل العربى - الأسس النظرية للتجارة الدوليـة والتكـامل الاقتصـادى - ١٩٩٦ .

٥. وثائق ندوة اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها علـى الشـركات والمؤسسـات العربيـة - المنظمـة العربيـة للتنمية الإدارية - القاهرة - سبتمبر ١٩٩٦ .

ثانياً : الدوريات :

١. إبراهيم بدران - إشكاليات التنمية العربية - مجلة الوحدة الاقتصاديـة العربيـة - مجلـس الوحـدة الاقتصادية العربية - السنة الرابعة - العدد الثامن - ديسمبر ١٩٨٩.

٢. برهان الدجانى - الإقليم الاقتصادى العربى والتصورات المطروحة - أوراق اقتصادية - الأمانة العامـة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية - العدد العاشر - أغسطس ١٩٩٤ .

٣. سعد الدين إبراهيم - الرؤى المستقبلية للشرق العربى - كدراسـات إسـتراتيجية - مركـز الدراسـات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - العدد ٥٢ - ١٩٩٧ .

٤. سمير أمين – ملاحظات حول العولمة – مجلة الفكر العربى – معهد الإنماء العربى – العدد السادس والستون – ديسمبر ١٩٩١ .

٥. طه عبد العليم – السوق الشرق أوسطية فى معادلة السلام العربى – الإسرائيلى – كدراسات إستراتيجية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام – العدد ٣٣ – ١٩٩٥ .

٦. عاطف محمد عبيد – التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للأقتصاد العربى – مجلة الوحدة الاقتصادية العربية – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – العدد العاشر – أكتوبر ١٩٩٢ .

٧. عبد الحميد براهيمى – أبعاد الاندماج الاقتصادى العربى واحتمالات المستقبل – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – الطبعة الرابعة – مارس ١٩٨٦ .

٨. عصام الدين جلال – تخطى الفجوة العلمية والتكنولوجية – كدراسات استراتيجية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام – العدد ٥٦ – ١٩٩٧ .

٩. غفار عباس كاظم – التكامل الاقتصادى العربى والتطورات الاقتصادية الدولية – مجلة الوحدة الاقتصادية العربية – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – العدد العاشر – أكتوبر ١٩٩٢ .

١٠. محمد عبد الشفيع عيسى – نحو نظرية عربية فى التخلف والتنمية – مجلة الوحدة – المجلس القومى للثقافة العربية – الرباط – العدد ٨٩ – فبراير ١٩٩٢ .

١١. محمد محمود الإمام ، ورقة العمل لندوة السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية – مجلة الوحدة الاقتصادية العربية – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – العدد الرابع عشر – مايو ١٩٩٧ .

الآفاق الاقتصادية للعولمة المتوسطية : رؤية عربية

د. غالب عوض صالح*

المقدمة

بدأ العالم العربى يواجه منذ أواخر الثمانينيات جملة متغيرات دولية وإقليمية متتابعة تفرض استحقاقات مؤثرة فى مستقبله الاقتصادى ، وربما السياسى أيضاً ، وللعالم العربى أن يختار التعامل بإيجابية مع استحقاقات المرحلة الحالية والمقبلة ، أو أن يواجه خطر التراجع والتهميش ضمن الاقتصاد العالمى وأبرز هذه المتغيرات :

ازدياد الاهتمام بتعزيز وإقامة التكتلات الاقتصادية العملاقة ، وأبرزها الوحدة الاقتصادية الأوربية ، ومنطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا ، وتكتل جنوب شرق آسيا بقيادة اليابان ، وتسعى هذه التكتلات لتعزيز انفتاحها على بقية أنحاء العالم ، جنباً إلى جنب مع تحقيق درجة أكبر من الانفتاح فيما بين أعضائها، فضلاً عن الضغط المتزايد نحو تبنى منهج الاقتصاد الحر ، وجوهره التخصيصية فى ظل تراجع الأيديولوجية الاشتراكية وما يمليه من زيادة دور القطاع الخاص على حساب القطاع العام ، والانفتاح على بقية أنحاء العالم . وقد برز التوجه نحو عالمية الاقتصاد الدولى إلى المقدمة بتوقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية التى أضافت إلى تحرير التجارة المنظورة ضمن الجات ، تحرير التجارة غير المنظورة أيضاً ، وهى تأخذ طريقها إلى التطبيق الكامل فى غضون عشر سنوات، مما أدى مواجهة البلدان العربية لضغوط الانضمام لاتفاقية منظمة التجارة

* عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة الأردنية

العالمية، وتوجه أوربى نحو عقد اتفاقيات للشراكة مع عدد من البلدان العربية فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، ولا تقتصر اتفاقيات الشراكة على الأبعاد الاقتصادية ، بل تطال أيضاً قضايا الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وقضايا البيئة والثقافة . أضف إلى ذلك، ظهور توجه أمريكى بمنح الخيار للبلدان العربية التى تقيم السلام مع إسرائيل للاتفاق منفرداً مع الولايات المتحدة على منطقة تجارة حرة،[1] والذى صاحبه تدهور الوضع الاقتصادى العربى مع تقلص الدور التنموى للنفط إثر زوال حقبة الرواج النفطى ، فقد دخل العالم العربى اقتصادية جديدة منذ منتصف الثمانينيات تميزت بضعف النمو الاقتصادى ، وازدياد معدلات البطالة والفقر ، وشهدت المنطقة العربية فى هذه الحقبة حروباً داخلية فى لبنان والسودان والجزائر ، علاوة على أزمة الخليج المدمرة.

وتحملت البلدان العربية وغير العربية من جراء ذلك خسائر مباشرة وغير مباشرة ستمتد آثارها إلى سنوات قادمة ، مع تراجع واضح فى التعاون الاقتصادى العربى يرافقه ضغوط استحقاقات العملية السلمية ، ومن ضمنها العمل على بلورة نظام وتعاون اقتصادى شرق أوسطي يستند لجغرافيا المنطقة بعيداً عن الهوية القومية العربية.* وتضع هذه التحديات ، وما يرتبط بها ، العالم العربى أمام مرحلة حاسمة تتطلب صياغة واضحة للتوجهات التنموية والتى ولا بد أن تكون ضمن إطار للتعاون الاقتصادى ،

---

[1] محمد سعيد النابلسى ، الشرق أوسطية هل هى الخيار الوحيد ، " أوراق مؤتمر " مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٥ ، ص ١٤٩ - ١٥٢

* ولا عجب ، والحالة هذه ، أن تكون مسيرة التعاون العربى سلسلة من الإحباطات والفشل تخطيطياً وعملياً ، ومما يدلل على ذلك أن حصيلة التعاون الاقتصادى العربى عبر خمسة عقود متواضعة جداً بالقياس لما كان ممكناً ، ونظهر هذه النتيجة واضحة فى المؤشرات التالية:

(أ) التجارة العربية البينية : ما زالت العلاقات التجارية العربية العربية تحتل مكانة ثانوية بالنسبة للعلاقات التجارية العربية الدولية ، حيث بلغت نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالى التجارة العربية حوالى ٩, ٨٪ فقط عام ١٩٩٣.

(ب) الاستثمارات العربية البينية : تقدر الاستثمارات العربية البينية التى تدفقت عبر الدول العربية خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٩٣ بحوالى ٣, ١٢ مليار دولار بالمقارنة مع الاستثمارات العربية فى الخارج البالغ رصيدها حوالى ٦٧٠ مليار دولار.

(جـ) العون الإنمائى البينى : يقدر إجمالى العون الإنمائى العربى الميسر خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣ بحوالى ٣, ٩٨ مليار دولار ، حصلت البلدان العربية المستقبلة للعون العربى على ما يزيد قليلاً على نصفه ، ويغلب الطابع الثنائى على العون العربى بالمقارنة مع ما تمنحه المؤسسات الإنمائية العربية متعددة الأطراف ، وكذلك الطابع التلقائى الذى لم يكن يخدم مخططاً هادفاً للتنمية التكاملية.

(د) العمالة العربية البينية : كانت حركة العمل فيما بين البلدان العربية المتجهة للبلدان النفطية من الجوانب المشرقة للتعاون الاقتصادى العربى ، ولكنها فى الحقيقة لم تكن نتاجاً للجهود الرسمية المبذولة لتعزيز التعاون الاقتصادى العربى ، وإنما تعزى بمجملها لعوامل السوق ، ولم ينج هذا الجانب المشرق من التراجع تبعاً لأزمة الخليج وتداعياتها التى تسببت فى هجرة عكسية كبيرة للعمالة العربية.

وللعالم العربى مجتمعاً أن يكون فاعلاً فى اختيار شكل وصيغة هذا التعاون ، أو أن لا تجد اقطاره نفسها متلقية لشكل وصيغة التعاون من الخارج ، ويبدو أنه لا مناص من أحد البديلين، أو من بديل ثالث يوفق بينهما.

١ – الاتحاد الأوربى فى الإطار التاريخى.

تركت اتفاقية روما الباب مفتوحاً أمام إقامة صلات اقتصادية وسياسية وثيقة بين " دول المجموعة الست" المؤسسة ، وبين البلدان والأراضى التابعة للدول المؤسسة عبر البحار ، وبالرغم من حقيقة أن هذه الدول انتمت فى الأساس إلى بلدان الشمال الأوربى ، وقد ظلت علاقة الجماعة الأوربية مع البلدان النامية ، على الدوام ، معقدة ومتعددة الأوجه، فللجماعة سياستها التجارية العامة ، كما أن لإدارة العمليات التجارية مع البلدان النامية أهميتها الواضحة فى الإطار العام للعلاقات بين الجانبين ، وقد جرى دمج بعض العناصر الخاصة بالسياسات التجارية فى السياسات الخاصة بالتعاون من أجل التنمية ، بالنسبة لبعض البلدان النامية ، وفى نهاية ، فإن إدارة العلاقات مع البلدان النامية ، وخاصة تلك المتعلقة بالمساعدات ، وتمويلها تتمان عبر منظومات مختلفة من الهيئات العاملة فى إطار الجماعة ، مما حدا بالبعض إلى وصف هذه الشبكة المعقدة من العلاقات بين الجماعة الأوربية والبلدان النامية بأنها " امتيازات هرمية ."[٢] على رأس الهرم ، تقف بعض البلدان الأفريقية الأشد فقراً ، وبلدان حوضى الكاريبى والباسيفكى التابعة للكومنولث البريطانى ، إضافة إلى البلدان الأفريقية التى كانت ترتبط ببعضها البعض سابقاً عبر اتفاقيات يونرى . إذ أن اتفاقية لومى والاتفاقيات التى تلتها وفرت للبلدان الأفريقية وبلدان حوضى الكاريبى والباسفيكى وضعاً مميزاً من حيث إعطاء الأفضلية لصادراتها ، والإجراءات الهادفة لتوفير الاستقرار فى مدا خيلها من صادراتها من المنتجات الأولية ، وسهولة وصولها إلى الموارد المالية الخاصة بالجماعة ، وغالباً على شكل منح غير مستردة.

أما فى قاعدة الهرم ، فتأتى بقية الدول النامية ، ومعظمها فى آسيا وأمريكا اللاتينية ، ولا تتمتع باية امتيازات خاصة فى علاقاتها مع الجماعة ، باستثناء الفوائد التى يمكن أن تحصل عليها من خلال النظام المعمم للأفضليات فى تجارة المنتجات الصناعية ومن

---

[٢] سمير أمين ، البحر المتوسط فى العالم المعاصر ، ترجمة طريف عبد الله مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٨ ص ٥-٧.

الموارد المحدودة للمساعدات التى تتضمنها موازنة الجماعة ، وعدد من الاتفاقيات التجارية الخاصة بمنتجات بعينها.

الشريحة الوسطى من الهرم اشتملت على بلدان فى منطقة البحر الأبيض المتوسط لم توفر لها صلاتها أفضليات تصل إلى مستوى تلك التى حصلت عليها دول المجموعة الأولى، فبالنظر إلى الاعتبارات الجيوسياسية والاقتصادية الخاصة التى حكمت تشكيل الجماعة والتطور الذى طرأ على سياساتها العامة فى مراحلها الأولى ، فقد كان من المتوقع أن لا تحتل الاعتبارات المتوسطية موقعاً مركزياً خلال سنى التأسيس للتكامل الأوربى[٣] ، مع العلم بأن الإقليم لم يكن موضع الإهمال التام.

ومن ناحية أولى ، كانت لدول الإقليم أهميتها الاقتصادية ، نظراً لحقيقة أن الاقتصاديات المتوسطية بدأت بصورة فردية بالنمو فى عقد الستينيات ، وإضافة إلى ذلك ، فقد كانت للكثير من دول الجماعة صلات تاريخية مع الإقليم ، استندت فى معظمها إلى العلاقات التالية على الحقبة الاستعمارية ، فظلت لفرنسا صلاتها الخاصة بالمغرب والجزائر وتونس ولبنان وسوريا ، كما ارتبطت إيطاليا بصلات خاصة مع تونس ، ومن ثم تمتعت المملكة المتحدة بعلاقات خاصة مع قبرص ومصر وإسرائيل ومالطا ، ومن ناحية ثانية ، فقد ارتبطت كل من اليونان وتركيا ، بصفتهما عضوين فى حلف شمال الأطلسى ، بصلات دفاعية مع معظم الدول الأعضاء فى الجماعة بينما عززت الحرب الباردة من أهمية موقعهما الاستراتيجى .

وبناء على هذه الاعتبارات ، أقامت الجماعة صلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقيات مع ١٢ من بلدان المنطقة السبعة عشر ، ونتيجة لعدم وجود اتفاق داخل الجماعة حول خطوط عريضة مشتركة ، فقد تفاوت نطاق هذه الاتفاقيات ابتداء من الاتفاقيات الشاملة إلى حد كبير والمزاملة ، التى لا تخلو من التعقيد ، كما هو الحال بالنسبة لليونان وتركيا ، وانتهاء بالترتيبات الحالية من الامتيازات ، والقائمة على منح كل طرف الطرف الآخر صفة " الدولة الأولى بالرعاية " . وتحدد مضامين هذه الاتفاقيات بصورة رئيسية حسب حاجات البلد المعنى ، والزمن الذى عقدت فيها الاتفاقية ، فقد صيغت اتفاقات المزاملة مع اليونان وتركيا ، ولاحقا مع قبرص ومالطا ، لتؤدى فى النهاية إلى قيام اتحاد

---

[٣] سمير أمين ، المرجع نفسه

جمركى بينها وبين الجماعة الأوربية. أما بالنسبة لتركيا ، فكانت ثمة إمكانية لأن تنضم إلى عضوية الجماعة ، بينما جرى ربط دول المغرب العربى (الجزائر والمغرب وتونس)، وكذلك المشرق العربى (مصر وسوريا ولبنان)، إضافة إلى إسرائيل ويوغسلافيا ، بالجماعة عن طريق اتفاقيات للتعاون ، شملت التجارة والتعاون الصناعى والمساعدات المالية ، وكانت أولى اتفاقيات المزاملة مع اليونان ، عام ١٩٦١ . تبعتها تركيا عام ١٩٦٣ ، ثم المغرب وتونس عام ١٩٦٧.

بيد أن تعبير " مزاملة " فى حالتى المغرب وتونس لم يخل من عدم الدقة ، نظراً لأن الاتفاقيتين المعقودتين معهما كانت فى الأساس اتفاقيتين للتعاون التجارى .[4] وعلى أية حال شكلت جملة الاتفاقيات المتباينة المرحلة الأولى من السياسة المتوسطية للجماعة الأوربية ، وبالرغم من الصلات التعاقدية بين بلدان متوسطية بعينها وبين الجماعة ، فقد حالت ثنائية الاتفاقيات واتساع نطاقها دون إقامة صلات وثيقة بين بلدان الإقليم نفسها.

أما أولى المحاولات الجادة لصياغة سياسة متوسطية كلية أو "العولمة "[5] ، فلم تتحقق قبل حلول عام ١٩٧٢ ، حيث شكلت نموذجاً مبكراً للتعامل مع الإقليم من منظور عام وكلى. وكانت هذه المحاولات إحدى النتائج المترتبة على الأهمية المتنامية للإقليم نفسه ، كما هدفت إلى ضمان الاتساق بين أساليب التعامل الضرورى والمتباينة مع الإقليم، وكان من الضرورى الاتفاق على مجموعة من القواعد والمعايير المشتركة لتحكم علاقات الجماعة مع المنطقة ، كما جعلت آفاق التوسع ، التى بدت واضحة عام ١٩٧٣ ، من الضرورى إعادة النظر فى هذه الاتفاقيات.

وكان الهدف الرئيسى للسياسة المتوسطية " العولمة " هو تضمين التعاون الاقتصادى والمالى فى الامتيازات التجارية الممنوحة ، وإقامة روابط للتعاون بين شاطىء المتوسط، كما جعل تزايد عدد المهاجرين من خارج الجماعة الأوربية إلى البلدان الأعضاء من ٧٢٢٠٠٠ عام ١٩٥٠ إلى ٥, ٣ مليونا عام ١٩٧٤ من الضرورى التوصل إلى أسلوب مشترك لمعالجة مشكلة هجرة العمال ، خاصة وأن الحوض المتوسطى كان المصدر

[4] سمير أمين ، المرجع نفسه ص٢٢

[5] تيلخون اريزان ، التأثيرات المحتملة للشراكة المتوسطية على التعاون الاقتصادى فى الإقليم ، ورقة عمل غير منشورة.

الرئيسى للقوى العاملة الأجنبية فى بلدان الجماعة ، مما كان له دور فعال فى صياغة سياسة " العولمة " المتوسطية .

ونجم عن النهج الجديد فى التعامل مع الإقليم علاقات تجارية تفضيلية ، حيث حصلت السلع المصنعة فى بلدان الإقليم على امتياز الدخول الحر إلى البلدان الأعضاء فى الجماعة دون أن يعنى ذلك المعاملة بالمثل بالنسبة للصناعات الأوربية ، وكانت المنتجات الزراعية المصنعة ، والمنسوجات ، التى أصبحت تخضع اعتباراً من منتصف السبعينيات لقيود على كمياتها ، هما الاستثناءان الوحيدان من هذا التفاهم ، فهاتان الصناعتان ذات أهمية بالغة بالنسبة للبلدان المتوسطية بصورة مؤكدة ، نظراً لما تتمعتان به من أفضلية نسبية ، كما جرى فى هذه الأثناء وضع التصورات لأشكال التعاون الفنى والصناعى بين الجانبين ، بحيث تقدم الجماعة مساعداتها المالية إلى البلدان الأدنى تطوراً نسبياً فى الإقليم .

فى إطار سياسة " العولمة" هذه ، التى تبناها المجلس الإدارى فى قمة باريس عام ١٩٧٢ ، تم توقيع أولى الاتفاقيات مع إسرائيل عام ١٩٧٢ ، وتبع ذلك اتفاقيات أخرى مع بلدان المغرب العربى ، وفى عام ١٩٧٧ ، جرى توقيع اتفاقيات أخرى مع مصر وسوريا والأردن ، بينما تم توقيع اتفاقية أخرى مع لبنان بالأحرف الأولى بعد ذلك بشهر واحد فقط. وفى الوقت نفسه وقعت الجماعة بروتوكولاً إضافياً ، وآخر مالياً ، مع إسرائيل . بيد أن الشروط التى عملت السياسة المتوسطية الكلية بموجبها منذ عام ١٩٧٠ ظلت على حالها ، من حيث حصول بلدان المغرب والمشرق على امتيازات من طرف واحد.

فى الثمانينيات ، جرى عقد بروتوكولات إضافية جديدة مع الدول المتوسطية غير الأعضاء من أجل التخفيف من آثار انضمام أسبانيا والبرتغال إلى عضوية الجماعة ، مما أدى إلى تحسين الامتيازات الممنوحة للمنتجات الزراعية .

ولا بد هنا من التأكيد على نقطة مهمة ، تتلخص فى أنه بالرغم من أن العمل بالسياسة المتوسطية العولمة بدأ فى مطلع السبعينيات ، إلا أنه يصعب القول إنها أثبتت فاعليتها ، حيث توجب على البلدان المتوسطية غير الأعضاء أن تكيف أوضاعها خلال عقد الثمانينيات لملاقاة شرطين اثنين .

فكان الشرط الأول الذى على هذه البلدان تحقيقه هو التوسع . وقد تم التوكيد على المشكلات الواجب معالجتها فى تحليل للجماعة الأوربية[6] .

جاء فيه أن ٤٥٪ من الصادرات للبلدان غير الأعضاء إلى الجماعة كانت معرضة لمخاطرة كبيرة مع التوسع الثانى للجماعة . وكانت يوغسلافيا وتركيا ومصر الأقل عرضة للخطر ، بينما كانت قبرص والمغرب وإسرائيل وتونس الأكثر تهديداً .

الصعوبة الثانية التى كانت تواجه البلدان المتوسطية غير الأعضاء كانت تكمن فى أن الازدهار الاقتصادى الذى شهده شمال أوربا قبل ذاك كان فى عداد الماضى ، ونتيجة لذلك، فقد كان لسوء المناخ الاقتصادى فى أواسط السبعينيات آثاره السلبية على السياسة المتوسطية للجماعة الأوربية. فأولاً ، أدى تعاظم التحديات فى بيئة اشتد فيها التنافس ، وخاصة مع بروز خطر اليابان والبلدان حديثة التصنيع الاقتصادى ، إلى موجة من الشعور بوجوب حماية التراث فى الشمال الأوربى ، واتضح هذا بصورة أكثر جلاء فى القطاعات الأكثر حساسية ، كصناعات السيارات ، والفولاذ ، والملابس والمنسوجات ، وكانت هذه الأخيرة بصورة جدية فى البلدان المتوسطية غير الأعضاء ، وثانياً ، فقد أدى ارتفاع معدلات البطالة فى بلدان الجماعة الأوربية من ٣٪ فى عام ١٩٧٣ إلى ١١٪ عام ١٩٨٤، إلى قيام حكومات هذه البلدان بصورة مستقلة بمحاولات للحد من الهجرة إليها من خارج بلدان الجماعة ، فكانت لهذه الإجراءات آثارها الخاصة بالنسبة للإقليم المتوسطى .

وثالثاً ، فقد شهد الإنتاج الزراعى نمواً وفائضاً مستمرين أديا إلى أن تستنزف السياسة الزراعية العامة القسط الأكبر من موازنة الجماعة ، فقلص هذا إلى حد كبير جداً من فرص الإنفاق على المجالات الأخرى ، ومن المساعدات الهيكلية المقدمة إلى البلدان المتوسطة غير الأعضاء .

وبناء على هذا كله ، يمكن القول أن النصف الأول من عقد الثمانينيات شهد تراجعاً فى الروابط الاقتصادية بين الجماعة الأوربية وبين البلدان غير الأعضاء مع أن هذه الفترة شهدت تعاظماً فى إدراك المسائل المتوسطية نتيجة للتوسع الثانى للجماعة ، بيد أن أواسط وأواخر الثمانينيات شهدت تراجعاً فى الاهتمام بالقضايا المتوسطية فى ظل التطورات الكبرى ، داخل الجماعة وخارجها ، فعلى صعيد الداخل ، شكل السعى إلى سوق موحدة

---

[6] فيصل ياسشر ، التنمية الرأسمالية الحديثة فى جنوب أوربا ، مركز دراسات الوحدة العربية ص ٤٧ .

واحدة لمواجهة القوى الكونية المنافسة الهم الرئيسى للجماعة ، بينما شكلت أزمة الخليج، وتفكك الاتحاد السوفيتى ، والحروب الأهلية فى يوغسلافيا القضايا الأكثر إلحاحاً على الصعيد الخارجى.

٢- السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربى:

فى نهاية عام ١٩٨٩م ونتيجة لما قامت به الجماعة من تقويم لسياستها المتوسطية وللتغيرات الجيوسياسية التى تلت سقوط حائط برلين ، عمدت لجنة الجماعة الأوربية إلى إصدار تقرير حول وضع علاقاتها مع الدول غير الأعضاء فى ذلك الوقت ، واقتراح طرق لتحديث هذه العلاقات ، آخذة بالاعتبار التحديات التى تواجهها أوربا وشركاؤها الجنوبيون. وكانت هذه المبادرة ثمرة لإقامة المجال الاقتصادى الأوربى مع دول " الافتا " ، وتوقيع اتفاقيات مزاملة مع بلدان أوربا الوسطى والشرقية ، واتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان المتوسطية غير الأعضاء والجماعة.[٧]

ونتيجة لذلك ، أدت السياسة المتوسطية الجديدة ، التى تبناها المجلس الوزارى فى كانون ثان ١٩٩٠ ، وبناء على مقترحات اللجنة للسنتين ١٩٩٥ - ١٩٩٦ ، إلى تعزيز الجهود القائمة ، وهى مزيج من الامتيازات التجارية من جهة والتعاون الاقتصادى من جهة أخرى ، وإلى إضافة معطيات جديدة ، بهدف جعل العلاقات مع الدول غير الأعضاء أكثر ديناميكية.

وقد انتهت اللجنة من وضع استراتيجية لسياسات الجماعة تجاه المغرب ، والمشرق وإسرائيل[٨] ، ومن أجل تقديم الدعم لعملية السلام فى الشرق الأوسط.

إن اشتمال السياسة المتوسطية الجديدة على توجهات للتعاون الإقليمى ، وعلى أشكال للتعاون مع جميع الأقطار المتوسطية غير الأعضاء (وخاصة التعاون اللامركزى) ، قد شكلت إشارة البدء للتقدم نحو شراكة حقيقية بين الجانبين ، كما شكلت تجديداً نوعياً رئيسياً اختصت به هذه السياسة ، ومع ذلك ، فقد أظهر التقويم الجارى للسياسة المتوسطية الإجمالية نتائج مختلطة حتى الآن ، إذ كان لإفساح المجال للمنتجات الصناعية

---

[٧] منشورات الاتحاد الأوربى فى عمان ١٩٩٥.

[٨] منشورات الاتحاد الأوربى فى عمان ١٩٩٥.

الدخول الحر إلى السوق الأوربية آثاره الإيجابية ، وخاصة بالنسبة للبلدان التى طبقت إصلاحات اقتصادية بنجاح ، وزادت الحصة الكلية للمنتجات الصناعية للدول المتوسطية غير الأعضاء المصدرة إلى الاتحاد الأوربى من ٢٨٪ فى عام ١٩٧٩، إلى ٥٤٪ عام ١٩٩٣ ، بيد أن هذا المعدل الوسطى يخفى وراءه تغيرات فى الأداء، ففى المغرب العربى، رفعت كل من المغرب وتونس ، اللتين أجرتا إصلاحات اقتصادية ناجحة ، معدلات تصديرها للسلع المصنعة من ٢٤٪ إلى ٦٦٪ بالنسبة للمغرب ، ومن ٤٠٪ إلى ٧٧٪ بالنسبة لتونس ، وفى عام١٩٩٢ ، وصلت كل من تركيا وإسرائيل إلى نسبة ٧٠٪ أو تجاوزتها.

أما التسهيلات المقدمة للمنتجات الزراعية للوصول إلى السوق الأوربية فقد تحسنت بصورة جوهرية خلال العقدين الماضيين.

غير أن هذا التحسن يظل فى حدود المعايير المطلقة ، إذ أن حصة الصادرات الزراعية من إجمالى الصادرات فى تراجع مستمر ، والاستثناءان الوحيدان هما المغرب وتركيا ، حيث زادت نسبة صادراتهما الزراعية إلى الاتحاد الأوربى عن ١٥٪ من إجمالى صادرات البلدين إلى الجماعة .

على صعيد التعاون المالى ، زادت السياسة المتوسطية الجديدة من حجم المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوربى ، على شكل قروض من بنك الاستثمار الأوربى ، وأموال مقدمة من ميزانية الجماعة . وقد خصص الجيل الرابع من البروتوكولات المالية السارية المفعول من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦ ، وذات الصلة بالسياسة المتوسطية الجديدة ، ما قيمته ١ بليون وحدة نقد أوربية من أموال الميزانية ، ١,٣ بليون أخرى من قروض بنك الاستثمار الأوربى.

وجرى توجيه هذه المساعدات لمعالجة الاحتياجات القطاعية الأساسية ، من تدريب مهنى وتنمية ريفية ، وما شابهها ، بيد أنها لم تكن كافية لإحداث تأثير رئيسى على الصعيد العام ، وقد أظهرت التجارب أن الوسائل التى استخدمت ، والسياسات التى اتبعت فى إطار التعاون بين الجانبين ، كانت محدودة المدى والفاعلية بالقياس إلى احتياجات

الإقليم ، كما عجزت الموارد التى وضعت تحت تصرف السياسة المتوسطية عن أن تستجيب بصورة كافة للتحديات المطروحة.[٩]

إثر إطلاق السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربى ، وتمشياً مع الرأى الذى ساد خلال اجتماع المجلس الأوربى فى لشبونه فى حزيران ١٩٩٢ ، والقائل إن " الشواطىء الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط ومثلها الشرق الأوسط ، هى مناطق جغرافية للاتحاد ، فيها مصالح قوية من حيث الأمن والاستقرار الاجتماعى " ، دعا اجتماع كورفو للمجلس الأوربى فى حزيران ١٩٩٤ ، واجتماع وزراء الخارجية الذى تلاه ، اللجنة الأوربية إلى وضع توجهات رئسية للمدى القصير والمتوسط تساعد فى تعزيز سياسات الاتحاد المتوسطية فى مجال السلام والاستقرار والأمن والتنمية الاجتماعية الاقتصادية للإقليم.

وباستثناء حقيقة أن الجيل الرابع من البروتوكولات المالية التى تمتد فترة نفاذها من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦ ، على وشك الانتهاء ، وهذا أمر قليل الأهمية نسبياً ، فإن من السمكن تلخيص الأسباب الرئيسية وراء القرار بإعطاء دفعة جديدة للسياسة المتوسطية الجديدة على النحو التالى :

- الحاجة الىإيجاد توازن مع الروابط التى أقامها الاتحاد الأوربى مع بلدان وسط أوربا وأوربا الشرقية.
- الحاجة الى التوسع نحو أسواق جديدة.
- عدم الاستقرار السائد فى الاقليم الذى يمكن أن يترتب عليه آثار سلبية بالنسبة لبلدان الاتحاد.
- المعدلات العالية للنمو السكانى فى الإقليم ، التى يمكن الحيلولة دونها بتحسين الظروف الاقتصادية.
- الحاجة إلى إدارة الضغوط الناجمة عن الهجرة بصورة مدروسة من خلال التعاون المبنى على التخطيط .

---

[٩] ابتداءً من عام ١٩٧٨، جرت تغطية الاتفاقيات التى تربط البلدان المتوسطية غير الأعضاء بالجماعة في إطار المزاملة والتعاون ببرتوكلات مالية من خمس سنوات وفرت لها التمويل من موازنة الاتحاد إلى جانب القروض من بنك الاستثمار الأوربى ، وتمتد فترة العمل بالجيل الرابع من هذه البروتوكولات للفترة ما بين ١٩٩٢ - ١٩٩٦.

إن الهدف النهائى هو الوصول إلى " شراكة أوربية – متوسطية " ، والبداية فى ذلك هى بناء عملية متنامية للتجارة الحرة ، تدعمها مساعدات مالية مؤثرة ، ومن ثم فإن هذه العملية ستتطور عبر التعاون الاقتصادى والسياسى الحثيث نحو الشراكة الأوثق.

تشتمل صيغة الشراكة الأوربية – المتوسطية على مكونات رئيسية ثلاثة:

١ – التجارة الحرة

إذا ما تطورت الأمور حسب التصورات السائدة حالياً ، فإن أوربا وحوض المتوسط يتجهان نحو الالتقاء فى منطقة أوربية – متوسطية للتجارة الحرة ، وينتظر أن تستكمل شروطها مع حلول عام ٢٠١٠ ، على وجه التقريب ، وذلك تمشياً مع الالتزامات التى تشترطها منظمة التجارة الدولية ، ومن المنتظر أن تشكل هذه المنطقة أكبر مناطق التجارة الحرة فى العالم ، إذ سيبلغ إجمالى عدد سكانها بين ٦٠٠ – ٨٠٠ مليون نسمة بينما تضم فى عضويتها بين ٣٠ – ٤٠ بلداً. وستوفر هذه المنطقة الحرة لأعضائها ما يلى :-

أ – تجارة حرة متبادلة فى جميع السلع المصنعة بين الاتحاد الذى يتسع بصورة مستمرة ومعظم البلدان المتوسطية.

ب – فرصة متكافئة وتفضيلية لدخول المنتجات الزراعية التى تهم الطرفين.

جـ – وتجارة حرة بين البلدان المتوسطية نفسها.

٢ – المساعدات المالية

ثمة تصورات قد تبلورت وتقضى بزيادة المساعدات الفنية والمالية ، بما فى ذلك صياغة برنامج شامل للمعونة المقدمة للبلدان المتوسطية،* والهادفة إلى إصلاح البنى الاجتماعية والاقتصادية فى البلدان والأراضى المتوسطية غير الأعضاء ، وكان التصور الأولى للجنة حول المبالغ المقترحة يقضى بتخصيص ٥ بليون وحدة أوربية للفترة بين ١٩٩٥ و ١٩٩٩، بيد أنها خفضت فيما بعد إلى ٧. ٤ بليون وحدة من قبل اجتماع

---

* تضم البلدان التى تشملها هذه الخطة الجمهورية الجزائرية وجمهورية قبرص وجمهورية مصر العربية ، ودولة إسرائيل ، والمملكة الأردنية والجمهورية اللبنانية ، وجمهورية مالطا ، والمملكة المغربية ، والجمهورية العربية السورية ، والجمهورية التونسية ، والجمهورية التركية ، والمناطق المحتلة بقطاع غزة ، والضفة الغربية لنهر الأردن.

المجلس الأوربى فى كان عام ١٩٩٥. ومن الممكن أن يجرى تخصيص مبالغ على شكل ضمانات قروض يقدمها بنك الاستثمار الأوربى.

ومن المنتظر أن ينصب هذا الدعم على الأغراض التالية ذات الأولوية:

أ - دعم عملية التحديث وإعادة هيكلة الاقتصاد .

ب - دعم التصحيح الهيكلى من بلدان الإقليم الأدنى تطوراً ، بهدف تهيئتها للدخول فى التجارة الحرة مع الاتحاد.

جـ - دعم التعاون الإقليمى ، وخاصة فى مجال البيئة.

د - تعزيز التعاون الاقتصادى والمالى بين الشمال والجنوب ، وبين بلدان لامركزية للتعاون تربط بين الأطراف الرئيسية فى المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

هـ - دعم العملية السلمية فى الشرق الأوسط.

أضافة إلى ذلك ، فقد تم إعداد مسودة نظام حول الإجراءات المالية والفنية المنبثقة عن المجلس بهدف دعم إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان والمناطق المتوسطية تم عرضه على المجلس لإقراره . ولسوء الحظ فإن هذا النظام ما زال يواجه معارضة حالت الآن دون إقراره ، وذلك لاعتبارات تتعلق بالحيلولة دون وصول المبالغ المخصصة لتركيا إليها.

٣- التعاون

من المنتظر أن ينتقل الشركاء الأوربيون والمتوسطيون مع إنجاز منطقة التجارة الحرة إلى علاقة أوثق على صعيد العديد من القطاعات ويمكن للتعاون أن يجد مجالاً رحباً فى المناحى التالية:

أ - الحوار المتصل ، والتركيز الواسع النطاق على الإجراءات المتصلة بالتجارة والاستثمار.

ب - التعاون الصناعى .

ج - التعاون فى قضايا الطاقة.

د - معالجة البعد الاجتماعى .

هـ - التعاون فى مجال البيئة.

و – التنمية المستدامة .

ز – التبادل والتعاون فيما يخص مجتمع المعلومات .

ح – التعاون بين مناطق السلطات المحلية والمدن والبلدان.

ط – التعاون فيما وراء التجارة (النقل والنشاط المصرفى والخدمات الأخرى مثلاً).

ى – تحرير حركة رأس المال.

ك – التعاون العلمى.

ل – التعاون فى القضايا ذات الاهتمام المشترك ، كالسياحة والهجرة غير المشروعة والإرهاب .. وما إلى ذلك.

وقد تم إقرار برنامج الشراكة الأوربية – المتوسطية هذا من قبل المجلس الأوربى فى اجتماعه بكان فى حزيران / يونيو ١٩٩٥ ، كما أضفيت إليه تفاصيل وإيضاحات جديدة خلال مؤتمر برشلونه الأوربى – المتوسطى فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٩٥، الذى كان المنطلق الفعلى للبدء بالعمل به .

التاثيرات المحتملة للشراكة المتوسطية على التعاون الاقتصادى فى الإقليم:

تشكل مسألة تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوربى والبلدان غير الأعضاء ، وكذلك بين الدول المتوسطية غير الأعضاء نفسها ، أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج الشراكة الأوربية – المتوسطية ، وشكل اشتمال السياسة المتوسطية الجديدة على التعاون الإقليمى ، والتعاون الذى يغطى جميع البلدان المتوسطية غير الأعضاء ، وخاصة التعاون اللامركزى، مؤشراً أكيداً على التقدم نحو شراكة حقيقية ، ظلت غائبة فى العلاقة مع البلدان المتوسطية غير الأعضاء ، كما شكل التجديد النوعى الرئيسى فى هذه السياسية.

ومن المعتقد أن هذا سيسهم فى خلق بيئة مواتية للسلم والاستقرار فى الإقليم ، وهذه مسألة لها أولويتها القصوى بالنسبة للجميع.

وإذا ما اعتبرنا البينية مؤشراً مهما على مستوى التعاون الاقتصادى بين دول الإقليم ، فمن الممكن القول أن هذا التعاون محدود للغاية اليوم.

وكما أوردنا سابقاً ، فإن محاولات الاتحاد الأوربى الأولى خلال الستينيات لإقامة علاقات مع الدول المتوسطية غير الأعضاء لم تستطع أن تسهم فى زيادة التعاون على الصعيد الإقليمى ، نظراً للطبيعة الثنائية والترقيعية للاتفاقيات الموقعة مع بلدان الإقليم ،

بصورة رئيسية . إن مصير السياسة المتوسطية الكلية أو " العولمة " ، التي شكلت نموذجاً مبكراً للمنهج الكلى – إقليمى لم يكن أفضل من سابقه فيما يخص تعزيز التعاون البين – إقليمى ، نظراً لأن هذا المنهج لم يكن قادراً على القيام بدور فعال بسبب الظروف الداخلية والخارجية التى تواجه الاتحاد الأوربى . ولا علاقة لها بالدول المتوسطية غير الأعضاء نفسها.

وعلى أية حال ، فإن ما ستوفره الشراكة الأوربية المتوسطية من مجال للتجارة الحرة بين البلدان المتوسطية غير الأعضاء بحلول عام ٢٠١٠ ، والتعاون فى المجالات المختلفة التى تتراوح بين التعاون الصناعى والعلمى والبيئى ، وبين التعاون فى تحرير حركة رؤوس الأموال ، والسياحة ، والهجرة غير المشروعة ، والإرهاب .. وما إلى ذلك ، إلى جانب المساعدات المالية لإنجاح هذه الجهود ، سوف يجعل من هذه الشراكة محفزاً له أهميته الكبيرة فى إيجاد وتعزيز التعاون الاقتصادى بين البلدان المعنية ، وأعنى جمهورية الجزائر الديمقراطية ، وجمهورية قبرص ، وجمهورية مصر العربية ، ودولة إسرائيل ، والمملكة الأردنية ، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مالطا ، والمملكة المغربية ، والجمهورية العربية السورية وجمهورية تونس ، والجمهورية التركية ، والمناطق المحتلة : غزة والضفة الغربية لنهر الأردن.

بيد أننا ما أخذنا بالاعتبار خبرة الاتحاد الأوربى السابقة فى مجال العلاقات مع الدول المتوسطية غير الأعضاء ، وخاصة تلك التى قامت على أساس السياسة المتوسطية " العولمة" التى طرحت فى أوائل السبعينيات ولم تثمر بفعل خارجة عن سيطرة الدول المتوسطية غير الأعضاء ، فإننا نستطيع القول أولاً وقبل كل شىء : إن تحقق مصداقية السياسة الجديدة ، واستدامتها ، تبشران بأنه سيكون لها أهمية عظيمة .

يضاف إلى ذلك أن لجنة الاتحاد الأوربى قد أوضحت أنه بالنظر إلى التحديات التى تواجه الدول المتوسطية غير الأعضاء ، وإذا ما أريد لها أن تنجح فى الانتقال لتتحول لمنطقة للتجارة الحرة ، وأن تتمكن من أن تعزز من التزامها المتبادل وتعاونها على المستوى الإقليمى ، فإن من الضرورى أن تقدم الجماعة الأوربية الدعم المالى الكافى لها لضمان أن يكون البرنامج تأثير فعال على التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان المعنية.

إلى جانب هذا المتطلبات الحاسمة بالنسبة لمصداقية البرنامج واستدامته ، ثمة شروط أخرى لا بد من تحقيقها ، فمع أننا قد أشرنا إلى أهمية المساعدات المالية فى تشغيل الشراكة ، إلا أنه من الأهمية بمكان التأكيد ثانية على أن توفر هذه المساعدات بصورة كافية يظل شرطاً مهما لضمان تحقيق الأهداف المرجوة للشراكة الأوربية – المتوسطية ، ولأن تكون لها تأثيراتها الإيجابية على التعاون الاقتصادى فى الإقليم . إن اللجنة الأوربية قد اشارت إلى أن الموارد المالية التى تستطيع اللجنة وضعها تحت تصرف البلدان المعنية ستظل محدودة بالقياس إلى احتياجاتها ، كما جرى التأكيد أيضاً خلال مؤتمر برشلونه ، الذى انعقد فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٩٥ ، وبصورة خاصة ، على أن " المبلغ الزهيد " المخصص ، والبالغ قيمته ٧. ٤ بليون وحدة نقدية أوربية ، يستدعى بالتأكيد تخصيص مبالغ إضافية على شكل قروض من بنك الاستثمار الأوربى ، وعن طريق المساهمات الثنائية من مختلف الدول.[١٠]

ومن ناحية ثانية ، فلا بد من توجيه أموال المساعدات بصورة مخصصة نحو المشروعات المشتركة التى تقترحها البلدان المتوسطية غير الأعضاء بنفسها ، إذا ما أريد لهذه المساعدات المالية أن تسهم فى تعزيز التعاون الاقتصادى على الصعيد الإقليمى ، وهذا أمر تقع مسئولياته على دول الإقليم نفسها ، وعلى الجماعة الأوربية فى آن واحد ، فعلى البلدان المتوسطية غير الأعضاء القيام بإعداد مشروعاتها المشتركة التى تستلزم التعاون الجاد بين الوحدات ذات العلاقة فى البلدان المعنية ، كما أن على المجموعة الأوربية وضع هذه المشروعات على رأس سلم الأولويات . ولتحقيق هذه الغاية ، فإنه من المحتمل تقريباً تعزيز برامج الدعم المقدم للمشروعات المشتركة بين المؤسسات الأوربية والمتوسطية (والعمليات الخاصة بمخاطرة رأس المال).

كما يتوجب على الجماعة الاستمرار فى دعمها النشط للتجمعات الإقليمية الفرعية فى الحوض المتوسطى ، وخاصة عبر تقديم التمويل المناسب للمؤسسات الإقليمية .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن نجاح منطقة التجارة الحرة الأوربية – المتوسطية بصورة تحقق النفع المتبادل ، وزيادة التعاون داخل الإقليم يمكن أن يتحقق بزيادة حجم الاستثمارات الأوربية الخاصة المباشرة بصورة كبيرة خلال السنوات القليلة المقبلة ، وفى

---

[١٠] منشورات الاتحاد الأوربى عن مشروع MEDIA ، عمان – الأردن ١٩٩٥ .

متن الاتفاقيات الأوربية – المتوسطية ما يكفى لتوفير الإطار القانونى الذى يكفل الحماية لمثل هذه الاستثمارات.

ومن الطبيعى أن يسعى قسط كبير من هذه الاستثمارات الأوربية المباشرة إلى الحصول على حوافز إضافية ، وعلى الجماعة الأوربية وبلدان الإقليم أن تعمل على توفيرها.

وفى الختام ، فإن الشراكة الأوربية – المتوسطية ستكون قادرة بالتأكيد على الإسهام فى التعاون الاقتصادى على صعيد الإقليم ، إذا ما أمكن اجتياز المشاكل المتعلقة بالمصداقية ، وجرى تحقيق قسط مهم من الشروط الآنف ذكرها.

خلاصة : دور العرب فى المتوسطية

على الرغم من تنامى الاهتمام فى السنوات الأخيرة بإقامة التكتلات الاقتصادية وتوسيع نطاقها جغرافياً وتعميقها عمودياً ، ورغم المسيرة الطويلة للتعاون الاقتصادى العربى ، فما زالت البلدان العربية تفتقر إلى تكتل اقتصادى تواجه به التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة ، وتدعم عن طريقه مسارات تنميتها الاقتصادية.

وبغض النظر عن البعد الجغرافى للتعاون الاقتصادى ، فإن لهذا التعاون مزايا وأعباء غدت معروفة فى النظرية الاقتصادية ، ومن تجارب التكتلات الاقتصادية القائمة . ومن الثابت أن محصلة المزايا والأعباء هى إيجابية على المدى الأبعد ، وتسهم فى الارتقاء بعملية التنمية الاقتصادية . والمصدر الرئيسى لهذا الأثر الإيجابى من السوق الأوسع لحركة السلع والخدمات ، وربما لانتقال عوامل الإنتاج ، علاوة على مساهمة تنسيق السياسات الاقتصادية فى الأشكال الأرقى للتعاون الاقتصادى ، ويجب التسليم بأنه ليس من اليسير فرض شكل من أشكال التعاون الاقتصادى تكون محصلته ضرراً لبلد أو أكثر من أعضائه ، وفى الوقت ذاته ، فإن الأثر الصافى للتعاون الاقتصادى لا يمكن أن يكون مستقلاً عن بعده الجغرافى وطبيعة اقتصاديات البلدان المنضمة له.

ومن هذا المنطلق يتساءل المرء حول إمكانية تحويل مسيرة التعاون الاقتصادى العربى من الفشل إلى النجاح ، ولا يخفى أن التأمل فى مجريات الأمور على الساحة العربية ينفى هذه الإمكانية فى المدى المنظور ، فالمعوقات الرئيسية التى حالت دون نجاح تلك المسيرة ما زالت قائمة ويصعب تجاوزها خلال العقد القادم ، وكذلك ، فإن المتوسطية كبديل للتعاون

الاقتصادى فى المنطقة ، فعلى الرغم من صلاحيتها من الناحيـة النظريـة ، فـإن المعوقـات العملية والتاريخية المبينة سابقاً تجعل فرص نجاحها محدودة جداً إذا لم يكن هنـاك تكـامل عربى.

وهذا لا يعنى رفض جميع الصيغ المختلفة للتعـاون الاقتصـادى فـى المنطقـة برمتهـا ، وإنما يدعو إلى النظر فيها بعناية لاختيار الأنسب والأكثر جدوى ، فإقامـة تكتـل اقتصـادى بين دول المنطقة أمـر حتمـى وضـرورى إذا مـا أرادت التقـدم واللحـاق بركـب الحضـارات الاقتصادية المتقدمة.

ولا يتوجب التوقف كثيراً عند صيغـة هـذا التكتـل ، هـل يكـون عربيـاً خالصـاً أو يضـم إسرائيل ؟ فمع أن وجود إسرائيل ضمن هذا التكتل له إيجابياته وسلبياته ، فإنـه لا يشـكل العامل الوحيد والحاسم بالضرورة لنجاح أوفشل التعاون الاقتصادى فى المنطقـة ، كمـا أن محصل إيجابيات وسـلبيات انضمـام إسرائيل ليست خارجـة بكاملهـا عـن سيطرة البلـدان العربية المشاركة فى التعاون والتـى يظـل بمقدورهـا وضـع السياسـات والضوابـط لتنظيـم العلاقة مع إسرائيل ، فإنجـاح هـذا التعـاون وتحقيـق ثمـار مجزيـة علـى المـدى المتوسـط والبعيد يتطلب توافر عدد من المقومات والمرتكزات اللازمة للارتقاء المستمر بهذا التعاون بما يحقق حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين دول المنطقة.

ولعل من أبرز هذه المقومات تهيئة الأرضية المناسبة للتعاون الإقليمى على المسـتوى القطرى أولا . ويتطلب ذلك توافر السياسات الاقتصادية المستندة إلى نظـام السـوق الحـرة وإعطـاء دور أكبر للقطـاع الخـاص فـى النشـاط الاقتصـادى ، بالإضافـة إلـى تبنـى برامـج تصحيح وطنية شاملة لإزالة الاختلالات الهيكلية وإزالة القيود والحوافز التى تعيق انتقـال السـلع ورأس المـال ، ولا يقـل أهميـة عـن ذلـك توافـر الأنظمـة السياسـية المسـتندة إلـى الديمقراطية والتى عادة ما تتلازم مع نظام السوق الحرة ، وتكون مؤهلة للتعاون الإقليمى أكثر من غيرها.

وبعد تهيئة الأرضية اللازمة علـى المستوى القطـرى ، يغدو بالإمكـان الانطـلاق نحـو التعاون الإقليمى ، ولكن يجب الانتبـاه إلـى ضـرورة أن تكـون أطـر هـذا التعـاون وأهدافـه واقعيـة وقابلـة للتطبيـق والابتعـاد عـن الشـعارات والأهداف الكبـيرة التـى أثبتـت التجربـة صعوبة تحقيقها ، ولعل عملية التدرج فى صنع التعاون الاقتصـادى مـن المراحل الضيقـة

إلى الأكثر اتساعاً تكون أنسب من القفز إلى مرحلة التكامل الشامل دفعة واحدة ، كما يمكن أن تبدأ انطلاقة التعاون على مستوى ثنائى أو متعدد الأطراف بين الدول التى تتوافر فيها الأرضية المهيأة للتعاون تمهيداً للتعاون على مستوى الإقليم الواسع.

ولا يغيب عن البال أن أية صيغة للتكتل الاقتصادى المنشود فى المنطقة لن تكون مثمرة ما لم تراع خصوصية المنطقة التاريخية والاجتماعيةو وتهدف أساسا إلى تحقيق تنمية المنطقة اقتصادياً ، فالحديث عن التعاون ينطلق حتى الآن من منظور سياسى ، ويسعى لخدمة أهداف سياسية أكثر منها اقتصادية مما يقلل من فرص تقبلها فى المنطقة ونجاحها ، وسيظل الوضع كذلك إلى أن تصبح هذه السوق غير مرتبطة بالاعتبارات السياسية وبخدمة مصالح أطراف خارجية عن المنطقة.

المراجع

أ - المراجع العربية :

١. جورج خورى ، الشركات المتعددة الجنسيات - دار الفارس للنشر والتوزيع - عمان ، ١٩٩٤.

٢. جميل هلال ، استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ، ١٩٩٥.

٣. طالب محمد عوض ، التجارة الدولية - مطبعة النور - عمان ، ١٩٩٥ .

٤. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية للأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ - الكويت .

ب - المراجع الأجنبية :

1. Appleyard. D, and Field. A., International Economics, Irwin, USA, 1992.
2. Bhagwati. J. and Srinivasan, Lectures on International Trade, MT Press, USA, 1983.
3. Bishop. M, Kay.J. and mayer. C., Privatization and Economic Performance, Oxford University Press, New Youk,
4. Bojnee, S. Integration of Central Europe in the Common Agricultural Policy of the European Union. World Economy, July 1996, 19 (4), pp. 447-63.
5. Caceres, L. R., Panama and Central American Economic Integration. CEPAL Rev., December 1995, (57), pp. 95-112.

6. Caves. R, Frankel. J, and Jones, R., World Trade and Payment, Harper collins, USA, 1993.

7. Dornbusch. R., Open Economy Macroeconomics, Basic Books, USA, 1980.

8. Doroodian, K., Boyd, R. G. and Piracha, M. ACGE Analysis of the Impact of Trade Liberalization between the US and Mexico. Atlantic Econ. J., December 1994, 22 (4), pp.

9. Ethier. W., Modern International Economics, Norton, USA, 1988.

10. Gillis, Perkins, Roemer and Snodgrass, Economics of Development, Norton, USA, 1992.

11. Gray peter, Transitional Corporations and International Trade and Payment, Routledge, UK, 1993.

12. Helpman. E, and Krugman. P, market structure and Foreign Trade, MII press, USA, 1990.

13. Herrick. B, Kindleberger. C., Economic Development, Mcgraw Hill, USA, 1983.

14. Hoekman, B. and Djankov, S. The European Union's Mediterranean Free Trade Initiative. World EconomyJuly, 19 (4), pp. 387-406.0

15. Ingram. J. and Dunn. R., International Economics wiley, USA, 1993.

16. Klein, L. R. and Salvatore, D. Welfare Effects of the North American Free Trade Agreement. J. Pol. Modeling April 17 (2), pp. 163-76.

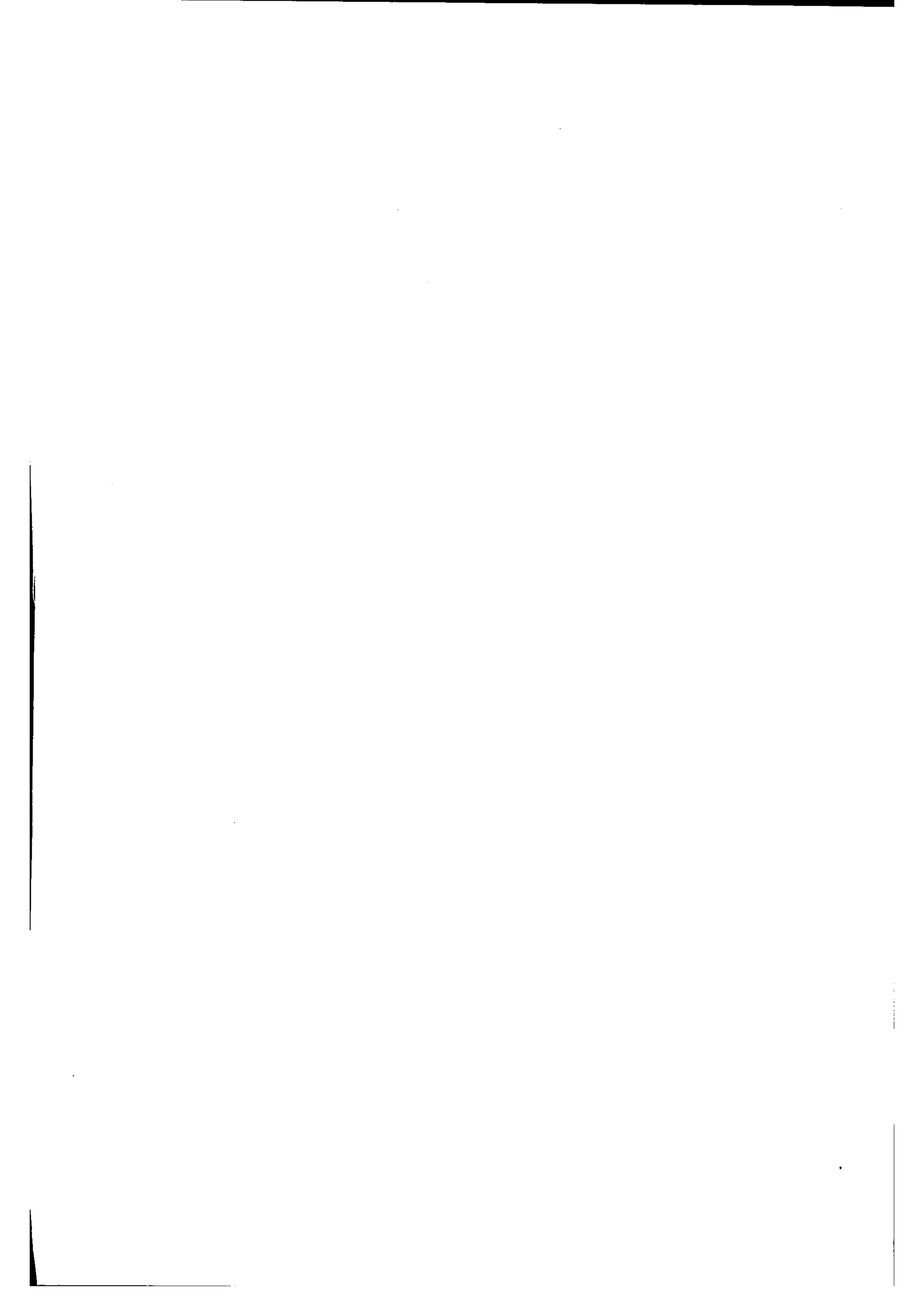
17. Martin. S. and Parker. D., The Impact of Privatization Routledge, UK, 1997.

18. Nafziger wayne, The Economics of Developing countries, printice Hall, USA, 1990.

19. Root-F., International Trade and Investment, South Western Publisher, USA, 1984.

20. Salvatore. D., International Economics, prentice Hall, USA, 1995.

21. Wang, J.C. and Chen, H. The Impact of North American Economic Integration on Taiwan, J. Econ. Devel., December 19 (2), pp. 189-208.



منطقة التجارة الحرة : صورة أولية للتعاون الاقتصادى العربى

د. خالد سعد زغلول حلمى*

مقدمة :

لقد حفلت الأعوام القليلة الماضية بالعديد من المتغيرات والتطورات المتلاحقة سواء على المستوى العالمى أو الإقليمى أو القطرى مما أثار جدلاً عالمياً واسع النطاق حول صورة العالم مع بداية القرن القادم وميلاد نظام عالمى جديد.

وتمثل هذه المتغيرات تحدياً خطيراً فى مواجهة اقتصادات الدول العربية ، الأمر الذى أدى إلى انتشار الأحاديث عن العمل المشترك بجميع صوره وأشكاله وبجميع مستوياته وأساليبه، لشعور الدول العربية بحتمية المواجهة والإصرار على استغلال جميع الامكانيات والمقدرات لمواجهة هذه المتغيرات المتلاحقة.

وعلى الرغم من أن الدول العربية كانت سباقة فى اتجاه التعاون الإقليمى بإنشاء جامعة الدول العربية ، وتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، والوحدة الاقتصادية، والسوق العربية المشتركة ، فإن التعاون الاقتصادى بينهما من الناحية الفعلية حتى يومنا هذا يكاد يكون غير موجود ، وقد شعرت الدول العربية بضرورة عودة الروح إلى فلسفة واستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك من مدخل التكامل ومن مفهوم واضح للعمل التكاملى حتى وإن اقتصر على مفهوم منطقة التجارة الحرة التى تعتبر الخطوة الأولى فى طريق الألف ميل للتكامل على امتداد خريطة العالم وعلى طول الخبرات التاريخية للنماذج والتجارب التكاملية ، أو بمعنى آخر هى المحرك فى اتجاه عملية التكامل الاقتصادى.

---

* أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد – كلية الحقوق – جامعة المنوفية

وتهدف هذه الورقة إلى التعرف على مفهوم مناطق التجارة الحرة ومكانتها فى سلم التكامل الاقتصادى ، وكذا التعرف على أهم المستجدات التى دعت إلى إحياء حركة التعاون العربى سواء على المستوى العالمى أو الإقليمى وصولاً إلى أهم مقومات إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية ، بغرض نجاح هذا العمل العربى المشترك كخطوة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية التى أصبحت ضرورة لا غنى عنها فى ظل عصر التكتلات الاقتصادية.

المبحث الأول

ماهية مناطق التجارة الحرة

تعد مناطق التجارة الحرة اللبنة الأولى ، نحو تحقيق التعاون الاقتصادى العربى ، وهى الخطوة التى قررت الدول العربية اتخاذها بعد فشل كافة محاولات تجارب التكامل الاقتصادى عبر العقود الخمسة الماضية.

وسوف نتناول المناطق الحرة من حيث مفهومها وأهدافها أولاً ، ثم موقعها على خريطة التكامل الاقتصادى ثانياً.

المطلب الأول : مفهوم مناطق التجارة الحرة وأهدافها

منطقة التجارة الحرة[1] هى أبسط أشكال التكامل الاقتصادى ، وتمثل الخطوة الأولى نحو تحقيق الاتحاد الاقتصادى ، وتعنى تحرير المبادلات التجارية بإلغاء الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية (القيود الكمية) أمام حركة انتقال السلع والخدمات بين مجموعة

---

[1] انظر حول هذا المفهوم:

- د. باسم فياض ، المحددات الاقتصادية لاختيار منطقة التكامل الاقتصادى المثلى بين مجموعة البلدان العربية ، المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢١ - ٢٢ ديسمبر ١٩٩٢.
- د. منير الحمش ، التكامل الاقتصادى العربى ، دار الجليل للنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٨٧ ، ص ١٣.
- د. محمد عزيز ، فصول فى التكامل الاقتصادى ، منشورات جامعة قار يونس ، ليبيا ، ١٩٨٢ ، ص ١٤.
- أيضاً بيلا بلاسا ، نظرية التكامل الاقتصادى ، ترجمة محمد عبد العزيز أحمد وعبد الرحمن شبل حسن ، ومحمد الجبالى مراجعة د. صلاح الدين عبد الوهاب ، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٩٤ ، ص ٧٤ وما بعدها.

الدول المكونة للمنطقة وفى نفس الوقت تحتفظ كل دولة بحواجزها الجمركية الخاصة بها تجاه العالم الخارجي.

وتعد مناطق التجارة الحرة ركيزة أساسية لإقامة تجمع اقتصادى يساهم فى دعم القوة التنافسية للدول أعضاء المنطقة الحرة ، مجتمعة أو منفردة فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، وتشجع على قيام المؤسسات المالية غير المصرفية لخدمة أغراض الاستثمار والتنمية خاصة شركات التأجير التمويلى ، وربط السياسات الضريبية بمجالات الاستثمار.[٢]

وتهدف اتفاقيات مناطق التجارة الحرة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية داخل المنطقة عن طريق السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخلها بلا قيود أو أعباء مالية مصطنعة، وذلك لتحقيق أقصى استخدام واستغلال لعناصر الانتاج بأرخص الأسعار وأيسر الشروط.

كما تهدف المناطق الحرة إلى دعم الاستثمار الأجنبى فى الدول الأعضاء وخلق فرص عمل جديدة ، وتمكن الدول أطراف المنطقة الحرة من تحقيق أقصى فائدة ممكنة من خلال تعاملاتها مع التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية ، مثل الجات وغيرها ، لأن هذه الاتفاقيات تقرر مزايا تفضيلية للكيانات الاقتصادية لا تتاح مثلها للدول منفردة[٣].

وتوضح نظريات التكامل الاقتصادى[٤] أن تطور تطبيق منطقة التجارة الحرة، يعنى التحرير الكامل فى نهاية المطاف ، لكل أو معظم السلع والخدمات محل التبادل التجارى من كافة أنواع الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية وإعطاء الفرصة كاملة للأثر الانشائى للتجارة

---

[٢] Bela Balassa, the theory of Economic Integration is (homewood : Richard D. irwrn, 1961) P.15

[٣] د. خالد سعد زغلول ، الجات والطريق إلى منطقة التجارة العالمية ، مجلة الحقوق، جامعة الكويت ، السنة العشرون، العدد الثانى ، يونية ١٩٩٦ ، ص ١٩١ وأيضاً د. نبيل حشاد ، الجات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية ، الكويت (سلسلة رسائل البنك الصناعى ، ٢٤) ١٩٩٤، ص ٨٦ وما بعدها.

[٤] انظر حول نظريات التكامل الاقتصادى الليبرالى ، فى الأدب الاقتصادى الغربى:

- Bela Balassa, the theory of Economic, op cit, p.15.
- Fritz Machlup, ed economic integration:
worldwide, Regional, sectoral, proceedings of the Fourth congress of the international Economic Association, held at budapest, Hungary, international economic Assouation publications (New Yourk : the Macmillan press, 1978) p.38.

Trade Creation effect ليحدث نتائجه فى تغليب عوامل الكفاءة الانتاجية لصالح المستهلك، والإفادة من عناصر المزايا النسبية واقتصاديات الحجم.

كما توضح هذه النظريات أنه مع بداية تطبيق نظام مناطق التجارة الحرة سوف يسود أو يبرز الأثر التحويلى للتجارة Trade diversion effect لبعض الوقت ، والذى يكون على حساب المنتج الأكثر كفاءة فى الخارج ، ولصالح المنتج الأقل كفاءة فى الداخل (أى الدول داخل منطقة التجارة الحرة) ، وهذا أمر مرحلى ومقبول لدى الاقتصاديين ، باعتباره تطبيقاً لمبدأ (الحل الثانى) Second Best وهذا ما سنوضحه فى الصفحات التالية ، فمن أهم مداخل عملية التكامل الاقتصادى بوجه خاص هو استثمار الأبواب المفتوحة للتجارة ، إلى أقصى حد ممكن لخفض النمو وتهيئة الأرض لعوامل التخصيص والتشابك الإنتاجى لتلعب دورها ، وترشيح القطاعات الإنتاجية الملائمة للتنسيق وتحديد القطاعات ذات الأولوية لتوجيهها أو توجيه الاهتمام والموارد نحوها بصورة مركزة ، للاستجابة السريعة لقوى السوق ، وتلبية احتياجات الطلب الانتاجى والاستهلاكى من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى جودته فى مناخ المنافسة . وأهمية دور التجارة فى العمل التكاملى لا تعنى أن الأمر يقتصر على هذا الجانب فقط ، ولكن تعنى أن التركيز عليه ومنحه أولوية فى مرحلة انطلاق عملية التكامل الاقتصادى ، باعتبار ما للتجارة من خصائص مميزة ودور ديناميكى كمحرك للنمو وقاطرة للاستثمار والخدمات وخلق فرص العمل ، فى سوق واسعة مفتوحة فى نطاق مناطق التجارة الحرة ومن ثم فإن تحرير وتنمية التجارة ، ليس مجرد تدفقات سلعية أكبر بين دول منطقة التجارة الحرة سواء بالمقاييس المطلقة أو النسبية ، ولكنه يؤدى من خلال ذلك إلى توفير المبررات والظروف المواتية لتحريك المداخل الأخرى للتكامل ، من خلال التفاعل والتدابير المشتركة لتسريع هذا التكامل. ومن شأن كل ذلك أن يؤدى تدريجياً إلى إيجاد واقع جديد من المصالح المشتركة بين أطراف منطقة التجارة الحرة.[5]

وقد شهد العالم قيام مناطق التجارة الحرة على مستوى شبه إقليمى ما لبث أن امتد إلى المستوى الإقليمى ثم الأقاليمى ثم القارى ، وتطور التوسع فى هذه الصيغة فى السنوات الأخيرة إلى المستوى ما بين القارى. ويمثل المشروع الجارى إقامته فى نطاق (المنتدى

---

[5] Richard S.Belous, Jonathan lemco, Nafta as a Model of development, the benefits and costs of merging high - and low - wage - areas, Albany, N.Y - state universty of new Yourk press, 1995, P.P. 90 - 110

الاقتصادى لآسيا والباسفيك/ الأبيك) [٦] **النموذج العملاق لهذا الاتجاه ويشير كل ذلك إلى أن العلاقات التجارية الدولية تتجه إلى التحول نحو بلورة مناطق تجارة حرة عملاقة ، تندمج فى إطارها مناطق مماثلة أصغر ، مثل حالة (منظمة الآسيان داخل منظمة أبيك)** [٧]**، ويتوقف مستقبل هذه المناطق ودورها فى التجارة العالمية ، على أحجامها وتشكيلاتها وسياساتها ، واتجاهها نحو الانفتاح على الكيانات التجارية الأخرى ، أو انغلاقها وراء أسوار حمائية.**

ولا شك أن اتجاه الدول العربية نحو إقامة منطقة تجارة حرة عربية يعبر مبدئياً عن وعى عربى بأهمية إقامة كيان اقتصادى عربى ، يتعامل مع الكيانات والتكتلات الاقتصادية الكبرى ، التى تنتشر بسرعة على خريطة الاقتصاد العالمى. وهو أمر ضرورى للدفاع عن المصالح العربية المشتركة ، من موقع جماعى يمكن أن يعكس ويجسد ثقل الاقتصاد العربى فى المجموعة ، ويدعم من قدرته التفاوضية الدولية ، سواء على المستوى الدولى أو على المستوى الإقليمى الشرق أوسطى والبحر متوسطى ، أى أن إقامة منطقة تجارة حرة عربية تشكل جسراً يجرى التعامل العربى من خلاله ، بصورة متزايدة مع القوى الاقتصادية العالمية ولابد أن ندرك أن هذه النتائج لا يمكن أن تتحقق إلا إذا انطلق المشروع بصورة جادة

---

[٦] أقيم منتدى التعاون الاقتصادى بين آسيا والباسفيك (APEC) عام ١٩٨٩ ليكون منبراً يشترك فيه عدد من الدول ويستطيع الاقتصاد الآسيوى والباسفيكى من خلاله توثيق التعاون المتبادل فى تطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، ويبلغ عدد الأعضاء الحاليين فى (APEC) خمسة عشر عضواً ، ويشكل أقوى إقليم اقتصادى فى العالم إذ يبلغ Yجمالى ناتجه الإقليمى المجمع ما يزيد عن (١) تريليون دولار عام ١٩٩٥.

انظر فى ذلك:

Anony mous, free trade zones : farmed out Economist (ECT) issn, vol 337, iss : 7937 . date : oct 21, 1995, p. 40

[٧] رابطة أمم جنوب شرق آسيا (APEC) تأسست فى ٨ أغسطس ١٩٦٧ بعضوية خمس دول هى: أندونيسيا – ماليزيا – الفلبين – سنغافورة – تايلاند وانضمت بروناى إلى الرابطة عام ١٩٨٦، وفى يناير ١٩٩٢ وافقت الدول الأعضاء فى رابطة أمم جنوب شرق آسيا على زيادة التوسع فى التعاون الاقتصادى عن طريق إقامة منطقة تجارة حرة تابعة للرابطة ، وقد جرى سريان العمل بها فى أول يناير ١٩٩٣.

لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر:

د. رجاء محمد مخاريطه ، منظمات التكامل الإقليمى ، ملحق الأهرام الاقتصادى ، القاهرة ، ٢ أكتوبر ١٩٩٥ ، ص ١٧ وما بعدها.

وموضوعية وساندته إرادة سياسية حقيقية من كافة الدول العربية ووفرت له مقومات الاستمرار والتطور.

المطلب الثانى

موقع مناطق التجارة الحرة على خريطة التكامل الاقتصادى

إن التكامل الاقتصادى عملية تاريخية ، بمعنى أنها تحتاج إلى فترة زمنية طويلة حتى تنضج أسبابها وتكتمل عناصرها ، ولذا ينظر إليه على أنه عملية تدريجية تتم من خلال العمل الواعى الذى يخضع لقوانين العلم الموضوعية.

ويتخد التكامل الاقتصادى الدولى أشكالاً عديدة ، تأخذ درجات متفاوتة فى مداها - أبسطها الاتفاقيات التجارية التى تساعد على تدفق السلع عبر الحدود عن طريق إزالة أو تخفيف القيود والعقبات التى تعترض سبل تدفق التجارة وأكثرها تقدماً تحقيق التكامل الاقتصادى أو الوحدة الاقتصادية. وقد حدد "Bela Balassa " مراحل التكامل الاقتصادى بخمس مراحل هى:[٨]

أ- منطقة التجارة الحرة : وهى أبسط أشكال التكامل وأول مرحلة من مراحل تحقيق التكامل الاقتصادى ، وتعنى تحرير المبادلات التجارية بإلغاء الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية (القيود الكمية) أمام انتقال السلع والخدمات بين مجموعة الدول المكونة للمنطقة وفى نفس الوقت تحتفظ كل دولة بحواجزها الجمركية الخاصة بها تجاه العالم الخارجى ومن أمثلتها منطقة التجارة الحرة الأوربية (EFTA) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)[٩]

ب - الاتحاد الجمركى : وفيه يتم إلغاء الحواجز والقيود الجمركية أمام انتقال السلع والخدمات بين مجموعة الدول المكونة للاتحاد ، كما هى الحال فى مناطق التجارة الحرة

---

[8]Bela balassa, the theory of Economic Intergration, op, cit, p 22

[٩] تعد هذه المناطق نماذج ناجحة للتكامل ، حيث استطاعت أن تحقق أهدافاً جليلة جذبت إليها أنظار دول العالم كافة. انظر فى ذلك

Richard s. Belous, Jonathan lemca, Nafta, as a Model of development, the benefits and costs of merging - and low - wage areas, op . cit. p. 95.

وأيضا د. سمير التنير ، تطور السوق العربية المشتركة ، معهد الانماء العربى ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٣١ - ٣٥

بالإضافة إلى إقامة حاجز جمركى موحد بين الدول الأعضاء والعالم الخارجى ، ومن أمثلته اتحاد دول البنلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج).

ج- السوق المشتركة : ويمثل خطوة متقدمة عن المرحلتين السابقتين وفيه يتم إلغاء الحواجز والقيود أمام انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج أيضاً (رأس المال والعمل) بين مجموعة الدول المكونة للسوق ، مع إقامة حاجز جمركى موحد بين الدول الأعضاء والعالم الخارجى ، ومن أمثلته السوق الأوربية المشتركة التى حققت نجاحاً كبيراً فى هذا المجال وتطورت نحو تحقيق اتحاد اقتصادى مع مطلع عام ١٩٩٣ ، وهى فى سبيلها الآن نحو الدخول إلى نهاية مطاف التكامل الاقتصادى وهو الوحدة الاقتصادية.[10]

د - الاتحاد الاقتصادى : له نفس خصائص السوق المشتركة التى تشمل إلغاء الحواجز والقيود أمام حركة السلع وعناصر الإنتاج ، مضافاً إليها نوع من التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة سواء أكانت سياسات مالية أو نقدية أو متعلقة بسعر الصرف، ومن أمثلته الحماية الاقتصادية الأوربية التى بدأت توجيه سياستها الاقتصادية فى العديد من المجالات ، أهمها سياسة سعر الصرف والسياسة الزراعية.

هـ - الوحدة الاقتصادية : وهى المرحلة الأخيرة التى يتم فيها توحيد كافة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية والنقدية ، وسياسات التوزيع ، ولها الخصائص العضوية للدولة الواحدة ، فهناك بنك مركزى واحد ، وعملة واحدة ، وهذا يفرض إنشاء نوع من المؤسسات تعرف باسم "مؤسسات ما فوق الدول (Supra-National) تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء"[11] والوحدة الاقتصادية على هذا النحو تعتبر جزءاً من عملية التوحيد السياسى حين تقرر دولتان أو أكثر الاندماج السياسى، ولا شك أن اختيار الشكل الملائم للتكامل وأسلوب تحقيقه يلعب دوراً هاماً فى اتخاذ خطوات ناجحة نحو تحقيق التكامل الاقتصادى.

---

[10] لمزيد من التفاصيل حول تطور السوق الأوربية أنظر د. خالد سعد زغلول ، نحو استراتيجية عربية لمواجهة التحدى الاقتصادى الذى يفرضه مشروع أوربا الموحدة ١٩٩٣ ، مجلة حقوق المنوفية ، القاهرة ، السنة الأولى ، العدد الثانى ، اكتوبر ١٩٩٠ ، ص ٢١٢ - ٢١٧.

[11] Bela, balassa, the theory of economic integration op. cit2. p. 25

ويتضح لنا من دراسة الأشكال المختلفة للتكامل أنها تعمل جميعها على تحرير التجارة بين الدول الأعضاء . ومن نتيجة ذلك أن يستعاض عن بعض الانتاج غير الكفء فى داخل المنطقة المتكاملة بالاستيراد من القطر الآخر الأكثر كفاءة والعضو فى المنطقة . وهذا التقليل للتجارة غير الكفؤة نسبياً ، وتنشيط التجارة الكفؤة يعرف بخلق التجارة (Trade creation) ويؤدى ذلك فى الوقت نفسه إلى هبوط أسعار الاستيراد من القطر ذى الكفاءة ، وهذا يساعد المستهلكين على توسيع استهلاكهم بتقليص البدائل الأقل جذباً فى تحقيق أكبر فائدة للمستهلكين.[١٢]

كما أن المنطقة أو المجموعة المتكاملة اقتصادياً تجلب معها تمييزاً وتفاضلاً لمصلحة الأقطار الأعضاء إزاء الأقطار الأجنبية ، ومن نتيجة ذلك أن الاستيراد من الأقطار غير الأعضاء ، متقدمة كانت أو نامية ، يستعاض عنها بمصادر أقل كفاءة نسبياً من داخل المنطقة أو المجموعة ويعرف هذا بتحويل التجارة (Trade Diversion) ، لأنه يعنى التحول من مصادر التجهيز الكفء إلى مصادر إنتاج أقل كفاءة[١٣]، ويؤدى هذا التحول إلى تخفيض الطلب على الواردات من الأقطار غير الأعضاء وبذلك تنخفض أسعار سلعها فى الأسواق الدولية ، وبعبارة أخرى فإن المتوقع فى مثل هذه الحالة أن يحدث ميل نحو انخفاض أسعار واردات المجموعة المتكاملة ، ويتجسد هذا فى تحسين نسب التبادل التجارى لمجموعة الأقطار المتكاملة ، وفى تدهور تلك النسب لدى الأقطار غير الأعضاء ، ويظهر هذا بصفة خاصة خلال الأجل القصير.[١٤]

المبحث الثانى

الواقع الاقتصادى العربى ومنطقة التجارة الحرة

تواجه دول العالم بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة منذ سنوات قليلة عدداً من المتغيرات الاقتصادية سواء على المستوى العالمى أو الإقليمى أو القطرى . وقد دعت هذه المتغيرات الدول العربية نحو إيجاد صيغة تعاون اقتصادى فيما بينها حتى تحقق مصالحها فى

---

[١٢] د. محمد عزيز ، فصول فى التكامل الاقتصادى ، منشورات جامعة قار يونس ، ليبيا ، ص ٢٠ – ٢٢ .

[13] Bela Balassa, "Trade greations and trade diversion, in the European common Market in Economic journal, March, 1967, p.p. 42-55

[١٤] د. محمد عزيز ، فصول فى التكامل الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٢١.

مواجهة هذه المتغيرات ، وسوف نتعرف على أهم هذه المتغيرات فى مطلب أول ، ثم مدى ملاءمة صيغة منطقة التجارة الحرة للأوضاع الاقتصادية العربية فى مطلب ثان.

المطلب الأول

الاقتصاد العربى وأهم المتغيرات العالمية والإقليمية والقطرية

أولاً : المتغيرات العالمية:

أهم هذه المتغيرات على الإطلاق هو ترسيخ ظاهرة الاعتماد المتبادل فى الاقتصاد الدولى، فالسمة الظاهرة والبارزة من تحليل التفاعلات الاقتصادية والدولية المعاصرة هى الاتجاه نحو تدويل الاقتصاد العالمى، أو ما يعرف بالعولمة أو الكوكبة (Globalization) [١٥] ويقصد بذلك التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول - وقد تُوجَّت هذه الظواهر بدخول اتفاقية الجات حيز التنفيذ ، والتى تشكل إطاراً قانونياً لتنظيم العلاقات التجارية الدولية وتمكين أعضاء المجتمع الدولى من النفاذ إلى الأسواق العالمية.

ثانيا: المتغيرات الإقليمية :

تشهد المنطقة العربية العديد من المتغيرات الإقليمية . تتمثل فى اتجاهين، الأول ينادى بضرورة إنشاء سوق شرق أوسطية ، والآخر إنشاء شراكة أوربية متوسطية عربية ، وعن الاتجاه الأول نجد أن الدول العربية تواجه العديد من الاعتبارات أهمها تداعيات جهود السلام، وليس السلام ذاته الذى لم يتحقق وما زال أمامه شوط طويل. وهذه التطورات تتمحور حول ما يسمى " السوق الشرق أوسطيه"[١٦]

---

[١٥] لقد استخدم هذا المصطلح لوصف بعض الأوجه الرئيسية للتحول الحديث فى النشاط الاقتصادى العالمى ، أنظر فى ذلك : د. إسماعيل صبرى عبدالله ، الكوكبة ، المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢١ - ٢٣ ديسمبر ١٩٩٥ ، ص ١ .

[١٦] لمزيد من التفاصيل حول السوق الشرق أوسطية أنظر :

- د. محمد زكريا اسماعيل ، النظام العربى والنظام الشرق أوسطى ، المستقبل العربى ، بيروت عدد ١٩٦ ، عام ١٩٩٥ ، ص ١٥ . وأيضاً د. خالد سعد زغلول ، مشروع السوق الشرق أوسطية من منظور اقتصادى عربى ، مجلة حقوق الكويت ، السنة الحادية والعشرون ، العدد الأول ، مارس ١٩٩٧ ، ص ١٥.

وعن الاتجاه الثانى هناك المشروع الأوربى المتوسطى العربى الذى يستهدف ضم دول حوض البحر المتوسط بسواحله الشمالية والجنوبية والشرقية وعدد من الدول العربية.[١٧]

والمشاركة فى العمل المشترك المتعدد الاتجاهات فى إطار منظومات إقليمية تتوخى المصالح الحقيقية للشعوب والدول المشاركة هو توجه لا يتناقض مع المصالح العربية ولكن بشرط تكتل اقتصادى عربى حتى ولو كان فى أبسط صوره، وهو منطقة تجارة حرة عربية ، حتى تستطيع تعظيم مكاسبها وتدنى خسائرها فى إطار المنظمات الإقليمية المختلفة.

ثالثا: المتغيرات القطرية:

تتمثل فى اتجاه معظم الدول العربية نحو اقتصاد السوق وتعزيز دور القطاع الخاص فى الحياة الاقتصادية ، وتعد هذه المتغيرات خطوة هامة لتهيئة الدول العربية نحو الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية سواء على المستوى العالمى أو الإقليمى ، إلا أن المدخل الرئيسى لدخول مثل هذه التكتلات هو إيجاد كيان عربى مشترك.

المطلب الثانى

مدى ملاءمة صيغة منطقة التجارة الحرة للأوضاع الاقتصادية العربية

إن مشروع إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى يمكن أن يمثل نقطة انطلاق وقوة دفع جديدة لاستئناف مسيرة التكامل ، إذا توافر لها الآليات والمقومات الضرورية ، وتعد صيغة منطقة التجارة الحرة هى الأكثر ملاءمة فى هذه المرحلة ، باعتبارها مدخلاً أساسياً لتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية للعديد من الأسباب أهمها:

أ - وجود فوائض سلعية لبعض المنتجات الزراعية والصناعية ، وهى إما فوائض وقتية ، نتيجة لعوامل مناخية مواتية بالنسبة للسلع الزراعية ، أو نتيجة الاجراءات الحمائية والتمييزية التى تواجهها هذه المنتجات فى أسواق الدول الصناعية وإما مستمرة نتيجة اتباع سياسات زراعية تقوم على استخدام الأساليب الحديثة فى الزراعة أو تنويع القاعدة

---

[١٧] انظر د. محمد الأطرش ، المشروعان الأوسطى والمتوسطى والوطن العربى ، المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٢١٠ ، أغسطس ١٩٩٦ ، ص ١٣.

الإنتاجية للسلع الصناعية ، ووجود هذه الفوائض جعل الدول العربية المصدرة تبحث عن أسواق تصديرية لهذه السلع داخل الدول العربية.[١٨]

ولا شك أن الاتجاه الطبيعى لذلك هو السوق العربية الواسعة المجاورة لها ، والتى تتزايد طاقاتها الاستيعابية بقبولها للمنتجات العربية ، وإقامة منطقة تجارة حرة عربية من شأنها تخفيف أو إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام حركة تبادل السلع العربية داخل كل منها . وكلما كانت منطقة التجارة الحرة أكثر انفتاحاً على محيطها العربى ، ازدادت فاعليتها فى تحقيق هدف تحرير المبادلات التجارية العربية.

ب- تنوع الهياكل الاقتصادية للدول العربية ، وتعطى هذه الحقيقة مؤشراً عاماً عن وجود فرص للتخصص بين البلدان المتقاربة فى هياكلها الإنتاجية ، شريطة وجود دراسات قطاعية متعمقة لكل من تلك القطاعات (الزراعية والصناعية) لبحث مدى التشابه وامكانيات التخصص والمزايا النسبية المقارنة لكل بلد فى واحد أو أكثر من تلك التخصصات، الأمر الذى يتيح التوسع فى الصناعات التحويلية ، ويطرح إمكانية حقيقية لنمو التجارة العربية البينية.[١٩]

ج- تقارب الأنظمة والسياسات الاقتصادية العربية ، مع تطبيقها لبرامج التصحيح الهيكلى والإصلاح الاقتصادى والتى تتجه بها جميعاً نحو اقتصاد السوق ومن ثم تحرير التجارة ، ولاشك أن ازدهار التبادل التجارى سوف يحفز القطاع الخاص على تطوير قوى الانتاج بإقامة هياكل ومرافق إنتاجية مواتية لمزيد من التجارة والاعتماد المتبادل بين

---

[١٨] كانت الدول العربية فى بداية الأمر تنظر إلى السوق العربية كسوق هامشية تلجأ إليها فى بعض الحالات ، خاصة عندما تغلق أمامها الأسواق الخارجية ، إلا أن النظرة قد تغيرت بفعل التطورات الاقتصادية والدولية وديمومة الاجراءات الحمائية وتصاعدها وتنوع أشكالها وأصبحت هذه الدول تنظر إلى السوق العربية نظرة إيجابية باعتبارها سوقاً هامة لسلعها التصديرية ، وبدأت تكتشف فيها أمكانيات لفرص تصديرية جديدة.

لمزيد من التفاصيل انظر:

د. معتصم سليمان ، نحو استراتيجية عربية لتنمية التجارة العربية البينية ، شئون عربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، العدد ٧٩ ، سبتمبر ١٩٩٤ ، ص ١٥٢.

[١٩] د. باسم فياض ، المحددات الاقتصادية لاختيار منطقة التكامل الاقتصادى المثلى بين مجموعة البلدان العربية ، المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة ٢١ - ٢٣ ديسمبر ١٩٩٥ . ص ٧٢٦.

الاقتصادات العربية ، أى أن إقامة منطقة تجارة حرة عربية يتواءم مع سياسة اقتصاد السوق فى هذه الدول ، بل ويمكن من إقامة وتنشيط العلاقات التبادلية فيما بينهم حيث يؤدى كل منهما إلى ازدهار الآخر.

د- تشابه مستوى التنمية بين الدول العربية ، وعلى الرغم من عدم وجود معيار محدد لقياس مستويات التنمية فى البلدان المختلفة ومقارنتها ، ولكن جرى العرف الاقتصادى على استخدام عدد من المؤشرات لقياس مستوى التنمية ، منها متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالى وتطوره ، وتطور مستوى التضخم وكذلك نموهيكل الاستهلاك والاستثمار، وهيكل الطلب ومصروفات الحكومة المركزية وأسعار الفائدة وحجم الدين الخارجى وتدفق رأس المال الخارجى العام والخاص وإجمالى تدفقات الموارد الصافية وصافى التحويلات.[20]

ويشير البنك الدولى فى تقريره عن التنمية فى العالم لعام ١٩٩٥ إلى تشابه هذه المؤشرات إلى حد كبير بين بعض الدول العربية ، ومنها المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وسوريا ولبنان والأردن، وعلى صعيد آخر تتشابه دول الخليج العربى فى مستوى التنمية[21] ، الأمر الذى يدعونا إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجموعة الأولى، ومنطقة أخرى بين دول المجموعة الثانية ، وذلك فى مرحلة أولى على أن يتم دمج المنطقتين بعد مرحلة زمنية معينة ، بعد أن تُكيف كل دولة من دول المجموعتين ظروفها وأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية للانضمام لتجمع إقليمى أوسع نطاقاً يشمل جميع الدول العربية.[22]

---

[20] د. خالد سعد زغلول ، التخلف والتنمية ، الولاء للطبع والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٣٨.

[21] انظر حول التفاوت فى الثراء بين البلدان النفطية وغير النفطية فى الوطن العربى الشكل رقم ١:
World Bank, World Development Report 1995, Oxford university, press, 1995.
وأيضاً تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، دار العالم العربى للطباعة ، القاهرة، ١٩٩٥

[22] تتفق الدراسات المختلفة على أن العامل الأساسى لنجاح المناطق الحرة والتكامل الإقليمى هو أن يضم هذا التكامل عدداً من الدول ذات حجوم اقتصادية ومستويات نمو متماثلة من أهم هذه الدراسات:
Myrdal, G., Economic Theory and Underdeveloped Regions, Geslad Duck worth and co, ltd, london 1967, p.p. 137, 138.

المبحث الثالث

مقومات إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية

يتطلب إنشاء منطقة تجارة حرة عربية استيفاء عدد من المقومات يمكن إيجازها فى محورين:

الأول: آليات تنفيذ مشروع منطقة التجارة الحرة العربية.

الثانى: عوامل نجاح منطقة التجارة الحرة العربية.

المطلب الأول

آليات تنفيذ مشروع منطقة التجارة الحرة العربية

على الرغم من تعدد آليات العمل العربى المشترك ، إلا أنها تفتقر إلى الترابط والشمول والتصور العام الذى لا غنى عنه لإعطاء التعاون الاقتصادى العربى الزخم المطلوب لتحقيق أهدافه، وتعد جامعة الدول العربية أهم آليات تحقيق أى صورة من صور التكامل العربى ويقع على عاتقها اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تأمين التنسيق الفعال المنتظم على صعيد جميع الأنشطة العربية المشتركة ، وكذلك سد الفراغ الموجود فى الآليات الحالية ، بصورة خاصة فى ميدان الأمن التكنولوجى ، وتأمين التعويض المناسب فى الحالات التى يمكن أن تتضرر منها بعض القطاعات أو المنشآت الاقتصادية من جراء إقامة منطقة تجارة حرة عربية ، سوف نتعرض هنا لأهم الآليات المقترحة وبيان أوجه الترابط بينها من أجل نجاح مشروع إقامة منطقة التجارة الحرة العربية. وتعد هذه الآليات مكملة لما هو موجود بالفعل مثل جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالجامعة وصناديق التمويل العربية، ويمكن إيجاز هذه الآليات فيما يلى:

١- الهيئة العربية لتنمية الموارد البشرية:

تمثل هذه الهيئة آلية هامة ، تتواءم مع متطلبات إقامة منطقة تجارة حرة عربية، حيث تساعد على سد الفجوة الهائلة القائمة حالياً بين كثافة وضخامة الخطط التنموية العربية وما

يتطلبه تنفيذها من قوى ماهرة من جهة وسد النقص الكبير فى الكوادر والموارد البشرية لتأمين حد أدنى من تلبية حاجات هذه الخطط من جهة أخرى قطرياً وقومياً.

ويمكن لهذه الهيئة المقترحة فى إطار إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول العربية أن تعمل على تطوير الوعى بمسألة تنمية الموارد البشرية وتعميقه، ولتسهيل تبادل الخبرات والكفاءات، ووضع البرامج والسياسات التى من شأنها تحقيق الأغراض والأولويات التى تقع ضمن إطار تنمية الموارد البشرية فى ضوء التخصص فى الإنتاج وتحقيق الاستفادة من المزايا النسبية بين الأقطار العربية.[٢٣]

٢- مركز عربى إقليمى للبحوث ونقل وتطوير التكنولوجيا:

يعد هذا المركز أداة هامة لتحقيق العديد من الأهداف أهمها تحقيق الأمن التكنولوجى العربى ، ويقصد به فى هذا السياق أمران الأول اكتساب القدرة التكنولوجية الذاتية كقيمة مستهدفة فى ذاتها ، والثانى الخلاص من التبعية التكنولوجية للخارج بما يحمله من أخطار اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية.

وقد طُرحت فكرة لتحقيق الهدف الأول من قبل تحت مسمى الصندوق العربى للبحث العلمى والتكنولوجى[٢٤] ، كما طرحت فكرة لتحقيق الهدف الثانى تحت مسمى مركز نقل

---

[٢٣] لقد أوضح الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، بناء على دراسة قام بها أن المنطقة العربية تعانى من مشكلة نقص فى الموارد البشرية والقوى العاملة من جميع الفئات وفى جميع الأقطار العربية ، وأن الأمر فى حاجة إلى إنشاء آلية مؤسسية لتحقيق التناسق بين الدول العربية وتلافى تعدد الجهود والازدواجية لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر:

د. يوسف عبد الله صايغ ، استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، مقالة فى كتاب التكامل الاقتصادى العربى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ ، ص ٤١.

[٢٤] جدير بالذكر أن اجتماع الوزراء العرب المعنيين بشئون العلم الذى انعقد فى بغداد فى فبراير ١٩٧٤ ، طرح فكرة إقامة صندوق عربى للبحث العلمى والتكنولوجى ، وقد جرى تبنى هذه الفكرة فى مؤتمر القمة العربية المنعقد فى الرباط أكتوبر ١٩٧٤ ، كما درست هذه الفكرة فى اجتماع الوزراء المعنيين بشئون تطبيق العلم والتكنولوجيا للأغراض التنموية. (كستاراب) المنعقد فى الرباط فى شهر أغسطس ١٩٧٦ ، حيث أوصى الوزراء باعتماد المشروع وإنشاء الصندوق: د. يوسف عبد الله صايغ ، استراتيجية العمل العربى المشترك ، مرجع سابق ، ص ٤٢ - ٤٣.

وتطوير التكنولوجيا[٢٥] إلا أن هذه الأفكار لم تنفذ بعد، وفى هذا السياق نقترح إقامة مركز واحد ويسمى المركز العربى الإقليمى للبحوث ونقل وتطوير التكنولوجيا.

ولا شك إن إقامة آلية خاصة فى مجال البحث العلمى وتأمين شروط النجاح لنقل التكنولوجيا المستوردة وتطويرها ، هو عمل ضرورى فى ظل إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية لما سيؤمنه فى المستقبل من فوائد من ناحية تحقيق الأمن التكنولوجى العربى، وخفض تكاليف استيرادها ، مما يحقق صالح الدول العربية.

٣- صندوق تدعيم التبادل التجارى العربى والتعويض:

ويضطلع هذا الصندوق بنوعين من الأعمال : يتمثل النوع الأول فى تقديم دعم للتجارة العربية البينية ، وضرورة إقامة آلية لتدعيم التبادل التجارى العربى ، ويمكن للصندوق أن يقدم نوعين من التسهيلات للدول العربية فى هذا المضمار ، الأول ضمانه تسديد قيمة السلع والمنتجات المصدرة محل التجارة العربية البينية والثانى ضمانه حصول المصدر على دينه فى حالة قيامه بتقديم تسهيلات ائتمانية إلى الجهة المستوردة.

ويمكن توسيع نطاق هذا الدعم ليشمل قيمة الأشغال العمرانية التى تقوم بها الشركات العربية فى الأقطار العربية.[٢٦]

ويتمثل النوع الثانى من عمل الصندوق فى تأمين التعويض المناسب للدول أوالقطاعات أو الفروع الإنتاجية أو الشركات ، التى يصيبها ضرر محلى (وقتى أو نهائى) من جراء إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية ، ولا سيما فى المرحلة الأولى لإقامة هذه المنطقة.

---

[٢٥] إن فكرة إنشاء مركز نقل وتطوير التكنولوجيا كان موضع اهتمام ورعاية لجنة غرب آسيا للأمم المتحدة.

[٢٦] جدير بالذكر هنا أن هذه الآلية تعمل بها جميع الدول الصناعية منذ زمن طويل لتشجيع نشاط شركاتها فى الخارج ، خاصة في دول العالم الثالث التى تشكل سوقاً كبيراً للمنتجات والتجهيزات الصناعية وللأعمال الهندسية والمقاولات ، ومن أشهر المؤسسات المعنية بضمان التصدير (هرمس) فى ألمانيا و(ايسيجدى) فى بريطانيا و (كوفاس) فى فرنسا.

انظر في ذلك:

Steele lawrence information and cooperation transportation (GTR) vol, 114, iss, 11, nov, 1994, p. 10.

ويعد هذا الصندوق أداة جيدة لتشجيع الدول العربية على إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام حركات التبادل السلعى، نظراً لإمكانية حصولها على تعويض من هذا الصندوق فى حالة تعرضها لأى ضرر من جراء رفع هذه الحواجز[٢٧] ولا شك أن إزالة هذه الحواجز والمعوقات أمام حركة السلع والخدمات بين الدول العربية تعد المحور الأساسى لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية.

٤- البنك العربى للتسليف متوسط وطويل المدى:

يعمل هذا البنك على استقطاب رؤوس الأموال العربية ، وتقديم التسهيلات التمويلية بالأولوية إلى القطاعات الإنتاجية القطرية القابلة للتطوير قومياً ، وكذلك إلى المنشآت التى ترغب فى توسع نشاطاتها بحيث تتمكن من التصدير إلى الأقطار العربية على أن يخصص الجزء الأكبر من التمويل للوحدات الإنتاجية الخاصة المتوسطة والصغيرة الحجم والتى كثيراً ما تفتقر إلى الموارد التمويلية.

فعلى الرغم من تعدد مؤسسات التمويل العربى المشترك الحالية إلا أنه يعاب عليها عدم قيامها بالدور المطلوب منها فى هذا المضمار لأكثر من اعتبار ، منها وقوعها تحت وطأة البيروقراطية والتعقيدات الإدارية التى تثنى صاحب المشروع عن التقدم بطلب قرض ، وعدم

---

[٢٧] جدير بالذكر هنا أن هذه الآلية قد أخذت بها العديد من التجارب الناجحة وهى فى طريقها لتحقيق التكامل الاقتصادى ، ومنها السوق الأوربية المشتركة ودول مجموعة الحديد والصلب ، فقد أنشأت هذه الدول الآليات المتعددة التى تؤمن التعويض العادل للقطاعات أو فروع القطاعات التى تتضرر من جراء توحيد أسعار المنتجات الزراعية أو إلغاء الحواجز الجمركية والقيود الإدارية على تبادل السلع والمنتجات بين الدول الأعضاء أو من جراء تغيير التعريفات الجمركية فى الدول الأعضاء بغية توحيدها تجاه تبادل السلع والمنتجات بين الدول الأخرى أو من جراء القضاء على بعض النشاطات فى الدول الأعضاء من جراء تنسيق وإعادة توزيعه بين الدول الأعضاء بطريقة أكثر رشدانية (كما حصل فى مجموعة الحديد والصلب) ، أو من جراء عدم قابلية بعض النشاطات الإنتاجية للصمود أمام المنافسة فى حالة القضاء التام على الحواجز الجمركية والإدارية . وقد شكلت المبالغ المخصصة لهذه التعويضات، خاصة فى المجال الزراعى جزءاً مهما من ميزانية أجهزة السوق الأوربية وهى التى سمحت بتحقيق التكامل الاقتصادى الفعال ومتابعة المسيرة الاقتصادية الاندماجية للدول الأوربية .

انظر فى ذلك :

Meade, J,E. Liesnee, H.H. and wells Case Studies in European Economic Union, the Mechanics of integration, oxford 1962, p. 48.

قيامها بتمويل مشاريع القطاع الخاص إلا فى حالة الحصول على ضمانات حكومية، كما ينـدر تقديمها قروضاً متواضعة دون المليون دولار أو حتى المائة ألف دولار لتطوير منشأة صناعية أو مزرعة صغيرة أو متوسطة الحجم وذلك لعدم الثقة بهذه المنشآت[٢٨]، لذا فإن إقامة مثل هذا البنك يعد ضرورة ملحة من أجل تهيئة اقتصادات الدول العربية للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية.

٥- جهاز تسوية المنازعات التجارية[٢٩]:

يعد هذا الجهاز بمثابة محكمة دولية على المستوى العربى ، يختص بتلقى الشكاوى من الدول الأعضاء فى المنطقة الحرة حول الممارسات غير المشروعة والتحقق منها وكذا التحقق من الأضرار الناجمة عنها ، على أن يكون لهذا الجهاز من السلطات التى تمكنه من اصدار قرارات ملزمة للعضو المخالف حتى تتحقق فاعلية إنشاء هذا الجهاز ويحقق الهدف الذى انشىء من أجله. ووجود هذا الجهاز يمثل عامل جذب للعديد من الدول العربية الأقل نمواً نحو الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية ، حيث يمثل ضمانات أساسية للمحافظة على مصالحها.

وتشكل هذه الآليات المقترحة الحد الأدنى الإضافى والضرورى لنجاح منطقة التجارة الحرة العربية ، فضلاً عن دور جامعة الدول العربية فى الربط بين هذه الآليات وبين

---

[٢٨] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر :

د. يوسف عبد الله صانع ، استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

[٢٩] يعد هذا الجهاز مماثلاً لجهاز تسوية المنازعات الذى انشىء فى إطار منظمة التجارة العالمية ، حيث يعتمد هذا الجهاز على المشاورات بصفة أساسية لتأمين الحلول وفض المنازعات ، وفى حالة عدم تسوية المنازعات عن طريق التشاور يتم تكوين هيئة محلفين . على ذلك يمتنع على أى دولة اتخاذ أى إجراء عقابى بناء على قرار ذاتى لوقوع مخالفة.

لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع أنظر:

- Stevens, c. After Gatt, the Uruguay Round: Implications for Developing Countries (U.S) Institue of Development Studies (IDS) University of Sussex, 1994, (ids Policy Briefing paper)p.41

منظماتها، كما سعت الأمم المتحدة نحو ربط هيكلها التنظيمى حتى لا تتنافر أو تتناثر الجهود المبذولة.[30]

المطلب الثانى

عوامل نجاح منطقة التجارة الحرة العربية

إن إقامة منطقة تجارة حرة عربية تعتبر أحد المتطلبات الأساسية التى تفرضها المتغيرات العالمية والإقليمية والقطرية ، وتعد المناطق الحرة أكثر ملاءمة لأوضاع الدول العربية فى الوقت الحالى كخطوة نحو تحقيق الاتحاد الاقتصادى الشامل ، وسوف نعرض فى هذا السياق لعدد من العوامل الأساسية اللازمة لاستكمال مقومات نجاح مشروع إقامة منطقة تجارة حرة عربية واضعين فى الاعتبار الأسباب التى أدت إلى فشل تجارب الاندماج العربى السابقة ، وما يحيط بالدول العربية من متغيرات على المستويات المختلفة، بأمل الوصول إلى صيغة ناجحة لهذا المشروع الجديد.

ويمكن إيجاز أهم عوامل نجاح منطقة التجارة الحرة العربية فيما يلى:

١- الإرادة السياسية العربية:

تمثل هذه الإرادة أهم عوامل نجاح إقامة منطقة تجارة حرة عربية ، فلو نظرنا إلى تجارب الاندماج العربى السابقة نجد أنها تبدأ باتفاق الإرادة السياسية وتفشل باختلاف الإرادة السياسية[31] وأن تحقيق استراتيجية عربية لتنمية التجارة البينية تتطلب إرادة سياسية عربية للتنفيذ والالتزام ، فالتكامل الاقتصادى عملية اقتصادية سياسية ، وتوفير الدعم السياسى لتحقيق هذه الاستراتيجية يعتبر أساسياً ، فهى تمثل الأداة الأولى لتحقيق هدف التكامل الاقتصادى العربى فى عصر لامكان فيه إلا للتكتلات العملاقة.

---

[30] أنظر حول دور الأمم المتحدة فى ربط هيكلها التنظيمى:

- Steele lawence Information and Co- operation Bridge World Trade Blocs, Global Trade & Tran sportaion (GTR), vol 114, ISS,, 11, nov, 1994, p.22.

[31] د. معتصم سليمان ، نحو استراتيجية عربية لتنمية التجارة العربية البينية ، مرجع سابق ، ص ١٥٧.

٢- تحرير التجارة العربية البينية خلال فترة زمنية محددة:[٣٢]

يعد تحرير التجارة من كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية هو المدخل الرئيسى لإقامة منطقة تجارة حرة ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع جدول زمنى دقيق لإتمام تحرير التجارة خلال فترة انتقالية تشتمل على مراحل متدرجة أو تحريرها دفعة واحدة مع الإبقاء على استثناءات محددة يتم التخلص منها على مراحل متدرجة.

ويمكن أن تبدأ إقامة منطقة حرة عربية ثنائية أو بين عدد قليل من الدول، فى بادىء الأمر تضم الدول المتقاربة اقتصادياً مثل مصر وتونس والمغرب والجزائر فى شمال إفريقيا كمنطقة أولى ، ودول الخليج العربى كمنطقة ثانية ، وسوريا والأردن والعراق كمنطقة ثالثة على أن توضع الخطوط الرئيسية لانضمام المناطق الحرة بعضها لبعض عبر فترة زمنية معينة ، ويتطلب ذلك وضع خطة عمل محددة المعالم تشتمل على دعم تحرير التجارة بتدابير وأحكام مساندة ، لضمان حرية المنافسة مثل منع الاحتكار والإغراق والدعم ، وقواعد مفصلة للمنشأ وأسس للتقويم الجمركى وتوحيد النماذج والإجراءات الجمركية ومعالجة القيود الفنية والمواصفات ومعايير الجودة النوعية . كما يتطلب التحرير تدابير لأوضاع الدول العربية الأعضاء الأقل نموا بحيث تكون إلتزاماتها فى إطار أكثر مرونة ،[٣٣] وهذه الصيغة هى أبسط الصيغ ، وأولى المراحل فى أى مشروع للتكامل الاقتصادى .

٣- التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول المنطقة :

إن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة الحرة يكمن فى التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وعلى وجه الخصوص بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية

---

[٣٢] بلغ حجم التجارة العربية البينية خلال عام ١٩٩٣ نسبة لا تتجاوز ٩٪ من إجمالى حجم التجارة العالمية ، انظر الشكل رقم ١ ، ٢، ٣ ، التى توضح اتجاهات الصادرات العربية الإجمالية ، ومصادر الواردات العربية الإجمالية ، والتركيب السلعى للصادرات والواردات الإجمالية لعام ١٩٩٣.

[٣٣] يمكن تمييز الدول العربية الأقل نموا من خلال السماح لها بفترة زمنية أطول لازالة حواجزها الجمركية أو التدرج بها ، أنظر حول التدابير الخاصة للدول الأقل نمواً:

Anonymaus, Free Trade Zones: Farmed out Economist (ECT), Issn, vol, 337, 7937, date oct, 21, 1995, p. 80.

والضريبية ، وتنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية .[٣٤]

٤- تفعيل دور القطاع الخاص :

إن المشاريع العربية المشتركة تمثل بدايتها حالة تضافر بين موارد عربية (ملكيتها عامة او خاصة أو مختلطة) [٣٥]- وأمام كفاءة القطاع الخاص وتميزه فى إدراة المشروعات بالمقارنة بالقطاع العام ، تتجه أغلب الدول العربية نحو اتباع سياسة الخصخصة - ولذا يجب تمكين القطاع الخاص بأن يكون شريكاً مساهماً بشئ من المال ومشاركاً فى إدارة مشاريع مشتركة تمدها الدول بالموارد العامة وتعززها بمقومات النجاح وتحميها من العثرات ، وتعد هذه المساهمة الفعالة من قبل القطاع الخاص عاملاً أساسياً لربط أوصال الوطن العربى وتحقيق الوحدة الاقتصادية .

٥- إرساء إطار قانونى لمنطقة التجارة الحرة العربية :

إن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية والتى تمت الموافقة عليها بموجب قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٧ بما تحتويه من مواد وأحكام تمثل إطارا قانونيا ملائما ليس فقط كمنطقة تبادل حر وإنما يرقى بها إلى منطقة اتحاد جمركى ، إلا أن الأمر يحتاج إلى ضرورة تفعيل هذه الأتفاقية من خلال تنقيتها مما يتعلق بها من شوائب ، مثال ما جاء فى المادة ٢٠ منها والتى تنص على التزام الدول الأعضاء بقواعد وقرارات المقاطعة العربية الأمر الذى يمثل عقبة تحول دون انضمام مصر للاتفاقية ، بالاضافة إلى ضرورة مواءمة أحكام الاتفاقية مع أحكام اتفاقية الجات والتى تحولت إلى منظمة التجارة العالمية .[٣٦]

---

[٣٤] د. عبد الحى براهيمى ، أبعاد الاندماج الاقتصادى العربى واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، مارس ١٩٨٦ ، ص ٢٩٣ .

[٣٥] د. محمود الحمصى ، دور القطاع العام والقطاع الخاص فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى ، المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ١٤٢ ، ١٩٩٠ ، ص ١٥٧ .

[٣٦] أنظر فى ذلك :

د. إبراهيم نوار ، اتفاقية الجات والاقتصاديات العربية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، السنة الرابعة ، عدد ٢٢ ، ١٩٩٤ ، ص ١٢ .

٦- سياسة صناعية إقليمية :

تقوم هذه السياسة على تحقيق تنسيق صناعى وإنتاجى بين البلدان العربية لإيجاد صناعات متكاملة منتجة بين الدول العربية على أساس التخصص القائم على المزايا النسبية ، فإذا تشابهت أكثر من دولة فى تلك المزايا يتم اختيار أقلها تكلفة فى تنفيذ المشروع على أن تساهم باقى الدول فى المشروع .[٣٧] ويجب مراعاة ألا يتضرر قطاع انتاجى معين له أهمية نسبية فى سلعة معينة نتيجة التوسع فى نشاط آخر وهو ما يشبه عملية إعادة التوزيع داخل القطر الواحد . [٣٨]ويمكن إنشاء مجالس سلعية متخصصة فى مجالات السلع الزراعية والمواد الخام حيث تضم جميع منتجى ومصدرى ومستوردى السلع الرئيسية بهدف تنسيق إنتاجها وتسويقها .

٧- تطبيق فكرة إدارة مراكز التمييز :

إن هذه الفكرة تعد فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والاقتصاد والتعمير، البديل العلمى لفكرة المشروع القومى التى كانت مقبولة فى عهد التخطيط المركزى الشامل ، وأصبح متعذرا اليوم قبولها اللهم إلا فى مجالات التنمية البشرية كالتعليم والصحة والرعاية، وفكرة إدارة مراكز التمييز تعبر عن فلسفة واقعية كشفت عنها دراسات التنمية وهى القبول بالجديد إلى جانب القديم والسماح بالتقليدى إلى جوار المتطور الذى يقود ، وهذه حقيقة مسلم بها حتى فىالمجتمعات الصناعية المتقدمة ، ولا شك إن هذا النوع من الإدارة يساعد على تغير المناهج التقليدية فى التفكير والعمل للعبور إلى القرن الحادى والعشرين .

– وأيضا د. خالد سعد زغلول ، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية ، مجلة حقوق جامعة الكويت ، السنة العشرون ، العدد الثانى ، يونيو ١٩٩٦ ، ص ١٣٤ .

[٣٧] أنظر فى ذلك :

محمد نبيل ابراهيم ، برامج ومؤسسات تمويل التبادل العربى ، ورقة مقدمة فى ندوة السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (القاهرة ٧ – ٨ إبريل نيسان ١٩٩٦) . ص ٣ ، ٤ .

– وأيضا د. باسم فياض ، المحددات الاقتصادية لاختيار منطقة التكامل الاقتصادى بين مجموعة البلدان ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

[٣٨] محمد أبو العينين ، الخدمات الفنية المساندة للتجارة العربية البينية ، ورقة مقدمة إلى ندوة السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية . (القاهرة ٧ – ٨ أبريل (نيسان) ١٩٩٦) ، ص ٥ .

٨- التعاون فى البنية الأساسية :

يشكل التعاون فى البنية الأساسية القاعدة الضرورية لجذب أشكال أخرى من التعاون فى المستقبل ، لذلك يعد أحد أهم عوامل نجاح إنشاء منطقة تجارة حرة عربية[٣٩].

٩- تعزيز المؤسسات المالية العربية :

تلعب المؤسسات المالية دوراً هاماً فى ربط الاقتصادات العربية وعلى رأسها البنوك التى تمثل شرايين الاقتصادات العربية بشبكات مُراسليها فى كافة أنحاء الوطن العربى، ويمكن تعزيزها من خلال الاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف حتى يتسنى لها الترويج للمشاريع التنموية الجارية من خلال توجيه المدخرات العربية المودعة بها للاستثمار المباشر فى هذه المشاريع أو من خلال صناديق الاستثمار المتداولة فى أسواق المال.[٤٠]

١٠- الاهتمام بالبنية المعلوماتية :

إن سهولة تبادل المعلومات ودقتها أى (الشفافية) تعد أداة هامة لجذب الاستثمارات العربية نحو المشروعات المشتركة داخل الدول العربية وهذا يتطلب تعزيز دور مراكز المعلومات على المستوى القومى ، وتعزيز روابطها مع أجهزة ومراكز المعلومات الإقليمية والدولية ومراكز المعلومات المعنية بمنظمات الأمم المتحدة ، ويمكن أن تلعب الملحقيات التجارية والسفارات العربية بالخارج ، دورا هاما فى دراسة أسواق عالمية مستهدفة ، ومن الشركات المصدرة للمعلومات اللازمة عبر المتغيرات البيئية السياسية ، والاقتصادية، والثقافية والفنية ، والسوقية لتصميم استراتيجياتها التسويقية التنافسية .

---

[٣٩] د. منير الحمش ، التكامل الاقتصادى العربى ، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٨٧ ، ص١٩٤ .

[٤٠] أنظر حول دور المؤسسات المالية فى تحقيق التكامل الاقتصادى :

- محمد نبيل ابراهيم ، برامج ومؤسسات تمويل التبادل العربى ، مرجع سابق ، ص ٤

وانظر حول صناديق الاستثمار ودورها فى ربط أسواق المال العربى :د. خالد سعد زغلول ، صناديق الاستثمار وتنمية الاقتصاد المصرى فى ظل آليات السوق ، مجلة حقوق المنوفية ، القاهرة ، العدد التاسع ، يناير ١٩٩٥ ، ص٣٢.

وتمثل هذه العوامل بالاضافة الى الآليات السابق ذكرها إطارا ضروريا لإقامة منطقة تجارة حرة عربية ناجحة ، كخطوة أولى فى طريق التكامل الاقتصادى العربى ، الذى أصبح ضرورة لمواجهة المتغيرات العالمية والإقليمية والعبور إلى القرن الحادى والعشرين .

خاتمة

تناولت هذه الورقة موضوع منطقة التجارة الحرة، كصورة أولية للتعاون الاقتصادى العربى ، وترجع أهمية هذا الموضوع إلى الأحداث التى تشهدها الدول العربية سواء على المستوى العالمى أو الإقليميى أو القطرى ، وشعور الدول العربية بضرورة إحياء التكامل الاقتصادى فيما بينهم حتى وإن اقتصر على مفهوم منطقة التجارة الحرة التى تعد اللبنة الأولى فى تحقيق التكامل الاقتصادى .

وتعد منطقة التجارة الحرة صيغة ملائمة للأوضاع الاقتصادية العربية فى الوقت الراهن للعديد من الأسباب أهمها : وجود فوائض سلعية لبعض المنتجات الزراعية والصناعية ، تنوع الهياكل الاقتصادية للدول العربية ، تقارب الأنظمة السياسية والاقتصادية العربية ، تشابه مستوى التنمية بين الدول العربية .

وخلصنا إلى أن إنشاء منطقة تجارة حرة عربية يتطلب عدداً من المقومات تضمنت عدداً من الآليات وعدداً من العوامل الضرورية لنجاح منطقة التجارة الحرة العربية ، وتمثلت الآليات فى ضرورة إنشاء هيئة عربية لتنمية الموارد البشرية ومركز عربى إقليمى للبحوث ونقل وتطوير التكنولوجيا ، وصندوق تدعيم التبادل التجارى العربى والتعويض ، والبنك العربى للتسليف متوسط وطويل المدى ، وأخيرا جهاز تسوية المنازعات التجارية .

أما عن العوامل الضرورية لنجاح منطقة التجارة الحرة العربية فإنها تتمثل فى ضرورة توافر الإرادة السياسية العربية ، وتحرير التجارة العربيةالبينية خلال فترة زمنية محددة ، والتنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول المنطقة ، وتفعيل دور القطاع الخاص ، وإرساء إطار قانونى لمنطقة التجارة الحرة العربية ، واقترحنا تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية نظرا لما تحتويه من مواد وأحكام ترقى بها إلى أن تكون إطاراً قانونياً ملائما لإقامة منطقة تجارة حرة عربية ، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد سياسة صناعية إقليمية ، وتطبيق فكرة إدارة مراكز التميز ، والتعاون فى البنية الأساسية ، وتعزيز المؤسسات المالية والعربية ، والاهتمام بالبنية المعلوماتية .

ونرى أن استكمال هذه المقومات بما تحتويه من آليات وعوامل أساسية يعد ضرورة لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية وجسراً لكى تخطو عليه الدول العربية الخطوة الأولى نحو تحقيق التكامل الاقتصادى .

التفاوت فى الثراء بين البلدان النفطية وغير النفطية فىالوطن العربى

البلدان	تقديرات عدد السكان مليون نسمة ١٩٩٢ - ٢٠٠٠		الناتج القومى الإجمالى ببلايين الدولارات ١٩٩٢	نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالدولار ١٩٩٢
ليبيا	٤,٩	٦,٤	-	-
البحرين	٠,٥	٦,٠	٤,١	٧,٩٤٠
الإمارات العربية	١,٨	٢,١	٤٠,١	٢٢,٦٤٠
قطر	٠,٥	٠,٦	٨,١	١٥,٧٦٠
الكويت	١,٩	١,٨	٣٥,٦	١٨,٣٨٠
تونس	٨,٤	٩,٧	١٤,٨	١,٧٦٠
السعودية	١٦,٨	٢١,٣	١٣٠,٩	٧,٨٧٠
سوريا	١٣,٢	١٧,٣	-	-
الأردن	٤,٧	٦,٤	٥,٣	١,١٣٠
الجزائر	٢٦,١	٣١,٢	٤٨,٣	١,٨٥٠
عمان	١,٩	٢,٦	١٢,٢	٦,٣٨٠
لبنان	٢,٧	٣,٣	-	-
العراق	١٩,٠	٢٣,٠	-	-
مصر	٥٩,٠	٦٩,١	٣٨,٣	٦٥٠
المغرب	٢٥,٤	٦٩,٦	٢٦,٧	١٠٥٠
اليمن	١٢,٥	١٧,١	-	-
جزر القمر	٦,٠	٨,٠	٠,٣	٥٣٠
السودان	٢٥,٩	٣٢,١	-	-
الصومال	٨,٩	١٠,٨	-	-

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ ، برنامج الامم المتحدة الانمائى ، دار العالم العربى للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٥ الاحصائيات من الجداول رقم ١٢-١٦-٢٠

حتمية تنسيق استثمار الموارد التعدينية فى الوطن العربى

د. احمد عاطف دردير*

مقدمه

يشغل العالم العربى مساحة واسعة من سطح الكرة الأرضية وجزءاً كبيراً من مساحة قارتى آسيا وأفريقيا ممتداً من جبال زاجروس فى الشرق إلى المحيط الأطلنطى فى الغرب، وشمالاً حتى جبال تركيا وساحل البحر المتوسط ، وجنوباً حتى عروض وسط أفريقيا .

تتنوع الأقاليم الجغرافية والمناخية للعالم العربى وتتباين تبايناً كبيراً ، كما تتباين جغرافية وجيومورفولوجية البلد الواحد منها ، إلا أن معظمها يقع فى حزام الصحراء الذى يحده من الشمال إقليم البحر المتوسط ، ويحده من الجنوب الإقليم الاستوائى الرطب المطير .

وبقدر تباين الأقاليم الجغرافية والمناخية تتباين أيضاً الأقاليم الجيولوجية التى تتدرج فى العمر من الصخور القديمة ذات العمر الأكثر من ٤٠٠ مليون سنة ومعظمها صخور نارية وبركانية إلى صخور العصور الحديثة التى لايتجاوز عمرها بضعة آلاف من السنين. ولكل إقليم جيولوجى خصائصه المميزة بالنسبة للثروة المعدنية والتى تظهر فى العديد من الأقاليم ، وقد تمتد من إقليم جغرافى إلى إقليم آخر، فجيولوجية الأراضى عامة لاتعترف بالحدود السياسية ، وكذلك ما تحتويه من ثروة معدنية . ومنطقة العالم العربى من المناطق التى عمَّرها الإنسان منذ بدء الخليقة ، ونمت فيها الممالك والدول القديمة

---

* الرئيس السابق لهيئة المساحة الجيولوجية والعضو المنتدب للشركة المصرية للأملاح والمعادن بالفيوم "إميسال".

وأصبحت مهداً للديانــات السماوية جميعها وتنوعت الحضارات التى اتصلت فى بعض الأحيان وانفصلت فى أحيان أخرى.

ومن هنا عرفت المنطقة النشاط البشرى فى مجال التعدين منذ عصور غابرة واعتمد معظم هذا النشاط على استثمار البيئة التى وجد فيها الإنسان فمن صخورها صنع مساكنه ومعابده ومن ظُرَّان صنع أسلحته البدائية وعرف الذهب والنحاس والأحجار الكريمة والحديد . وبتطور حضاراته مع الزمن عرف الفوسفات والمنجنيز والطفلات العادية والحرارية وغيرها وخامات الصناعة التى كان فى حاجة إليها والتى عرف بخبرته أنها تصلح مادة للاستهلاك أو للتصدير للدول المحيطة وتبادل السلع مع هذه الدول .

وأصبح للثروة المعدنية فى حياه أمم وشعوب العالم العربى أهمية خاصة بعد أن تطورت وسائل المواصلات وازداد النشاط البحرى وتقدمت وسائل الاستخراج لهذه الخامات، كما تقدمت أساليب تحسين الجودة لتتوافق مع المتطلبات الدقيقة للصناعة ، ازداد الطلب عليها فى شتى أنحاء العالم .

وبتعميق عمليات البحث والكشف والاستخراج ظهرت فى العالم العربى المؤسسات المتخصصة فى البحث والتنقيب وظهرت شركات الاستخراج وباتجاه الدول العربية للتصنيع الجزئى أو الكامل ظهرت الحاجة إلى خامات معدنية ذات صفات خاصة ومواصفات دقيقة وتمايزت الدول بعضها عن البعض إذ ركزت كل دولة عربية على استثمار أفضل مالديها من موارد واحتل الاستثمار فى مجال الفوسفات رأس القائمة فىالاستثمار التعدينى العربى لوفرة مخزونه وخاصة فى المغرب وتونس ومصر وسوريا والعراق والسعودية وموريتانيا وأصبحت المنطقة العربية منتجاً رئيسياً ومصدراً لخام الفوسفات بالعالم ومؤثراً فى تجارته الدولية ومؤثراً فى أسعاره فى الأسواق العالمية.

وبالرغم من أن العالم العربى مستهلك رئيسي للحديد والمنتجات الحديدية ، وبالرغم من إنشاء العديد من المصانع فى عدد من البلاد العربية ، فإن تزويد معظم هذه المصانع بخاماتها يتم من بلاد خارج العالم العربى ، فمصانع الدخيلة بمصر ومصراته بليبيا والسعودية والبحرين يتم حصولها على خاماتها من البرازيل أو استراليا ، وليس من موريتانيا مثلاً ، بينما تتوافر الخامات المناسبة فى كل من موريتانيا وليبيا والجزائر بكميات كبيرة .

وسوف نعرض فيمايلى الخامات المعدنية ذات الأهمية الاقتصادية والتى تنتج فى العالم العربى وصولاً إلى توضيح ضرورة وحتمية التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول العربية ومقترحاتنا فى هذا الشأن فى إطار سوق عربية مشتركة.

الموارد التعدينية المكتشفة بالعالم العربى

تبلغ مساحة العالم العربى الذى يمتد من المحيط الأطلسى غرباً إلى جبال زاجروس شرقاً حوالى ١٤ مليون كم٢ وهو مايعادل حوالى ١٠,٣٪ من مساحة القارات الست . ويحتوى الوطن العربى على عدد من الخامات المعدنية التى تم اكتشافها وتشكل نسبة مقبولة من الاحتياطى العالمى أهمها : الفوسفات ، الكبريت ، البوتاس ، الحديد ، وخامات أخرى ذات أهمية أقل بالنسبة لحجم الاحتياطى العالمى كالرصاص والزنك والفضة والذهب واليورانيوم أما مواد البناء وأحجار الزينة فإنها تتوافر بكميات كبيرة .

ومن هذه الخامات مايجرى استغلاله ، ومنها ما لايزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات والتطوير . ولاتمثل الثروات المعدنية العربية المكتشفة الإمكانات المعدنية الحقيقية لبلاد العالم العربى ، فلاتزال المناطق العربية تحوى مخزوناً هائلاً من الثروات المعدنية يستلزم المزيد من أعمال الاستكشاف والتحرى والتنقيب .

وقد أسفرت الجهود المكثفة للبحث والاستكشاف التعدينى عن الكشف عن العديد من هذه الثروات فى معظم البلدان العربية.

وسوف نورد فيمايلى نبذة من أهم هذه الاكتشافات الجارى تنميتها وإعدادها للإنتاج أو التى تنتظر الوقت المناسب والتمويل الكافى لبدء عمليات الاستغلال.

الخامات الفلزية

تتوافراحتياطيات كبيرة من خام الحديد فى كل من موريتانيا ، الجزائر ، ليبيا ، السودان، إضافة إلى مصر والسعودية ، وهناك احتياطيات أقل فى كل من سوريا ، العراق ، المغرب ، تونس . وتبلغ الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة حالياً فى البلدان العربية حوالى ١٠,٧ مليار طن من الخام ، يبلغ محتواها المعدنى من الحديد حوالى ٤,٣ مليار طن تمثل ٤,٣٪ من الاحتياطيات العالمية .

ويعود السبب الرئيسى لعدم تكثيف استغلال رواسب الحديد العربية الكبيرة فى الجزائر وليبيا حتى الآن إلى عدة عوامل منها :

١. وجود هذه الخامات فى أماكن نائية لاتتوافر فيها بنية أساسية ملائمة ·

٢. ضخامة الاستثمارات اللازمة لاستغلال هذه الخامات ·

٣. وجود شوائب ضارة كالفوسفور فى بعضها تحتاج إلى معالجات تكنولوجية متقدمة وتحد من استخدامات الخام فى إنتاج أنواع جيدة من الحديد ·

خامات المنجنيز :

توجد خامات المنجنيز بكميات محدودة فى كل من المغرب ومصر والسودان · يبلغ مجموع الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة حالياً فى البلدان العربية حوالى ١٢,٧مليون طن من الخام ، وتمثل ٠,٢٦٪ من الاحتياطيات العالمية ·

خامات الألمنيت :

يتواجد خام الألمنيت فى عدد محدود من دول الوطن العربى أكبرها هو خام أبو غلقة فى مصر الذى تصل احتياطياته إلى ٤٠ مليون طن ، ومورا ومكيراس فى اليمن .

كما تعتبر الرمال السوداء المحتوية على الألمنيت فى كل من مصر (رواسب رشيد ودمياط) ، وكيسمايو بالصومال وسيحوت باليمن ورأس عرقية بموريتانيا ورأس ترنكتات على ساحل البحر الأحمر بالسودان من المصادر الهامة لخام الألمنيت فى العالم العربى .

وتعتبر رواسب الرمال السوداء بشواطىء البحر المتوسط شرق رشيد من الرواسب التى تم دراستها بقدر كبير من التفصيل ، إلا أن استثمارها يتعرض لبعض العراقيل صعبة الحل .

تبلغ الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة حالياً فى البلدان العربية من خام الألمنيت حوالى ٦٠ مليون طن تمثل ٤,٨٪ من الاحتياطيات العالمية .

الكروم :

يتواجد الكروم فى جبال الأنقسنا جنوب ـ شرق السودان ، وكذلك فى جبال البحر الأحمر فى مصر ، كما يوجد أيضاً فى سوريا والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ·

تعتبر جبال الأنقسنا فى السودان ومناطق فى جبال شمال عمان الأفيوليتية من أهم أماكن وجود الكروم فى العالم العربى حالياً .

وتبلغ الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة حالياً فى البلدان العربية حوالى ٣,٢ مليون طن من الخام وتمثل ٠,٠٤٦٪ من الاحتياطيات العالمية .

ب) الخامات غير الفلزية

الفوسفات :

يتواجد الفوسفات فى أنحاء عديدة من العالم العربى وبكميات كبيرة فى كل من المغرب، الجزائر ، تونس ، مصر ، الأردن ، فلسطين ، إضافة إلى السعودية والعراق وسوريا وموريتانيا .

وتقدر احتياطيات الفوسفات بالعالم العربى بحوالى ٢٦ ألف مليون طن من الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة تمثل حوالى ٢٦٪ من الاحتياطيات العالمية ، وتختص المملكة المغربية وحدها بأكثر من ٧٥٪ من هذه الاحتياطيات .

البوتاس :

يمثل البحر الميت أكبر مستودع لأملاح البوتاسيوم على المستوى العالمى ، حيث تبلغ كميات الأملاح من البوتاس المختزنة بالبحر الميت حوالى ٢ مليار طن تمثل ٧,٠٥٪ من الاحتياطيات العالمية ، كما تتوافر أملاح البوتاسيوم فى عدد من الدول العربية ضمن صخور المتبخرات من عنصر الميوسين بالسعودية ومصر وجميعها واقعة على ساحل البحر الأحمر وخليج السويس، جرى استكشافها مؤخراً فى كلا البلدين .

الكبريت :

تعتبر رواسب الكبريت الطبيعى المكتشفة والجارى استغلال جزء منها بالعراق من أكبر رواسب الكبريت فى العالم ، حيث تصل احتياطياته المقدرة بحوالى ٢٨٠ مليون طن مع احتمالات وجود امتدادات لها بالأراضى العراقية ومنطقة الحدود العراقية السورية ، وكذلك داخل الأراضى السورية . وعلاوة على ذلك فإنه يتم استخلاص الكبريت أيضاً من البترول

الخام والغاز الطبيعى فى معظم الدول العربية المنتجة للبترول ومن أكبرها المملكة العربية السعودية .

يبلغ مجموعة الاحتياطيات العربية المؤكدة والمحتملة من الكبريت الطبيعى ٦٣٥,٤ مليون طن أى مايعادل ١٨٪ من الاحتياطيات العالمية ٠

الرمال البيضاء :

يتوفر بالعالم العربى مخزون ضخم من الرمال البيضاء الصالحة لصناعة الزجاج ، وخاصة فى كل من الأردن والسعودية ومصر وسوريا وليبيا وأماكن أخرى ، ولمعظم الدول العربية مشروعات لاستغلال هذه الرمال فى صناعة الزجاج وللتصدير للدول الخارجية .

الفحم الحجرى :

يوجد الفحم فى منطقة جبل مغارة بمصر وجرادة بالمغرب وقنادسة وبشار ومزاريف بالجزائر ، ويقدر مجموع الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة بحوالى ٢٣٠ مليون طن وتمثل ٠٤٦, ٪ من الاحتياطيات العالمية منها ٢٧ مليون طن احتياطى مؤكد فى مصر .

الرصاص والزنك :

تعتبر رواسب بوبكر ، تويست ، العابد ، أحولي ، ميبلان ، زايدة (فى المغرب) ، خرزة يوسف ، سيدى بوعوان (فى الجزائر) وبجابر (فى تونس) أهم رواسب الرصاص والزنك فى العالم العربى .

توجد خامات الرصاص والزنك فى مصر ضمن صخور الميوسين على ساحل البحر الأحمر فى منطقة أم غيج المعروفة ، كما توجد أيضاً تحت نفس الظروف فى السعودية بالجانب المقابل على ساحل البحر الأحمر وإن كانت احتياطياتها قليلة نسبياً ٠

قُدِرَت الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة من الرصاص والزنك فى البلدان العربية بحوالى ٣,٣٦ مليون طن صافي تمثل ٢,٦٪ ، ٦,٩٣ مليون طن زنك أى مايعادل ٢,١٪ من احتياطيات العالم على التوالى .

النحاس:

توجد خامات النحاس بالمغرب وفلسطين والأردن والسودان والسعودية ، وأم سميوكى وأبو سويل بمصر ، وعمان .

تقدر الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة لخامات النحاس بالعالم العربى بـ ٣ مليون طن أى تمثل ٠,٥١٪ من الاحتياطيات العالمية .

الذهب :

يتوافر فى الوطن العربى عدد كبير من المناطق المأمولة لوجود الذهب ، وخاصة فى وسط وجنوب الصحراء الشرقية فى مصر ، ومنطقة جبيت بالسودان والمغرب والجزائر واليمن ومهد الذهب بالمملكة العربية السعودية . تقدر الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة للذهب من كافة مصادره فى البلدان العربية بـ ٤٢٧,٤ طن أى مايمثل ٠,٨٤٪ من الاحتياطيات العالمية .

الإنتاج التعدينى بالوطن العربى

من المعروف أن النشاط التعدينى فى الوطن العربى يتركز فى استخراج ومعالجة ثلاثة وعشرين نوعاً من الخامات المعدنية ، وسوف نعرض فيمايلى موجزاً عن هذا النشاط وأعمال الإنتاج للخامات المعدنية الرئيسية لبعض الدول العربية فى ضوء الإنتاج العالمى.

تتميز المغرب بنشاط تعدينى واسع ، حيث تنتج الفوسفات والنحاس والزنك والمنجنيز والفحم والباريت والفلورسبار ، يليها مصر التى يتوافر فيها إنتاج الألمنيت والحديد والفوسفات والكاولين والكوارتز والتلك والفلسبار والجبس ورمل الزجاج .

وتحتل المغرب المركز الأول بين الدول العربية فى إنتاج سبعة خامات معدنية وهى الفوسفات والنحاس والزنك والمنجنيز والفحم والباريت والفلورسبار ، بينما تتصدر مصر المركز الأول فى إنتاج ستة خامات معدنية وهى الألمنيت والكاولين والكوارتز والتلك والفسلبار والجبس .

أما الجزائر فإنها تمثل المركز الأول بين الدول العربية فى إنتاج ثلاثة خامات معدنية وهى رمال الزجاج والبنتونايت والدياتوميت. وتحتل موريتانيا المركز الأول فى إنتاج خام الحديد ، وتعتبر السعودية الدولة الأولى بين الدول العربية المنتجه للذهب فى الوقت الحالى

يليها موريتانيا وتعد العراق والأردن من البلدان العربية الوحيدة المنتجة للكبريت والبوتاس على الترتيب .

وتعتبر خامات الجبس أكثر الخامات استغلالاً فى البلدان العربية ، حيث تستغلها اثنتا عشرة دولة عربية ، يليها خام الفوسفات الذى يستغل فى سبعة بلدان عربية وخامات الحديد التى تستغل فى خمسة بلدان والنحاس والذهب فى أربعة بلدان ، والرصاص والزنك والكاولين فى ثلاثة بلدان .

وسوف نعرض فيمايلى الخامات الرئيسية المنتجة بالوطن العربى

خامات الفوسفات :

يبلغ إجمالى إنتاج الفوسفات من ٧ دول عربية حوالى ٤٨ مليون طن ، وهى تمثل ٣٥ ٪ من الإنتاج العالمى ، ويوضح الجدول التالى أهم الدول المنتجة لخامات الفوسفات فى الوطن العربى والطاقة الإنتاجية لكل منها.

جدول رقم (١) : إنتاج الفوسفات بالدول العربية

م	الدولة	الطاقة الإنتاجية(ألف طن /سنة)
١	المغرب	٢٥٠٠٠
٢	الأردن	٧٥٠٠
٣	تونس	٨٠٠٠
٤	سوريا	٢٥٠٠
٥	الجزائر	١٨٢٠
٦	مصر	١٥٠٠
٧	العراق	١٧٠٠ *
الإجمالى		٤٨٠٢٠

* قبل التوقف الحالى

خامات الحديد :

لايزيد إنتاج الحديد فى العالم العربى عن ١٨,٥ مليون طن من خمس دول عربية فقط ، ٦٥٪ منها من موريتانيا فقط برغم وفرة الاحتياطيات بها وفى عدد أكبر من الدول العربية ، ويوضح الجدول التالى الدول العربية المنتجة لخام الحديد ٠

جدول رقم (٢) : الدول العربية المنتجة لخام الحديد

م	الدولة	الطاقة الإنتاجية(ألف طن /سنة)
١	موريتانيا	١٢٠٠٠
٢	الجزائر	٣٥٠٠
٣	مصر	٢٥٠٠
٤	تونس	٥٠٠
٥	المغرب	٨٥
	الإجمالى	١٨٥٨٥

الرصاص :

فيما عدا الفوسفات والحديد يعتبر الرصاص من المواد التعدينية الهامة التى تنتج فى العالم العربى من ثلاث دول هى المغرب والجزائر وتونس ٠ ولايزيد إجمالى الإنتاج السنوى منها عن ٨٢ ألف طن.

جدول رقم (٣) : الدول العربية المنتجة لخام الرصاص

م	الدولة	الطاقة الإنتاجية(ألف طن / سنة)
١	المغرب	٧٧
٢	الجزائر	٧ر١
٣	تونس	٤
	الإجمالى	٧ر٨٢

خامات النحاس :

ينتج العالم العربى كميات محدودة من النحاس من ثلاث دول ٠ ولايزيد إجمالى الإنتاج عن ٣٤ ألف طن سنوياً يأتى ٥٨٪ منها من سلطنة عمان ، ويوضح الجدول التالى إنتاج النحاس بالدول العربية .

جدول رقم (٤) : إنتاج خامات النحاس بالدول العربية

م	الدولة	الطاقة الإنتاجية(ألف طن / سنة)
١	عمان	٢٠
٢	المغرب	١٣,٦
٣	السعودية	٠,٨٠٠
	الإجمالى	٣٤,٤

إنتاج الفحم :

بالرغم من أهمية الفحم فى الصناعة كمصدر هام من مصادر الطاقة ، إلا أن الفحم لاينتج حالياً إلا من دولتين عربيتين فقط هما المغرب ومصر وبإجمالى لايزيد عن ٩٥٠ ألف طن .

جدول رقم (٥) : إنتاج الفحم بالدول العربية

م	الدولة	الطاقة الإنتاجية(ألف طن / سنة)
١	المغرب	٧٠٠
٢	مصر	٢٥٠
	الإجمالى	٩٥٠

هناك عدد من الخامات ينتج فى العالم العربى بكميات قليلة نورد منها :

الألمنيت :

ينتج الألمنيت فى مصر فقط من مناجم أبوغلقة بالصحراء الشرقية المصرية ، وبطاقةٍ حالية تبلغ ٦٠ ألف طن سنوياً وبرغم وفرة الاحتياطيات المؤكدة يُصَدَّر جزء منها للخارج، بينما ُيستَغل الباقى فى عمليات تغليف أنابيب نقل زيت البترول أو الغاز عن طريق شركات البترول المصرية .

الكبريت :

تعتبر العراق هي الدولة الوحيدة من بين دول العالم العربى المنتجة للكبريت ، حيث بلغت الطاقة الإنتاجية قبل الأحداث الأخيرة حوالى مليون و٣٠٠ ألف طن سنوياً ، وقد

توقف الإنتاج أو كاد حالياً نتيجة الأحداث ، ونأمل أن يستأنف العمل بهذه المناجم الغنية قريباً .

الكوارتزو والتلك والفلسبار :

هناك عدد من الخامات اللازمة للصناعة ومواد البناء والسيراميك يجرى إنتاجها بوفرة ملائمة منها الكوارتز النقى ، حيث تنتج مصر حوالى ٧٥ ألف طن سنوياً ، والتلك الذى ينتج حالياً بطاقة ١٠ آلاف طن ، كما ينتج الفلسبار من مصر والسعودية بطاقة سنوية ٢٥ ألف طن ، و ١٠ آلاف طن .

الجبس:

تتميز الدول العربية بوفرة الإنتاج من مواد البناء ، وعلى الأخص الجبس الذى ينتج من ١٢ دولة عربية بِطاقَةٍ إجمالية تصل إلى ٣ مليون طن سنوياً يستهلك بعضها فى أعمال البناء المحلية ، بينما يُصَدّر خاماً لبعض دول جنوب شرق آسيا ٠ ونورد فيما يلى الدول العربية المنتجة للجبس والطاقة الإنتاجية لهذه الدول .

جدول رقم (٦) : إنتاج الجبس بالدول العربية

م	الدولة	الطاقة الإنتاجية(ألف طن/سنة)
١	مصر	١٤١٠
٢	العراق	٥٠٠
٣	الجزائر	١٨٥
٤	سوريا	٢٥٠
٥	السعودية	١٨٠
٦	الأردن	١٥٠
٧	تونس	١٠٠
٨	عمان	١٠٧
٨	اليمن	٨٠
٩	السودان	٢٥
١٠	موريتانيا	١٠٠
١١	ليبيا	٢٧
	المجموع	٣١١٤

البوتاس :

يعتبر إنتاج البوتاس من الخامات التى ميزت الطبيعة به هذه المنطقة من العالم حيث يتم الحصول عليه من البحر الميت بطاقةٍ إنتاجية بلغت ٥ر١ مليون طن سنوياً ُتصَدَّر جميعها للأسواق الخارجية .

الملح :

ولعل ملح الطعام هو الخام المعدنى الهام للغذاء الآدمى والصناعة ٠ وتتميز المنطقة العربية بالظروف الملائمة لإنتاجه ، ويتم إنتاج الملح من كل من مصر واليمن وسوريا وليبيا والمغرب ، ويقدر الإنتاج السنوى لليمن بحوالى ١٥٢ ألف طن ، وفى سوريا إلى ١٣٧ ألف طن ، بينما تنتج مصر من الملاحات الشمسية حوالى ١,٢ مليون طن .

كبريتات الصوديوم :

بدأ إنتاج كبريتات الصوديوم فى مصر من مياه " بحيرة قارون " منذ عام ١٩٩٣م بطاقةٍ وصلت عام ٩٧م حوالى ١٠٠ ألف طن ، "يُستهلك" نصفها محلياً فى صناعة المنظفات الجافة وغيرها من الصناعات الأخرى مثل الزجاج وصباغة النسيج ولب الورق، ويُصدَّر الباقى إلى الدول العربية منها السعودية شرقاً إلى المغرب غرباً . ولايوجد بالمنطقة العربية دول أخرى لديها إمكانيات لإنتاج هذه المادة فى الوقت الحالى ...

التوسعات المستقبلية فى الإنتاج التعدينى

لايتوقف الإنتاج من الخامات المعدنية بالعالم العربى على مايجرى إنتاجه حالياً ، إنما يقوم عدد من الدول العربية بمشروعات طموحة للتوسع فى الإنتاج التعدينى ، إما من خلال مناطق جديدة أو مناطق متاخمة للمناطق الجارى الإنتاج بها حالياً .

نورد فيما يلى أهم هذه المشروعات الجارى تنفيذها .

١- الفوسفات : حيث تقوم الدول العربية بأربعة مشروعات بيانها كالتالى :

- مشروع استغلال خامات فوسفات - تونس

- مشروع استغلال الفوسفات فى منطقة الجلاميد - شمال غرب السعودية لأول مرة بالمملكة العربية السعودية بطاقة إنتاجية تصل إلى ٤ مليون طن لإنتاج ٢,٨ مليون طن من ثنائى فوسفات الأمونيوم فى منطقة الجبيل شرق المملكة .

- مشروع تطوير مناجم الشرقية وخنفيس - سوريا لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى أكثر من ٢ مليون طن سنوياً .

- مشروع فوسفات أبوطرطور - مصر والذى تم تصميمه لإنتاج ٢,٢ مليون طن فوسفات خام ، ويتحول المشروع الآن من مشروع تعدينى إلى مشروع صناعى لإنتاج حامض الفوسفوريك والأسمدة الفوسفاتية ، علاوة على التوسعات الجارية بمناطق إنتاج الفوسفات بوادى النيل جنوب مصر فى منطقة السباعية - أدفو - شرق وغرب النيل .

٢- الحديد : تجرى الدراسة لإعداد وإنتاج أربعة مشروعات لخام الحديد وهى :

- مشروع استغلال حديد منطقة جبل عنينى (خامات حديد خاص) - الجزائر

- مشروع استغلال حديد منطقة الروينة - الجزائر
- مشروع إنتاج مكورات الحديد من خام حديد منطقة الصواوين - السعودية
- مشروع استغلال حديد وادى الشط - ليبيا

٣- الذهب : وهناك تسعة مشروعات لإنتاج الذهب منها مشروعان فى مصر هما :
- مشروع استغلال الذهب وسط الصحراء الشرقية (منطقة البرامية وأبومرووات).
- مشروع استغلال ذهب العلاقى .

وهذان المشروعان يتم تنفيذهما بنظام المشاركة فى الإنتاج مع شركات استرالية وكندية .
خمسة مشروعات بالسعودية هى :
- مشروع استغلال الذهب ، زنك ، نحاس فى منطقة الأمار .
- مشروع استغلال الذهب فى منطقة حمضة .
- مشروع استغلال خامات الذهب ، منطقة الحجار.
- مشروع استغلال خامات الذهب ، منطقة بلغة الشمالى.
- مشروع استغلال خامات الذهب ، منطقة السوق.

وكلها مناطق بالدرع العربى الذى تشغل صخوره مناطق شرق المملكة وجبال البحر الأحمر .

ويوجد مشروع واحد بموريتانيا هومشروع استغلال خامات أكسيد النحاس والذهب من منطقة أكجوجت غرب البلاد ...

أعمال الاستكشاف التعدينى الجارية فى الوطن العربى

تُكثِّف جميع الدول العربية عمليات الاستكشاف التعدينى للكشف عن مكنون أراضيها من المواد المعدنية دعماً لقدراتها فى تحقيق الرفاهية لمواطنيها . وسنعرض فيما يلى لمحة موجزة عن أهم هذه العمليات ومؤشرات نجاحها .

خامات الحديد :

تركز معظم الدول العربية البحث والاستكشاف عن خامات الحديد فى أراضيها ، ومن هذه الدول تونس حيث تقوم بتنفيذ مخطط لمسح مغناطي جوى للكشف عن المزيد من خامات الحديد فى المناطق المحيطة بالمناجم التى تم استغلالها ، والجزائر حيث تُجْرى

أعمال التنقيب عن الحديد فى شمال شرق الجزائر لاستكشاف امتدادات مناجم الحديد فى المنطقة الواقعة مابين وانزة وعين بابوش إلى الغرب من مناجم الحديد التونسية . أما فى السودان فقد تم اكتشاف الحديد من النوع المغناطيسى - الهيماتينى بمنطقة كرنوى - شمال دارفور من خلال أعمال التخريط الجيولوجى فى تلك المناطق فى أواسط الثمانينيات.

ومن المعروف أن العراق تفتقر إلى وجود خامات حديد فى أراضيها ، الأمر الذى لم يمكنها من إقامة صناعة للحديد اعتماداً على خاماتها المحلية .وتقوم المنشأة العامة للمسح الجيولوجى والتعدين العراقية بالبحث والاستكشاف عن خام الحديد الذى يوجد بكميات محدودة فى منطقة الحسينيات ، لتحديد حجم الاحتياطيات ودراسة جدوى استغلال الخام وأوجه استغلاله . ويستخدم هذا الخام حالياً كإضافة فى صناعة الأسمنت .

أما فى مصر فقد تعاقدت هيئة المساحة الجيولوجية وجامعة القاهرة مع شركة الصناعات المعدنية ، وفى إطار المشروع القومى لأبحاث الحديد عام ١٩٩٣م وبتمويل من وزارة البترول والثروة المعدنية وشركة الصناعات المعدنية للقيام بأعمال التنقيب عن المزيد من الاحتياطيات فى منطقة الواحات البحرية وامتدادات المناجم المعروفة فى هذه المنطقة ، وشرق أسوان . وقد أسفرت هذه الدراسات عن اكتشاف أكثر من ٣٠٠ مليون طن حديد فى منطقة شرق أسوان من النوع الهيماتينى ، حيث يجرى الآن تقييم تفصيلى واقتصادى لها . أما فى منطقة الواحات البحرية فإن الدراسات أسفرت عن احتياطيات محتمله تقدر بحوالى ٤٠ مليون طن جارٍ تقييمها .

الكروم :

تجرى فى السودان وعمان أعمال تنقيب تفصيلية لإثبات المزيد من احتياطيات الكروم فى الصخور فوق القاعدية، واسعة الانتشار فى البلدين . أما فى موريتانيا فإنه يجرى التنقيب أيضاً عن خام الكروم فى مناطق امساقا وتازياست وتيجيريت .

البوكسيت :

تركز الدول العربية على البحث والاستكشاف عن خامات البوكسيت لتوفير احتياجاتها من هذا الخام لتزويد صناعاتها من الألومنيوم التى يتم إنتاجها فى كل من مصر والبحرين وقطر وغيرها . ويتكون خام البوكسيت عند توافر ظروف مناخية وطبوغرافية معينة فى

الصخور القديمة ، إلا أنه لم يثبت توافر أو عدم توافر وجود هـذه الظـروف فـى الأراضـى العربية حتى الآن . وقد ركزت مصر أعمال البحث عن خـام البوكسـيت فـى منـاطق غرب كلابشه وجنوب غرب مصـر ، إلا أن النتـائج لـم تكـن مبشـرة ، بينمـا اكتشـف حـزام مـن البوكسيت يمتد من شمال غرب مدينة الرياض بالمملكـة العربيـة السـعودية بطـول حوالـى المائة كيلومتر ويجرى حالياً تقييم هذا الكشـف . أمـا فـى السـودان فيتـم إعـداد الدراسـات الأولية للبحث عن البوكسيت فى المنطقتين الشمالية والغربية من القطـر السـودانى ضمـن خطة قومية للأعوام (١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٢) فى مناطق الحجر الرملى النوبى .

الفلسبار :

تركز الدول العربية على توفير احتياجاتها من خام الفلسبار اللازم لصناعة السـيراميك بديلاً لما يستورد من خارج هذه الدول ، ففى الأردن تُجْرِى سلطة المصادر الطبيعية دراسة لعدد من مواقع الفلسبار فى منطقة العقبة بالمواقع التى تعرضت لعوامل التعرية الشديدة.

أما فى مصر فقد تم إنجاز مشروع لاستخلاص الفلسـبار مـن الرواسـب الوديانيـة فـى بعض مناطق الصحراء الشرقية ، أسفر عن تحديـد عـدد مـن المنـاطق المأمولـة ، وتقـوم إحدى الشركات حاليـاً باستغلال أحد هـذه المواقـع التـى ثبـت منهـا أن الفلسـبار المتوافـر بالوديان والمختلط بالكوارتز يصلح مباشرة لصناعة السيراميك ويتوافر بكميات كبيرة جداً سهلة الاستخراج .

الكاولين :

الكاولين هو مادة أساسـية فـى صناعـة السـيراميك والحراريـات ، وتجـرى العديـد مـن الدول عمليات مكثفة لاستكشاف خام الكـاولين فـى أراضيهـا ، إذ تجـرى بـالأردن دراسـات استكشاف وتقدير احتياطى الكاولين (ذى نسب الحديد المتدنية) فـى بعض المنـاطق لدعـم صناعة الخزف ، كما تجرى دراسة لتقييم رواسب كاولين ، جنوب القضـارف بالسـودان ، بينما تقوم المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية بسوريا بدراسـة تقييميـة للرمـال الكاولينية فى منطقة السلسلة التدمرية .

أما فى مصر فإنه يجرى تقييم عدد من رواسب الكاولين فى سيناء وشمال الصحراء الشرقية وشرق أسوان ، ويجرى استغلال بعضها فى الوقت الحالى بكميات محدودة وخاصة فى منطقة " أبو زنيمه " .

الرمال البيضاء :

تحفل الدول العربية بمخزون ضخم من الرمال البيضاء التى تصلح لصناعة الزجاج ، وتجرى الدراسات فى كل من مصر والأردن والسودان وسوريا واليمن لتقييم هذه الرمال لاستخدامها فى صناعة الزجاج والتى تتوافر احتياطياتها بعدة عشرات من الملايين من الأطنان ٠

الكبريت :اكتشف فى مصر ـ شمال سيناء ـ خام للكبريت بلغت احتياطياته حوالى ٢٠ مليون طن منها ١٠ مليون طن قابلة للاستخراج وذلك فى إطار اتفاق مشترك مع إحدى الشركات الأجنبية . وقد توقف استثمار هذا الكشف بصفة مؤقتة لعدم توافر الغاز الطبيعى الذى يستخدم للاستخراج بطريقة فواش المعروفة ٠

أما فى سوريا فإنه تجرى دراسات للبحث عن الكبريت فى المناطق الشمالية الشرقية من القطر ، إضافة إلى استكمال أعمال التنقيب عن الكبريت فى منطقة الحسكة ، والتى تعتبر امتداداً لخام الكبريت المستكشف والمستغل فى الجمهورية العراقية .

كما يجرى فى الجزائر استكشاف وتقييم الكبريت فى وادى الشلف السفلى حيث يوجد راسب صغير قدرت احتياطياته بحوالى ٨ر٠ مليون طن ٠

الرصاص والزنك :

تركز تونس على استكشاف خامات الرصاص والزنك فى عدة مناطق فى أراضيها اعتماداً على نتائج الدراسات الجيوكيميائية التى أسفرت عن الكشف عن عدد من مناطق الشذات المعدنية ٠ بينما تكثف الجزائر جهودها للقيام بأعمال الاستكشاف لعدد من المناطق المحتوية على هذه الخامات فى التراكيب النارية البركانية وفى الهضاب العليا غرب الجزائر ، وكذلك مناطق سطيف وقسنطينة وغيرها ٠ وتقوم المغرب منذ عام ١٩٩٠م بأعمال البحث عن رواسب الرصاص والزنك ٠ أما فى اليمن فقد بدأت عمليات الاستكشاف عام ١٩٩٤م وتشمل الدراسات استنباط أنسب الطرق لاستخلاص خامات الزنك

المؤكسد من صخورها ، وخاصة المنطقة الممتدة بطول حوالى ٤٣٠ كم جنوب صعدة فى الجزء الشمالى الغربى وحتى منطقة عتق فى الجزء الجنوبى الأوسط لليمن .

وفى المملكة العربية السعودية يجرى البحث عن خام الزنك من نوع الرواسب الكبريتيدية فى التراكيب البركانية وخاصة فى منطقة سمران وشيبان فى مكمنى بيدان والمراصع .

أما فى مصر فإن خام منطقة أم غيج المستكشف والمقدرة احتياطياته منذ عام ١٩٨٠م فلم تجر عليه أية دراسات إضافية ، كما لم تجر دراسات عن مناطق الشواهد الأخرى شمال وجنوب منطقة أم غيج على ساحل البحر الأحمر .

خامات النحاس:

تركز عدد من الدول العربية على استكشاف خامات النحاس ، ومن هذه الدول السودان التى تقوم بأعمال الاستكشاف فى منطقتى صحراء النوبة فى شمال السودان وجبال النوبة فى جنوب الوسط (جنوب الخرطوم) وكذا فى عمان فى المناطق المحيطة بالجبل الأخضر الذى سبق اكتشاف عدد من الخامات التى يجرى استغلالها فى الوقت الحالى .

أما فى اليمن فإنه تجرى الدراسات الجيوكيميائية الأولية للتنقيب عن النحاس والنيكل والذهب والتى توجد متلازمة فى الرجيمة وفى وادى البيضاء وغرب وجنوب غرب شمال صعدة .

الذهب والمعادن المصاحبة :

تجرى الدول العربية نشاطاً مكثفاً للبحث عن تقييم خامات الذهب وخاصة فى مصر والسعودية وموريتانيا والجزائر والسودان ، وقد أسفر هذا النشاط عن تحديد العديد من المواقع المأمولة التى يجرى الإعداد لاستغلالها ، إما بطريقة الاستثمار المشترك (ومثال لها مصر) أو بواسطة شركات وطنية بالاستعانة بالخبرة الأجنبية كما فى السعودية وموريتانيا .

نماذج للتكامل والتنسيق فى مجال دراسات وبحوث تنمية الثروة المعدنية بالوطن العربى

كانت مصر وأجهزتها العاملة فى مجال الثروة المعدنية الرائدة دائماً فى المبادرة بقبول فكرة التكامل والتنسيق والتعاون فى مجالات الثروة المعدنية وتنميـة بحوثها واستثمارها لخير الوطن وفى ظل العلاقات الحسنة التى ترتبط بها الدول العربية وسأكتفى هنا بسرد نماذج لهذا التعاون والتكامل والتنسيق الثنائى بين مصر وبعض الدول العربية .

الأول : التعاون مع دولة السودان:

وللسودان وضع خاص بالنسبة للثروة المعدنية مع مصر ، بدأ منذ فجر التاريخ ، فعمليات إنتاج استخراج الذهب من جبال البحر الأحمر جنوب خط عرض ٢٢° بدأت منذ عصور الفراعنةامتداداً لنشاطهم فى جبال البحر الأحمر المصرية .

وفى العصور الحديثة كانت مجموعة الرواد المصريين تعمل بكل الهمة والنشاط فى عمليات البحث التعدينى والجيولوجى منذ الأربعينيات بالأراضى السودانية ، نذكر منهم السادة الأفاضل/ لطفى عبدالخالق ، وسميح عافية ، وكابش وعمران .. وغيرهم .و فى الثمانينيات اتخذ هذا التعاون شكلاً إيجابياً ففى إطار اتفاقيات التكامل بين مصر والسودان ١٩٨٠ - ١٩٨٦م تم إنشاء مركز جيولوجى مصرى سودانى مقره مدينة أسوان ، يعمل به متخصصون سودانيون ومصريون تحدد لموقع نشاطهم المنطقة الحدودية العريضة بين خطى عرض ٢٠° شمالاً و٢٤° شمالاً وتشغل مساحة خطين من خطوط العرض فى أرض السودان وخطين آخرين من الأراضى المصرية ، وقد شمل برنامج العمل إعداد خرائط جيولوجية لهذا القطاع العريض وتحديد مواقع الثروات المعدنية به ، وقد ساهمت الأمم المتحدة بتمويل هذا المشروع الهام وأصبحت تقاريره شاهداً على هذا النوع المثمر من التعاون .

وعلى جانب النشاط البحثى والاستكشافى وفي إطار اتفاقية التكامل أُنْشئت شركة مشتركة مصرية سودانية لإنتاج مواد البناء مارست نشاطها الإنتاجى لفترة طويلة رغم أنه تم تصفيتها فيما بعد .

الثانى : التعاون مع الجماهيرية الليبية :

يتميز هذا النموذج بطابع خاص إذ يجرى بين هيئتين شقيقتين فى كلٍ من البلدين ، هما مركز البحوث الصناعية الليبى التابع لوزارة الصناعة الليبية ، وهيئة المساحة الجيولوجية

المصرية ، ويشمل هذا النموذج التعاون في أعمال رسم خرائط جيولوجية وأعمال بحث من الخامات المعدنية وتقييمها فى مساحة مشتركة على الحدود الجنوبية الغربية من مصر والجنوبية الشرقية من ليبيا بدءاً من المنطقة الليبية والاتجاه شرقاً داخل الحدود المصرية، وتتمركز فرق البحث الليبية المصرية المشتركة فى منطقة الكفرة الليبية ، حيث تتجه شرقاً لاستكمال أعمالها . وقد بدأ هذا المشروع الذى يلقى المباركة من كافة الأجهزة السياسية والصناعية والعلمية فى البلدين عام ١٩٩٢م ولازال مستمراً حتى الآن . وكان من ثمار هذا النشاط اكتشاف مكامن للحديد والذهب فى الجانب المصرى له امتدادات فى الأراضى الليبية مما أعلن عنه مؤخراً .

ولايفوتنى هنا أن أذكر أن صناعة الحديد والصلب فى مصراته بليبيا تعتمد اعتماداً كاملاً على خبرة العمالة المصرية المتخصصة فى هذا المجال ، مما كان له الأثر المباشر فى تنمية هذه الصناعة فى الجماهيرية .

الثالث : التعاون مع سوريا :

كانت البداية الأولى للتعاون مع سوريا أيام سنوات الوحدة ٥٨ ـ ١٩٦٢م حيث عملت فرق البحث المصرية السورية المشتركة فى مسح الصحارى السورية واستكشاف الخامات بها وإعداد الخرائط الجيولوجية • وفى الوقت الحالى ، وفى إطار التعاون بين مؤسسة الجيولوجيا السورية والمساحة الجيولوجية المصرية تم توقيع اتفاق للتعاون بين المؤسستين فى دمشق فى ١٩٩٣/١/٣١م يتم بمقتضاه تبادل المعلومات والزيارات والتشاور فى الأمور الخاصة بالجيولوجيا والثروة المعدنية • ويلقى هذا الاتفاق أيضاً المباركة والتأييد من سلطات البلدين ويعتبر نواة لإنشاء اتحاد للمساحات الجيولوجية العربية بإذن الله .

الرابع : التعاون على مستوى مؤسسات جامعة الدول العربية :

أدركت الدول العربية ومنذ فترة طويلة من خلال مؤسساتها المتخصصة ضرورة التعاون والتنسيق والتكامل بين الدول العربية من خلال العديد من منظماتها المتخصصة . وكان للصناعات التعدينية أهمية خاصة ، حيث كان للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين دور هام فى وضع الأساس العملى والواقعى من خلال المشروعات التى تتبناها ومنها الخريطة الجيولوجية للوطن العربى والدراسة التى صَدَرَتْ مؤخراً بشأن تقييم قطاع

الثروة المعدنية العربية ومتطلبات تطويره والذى صَدَرَ عام ١٩٩٥م . وعلى مستوى الصناعة هناك عدد من الاتحادات منها اتحاد الصلب العربى واتحاد الأسمدة واتحاد الأسمنت ومواد البناء والحراريات وكلها خطوات جادة لوضع اللبنات الراسخه للتنسيق والتعاون العربى .

ونود أن ننوه هنا إلى أن الدول العربية ومن خلال المنظمة العربية للتعدين أنشأت الشركة العربية للتعدين عام ١٩٧٥م والتى اتخذت عمان بالأردن مقراً لها وساهمت فى تمويلها ، حيث تقوم هذه الشركة بالمساهمة فى تمويل العديد من المشروعات التعدينية بالوطن العربى ، إما بنظام المشاركة مع الدولة الحقيقية أو بالمساهمة المالية أو بتقديم الخبراء ، وتشارك مصر فى رأس مال هذه الشركة وكذلك فى مجلس إدارتها .

خامات عربية ذات ميزة نسبية

فيما عدا الخامات التعدينية التقليدية مثل الفوسفات والحديد والرصاص والزنك والنحاس والذهب فإن دول العالم العربى تمتلك مخزوناً من المواد التعدينية ذات الحجم الكبير والجودة العالية ذات الميزة النسبية من حيث إمكانية المنافسة فى الأسواق العالمية. وسوف نورد فيما يلى بعضاً من هذه المواد وأهميتها النسبية .

صخور الجرانيت ومرادفاته :

تتوافر صخور الجرانيت ومرادفاته فى مصر (الصحراء الشرقية) والأردن (منطقة العقبة) والمملكة العربية السعودية (جبال الدرع العربى) واليمن والسودان والصومال ، وتتنوع هذه الصخور بشكل كبير وتتباين صفاتها الجمالية وقدرتها على التحمل ، علاوة على أنها تفوق الرخام من حيث عدم التأثر إطلاقاً بالأمطار الحمضية وغير الحمضية. واحتفاظها بصلابتها وجودتها لسنوات طويلة .

ويتزايد الطلب على هذه الصخور سواء مقطوعة على هيئة بوكات أو منشورة أو مصقولة فى أسواق أوربا وأمريكا ودول جنوب شرق آسيا واليابان لافتقار معظم هذه الدول لهذه النوعية من الصخور ، الأمر الذى يستلزم التوسع فى هذه الصناعة الهامة ،

ملح الطعام :

يُنْتِج العالم سنوياً ٢٠٠ مليون طن ، بينما لايزيد إنتاج الدول العربية عن الخمسة ملايين طن برغم ملاءمة المناخ وطول السواحل العربية ووجود المصادر الأخرى مثل القباب الملحية تحت سطح الأرض . الأمر الذى لايستلزم الكثير من الاستثمارات للوصول إلى طاقة إنتاجية ملاءمة وزيادة نصيب الدول العربية من إنتاج ملح الطعام وتصنيعه .

الرمال البيضاء :

يقدر مخزون الرمال البيضاء فى دول الوطن العربى بعدة بلايين من الأطنان يمكن أن تغذى احتياجات السوق العالمى بكفاية ولمدة طويلة . ويؤدى استخراج وتصنيع هذه الرمال إلى تنمية الصناعات المحلية والإقليمية فى بلدان عربية عديدة .

مواد السيراميك :

ومنها الفلسبار والكاولين وخاصة الفلسبار المتكون بالوديان ، والذى يحتاج إلى معالجات تكنولوجية غير مكلفة للوصول إلى الأنواع الملائمة للصناعة بكميات كبيرة تحتاج إليها صناعات السيراميك النامية فى العالم .

الزلط النارى والمتحول :

فى مناطق الصخور النارية والبركانية ، حيث أدت عوامل التعرية إلى عمليات تكسير وتفتت ونقل للكتل من هذه الصخور، تدرجت فى الأحجام من أقل من السنتيمتر حتى عدة سنتيمترات ، كما أدت عمليات النقل إلى استدارة هذه الكتل استدارة تصل إلى حد الكمال فى معظم الأحيان ، ويمكن للدول العربية المطلة على البحر الأحمر وعلى سبيل المثال : مصر والأردن والمملكة العربية السعودية واليمن والسودان والصومال دراسة استخراج وتصنيف هذه الأنواع من الصخور تصنيفاً حجمياً ولونيا وتصدير هذه المنتجات إلى دول جنوب شرق آسيا التى تفتقر كلية إلى هذه المواد ، إما للبناء أو لأعمال الزينة والديكور .

البنتونيت :

مادة البنتونيت من مواد الطين أو الغضار التى تصلح كمادة مالئة ومادة أساسية من مواد إعداد طفلات الحفر عن البترول التى تستهلك بكميات كبيرة على مستوى العالم .

ويمكن للعديد من الدول العربية التوسع فى إنتاج هذه المادة لتزويد الصناعات المتعلقة بالحفر عن البترول وتبييض الزيوت ومنع الرشح وتسرب المياه فى الخزانات والسدود .

معوقات تنمية استغلال الثروات المعدنية فى الوطن العربي

برغم أن مساحة الوطن العربى تمثل حوالى ١٠٪ من مساحة الكرة الأرضية وأن سكانه يصل عددهم نحو ٥٪ من سكان العالم ، فإن إنتاج الدول العربية التعدينى لايمثل أكثر من ١٪ من الصادرات العربية ، ولاتمثل هذه الصناعة أهمية خاصة إلا فى عدد محدود من الدول العربية ، منها : المغرب وتونس والأردن وموريتانيا والعراق ، من حيث مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى والصادرات .

يدعونا هذا الأمر إلى أن نتدارس أهم المعوقات التى تواجه تطوير وتنمية قطاع الثروة المعدنية فى الوطن العربى والتى نخلص منها إلى ما يلى :

١. قصور البنية الأساسية :

يعانى عدد من الأقطار العربية من نقص البنية الأساسية من طرق ونقل ومواصلات وموانىء وطاقة . وتعانى معظم الدول العربية من عدم توفر المياه اللازمة لصناعة التعدين ، الأمر الذى يستلزم الإنفاق لجلب المياه من مناطق بعيدة ومايتطلبه ذلك من تكلفة عالية .

وفى مجال تصدير المنتجات التعدينية تعانى بعض الدول العربية من نقص أو قصور فى موانيها أو عدم وجود تسهيلات حديثة بها .

٢. نقص الخبرات والمهارات :

يمثل نقص الخبرات والمهارات فى مجال الاستكشاف التعدينى وتقييم المشروعات ، وإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية ووفرة الكوادر المتخصصة عائقاً أمام تطوير وتنمية صناعة التعدين ، وبالمثل فإن عدم توفر المعدات والأجهزة الحديثة من معدات استكشاف وأجهزة تحاليل ومعامل مناسبة فى معظم الأقطار العربية يؤدى إلى الكثير من الأخطاء فى عمليات التقييم .

٣. التمويل :

يمثل التمويل واحداً من أهم العقبات التى تعوق تطور النشاط التعدينى الناجم بسبب عدم قدرة المصارف المحلية على توفير التمويل المطلوب فى الوقت وبالتيسيرات المناسبة ، كما أن المستثمر العربى كثيراً ما يحجم عن الاستثمار فى المجال التعدينى لطول الوقت الذى تستلزمه عملية الإنتاج التعدينى مما يعتبره تعطيلاً لرأس المال .

٤. قصور التشريعات :

لمعظم الدول العربية تشريعات متعلقة بتنظيم استغلال الثروة المعدنية يشوب معظمها الكثير من القصور والتناقص فى بعض الأحيان ، الأمر الذى يستلزم ضرورة إعادة صياغة هذه التشريعات بما يخدم قضية التنمية التعدينية .

٥. عدم وفرة البيانات :

يؤدى عدم توفر البيانات الصحيحة عن الثروات المعدنية ، وضعف أو قصور عمليات الترويج للمشاريع الاستخراجية إلى صرف الانتباه عن الاستثمار فى المجال التعدينى .

الخلاصة والتوصيات :

من الاستعراض السابق ، والذى أظهر توفر الخامات المعدنية بأنواعها المتعددة فى أراضى الدول العربية ، والحجم الكبير للعمليات التعدينية والإنتاجية فى معظم البلاد العربية ، وخاصة المغرب وتونس والأردن والجهود التى تُبْذَل فى الكشف عن المزيد من الخامات ، ووجود العديد من المنظمات والاتحادات العربية الفاعلة ، والاتفاقات الثنائية بين عدد من الدول العربية ، وإيماناً بأن الطاقات العربية فى مجال التعدين تستطيع أن تلعب دوراً هاماً فى مستقبل الاقتصاد العربى فى القرن القادم .. يمكننا أن نخلص إلى ما يلى :

١. التوصية بدعم دور المنظمة العربية للصناعة والتعدين لتقوم بدور أكثر فاعلية فى تنمية موارد الثروة المعدنية بالوطن العربى ، وأن ينشأ لها فروع فى البلاد العربية يكون من مهامها التنسيق بين عمليات البحث والاستكشاف والاستغلال التعدينى .

٢. إنشاء صندوق عربى لتمويل الاستثمار فى الثروات المعدنية بنظام الصندوق الدوار بحيث يمول ذاته من حصيلة أرباحه فى العملية الإنتاجية فيما بعد .

٣. إقامة سوق عربية مشتركة متخصصة للخامات التعدينية يكون من أهدافها تنشيط وتبادل السلع التعدينية بين الدول العربية فى المنتجات التعدينية وتسويق الخبرات العربية محلياً وعالمياً .

٤. تبادل الخبرات والمعلومات فيما بين الدول العربية وخاصة فى مجال الصناعات التعدينية التى تقوم أكثر من دولة عربية بإنتاجها .

٥. حصر وتقييم الخبرات العربية فى مجال البحث والكشف والاستغلال للثروات المعدنية لسهولة الرجوع إليها عند الحاجة .

٦. ضرورة التنسيق والتشاور بين الدول المعنية والهيئات الموكل إليها تنفيذ مشروعات تعدينية عند إعداد الدراسات الخاصة بهذه المشروعات حتى لايحدث التضارب والتزاحم والتناقض عند ظهور المنتجات التعدينية فى الأسواق .

٧. إعادة النظر فى النظام الأساسى للشركة العربية للتعدين التابعة للجامعة العربية ومقرها الأردن لتختص بنشاطين رئيسيين هما : (الأول) النشاط الإنتاجى والمساهمات فى المشروعات التعدينية و (الثانى) بيت خبرة عربى ويكون مقره القاهرة .

٨. إنشاء شبكة دولية موحدة ومتخصصة لمعلومات الثروة المعدنية يتم عن طريقها مخاطبة العالم بالمشروعات الجاهزة للاستغلال ، وتتبع الجديد فى العالم أولاً بأول.

المراجع

١. دراسة تقييم قطاع الثروة المعدنية العربية ومتطلبات تطويره ، واقع قطاع التعدين العربى ـ إعداد الشركة العربية للتعدين ـ عمان ـ الأردن ـ نوفمبر ١٩٩٥م ٠

٢. دراسة تقييم قطاع الثروة المعدنية العربية ومتطلبات تطويره ـ التقارير القطرية ١٩٩٥م ٠

3. Mimeral Year Book 1994٠

٤. تقارير ومطبوعات هيئة المساحة الجيولوجية المصرية ١٩٩٠م ـ ١٩٩٧م ٠

٥. ملاحظات المؤلف ـ آثار زيارات مواقع التعدين فى المملكة العربية السعودية ـ الأردن ـ سوريا ـ العراق ـ موريتانيا ٠

ملحق رقم (١)

إنتاج الوطن العربى من الخامات المعدنية مقارناً بالإنتاج العالمى

(الكمية بالألف طن)

السنة	١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣	
المادة الخام	الكمية	النسبة إلى الإنتاج العالمى	الكمية	النسبة إلى الإنتاج العالمى	الكمية	النسبة إلى الإنتاج العالمى	الكمية	النسبة إلى الإنتاج العالمى	الكمية	النسبة إلى الإنتاج العالمى
الفوسفات	٣٦١٤٠	٪٢٢,٢٢	٣٨٣٥٠	٪٢٤,٦٨	٣٢٨٥٠	٪٢٢,٧٦	٣٣٨٣٠	٪٢٥,١٩	٣٠٨٣٠	٪٢٦,٥
الحديد	١٧٦٩٠	٪١,٧٦	١٧٢٣٠	٪١,٦٩	١٥٣٨٠	٪١,٥٣	١٤٥٥٠	٪١,٦٤	١٤٢٧٠	٪١,٤٩
الكبريت الخام	٩٦٠	٪٣٤,٢٩	٨٠٠	٪٣٢	٤٠٠	٪١٧,٣٩	٢٠٠	٪٢,٥	٢٠٠	٪٣,٢٨
الجبس	٢٩٨٣	٪٣,١٧	٢٨١٢	٪٣,٠٥	٢٣٦٧	٪٢,٦٧	١٦٣٢	١,٦٧	١٦٠٢	٪١,٦٣
الملح الصخرى	٢٤٥٨	٪١,٣١	٢٦٠٨	٪١,٤٣	٢٥٥٠	٪١,٤	٢٠٣٥	٪١,١	٧٦٨	٪٠,٤٢
الذهب (كجم)	٣٠٥٠	٪٠,١٦	٣٦٨٦	٪٠,١٨	٤٩٥٨	٪٠,٢٤	٦٨٥٠	٪٠,٣١	٨٤٥٠	٪٠,٣٦
الفحم	٥٠٤	٪٠,٠١	٥٢٨	٪٠,٠١	٥٣٠	٠,٠١	٥٥٠	غ.م	٥٧٠	غ.م

المصدر : تقييم قطاع الثروة المعدنية العربية ومتطلبات تطويره ، نوفمبر ١٩٩٥م.

ملحق رقم (٢)

عدد العاملين بقطاع التعدين

خلال ٩٠/١٩٩٣م

م	الدولة	عدد العاملين
١	مصر	٧١٠٠٠
٢	المغرب	٥٩١٨٢
٣	عمان	٤٩٨٥ بمافيها البترول
٤	تونس	٣٩٠٠٠
٥	السودان	٣٧٠٠
٦	اليمن	٤٨٠٠
٧	العراق	٤٨١٤٥
٨	الجزائر	٤٨١٤٥
٩	الأردن	٢١٠٠٠
١٠	الإمارات	١٤٨٧٥ بمافيها البترول
١١	الكويت	٦٠٢٥ بمافيها البترول
١٢	السعودية	٣٦٠٠
١٣	سوريا	٣٨٨٥
١٤	قطر	٣٨٠
١٥	البحرين	٩٥
١٦	موريتانيا	٤٦٥٠
١٧	ليبيا	غير متوفر

المصدر : تقييم قطاع الثروة المعدنية العربية ومتطلبات تطويره، نوفمبر ١٩٩٥م .

ملحق رقم (٣)

مؤسسات التعدين والتدريب المهنى

فى العالم العربى

م	الدولة	جامعي	تكون مهنى	تدريب
١	مصر	٤+١٦	عديد	عديد
٢	الجزائر	٢+٨	-	-
٣	عمان	١	١	-
٤	العراق	١+٣	-	عديد
٥	ليبيا	٣	عديد	-
٦	الأردن	٣	١	٢
٧	السعودية	٣	عديد	عديد
٨	المغرب	٣	٢	عديد
٩	السودان	٣	١	-
١٠	سوريا	٢	-	-
١١	الكويت	٢	هيئة	
١٢	اليمن	٢	-	-
١٣	تونس	١	-	-
١٤	فلسطين	١		
١٥	الإمارات	١	عديد	عديد
١٦	موريتانيا	-	١	٢
١٧	قطر	١	٢	-

ملحق رقم (٤)

منحت وزارة البترول والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية ٦٤٦ ترخيصاً لاستغلال الجرانيت والرخام والحجر الجيرى والرمال والطفلات ، بالإضافة إلى ١٦ امتيازاً لاستغلال خامات الذهب والمعادن الأساسية ، وخامات الصناعة ، كما منحت أيضاً ٨ تراخيص بحث و ٢٠ تصريح استصلاح للمعادن.

وبذلك فقد بلغ إنتاج الذهب بالمملكة حتى منتصف عام ١٩٩٥م مليون و ١٥٤ ألف أوقية من منجمى مهد الذهب والصخيبرات .

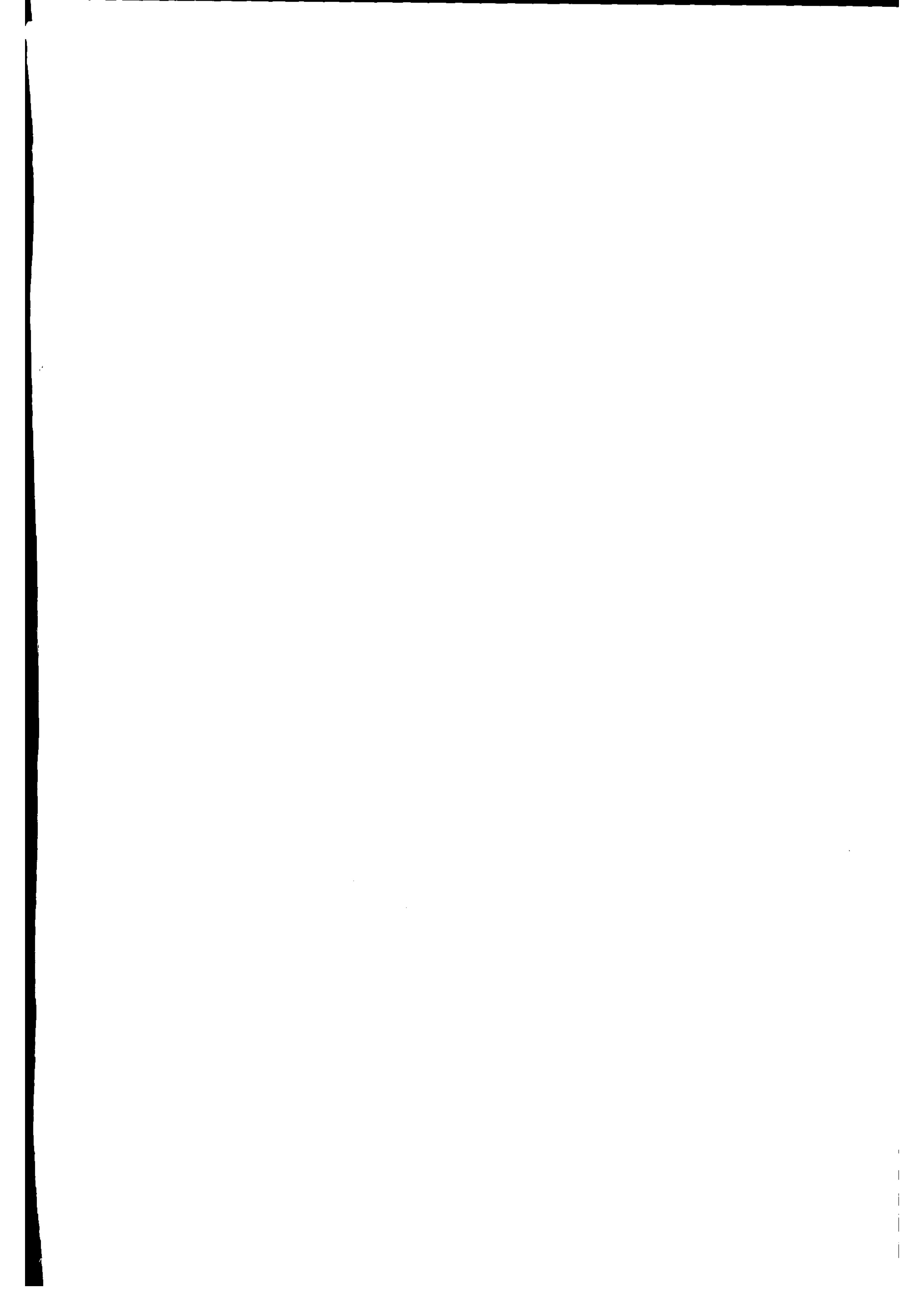
وتقدر مصادر وزارة البترول والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية النمو السنوى المتوسط لقطاع التعدين بحوالى ٩٪ ، كما يقدر إسهامه فى الناتج المحلى الإجمالى بحوالى ٤٪.

جريدة الجمهورية المصرية

الثلاثاء ٢٣/٩/١٩٩٧م

المحــور الخامس

خيارات التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط



خيارالسوق الشرق أوسطية: الآفاق والمخاطر

د. منير محمود بدوى السيد*

موضوع اهتمام هذه الورقة هو دراسة خيار "السوق الشرق أوسطية" المُزمعُ إقامتها كدعامة اقتصادية لنظام إقليمى جديد يُطلقُ عليه 'النظام الشرق أوسطى'، وفيه تستهدف هذه السوق إعلاء الاعتبارات الاقتصادية باتجاه ضمان موقع اقتصادى متميز ومتفوق لإسرائيل داخل هذا النظام يُضافُ بدوره إلى تفوقها العسكرى ليشكلا معا دعامتين أساسيتين لإعادة صياغة وإدارة العلاقات العربية الإسرائيلية فى مرحلة مابعد التسوية العربية الإسرائيلية التى انطلقت من مدريد.

أهمية موضوع الدراسة متعددة الأبعاد. فهذه "السوق الشرق أوسطية" تستمد شرعيتها السياسية من ارتباطها بعملية سلام مدريد. كما أنها -وعلى نحو مايرى مؤيدوها- تجىء استجابة للتطورات الدولية والإقليمية التى شهدها عقد التسعينيات والتى تدفع فى مجملها بتفضيل التعاون الاقتصادى من خلال التجمعات والكيانات الإقليمية الكبرى. إضافة إلى ذلك، فإن إقامة تلك السوق يعد توظيفا للمدخل الاقتصادى لدعم جهود التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى من خلال خلق مصالح اقتصادية مشتركة بين العرب واسرائيل يكون من شأنها دعم قوى واتجاهات السلام فى المنطقة، وذلك استنادا إلى أن التعاون الاقتصادى الإقليمى - وليس الحرب أو المواجهة- هو الذى يُتيحُ لشعوب المنطقة فرصة مواتية لجنى عوائد السلام والاستمتاع بحقها فى التنمية والرخاء، ويُمكنُ حكوماتها أيضا من تنسيق جهودها ومواردها لمواجهة الخطر الأصولى الذى أصبح يمثل تهديدا حقيقيا

* قسم العلوم السياسية ، جامعة أسيوط

للمنطقة. وأخيرا، وليس آخرا، فإن دعوة إقامة هذه السوق تعيد إلى الأذهان المحاولات الغربية الاستعمارية السابقة - مثل مركز تموين الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم مشروع النقطة الرابعة، وحلف بغداد والحلف المركزى،..إلخ - التى استهدفت فى مجملها أن تملأ الفراغ فى العالم العربى بعد رحيل القوى الاستعمارية عنه. من هنا، فإن هناك مخاوف متزايدة من أن يؤدى نجاح هذا المشروع إلى إلحاق آثار سلبية خطيرة بأهداف الشعوب والنخب العربية وتطلعاتها وآمالها فى الوحدة العربية.

وتستهدف هذه الدراسة تقييم خيار"السوق الشرق أوسطية" ، واستكشاف آفاقه ومخاطره. وفى هذا الصدد، فإنها تنطلق من رؤية مفادها أن 'الصراعات المصيرية الممتدة، والصراع العربىالإسرائيلى من أبرزها إن لم يكن أهمها، يكون من الصعب ليس فقط انهاؤها باتفاق سياسى، بل أن فرص إقامة تعاون اقتصادى بين أطرافها تكون أيضا محدودة أو متواضعة، مما يُضعفُ من احتمالات نجاحها، ويُجهضُ قدرتها على البقاء، فيتواضع فى نهاية الأمر مردودها، هذا إن لم تصبح عديمة الجدوى قياسا إلى ما استهدفت تحقيقه. ذلك أن مثل هذا الاتفاق فى حالة هذه الصراعات المصيرية الممتدة لايعدو كونه تسوية سياسية يظل مستقبلها رهنا باقتناع وسلوك كل طرف ومدى إيمانه بعدالتها، أو بتطلعه إلى اللحظة المناسبة لإعادة تفجير الصراع من جديد سعيا وراء تحقيق أوضاع أو مصالح أكثرعدالة من وجهة نظره. وعلى ذلك، تظل تلك التسويات مُحاطةً بمناخ تسوده الشكوك والصراع، مما يجعله قابلا للانفجار مرة أخرى، الأمر الذى يصعب معه تطوير علاقات اقتصادية فى ظل هذه الظروف. إضافة إلى ذلك، فإن نجاح خيار السوق الشرق أوسطية كتكتل اقتصادى وكأساس لنظام إقليمى أوسع نطاقا إنما يتوقف بدوره على مدى توافرعدة مقومات أساسية كالهوية المشتركة، ودرجة التشابه أوالتوافق السياسى، ومستوى التجانس الاقتصادى، والاجتماعى...الخ.

وعلى ضوء ذلك، فإن إطار هذه الدراسة يتضمن محاور ثلاثة يهتم أولها بدراسة مفهوم النظام الشرق أوسطى : هويته السياسية ونطاقه الجغرافى . وبينما يتناول المحور الثانى خيار السوق الشرق أوسطية : نشأته ومبرراته، نطاق وخيارات تنفيذه ، فإن تقييم السوق الشرق أوسطية : آفاقها ومخاطرها يجىء فى المحور الثالث والأخير.

أولا: النظام الشرق أوسطى:

أصوله التاريخية، ونطاقه الجغرافى ، وتطوراته المعاصرة

بوجه عام ، ينصرف مفهوم "النظام" إلى وجود "وحدات مُكونة للنظام"، ينتظمُ العلاقات بينها توافقٌ واعتمادٌ متبادل، شريطةَ أن تكون هذه العلاقات أكثر كثافةً بين وحدات هذا النظام من علاقاتها بغيرها من الوحدات خارجه، كما تكون التفاعلات بين هذه الوحدات أيضا أكثر كثافة أيضا عنها مع غيرها من الوحدات خارج النظام. كما تتميز هذه العلاقات والتفاعلات بنمط من التكرار 'ينتج' تزايدًا فى القدرة على 'تمييز' نموذج عام يكون سمةً مميزة لهذا النظام(١). من هذا المنطلق يمكن فهم أهمية ودلالة الإشارة إلى النظام العربى - وبالرغم من واقع التجزئة الراهن - باعتباره نظاما تقليدياً تحكمه، ويسوده شعور عام بالانتماء إلى أمة عربية واحدة، وُيميز' شعوبَه طموحها إلى تحقيق الوحدة فيما بينها، بصرف النظر عن صيغة أو أسلوب تحقيق هذه الوحدة(٢).

وقياسا على ذلك، فإن محاولةَ البحث فى الجذور التاريخية لمفهوم 'النظام الشرق أوسطى' وتطوراته المعاصرة تكشفُ ثلاثَ خواص أساسية: تنصرف أولها إلى كونه مفهوماً مصطنعاً يرتكز على اعتبارات جغرافية واستراتيجية. وترتبط الخاصية الثانية بسابقتها وتنتج عنها، وتتمثل فى كونه مفهوماً يفتقدُ تحديداً دقيقًا لهويته ونطاق عضويته، حيث يغيبُ التجانسُ بين شعوب المناطق التى قد تندرجُ فى نطاقه الجغرافى. أما الخاصية الثالثة فتتمثل فى تعرض المفهوم خلال العقد الأخير -وبفعل متغيرات إقليمية ودولية- لمحاولة أكثر تكثيفا وقوة عن ذى قبل تستهدف إعادة تشكيل وهيكلة علاقات القوى بداخله. أبعاد العلاقة بين هذه الخواص تتضح على النحو التالى:

١- المفهوم الشرق أوسطى: النشأة والأهمية

ترجع نشأة تلك "الهوية الأوسطية" إلى سياق علاقات أوربا التاريخية بمستعمراتها من جانب، وبالعلاقة بنطاقين جغرافيين آخرين هما الشرق الأدنى والشرق الأقصى من جانب آخر. من هنا، جاءت صفة "الأوسطية" التى يتحدد بها هذا النظام، كما أن فعاليتها تظل مرتبطة بالغير، أى بالنسبة إلى أوربا، حيث ارتبط المفهوم بوجه عام بمجمل "الرقعة الجغرافية الفسيحة التى يقع فيها معظم الوطن العربى، وقسم من الجوار الإسلامى الشمالى والشرقى الممتد من الأناضول إلى حدود باكستان". وهكذا يحتل الإقليم موقعا

وسطاً بين الشرقين: الأقصى الآسيوى المطل على المحيطين الهندى والهادى، والأدنى الواقع غرب الأناضول والذى تقع فيه بلدان شرق أوربا، ومن هنا يكون شرقا أوسطيا بالنسبة إلى أوربا وبالمعايير الجغرافية الصرفة (٣).

وبالمقارنة ، فإن مفهوم الشرق الأدنى ترتبط نشأته التاريخية الحديثة ببدايات القرن التاسع عشر، وتحديدا إلى عصر ازدهار الامبراطورية البريطانية ، واتساع نطاقها الجغرافى بحيث أصبحت تمثل أحد طرفى العالم، فى مواجهة الصين كطرف آخر(٤). فى هذا السياق التاريخى ، ارتبط المصطلح بنمو الامبراطورية البريطانية واتساع رقعتها. وقد استخدم للدلالة على منطقة إقليمية ذات مواصفات جغرافية محددة تتميز بوقوعها غربى الأناضول والبحر الأسود ، فتضم بذلك مجموعة الأقاليم فى شرق أوربا، والذى يعتبر بذلك شرقا أدنى بالنسبة إلى غرب أوربا. وتشمل هذه الأقاليم كلا من غربى تركيا، وبلغاريا، ومولدافيا، مقدونيا والبوسنة والهرسك ، واليونان، وألبانيا، والمجر، وترانسفانيا، ولاجيا. وقد تطور استخدام مفهوم الشرق الأدنى خلال فترة الحرب العالمية الأولى وفى الفترة اللاحقة عليها ليشير أيضا إلى علاقة القوى الأوربية بالدولة العثمانية (٥).

وبدوره، فإن مصطلح الشرق الأ قصى يشير إلى منطقة إقليمية تقع شرق وجنوب شرق آسيا فى أقصى العالم. ويُعدُ نطاقها الجغرافى أكثر اتساعا عن سابقتها التى يتضمنها إقليم الشرق الأدنى. ومن مميزات إقليم الشرق الأقصى إطلالته على المحيطين الهندى والهادى، واشتماله على مجموعة أقاليم جغرافية متسعة تضم بدورها عدة شعوب تضمها كل من الدول والمناطق التالية: الهند، منغوليا، شرق سيبريا، جنوب شرق آسيا، اليابان، استراليا، ونيوزيلندا (٦).

وفيما يتعلق بالأهمية السياسية لإقليم الشرق الأوسط، فإنها متعددة الأبعاد. فمن جانب، يتميز إقليم الشرق الأوسط باتساع نطاقه الجغرافى عن إقليم الشرق الأدنى، كما أنه يشير إلى منطقة جغرافية لها خصوصيتها ومميزاتها الجيوبوليتيكية والاقتصادية. فهى تقع فى المنطقة ما بين الشرقين الأدنى والأقصى فتربط الشرق بالغرب، كما أنها تتوسط العالم فتقع فى جنوب غربى آسيا، وتمتد فيها بحار عدة لها أهميتها الاستراتيجية. هذا فضلا عن كونها أغنى مناطق العالم بالاحتياطيات البترولية المؤكدة. إضافة إلى ذلك، فإن مصطلح الشرق الأوسط قد صادف ذيوعا وانتشارا أكثر من قرينيه -الأدنى والأقصى-

بتأثير أسباب عدة. أول هذه الأسباب معنوى يتمثل فى ارتباط مصطلح الشرق الأدنى لعديد من دول منطقة الشرق الأدنى بخبرتها كمستعمرات بريطانية أوفرنسية، وارتباطه أيضا برغبة تلك المستعمرات بعد استقلالها فى التخلص من كل آثار الحقبة الاستعمارية وخبرتها البغيضة. من هنا يمكن فهم عزوفها عن استخدام مصطلح الشرق الأدنى وتفضيلها لاستخدام مصطلح الشرق الأوسط ، مما كان له أثره البالغ فى انتشاره وذيوعه. أما السبب الثانى فيتعلق بنظام القطبية الثنائية الذى ظهر وتبلور فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وما ارتبط به من تنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للسيطرة على المنطقة، ولمد نفوذهما فيها طوال فترة الحرب الباردة، وما شهدته تلك الفترة من سياسات الاحتواء، والأحلاف العسكرية، وغيرها من سياسات. من هنا كان لتلك التطورات أثر بالغ فى التأصيل للمفهوم وترسيخ استخدامه فى الكتابات المتخصصة عند الإشارة إلى هذه المنطقة من العالم. أما السبب الثالث فيتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى وتطوراته منذ ١٩٤٨، وبصفة خاصة منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧، وما أعقبها من مبادرات وجهود دولية وإقليمية لتسوية الصراع وقد اصطلح على تسميته بمشكلة أو أزمة الشرق الأوسط. وقد تواتر استخدام قرارات الأمم المتحدة لتلك التسمية، مما جعل استخدامها بمثابة إضفاء للشرعية القانونية والدولية على مصطلح الشرق الأوسط، وترسيخ استخدامه عمليا، وليضع نهاية فعلية لاستخدام مصطلح "الشرق الأدنى" من جانب ، وليتم تدريجيا تفريغ الصراع العربى الإسرائيلى من مضمونه وجوهره الحضارى من جانب آخر، ومن ثم ترسيخ شرعية الوجود الإسرائيلى فى الإقليم من جانب ثالث، فيتحقق بذلك عمليا إنهاء أى آمال قومية فى تحقيق الوحدة العربية. فى هذا السياق يمكن فهم أبعاد الجهود المتتالية منذ بدء مرحلة مدريد لإضفاء الشرعية الإقليمية على الكيان الصهيونى وتحقيق القبول والاعتراف العربيين به فى إطار ما يطلق عليه الآن اصطلاح "شرق أوسط جديد"، أو "النظام الشرق أوسطى"، والذى بدأت الخطوات العملية لتكريسه فى صورة مؤتمرات إقليمية متتالية شهدتها العواصم العربية فى الدار البيضاء ، وعمان ، ثم مؤتمر القاهرة والذى تم انعقاده فى نهاية أكتوبر وأوائل نوفمبر ١٩٩٦، ثم المؤتمر الرابع الذى عقد فى الدوحة خلال نوفمبر ١٩٩٧ (٧).

٢- الشرق الأوسط: نطاقه الجغرافى:

يمكن بوجه عام التمييز بين عدة اتجاهات رئيسية فى تحديد النطاق الجغرافى لإقليم الشرق الأوسط: اتجاهى الحد الأقصى والحد الأدنى، والاتجاه التوفيقى، هذا إضافة إلى بعض اتجاهات ذات طبيعة خاصة.

أ - الشرق الأوسط فى نطاقه المتسع يشير إلى المنطقة التى يمثلها المثلث الذى تحدد أضلاعه كل من تركيا، وإيران ومصر، والدول الواقعة داخله أو فى نطاقه، بالإضافة إلى المناطق الإسلامية المتاخمة لها: منطقة آسيا الوسطى السوفيتية سابقا، وأفغانستان، وباكستان ، وقبرص ، ثم شمال إفريقيا ، السودان ، والصومال ، والقرن الأفريقى [٨]. ويلاحظ أن هذا التعريف على اتساعه قد استبعد أيضا عددا من الدول الإسلامية الكبرى مثل ماليزيا ، وإندونيسيا ، بالإضافة إلى مناطق العالم الإسلامى فى غرب أفريقيا ، وأن تفسير ذلك قد يعود إلى البعد النسبى لهذه المناطق عن مركز العالم الإسلامى.

ب- الشرق الأوسط فى حده الأدنى ويقتصر النطاق الجغرافى للإقليم فيه على الدول التى تدخل فى نطاق المثلث السابق فى تعريف الحد الأقصى ، أى الدول الواقعة بين تركيا، وإيران ، ومصر. ويستند القائلون به إلى أن الإسلام قد ولد فى هذا الإقليم ، وفيه تطورت دولته وحضارته ، كما أقيمت فيه ، وحكمت منه الامبرطوريات الإسلامية الكبرى. ويترتب على الأخذ بهذا التعريف استبعاد كل مناطق الأطراف فى العالم الإسلامى ، سواءً فى ذلك تلك التى ارتبطت بالامبراطوريات الإسلامية بصورة جلية واضحة ، أو التى دخلت فى الإسلام حديثاً [٩].

ج- أما الاتجاه التوفيقى فيستهدف ، ولاعتبارات متعددة، ترويج تعريف أكثر مرونة يستجيب للموروثات التاريخية من جانب ، ولحقائق وتطورات علاقات القوة فى المنطقة من جانب آخر. أى بصورة أكثر تحديدا تحقيق الاعتراف والقبول العربيين وبصورة رسمية بإدراج إسرائيل ضمن النطاق الإقليمى للمنطقة، وإعادة صياغة علاقات القوة فيها لتضمن، ليس فقط، استمرار هذا القبول العربى بها، ولكن أيضا لدعم استمرار إمكانيات التفوق والسيطرة الإسرائيلية فى المنطقة. وعلى ذلك، فإن نطاق إقليم الشرق الأوسط يشتمل بالإضافة إلى الدول العربية على كل من إسرائيل ، وتركيا ، وإيران [١٠].

وهنا نلاحظ باهتمام الطبيعة التوفيقية لهذا التعريف. فهو من ناحية يضم الدول العربية استيفاءً لشرط توافر الإسلام كأساس متفق عليه لتحديد هوية الانتماء إلى هذه المنطقة من العالم. كما أنه يضيفُ أيضا كلا من تركيا وإيران باعتبار الدور التاريخى الذى لعبته كلاهما بعد دخول الإسلام إليهما، وباعتبار الدور الذى كان لكليهما فى تطور الحضارة الإسلامية وامبراطورياتها الكبرى. إضافة إلى ذلك، فإن هذا التعريف يعبر عن اتجاه معتدل لايتوسع فى ضم الدول للإقليم كما فى حالة تعريف الحد الأقصى ، كما لايقصرها تحكمياً على عدد محدود من الدول كما فى حالة تعريف الحد الأدنى. وأخيرا، فإنه فيما يتعلق بضم إسرائيل، فإنه يسعى بذلك لتحقيق أكثر من هدف. فضم إسرائيل إلى التعريف إنما يتم فى سياق التعبيرعن، وكاستجابة عملية للحقائق والتغيرات التى حدثت فى موازين وعلاقات القوة الإقليمية بعد الحروب العربية الإسرائيلية منذ ١٩٤٨ وما بعدها. إضافة إلى ذلك ، وفى محاولة للتخلص من الطبيعة العنصرية للدولة العبرية، فإن القائلين بضمها إلى النطاق الجغرافى للمنطقة إنما يحاولون الالتفاف حول شرط "الإسلام" ـ باعتباره المعيار الموضوعى المتفق عليه كأساس للهوية لدول المنطقة المشمولة بهذا التعريف ـ استنادا إلى القول بأن إسرائيل وإن اعتُبرت خارج النطاق الإقليمى للمنطقة لافتقادها شرط الإسلام كدين للغالبية العظمى من سكانها، فإنها قد استوفته بصورة جزئية كحضارة، وعلى ذلك، فهى تقع ضمن النطاق الإقليمى لهذه المنطقة من العالم حتى ولو لم يكن الإسلام هو الدين الغالب بين سكانها. تفسير ذلك يستند إلى مقولة "إن الإسلام نظام ثقافي حضارى وليس ديناً فقط"، وهكذا يكون سكان الدولة العبرية، والذين قدم أكثر من نصفهم من اليهود الذين عاشوا ولقرون طويلة فى الدول العربية، وإن لم تتخذ غالبيتهم الإسلام كعقيدة دينية، إلا أنهم بشكل أو آخر قد تأثروا به – ولو بشكل جزئى– كنظام حياة فى الفترة التى أمضوها فى الدول العربية قبل هجرتهم إلى إسرائيل. ويجرى التدليل على ذلك بالاستشهاد ببعض مظاهر ذلك التأثر المتمثلة فى استخدام بعضهم اللغة العربية كوسيلة للتخاطب، واتباعهم بعض أنماط وأساليب الحياة اليومية التى كانوا يستخدمونها فى بلادهم العربية قبل الهجرة إلى إسرائيل، كما أن منهم من قد قدم أيضا إسهامات هامة فى تطوير الحضارة والثقافة الإسلامية فى مجالات متعددة فى الآداب ، والفلسفة ، والعلوم (١١).

د- وأخيراً فما زالت هناك بعض وجهات نظر خاصة تُشيرُ إلى بعض الرؤى الأمريكية التى ترى أن تحديد الإقليم يستند على ارتباط دول المنطقة بالمصلحة القومية الأمريكية. ويثير القائلون بذلك أن الشرق الأوسط ليس منطقة محددة بدقة فى العالم، فهو أحيانا ما تتم الإشارة إليه على أنه "الشرق الأدنى"، وأحيانا أخرى يشار إليه بأنه "جنوب غرب آسيا"، كما لايوجد اتفاق محدد فى أى الأحوال على الدول الواقعة داخل هذه التحديدات الجغرافية. فأحيانا ما تتم الإشارة إلى الشرق الأوسط على أنه العالم العربى وإسرائيل ، أى أنه يتم استبعاد تركيا وإيران. وأحيانا أخرى يقوم التعريف على أساس استبعاد إسرائيل منه على أساس من المتغير الإسلامى ، وبذلك يتسع نطاق الإقليم ليضم كلا من دول شمال إفريقيا ـ الجزائر ، وتونس ، والمغرب ، وليبيا ، موريتانيا ـ والسودان، وإيران ، وتركيا ، وأفغانستان ، وباكستان. ولحسم هذا الخلاف، تقترح دورية الكونجرس الأمريكى ربع السنوية عن "الشرق الأوسط" التركيز على الدول "التى عادة مايربط القارىء الأمريكى بينها وبين الشرق الأوسط، والتى كان ولازال لها دور محورى بارز فى قضيتين غاية فى الأهمية لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية: الصراع العربى الإسرائيلى ، وأمن الخليج الفارسى وأمن موارده البترولية". وعلى ذلك يتحدد نطاق إقليم الشرق الأوسط بالدول التالية: مصر ، وإيران ، والعراق ، وإسرائيل ، ولبنان ، وليبيا ، والمملكة العربية السعودية ، وسوريا، واليمن ، والبحرين ، والكويت ، وعمان، وقطر، والإمارات العربية المتحدة [١٢]. وكما يتضح، فإلى جانب ضيق ومحدودية النطاق الجغرافى للإقليم طبقا لهذا التعريف بوجه عام ، فإنه يستبعد جزءا هاماً من الوطن العربى من التعريف ، بالإضافة إلى استبعاده لتركيا ، على الرغم من أهمية دورها فى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لموضوعى الأمن والبترول المعتمدين كأساس للتعريف ، هذا فضلا عن عدم قيام التعريف على أساس موضوعى دقيق التحديد يتناسب مع أهمية التحديد الجغرافى لأحد أهم المناطق والأقاليم الحيوية للأمن والسلام فى العالم.

على ضوء ما سبق ، يمكن الانتهاء إلى التأكيد على النتائج التالية بصدد التعريف بالنظام الشرق أوسطى سماته وخصائصه:

- إن الجهود الراهنة لدفع ما يسمى "النظام الشرق أوسطى" إلى الوجود لاتنفصل عن البعد السياسى المرتبط بالصراع العربى الإسرائيلى وتطوراته بوجه عام ، وبجهود تسويته فى المرحلة الراهنة بوجه خاص.
- محورية البعد الثقافى وضرورته فى التعريف بالإقليم، ومن ثم التأكيد على أهمية ودور الثقافة الإسلامية كأساس للنظام الحضارى السائد بين دول المنطقة ، والذى تُجمعُ الاتجاهاتُ النظريةُ المختلفةُ على ضرورة توافره كأساس للهوية المشتركة بين شعوب الإقليم ودوله.
- إن التعريف الذى تأخذ به الدراسة إنما ينصرف إلى تعريف الشرق الأوسط بأنه يتضمن كل الدول العربية بالإضافة إلى كل من تركيا وإيران من جانب، وكذلك إسرائيل بحكم موقعها الجغرافى من جانب آخر، ودون أن يعنى القبول بإسرائيل إغفال أو إجهاض حق الشعب الفلسطينى فى دولة مستقلة ذات سيادة جنبا إلى جنب مع الكيان الإسرائيلى.
- وأخيرًا ، فإن المنطقة المحورية المعنية أساسا بهذا الإقليم إنما تمثل "مجالا حضاريا وثقافيا وسياسيا" يقوم فى جوهره على الهوية العربية الإسلامية حيث كان "يطلق" عليها ولايزال تسمياتُ متعددة مثل "العالم العربى"، و"الوطن العربى"، "وقلب العالم الإسلامى"، "والعالم العربى-الإسلامى"، وكلها تسميات تؤكد عروبة المنطقة وانتماءها العربى الإسلامى. من هنا تبرزُ أهميةُ التساؤل حول مبررات وجدوى إقحام المتغير الاقتصادى والارتداد نحو المتغير الجغرافى فقط كأساس لإقامة سوق شرق أوسطية تصبح بدورها جوهرا ودعامة أساسية لهوية إقليمية جديدة.

٣- التطورات المعاصرة فى مفهوم النظام الشرق أوسطى:

استمراراً لتطورات هذا السياق التاريخى، فإن عقد التسعينيات قد شهد إعادة بعث لمفهوم "النظام الشرق أوسطى" وإحيائه بقوة على الساحة السياسية الإقليمية. فى هذه المرة، استند بروز المفهوم إلى الاعتقاد فى إمكانية "إعادة دمج دول المنطقة -العربية منها وغير العربية- فى إطار تكتل إقليمى يرتبط أيديولوجيا بالمعسكر الغربى واستراتيجياته"، وتتبلور هويته على أساس من تعميق الانتماء المشترك لهذه المنطقة من العالم وقد أطلقَ عليها "إقليم الشرق الأوسط". ومن جانب آخر، فإن العودة القوية للمفهوم

هذه المرة إنما تستمد قوة دفعها من محصلة التفاعل بين مجموعة من المتغيرات شقت طريقها وبقوة على الساحتين الدولية والإقليمية وأدت فى مجملها إلى تهيئة مناخ أكثر ملاءمة عن ذى قبل للدفع بجهود إرساء أسس ودعائم نظام شرق أوسطى جديد. أهم هذه التطورات يمكن الإشارة إليها فى مستوييها الدولى والإقليمى على النحو التالى:

أ- على المستوى الدولى: كانت أهم التطورات فى اتجاه تهيئة مناخ موات لإقامة النظام الشرق أوسطي ممثلة فيما يلى:

- التقلص التدريجى للدور الدولى للاتحاد السوفيتى مما أدى ، وضمن أمور أخرى ، إلى اختزال دوره وإمكانياته فى الاعتراض بصدد القضايا الدولية والإقليمية ، مما كان له أثره السلبى بصدد الدعم الدولى للحق العربى.
- انتهاء مناخ الحرب الباردة ، وانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولى الجديد ، واتجاهها لتوظيف ذلك فى دعم إسرائيل وهيمنتها السياسية والعسكرية فيما يتعلق بقضايا الصراع العربى الإسرائيلى ومبادرات تسويته (١٣).
- نظام مؤتمر مدريد للسلام ومساراه التفاوضيان الثنائى والمتعدد : فبينما اهتم الأول بالتوصل إلى تسويات لقضايا الصراع السياسية فى مساراته الثنائية الأربعة ، فإن المسار الثانى والمتعلق بالمفاوضات المتعددة الأطراف قد استهدف الجمع بين إسرائيل وجيرانها العرب وغيرهم من دول الجوار فى إطار للتعاون الإقليمى يشكل بدوره دعامة جوهرية فى بنية النظام الشرق أوسطى المأمول (١٤).
- الاتجاه العام نحو إنشاء التكتلات والكيانات الاقتصادية الكبرى كوسيلة لدعم علاقات التعاون الدولى والإقليمى فى إطار محاولات إعادة تشكيل النظام الدولى فى إطاره الجديد بعد انهيار نظام القطبية الثنائية الذى كان سائدا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

محصلة التفاعل بين تلك المتغيرات ذات الطبيعة الدولية تمثلت فى الدفع الفورى بإعادة الاهتمام بالنظام الشرق أوسطى ، وزيادة الضغوط الأمريكية باتجاه توسيع دائرة جهود تسوية الصراع العربى الإسرائيلى نحو إطار نظام للأمن الإقليمى تروج له الولايات المتحدة، آخذة فى اعتبارها تزايد أهمية المنطقة للمصالح الاستراتيجية الأمريكية والغربية

من جانب ، ومن ثم ضرورة إخراجها من دوامة عدم الاستقرار والتغيير المستمر ، وبما يحقق دعم قدرات الحفاظ على تلك المصالح وحمايتها من جانب آخر.

ب- أما على المستوى الإقليمى ، فإن إعادة طرح مشروع "النظام الشرق أوسطى" فى هذا التوقيت إنما أصبح ممكنا، وإلى درجة كبيرة، نتيجة للتفاعل بين عدد من المتغيرات ذات صلة مباشرة بالموضوع، والتى من أهمها مايلى:

- التوصل إلى إطار للسلام بين مصر وإسرائيل واكتمال أبعاده القانونية بتوقيع معاهدة سلام مصرية إسرائيلية فى مارس ١٩٧٩، مما أدخل إسرائيل إلى الدائرة العربية - ولو بصورة غير مباشرة - من خلال علاقتها بمصر ذات الدور والمكانة القيادية فى النظام العربى [١٥].

- الانحسار النسبى للمد القومى العربى وما ترتب على ذلك من ضعف عام لتيار القومية العربية ، وحركة الاستقلال الوطنى تحت وطأة الضغوط النفسية والسياسية المتولدة عن هزيمة يونيو ١٩٦٧، وفشل المشروع القومى الاشتراكى، وأزمة المشروع الإسلامى، إضافة إلى تزايد الضغوط الاقتصادية الخارجية ، وامتداد تأثيرها على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية [١٦].

- زلزال الخليج فى أغسطس ١٩٩٠ ومأأعقبه من توابع : ويشير ذلك إلى الغزو العراقى للكويت ، وما أعقبه من تطورات أدت فى مجملها إلى تزايد حالة الإحباط العام التى تعانى منها النخب والشعوب العربية من جانب، وإلى تسارع الأحداث على طريق التسوية السلمية مع إسرائيل فى إطار مدريد وتوابعها. إضافة إلى ذلك، فقد أسهم هذا الغزو بدوره فى دفع الأحزاب والنقابات العربية إلى الانكفاء على ذاتها والانسحاب إلى الداخل.

- تنامى حركات الرفض وموجات العنف غير المنضبط بصورة تهدد أمن واستقرار النظم الحاكمة فى عدد من دول المنطقة ، فى الوقت الذى تزايدت فيه الضغوط الأمريكية والإسرائيلية باتجاه التوصل إلى تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، والعمل على إنشاء نظام إقليمى شرق أوسطى جديد.

- توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي فى سبتمبر(١٩٩٣) ، مما أضاف دعامة جديدة إلى الأسس المطلوب إرسائها لإقامة النظام الشرق أوسطى فى المنطقة العربية [١٧].

- توقيع الاتفاق الأردني الإسرائيلي (١٩٩٤) وما تضمنه من تقنين للتصورات الإسرائيلية لشكل ومضمون العلاقات الإقليمية المستقبلية ، والتى عبرت عنها ملاحقه الخاصة بالتعاون الاقتصادى بين كل من الأردن وإسرائيل والكيان الفلسطيني على وجه الخصوص.

- على ضوء ما سبق، فإن هذه المتغيرات فى بعديها الدولى والإقليمي قد تفاعلت فيما بينها مؤدية إلى الإسهام بصورة فعالة فى إعداد المسرح العربى للتفاعل مع -إن لم يكن قبول- فكرة النظام الشرق أوسطى أولا، ثم بالسوق الشرق أوسطية باعتبارها دعامة جوهرية فى إقامة هذا النظام من جانب آخر، ومن ثم التحرك العملى نحو اتخاذ القرارات والخطوات التى تجعل من الممكن تحويل هذه السوق إلى حقيقة واقعة ملموسة. الجهود المبذولة فى هذا الاتجاه استهدفت تحقيق الأهداف المباشرة التالية:

- استغلال إطار سلام مدريد لإضفاء الشرعية السياسة والدولية على النظام الشرق أوسطى المأمول ، وفى القلب منه ترتيبات السوق الشرق أوسطية ، وذلك اعتماداً على التفاوض المباشر، والبدء فى تنفيذ توصيات وقرارات المفاوضات المتعددة الأطراف والتى تسهم بالبدء فى التطبيع المباشر دون انتظار لنتائج المسار السياسى الثنائى.

- التركيز على السوق الشرق أوسطية الجديدة ، والاهتمام بتكريس تجزئة العالم العربى إلى مجموعة من الكيانات الفرعية (دول الخليج ، منطقة الجزيرة العربية، المشرق العربى، المغرب العربى وشمال إفريقيا،...) ، مما يسهم بدوره فى القضاء عمليا على مفاهيم الوطن العربى ، والقومية العربية ، والسماح أيضا بإدخال دول جديدة وضمها إلي نطاقه.

- إدماج إسرائيل كدولة معترف بها فى الشرق الأوسط ، وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، وجعل شرايين الحياة الاقتصادية العربية (رأس المال ، الأسواق ، العمالة الرخيصة) متاحة للكيان الإسرائيلى بما يمكنه من دعم فرصة بقائه المستقل اقتصاديا.

ثانيا: خيارالسوق الشرق أوسطية:

نطاق وخيارات التنفيذ

مفهوم الشرق أوسطية فى إطاره النظرى العام ، وعلى نحو ما سبق ذكره، يقوم علـى طرح رؤية إقليمية جديدة تستند علـى أسس جغرافيـة وسياسـية تتعدى الحدود القوميـة والحضارات، وتسعى إلى الجمع بين النظام العربى الإقليمـى ودول جـواره الجغرافـى فـى إطار من العلاقات المشتركة يقوم علـى دعم التعاون فـى المجـالات الاقتصاديـة والأمنيـة وقضايا المياه والسياحة واللاجئين، ويستهدف رفع الحواجز السياسـية بشكل نهـائى من قبل الدول العربية فى مواجهة إسرائيل ، ومن ثم تحقيق تطبيع سياسى ثقـافى واقتصـادى ومعنوى لعلاقاتها بالدول العربية [١٨] . أما فى إطاره التنفيذى، فإن أرضية هـذا المفهوم قد أخذت فى الاتساع تدريجيـا منـذ انعقـاد مؤتمـر مدريد للسـلام، وتحديداً بتطـور وتتـابع اجتماعات لجانه الخمـس فـى الإطـار المتعدد الأطـراف مـن جـانب [١٩] ، وبتوقيـع الاتفـاق الفلسـطينى الإسرائيلى فـى سـبتمبر ١٩٩٣ مـن جـانب آخـر، ثـم توقيـع الاتفـاق الأردنـى الإسرائيلى فى يوليو ١٩٩٤ فى واشنطون ، إضافة إلى انتظـام انعقـاد مؤتمـرات التعـاون الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى الدار البيضاء ثم عمـان، فالقـاهرة، وأخـيرا فى الدوحة.

١-السوق الشرق أوسطية: الماهية والأهداف:

تطـرح أدبيـات التـأصيل النظـرى لمفهـوم السـوق الشـرق أوسـطية مزيجـا مـن الـرؤى الجزئية المتنوعة التى تمثل نوعا من رد الفعل العربى للطرح الشرق أوسطى يتنـاول فـى عمومه أبعاداً متعددة ومعقدة تسهم بشكل مجمل فى إحاطـة المفهـوم بإطـار مـن الضبابيـة وعدم الوضوح يتخطى مداه النطاق الزمنى لظهور المفهوم ، ليشمل أيضـا نطـاق وآفـاق التطبيق العملى لتلك السـوق. أسـباب ذلـك بدورهـا متعـددة تتضمـن جـانب المعلومـات ، وخصوصية هذه السوق، وكلا من متغيرى الأيديولوجيـة والوقـت معـا [٢٠] . وعلـى أيـة حال، وبدون التطرق إلى التفصيلات، فإن أهم ملامح رؤى الأطراف المعنية للسوق الشـرق أوسطية يمكن إيجازها على النحو التالى:

أ- على الجانب العربى ، التصورات العربية فى مجملها تنظر إلى السوق باعتبارها إطاراً تنظيميا لعلاقة اقتصادية خاصة بين البلدان العربية وإسرائيل. هذا الإطار يقوم على أساس تبادل المزايا التفضيلية(٢١) ، ويستمد دعاماته من التأكيد على الارتباط بين البعدين الاقتصادى والسياسى فى جهود تسوية الصراع العربى الإسرائيلى(٢٢) ، ويهدف فى جوهره إلى "رفع الحواجز السياسية بشكل نهائى فى مواجهة إسرائيل"، ومن ثم تمثل السوق ككل عملية "تطبيع سياسى، ثقافى، أخلاقى، أقصى مافيه إدماج الاقتصاد الإسرائيلى فى المنطقة العربية" (٢٣) .

على ضوء ذلك، فإن أهم ملامح السوق الشرق أوسطية فى الرؤى العربية تتحدد فى كونها: ُتمثلُ أحدَ جوانب الترتيبات الرئيسية التى تستهدف بالتنسيق مع الإطارين الثنائى والمتعدد لمدريد إرساء دعائم نظام شرق أوسطى جديد كمدخل إلى السلام، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية فى المنطقة بعد أو مع إحلال السلام فى الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل، وأن دعاماتها اثنتان: أولهما اقتصادية تستند إلى فكرة الليبرالية والتى ينبغى أن تستند إليها برامج الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية، والثانية سياسية وتستند إلى الربط بين السلام السياسى والإصلاح الاقتصادى والتعاون الإقليمى (٢٤) ، ولذلك فالسوق ُتعدُ مرحلةً على طريق التكامل الإقليمى، يتم فيها إرساء الأساس الاقتصادى للنظام الشرق أوسطى باعتباره الجانب الأكثر أهمية بالنسبة لإسرائيل(٢٥) ، ويترتب على ذلك أن يصبح كل طرف فيها ملتزما بإعطاء الآخر مزايا للتبادل التجارى لاتنسحب إلى طرف ثالث ليس عضوا بالسوق، وبالتأكيد على ضمان دخول البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق العربية دونما قيود جمركية أو الحد منها، وانطباق نفس الشىء على دخول السلع والمنتجات العربية إلى إسرائيل. وأخيراً، فإن السوق الشرق أوسطية، وعلى حد تعبير الدكتور السيد عليوه، إنما تعنى عمل جراحة جغرافية فى المنطقة، ُتحدثُ تغييراً طبيعياً، واجتماعياً، واقتصادياً كاملاً حتى فى التوازن الاستراتيجى ،.... بهدف إحداث تغييرات فى البيئة الإقليمية والطبيعية لايمكن الرجوع عنها مطلقاً (٢٦) ، وأن الجوهر النهائى فى هذه السوق إنما يتمثل فى تعزيز الوجود الإسرائيلى، وتواصل نموه، ونقل عبء ذلك إلى المنطقة العربية، وبالتالى دمجه فيها لسيتفيد منه نفطيا، وتجاريا، ومالياً(٢٧) .

هنا تجدر الإشارة إلى أن تلك الرؤى العربية وإن كانت تُجمعُ على محورية البعد الاقتصادى لهذه الآلية الإقليمية وارتباطها الوثيق بعملية السلام والتسوية الجارية فى إطار سلام مدريد، إلا أنها يغلب عليها الطبيعة الجزئية. أسباب ذلك يمكن أن ُتعزى إلى غلبة مصادر المعلومات والدراسات غير العربية - الغربية والإسرائيلية (٢٨) -، وإلى خصوصية السوق كآلية للتبادل الاقتصادى وصولا إلى التطبيع السياسى بين العرب واسرائيل، كما كان هناك التلاحق السريع للأحداث فى وقت غابت فيه- وإلى حد كبير- الرؤى والبدائل العربية المتكاملة المتفق عليها، الأمر الذى أدى فى النهاية، وضمن عوامل أخرى، إلى غلبة الطابع الأيديولوجى كأساس لتحديد المواقف العربية قبولا أو رفضاً للسوق الشرق أوسطية (٢٩) .

ب- أما على الجانب الآخر، فإن التصور الإسرائيلى، وإن كان يدين فى جانب كبير من وجوده إلى كتابات شيمون بيريز، فإن إطاره الرسمى الذى ُقدمَ إلى قمة الدار البيضاء للتعاون الاقتصادى قد حدد المفهوم الإسرائيلى للسوق الشرق أوسطية بأنها تجمع إقليمى لدول الشرق الأوسط، يضمُ سوقاً مشتركة ذات هيئات مركزية منتخبة على نمط السوق الأوربية المشتركة.... فى هذا السياق جاء تعريف بيريز للسوق باعتبارها نوعا من الترتيبات الإقليمية الاقتصادية الجماعية التى تقدم حلا لمشاكل الإقليم التى لايمكن أن تحل بشكل فردى، ولاحتى بشكل ثنائى أو جماعى....، كما يذهب بيريز فى تسويقه لهذا المفهوم إلى اعتبار أن السوق تمثل مفتاح السلام والأمن للمنطقة، وما يؤدى إليه السلام من تطوير للديموقراطية (٣٠) . وفى مناسبة أخرى، يكشف بيريز عن دعامات الرؤية الإسرائيلية ليس للسوق الشرق أوسطية فقط، بل للشرق الأوسط الجديد ككل حيث تتمثلُ السوق فى صورة معادلة تتكون من النفط السعودى، والأيدى العاملة المصرية، والمياه التركية، والعقول الإسرائيلية (٣١) .

ج- هذا الإختلاف فى التوجهات العربية الإسرائيلية بشأن السوق الشرق أوسطية لم يَحل- على أية حال- من التزايد التدريجى للقبول العام بالفكرة واتساع نطاقه على أرض الواقع الشرق أوسطى. أسباب ذلك متعددة : منها ماهو تاريخى سياسى، وما هو عملى براجماتى.

- فيما يتعلق بالجذور التاريخية والأيديولوجية للفكرة الشرق أوسطية، فإنها تعكس إرتباطا وتداخلا بين كل من النظام والسوق الشرق أوسطيين، حيث يرجعهما البعض معا إلى الكتابات الأولى لتيودور هيرتزل، والتى عبر فيها عن تصوراته حول شرق أوسط يخيم عليه السلام والتعايش حيث تجتمع الثروات العربية الواسعة الواسعة مع التمركز الاستثنائى للقوة العقلية التى يمتلكها الصهاينة لخلق جنة من الرخاء على الأرض(٣٢) .

- أما فى الجانب السياسى ، فإن إطار سلام مدريد بمساريه السياسى والاقتصادى ، أوالثنائى والمتعدد الأطراف، قد ساعد بدوره على المضى قدما، وبشكل تدريجى، نحو إرساء الدعائم السياسة والاقتصادية للسوق الشرق أوسطية، بل ولنظام شرق أوسطى جديد على نحو ما سبقت الإشارة إليه. فعلى الجانب السياسى كان هناك إتفاق أوسلو وما تلاه من إتفاقيات ثنائية على المسار الإسرائيلى الفلسطينى، ثم كانت هناك أيضاً الإتفاقية الإسرائيلية الأردنية وملاحقها الخاصة بالتعاون الاقتصادى بين البلدين، والتى تستهدف، وضمن أمورأخرى، ربط كل من الكيان الفلسطينى الوليد، والأردن بإسرائيل من جانب، وربط هذه الأطراف الثلاثة بمصر من جانب آخر، على أن يلى ذلك، وفى مرحلة لاحقة، الاتجاه نحو دول الخليج، وسوريا ولبنان (٣٣) . إضافة إلى ذلك، فإن إطار المفاوضات المتعددة الأطراف قد أرسى بدوره، وعلى أرض الواقع، دعائم نظام شرق أوسطى جديد يتمُ تكريسه على أساس من تقنين وتطوير التعاون العربى الإسرائيلى فى مجالات التنمية الاقتصادية، والمياه، وشئون اللاجئين، والسياحة، والتعاون فى مجال الأمن الإقليمى وضبط التسلح. إضافة إلى ذلك، فإن انعقاد مؤتمرات التعاون الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، – والتى تم فى إطارها إنعقاد أربعة مؤتمرات بالدار البيضاء، وعمان، والقاهرة، وأخيرا الدوحة–، قد شكل إضافة باتجاه دعم ’أطر التعاون الاقتصادى الإقليمى من جانب، ولإرساء دعائم السوق الشرق أوسطية من جانب آخر.

- أما الاعتبارات العملية والبراجماتية التى تسهم فى توسيع قاعدة القبول بالسوق الشرق أوسطية فإنها تتعلق بتطورات مسيرة السلام العربى الإسرائيلى بداية بمعاهدة كامب ديفيد، ووصولا إلى اتفاق أوسلو الإسرائيلى الفلسطينى ١٩٩٣، ثم الاتفاق الإسرائيلى

الأردني ١٩٩٤، وما تضمنه الاتفاقان الأخيران تحديداً من خطوات واجبة التنفيذ لدعم علاقات التعاون الاقتصادى بين إسرائيل وفلسطين والأردن، ثم بينهم وبين مصر، وفى مرحلة لاحقة بين كتلة الدول الأربع وبين دول الخليج، ثم بكل من سوريا ولبنان، وباقى الدول العربية، وصولا إلى تطبيع العلاقات، وفتح الحدود، وإقامة علاقات تجارية، وتبادل السفارات [٣٤] .

إضافة إلى ماسبق، فهناك أيضا مايمكن أن يُطلقَ عليه الإكراهُ الإعلامى الذى يستهدفُ خلقَ مناخٍ مواتٍ للقبول بالسوق الشرق أوسطية فى الرأى العام العربى والدولى. وهنا تجدر الإشارة إلى تعاظمِ دور المؤسسات العلمية ومراكز الأبحاث الغربية والإسرائيلية فى صياغة وبلورة التوجهات العامة للرأى العامِ الدولى والمحلى ليصبح بدوره أكثر إتساقا مع الرؤية الإسرائيلية من جانب، ومع المصالح الغربية المرتبطة بها من جانب آخر. وفى هذا الصدد، تجب الإشارة إلى دور تلك المؤسسات فى التنظير والترويج لمبررات وفوائد إقامة السوق الشرق أوسطية، والقيام أيضا بتقديم الخدمات الخاصة بالجانب المعلوماتى حول أبعاد ومجالات، وآفاق التعاون بين أعضاء تلك السوق[٣٥] .

٢- السوق الشرق أوسطية: خيارات/ سيناريوهات التنفيذ:

تكشفُ مراجعةُ أدبيات السوق الشرق أوسطية فى مجملها وجود اتفاق يكادُ يكون عاماً حول التصورات الممكن من خلالها التوصل إلى صيغة عملية لتنفيذ مقترح السوق الشرق أوسطية. هذه الأطر النظرية تشمل الخيارات التالية: خيار البينولوكس، إنشاء منطقة تجارة حرة، إقامة اتحاد جمركى، وأخيراً تأسيس منطقة موسعة للتعاون الاقتصادى.

أ- خيار الاتحاد الثلاثى الشهير بخيار البينولوكس: يستلهم هذا الخيار تجربة الدول الأوربية الثلاث المعروفة بهذا الاسم، وهى بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورج. ويستهدف تطبيقه فى الشرق الأوسط إقامة تجمع اقتصادى ثلاثى يشمل كلا من إسرائيل، والأردن، والكيان الفلسطينى. ولذا يُطلقُ عليه أيضا خيارالكونفدرالية الثلاثية. ويستمد هذا الخيار إطاره النظرى من دراسة أعدها معهد واشنطون لسياسات الشرق الأدنى عام ١٩٩١، والتى تستند بدورها على ضرورة توافر الحرية الكاملة لانتقال السلع، ورءوس الأموال بين الأطراف الثلاثة، خاصة مع إمكانية قيامِ اتحاد نقدى بينهم[٣٦] . أما فى بعده السياسى،

فإن هذا الخيار يستند إلى تصورات حزب العمل الإسرائيلى والحزب الديموقراطى العربى فى إسرائيل من جانب، وإلى صيغة غزة وأريحا بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وملحقيها الثالث والرابع، إضافة إلى بروتوكول التعاون الإسرائيلى الفلسطينى فى مجال البرامج الاقتصادية والتنمية (٣٧) . أما فى الواقع العملى، فإن فرص نجاح مثل هذه الصيغة يَزيدُ منها حالةُ التهميش والإنهاك التى تسيطر على الاقتصاد الفلسطينى، وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلى بوجه عام، إضافة إلى المحاولات الإسرائيلية المستميتة للتسويف وتأجيل الحل النهائى بقدر المستطاع، والتركيز فى نفس الوقت على دفع الأمور عمليا باتجاه تخطى مرحلة الدولة الفلسطينية المستقلة(٣٨) .

وطبقا لهذه الأسس، فإن مجالات التعاون المشترك فى هذا الإطار تسعى إلىالتوصل إلى صيغ تحقيق التعاون فى المجالات التالية: الاستغلال المشترك للنفط والغاز، ومصادر الطاقة الأخرى ؛ إنشاء شركات فلسطينية إسرائيلية للتعاون فى المجال الصناعى؛ إنشاء مناطق تجارة حرة فى قطاع غزة وإسرائيل تكون مفتوحة أمام الجانبين؛ وضع برامج مشتركة إسرائيلية، أردنية، فلسطينية لتنسيق الاستثمارات فى منطقة البحر الميت؛ وأخيراً ربط الشبكات الكهربائية. على ضوء ذلك، يمكن القول بأن هذا الإطار يستهدف وبشكل مبدئى إعادة إنشاء البنية الأساسية فى الأراضى الفلسطينية، والتعاون فى حل مشكلات التنمية الاقتصادية المشتركة بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية طبقا للاتفاق بينهما، وبالتالى ينتقل فى مرحلة لاحقة إلى تأطير وتقنين التجارة الخارجية بين الضفة، وغزة، والأردن، وإسرائيل والبدء فى تنفيذ برامج التعاون الاقتصادى المشتركة(٣٩) .

ومن أهم المزايا التى تُنسبُ إلى هذا الخيار كإطار تنفيذى للسوق الشرق أوسطية أنه يمثل إطاراً عملياً ملائماً للأطراف الثلاثة، ولظروفها السياسية بوجه عام خاصة فى أعقاب توقيع الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية، والإسرائيلية الأردنية بوجه عام، كما أنه يدعم فرص وإمكانيات توسيع نطاق التعاون المشترك من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية، كما أنه يمثل أيضاً خطوةً فعالة باتجاه إنشاء منطقة للتجارة الحرة. أما أهم مايوجه إلى هذا الخيار من إنتقادات فيتمثل فيما سوف يؤدى إليه من إنسلاخ للاقتصادين الفلسطينى والأردنى من إطارهما العربى، وتحولهما إلى معبر إقتصادى يمر منه الكيان الصهيونى إلى باقى الاقتصادات العربية فى المنطقة (٤٠).

ب- خيار منطقة التجارة الحرة: تقوم فكرته على إنشاء منطقة للتبادل التجارى الحر تشمل كلاً من مصر، وإسرائيل، والكيان الفلسطينى، والأردن وسوريا، ولبنان على أن تنتهى ترتيباتها بحدود العام ٢٠١٠، (٤١) . أهمية هذا الخيار متعددة الجوانب. فالدول المقترحة لعضويته تشكل فى مجموعها منظومة إقتصادية وسياسية وأمنية لها طبيعتها وأهميتها الجيو-استرتيجية كحلقة وصل بين شرق المتوسط ومنطقة الخليج. وهناك أيضا إتساق هذا الخيار مع وجهة النظر الإسرائيلية التى تستند إلى أولوية التعاون الاقتصادى مع العرب كأحد أهم العوامل التى توحد الشعوب، وتخلق المصالح المشتركة بينها، مما يحقق تجاوز حالة الصراع، والانتقال منها إلى حالة التعاون والتكامل. إضافة إلى ذلك، فإن روح هذا الخيار تتسق مع منطق واتجاهات العولمة السائدة، ومع أهداف منظمة التجارة العالمية الجديدة بعد دورة أوروجواى(٤٢) . إضافة إلى ذلك، فإن هذا الخيار- فى حالة تنفيذه-، يُتوقعُ له أن يُهيىء لإسرائيل فرصة الحصول على القبول العربى سياسياً ونفسياً كعضو طبيعى فى المنطقة، ومن ثم إتاحة فرصة عملية للتطبيع، وإقامة العلاقات على أساس من حسن الجوار، الأمر الذى تُتوقعُ معه زيادة التدفقات التجارية بين دول المنطقة، والاتجاه نحو توطين المشروعات الإنتاجية المشتركة فيها طبقا لمبدأ الميزة النسبية من جانب ، كما يُضيفُ البعض أنه قد لاتكون هناك حاجة ملحة فى ظله لتعويض الدول الصغيرة عن الخسائر التى قد تتعرض لها نتيجة للانفتاح الاقتصادى(٤٣) .

على الجانب الآخر، فإن خيار المنطقة الحرة يؤخذ عليه عددٌ من الانتقادات. أولا: أن تنفيذ هذا الاختيار يتطلبُ تقسيم العالم العربى اقتصاديا إلى قسمين:بلدان المشرق العربى وتضم إليها إسرائيل، وبلدانُ المغرب العربى، ويستهدف تحقيق تكاملها إقتصاديا مع المجموعة السابقة. ثانيا يتطلب هذا الخيار ضم مصر إليه، مما سيترتب عليه تهديد الدور الريادى والإقليمى لمصر، وتهديد هدف الوحدة الإقتصادية العربية. ثالثا يترتب عليه أيضا حدوث إختراق إقتصادى إسرائيلى للعالم العربي بأسره مشرقه ومغربه. وهناك رابعا ما يترتب على ذلك من تكريس نمط للتخصص وتقسيم إقليمى للعمل تقوم إسرائيل بمقتضاه بدور دولة العبور أو الترانزيت سعيا لتحقيق تحولها إلى مركز النشاط المالى والتسويقى، والتطويرى فى المنطقة، فضلا عن تحقيقها للسيطرة على محاور النشاط التجارى فى المنطقة. خامساً، أن قيام المنطقة الحرة كإطار للسوق الشرق أوسطية سيؤدى إلى استئثار إسرائيل بنصيب أكبر من الاستثمارات الأجنبية، ودعم قدراتها

الصناعية وإمكانياتها التصديرية فى المجالات التكنولوجية المتقدمة والأسلحة خصما من فرص الجانب العربى [٤٤] . سادساً: يُضاف إلى ذلك، أنه نظراً لأن توزيع الفوائد الناتجة عن إنشاء منطقة التجارة الحرة يتأثر بدرجة التطور الاقتصادى لكل طرف من أطرافها، فمن المتوقع أن تكون المزايا المطلقة لإسرائيل استنادا إلى الاختلال الواضح لصالحها فيما يتعلق بالبنية الاقتصادية، حيث يصل دخل الفرد فى إسرائيل إلى مايقرب من عشرة أمثاله فى الأردن ومنطقة الحكم الذاتى (تحديدا تسعة أضعاف) [٤٥].

ج-الاتحاد الجمركى: ويمثل بدوره خياراً آخر للتعاون الإقليمى فى إطار السوق الشرق أوسطية، إلا أنه يواجه عددا من الصعوبات والانتقادات الموضوعية تجعل من تطبيقه أمراً غير مطروح على الأقل فى المرحلة الراهنة. من أهم هذه الصعوبات: التفاوت الواضح فى درجة التطور الاقتصادى بين دول المنطقة والمرشحة لعضوية هذا الاتحاد، التباين فى النظم الاقتصادية والاجتماعية، والسياسات التجارية، والبنيات التحتية لتلك الاقتصادات. كما يضاف أيضاً الغياب الواضح فى توافر مقومات الإقليم التكاملى بين تلك الدول، وفى الخصائص والسمات الحضارية والثقافية والمصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة بين دول المنطقة، والتى يشترط توافرها لنجاح صيغ وبرامج التكامل الاقتصادى بوجه عام[٤٦] . إضافة إلى ذلك، فإن قيام مثل هذا الاتحاد الجمركى سيؤدى إلى دمج الاقتصاد الفلسطينى الوليد فىالاقتصاد الإسرائيلى، وإلى تكريس الطبيعة الخَدَمية للاقتصاد الفلسطينى، وتبعيته الاقتصادية للكيان الصهيونى (تقديم فرص العمل فى إسرائيل، الاعتماد على خدمات البنى التحتية الإسرائيلية، وتحكم إسرائيل فى نوعية وتدفق المساعدات الاقتصادية الخارجية للكيان الفلسطينى،...إلخ) [٤٧] .

د- منطقة موسعة للتعاون الاقتصادى: ويطرح هذا الخيار توسيع النطاق الإقليمى للتعاون الاقتصادى ليضم إلى جانب منطقة التجارة الحرة السابقة دول مجلس التعاون الخليجى، على أن يستند هذا الخيار بالدرجة الأولى على حرية انتقال رءوس الأموال [٤٨].

على ضوء ما سبق، يمكن الانتهاء إلى أن الاختيار وإن لم يتحدد فى نطاق اختيار بعينه من بين تلك الاختيارات، إلا أنه يمكن تحديد الأبعاد أوالركائز الجوهرية فى التعريف بمفهوم السوق الشرق أوسطية بأنه يشير إلى إحدى صور التعاون الاقتصادى التى تقوم على قاعدة من التعاون الإقليمى المستند إلى فكرة الليبرالية، وأنها - أى السوق-

تستهدف إنتاج فئات وشرائح اجتماعية ذات مصلحة فى السلام العربى الإسرائيلى. بعبارة أخرى، فإن هذه السوق إنما تستند إلى الربط بين السلام السياسى، والإصلاح الاقتصادى، والتعاون الإقليمى بهدف إتاحة مناخ موات لتعزيز القبول بالوجود الإسرائيلى، ولمواصلة نموه، ولتحقيق دمجه فى العالم العربى، وبما يحقق له الاستفادة من إمكانيات هذا العالم وموارده المالية والبشرية.

ثالثا: السوق الشرق أوسطية: الآفاق والمخاطر

السوق الشرق أوسطية، وعلى نحو ما سبق إيضاحه، تمثل فى جوهرها إرساءً لأساس اقتصادى لبنية نظام إقليمى شرق أوسطى جديد، يستند بدوره على إعلاء شأن التكامل السياسى والاقتصادى المتبادل بين إسرائيل والدول العربية، وذلك من خلال خلق مصالح مشتركة تجعل من الصعب عليهما مستقبلا التخلى عن هذا التعاون من جانب، كما تدفعهما من جانب آخر إلى تجنب التورط مستقبلا فى تصعيد يضر بمصالحهما المكتسبة فى إطار هذا النظام الجديد. على ضوء ذلك، فإن الدعامات الجوهرية للسوق الشرق أوسطية فى مرحلتها الراهنة اثنتان: سياسية واقتصادية، تدعم كل منهماالأخرى، وتصبان معا ليس فقط باتجاه بناء سوق شرق أوسطية، بل نحو صياغة وإرساء دعامات النظام الشرق أوسطى ككل. آفاق التعاون والتكامل فى هذين المجالين يستثيران تجاههما آراءً وأحكاماً متباينة تتبلور بوجه عام حول تيارين رئيسيين يهتم أحدهما بالإيجابيات، بينما يركز الآخر على إبراز السلبيات والمخاطر التى ستنجم عن المضى قدماً فى تنفيذ مخططات السوق الشرق أوسطية.

١-على الجانب السياسى:

وجهة النظر المؤيدة للتعاون والتكامل السياسى فى إطار السوق الشرق أوسطية يمكن بلورتها فى إطار المقولة القائلة بأن نجاح عملية السلام يمكن أن يؤدى إلى إتاحة فرص التعاون فى العلاقات العربية الإسرائيلية، وإقامة نظام إقليمى جديد يتجاوز بطبيعته النظام العربى بمشكلاته ومؤسساته وآلياته (٤٩) ، ويستند إلى منظومة قيمية جديدة تهدف إلى تحقيق ودعم الاستقرار السياسى فى المنطقة إستناداً إلى مفاهيم جذابة مثل الديموقراطية، ومحاربة الفقر، ودعم التنمية (٥٠) ، والعمل المشترك من أجل تعميق جهود التحول

الديموقراطى والتعددية السياسية فى دول المنطقة. ومن جانب آخر، فإن نجاح السوق الشرق أوسطية سوف يعنى إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل، وما يترتب على ذلك من إعادة توجيه موارد المنطقة، واهتماماتها الإقليمية المشتركة نحو مواجهة قضاياها الملحة مثل أخطار الحركات الأصولية المتصاعدة فى المنطقة، والعمل المشترك نحو مواجهة القلاقل وعدم الاستقرار الذى يتهدد المنطقة نتيجة لوجود عديد من المشكلات المزمنة بها مثل قضايا الأقليات، ومنازعات الحدود، ومشكلات المياه،....إلخ، هذا فضلا عن دلالات قيام السوق الشرق أوسطية بما تعنيه أيضا من إزدياد أهمية الشركاء الإقليميين للولايات المتحدة فى المجالات الاقتصادية والتجارية، ومايترتب على ذلك من إنعكاسات بالنسبة إلى إعادة توزيع المعونة الأمريكية بالمنطقة، واستفادة إسرائيل من إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية.

وعلى الجانب الآخر، فإن منتقدى السوق الشرق أوسطية يبلورون موقفهم السياسى إستنادا إلى عدة اعتبارات هامة:

١. حقيقة أن مقومات نجاح التعاون والتكامل السياسى لاتتوافر بقدر كاف فى إطار السوق الشرق أوسطية. أهم أبعاد تلك الحقيقة تتمثل فيما يلى:

- يسود التباين والاختلاف فى درجات التطور الاجتماعى، وطبيعة النظم السياسة السائدة فى المنطقة، كما تتفاوت أيضا كل من أشكال وأنماط المشاركة السياسية داخل هذه النظم من جانب، وأنماط علاقاتها، وتحالفاتها الإقليمية من جانب آخر [٥١] .
- وجود عديد من المشكلات الداخلية والإقليمية بين الدول المرشحة لعضوية تلك السوق، وبصفة خاصة، فيما يتعلق بمشكلات التكامل القومى مثل خطر حركات الاحتجاج السياسى المتصاعدة فى المنطقة، وعدم الاستقرار السياسى، ومشكلات وقضايا الأقليات، ومنازعات الحدود، ومشكلات المياه،....إلخ. يضاف إلى ذلك أن إزدياد احتمالات تفجر تلك المشكلات من شأنه أيضا أن يحد من قدرة الدول على الإختيار الحر لأنماط التعاون الإقليمى من جانب، كما أنه يخفض من فرصة الاستقرار السياسى المطلوبة لنجاح ترتيبات التعاون والتكامل الإقليميين فى حالة التوصل إليها [٥٢] .
- أن منطق السوق الشرق أوسطية يرتكز من جانب على اعتبارات جغرافية واستراتيجية تقوم على التمايز بين الشعوب والدول العربية ذاتها بينيا، وبينها وبين

الشعوب الأخرى غير العربية فى نطاقها الجغرافى، كما أنها لاتعترف -إن لم تنكر - من جانب آخر بالتجانس بين الشعوب العربية، بل تتجاوز ذلك إلى الخلط بين الشعوب العربية وغيرها من شعوب المنطقة الأخرى (٥٣) .

٢. أن السوق الشرق أوسطية لم تعد تستند إلى صيغة الأرض مقابل السلام التى انطلق على أساسها مؤتمر مدريد، حيث أدى إتفاق أوسلو إلى تقنين العديد من التغييرات النوعية والهيكلية فى العلاقات العربية الإسرائيلية تجاوزت فى مجملها صيغة السلام البارد والتطبيع المُقيد - التى طالما مثلت مصدراً للتذمر الإسرائيلى- واستهدفت تفعيل السلام اقتصاديا بعد قبول العرب بالتسوية السلمية كخيار استراتيجى يفرض تقديم تنازلات مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة. أشكال وصيغ هذا المقابل العربى متعددة لعل أهمها يتمثل فى إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، وتطوير مشروعات التعاون الاقتصادى فى إطار من التطبيع الكامل للعلاقات العربية الإسرائيلية فى مجالاتها السياسية، والثقافية، إلخ... .

٣. أن إقامة السوق الشرق أوسطية سوف يشكل بدوره قيدا على طبيعة العلاقات العربية العربية،والعربية الدولية ذلك أن طبيعة تلك العلاقات ومشكلاتها الداخلية المتعددة الجوانب والأبعاد، وما تفرضه بدورها من وجود روابط قوية ومستقرة ومع محاور دولية مختلفة، سوف يتعارض مع أولوية العلاقات الداخلية والإقليمية التى يتطلب قيام السوق توافرها بين أعضائها، من هنا، يرى البعض أن قيام السوق الشرق أوسطية قد يحرم العرب من مزايا علاقات ثابتة ومستقرة مع أطراف دولية عديدة.(٥٤) .

٤. وأخيراً، فإن منطق الاتجاه نحو إقامة سوق شرق أوسطية، بما يفرضه ذلك من قيود على حرية الدول الأعضاء فيها، لايتسق مع التفضيل العالمى الساحق على مستوى السياسة الخارجية، ولأقصى درجة ممكنة، لحرية الحركة، الأمر الذى لم يعد مواتيا لروابط مستقرة نسبياً فيما ينصرف إليه معنى مؤسسة أو نظام إقليمى بشكل أوسع(٥٥).

مما سبق، يتضح أن للسوق الشرق أوسطية آفاقها السياسية، خاصة فيما يتعلق بإعادة توجيه الجهود الإقليمية المشتركة نحو تسوية مشكلات الصراع العربى الإسرائيلى، والسعى المشترك لحصد عوائد السلام. أما فيما يتعلق بالجانب التنفيذى والواقع اليومى

للممارسات السياسية الإسرائيلية المتعنتة، وعمليات التسويف، وعدم الوفاء بالتعهدات والإلتزامات الإسرائيلية التى تقتضيها الاتفاقات الإسرائيلية العربية بشأن التسوية السلمية وإقرار السلام، فإن المضى قدما فى تنفيذ ترتيبات السوق الشرق أوسطية سوف يؤدى إلى مزيد من الإنجراف فى حالة من التطبيع النفسى، والقبول بالتواجد الأجنبى على الأراضى العربية، وتزايد التوترات فى العلاقات العربية العربية [٥٦] ، كما سوف يؤدى أيضا إلى تمييع الهوية العربية وإضعاف الولاء والانتماء للعالم العربى، والقبول بمنطق التجزئة ودعمه، مع مايترتب عليه من استبعاد لبعض الدول العربية كالسودان ومناطق الأطراف العربية، ودول المغرب العربى، وإضافة دول غير عربية مثل إسرائيل، وتركيا، وإيران، وربما غيرها فى المستقبل.

على ضوء ذلك، وفيما يتعلق بالجانب السياسى، يمكن الانتهاء إلى القول بأن ماسوف يترتب علي قيام السوق الشرق أوسطية لن يخرج فى مجمله عن تمكين إسرائيل من تحقيق أهدافها السياسية بالقفز فوق القضية الفلسطينية إلى إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، وإقامة علاقات إسرائيلية عربية، مع ما يمثله ذلك من تهديد مباشر وصريح للأمن القومى العربى، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار دلالات إتفاق أوسلو والاتفاق الإسرائيلى الأردنى فى تحقيق الهيمنة على المنطقة من خلال المثلث الفلسطينى الأردنى الإسرائيلى، وإخضاع المنطقة للنفوذ الإسرائيلى، وما يترتب على ذلك من تفتيت للنظام العربى.

٢-على الجانب الاقتصادى:

فى إطار السعى لحشد قوة الدفع اللازمة لخيار السوق الشرق أوسطية، يتم الترويج لمقولة أساسية تستندُ فى جوهرها إلى أن التحول عن إقتصاد الحرب سوف يساعد دول المنطقة على إعادة توظيف مواردها نحو إقتصاد السلام والتنمية. وفى هذا السياق يَشيعُ الادعاء بأن فتح الأبواب أمام التعاون الاقتصادى الإقليمى، وتحديداً بين العرب وإسرائيل، سوف يحققُ خيراً يعمُ شعوب هذه الدول مجتمعة، يعبر عن نفسه وبشكل تلقائى فى صورة إرتفاع معدلات النمو الاقتصادى، وزيادة متوسطات الدخل الفردى، وتحقيق التنمية الشاملة بوجه عام . وفى إطار التدليل النظرى على صحة هذا الإدعاء ، يقوم

مؤيدو السوق الشرق أوسطية بالتركيز على المحاور التالية باعتبارها آفاقاً مستقبلية للتعاون الاقتصادى فى إطار السوق الشرق أوسطية:

أولا: أن انخفاض تكلفة الدفاع، ومعدلات الانفاق على التسلح فى المنطقة، سوف يحقق عائدا مالياً للسلام يمكن أن يتم توظيفه لدعم أغراض التنمية الاقتصادية، وبالتالى يتحقق التحول من إقتصاد الحرب والمواجهة العسكرية إلى إقتصاد المنافسة والتكتلات المالية والأسواق المشتركة. وسوف يتم هذا التحول على عدة محاور فى الشرق الأوسط: مصر، إسرائيل، دول الخليج النفطية، لبنان، تركيا، إيران، ..الخ، مما يساعد ويؤدى بدوره إلى زيادة التدفقات المالية للاستثمارات بالمنطقة، سواء أتت تلك الاستثمارات من أسواق المال العالمية، أو من المنظمات الدولية، أو فى صور رأس المال الوطنى فى المنطقة نظرا للاستقرار السياسى المتوقع. فى هذا السياق، يصبح المناخ الاقتصادى الجديد السائد فى الشرق الأوسط أكثر إتساقا وانسجاما مع الفكر السائد عالمياً حول اقتصاد السوق وانفتاح الدول، والتعاون الإقليمى، كما أنه أيضا سوف يخلق فرصا ذهبية للمصالح الدولية من خلال خلق أسواق كبيرة، وزيادة القدرات الشرائية.

ثانيا: أن تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية السريعة فى الشرق الأوسط سوف يتحقق بتأثير عدد من الآليات الاقتصادية من خلال تنشيط التجارة المتبادلة عبر منطقة للتجارة الحرة، وإقامة سوق مشتركة، وزيادة الاستثمارات الأجنبية بالمنطقة، مما يحقق بدوره خيراً عميماً على دول هذا الإقليم جميعا يعبرعن نفسه فى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى، وزيادة متوسطات الدخل الفردى، وتحقيق التنمية الشاملة، الأمر الذى يدفع فى النهاية إلى دفع معدلات التنمية السريعة فى الشرق الأوسط.

ثالثاً: إن تحرير التجارة الإقليمية لدول المنطقة سوف يساعد على إقامة قاعدة مثلى للإنتاج الصناعى المتطور فى المنطقة، كما سيساعد على توسيع الأسواق القومية لتلك الدول ، مما يسهم بدوره فى توسيع القاعدة الصناعية المتطورة لتلك الدول، والوصول بها نحو أحجام الإنتاج المثلى، وزيادة قدراتها على الاستجابة لحاجات أسواقها القومية.

على الجانب الآخر، فإن معارضى السوق الشرق أوسطية يهتمون بإبراز أهم المخاطر الاقتصادية والسلبيات المرتبطة بقيامها، والتى يمكن تناولها فى مجموعات ثلاث: الأولى تتعلق بمخاطر الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية؛ والثانية تختص بالمخاطر المتنوعة لصور التكامل والتعاون الاقتصادى الإقليمى، وأخيرا تتناول المجموعة الثالثة قصور مؤشرات وإمكانيات التكامل الاقتصادى الإقليمى.

أولا: إن قيام السوق الشرق أوسطية فى أى من صورها المقترحة سوف يؤدى إلى مقايضة السيادة الشكلية على الأراضى الفلسطينية المحتلة مقابل تكريس أشكال متطورة من الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية الفعلية، وفى نفس الوقت تحقق أيضا مقايضة السيادة الاقتصادية للكيان الفلسطينى بعدد من التنازلات الفلسطينية الأردنية التى تشجع المواطن الإسرائيلى على القبول بفكرة التخلى ولو شكليا عن الأراضى المحتلة (٥٧) .

ثانياً: أما أهم المخاطر المرتبطة بصور التكامل الاقتصادى الإقليمى، فيمكن التمييز بينها على النحو التالى:

- فيما يتعلق بالمناطق الحرة ودورها فى التكامل الإقليمى: هناك العديد من أوجه القصور التى ترتبط بدورها فى التكامل الإقليمى، حيث تكون تلك الصورة أكثر فعالية بين عدد قليل من الدول ذات أحجام، ومستويات نمواقتصادية متقاربة، بينما لاتصلح بنفس القدر بالنسبة للأعداد الكبيرة من الدول خاصة عندما يسود عدم التجانس، وتتفاوت مستويات النمو الاقتصادى، مما يترتب عليه عدم عدالة توزيع أعباء وتكاليف التنمية والتصنيع، ومنافع الأسواق بين تلك الاقتصادات. إضافة إلى ذلك، فإن معظم الصناعات الجديدة تسعى لاختيار مواقعها فى الاقتصادات الأكثر تقدما وتنمية الاستفادة بالمزايا الاقتصادية وانوفورات المرتبطة بتوافر البنية الأساسية الجيدة فى النقل والمواصلات والأيدى العاملة والتكنولوجيا.
- فيما يتعلق بسياسات التحرير الاقتصادى: تكشف تجاربها المعاصرة فى أمريكا اللاتينية وإفريقيا أنها غالباً ما تُلحِقُ أضراراً لايمكن تجنبها فى الدول الأقل تقدما، حيث تستأثر الدول الأكثر تقدما اقتصاديا بالجزء الأكبر من المكاسب سواء فيما يتعلق بالتبادل التجارى، أو فى تركيز الصناعات الجديدة. ومن جانب آخر، فإن قدرة الصناعة

على البقاء فى تلك الاقتصاديات الأقل تقدما تقل بشكل ملحوظ فـى أعقـاب زوال القيـود الجمركية الحمائية [٥٨].

يُضاف إلى ذلك، أن توزيع الفوائد الناتجـة عن إنشـاء منطقـة التجـارة الحـرة يتـأثر بدرجة التطور الاقتصادى لكل طرف من أطرافها، لذلك، فمن المتوقع أن تكون المزايـا المطلقة لإسرائيل استنادا إلى الاختلال الواضح لصالحها فيما يتعلق بالبنية الاقتصادية، حيث يصل دخل الفرد فى إسرائيل إلى مايقرب من عشـرة أمثالـه فـى الأردن ومنطقـة الحكم الذاتى (تحديدا تسعة أضعاف). وعلى ذلك، يمكن الإنتهاء إلـى أن إنشـاء منطقـة التجارة الحرة سيكون ضاراً بالاقتصادين الأردنى والفلسطينى معاً، مما يفقدهما القدرة على النمو الاقتصادى الذاتى فيتحول سوقهما إلـى المنتجـات والسـلع الإسـرائيلية فـى مقابل ما تمتلكه كل منهما من قوى عاملة، مما يُرتبُ بـدوره تكريـس نمـط الاسـتهلاك الإسرائيلى فى البلدين وزيادة الطلب على منتجاتها[٥٩].

ثالثاً: أما فيما يتعلق بقصور إمكانيات التكامل الاقتصادى الإقليمى، فإنه يشـير بـدوره إلـى مجموعة ثالثة من المعوقات والمخاطر الاقتصادية للسوق الشرق أوسـطية. ذلـك أن نجاح التكامل الاقتصادى الإقليمى يتطلب: أ) توافر التجـانس الاقتصـادى بيـن الـدول المرشحة لعضوية الإطار التكاملى من جانب؛ ب) وارتفاع حجم التبادل التجارى عنـد قيام التكامل بالنسبة لحركة التجارة الإجمالية لهذه الدول؛ ج) وأيضاً انخفاض نسـبة التجارة الخارجية لكل من هذه الدول بالنسبة إلى ناتجها المحلى الإجمالى [٦٠].

خصائص الوضع الاقتصادى العام فى إقليم الشرق الأوسط تكشف غياب تلك المقومـات فى الإقليم بوجه عام، وفى العالم العربى على وجه الخصوص. أهم تلك المعالم تشمل كـلا من: أ) الانخفاض العام لنصيب الفرد من الدخل القومى، ومن الناتـج القومـى، ممـا يعرقـل بدوره عملية الحراك الاجتماعى الصاعد إلى المراتب الاجتماعية العليا؛ ب) ارتفـاع نسبة البطالة، وتزايد معدلات التضخم السكانى؛ ج) التقلص العام فى الانتاج، وارتفاع ميزانيـات التسليح وتزايدهـا المستمر؛ د) تزايـد المشـكلات المرتبطـة بـالتصحر وتنــاقص المــوارد الغذائية؛ هـ) اعتماد الهيكل العام للاقتصاد العربى على قطاع الصناعات الاستخراجية، حيث تصل النسبة إلى ٢١٪ تقريباً؛ و) تزايد الفجوة الغذائية مما يهدد بإمكانية استخدام الغذاء كورقة ضغط ضد النظم المستوردة له؛ ز) ضآلة حجم الصناعة فى الناتج المحلى العربـى

حيث تهيمن الصناعات الخفيفة والاستهلاكية، ويتراجع حجم ووزن الصناعات الثقيلة والأساسية بوجه عام؛ ح) تزايد التأثر بتقلبات الأسواق العالمية نتيجة للاعتماد عليها فى الاستيراد الخارجى ، للعديد من الاحتياجات العربية من جانب، وللاعتماد عليها فى تصدير النفط من جانب آخر[٦١] ، الأمر الذى يترتب عليه تزايد خطر تعرض الدول العربية لعديد من الضغوط السياسية الأجنبية، وربط المساعدات الأجنبية للدول العربية بما تحققه الدول العربية باتجاه إنهاء مقاطعتها لإسرائيل من جانب، وبما تتخذه على أرض الواقع باتجاه تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

رابعا: يضاف إلى ذلك مناخ الارتياب العربى العام فى النوايا الإسرائيلية من وراء السوق الشرق أوسطية، خاصة وأن المشروعات المقترحة فى إطارها يجمع بينها التجاهل العام للطابع القومى المميز للعلاقات العربية كوحدة متميزة ذات تراث حضارى مشترك، وأن مصادر التمويل الدولية لتلك المشروعات تحرص على ان تتمتع إسرائيل بمزايا تفضيلية تجعل منها مركزاً مؤثراً فى تلك المشروعات، والمنتفع الأكبر منها، كما يعزز أيضا من إمكانيات الهيمنة الإسرائيلية فى المنطقة، الأمر الذى يزيد بدوره من المخاوف العربية من الدور الإقليمى العام لإسرائيل فى إطار السوق الشرق أوسطية [٦٢] .

خلاصة القول فى البعد الاقتصادى إذاً أن قيام سوق شرق أوسطية سوف يؤدى إلى إعادة هيكلة العلاقات الإقتصادية الإقليمية بشكل يترتب عليه تزايد تبعية الإقتصاد العربى إلى الاقتصاد الإسرائيلى، وتعميق نوع من النمو غير المتكافىء بينه وبين الاقتصادات العربية ككل. كما أن قيام السوق بما تتضمنه من فتح للأسواق العربية أمام الصادرات الإسرائيلية سوف يؤدى بدوره إلى دعم قدراتها الاستثمارية من جانب، وتطوير مستويات وأدوات الفن التكنولوجى من جانب آخر، وتحسين مستويات المعيشة بها من جانب ثالث، كما سيسهم ذلك بدوره أيضا فى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الإسرائيلى على استقبال المهاجرين الجدد مع ما يعنيه ذلك من دعم لقوة العمل بالاقتصاد الإسرائيلى.

الخاتمة

فى إطار اهتمامها بدراسة السوق الشرق أوسطية كأساس اقتصادى لنظام شرق أوسطى جديد، استهدفت الدراسة استكشاف إمكانية استخدام المصالح الاقتصادية كمدخل

لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى، وإعادة هيكلة العلاقات الإقليمية فى إطار نظام شرق أوسطى جديد. وفى هذا الصدد، فإن ماانتهت إليه الدراسة من نتائج يمكن الإشارة إليها فيما يلى:

أولا: على الجانبين السياسى والاقتصادى: هناك العديد من القيود التى تحد من فرص السوق الشرق أوسطية فى تجاوز حالة الصراع الراهنة، والوصول إلى مرحلة التعاون والتكامل السياسى فيما بين دولها. أهم تلك المعوقات والقيود يمكن الإشارة إليها على النحو التالى:

١. أن خيار السوق الشرق أوسطية وإن ارتبط بالتوجه السياسى العام الذى ساد المنطقة مؤخراً منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، إلا أنه يمثل إمتدادا للجهود والمبادرات الغربية السابقة فى نفس الاتجاه،كما أنه يتفرد هذه المرة بخصائصه المميزة. فهو أولا يمثل فى مجمله محاولة متكاملة الأبعاد لإيجاد حل لمشكلة الوجود الإسرائيلى فى المنطقة ييسر استيعابها واندماجها سياسيا وأمنيا واقتصاديا، وبشكل متوازى مع تعزيز وتدعيم الوجود الأمريكى فيها بما يوفر حماية خاصة لإسرائيل، إضافة إلى حماية المصالح الحيوية الأمريكية فى المنطقة. ثانياً، فإن خيار السوق الشرق أوسطية يحظى فى هذه المرة بقبول عربى رسمى بشكل لم يتحقق فى المرات السابقة، وهو وإن لم يحظَ ثالثاً بقبول شعبى كامل، إلا أنه لايتمتع أيضا بوجود ممانعة شعبية مماثلة لما ُقوبلت به المشروعات السابقة عند اصطدامها بالمشروعات القومية الوحدوية.

٢. التباين الواضح بين طبيعة وتوجهات النظم السياسية السائدة فى المنطقة (ملكية، عسكرية، سلطوية، شبه ديموقراطية)، وبين أنماط النظم الديموقراطية البديلة والمطلوب قيامها كشرط أساسى لنجاح السوق فى تحقيق التكامل السياسى (نظم ديموقراطية: برلمانية أو رئاسية، تنشأ فى مناخ تسوده الحرية، ويستند إلى العلم والتقدم التكنولوجى، ويعتمد على دعامات التعاون المشترك إقليميا ودولياً). ُيضافُ إلى ذلك، التباين الشديد أيضاً فى أنماط التحالفات، وتوجهات العلاقات الإقليمية والدولية لتلك النظم.

٣. حجم ونوعية المشكلات السياسة التى تعانى منها دول المنطقة داخلياً وإقليمياً، سواءً من داخل أو خارج نطاق الصراع العربى الإسرائيلى (حركات الاحتجاج الدينى

والاجتماعى، الأقليات السياسية، مشكلات الحدود السياسية،مشكلات الموارد المائية، المشكلات البيئية،...إلخ). تواجد تلك المشكلات من شأنه أن يعوق بوجه عام إمكانيات التكامل أو التعاون الإقليمى نتيجة لتأثير ودور عدم الاستقرار السياسى فى نسبة التوتر، وتضييق فرص اختيار نمط التعاون المشترك.

٤. التباين الواضح بين خصائص الهياكل والبنى الاقتصادية المطلوبة لنجاح التكامل فى إطار السوق، وتلك القائمة بالفعل فى الاقتصادات العربية بوجه عام. فبينما تتصف الاقتصادات العربية بكونها اقتصادات تقليدية قديمة تعتمد على الأرض والنفط، فإن نجاح التكامل الاقتصادى يتطلب توافر أبنية اقتصادية حديثة تعتمد على العلم، والتقنية الحديثة، والقابلية للتعاون العربى والإقليمى المشترك. كما أن الاقتصادات العربية تتسم بالتضخم السكانى، واختلال توزيع الموارد فيها بين متطلبات الإنتاج وضرورات التسليح، الأمر الذى يقلل من حجم الموارد الاستثمارية المطلوب توافرها لدفع عملية التنمية والتكامل الاقتصادى.

ثانياً: أن البدائل المطروحة على الساحة العربية تتمثل فى حتمية الربط بين السياسى والاقتصادى فى العلاقات العربية الإسرائيلية، بمعنى حدوث تبادل فى التنازلات السياسية والاقتصادية بنسب متوازية ومتزامنة، وأن يكون الربط بين الاثنين جوهراً ثابتاً لأى موقف عربى تفاوضى. وعلى هذا الأساس يُقترحُ:

١. ربط إجراءات التخفيف من المقاطعة العربية لإسرائيل بمواقفها السياسية ووفائها بالتزاماتها تجاه عملية السلام، وبالتوازى مع إجراءات الانسحاب التدريجى من الأراضى العربية المحتلة.

٢. البدء فى إحياء البدائل العربية ودعمها سياسياً وإقتصادياً. يدخل فى هذا النطاق إعادة تفعيل الدعوة إلى السوق العربية المشتركة، وإنشاء مناطق التكامل الاقتصادى العربى البديلة، وإعادة تجميع وتنظيم القوى والموارد العربية، وتطوير آليات التعاون الاقتصادى العربى(المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى، الاتحاد الجمركى العربى، التنسيق بين مؤسسات العمل العربى فى مجالات المياه، والبيئة، والسياحة، وغيرها).

٣. دعم آليات وقنوات العلاقات الاقتصادية العربية سواءً فى الإطار الإسلامى، أو الأوربى، أو الأفريقى، وبما يحقق التوازن فى العلاقات الاقتصادية العربية.

وهكذا نخلص إلى أنه لما كانت فرص تزايد إتجاه الدول نحو الدخول فى، أو قبول أنماط متشابهة من التحالفات السياسية والأمنية إنما ترتفع أو تتزايد بارتفاع معدلات التشابه بينها فيما يتعلق بمجالات ودرجات التطور الاجتماعى، وطبيعة النظام السياسى، والمشاركة السياسية،...إلخ، فإن واقع الحال على الجانب السياسى والاقتصادى فى الشرق الأوسط يُظهرُ أن نجاح السوق الشرق أوسطية فى تحقيق التكامل سياسيًا واقتصادياً يُعدُ أمراً مشكوكا فى حدوثه فى المستقبل القريب على الأقل، نتيجة لافتقاد تلك السوق المشتركة إلى توافر المقومات المشتركة والكافية للتكامل بين الدول الأعضاء فى مجالات التطور الاجتماعى، والتشابه فى طبيعة النظم السياسية، وفى طبيعة ونمط التحالفات الإقليمية والدولية لكل من تلك الدول، وأيضا فى بنيتها وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية.

هوامش الدراسة

١. أحمد يوسف أحمد:' العرب وتحديات النظام الشرق أوسطى: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية'، مجلة المستقبل العربى ، عدد(١٧٩)، يناير ١٩٩٤: ٥٤-٦٦، ص٥٦.

٢. حسن نافعة: 'العلاقات المصرية الفلسطينية: رؤية تحليلية'، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد(٢٩) شتاء ١٩٩٧: ٤٥.

٣. عبد الإله بلقيز : "تحديات إقامة 'النظام الشرق أوسطى" وانعكاساته على مجال الثقافة، مجلة المستقبل العربى، عدد (٢٠٣)، يناير ١٩٩٦: ١٣-٢٠، ص. ص. ١٤-١٥.

4. John Gaisford (ed.,) ," Atlas of Man", London: Marshal Cavendish edition, 1978: 16.

٥. لمزيد من المعلومات عن علاقة الدولة العثمانية بأوربا وعلاقة ذلك بمصطلح الشرق الأدنى، انظر:

- L. Carl Brown, "Pre-International Politics and The Middle East: Old Rules, Dangerous Games", U.S.A., 1983., and Hanna Batatu, "The old Social Classes and the Revolutionary Movemnents of Iraq: a Study of Iraq's Old Landed, and Commercial Classes, and of its Communists, Bathists and Free Officers," Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1988: 55-65.

٦. سيار الجميل: 'المجال الحيوى للشرق الأوسط إزاء النظام الدولى القادم من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية'، مجلة المستقبل العربى، عدد (١٨٤)، يونيو ١٩٩٤: ٤-٢٧، ص. ٦.

٧. جاء إعداد هذه الدراسة فى الفترة السابقة مباشرة على انعقاد مؤتمر الدوحة الاقتصادى، وما واكب ذلك من جدال حول مقاطعة عدد من الدول العربية للمؤتمر.

8. For further details, see: John Pnaton (ed.,), "Konwledge Encyclopedia," Leicester: Grisewood & Dempsey Ltd., 1981: 235-236.

9. Drysdale, Alsadair & Blake, Gerald H., "The Middle East and North Africa:a Political Geography", New York and Oxford: Oxford University Press, 1985: 10-18., and Borthwick, Bruce, "Comparative Politics of the Middle East: An Introduction", New Jersey: Prentice Hall, Inc., 1980:14-15.

10. Borthwick, Op.Cit., pp. 16-19.

11. Ibid.,

12. Congressional Quarterly, "The Middle East", Washington D. C., 6th., D.C., 1990:3.

١٣.فى هذا الصدد، انظر كلا من: محمد زكريا إسماعيل: 'الهوية العربية فى مواجهة السلام الإسرائيلى'، مجلة المستقبل العربى، عدد (١٥٠)، ديسمبر ١٩٩٥: ٢٦-٤٤، عبد الإله بلقيز:' تحديات إقامة النظام الشرق أوسطى وانعكاساته على مجال الثقافة'، مجلة المستقبل العربى، عدد(٢٠٣)، يناير ٩٩٦ :١٣-٢٠.

14. Barry Rubin,"Reshaping the Middle East," Foreign Affairs,Vol.,69, no., 3, summer 1990:131-146.

١٥. د. أحمد يوسف، م.س.ذ.، ص. ٥٤

١٦.د.منيرمحمود بدوى: 'النظام الشرق أوسطى: الدوافع والمرتكزات'، أمتنا والعالم، القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، إبريل ١٩٩٤: ٤-٧.

١٧.د.أحمد يوسف، مرجع سابق،ص. ٥٥.

١٨.إلى حد كبير يعود بروز إهتمام الرأى العام العربى عامة والمصرى بصفة خاصة بموضوع السوق الشرق أوسطية إلى أوائل عام ١٩٩٣ عندما تم الإعلان عن بعض جوانب تصور مصرى لهذه السوق واعتبارها 'مشروعاً إقليمياً حضارياً، يمكن أن تُحدثَ تغييرات جذرية فى بلادنا وفى دول المنطقة على جميع الأصعدة صناعيا وتجاريا،... وأن الركائز والمحاور فى هذا المشروع تقوم على مصر فى المقام الأول، ثم إسرائيل فى المقام الثانى، ثم كافة دول الإقليم، والتى تشمل أيضا الدول العربية فى شمال إفريقيا وفى الخليج'. والجدير بالذكر أن هذا الإعلان قد جاء على لسان السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الدكتور يوسف والى فى حديثه إلى صحيفة الأهرام - صفحة مصر الخضراء فى ٢/٢٧/ ١٩٩٣، كما أنه قد استثار ردود فعل متنوعة من التيارات القومية والحزبية آنذاك.

١٩.تجدر الإشارة إلى أن المسار المتعدد الأطراف تجرى مفاوضاته فى إطار لجان للتعاون الإقليمى فى مجالات: التسلح وضبط التسلح، والتنمية الاقتصادية، والمياه، والبيئة، واللاجئين. وقد عقد عدد من تلك

اللجان اجتماعاتها فى بعض العواصم العربية التى ليس بينها وبين الكيان الإسرائيلى علاقات رسمية. لمزيد من التفصيلات، انظر تقرير 'الأمة فى عام'، عن أعوام ٩٢-١٩٩٣، ٩٣-١٩٩٤ الجزء الخاص بتطور مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية.

٢٠. حول مضمون الجدل العربى حول 'السوق الشرق أوسطية' أنظر بعض النماذج التى واكبت بداية الدعوة إلى هذه السوق، والتى أوردتها الصحافة العربية آنذاك، فى كل من: لطفى الخولى: "عرب نعم، ولكن شرق أوسطيون أيضا " ، جريدة الحياة، ١٩٩٣/٥/٢٠، د. مراد وهبه: 'ثقافة شرق أوسطية'، جريدة الحياة ١/٨/ ١٩٩٣، د. رمزى زكى: 'شرق أوسطية أم جماعة إقتصادية عربية'، جريدة العربى القاهرة، ١٩٩٣/١١/٨، أمين هويدى: 'السوق الشرق أوسطية: التطبيع أم السلام أولا'، جريدة الأحرار، القاهرة، ١٩٩٣/٥/٣٠، د. عبد المنعم سعيد: 'مستقبل النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط'، جريدة الحياة، ١٩٩٣/١٠/٤، السفيرعبدالرؤوف الريدى: 'العرب والشرق الأوسط الجديد'، جريدة الأهرام، ١٩٩٣/١٠/٩، 'ندوة الحياة عن النظام الشرق أوسطى الجديد'، جريدة الحياة، أيام ١٢،١٣،١٩٩٣/٩/١٤.

٢١. د.سعيد النجار: 'نحو استرتيجية عربية للسلام'، النداء الجديد، القاهرة، العدد (١١).

٢٢. محمود عبدالفضيل: "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية': التصورات، والمحاذير"، مجلة المستقبل العربى، عدد (١٧٩)، يناير ١٩٩٠: ١٢٤.

٢٣. حسام عيسى: "تعقيب على ورقة العمل " ، مجلة المستقبل العربى، عدد مارس ١٩٩٦: ١٠٨.

٢٤. د.عبد المنعم السيد على: 'التكامل الاقتصادى العربى والنظام الشرق أوسطى:التناقض، والتداخل، والبدائل' فى مجلة المستقبل العربى، عدد (٢١٤)، ديسمبر ١٩٩٦: ٤-٢٨.

٢٥. انظر كلا من: د. إلياس سابا: 'الجوانب الاقتصادية للتحديات 'الشرق أوسطية' الجديدة'، مجلة المستقبل العربى، عدد(١٧٩)، يناير ١٩٩٠: ١٢٥-١٣٨، ص ١٢٨، د. محمود عبد الفضيل: م. س. ذ. ٩٠-٩١.

٢٦. ورد هذا التعليق للدكتور السيد عليوه فى: 'ندوة المستقبل العربى..'، مجلة المستقبل العربى، عدد(٢٠٤)، فبراير ١٩٩٦: ٤٢-٤٣.

٢٧. د.عبد المنعم السيد على: مرجع سابق، ١٤-١٥.

٢٨. فى هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى مراكز الأبحاث الغربية التالية باعتبارها من أهم مصادر الدراسات والمعلومات عن السوق الشرق أوسطية: 'صندوق هامر لأبحاث السلام' اشراف ورئاسة الأستاذ الإسرائيلى حاييم بن شحار، 'معهد واشنطون لسياسات الشرق الأدنى'، 'معهد السياسة الاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط' بجامعة هارفارد، 'المعهد الدولى لبحوث وسياسات الغذاء' فى واشنطون، البنك الدولى، الأمانة العامة للمفوضية الأوربية فى بروكسل. وبالإضافة إلى مراكز الأبحاث المتخصصة،

ومراكز صنع القرار فى كل من الولايات المتحدة، وأوربا الغربية، وإسرائيل، توجد أيضا بعض المصادر الفكرية والسياسية فى المنطقة العربية.

٢٩.لمزيد من التفصيلات حول هذه المتغيرات، انظر كلا من:

- د. عبد المنعم سعيد: "الشرق الأوسط بعد السلام: تقديم الملف" ، مجلة السياسة الدولية، عدد (١١٥)، يناير ١٩٩٤: ١٥٠-١٦٤، ص. ١٥٠، د. محمد سعد أبو عامود: 'الشرق أوسطية فى الفكر السياسى العربى'، نفس المرجع السابق: ١٦٥-١٧٧، ص. ١٦٧، وأيضا: د. محمد ابراهيم منصور: ' الاقتصاد المصرى والخيار الشرق أوسطى'، فى 'التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط: الاحتمالات والتحديات'، تحرير د. هناء خير الدين، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٩٥: ٧٣-٧٩(ص.ص. ٥٣-٥٩)، د. محمود عبد الفضيل، م.س.ذ.، ص. ٩٢.

٣٠.حول رؤية شاملة للتصور الإسرائيلى للسوق الشرق أوسطية، أنظر: شمعون بيرس: 'الشرق الأوسط الجديد'، الأردن، عمان: دار الجليل، ١٩٩٤، وحول الرؤية الإسرائيلية فى مؤتمر الدار البيضاء، انظر مقتطفات من نص حديث بيرس أمام المؤتمر فى: عبدالفتاح الجبالى: 'قمة عمان بين أوهام السلام وطموح التسوية'، مجلة المستقبل العربى، عدد(٢٠٤)، فبراير ١٩٩٦: ٤-٥٤، ص. ١١، ولنفس المؤلف: "المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية: الأهداف، النتائج، التوقعات" ، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد(٣٠)، ربيع ١٩٩٧: ١٨-٤٧، وأيضا: منصف السليمى: 'إعلان الدار البيضاء بين مطالب السياسى، ومصالح الاقتصادى'، مجلة المستقبل العربى، عدد (١٩٣)، مارس ١٩٩٥:١٩-٢٩.

٣١.نقلا عن بيريز ، ورد ذكر هذه المعادلة فى: محمد زكريا اسماعيل 'الهوية العربية فى مواجهة السلام الإسرائيلى'، مجلة المستقبل العربى، عدد (١٩٠)، ديسمبر ١٩٩٤: ٢٦-٤٤، ص. ٣٧.

٣٢.انظر تحليلا تفصيلياً لهذه النقطة فى: د. محمد سعد أبوعامود: "الشرق أوسطية فى الفكر السياسى العربى" ، مرجع سابق ، ص.ص: ١٦٥-١٧٧.

٣٣.عبد المنعم السيد على: 'التكامل الاقتصادى العربى ....'، م. س. ذ.، ص. ١٥.

34. Barry Rubin,Op. cit., p.p. 131-141.

٣٥.حول طبيعة هذه المؤسسات أنظر المصادر المذكورة فى الهامش رقم (٢٨)، وحول أبعاد دور كل منها أنظر أيضا د. محمود عبد الفضيل: 'مشاريع الترتيبات الاقتصادية 'الشرق أوسطية': التصورات، المحاذير، أشكال المواجهة'، مجلة المستقبل العربى(١٧٩)، يناير ١٩٩٤: ٩٠-١٢٤، أيضا: د. محمود وهبه: ' إسرائيل العرب والسوق الشرق أوسطية'، القاهرة، الدقى: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٤

٣٦.د.محمد صفى الدين خربوش: 'المحددات السياسية وصيغ التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط'، فى "التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط: الاحتمالات والتحديات"، تحرير د. هناء خير الدين، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٩٥: ٢٩-٥١، (ص.ص. ٣١-٣٢).

٣٧.لمزيد من المناقشات حول البعد السياسى لهذا الخيار، أنظر كلا من:

• د.غسان سلامة:'أفكار أولية عن السوق الشرق أوسطية'، مجلة المستقبل العربى، عدد (١٧٩)، يناير ١٩٩٤: ٦٧-٨٩، وبنفس العدد دراسات كل من د. محمود عبد الفضيل: 'مشاريع الترتيبات الاقتصادية 'الشرق أوسطية'...' (٩٠-١٢٤)، إلياس سابا: 'الجوانب الاقتصادية للتحديات 'الشرق أوسطية' (١٢٥-١٣٨)، إضافة إلى دراستى/ محمد زكريا اسماعيل:'الهوية العربية فى مواجهة السلام الإسرائيلى..'، مجلة المستقبل العربى، عدد (١٩٠) ديسمبر ١٩٩٤، 'النظام العربى والنظام الشرق أوسطى'، عدد (١٩٦) يونيو ١٩٩٥: ٤-١٦.

٣٨.د. محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات....'، م.س. ذ.، ص. ٩٣.

٣٩.د. محمود وهبه، م.س.ذ.، ص.ص. ٧٨-٧٩.

٤٠.نفس المصدر السابق، ص.ص.: ٩٥-١١٠

٤١.د. خربوش، المصدر السابق.

٤٢.عبدالمنعم السيد على: ' التكامل الاقتصادى العربى.....'، م.س.ذ. ص.١٦.

٤٣.نفس المصدر السابق.

٤٤.د. نيفين عبد الخالق مصطفى:'المشروع الشرق أوسطى والمستقبل العربى'، مجلة المستقبل العربى، عدد(١٩٣)، مارس ١٩٩٥: ٤-١٨، ص.ص.: ١٦-١٨.

٤٥.عبدالمنعم السيد على، المرجع السابق، ص.ص. ١٨-٢٠.

٤٦.نيفين عبد الخالق، المصدر السابق، ص. ١٥.

٤٧.محمد صفى الدين خربوش، م.س.ذ. ١٩٩٥: ٣١، د. محمود عبد الفضيل، ١٩٩٤: ٩٢-٩٣.

٤٨.د. محمود عبد الفضيل: مشاريع ...ص.٩٠، د.وهبه ١٩٩٥: ٧٥-٧٦).

٤٩.د. ناصيف حتى: ١٩٩٦: ٩١-٩٢).

٥٠.د. صفى الدين خربوش، ١٩٩٥: ٣٢-٣٣.

٥١.د. محمد السيد سعيد: 'مستقبل العلاقات العربية الأوربية بين الشرق أوسطية والمتوسطية'، مجلة المستقبل العربى، عدد مارس ١٩٩٦: ١٠٩-١١٠.

٥٢.د. عبد المنعم السيد على، مصدر سابق ، ص. ١٦.

٥٣.محمد السيد سعيد، المرجع السابق.

٥٤.نفس المصدر السابق.

٥٥.د. خير الدين حسيب:'الوطن العربى والتحديات الشرق أوسطية الجديدة'، مجلة المستقبل العربى، عدد(١٧٩)، يناير ١٩٩٤: ٤٩-٥٣.

٥٦.د. غسان سلامه: 'أفكار أولية ...'، مجلة المستقبل العربى، عدد(١٧٩)، يناير ١٩٩٤: ٦٧-٨٩، ص.ص. ٦٩-٧٠.

٥٧.د. محمد ابراهيم منصور، م.س.، ١٩٩٥: ٦٠-٦١.

٥٨.د. نيفين عبد الخالق، م.س.، ١٩٩٥: ١٥-١٦.

٥٩.محمد منصور، م.س.ذ.

٦٠.مجدى صبحى: "الأبعاد الاقتصادية للأمن القومى العربى" ، عرض أحمد منيسى، مجلة حصاد الفكر، القاهرة، عدد (٣٨)، إبريل ١٩٩٥: ١٠٢-١٠٣.

٦١.يتضح ذلك، على سبيل المثال، فيما يتعلق بمشروعات الطرق والبنية الأساسية حيث تمر كل الطرق الإقليمية والدولية المقترحة بإسرائيل، مما يجعل منها مركزاً إقليمياً لالتقاء المواصلات. كما يتحقق نفس الشيء بخصوص مشروعات التنمية الإقليمية المتكاملة، والمشروعات السياحية، والكهربائية، والبيئية، ..إلخ.. . لمزيد من الآراء حول هذه النقطة، أنظر كلا من: د. محمود وهبه: م.س.ذ.، ١٩٩٤: ٣-٣١، محمد زكريا إسماعيل، م.س.ذ.، ١٩٩٥: ١٠-١٢.

٦٢.مجدى صبحى : نفس المرجع السابق

مشروع السلام والتمويل الخارجى للتنمية فى دول الجوار (المواجهة) العربية

د. أحمد جمال الدين موسى*

مقدمة:

خريطة الشرق الأوسط آخذة فى التغير حاليا وفى المستقبل ، ولن يقتصر هذا التغير على الجانب السياسى وحده تحت تأثير مشروع السلام العربى الإسرائيلى ، وإنما سوف تمتد انعكاساته إلى الجانب الاقتصادى . ولذلك كان من المهم أن نحاول الإحاطة بالأبعاد المختلفة لهذا التغير القادم خاصة فى مجال التدفقات والمساعدات المالية الخارجية ، وقد اقتصر نطاق هذه الدراسة على دول الجوار العربية والتى كانت تعرف حتى وقت قريب بدول المواجهة ، وهى المستهدفة مباشرة بمشروع السلام كما أنها أيضا المرشحة للاستفادة من معظم الدعم المالى الخارجى فى السنوات القليلة القادمة ، وتشمل الأراضى الفلسطينية والأردن ولبنان وسوريا ومصر .

وقد بادرت مراكز الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية الغربية منذ عدة سنوات إلى التخطيط لصورة الشرق الأوسط الجديد وتقديم مقترحاتها بشأن تعضيد التعاون الاقتصادى العربى الإسرائيلى ، ومن ثم ظهر فى الأفق مخطط "السوق الشرق أوسطية" رغم ما يتضمنه من مخاطر على مستقبل التكامل الاقتصادى العربى ، خاصة فى ظل التفاوت الكبير فى القدرات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها ، فهذه الدول تعانى الكثير من أوجه الخلل فى أدائها الاقتصادى ومن ضعف مواردها الذاتية ، ولذا فإنها

* أستاذ الاقتصاد والمالية العامة – ووكيل كلية الحقوق – جامعة المنصورة

تعتمد بشكل أو بآخر على تدفق المساعدات والاستثمارات الخارجية التى يتوقع أن تتزايد فى الفترة القادمة بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية التى تستخدم الدعم الاقتصادى كحافز للتقدم على المسار السياسى.

وفى ضوء ما سبق فإن موضوع هذه الدراسة سيتم تناوله من خلال النقاط الثلاث الآتية :

أولاً : الأوضاع الاقتصادية الإقليمية المقترحة فى ظل مشروع السلام .

ثانياً : الاحتياجات التمويلية لدول الجوار (المواجهة سابقاً) العربية .

ثالثاً : مصادر التمويل المتاحة وبرامج المساعدات المقدمة لهذه الدول .

١- الأوضاع الاقتصادية الإقليمية المقترحة للشرق الأوسط فى ظل مشروع السلام :

نشطت مراكز الأبحاث الاستراتيجية والاقتصادية الغربية منذ عدة سنوات فى وضع تصوراتها ومخططاتها الاستشراقية لمستقبل منطقة الشرق الأوسط فى ظل انحسار الحروب وإحلال السلام بين العرب والإسرائيليين ، وتأتى هذه التصورات والمخططات ضمن إطار أوسع يهتم برؤية العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ونظام القطبين وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بثقلها السياسى والعسكرى والاقتصادى بدور الريادة فى التأثير على الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة فى مناطق ودول العالم المختلفة .

وبالنسبة للشرق الأوسط خاصة بعد انعقاد مؤتمر السلام فى مدريد وتوقيع اتفاقية الحكم الذاتى بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فإن الافتراض الأساسى للدراسات الاستشراقية كان هو قيام تعاون اقتصادى وتجارى بين العرب والإسرائيليين . ومن أبرز الدراسات فى هذا الصدد دراسة تمت فى جامعة هافارد الأمريكية ، وأخرى قدمها نائب رئيس البنك الدولى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . وسوف نعرض باختصار المضمون الأساسى لكلتا الدراستين ، ثم نعقب ذلك بإبراز أوجه النقد الجوهرية التى توجه إليهما .

١-١ مشروع هارفارد :

يقوم هذا المشروع على ترويج فكرة إقامة منطقة حرة بين إسرائيل وفلسطين والأردن ، ويقترح أبتداء إنشاء بنك إقليمى جديد تحت رعاية البنك الدولى يطلق عليه أسم

"بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية" يتولى تمويل مشاريع التنمية داخل الأراضي المحتلة خلال الفترة الإنتقالية ثم يوسع نشاطه ليشمل البلاد الثلاثة وغيرها من دول الشرق الأوسط فى مرحلة لاحقة .

ويرتكز مشروع هارفارد على المفاهيم الآتية :

- يقوم اقتصاد البلاد الثلاثة على أساس نظام السوق ويتحرك تدريجيا فى أتجاه إقامة منطقة تجارية حرة للسلع والخدمات والتكنولوجيا تضم هذه البلاد .
- يتم تعزيز التعاون بين هذه البلاد عن طريق إقامة مشروعات إقليمية تعمل على إفادة ودمج الاقتصادات الثلاثة .
- تعطى الأولوية فى المدى القصير لتشجيع قيام فرص عمل فى الأراضى المحتلة ولكن سوف تظل أعداد كبيرة من الفلسطينين بحاجة إلى العمل فى إسرائيل (١٠٠ فلسطينى على الأقل) مما يقتضى إتاحة وتنظيم دخول الفلسطينيين للعمل فى إسرائيل .
- يتم العمل على زيادة حصيلة الضرائب فى الأراضى المحتلة التى لا تتجاوز حاليا ١٨٪ من الناتج المحلى ، ويمكن على الأخص زيادة الضرائب الجمركية خاصة على التجارة بين الأراضى المحتلة وإسرائيل ، وسيكون من السهل تنسيق التعريفة الجمركية إذا شكلتا معا اتحادا جمركيا .
- تلعب المعونة الخارجية دورا كبيرا ومتنوعا.وبخاصة فى السنوات الأولى عندما يجرى العمل على خلق بنية قطاع عام وإعادة تنشيط القطاع الخاص . وتشمل المعونات : معونة للمشروع ومعونة للبرنامج (وهى لا تمول مشروعات محددة ولكن تمول خططاً معينة أو تدعم الميزانية العامة أو ميزان المدفوعات) ومشاريع إقليمية تشمل المنطقة بأسرها .

١-٢- دراسة البنك الدولى :

حرصت هذه الدراسة بداءة على التأكيد على أن دافع مؤسسات التمويل الدولية والدول الغربية من جراء تشجيع برنامج تنمية الشرق الأوسط هو الاستفادة من مشروع السلام فى التغلب على أسباب عدم الاستقرار فى المنطقة وما ينطوى عليه ذلك من انعكاسات خطيرة على صعيد الأمن العالمى . وتلاحظ الدراسة أن معظم دول المنطقة تعانى

من مظاهر الركود الاقتصادى منذ أوائل الثمانينيات حيث هبط معدل النمو وتفاقم العجز الخارجى وتزايد معدل السكان ومعدل البطالة فضلا عن مشاكل ندرة المياه والبيروقراطية وسيطرة الحكومة على القطاع العام . ورغم ذلك فإن بلاد المنطقة تتمتع بمزايا اقتصادية وعناصر هامة للتقدم الاقتصادى أبرزها الأهمية الاستراتيجية وتوافر الثروات الطبيعية والزراعية ووجود قوة عاملة كبيرة مدربة وقليلة التكاليف نسبيا وأيضا تواجد طبقة نشيطة ومتنامية من رجال الأعمال المحليين .

وتقوم الاستراتيجية التى يتبناها البنك الدولى لتنمية المنطقة على مرتكزات ثلاثة :-

- تحقيق إصلاحات اقتصادية جريئة على الصعيد الداخلى قوامها تشجيع القطاع الخاص وتضييق دور القطاع العام والأخذ بسياسة الخصخصة وزيادة مستوى الإدخار المحلى وزيادة مستوى الاستثمار وفاعليته وترشيد تخصيص الموارد والنفقات العامة وزيادة كفاءة استخدامها والتركيز بشدة على التنمية البشرية .
- تحقيق تعاون إقليمى بين دول المنطقة يرتكز على الاقتصاد الحر . حيث يؤدى هذا التعاون إلى تخفيف التوترات فى المنطقة وتشجيع احتمالات السلام وتوسيع الأسواق وتحقيق مكاسب من وفورات الحجم ومن اعتماد تقنيات حديثة . وتؤدى حرية تنقل اليد العاملة والاستثمارات إلى حسن تخصيص الموارد بين البلاد ذات اليد العاملة الوفيرة والبلاد ذات رؤوس الأموال الوفيرة . كذلك فإنه من شأن قيام بعض المشاريع المشتركة المتعلقة بالبنية الأساسية وبالبيئة أن تسهم فى الازدهار الاقتصادى وفى تحقيق سلم دائم . وتشير دراسة البنك الدولى إلى أن حجم التبادل التجارى بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يتجاوز حاليا ٦٪ من مجموع صادرات المنطقة ، على حين أن التجارة البينية بين دول الأتحاد الأوربى تشكل ٦٠٪ من مجموع صارداتها .
- توفير دعم دولى للتخفيف من عبء التكاليف الانتقالية وتكملة الموارد المحلية مع ملاحظة أن الفجوة الحالية بين مستوى الاستثمار الراهن ومستوى الاستثمار المرغوب تقدر ما بين ٦٪ و ١٥٪ من إجمالى الناتج المحلى . وتقوم استراتيجية المساعدات الخارجية لدول المنطقة فى ظل السلام على فكرة تقاسم الأعباء ، إذ أن لجميع الأطراف المعنية سواء كانت فى منطقة الشرق الأوسط أو فى العالم مصلحة فى استقرار هذا

الجزء من العالم ، ولذلك يجب أن تشترك جميعها فى تحمل نفقات ضمان هذا الاستقرار. ومن ثم يرى البنك الدولى ضرورة ربط الدعم الدولى بتحقيق السلام الإقليمى وتخفيف التوترات المحلية ، وربطه كذلك بالنجاح فى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى . ويوجه الدعم الخارجى أساسا إلى مشاريع بنية أساسية مشتركة تخدم كافة دول المنطقة ثم يوجه الدعم الخارجى إلى مشروعات معينة تساعد على تخفيف أزمة البطالة .

وفى إطار الاستراتيجية السابقة أخذ البنك الدولى يفكر فى التخطيط لتمويل عدد من مشروعات البنية الأساسية المشتركة التى يعتبرها كفيلة بتطوير شرق أوسط جديد . ومن هذه المشاريع :

- إنشاء طريق ساحلى سريع لشرق البحر الأبيض المتوسط من الحدود التركية السورية إلى مصر عبر لبنان وإسرائيل وقطاع غزة .
- إقامة طرق وجسور تربط شرق الأردن بغربه .
- إنشاء طريق يصل مصر بمدينة ايلات ثم يمتد إلى منطقة "حقل" فىالمملكة العربية السعودية .
- إقامة طرق أخرى فى المنطقة منها طريق بيروت - دمشق - العراق - الخليج ، وطريق يربط دول المغرب ببعضها وآخر فى الجزيرة العربية .
- ربط الشبكات الكهربائية الوطنية لكل من تركيا وسوريا وإسرائيل والأردن والأراضى المحتلة ولبنان ومصر ثم فيما بعد العراق ودول الخليج للإستفادة من الاختلافات فى ظروف الطلب المحلى على الطاقة .

مما سلف نتبين أن الدراسات الدولية تقوم أساسا على فرضية مقتضاها أنه لا سبيل للنمو والتنمية فى الشرق الأوسط ما لم يحدث تحول فى اقتصادات دول المنطقة بالتعاون مع إسرائيل . فمعظم هذه الدراسات تقترح كخطوة أولى لتنمية المنطقة دمج الاقتصادات المتجاورة خاصة فى إسرائيل والأردن والأراضى الفلسطينية لإيجاد بنية اقتصادية شبه متكاملة . ولكن بأعتبار أن الأسواق الداخلية للاقتصادات الثلاثة أصغر من أن تسمح بنجاح استراتيجية نمو تعتمد على الداخل ، فإنه لا مفر من تعويض ذلك عن طريق اعتماد سياسة التجارة الحرة وتشجيع التعاون الإقليمى وصولا إلى منطقة حرة للتجارة فى السلع

والخدمات والتكنولوجيا تشمل الشرق الأوسط بأسره . وفى ضوء ذلك يمكننا تحديد الخطوات التدريجية التى يوصى بها أنصار فكرة "السوق الشرق أوسطية" على النحو الآتى

- مرحلة التبادل السلعى .
- التعاون الاقتصادى عن طريق الدخول فى مشاريع مشتركة خاصة فى مجال البنية الأساسية .
- إقامة السوق المشتركة التى تشمل حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال والعمالة واتخاذ سياسات نقدية ومالية متناسقة .

١-٣- المخاطر المرتبطة بفكرة السوق الشرق أوسطية :

وجه العديد من الاقتصاديين والمفكرين العرب النقد لفكرة السوق الشرق أوسطية التى تشجعها المراكز البحثية فى الدول الغربية والمنظمات التمويلية الدولية . ويمكن تلخيص أبرز أوجه الإنتقادات فى نقطتين رئيسيتين .

النقطة الأولى : هى أن فكرة السوق الشرق أوسطية ليست سوى اختراع إسرئيلى يستهدف إنعاش الاقتصاد الإسرائيلى أولاً وتمكينه بعد ذلك من ممارسة دور السيطرة والهيمنة على المنطقة كلها ، ويظهر ذلك كتاب أصدره شمعون بيريز فى نهاية عام ١٩٩٣ بعنوان "الشرق الأوسط الجديد" وتصريح له قبل ذلك فى صحيفة جيروزليم بوست فى سبتمبر ١٩٩١ يؤكد فيه أن بلاده تواجه خياراً حاداً فإما أن تكون إسرائيل الكبرى اعتماداً على عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم (وهو موقف الليكود) ، وإما أن تكون إسرائيل الكبرى اعتمادا على حجم واتساع السوق التى تحت تصرفها (وهو رأى جذب العمل) ، وهو يرى أن أهم عناصر تلك السوق هى :النفط العربى ، اليد العاملة المصرية ، المياه التركية ، والتكنولوجيا الإسرائيلية .

والواقع أن الحكومة الإسرائيلية ترى أن عملية السلام تؤدى إلى النمو الاقتصادى فى البلاد عن طريق زيادة الاستثمار فى البنية الأساسية وتوسيع التصدير للأسواق الجديدة وجذب مستثمرين أجانب وشركات متعددة الجنسية أحجمت حتى الآن عن العمل فى إسرائيل. ويؤكد ذلك الدعوة التى وجهها السفير الأمريكى فى إسرائيل (وهو من أشد مناصريها) - قبيل قمة عمان الاقتصادية - للشركات الامركية لزيادة تعاملها التجارى فى

السوق الإسرائيلية لتستفيد من التطور الاقتصادى الذى سيصيب المنطقة فى مرحلة السلام. وهكذا يقود "مشروع السلام الاقتصادى" إلى تيسير مهمة الحكومة الإسرائيلية فى إنجاز أهداف سياستها الاقتصادية فى المديين القصير والمتوسط وهى نمو اقتصادى سريع وتوجه متنامٍ نحو التصدير وتخفيض نسبة البطالة وزيادة الاستثمار وتشجيع زيادة هجرة اليهود إلى إسرائيل .

وترتبط خطط إسرائيل الاقتصادية فى المنطقة بنظرتها للدول العربية على أنها سوق مستهلكة أكثر منها منتجة يمكنها استيعاب العديد من السلع الإسرائيلية التى تجد صعوبة فى المنافسة الدولية ، وأن هناك مجالات واسعة لاستقدام رؤوس الأموال العربية لإسرائيل واستغلال مواردها الطبيعية وخاماتها النفطية ، فهذه السوق فى نظر إسرائيل مثلث متكامل الأبعاد ، أضلاعه هى أولاً الموارد المالية والبشرية العربية وثانياً السوق العربية وثالثاً الخبرة التقنية والمالية الإسرائيلية التى تشكل مركز الريادة الفكرية ، ومن ثم فإن السوق الشرق أوسطية إذا ما قامت – وفقا للتصور المطروح لها فى الدراسات الإسرائيلية والغربية – فإن إسرائيل ستكون أكبر منتفع من ورائها .

ويؤكد البرنامج الذى قدمته إسرائيل إلى قمة عمان الاقتصادية هذا التصور للمستقبل الاقتصادى للشرق الأوسط حيث إنه يركز على نوع من تقسيم العمل بين دول المنطقة فتخص نفسها بدور الريادة الفكرية والتكنولوجية بينما تجعل التمويل من نصيب دول الخليج والعمالة من نصيب مصر وفلسطين . وهى توزيع القطاعات الإنتاجية على دول المنطقة بما يخدم هذا التصور فترى وجوب تركيز مصر على صناعة المنسوجات، والأردن على الصناعات الخفيفة ودول الخليج على الصناعات البتروكيمائية .

وتشير الدلائل إلى أن نظرة إسرائيل إلى السوق الشرق أوسطية تختلف جذريا عن نظرة الدول الأوربية مثلا إلى السوق الأوربية المشتركة فى بداية نشأتها ، فالنظرة الأوربية كانت نظرة تكاملية تقوم على حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة معا بدون قيود التوجه أساساً إلى التجارة البينية داخل إطار السوق . أما عن النظرة الإسرائيلية فهى نظرة انتقائية تضع – بالنظر إلى طبيعة إسرائيل كدولة يهودية – قيودا على حرية انتقال العمالة العربية وبخاصة الفلسطينية للعمل والإقامة داخل إسرائيل ، وتتحفظ على تملك العرب للأصول العقارية والإنتاجية داخلها ، كما أنها – بالنظر إلى توجه إسرائيل

جوهريا نحو الغرب - ستجعل التجارة البينية والعلاقات الاقتصادية داخل السوق فى مرتبة أدنى من التجارة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الغربية .

وهكذا فإن قيام السوق الشرق أوسطية سيخدم مصالح إسرائيل الاقتصادية ويجعلها عضوا فاعلاً فى نشاط ومستقبل المنطقة الاقتصادى ، ولكنه لن يضمن فى المقابل تحقيق الرخاء والتنمية لبقية شعوب المنطقة ، وإنما سيظل أغلب سكانها العرب يقاسون من التردى فى ظروف يغلب عليها الفقر والتخلف .

النقطة الثانية : هى أن فكرة السوق الشرق أوسطية تقوم فى نظر مؤيديها كبديل للنظام العربى يسعى إلى تفتيت هذا النظام وتذويبه ويشكل إطارا لترتيب أوضاع غير متكافئة فى المنطقة تضر بالمصلحة العربية ، فهى تنطوى على تقسيم للعالم العربى عن طريق استبعاد بعض الدول العربية (السودان واليمن والصومال وجيبوتى وموريتانيا) وإدخال دول غير عربية (إسرائيل وإيران وتركيا وقبرص ومالطا) ، وتجعل من الفلسطينيين همزة وصل بين إسرائيل والعرب ، كما أنها تضع نهاية للمقاطعة العربية لإسرائيل بدرجاتها الثلاث.

وكما يرى بعض المحللين الاقتصاديين الأوربيين فإن مخطط السوق الشرق أوسطية يعد جزءا من خطة الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة رسم الشرق الأوسط ، فالتفكير الإستراتيجي الأمريكي منذ نهاية الحرب البادرة يتجه نحو اعتبار هذه المنطقة - إلى جانب أوربا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق - أحد حقلين متميزين للنشاط الخارجى الأمريكى سواء على المستوى السياسى أو العسكرى أو الاقتصادى ، وبالنسبة للولايات المتحدة يؤدى إنشاء السوق الشرق أوسطية إلى نتيجتين بارزتين، الأولى هى التصدع العميق والتفكك المستمر لما كان يعرف بالمعسكر العربى وإنزال الدول التى كانت تشكله فى الماضى إلى مرتبة شركاء مرغمين لها - سواء بحماس من جانب البعض أو بتحفظ من جانب البعض الآخر لا يشكلون فى جميع الأحوال أدنى خطر محتمل على المصالح الاستراتيجية الأمريكية ، والنتيجة الثالثة تتمثل فى إعادة توجيه الاقتصاد الأردنى واقتصاد المناطق الفلسطينية بطريقة دائمة وعميقة نحو الغرب بما فيه إسرائيل ، ومن ثم إحكام العزل السياسى والخنق الاقتصادى للعراق الذى كان لسنوات طويلة الشريك الاقتصادى الرئيسى للأردن . ويؤكد وجود مثل هذه النظرة تحفظ الأمريكيين على المشروعات

المشتركة التى تتم فى المنطقة بدون مشاركة إسرائيلية . فالدولة العبرية يجب أن تكون قاسما مشتركا فى جميع المشروعات الإقليمية الكبرى . وهكذا ولأسباب عديدة ذاتية وغير ذاتية ترعى الولايات المتحدة مشروع السوق الشرق أوسطية الذى يخدم فى المقام الأول المصالح الإسرائيلية على حين أن مشروعات التكامل العربى تفتقد من يرعاها .

وتكمن خطورة فكرة السوق الشرق أوسطية كذلك فى أنها تطمس هوية المنطقة بحيث تنزع عنها خصوصياتها العربية والإسلامية ، ومن ثم تصبح محيطا جغرافياً لا علاقة له بالإنسان أو التاريخ ، ففكرة السوق الشرق أوسطية تقفز فوق الأولويات العربية وخاصة فكرة التعاون العربى والتكتل العربى والسوق الاقتصادية العربية ، ولذلك فإنه لا يمكن مواجهة هذه الفكرة إلا من خلال تعزيز التضامن العربى وتفعيل آليات العمل العربى المشترك وإيجاد تكتل اقتصادى عربى بعيد عن الشعارات ومرتكز على أكبر قدر من التنسيق والتكامل الواقعى .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المفكرين والاقتصاديين العرب يرون رغم تحفظهم على فكرة السوق الشرق أوسطية أنه يتعين على القوى العربية ألا تأخذ موقفاً سلبيا من هذه الفكرة تاركة لإسرائيل والمراكز الغربية المؤيدة لها مهمة تحديد إطار ومضمون هذه السوق ، وإنما يجب أن يكون لها دور متصاعد فى صياغة أفكار السوق المطروحة على نحو يحقق مصلحة العرب فى عالم الغد . ويرى البعض الآخر من هؤلاء المثقفين أن طرح فكرة السوق الشرق أوسطية من قبل إسرائيل يشكل تحديا للدول العربية جميعا وللإنسان العربى فى مختلف أرجاء الأرض العربية ، حيث أن إسرائيل عن طريق الاقتصاد يمكن أن تصل إلى المناطق البعيدة فى العالم العربى وبما يتجاوزالحد الذى تصل إليه صواريخها ومدافعها ، ولذا فإنه يتوقع أن يدفع هذا التحدى الإسرائيلى الجديد القوى العربية إلى اتخاذ الإجراءات التنسيقية الضرورية لدرء أخطار سوق وارد أن تكون لإسرائيل الكلمة العليا فيها ، فأى تصور للعالم العربى مع هذه السوق لابد أن يستند إلى ضمان وحدة المنطقة العربية والحفاظ على هويتها واستردادها أولا لكافة حقوقها وأراضيها المغتصبة من قبل إسرائيل .

ولا جدال فى أن وضع رؤية عربية للتعامل مع فكرة السوق الشرق أوسطية لابد أن يأخذ فى الاعتبار المقومات الإيجابية ومكامن القوة والضعف فى الإقتصادات العربية والاقتصاد الإسرائيلى على السواء .

٢- الاحتياجات التمويلية لبلاد الجوار (المواجهة) العربية :

سنتناول بالعرض الاحتياجات التمويلية لكل من الأراضى الفلسطينية والأردن ولبنان وسوريا ومصر وهى الدول المرشحة للحصول على تمويل خارجى فى إطار مشروع السلام الشرق أوسطى ، ولكننا سنعمد قبل عرض الاحتياجات الخاصة بكل دولة على انفراد إلى تقديم صورة إجمالية للمؤشرات الاقتصادية لهذه الدول من واقع البيانات الإحصائية الدولية مما سهل التعرف على ملامحها الاقتصادية والمقارنة بين بعضها البعض من جهة، وبينها وبين الاقتصاد الإسرائيلى المنافس من جهة أخرى .

٢-١- المؤشرات الاقتصادية المقارنة :

يظهر الجدول رقم (١) أن الناتج المحلى الإجمالى فى إسرائيل عام ١٩٩٢ يتجاوز بكثير إجمالى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية المحيطة بها ، فهو يصل إلى أكثر من ضعف الناتج المحلى فى مصر وإلى أربع مرات الناتج المحلى فى سوريا وإلى سبعة عشر مثلاً للناتج المحلى فى الأردن وإلى أكثر من عشرين مثلا للناتج المحلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة . كذلك فإن متوسط دخل الفرد فى إسرائيل يتفوق بشكل واضح على متوسط دخل الفرد فى هذه الدول حيث يبلغ أكثر من عشرين مثلاً لدخل الفرد المتوسط فى مصر ، وأكثر من أحد عشر مثلاً لدخل الفرد فى الأردن وسوريا ، وسبعة أمثال دخل الفرد فى قطاع غزة ، وخمسة أمثال دخل الفرد فى الضفة الغربية . ومع ذلك فإن عدد السكان فى إسرائيل لا يتجاوز ٦,٦٪ من عدد سكان الدول العربية المحيطة بها . وتظهر معطيات الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢ أن معدل نمو دخل الفرد المتوسط كان إيجابياً فى كل من إسرائيل ومصر بينما سلبيا فى الأردن وسوريا .

جدول رقم (١) المؤشرات الإقتصادية العامة

الدولة	الناتج المحلى الإجمالى (١٩٩٢) مليون دولار أمريكى	متوسط دخل الفرد (١٩٩٢) دولار أمريكى	عدد السكان (١٩٩٢) مليون نسمة	متوسط نمو دخل الفرد فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢
الأردن	٤٠٩١	١١٢٠	٣,٩	٥,٤
إسرائيل	٦٩٧٦٢	١٣٢٢٠	٥,١	١,٩
سوريا	١٧٢٣٦	١١٦٠	١٣	١,٤
الضفة الغربية	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٠,٩٢٠	٠٠
غزة	١٠٠٠	١٨٠٠	٠,٧٨٠	٠٠
لبنان	٠٠	٠٠	٣,٨	٠٠
مصر	٣٣٥٥٣	٦٤٠	٥٤,٧	١,٨

المصدر : تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم لعام ١٩٩٤ وتقديرات أخرى للبنك الدولى .

وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية فإنها تشكل عبئاً كبيراً بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية المعنية خاصة الأردن وسوريا ومصر ، ففى عام ١٩٩٢ بلغ إجمالى الدين الخارجى فى مصر ٤٠٠١٨ مليون دولار ، وفى سوريا ١٦٤٨١ مليون دولار ، وفى الأردن ٧٩٢٩ مليون دولار . وتشكل صافى القيمة الحالية لإجمالى الدين الخارجى نسبة ١٤٧,٨٪ من إجمالى الصادرات المصرية ، ونسبة ٢٥٥,٣٪ من إجمالى الصادرات السورية ، ونسبة ٢٠٣,١٪ من إجمالى الصادرات الأردنية .

وتوضح بيانات الجدول رقم (٢) حجم وهيكل الصادرات وحجم الواردات فى دول الجوار وإسرائيل . ومن الواضح أن الصادرات الإسرائيلية وكذا الواردات تزيد بكثير على إجمالى الصادرات و الواردات لدول الجوار العربية مجتمعة ، وربما الأكثر دلالة على تفوق التجارة الخارجية الإسرائيلية هو أن ٨٩٪ من الصادرات الإسرائيلية هى سلع مصنعة فى حين أن هذه النسبة أقل من ٥٠٪ فى الدول العربية المشار إليها . وفى هذا

الصدد تشير البيانات إلى أن حجم الصادرات الإسرائيلية من السلع الالكترونية قد بلغ فى عام ١٩٩٢ نحو ٣،٢ مليار دولار أمريكى .

جدول رقم ٢ التجارة الخارجية (١٩٩٢)

الدولة	إجمالى الصادرات	إجمالي الواردات	هيكل الصادرات				
			الوقود والمعادن	سلع أولية أخرى	الأثاث ومعدات النقل	مصنوعات أخرى	المنسوجات والملابس*
مصر	٣٠٥٠	٨٢٩٣	٥١	١٤	١	٣٤	١٨
سوريا	٣٢٦٢	٣٣٦٥	٤٥	١٧	١	٣٧	٢٥
الأردن	٩٣٣	٣٢٥١	٣٤	١٦	٢	٤٨	٤
إسرائيل	١٣٠٨٢	١٨٦٦٣	٢	٩	٢٨	٦٢	٧

المصدر : تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم لعام ١٩٩٤.

٢-٢- الاحتياجات التمويلية للدول العربية المعنية :

سنتناول على التوالى الاحتياجات التمويلية للأراضى الفلسطينية والأردن ولبنان وسوريا ومصر .

٢-٢-١- الاحتياجات التمويلية للأراضى الفلسطينية :

أعد البنك الدولى خطة للتنمية فى الضفة الغربية وغزة تبلغ قيمتها ٤,٣ مليار دولار تنفذ على امتداد فترة ٨-١٠ سنوات ، وتنقسم هذه الخطة إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى : وتشمل المشروعات ذات الأولوية وتنفذ خلال ثلاث سنوات ونفقاتها حوالى ١,٣ مليار دولار .

---

* المنسوجات والملابس تشكل مجموعة فرعية للسلع المصنعة الأخرى ، وبالتالى فإن النسبة المئوية هنا تشير إلى إجمالى المصنوعات الأخرى وليس إلى إجمالى الصارات

المرحلة الثانية : وتهدف إلى رفع مستوى البنية الأساسية إلى ما فوق المستوى المتاح فى معظم الدول النامية وستتكلف نحو ٣ مليار دولار ومدتها خمس سنوات .

وترى منظمة التحرير الفلسطينية أن احتياجات الضفة والقطاع التمويلية لا تقل عن ١٣ مليار دولار لتنشيط الاقتصاد وإعادة بناء البنية الأساسية والمساكن بعد ٢٧ عاما من الاحتلال ومرور أكثر من خمس سنوات على الإنتفاضة ، فالضفة والقطاع يعانيان من تدهور بالغ فى حالة المرافق وخدمات الكهرباء والمياه والاتصالات والصرف الصحى التى بقيت بدون تطوير منذ عدة عقود ، ويحتاج الاقتصاد الفلسطينى إلى دفعة قوية لينهض مستقلا ويتخلص من القيود العديدة التي أصبحت تربطه برباط التبعية مع الاقتصاد الإسرائيلى . وتظهر البطالة كأكثر المشكلات الاقتصادية إلحاحا فى الوقت الحالى مما يتطلب خطة طموحة لتشغيل الشباب الفلسطينى فى مشروعات إنتاجية محلية بدلا من اعتماد أعداد متزايدة منه على العمل لدى الإسرائيليين .

ويقدر البنك الدولى عدد السكان الواقعيين تحت خط القفز بنحو ٣٠٪ من سكان غزة و١٥٪ من سكان الضفة الغربية كما يقدر البعض معدل البطالة بنحو ٤٢٪ من السكان القادرين على العمل ، ومن هنا تظهر أهمية التركيز على إنشاء المزيد من فرص العمل . وقد قام المجلس الاقتصادى الفلسطينى للتنمية والإعمار بمساعدة البنك الدولى بتحديد نحو ٢٥٠٠ مشروع يمكن إقامتها فى مختلف قطاعات الاقتصاد . ومن بين هذا العدد تسعى السلطات الفلسطينية لإقامة نحو ٧٠٠ مشروع خلال فترة برنامج المساعدة العاجل الذى ينفذ السنوات الثلاث الأولى ، وسوف تعطى الأولوية لمشاريع البنية الأساسية والإسكان .

غير أن المماطلة الإسرائيلية فى تنفيذ خطوات الحكم الذاتى تجعل مهمة السلطات الفلسطينية فى وضع هذه المشروعات موضع التنفيذ الفعلى أكثر صعوبة من المتوقع، فالكثير من الآمال والطموحات الاقتصادية التى برزت لدى المسئولين السياسيين والاقتصاديين فى سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية فى أعقاب اتفاق أوسلو قد خبت فى الشهور الماضية بسبب التعنت الإسرائيلى وسلبية المجتمع الدولى والانقسام السياسى الداخلى بين المؤيدين لحماس من جهة والمؤيدين لمنظمة التحرير من جهة أخرى . وسوف يكون من المحتم على السلطة الفلسطينية أن تعيد النظر فى خطط التعمير والتنمية

فى ضوء التجربة الواقعية للممارسة اليومية للسلطة فى غزة أولا ثم فى أجزاء من الضفة الغربية مؤخرا .

وقد عرض المسئولون الفلسطينيون على مؤتمر إعادة الإعمار والتنمية فى فلسطين الذى عقد فى شهر نوفمبر ١٩٩٥ بجامعة الدول العربية بالقاهرة خطة للإعمار تصل نفقتها الإجمالية إلى ١١,٦ مليار دولار منها ٣٢,١٪ للمرحلة الأولى التى تنتهى بنهاية ١٩٩٥ و ٦٧,٩٪ للسنوات الخمس التالية ، ويخصص من إجمالي هذه الخطة ٤٠٪ لاستثمارات القطاع العام و ٦٠٪ لاستثمارات القطاع الخاص ، ويتوقع الفلسطينيون أن يتم تغطية ٢٦٪ من استثمارات هذه الخطة عن طريق المدخرات المحلية و ٧١٪ عن طريق التمويل الخارجى .

٢-٢-٢- الاحتياجات التمويلية للأردن :

نظر الأردن بحذر إلى النتائج الاقتصادية المحتملة التى ينتظر أن تترتب على مشروع السلام الفلسطينيى الإسرائيلى. ومن أبرز الأسباب الكامنة وراء المخاوف الأردنية ما يلى:

- الخوف من منافسة الاقتصاد الإسرائيلى قوة للصادرات الأردنية فى السوق العربية ، وكذلك الخوف من إغراق الأسواق الأردنية ذاته بالبضائع الإسرائيلية المنافسة .
- خشية هجرة أعداد كبيرة من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية بعد استقلال فلسطين مما يقلل أعداد الأمة الأردنية ويفقدها أنشط عناصرها الاقتصادية ، وفى الوقت ذاته خشية اتجاه أعداد كبيرة من فقراء الفلسطينيين الذين يعيشون فى غزة للانتقال إلى أريحا والضفة الغربية ومنها عبر النهر إلى الأردن ليعيشوا كلاجئين اقتصاديين .
- خشية أن تؤدى مليارات الدولارات التى قيل إنها ستقدم كمساعدات إلى الفلسطينيين فى التسبب فى رفع معدل التضخم فى الأردن .

ومما أكد مخاوف الأردن من كارثة اقتصادية بسبب توقيع الاتفاق الإسرائيلى - الفلسطينى أنه عقب توقيع هذا الاتفاق تراجعت سوق الأوراق المالية فى عمان بنسبة كبيرة ، كما تراجعت المشاريع العمرانية وانخفضت أسعار العقارات إلى حد كبير وكذلك تجمدت مؤقتاً العديد من الخطط الإنمائية . وربما كانت هذه المخاوف من بين الدوافع التى

حملت الحكومة الأردنية لاحقا على الإسراع فى التوقيع على معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية .

والواقع أن الاقتصاد الأردنى فى رأى البعض يتمتع بمركز جيد يؤهله للاستفادة من الانفتاح التجارى الاقتصادى فى المنطقة ، فعلى عكس العديد من جيرانه فإن الاقتصاد الأردنى منفتح على الخارج وجيد الإدارة وقوى فى مجالات التعاقد والبنوك والخدمات ، ولابد للوضع الجديد أن يكون أفضل لأنه سيتضمن مشاركة الأردن بنسبة ما فى التجارة والاستثمار فى الأراضى المحتلة فى حين أن إسرائيل تحول الآن دون هذه المشاركة، فضلا عن أن قطاع الأعمال فى الأردن واقع تحت سيطرة الأردنيين من أصل فلسطينى الذين هم راغبون وقادرون على الاستثمار والتجارة فى الأراضي الفلسطينية . ويؤكد بعض الأردنيين على أن الإنتاج الإسرائيلى مرتفع التكاليف ومن ثم يجب عدم الخوف من منافسته .

غير أن الاقتصاد الأردنى يواجه العديد من المشاكل منذ قيام حرب الخليج ، فقد ارتفع معدل البطالة وانخفض معدل النمو الاقتصادى وزادت معدلات الاستهلاك ، كما توجد صعوبة متزايدة فى تمويل الفجوة الاستهلاكية التى ترجع إلى القطاع الخاص أساساً .

ولمواجهة هذه المشاكل تسعى السياسة الاقتصادية والمالية الأردنية حاليا إلى تشجيع دور القطاع الخاص والمبادرة الفردية وتفضيل آليات وقوى السوق وإزالة القيود والمعوقات وتحسين مناخ الاستثمار وتضييق تدخل الدولة الاقتصادى وتخفيض العجز فىالميزانية وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار فى مشاريع البنية الأساسية ، ولأول مرة قدمت الحكومة الأردنية موازنة عامة (لعام ١٩٩٤م) بدون عجز حيث غطت الإيرادات العامة (شاملة المنح الخارجية) النفقات الجارية والرأسمالية البالغة ١٤٨٧,١ مليون دينار اردنى (٢١٧١,٢ مليون دولار امريكى) .

ولكن توازن الاقتصاد الأردنى يعتمد إلى حد بعيد على التمويل الخارجى ، فوفقا للخطة الخمسية التى أعدها الأردن للأعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٧ والتى تبلغ استثماراتها ٥٢٤٢ مليون دينار منها ٣٣٦٨ مليون دينار للقطاع الخاص بنسبة ٦٤,٣٪ فإنه يتوقع أن أكثر من ٥٢٪ من التمويل اللازم لتنفيذ هذه الخطة سيأتى من خلال المساعدات والقروض الدولية .

ويلاحظ أن الأردن قد ركز فى مشروعاته التى عرضها للتمويل المشترك فى إطار مؤتمرى القمة الاقتصادية في الدار البيضاء وعمان على قطاعات البنية الأساسية والسياحة والصناعة ، وقد بلغ عدد المشروعات التى قدمها إلى مؤتمر عمان ٢٧ مشروعا بقيمة ٣،٥ مليار دولار ، بينما كان قد قدم فى مؤتمر الدار البيضاء قائمة تضم ٢٢١ مشروعا بقيمة ١٨ مليار دولار . وقد نادى الملك حسين فى خطابه الافتتاحى لقمة عمان بضرورة تركيز الجهود من أجل إقامة شبكة مشتركة من البنية التحتية التى تحقق التكامل بين دول المنطقة وتعزز التعاون فيما بينها من أجل التمهيد أمام حركة الاستثمار فى شتئ المجالات .

٢-٣- الإحتياجات التمويلية للبنان :

تشكل فكرة إنشاء منطقة حرة بين الأردن والكيان الفلسطينى وإسرائيل فى رأى الكثير من اللبنانيين خطرا على لبنان لأنها قد تعرض دوره الاقتصادى فى المحيط العربى إلى المزيد من الانكماش والتراجع . وبدلا من لبنان سوف يشكل التجمع الجيد معبرا ووسيطا اقتصاديا ما بين دول المشرق العربى والخليج وربما أيضا دول شمال أفريقيا .

ويقارن بعض الاقتصاديين اللبنانيين بين مظاهر القوة فى الاقتصاد الإسرائيلى ووضع الاقتصاد اللبنانى فيلاحظون أن لبنان ينتج قيمة صناعية مضافة تتراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ مليون دولار فى حين تنتج إسرائيل قيمة مضافة صناعية فى حدود ٢٠ مليار دولار ، وتنتج الزراعة الإسرائيلية التى يعمل بها ٥٪ فقط من السكان قيمة زراعية مضافة توازى إجمالى الناتج المحلى اللبنانى الراهن .

وقد وضع مجلس الإنماء والإعمار بلبنان خطة طموحة للنهوض بالبلاد مدتها عشر سنوات (١٩٩٣ - ٢٠٠٢) وتبلغ قيمتها ١٠ مليار دولار . وسوف يخصص ٦٤٪ من إجمالى الاستثمارات لأشغال البنية الأساسية و ٢٦٪ للبنية الاجتماعية و١٠٪ للقطاعات الإنتاجية . وهى خطة للقطاع العام ينتظر أن يقابلها توظيفات للقطاع الخاص بمجموع ١٩ مليار دولار للسنوات العشر مما يؤدى إلى زيادة سنوية فى النمو تقدر بنحو ٨٪ .

ويعانى لبنان من وجود عجز كبير فى ميزانية الدولة بلغ فى عام ١٩٩٣ نحو ١٩٦٨ مليار ليرة لبنانية أى ما نسبته ٤٩،٩٪ من إجمالى الميزانية . ويقدر البعض أن العجز

الفعلى قد تجاوز ٥٥٪ رغم أن الميزانية تقتصر أساسا على النفقات الجارية وتكاد تخلو من الاعتمادات الاستثمارية ، وتتوقع خطة مجلس الإنماء والإعمار تحقيق فائض فى الميزانية ابتداء من عام ١٩٩٥ م .

وكما هو الشأن بالنسبة للأراضى الفلسطينية والأردن فإن التنمية فى لبنان سوف تعتمد إلى حد كبير على التدفقات الخارجية حيث أن مصادر تمويل خطة الإعمار اللبنانى - وفقا لما هو متوقع لها - سوف تكون كالآتى :

أ - الفائض المتوقع فى الميزانية أبتداء من عام ١٩٩٥ (٤٥٪) .

ب - الاقتراض الداخلى فى شكل سندات خزينة أساسا بدلا من الاعتماد الحالى على الجهاز المصرفى (١٩٪) .

ج - التمويل الخارجى الذى سيأخذ شكل هبات وقروض ميسرة تجارية (٣٦٪).

٢-٤ - الاحتياجات التمويلية لسوريا :

تعتبر سوريا أقل الدول المعنية اعتمادا على التمويل الخارجى فى خططها التنموية ، ولكن السياسة الاقتصادية السورية قد أخذت تتطور فى السنوات الأخيرة باتجاه الانفتاح على الخارج وتشجيع القطاع الخاص والترحيب برأس المال الأجنبى .

فالاتجاه الذى تتبناه الحكومة السورية فى الفترة الأخيرة هو تطبيق نهج التعددية الاقتصادية الذى يتيح لكل القطاعات من عام وخاص ومشترك الإسهام بفاعلية وفق مواردها المتاحة فى جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولذا أخذت الحكومة السورية تدريجيا فى تبنى مجموعة من الإجراءات تهدف إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج خاصة رؤوس الأموال العربية . ومن بين هذه الإجراءات مشروع إصلاح مصرفى يقضى بالسماح بإنشاء قطاع خاص مصرفى يعمل فى جو تنافسى ، والسماح للمصارف بمشاركة بنوك عربية وأجنبية على أن تظل ٥١٪ من رؤوس أموال المصارف بيد الحكومة .

ولقد شهد القطاع الخاص الصناعى ازدهارا ملحوظا منذ أوائل التسعينيات على إثر إقرار قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ الذى يهدف إلى إجتذاب رأس المال الوطنى والمغترب . وقد نص هذا القانون على عدد من المزايا والحوافز لرأس المال الوطنى والأجنبى من بينها إعفاء واردات المشروعات من الضرائب والرسوم المالية

والبلدية والجمركية ، وإعفاء أرباح الشركات غير المشتركة من جميع الضرائب المفروضة على الدخل ومن ضريبة العقارات لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء الإنتاج الفعلى ، أما الشركات المشتركة فقد أعفاها القانون لمدة سبع سنوات ، هذا وتضاف سنتان من الإعفاءات للمشاريع التى تتجاوز حصيلة صادراتها من القطع (العملة) الأجنبى ٥٠٪ من إنتاجها خلال فترة الإعفاء الأصلية ، فضلا عن مزايا أخرى يتضمنها القانون .

وقد أدى هذا التغيير فى السياسة الاقتصادية إلى زيادة مستوى مساهمة القطاع الخاص فى سوريا من ٣٤٪ من الناتج القومى فى عام ١٩٨٩ إلى ٥٦,٦٪ فى عام ١٩٩٢ ، وفى نفس الفترة زاد معدل النمو الاقتصادى وانخفض معدل التضخم . وقد بلغ مجموع المنشآت الصناعية الخاصة فى سوريا ٣٥٨٦١ منشأة حتى نهاية النصف الأول من عام ١٩٩٣ يستثمر فيها ١٥٤٢٢ مليون ليرة سورية وتوفر ١٢٧٧٦٣ فرصة عمل . غير أن القطاع العام لازال يستأثر بمعظم تدفقات التمويل المتاحة . وفى هذا الصدد تشير البيانات الرسمية إلى أنه خلال فترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ استأثر القطاع العام بما نسبته من ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من إجمالي القروض المصرفية على حين لم يحصل القطاع الخاص إلا على نحو من ١٣٪ إلى ١٨٪ منها . وقد بلغ إجمالى الاستثمارات المقررة فى إطار الخطة الخمسية السابعة (١٩٩١ - ١٩٩٥) نحو ٢٦٥ مليار ليرة سورية .

ويتوقع حدوث زيادة كبيرة فى حاجة سوريا إلى التمويل الخارجى لتعزيز خططها التنموية فى ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة التى أضحت تسود المنطقة فى إطار مشروع السلام. ولكن تحديد حجم هذه الزيادة كمياً لن يكون سهلا ما لم تأخذ السلطات السورية المبادرة فى هذا الشأن وهو ما ينتظر حدوثه فى حالة تقدم مفاوضات السلام على المسار السورى - الإسرائيلى .

٢-٥ - الاحتياجات التمويلية لمصر :

أظهر الاقتصاد المصرى قدرا من الاستقرار النسبى فى السنوات القليلة الماضية ، فقد سجل معدل النمو الاقتصادى فى المتوسط ارتفاعا متواضعا وانخفض معدل التضخم تدريجيا واستقرت قيمة الواردات فى حدود من ٨ إلى ١٠ مليار دولار على حين لم

تتجاوز قيمة الصادرات ما بين ٣ و ٤ مليار دولار ، وإن تكن قد ارتفعت وفقا للبيانات الرسمية الأخيرة إلى ٥ مليار دولار فى السنة الأخيرة . ولكن العجز فى الميزان التجارى قابله فائض فى الحساب الجارى بفضل أهمية الموارد العائدة من السلع غير المنظورة وتحويلات العاملين المصريين بالخارج . وقد تمكن الجنيه المصرى من المحافظة على قيمة ثابتة تقريبا فى مواجهة الدولار الأمريكى منذ عام ١٩٩١ . وزادت الاحتياطات التى يحتفظ بها البنك المركزى من العملات الأجنبية من ٣ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٩١ إلى أكثر من ١٨ مليار دولار فى الوقت الحالى ، وفى الوقت ذاته انخفض معدل خدمة الديون الخارجية من ٢٨,٥٪ فى عام ١٩٨٩ إلى أقل من ١٥٪ فى عام ١٩٩٣ .

غير أن الاقتصاد المصرى لازال يواجه العديد من الصعوبات الاقتصادية التى من أهمها على الإطلاق مشكلة البطالة التى يقدر معدلها بنحو ٢٠٪ من السكان القادرين على العمل. ولذلك فإن مصر فى مسيس الحاجة إلى مشروعات تنموية طموحة قادرة على إنشاء فرص عمل لتشغيل الشباب العاطل ومواجهة الزيادة المستمرة فى إعداد الخريجين ، ولن تكفى الموارد المحلية وحدها لتحقيق هذا الغرض ومن ثم فإنه لا مفر من الاعتماد أيضا على التمويل الخارجى لوضع برامج الاستثمار والتشغيل موضع التنفيذ الفعلى .

وتعتبر قطاعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية والصناعية والسياحية هى المؤهلة بالدرجة الأولى لاستيعاب غالبية برامج الاستثمار والتشغيل الممولة محليا وخارجيا . وعلى الصعيد الإقليمي فإن الريف والصعيد والمجتمعات العمرانية الجديدة مرشحة لأن تحظى فى الفترة القادمة بدعم متميز من الحكومة والمؤسسات التمويلية الخارجية على السواء .

وقد حمل الوفد المصرى لقمة عمان الاقتصادية قائمة تضم ٨٥ مشروعا مطروحة للتمويل الدولى تبلغ نفقاتها ٢٥ مليار دولار أمريكى . ومن أبرز هذه المشروعات إقامة مجموعة من الطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية والمطارات فى سيناء وشمال الدلتا، وربط شبكات الطاقة الكهربائية فى المنطقة ، وإنشاء مشروعات سياحية مشتركة ، وكذلك المشاركة فى إقامة بعض المراكز التكنولوجية والتدريبية والطبية . غير أن هذه المشروعات المقترحة لا ترتبط حتى الآن بخطة الدولة أو بتخطيط إستراتيجي واضح يشارك فيه المجتمع بكافة مؤسساته السياسية والاقتصادية والعلمية ، فهى مشروعات –

كما صرح رئيس اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى الحاكم (الأهرام فى ٢٠ - ١٠- ١٩٩٥) - تعد "حتة بحتة " ودون اتساق أو رؤية أو استراتيجية واضحة الاتجاه للسياسة الاقتصادية .

٣- مصادر التمويل المتاحة وبرامج المساعدات :

سنعرض لهذه المصادر والبرامج فى كل دولة من الدول محل الدراسة وهى على التوالى الأراضى الفلسطينية والأردن ولبنان وسوريا ومصر ، ولكننا قبل ذلك سوف نتناول باختصار موضوع بنك تنمية الشرق الأوسط الذى يقترح كإطار مؤسسى إقليمى لتمويل التنمية فى المنطقة .

٣-١- حول الإطار المؤسسى الإقليمى لتمويل التنمية فى المنطقة :

دعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ القمة الاقتصادية التى عقدت فى الدار البيضاء فى عام ١٩٩٤ إلى إنشاء بنك إقليمى للتنمية فى الشرق الأوسط يضم إسرائيل والبلاد العربية وبعض الدول الأخرى من داخل وخارج المنطقة . وقد أسفرت قمة عمان الاقتصادية والتى عقدت فى شهر أكتوبر ١٩٩٥ عن إقرار تأسيس "بنك التعاون الاقتصادى والتنمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذى سيتخذ القاهرة مقرا دائماً له . غير أن فكرة هذا البنك لم تحظ إلا بتأييد الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر والأردن والسلطة التنفيذية . أما دول أوربا الغربية وفى مقدمتها ألمانيا وفرنسا وغالبية دول مجلس التعاون الخليجى وعلى رأسها المملكة العربية السعودية فقد أتخذت موقفا معارضا من هذه الفكرة ، وتستند المجموعة الرافضة إلى حجج عديدة أبرزها عدم حاجة المنطقة إلى مؤسسات مالية إضافية حيث تمارس العديد من مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولى والمؤسسات التابعة له) والإقليمية (بنك التنمية الأفريقى ، بنك التنمية الآسيوى ، بنك التنمية الإسلامى، وبنك التنمية الأوربى) والوطنية (سواء من دول الخليج العربى أو من أوربا الغربية واليابان وأمريكا الشمالية) نشاطا كثيفا فى المنطقة ، ومع ذلك فإنه توجد -إضافة إلى الحجج السابقة- دوافع ذاتية لدى الدول الأوربية والخليجية تكمن وراء تحفظها على فكرة إنشاء بنك إقليمى للتنمية فى الشرق الأوسط .

فالدول الأوربية ترى فى البنك الجديد فكرة أمريكية تسعى إلى مزيد من النفوذ والهيمنة الأمريكية فى هذه المنطقة الحيوية من العالم وبالتالى مزيد من التهميش للدور الأوربى سياسيا واقتصاديا ، ومن هنا فإنها تدعو - إذا كانت هناك ضرورة - إلى مجرد إنشاء هيكل مالى وسيط يتولى فقط تحديد ودراسة المشاريع ذات الأولوية ثم السعى لدى المؤسسات التمويلية القائمة للحصول على القروض اللازمة لها . أما دول الخليج فأنها لا ترغب فى أن تترك لآخرين مهمة توجيه معوناتها للدول المستفيدة ، فالصناديق الوطنية التى أقامتها هذه الدول تشكل أداة متميزة لسياساتها الخارجية ولممارستها مباشرة قدراً من النفوذ الدولى . فإذا اقتصر دور هذه الدول على المشاركة فى تقديم الأموال للمؤسسة الجديدة فإن الكلمة الأخيرة لن تكون لها وإنما ستكون بالأولى للدول ذات النفوذ الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية . ويترتب مثل هذا التطور انكماشا فى النفوذ الخارجى السياسى والاقتصادى للدول الخليجية يضاف إلى التدهور الملحوظ فى أوضاعها المالية بسبب آثار حرب الخليج والانخفاض المستمر فى الأثمان الحقيقية للنفط الذى يشكل سلعة الإنتاج والتصدير الرئيسية ، فبنك التنمية للشرق الأوسط يمثل فى نظر معظم الدول الخليجية عبئاً ماليا إضافيا فى زمن اقتصادى عصيب وتهميشا سياسيا فى وقت هى أحوج ما تكون فيه - بسبب أوضاعها الداخلية والإقليمية - إلى دعم مكانتها ونفوذها الخارجى .

وفى ضوء التحفظ الأوربى والخليجى اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض إجمالى رأس المال المقترح لبنك التعاون الاقتصادى والتنمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ١٠ مليار دولار أمريكى إلى ٥ مليارات فقط ، المدفوع منها ١٢٥٠ مليونا تمثل ٢٥٪ من رأس المال . ورغم تخفيض رأس المال المقترح وتخصيص ٤٠٪ منه لدول المنطقة و٦٠٪ لبقية دول العالم فإنه لم يتم تغطية سوى ٧٠٪ من رأس مال البنك بنهاية قمة عمان الاقتصادية وتأتى معظم المساهمات من الولايات المتحدة واليابان وإيطاليا إضافة للدول المستفيدة فى المنطقة . ويتوقع أن يتحدد مصير هذا البنك وهيكله بصورة أوضح عندما تعقد مجموعة العمل بدراسته اجتماعها بحضور ممثلى الدول المؤسسة فى آخر أيام عام ١٩٩٥ بالقاهرة .

وهكذا فإن بنك التنمية الشرق أوسطى لا زال مشروعا يحتاج إلى العديد من السنين ليلعب دورا تمويليا فى سد احتياجات المنطقة التمويلية . وحتى بعد مرور هذه السنين فإن

دوره سيظل محدودا بالنظر لتواضع رأسماله واتساع المنطقة التى يغطيها ، وبسبب الهيمنة الأمريكية - الإسرائيلية المتوقعة على مقدراته والتحفظ الأوربى والخليجى على نشاطه واستبعاد سوريا ولبنان - حاليا - من برنامجه . غير أن دول الجوار العربى تستفيد حاليا من تمويل خارجى متميز من مصادر متعددة تختلف من دولة إلى أخرى .

٣-٢- مصادر التمويل المتاحة حاليا لدول الجوار العربى :

٣-٢-١- مصادر التمويل المتاحة للأراضي الفلسطينية :

دعت الإدارة الأمريكية إلى مؤتمر استضافته فى مقر وزارة الخارجية الأمريكية فى نهاية شهر سبتمبر ١٩٩٣ بهدف استقطاب الدعم المالى اللازم لتحقيق الانتعاش الاقتصادى فى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية . وقد نجح هذا المؤتمر فى تعبئة الجانب الأكبر بمبلغ ٢,٤ مليار دولار الذى توصلت إليه تقديرات البنك الدولى لتغطية فترة الحكم الذاتى الفلسطينى التى تمتد خمس سنوات . غير انه بعد نحو عامين من هذا المؤتمر تشكو السلطة الفلسطينية من أن معظم التعهدات بالمشاركة فى تمويل خطة التنمية الفلسطينية لم يتم تنفيذها واقعيا فى المواعيد المقررة .

ويوضح الجدول رقم (٣) مصادر تمويل الدعم المقرر للفلسطينيين خلال فترة الحكم الذاتى ، وقد خصص المانحون ٦٠٠ مليون دولار من المبالغ المشار إليها فى الجدول رقم (٣) للسنة الأولى توجه نحو المشروعات التى تعطى نتائج سريعة مثل إنشاء المساكن والطرق وإعادة تأهيل الدارس . ولا جدال فى أن الأراضي الفلسطينية تحتاج على المدى الطويل إلى استثمارات خاصة واسعة، ولهذا يؤكد المسئولون الفلسطينيون على أن الاقتصاد الفلسطينى سيكون اقتصادا حرا بمعنى أن تتدخل الدولة فى أدنى الحدود وأن يكون القطاع الخاص المحرك الذى يقود جهود التنمية . ولكن الخبراء لا يتوقعون وجود اقتصاد فلسطينى قوى ومستقل إلا بعد استرجاع مجمل الضفة الغربية ، لأن عدد سكان قطاع غزة يزيد على مليون نسمة بينما مساحته حوالى ٣٦٠ كيلو مترا مربعا وليس به أية صناعات أو استثمارات .

جدول رقم ٣ المساعدات الدولية التى تم الالتزام بها لتمويل نفقات فى الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال فترة الحكم الذاتى (١٩٩٤ - ١٩٩٨)

الدولة	منح وقروض مدعومة	ضمانات قروض	إجمالي
الجزائر	١٠		١٠
الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	٣٠		٣٠
استراليا	١٠		١٠
النمسا	٧		٧
كندا	٧.٦		٧.٦
الدنمارك	٤٠		٤٠
الاتحاد الأوربى	٣٠٠	٣٠٠	٦٠٠
فنلندا	٦		٦
ألمانيا	٦١.٥		٦١.٥
أيسلندا	١.٣		١.٣
الهند	١		١
إندونيسيا	٥		٥
إسرائيل	٢٥	٥٠	٧٥
ايرلندا	٥		٥
إيطاليا	٧٧		٧٧
اليابان	١٩٥		١٩٥
النرويج	١٥٠		١٥٠
المملكة العربية السعودية	١٠٠		١٠٠
أسبانيا	١٠		١٠
السويد	٣٢.٥		٣٢.٥
سويسرا	٤٠		٤٠
تركيا	٢	٥٠	٥٢
برنامج الأمم المتحدة الإنمائى	٨.٧		٨.٧
الأونرا unwra	٢		٢
الإمارات العربية المتحدة	٢٥		٢٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٧٥	١٢٥	٥٠٠
البنك الدولى	٥٠		٥٠
الإجمالى	١٣٨١.٦	٥٢٥	٢١٠١.٦

المصدر : Meed : 15 April 1994 , p.5

والتدفقات التمويلية من الخارج نحو الأراضى الفلسطينية ليست أمرا جديداً حيث استفاد الفلسطينييون تحت الاحتلال من صور عديدة للمساعدات فى الماضى ، وذلك من خلال نشاط منظمات الإغاثة الدولية أو عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية التى قدرت ميزانيتها السنوية قبل حرب الخليج بنحو ٣٢٠ مليون دولار أمريكى . ويعد البنك الإسلامى للتنمية والاتحاد الأوربى من أبرز المؤسسات الإقليمية مشاركة فى تمويل الاحتياجات الفلسطينية، فقبل عام ١٩٩٠ خصص البنك الاسلامى اكثر من ٤١ مليون دولار لتمويل مشاريع الخدمة الاجتماعية والهياكل الأساسية فى الأراضى المحتلة ، ومنذ عام ١٩٩١ يجرى تنفيذ مجموعة من المشاريع الجديدة التى يقدر مجملها بنحو ٥٠ مليون دولار ، وفى الفترة ما بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٣ قام الاتحاد الأوربى بالإضافة إلى تبرعاته لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونرا) بمنح ما مجموعه ١٠٥ ملايين وحدة نقد أوربية فى شكل معونة إنمائية مباشرة للأراضي المحتلة . وتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى أنه تم فى عام ١٩٩٢ صرف ما مجموعه نحو ١٦٦ مليون دولار فى الأراضى المحتلة من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف (بما فى ذلك ١٠٤ مليون دولار للأونرا) ، ومن هذا المجموع تم توجيه ما نسبته ٦٨٪ على الأقل للصحة والتعليم و ١٢٪ للمساعدات الإنسانية.

وعلى الرغم من الأهمية النسبية للمعونات المشار إليها سالفا فإنه يلاحظ ضآلة نصيب القطاعات الإنتاجية وبخاصة الصناعة الفلسطينية من الدعم الخارجى ، ولذلك يتوجب فى الفترة القادمة تركيز جانب أكبر من المساعدات على هذه القطاعات لتعزيز قوة واستقلال الاقتصاد الفلسطينى ولدعم قدرته على استيعاب قدر اكبر من فائض قوة العمل . ونجاح السلطات الفلسطينية فى الاستفادة المثلى من التدفقات المالية الخارجية يتطلب التغلب على بعض العقبات والصعوبات الإدارية والقانونية التى من أبرزها ما يلى : -

- ضعف النظام المالى والضريبى السائد فى الأراضي المحتلة .
- تباين الأنظمة القانونية المطبقة حاليا فى مختلف المناطق الفلسطينية والتى تعود إلى جذور عثمانية وبريطانية ومصرية وأردنية وإسرائيلية .
- تعثر إنشاء واستكمال مؤسسات الحكم الذاتى السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

-- تردد رؤوس الأموال الفلسطينية الموجودة فى الخارج ورؤوس الأموال العربية والأجنبية على الاستثمار فى الأراضى الفلسطينية ، ذلك أن التمويل الخارجى الحكومى لن يكفى وحده لتحقيق التنمية المنشودة .

وتؤكد سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية أنه من حلول نهاية عام ١٩٩٥ تكون قد أكملت الإطار المؤسسى والإدارى المناط به إدارة النشاط الاقتصادى ، فقد تم بالفعل إنشاء الوزارات الاقتصادية المختلفة وسلطة النقد ومؤسسات الحكم المحلى وهيئات الطاقة والكهرباء والجمارك وتم مؤخرا إنشاء الهيئة الفلسطينية العامة لتشجيع الاستثمار .

٣-٢-٢- مصادر التمويل المتاحة حاليا للأردن :

يعتمد الأردن كما أوضحنا سالفا على التدفقات الخارجية فى تمويل خططه التنموية . غير أنه قد بدأ يعانى فى الفترة الأخيرة من تزايد ديونه الخارجية التى ارتفع مجملها من ١٩٧٢ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ٨٦٤١ مليون دولار فى عام ١٩٩١ ، وإن كانت البيانات الأحدث تشير إلى انخفاضه فى عام ١٩٩٣ إلى ٦٩٧٢ مليون دولار ؛ ومن ثم إنخفضت نسبة الدين الخارجى للناتج القومى الإجمالى من ٢٠٤,٦٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ١١٧,١٪ فى عام ١٩٩٣ .

وقد وافقت دول نادى باريس على إعادة جدولة الديون المترتبة على الأردن من ١٩٩٣/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٤/٢/٢٨ . ويتم بموجب الاتفاق إعادة جدولة ٢٥٣ مليون دولار من الأقساط والفوائد مع فترة سماح تصل إلى سبع سنين . وكذلك توصلت الأردن مع البنوك التجارية الدائنة (نادى لندن) وعددها ٨٠ بنكاً إلى اتفاق شامل لإعادة هيكله حوالى ٨٩٥ مليون دولار من الأقساط والفوائد . وذكر وزير المالية الأردنى أمام البرلمان أن حكومته تمكنت من شراء ٨٠ مليون دولار من مديونيتها الخارجية الثنائية بمعدل سعر نسبته ٣٦٪ من القيمة الاسمية . وتحتل اليابان المركز الأول بالنسبة لدائنى الأردن (٧٧٢,٢ مليون دولار) تليها الولايات المتحدة الأمريكية (٣٢٧,٧ مليون دولار) .

وتلعب المساعدات الخارجية دورا هاما فى مساعدة الأردن على التغلب على مشاكله الاقتصادية . ويتضح من بيانات الجدول رقم (٤) أن نسبة المساعدة الإنمائية الخارجية الرسمية للناتج القومى الإجمالى قد بلغت فى عام ١٩٩١ نحو ٢٢٪ ، وهى النسبة الأعلى

بالمقارنة لدول المنطقة . كذلك فإن نصيب الفرد من المساعدات الخارجية المنصرفة يصل فى الأردن فى العام ذاته إلى ٢٤٧,١ دولار أمريكى ، وهو وإن كان أدنى من نصيب الفرد الإسرائيلى (٣٥٣,٦ دولاراً أمريكياً) ، إلا أنه يصل إلى أكثر من مرتين ونصف وثمان مرات نصيب الفرد المصرى والسورى على التوالى من المساعدات الخارجية .

ويتوقع فى ظل توقيع اتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية زيادة نصيب الأردن من المساعدات الخارجية خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما وعد به بالفعل الرئيس الأمريكى . غير أن حجم وهيكل المساعدات لم يتضح بعد وإن كان فى حكم المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة - رغم وجود معارضة هامة فى الكونجرس - بإسقاط ديونها المستحقة على الأردن كليا أو جزئيا . ويعلق الأردن آمالاً كبيرة على مؤتمر عمان الاقتصادى الذى سيعقد فى أواخر عام ١٩٩٥ ومشروع إنشاء بنك التنمية الشرق أوسطى للحصول على تدفقات جيدة من رؤوس الأموال الخارجية تخرجه من عنق الزجاجة الذى وجد نفسه فيه منذ حرب الخليج .

جدول رقم (٤) تطور المساعدة الإنمائية الرسمية لإسرائيل وبعض دول الجوار العربى

السنة	الأردن	سوريا	مصر	إسرائيل
١٩٨٥	٥٣٨	٦١٠	١٧٦٠	١٩٧٨
١٩٨٦	٥٦٤	٧٢٨	١٧١٦	١٩٣٧
١٩٨٧	٥٧٧	٦٨٤	١٧٧٣	١٢٥١
١٩٨٨	٤١٧	١٩١	١٥٣٧	١٢٤١
١٩٨٩	٢٧٣	١٢٧	١٥٦٨	١١٩٢
١٩٩٠	٨٨٤	٦٨٤	٥٤٤٤	١٣٧٢
١٩٩١	٩٠٥	٣٧٣	٤٩٨٨	١٧٤٩

المصدر : البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم لعام ١٩٩٤ .

٣-٢-٣- مصادر التمويل المتاحة حاليا للبنان :

تعتمد جهود إعادة التعمير اللبنانية كما أشرنا سابقا بشكل كبير على المساعدات الخارجية. وقد قررت الدول العربية فى إطار الجامعة العربية تقديم مساعدات تبلغ ٥٠٠ مليون دولار إلى لبنان . وقد بلغ إجمالى المساعدات التى وعد بها لبنان نحو ١,٣ مليار

دولار تشمل إضافة لما سبق ٤٦٠ مليون دولار من إيطاليا فى شكل قروض ومعونات مرتبطة بمشروعات ، و١٧٥ مليون دولار قرض من البنك الدولى ، ٢٥ مليون دولار من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ٦ ملايين دولار من مؤسسة التمويل الدولية ، وأخيراً ٢٢ مليون دولار من فرنسا لإعادة تأهيل المستشفيات .

وفى عام ١٩٩٣ وحده تلقى لبنان موافقة الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى على تمويل طريق سريع يربط لبنان بالحدود السورية بقرض قيمته ٦٠٠ مليون دولار ، وقرض من صندوق "أبو ظبى" بشروط ميسرة قيمته ٢٥ مليون دولار لمشروعات بناء المساكن ، وقرضين بقيمة ١٢٤ مليون ريال سعودى من الصندوق السعودى للتنمية لإعادة تأهيل مداخل بيروت والجامعة اللبنانية ، وقرضين من الصندوق الكويتى للتنمية العربية بقيمة ٢١,٣ مليون دولار للمساعدة فى إنشاء المدينة الرياضية ومعالجة وتوزيع المياه . وكذلك فى العام ذاته أعلن بنك التنمية الأوربى EDB عن تقديم منحة مقدارها ٦١ مليون ECU (٧٠ مليون دولار) لإعادة تأهيل قطاعات المياه والصرف الصحى والكهرباء . ووقعت فرنسا بروتوكولا مع لبنان تمنحه بمقتضاه مساعدة قيمتها ١٦٦ مليون فرنك فرنسى (منها ٣٠ مليونا منحة و٧٠ مليونا قرض بشروط ميسرة و٦٦ مليونا ضمانات لقروض تجارية) تستفيد منها قطاعات المياه والكهرباء ومعامل تكرير البترول .

وتعتمد الحكومة اللبنانية أيضا على الاستثمارات الخارجية فى إحياء الاقتصاد اللبنانى وتمويل خطة الإعمار الطموحة . وتشير الدلائل إلى وصول تدفقات هامة من الاستثمارات الخارجية خاصة فى المجال العقارى يرجع مصدرها لرؤوس الأموال اللبنانية فى الخارج ورؤوس أموال عربية خليجية . ويشكل مشروع إحياء وسط بيروت عن طريق شركة سولدير دليلا عمليا على مدى الاستجابة الكبيرة من جانب الاستثمارات الخاصة المحلية لنداء إعادة تعمير لبنان .

٣-٢-٤- مصادر التمويل المتاحة حاليا لسوريا :

تشير التقديرات إلى أن سوريا حظيت فى أعقاب مؤتمر القمة العربى الذى عقد ببغداد فى عام ١٩٨٧ بمعونة عربية تبلغ سنويا نحو ١,٨ مليار دولار ، ولكن مقدار هذه

المعونة قد تضاءل فى السنوات التالية بسبب بعض التغيرات السياسية والاقتصادية التى أصابت المنطقة . وتشير تقديرات أخرى إلى أن إيران قدمت فى بعض السنوات معونة فى شكل صادرات نفطية تصل إلى نحو مليار دولار ، غير أنه يرجح أن هذه المعونة قد توقفت أو تضاءلت فى أعقاب نهاية الحرب العراقية الإيرانية . وقد اتسمت المساعدات الغربية لسوريا بالضآلة وعدم الاستمرارية بسبب عوامل سياسية مختلفة .

ويقدر البنك الدولى ديون سوريا الخارجية بنحو ١٦,٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٢ وهى ديون هامة لأنها تبلغ تقريبا مقدار الناتج القومى الإجمالى . ومعظم هذه الديون عسكرية (من ١٠ إلى ١٢ مليار دولار) تخص الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوربا الشرقية . وتسعى سوريا إلى الاتفاق مع هذه الدول على إعفائها من جانب كبير من هذه الديون، كما اتفقت سوريا مع البنك الدولى على تسديد قروضه التى تصل إلى نحو ٦٠٠ مليون دولار بصورة ميسرة وبمعدل ٦ ملايين دولار شهريا . وقد وافق البرلمان الأوربى على البروتوكول المالى الثالث مع سوريا بقيمة ١٥٢ مليون ECU فى أكتوبر ١٩٩٣ . وهو يشتمل على تقديم ١١٦ مليون ECU قروض من بنك التنمية الأوربى و ٣٤ مليون ECU منحة و ٢ مليون ECU للتأمين ضد مخاطر رأس المال ، وقد وافق البرلمان الأوربى لاحقا على البروتوكول الرابع الذى تبلغ قيمته ١٥٨ مليون ECU .

وقد تمتعت سوريا على الدوام بدعم مالى عربى متميز حيث بلغت قروض الصندوق السعودى للتنمية التراكمية حتى عام ١٩٩٣ اكثر من ٦٥٠ مليون ريال سعودى أضيف إليها فى عام ١٩٩٤ قرض ميسر قيمته ٧٥٠ ريال سعودى لتمويل إنشاء محطة حرارية لتوليد الكهرباء ، فضلا عن المنح التى لا ترد ، المقدمة من الحكومة السعودية . ووصلت مساعدات الكويت إلى سوريا فى أعقاب حرب الخليج إلى أكثر من ٤٠٠ مليون دولار اعترافا بدور سوريا المساند لها فى تلك الحرب . ومؤخرا قدم الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قرضا قيمته ٥٠ مليون دولار لتسهيل التجارة الخارجية ومساعدة الصناعة السورية على التصدير .

ويتوقع فى حالة حدوث اتفاق سلام على المسار السورى - الإسرائيلى أن تستفيد سوريا من برنامج أمريكى ودولى للمساعدات الخارجية يغطى جانبا من احتياجاتها التنموية خلال السنوات القادمة ، كذلك فإنه يتوقع حدوث زيادة ملحوظة فى تدفقات

رؤوس الأموال الخارجية فى حالة حدوث تحسن متميز فى مناخ الاستثمار الخاص فى البلاد .

٣-٢-٥- مصادر التمويل المتاحة حاليا لمصر :

تعتبر مصر أكثر دول العالم تلقيا للمعونة الخارجية إذا نظرنا إلى إجمالى التدفقات التى تصل إليها ، ولكن نصيب الفرد من هذه المساعدات يبدو ضئيلا نسبيا ، فهذا النصيب أقل بكثير ما يحصل عليه الفرد الإسرائيلى أو المواطن الأردنى .

وخلال عام ١٩٩٣ احتلت مصر – وفقا للتقرير السنوى لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية – المركز الأول كأكبر دولة متلقية للمعونة تليها إندونيسيا والصين وإسرائيل . وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الجزء الأكبر من معوناتها الخارجية (٩،٥٤ مليار دولار) إلى إسرائيل ومصر وهندوراس) . وقد بلغ مجمل المعونة الأمريكية لمصر منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٢ حوالى ١٨ مليار دولار ، منها ٥ مليارات لبرنامج الواردات السلعية و ٧,٥ مليارات للمشروعات العامة و١,٦ مليار تحويلات نقدية و ٥ مليارات مساعدات غذائية . وتحصل مصر على المعونة الأمريكية من خلال برنامجين رئيسيين الأول هو صندوق الدعم الاقتصادى والثانى هو برنامج فائض الحاصلات الزراعية ، وذلك بخلاف المساعدات العسكرية . ومعظم المعونة الأمريكية لمصر عينية ومشروطة باستيراد السلع والخدمات الأمريكية ومحملة بأعباء إدراية واستشارية كبيرة حيث قدر عدد الموظفين التابعين لمكتب الوكالة الأمريكية للتنمية بالقاهرة بنحو ٥٠٠ موظف .

وفى عام ١٩٩٢ بلغت حصة مصر من الإعانات العربية ٣٤٨,٦ مليون دولار ، وبناء عليه تكون قد احتلت المركز الأول بين الدول المستفيدة من هذه الإعانات تليها تركيا والمغرب وسوريا . وقد جاءت مصر أيضا فى مقدمة الدول المستفيدة من التدفقات المالية بين الدول العربية التى تشكل مدفوعات الصناديق الإنمائية العربية أكثر من٧٢٪ من إجماليها . ووفقا للتقرير السنوى لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية لعام ١٩٩٣ حصلت مصر على قروض تبلغ ١٢٢٥ مليون دولار مما يشكل نسبة ٦٠٪ من إجمالى القروض التى قدمت للبلاد العربية هذا العام تلتها سوريا بنسبة ٢٠٪ لبنان بنسبة ١٩,٨٪ كذلك حصلت مصر على أكبر حجم من التدفق الاستثمارى بلغ ٥٤٨ مليون دولار بنسبة ٧١٪

من إجمالى التدفقات الاستثمارية بين الدول العربية تليها لبنان (١٨٠ مليون دولار) ثم سوريا (١٦٥ مليون دولار) . وقد احتلت التدفقات المالية السعودية لمصر المرتبة الأولى من حيث إجمالى التدفقات المالية التى حصلت عليها مصر فى عام ١٩٩٣ وبلغت ٦٧٧,٨٨ مليون دولار ، تلتها التدفقات الكويتية التى بلغت ٤٠٢ مليون دولار .

ولاشك فى أن قانون الاستثمار الذى يمنح المستثمرين أجانب ومحليين مزايا ضريبية وقانونية عديدة ويزيل معظم العقبات الإدارية والمالية التى تحد من إنتقال رؤوس الأموال إلى داخل أو خارج البلاد يعتبر عامل جذب للاستثمار فى مصر . غير أن مستوى الاستثمار الحالى لازال دون حاجة البلاد وطموحاتها التنموية . والواقع أنه مع توافر احتياطات نقدية هامة لدى البنوك لا توجد فى مصر حاليا مشكلة فى الاستثمارات قصيرة الأجل ، ولكن المشكلة تكمن فى الإستفادة من هذه الاحتياطات فى تكوين أوعية ملائمة للاستثمار فى المشروعات متوسطة وطويلة الاجل . ويتوقع فى الفترة القادمة انخفاض مستوى المعونة الأمريكية تدريجيا وإن كانت لا توجد دلائل على انخفاض قريب محتمل فى تدفقات المعونة العربية أو استثمارات رؤوس الأموال الخارجية عربية كانت أو أجنبية .

المراجع

أولاً : باللغة العربية :

- اونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة :("تقرير عن محاور العلاقات الفلسطينية العربية " ، الحياة (لندن) ، ١٩٩٣/٩/٢١ ، ص ١١ .
- د. شفيق المصرى : "البنك الدولى وإسرائيل – تناغم فى السياسة الشرق أوسطية" ، الاقتصاد والأعمال ، ١٩٩٤/١/١ ، ص ٣٠ .
- عبد الرحمن عقل : "الرؤية المصرية فى قمة عمان الاقتصادية" ، الأهرام ، ١٩٩٥/١٠/١٩ ، ص ١٤ .
- عبد الفتاح الجبالى : "الحصاد الاقتصادى لقمة عمان" الأهرام ، ١٩٩٥/١١/١٠ ، ص ٤ .
- د. على الدين هلال : "الإسلامية والشرق أوسطية بديلا" الشراع (بيروت) ، ١٤١٤/٦/٢٣هـ ، ص ٣٨ .
- فهمى هويدى : "هواجس نافرة من السوق شرق أوسطية" الشرق الأوسط (لندن) ، ١٩٩٣/١٠/١٨ ، ص ١٥ .
- كايو كوخ فيزر : الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : قضايا إنمائية ، واشنطن ، البنك الدولى ، خريف ١٩٩٣ ، ٥٢ ص .
- محمد سيد احمد : "دفاعا عن السوق الشرق أوسطية" ، الوسط (لندن) ، ١٩٩٤/٣/١٤ ، ص ٢٥ .

- د. محمود عبد الفضيل : "طبيعة المخاطر التى يواجهها العرب فى مشروع الشرق الأوسط الجديد" ، الحياة (لندن) ، ١٩٩٤/٥/٢٨ ، ص ١٣ .
- د. نبيل توكالى : "توصيات إسرائيلية - أردنية - فلسطينية بإنشاء بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية" ، الشرق الأوسط (لندن) ، ١٤١٤/١/١٧هـ ، ص ١٩ .
- د. نهاد بارودى : "خطة النهوض بلبنان" ، الشرق الأوسط (لندن) ، ١٤١٤/١/٢هـ ، ص ١٤ .

ثانيا : باللغتين الإنجليزية والفرنسية :

- Business Week : "How business could cement the peace in palestine?" , 13 /9/1993 , p.27.
- Business Week : "Brcad and peace " , 27/9/1993 , p. 18 - 21 .
- Business Week : "For Jordan , peacc seems almost as scary as war" , 11/10/1993 , p.4.
- CORM{G.}: "L'aggravation des desequilibres et des injustice economiques au Proche - Orient" , Le Monde Diplomatique , sept , 1993 , p. 14-15.
- DEKEL{O.} & LANDAU {E.} :"Quelle sera , demain , l'economie palestinienne ?", Le Monde Diplomatique , novembre 1992 . p . 14.
- DELAGORCE {P .M.} :"Les Etats - Unies redessinent le proche - Orient" , Le Monde Diplomatique , oct . 1995 , p .11 .
- EIU (The Economist Intelligence Unit) : Country Profile : Many issues.
- EIU (The Economist Intelligence Unit) : Country Report : Many issues.
- The Economist : "Kiss now , pay later" , 30/10/1993 , p. 49-50.
- Financial Times : "Lebanon offers a part of its future" , 29/1/1993 , p. 25.
- Financial Times : "Talks prcssure and finances divide PLO" , 26/9/1993 , p. 4.
- KOCH - WESKR {K .} : "Economic reform and regional cooperation : a development agenda for the Middle East and North Africa" Middle East Policy , vol . 11 , no . 2 . p. 28-36.
- MANSOUR {A .} : "Cisjordanie et Gaza , une economie mutilee" , Le Monde Diplomatique , octobre 1993 , p.11.
- MEED : "Rebuilding Bcirut" , 5/11.1993 , p. 2-3.
- MEED : "New economics for new Palestine" , 15/4/1994 , p. 4-5.
- MEED : "Syria business makes a comeback" , 20/5/1994 , p. 2-3.
- MEED : "Palestine , building an independent economy" , 3/6/1994 , p.3.
- MEED : "Special Report : Egypt" , 3/6/1994, p.9-22.
- Newsweek : "Peace at last" , 13/9/1993,p.9-15.
- Newsweek : "They've got a deal" , 20/9/1993 , p.49-50.
- Newsweek : "Don't get left in the dust" , 27/9/1993 , p14-19.

- Newsweek : "The best peace money can buy" , 6-12-1993 , p.34-35 .
- W.S.Journal : "Palestinians 'task : decide how to spend $ 2 billion aid" , 4/10/1993.
- W.S.Journal : "Jordan fears Mideast Peace means economic suicide". 25/10/1993 , p. 10.
- World Bank : Developing the occupied territories : An investment in peace , (6 volumes) , sept . 1993.
- World Bank : Egypt Financial Policy for Adjustment and Growth , (3 volumes) , 20 sept . 1993 .

الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية : نحو مشروع عربى متوسطى أو شرق أوسطى

د. زكى حنوش*

مقدمة :

تظهر القراءة فى وقائع التاريخ الحديث للمنطقة العربية بوضوح هدفاً ثابتاً فى إستراتيجية الغرب تجاه هذه المنطقة ، ويتمثل الهدف فى الحيلولة دون ظهور قوة إقليمية فى المنطقة تكفل تكتلاً على أساس عربى .. ، وقد ظهرت تحالفات عدة من أجل إسقاط أى مشروع يهدف إلى تحقيق هذا التكتل ابتداءاً بمحمد على ، مروراً بعبد الناصر حتى حرب الصحراء [١] ، وصولاً إلى يومنا هذا حيث تحرص إسرائيل بدعم أمريكى ضاغط على خلخلة كل محاولة لتكتل عربى اقتصادى أو سياسى رغم كل المكاسب التى حققتها بإعتراف العرب بوجودها وشرعيتها ولأنها تريد أن تحقق أهدافها إلى مداها الأبعد، فقد بادرت إلى تقديم مشروعها العتيد الشرق أوسطية ، أو الشرق الأوسط الجديد كما يريده ويراه شيمون بيريز فى كتابه المعروف .

أولاً : المشروع الشرق أوسطى :

كما هو معلوم كانت البداية العملية فى قمة الدار البيضاء أو مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادى للتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام ١٩٩٤ . تلا ذلك مؤتمر عمان

---

* أستاذ إدارة الأعمال - ووكيل كلية الاقتصاد للشئون العلمية - جامعة حلب

عام ١٩٩٥ ، ثم القاهرة عام ١٩٩٦ ، ونحن الآن فى صدد مؤتمر الدوحة ١٩٩٧ التى تبدى أمريكا نشاطاً محموماً لعقده تحريضاً وضغطاً .

وبعيداً عن التغطية والادعاءات السياسية والدبلوماسية التى تعطى الشرق أوسطية أبعاداً للسلام والتنمية وخير شعوب المنطقة ومصالحهم عبر الادعاء ببناء منظومة اقتصادية وأمنية تستوعب كافة دول المنطقة .

فإن المقاربة الأمريكية بمعنى الأهداف غير المنظورة للمشروع تهدف عملياً إلى :

١. تأمين السيطرة على النفط والتحكم فى أسعاره .
٢. إخماد النزاعات والصراعات الداخلية والإقليمية وعلى الخصوص الصراع العربى الإسرائيلى الذى يتعين تصفيته وفق الرؤية الإسرائيلية .
٣. إعادة تعريف الدور الحيوى لإسرائيل التى انتقلت من رديف إستراتيجى لأمريكا خلال الحرب الباردة إلى وكيل تجارى وحضارى وقوة ردع ضد الإسلام (حسب بيريز) الذى يرى أنه على الغرب أن يقف وراء إسرائيل باعتبارها الحاجز للإسلام والواقى لأوربا ضد زحفه وعدوانه.
٤. إعادة النظر فى هندسة المنطقة لتفكيكها وربطها وفق مقتضيات الإستراتيجية الأمريكية الحالية .

ومن هنا الحديث عن الإنتماء الشرق أوسطى ، فى مقابل الدائرة الحضارية العربية والإسلامية ، والمطالبة الإسرائيلية بتقويض الجامعة العربية واستبدالها بهيئة شرق أوسطية تنضم إليها إسرائيل ودول المحيط العربى الأخرى [٢] .

إن المشروع الشرق أوسطى ليس وليد اليوم بل يشكل مقوماً أساسياً من مقومات العقيدة الصهيونية التى تبنت عام ١٩٢٤ الفقرة الثالثة من برنامج بلتيمور القاضية بتحقيق القيادة اليهودية لكل الشرق الأوسط فى حقل التنمية الاقتصادية والسيطرة .

وبالعودة إلى عدة عقود مضت فسنجد أن مفهوم الشرق الأوسط استخدم منذ عام ١٩٠٢ من قبل (فالنتين شيرول) مراسل التايمز البريطانية الذى نشر سلسلة مقالات بعنوان : (المسألة الشرق أوسطية) . والمصطلح أصله نتاج للفكر الإستراتيجى البريطانى فقد أسس ونستون تشرشل وزير المستعمرات عام ١٩٢٨ (إدارة الشرق الأوسط)

للإشراف على العراق وشرقى الأردن وفلسطين التى وضعت تحت الانتداب البريطانى ، كما أنشأت بريطانيا عام ١٩٤٠ مركز تموين الشرق الأوسط - أثناء الحرب - وامتد نطاقه من إيران شرقا حتى مالطة غرباً ومن العراق وسورية شمالاً حتى الحبشة والصومال جنوباً .

وهكذا تم توسيع الحدود الجغرافية للشرق الأوسط فى محاولة الغرب رسم خارطة سياسية شرق أوسطية (غير عربية كهدف أساسى) [٣٤]، كما نوقش فى ١٨ نوفمبر ١٩٤٣ فى اجتماع عقد بين ممثلين للخارجية البريطانية والخارجية الأمريكية فى لندن حول تسوية خاصة تضمن مصالح الطرفين فى المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية وأكد الجانب الأمريكى آنذاك أن وجود دولة يهودية فى فلسطين يمثل حجر الزاوية فى مشروعات الغرب الخاصة بالتنمية فى الشرق الأوسط تضمن الحفاظ على المنطقة تحت جناح الغرب ، وقد قدم الوفد الأمريكى مذكرة أعدها (آرنست بريجمان) تتضمن هجرة اليهود ذوى الاختصاصات الصناعية والتقنية إلى فلسطين لتحويلها إلى قوة صناعية حديثة تتخصص فى الصناعة القائمة على ما يتوفر فى بلاد الشرق الأوسط من إيران حتى قبرص ومن تركيا حتى بحر العرب من مواد خام ومحاصيل زراعية على أن تتحول بلاد الشرق الأوسط كلها إلى سوق مشتركة تصب خاماتها وتستهلك فى إنتاج الصناعة اليهودية [٥] .

وهكذا فإن المشروع الشرق أوسطى هو فى الأساس صياغة يهودية أمريكية ... تلعب فيه الصناعة اليهودية (من منظور التخطيط الإستراتيجى قبل قيام الدولة اليهودية) وإسرائيل الدولة من منظور ما بعد قيامها وإنشاء دولة إسرائيل - دوراً رئيسياً وقيادياً وتكون بمثابة الوسيط المعتمد بين المراكز الرأسمالية المتقدمة فى الغرب وبين بلدان (الشرق الأوسط) من ناحية أخرى [٦] .

وكان قد صدر بعد حرب ١٩٦٧ فى إسرائيل كتاب بعنوان الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠ حدد التصورات الإسرائيلية لمعالم المشروع الشرق أوسطى ومرتكزاته .

وتبع ذلك منذ أواسط الثمانينيات صدور عشرات الدراسات والأبحاث عن المؤسسات الإسرائيلية الإستراتيجية ومراكز البحوث تناولت اقتراحات ومشاريع لأنشطة اقتصادية مختلفة بين إسرائيل والبلدان العربية .

ويبرز من بين هذه المؤسسات صندوق (آرمند هامر) للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط التابع لجامعة تل أبيب الذى أصدر كتيباً فيه مشاريع التعاون الاقتصادى الإقليمى وكانت أوراق مؤتمرات الدار البيضاء ، وعمان ، والقاهرة مستوحاة من هذه الدراسات [٧].

وتلا ذلك كتاب بيريز (الشرق الأوسط الجديد) واللافت أن إسرائيل من فرط حرصها على مصلحة العرب وفى ضوء غياب الإستراتيجية العربية الموحدة قامت بتوزيع المشاريع على الأقطار العربية ، كل بما يناسبه !! وفى كل الأحوال فإن المشاريع التى قدمتها إسرائيل لا تخفى الهدف البعيد وهو وضع اليد على مفاصل المال والاقتصاد فى المنطقة [٨].

وقد عرضت إسرائيل أكثر من ٢٦٠ مشروعاً تبلغ تكلفتها ٢٥مليار دولار والتى منها على سبيل المثال : استيراد الغاز الطبيعى من قطر ، وإنشاء أكبر مصفاة لتكرير البترول فى صحراء النقب وإعادة تصنيعه وتصديره إلى الأسواق الأوربية ، ومشروعات المياه وحفر قناة بين البحرين المتوسط والميت واستخدامها فى مشروعات تحلية المياه ، ومشروعات للبريد والبرق والهاتف ، والسكك الحديدية ، وإنشاء شبكة مواصلات بين دول المنطقة ، وحوالى أربعين مشروعاً سياحياً ، ومشروعات للتسويق المشترك للمنتجات الزراعية العربية ، وإقامة مزارع حديثة فى الدول العربية بتكنولوجيا إسرائيلية، وكل هذه المشاريع بطبيعة الحال سيكون تمويلها برؤوس أموال عربية [٩] [١٠] .

وتجب الإشارة هنا إلى أن شروط الهيكل التنموى الجديد للشرق الأوسط حسب الورقة الإسرائيلية تتجلى فى عدم الربط بين التطبيع الاقتصادى مع إسرائيل ونتائج مسيرة السلام.

ويؤكد المشروع الإسرائيلى ضرورة تنمية التعاون الإقليمى والسعى إلى بناء سوق شرق أوسطية كاملة ، الأمر الذى يعنى تفكيك مؤسسات العمل العربى المشترك لأنها تعرقل التعاون الإقليمى [١١].

الإعلانات الثلاثة :

إن مراجعة ما تضمنته إعلانات المؤتمرات الثلاثة (الدار البيضاء ، عمان ، القاهرة) تؤكد جميعها الاتجاه إلى إرساء مناخ جديد يسمح بحرية التعامل الاقتصادى والتبادل

التجارى بدون حواجز ، وإطلاق مبادرات الإستثمار فى المنطقة وفق إطار جهوى تندمج فيه إسرائيل مع الأقطار العربية ويكون القطاع الخاص الفاعل الرئيسى ضمنه [١٢] .

ونجد من المفيد ذكر بعض ما نصت عليه إعلانات القمم الثلاث :

١. تحويل اجتماعات القمة السنوية إلى آلية للتعاون من خلال إنشاء : الأمانة العامة الدائمة لقمة التعاون الاقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويكون مقرها الرباط .
٢. تحويل مجموعة العمل الإقليمية للتنمية الاقتصادية التى أعدت لمؤتمر عمان إلى (هيئة دائمة) مقرها عمان .
٣. إقامة مؤسسة تمويل إقليمية رئيسية تضم دولاً من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، مهمتها إضافة إلى التمويل : تنسيق السياسات النقدية ، والمالية ، والاقتصادية التى سيقوم بها بنك (التعاون الاقتصادى والتنمية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) ومقره القاهرة وسيقوم بدور مشابه لدور البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى يتحكم فى اقتصادات دول المشروع .
٤. البدء فى إقامة سلسة من المؤسسات الإقليمية المختلطة تضم ممثلين عن الحكومات والقطاع الخاص من خلال :
   أ - مجلس إقليمى لرجال الأعمال فى الدول الأعضاء .
   ب- اتحاد إقليمى للتعاون السياحى يضم وزراء السياحة .
٥. تعزيز الشركات فى القطاعين العام والخاص من داخل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لتشجيع التنمية الاقتصادية الإقليمية [١٣و١٤].

مراحل السوق الشرق أوسطية : الأخطار والنتائج

اتفقت معظم التقارير* التى تناولت موضوع السوق الشرق أوسطية على أن تحقيق هذه السوق سيتم على مراحل عدة وكل مرحلة تحمل من الأخطار على المستقبل العربى الشئ الكثير وملخص هذه المراحل هو [١٥و١٦] :

---

* من هذه التقارير : تقرير جامعة هارفارد الذى صدر فى حزيران ١٩٩٣ بعنوان مشروع اقتصاد المرحلة الانتقالية وضمان السلام فى الشرق الأوسط .

المرحلة الأولى :

ترى الورقة الإسرائيلية أن عدم توقيع معاهدات الصلح يجب أن لا يحد التعاون الاقتصادى . ويتم فى هذه المرحلة قيام تعاون اقتصادى إقليمى وإقامة منطقة تجارة حرة بين إسرائيل ومنطقة الحكم الذاتى . وأبرز مخاطر هذه المرحلة أنها ستؤدى إلى دمج الاقتصاد الفلسطينى الوليد فى الاقتصاد الإسرائيلى فى مجالات التجارة والنقل والمواصلات والصناعة والزراعة .

المرحلة الثانية :

يتم فيها توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل الأردن حيث يقام تجمع ثلاثى على غرار دول (البنولوكس : بلجيكا ، هولندا ، اللوكسمبورج) ، وتكوين مجموعات دولية لتنفيذ المشاريع الضخمة مثل :

- قناة البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت ، المشاريع السياحية العملاقة ، مشروع الميناء الموحد (إسرائيل الأردن السعودية) ، المشروعات المشتركة ، مشروعات النقل والمواصلات .. الخ .

ويكمن مصدر الخطر - فى هذه المرحلة - الذى قد يحقق فوائد للأطراف الثلاثة إلى أن توزيع هذه الفوائد لن يكون متساوياً دائماً وإنما سيحكمه التطور الاقتصادى لكل طرف، ذلك أن حجم الاقتصاد الاسرائيلى ، ومتوسط دخل الفرد وناتجها القومى الإجمالى يبلغ عدة أضعاف ما هو فى الاقتصادين الأردنى والفلسطينى [١٧].

المرحلة الثالثة :

تضاف فيها بلدان المشرق العربى الباقية حيث تقام منطقة التبادل الحر بين بلدانها وإسرائيل. وقد حدد الترتيب الزمنى لحدوثها حوالى عام ٢٠١٠. ومن المتصور إقامة

- دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية فى واشنطن عام ١٩٩٢ بعنوان (الولايات المتحدة والشرق الأوسط الجديد) .
- وتقرير المفوضية الأوربية فى بروكسل ، ودراسة البنك الدولى .

تبادل حر بينها وبين أوربا وغالبية دول البحر المتوسط لاحقا وأخطر ما فى هذه المرحلة أنها تتطلب تقسيم الإقليم الاقتصادى العربى إلى قسمين :

الأول : بلدان المشرق العربى ومعها إسرائيل ومن المتصور أن تضم تركيا .

الثانى : بلدان المغرب العربى التى يخطط لربطها للتكامل مع اقتصاديات البلدان الأوربية .

ولا تقتصر أخطار هذه المرحلة على ما سبق فحسب بل تتطلع إسرائيل وأمريكا بالطبع إلى تحقيق التخصص وتقسيم العمل بين دول المنطقة ، كما ترغب فى أداء دور دولة عبور (الترانزيت) للدول العربية والبلدان المستوردة لمنتجاتها .

كما ستحتفظ إسرائيل لنفسها فى هذا التقسيم بدور مزدوج للتخصص الصناعى يحتكر الصناعات الإلكترونية والصناعات الحديثة مع التركيز على الصناعات التصديرية ذات التقنية العالية ، هذا بالإضافة إلى صناعة السلاح حيث تدعم هذه الصناعات فى إسرائيل قاعدة عريضة من البحث العلمى يدار محورياً بواسطة الدولة وبرعايتها .

وذلك يعنى بوضوح اختراق إسرائيل للاقتصادات العربية والقضاء على الخيط الرفيع الذى يربطها ببعضها .

وأخيراً فإن محصلة هذه المراحل معناه إنجاز نظام (سياسى ، أمنى ، اقتصادى) تشرف عليه فى النهاية إسرائيل وأمريكا [١٨] ضمن إطار السلام المزعوم .

وفى رأينا أن السلام العربى الإسرائيلى المطروح عبر مشروع الشرق أوسطية ليس سلاماً بارداً بل سلاماً ينهى حالة الحرب الساخنة ويستبدل البارود بالعملة ، يقوم على ربط شرايين الاقتصاد العربى من مياه ونفط وتقانة ورأس مال بالاقتصاد الإسرائيلى ربطاً محكماً يجعل من المستحيل الانسحاب منه أو التخلى عن الارتباطات الإقليمية الجديدة .. يبدأ (بالبينولوكس) شرق أوسطى غير المتوازن يخدم مصلحة إسرائيل المتقدمة تقنياً وصناعياً والأقوى عسكرياً ، ومن ثم عبر منطقة تجارة حرة تضم بالإضافة إلى الأردن والكيان الفلسطينى وإسرائيل ، كلاً من سوريا ولبنان ومصر ، وعلى المدى الأطول عبر منطقة تعاون اقتصادى واسعة تشمل منطقة الخليج العربى يكون معبرها منطقة التجارة الحرة [١٩].

يقودنا هذا إلى القول : بأن النظام الشرق أوسطى هو مشروع سياسى بقوائم وآليات اقتصادية ، فهو مبنى على الحكمة الاقتصادية التى تذهب إلى أن أكفأ الوسائل للوصول إلى الهدف هى تلك الأقل نفقة ، والكلفة هنا هى كلفة الوصول إلى الفرصة البديلة ، أو كلفة البديل الأرخص ، فإذا أمكن لإسرائيل أن تحقق أهدافها النهائية بالبقاء والسيطرة كلياً أو جزئياً على منطقة الشرق الأوسط والتحكم فيه سياسياً واقتصادياً عن طريق أقل كلفة من الحرب .. فلماذا لا تفعل ذلك؟ . وفى مثل هذه الحالة فإن إحلال السباق الاقتصادى محل المواجهة العسكرية يعد خطوة إلى الأمام [٢٠، ٢١] .

النتيجة :

١. إن الهدف التاريخى الرئيسى والثابت لمشروع الشرق الأوسط هو تمزيق الوطن العربى كوحدة متميزة ، فاستخدامه يدخل باستمرار ضمن الشرق الأوسط بلداناً غير عربية كتركيا وإيران وإسرائيل وأحيانا باكستان وأفغانستان وأثيوبيا وقبرص ويخرج منها باستمرار بلدان المغرب العربى وأحيانا ليبيا والسودان .

٢. إن هدف المشروع أصلاً [٢٢] هو تبرير شرعية الوجود الإسرائيلى بشكل نهائى ، فما دامت المنطقة خليطا من قوميات وشعوب مختلفة لا يمكن تحقيق وحدة بينها فإن لكل قومية منها الحق فى أن تكون لها دولة قومية وبالذات إسرائيل .

٣. انتهاز الفرصة التاريخية وملء الفراغ الذى خلفه سقوط الاتحاد السوفيتى فى المنطقة والعمل على إبعاد القوى التى يمكن أن تكون منافسة (أوربا بطبيعة الحال) والتفرد والتحكم بمصير المنطقة مع الشريك الإسرائيلى .

٤. إحكام قبضة أمريكا على مصادر الطاقة العربية ووضع ذلك فى خدمة المصالح الكونية للولايات المتحدة وخاصة ضد خصومها الجدد الاقتصاديين كاليابان وأوربا .

٥. يقتصر المشروع على الانفتاح الاقتصادى والتعاون الإقليمى ويتبع سياسة انفتاحية يخضع فيها المشاريع العربية لمنافسة غير متكافئة مع المشاريع الإسرائيلية والأجنبية. كما يهدف إلى تكريس التعددية القطرية وفرض الوجود الإسرائيلى على العرب سياسياً واقتصادياً وثقافياً .

٦. إلغاء المحددات القومية وصفات هوية المنطقة تاريخياً وثقافياً من جهة ومن جهة أخرى ينهى هذا المشروع النظام العربي الهش ويلغى تدريجياً المؤسسات القومية

العربية (الجامعة العربية ، معاهدة الدفاع العربى المشترك ، الإلكسو ، المشروعات أو الهيئات العربية الزراعية الصناعية .. الخ ، وصولاً إلى إنهائها واستبدالها باتفاقيات ثنائية عربية (إسرائيلية تركية .. الخ) أى تفكيك نهائى لأطراف الأمة العربية "[٢٣] .

٧. إن قيام الشرق أوسطية ودخول العرب فى عضويتها يعنى أن يكون هذا الانضمام فردياً وليس عربياً وأن يتعهد البلد المنضم أن لا يقاوم أو يمتنع عن استخدام هوية جديدة ويتخلى عن الهوية العربية عند ممارسة وظائف ومهام العضوية الجديدة. فالحديث الآن وفى الزمن القادم سيدور حول رجال أعمال ومؤسسات ومنظمات شرق أوسطية ، ودول شرق أوسطية ، ولجان شرق أوسطية وبنك تنمية شرق أوسطى يعاقب من يخرج على الإجماع ويكافئ الملتزم بمصلحة إسرائيل وأمريكا "[٢٤] حيث لا عرب ولا يحزنون .

وهكذا يمكن الاستنتاج أن المخططات الاقتصادية الموضوعة للمنطقة العربية ستقود فى حال نجاحها إلى تدمير أية إمكانية محتملة لإقامة سوق عربية مشتركة أو أى شكل من أشكال الوحدة الاقتصادية ، يمكن أن يجعل من العرب فى المستقبل قوة اقتصادية وذلك عبر تفتيت الاقتصاديات العربية وتغيير بنيتها .

وبالبعد الجيوسياسى فإن الجغرافية السياسية للشرق الأوسط الجديد ستنسف ماهية النظام الإقليمى العربى (وحدة الحضارة والثقافة والانتماء) وتستبدل هذا النظام بكل هيئاته ومؤسساته القومية بنظام إقليمى شرق أوسطى ، وبهيئات وهياكل جديدة لا مصلحة للعرب فيها إن لم يكن العكس .

كما أن تغيير هوية النظام الإقليمى سيؤدى بالضرورة إلى تغيير مواز فى وظيفة النظام وبنيته. فقد كانت مهمة النظام العربى - ولو نظريا - حماية الأمن القومى العربى ، وصيانة الهوية العربية وترسيخها ، فى حين ستكون وظيفة النظام الإقليمى الجديد بناء التعايش الصهيونى والمحافظة عليه وتنميته ، وبشروط إسرائيلية ربما .

ولابد فى هذا السياق من الإشارة إلى دور تركيا فى الترتيبات الإقليمية الجديدة ، إذ أن لتركيا طموحات إقليمية واسعة في المنطقة وتحاول استغلال المتغيرات الدولية لتوسيع نفوذها الإقليمى لدرجة إحياء الطورانية .

أما التطبيع الثقافى الذى يجرى تسويقه عبر ما يسمى بثقافة السلام فيعنى اعتراف العرب وقبولهم الفكرى والنفسى والوجدانى بوجود إسرائيل ووجوب التعايش معها ويتضمن أيضاً تفكيك الثقافة العربية وفصل العرب عن تاريخهم وتجريدهم من هويتهم وبناء ثقافة شرق أوسطية مصطنعة .

ثانياً : الشراكة الأوربية المتوسطية :

يرى غالبية المحللين المهتمين بعلاقات الشرق والغرب أن فشل ما كان يسمى بالحوار العربى الأوربى هو الدافع لظهور ما يعرف اليوم بمشروع الشراكة الأوربية المتوسطية . فالمعروف أن الحوار العربى الأوربى كان قد بدأ من الناحية الشكلية فى أعقاب حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣ ، ثم توقف بعد أربع سنوات ، وجرت محاولات لانبعاثه من جديد فى الثمانينيات ثم توقف ثانية [٢٥] .

وكان لهذا النوع من الحوار جانب مؤسسى بمعنى أنه كان يقوم بين الجماعة الأوربية المصغرة آنذاك والجامعة العربية ، وحدثت بعض الاختلافات فالأوربيون ركزوا على الجانب الاقتصادى فى حين ركز العرب على المسألة السياسية ، وفى كل الأحوال يمكن القول أن الفكرة المتوسطية ظهرت كبديل عن الحوار المتوقف وهى نوع من المقاربة الأوربية الجديدة باتجاه الدول المتوسطية، وهى تشمل بعض الدول العربية إلى جانب تركيا وإسرائيل كما أنها لا تشمل كل الدول المتوسطية وبذلك تكون الدول العربية المعنية بهذه المبادرة هى : مصر ، وسوريا ، ولبنان ، وفلسطين ، وتونس ، والجزائر ، والمغرب إضافة إلى (الأردن) مع استبعاد ليبيا بسبب الحظر .

وأمام فشل هذه الحوارات عاد الأوربيون يطرحون الفكرة المتوسطية الجديدة وكانت حصيلة ذلك قمة ليشبونة .

الرؤية الأوربية :

تعتبر أوربا هذه المنطقة خصوصاً الضفة الجنوبية لحوض المتوسط مجالها الحيوى الذى لا يمكن تجاهله أو التنازل عنه ، ويعتقد الأوربيون أن أوربا هى المؤهلة لمساعدة البلدان العربية المتوسطية على تنمية اقتصادها وتوفير شروط اندماجها الاقتصادى وذلك

بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ ، وبحكم المصالح الاقتصادية والتجارية الضخمة التى تشد الطرفين إلى بعضهما والتى تجعل كلا منهما عمقاً إستراتيجيا للآخر .

ويشير الأوربيون إلى أن الاتحاد الأوربى هو الممول الرئيسى لحوض جنوب المتوسط وأن حضوره السياسى لا يتناسب مع حجم التمويلات ومع الدور الذى يلعبه فى تنمية اقتصاديات هذه المنطقة. وتكفى الإشارة إلى أن حجم تمويلات الاتحاد الأوربى أكثر بثلاثة أضعاف من مساهمات الولايات المتحدة (٣١ مليار دولار مقابل ٩ مليار دولار عام ١٩٩٣ على سبيل المثال) [٢٦] .

وينوه الأوربيون إلى أن مشروع الشراكة لا يهدف إلى تحقيق الاندماج السياسى ، ويقوم على احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية لشركائهم ، ولا يعارض إقامة تجمعات جهوية على اعتبارات قومية أو ثقافية خلافا للمشروع الأمريكى الإسرائيلى الشرق أوسطى . الذى يسعى إلى إدماج كل دول المنطقة فى فضاء سياسى واقتصادى تقوده إسرائيل وربما تركيا .

ويدلل الأوربيون على مصداقية مشروعهم ببيان حجم التبادل التجارى بينهم وبين دول حوض المتوسط الجنوبى العربى وما يليها والذى يبلغ قرابة ١٧٠ مليار دولار سنويا عدا تركيا وإسرائيل ، وانطلاقا من هذا الواقع فإن الشراكة المتوسطية تهدف إلى تلاحم اقتصادى مع بلدان جنوب المتوسط العربية من خلال :

- إزالة الحواجز الجمركية بين الساحلين الشمالى والجنوبى للمتوسط فى موعد لا يتخطى عام ٢٠١٠ ولا تمانع أوربا فى أن تبدأ هى فى رفع أو إلغاء حواجزها الجمركية مقابل أن ترفع الدول المتوسطية الجنوبية أو تلغى حواجزها الجمركية فيما بعد ، مثال اتفاق الشراكة الأوربية التونسية الذى أعطى تونس مزايا تستحق الدراسة.
- تزيد أوربا مساعداتها الاقتصادية إلى دول الحوض العربية بهدف خلق فرص عمل وإلى خفض تيار الهجرة إلى جنوب ، إلا أن برنامج المساعدات هذا يبدو متواضعاً جداً حيث بلغ نصيب دول الحوض منه حوالى ٦٠٠ مليون دولار سنويا لغاية ١٩٩٩ .
- لا يمانع الأوربيون فى نقل التكنولوجيا التى يرغبها الجانب المتوسطى الجنوبى شريطة أن لا تكون تكنولوجيا ممنوع نشرها .

خلفية الرؤية ودوافعها لمشروع الشراكة [٢٧]

يرى الأوربيون أن دورهم فى منطقة المتوسط قد انكفأ انكفاءً كبيراً ، ثم إن منطقة الشرق الأوسط تمر اليوم بمرحلة تشهد فيها الدبلوماسية الأمريكية نشاطاً ، ولم تتحسن الأمور بعد انتهاء الحرب الباردة بسبب استئثار الولايات المتحدة إلى حد كبير بعملية الحرب ضد العراق وبنتائجها الإستراتيجية عسكرياً واقتصادياً وسياسياً ، ثم بعملية السلام فى الشرق الأوسط ، وبالتالى يسعى الأوربيون إلى إعادة دورهم وتقويته لأنهم لا يريدون أن يكونوا فقط المنفذين للدبلوماسية الأمريكية ومخططاتها ، فأمريكا تصنع حربا هنا وسلاماً هناك ومطلوب من الأوربيين أن يدفعوا فاتورة الحساب .

كما يعتقد الأوربيون أن أمريكا دخلت إلى المنطقة المتوسطية خصوصاً والشرق الأوسط عموماً ورسخت نفوذها على منابع النفط من خلال قيادة وتحريك عمليات التسويق ومفاوضات السلام ومعاهداته واتفاقياته كراع وحيد بمعزل عن الأوربيين الذين يعتبرون أنفسهم فى خط المواجهة الأول فى الشرق الأوسط أكثر من أمريكا ، خاصة ما يتعلق بالأصولية ، والهجرة غير المشروعة ، والتأثيرات السلبية لاستمرار الصراع العربى الإسرائيلى على اقتصادها وأمنها السياسى سعياً وراء تحقيق جملة من الأهداف تعيد لهم توازنهم فى مواجهة الإستراتيجية الأمريكية التى تسعى إلى قيادة العالم بدون منازع ولعل من أهم الأهداف ما يلى :

١. خلق فضاء اقتصادى قادر على استيعاب فائض الإنتاج الأوربى وإلزامه بمعاهدات واتفاقات تحتم عليه أن يكون مرتبطاً بالحوض الشمالى للبحر المتوسط ، بحيث تصبح المنافسة الأمريكية أو الآسيوية ضعيفة جداً بشكل يجعل دخولها إلى الأسواق المتوسطية يمر عبر البوابة الأوربية .

٢. التحول إلى قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية ، وإلى امتلاك الوسائل والقدرات التى تؤهلها لأن تصبح أحد أقطاب النظام الدولى الجديد الذى لا يزال بصدد التشكل .

٣. خشيتها من تنامى المد الأصولى فى جنوب وشرق المتوسط مما قد يستدعى الموروث التاريخى للعلاقات مع الوطن العربى، وينتهج سياسات معادية لأوربا ولثقافتها ولأمنها واقتصادها وفى ذلك فرصة أخرى لأمريكا إضافة لفرصها الكثيرة .

وعلاج ذلك هو فى مساعدة دول جنوب وشرق المتوسط على تطوير أنظمتها السياسية وتنمية اقتصادياتها لرفع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تواجهها ، وصولا إلى عقد شراكة وتحالف جديد بين ضفتى المتوسط .

٤. الخروج من تحت المظلة الأمريكية بل الوقوف فى وجهها وأخذ المبادرة منها فى إعادة تشكيل النظام الإقليمى وصياغة مستقبل المنطقة المتوسطية والشرق متوسطية وخارطتها السياسية والاقتصادية لمصلحة أوربا الموحدة .

وبالتالى الاستفادة من المناخ السياسى العام الذى لا يميل علنا أو ضمنا للمشروع الأمريكى الذى لا يقوم على أساس توازن المصالح بل تسريع الاندماج الاقتصادى الجهوى لمصلحة إسرائيل وأمريكا ضمنا .

٥. إن أوربا لا تعارض من حيث المبدأ قيام نظام شرق أوسطى حتى بمنطق ورؤية أمريكا ولكنها تريد أن تكون لها موقع القوة أو الشراكة فيه بدلا من الهيمنة الأمريكية ، وبمعنى آخر أنهم مرحلياً على الأقل لا يريدون إبعاد أمريكا بل اقتسام الشراكة معها فى السيطرة على المنطقة ، خاصة بعد مؤتمرات الدار البيضاء ، وعمان ، والقاهرة ، حيث خططت لهم أمريكا ورعتهم وعززت مصالحها فى الشرق الأوسط بمشاركة إسرائيل .

إعلان برشلونة – أرضية الشراكة المتوسطية – :

فى مؤتمر برشلونة لم يطرح على العرب خطط للتعاون الاقتصادى وحسب بل تضمن مجالات ودوائر ثقافية وأيديولوجية ، وقانونية وسياسية وأمنية .. الخ ، وأعد الخبراء ميثاقا يترجم إلى الجانب العربى معظم المفاهيم الأوربية المعاصرة فى الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، والاقتصاد الحر ، والتعددية السياسية والحزبية والانتخابية ، والالتزام بالقوانين الدولية ، واعتماد الوسائل الدبلوماسية فى حل المنازعات .. الخ .

أما الأهم من كل ما سبق فهو أن مشروع الشراكة المتوسطية برمته يحتوى على مبادرة عملية لجمع العرب فى بناء إقليمى موحد ، ومع أن المؤتمر يقتصر مبدئياً على الدول العربية المتوسطية ، وغير عربية – تركيا وقبرص ومالطا – إلا أن المشروع أساساً موجه للعرب المتوسطين وغير المتوسطين فيما بعد [٢٩] وفى هذا الوارد قال جاك

سانتير ، رئيس المفوضية الأوربية "إن على العرب أن يحققوا التلاحم الاقتصادى فيما بينهم ويؤسسوا سوقاً مشتركة"* هذا وقد تضمن إعلان برشلونة ٢٧-١٩٩٥/١١/٢٨ الأهداف التالية :

١. تعزيز الحوار السياسى بصورة مستمرة ، وبناؤه على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان .

٢. تطوير التعاون الاقتصادى والمالى عبر منطقة تجارة حرة ومعاملات تفضيلية ، وإقامة مشروعات سياحية مشتركة .

٣. زيادة الاهتمام ودعم الجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية ومعالجة قضايا الهجرة، والمخدرات ، والاتصالات والمعلوماتية .

٤. العمل على تسريع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٥. تحسين الأوضاع المعيشية لمواطنى الدول الأطراف وزيادة فرص العمل ، وتقليص فجوة النمو بين المنطقتين الأوربية والمتوسطية .

٦. تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين .

٧. احترام الثقافات والأديان ، وحقوق الإنسان وخصوصيات دول المنطقة .

٨. الاعتراف بدور المرأة اجتماعيا واقتصاديا .

٩. تنمية الموارد البشرية ، ودعم التعليم والتكنولوجيا والاهتمام بالقطاع الصحى .

١٠. النهوض بالنظم الإدارية .

١١. مواجهة معدلات النمو السكانى .

١٢. تشجيع التبادل الثقافى وتعلم اللغات .

وفى ١٥-١٩٩٧/٤/١٦ انعقد مؤتمر مالطا والمفترض أن يكون بمثابة استمرار لمؤتمر ليشبونة (٢) لمزيد من التعاون ، إلا أن المؤتمر انعقد وانفض دون إعلان بسبب إصرار سوريا وبعض الدول العربية على الربط بين ما يجرى فى الشرق الأوسط ومفاوضات السلام وبين مسار التعاون إلا أن الجانب الأوربى ودايفد ليفى وزير خارجية

* اجتماع غرفة التجارة العربية البريطانية المشتركة ، ١٣ تشرين الأول غداة انعقاد قمة برشلونة ١٩٩٥.

إسرائيل أصرا بالمقابل على عدم الربط، واعتبر الكثير من المحللين أن هذا بداية لتراجع ليشبونة وإعلانها .

الشراكة المتوسطية – الأخطار والنتائج –

١. يرى بعض المحللين [٣٠] أن الاتحاد الأوربى لا يزال يتعامل باستحياء مع المخطط الأمريكى فى المنطقة ، الأمر الذى يؤكد التراخى فى أداء الدور الذى كان يتوقع أن يكون نشطاً فى الوساطة فى صراع الشرق الأوسط ، وإلى خصوصية العلاقة مع الكيان الصهيونى ، بدليل أن طرح مشروع منطقة تجارة حرة تضم كل الدول المتوسطية يعطى إسرائيل فرصة مجانية للانضمام إلى هذه المنطقة ، دون أن تلتزم بالدخول فى ترتيبات مباشرة مع الدول العربية ، وحتى فى إطار التنافس بين المشروعين الأوسطى والمتوسطى ، فإن أوربا تحرص على منح إسرائيل فرصة تجعلها تستجيب لما تطرحه من تصورات سياسية واجتماعية واقتصادية، لأن ذلك سيساعد على تحقيق مشروعها المتوسطى على حساب الشرق أوسطى .

٢. فى حين ينطلق الاتحاد الأوربى فى تكامله من مفهوم إقليمى يعطى وزناً للتقارب الثقافى والاندماج الاجتماعى بين أعضائه ، فإن ما يطرحه عبر الشراكة المتوسطية ينفى تحقيق هذه الأمور معها. ومن شأن ذلك أن يحدث خللا فى الأعباء والمنافع ، ويكتفى بالتوقف عند المنطقة الحرة مع قصر حرية الانتقال على رأس المال دون البشر ، ولا يبدو أن الاتحاد الأوربى على استعداد للعمل كمرتكز لإصلاح السياسات الاقتصادية . ففى مجال الصناعة على سبيل المثال فإن توجهات أوربا تركز معوناتها على إعادة تأهيل الصناعة بدعوى جعلها قادرة على مواجهة المنافسة الأوربية ، ويقود ذلك فى الواقع إلى احتواء الاقتصادات المتوسطية وتأكيد الروابط بينها وبين المنشآت فى دول المركز وهو أمر دعا إليه صراحة إعلان برشلونة . فهل ما تحتاجه الدول العربية المتوسطية هو مزيد من توثيق العلاقات مع أوربا ؟ أم أنها بحاجة إلى تنويع علاقاتها الخارجية ؟ هل نحن بحاجة إلى مزيد من الاندماج فى الاقتصاد الأوربى أم إلى رفع قدرتنا التنافسية فى الأسواق العالمية عامة ؟

يضاف إلى ما تقدم أن الاتحاد الأوربى سوف يكون قادراً على تنفيذ اتفاقية للشراكة صاغتها أجهزته معتمدة على مفاهيم أوربية وشروط المواصفات والجودة التى تحددها،

بل إن الاتفاقية ستعطى المفوضية الأوربية سلطات واسعة وهو ما يعنى خضوع دول المتوسط لسيطرة الاتحاد والوصول إلى حالة إدماج لا اندماج .

٣. يصر الاتحاد الأوربى على إقامة منطقة تجارة حرة تكون مستكملة عام ٢٠١٠ وذلك يعكس مصلحته، بينما يتحفظ على إقامة منطقة تجارة حرة تشمل السلع الزراعية أو منتجات الصناعات الاستخراجية ، والتى قد تكون أقل ضرراً من منظور الأقطار العربية المتوسطية ، وعلى سبيل المثال نصت اتفاقية الشراكة مع تونس على أن تستثنى من منطقة التجارة الحرة المكون الزراعى الذى يدخل فى إنتاج السلع المصنعة ، مما يعنى أن منتجات الصناعات الغذائية أو النسيجية المصدرة من تونس إلى الاتحاد – فى حال استكمال منطقة التجارة الحرة بينهما – لن تدخل دون رسوم جمركية على المكون الزراعى الداخل فى إنتاج السلع المصنعة .[٣١]

٤. إذا كان المشروع الشرق أوسطى سيؤدى إلى تفكك النظام العربى أكثر مما هو مفكك حاليا فإن المشروع المتوسطى سيؤدى إلى القضاء على إمكانية قيام وحدة اقتصادية تدريجية جزئياً أو كلياً تعطى الأقطار العربية الأعضاء فيها معاملة تفضيلية لا تنسحب على الأقطار غير العربية تماماً ، كما أن الاتحاد الأوربى يعطى لأعضائه معاملة تفضيلية لا تسرى على الدول غير الأعضاء فيه .. ويعتبر ذلك من أخطر نتائج المشروع المتوسطى على الإطلاق .

٥. وفى مجال تحليل آثار منطقة التجارة الحرة المقترحة فى السلع المصنعة فإن أثر ذلك على الصناعات التحويلية العربية القائمة سيكون سلبياً إلى حد بعيد ، وقد يؤدى إلى القضاء على الكثير منها نظراً لتقدم الصناعات التحويلية فى الاتحاد الأوربى ولضخامة سوق أوربا واستفادتها من اقتصاديات الإنتاج الواسع . أما بالنسبة لإقامة صناعات متقدمة مستقبلا وغير موجودة (عربياً) فى الوقت الراهن فإن الشراكة ستؤدى إلى الحيلولة دون قيامها ، وسينعكس ذلك بطبيعة الحال على تزايد البطالة بسبب انعدام فرص العمل التى تتيحها إقامة صناعات جديدة ، ولن تتمكن هذه العمالة من الانتقال إلى الطرف الآخر بسبب شروط الشراكة التى تتيح انتقال رؤوس الأموال دون العمالة.

وسيبدو الأمر أكثر خطورة عندما تنتقل رؤوس الأموال الأوربية – عبر الشراكة المتوسطية – إلى الأقطار العربية ليس بهدف إقامة مشروعات جديدة بل بهدف شراء

صناعات قائمة عبر سياسات التخصيص مما لا يشكل استثماراً بالمفهوم الاقتصادى لأنه لا يؤدى إلى زيادة الطاقات الإنتاجية، ونتيجته فقط انتقال الملكية من طرف إلى طرف .

٦. يمثل المشروع المتوسطى حالة من عدم التكافؤ الاقتصادى بين طرفى الشراكة . هذا بافتراض أن الطرف العربى سيتقدم كطرف واحد ، فالوضع الراهن أن الدول العربية تتعامل حتى الآن مع هذا المشروع كأطراف فردية ، وبالتالى فإن قوتها التفاوضية ستكون ضعيفة، إضافة إلى ضعفها الاقتصادى أصلاً مقابل تكتل اقتصادى أوربى مهول سواء كان مجتمعاً أو منفرداً وفق ما يتضح من الجدولين التاليين :

جدول رقم (١) المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول الشرق الأوسط [٣٣]

الدولة	الناتج المحلى الإجمالى بالمنيون دولار	عدد السكان بالمليون	متوسط دخل الفرد بالدولار (١٩٩٢)	متوسط دخل الفرد حسب القوة الشرائية (١٩٩٢)	المساحة ألف كم٢	الترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية
البحرين	٤,٥٣٢	٠,٥	٧٩٤٠	١٤٥٩٠	٠،٧	٤٤
الكويت	٢٢,٤٠٢	١,٨	١٨٣٨٠	٨٣٢٦	١٨	٦١
سلطنة عمان	١١.٦٨٦	٢,٠	٦٣٨٠	١١٧١٠	٢١٢	٩١
قطر	٧,١٧٣	٠,٥	١٥٧٦٠	٢٢٣٨٠	١١	٥٦
المملكة العربية السعودية	١٢١,٥٣٠	١٧,٤	٧٧٨٠	٩٨٨٠	٢١٥٠	٧٦
الإمارات العربية المتحدة	٣٤.٩٣٥	١,٨	٢٢٦٤٠	٢١٨٣٠	٨٤	٤٥
دول مجلس التعاون الخليجى	٢٠٢,٢٥٨	٢٤,٠	٨٤٢٧		٢٤٧٥,٧	
مصر	٣٥,٧٨٤	٥٦,٤	٦٣٤	٣٥٤٠	١٠٠١	١٠٧
السودان	٥,٧٨٦	٢٥,٩	٢٢٣	١٦٢٠	٢٥٠٦	١٤٤
العراق	٢٥,٠٠٠	١٩,٥	١٢٨٢	٣٤١٣	٤٣٨	١٠٦
الأردن	٤,٤٤١	٤,١	١١٣٠	٤٢٧٠	٨٩	٨٠
لبنان	٧,٥٣٧	٣,٩	١٩٣٢	٢٥٠٠	١٠	١٠١
ليبيا	٣٢,٩٤٢	٥,٠	٦٥٨٨	٩٧٨٢	١٧٦٠	٧٣
فلسطين	٣,٦٠٠	٢,٠	١٨٠٠	١٨٠٠	٦	—
سوريا	١٠,١٧٩	١٣,٧	٧٤٣	٤٩٦٠	١٨٥	٧٨
اليمن	١١,٩٥٨	١٣,٢	٩٠٦	٢٤١٠	٥٢٨	١٣٧
مجموع الدول العربيــة الشــرق أوسطية	٣٣٩,٤٨٥	١٦٧,٧			٨٩٩٨,٧	
مجموع الدول العربية	٤٣٨,١٠١	٢٤٣	١٨٠٣		١٣٦٧٨,٧	
قبرص	٧,٢١٠	٠,٧	١٠٣٠٠	١٥٠٥٠	٩	٢٣
إيران	١٠٧,٣٣٥	٦٤,٢	٢٢٣٠	٥٤٢٠	١٦٤٨	٧٠
إسرائيل	٦٩,٧٣٩	٥,٢	١٣٤١١	١٤٧٠٠	٢١	٢١
تركيا	١٥٦,٤١٣	٥٩,٦	٢٠٣٠	٥٢٣٠	٧٧٩	٦٦
مجمــوع الــدول غــير العربيــة / الشرق الأوسط	٣٤٠,٦٩٧	١٢٩,٧	٢٦٢٧		٢٤٥٧	
مجموع دول الشرق الأوسط	٦٨٠,١٨٢	٢٩٧,٤	٢٢٨٧		١١٤٥٥,٧	

المصدر : أخذت هذه البيانات من مجموعة مصادر ، هنالك تقديرات بالنسبة لـ العراق ، ليبيا ، وفلسطين ،

أهم المصادر : صندوق النقد العربى وغيره ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٥ ،

W . B , World Development Report , 1995 , UNDP Human Development Report , 1995.

وعلى رغم القدم النسبى لتاريخ المؤشرات ١٩٩٣ فإنها تكفى للدلالة على واقع الاقتصادات العربية منفردة أو مجتمعة بالمقارنة مع المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوربى فى الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢) المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول الاتحاد الأوربى (١٩٩٣)

الدولة	الناتج المحلى الإجمالى بالمليار دولار	عدد السكان بالمليون	متوسط دخل الفرد بالدولار	المساحة ألف كم٢
بريطانيا	٨١٩,٠	٥٧,٩	١٤,١٤٥	٢٤٥
النمسا	١٨٢,١	٧,٩	٢٣,٠٤٦	٨٤
بلجيكا	٢١٠,٦	١٠,٠٠	٢١,٠٥٧	٣١
الدنمارك	١١٧,٦	٥,٢	٢٢,٦١٣	٤٣
فرنسا	١٢٥١,٧	٥٧,٥	٢١,٧٦٨	٥٥٢
فنلندة	٧٤,١	٥,١	١٤,٥٣٤	٣٣٨
ألمانيا	١٩١٠,٨	٨٠,٧	٢٣,٦٧٧	٣٥٧
اليونان	٦٣,٢	١٠,٤	٦,٠٨١	١٣٢
أيرلندة	٤٣,٠	٣,٥	١٢,٢٧٥	٧٠
إيطاليا	٩٩١,٤	٥٧,١	١٧,٣٦٢	٣٠١
لوكسمبورج	١٤,٨	٠,٤	٣٧,٣٢٠	٣
هولندا	٣٠٩,٢	١٥,٣	٢٠,٢١١	٣٧
النرويج	١٠٣,٤	٤,٣	٢٤,٠٥٠	٣٢٤
البرتغال	٨٥,٧	٩,٨	٨,٧٤١	٩٢
أسبانيا	٤٧٨,٦	٣٩,٩	١٢,١١٦	٥٠٥
المجموع	٦٦٥٥,١	٣٦٥,٠	١٨,٢٣٣	٣١١٤

المصدر : World Bank , World Development Report , 1995

وبما أن المضمون الاقتصادى يمتاز عن غيره من المضامين بقابليته للقياس الكمى (فإننا نستنتج من مقارنة الجدولين (١) و (٢) واقع الطلاق القائم بين ضفتى المتوسط[٣٤]، فمتوسط دخل الفرد فى الاتحاد الأوربى يصل إلى ١٨٢٣٣ دولار سنوياً مقابل ٤٠٠٠ دولار سنوياً متوسط دخل الفرد فى الدول العربية المتوسطية و ٣٨١٠ دولار سنوياً لمجموع الدول العربية غير الخليجية ، و٨٢٧٣ دولار سنوياً لمجموع الدول العربية.

وتبدو المفارقة واضحة إذا قارنـا بين متوسطات الدخول فـى ضفتـى المتوسـط . وتكـون المفارقة أكبر إذا قارنا بين النواتج الإجمالية المحلية :

فمجموع الناتج المحلى للدول العربية ٤٣٨,١٠١ مليار دولار يقابلـه ٦٦٥٥,١مليـون دولار لـدول الاتحـاد الأوربـى (أى حوالـى ٢٠ ضعفاً) وقـد تكـون المقارنـة أكـثر تجسـيداً وتعبيراً إذا قارنا بين إجمالى الناتج المحلى العربـى بإجمـالى الـدول الرئيسـية فـى الاتحـاد الأوربى كلاً على انفراد :

إجمالى الناتج المحلى العربى (مليار دولار)	الناتج المحلى (مليار دولار)	الدولة	عدد السكان بالمليون
٤٣٨,١٠١	٨١٩,٠٠	بريطانيا	٥٧,٩
٤٣٨,١٠١	١٢٥١,٧	فرنسا	٥٧,٥
٤٣٨,١٠١	١٩١٠,٨	ألمانيا	٨٠,٧
٤٣٨,١٠١	٩٩١,٤	إيطاليا	٥٧,١
٤٣٨,١٠١	٤٧٨,٦	أسبانيا	٣٩,٩

فإذا قارنا بين إجمالى النواتـج المحلية لكـل دولـة مـن هـذه الـدول وعـدد سـكانها مـع مجموع الناتج المحلى للدول العربية مجتمعة والبـالغ ٤٣٨,١٠١ وإجمـالى سـكانها ٢٤٣ مليون نسمة ستبدو المفارقة واضحة إلى أبعد الحدود وسيتضح عدم التكافؤ الصارخ بين ضفتى المتوسط .

وخلاصة ذلك أن هذا الخلل سيكون لصالح الأغنياء وليس الفقراء، ويـوازى ذلـك خلـل آخر لا يقل خطورة فى العلاقات بين الدائنين والمدينين. ففى لوحة المديونية العربية تحتل تسعة بلدان متوسطية وهى الراجحـة الـوزن ديمغرافيـا وضعـاً متميزاً. فقد ارتفـع المبلـغ الإجمالى لديونها من (١١٥) مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى ١٥٣ مليـار دولار عـام ١٩٩٣ وتسدد فى المتوسط حوالى ٢٠ مليار دولار سنوياً مقابل خدمة الدين .

وجميع هذه الاختلالات تؤكـد عدم التكـافؤ الـذى سبقت الإشـارة إليـه، وترسـم علامـة استفهام حـول قدرة بلـدان المتوسـط العربيـة علـى أن تكـون شـريكاً فعليـاً كـامل الحصـة والنصاب للشريك الآخر فى الطرف الأوربى .

وبدون أن نرفض مفهوم الشراكة فإننا نعتقد أن الطريق الوحيد للتقدم نحوه هو أن تنعتق بلدان الضفة الجنوبية العربية خاصة من تخلفها ، ففى حالة انعتاقها وتقدمها فقط يمكن أن تلتقى الضفتان فى شراكة حقيقية .

وانسجاماً مع هذه الرؤية الأخيرة ، فإن المطلوب عربياً ليس نظاماً اقتصادياً جديداً يرهن أسواقهم لسوق عظمى أمريكية إسرائيلية ، أو أوربية بل الأفضل أن يكون نظاماً (مالياً تكنولوجياً) يؤدى إلى النهوض بالاقتصاد العربى نهوضاً حقيقياً وليس رقمياً فقط ، وبالتحديد فإن ما هو مطلوب عربياً : دفق مالى استثمارى يوفر للعرب ما لا يقل ٦٠-٧٠ مليار دولار سنوياً كاستثمارات فى مجالات البنى الأساسية ، وفى المجالات الزراعية والصناعية والسياحية بحيث يشكل ذلك تدفقاً للتكنولوجيا يتيح للعرب تصنيع نصف ما يصدرونه ، والدخول فى عملية تصنيع ٥٠٪ على الأقل مما يستوردونه [٣٥] .

وأمام العرب بديل آخر - بافتراض حسن النية الأوربية - إذ عليهم إقناع أوربا وعلى أوربا أن تفعل ذلك - بالاستثمار فى الوطن العربى بما يوازى على الأقل العجز التجارى بين الدول العربية والاتحاد الأوربى ، ويبلغ هذا العجز نحو ٣٠ مليار دولار سنوياً .

إن موقفاً عربياً صلباً حيال الأوربيين سيؤدى إلى تدفق هذه الاستثمارات أو تلك حتماً، وإلى خلق مئات الآلاف من فرص العمل . والكلام نفسه ينسحب على أمريكا واليابان .

نحو مشروع عربى - متوسطى شرق أوسطى - عبر بناء نظام اقتصادى إقليمى عربى جديد

يؤكد لنا ما سبق من تحليل أن رأس العرب-المتوسطيون والشرق أوسطيون والعرب جميعاً فى إقليمهم الممتد - مطلوب من قبل أمريكا وإسرائيل وأوربا ، اقتصادياً ، وثقافياً وسياسياً مهما اختلفت التسميات المذوقة وتضمنت إعلانات القمم والمؤتمرات تلميحاً أو تصريحاً . وهذا يعنى عودة الاستعمار الغربى للوطن العربى ، لا بل تكريسه (ومهره) بخاتم الحكومات العربية وقبوله توقيعاً من قبل البعض ، والاستعجال فى دعوته من قبل البعض الآخر الذين لولا بقية حياء - إن كان هناك بقية - لأنكروا هويتهم واستنكروا انتماءهم العربى (جماعة مؤتمر الدوحة نموذجاً) .

العرب إذن فى كلا المشروعين - المتوسطى والأوسطى - هم الخاسرون لأن المشروع الشرق أوسطى هدفه كما رأينا توفير المناخ المناسب لتأقلم إسرائيل مع محيطها دون إلزامها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الصادرة بحقها ودون إخضاع ترسانتها النووية لرقابة الجهات المختصة .

أما مشروع الشراكة المتوسطية فهو - إضافة إلى أنه يمنح إسرائيل الامتيازات الواردة فى مشروع الأوسطية - يقسم الدول العربية إلى محاور وتكتلات منفصلة عن بعضها ، بحيث تصبح الشراكة الأوربية مع الدول العربية المتوسطية غير الشراكة التى ستقام مع دول مجلس التعاون الخليجى أو مع الدول الأخرى مثل العراق واليمن والسودان والصومال وجيبوتى . الخ [٣٦] .

فإذا كنا نريد فعلاً الخروج من هذا المأزق فما على العرب إلا بناء نظام اقتصادى إقليمى عربى جديد فالأخطار الكبيرة التى تتهدد حاضر العرب ومستقبلهم تحتم عليهم اتخاذ المبادرة ووضع رؤية عربية وشرق أوسطية متكاملة تتضمن تصوراً واضحاً لمستقبل المنطقة ودور القوى الإقليمية فيها ، وتحدد أساليب ووسائل إدارة العلاقات العربية مع بقية دول الإقليم ومع العالم الخارجى وتضمن دوراً فعالاً للعرب فى أى نظام إقليمى مستقبلى [٣٧] ، خاصة أن مؤسسات التعاون أو التكامل العربى لا تزال قائمة وحقق بعضها نجاحات مشجعة فى مجالات نشاطها ، وكانت المؤسسات المالية العربية ولا تزال من أنجح الأجهزة فى منظومة التعاون الإقليمى العربى وتشمل الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، وصندوق النقد العربى ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والصندوق العربى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، يضاف إلى هذه المؤسسات اتحادات عربية لمختلف المهن والصناعات والسياحة والتربية والثقافة والعلوم والعمل والنقل والمواصفات والمقاييس ... الخ ، إلا أن ضعف الإرادة السياسية وتدخل القوى الخارجية أضعف هذا النظام . ومعنى ذلك أن إمكانيات تقوية هذا النظام وتفعيله ليست محتملة فقط بل شبه مؤكدة .

ويبدو من الضرورى الإيضاح بأن الإرادة السياسية هى فى حقيقة الأمر إرادة الحكومات لا الشعوب، أخذاً بعين الاعتبار طبيعة وواقع أغلب الأنظمة السياسية العربية ، وبالرغم من تغييب إرادة الشعوب إلا أن ذلك لا يعنى أن هذه الشعوب ليست بقادرة فى

لحظة تاريخية على القيام بدورها وإعادة الأمور إلى نصابها. وبناء على ذلك نرى أن بناء نظام اقتصادى عربى إقليمى جديد سيكون متوافقاً مع هذه اللحظة التاريخية كما سنرى .

المساحة الاستراتيجية العربية :

إن شكل المعادلة فى التعامل أو فى المواجهة مع إشكالية المستقبل العربى وعدم ارتهانه لإسرائيل أو للغرب بشقيه الأمريكى والأوربى ، وعقلنة هذه المواجهة يتخذ طبيعة أخرى على الصعيد الدولى ، إذ يكون التعامل الأكثر أهمية بالنسبة للدول العربية اليوم هو مع القوى الكبرى لأن التعامل معها هو الأساس لخلق إما تعاون مثلث (اقتصادى – سياسى – عسكرى) أو لخلق تحكم من قبل الدول العربية بطبيعة توازنات الدول الكبرى الموجودة داخل المنطقة العربية [٣٨].

وبما أن العالم العربى اليوم غير قادر ضمن تكويناته وقدراته الحالية على أن يكون نداً لهذه القوى ، فينبغى إيجاد سياسة عربية ذات تنسيق مشترك هدفه إدراك طبيعة المصالح والتوازنات التى تخلقها هذه القوى داخل المنطقة ، وهذا الإدراك يتم عبر استيعاب المتغيرات الأخيرة التى حدثت على المسرح الدولى وهى انهيار الاتحاد السوفيتى، وظهور كتلة أوربا الموحدة كقوة عظمى جديدة لم تصبح إلى الآن قوة منافسة تماماً للقوة الدولية الأولى فى العالم وهى الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى منفردة دولياً بصياغة قرارات سياستها واستراتيجيتها داخل مناطق حيوية من العالم ، التى من ضمنها وربما أكثرها أهمية وخصوصية ، منطقة العالم العربى .

وإزاء هذا الوضع الدولى الحالى يغدو لزاماً على الدول العربية أن تحتفظ بعلاقات تعاون مع القوى الكبرى وإدراك حقيقة أن يكون التوازن الدولى الموجود داخل الوطن العربى توازناً متكافئاً، لأن العالم العربى بحكم كونه عالماً نامياً لم يظهر على الساحة الدولية بعد ككتلة جيوبولوتيكية عالمية تتعامل معاملة الند للند مع الدول الكبرى [٣٩].

بناء على ما ورد فإن مصلحة العرب الانفتاح أكثر على قوى عالمية أخرى صاعدة وجديدة بما فيها أوربا بطبيعة الحال وتحقيق تعاون اقتصادى وتجارى وتقنى ، والاستفادة من الصناعات التكنولوجية ولعل فى مقدمة تلك القوى اليابان والصين .

ويجب أن تتزامن هذه التعددية فى الانفتاح والتعاون مع القوى الكبرى مع بدء قيام النظام العربى الذى يجب أن يكون عربياً خالصاً ويتعامل مع التكتلات والقوى ليس من موقع التبعية لهذه القوة أو تلك إنما بمنطق استقلالى يلعب بأوراقه (الاقتصادية السياسية) والتى منها الأهمية الإستراتيجية ، والموقع الجغرافى ، والسوق الواسعة والنفط والغاز .. الخ .

إن العرب يستطيعون أن يفعلوا ما كانوا يفعلونه أثناء الحرب الباردة باتباع تكتيك بل استراتيجية اللعب فى مساحة هذا المعسكر أو ذاك لتحقيق أهدافهم .

وهذا الخصوص يرى (بوسوفاليوك) نائب وزير خارجية روسيا [٤٠] أن غياب سوريا ولبنان عن مؤتمرات القمة الشرق أوسطية قد يبدو متناقضاً مع مصالحهما الاقتصادية على أساس أن المؤتمرات (الدار البيضاء ، عمان ، .. .) تسعى إلى إحياء المنطقة ودولها اقتصادياً إلا أن الغياب بالمنطق الإستراتيجى يؤثر سلباً (كسهم مرتد) فى إمكانية تنفيذ نتاج هذه المؤتمرات تماماً وتحقيق أغراضها ، فمن جهة يستحيل وضع مشاريع إقليمية فعلاً بدون مشاركتهما ، كمشاريع الطرق ، والنقل والمياه الخاصة . ومن جهة أخرى فإن الاستقرار والسلام الوطيد الطويل الأمد هو القاعدة الأساسية التى يستند إليها رجل الأعمال عند شروعه العمل فى منطقة جديدة ، ومادامت سوريا ولبنان خارج دائرة المشاركة فإن أى رجل أعمال يتمتع بقدر من بعد النظر والحصافة سيدرك أن استثمار الأموال فى المشاريع الإقليمية سابق لأوانه على الأغلب .

النتيجة :

إن على العرب الدخول فى البيئة الجديدة للاقتصاد العالمى والنظام العالمى الجديد إذا جاز التعبير من منظور ومضمون هذه البيئة، وليس من خلال منظور ما بعد السلام مع إسرائيل أو الشراكات المتوسطية أو الشرق أوسطية، بل من خلال السعى إلى خلق توازن متكافئ فى التعامل مع الأطراف الأقوى داخل الوطن العربى بإستخدام بقية أوراقهم بعد أن سلموا أغلبها إلى الطامعين والمستعمرين الجدد بدون مقابل .

وبالتالى فإن أية معالجة لهذا الموضوع انطلاقاً من أن معاهدات السلام مع إسرائيل هى الأساس ، لهى معالجة مختزلة ومشوهة وغير منطقية ، لأن التحدى الأكثر تأثيراً على العرب هو المتغيرات الاقتصادية العالمية كمتغير مستقل . أما المتغير الإقليمى الإسرائيلى

فهو متغير تابع [41] وبالتالى فإن كل معالجة لأوضاع الوحدات الاقتصادية القطرية العربية يجب أن تنطلق من حقيقة وضرورة البحث عن صيغ مناسبة ، وتصورات عملية وواقعية لمواجهة متغيرات الاقتصاد العالمى من منظور (اقتصاد عربى) فى التعامل مع اقتصاد كونى يتضمن تجمعات اقتصادية عملاقة . وإسرائيل فى هذه الحالة يجب أن لا تخرج عن كونها مجرد طرف من أطراف المجموعة الإقليمية فى الفضاء العربى المتوسطى أو الشرق أوسطى . وبناء على ذلك فإن من أكبر الأخطاء التى يقع فيها العرب فى هذه المرحلة ، اعتقادهم وتعاملهم مع المعادلات الجديدة من خلال اعتبار اتفاقيات السلام بوابة ومدخلاً للاقتصاد العالمى ، واعتبار إسرائيل نقطة العبور إليه ، بل الوسيلة الوحيدة للدخول إلى عالم ما بعد التكتلات ، ومنظمة التجارة العالمية ، ومن هنا ظهرت الطروحات الفجة فى الآونة الأخيرة عبر مقولات - على سبيل المثال - : اقتصاد أردنى - إسرائيلى، لبنانى إسرائيلى ، مصرى إسرائيلى .. الخ ، وكأن إسرائيل هى القاسم المشترك الأعظم والأب الروحى للجميع ، ومفتاح الولوج إلى الحل .

صحيح أن السلام أنهى حالة الحرب بين العرب وإسرائيل ، ولكن مصير الاقتصادات العربية فى مرحلة ما بعد السلام يجب أن لا يرتهن لإسرائيل ولمصلحتها ، بل لمصلحة العرب أولاً وأخيراً .

فالتحديات التى كانت تواجه الاقتصادات العربية فى مرحلة ما قبل السلام بقيت هى ذاتها فى مرحلة ما بعد السلام ، ودخول إسرائيل كمستجد يجب أن يبقى حالة طارئة وجزئية .

والمشروعات المطروحة الآن لتنمية وتقوية الاقتصادات العربية والتى تتناول كل شئ تقريباً ، كما هى ممكنة الآن ، كانت هى نفسها مطروحة وممكنة سابقاً .

وبناء على ذلك ، فإن على راسمى السياسات الاقتصادية العربية والمخططين الإستراتيجيين العرب ، أن يسقطوا هذا التصور على أهدافهم القطرية أو القومية ، والإقليمية ، والكونية ، ويعتبروا إسرائيل واقتصادها جزءاً يتبع الكل ، وليس جزءاً يتبعه الكل ويلحق به .

ومن هنا تأتى أهمية الرؤية التى علينا أن ننتهى إليها وهى أن اندماج الاقتصادات العربية فرادى فى البيئة الجديدة للاقتصاد العالمى فى عصر ما بعد الاوروجواى هو

محاولة انتحارية ، وسوف تنعكس بالسلب على مستقبل عمليات النهوض والتطوير الاقتصادى للبلدان العربية .

ويقودنا هذا التنبيه بأن الدول العربية وهى بصدد البحث عن وعاء أو فضاء إقليمى ملائم ، يجب أن لا يعنى بالضرورة نقل أو تقليد نماذج الآخرين ، أو مواجهة خيارى الشرق أوسطية ، أو الشراكة المتوسطية وكلاهما كما رأينا فى تحليلنا صيغة تخدم فى منطلقها وخلفيتها وأهدافها مصلحة طارحيها إسرائيل وأمريكا فى الصيغة الشرق أوسطية، وأوربا فى الصيغة المتوسطية كبديل للشرق أوسطية ، لا يدعمها حتى الآن تصميم نافذ ، وخطوات عملية ذات أثر واضح سوى بعض البدايات الهامشية مع قطر عربى أو أكثر فى المغرب العربى (بالنسبة للشراكة المتوسطية) .

وإسرائيل فى كل الأحوال لا تعترف أصلاً بوجود اقتصاد عربى أو بنية اقتصادية عربية بالمعنى الجمعى ، وهى فى أحسن الافتراضات ترى وحلفاؤها أن الاقتصاد العربى إذا كان موجوداً، فالمفروض أن يوضع فى خدمة الاقتصاد الإسرائيلى وضمنَ الإستراتيجية الأمريكية ، وهى تسعى إلى احتلال موقع البوابة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط من وإلى بقية العالم ، وتمسك بمفاتيحها .

وباختصار فإن إسرائيل تسعى إلى أن تصبح مركز الثقل فى جميع الأنشطة الاقتصادية المستهدفة ، ونقطة الالتقاء أو العبور لمعظم مشروعات البنية التحتية كالطرق ، والسكك الحديدية ، والاتصالات ، والطاقة ، ولمجرى المياه بالتعاون مع تركيا ، وكذلك البلد المستفيد الأول من جميع البرامج السياحية المتعددة الوجهات ، ونقطة استقطاب للإستثمارات الخارجية الوافدة وشريكاً رئيسياً فى التجارة البينية ، وأن تصبح مصدراً رئيسياً للتقانة للبلدان العربية ، مما يتيح لها قوة اقتصادية مسيطرة بالإضافة إلى قوتها العسكرية المؤكدة لتصبح المرجعية السياسية الأولى فى المنطقة. وكل ذلك يثلج صدر أمريكا ويقر عينيها اللتين تتطلعان باستمرار إلى احتمالات الانفلاتات والانفجارات الأيديولوجية ، والشعبية ، فى الدول العربية مما يهدد مصالحها الإستراتيجية فى المنطقة وهى التى رسمت ولا تزال ترسم لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبدأت تقطف ثمارها خاصة بعد حرب الخليج الثانية، بل مسرحية حرب الخليج الثانية التى عرضت بالذخيرة الحية ، وكان آخرها التخطيط لإقامة مظلة ضد الصواريخ البعيدة المدى تغطى كل

المنطقة العربية والشرق الأوسط ، كما تتطلعان أيضاً إلى إبعاد أوربا عن المنطقة والخلاص منها كمنافس أكيد فى السيطرة على المنطقة وخيراتها لمصلحة اقتصادها .

ويبدو واضحاً ، أن أهم الأهداف (الماورائية) لهذا السعى إضافة لما ذكرناه ، هو إلغاء التفكير (من خلال الواقع الجديد) فى أى توجه عربى أو رؤية لما يسمى بكيان اقتصادى عربى وصولاً إلى كيان منظومى عربى بأبعاده السياسية والقومية ، بما فى ذلك من احتمالات ولو كانت ضعيفة لتحقيق حالة ما من التكامل أو التضامن العربى .

وربما يكون من المثير الوصول إلى تصور غير معلن ، ولم ينبه له أحد حتى الآن هو أن أغلب النخب العربية الحاكمة بأنظمتها البعيدة عن مضامين ومفاهيم المجتمع المدنى تميل ضمناً إلى السعى لتحقيق - هكذا - صيغة عبر الشرق أوسطية، فتلغى المتوسطية بذلك كل احتمالات (بل كوابيس) وحدوية عربية قد تهدد مستقبلاً كياناتها الخاصة ومصالحها الذاتية ونفوذها القطرى ومواقع حكمها وسلطتها لمصلحة الجمع العربى . وشواهد الخمسينيات والستينيات تؤكد ذلك كما يقرئنا التاريخ القريب ، وكما تؤكد التوجهات المغرقة فى القطرية بعد حرب الخليج الثانية ، لدرجة العداء للآخرين . (العرب طبعاً) .

وكمحصلة ونتيجة ، يصبح واضحاً أن الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة أو المتوسطية ، ستنتهى - إذا ما سارت الأمور على ما هى عليه - إلى تحويل معظم المكاسب إلى الاقتصاد الإسرائيلى والأمريكى أو الأوربى ، الذى سيعتمد على جملة من المزايا النسبية ، والأوضاع السياسية فى مواجهة الدول والاقتصادات العربية المنفردة ، إضافة إلى مصادر التميز والتى منها :

١. التفوق التقنى الإسرائيلى الذى تدعم أكثر بالإنفاق على إقامة مؤسسة العلم والتكنولوجيا مع الحليف الأمريكى الدائم .
٢. مبادرة الأطراف العربية الموقعة لاتفاقيات السلام إلى مشاركات غير متكافئة مع العديد من الأنشطة الاقتصادية الإسرائيلية يقدم فيها الطرف العربى جملة من التسهيلات كشريك تابع حيث يوفر الأيدى العاملة الرخيصة ، وخدمات الإنتاج المساعدة ، وجملة من التسهيلات الأخرى ، فى حين تقوم إسرائيل بمهام التخطيط ، والتصميم والتسويق، وتقديم جزء من التمويل .

٣. الاعتراف بإسرائيل ، ليس كعنصر اقتصادى سياسى فى المنطقة فقط بل بإعطائه دوراً قيادياً وامتيازات تساعد على حل مشكلاته على حساب الجوار العربى من خلال فتح الأسواق العربية وإعطاء الأفضلية للصادرات الإسرائيلية ، وبمعنى آخر إعطاء إسرائيل امتيازات لم تعطها الدول العربية لبعضها البعض حتى الآن .

٤. تفكيك الوطن العربى إلى كيانات غير عربية منسوبة إلى انتمائها الإقليمى ، كفصل الخليج العربى عن بقية الوطن العربى وتحويله إلى محميات ، وفصل المغرب العربى عن المشرق العربى وربطه بأوربا مع بروز تناقض بين هذه النظرة الأوربية والنظرة الأمريكية، والأهم من هذا وذاك جعل محور الشرق الأوسط بقيادة إسرائيلية .

توصلنا هذه الاستنتاجات إلى حالة من اليقين أقرب منه إلى الشك فى مدى جاذبية وواقعية قيام سوق شرق أوسطية أو شراكة متوسطية تأتى للدول العربية واقتصاداتها بمكاسب توازى المكاسب التى تجنيها إسرائيل . وذلك لأن ما عرضناه يسمح لإسرائيل بأن تصبح نقطة استقطاب مركزية اقتصادياً ومالياً، ويسمح لحليفتها أمريكا والغرب عموماً بأن تثبت تغلغلها وتعزز استغلالها الاقتصادى وهجمتها الثقافية والاستهلاكية على حساب العرب .

الصيغ والبدائل المقترحة لأشكال التعاون الاقتصادى العربى فى مواجهة تحديات الشرق أوسطية والمتوسطية وصولاً إلى نظام إقتصادى إقليمى عربى جديد

استهلال :

بداية نشير إلى أن حالة الانفصام بين ما تم اتخاذه من قرارات عربية واتفاقات جماعية وبين ماجرى تنفيذه فعلاً فى كل قطر عربى على انفراد هى كما يبدو ظاهراً سعى لغاية طموحة ، بينما الإجراءات التنفيذية القطرية لم تراع إلا المعطيات الراهنة فى بلدها فقط ، إضافة للافتقار إلى الدراسة والتحليلات الواقعية مما جعل التدابير والاتفاقات العربية تأتى كضرب من ضروب الاستعارة المبتسرة ، دون مراعاة كافية لطبيعة الشروط الاقتصادية ، والأحوال السكانية والاجتماعية السائدة والمرتقبة !!

ويجب ألا نغفل النوايا (الرديئة ربما) لكثير من الحكومات العربية التى اتخذت هذه القرارات تجنباً للملامة أو استجابة للضغوط ، أو لتبريد بؤر الاتجاهات التوحيدية العربية، التفافاً على المحتمل ، وحفاظاً على المصالح الشخصية الذاتية حتى بعيداً عن المصلحة الذاتية للقطر نفسه ، وإلا لكانت بادرت فى ذلك الوقت ، ويمكن أن تبادر الآن إلى إقامة السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة، ونفذت عشرات القرارات والاتفاقيات الثنائية والجماعية العربية المعروفة . وانسجاما مع هذا التصور فإن منهج التخطيط التأشيرى كما يراه "محمود عبد الفضيل فى ورقته الوارد ذكرها فى المراجع" يمكن أن يشكل دليلاً تسترشد به عمليات التنمية القطرية التى تواجه تحديات متشابهة إزاء الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية والمتوسطية ، واتجاهات العولمة عموماً ، وخاصة موقع الاقتصاد العربى ضمن بنية الاقتصاد العالمى إذ أن عمليات التنمية القطرية ما زالت بحاجة إلى دليل عمل يعين لها إتجاهاتها ومراميها إزاء بعضها بعضاً، بما يضمن لها أكبر قدر من التنسيق والتكامل .

وجدير بالإشارة هنا أن منهج التخطيط التأشيرى على الصعيد العربى ليس مجرد منهج فنى ، بل يشكل ضرورة اقتصادية وسياسية من منظور المستقبل العربى من أجل تحقيق أكبر درجة من التناسق ، ولا نقول التنسيق بين سياسات التنمية القطرية فى اتجاه التكامل الاقتصادى العربى وبناء درجة أكبر من التنافسية ، وبعبارة أخرى فإن منهج التخطيط التأشيرى على الصعيد العربى سوف يساعد على تأكيد البعد القومى فى الخطط الإنمائية القطرية والتنسيق بين هذه الخطط فى إطار رؤية بعيدة المدى للمتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية، ويفترض من الناحية العملية أن تنصب مجهودات التخطيط التأشيرى حول قطاعات أو أنشطة رئيسية تمثل نقاط التقاطع الممكنة بين مجهودات التنمية القطرية وبين عمليات التكامل الاقتصادى العربى، إلا أن ذلك قد لا يفى بالغرض خاصة فى ظل الظروف الراهنة التى تطرح فيها بقوة وبصراحة مقترنة بالسلوك العملى غير المبرر من قبل بعض الأقطار العربية دعاوى السلام ، والتفرد غير المتعقل فى التحلق على الانفتاح مع إسرائيل بكل المضامين ، بدعوى المتغيرات الدولية وضغوط القوى ، والرؤية البراغماتية إلى آخر ما هنالك من دعاوى تلفيقية بحجة غياب الدراسات العربية ، مقابل وضوح وتوفر الدراسات الإسرائيلية التى تعطى مبرراً يبدو منطقياً للحكومات العربية

بادعاء وجود مصلحة مباشرة ومؤكدة لها فى إقامة نوع من التخطيط التأشيرى مع إسرائيل بدلاً من الأقطار العربية وفق صيغ الشرق أوسطية .

وقد يكون المجال الوحيد والأكثر فعالية هو عرض هذه الدراسات فى المؤتمرات والندوات وعبر مراكز الدراسات الإستراتيجية والمؤتمرات الشعبية لتكون أداة لإسقاط الحجة بغيابها بدلاً من طرح الإطار العام . ولربما يقع عبء على المفكرين العرب الإستراتيجيين وعلى مراكز الدراسات الإستراتيجية المستقلة .

فهذه الدراسات من شأنها أن تسقط مبررات وادعاءات الحكومات العربية بغياب الرؤية الواضحة أو البراهين المنطقية .

وبافتراض حسن النية فإن هذه الدراسات ستكون بديلاً ومنافساً للمشروعات الإسرائيلية المطروحة بصيغ مغرية وربما خبيثة كما حدث فى قمتى الدار البيضاء وعمان، حيث دأبت إسرائيل منذ قبل قيامها ولازالت على إعداد (سيناريوهات) مستقبلية ومنها مشروع بالتيمور ، ومشروع جامعة تل أبيب ، وكتيب ١٩٦٧ ، والشرق الأوسط الجديد ... الخ خلافاً لما جرى عليه العرب .

ولا يفوتنا فى هذا السياق الإشارة إلى أن العديد من الدراسات التى أجريت حتى الآن كان المفترض فيها أن تتناول رؤية أى اقتصاد قطرى فى إطاره الإقليمى من زاوية البعد العربى وليس من زاوية البعد الإسرائيلى عبر اتفاقية السلام ، وبالتالى فرص التعاون الاقتصادى والعلاقات الاقتصادية المحتملة والممكنة بإيجابياتها وسلبياتها عربياً وإسرائيلياً، لتكون مرجعية لمتخذى القرار القطرى أو القومى فى منهج التخطيط التأشيرى المقترح ، أو غيره من الصيغ .

الصيغة الأولى :

كى لا يتهم تحليلنا بالتحيز صوب إبراز سلبيات المشروع الشرق أوسطى أو المتوسطى، على إيجابياتهما التى يمكن تحقيقها ، وهى مما يدعمه التحليل الاقتصادى النظرى . فإننا هنا مدعوون بالضرورة إلى اعتماد قواعد التحليل ومضامينه فى نطاق الاقتصاد السياسى والمؤسسى ، أى التحليل الذي لايغفل الاعتبارات السياسية ونمط تقاسم المكاسب بين فرقاء التعامل والتفاعل فى الشرق الأوسط المنشود فى قمة الدار البيضاء ،

وهنا يصبح من الضرورى إيفاء شرطين أساسيين مترابطين عضوياً لكى تكون المكاسب المتوقعة من المشروع الشرق أوسطى كافية لتبرير الانطلاق فيه لدى الفريق العربى :

أ- الاشتراط الأول :

أن يكون دور إسرائيل وموقعها فى هيكلية النظام الشرق أوسطى أو المتوسطى وحركيتهما ، معادلاً وموازياً لدور أى من الأقطار العربية بمعنى أن تكون المواقع والأدوار فى ترتيب أفقى لا فى ترتيب عمودى ، فالترتيب العمودى يعنى ، وبشكل استبقائى ، تمكين إسرائيل من الهيمنة على شبكة العلاقات الاقتصادية ، وبالتالى من الهيمنة السياسية إلى جانب التفوق العسكرى الذى لا جدال حوله ، فعندما تكون المواقع متوازية على أرضية أفقية ، يتاح للتعامل بين العرب وإسرائيل لدى التوصل إلى تسوية سياسية مرضية للفريقين أن يكون تعاملاً ندياً متكافئاً ، لا تقتصر دلالاته وآثاره على اعتبارات "الحساب الاقتصادى" فحسب ، فإذا كانت هيكلية العلاقات المرسومة من حيث تقسيم الأدوار والمواقع فى البرامج والمشروعات والمؤسسات التى يلحظها المشروع الشرق أوسطى تعطى إسرائيل موقعاً متميزاً ومتفوقاً بصورة استباقية - كما يلاحظ فى ما قدم من مقترحات فى وثائق قمة الدار البيضاء وما جاء فى قسم كبير من البيانات والمداخلات - فإن هذا يشكل فى الأساس خللاً بنيوياً خطيراً تترتب عليه آثار ضارة مخيفة للأقطار العربية .

ب- الاشتراط الثانى :

لتحقيق مكاسب مرضية لجميع الفرقاء من انطلاق المشروع الشرق أوسطى أو المتوسطى يشترط ألا تكون مكاسب إسرائيل على حساب العرب ، ومن الضخامة بحيث يعمل ذلك على تهميش الدور والموقع العربيين ، وبالتالى على إيصال إسرائيل إلى هيمنة اقتصادية تتولد منها هيمنة سياسية إلى جانب التفوق العسكرى .

الصيغة الثانية :

من الواضح أن كل طرف عربى شارك فى عملية السلام ووقع اتفاقاته ، انطلق من مصالحه وأمنه وجغرافيته بمنظور قطرى ، وسعى من حيث المبدأ والأساس إلى تجميد التناقض والصراع مع إسرائيل لصالح الالتفات إلى المشكلات السياسية والاقتصادية

والاحتياجات الداخلية العديدة المتراكمة ، ولكن قيمة السلام فى الحقيقة وبالمفهوم العربى يجب أن تنطلق من مدى مساهمته فى مساعدة الدول العربية ، كل على حدة وفى إطار جماعى فى الوقت ذاته على حل أهم مشكلاتها الاقتصادية والسياسة والمائية ، والبيئية والتعليمية والأمنية فى الإطار الداخلى والقومى والإقليمى ، وليس حل مشكلات إسرائيل على حسابها .

فالتشكيل الجديد الناتج عن السلام يجب أن يعنى السعى رغم العقبات الكثيرة لبناء عقلانية جديدة فى المنطقة العربية ومحيطها الإقليمى يقوم أساساً على رؤية عربية قطرية وقومية إقليمية شاملة لأمور التنمية والبناء الاقتصادى ، ونظام وحركة المعلومات والسياحة والملاحة والتجارة ، وحماية البيئة وحماية مصادر المياه وتوزيعها وترشيد استخدامها ، وتطوير الزراعة ، والتعاون الاقتصادى والكونفدرالية والأمن ، والحد من التسليح ، وتطوير أشكال من المشاركة السياسية الديمقراطية ، وحقوق الإنسان .

إن المستقبل مرتبط بقدرة المخططين والإستراتيجيين العرب (الرسميين ومراكز الدراسات) باختلاف دولهم على وضع مجموعة الدراسات والسيناريوهات والبدائل الآن وفوراً لجهة تصور عربى ، تملك زمام المبادرة فيه سوق أوسطية عربية ، كبديل للمشروع الإسرائيلى الأمريكى المطروح والهادف إلى التعاون فوق القومى فى السوق المأمولة والذى يهدف إلى حذف هوية وانتماء دول المنطقة ، وكبديل أيضا لمشروع الشراكة المتوسطية .

ذلك أنه من الصعب فى تصورنا أن يتمكن الشعب العربى خلال هذين الأجلين ولأسباب وجدانية من هضم صيغ التعاون العربى الإسرائيلى وقبولها تماماً خاصة وأنها تطرح من خلال الجبرية العالمية التى أملت حل الصراع العربى الإسرائيلى بالطرق السلمية وعلى حساب العرب ، قولاً واحداً . وليس أدل على ذلك من المنطق اللاهوتى المتشنج لحزب الليكود واليمين الإسرائيلى الذى سينعكس مباشرة على رؤية إسرائيل للسلام خاصة وليكود نتنياهو يمسك دفة الحكم .

وهى ذاتها - وبمنطق واقعى - تملى على الأنظمة العربية منهجاً انفتاحياً يفترض أن يسير بخطة محسوبة واعية للتعامل مع الشرق أوسطية ومع المتوسطية أيضاً ، بعيداً عن منطق الامتناع العاطفى تماماً عن المشاركة التى تعنى الارتداد عن حركة التسوية السلمية

ارتداداً قصير النظر وموازين القوى على ما هى عليه. وطالما أن المعالجة الشاملة بكل أبعادها ومضامينها متعذرة على المدى المنظور والنظام العربى المفترض متعثر ، والسوق العربية غائبة ، والهرولة متسارعة بسبب وبدون سبب فى بعض الأقطار العربية بل من قبل بعض الحكومات العربية ، فإنه يبدو من المناسب كمرحلة أولى إقامة نظام عربى صغير يقوم مؤقتاً كما يمهد ، للنظام العربى الكبير فى ممارسة التعامل المسؤول والعقلانى مع الحركة الشرق أوسطية والمتوسطية فى مداها القريب والمتوسط يضم عدة أقطار مشرقية ومغاربية تكون مهمته ترشيد الحركة داخل الدائرة العربية واتصالها بالدائرة الشرق أوسطية .

ونرى أن هذا النظام المصغر يمكن أن يشكل الأرضية المناسبة لممارسة نهج التخطيط التأشيرى المقترح للتنسيق التكاملى العربى على الأمد البعيد ، الذى إذا تحقق فسيكون الطرف الأقوى والأجدر بالمكاسب فى مجالات التعاون الإقليمى ، أو العالمى عبر منظمة التجارة العالمية وفى مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى ومع القوى الكبرى الموجودة داخل العالم العربى ، وفى المحصلة مع إسرائيل كمجرد دولة من دول الإقليم .

الصيغة الثالثة : النهاية الصفرية ولحظة الانفجار :

إن المشروع الشرق أوسطى بصيغته الراهنة ليس نابعاً من مصالح الدول العربية وفق ما سبقت الإشارة إليه وما تتفق عليه كل الدراسات ، فالدول العربية ليست فى حاجة إلى إسرائيل ، بل العكس . كما أن للغرب مصالحه فى الوطن العربى ، وللعرب مصالحهم فى الغرب وبالتالى فإن إقامة سلام مفروض على العرب يبقى الكثير من المسائل معلقة أو مؤجلة لا يلغيها التعاون الاقتصادى مع إسرائيل .

ولذلك ، فإن الواقعية السياسية تفرض على العرب الإمساك بمفصل المصالح وليس التخلى عنه لإسرائيل . لأنه فى حالة الإذعان للجبرية العالمية وتحديداً الإسرائيلية الأمريكية وللضغوط فإن من شأن ذلك أن يبرد الصراع فى المنطقة على المدى المنظور ، إلا أنه على المدى البعيد وفى ظل العلاقات غير المتكافئة بين العرب كطرف شعبى وبين الأطراف الأخرى وبالذات إسرائيل قد يؤدى إلى تراكم مشاعر الغبن وضغوط الهيمنة التى تخلفها عادة السيطرة الاستعمارية بمختلف صيغها وأشكالها وبالتالى يصبح المستقبل غير مضمون ، ولعل فى ظاهرة الإسلام السياسى أو الإرهاب ما يترجم مثل هذا الاحتمال (مع

رفضنا من حيث المبدأ والأصل لطروحات أصحابه) . وبناء عليه نقول فى رؤية مستقبلية فيما يشبه الحتمية التاريخية ، بأن العرب وتحديداً الحكومات العربية ، إذا لم تبادر إلى رعاية مصالح شعوبها فى مناخ أصبح كل شئ فيه واضحاً جملة وتفصيلاً ، وإذا استمرت فى الإذعان لغواية مصالحها الذاتية ومصالح إسرائيل وأمريكا ضمناً ، فإن لا شئ يضمن على الإطلاق الانفجار العربى وفى أى وقت قادم ، وعندئذٍ قد يبدأ زمن الأصولية القومية العربية بكل أشكالها واحتمالاتها وقراءة التاريخ لا تستبعد ذلك ولا تنفيه .

ختاماً :

ولتحقيق الصيغة العربية فإن الدراسات والتحليلات والمنطق التخطيطى التأشيرى يجب أن تتناول فرص التعاون العربية العربية والعربية الإسرائيلية العالمية مع هامش من الحرية لاستقلالية كل قطر عربى فى توجهاته الاقتصادية وحرية استخدام موارده لتحقيق أهدافه الإنمائية الذاتية طبقاً لنظامه السياسى الاقتصادى والاجتماعى مع التزام الحد الأدنى بصيغ ومتطلبات التنسيق والتكامل مع الخطط والسياسات الاقتصادية القطرية بما يحقق أكبر قدر من المواءمة بين أهداف التنمية القطرية وأهداف التكامل الإنمائى العربى وبما يسمح بحل التناقضات القائمة بين المصالح القطرية فى الأجلين القصير والمتوسط .

الهوامش :

١. نيفين عبد الخالق مصطفى ، المشروع الشرق أوسطى (بيروت ، المستقبل العربى ، عدد ١٩٣ ، ١٩٩٥) ، ص ٥ .

٢. السيد ولد أباه ، المشروع الشرق أوسطى قيد الإنجاز ، لندن الشرق الأوسط ، العدد ٦١٩٤ ، ١٩٩٥).

٣. جلال عبد الله معوض ، الشرق الأوسط ، الدلالات والتصورات الجارية والمحتملة (القاهرة ، مجلة شؤون عربية ، عدد ١٩٩٤/٨٠ ص ١٤٠.

٤. على الدين هلال ، جميل مطر ، النظام الإقليمى العربى ، (القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣) ، ص٢٦ .

٥. عثمان زيد الكيلانى ، القطاع الصناعى فى مواجهة التحديات المستقبلية ، مؤتمر الإقتصاد الأردنى فى إطاره الإقليمى والدولى (عمان ، مركز الأردن الجديد للدراسات بالاشتراك مع مؤسسة فريدريك إيبرت ، وجامعة فيلادلفيا ، ٢٦ - ١٩٩٦/٥/٢٩ .

٦. محمود عبد الفضيل ، الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادى العربى (مؤتمر الاقتصاد الأردنى ...) نفس المؤتمر . ورقة خلفية .

٧. مصطفى جفال ، الورقة الإسرائيلية (لندن ، الشرق الأوسط ، العدد ٦٢١٦ ، ١٩٩٥/١٢/٥) .

٨. فؤاد مطر ، قمة قاطعها أهل القمة ، (لندن ، الشرق الأوسط ، العدد ٦١٨٧ ، ١٩٩٥/١١/٦) .

٩. كرم جبر ، ٢٦٠ مشروعاً بتمويل خليجى للسيطرة على المنطقة (الكفاح العربى ، العدد ، ٨٩٥ ، ١٩٩٥) .

١٠. يوسف صلاح ، الأمن الأمريكى والإقتصاد الإسرائيلى (بيروت ، الكفاح العربى ، عدد ١٩٩٥/٩٠١) .

١١. انظر إعلان عمان ، (لندن ، الشرق الأوسط ، العدد ٦١٨٢ / ١٩٩٥) .

١٢. منصف السليمى ، إعلان الدار البيضاء تسوية بين مطالب السياسى ومصالح الاقتصادى (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المستقبل العربى ١٩٣ / ١٩٩٥) ص ١٩ .

١٣. منصف السليمى ، ذات المرجع ، ص ٢٢ – ٢٤ .

١٤. إبراهيم نوار ، بداية النهاية للنظام الاقتصادى العربى (لندن ، الحياة ، عدد ١١٩٥٢) ١٩٩٥ .

١٥. نيفين عبد الخالق مصطفى ، المشروع الشرق أوسطى ، سبق ذكره ، ص ١٥ – ٢٦ .

١٦. عصام رفعت ، خيارات التنمية للشرق الأوسط (الورقة الإسرائيلية المقدمة لمؤتمر عمان) ، (القاهرة ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٣٩٨) ، ١٩٩٥.

١٧. هشام الدجانى ، الشرق أوسطية – الأرقام تقول غير ذلك (لندن ، الحياة ، عدد ١١٩٨٣، ١٩٩٥) .

١٨. يوسف صلاح ، مرجع سبق ذكره.

١٩. محمود عبد الفضيل ، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المستقبل العربى ، عدد ١٩٩٤/١٧٩) ، ص ٩٠ – ١٢٤ .

٢٠. عبد المنعم السيد على ، التكامل الاقتصادى العربى والنظام الاقتصادى الشرق أوسطى (بيروت ، المستقبل العربى ، عدد ١٩٩٦/٢١٤) .

٢١. ليسترثارو ، الصراع على القمة – ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، (الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة ، عالم المعرفة ، عدد ٢٠٤ / ١٩٩٥) ، ص ٢١ .

٢٢. جلال عبد الله معوض ، الشرق الأوسط : الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة (القاهرة ، شؤون عربية ، العدد ١٩٩٤/٨٠) ، ص ١٤٠ – ١٥٧ .

٢٣. رسلان شرف الدين ، أطروحة الشرق الأوسط الجديد (بيروت ، دراسات عربية ، العدد ١١/١٢، ١٩٩٧) ، ص ١ – ٨ .

٢٤.جميل مطر ، وثائق المنظومة الإقليمية الأعظم فى الشرق الأوسط (لندن ، الحياة ، العدد ١١٩٨٠ / ١٩٩٥) .

٢٥.سعيد اللاوندى ، العرب ما بين المتوسطية والشرق أوسطية (باريس ، مركز الدراسات العربى الأوربى – الملف العربى الأوربى ، عدد ١٩٩٥/٤٠) ، ص ٨ – ١١ .

٢٦.لندن ، الحياة ، عدد ١١٩٥٦ / ١٩٩٥ .

٢٧.انظر خلاصة الأوراق المقدمة لمؤتمر العلاقات العربية الأوربية الذى نظمه مركز الدراسات العربى الأوربى فى بروكسل ٢٥ –١٩٩٧/٢/٥٢٧.

– علاء طاهر ، الدور الأوربى داخل العالم العربى (باريس ، مركز الدراسات العربى الأوربى ، المؤتمر الخامس ، الملف العربى الأوربى ، العدد ١٩٩٧/٥٦) .

٢٨.سعيد اللاوندى ، مرجع سبق ذكره .

٢٩.محمد خليفة ، أوربا المنقسمة قسمت العرب ، والموحدة تخصهم على الوحدة (لندن ، الحياة ، عدد ١١٩٥٥ / ١٩٩٥) .

٣٠.محمد محمود الإمام ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى ظل مخاطر المشاريع الإقليمية (دمشق ، مجلة النهج ، العدد ١١ ، ١٩٩٧) ، ص ٢٢ – ٧٠ .

٣١.محمد الأطرش ، المشروعان الأوسطى والمتوسطى والوطن العربى ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المستقبل العربى ، عدد ١٩٩٦/٢١٠) ، ص ٤– ٢٩ .

٣٢.المرجع نفسه ، ص ١٨ .

٣٣.تيسير عبد الجابر ، نظرة على الاقتصاد الأردنى وموقعه فى إطار السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمى (عمان ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، مؤتمر الاقتصاد الأردنى فى إطاره الإقليمى والدولى ٢٦ – ١٩٩٦/٥/٢٩) .

٣٤.جورج طرابيشى ، الشراكة غير الممكنة بين ضفتى المتوسط (لندن : الحياة ، العدد ١٢٤٤٢/ مارس ١٩٩٧) .

٣٥.المحرر الاقتصادى (بيروت ، الكفاح العربى ، عدد ٨٦٩ / ١٩٩٥) .

٣٦.مهدى شحادة ، العرب بين مطرقة المتوسطية وسندان الأوسطية (باريس ، مركز الدراسات العربى الأوربى ، الملف ، العدد ١٩٩٧/٥٥) .

٣٧.أحمد عصمت عبد المجيد ، جامعة الدول العربية فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (القاهرة ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٩٩٥/٨١) ، ص ١٦.

٣٨.علاء طاهر ، العالم العربى والتحديات الدولية والإقليمية (باريس ، مركز الدراسات العربى الأوربى ، الملف ١٩٩٤/١٨) .

٣٩.المرجع نفسه .

٤٠.فيكتور بوسوفاليوك (لندن ، الحياة ، عدد ١١٩٦٨ / ١٩٩٥) .

٤١.زكى حنوش ، مداخلة وتعقيب على ورقة محمود عبد الفضيل (الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادى العربى) مؤتمر الاقتصاد الأردنى فى إطاره الإقليمى والدولى ، عمان ٢٦ - ١٩٩٦/٥/٢٩.

- انظر المستقبل العربى ، عدد ٢٢٠ - ١٩٩٧ ، التحديات المستقبلية والاقتصادات العربية ، حلقة نقاشية، ص ١٠٢ - ١١٠ .

الدول العربية بين التعاون العربى والتعاون الشرق أوسطى

قراءة فى أوهام العروبيين والشرق أوسطيين

د. محمد صفى الدين خربوش*

(أ)

تتناول هذه الورقة المقارنة بين مشروعين للتعاون يبدو أنهما متاحان أمام الدول العربية خلال المستقبل المنظور.

ويقصد بالتعاون العربى ، ذلك النوع من التعاون الذى يضم الدول العربية بينما يُقصد بالتعاون الشرق أوسطى نظيره الذى يجمع إلى جانب الدول العربية أطرافاً إقليمية أخرى أهمها إسرائيل .

وثمة اقتناع لدى أنصار كلا المشروعين بأنهما متضادان بمعنى أن تحقيق أحدهما يعنى نفى الآخر، وإذا كان المدافعون عن التعاون الشرق أوسطى يتذرعون بفشل مشاريع التعاون العربية ويقدمون رؤية جد متفائلة عن مستقبل مشروعهم ، يجادل العروبيون بالسمات الثقافية والأسس الحضارية .

ولقد دار حوار مثير وجدال ساخن بين كلا الفريقين منذ العام ١٩٩٣ ، العام الذى شهد إعلان المبادىء الفلسطينى الإسرائيلى والذى مثل حجر الأساس فى مشروع التعاون الشرق أوسطى ، وقد لقى هذا الإعلان ترحيباً من أنصار المشروع الشرق أوسطى

* أستاذ العلوم السياسية المشارك بجامعتى القاهرة وآل البيت الأردنية ، نائب مدير معهد العلوم السياسية بجامعة آل البيت .

فاندفعوا يخططون لنظام شرق أوسطى براق يضع حداً لعقود الصراع مع إسرائيل وينبىء برخاء اقتصادى يعم المنطقة . ومن ناحية أخرى انبرى أنصار المشروع العربى يهاجمون الاتفاق وما يتلوه من تعاون مع إسرائيل ويحذرون من المؤامرة ومن خطر الهيمنة الاقتصادية على اقتصادات المنطقة.

ومن الجلىّ أن معظم الحوار الدائر بين المُثقفين العرب ، منذ العام ١٩٩٣ على الأقل حول النظام العربى والنظام الشرق أوسطى ، ومن ثم حول التعاون العربى والتعاون الشرق أوسطى ، يتسم على أقل تقدير بكونه حواراً غير علمى تسيطر عليه الأيديولوجية ويفتقر إلى التحليل الرصين .

فمن ناحية ، ينطلق أنصار النظام الشرق أوسطى والتعاون الشرق أوسطى من منطلقات لم تثبت صحتها إلا فى مخيلتهم ويتعاملون معها بوصفها بدهيات لا تقبل الدحض وتستعصى على الرفض . ومن ناحية أخرى يجد المدافعون عن النظام العربى والتعاون العربى أنفسهم فى موقف لا يحسدون عليه ، حيث يستخدمون لغة دفاعية فى مقابل هجوم شرق أوسطى جامح أشد شراسة من الهجمات الوحشية على مدن العراق وقراه إبان حرب الخليج الأخيرة.

وبينما ينظر "الشرق أوسطيون " إلى مستقبل لا وجود له إلا فى أذهانهم يعود العروبيون إلى ماضٍ لم يتحقق يوماً إلا فى أمانيهم ، وفى حين يرى الشرق أوسطيون فى الولايات المتحدة حليفاً استراتيجياً وفى إسرائيل صديقاً وشريكاً ، ما يزال العروبيون يتحدثون عن إسرائيل باعتبارها غير قائمة أو مزعومة.

ويبدو أن المثقفين العرب من الفريقين لا يوجهون تحليلاتهم إلى المواطنين العرب المعنيين بالأساس بالتعاون المتوقع ، بل إلى دوائر يعتقدون - وهم على صواب - أنها تستطيع أن تكافئهم على جهودهم الحثيثة فى الترويج لتلك المشاريع (فى حالة الفريق الأول) أو إلى دائرة ضيقة من العرب ظلت تجتر شعارات وتحلق فى السماء دون أن ترتطم بأرض الواقع العربى (فى حالة الفريق الأخير).

وقد يبدو هذا الحديث قاسياً ، بيد أن قراءة متأنية لمسلمات ومنطلقات وتوقعات الفريقين تبدد ما قد يتبادر إلى ذهن القارىء ، وسوف تتناول الورقة ثلاثة أقسام من

الأوهام يتعلق أولها بأوهام الشرق أوسطيين والعروبيين معاً ، ويخصص ثانيها للأوهام الخاصة بالشرق أوسطيين ، بينما يحلل القسم الأخير أوهام العروبيين.

(ب)

ينطلق الفريقان فى تحليلاتهما من منطلقات خاطئة تماماً فى دفاعهم عن تعاون دون الآخر ، وهى أوهام لا علاقة لها بانحياز كل طرف.

الوهم الأول: يتعلق بأن كلا الفريقين يعتقد بأن ثمة مؤسسات ذات شأن تصنع القرارات المصيرية والحاسمة على مستوى الدول العربية وأن ما يقدمه أساطين الفريق أو الآخر يلقى آذاناً صاغية فى تلك المؤسسات . ومن ثم فإن مهارة كل فريق فى تقديم مزايا مشروعه ومثالب المشروع الآخر ستؤدى إلى السير قدماً فى تطبيق مشروعه على حساب المشروع "المنافس" .

ولا حاجة للقول بأن هذا وهم خطير ، حيث يعلم المطلعون على السياسة العربية أن القرارات المصيرية كافة يصنعها أفراد لا يلقون كثير بال بالتحليلات "الأكاديمية الجوفاء " الصادرة عن أناس يجيدون تنميق العبارات وانتقاء الألفاظ .

ويمكن ذكر العديد من الأمثلة على هذا النوع من القرارات بدءاً من صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ وانتهاء بتوقيع الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية مروراً بالتدخل المصرى فى اليمن وإغلاق خليج العقبة وشن حرب أكتوبر وزيارة الرئيس السادات للقدس واندلاع الحرب العراقية الإيرانية والغزو العراقى للكويت وما أعقبه من قرارات الرفض أو القبول الضمنى أو عدم الاهتمام ، ومن المشاركة فى التحالف المناهض للعراق أو رفضها والتنديد بها .

الوهم الثانى : يتعلق الوهم الثانى بأن كلا الفريقين يعتقد بأن ما يراه صواباً ومحققاً لمصالحه "الضيقة" يحقق فى الوقت عينه مصالح كل العرب على اختلاف مصالحهم. ويعد هذا بالطبع وهماً أكبر من سابقه ، فمن المؤكد أن المواطن العربى ليس مهتماً بذلك الحوار . وسواء تحقق التعاون العربى أم الشرق أوسطى أو لم يتحقق أى منهما، فإن الفائدة المتوقعة لن تذهب إلا إلى مجموعة ضئيلة من المواطنين العرب .

الوهم الثالث : يتعلق الوهم الثالث بأن كلا الفريقين يعتقد جازماً بأنه يتحدث باسم " الأغلبية العربية الصامتة" ، كما يحلو للبعض أن يسميها والحقيقة أن هذا الجدال الساخن على صفحات الصحف والدوريات لا يكاد يتجاوز عدداً من المثقفين والمهتمين وهم نسبة جد ضئيلة من العرب غير المعنيين بالتحليلات النظرية بقدر اهتمامهم بتوفر الحاجات الضرورية لهم ولأبنائهم . ويكاد المرء يذهل من هذه الثقة الزائدة فى حديث أنصار كل من المشروعين وكأن هذه الأغلبية الصامتة قد أعطتهم تفويضاً للحديث باسمها والتعبير عن مصالحها. أكثر من هذا يعتقد أنصار المشروعين أنهم ديمقراطيون ويهاجمون النظم السياسية العربية لعدم ديمقراطيتها . والحقيقة أنه لو كانت هذه النظم ديمقراطية بصورة تامة لما كان لهم النفوذ المصطنع.

(ج)

ينطلق الشرق أوسطيون من عدة أوهام يتركز أهمها فى الآتى :

يتعلق الوهم الأول : بأن أزمة الخليج الأخيرة تعنى بشكل أو بآخر إعلان وفاة النظام العربى ، هذا فى حالة اعترافهم بوجوده أصلاً حيث يرى غلاة الشرق أوسطيين أن هذا النظام لم يوجد أبداً إلا فى الكتابات والخطب .

وإذا كان أحد الباحثين من ذوى الأصول العربية قد نادى بنهاية العروبة منذ نهاية السبعينيات فى أعقاب الخلاف المصرى – العربى [(1)] فإن كثيراً من الباحثين العرب يعيدون الآن ترديد مقولته بقوة أكبر وبجرأة يحسدون عليها.

ويبدو أن الذين ينكرون وجود النظام العربى بأثر رجعى لديهم فكرة خاطئة عن مفهوم النظام تدور حول اعتبار النظام بالضرورة مرادفاً لـ " الانضباط" والقدرة على التحكم فى سلوك وحداته والحركة المنظمة فى اتجاه الهدف ، ولذلك فإن تفجر الصراعات العربية – العربية الحادة من حين إلى آخر يعنى لديهم "غياب النظام " . علماً بأن مفهوم النظام تحليلياً ، كما قدمته المدرسة السلوكية الأمريكية ، لا يعنى أكثر من أن تكون هناك وحدات مكونة للنظام ، بينها علاقة توافق (اعتماد متبادل) أكثر كثافة من العلاقة بين هذه الوحدات وغيرها من الوحدات خارج النظام ، مما يجعل الوحدات المكونة للنظام تدخل فى تفاعلات تكون بدورها أكثر كثافة من التفاعلات بينها وبين غيرها من الوحدات ، ومن خلال تكرار

هذه التفاعلات نستطيع أن نميز " نموذجاً عاماً " لها يكون هو السمة المميزة للنظام ، فنقول : مثلاً إن سمة النظام الدولى بعد الحرب العالمية الثانية هى القطبية الثنائية ، وهكذا يمكن أن نقول مثلاً إن سمة النظام هى "الفوضى " أو "العنف " ، ومن هنا تسقط تحليلياً (وليس أيديولوجياً) حجة القائلين بأن النظام العربى لم يوجد أصلاً ، انطلاقاً من أنه عانى كثيراً فقدان الاستقرار والتماسك (٢) .

ويرى بعض معارضى النظام العربى أنه طالما أن القضية قضية اعتماد متبادل وتفاعلات كثيفة (وليس مهماً أن تكون تعاونية أو صراعية) ، فإن إسرائيل مثلاً تدخل فى النظام الموجود فى المنطقة منذ عام ١٩٤٨ من خلال حروبها المتكررة مع العرب ، فهل يمكن أن نجد تفاعلات أكثر كثافة من هذه التفاعلات ، وبالمنطق نفسه تدخل إيران مثلاً النظام من خلال تفاعلاتها الصراعية الكثيفة مع العراق مثلاً ، سواء قبل أو أثناء الحرب بين البلدين فى الثمانينيات(٣) .

فإذا كانت وجهة النظر السابقة صحيحة ، يصبح غير ذى معنى الحديث عن العراق باعتباره قد خرج عن النظام العربى لأن تفاعلاته الكثيفة مع الكويت وصلت إلى قمتها فى الثانى من آب/ اغسطس ١٩٩٠ الأمر الذى يدحض ما سبق ذكره حول تأثير حرب الخليج الأخيرة على النظام العربى.

ومن الواضح أن الشرق أوسطيين يغالون كثيراً فى تأثير حرب الخليج الأخيرة على النظام العربى وكأن النظام العربى لم يشهد أزمات على الإطلاق وهو أمر ليس صحيحاً ، فقد شهد النظام العربى حالات مد وجزر كثيرة ولعل حالات الجزر قد فاقت حالات المد فى نصف القرن المنصرم.

فهناك الخلاف حول المشاركة فى الأحلاف الغربية والانقسام العربى حول حلف بغداد والحرب الأهلية اليمنية التى استمرت قرابة خمسة أعوام (١٩٦٢ - ١٩٦٧) والانقسام العربى حول الحرب العراقية الإيرانية والخلاف المصرى العربى حول السلام مع إسرائيل.

ومن ثم فإن الحديث المتكرر حول أن ما حدث فى الخليج يعتبر أمراً غير مسبوق حديث غير مقنع ، فمنذ الفتنة الكبرى التى ثارت بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام بحوالى ربع قرن ، شهدت الأمة العربية الإسلامية انقسامات وحروباً طاحنة على مدى

أربعة عشر قرناً دون أن تؤدى إلى نهاية هذه الأمة والقضاء عليها ، فلماذا يعنى الغزو العراقى للكويت إذن نهاية الأمة العربية والنظام العربى وامكانات التعاون العربى ؟

ويتعلق الوهم الثانى : بأن الشرق أوسطيين يغالون كثيراً فى الاعتداد بتأثير انهيار الاتحاد السوفيتى وما ارتبط به من تحولات فى النظام الدولى ، على الخيارات المتاحة أمام العرب.

فمن ناحية لا ريب فى أن انهيار الاتحاد السوفيتى وتحول النظام الدولى من نظام ثنائى القطبية إلى نظام القطب الواحد قد حد من حرية الحركة أمام الدول الأقل نموا ومنها الدول العربية ، وهو درس أساسى من دروس العلاقات الدولية.

ومن ناحية أخرى ليس من المنطقى الحديث عن نظام قطب واحد تماماً وعن استمراره لفترة طويلة وعن عدم ظهور قوى أخرى ، وعن الانهيار التام للاتحاد السوفيتى وعدم توقع اتباع وريثته روسيا الاتحادية لأى سياسات مناوئة للسياسات الأمريكية.

فإذا كان مطلع التسعينيات قد شهد انهيار الاتحاد السوفيتى وسيطرة نخبة غير معادية للغرب وانتصاراً أمريكياً واضحاً ونجاحاً أمريكياً فى تحجيم النفوذ الأوربى والصينى واليابانى فى بعض المناطق الإقليمية ومنها المنطقة العربية ، فإن هذا لا يعنى بالضرورة استحالة حدوث تغيير قومى راديكالى فى روسيا الاتحادية أو اضطلاع أوربا المتحدة أو الصين بدور دولى أكثر نشاطاً على غير رغبة الولايات المتحدة.

ولا شك أن النظام الشرق أوسطى يُبنى حالياً مستنداً إلى معادلة دولية معينة تقوم على أساس الهيمنة الأمريكية على وظيفة القيادة فى النظام العالمى . وثمة اتجاه تحليلى يرى بأن هذه الهيمنة المنفردة مؤقتة بالمعنى التاريخى ، بمعنى أنها قد لا تدوم لأبعد من بداية القرن المقبل ، أو نقطة زمنية ما فى ربعه الأول على أقصى تقدير ، وأنها سوف تخلى السبيل أمام صيغة تعددية جديدة لقيادة النظام الدولى ، تذكر بشكل أو بآخر بنموذج القيادة فى هذا النظام منذ صلح وستفاليا فى عام ١٦٤٨ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وإذا حدث هذا فإن هذه الترتيبات الإقليمية التى بنيت فى ظل هيمنة أمريكية لا بد أنها سوف تهتز وتتأثر إلى حد بعيد بالمعطيات الجديدة على قمة النظام العالمى (٤) .

ومن البديهى أن تسعى الولايات المتحدة إلى ترتيب المناطق الإقليمة ذات الأهمية ، ومنها المنطقة العربية بالصورة التى تحقق أهدافها قبل حدوث أى تغير من التغيرات السابقة ، لكن الغريب أن ينهج الشرق أوسطيون هذا النهج ، فإذا بهم يحثون الخطى نحو النظام الشرق أوسطى متذرعين بالتغيرات فى النظام الدولى . والتساؤل المهم الذى يجب طرحه هو : إذا كان النظام الدولى الحالى ليس فى مصلحة العرب فلماذا الركوض نحو مشاريع للتعاون فى ظل أوضاع غير مواتية لهم ؟ لعل الشرق أوسطيين يظنون أن المستقبل سوف يكون أسوأ من الوضع الحالى وهو أمر غير صحيح علمياً وفقاً للتحليل السابق.

ويتعلق الوهم الثالث : باقتناع الشرق أوسطيين بأن ما يصلح لأوربا ولغيرها يصلح للعرب وهى مقولة موضع شك.

يقول بيريز : "إن ما يصلح لبقية العالم يصلح لإسرائيل والعالم العربى ، فالقدر نقلنا من عالم تسوده الصراعات الإقليمة إلى عالم تحكمه التحديات الاقتصادية والفرص الجديدة التى وفرها التقدم الفكرى والإنسانى " [٥] ، ويجد بيريز أنصاراً كثيرين من بين العرب الذين يشيرون دوماً إلى تناسى كل من فرنسا وألمانيا حروبهما والتعاون معاً لبناء الصرح الأوربى ، حيث إن للتحليل الاقتصادى قواعده وأصوله وطرق الحكم على الأفضل والمفضول ، ولا يجوز استبعاد وضع أفضل أو قبول وضع مفضول ، بناء على عموميات هلامية مثل المردود السياسى والاستراتيجى " أو " النهوض المستقبلى والحضارى للعرب" مثل هذه المقولات تعنى فى جوهرها التمييز بين صفقة وأخرى ليس بناء على السعر والجودة كما ينص علم الاقتصاد ، وإنما بناء على جنسية الأطراف ، وهذا رفض لعلم الاقتصاد برمته[٦]

ومن ثم يتضح أن منطق الشرق أوسطيين يعتبر تكريساً للعقلانية الاقتصادية ، تلك التى تتجاوز الدماء المهدورة والحروب المخاضة لبناء أسس تعاون جديد مثل تجاوز فرنسا وألمانيا لحروب ثلاثة فى أقل من قرن كلها دام ومضنٍ ، وبناء نواة سوق الفحم والفولاذ بعد أقل من عشر سنوات على انتهاء آخر هذه الحروب الثلاثة سنة ١٩٤٥.

ومن المراهن عليه عند أصحاب السوق أن إسرائيل وخصومها قد توصلوا إلى هذا المستوى الراقى من الرشد الذى يجعلهم يتجاوزون انتزاع فلسطين من أصحابها

واستيطانها من غير أهلها مع تشريد أهلها ، وحروب خمسة دامية أنهكت العرب إنهاكاً ودمرت إحدى عواصمهم فى جولتها الأخيرة عام (١٩٨٢) [٧] .

وإذا كان ما يصلح لبقية العالم يصلح لإسرائيل والعالم العربى ، ينبغى التساؤل لماذا لم يقدم الأوربيون على السماح لتركيا بالانضمام إلى الجماعة الأوربية رغم سعيها الحثيث؟ ولماذا يصر المؤيدون للشرق أوسطية من العرب على استبعاد العراق وعلى عدم التعاون معه ما داموا قادرين على تجاوز حروبهم مع إسرائيل ؟ ولماذا يصرون على عدم التقارب مع ما يسمى "بدول الضد " بالرغم من مرور قرابة سبع سنوات على انتهاء أزمة الخليج الأخيرة ؟ .

ويتعلق الوهم الرابع : بأن فشل مشاريع التعاون الاقتصادى العربية يعنى بالضرورة نجاح مشروع التعاون الشرق أوسطى.

ويمكن دحض هذه المقولة بسهولة ، فإذا كان صحيحاً أن العرب قد فشلوا فى تحقيق نوع من أنواع التعاون الاقتصادى فيما بينهم منذ الخمسينيات ، فإن هذا لا يمكن أن يعنى نجاح مشروعات بديلة للتعاون الاقتصادى لا سيما إذا كان الفشل يُعزى لعوامل بنيوية لا تتوقف على العلاقات العربية العربية .

وليس ثمة شك فى أن محاولات التكامل الاقتصادى العربى كافة قد باءت بالفشل الذريع، وقد تذكر عوامل عدة لتبرير هذا الفشل من قبل التناقضات والتفاوتات الهيكلية التنموية ، وسوء اختيار المداخل التكاملية (مدخل تحرير التبادل التجارى - المدخل المؤسسى - المدخل التخطيطى - المدخل القطرى - المدخل الجهوى - مدخل التكامل القومى) ، ونمط التنمية المرتبط بالنظام الاقتصادى الدولى ، وضعف الإرادة السياسية ، والمشكلة القيادية والمؤسسية ، وأسلوب العمل وضعف المشاركة الشعبية [٨] .

ويجمع أحد الباحثين أسباب الفشل فى ست مجموعات هى :

١. طرق الاندماج : وتضم غلبة العامل السياسى وغلبة الوحدة الاقتصادية للشعوب على وحدة القطاعات ، وتفضيل الاندماج عن طريق جهاز السوق على الاندماج بواسطة التنظيم الهيكلى ، وتكاثر مراكز القرارات الجماعية .

٢. التبعية الاقتصادية والمالية .

٣. الاختلالات الاقتصادية الهيكلية .

٤. محاكاة الغرب : وتضم كافة المعارف والآليات الاقتصادية الغربية والمحاكاة الصناعية

٥. صعوبات تطبيق الإجراءات المشتركة .

٦. العوامل غير الاقتصادية (الاجتماعية ، الثقافية والسياسية) [٩]

ومن الواضح أن إضافة إسرائيل (أو تركيا) إلى مشروعات التعاون الاقتصادى لن تسهم بأية حال فى التخفيف من آثار الأسباب السابق الإشارة إليها إن لم تتسبب فى زيادة حدتها.

ويتعلق الوهم الخامس : بأن من شأن التعاون الشرق أوسطى تحقيق مكاسب جمة للعرب ولا يعنى بالضرورة هيمنة إسرائيلية ، لأن قدرة إسرائيل على اختراق الأسواق العربية تتوقف على قدرتها التنافسية ، ليس فقط فى العلاقة مع المنتج العربى ، ولكن أيضاً فى علاقتها مع سائر الموردين إلى الأسواق العربية . بعبارة أخرى هى لا تستطيع اختراق الأسواق العربية إلا إذا تفوقت على المنافسين من اليابان وألمانيا وإنجلترا وفرنسا وغيرها ممن يصدرون إلى البلدان العربية ويدخلون أسواقها على قدم المساواة مع البضائع الإسرائيلية ، وهذا لا ينطبق إلا على عدد محدود جداً من السلع ، ولكن ذلك لا يرقى إلى درجة غزو الأسواق العربية أو الهيمنة عليها ، كما أن الفائدة التى تعود على إسرائيل ليست بالضرورة على حساب المنتج العربى ، وإنما قد تكون على حساب الموردين الآخرين للسوق العربية ، كما أن التخوف من اتخاذ الشركات الدولية إسرائيل قاعدة لها ليس صحيحاً لأن الشركات الدولية لا تتخذ موقعاً لإنتاجها بناء على مجاملة لدولة أو لأخرى ، وإنما بناء على ما تمليه مصلحتها ، وسوف يتوقف بأن المناخ الاستثمارى فى إسرائيل أكثر ملاءمة من المناخ الاستثمارى فى عدد من البلدان العربية ، والواقع أن المشكلة فى أغلب الحالات لا ترجع إلى تفضيل إسرائيل ، ولكنها ترجع إلى أن بعض البلدان العربية ما زال إلى الوقت الحاضر يتخذ موقفاً غامضاً أو مائعاً أو عدائياً من الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة ، والشركات الدولية على وجه الخصوص[١٠] .

ويشير صاحب هذا الرأى إلى أنه حتى إذا افترضنا بأن الشركات الدولية اتخذت إسرائيل قاعدة لها ، فما الفرق بين ذلك وبين اتخاذها قبرص أو اليونان قاعدة لها ، وما

الضرر طالما أن ما تنتجه الشركة الدولية يدخل الأسواق العربية على قدم المساواة مع منتجات الشركات الدولية المنافسة (١١) .

لا شك أن قيام هذه السوق سيدعو إلى تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص الموارد فى ضوء العلاقات التكاملية فى سياسات الإنتاج والتجارة الخارجية التى ستنشأ من قيام هذا الكيان ، فمن المتوقع فى هذه السوق أن يتوجه الكثير من الدول فى الإقليم إلى مزيد من التخصص وهذا من شأنه زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول السوق ، كذلك فإن هذا التكتل يستطيع فى تعامله الخارجى أن يحقق شروطاً أفضل فى التجارة الدولية تعود عليه بتحقيق رفاهية اقتصادية أفضل(١٢) .

ومن المثير للدهشة أن من يتحدثون عن هذه المزايا لا يجيبون عن تساؤل جوهرى ألا وهو : لماذا لم تحقق الدول العربية غير المعادية للشركات الأجنبية فوائد جمة؟ وما هو الفارق الجوهرى بين التعامل مع هذه الشركات قبل السلام مع إسرائيل وبعده إذا كانت هذه الشركات تختار بناء على مدى ملاءمة المناخ الاستثمارى ؟

وبعبارة أخرى ، يمكن للدول العربية الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية والشركات الدولية دون الدخول فى علاقات خاصة مع إسرائيل.

(د)

ينطلق العروبيون من عدة أوهام يتركز أهمها فى الأوهام التالية :

يتعلق الوهم الأول : باقتناع العروبيين المؤكد بأن النظام العربى يستطيع استعادة عافيته لأنه يقوم على أسس واقعية أو لأنه نظام طبيعى ، وأن النظام الشرق أوسطى نظام مصطنع . فإذا كان النظام العربى نابعاً من الداخل ، فإن نظيره الشرق أوسطى مفروض من الخارج ، ومن ثم فإن التعاون العربى أمر طبيعى يحظى بقوة ذاتية تمكنه من التحقق ، بينما لا يستطيع التعاون الشرق أوسطى البقاء ، أى أنه إذا كان الشرق أوسطيون ينفون وجود نظام عربى أو يعتبرونه ميتاً ، فإن العروبيين يعتقدون بوجوده وبقوته وباستمراره وباستحالة القضاء عليه.

ويعتبر هذا الاقتناع غير صحيح علمياً ، ففرض النظام من الخارج لا يعنى بالضرورة فشله ، لا سيما وأن إقامة هذا النظام والتعاون المرتبط به لم تتم دون قرارات تتخذها

حكومات عربية من الداخل ، وليست من الخارج ، كما أن السعى لتحقيق تعاون عربى لن يحقق هذا التعاون إذا لم تتخذ ترتيبات عملية لوضعه موضع التنفيذ ، وليس مجرد الحديث الحماسى عن الأمة الواحدة والمصالح العربية المشتركة.

ويستريح العروبيون إلى الرأى القائل بأنه : " تؤكد تجربة فرض النظام الإقليمى السابق على منطقتنا لدى انهيار السلطة العثمانية دون مشاركتنا فى بلورته أنه لم يعرف الاستقرار وأن المحاولات استمرت لتعديله وإكمال ما يعتوره من نقص ، وأنه عانى وجود شك كبير فى صلاحيته ، ونقص الثقة فيه . كما شهد تاريخ المنطقة فشل محاولات فرض نظام إقليمى على المنطقة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وظهور ردود أفعال حادة على محاولة الفرض هذه واستجابة فاعلة . ونذكر فشل إقامة الأحلاف الاستعمارية فى الخمسينيات والاستجابة العربية لتحذى محاولة فرضها " (١٣) .

وكما يقول أحد الباحثين : " على العرب وعلى العروبيين منهم بالذات أن يفهموا وهياكلهم الأيديولوجية تنهار فوق رؤوسهم ، أن المشروع العربى والمشروع "السوقى " كلاهما فعل إرادة راهنة وبالقدر نفسه ، فما يتضح عملياً من ردود الفعل السائدة هو تناقض لا أساس له بين وضع "طبيعى" ووضع مفتعل وكأن قيام "نظام عربى" هو وضع طبيعى يكاد يتم وحده لولا مؤامرات الاعداء وقعود العرب عن مصالحهم " والسوق الشرق أوسطيه نسق علاقات مفتعل " نتيجة مؤمرات الآخرين على العرب، وبالتالى لا أمل له بالحياة الدائمة ، لذلك يصيب مشروع السوق من هذا النوع من الفكر القومى مقتلاً ، فهو ينفى عليه إمكانية التحقق ويعيده لذاته ، لأوهامه ، لفراغ مضمونه (١٤) .

ومن ناحية أخرى ، ينبغى تذكر أن الكيان الإسرائيلى كيان مصطنع ظل يطلق عليه لفترة طويلة "إسرائيل المزعومة " ثم تضاءل الهدف من القضاء على إسرائيل إلى "إزالة آثار العدوان " ومن رفض القرار ٢٤٢ إلى القبول بمجالس بلديات تحت الحكم الإسرائيلى، ومن الانسحاب من أية مسابقة رياضية تشارك فيها إسرائيل إلى حث القوى الكبرى للضغط على إسرائيل كى تقبل الجلوس مع وفد فلسطينى.

ألا يتذكر العروبيون أن جامعة " الدول العربية " كانت فى الأصل فكرة بريطانية ، وهو نقد يوجهه أعداء النظام العربى دائماً إلى الجامعة ، ومن الجدير بالذكر أن عتاة القوميين

العرب هاجموا الجامعة مراراً باعتبارها حائلاً دون وحدة عربية أعمق ولأنها جامعة للحكومات وليست للشعوب .

خلاصة القول إن فكرتي النظام العربى والنظام الشرق أوسطى متساويتان من حيث حظوظهما النظرية بالتحقق : فهما مشروعان قيمة وجودهما فى التاريخ والمستقبل ، أنهما مشروعان إراديان متنافسان ، ومن الطبيعى أن يسعى عدد من الناس لتفضيل الواحد منهما على الآخر ، ومن الطبيعى أن يميل العروبيون للأول منهما لا للثانى ، ولكن تعلق العروبيين بالمفهوم العربى على حساب المفهوم الشرق أوسطى لا يعطى المشروع الأول أى حظ إضافى بالنجاح إلا بقدر العمل الجاد على تحقيقه[١٥] .

ويتعلق الوهم الثانى : بالتركيز غير المبرر على العوامل الخارجية والتقليل من أثر العوامل الداخلية : فإسرائيل مفروضة من الخارج ، والسلام مفروض من الخارج ، ويظل التساؤل المحورى ما هى العوامل الداخلية التى أسهمت فى نجاح هذه المخططات المفروضة من الخارج ؟

من البدهي أن تسعى الدول لتحقيق مصالحها التى قد تتعارض مع مصالح قوى أو دول أخرى ، فلماذا ينجح الآخرون فى تحقيق مصالحهم المتعارضة مع المصالح العربية ؟ ألا يعنى هذا قصوراً فى الداخل العربى غير المحصن لمواجهة " مؤامرات الأعداء " والتى ما هى إلا محاولات من الأطراف الأخرى لتحقيق مصالحها.

وقد يجادل العروبيون بأن النخب الحاكمة فى العالم العربى " نخب موالية للخارج" أو غير واعية بمصالح الأمة العربية على أقل تقدير ، ولكن مصائر الشعوب تقررها سياسات يحددها الحكام ، أليس هؤلاء الحكام تعبيراً صادقاً وأميناً عن أوضاع المحكومين ؟ ألا يتمتع هؤلاء الحكام بشرعية تبرر وجودهم بغض النظر عن مصدرها ؟ ألا يوجد فى عالمنا العربى من يدافع بشدة عن التعاون مع إسرائيل ؟ ألم يسهم النظام العربى الذى شيده العروبيون فى إضعاف العرب وتقوية إسرائيل حتى حدثت التنازلات العربية ؟ وألم يعجز عروبيو الستينيات عن حماية أوطانهم ناهيك عن القضاء على إسرائيل ؟ ألم يتقاتل العرب على أرض اليمن طوال خمس سنوات ؟ وألم يتقاتلوا على أرض الكويت ؟.

وقد يقول العروبيون إن المؤامرات الخارجية لعبت دوراً هاماً فى ذلك ، وحتى لو كان هذا صحيحاً ، فهو لا ينفى أن زعماء ونخباً عربية هى التى اتخذت قرارات خطيرة أدت إلى نتائج أخطر .

وإذا كانت الولايات المتحدة تسعى لتحقيق ترتيبات إقليمية فى كثير من مناطق العالم فلماذا نجحت وتنجح فى المنطقة العربية ؟ ولماذا تفشل فى مناطق أخرى ؟

ومن الجدير بالذكر أن تركيز العروبيين على العوامل الخارجية والمؤامرات الدولية لا يسهم فى إيجاد حلول لأية مشكلة من المشكلات لأنه يوهم العرب بأن القوى الدولية متربصة دوماً بالعرب ، ويقدم تفسيراً غير واقعى للأزمات وينفى المسئولية عمن أسهموا فى حدوثها ويلقى بها على عدو خارجى . ووفقاً لهذا المنطلق كانت هزيمة عام ١٩٦٧ مؤامرة خارجية دبرها أعداء الأمة العربية ، وكانت حرب الخليج الأخيرة مؤامرة خارجية. ومن المؤسف أن هذا التبرير يحدث أثراً مخدراً على المواطنين العرب ويبعدهم عن التفكير فى الأسباب الحقيقية الداخلية للكوارث والهزائم التى تحيق بهم ، ومن ثم تكرار الهزائم بنفس الأسلوب تقريباً . إن الاعتقاد بوجود هذه المؤامرات وبأنها السبب الوحيد أو الأساسى للكوارث يعنى استحالة تجنب الهزائم العربية فى المستقبل ما دام العرب غير قادرين على مواجهة المؤامرات الخارجية . ومن ثم ، ما دام العرب لم يستطيعوا مواجهة كارثة يونيو ١٩٦٧ وأزمة الخليج ، فإنهم لن يستطيعوا مواجهة مؤامرة التعاون الشرق أوسطى ، ما دامت القوى المعادية للعرب تقف وراءها.

ويتعلق الوهم الثالث : باقتناع العروبيين المؤكد بأن الديمقراطية طريق تحقيق الوحدة العربية أو على الأقل تدعيم التعاون العربى .

ولقد كانت الديمقراطية غربية الطابع موضع انتقاد شديد من قبل العروبيين إبان المد القومى العربى ، أما الأن فقد أضحت أحد المتطلبات المسبقة لتحقيق الوحدة العربية والتعاون العربى .

ومن الغريب أن يرى شيمون بيريز أن الديمقراطية لا تصلح للعالم العربى حيث يقول : " كشفت النتائج المؤسفة للانتخابات فى الجزائر وغيرها من البلدان العربية عن أمور مهمة . ففى المجتمعات التى تفتقر إلى بنى عصرية وتوزيع منطقى للثروة الوطنية ومستوى لائق للحياة قد لا تشكل الديمقراطية على النمط الغربى البديل المناسب عن الحكم

الفردى .. فالأرجح أن الناس فى الأجواء الديمقراطية عادة ما تميل إلى التطرف الدينى . إن التحول من الحكم الفردى إلى الديمقراطية يتطلب نوعاً من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمانات أمنية .. لأن غير ذلك معناه غياب الولاء للسلطة والنظام السياسى ومؤسساته الجديدة .. وفى غياب هذا الولاء تظهر الديمقراطية التى تجد فى البؤس الجماهيرى مرتعاً خصباً لها لتبرز الأزمة الناجمة عن التعارض بين شعارات حقوق الإنسان وشعارات الإسلام السياسى العاجزة عن تقديم بداية فكرية جديدة فى سياسات المنطقة ، وتكون النتيجة عدم قدرة الناس على استيعاب وهضم القيم الديمقراطية ما لم تصاحبها عملية تحديث موازية وانفتاح على العالم وتحقيق الرخاء الاجتماعى . والديمقراطية لن تحقق النجاح فى منطقة لم يعتد الناس فيها على الحكم الديمقراطى ولم يألفوا الحقوق الأساسية التى تلازمها " (١٦) .

ويلاحظ أن العروبيين كانوا على خطأ عندما اعتمدوا على الزعامات العسكرية المغامرة لتحقيق الهدف المنشود ، مرجئين تحقيق الديمقراطية أو مهاجمين إياها باعتبارها ترفاً أو سبيلاً لسيطرة القوى الرجعية المعادية للوحدة.

وحسناً فعل العروبيون بنقدهم الذاتى حول موقفهم السابق من الديمقراطية ، بيد أن الوهم الحالى أضحى ينحصر فى اقتناعهم بأن الشعوب العربية تريد الوحدة أو التعاون وأن النخب الحاكمة هى العائق أمام تحقيق ذلك ، وبأن وجود الديمقراطية سيحقق حتماً الوحدة.

ولا يمكن الثقة بصحة هذا الرأى ، لأن قيام نظم ديمقراطية على النمط الغربى تماماً أمر مستبعد فى الأجل القصير وربما المتوسط من ناحية ، ولأن وصول نخب بديلة إلى السلطة لا يعنى أن مصالحها تقتضى تحقيق التعاون العربى من ناحية ثانية ، ولأن ليس ثمة دليل قاطع على أن المواطنين العرب يريدون من نخبهم أن تحقق التعاون العربى من ناحية ثالثة ، ولأنه ليس ثمة دليل على أن النخب البديلة فى حال وصولها إلى السلطة ستكون مختلفة عن نخب الثلاثينيات والأربعينيات التى لم تحقق سوى الجامعة العربية من ناحية رابعة ، ولأن النخب القومية فى الخمسينيات والستينيات لم تحقق سوى الوحدة المصرية السورية قصيرة الأجل والتى كان أحد أهم أسباب فشلها الخلاف بين النخب القومية العروبية الوحدوية من ناحية خامسة ، ولأن محادثات الوحدة الثلاثية فى القاهرة

عام ١٩٦٣ تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن وصول قوى وحدوية إلى السلطة لا يمهد السبيل أمام التعاون العربى بل لعله يسهم فى مزيد من سوء العلاقات العربية العربية .

ويتعلق الوهم الرابع : بأن التعاون الشرق أوسطى لا يقوم على الانتماء القومى على عكس التعاون العربى .

ومن اليسير دحض هذه المقولة لأنه فى ظل نخب وجماهير طموحة بتحقيق مصالحها بالأساس ، لا يمكن الركون إلى الانتماء القومى إذا كانت مزايا التعاون العربى أقل من مزايا التعاون الشرق أوسطى.

فمن ناحية ، ثمة محاولات للتعاون الاقتصادى غير القائم على الانتماء القومى مثل الاتحاد الأوربى والآسيان ، دون أن يعنى هذا بالضرورة فشلاً للتعاون القائم على الانتماء القومى ، وإن كان من الممكن القول إن الانتماء القومى الطاغى يعوق التعاون بين الدول القطرية لخشيتها من تهديد هذا التعاون لشخصيتها المستقلة .

ومن ناحية أخرى ، قد يجد رجال الأعمال العرب أو المزارعون العرب مصالح أكبر فى التعاون مع أطراف غير عربية كما هى الحال فى التعاون مع دول أوربية أو مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ناحية ثالثة ما الذى يفسر قيام العمال الفلسطينيين بالعمل فى إسرائيل واضطرار بعض الدول العربية إلى منع مواطنيها من الذهاب إلى إسرائيل وذلك لعلمها أن بعضهم سيسعى للعمل فيها فى حالة سماح دولته له بذلك ؟ ولماذا يضطر بعض العرب إلى التحايل من خلال دولة ثالثة للذهاب إلى إسرائيل للعمل دون أن تعلم دولته بذلك ؟

سيرد العروبيون بأن ضيق العيش هو السبب وبأنه لو وجد المواطن العربى رزقه فى إحدى الدول العربية لما ذهب إلى إسرائيل ، ونحن نوافق على ذلك ولكننا نتساءل لماذا لم تتح للمواطن العربى فرصة العمل فى دولته أو فى دولة عربية مجاورة ؟ ولماذا تفضل الدول العربية المستوردة العمالة الآسيوية على العمالة العربية ؟ وأين أثر الانتماء القومى لدى كل من الدول المستوردة والمصدرة للعمالة ؟ ولماذا ترحب إسرائيل بزيارة المواطنين العرب دون قيود بينما توصد الأبواب أمامهم وتخضع تأشيرة الدخول لإجراءات معقدة فى كثير من الدول العربية ؟

ويتعلق الوهم الخامس لدى العروبيين بأن المصلحة القومية تتفق مع المصلحة القطرية أو أن التمسك بالسيادة القطرية الضيقة هو السبب الأساسى وراء تعثر التعاون العربى .

وفى الحقيقة أنه ليست ثمة دليل على أن المصالح القطرية لجميع الدول العربية متطابقة أو أن تحقيق المصلحة القومية يعنى تحقيق المصالح القطرية ، لأن تحقيق الأولى قد يكون على حساب مصلحة قطرية لإحدى الدول العربية ، ومن حق هذه الدولة المتضررة الرفض .

وتُثار فى هذا السياق دوماً قضية تعديل ميثاق جامعة الدول العربية واستبدال قاعدة الأغلبية بقاعدة الإجماع المنصوص عليها والتى تعتبر من وجهة نظر العروبيين السبب الرئيسى وراء تعثر العمل العربى المشترك.

ووفقاً للميثاق فإن الجامعة هى منظمة تقوم على التعاون الاختيارى أو التطوعى بين الدول العربية الأعضاء منها على أساس المساواة واحترام استقلال الدول الأعضاء وسيادتها. فالجامعة لا تملك سلطة إلزامية على الأعضاء بل هى أداة للتنسيق ورابطة اختيارية لتحقيق التعاون ولم الشمل ، وهى منظمة بين حكومات ليست "سلطة عليا " ، ويبرز هذا من اللحظة الأولى فى ديباجة الميثاق ، ويقوم البناء القانونى التنظيمى للجامعة على مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء وعلى مبدأ احترام سيادة هذه الدول واستقلالها وتعكس جميع جوانب الجامعة هذين المبدأين [١٧] .

ومن الواضح أن العروبيين يقعون فى تناقض صارخ فى هذا الصدد لأنهم يرون أن الإرادة السياسية تستتر وراء فشل مشاريع التعاون الاقتصادى ، وفى نفس الوقت يهاجمون قاعدة الإجماع . وتوضح العودة إلى الماضى أن القرارات والتوصيات التى اتخذت بالإجماع لم تنفذ بسبب غياب الإرادة السياسية ، ومن ثم فإن التحول إلى قاعدة الأغلبية سيؤدى فى ظل هذه الأوضاع إلى مزيد من عدم تنفيذ القرارات إذا كانت الدول توافق بالاجماع ولا تنفذ فهل ستنفذ الدول التى وافقت بالأغلبية هذه القرارات ، ناهيك عن الدول التى رفضت عند التصويت ؟

إن البديل المؤسسى التقليدى " للسوق " هو جامعة الدول العربية التى يمكن اعتبارها ولا شك الحد الأدنى للتضامن العربى . ولكن هل هذا البديل موجود فعلاً على أرض الواقع

ليواجه مشروع "السوق" ؟ يكفى للإجابة عن هذا التساؤل أن نذكر أولاً بأن الجامعة لم تؤثر لا من قريب ولا من بعيد فى تطور الاقتصادات العربية فى السنوات الماضية ، فهى لم تؤثر فى شىء فى أهم تطور اقتصادى بيني عند العرب ، أى انتقال العمالة من بلدان فقيرة إلى أخرى ثرية ، فهى لم تسهل هذه العملية ولم تؤسس لها ، ولم تضع ضوابط لحماية العمالة المنتقلة ولا ضمانات لحفاظها على مكاسبها المادية فى بلدان الاغتراب ، ثم أن الجامعة ثانياً لم تنجح يوماً فى عملية تأسيس تبادل حر للسلع ، ولم تنجح فى تطبيق الاتفاقات التى رفضها البعض ، ووقعها البعض ثم لم يصدق عليها ، ووقعها البعض الآخر وصدق عليها ، ولكنه لم ينفذها (١٨) .

ولقد عقد بعض العروبيين مؤتمراً فى أبى ظبى خلال شهر تشرين الثانى / نوفمبر الحالى (١٩٩٧) كى يناقشوا " مستقبل الوطن العربى " وقد حضر هذا المؤتمر مائتان وخمسون من كبار الشخصيات السياسية والفكرية والثقافية العربية ، وصدر فى ختام الندوة. " إعلان أبو ظبى".

وتظهر القراءة السريعة للإعلان أن العروبيين ما زالوا يدورون فى حلقة مفرغة ويكررون نفس الأفكار التى نلحظها فى خطاب الخمسينيات والستينيات مع علمهم بأن هذه الشعارات المرفوعة منذ نصف القرن لم يقدر لها التطبيق . يتحدث الإعلان عن توثيق عرى التضامن العربى وتحقيق المصالحة العربية ، ويشير إلى أن العالم يشهد تحولات اقتصادية تتمثل فى تحرير التجارة وإقامة التكتلات والمجتمعات الاقتصادية وتزايد الاعتماد الاقتصادى المتبادل ، وتحولات سياسية تركز على أهمية المشاركة وثقافة حقوق الإنسان، ويلفت النظر إلى أن هذه التحديات التى لا يمكن إغفالها أو تجاهلها ، تفرض على المثقفين العرب ضرورة إعمال الفكر فى هذه الأمور ، كما تفرض على البلاد العربية ضرورة تبنى الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بالتعامل معها ، كما يضمن للعرب موقعاً فعالاً ومشاركاً على خريطة القرن الواحد والعشرين ، لكى لا يصبحوا مجرد متفرجين على التيارات الفاعلة فى هذا العالم أو مستهلكين لها أو مهمشين حولها .

أكثر من هذا الإعلان " أن الوطن العربى يمتلك كل مقومات النهضة ، بجوانبها المادية والمعنوية ، لكن هذه النهضة تتطلب أولاً : إحياء روح التضامن العربى باعتباره ضرورة لاستنهاض روح الأمة وشحذ إرادتها لأن ما يجمع الأمة العربية أكبر بكثير مما يحول دون

ذلك وصولاً إلى تحقيق أسمى أهدافها فى إطار الوحدة العربية . ثانياً : تحقيق المزيد من التنسيق والتعاون الاقتصادى ، وشدد على دعم جامعة الدول العربية وتعزيز دورها ودعا إلى بلورة رؤية استراتيجية عربية نتعامل من خلالها مع التحديات التى يفرضها القرن المقبل ، وشدد بيان ختامى على " تصويب المفاهيم الخاطئة عن وجود تناقضات بين المصالح الوطنية والمصالح القومية " (١٩) .

ولعل هذا يوضح بجلاء أن العروبيين ما زالوا يعيشون فى عالم غير واقعى ، وما زالوا أكثر اهتماماً بصياغة الجمل والعبارات منهم بوضع الآليات والممارسات العملية والاستراتيجيات والسياسات وكيفية بلورة رؤية استراتيجية عربية وكيفية تحقيق المزيد من التنسيق والتعاون الاقتصادى ، وكيفية توثيق عرى التضامن العربى وتحقيق المصالحة العربية . ونأتى إلى بيت القصيد فى هذا السياق وهو تصويب المفاهيم الخاطئة عن وجود تناقض بين المصالح الوطنية والمصالح القومية !!

ولا يستطيع أى محلل كان أن يقبل هذا الحديث فى نهاية القرن العشرين وليس فى منتصفه ، وبعد أعوام من الحصار الكامل على العراق والحصار الجزئى على ليبيا والسودان دون أى رد فعل عربى ، سوى الكلام أحياناً لدرء هذا الحصار . أليس من مصلحة عدة دول عربية استمرار الحصار على دول عربية أخرى ؟

لقد سعت دول النفط بالإجماع إلى الاحتفاظ بكامل حريتها فى اختيار العمالة والسلع حيث تشاء ، وبالاستثمار حيث ترغب ، وقد أدى هذا فى المرحلة الحالية إلى أن طردت الكويت حوالى ٤٠٠ ألف فلسطينى أسهموا لجيلين ، أو أكثر فى تعميرها ، وطردت السعودية مليون عامل يمنى ، وأقفلت الأبواب فى وجه التجارة مع الأردن ، بينما تستفيد الأسواق العربية بكثرة من العقوبات المفروضة على بلدان عربية لا سيما ليبيا والعراق "لتنتش " مكتسبات سريعة من خلال التهريب ، ثم إن هجرة الرساميل النفطية العربية إلى الخارج أوصلتنا إلى أن كل المنطقة لا تستطيع سنوياً اجتذاب أكثر من مليارى دولار من الاستثمارات غير الوطنية ، أى أقل من دولة واحدة مثل ماليزيا (٢٠) .

فى ظل هذه الحقائق ، عن أى عرى للتضامن العربى يتحدث الإعلان عن توثيقها ؟ وعن أى مصالحة عربية يتحدث ؟ أو عن أى موقع فعال للعرب ؟ وعن أى استنهاض

لروح الأمة وشحذ لإرادتها ؟ وعن أى مفاهيم خاطئة للتناقض بين المصالح الوطنية والقومية ؟

ولعل من الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن بعضاً من أبرز مروجى المشروع الأوسطى من العرب كانوا حتى وقت قريب من أنصار توثيق عرى التضامن العربى وشحذ إرادة الأمة ونفى التناقض بين المصالح الوطنية والمصالح القومية ، ومن ثم نتوقع عما قريب أن يتحول بعض أنصار العرى والشحذ إلى شرق أوسطيين تماماً كما فعل سابقوهم الذين كانوا متحدثين دائمين فى مؤتمرات وندوات عروبية الهوى وحدوبة المنحى .

(هـ)

يتضح مما سبق غلبة كثير من الأوهام على رؤية كل من الشرق أوسطيين والعروبيين الأمر الذى يفقد آراءهم رصانة التحليل العلمى ودقته ، بالرغم من الجدال الحاد منذ أربع سنوات حول هذا الموضوع .

ويمكن القول إن كلا الفريقين مقتنع بمشروعه لأسباب أيديولوجية إن جاز التعبير ، ويسعى إلى الحصول على مبررات تقوى موقفه فى مواجهة الفريق الآخر ، كما أن اياً منهما ليس على استعداد للاقتناع بوجهة نظر قد تثبت صحتها ما دام مصدرها الفريق المنافس .

ولعل النقطة الأساسية التى ينبغى التركيز عليها تتلخص فى أن الشرق أوسطيين يحاولون نفى أى تأثير للعوامل غير الاقتصادية فى التعاون لأن الاعتداد بهذه العوامل الثقافية والحضارية والسياسية بالطبع لن يكون فى صالح مشروعهم . أما العروبيون فيقللون من أهمية العوامل الاقتصادية ويبالغون فى تأثير العوامل السياسية لأهميتها فى تعزيز وجهة نظرهم.

ومن الثابت أن الاقتصاد والسياسة صنوان ، ومن ثم يبدو من المثير أن يتحدث اقتصاديون كبار عن عوامل اقتصادية مع إغفال العوامل الأخرى ، ومن ناحية أخرى لا يمكن القول بتحليل يجعل العوامل غير الاقتصادية أكثر تأثيراً من العوامل الاقتصادية عند الحديث عن مشاريع للتعاون الاقتصادى.

وخلاصة القول فيما سبق أن النظام العربى الراهن يعانى ثغرات عديدة وأن ذلك يعنى ضعف قدرته على المقاومة ناهيك عن قدرته على إحياء التعاون العربى الذى لم يستطع تحقيقه إبان فترات عافيته ، ومن ناحية أخرى لا يعطى ضعف النظام العربى منافسة الشرق أوسطى القدرة على التحقق لأن الأخير يقوم على أوهام ويعانى نفس الثغرات التى عاناها ويعانيها نظيره العروبى ، لأن فشل التعاون العربى لا يعطى أى ميزة للتعاون الشرق أوسطى كما أن فشل الأخير لا يعنى العودة إلى إحياء مشاريع التعاون العربى.

فإذا كان الشرق أوسطيون يعددون مظاهر إخفاق التعاون العربى - وهم على حق - فإن هذا لا يجعل مشروعهم حصيناً لأن العوامل التى أعاقت التعاون العربى كامنة فى بنية التعاون الشرق أوسطى ، وإذا ما فشل مشروع التعاون الشرق أوسطى فسيكون مرد هذا الفشل إلى أسباب لا علاقة لها بالعروبيين ومن ثم فعليهم فى هذه الحالة أن يحتفلوا بنصر وهمى يضاف إلى سلسلة الانتصارات الوهمية التى حققها العروبيون على مستوى الأقوال.

وإذا كان العروبيون قد اُتهموا مراراً بغلبة السمة التبشيرية على مقولاتهم - وهو أمر صحيح إلى حد بعيد - فإن الشرق أوسطيين العرب يعزفون نفس النغمات فى تحليلاتهم ، الأمر الذى لا يجعل مشروعهم بمنأى عن الانتقادات كافة ، التى وجهوها إلى مشاريع التعاون العربى ، وإن كان العروبيون سلفيين بمعنى من المعانى لأنهم يتحدثون عن ماض موحد براق ، فإن الشرق أوسطيين يتحدثون عن مستقبل وهمى ليسوا صانعيه ، وإن كان العروبيون يبالغون كثيراً فى تأثير المؤمرات الخارجية ، فإن الشرق أوسطيين يبالغون بنفس القدر فى تاثير الضغوط الدولية ، وما دام هذا صحيحاً من وجهة نظر الفريقين فلا سبيل إلى تحقيق تعاون عربى أو شرق أوسطى يحقق المصالح العربية .

وإذا كان العروبيون قد وضعوا آمالاً كبيرة على محاولات إعاقة التعاون الشرق أوسطى من داخل النظام العربى ، فإن الشرق أوسطيين اعتقدوا جازمين أن هذا المشروع قادم لامحالة ، وجاء وصول اليمين الإسرائيلى إلى السلطة ليعرقل تقدم المشروع وليثبت خطأ الفريقين ، فمن ناحية لايعتبر هذا انتصارا للعروبيين لان العرب كانوا يركضون نحو اسرائيل إبان حكومة العمل ، ومن ناحية أخرى ثبت للشرق أوسطيين أن عرقلة المشروع يمكن أن تتم من الطرف الإسرائيلى " الأقوى " وليس من الأطراف العربية "الأضعف" ، وهذا أمر يوضح أن بعض التطورات ليست تحت السيطرة كما يتوهم كلا الفريقين.

لقد اعتقد الشرق أوسطيون خطأ أن مسيرة الشرق أوسطية مستمرة لا محالة فى السير نحو غايتها المنشودة ، وأنه ما دامت الدول العربية مضطرة إلى السير فى ركابها أو غير قادرة على إعاقتها إن أرادت ، فإن أحداً لن يستطيع عرقلة المسيرة ، وجاء وصول نتنياهو إلى رئاسة الوزراء فى إسرائيل وتوقع استمراره حتى عام ٢٠٠٠ ، ليربك أوراق الشرق أوسطيين لأنه أخل بالمعادلة التى قامت على أساسها الترتيبات الأمريكية للمنطقة ، ووجد العروبيون فى وصول نتنياهو إلى السلطة طوق نجاة لهم من غرق مؤكد فى مستنقع الشرق أوسطية ، واستعادوا بعضاً من مكانتهم المفقودة ، ولعل فى هذا دليلاً على مدى وهن قواهم لأن من أوقف المسيرة – أو على الأقل عرقلها – هو أعدى أعدائهم ، وهكذا نحن أمام مشهد مأساوى مثير ، حيث نجد "اليمين العربى " يدعم سقوط ممثل " اليمن الإسرائيلى " ويتمنى عودة " اليسار " أو ينتظر عودته ، ونلحظ " اليسار العربى " يتمنى استمرار " اليمين الإسرائيلى " فى السلطة لأطول فترة ممكنة ويدعو الله صباح مساء أن يزداد تطرفه كى لا تصل مسيرة الشرق أوسطية إلى محطتها النهائية، أليس فى هذا المشهد أكبر دليل على مدى وهن الفريقين وضعف منطقهم وعدم استنادهم على أى حقائق موضوعية ؟

الحواشى والمراجع

1. Ajami, " The End of Pan Arabism", (Foreign Affairs: Vol. 57, No. 2, Winter 1978/1978). PP. 355-73.

وانظر رداً عروبياً على أطروحته فى حسن نافعه، " القومية العربية والتفكك فى الوطن العربى. (رداً على آراء فؤاد عجمى) ، (المستقبل العربى ، العدد ٣٥ ، كانون الثانى / يناير ١٩٨٢) ، ص ٦-٢٣.

٢. أحمد يوسف أحمد ، "العرب وتحديات النظام الشرق أوسطى : مناقشة لبعض الأبعاد السياسية " ، فى أحمد صدقى الدجانى (وآخرين) التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربى . (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤) ، ص ١٩ ، ٢٠

٣. المرجع السابق ، ص ٢١ .

٤. نفس المرجع ، ص ٣٠

٥. شيمون بيريز ، " الشرق الأوسط الجديد " ، ترجمة محمد حلمى عبد الحافظ (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤) ص ٣٨.

٦. سعيد النجار ، " تعقيب ، فى أحمد صدقى الدجانى (وآخرين) ، " التحديات الشرق أوسطية .. م.س.ذ.، ص ١٩٠ .

٧. غسان سلامة "أفكار أولية عن السوق الشرق أوسطية " ، فى أحمد صدقى الدجانى (وآخرين) ، التحديات ، م.س.ذ، ص ٥٢.

٨. عبد الحسن زلزلة ، " الدور الاقتصادى للجامعة العربية " ، فى على محافظة (وآخرين)، جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٢ ، ١٩٩٢) ، ص ٢٤٨ - ٢٥٧.

٩. عبد الحميد براهيمى : ابعاد الاندماج الاقتصادى واحتمالات المستقبل (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط ٥، ١٩٩١) ص ٢٠٤ - ٢٢٩.

١٠. سعيد النجار، م.س. ذ ، ص ١٨٩ - ١٩٠.

١١. نفس المرجع ، ص ١٩١ .

١٢. يوسف والى ، صحيفة الأهرام القاهرية ، ١٩٩٣/٢/٢٧.

١٣. أحمد صدقى الدجانى ، " تعقيب " ، فى احمد صدقى الدجانى (وآخرين) التحديات الشرق أوسطية ، م.س.ذ ، ص ٧٤ .

١٤. غسان سلامة ، م. س. ذ، ص ٤٨ .

١٥. نفس المرجع ، ص ٤٩.

١٦. شيمون بيريز ، م. س. ذ، ص ٣٧ - ٣٨.

١٧. على الدين هلال ، " ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية " فى على محافظة (وآخرين)، جامعة الدول العربية ، م. س. ذ، ص ٨٠ - ٨٣

١٨. غسان سلامة ، م. س. ذ، ص ٤٩ - ٥٠

١٩. نقلاً عن جريدة الحياة (لندن)، ١٩٩٧/١١/٥ ، ص ٦

٢٠. غسان سلامة ، م . س. ذ، ص ٥١

العرب والأتراك..رؤية مستقبلية

د. حسن بكر*

تعد العلاقات العربية التركية بؤرة أساسية فى علاقات العرب بالعالم. كما تعد ضلعاً من الأضلاع الثلاثة للصراع العربى الإسرائيلى. لقد أوصى ديفيد بن جوريون مؤسس الدولة العبرية ونبى إسرائيل المسلح بالعناية والتركيز على تحالف إسرائيل مع دول الجوار الإستراتيجى كطرف ثالث فى مثلث الصراع بين إسرائيل والعرب، رغم إدراكه أن ما يربط هذه الدول (تركيا، إيران، إثيوبيا، وإريتريا) بالعرب أقوى مما يربطها بإسرائيل.

ملخص البحث :

إن جوهر هذا البحث يعالج مستقبل العلاقات العربية – التركية على ضوء الدور التركى الجديد فى النظام الدولى والنظام الإقليمى الشرق – أوسطى ليس من منظور الموروث التقليدى العربى – التركى ، ولا من تحليل الحاضر فحسب، بل من خلال النظر بطريقة نظامية إلى مستقبل هذه العلاقات. الهدف تحليل الحاضر الآتى ، وربطه – من خلال امتدادات كمية ومنطقية – بسيناريوهات المستقبل ، ومن ثم تطوير استراتيجية ثلاثية السياسات Three Policy – Alternative Strategy: القائمة والمعدلة والبديلة ، خلال العقود الثلاثة القادمة لتحويل الدور التركى لصالح العرب ، وإقامة علاقات عربية – تركية راسخة وتعاونية أكثر منها صراعية . التساؤل الجوهرى للدراسة يتعلق بماهية مستقبل العلاقات العربية – التركية فى ظل دور تركيا الجديد المرتبط بالغرب وإسرائيل وطموحاتها فى قيام عالم تركى موحد ، والفرضيات التى تم طرحها هى : أن العلاقات العربية – التركية من

* قسم العلوم السياسية – جامعة أسيوط

خلال وشائج الماضى وعوامل الجغرافيا والدين والحضارة تجعل مستقبلها مزدهراً وتعاونياً، وأن العلاقات العربية - التركية مرتهنة بدور تركيا الجديد فى العالم ، ومن ثم يرتهن هذا الدور حتما بالغرب وإسرائيل . أما الصعوبات التى واجهت الباحث ، فكانت قلة الجهد والوقت والمال المتوافر لإنجاز بحث شامل ومتكامل يساعد صانع ومتخذ القرار العربى نحو تركيا ، وقد أمكن التغلب على هذه الصعوبات بعدة وسائل تقنية مذكورة فى البحث.

فى الجزء المتعلق بالإطار التصورى ، فحص الباحث الخلفيات التاريخية والنظرية للموضوع والمفاهيم والتصورات الأساسية ومناهج وطرق جمع المعلومات والتحليل .

فى الخلفية التاريخية قدم الباحث نبذة تاريخية - سبق الإشارة إليها - حول تطور العلاقات العربية التركية منذ ظهور الإسلام وحتى ظهور النظام الدولى الجديد ، وانفجار صراع الحضارات بين أمم العالم ، أما الخلفية النظرية فقد ركز الباحث فيها على تطور دراسة المستقبليات فى العلوم الاجتماعية ، وارتباطها بالتنبؤ الذى يشكل ثلث التحليل فى علم السياسة الحديث . والموروث التقليدى العربى فى الواقع المعاش وفى الدراسة الأكاديمية معاد للتنبؤ ، على عكس ما نعرف فى الحضارة العربية الإسلامية فى أوج ازدهارها ، ورغم عيوب التفكير المستقبلى ومثالبه ، إلا أن الباحث لا يجد بداً من استخدامه للتعليق على فحص واستشراف المسارات المحتملة للعلاقات العربية - التركية فى المستقبل المنظور (تم تحديده بثلاثة عقود) .

فى سبيل ذلك كان لابد من تقديم تصور واضح للمفاهيم والتعبيرات المستخدمة فى البحث المنشورة منها والإجرائية . أما مناهج وطرق البحث للوصول إلى نتائج محددة فى شكل عموميات متميزة Specific Generalizations فقد تعددت . إذ تم استخدام نظرية المجال الوسيط ، ومقترب التحليل الوصفى ، والمنهج متعدد الأبعاد . أما الأدوات فكانت أداة تحليل الوقائع - المقياس الدولى ، أداة التحليل الإحصائى المعروفة ، والأداة المقارنة وتحليل المضمون لرؤى القادة الأتراك والعرب للوصول إلى تصوراتهم للعلاقات العربية التركية حالياً ومستقبلاً .

أما الجزء الثانى ، وهو المتعلق بالإطار العملى أو العمليات للبحث (Operationalization) فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة نماذج سلوكية متكررة عبر الزمن فى العلاقات العربية - التركية ، ومداها فى مسارات مستقبلية لمعرفة نوعية ومدى وقائع

التعاون والصراع المحتملة . هذه النماذج هى : النموذج العربى ، النموذج التركى ، والنموذج الغربى المرتبط بإسرائيل . ففى النموذج العربى ، تم دراسة القضايا العشر للعلاقات العربية – التركية والتى تشكل متغيرات أساسية فى سلم التعاون .

والصراع ، مثل : تطور الموقف من الصراع العربى- الإسرائيلى ، تصعيد التعاون مع إيران ، دور تركيا فى حرب الخليج وتوابعها ، تطور القضية القبرصية ، استمرار الصراع الكردى ، انفجار الصراع على المياه ، نقل المياه التركية لإسرائيل ، تسويق مشروع أنابيب السلام ، بعث موضوع تركمان العراق ، وتنمية العلاقات الاقتصادية . أما النموذج التركى ، فهو يدرس أبعاد ومعوقات الدور التركى الجديد فيما يسمى بالعالم التركى الممتد من الأطلسى إلى الأورال ، ومن جمهوريات آسيا الوسطى إلى الشرق الأوسط . النموذج الغربى، يمثل نموذج الطرف الثالث فى العلاقات التركية- العربية ، وفيه يدرس الباحث الخيار التركى الغربى المرتبط بممثله إسرائيل فى الشرق الأوسط ، كعامل مساعد على تسريع منحنى الصراع فى المستقبل مع العرب . حاجة تركيا إلى الدور الإسرائيلى ، أكثر من حاجة الدولة العبرية إليه وبالذات على ضوء تطورات عملية السلام العربية – الإسرائيلية ودور أمريكا الجديد فى الشرق الأوسط . ولكن ثمة مصالح اقتصادية وسياسية وعسكرية هامة لإسرائيل فى اتخاذ تركيا ضلعاً ثالثاً معادياً فى صراعها مع العرب ، تماما كما تفعل مع أثيوبيا وأريتريا ، وفى الماضى مع شاه إيران .

الجزء الثالث من البحث تم تخصيصه للفحص والتعليق على والتأكد من صحة فرضيات البحث ، كما يلى :

١- عدم صحة الفرضية القائلة بأن وشائج القربى مع الجار الإستراتيجى التركى – إذا استمر الوضع على ما هو عليه – تزيد من عرى التعاون العربى – التركى فى المستقبل، وهذا يتناقض مع الدور الهام لتركيا فى حرب الخليج الثانية وتدفق المساعدات الغربية عليها بعد الحرب ، ذلك أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تسريع خيار تركيا الغربى على حساب العرب ، كذلك دفعت الطموحات التركية القومية المتعصبة إلى إزدياد النهم التركى لتوسيع دورها على حساب المصالح العربية العليا ، من موقع القوة المؤازر من الغرب وإسرائيل .

٢- ثبوت صحة الفرضية القائلة بارتهان العلاقات العربية- التركية بعلاقات تركيا مع الغرب وإسرائيل ، أى بالخيار الغربى ، وبالتالى ثبت وجود رابطة عكسية بين الخيار العربى والغربى لتركيا على طول الخط ، فالخيار الغربى لتركيا خيار أصيل يحتل المرتبة الأولى ضمن خياراتها الاستراتيجية على ما عداها من خيارات حسب رؤى وأفعال القادة الأتراك ، ومن ثم يكون التحالف التركى- الإسرائيلى تحالفاً إستراتيجياً ونتاجاً منطقياً لهذا الخيار . يؤكد ذلك التعاون التركى المستمر مع إسرائيل بشأن العراق وسوريا ، من خلال سياسات العداون والاستفزاز والغزو المستمر للعراق وتهديد سوريا بإستمرار .

٣- ثبوت صحة الفرضية الثالثة القائلة بأن علاقات تركيا مع العرب مرتهنة أيضا بتغير دورها فى النظام الدولى الجديد ونظامه الفرعى فى الشرق الأوسط . إن ثمة معوقات تركية داخلية وإقليمية ودولية لهذا الدور ، ولكنه فى التحليل الأخير سوف يكون دوراً ملتحماً بالدور الأمريكى فى الشرق الأوسط للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية التى من أهمها أمن وسلامة دولة إسرائيل . لقد كانت تركيا عبر نصف قرن ، أداة لتنفيذ إستراتيجيات حلف الأطلسى فى منطقة الشرق الأوسط . هذا الدور المرسوم لتركيا فى ظل إصرارها على الدخول إلى الاتحاد الأوربى لن يكون فى صالح العرب ، اذا إستمرت الأوضاع كما هى عليه ، دون تدخل إيجابى ملحوظ من كلا الطرفين لإيقاف التدهور الحادث وارتفاع منحنى الصراع .

فى الجزء الرابع ، والمتعلق ببناء سياسة عربية بديلة تجاه تركيا ، يدرس الباحث نموذج السياسات الثلاث : القائمة والمعدلة والبديلة ، وذلك وفق حساب الربح والخسارة فى الإتخاذ والتنفيذ والنتائج ، فى كل سياسة على حدة ، لاختيار أنسبها فى العلاقات العربية – التركية :

السياسة الأولى ، هى سياسة التهدئة والمسالمة Appeasement وهى السياسة القائمة حالياً The Current Policy وعلى مدى سبع سنوات مضت . وهى سياسة المدى القصير (أقل من عشر سنوات) ، ترتكز فى جوهرها على مبادئ التهدئة والمسالمة وإبقاء الوضع على ما هو عليه ، وتعويض الجار التركى استراتيجيا واقتصاديا عن خسائره فى حرب الخليج الثانية رغم ثبوت النموذج السلوكى المتكرر والثابت من الاستفزاز والعدوان على

العرب وتهديد مصالحهم الاستراتيجية العليا والتعاون مع عدوهم الأول ، إسرائيل . السياسة الثانية ، هى السياسة المعدلة للسياسة الحالية مع عدم تبديل السياسة الحالية تبديلا جذريا (Hands – off Policy) وهى سياسة الإحتواء التعاونى (Cooperative Containment) ، فى المدى المتوسط (من الآن وحتى العام ٢٠١٠) . وهى تعتمد على استراتيجية ثنائية التركيب تتكون من الترغيب والترهيب ، أو ما يسمى بسياسة العصا والجزرة . هذه السياسة ، من ناحية ، تسعى لتفعيل العمل العسكرى العربى المشترك ، ومن ناحية أخرى ، تنشيط التعاون العربى – التركى من خلال إيجاد إطار منفعى ومصلحى متبادل دون التفكير بالتمنى أو التواكلية على تغير الأحداث لصالحنا ونحن منتظرون ، ويكون ذلك من خلال مزيج مركب من دبلوماسية القوة Coercive Diplomacy ، مع مراعاة عاملين أساسيين : عدم الإرتكاز على إيران لتكون موازنا استراتيجيا لتركيا ، وتجنب تحويل تركيا إلى خصم بتخويفها على الدوام ، ودبلوماسية الأغراء التعاونى Cooperative Persuasion بالتركيز العربى على الاستثمارات والنفط والمياه وتهدئة الحدود العربية التركية ، وإقناع تركيا بأن مكاسبها أكثر من خسائرها إذا راعت المصالح العربية والأمن القومى العربى . الثالثة ، وهى السياسة البديلة للسياستين السابقتين ، وتقوم على بناء رابطة عربية تركية مؤسسية Arab – Turkish League على المدى البعيد ، فإذا كان وجود روابط عربية – تركية قوية عبر الزمن ، تساعد على وضع أساس هذه الرابطة – على غرار جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى ، فلاشك أن الظروف الدولية والإقليمية الراهنة تسرع من شأن هذه الموضوع فى ظل صراع الحضارات فى القرن القادم . أهم مرتكزات هذا المشروع المستقبلى الكبير ثلاثة : الأول ، بعث الارتباط الثقافى والحضارى العربى – التركى من خلال إنشاء هيئة أبحاث وجامعة ومراكز بحوث تتبع هذه الرابطة ، بهدف تنمية وتطوير أسس التعاون مستقبلاً ، الثانى ، تفعيل ميثاق الدفاع العربى المشترك ، ودراسة فكرة إنشاء قوة ردع عربية سريعة الإنتشار للدفاع بشكل عاجل عن أى قطر عربى يتعرض للعدوان ، ومن ثم يستطيع العرب الدخول مع تركيا فى إتفاقيات دفاعية جماعية وثنائية ، وتوقيع إتفاقية تقاسم المياه على نهرى دجلة والفرات مع سوريا والعراق ، الثالث ، بناء إستراتيجية اقتصادية عربية – تركيا مبنية على توازن المصالح ، ومن ثم إنشاء مؤسسات عربية تركية مشتركة كسوق إقليمية ، وبنك ، ورابطة تعاون إسلامية ... الخ.

وفى الخاتمة ، يجيب الباحث عن أسئلة المقدمة ، ويقرر صحة فرضياتها ويتنبأ بمستقبل الظاهرة .

إن العلاقات العربية – التركية تقف الآن على مفترق الطرق نحو إتجاه أكثر حدة فى غير صالح العرب أو الأتراك ، وما لم نسارع – نحن العرب – من الآن إلى عمل جاد بتبنى سياسة حكمية وفعالة ومؤثرة ، فإن تركيا الجار الإستراتيجى المسلم ذا العلاقات الراسخة مع العالم العربى ، قد يتحول إلى خصم لدود ذى ذراع طويلة أخرى لضرب العرب لحساب أعدائهم ، ولندع التاريخ يحكم .

١ – مستقبل العلاقات العربية التركية : إجراء البحث واختيار الفرضيات :

بالنسبة للفرضية الأولى ، تزايد عرى التعاون بين العرب والأتراك بحيث تختفى وقائع الصراع أو تقل مستقبلا ، ولكن من خلال تحليل وقائع الصراع والتعاون المتوافرة ، ثبت أن هذه الفرضية غير صحيحة ، فمع وصول حزب "الرفاه الإسلامى" إلى السلطة ، مشتركاً مع حزب الطريق القويم ، حاول نجم الدين أربكان ، رئيس الوزراء ، ترسيخ قواعده الداخلية وإحياء الرابطة الإسلامية العثمانية القديمة مع العرب والمسلمين فى ظل نظام دولى جديد تسيطر عليه الحضارة الإنجلوساكسونية ، ومن ثم اتجه إلى وضع أطر مؤسسيه للترابط مع العالم الإسلامى المترامى الأطراف (وبالذات مصر وليبيا وإيران ودول الخليج العربية ، إلا أن العسكر والقوى العلمانية المدنية على حد سواء ، وقفت فى وجهه لإفشال محاولاته بكل الطرق والوسائل بما فيها غزو العراق – دون علمه ، وانتهى الأمر بإبعاده هو وحلفائه من السلطة واقتلاع مؤسساته الداخلية والخارجية من جذورها ، وأدى ذلك إلى تصعيد الصراع السياسى والاجتماعى الممتد بين العلمانيين والإسلاميين على روح تركيا الجديدة ، وأكد العسكر والعلمانيون سيطرتهم على مقاليد الأمور مرة أخرى ، وعادت معهم محاولات الغربنة والتحالف مع إسرائيل إلى السطح ، وسياسات الهيمنة من مواقع القوة الموجهة ضد العرب ، من جديد ، وفى قلب الأحداث وسوريا والعراق .

وهكذا يمكن التنبؤ بتحول العلاقات العربية – التركية من وضعها الراهن إلى وضع أسوأ، طبقا للأوضاع الدولية والإقليمية الراهنة ، طبقا للأسس التالية :

١–وجود حالة من سوء الفهم المتبادل ونقص المعلومات ، فضلا عن استمرار تركيا فى احتلالها للواء الاسكندرونة العربى لأكثر من سبعين عاماً.

٢-تردد بين التعاون والصراع مع غلبة وقائع الصراع على التعاون قبل التسعينيات ، وصعود منحنى الصراع فى التسعينيات أكثر من ذى قبل وبالذات تجاه العراق وسوريا.

٣-من خلال الحوارات العربية التى جرت عبر سبع سنوات بين المثقفين العرب والأتراك (سعيد ، ١٩٨٧ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩١ ، نازلى معوض ، ١٩٩٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥) ، اتضح ضرورة عدم الارتكاز على العمل التاريخى والجغرافى والحضارى مع القيادة التركية الحاكمة ، وبالتالى ترك الخيار للعالم الإسلامى ، وفى قلبه العالم العربى للعمل بطريقة براجماتية وفق إطار منفعى مشترك للمصالح العربية - التركية ، إن ذلك ينذر بالصراع أكثر مما يبشر بالتعاون ، ويؤكد ما توصلنا إليه من نتائج .

٤- أما أشد نقاط الصراع تفجراً ، فهو الصراع على تقاسم المياه فى نهرى دجلة والفرات مع كل من سوريا والعراق ، وحتى الآن فإن تركيا تبدو غير راغبة فى الوصول إلى اتفاق نهائى واقعى أو قانونى لمسألة التقسيم ، وهذا بدوره يفتح الباب لمزيد من الوقائع الصراعية الأشد عنفا مع الاقتراب من العام ٢٠٠٠ ، والوصول إلى شح المياه فى ظل غطرسة القوة التركية وتصعيد التحالف التركى- الإسرائيلى المدعوم أمريكياً (بكر ،١٩٩٣ ، ٧٦).

٥-يشجع على ذلك وجود خلل إستراتيجى فى قوة جيش تركيا تجاه الجيوش العربية مجتمعة . فلدى تركيا أكبر جيش فى المنطقة من حيث الحجم والتسليح طبقاً لكتاب التوازن العسكرى الذى أصدره معهد الدراسات الإستراتيجية بلندن عام ١٩٩٥ (IISS, 1995, 62-65) . يضاف إلى ذلك وجود قضايا مثيرة للصراع لا للتعاون من ناحية العرب تجاه تركيا : ارتباط تركيا الأطلسى ، التحالف مع إسرائيل ، الصراع على المياه، وقضايا الحدود والاسكندرونة . ومن ناحية تركيا ، هناك المشكلة الكردية مع سوريا والعراق ، الاتجاه الأصولى المهدد للعلمانية التركية ، التوحد العربى المشترك، الحدود، والمطالبات العربية المستمرة برد الأراضى العربية المستقطعة لدى الأتراك.

٦-فى مؤتمر قمة دمشق عام ١٩٩٦ ، بين مصر والسعودية وسوريا ، طلب القادة العرب من تركيا إعادة النظر فى اتفاق التحالف مع إسرائيل . إن هذا التحالف بما يرتبه من

تعاون أمريكى – إسرائيلى – تركى مشترك يهدد علاقات حسن الجوار مع العرب ، وينبئ بمخططات صراعية لا حصر لها ضد العرب فى المستقبل.

٧- العلاقات الاقتصادية العربية – التركية مسارها الحالى لا ينبئ بتعاون أفضل فى المستقبل ولا تشجع على تهدئة الصراعات المحتمل نشوبها ، إلا إذا تم تطوير بنى هذه العلاقات وفقا لحاجات الطرفين وهو ما لن يتوقع حدوثه قريبا.

الفرضية الثانية ، وهى ارتهان العلاقات العربية – التركية بعلاقات تركيا مع إسرائيل والغرب . ومن خلال تحليل الوقائع الكيفية والمقارنة عبر الزمن ومن خلال إستخدام التحليل الإحصائى الوصفى لتطور هذه العلاقات ، يمكن القول أن هذه الفرضية صحيحة إلى حد كبير ، فالخيار التركى الغربى خيار أصيل وأساسى فى التوجه التركى الخارجى على حساب جميع الخيارات الأخرى . الرؤية المستقبلية ترشح الخيار الغربى للفوز عند النظر إلى خريطة الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط ومحور ارتكازها التحالف التركى – الإسرائيلى . ويتمثل ذلك فيما يلى :

١- استمرار بقاء دور الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة بمثابة القابض على ميزان التوازن الإستراتيجى Balance Holder الجديد والترتيبات الأمنية المعبرة عنها بشكل ثنائى و إن لم تعارض شكلاً ومضموناً التحالف الثلاثى مع كل من تركيا وإسرائيل . إن الهدف هو جعل المنطقة فى موجة عدم استقرار محكوم بيد أمريكية أساسا وتركية وإسرائيلية وعربية أحيانا قليلة.

٢- الاستراتيجية الأمريكية تقوم على الدفاع الوقائى والردع والهيمنة وتخطط منذ حرب الخليج الثانية لإقامة منظومة أمنية فى المنطقة ووضعها فى أيدٍ أمينة كإسرائيل وتركيا للحفاظ على المصالح الأمريكية فى منطقة قوس الأزمة الذى يشتمل على العراق وإيران وأفغانستان واليمن والسودان وليبيا (معوض ١٩٩٦ ، ٤٠). إن الاتفاق التركى – الإسرائيلى يشبه إلى حد كبير حلف بغداد الجديد (١٩٩٦) ، فقد حاولت أمريكا ضم مصر إليه ، دون جدوى .

٣- فى وقت تسود فيه حالة الاستضعاف الهيكلى للعرب فى النظام الدولى الجديد (بكر ، ١٩٩٦ ، ١٣١)، تلعب إسرائيل دور حلقة الوصل وبؤرة الارتكاز الإستراتيجى ، بينها وبين تركيا من ناحية ، وبينها وبين الولايات المتحدة من ناحية أخرى ، وهذا يعنى فى

التحليل الأخير ، نجاحاً إسرائيلياً منقطع النظير فى فرض مفاهيمها الأمنية وتحالفاتها الإقليمية فى ظل وجود حكومة يمينية متطرفة فيها ، معادية ، للعرب على طول الخط وتنفذ سياساتها معهم من مواقع القوة النووية والتقليدية.

هذا التحالف وعلى ضوء سوابق إسرائيل مع العرب ، يعطى انطباعا لسيناريو أكثر تشاؤما فى توجيه ضربة وقائية إسرائيلية جديدة عبر تركيا لإحدى البلدان العربية ، وتبدو سوريا أكثر الدول العربية ترشيحاً لهذه الضربة ، تليها العراق . الهدف هو إعادة تقسيم المنطقة فى ظل التشرذم والاستضعاف الهيكلى العربى ، من ناحية ، ومن ناحية ثانية ، تفكيك منظومة إتفاقية الدفاع العربى المشترك وتحجيم قدرات العرب العسكرية وتخفيض جيوشهم والتحكم فى أنظمة تسليحهم وأسواقهم لغير صالحهم.

خلاصة القول أن إسرائيل – إدراكا منها لكوابح تركيا فى لبس دورها الجديد – لن تعطى لتركيا إلا صفة الإلحاق بها ، حفاظا على دور إسرائيل كممثل إقليمى لقائد النظام الدولى الجديد ، الولايات المتحدة . وهى لن تكون بوابة سهلة أو لقمة سائغة لتركيا للعب دور إقليمى بارز ، وفى سبيل ذلك سوف يتعاظم عداء تركيا للعرب ، مع تنامى عاملين هامين : التزاماتها الغربية التى لا فكاك منها نحو حلف الأطلسى والاتحاد الأوروبى ، وتعثر وجود تسوية شاملة للصراع العربى – الإسرائيلى على النمط الإسرائيلى الليكودى.

الفرضية الثالثة ، أن علاقة تركيا مع العرب مرتبطة بدورها المتغير فى النظام العالمى، وهذه الفرضية ثبت صحتها من خلال استخدام تحليل المضمون الكيفى لرؤى القادة الأتراك والعرب ، ووقائع الأحداث ، والمتابعة الدقيقة لإحصائيات وصف العلاقات العربية – التركية فى جوانبها المتعددة .

وثمة معوقات تركية داخلية – كما سبق ذكره – تحول دون قيام تركيا بدورها كما ينبغى فى النظام الدولى الجديد ، وثمة محفزات لهذا الدور ، ولكن المعوقات أكثر من المحفزات ، من هذه المعوقات وجود انقسام حتى الآن بعد مرور أكثر من سبعين عاماً على هوية تركيا بين العلمانيين والإسلاميين ، من ناحية ، وبين أهل السنة والشيعة العلويين (ثلث السكان تقريباً) ، وعرقيا بين الأتراك والأكراد (خمس السكان تقريباً) ، ومشكلة هذه المعوقات أنها تمثل صراعات اجتماعية ممتدة ، تخبو أحيانا ولكنها بؤر متفجرة باستمرار ، وأبرز نموذج على ذلك هو الصراع الكردى (كولوغلو ، ١٠) . هذا ينعكس بدوره على توجه تركيا فى

المستقبل المنظور (الثلاثة عقود القادمة) نحو طورانيا أو ماستريخت أو مكة أو واشنطون وتل أبيب .

أما على الجانب الاقتصادى – وقد سبق الحديث عنه – فهناك مشكلة الخلل البنيوى بين قطاعات الاقتصاد التركى ، والمسألة الكردية ، وانتشار البطالة (٤,٥ مليون عامل عاطل قادر على العمل) ، وتعثر الخصخصة ، وتراجع معدل النمو الاقتصادى ، وارتفاع معدل التضخم ، مع ازدياد أعباء الدين الخارجى على قدرات تركيا الاقتصادية (نور الدين،٢٤١)

أما المعوقات الإقليمية ، فتركيا تكاد تكون أكثر دول العالم التى ليست لها علاقات حميمة مع جيرانها : بلغاريا ، اليونان ، روسيا ، أرمينيا ، إيران ، العراق وسوريا . هذا الانشغال مع سوء الجيرة يؤكد ضعف الدور التركى الفاعل فى الشرق الأوسط ، ويكاد يكون الموقف التركى من المسألة الكردية والعلاقات مع سوريا والعراق محددين أساسيين لمصير الكيان التركى نفسه فى الوجود .

هنا يرتبط الدور التركى فى النظام الإقليمى الشرق – أوسطى ارتباطاً محورياً مصيرياً بالدور الأمريكى فى النظام الدولى الجديد ، وممثله فى الشرق الأوسط ، إسرائيل ، وهو ما يتناقض مع المحددات الداخلية التركية للدور والقدرة على التنفيذ ، ومع الارتباط مع دول الجوار ، وعلى عكس ما هو متعارف عليه فى علم السياسة ، فإن العوامل الخارجية هنا لا تلعب دور المسرع للعوامل الداخلية فحسب ، بل تلعب الدور الحاسم فى صياغة دور تركيا الخارجى – فى جدلية غريبة غير مألوفة – وبشكل لا يتلاءم مع حجم وقدرات تركيا كقوة قومية مؤثرة (كرامر ، ١٢) ، وهذا يقود إلى دراسة القوة التركية الضاربة بشكل أكثر واقعية ، بعيداً عن العواطف والارتباطات التاريخية والحضارية والدينية ، بل وحتى بعيداً عن قواعد حسن الجوار معها، ومن ثم حساب قدرة جيشها على خوض الحرب ومدى تسليحه والنظم المستخدمة فيه فى إطار واقعى لتوازن القوى بين العرب وجيرانهم الاستراتيجيين .

إن تركيا تسعى إلى تعظيم مقدرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق اتساق المكانة الدولية عند وضع القوة الممكن والمرغوب فيه بما يضمن لها – رغم الكوابح الداخلية – أن تكون قائدة للتفاعلات فى النسق الإقليمى لمنطقة الشرق الأوسط ، وفى سبيل ذلك تقوم تركيا بملء الفجوة بين ضعف القوة الداخلية وقوة المكانة الدولية بدور تتولاه

نيابة عن قائد النظام الدولى الجديد ، الولايات المتحدة ، وممثله فـــى الشــرق الأوســط، إسرائيل ، فى ظل غياب عمل عربى مشترك ، تعاونى أو صراعى للمواجهة ، ولـــو حتـــى على مستوى الموقف والحركة فحسب.

٢- نحو بناء سياسة عربية بديلة تجاه تركيا : ملامح صنـــع سياســـة عامـــة (Study Policy – oriented)

فى هذا الجزء ، يحاول الباحث التعليق على وتحليل وتطوير مجموعـــة بدائـــل لصنـــع سياسة عامة فى العلاقات العربية – التركية ، ومن ثم التوصل إلى رسم ملامـــح سياســـات مستقبلية تجاه هذه العلاقات .

إن نظرة فاحصة على الاستراتيجية العربية نحو العلاقات العربية – التركية ، ومحاولـــة إعادة بنائها أو إيجاد بديل مستقبلى لها ، تنبع من الرغبة العارمة فى كسب تركيا فى صف العرب ضد أعدائهم ، وبالذات فى صراعهم الممتد ضد إسرائيل ، ومن ثم الخروج من نمـط الاستضعاف الهيكلى المفروض عليهم ومد البصر عبر الحدود العربية .

وفى سبيل إنجاز هذا الهدف ، يلجأ الباحث إلى نموذج السياسات الثـــلاث البديلـــة The Three Policy – alternative Model الذى طوره الوظيفيون – الجدد فى الثمانينيات فى حقل السياسة الخارجية والسياسة العامة ، وهو يرتكز على ثلاثة أعمدة رئيسية للوصول إلـــى سياسة ناجحة من خلال استخدام النظريات الإحصائية ، وعلـــى وجـــه الأخـــص ، نظريـــة الاحتمالات . هذه الأعمـــدة هـــى : تبنـــى السياســـة أو إتخاذهـــا Adoption ، وتنفيذهـــا Implementation ، والآثار المترتبة على ذلك Impacts ، يضاف إلى كل ما سبق تغذيتـــها المرجعية Feedback للنظام القائم (النظام الإقليمى الشرق – أوسطى فى هذه الحالة ، ومـــن ثم يمكن ترجيح سياسة ما أو تعديلها أو استبدالها كلية بأخرى .

إن فرز العلاقات العربية – التركية خلال سبع سنوات مضت ، يرجح تصنيفـــها – لـــدى الباحث – فى إطار ثلاث سياسات بديلة أمام صانع القرار على النحو التالى :

الأولى : هى سياسة التهدئة والمسالمة Appeasement

هى السياسة القائمة The Current Policy ، منذ سبع سنوات وحتـــى الوقـــت الحـــالى (المدى القصير افتراضاً) . والمعنى المقصود هنا ، بالسياسة العربية نحو تركيـــا ، أنـــها

مجموعة القواسم والملامح المشتركة للسياسات العربية (دول ومنظمات) تجاه تركيا حالياً. هذه السياسة العربية القائمة اليوم نحو تركيا ترتكز فى جوهرها على مبادئ التهدئة والمسالمة وإبقاء الأوضاع مع هذا الجار الإستراتيجى على ما هى عليه ، برغم النموذج السلوكى التركى المتكرر والثابت من الأعمال العدوانية والاستفزازية ضد الجيران العرب ، وضد المصالح العربية القومية الثابتة ، وترتكز السياسة العربية الحالية تجاه تركيا على ثلاثة محاور أساسية يمكن تلخيصها على النحو التالى :

١- القبول والتسليم بالأمر الواقع The status – quo فى العلاقات العربية – التركية وتسكينه وتهدئته ، أملا فى تغيير الموقف التركى لمساندة القضايا العربية ، أو فى أفضل الأحوال تجنب سلوكياته العدوانية والاستفزازية ، والعرب يحاولون حل قضيتهم الكبرى مع إسرائيل ، وذلك اعتماداً على زخم القوى الإسلامية المؤيدة للعرب فى داخل تركيا وعلى التفاعلات الإقليمية المتغيرة فى المنطقة ، والتى دفعت بتركيا أحيانا لتغيير مواقفها الثابتة والمصلحية ، مثلما حدث فى حرب الخليج.

ويمكن القول يقينا إنه لا توجد سياسة عربية موحدة معتمدة أو متفق عليها – كما فى بقية القضايا الأخرى – تجاه تركيا إلا إذا اعتبرنا أن بيانات الجامعة العربية – التى تصدر فى مواقف متفرقة وحسب كل حالة – معبرة عن سياسة عربية مشتركة ، ولكن لأن العرب أمة واحدة وتجمعهم قضايا مصيرية مشتركة ، فغالباً ما تكون مواقفهم متقاربة فى عديد من القضايا وبالذات القضايا المصيرية ، مع دخول تركيا على الخط الإسرائيلى وتهديد سوريا والعراق ، أصبحت سياستها الشغل الشاغل للمفكرين والسياسيين العرب . هنا يستطيع الباحث أن يتحدث عن وجود ملامح سياسة عربية يمكن تجميعها فى بوتقة واحدة، بحيث تعتبر قاسماً مشتركاً أعظم للإستراتيجية العربية المطبقة فى التعامل مع تركيا على المدى القصير . هذه الإستراتيجية ترتكن إلى تغليب علاقات التعاون على علاقات الصراع ، دون جدوى فى جانب منها ، تقوم السياسة العربية تجاه تركيا على تفهم محاولات الجانب التركى لتطوير بلاده وفق مبادئ التنمية والديمقراطية والاستقرار ومقاومة الإرهاب ، وفى جانب آخر ، ترتكز على إمكانية تغيير المواقف التركية المعادية للعرب بمرور الوقت ، مع تيقن وجود مصالح تركية مع العرب أكثر من غيرهم والارتكاز على الداخل التركى المساند للعرب، وعلى وشائج القربى مع حسن جوار وجغرافيا وتاريخ ودين وحضارة . . . الخ .

وفى جانب ثالث ، المراهنة على تغير الوضع الإقليمى لصالح العرب ، مع الوصـــول إلـــى تسوية مرضية للصراع العربى- الإسرائيلى ، وتفعيل اتفاقية الدفاع العربـــى المشـــترك ، وتنشيط التجمعات العربية فى المشرق والمغرب والمركز، بهدف الانتقال من الاســـتضعاف إلى التضامن إلى التعاون المشترك ، ومن ثم وجود سياسة عربية مشتركة ولـــو موقفيـــة لمواجهة الآخر الأجنبى القريب والبعيد . وفى جانب رابع ، الإبراز المعنوى والأخلاقى – من خلال أجهزة الإعلام والمنظمات غير الحكومية – لتجاوزات القيادة التركية بحـق العـرب ، كوسيلة لردعها أخلاقياً ، وإحراجها أمام شعبها المسلم ، ومن ثم تفوز بتغيير فى المواقـف لصالحه دون حدوث أية مواجهة معها ، بالنظر إلى تحليل مضمـــون الخطـاب الإعلامـــى الشعبى (الصحفى) فى تركيا ، يلحظ الباحث أن هذا التفكير يقع داخل دائرة التمنيـــات ، إذ تواجهه عقلية تركية براجماتية بخلاف المتوقع . جدول رقم (٤) عبارة عن تحليـل عينـة عشوائية للصحف التركية الصادرة يوم ٤ فبراير ١٩٩٤ :

جدول رقم (٤) توجهات ونسب تركيز الصحف التركية على الموضوعات العربية ٤ فبراير ١٩٩٤

الصحيفة	الاتجاه السياسى	المرتبة	نسبة المواد العربية
صباح	علمانية	١	٢,٣%
حريت	علمانية	٢	١,٧%
ملليت	علمانية	٣	٣,٥%
تركيا	قومى / إسلامى	٤	١,٧%
زمان	إسلامية / مركزية	٥	٢,٩%
جمهوريت	علمانية / يسارية	٦	١,٣%
ميللى جازيته	إسلامية /الرفاه	٧	٤,٠%
كوندم	كردية	٨	١,٦%
أورتا دوجو	كردية	٩	١,٧%
أيدينلك	علمانية / اشتراكية	١٠	٤,٢%

* المصدر – بتصرف – من : د. إبراهيم الداقوقى ، صورة العرب لدى الأتراك ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦ ، ص ٩٨ .

وتعود معظم هذه المراهنات الظنية والحدسية إلى التفكير بـالتمنى Wishful Thinking الذى لا يزال يسود أجهزة الحكم والفكر العربى التقليدى الذى عفا عليه الزمن وسبقه العالم

بقرون عدة من التقدم العلمى ، وبالذات فى مجال العلوم الاجتماعية ومحورها علم السياسة، فلا توجد مراكز عربية علمية حقيقية تعد لهذه السياسة ونحن على أبواب القرن الحادى والعشرين ، وثمة فجوة هائلة فى عالمنا العربى بين عالم السياسة والسياسى المنتخب أو التنفيذى ، وإذا فرض ووجد المخطط وصانع القرار ، فلا توجد قوة عربية فاعلة للتنفيذ مرتكزة على عوامل القوة العربية فى إطار توازن قوى عربى- تركى.

٢- محاولة إيجاد ما يسمى بالمعادل الموضوعى أو العينة الضابطة للاختراقات التركية ضد العرب ، بعقد اتفاقات مماثلة مع تركيا ، وأهم الدول التى قامت بذلك هى مصر وليبيا والمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجى عموماً . الهدف الواضح هو لجم اندفاع تركيا نحو إسرائيل والانغماس فى تنفيذ الإستراتيجية الغربية بحماس زائد أحيانا ، وأحيانا أخرى ، موازنة التعاون الإيرانى - التركى وتوجه تركيا نحو العالم الإسلامى فى آسيا الوسطى ، ولنأخذ مثالاً لذلك العلاقات المصرية - التركية ، ففى العام ١٩٩١ ، وقعت مصر وتركيا اتفاقا يقضى ببيع الجانب المصرى ٤٦ طائرة مقاتلة من طراز "F – 16 C/D" تصنع فى تركيا ، وهى عبارة عن إنتاج تركى- أمريكى مشترك ، يدخل ضمن تحديث برنامج القوات المسلحة التركية الذى تساهم دول الخليج العربية فى تمويله ، وفى عام ١٩٩٣ ، وقعت مصر وتركيا وإسرائيل على اتفاق لإنشاء رابطة لتشجيع السياحة فى دول شرقى البحر الأبيض المتوسط ، وكذلك رحب الأتراك عام ١٩٩٤ ، بتوقيع اتفاق ثلاثى تركى - إسرائيلى - مصرى مشترك لمحاربة الإرهاب "الدينى" ، ولم ينفذ الموضوع لأن مصر تحفظت على توقيع اتفاقات أمنية يكون طرفها إسرائيل ، "لما فى ذلك من حساسية بالغة فى الشارع المصرى والعربى عموماً" (مرهون ، ٣٣٨) ، رغم ذلك يظل الطابع الغالب للعلاقات المصرية - التركية طابعاً متحفظاً ، فمصر وإن رأت دوراً لتركيا فى حوض البحر المتوسط وهو مجال تركيا الحيوى ، إلا أنها لا ترى لها نفس الدور فى الخليج وفى الشرق الأوسط عموماً ويساندها فى ذلك المملكة العربية السعودية ، التى تعارض الحركة الإسرائيلية باتجاه الخليج ، وتقترب العلاقات المصرية- التركية "التنافسية فى الخليج من الطابع الصدامى، كما هو الحال مع تل أبيب" (مرهون ، ٣٣٩) .

٣- التهديد باستخدام القوة العسكرية ، والمزايدة على الجانب التركى فيما يخص تهديد سوريا والعراق ، وفى هذا الإطار ، تقوم السياسة العربية الحالية قصيرة الآجل والنظر،

على توصيل رسالة ضمنية لتركيا بين الحين والآخر ، سواء فى اللقاءات الرسمية الثنائية أو الجماعية ، مفادها أنه يمكن تفعيل اتفاقية الدفاع العربى المشترك فى حالة تعرض أى بلد عربى للهجوم عليه من تركيا ، وأنها أى - الدول العربية - وأن كانت تفضل التفاوض فى المسائل محل الخلاف العربى - التركى ، إلا أنها عند اللجوء إلى القوة من جانب تركيا ، فإنها لن تقف مكتوفة الأيدى ، وأبرز مثال لذلك ما صدر عن الجامعة العربية ضد احتمال قيام تركيا بعمل عسكرى محدود ضد سوريا، ففى شهر أبريل عام ١٩٩٦ ، أصدرت الجامعة العربية بيانا تستنكر فيه تصريحات مسعود يلماظ بتهديد سوريا ، وأكدت على عمق الروابط التاريخية بين الشعبين التركى والعربى ، وعلى الخطر الإسرائيلى المحدق بالعرب ، فى وقت تطالب فيه تركيا بقيام الجامعة بتقريب وجهات النظر بينها وبين العراق وسوريا (معوض ، ٤٥ - ٤٦) .

ويستند الموقف العربى فى عدم اللجوء للقوة إلى عدة أسباب ، منها ، أولاً ، عدم استفزاز تركيا والمراهنة على حسن الجوار ووشائج القربى بدلا من الصراع ، وثانياً ، عدم وجود إرادة عربية قوية خلف العمل الجماعى العسكرى الذى يمكن توجيهه إلى تركيا ، مع انفراط عقد العمل العسكرى لإعلان دمشق ، تجميد العمل باتفاقية الدفاع العربى المشترك منذ فترة طويلة ، ودور تركيا الإيجابى فى حرب الخليج الثانية ، وعدم دفع تركيا لمزيد من الارتماء فى أحضان الغرب وإسرائيل ، وثالثاً ، أن حالة الاستضعاف الهيكلى العربى فى المنطقة تجعل الدول العربية فى موقف ضعيف إزاء الدور التركى ، ففى ظل سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية ضد العراق ، وحصار ليبيا ، ومعاملة السودان وسوريا وليبيا معاملة الدول الإرهابية، وحصار ليبيا ، وعدم إعطاء اليمن أية معاملة تفضيلية وكذلك تلك الدول التى وقفت ضد التحالف الدولى فى حرب تحرير الكويت ، فى ظل كل هذا ، لن تحبذ الولايات المتحدة عملاً عسكريا عربيا ضد وكيلها وحليف إسرائيل ، إن لم تتدخل لصالحه لإنزال هزيمة بالعرب ، خصوصاً وأن نظم التسليح والتدريب العربية تعتمد على الغرب اعتماداً شبه مطلق .

هذه السياسة القائمة تحتاج إلى تحويرات كثيرة حتى تصبح سياسة فعالة ، وهذا ما يقودنا إلى السياسة المعدلة على المدى المتوسط دون تغيير هذه السياسة القائمة بالكامل ، حتى لا تحدث فجوة بين السياسات .

الثانية : هى سياسة الإحتواء التعاونى Cooperative Containment

هى السياسة المعدلة (Hands – off policy) لتجنب أخطاء السياسة القائمة حالياً ، دون تغييرها بالكامل على المدى المتوسط . وتقوم – من خلال إستراتيجية ثنائية التركيب تقوم على احتواء العامل التركى فى الشرق الأوسط وتطوير إستراتيجية العصا والجزرة فى مواجهة الباشا التركى المتغطرس ، فهى من ناحية ، تقوم على ضرورة تفعيل العمل الأمنى العربى المشترك ، ومن ناحية أخرى ، على قيام تعاون تركى – عربى من خلال إيجاد إطار منفعى ومصلحى متبادل ، دون الدخول فى التفكير بالتمنى أو اعتماد سياسة الحدس والتخمين ، من ناحية أخرى .

هذه السياسة ترتكز على عاملين أساسيين : أولهما ، دبلوماسية القوة Coercive Diplomacy وثانيهما ، دبلوماسية الإغراء بالتعاون Cooperative Persuation . فى منظومة مشتركة يمكن أن تقودها الجامعة العربية ، أو أية منظمة عربية أخرى ، وتسير عليها الدول والتجمعات العربية فى العلاقات الثنائية والجماعية مع تركيا .

١ – دبلوماسية القوة : بمعنى رفع كفاءة ومقدرة العمل الجماعى العربى بشأن الأمن القومى وبالذات فى البوابة الشرقية – الشمالية للأمة العربية . الهدف تفعيل التعاون السورى – العراقى سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ، ومن ثم تفعيل اتفاقية تقسيم المياه الموقعة بين البلدين والاتفاقات الأمنية الأخرى ، أو توقيع اتفاقيات جديدة من شأنها توثيق عربى التعاون الأمنى بينهما ، وهو ما يجرى الآن على قدم وساق . بغض النظر عن الاعتراضات الإسرائيلية والأمريكية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية ، رفع الحصار عن العراق وتحقيق التضامن العربى ولم الشمل ، وهى المبادرة التى أطلقها سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٥ ، ومن ناحية ثالثة، تفعيل اتفاقية الدفاع العربى المشترك (من خلال الجامعة العربية) ، تجاه سوريا والعراق بالذات وإجراء مناورات عربية مشتركة قرب الحدود التركية معهما . الهدف توصيل رسالة ضمنية لتركيا ومن والاها ، إنه بالإمكان استخدام العنف، إذا عجزت دبلوماسية الإغراء التعاونى عن أداء دورها المحسوب ، فى إيقاف تركيا عن ممارسة أساليب العدوان والاستفزاز واتخاذ القرارات من جانب واحد فى قضايا مصيرية مشتركة بينها وبين العرب ، ارتكازا على موقع القوة التركى الأطلسى وتحالفها مع إسرائيل . تفعيل

الأمن القومى العربى على بوابة العرب الشرقية فى الوقت الراهن ، رغم جميع الصعوبات ، هو أمر ممكن ومطلوب بأقصى درجات السرعة، وهناك وجهان لهذه الظاهرة ، إيجابى وسلبى ، الوجه السلبى نابع من غياب موقف أمنى جماعى عربى موحد تجاه تركيا بسبب اختلاف الرؤى العربية ، وتعثر جهود المصالحة العربية الشاملة ، وتجاوز الإطار المؤسسى للجامعة العربية وأجهزتها الفرعية ، بما فيها الاتفاقيات الأمنية العامة والجماعية (مثل إعلان دمشق) ، والثنائية القطرية ، بل ووصل الأمر إلى الارتباط الأمنى فى الدفاع المشترك مع القوى الكبرى لحماية الأمن العربى" (معوض ، ١٩٩٦ ، ٤٩) .

الوجه الإيجابى لهذه الظاهرة ، هو تحرك بعض الدول المستهدفة بالعدوان التركى والإسرائيلى نحو التلاحم الأمنى وعلى بقية الأصعدة الأخرى ، وسعى دول عربية أخرى مثل مصر والمملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج لاتخاذ مواقف مضادة محددة وإبلاغ تركيا بها . وفى هذا لإطار تعتمد مصر وسوريا والعراق ولبنان إستراتيجية تنسيق المواقف وتوزيع الأدوار فيما يتعلق بالتعامل مع تركيا . إن الإغراء باستخدام القوة **Forceful Persuation** – كما طوره علماء إدارة الصراع ، ومنهم العالم الأمريكى الكسندر جورج فى جامعة ستانفورد بكاليفورنيا – تعنى ممارسة كل الأساليب العسكرية لإقناع الخصم بأن خسائره أكثر من مكاسبه ، وأن من الأفضل ممارسة التعاون بين الطرفين لتحقيق أهدافه من الصراع ، وهذا يعنى بالضبط ، استخدام الوسائل العسكرية لإقناع الخصم بأن خسائره أكثر من مكاسبه ، وأن من الأفضل ممارسة التعاون بين الطرفين لتحقيق أهدافه من الصراع ، وهذا يعنى بالضبط ، استخدام الوسائل العسكرية – غير المواجهة العنيفة المباشرة – لمنع تركيا من التمادى فى ممارسة أعمال العنف والعدوان ضد العراق وسوريا، وليس أدل على ذلك ، من لجوء تركيا إلى الجامعة العربية لتقريب وجهات النظر بينها وبين العراق وسوريا ، بعد لقاء دمشق ووصول الرسالة إلى أنقرة بأن الدول العربية لن تقف مكتوفة الأيدى إزاء التحالف التركى – الإسرائيلى ، وفى هذا المجال أيضاً ، يمكن اللجوء إلى خصوم تركيا لتهديدها بقضاياها المعلقة مع الآخرين ، وتركيا تحتفظ بأسوأ سجل جيرة مع الدول المحيطة بها كما سبق ذكره ، ومن هذا المنطلق ، يكون التعاون المصرى – اليونانى (العدو الرئيسى لتركيا فى حوض البحر المتوسط والتى تحظى بدعم معظم الدول الغربية) ، رسالة موجهة لتركيا فى إطار سياسة الإغراء باستخدام القوة . وقد اتفق الجانب المصرى واليونانى عام ١٩٩٦ على رفض الاتفاق التركى – الإسرائيلى من منطلق "رفض

التحالفات والمحاور الموجهة ضد أمن الشرق الأوسط والبحر المتوسط" (معوض ، ٩٩٦ ، ٥١ – ٥٢) . كذلك تلعب الدول العربية المشاركة للعراق وسوريا فى مواجهة الخطر التركى على الوتر الإيرانى وحض إيران على رفض البند المتعلق بالتدريب الإسرائيلى – التركى فى مناطق متاخمة لها ، ولم تترك إيران فرصة للتنديد بذلك إلا وانتهزتها ضد تركيا.

على أن تنفيذ دبلوماسية القوة ضد تركيا لإغرائها بوقف تجاوزاتها ، يستوجب مراعاة عاملين مهمين لإنجاح السياسة المناظرة لها (الإغراء بالتعاون) ، حتى لا تتحول تركيا بين ليلة وأخرى إلى خصم عنيد . أولهما ، تجنب دفع تركيا من منطلق الخوف إلى الارتماء فى أحضان الغرب وإسرائيل . وبالذات عند التعاطى مع المشكلة القبرصية واليونان ، وثانيهما، عدم الارتكان إلى إيران كموازن إستراتيجى لتركيا ، وعدم تجاوز الخطوط الحمراء معها ، وإلا انقلب الأمر إلى الضد ، ذلك أن لإيران مطامعها فى بلاد العرب ، ولا تزال تشكل خطواً أساسياً فى منطقة الجوار الجغرافى ، ربما أكثر من تركيا بمراحل ، فإيران تسعى لأن تكون القوة الأولى فى الخليج ، كما أنها مستمرة فى ممارساتها العدوانية وغطرسة القوة باحتلال جزر الإمارات العربية الثلاث ، وتهديد منطقة الخليج العربى بأكملها وزعزعة استقرارها ، مرة بحجة مواجهة النفوذ الغربى ، وأخرى بحجة مزاحمة الوجود العربى نفسه فى الخليج وتصدير الثورة الشعبية إليه ، وثالثة بالتذكير بالأطماع الفارسية القديمة فى بلاد العرب والسعى لالتهام أراضيهم بحجج مختلفة ومختلفة. استخدام إيران فى هذه السياسة يكون بحذر وعن وعى وتخطيط ، وبالذات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٢ – دبلوماسية الإغراء التعاونى : وإذا كان الجانب الأول هو العصا ، فإن هذا الجانب يمثل الجزرة لإغراء تركيا بأن مكاسبها مع العرب أكثر من الغرب وإسرائيل مهما كانت الأسباب والدوافع التركية . التعاون هنا متعدد الأشكال والألوان ، اقتصادى وسياسى وعسكرى ومائى وثقافى .. الخ. والهدف خلق تعارض موضوعى بين طموحات تركيا الاقتصادية وارتباطها العسكرى مع الغرب . وإسرائيل حتى تكون القوة الأولى فى الشرق الأوسط . هذا التعارض سوف يغرى تركيا بإصلاح نظامها الاقتصادى المختل اعتماداً على العرب بدلا من إسرائيل ، مما يقوى علاقات التعاون على حساب الصراع . موقع تركيا الجغرافى مؤهل للعب دور اقتصادى عملاق فى ظل التعاون الاقتصادى العربى – التركى المتنامى وفق هذه السياسة ، فهى حلقة وصل بين العرب وآسيا الوسطى وأوربا الغربية ،

ومنفذ النفط العراقى إلى الغرب ، كما يمكن بعد تنفيذ مشروع الغاب – دون إضرار بنصيب العرب فى دجلة والفرات – أن تصبح تركيا سلة غذاء الشرق الأوسط . وبذا تصبح تركيا جاذبة للاستثمارات العربية ، ويصبح السوق العربى مفتوحاً أمام العمالة التركية وبالذات فى المناطق الزراعية والصناعية وأعمال المقاولات . . الخ .

إمكانية التأسيس لعلاقات اقتصادية عربية – تركية قوية تتناقض مع التوجه التركى العدوانى ، تنشأ فى ظل شبكة منافع متبادلة بين الطرفين التركى والعربى . التعاون على صعيد النفط والمياه والغذاء ، هى أهم هذه المجالات الاقتصادية . فتركيا " تستورد ٧٠% من حاجتها النفطية من الدول العربية ، فقد استوردت من العرب ١٥ مليون طن من أصل ٢١ مليون طن ، هى كل وارداتها من النفط عام ١٩٩٤" (نور الدين ، ٢٤٠) ، وقبل حرب الخليج الثانية بلغت الاستثمارات العربية ١١,٧% من إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى تركيا ، احتلت العربية السعودية فيها حوالى ٨٨% . وبعد الحرب فى عام ١٩٩١،"حصلت تركيا على حوالى ٣ مليار دولار فى شكل منح وهبات من بعض دول الخليج العربية ومصادر عالمية أخرى ، وتلعب السعودية وليبيا أدواراً مهمة فى جذب المقاولات التركية إليها" (القريشى وعلى ، ٢١٢) .

خلاصة القول أنه يمكن التشديد على استخدام أربعة عوامل اقتصادية فى شبكة الإغواء التعاونى هى النفط ، المياه ، الفوائض المالية العربية ، وتهدئة المشاكل الحدودية العربية – التركية . مع الوضع فى الاعتبار أن سياسة تركيا الاقتصادية براجماتية وليست أيديولوجية، فلاشك أن السياسة المعدلة وهى سياسة الاحتواء التعاونى تقوم على الترغيب والترهيب أو العصا والجزرة لجذب تركيا لدائرة المصالح العربية فى إطار مصلحى ، ووضعها فى الدور اللائق والهام فى خريطة الإستراتيجية العربية المشتركة ، والرسالة واضحة لا تخطئها العين ، أن خسائر تركيا ستكون أكبر من مكاسبها عسكرياً واقتصاديا ، فيما لو تجاوزت الخطوط الحمراء وهددت الأمن القومى العربى فى بوابته الشرقية – الشمالية أو تم تحالفها الإستراتيجى مع إسرائيل فى العدوان على العرب .

الثالثة : بناء رابطة عربية – تركية مشتركة Toward an Arab – Turkish League

من منطلق استقلال وتمايز الحضارتين العربية – التركية ، ومع إدراك رواسب الماضى السلبية والإيجابية ، يجب التفكير من الآن فى مشروع مستقبلى طويل الأجل ، يكون أكبر

من الظروف الوقتية والوقائع اليومية الجارية بين العرب والأتراك ، ويفى بالقيم والحاجات الأساسية والمصالح القائمة بين الشعبين ، فى حده الأدنى ، يكون رابطة ثقافية وحضارية وبيت يلتقى فيه العرب والأتراك لحل مشاكلهم المشتركة وتطوير وشائج التعاون، " التى لا تتطور فقط من خلال المعونات والمنح والهبات العشوائية بين الأمم" (Axelrod , 17) ، وفى حده الأقصى ، يكون رابطة عسكرية واقتصادية للتعاون مع تحول القرن العشرين ومشارفة القرن القادم الذى سوف يعج بصراع الحضارات ، وفى قلبها الحضارة الإسلامية، ولا شك أن الروابط القائمة بين العرب والأتراك ، واستضعافهما معا من قبل النظام الدولى الجديد ، سوف تدفع – إذا حسنت النوايا – بهذه الروابط قدماً للأمام ، وما نقصده هنا واضح أنه يختلف عن منظمة المؤتمر الإسلامى ، شكلاً ومضموناً . إن هذه الرابطة المقترحة على المدى الطويل ، سوف تغذى الطموحات التركية فى الجامعة العثمانية القديمة ، لأنها ستكون مفتوحة للعالم التركى ، من ناحية ، وسوف تقلل من سرعة الاندفاع التركى نحو الغرب وإسرائيل ، من ناحية ثانية ، وتجعل القوة التركية مرة أخرى فى ميزان الإسلام والعروب ، وتحرم منها إسرائيل، من ناحية ثالثة .

أهم مرتكزات هذا المشروع المستقبلى الكبير والشامل ، ثلاثة أعمدة رئيسية:

١- بعث الارتباط الثقافى والحضارى الكبير بين العرب والأتراك إلى الوجود من خلال إنشاء هيئة أبحاث عربية – تركية وجامعة عربية – تركية مشتركة ومراكز أبحاث مستقلة تتبع الجامعة العربية أو الرابطة العربية– التركية المزمع إنشاؤها ، مع تدعيم مراكز الأبحاث القائمة بالفعل فى المغرب وتونس والعراق والجزائر ومصر (الداقوقى ، ٣٤) ، أو رابطة العالم الإسلامى أو منظمة المؤتمر الإسلامى الأم . الهدف ليس فقط ابتعاث الموروث الحضارى بين الشعبين ، بعقلية نقدية ، بل وأيضا دراسة نقاط الاتفاق والاختلاف ، بهدف تنمية وتطوير العلاقات العربية– التركية مستقبلاً .

٢- تفعيل مواثيق الدفاع العربية المشتركة ودراسة فكرة إنشاء قوات الردع العربية السريعة الانتشار Arab Rapid Deployment Forces للدفاع عن أى قطر عربى يتعرض للعدوان من الخارج . هذا الطريق يمر عبر أكثر من مستوى عربى ، أولها ، الانتقال من حالة التشرذم العربية الحالية ، والاتفاق على رؤية عربية أمنية شاملة . ثانيها ، تنشيط ميثاق الدفاع العربى المشترك خلال فترة ممارسة السياسة المعدلة ،

وثالثها ، عقد اتفاقات أمنية عربية مشتركة على المستوى الثنائى والجماعى ، على غرار الاتفاقية المصرية – التركية ، ورابعها ، توقيع اتفاق دولى لتقاسم المياه بين تركيا وكل من العراق وسوريا لتفعيل الاتفاقية الثلاثية التى وقعت فى الثمانينيات ، وليبدأ ذلك بتنشيط دور تركيا المجمد فى اللجنة الثلاثية الفنية لنهرى دجلة والفرات والتى لم تحضرها منذ إنشائها .

٣- النظر إلى المصالح العربية – التركية بعين الاعتبار من كلا الطرفين . إن خريطة من توازن المصالح لابد من رسمها والالتزام بها عند سقف معين . الأبعاد التعاونية السابق الحديث عنها تلعب فيها دول الخليج العربية وليبيا أدواراً محورية ، وعلى ذلك لابد من إنشاء مؤسسات عربية – تركية اقتصادية كالسوق المشتركة ، والبنك العربى – التركى، ورابطة التعاون الاقتصادى العربى – التركى المشترك من خلال تسهيل عبور البضائع والأفراد والأفكار .. الخ . إن "دولا كعمان والبحرين وقطر ، تمتلك بالفعل قابلية ملحوظة لإدخال تركيا إلى الخليج ، الأولى بسبب تحررها النسبى، والثانية على خلفية توتر علاقاتها مع طهران ، والثالثة نتيجة للمناخ الحاكم لعلاقتها مع الرياض ، أما الكويت فسترحب بالحضور التركى لموازنة بغداد طالما بقى صدام حسين فى الحكم . السعودية سوف ترحب بحضور تركى معتدل فى حجمه ونوعيته ، إذا وازن القوتين الأخريين فى الخليج، بغداد وطهران (مرهون ، ٣٤١ – ٣٤٢) .أما مصر وسوريا والعراق فسيكون فى حوزتهم التوازن الاستراتيجى والأمنى، وكذلك تلعب مصر والأردن ولبنان ودول المغرب العربى أدوارها المختلفة فى تنمية الأبعاد الحضارية والثقافية بين الحضارتين. المكاسب الاقتصادية مثلما تستخدم فى الترغيب تستخدم أيضا فى الترهيب، وكذلك المعوقات التركية الداخلية السابق الإشارة إليها.

إن خلق رابطة مؤسساتية على المدى الطويل بين العرب والأتراك ، هى البديل الأفضل لكلتا السياستين السابقتين ، إذا أريد تمتين العلاقات العربية– التركية فى دائرة الفعل العربية ، وحشدها فى المواجهة مع إسرائيل . خط التشديد هنا ، أن عوامل وجذور الارتباط التركى – العربى مترسخة أكثر من عوامل الفرقة والنفور ، ليس من منطلق عاطفى أو أيديولجى أوتاريخى فحسب ، بل على أساس منظومة القيم والحاجات الأساسية والمصالح المشتركة أيضاً.

خاتمة

تعتبر العلاقات العربية التركية نموذجا متكاملا للعلاقـــات بيـــن العـــرب ودول الجـــوار الجغرافى ، حيث إن هناك علاقات أكثر ارتباطا تاريخياً وجغرافيا ودينياً ومصيريا بيننا وبين الأتراك لا سبيل إلى منافستها بواسطة العدو الصهيونى ولكن بما أن العرب كـــانوا دائمـــاً أصحاب الفرص الضائعة فإن هذه كانت واحدة من تلك الفرص التى نحاول بقـــدر الإمكـــان تلافى خسائرها على المدى الطويل.

ومنذ قيام النظام الدولى الجديد القادم تبدلت العلاقات العربية التركية فقد كان لهذا النظام الدولى الجديد انعكاسات حادة بدوره على النظام الإقليمى العربى وقرينه الأوســـع النظـــام الإقليمى الشرق أوسطى ، فى ظل هذه المتغيرات الجديدة ، وجد العرب والأتـــراك أنفســـهم منغمسين فى علاقات مختلفة وترتيبات تحتاج لإعادة نظر من جديد . تركيا كحلقة وصل بين العالم شرقه وغربه ، وبين العالم الإسلامى والمسيحى ، وبين العرب وآسيا الوسطى وبيـــن العرب وأوربا ، كانت قد ارتأت منذ سبعين عاما التمسك بالعلمانية والانحياز نحو الغـــــرب كوسائل لتنميتها ، رغم وجود مجتمع مسلم كان له دور الريادة فى الفتوحات الإســـلامية ، وإن تأخر الاجتهاد مما ساعد الحركة العلمانية الكمالية على التغيير، وقد ظل الدور الـــتركى فى العالم العربى مهمشاً ومجهولاً ، وفى أحسن الأحوال ، متجاهلا بسبب العـــداء القديـــم للكمالية ودور تركيا فى سلسلة الأحلاف الغربية فى الشرق الوسط إبان الخمسينيات ، ومع مجئ الثمانينيات ، تغير الوضع ، وبدأت انفراجة فى العلاقات العربية – التركية ، وبدأ كـــلا الطرفين يمدان أيديهما كل للآخر وعاد التعاون العربى- التركى على استحياء ، لكـــن مـــع نهاية الثمانينيات ، ومع ظهور ملامح التحول الكبرى فى العلاقات الدولية نحـــو الســـيادة الأحادية للغرب على الشرق ، والتوجه نحو هيمنة القطب الواحد فى النظام الدولى ، عـــادت تركيا من جديد لسياسات الهيمنة والاستفزاز ضد العرب ، ثم جاءت حرب الخليـــج الثانيـــة لتكون نقطة التحول الكبرى ، ليس فقط فى النظام الدولى والإقليمى ، بل وأيضا فـــى دور تركيا فى الشرق الأوسط . لقد حددت تركيا دورها الجديد فى الخيار الغربى على حساب بقية الخيارات الأخرى.

وكان من نتيجة ارتباطات تركيا الخارجية ، ومعوقاتها الداخلية ، فى ظل هـــذا الـــدور الجديد أن تغير أداؤها وتحول سلوكها الثابت المتكرر على كافة الأصعدة إلى تصعيد الصراع

مع العالم العربى – على عكس ما كان متوقعاً بعد الحرب مع تدفق المساعدات العربية نحوها . كان ذلك يعنى بالنسبة للعرب ظهور متغير جديد يهدد الأمن القومى العربى فى بوابته الشمالية – الشرقية مع العالم ، وزاد من تصعيد أحداث الصراع نحو المواجهة العنيفة المباشرة عاملان أساسيان ، أولهما ، قيام تركيا بإعادة النظر فى مسألة راسخة وجد استراتيجية ، هى تقاسم المياه مع سوريا والعراق ، واعتبرت النهرين التاريخيين أنهاراً محلية تركية لا تجوز لأية دولة أخرى حقوق فيهما ، ثم استخدمت عامل المياه الحيوى كأداة تكتيكية فى إدارة الصراع مع العراق وسوريا ، مرة بقطعها وأخرى بمدها لبلاد أخرى – أدرجت إسرائيل فيها – على حساب الحصص العربية المقررة ، ضاربة عرض الحائط بالمحاولات العربية المتكررة – قطرياً وجماعياً – لتسوية الموضوع سلمياً وفق قواعد القانون الدولى والعرف وحسن الجوار . هذا الأمر أدى وسيؤدى فى المستقبل المنظور (الثلاثة عقود القادمة) ، إلى استخدام السلاح العسكرى للحصول على قسمة عادلة فى هذا المورد الحيوى الآخذ فى الشح نتيجة عوامل كثيرة لا محل لذكرها هنا ، ثانيهما ، قيام تركيا بعقد تحالف عسكرى مع الدولة العبرية ، عدو العرب الأول بتزكية أمريكية ، فى وقت تمر فيه عملية السلام العربية – الإسرائيلية بأعقد مراحلها بسبب تعنت وتراجع الليكود الحاكم فيها عن تنفيذ الاتفاقات الموقع عليها مع الفلسطينيين برعاية أمريكية وروسية . هذا السلوك التركى العدائى ، أدى وسيؤدى إلى خلق مناخ صراعى يعطل تطور الوقائع التعاونية وسيعطلها فى المستقبل .

ثم تسارعت الأحداث مع وصول الرفاه الإسلامى إلى السلطة عام ١٩٩٥ ، وحدثت انفراجة وقتية وعابرة فى العلاقات العربية – التركية . فمع ثبات المتغيرات الاستراتيجية التركية ، حاول أربكان تفعيل القوى الإسلامية على الساحة التركية لمد البصر نحو مكة ، دون جدوى ، فقد كان العسكر والعلمانيون الأتراك له بالمرصاد ، وتسارعت الأحداث مع طرد أربكان من السلطة عقب الغزو التركى الجديد للعراق (١٩٩٧) ، وصعود نجم القوى الكمالية المدعومة بأوليجاركية العسكر مرة أخرى.

كان ذلك يعنى للعرب ظهور مزيد من الشوفينية القومية التركية والابتعاد عن العالم الإسلامى ، وتدعيم الخيار الغربى ، ومن ثم تعضيد التحالف الإستراتيجى التركى مع

إسرائيل فيما تبقى من التسعينيات ، وكل ذلك يعنى إضافة المزيد من عوامل تصعيد الصراع مع العرب .

الموضوع الأساسى الذى عالجه البحث يتعلق بالرؤية المستقبلية للعلاقات العربية – التركية بناء على خلفية الأحداث والأدوار المذكورة فيما سبق ، ومن ثم استشراف التطورات المحتمل وقوعها والسيناريوهات المحتمل تنفيذها من قبل جميع الأطراف ، من خلال رسم امتدادات كمية ومنطقية من الحاضر إلى المستقبل المنظور ، ولإنجاز هذه المهمة، فقد تم تقسيم الإطار العملى للبحث إلى ثلاثة نماذج أساسية ، هى نموذج القضايا المشتركة العربية – التركية ، النموذج التركى ، النموذج الغربى – الإسرائيلى ، وذلك للوصول إلى إجابة محددة للأسئلة المطروحة ، وللتحقق من صحة الفرضيات ، من خلال عموميات محددة Specific Generalization تساعد على صنع سياسة عربية بديلة تجاه تركية فى العقود الثلاثة القادمة .

إن مستقبل العلاقات العربية – التركية ، إذا ظلت الحال على ما هى عليه ، فى ظل التوجهات التركية والعربية الحالية ، ينذر بتحولات درامية مأساوية فى غير صالح العوب، ومن ثم يتنبأ الباحث بزيادة الوقائع الصراعية فى تراكم تصاعدى ، وبنفس الدرجة تقل الوقائع التعاونية ، وهذا ينطبق على كل القضايا العربية- التركية العشر ، وبالذات موضوعات المياه والأكراد والتحالف مع إسرائيل . إن رؤية صحيحة وواقعية لتحسين مستقبل هذه العلاقات يتطلب تعديل السياسة العربية الحالية تجاه تركيا بأخرى معدلة ، تقوم هذه السياسة المعدلة على التعامل مع تركيا من خلال إستراتيجية الاحتواء التعاونى أو العصا والجزرة . الهدف – كما هو مقدر – إقناع تركيا من منطق براجماتى- أن خسائرها ستكون أكثر من مكاسبها إذا استمرت فى ممارسة الدور الحالى فى التعامل مع العرب .

ولقد ثبت من خلال البحث أن هناك علاقة عكسية لتطور العلاقات التركية – الإسرائيلية على العلاقات العربية – التركية فى ظل الأوضاع القائمة فى عملية السلام العربية الإسرائيلية ، وكذلك مع استمرار الصراع الكردى – التركى ، والصراع على موارد المياه فى دجلة والفرات . هذه الصراعات المتوقع تصاعدها فى آن واحد أو منفصلة ، تتداخل جدلياً كل مع الأخرى ، فكل منها يقود إلى الأخرى لأنها صراعات اجتماعية وقومية ممتدة.

كذلك ثبت أن الخيار الغربى لتركيا مع دوام السيطرة الأمريكية لعقود قادمة على النظـام الدولى الجديد ، يقدم علاقة عكسية أخرى لتطور العلاقات العربية – التركية فى المستقبل ، خصوصاً وأن معظم ثمار النظام الدولى الجديد تصب فى مكاسب الدولة العبرية داخل النظام الشرق – أوسطى ، ولما كانت أوروبا لا تحارب الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، فـإن تمايزاً بين الموقف الأمريكى والأوربى واقع لا محالة ، ويقود حتما إلى صـراع مسـتقبلى على مناطق النفوذ لصالح العرب ، وبطبيعة الحال ، لن يكون الموقف الأمريكى ولا المواقف الأوربية اليوم ومعها إسرائيل ، عوامل مساعدة لتحسين العلاقات العربية – التركية .

ومن هنا يكون الاقتراح البديل على المدى الطويل هو بناء رابطة عربية – تركية Arab-Turkish League على غرار الجامعة العربية أو منظمة المؤتمر الإسـلامى ، تضـم فـى إطارها – بشكل مؤسسى العالم التركى والعالم العربى – بهدف توسيع وتعميـق العلاقـات التعاونية بين العرب والأتراك من خلال ربط الموروث المـاضى واستشـراف المسـتقبل . العلاقات العربية – التركية يمكنها أن تترسخ من خلال هذه الرابطة فى إطار توازن المصالح وفق خريطة القيم والحاجات الأساسية والمصالح العربية – التركية . الرؤية العربيـة هنـا يجب أن تجمع بين عنصرين بشكل براجماتى : العنصر العسكرى – الأمنى لحمايـة العـالم العربى ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، العنصر السياسى – الاقتصادى لجنى ثمار التعاون المشترك .

وبناء على إجابة تساؤلات البحث ، تتحقق مدى صحة الفرضيات المطروحة فى مقدمـة البحث ، فلقد ثبت عدم صحة الفرضية القائلة بأن وشائج القربى القائمة بين العرب والأتراك تحمى مستقبل العلاقات العربية – التركية من الانزلاق إلى الصراع خـلال العقـود الثلاثـة القادمة ، كما ثبت أن علاقات تركيا حالياً بالعرب ، مرتهنة بعلاقاتها مع الغرب والولايـات المتحدة وإسرائيل ، أى الخيار الغربى فى السياسة التركية ، كذلك ثبت تغير علاقات تركيـا مع العرب صعوداً وهبوطاً بتغير دورها فى النظام الدولى الجديد ، ذلك الدور المعقد ، هـو خليط متشابك من اعتبارات داخلية وإقليمية ودولية فى مجتمع مسلم ، ولم يحسـم هويتـه القومية بعد ، ولا خياراته الإستراتيجية ، رغم مرور سبعين عاماً على الكمالية ، ولما كان الصراع الداخلى فى تركيا يتسم بقدر عال جداً من السيولة وعدم الاستقرار ، فى ظل نظـام دولى وإقليمى يحمل نفس الصفات تقريباً ، فإن إستراتيجية عربية واعية وطويلة الأجل ، قد

حان دور إتخاذها ووضعها موضع التنفيذ ، بحيث تكون كفيلة بتحسين الأداء العربى وتجيير الموقف التركى لصالح العرب مستقبلاً ، أو تحييده على الأقل .

إن الارتباط التركى بالخيار الغربى أو مد البصر عبر آسيا نحو البلقان ودول آسيا الوسطى السوفيتية السابقة ، لن يغنى تركيا عن علاقاتها مع العالم العربى ، فارتباطها بالعرب ارتباط مصيرى لا يجب أن يخضع لاعتبارات وقتية تمليها متغيرات النظام الدولى الجديد عليها .

ولا شك أن العرب والأتراك يواجهون تقريباً نفس المعضلات الداخلية والخارجية ، وإن تمايز كل منهما عن الآخر ، فكلاهما مستضعف إزاء هذا النظام الدولى الجديد ، ويسعى لتعظيم دوره فيه ، بما يمتلكه من قدرات قومية محدودة على المنافسة ، أما على الصعيد المحلى والإقليمى ، فكلاهما يسعى تقريباً لإنجاز مسارات متشابهة ، وهى على التوالى : تحسين المشاركة السياسية (المسار الديمقراطى أو المقرطة) ، السلام الداخلى والخارجى، ومكافحة الإرهاب ، وتطوير التنمية . وجود هذه القواسم المشتركة بين الطرفين العربى والتركى ، بدرجات متمايزة ومتفاوتة حسب تقدم كل منهما غير المتساوى فى سلم التطور البشرى ، يخلق البيئة التعاونية القادرة على تطوير علاقاتهما نحو الأفضل ، وشبه اتفاق على أن مدخلاتهما للنظام الإقليمى الشرق – أوسطى متشابهة ، ولكنهما يختلفان فى طبيعة الدور المطلوب وفى ضمان مخرجات مرضى عنها من كلا الطرفين .

ويبدو الدور التركى فى المستقبل أكثر ازدهاراً ، إذا تم تطوير إستراتيجية عربية للتعاون بين الطرفين . ففى الجانب التركى ، تبدو الصيغة التركية ثلاثية الأبعاد مغرية للجانب العربى ، إذ تقوم على الخبرة التكنولوجية الغربية ، والمال العربى المقدم للتنمية والتجارة الدولية ، وبالذات من دول الخليج العربية ، فى حين تصبح تركيا نفسها محطة تنفيذ أو موقع جذب وتنفيذ المشروعات العربية – التركية المشتركة على أرضها لما تمتلكه من عمالة مدربة على النمط الصناعى والزراعى الأوربى .

على الجانب العربى ، يستفيد العالم العربى من كون تركيا جسراً لتسهيل العلاقات العربية – الأوربية ، والعربية – الإسلامية فى آسيا الوسطى والبلقان والعالم التركى عموماً، من ناحية . ومن ناحية أخرى ، يستفيد الطرف التركى من بيئة الانتعاش الاقتصادى بينهما، مقابل نقل التكنولوجيا ، والاتفاق على تقاسم المياه فى دجلة والفرات. التحالف العسكرى

العربى – التركى ، وقف صراعات الحدود، الاستثمار فى المشاريع التركية ، ومساعدة تركيا فى برنامج الإصلاح الاقتصادى ، ومن ثم يمكن تصعيد منحنى التعاون على حساب منحنى الصراع فى العلاقات العربية – التركية ، وفى ذلك فليتنافس المتنافسون .

إن العلاقات العربية – التركية تقف الآن على مفترق الطرق ، وتتجه إلى تصعيد الصراع فى غير صالح العرب أو الأتراك ، وما لم نسارع منذ الآن إلى عمل جاد بيننا – نحن العرب– لتبنى سياسة حكيمة وفعالة ومؤثرة ، فإن تركيا ، الجار الإستراتيجى المسلم ذا العلاقات التاريخية التقليدية الراسخة مع العالم العربى ، قد يتحول إلى خصم لدود ذى ذراع طويلة أخرى لضرب العرب ، وأداة لتنفيذ الإستراتيجيات الأجنبية فى منطقة الشرق الأوسط، يساندها الغرب وإسرائيل .

إن العلاقات العربية التركية هى حجر الزاوية فى النظام الشرق الأوسطى الجديد ، الذى تعتمد عليه إسرائيل ، وما لم نسارع إلى إنقاذ الموقف من الآن ، فإننا سنخسر كثيراً ، ولندع التاريخ يحكم .

المراجع :

أولاً : المراجع العربية

أ– الكتب :

١– د. إبراهيم الداقوقى ، صورة العرب لدى الأتراك ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦.

٢– د. أكمل الين إحسان أوغلى ، العلاقات العربية – التركية ، من منظور تركى (ج٢) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣.

٣– أورهان كولوغلو وآخرون ، العلاقات العربية – التركية : حوار مستقبلى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩٥.

٤– د. صالح زهر الدين ، الشرق الأوسط فى ملف المشاريع التركية ، مركز الدراسات الأرمينية ، بيروت ، ١٩٩٤ .

٥– ــــــــ ، مخاطر الدور التركى فى المنطقة العربية ، بدون ناشر ، بيروت ، ١٩٩٣.

٦– د. جلال عبد الله معوض ، الإسلام والتعددية فى تركيا ، سلسلة بحوث سياسية ، العدد (٨١) ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٤ .

٧- ـــــــ ، الإسلام والعنف السياسى فى تركيا ، فى: د. نيفين عبد الخالق مسعد ، ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن ، مركز الدراسات والبحوث السياسة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص١٦٧ – ١٧٤ .

٨- ـــــــ ، تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية فى التسعينيات ، سلسلة بحوث سياسية، العدد (١٠٧) ، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٦ .

٩- جميل مطر ود. على الدين هلال ، النظام الإقليمى العربى : دراسة فى العلاقات السياسية العربية ، الطبعة الرابعة ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

١٠- د.عبد الله الأشعل ، نظرات فى القضايا الدولية المعاصرة ، بدون ناشر ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

١١- عبد الجليل مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٩٧.

١٢- د. عبد المنعم سعيد ، العرب ودول الجوار الجغرافى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٨٧.

١٣- د. مصطفى كمال محمد ، تركيا : القدرة والتوجه والدور ، كراسات إستراتيجية ، العدد (٤٧) ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٦.

١٤- د. محمد صفى الدين أبو العز (مشرف) ، العلاقات العربية – التركية من منظور عربى (ج١) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

١٥- محمد نور الدين ، تركيا فى الزمن المتحول : قلق الهوية وصراع الخيارات ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٩٧.

١٦- د. نازلى معوض أحمد ، دول الجوار الجغرافى والأمن القومى العربى ، فى : د. عبد المنعم المشاط (محرر) ، الأمن القومى العربى : أبعاده ومتطلباته ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٧٥ – ١٧٠ .

١٧- د. هيثم الكيلانى ، تركيا والعرب : دراسة فى العلاقات العربية – التركية ، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (٦) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبى ، ١٩٩٦.

ب- الدوريات :

١- أحمد تهامى عبد الحى ، تركيا وتوسيع الناتو ، الفرص والمخاطر ، السياسة الدولية، القاهرة ، العدد (١٢٦) ، يوليو ١٩٩٧، ص ١١٠ – ١١٤ .

٢- د. أندرو مانجو ، العلاقات العربية – التركية فى إطار المتغيرات الإقليمية والدولية ، الباحث العربى ، لندن ، العدد (٣٩) ، يوليو / أكتوبر ١٩٩٥ ، ص ١٧ – ٢٢ .

٣- بيرم بالجى ، العلاقات الاقتصادية لتركيا مع دول الشرق الأوسط ، شئون الأوسط ، بيروت ، العدد (٥٣)، يوليو ١٩٩٦، ص ٤٢ – ٥٧ .

٤- جنكيز تشاندار ، العملية العسكرية التركية فى العراق ، شئون الأوسط ، بيروت ، العـــدد (٤٠) ، أبريـــل ١٩٩٥، ص ٩ – ١٦ .

٥- د. جلال عبد الله معوض ، تركيا والنظام الإقليمى فى الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربـــى : الجـــانب الأمنى ، شئون عربية ، القاهرة ، العدد (٦٧) ، سبتمبر ١٩٩١ ، ص ٥١ – ٦٤ .

٦- ـــــــ ، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية فى التسعينيات ، شئون عربية ، القاهرة، العدد (٨٩) ، مارس ١٩٩٧ ، ص ١١٧ – ١٤١ .

٧- د. حسن بكر ، المنظور المائى للصراع العربى – الإسرائيلى ، السياســـة الدوليـــة ، القـــاهرة ، العـــدد (١٠٤)، أبريل ١٩٩١ ، ص ١٣٢ – ١٤٤ .

٨- ـــــــ ، حروب المياه فى الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل ، السياسة الدوليـــة ، القـــاهرة ، العـــدد (١١١) ، يناير ١٩٩٣ ، ص ٧٥ – ٨٣ .

٩- ـــــــ ، العرب والنظام الدولى الجديد ، دراسات مستقبلية ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أســـيوط ، مصر ، العدد (١) ، يوليو ١٩٩٦ ص ١٠١ – ١٣٩ .

١٠- خالد فياض ، العلاقات التركية – الإسرائيلية من تشيلر إلى أربكان ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العـــدد (١٢٩) ، يوليو ١٩٩٧ ، ص ١٨٢ – ١٨٥ .

١١- د. سعد ناجى جواد ومنعم صاحى حسنى ، الأمن التركى بين مهمتين : دراسة فـــى مســـتقبل التوجـــه التركى نحو الخليج ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (١١٦) ، أبريل ١٩٩٤ ، ص ٤٠ – ٦١ .

١٢- سمير صالحه ، الاتحاد الجمركى بين تركيا وأوربا ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العـــدد (٤٠) ، أبريـــل ١٩٩٥ ، ص ٢٣ – ٣٢ .

١٣- ـــــــ ، سياسة تركيا الشرق – أوسطية : مؤشرات التحول ومتطلباته ، شئون الأوســـط ، بـــيروت ، العدد (٣٧) ، يناير ١٩٩٥ ، ص ٣١ – ٤٢ .

١٤- ـــــــ ، مستقبل علاقات تركيا بالاتحاد الأوربى ، شئون الأوســـط ، بـــيروت ، العـــدد (٣١) ، يوليـــو ١٩٩٤، ص ٦١ – ٧٢ .

١٥- د. سيار الجميل ، الخيارات السياسية والفكرية لدى العرب والأتراك ، المستقبل العربى ، بيروت ، العـــدد (١٨٥) ، يوليو ١٩٩٤ ، ص ١١٢ – ١٣١ .

١٦- د. رضا عبد الحسين غالى القريشى ود. عبد المنعم السيد على ، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية، شئون عربية ، القاهرة ، العدد (٨٢) ، يونيو ١٩٩٥، ص ١٩٢ – ٢١٦ .

١٧- د. عبد الجليل التميمى ، أهمية الموروث التاريخى العربى – العثمانى وتأثيره فى العلاقـــات العربيـــة – التركية ، المستقبل العربى ، بيروت ، العدد (١٨٥) ، يوليو ١٩٩٤، ص ٨٣ – ٩٢ .

١٨- د. عثمان أو كيار ، الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد (١٨٥) ، يوليو ١٩٩٤ ، ص ١٣٢ – ١٣٥ .

١٩- د. كاظم هاشم نعمة ، التعاون التركي – الإسرائيلي : قراءة في الدوافع الخارجية ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد (٢٢٠) ، يونيو ١٩٩٧ ، ص ٤ – ١٧ .

٢٠- د. محمد السيد سليم ، نحو حوار ثلاثي عربي – إيراني – تركي (ندوة) ، التفاعل في مثلث القوة ، شئون الأوسط ، بيروت ، العدد (٣٣) ، سبتمبر ١٩٩٤ ، ص ١٠- ٣٠ .

٢١- ميشال نوفل ، تركيا وصعود الرفاه إلى السلطة ، شئون الأوسط ، بيروت ، العدد (٥٣) ، يوليو ١٩٩٦، ص ٩ – ١٣ .

٢٢- ______ ، تركيا والعالم العربي ، شئون الأوسط ، بيروت ، العدد (٥٥) ، سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ٤ –٧ .

٢٣- _____ ، تركيا والعثمانية الجديدة : مقارنة جيو – إستراتيجية ، شئون الأوسط ، بيروت ، العدد (٨) ، مايو ١٩٩٢ ، ص ٨ – ١٦ .

٢٤- هايتر كرامر ، تركيا كقوة إقليمية جديدة : دراسة للمفهوم السياسي والاستراتيجي ، ترجمة ميشل كيلو، شئون الأوسط ، بيروت ، العدد (٥٥) ، سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ٩ – ٤١ .

ثانياً : المراجع الأجنبية

A- Books:

1- Axelrod, Robert. The Evolution of Cooperation, Basic Books, New York, 1984.

2- Beschorner, Natasha. Water and Instability in the Middle East, Adelphi Papers, No. 273, The International Institute for Strategic Studies, New York and London. 1992.

3- Bromley, Simon. Rethinking Middle East Politics, Policy Press, Cambridge, UK, 1994.

4- Easton, David. The Political System, Alfred Knopf, New York, 1953.

5- Elekdag, Sukuro, Turkish-Syrian Relations, No. Pub., Ankara, 1993.

6- Feroz, Ahmed. The Making of the Modern Turkey, Routledge, London, 1994.

7- Fuller, Graham. Iraq in the Next Decade, RAND, California, USA, 1993.

8- Hale, W. Turkish Politics and the Military, Routledgs, London, 1994.

9- Hershlag, Zvi Yehuda. The Contemporary Turkish Economy, Routledge and Kegan Paul, London, 1988.

10- Kaplan, Morton. System and Process in International Relations, John Wileys & Sons, Inc., New York, 1972.

11- Keyder,Calgar. State, Class in Turkey: A Study in Capitalist Turkish Development, n. pub., London, 1987.

12- Khalidzad, Zalamy (ed.), Strategic Appraisal, 1996, RAND, Santa Munica, California, USA, 1996.

B- Periodicals:

1 Aykan, M. Bali. Turkish Perspectives on Turkish-US Relations Concerning Persian Gulf Security in the post – Cold War Era: (1989-1995), The Middle East Journal, Vol. 50, No. 3, Summer 1996, PP. 344-358.

2 Bolukbasi, Suha. Turkey Challenges larg and Syria: The Eurphrates Dispute, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Vol. 16, No. 4, 1993, PP. 9-32.

3 Eckhardt, William and Edward E. Azar, Major Conflicts and Interventions (1945-1975), International Interactions, Vol. 15, No. 1, 1981, PP. 75-110.

4 Guner, Serdar. The Turkish-syrian War of Attrition; The Water Dispute, Studies in Conflict & Terrorism, Vol. 1, No. 3, 1997, PP. 105-116.

5 Hale, W. Turkey, the Middle East and the Gulf Crisis, International Affairs, Vol. 68, October 1992, PP. 679-692.

6 Hudson, Michael. To Play the Hegemon: Fifty Years of US Policy Toward the Middle East, The Middle East Journal, Vol. 50, No. 3, Summer 1996, PP. 329-343.

7 Kuniholm, Brucee R. Turkey and the West, Foreign Affaris, Vol. 70, No. 2, 1991, PP. 34-48.

8 Mango, Andrew. The Third Turkish Republic, World Today, January 1988, PP. 13-27.

9 Olson, Robert. The kurdish Question in the Aftermath of the Gulf War: Geopolitical and Geostrategic Changes in the Middle East, Third World Quarterly, Vol. 13, No. 3, 1992, PP. 475-499.

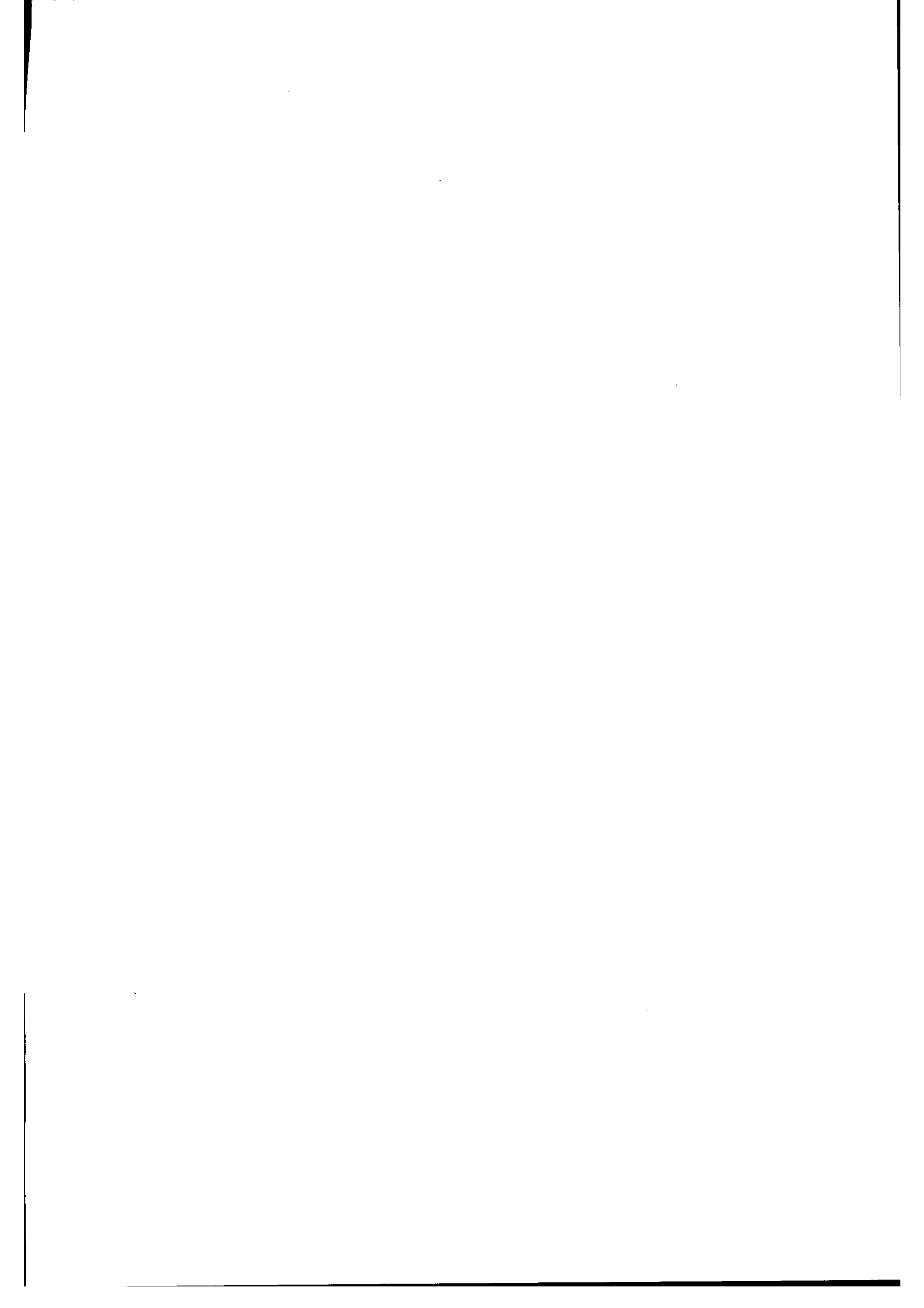
10 Phillips, Warren P. Where Are All the Theories Gone? World Politics, Vol. 26, No. 2, January 1975, PP. 155-188.

11 Starr, Joyce. Water Wars, Foreign Policy, No. 82, Spring 1991, PP. 17-36.

12 Watenpaugh, Keith D. Creating Phantoms: The Alexandretta Crisis and the Formation of Modern Arab Nation in Syria, International Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 28, August 1996, PP. 363- 389.

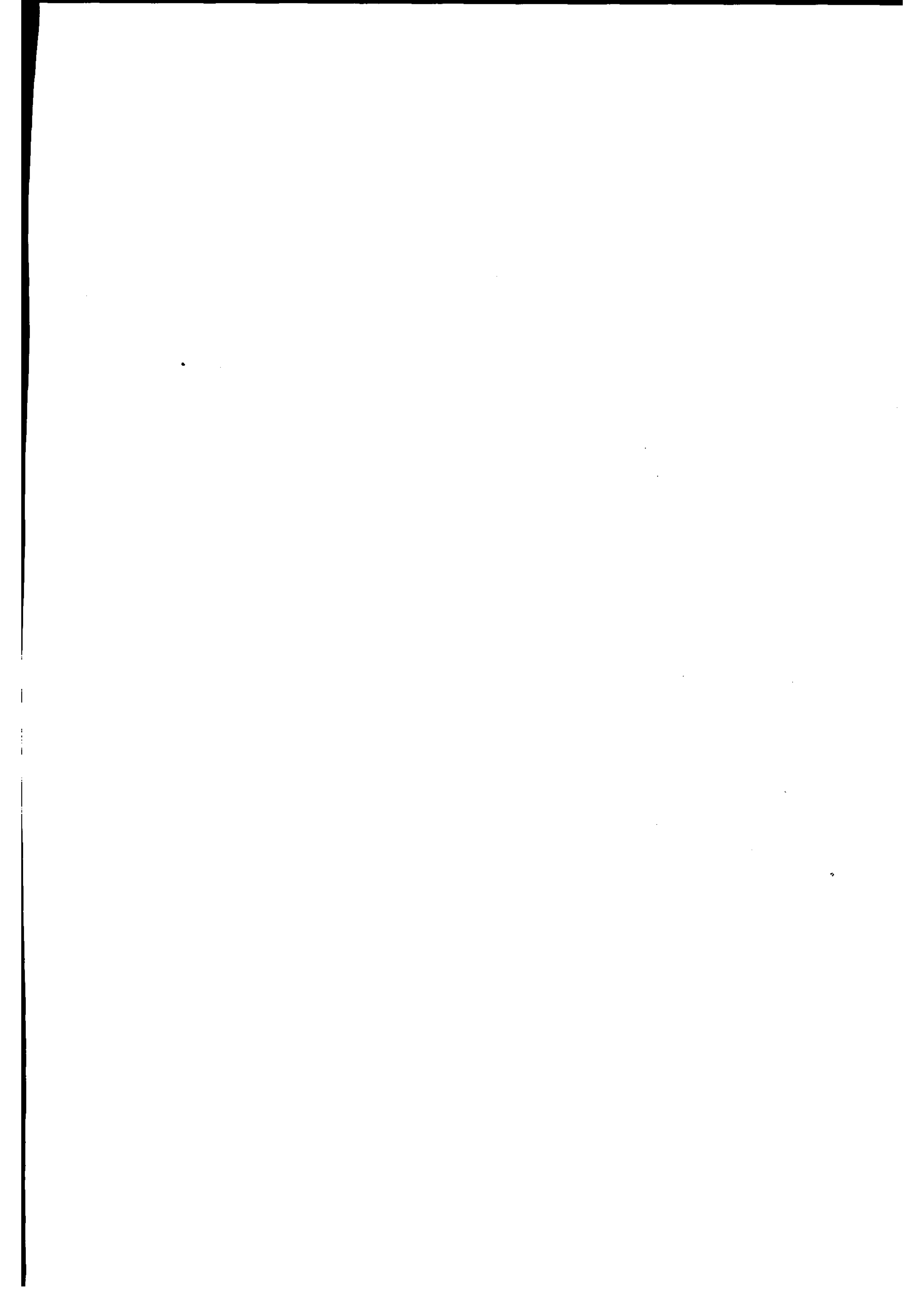
B- Others

Turkish Daily News (TDN), 1990-1997.



المحـــور السادس

العرب وتحديات النظام التجارى العالمى



أهمية التكامل العربى فى ظل اتفاقية التجارة العالمية والشراكة الأوربية المتوسطية

د. ذكاء الخالدى *

١- مقدمة :

يشهد العالم اليوم ثلاثة مظاهر اقتصادية رئيسية : الأولى ، عولمة الاقتصاد خصوصاً بعد الانتهاء من محادثات جولة الأرغواى وتأسيس منظمة التجارة العالمية ، والثانية قيام التكتلات الإقليمية بما فيها الوحدات الكبيرة التى تربط قارات بقارات أو شبه قارات ، والثالثة الحفاظ على الهوية الإقليمية لكل جزء داخل هذه الوحدات .

وفى الوقت الذى كان فيه الاهتمام منصباً لإنهاء المحادثات التجارية متعددة الأطراف (جولة الأرغواى) ، والتى تأخرت ثلاث سنوات عن الموعد المحدد لها ، شهد العالم ظهور العديد من التكتلات الإقليمية وشبه الإقليمية والتى من أهمها منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) والسوق الأوربية الموحدة ، كما ظهر العديد من التكتلات الإقليمية على مستوى الدول النامية مما نتج عنه أن دولاً نامية قليلة ظلت بشكل أو بآخر خارج تكتلات إقليمية وشبه إقليمية خاصة بها .

وفى نفس الوقت أجرت العديد من هذه التنظيمات مراجعة لإستراتيجيتها وبرامجها وسياساتها الخاصة بالتعاون ، ومن أهم الصفات المميزة لهذه المراجعة تقوية الممارسات الخاصة بتكامل السوق الهادفة إلى تأسيس مناطق تجارة حرة أو اتحادات جمركية وأسواق

* مديرة قسم التجارة والمالية - الأسكوا - عمان

مشتركة والاهتمام بتطوير وتنويع الهياكل الإنتاجية وبناء الهياكل المالية والنقدية وتطوير البنية التحتية وشبكة الاتصالات عبر الحدود وتوثيق التعاون السياسى وتقوية المكانة المؤسسية لاقتصادياتها .

ومما يجلب الانتباه أن التطورات الحالية فى جهود التكامل خصوصاً فى منطقة جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى قد نحت منحى مخالفا للماضى حيث انفتحت التكتلات الإقليمية فيها أكثر على بقية العالم . وفى حالات عديدة سارت اتجاهات التكامل يدا بيد مع تحرير أساسى للتجارة والاستثمار تجاه العالم الخارجى وهكذا أصبح التكامل الإقليمى مدخلا أساسيا للاندماج وزيادة المساهمة فى الاقتصاد العالمى .

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة واتفاقية منظمة التجارة العالمية على أهمية التنظيمات التكاملية فى منهج الديناميكية للتجارة العالمية وزيادة إمكانات التجارة والتنمية فى الدول النامية ، كذلك اعتبرت الاونكتاد فى دورتها الثامنة التكامل الإقليمى وسيلة وأداة مكملة لتقوية إجراءات تحرير التجارة العالمية وأوصت الدول النامية غير المنضمة إلى تكتلات إقليمية بضرورة الإسراع لتصبح أعضاء فى تكتلات إقليمية تحمى مصالحها وتزيد من فرص التنمية فيها .

ومن المفارقات أنه فى هذا العصر الذى تسوده التكتلات الإقليمية وشبه الإقليمية وعولمة الاقتصاد وإحكام سيطرة الشركات العملاقة عبر الوطنية على توجهات الاقتصاد العالمى لازالت الدول العربية تفتقر إلى تنظيم تكاملى يجمعها ، فالجهود لتحقيق التكامل العربى بدأت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أى قبل أى تنظيم إقليمى آخر فى العالم ولكنها جهود افتقرت إلى الجدية وتمت لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأمد مما عرض مسيرة التكامل لأزمات متواصلة أفرغته من فحواه ، وفى الوقت الذى نرى فيه بعض الدول العربية تواصل عزلتها عن مجرى الأحداث العالمية تسعى أخرى منفردة إلى زيادة ارتباطها غير المتكافئ وغير المخطط مع الدول الصناعية المتقدمة بتكاليف من المؤكد أن تضر عملية التنمية فيها فى الأمد الطويل .

٢- تقويم موجز لخلفية العمل العربى المشترك :

كان تأسيس الجامعة العربية فى عام ١٩٤٥ نقطة الارتكاز التى تمحورت حولها المحاولات على مستويات مختلفة وفى مقدمتها المستوى الاقتصادى لتحقيق فكرة التكامل

والتعاون العربى الذى يقود فيما بعد إلى الوحدة العربية ، وقد أخذت هذه المحاولات أشكالا مختلفة كالاتفاقيات والتنظيمات ومؤسسات العمل العربى المشترك ، وكانت باكورة هذه المحاولات إنشاء المجلس الاقتصادى ليتولى مهمة الاقتراحات إلى حكومات الدول الأعضاء فى الجامعة تطبيقا للمادة التاسعة من معاهدة الدفاع المشترك ، وفى عام ١٩٥٣ وقعت اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية أعقبها إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية ودخولها حيز التنفيذ فى ١٩٦٤/٤/٣٠ ثم قرار إنشاء السوق العربية المشتركة فى ١٩٦٤/٨/١٤ . لقد اعتمدت كل هذه الاتفاقيات على تحرير التجارة كمنطلق للتكامل العربى لكنها لم تعط الأهمية الموازية لتطوير الأساس المادى للتبادل حتى جاءت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل بين الدول العربية فى عام ١٩٨١ بمبادرة من المجلس الاقتصادى والاجتماعى لتكون أول اتفاقية تضع التبادل التجارى فى إطاره السليم كمدخل من مداخل التكامل الإنمائى .

أما ظاهرة التجمعات الاقتصادية العربية فقد بدأت فى عام ١٩٨١ عندما تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) أعقبه تأسيس مجلس التعاون العربى (العراق ومصر والأردن واليمن) فى شباط / فبراير ١٩٨٩ ثم الاتحاد المغاربى العربى (تونس والمغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا) فى نفس الشهر من السنة ، وقد تأسست كل هذه التجمعات بموجب المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية[١]

وعلى الرغم من أن الهدف الأول للمحاولات التى سبق ذكرها كان زيادة التبادل التجارى على مستوى الدول العربية ككل وعلى مستويات شبه إقليمية ، لم تتجاوز التجارة العربية البينية فى أفضل أحوالها الـ ١٠ بالمائة من مجمل التجارة الخارجية للدول العربية، وإذا استثنينا البترول فإن النسبة تهبط إلى أقل من ذلك بكثير ، وإلى جانب هذا الانخفاض يسود التجارة العربية البينية على الغالب طابع التجارة الثنائية ، فالتجارة البينية لمعظم الدول العربية تتركز مع دولتين أو ثلاثة وأحيانا مع دولة واحدة فقط مما يعنى أنها وليدة علاقات تاريخية واتفاقات ثنائية أكثر منها نتيجة لجهود تكامل عربى منظم ،

---

[١] نص المادة التاسعة من الميثاق : "إن لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض".

فالجدول (١) يبين أنه فى عام ١٩٩٠ كان أكثر من ٥٠ بالمائة من الاستيرادات البينية لست دول عربية مع دولة واحدة و٦٥ - ٩٢ بالمائة من الاستيرادات البينية لعشر دول عربية مع ثلاث دول عربية ، وفى عام ١٩٩٥ تعمقت ظاهرة تركز التجارة العربية البينية على عدد قليل من الدول أكثر عندما اقتصر أكثر من ٥٠ بالمائة من الاستيرادات البينية لسبع دول عربية على دولة واحدة و٧٣ - ١٠٠ بالمائة من الاستيرادات البينية لإحدى عشرة دولة عربية على ثلاث دول .

وفى مجال الصادرات فإن ٥٠ -٩٥ بالمائة من الصادرات البينية لسبع دول عربية فى عام ١٩٩٠ كان مع دولة عربية واحدة وما بين ٧٧ - ٩٥ بالمائة من الصادرات البينية لعشرة دول عربية مع ثلاث دول عربية فقط ، وفى عام ١٩٩٥ انخفض العدد فى الحالة الأولى إلى ست دول عربية بينما تمت المحافظة على نفس العدد فى الحالة الثانية ، علماً بأنه فى أغلب الحالات تكرر نفس الشريك التجارى ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ (جدول ٢) .

لقد أعطى الدارسون والمراقبون لمسيرة التكامل العربى أسبابا عديدة لضعف التكامل العربى وعدم نجاح الجهود التى بذلت لتفعيله . ومن هذه الأسباب ضعف الإرادة السياسية وتغلب المصالح القطرية على المصالح الإقليمية ومحدودية القاعدة الإنتاجية وتشابه المنتجات بحيث تصبح السياسات الحمائية أمرا لابد منه وبذلك تضعف الحاجة إلى التجارة، ورغم صواب بعض التشخيصات فإنه فى أحيان كثيرة يخلط بين النتيجة والسبب بحيث يصعب على المهتم تحديد ما إذا كانت الظواهر الملاحظة سببا من أسباب ضعف التكامل أم نتيجة له وهو أمر ستعود إليه المحاضرة فيما بعد .

٣- المستجدات الدولية والإقليمية :

أبرز تأسيس منظمة التجارة العالمية بعد الانتهاء من جولة الأورغواى وإعلان الاتحاد الأوربى عن رغبته باستبدال اتفاقات التعاون الاقتصادى مع الدول العربية باتفاقات شراكة وظهور المشروع الشرق أوسطى بعد مبادرة السلام بين إسرائيل وبعض الدول العربية ، اهتماماً مجدداً وجدياً بموضوع التكامل العربى على المستويين الرسمى والشعبى ، وقد صاحب هذا الاهتمام تساؤلات لازالت مستمرة حول أهمية ومدى الحاجة إلى التكامل العربى فى ظل هذه التطورات ومن هذه التساؤلات :

١. هل يمكن أن يكون الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتطبيق مبادئ حرية التجارة بديلا عن التكامل العربى ؟

٢. وهل يبقى دخول الدول العربية فى اتفاقات شراكة مع الاتحاد الاوربى أو اندماجهم فى تنظيم شرق أوسطى دورا للتكامل العربى ؟

٣. وأى من هذه التشكيلات أكثر صلاحية لمستقبل الدول العربية ورخائها الاقتصادى ؟

للرد على هذه التساؤلات لابد من التمهيد لها أولا بوقفة موجزة عند كل واحدة من هذه التطورات :

فاتفاقية التجارة العالمية وما تتضمنه من التزامات على الدول الأعضاء لتحرير تجارتها الخارجية فى مجالى السلع والخدمات تشكل تحديا غير مسبوق ليس فقط على مستوى الدول العربية أو الدول النامية فقط وإنما على مستوى العالم ككل بما فيه بعض الدول المتقدمة التى وجدت نفسها مضطرة إلى القبول بهذه الاتفاقية والتعامل مع احتياجاتها ونتائجها ، ولكن بدون شك فإن ما تحمله هذه الاتفاقية من تحديات للدول النامية أكثر بكثير من تلك التى تحملها للدول المتقدمة ، ففترات الإعفاء التى منحتها الاتفاقية للدول النامية فى مجالات مختلفة لترتيب أوضاعها الداخلية قبل الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاقية لا يتوقع أن تصبح هذه الدول بعد انتهائها مؤهلة لمواجهة حجم التحديات المتمثلة بالالتزام ببنود الاتفاقية من حيث فتح الأسواق وتخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الإعانات والحفاظ على البيئة والالتزام بحماية الملكية الفكرية وفتح الأسواق أمام تجارة الخدمات والاستثمار الأجنبى وغيرها .

أما المشروع الشرق أوسطى فهو مشروع قديم قدم نشوء دولة إسرائيل، هدفه الأساسى أمنى وسياسى أكثر منه اقتصادى ، فعندما تأسست دولة إسرائيل لم يكن فى حسابات الغرب أن أمن إسرائيل ووجودها سيقوم فقط على القوة العسكرية لفترة طويلة ، فقد كان التخطيط بعد أن تتقبل الدول العربية وجود إسرائيل من (باب التسليم بالأمر الواقع بعد هزيمتها فى عام ١٩٤٨) أن تتجه الجهود إلى خلق قاعدة سياسية لهذا الوجود قائمة على الاعتراف بإسرائيل ومدعومة بمصالح اقتصادية متشابكة بحيث تصبح إسرائيل بعدها جزءا من تركيبة المنطقة وتتبادل معها علاقات سياسية وتجارية طبيعية شأنها شأن بقية الدول غير العربية فى الشرق الأوسط كتركيا وإيران . ويعتبر بعض المحللين أن حلف

بغداد كان النواة الأولى لهذا المشروع ، وتشير القراءات التاريخية لتلك الحقبة أن إيمان نورى السعيد بحلف بغداد الذى ضم العراق وتركيا وإيران وباكستان وسعيه إلى ضم دول عربية أخرى إليه خصوصا مصر هو الذى فجر الخلاف بينه وبين الرئيس جمال عبد الناصر الذى تبنى المشروع القومى النهوضى ، وعلى الرغم من أن حلف بغداد لم يشر صراحة إلى الاعتراف بإسرائيل ولكن أهدافه التى تدعو فى مقدمتها إلى الحفاظ على الحدود القائمة للدول الأعضاء والحفاظ على حسن الجوار وعدم توسع دولة على حساب أخرى يعنى ضمنا الاعتراف بوجودها ، ولكن شعبية الرئيس عبد الناصر والتفاف الشارع العربى حول المشروع القومى النهوضى وقوة المعسكر الاشتراكى ودعمه للقضايا العربية ثم ثورة ١٩٥٨ فى العراق هى التى أفشلت حلف بغداد وأجلت ظهور المشروع الشرق أوسطى إلى إشعار آخر ولم تسنح الفرصة لطرح الموضوع مرة أخرى على الرغم من تلميح إسرائيل إلى ذلك بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما صرح أبا ايبان وزير خارجية إسرائيل فى حينه بأنه ربما آن الأوان لإعادة طرح المشروع الشرق أوسطى ، وكان الاعتقاد السائد بأن مبادرة السلام المصرية مع إسرائيل ستمهد الطريق لطرح المشروع مجدداً ولكن ظروف الفورة النفطية وعزل مصر عن بقية الدول العربية نتيجة للصلح المنفرد لعب دورا فى تأخير المشروع مرة أخرى، ولم تصبح الظروف مواتية إلا بعد حرب الخليج الثانية وإنهاء القوة العسكرية العراقية واستعداد الدول العربية والفلسطينيين لعقد صلح مع إسرائيل على أساس قاعدة الأرض مقابل السلام فطرح المشروع بصراحة هذه المرة مع زيادة ثقل الجانب الاقتصادى فيه ، وربما يعود التأكيد على الجانب الاقتصادى إلى تزامن طرح المشروع مع الموعد الذى كان مقررا للانتهاء من مباحثات جولة الأرغواى ونتائجها على تحرير التجارة العالمية .

أما مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية والذى تمخض حتى الآن عن عقد اتفاقيات مع المغرب وتونس والذى تمخض عن محادثات وصلت إلى مرحلة شبه نهائية مع الأردن ومتطورة جدا مع مصر فهو مشروع حديث فى تبلوره وربما هو أكثر الخيارات المطروحة أمام المنطقة حداثة ، ويمكن اعتباره أحد إفرازات عملية السلام والمشروع الشرق أوسطى من جهة، والتطورات الأوربية والإقليمية فى جنوب البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، فمبادرة السلام العربية الإسرائيلية باقتراح ودعم من الولايات المتحدة تضمنت الدعوة إلى تكوين مشاريع اقتصادية واستراتيجية مشتركة فى مجالات حيوية

متعددة تربط ليس فقط دول المنطقة وإسرائيل وتزيد من فرص التجارة بينها وإنما تفسح المجال أيضاً للمشاريع الأمريكية بالدخول كشريك كما تزيد من فرص التجارة للسلع الأمريكية فى أسواق المنطقة . وقد أثار هذا الموضوع بلاشك مخاوف أوربا فسارعت إلى إبداء اهتمامها بالمنطقة لضمان حصتها فى الأسواق العربية قبل فوات الأوان . أما تأثير التطورات الأوربية والإقليمية فسعى ألمانيا إلى تقوية علاقاتها مع دول شرق ووسط أوربا والتى تستند على جذور تاريخية على أمل ضمها إلى الوحدة الأوربية مستقبلاً لم يلق ارتياحا من فرنسا التى ردت عليه بالسعى إلى تطوير علاقة الاتحاد الأوربى مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وبالذات شمال أفريقيا التى تربطها بفرنسا خاصة وبدول أخرى كأسبانيا وإيطاليا علاقات سياسية وثقافية وتجارية تعود جذورها إلى حقبة الاستعمار ، وقد تبنى الاتحاد رغبة فرنسا هذه بسبب قلقه من أن يؤدى استمرار الظروف الاقتصادية الصعبة لدول شمال أفريقيا إلى تشجيع الهجرة غير القانونية إلى أوربا وتنامى الحركات الأصولية التى قد تتوسع بآثارها إلى حد زعزعة الأمن الاجتماعى والسياسى لأوربا ، مع ذلك يجب ألا يغيب عن بالنا أن اهتمام الأوربيون بالمنطقة العربية ليس واحداً، فالمغرب العربى بالنسبة لأوربا ليس كالمشرق العربى ، فالأول تربطه بأوربا روابط جغرافية وسياسية وثقافية واقتصادية أقوى بكثير من تلك التى تربط أوربا بالمشرق العربى ، كما أن القرب الجغرافى بين أوربا والمغرب العربى يجعل التعامل التجارى بين الجانبين وإمكانية قيام مشاريع مشتركة أسهل بكثير مما هو مع المشرق العربى ، وفى تصورى أن أوربا ستبنى شراكتها مع المغرب العربى على أساس تقديم مزايا أكثر من تلك التى تمنحها للمشرق العربى من أجل تحقيق أهداف استراتيجية وسياسية وحتى عسكرية بشكل يشبه إلى حد ما ولو على مستوى أقل تعاملها مع أوربا الشرقية .

٤- أهمية التكامل العربى فى ظل المستجدات الدولية والإقليمية :

بعد هذه الوقفات الموجزة أمام كل واحدة من التطورات سأعود إلى الأسئلة التى طرحت فى بداية المحاضرة وهى أهمية التكامل العربى فى ظل هذه التطورات العالمية والإقليمية وهل يمكن اعتبار أى من هذه المشاريع بديلا للتكامل العربى ؟

إن الحقيقة التى يجب التأكيد عليها هنا هى أن تخفيض القيود الجمركية والإلغاء التدريجى للقيود غير الجمركية من حصص وسقوف واشتراط تحقق نسبة معينة من

القيمة المضافة سواء فى ظل اتفاقية التجارة العالمية أو فى ظل الارتباط بتكتل اقتصادى إقليمى كالاتحاد الأوربى لا يعنى الانفتاح التلقائى للأسواق العالمية أو السوق الأوربية أمام السلع العربية . إن القواعد الجديدة للعبة تحرير التجارة كما تضعها منظمة التجارة العالمية أعقد من ذلك بكثير ، فالوصول إلى الأسواق العالمية اليوم وتحقيق حصة متنامية أو على الأقل ثابتة لا يتم إلا بعد خوض منافسة ضاربة مع المنتجات المشابهة فى الدول المستوردة نفسها وصادرات أطراف ثالثة إلى نفس الأسواق . ومنافسة من هذا النوع لا يمكن كسبها إلا من خلال تصدير منتجات بكفاءة عالية وبأقل الأسعار وهذا ليس بالأمر السهل . إن الضغط على تكلفة الإنتاج إلى الحدود التى تتمكن بها الدول النامية من الدخول إلى الأسواق العالمية لا يمكن مواصلته فى الأمد الطويل لسببين رئيسيين : الأول، أن ضغط تكلفة الإنتاج سيكون على حساب المبالغة فى استغلال الموارد الطبيعية والبيئية والبشرية والهياكل الرأسمالية والبنى التحتية من دون الحصول على مورد يكفى لتعويضها أو إصلاح ما استهلك منها أثناء العملية الإنتاجية ، وحتى الدول التى تتمتع بميزة نسبية فى مجال الموارد الطبيعية أو عدد السكان ستثار أمام صادراتها قضايا شائكة تتعلق بالإعانات والحفاظ على البيئة والحد الأدنى للأجور وتشغيل الأطفال وحقوق الملكية الفكرية ، وقد أثارت بعض الدول المتقدمة الأعضاء فى الـWTO موضوع الأجور مع بعض الدول النامية كالهند التى تعتمد فى صادراتها من الأنسجة على ميزتها النسبية فى وجود عمالة رخيصة بسبب ضخامة حجم السكان وتدنى مستوى المعيشة ، ومن جهة أخرى بين الاتحاد الأوربى وجهة نظره بشأن صادرات دول منطقة الخليج العربى من البتروكيماويات بالقول بأنه وبقية الدول الصناعية المتقدمة المنتجة للبتروكيماويات بأكلاف عالية سوف لن يسمحوا للمنتجات البتروكيماوية من دول الخليج خصوصاً بعد دخول المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية من الدخول إلى أسواقها تحت شروط منظمة التجارة العالمية لان هذه الصادرات مدعومة بشكل كبير من خلال تزويدها بالمواد الأولية من نفط وغاز بأسعار رخيصة جدا بسبب ما تتمتع به هذه المنطقة من ميزة نسبية فى هذه الموارد، وأن الدول المنتجة لهذه السلع بأكلاف عالية سوف تسعى إلى حماية منتجاتها المحلية إما بمنع صادرات هذه الدول من الدخول إلى أسواقها بموجب شروط منظمة التجارة العالمية أو فرض رسوم جمركية عليها موازية للإعانات المدفوعة لها .

أما السبب الثانى فإن ضغط كلف الإنتاج من قبل الدول النامية من أجل الحصول على حصة فى الأسواق العالمية سوف لن يترك لها ما يكفى لتطوير منتجاتها والإنفاق على الأبحاث والابتكارات الجديدة المطلوبة لمواكبة التطورات الفنية والتكنولوجية اللازمة لإرضاء المعايير والمقاييس التى تتبناها الدول المتقدمة والتى تزداد تعقيداً باستمرار مما يعنى أن جزءا لا يستهان به من هذه السلع سوف يخسر أسواقه فىالدول المتقدمة عاجلا أو آجلاً .

إن السؤال الذى يثير قلقى والذى أتوقع أن يثير قلق كل المعنيين بقضايا التنمية فىالعالم هو أنه حتى لو استطاعت الدول النامية أن تحصل على حصة فى أسواق الدول المتقدمة فبأى ثمن وبأية كلفة ؟ وإذا كانت القدرات المالية لبعض الدول النامية تسمح لها بتحمل كلفة من هذا النوع فى الأمد القصير فأية تنمية يمكن تحقيقها فى الأمد الطويل من تجارة تتم على هذا الأساس ؟

إن السؤال الذى أرغب بإثارته فى هذه المحاضرة وجلب الانتباه إليه هو : هل من مصلحة الدول النامية ومنها الدول العربية أن تعتبر من باب الإنجاز الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة بغض النظر عن الكلف المباشرة وغير المباشرة التى تتحملها بهذا الشأن؟ إن الكثير من صادرات الدول النامية الصناعية والزراعية تدخل إلى أسواق الدول المتقدمة بأسعار واطئة نتيجة لضغط الأجور وضغط الأرباح ، وقد تصبح الأخيرة سلبية عندما تحتسب الإعانات والإعفاءات الضريبية التى تقدمها حكومات هذه الدول من ميزانياتها والتى تمول إما بالاقتراض الداخلى أو الخارجى أو من تحويل موارد الثروة من قطاع معين إلى قطاع آخر كما هو الحال فى العديد من الدول النفطية . فأغلب الصناعات التى قامت فى الأخيرة قامت على إعانات ضخمة حولت من الموارد النفطية إلى الصناعات الناشئة . إن ضغط الأسعار ليس حكرا على القطاع العام وإنما منتجات القطاع الخاص هى الأخرى يتم ضغط أسعارها بشكل يدعو إلى الاعتقاد بعدم وجود معايير دقيقة لاحتساب الكلفة ، فكثير من الدول النامية تصدر سلعاً استهلاكية كالملابس والأحذية بأسعار واطئة جدا تباع فى أسواق الدول المتقدمة بهامش ربح وضريبة مبيعات قد يبلغ مجموعها ١٥٠٠ بالمائة وحتى أكثر من السعر الذى يتم فيه استيراد السلعة ، ومن الأمثلة العملية التى سمعتها من مسؤولين عن مراكز تشجيع الصادرات فى بعض الدول العربية أنه

يصدرون الـ T - Shirt حسب المواصفات الأوربية واصلا إلى الميناء فى الدنمارك بسعر ١,٥ دولار ضمنه أجرة الشحن والتأمين ليباع إلى المستهلك فى الدنمارك بـ ٣٠ دولاراً والحذاء الجلدى يصدر بحوالى ٩ دولارات ليباع فى سوق دولة متقدمة بحوالى ١٨٠ دولار .

إن الكثير من الدول النامية إذا لم نقل كلها وبضمنها الدول العربية فى خضم صراعها من أجل البقاء والمنافسة على الأسواق العالمية تتغاضى حتى عن أبسط قواعد حسابات التكلفة لذلك ظلت رغم جهود عدة عقود من التنمية تدور فى حلقة مفرغة من التخلف والمديونية والبطالة وملايين يعيشون تحت خط الفقر ومحرومون حتى من أبسط مستلزمات الحياة الأساسية ، ويبدو أن هذه الظاهرة ستتعمق فى ظل اتفاقات التجارة العالمية الجديدة وسوف لا تؤدى إلا إلى مزيد من تعميق الهوة بين الدول المتقدمة والنامية إذا استمرت الأخيرة على نهجها فى التجارة على هذا الأساس ، وعلى الرغم من أن حلاً عالمياً للمشكلة ليس من السهولة تصوره فى هذه المرحلة ولكن ربما تتمكن الدول النامية من حل المشكلة على مستوى إقليمى من خلال زيادة التعاون والتجارة بين بعضها البعض ، كذلك من خلال تحسين ممارساتها التجارية بحيث تستطيع من خلالها الحصول على أسعار أفضل لصادراتها.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الدول المتقدمة واعية بحجم الصعوبات التى تعانيها الدول النامية فى التصدير إلى أسواقها وتطالب الأخيرة بزيادة التجارة مع بعضها البعض بدلا من الطموح بالوصول إلى أسواق الدول المتقدمة بأى ثمن ، وأود الإشارة هنا إلى أنه فى مباحثات أجرتها الاسكوا فى عام ١٩٩٤ مع الاتحاد الأوربى فى مقره فى بروكسل أشار المسؤولون فى الاتحاد إلى ذلك صراحة عندما سألوا هل تدرك الدول العربية الثمن الذى تتحمله فى سبيل الدخول إلى أسواق معقدة كالسوق الأوربى ؟ لماذا لا تسعى الدول العربية إلى زيادة التجارة مع بعضها البعض بدلا من محاولة الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة بأكلاف باهظة .

٥- التكتلات الاقتصادية ونظام التجارة متعدد الأطراف :

تسمح المادة ٢٤ من اتفاقية الجات بتكوين التكتلات التجارية بين الدول الأعضاء فيها شريطة ألا يتضمن التكتل إجراءات جمركية وغير جمركية جديدة ضد الدول الأعضاء فى

الجات وغير الأعضاء فى التكتل ، وتتحقق هذه المعادلة إذا كان صافى محصلة تحرير التجارة بين مجموعة الدول الداخلة فى التكتل هو خلق التجارة بينها ، ويستند هذا التفسير على ما يسمى فى النظرية الاقتصادية بوجهة نظر التجاريين Mercantalists View . ينظر التجاريون إلى التجارة كظرف من ظروف الحرب وعليه تصبح حرية التجارة نزعاً للتسلح. فإذا قررت مجموعة من الدول نزع أسلحتها تجاه بعضها البعض ضمن تكتل تجارى بدون اتخاذ إجراءات مناوئة للدول خارج التكتل يصبح الأخير وسيلة من وسائل تحرير التجارة العالمية . ويميل معظم الاقتصاديين إلى الاعتقاد بأن صافى محصلة التكتلين الأكبر فى العالم اليوم : النافتا والاتحاد الأوربى هو خلق التجارة بين الدول الأعضاء . ولكن تظل هناك مشكلتان قد تؤثران على مبدأ التعايش بين النظام المتعدد الأطراف ونظام التكتلات الاقتصادية وذلك عندما تؤدى التكتلات إلى انتكاس النظام متعدد الأطراف بدلا من دفعه إلى الأمام . المشكلة الأولى ، عندما تصبح الجهات المستفيدة من تحويل التجارة المصاحب للتكتل مناهضة لأى تطور باتجاه الانفتاح على الاقتصاد العالمى لأجل الحفاظ على مكاسبها من التكتل القائم . والمشكلة الثانية ، عندما تستنفذ الجهود الإدارية والفنية التى صرفت بإتجاه دعم التكتل وتطويره كل الطاقات ولا يبقى منها ما يستخدم لتطوير النظام متعدد الأطراف . وتدعو هذه المخاوف إلى التفكير فى أن السماح بإنشاء التكتلات التجارية والاقتصادية تحت نظام التجارة متعدد الأطراف ربما سيكون مؤقتاً فقط . وهذا عبر عنه بالفعل رئيس منظمة التجارة العالمية فى دورة الأونكتاد التاسعة التى عقدت فى مدراند فى جنوب أفريقيا للفترة ٢٧ إبريل - ١١ مايو ١٩٩٦ ، ففى مائدة مستديرة رد رئيس المنظمة على سؤال وجه إليه حول كيفية التوفيق بين قيام التكتلات الاقتصادية ونظام التجارة متعدد الأطراف فأجاب بأن السماح بوجود هذه التكتلات يمثل مرحلة انتقالية هدفها تشجيع مزيد من تحرير التجارة العالمية إذ ستتلاشى الحاجة إلى هذه التكتلات فى المستقبل فى إطار نظام عالمى متطور للتجارة متعددة الأطراف .

إن هذا يعنى أن فرصة الاستفادة من التكتلات التجارية والاقتصادية قد لا تظل قائمة إلى الأبد تحت نظام التجارة العالمى الجديد وأنه لابد للدول النامية ومنها العربية من الاستفادة من هذه الفرصة قبل فوات الأوان .

وفى الوقت الذى تستدعى فيه الضرورة أن تواكب الدول العربية التطورات العالمية والإقليمية والاستفادة من الفرص التى تمنحها لها ، فإن أى منها ليس بديلا للتكامل العربى. فالأخير هو طوق النجاة أمام التحديات التى تحملها هذه التطورات وهو الذى سيساعد الدول العربية من الاستفادة من الفرص التى توفرها لها الأخيرة .

٦- مستلزمات التكامل العربى :

تزخر الأدبيات الكثيرة التى نشرت حتى الآن عن جهود التكامل العربى بالأسباب التى أدت إلى تعثره ولكنى أفضل هنا تلخيصها لسببين بحيث تؤدى معالجتهما إلى حل كثير من الظواهر التى تسببها والتى يعتقد البعض أنها الأسباب الحقيقية وراء عدم نجاح التكامل :

١. غياب أو تغيب دور القطاع الخاص بكافة شرائحه من رجال أعمال ومنتجين وعمال ومستهلكين فى رسم أشكال التكامل وتفعيلها مما أدى إلى طغيان الأهداف السياسية قصيرة الأمد على المصالح الاقتصادية طويلة الأمد فى معظم نشاطات التكامل والتعاون الاقتصادى والتجارى العربى .

٢. غياب الأسلوب العلمى والفنى فى تطبيق اتفاقات التكامل وتقويم نتائجها ، فالتكامل لا يتحقق باتفاقيات يتم التوقيع عليها وإجراءات وقرارات إدارية تقوم بتطبيقها أجهزة على الأغلب غير متخصصة . وإنما يتطلب تبنى آليات على درجة عالية من الفنية تحتسب مستلزمات ونتائج كل مرحلة وكل خطوة من مراحل وخطوات التكامل والفوائد والأضرار التى تتحقق منها لكل قطر عضو فى التكامل ، فتحرير التجارة يتطلب تنسيق السياسات الإنتاجية وإلى حد ما النقدية والمالية للدول الأعضاء بحيث عندما تتم التوصية بتطوير صناعات معينة فى إحدى الدول الأعضاء فى التكتل نتيجة لميزة نسبية أو تنافسية لابد من تقليص أو حتى إلغاء صناعات مشابهة فى قطر آخر . وهذا بدوره يتطلب خلق آلية مناسبة للتعويضات هدفها ليس تقديم تدفقات مالية لأغراض إستهلاكية وإنما لإنشاء صناعات جديدة وتطوير صناعات قائمة وإعادة تأهيل للعمالة التى تم الاستغناء عنها وخطوط الإنتاج التى تم تحويلها فى الصناعات الملغاة ، ومن الضرورى الإشارة إلى أن تنسيق السياسات الإنتاجية وآليه التعويض توأمان لا يمكن الفصل بينهما لإنجاح أى تكامل اقتصادى ، وقد لعبت التعويضات التى رافقت تأسيس السوق الأوربية المشتركة دورا أساسيا فى إنجاح الأخيرة . فالدولة الأكثر تقدماً فى

الاتحاد وهى الأكثر استفادة منه ألمانيا قدمت مساعدات ضخمة لتعويض الدول الأقل تطورا كالبرتغال وأسبانيا .

إن ظاهرة تقلص فرص التسويق على مستوى العالم بسبب المبالغة فى الإنتاج من كل أنواع السلع تقريبا نتيجة لتسارع التطورات الصناعية والتكنولوجية وتوفر بدائل المواد الأولية الطبيعية بالإضافة إلى خصوصية الدول العربية من حيث ضخامة حجم السكان والموارد الطبيعية وإرتفاع الميل الحدى للاستهلاك سيجعل من أسواق هذه الدول مطمعا أكيداً للدول الصناعية والحديثة التصنيع على حد سواء ، فالشعوب العربية تتميز عن غيرها من بقية شعوب الدول النامية بكونها شعوبا مستهلكة وترغب فى التمتع بمستويات معيشة عالية وهى بذلك تختلف عن شعوب دول مثل جنوب شرقى آسيا التى تتصف بميلها العالى للادخار ، لذلك سيمنح دخولها بوضعها الحالى فى اتفاقات التجارة العالمية والإقليمية فرصة ذهبية للاستفادة من أسواقها ومنافسة صناعاتها الناشئة بشكل لا يمكن الحد منه إلا بتكتل اقتصادى عربى يتم تطويره على مراحل بحيث تصبح دول المنطقة هى المستفيدة الأولى من مزايا السوق العربية التى ذكرناها أعلاه . وستتعزز هذه الاستفادة بمزايا القرب الجغرافى وتقارب العادات والأذواق وبساطة الأسواق مقارنة بدرجة تعقيد أسواق الدول المتقدمة مما سيسمح باقتسام أرباح التجارة بينها بشكل أكثر عدالة مما يوفر لها فرص التنمية على أسس سليمة .

وخلاصة القول إن التكامل العربى لم يعد ترفا سياسيا كما كان أسلوب التعامل معه فى السابق وإنما ضرورة حتمية تفرضها مستلزمات التكامل مع مستجدات الظروف العالمية والإقليمية .

جدول رقم (١) الحصة التراكمية لأول ثلاثة شركاء فى الاستيرادات البينية لدول منطقة الاسكوا لعامى ١٩٩٠ و ١٩٩٥

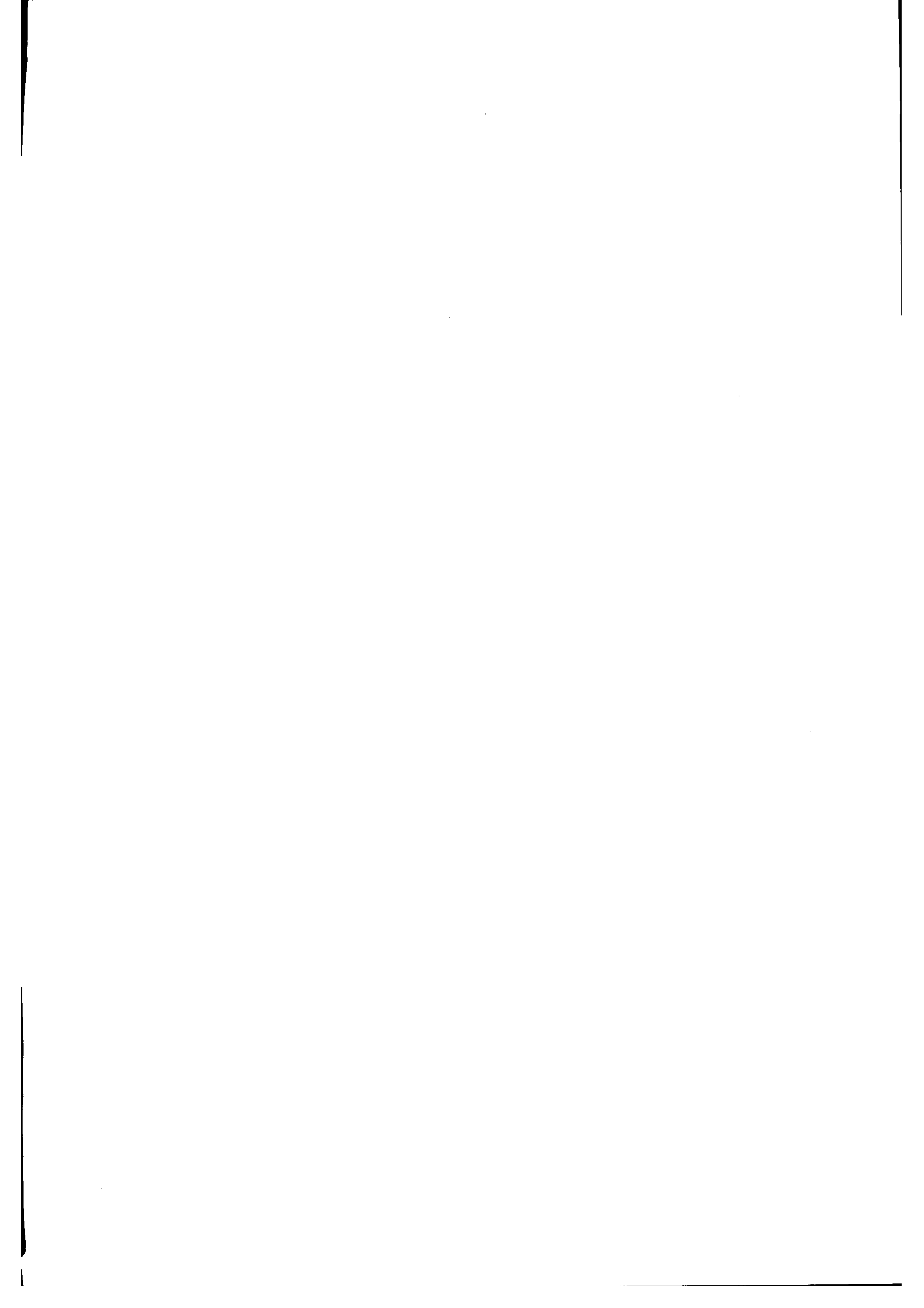
	١٩٩٠							١٩٩٥						
	الشريك الاول		الشريك الثانى		الشريك الثالث		مجموع حصص اول ثلاثة شركاء	الشريك الاول		الشريك الثانى		الشريك الثالث		مجموع حصص أول ثلاثة شركاء
الدولة	اسم الدولة	الحصة ٪	اسم الدولة	الحصة ٪	اسم الدولة	الحصة ٪		اسم الدولة	الحصة ٪	اسم الدولة	الحصة ٪	اسم الدولة	الحصة ٪	
البحرين	السعودية	٩٥,٤	الامارات العربية المتحدة	٣	قطر	٠,٧	٩٩	السعودية	٩٠,٦	الامارات العربية المتحدة	٤,١	اليمن	١,٧	٩٦
مصر	السعودية	٥٨,٩	لبنان	١١,٦	سوريا	١٠	٨١	السعودية	٥٠,٠	اليمن	٣٢,٠	لبنان	٦,٠	٨٨
الاردن	العراق	٦٢,٨	السعودية	١٨,٣	الكويت	٦	٨٧	العراق	٥٥,٧	السعودية	١٦,١	سوريا	٩,٦	٨٨
الكويت	السعودية	٤٠,٣	العراق	١٤	الامارات العربية المتحدة	١٢	٦٦	اليمن	٨٥,٧	الاردن	١٤,٣			١٠٠
لبنان	سوريا	٧٠,٨	الكويت	٩,٤	السعودية	٨	٨٨	السعودية	٣٧,٢	سوريا	٢٣,٩	مصر	١٤	٧٥
عمان	الامارات العربية المتحدة	٨٥,٤	السعودية	٨	البحرين	٣,٣	٩٧	الامارات العربية المتحدة	٨٩,٧	السعودية	٧,٦	الحرين	١,٢	٩٩
قطر	الامارات العربية المتحدة	٥٤,٢	السعودية	٢١،٨	الكويت	١٣	٨٩	السعودية	٣٨,٠	الامارات لعربية المتحدة	٣٧,٣	البحرين	٦،٣	٨٢
السعودية	البحرين	٤٣	الامارات العربية المتحدة	١٩،٧	مصر	١٦	٧٩	الامارات العربية المتحدة	٢٦,٨	البحرين	١٤,٨	اليمن	١١	٥٣
سوريا	السعودية	٣٧,٧	لبنان	٣٧،٢	الامارات العربية المتحدة	٨,٢	٨٣	مصر	٢٦,٧	السعودية	٢٦,٣	لبنان	٢١	٧٤
الامارات العربية المتحدة	عمان	٥٦,٣	السعودية	١٥,١	الكويت	٥,٨	٧٧	السعودية	٥٣,٩	البحرين	١٤,٨	اليمن	١١	٨٠
								الامارات العربية المتحدة	٤٦,٢	السعودية	٣١,٦	الكويت	١٢	٩٠
الوسط المرجح		٦٣,٢		١٠,٧		٧,٥	٨١		٦٠,٢		١٣,١		١٢	٧٨,٣

المصدر : تم احتساب النسب من قبل سكرتارية الاسكوا استنادا على الأرقام الواردة فى IMF , Direction of Trade Statistics Yearkbook 1995 and Direction of Trade Statistics Quarterly , December 1995 .

جدول رقم (٢) الحصة التراكمية لاول ثلاثة شركاء فى الصادرات البينية لدول منطقة الاسكوا لعامى ١٩٩٠ و ١٩٩٥

	١٩٩٠							١٩٩٥						
	الشريك الاول		الشريك الثانى		الشريك الثالث		مجمـــوع حصـــص اول ثلاثة شركاء	الشريك الاول		الشريك الثانى		الشريك الثالث		مجمـــــوع حصـــص اول ثلاثة شركاء
الدولة	اسم الدولة	الحصة ٪	اسم الدولة	الحصة ٪	اسم الدولة	الحصة ٪		اسم الدولة	الحصة ٪	اسم الدولة	الحصة ٪	اسم الدولة	الحصة ٪	
البحرين	السعودية	٤٩,١	قطر	٣٠,٩	الامارات العربية المتحدة	١١,٣	٩١	السعودية	٥١,١	الامارات العربية المتحدة	٣١,٢	الاردن	٧,٣	٩٠
مصر	السعودية	٣٩,٥	العراق	١٥,٩	اليمن	٩٧	٦٥	السعودية	٤٧,٦	سوريا	١٥,٧	الامارات العربية المتحدة	١٠,٤	٧٤
الاردن	العراق	٤٨,١	السعودية	١٩,١	الامارات العربية المتحدة	٨,٦	٧٦	العراق	٦٥,٩	السعودية	١٦,٩	الامارات العربية المتحدة	١٠,٥	٧٣
الكويت	العراق	٥٠,٩	السعودية	١٤,٣	الاردن	٧,٤	٧٣	السعودية	٥٤,٣	اليمن	٤٥,٧			١٠٠
لبنان	السعودية	٣٦،٩	الامارات العربية المتحدة	٢١،٨	الكويت	١٥,٦	٧٤	السعودية	٢٧,٢	الامارات العربية المتحدة	٢٢,٥	سوريا	٢٠,٢	٧٠
عمان	الامارات العربية المتحدة	٧٦	السعودية	١٢	العراق	٣,٧	٩٢	البحرين	٤٦,١	السعودية	٤٣,٥	قطر	٥,٢	٩٥
قطر	الامارات العربية المتحدة	٥٤،١	السعودية	٢١،٨	الكويت	١٣,٤	٨٩	الامارات العربية المتحدة	٦٠	السعودية	٢٩,٣	البحرين	٣,٤	٩٣
السعودية	البحرين	٤٣	الامارات العربية المتحدة	١٩،٧	مصر	١٥,٩	٧٩	البحرين	٥٠	الامارات العربية المتحدة	٣٣,٤	اليمن	٤,٦	٨٨
سوريا	السعودية	٣٧,٧	لبنان	٣٧,٢	الامارات العربية المتحدة	٨٣	٨٣	لبنان	٦١,٨	السعودية	١٧,٥	الاردن	٧,٤	٨٧
الامارات العربية المتحدة	عمان	٥٦,٣	السعودية	١٥,١	الكويت	٥,٨	٧٧	عمان	٥٨,٨	الامارات العربية المتحدة	١٨	اليمن	١١	٨٨
								الامارات العربية المتحدة	٤٦,٢	السعودية	٣١,٦	الكويت	١٢,٢	٩٠
الوسط المرجح		٥٣,٧		١٨,٣		٩,٨	٨٢,٠		٤٩,٠		٢٥,١		٦,٠	٨٠

المصدر : تم احتساب النسب من قبل سكرتارية الاسكوا استنادا على الارقام الواردة فى IMF , Direction of Trade Statistics Yearkbook 1995 and Direction of Trade Statistics Quarterly , December 1995 .



مشروع السوق العربية المشتركة فى ظل أحكام الجات وقواعد المنظمة العالمية للتجارة

د. فاروق حسنين مخلوف*

مقدمة :

تواجه الدول العربية موقفاً جديداً على ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية ، يحتم عليها ضرورة صياغة موقف جماعى منسق وأنماط مشتركة من التعاون ، دفاعاً عن مصالحها، فى إطار ما يمكن أن يسمى (النظام الاقتصادى العالمى الجديد) ، الذى فاجأ الوطن العربى وهو لم يكتمل بعد بلورة نظام اقتصادى إقليمى عربى تكاملى ، يمكنه أن يتحرك من خلاله على الساحة الاقتصادية العالمية ، فضلاً عن تحقيق المزايا الذاتية التى يمكن أن تعود عليه من بناء تكتل اقتصادى عربى شامل .

وتمثل اتفاقيةالجات ١٩٩٤ وإنشاء المنظمة الدولية للتجارة ، أحد المرتكزات الأساسية لإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتنطوى على تطوير بعيد المدى للاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات) التى صدرت عام ١٩٤٧ ، وما جرى فى إطارها من مفاوضات تجارية متعددة الأطراف عبر ثمانى جولات للمفاوضات التجارية الدولية على مدى سبعة وأربعين عاما ، كان آخرها وأهمها على الإطلاق (جولة أورجواى) التى استغرقت سبع سنوات (١٩٨٧ - ١٩٩٣) .

---

* استشارى اقتصادى بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ووزير مفوض تجارى سابق

وتشتمل هذه التطورات الأخيرة التى تم التوقيع على وثائقها النهائية فى مراكش ، فى منتصف مارس ١٩٩٤ ، على قواعد ومعايير جديدة للعلاقات التجارية الدولية فى السلع والخدمات ، والتى ستنعكس آثارها الإيجابية والسلبية على دول العالم أجمع ، سواء المنضمة منها أو غير المنضمة لهذا النظام الجديد ، والتى سوف يتعين عليها جميعاً أن توائم أوضاعها التجارية والاقتصادية للتعامل مع هذه التطورات ، وبالأحرى أن تندرج تحت هذه الاتفاقيات ، وأن تهيئ نفسها لمواجهة ما تشتمل عليه من حقوق والتزامات .

وينطبق ذلك بالطبع على الدول العربية ، باعتبار أنها تقع فى قلب النظام الاقتصادى العالمى ، وبصفتها دولا نامية ، ومن منظور أنها تستطيع التعامل مع هذه المتغيرات الاقتصادية الدولية الكبرى ، بل ويتعين عليها أن تفعل ذلك ، من خلال تطوير مشروعها الإقليمى للتكامل الاقتصادى الشامل ، الذى يمثل الصيغة الوحيدة الممكنة لتعظيم الاستفادة من إيجابيات النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، وتحجيم سلبياته تجاهها ، فى ظل أوضاع جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية و التى تقوم على الانفتاح الكامل والمنافسة الحادة والاعتماد المتبادل والتكتل الاقتصادى .

وتتناول (ورقة العمل) وجهة نظر حول مبررات وأبعاد التعاون العربى فى مواجهة (الجات) ، وأهمية استكمال وتعجيل خطوات التكامل الاقتصادى العربى فى ظل أحكام وتطورات الجات ، ومقومات التنسيق العربى المشترك فى نطاق الجات .

أولاً : مبررات وأبعاد التعاون العربى فى مواجهة الجات

١- الموقف العربى بشأن عضوية (الجات) :

ظلت الدول العربية تتخذ من (الجات) منذ بدايتها عام ١٩٤٧ موقفاً يتسم بالشك والتحفظ شأن باقى الدول النامية بوجه عام ، وعندما طرأت تغيرات فى موقف دول العالم الثالث من (الجات) فى حقبة الستينيات وأخذت تنضم إليها تباعا ، فإن موقف الدول العربية لم يتغير كثيراً بل إن بعض الدول العربية التى كانت ضمن الموقعين على الاتفاقية الأولى عام ١٩٤٧ (سوريا ولبنان) لم تمارس عضويتها فيها على الإطلاق ، واكتفت بالمشاركة فى اجتماعاتها ، مع دول عربية أخرى ، بصفة مراقب ، ويلاحظ أن عدداً كبيراً من الدول العربية كان قد منح عضوية خاصة مؤقتة وأوتوماتيكية فى الجات بحكم الواقع

(DE FACTO) بناء على قاعدة (التوارث الدولى) ، التى تنبثق من ارتباطها السابق بدول أعضاء أصلية فى الجات ، قبل اكتسابها الشخصية الدولية المستقلة . ويمنحها هذا الوضع حق الانضمام التلقائى القانونى الجات (De Jure) إذا قررت ذلك خلال مهلة معينة . وقد رأت ست من الدول العربية التى تتمتع بهذا الحق أن تفعل ذلك وهى : البحرين ، الكويت ، الإمارات ، تونس ، المغرب ، موريتانيا ، ويضاف إليها دولة سابعة هى مصر ، التى قامت باتخاذ الإجراءات العادية اللازمة للانضمام ، بدءا بالانضمام المؤقت، ثم استكملت الانضمام الدائم فى إطار (جولة كنيدى للمفاوضات التجارية) وقد شاركت هذه الدول فى مفاوضات جولة أورجواى وفى التوقيع على اتفاقية إنشاء (المنظمة الدولية للتجارة) ، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة ، و الجزائر كما أن هناك دول عربية أخذت تبدى اهتماما جديا ببحث فكرة الانضمام للجات ، و قد قدم بعضها طلبات للانضمام . مثل المملكة العربية السعودية والأردن وسوريا .

٢- تطور الاهتمام العربى تجاه (الجات) :

فى ضوء ما سلف ذكره ، يتضح أن الدول العربية لم تبذل جهداً ملموساً على مستوى مؤسسات العمل العربى المشترك خلال السنوات الماضية لتقييم (الجات) أو انعكاساتها عليها أو لتحديد موقف عربى مشترك تجاهها أو تنسيق تحركها فى إطارها . غير أن هذا الموقف قد طرأ عليه تغير واضح وأساسى بعد اختتام (جولة أورجواى) للمفاوضات التجارية الدولية فى نطاق (الجات) ، وتوقيع وثائقها النهائية واتفاقية تأسيس (المنظمة الدولية للتجارة) فى مراكش فى مارس ١٩٩٤ وقد كان من التطورات الهامة فى هذا الشأن ، ما أعد من دراسات استطلاعية حولها فى نطاق الجامعة العربية ، وكذلك القرار رقم (١١٩٤) الذى أصدره المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته العادية الثالثة والخمسين فى فبراير ١٩٩٣ ، بتكليف الأمانة العامة بالدعوة لعقد اجتماع خبراء من كافة الدول العربية ومؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك ذات العلاقة ، لدراسة الآثار الاقتصادية للاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات) على الدول العربية ، وتقديم تقرير مفصل إلى المجلس فى دورته التالية ، يتضمن الآثار المتوقعة على القواعد الإنتاجية فى الدول العربية ، وكيفية الاستفادة من السقوف الزمنية التى حددتها الاتفاقية ومقترحات

حول صيغ وأساليب تعامل الدول العربية مع الاتفاقية ، بما يعظم الفائدة ويقلل من الخسائر، وأية عناصر أخرى قد تقترحها الدول العربية .

واستكمالا لهذا التوجه تبنت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الدعوة إلى ضرورة إعداد استراتيجية اقتصادية عربية مشتركة للتعامل مع كافة التطورات والمتغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة . كما نجد أن معالى الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان قد ألقى أضواء قوية على المتغيرات الاقتصادية الدولية المتلاحقة فى السنوات الأخيرة ، والتى كان من أبرزها تطورات (الجات) ، وذلك فى تقريره السنوى إلى الدورة العادية الثامنة والخمسين للمجلس فى ديسمبر ١٩٩٣ ، حيث أكد الدعوة وطالب الدول العربية بتقييم انعكاساتها عليها ودراسة وبلورة موقفها تجاهها . وعاد إلى تأكيد ذلك ضمن مبررات ومقومات إعداد إطار استراتيجى للتعاون والتكامل الاقتصادى العربى .

وقد واكب ذلك قيام الأجهزة المختصة الحكومية وغير الحكومية فى الدول العربية ، وكذلك أجهزة ومؤسسات العمل العربى المشترك وذلك عن طريق القيام بدراسات واسعة حول تقييم آثار (الجات) على الدول العربية سلباً وإيجاباً وكيفية التعامل معها ، مما سوف ينعكس بصور مختلفة على السياسات والمواقف القطرية والمشتركة ، بكيفية لم تحدث من قبل .

٣- أهمية بلورة موقف عربى مشترك تجاه الجات :-

ينطلق الاهتمام بضرورة بلورة موقف عربى تجاه الجات من الاعتبارات التالية :

أ- تمثل (الجات) بتطوراتها الأخيرة أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة ، والتى سوف تنجم عنها تغيرات بعيدة المدى على الساحة الاقتصادية الدولية . بحيث لا تستطيع الدول العربية ولا أى دولة أخرى أن تظل بمنأى عن تفاعلات هذه التطورات ، أو تقف منها موقف المتفرج لأنها سوف تطالها آثارها جميعاً على كل حال ، يضاف إلى ذلك أن الاقتصاد العربى يرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمى وذلك لأسباب أساسية عديدة منها : توزيع وتركيب تجارته الخارجية واعتماده الكبير عليها ، ومركزه الإنتاجي والتصديرى للنفط الخام ، واتجاهه للإنتاج والتصدير غير التقليدى اعتماداً على منتجاته الأولية استثمارا لمزاياه النسبية الفعلية أو الممكنة فيها ، وما يتمتع به من وفرة فى الموارد البشرية التى تمثل ميزة نسبية أخرى يمكن تطويرها .

فى ضوء ذلك فإن الدول العربية مطالبة بتحليل انعكاسات (الجات) على اقتصاداتها ، وتحديد موقفها تجاهها ، وصياغة سياساتها نحوها ، وتقييم مراكز قطاعاتها الإنتاجية والخدمية فى ظل الأوضاع الاقتصادية التى تسفر عنها تطبيقات (الجات) ، على صعيد العلاقات والتشابكات التجارية الدولية الجديدة .

ب- تشير الأوضاع الاقتصادية والتجارية العربية ، وتجارب الدول العربية على الساحة الاقتصادية الدولية فى السنوات الأخيرة ، وتطورات العمل الاقتصادى العربى المشترك وآفاقه المستقبلية ، إلا أن اهتمامات ومتطلبات الاقتصاد العربى ذات العلاقة (بالجات) والتى يمكن أن تتخذ الأبعاد الرئيسية التالية (بصورة جماعية أو قطرية) :

١. إقامة مشروع شامل للتكامل الاقتصادى العربى الإقليمى تسمح به وتتواءم معه أحكام اتفاقية (الجات) ، وتقرر له معايير وشروط وضوابط معينة يمكن مراعاتها . وذلك بإستثناء قاعدة معاملة الدولة الأكثر رعاية فى أحكام الجات .

٢. مقاومة التطبيق التعسفى لقواعد منع الإغراق وتعويض الإعانات للإنتاج والتصدير ، أو لممارسات تقييدية أو حمائية أو تمييزية على استيراد منتجاتها المتميزة أو الرخيصة لدول أخرى من خلال اللجوء إلى قواعد (الجات) المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق وآلياتها الخاصة بحسم المنازعات بحلول مرضية مع مراعاة متطلبات التنمية فى استفادتها من مزايا (الجات) مع إعفائها المؤقت من بعض التزاماتها فى حدود متطلبات ميزان المدفوعات وحماية بعض الصناعات الناشئة والواردات الغذائية والاستفادة من التنسيق فى ذلك مع المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك والصندوق الدوليين) ، وحماية أسواقها ومنتجاتها الوطنية من مخاطر الإغراق أو الواردات المدعومة بالإعانات باللجوء إلى قواعد (الجات) الجديدة فى هذا الشأن .

٣. النفاذ إلى الأسواق العالمية وتنويع الصادرات وتنميتها بالاستفادة من التزامات تحرير التجارة والتخفيضات الجمركية على المبادلات التجارية الدولية ، وخاصة فى القطاعات التى تتمتع فيها الدول العربية بمزايا تنافسية أو يمكن تطوير قدراتها فى هذا المجال ومنها على الأخص المنتجات البترولية والبتروكيماوية والنسيجية والحرفية والمعدنية والزراعية.

٤. الاستفادة من تحرير الخدمات فى قطاعات حيوية بحيث تتمتع فيها الدول العربية بمركز متميز أو هى مؤهلة لذلك فى المستقبل مثل السياحة والبنوك والاستثمار والعمالة والنقل .

٥. الاستفادة من قواعد حماية الملكية الفكرية فيما يخص منتجات وحقوق عربية متميزة ، مثل انمجالات الثقافية (الكتاب ، الأشرطة .. الخ) ، وتسهيل الحصول على حقوق ملكية أجنبية تكنولوجية لازمة للتنمية بشروط أفضل ومقاومة التعرض للمنافسة غير العادلة أو زيادة التكلفة للحصول على حقوق معينة .

٦. توسيع الفرص أمام جذب الاستثمار الأجنبى المرتبط بالتكنولوجيا المتقدمة فى المعدات والتراخيص والانعكاسات الإيجابية ، كل ذلك يعمل على توسيع وتطوير قاعدة عرض السلع و تصديرها على أسس تنافسية و وضع الدول العربية فى موقف تضطر فيه إلى التعجيل بخطوات وبرامج جادة على صعيد الإصلاح الاقتصادى ولاسيما فى إطار الخصخصة وتحرير التجارة والاستثمار المتعلق بها مما سوف يساعدها على رفع كفاءة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية الداخلية والخارجية من خلال خفض التكلفة وتحسين هيكل الأسعار ورفع مستويات الجودة ، والتكامل الرأسى والأفقى وتنويع الإنتاج ، وتحسين الإنتاجية ، وتطوير القدرات الفنية والمهنية للعمالة العربية ، وإيجاد أساليب فعالة لنقل وتطوير وتوطين التكنولوجيا واستخدامها على نطاق واسع فى الإنتاج والخدمات.

٧. توفير ظروف أفضل لتنمية الصادرات والتسويق الدولى ، والوصول إلى أسواق جديدة، والبقاء فيها على أسس تنافسية ، وانتهاج إستراتيجيات التسويق السليمة ، وأساليب الترويج والبيع المتطورة .

٨. التوسع فى المشروعات المشتركة العربية أو العربية / الدولية التى ترتكز على تمويل عربى وشركاء تكنولوجيين أجانب ، وتسويق منتجاتها عربياً ودولياً .

ثانياً : التزامات التكامل الاقتصادى العربى فى ظل أحكام وتطورات الجات

يمكن استعراض التزامات فعاليات التكامل الاقتصادى العربى تجاه الجات فى التالى :

١- أحكام (الجات) بشأن اتفاقيات مشاريع التكامل الاقتصادى : -

من أبرز ما تضمنته الجات بشأن اتفاقيات مشاريع التكامل الاقتصادى نجد التالى :

أ- تسمح اتفاقية (الجات) بإنشاء مشاريع التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء التى تتخذ صيغة اتفاقيات لمنطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركى وتعتبرها استثناء من شرط معاملة الدولة الاكثر رعاية و الذى يمثل الركن الأساسى (للجات) ، بمعنى أن ما تتبادله الدول الأعضاء من مزايا تجارية فى نطاق هذه الاتفاقيات يعتبر بمثابة إجراء داخلى يتم فى دولة واحدة ولا يمتد تلقائيا إلى الأطراف المتعاقدة الأخرى بهذه الصفة ويسرى هذا السماح على مشاريع التكامل القائمة قبل نفاذ (الجات) أو التى تقوم بعدها سواء كانت تضم دولا أطرافا فى (الجات) فقط أو دولا أخرى غيرها ، غير أن الأطراف المتعاقدة فى (الجات) هى التى تكون ملزمة تجاه (الجات) بمقتضى الأحكام المنظمة لهذه المشاريع فى اتفاقية (الجات) وترتكز أحكام الجات على مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية باعتبار أنهما المعنيان بالجوانب التجارية ، ولكن مشروع التكامل يمكن أن يكون أبعد مدى من ذلك بأن يتخذ صورة سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادى .

ب- تضمنت المادة (٢٤) من اتفاقية (الجات) الأصلية لعام ١٩٤٧ الأحكام المنظمة للقواعد والاشتراطات التى تتطلبها الاتفاقية فى مثل هذه المشروعات لكى تكون متمشية مع روح ونصوص الاتفاقية .

حيث نجد أن تلك الأحكام تضمنت مجموعة من الاشتراطات والمعايير والتى تسرى أيضاً على أى اتفاقية مرحلية لإنشاء اتحاد جمركى أو منطقة للتجارة الحرة ، يمكن تلخيصها فيما يلى :

١. أن تتضمن اتفاقيات التكامل الاقتصادى خطة عمل وجدولا زمنيا كاملين يطبقان لتحقيق وإتمام التكامل خلال فترة زمنية معقولة .

٢. أن تنص تلك الاتفاقيات على إلغاء الرسوم الجمركية والأنظمة التقييدية الأخرى للتجارة على التبادل التجارى كله أو معظمه بصورة جوهرية بين الدول الأعضاء ، وأن تؤدى إلى تيسير التجارة بين أعضائها وليس إلى تقييدها مع الدول الأعضاء الأخرى .

٣. أن لا تكون الرسوم الجمركية أو القواعد الوطنية المطبقة على التجارة فى كل دولة (فى حالة منطقة التجارة الحرة) أو الموحدة (فى حالة الاتحاد الجمركى) بعد إنشاء التكامل الاقتصادى أعلى أو أكثر تقييداً عما كانت عليه قبل إنشاء التكامل.

جـ- استحدثت (مذكرة تفاهم) ضمن وثائق اتفاقية (الجات) لعام ١٩٩٤ تفسيرات وتطويرا وضبطا لإجراءات المادة (٢٤) بما يضفى على هذه المسألة أهمية ومرونة أكبر ، وبما يجعلها فى الواقع تنطوى على تشجيع ومساندة لقيام التكتلات - ومن أهم ما تضمنته ما يلى:-

١. الاعتراف بانتشار مناطق التجارة الحرة والاتحادات التجارية فى العالم منذ عام ١٩٤٧ وتزايد أهميتها .

٢. الحاجة إلى تحسين شفافية الاتفاقيات التى يتم بحثها فى إطار المادة (٢٤) من الجات وضرورة توافر تفاهم مشترك بين الدول الأعضاء بشأنها .

٣. إن تقييم آثار الرسوم والقواعد الأخرى المطبقة فى الدول الأعضاء فى مشاريع التكامل ، قبل وبعد سريان هذه المشاريع ، يكون على أساس وزن المتوسط العام للرسوم المقررة طبقاً للعروض المقدمة فى (جولة أورجواى) . وإذا تعذر ذلك يمكن استخدام أية تدابير أو قواعد تتعلق بتدفقات التجارة للسلع المتأثرة بقيام هذه المشاريع.

٤. يمكن للعضو فى أى مشروع للتكامل (اتحاد جمركى) التفاوض على زيادة رسوم جمركية سبق له الالتزام بعدم زيادتها على سلع معينة بسحب أو تعديل الالتزام الجمركى المتعلق بها كنتيجة لقيام المشروع ولو كان التعويض المقدم هو من خط جمركى آخر، وتنظم مفاوضات لهذا الغرض قبل إحداث هذا التعديل .

٥. فى حالة عدم شمول المشروع على خطة وجدول زمنى فإنه يمكن (للجات) التقدم بتوجيه مقترحات بها إلى الدول الأعضاء المعنية وإذا لم تعمل تلك الدول بهذه التوصية يمكن إعادة بحث المشروع فى مرحلة لاحقة .

٦. تطبق على مشاريع التكامل الاقتصادى القواعد الجديدة لتسوية المنازعات المعمول بها فى مواجهة الدول الأعضاء المنفردة .

د- وفى هذا الشأن يقتضى الإشارة إلى وجود أكثر من (٤٥) اتفاقية للتكامل الاقتصادى بين الأطراف المتعاقدين فى الجات و التى تم تقديمها من قبل الدول الأعضاء بها لبحثها وإقرارها فى نطاق قواعد الجات ويتضمن الإجراء المعتاد فى هذه الحالة ، توزيع الاتفاقية على الأطراف المتعاقدين (أعضاء الجات) الذين يقدمون ملاحظاتهم واستفساراتهم بشأنها كتابة ثم يجرى بحث الموضوع فى (لجنة تحضيرية خاصة) WORKING PARTY يشارك فى أعمالها كل من يرغب من الدول الأعضاء فى (الجات) ، ويعرض تقرير اللجنة المذكورة على (مجلس تجارة السلع) فى منظمة التجارة العالمية و من ثم على الأطراف المتعاقدين فى اجتماعهم السنوى لاتخاذ التوصية المناسبة بتعديل أو اعتماد اتفاقية المشروع .

٢- السوق العربية المشتركة فى إطار الجات : -

يمكن استعراض علاقة السوق العربية المشتركة بالجات فى التالى: -

أ - سبق أن قدمت الوثائق المنشئة للسوق العربية المشتركة (المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية) إلى سكرتارية الجات بواسطة جمهورية مصر العربية فى يناير ١٩٦٥ ، باعتبارها آنذاك - عضواً مؤقتا فى (الجات) وعلى أساس أن السوق العربية المشتركة تعتبر تكتلاً تجارياً يتعين أن تتم دراسته فى إطار (الجات) طبقاً لأحكام المادة (٢٤) من الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة وفى ضوء الاشتراطات التىتضمنتها تلك المادة .وذلك فيما يتعلق بالجوانب التجارية للتكتلات الاقتصادية وآثارها على كل من الدول الأعضاء بها ، والأطراف المتعاقدين الآخرين فى الجات . وكانت الوثائق المقدمة هى نص لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والقرار المنشئ للسوق العربية المشتركة والقرار الخاص بتوحيد التعريفات الجمركية . وقد قامت السكرتارية بتوزيع الوثائق على الأطراف المتعاقدين الذين اتخذوا قراراً فى الدورة السنوية الثانية والعشرين للجات عام ١٩٦٥ بإنشاء (لجنة تحضيرية خاصة) WORKING PARTY لدراسة مشروع التكامل الاقتصادى العربى الوارد فى الوثائق المذكورة . وقد قامت جمهورية مصر العربية بتقديم إجابات على مجموعة الأسئلة التى قدمها الأطراف المتعاقدون حول الاتفاقية والقرار وعرضت قائمة الأسئلة والإجابات على اللجنة المذكورة بجانب الوثائق الأساسية .

ب- استعرضت اللجنة فى مناقشاتها كلاً من (اتفاقية الوحدة) والقرار المنشئ (للسوق) وقدمت استفسارات عديدة من جانب أعضاء (اللجنة) فى ضوء الوثائق والإجابات على قائمة الأسئلة والبيانات التى ألقاها كل من ممثل جمهورية مصر العربية والأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

جـ- وقد انتهت (اللجنة) من أبحاثها ومناقشاتها إلى إعداد تقرير و إحالته إلى الأطراف المتعاقدين فى دروتهم السنوية الثالثة والعشرين . وقد اعتمدت الدورة التقرير المذكور حيث أبدى ممثلو الدول الأعضاء تأييدهم الكامل لما ورد به كما أعربوا عن تقديرهم وتشجيعهم للجهود التى تبذلها الدول العربية الأعضاء لتحقيق التكامل بين اقتصاداتها القومية ورفع مستوى معيشة شعوبها .

وكان من أبرز ما تضمنه تقرير اللجنة من نقاط ما يلى : -

١. اعتراف (الجات) بالسوق العربية المشتركة من حيث المبدأ باعتبارها فى جوهرها منطقة للتجارة الحرة تقود فى النهاية إلى إنشاء اتحاد جمركى .

٢. رأت الجات أنه من الصعب فى هذه المرحلة الأولية من قيام السوق العربية المشتركة ، تقرير ما إذا كانت تتمشى مع كافة أحكام المادة (٢٤) من اتفاقية (الجات) حيث لم تتضح خطة عملها وجدولها الزمنى النهائى بشأن إقامة الاتحاد الجمركى.

٣. تأييد جهود الدول العربية الأعضاء الرامية إلى التكامل الاقتصادى باعتبار أن هذه خطوة ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فى بلادها .

٤. دعوة الدول العربية إلى المضى قدما فى مشروعات التكامل الاقتصادى فيما بينها وتأكيد أنها ستلقى من (الجات) كل تشجيع .

٥. طلب تقديم تقارير دورية سنوية بمعرفة جمهورية مصر العربية باعتبارها عضوا فى (السوق) وفى(الجات) فى آن واحد و التى يتضح بها التقدم الذى تحرزه السوق العربية المشتركة على أن يتم تحويل هذه التقارير إلى الدورة السنوية للأطراف المتعاقدين فى إطار الإطلاع على سير تطبيق الاتفاقيات المنشئة لمشاريع التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء (الأطراف المتعاقدين) فى الجات .

٣- المزايا التى يمكن أن تحققها الدول العربية فى نطاق (الجات) من قيام تكتل اقتصادى عربى : -

أ - ليس محل بحث فى (ورقة العمل) هذه ، المسلمات الاقتصادية حول المقومات المتوافرة لقيام مشروع شامل للتكامل الاقتصادى العربى والمزايا الهائلة التى يمكن أن تعود عليها من إنجاز مثل هذا المشروع . إلا أنه أصبح من المؤكد الآن أن افضل وسيلة للتعامل العربى مع (الجات) ، وكذلك مع التكتلات الأخرى والتطورات الاقتصادية الكبرى على الساحة العالمية ، هو أن تتعامل معها من خلال تكتل اقتصادى عربى ، لأن ذلك هو الاسلوب الأمثل الذى يسمح لها أن تكون فى افضل الأوضاع الممكنة فى تشكيل علاقاتها مع الأطراف الأخرى فى إطار (الجات) ، وكذلك الاستفادة من التوسع الكبير المتوقع فى التجارة الدولية الذى يقترن تدريجياً بتطبيق أحكام الإتفاقية ونتائج (جولة أورجوارى) وآليات (المنظمة الدولية للتجارة) .

ب- إذا كان من الضرورى هنا الربط بين أبعاد ومقومات التعامل العربى مع الدول والتكتلات فى (الجات) من خلال التكتل الاقتصادى العربى وبين آثار هذا التكتل الاقتصادى ذاتها باعتبارهما أمران لا ينفصمان فإنه يمكن التركيز فى ذلك على العناصر الأساسية الآتية :

١. تحقيق نمو سريع للتجارة داخل التكتلات الاقتصادية ، واستحواذها على نصيب متصاعد من التجارة العالمية .

٢. أن تجرى الجهود التفاوضية والمساومة من مركز أقوى مع الأطراف الأخرى فى (الجات) دولا أو مجموعات سواء فى إطار جولات المفاوضات التجارية المقبلة أو فى إطار آلية تسوية المنازعات أو الأنواع الأخرى من المشاورات الجماعية أو تطوير ومراجعة السياسات التجارية الدولية .

٣. العمل على الاستفادة من اتساع السوق العربية ودعم وتنويع الطاقات الإنتاجية فيها وتوسيع القاعدة التبادلية فى تعزيز إمكانات الإحلال الاستيرادى وزيادة مستوى الاكتفاء الذاتى فيها والصمود فى وجه المنافسة الخارجية الموجهة إليها بالاستفادة من ميزة الإعفاء من الرسوم الجمركية فيما بين دولها فضلاً عن دعم هذه الميزة

بالرسوم الجمركية الخارجية الموحدة فى نطاق الاتحاد الجمركى ، مما يسمح فى النهاية بتقوية الأثر الإنشائى للتجارة حتى لو امتزج فى البداية بالأثر التحويلى مما يجعله متمشياً قانونياً واقتصادياً مع (الجات) .

٤. العمل على استغلال مزايا الإنتاج الكبير واتساع السوق باعتباره قاعدة للتوجه نحو التصدير باستثمار تحرير التجارة المدعم بتنويع الإنتاج وبتحسين الإنتاجية والتطور التكنولوجى واكتساب قدرات تنافسية إضافية فى الأسواق الخارجية من خلال المعلومات ووسائل التسويق الحديثة ... الخ . وبذلك يتسنى تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق الذى هو من أهم أهداف (جولة أورجواى) والجات بوجه عام .

٥. اكتساب القدرة على تحمل تكاليف التطور التكنولوجى وهو عملية مستمرة ومكلفة و يتعذر على الدول النامية المنفردة تحملها ، كما أن هذا التطور يمثل حجر الزاوية فى السباق من أجل الاستفادة من الأوضاع الجديدة التى تنشؤها (الجات) على صعيد المنافسة المفتوحة والسوق الحرة فى التجارة الدولية للسلع والخدمات ، وهو الأمر الذى يسمح بتحويل المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية أيضاً ، بالتركيز على القطاعات الإنتاجية المرشحة للمنافسة ؛ لتطويرها تقنياً وإعادة هيكلتها ... الخ.

ثالثاً : العمل العربى المشترك فى مواجهة الجات

يمكن استعراض المعالم الأساسية لمقومات موقف العمل العربى المشترك فى مواجهة الجات فى التالى : -

١- المقومات الاستراتيجية والأسس التنظيمية : -

أ - العمل على تفعيل قرار السوق العربية المشتركة لينطلق إلى منطقة تجارة حرة تضم كل الدول العربية .

ب- أهمية استكمال عضوية باقى الدول العربية فى (الجات) ، سواء منها الدول المتاح لها التحول من العضوية المؤقتة القائمة (بحكم الواقع) DEF ACTO إلى العضوية القانونية الكاملة أو الدول التى يتعين عليها اتخاذ الإجراءات الأخرى المنظمة للانضمام فى (الجات).

جـ- التأكيد على أهمية تحويل (إجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصادات العربية) الذى إنعقد بالجامعة العربية إلى (لجنة عرضية (AD HOC COMMITTEE) بحيث تظل تعقد اجتماعات متتابعة وتنبثق عنها لجان فنية متخصصة لتعميق البحث فى قضايا محددة وتبادل الخبرة العربية والرفع عنها إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومن ثم إلى الدول الأعضاء إلى أن تنتهى من تغطية المسائل الأساسية التى ينبثق عنها تعاون عربى جماعى تجاه (الجات) .

د- إنشاء (لجنة دائمة) تابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى تختص بمتابعة واقتراح سبل صياغة السياسات والمواقف العربية الجماعية تجاه (الجات) وتنسيق ودعم المصالح العربية فيها ، وتبادل الخبرات المستمر بين الدول العربية تجاه (الجات) وتنظيم سبل الحصول على مساعدات فنية دولية فى مجال التعامل مع (الجات) وتزويد الدول العربية بها .

هـ- التأكيد على أهمية تسريع إنشاء (لجنة الاتصال العربية) والتى تتكون من الممثلين الدائمين للدول العربية الأعضاء فى (الجات) فى جنيف لبحث وتنسيق سبل معالجة المواقف والمصالح العربية فى إطار نشاطات (الجات) باعتبارها آلية عملية مساندة لنشاطات اللجنة العربية المعنية بشئون الجات.

٢- المقومات الفنية :

أ- قيام ما تضمه منظومة العمل العربى المشترك من فعاليات سواء كانت منظمات عربية متخصصة أو منظمات عربية غير حكومية أو اتحادات عربية نوعية أو مهنية أو شركات عربية مشتركة .. الخ ، بإعتبارها بيوت خبرة فنية ، كل فى مجاله ، فى تعميق البحث حول آثار (الجات) على الدول العربية ، منفردة ومجتمعة ، وعلى مستقبل التعاون العربى والاستفادة من ثمار جهودها فى هذا الشأن من خلال الآلية التى تتقرر لاستمرار بحث هذا الموضوع فى نطاق الجامعة العربية مع مراعاة أن تؤخذ فى الاعتبار الضوابط التالية :

- القيام بالتوصيف الدقيق للقطاعات المعنية وكيفية تعرضها (للجات) .
- التعريف بالإيجابيات القائمة والمحتملة وكيفية تعظيمها وتطويرها .

- تحديد السلبيات القائمة والمحتملة وكيفية مواجهتها وتجنبها .
- تحديد الإجراءات اللازمة للتعامل مع القطاعات العربية المذكورة على مستوى التنسيق والتعاون العربى وعلى مستوى العمل القطرى .
- إصدار سلسة قواعد إرشادية لإيضاح أحكام وإجراءات (الجات) فى المجالات الأساسية التى تعالجها .

ب- انطلاقاً من عدم مقدرة الدول العربية فرادى على مواجهة تحديات الجات ورغبة فى الاستفادة من المهلة الممنوحة للدول النامية ومن بينها الدول العربية ، للالتزام بها فإن الأمر يستوجب وجود استراتيجية عربية تعمل على تحجيم الآثار السلبية من ناحية وتعظيم ما يوجد من مزايا من ناحية أخرى .

وبالطبع فإن هذه الاستراتيجية لا تقتصر على معالجة تطورات (الجات) بل تهدف إلى بحث وتطوير وتفعيل الموقف الاقتصادى العربى الجماعى وتأهيله للتعامل مع النظام الاقتصادى العالمى الجديد وما يشهده من متغيرات وتحديات .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد أعدت بالفعل إطاراً استراتيجياً لبرامج العمل بها وعرضته على اجتماع المجلس الوزارى فى دورته الثامنة والخمسين (ديسمبر ١٩٩٣) الذى استقبله بقبول حسن وأحاله إلى الحكومات لإبداء ملاحظاتها ومن ثم عرض مشروع الإطار الاستراتيجى على ندوة من صفوة الخبراء الاقتصاديين العرب لوضع الاستراتيجية فى إطارها النهائى والتى تم انعقادها وعرضت نتائج عملها على المجلس فى دور انعقاده العادى الواحد والستين الذى انعقد فى يونيو ١٩٩٥ . ويشتمل الإطار الاستراتيجى المذكور على افتراض (سيناريو) منطقى وواقعى يشمل كافة الدول العربية ، وليس الدول الأعضاء فى المجلس فقط ، مع تنسيق للعمل وتوزيع للأدوار بين كل من مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى وتعاون وثيق بين أمانات كل من المجلسين وسائر المنظمات العربية المتخصصة بروح الفريق العربى الواحد الذى يعمل من أجل التقدم والنماء والرفاهية للوطن العربى .

رابعاً : القواعد والإجراءات العملية والتنظيمية المعمول بها فى الجات / المنظمة العالمية للتجارة تجاه التكتلات الاقتصادية

يتناول هذا القسم من الدراسة ، القواعد والإجراءات التى تطبقها المنظمة العالمية للتجارة WTO ، ومن قبلها السكرتارية التنفيذية للاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات) GATT ، من أجل تطبيق أحكام الاتفاقية وقرارات الأطراف المتعاقدين المتعلقة بها .

والمقصود بأحكام الاتفاقية : المادة (٢٤) من اتفاقية (الجات / ١٩٤٨) و (مذكرة التفاهم) الواردة فى الوثيقة الختامية لجولة أورجواى (الجات / ١٩٩٤) بشأن هذه المادة والتى تشتمل على تفسيرات لها وتوسيع لنطاق تطبيقها . وهى تتعلق جميعا بتنفيذ أحكام (الجات / المنظمة) على مشروعات التكامل الاقتصادى من دولتين أو أكثر ، إذا كانت كلها أو بعضها أعضاء فى الجات (أطراف متعاقدين) فى حالة إذا ما اتخذت هذه المشروعات صيغة (منطقة تجارة حرة) أو (اتحاد جمركى) ، وهما الصيغتان اللتان تتعلقان بالجوانب التجارية التى تهم الجات أساسا ، حيث يتم فى الصيغة الأولى التحرير الكامل للتجارة بين الدول الأطراف ، ويتم فى الصيغة الثانية - إضافة إلى ذلك - توحيد التعرفات والرسوم الجمركية فيما بين الدول الأطراف تجاه العالم الخارجى . ولا تعنى أحكام (الجات) بتطور صيغة الاتحاد الجمركى إلى سوق مشترك أو اتحاد اقتصادى أو اتحاد نقدى ، إلا إذا استحدثت بها قواعد تجارية لاحقة لا تتوافق مع أحكام (الجات / المنظمة) والتزامات الدول الأعضاء فى المشروع تجاه أعضاء (الجات) .

أولاً : الإطار التنظيمى والعملى لبحث مسألة التعارض أو التوافق بين قواعد الجات ، واتفاقيات التكامل الاقتصادى :

١. لا تلزم قواعد وأحكام وإجراءات (الجات) الدولة العضو بها أن تبلغ إدارة (المنظمة) مسبقا أو تحصل على موافقتها مقدماً قبل الانضمام إلى أى مشروع للأفضليات التجارية أو لإقامة منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركى . ويعود الأمر إلى الدول (أعضاء الجات) المعنية للقيام بإخطار مسبق لطلب (السماح بقيام المشروع) أو إخطار لاحق بطلب (السماح باستمراره) . وفى الحالتين تتخذ إجراءات نظامية مطولة

لدراسة الموضوع التى قد تستغرق عدة سنوات . ويبدأ البحث من المنطلق الذى تعرض به الدولة (أو الدول) المعنية الموضوع ، وهل هو طلب الموافقة على إقامة (منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركى) طبقاً للمادة / ٢٤ من الجات كدولة متقدمة أو نامية على السواء أو طلب الموافقة على أفضليات تجارية بإستثناء من المادة / ١ من الجات طبقا لأحكام (شرط التمكين) كدولة نامية Enabling Clause ، وهو القرار الصادر عن جولة طوكيو عام ١٩٧٩ والمدمج فى نتائج جولة أورجواى . وتعد إدارة المنظمة تقريرها المبدئى عن الموضوع للدول الأعضاء للإطلاع وتوجيه ما تراه من استفسارات إليها Questionnaire ثم يجرى تشكيل (لجنة عمل -Working Party) تضم الدول الأطراف فى المشروع والدول أعضاء الجات الأخرى الراغبة والمعنية بالموضوع ، ويمكن أن تعقد مثل هذه اللجنة عدة جولات . ويعرض تقريرها النهائى على أول مؤتمر وزارى لاحق للجهاز الأعلى فى المنظمة الذى قد يتخذ قراراً فى جولة واحدة أو اكثر وفقاً لطبيعة ونتائج البحث ومدى التوافق أو التعارض وأسلوب معالجته فوراً أو فيما بعد .

٢. يمكن أن يكون قرار المنظمة / الجات بالموافقة (فى حالة التطابق الكامل) . أو الاعتراض (فى حالة التعارض الكامل) وكلاهما قليل الحدوث . والوضع الغالب هو إصدار توصيات للدول الأعضاء المعنية باتخاذ خطوات معينة (محدودة أو عديدة) لتحقيق التوافق بين المشروع محل البحث وأحكام الجات ، أو معالجة أضرار واقعة أو محتملة نتيجة للمشروع تمس حقوقاً مكتسبة لدول أخرى أعضاء بالجات (عن طريق التفاوض معها للتوصل إلى تدابير تعويضية) . وفى جميع الحالات يتكرر عرض الموضوع على الأجهزة الوزارية الحاكمة للجات للبحث واتخاذ القرارات اللازمة . وهذا أمر يستغرق فترات طويلة لكنه لا يوقف المشروع ولا يتطلب توقف الدولة الطرف فيه (العضو بالجات) عن الاستمرار فيه ، والحصول على فوائد عضويتها به ، والقيام بالتزاماتها تجاهه . ولا يحدث فى كل هذه الإجراءات عادة أى التجاء إلى التصويت بل إجراء مداولات تصل إلى توافق عام فى الآراء فى نهاية المطاف .

٣. تبدى إدارة المنظمة (من حيث تطبيق الإجراءات فى ضوء أحكام الجات وتطبيقاتها والمشاورات المختلفة فى ظلها) ، والدول الأعضاء الرئيسية فيها (من حيث احتمال تقديم الشكاوى إلى آلية تسوية المنازعات) مرونة كبيرة واسترخاء زمنيا واضحاً ، فى بحث اتفاقيات الأفضليات ومشاريع التكامل بين الدول الأعضاء النامية . ومن أبرز الأدلة على ذلك - فيما يخص الدول العربية - الأمثلة التالية :

أ - عدم إثارة اعتراضات على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية أو المطالبة ببحثها فى نطاق الجات رغم مضى أكثرمن ١٥ عاماً على بدء سريانها ، وكذلك عدم إثارة مسألة الافضليات التجارية المتبادلة فى إطارها رغم أنها تمثل معاملة تمييزية مخالفة للمادة /١ من الجات (حكم الدولة الأكثر رعاية) ، ومخالفة للمادة /٢٤ (شروط مناطق التجارة الحرة) . هذا رغم مضى أكثر من عشر سنوات على تبادل هذه الأفضليات بالنسبة للسلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام وأكثر من ست سنوات على تبادلها بالنسبة للسلع الصناعية ، علماً بأن حوالى نصف الدول العربية المنضمة للاتفاقية أعضاء بالجات .

ب- عدم إثارة اعتراضات على الأفضليات التجارية المتبادلة بين أزواج من الدول العربية فى إطار قوائم الاتفاقيات التجارية الثنائية فى مواجهة الدول العربية الأطراف فيها والتى هى أعضاء بالجات فى آن واحد . وقد تحدث أو لا تحدث إشارة إلى هذه الاتفاقيات فى إطار المشاورات الدورية مع هذه الدول (مثل مشاورات موازين المدفوعات) ودون إبداء اعتراضات قوية على هذه الأفضليات استناداً إلى المادة /١ أو المادة / ٢٤ أو مطالبة بإيقافها فى جميع الأحوال حتى الآن .

ج- عدم المطالبة بإعادة عرض اتفاقية السوق العربية المشتركة علىالجات والتى جرى بحثها لأول مرة عام ١٩٦٥ حيث لم يتضح آنئذ ما إذا كان الهدف النهائى هو إقامة (منطقة تجارة حرة - القرار ١٧) أو اتحاد جمركى - القرار ١٩) . وقد صدر قرار عن المؤتمر الوزارى السنوى للجات حينئذ ، يقضى بأن تقوم الدول العربية المعنية بإعادة عرض الموضوع فى الجات عندما تتخذ قراراً نهائياً فى هذا الأمر . ولم تتم إعادة العرض ولا إبلاغ من الدول العربية للجات بذلك حتى اليوم ، ولم تطالب الجات بإعادة العرض عليها رغم مرور حوالى ٣٢ عاماً على صدور قرار الجات السابق..!!

علماً بأن الدول العربية السبعة أعضاء السوق العربية المشتركة لم تُحَدد أيضاً حتى الآن الشكل النهائى للاتفاقية ، وهل هو (منطقة تجارة حرة / أو اتحاد جمركى)!!

ثانياً : الإطار القانونى والموضوعى لبحث التعارض أو التوافق بين المشاريع الإقليمية للتكامل وقواعد (الجات / المنظمة) :

١. لا تهتم (الجات) سواء كان ذلك إدارة (المنظمة) أو الدول الأعضاء بها - فى نطاق بحث التوافق أو التضارب بين ترتيبات الأفضليات أو المشروعات الإقليمية التكاملية وأحكام الجات والتى لا تهتم بالجوانب الشكلية أو المبادئ العامة غير المطبقة فعلياً . إن ما يهم الجات بحثه فى الواقع هو الأحكام التطبيقية **Operative Provisions** سواء كانت واردة فى نصوص الاتفاقيات المنشئة للتكامل أو القرارات والبرامج التنفيذية لها.

٢. تتحدد الشروط والضوابط التفصيلية التى يجب توافرها فى مشروع منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركى طبقاً لأحكام (الجات) فيما يلى :

أ- خطة عمل محددة الجوانب والمراحل والأهداف النهائية .

ب- جدول زمنى لا يتجاوز ١٠ سنوات (يمكن امتداده استثناء إلى ١٢ سنة) .

جـ- شمول التحرير لكل أو معظم التجارة المتبادلة وليس قوائم سلعية انتقائية .

د- إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية بصورة كاملة .

هـ- ألا تكون أنظمة التجارة الجديدة فى المشروع أكثر تقييداً لها عما كانت عليه قبلها .

و- أن يهدف المشروع إلى زيادة التجارة بين الدول الأطراف ، وليس إلى خفضها مع الدول الأخرى .

ز- منح مزايا تجارية تعويضية فى حالة المساس بالتزامات سابقة ترتبت عليها حقوق مكتسبة لدول أخرى أعضاء فى (الجات) .

ح- قبول تنفيذ التوصيات التى قد تقدمها (المنظمة) لضبط المشروع مع أحكام الجات.

مراجع الدراسة :

١. جولة أورجواى / الوثيقة الختامية ١٥ إبريل ١٩٩٤ ، مراكش .

٢. الجات والنظام العالمى - د. سعيد النجار (رسائل النداء الجديد / ١٧) ، القاهرة .

٣. الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركيـة والتجـارة (الجـات) وانعكاسـاتها علـى مسـتقبل الاقتصـادات العربيـة بوجه عام ومسائل العمل بوجه خاص – منظمة العمل العربية – إبريل ١٩٩٤ ، القاهرة .

٤. خلاصة مناقشات ندوة الجات والبلدان النامية – مطبوعات التضامن / ١٦٩ ، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية ، ١٩٩٦ – القاهرة .

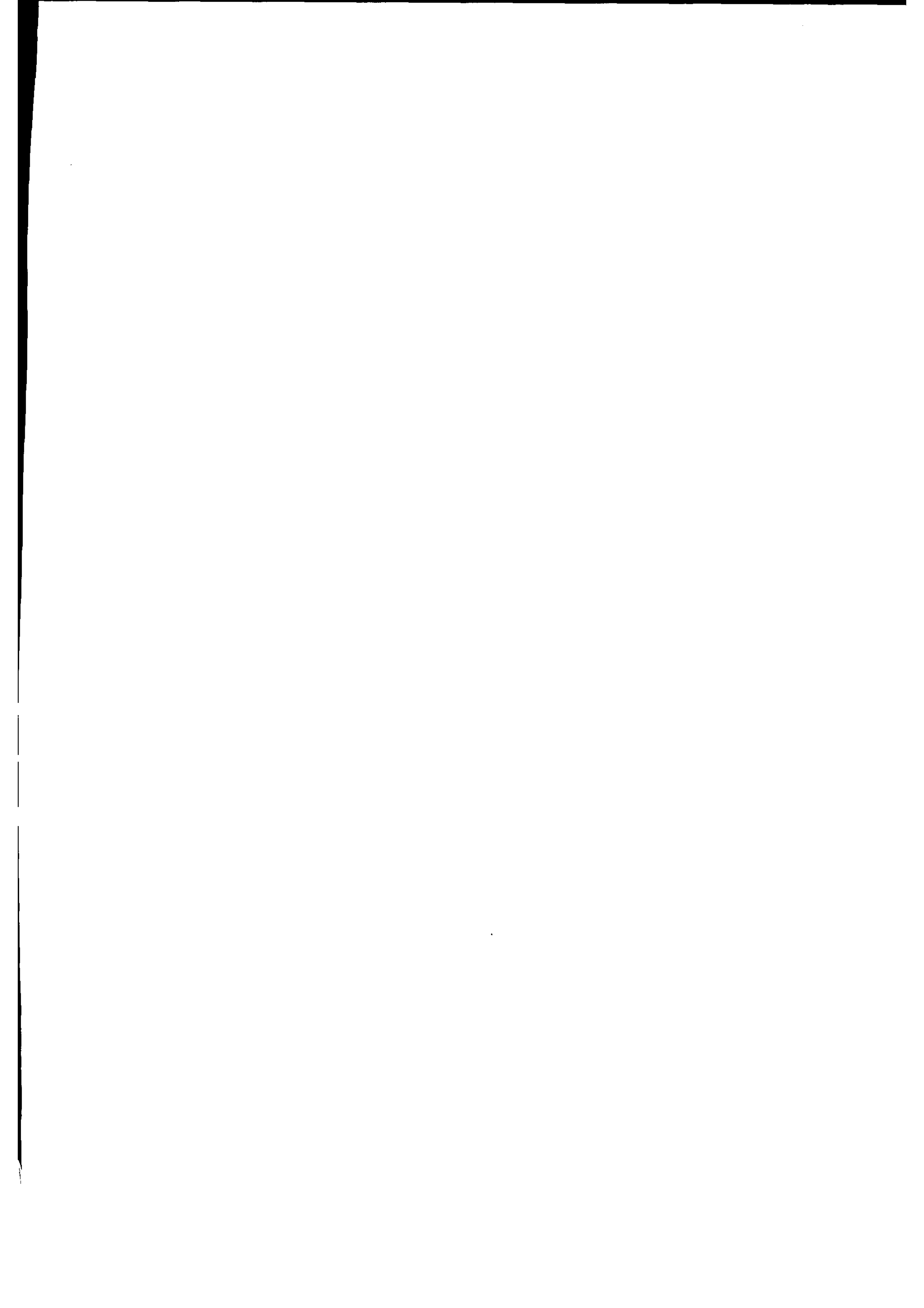
٥. رسالة الخطر للعالم العربى – اتفاقية الجات وحتمية المواجهة – د. عمر عبد الله كامل .

6. World Economic Outlook . IMF 1994 - 1995

٧. وثائق اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيـات الجـات علـى الاقتصـادات العربيـة – جامعـة الـدول العربية ، ٤-٧ يوليو ١٩٩٤ – القاهرة .

٨. التقرير السنوى للأميـن العـام لمجلس الوحـدة الاقتصاديـة العربيـة – الـدورة ٦٠ ، ديسمبر ١٩٩٤ ، القاهرة .

٩. اتفاقيـات الجـات والاقتصـادات العربيـة – كراسـات اسـتراتيجية / ٢٢ – مركـز الدراسـات السياسـية والاستراتيجية بالأهرام ، – ١٩٩٤ القاهرة .



آفاق السوق العربية المشتركة وأهميتها للاقتصاد الفلسطينى بالتركيز على التجارة الدولية

د. معين محمد رجب*

مدخل تمهيدى :

أولاً : المقدمة :

يشهد العالم المعاصر تطورات اقتصادية متلاحقة ، تتجه نحو زيادة حجم التكتلات الإقليمية ، التى باتت تتسابق فيما بينها السيطرة على الأسواق الدولية ، مع تجسيد وتعميق الفجوة بين التكتلات الكبيرة من جهة ، والكيانات الاقتصادية الهزيلة من جهة أخرى ، مما ينشأ عنه علاقات اقتصادية غير متكافئة .

وفى الوقت الذى تعاظم فيه دور كل من الاتحاد الأوربى EU والنافتا الأمريكية NAFTA والآسيان الآسيوية ASIAN ، ومنطقة التجارة الحرة APEC كأكبر مناطق التجارة الحرة فى العالم والتى جرى توقيع اتفاقها فى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦ فى الفلبين وتضم ١٨ دولة من بينها الولايات المتحدة والصين واليابان وكندا والفلبين وماليزيا والتى جمعت بلدانا من أقطار شتى[١] . وغيرها من التكتلات فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا ، وبلدان العالم العربى و التى ظلت تعانى من الفرقة والاختلافات برغم قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م ، التى لم تنجح بعد فى تشكيل تكتل اقتصادى حقيقى رغم مرور ٤٢ عاماً على

* أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد - جامعة الأزهر - غزة - فلسطين

صدور قرار إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧ ، ومرور ثلث قرن على صدور قرار إنشاء السوق العربية فى عام ١٩٦٤م ، كذلك فإن المخاطر الجديدة طرحت فكرة إنشاء السوق الشرق أوسطية لتضم دولاً أخرى غير عربية مثل : إسرائيل ، وبالتالى السعى لظهور تكتل جديد تفقد فيه الدول العربية زمام المبادرة وتظل فى حالة فرقة وانقسام.

ولاشك أن حرص بلدان العالم على التكامل فيما بينها إنما ينشأ عن أهمية التكامل الاقتصادى للدول الأعضاء ممثلة فى : تعظيم المنافع ، وأمثلية استغلال الموارد المتاحة ، وإحداث تغيرات هيكلية جذرية ، والاستفادة من وفورات الحجم الكبير ، والتقانة العالمية والتدفقات الاستثمارية ، والقدرة على إنفاذ الأسواق العالمية .[٢]

وأمام اشتداد هذه المنافسة الدولية وزيادة الأخطار التى تلحق بالوطن العربى فقد بدأت الدول العربية تدرك بصورة أكبر حجم هذه المخاطر ، وظهرت الدعوة إلى تفعيل السوق العربية المشتركة ، والعمل العربى المشترك بصورة خاصة خلال مؤتمر القمة العربية الأخير المنعقد بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦م والبدء بقيام منطقة التجارة العربية الحرة فى مطلع عام ١٩٩٨م .

وفيما يتعلق بفلسطين التى تعانى من أوضاع سياسية واقتصادية صعبة ، فقد حرصت على التعاون الاقتصادى بين الدول العربية منذ قبولها عضواً كاملاً فى جامعة الدول العربية، وذلك خلال السبعينيات ، كما حرصت على الانضمام مبكراً إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وهى تسعى الآن لاستكمال إجراءات التحاقها كعضو فى السوق العربية المشتركة، وذلك من منطلق قناعتها بأهمية التعاون والعمل الاقتصادى العربى المشترك ، كما لجأت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ انتقالها إلى فلسطين إلى عقد اتفاقيات اقتصادية بين مصر والأردن ، وغيرها من الدول من أجل تحقيق قدر أكبر من التعاون الاقتصادى بين البلاد العربية ، والتخفيف من حدة القيود المفروضة على حركة مبادلاتها الدولية .

ثانيا : أهمية البحث :

تعتبر التجارة الخارجية الفلسطينية من الأنشطة البارزة التى تمثل قاسماً مشتركاً لمختلف قطاعات الاقتصاد القومى الفلسطينى ، نظراً لتداخلها وتشعبها فى حركة هذه الأنشطة ، وارتباطها الوثيق معها ، وكون فلسطين تفتقر إلى كثير من الموارد الطبيعية والمعدنية ، ومن ثم فهى فى حاجة ماسة إلى التعاون مع غيرها ، لهذا فإن دراسة التجارة

الدولية تساعد فى إلقاء الضوء على جوانب هذا النشاط ، وتلمس فرص التعاون بين البلدان العربية ، خاصة وأن مسار هذه التجارة يشهد تقلبات سريعة وتذبذبات حادة منذ الثمانينيات وحتى الوقت الحاضر .

ثالثاً : مشكلة البحث :

يعيش الاقتصاد الفلسطينى حالة من العزلة والقيود المفروضة على مختلف أنشطته وبصورة رئيسية التجارة الخارجية . مما يترتب عليه حدوث الكثير من الصعوبات ، والمعاناة الاقتصادية للمصدرين والمستوردين على حد سواء ، وعليه فإن استمرار هذه الأوضاع سيزيد من حجم الأضرار التى تلحق بالاقتصاد الفلسطينى ، أخذاً فى الاعتبار تداخل العوامل المؤثرة على حركة التجارة الخارجية فى فلسطين ، إذ لا تقتصر على العوامل الاقتصادية ولكنها تمتد لتشمل الاعتبارات السياسية ، وحالة التبعية الشديدة للاقتصاد الإسرائيلى ، مما يساهم فى اشتداد المصاعب أمام التنبوء بمسار الاقتصاد الفلسطينى ومستقبله .

رابعاً : فرضية البحث :

يرتكز هذا البحث إلى فرضية أساسية تقوم على أهمية القيام بجهود موازية ومكثفة سعياً وراء الخروج من العزلة والحصار الاقتصادى ، والاستفادة من فرص التعاون الاقتصادى والعمل العربى المشترك ، بما فى ذلك الإمكانات المتاحة من خلال المضى قدماً فى تفعيل السوق المشتركة ، وذلك بالرغم من الإيقاع البطئ الذى يتصف به العمل العربى المشترك .

خامساً : فروض البحث :

يقوم البحث على الفروض الآتية :

١. سيظل ارتباط الاقتصاد الفلسطينى بإسرائيل قائما لفترة طويلة من الزمن قد تتجاوز المرحلة الانتقالية التى ستنتهى عام ١٩٩٩م .
٢. ستظل إسرائيل تمارس ضغوطها على الاقتصاد الفلسطينى من منطلق تحقيق مكاسب سياسية .

٣. لاتزال قدرة الاقتصاد الفلسطينى على التكيف الداخلى وتحقيق قـدر مـن الاعتمـاد الذاتـى محدودة .

٤. إن فرص تحقيق انطلاقة فى مجال التعاون الاقتصـادى العربـى لاتـزال تواجـه قـدراً مـن الصعوبات .

سادساً : أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق عدة أهداف أبرزها :

١. إبراز دور التجارة الخارجية فى الاقتصاد الفلسطينى .

٢. تقويم فعالية الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية العربية .

٣. استشراف مستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية العربية ، على ضوء الجهود العربيـة الرامية للنهوض بالسوق المشتركة .

٤. إثراء البحث العلمى فى مجالات التعاون الاقتصادى الفلسطينى العربى .

٥. المساهمة فى دعم جهود التعاون الاقتصادى العربى .

سابعاً : منهجية البحث :

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفى التحليلى ، مـن خـلال الوصـف الدقيـق للظواهـر محل البحث ، والكشف عن مختلف العوامل المؤثرة فـى مسيرة السـوق العربيـة المشـتركة وتحليل دور كل منها ، مع العمل على جمع البيانـات مـن مصادرهـا الأصليـة حـول السـوق وتطورها ، وانعكاسات هذا التطور على التجارة الدولية فى فلسطين ، وتتبع وتحليل مختلف الآراء والأفكـار التـى تنـاولت مجـالات التعـاون والتكـامل الاقتصـادى العربـى ، ومقوماتهـا ومجالات تحفيزها .

الباب الأول

التطور الاقتصادى فى فلسطين وتجارتها الخارجية

المبحث الأول : أبرز التطورات الاقتصادية

سوف تقتصر معالجتنا للتطورات الاقتصاديـة علـى مؤشـرين أساسـيين همـا : النـاتج المحلى الإجمالى ، ونصيب الفرد فيه على النحو الآتى :

أولاً : الناتج المحلى الإجمالى :

يمثل الناتج المحلى الإجمالى مجموع قيم السلع والخدمات السوقية التى تحققت فى فلسطين فى الضفة الغربية ، وقطاع غزة معاً ، وذلك على أساس الأسعار الحقيقية لعام ١٩٩٥م ، محسوبة بالدولار الأمريكى . وبمتابعة هذه التطورات وفقاً لما هو موضح فى الجدول رقم (١) نجد أن الناتج المحلى الإجمالى كمتوسط للسنوات (١٩٨٨ - ١٩٩٢) كان قد بلغ ٣٦٥٧ مليون دولار ، ثم أخذ الناتج بعد ذلك اتجاها متقلباً فى النمو بحيث ارتفع إلى ٤١٠٧ مليون دولار فى عام ١٩٩٧م ، وبمعدل نمو سنوى مركب قدره ٢,٠٪، هذا وقد كان حجم الناتج المحلى متباينا ومتقلبا من عام إلى آخر ، استناداً إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية .

ويلاحظ أن هناك دوراً بارزا للتحويلات الأجنبية الواردة من الخارج ، ومن ثم فكان لانعكاسها أثر كبير على زيادة الناتج القومى الإجمالى فى بداية الفترة ، وتناقصه فى السنوات الأخيرة .

فقد ساهمت هذه التحويلات بنسبة ٢٥,٥٪ كمتوسط للفترة (١٩٨٨ - ١٩٩٢) ومن ثم فإن الناتج المحلى مثل ٧٤,٥٪ فقط من الناتج القومى ، وبمعنى آخر فإن مساهمة المواطنين المغتربين والعاملين فى الخارج بجانب أموال الدعم والتحويلات الأخرى كانت تشكل أكثر من ربع الناتج القومى فى فلسطين وذلك كمتوسط للفترة المذكورة .

إلا أنه فى السنوات الأخيرة كانت المساهمات الخارجية قد تقلبت بصورة ملحوظة ، وأصبحت تمثل ٦,٩٪ فقط فى الناتج القومى الإجمالى ، ومن ثم فإن الناتج المحلى قد ارتفعت مساهمته إلى ٩٣,١٪ .

ثانياً : نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى :

رغم النمو الإيجابى الذى تحقق فى الناتج الإجمالى بصورة عامة سواء أكان محلياً أو قومياً ، إلا أنه لم يكن متناسباً مع نمو السكان نظراً للزيادة السكانية الكبيرة التى تحققت فى فلسطين ، والتى ظهرت بصورة ملحوظة فى السنوات العشر الماضية والتى واكبت الانتفاضة الشعبية فى فلسطين فى أواخر ١٩٨٧ ثم استلام السلطة الوطنية الفلسطينية لمقاليد الحكم ، وما صاحبها من عودة أعداد كبيرة من المغتربين الفلسطينيين ، بحيث

تراوحت نسبة النمو السكانى بين (٥,٩٪ - ٧,٢٪) كحد أدنى وأقصى خلال السنوات (١٩٨٨ - ١٩٩٧) أى بمعدل سنوى مركب قدره ٦,٥٪ وقد ترتب على ذلك هبوط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٢١٥٠ دولاراً إلى ١٦٠٨ دولاراً فيما بين عام (١٩٩٢ - ١٩٩٧) أى بهبوط نسبته ٢٥,٢٪ . أما نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فقد انخفض من ٢٨٩٠ دولاراً إلى ١٧٢٦ دولاراً خلال الفترة المذكورة أى بنسبة ٤٠,٣٪ وبمعدل نمو سنوى مركب قدره ٨,٤٪.

ولاشك أن هذا الانخفاض فى نصيب الفرد من الناتج الإجمالى فى صورته المحلية والقومية قد انعكس على مستوى معيشة السكان بشكل سلبى ، حيث واكب هذه الفترة حدوث ارتفاع فى معدلات البطالة بلغت ٢٣,٩٪ خلال عام ١٩٩٦م ، ٢٠٪ خلال الربع الأول لعام ١٩٩٧ [٣] ، مما يعنى حرمان عدد كبير من المواطنين من جزء من دخولهم المعتادة ، وتدنى مستوى معيشتهم بصورة عامة ، وهذا بدوره يساهم فى اتساع الفجوة بين الدخول واعتبار جزء كبير من المواطنين يعيشون تحت مستوى الفقر .

المبحث الثانى : التجارة الخارجية فى فلسطين

تمثل التجارة الخارجية لفلسطين أحد الأنشطة الاقتصادية البارزة التى تميزت بها فى التاريخ القديم ، والتاريخ المعاصر بحكم موقعها فى المنطقة وانفتاحها على العالم الخارجى.

أولا : الخصائص العامة للتجارة الخارجية والميزان التجارى فى فلسطين :

هناك عدد من الخصائص التى تميزت بها التجارة الخارجية ، وكذلك الميزان التجارى فى فلسطين استناداً إلى واقع هذه التجارة ، وذلك على النحو الآتى :

١- ارتفاع الأهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية :

تشكل قائمة السلع المستوردة من العديد من الأصناف سواء أكانت سلعاً نهائية أم سلعاً رأسمالية ، ونظراً لنظام حرية الاستيراد النسبى المتبع فإنه لا يوجد تحديد كامل لاستيراد أصناف معينة من السلع ، أو استيراد كميات معينة من منظور المصلحة القومية، لهذا نجد أن السلع الاستهلاكية تشكل الجانب الأكبر وبنسبة ٦٠٪ ثم السلع الرأسمالية وبنسبة ٣٣٪، والخامات بنسبة ٧٪ .[٤]

٢- العجز الدائم والمستمر فى الميزان التجارى :

كان الميزان التجارى لفلسطين ولا يزال يواجه عجزاً كبيراً ومستمراً تراوح بين (١٠٢٩ - ١٧٣٥) مليون دولار كحدين أدنى وأعلى ، وذلك فى عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٤ على التوالى وقد بلغ إجمالى العجز فى السنوات المذكورة ١٢٨٨٢ مليون دولار خلال تسع سنوات فقط ، وبمتوسط سنوى قدره ١٤٣١,٣ مليون دولار ، وذلك استنادا إلى بيانات الجدول رقم (٢) ، كما كانت نسبة العجز إلى الناتج المحلى والإجمالى عالية جداً ، وقد تراوحت نسبتها بين (٢٨,٣٪ - ٥١,٤٪) وذلك فى عام (١٩٩٣ ، ١٩٩٤) على التوالى.°

ولاشك أن ارتفاع هذا العجز يُلْقِى بظلال كثيفة على الاقتصاد الوطنى ويزيد من الصعوبات والمعوقات التى تعترض نموه . غير أن التحويلات الناشئة عن العمالة الفلسطينية فى إسرائيل ساهمت بقسط وافر فى تغطية هذا العجز ، وبمعنى آخر فإن فتح مجالات العمل أمام العمال الفلسطينيين فى إسرائيل كان منطلقا من الاستفادة من الأجور المنخفضة لهؤلاء العمال ، وزيادة تسويق المنتجات الإسرائيلية لفلسطين .

٣- ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى :

يعتمد المجتمع الفلسطينى على العالم الخارجى فى الحصول على جزء كبير من احتياجاته والتى مثلت باستمرار نسبة عالية من الناتج المحلى الإجمالى رغم التراجع الحاد فى حجم الواردات . وبمتابعة بيانات الجدول رقم (٣) يلاحظ أن الواردات كانت قد بلغت ٢٢٣٢ مليون دولار عام ١٩٩٢ تمثل ٧٣,١٪ من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى ، ثم انخفضت قيمة الواردات فى عام ١٩٩٦ إلى ١٥٦٥ مليون دولار لتمثل ٥٠,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

٤- الاتجاه العام لهبوط حجم التجارة الخارجية :

يعكس حجم التجارة الخارجية مع العالم الخارجى درجة انفتاح البلاد على الأسواق العالمية المنتشرة فى مختلف بقاع الأرض ، بما يتوفر بها من كم كبير من المنتجات ، وبالتالى المقدرة على الاستفادة من المزايا المترتبة على الاستيراد ، وتلك المترتبة على التصدير . ويعكس الجدول رقم (٣) حجم التجارة الخارجية وتطورها فى فلسطين عبر السنوات (١٩٩٢ - ١٩٩٦) منسوبة إلى الناتج المحلى الإجمالى .

ويتضح من الجدول المشار إليه أن حجم التجارة الخارجية كان قد بلغ ذروته عام ١٩٩٢ ليصل إلى ٢,٧ مليار دولار يمثل ٧٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، غير أنه فى السنوات التالية أخذ فى الانخفاض بشكل عام ، باستثناء عام ١٩٩٥ ، وليصل إلى ١٩٤٧ مليون دولار أى بنسبة ٥٠٪ . ومع ذلك فقد ظلت نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالى الناتج المحلى عالية جدا ، وتراوحت بين ٤٨,٤٪ فى عام ١٩٩٤ كحد أدنى ، ٧٣٪ فى عام ١٩٩٢ كحد أقصى .

ثانياً : تصحيح التشوهات فى التجارة الخارجية :

اتضح من استعراض خصائص التجارة الفلسطينية وميزانها التجارى وجود حالة من التشوهات فى هذه التجارة ، مما يقتضى الأمر انتهاج سياسة تجارية تساهم فى القضاء على هذه الظاهرة ، وذلك بالتركيز على الحد من العجز الدائم فى الميزان التجارى وتصحيح هيكل الواردات ، وإعادة النظر فى التوزيع الجغرافى لكل من الصادرات والواردات .

جدول رقم (١)

تطور الناتج الإجمالى فى فلسطين ونصيب الفرد منه

السنوات	إجمالى الناتج المحلى الحقيقى مليون دولار	إجمالى الناتج القومى الحقيقى مليون دولار	عدد السكان بالألف نسمة	نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى بالدولار	نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى بالدولار
متوسط الفترة ٨٨ - ١٩٩٢	٣٦٥٧	٤٩١١	١٧١٠	٢١٥١	٢٨٩٠
١٩٩٢	٣٧٢٩	٥٠٠٤	١٨٦٥	٢٠٠٠	٢٦٨٤
١٩٩٣	٣١٩٧	٣٨٩٢	١٩٤٧	١٦١٩	١٩٧٢
١٩٩٤	٣٥٥٢	٣٩٩٧	٢١١٤	١٦٨٠	١٨٩١
١٩٩٥	٣٩٥٧	٤٢٠٤	٢٢٤٣	١٧٦٤	١٨٧٥
١٩٩٦	٣٨٩٣	٤٠٨٢	٢٣٨٣	١٦٣٤	١٧١٣
١٩٩٧	٤١٠٧	٤٤٠٩	٢٥٥٤	١٦٠٨	١٧٢٦
معدل النمو السنوى ٪ (٩٢ - ٩٧)	٢,٠ +	٢,٥-	٦,٥ +	٤,٣ -	٨,٤ -

UN : Office of the special coordinator (-) in the occupied Territories , Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip , Quarterly Report , Winter , Spring 1997 , Gaza April 1997 , p . 6 .

جدول رقم (٢)

التجارة الخارجية لفلسطين عبر السنوات (١٩٨٨ - ١٩٩٦) بالمليون دولار

وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	العجز
١٩٨٨	٥٦٠	٢١٦٣	١٦٠٣
١٩٨٩	٣٨٢	١٦٨٣	١٣٠١
١٩٩٠	٤٩٤	١٨٨٠	١٣٨٦
١٩٩١	٤٥٤	٢١٣٥	١٦٨١
١٩٩٢	٤٩٥	٢٢٣٢	١٧٧٣
١٩٩٣	٢٣٧	١٣٦٤	١١٢٧
١٩٩٤	٣٤٥	١٧٧٣	١٤٢٨
١٩٩٥	٤٧٣	١٩٠١	١٤٣٦
١٩٩٦	٣٨٢	١٥٦٥	١١٨٣
المجموع	٣٨٢٢	١٦٧٠٤	١٢٨٨٢
المتوسط العام	٤٢٤,٧	١٨٥٦	١٤٣١,٣

UN : Ibid , p 14 .[7]

جدول رقم (٣)

التجارة الخارجية منسوبة إلى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الحقيقية لعام ١٩٩٥ بالمليون دولار

السنة	الصادرات	الواردات	المجموع	G D P	الصادرات إلى G D P	الواردات إلى G D P	مجموع التجارة إلى G D P
١٩٩٢	٤٩٥	٢٢٣٢	٢٧٢٧	٣٧٢٩	١٢,٦	٥٩,٩	٧٣,١
١٩٩٣	٢٣٧	١٣٦٤	١٦٠١	٣١٩٧	٧,٤	٤٢,٧	٥٩,١
١٩٩٤	٣٤٥	١٣٧٣	١٧١٨	٣٥٥٢	٩.٧	٣٨,٧	٤٨,٤
١٩٩٥	٤٧٣	١٩٠٩	٢٣٨٢	٣٩٥٧	١٢,٠	٤٨,٢	٦٠,٢
١٩٩٦	٣٨٢	١٥٦٥	١٩٤٧	٣٨٩٣	٩,٨	٤٠,٢	٥٠,٠

UN : Ibid , pp (6 - 14) .[8]

الباب الثانى

التجارة الخارجية فى ظل الاتفاقيات الاقتصادية الإسرائيلية والعربية

استشعارا من السلطة الوطنية الفلسطينية بأهمية التجارة الخارجية ودورها فى الحياة الإنتاجية ، فقد بادرت إلى عقد عدد من الاتفاقيات العربية والإسرائيلية والدولية ، بهدف إبراز الكيان الاقتصادى الفلسطينى ومحاولة العمل على تحريره . وسوف تقتصر معالجتنا لثلاث اتفاقيات هى : بروتوكول الاتفاق الاقتصادى الفلسطينى لعام ١٩٩٤ ، والاتفاقية العامة للتنسيق والتعاون مع الأردن ، واتفاق التعاون الاقتصادى والفنى مع جمهورية مصر العربية .

المبحث الأول

بروتوكول الاتفاق الاقتصادى الفلسطينى الإسرائيلى

جرى التوقيع على بروتوكول الاتفاق الاقتصادى الفلسطينى الإسرائيلى بمدينة باريس بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٩ ، وقد تضمنت ديباجته إحدى عشرة مادة وعدة ملاحق [٩].

ويلاحظ أن الاهتمام قد تركز حول الأمور الآتية :

أولاً : فرض رسوم جمركية عالية وضريبة قيمة مضافة تتراوح بين (١٥٪ - ١٧٪) على الواردات ، وذلك دون مراعاة لطبيعة السلع المستوردة ومدى ضرورتها أو أهميتها للمستهلك، وما إذا كانت هذه السلعة استهلاكية أم إنتاجية ، أم خامات أم مواد وسيطة ، وذلك لغرض الحفاظ على مستوى أسعار بيع السلع متقارباً فى إسرائيل وفلسطين ومنع حالات التهريب من منطقة إلى أخرى ، وهذا يجعل المواطن الفلسطينى يتحمل نفقات باهظة عند شرائه مختلف السلع وبخاصة الضرورية ، هذا مع العلم بأن دخل الفرد فى إسرائيل يتجاوز أضعاف نظيره فى إسرائيل [١٠] ، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدى إلى منافسة غير عادلة للمنتجات الوطنية التى هى فى أمس الحاجة إلى معاملة تفضيلية ، خاصة وأن السلع المستوردة وبصورة أساسية السلع الاستهلاكية لها قدرة كبيرة على المنافسة بحكم ما تتمتع به من مزايا ، ومقارنتها بالإنتاج المحلى .

ثانياً : هناك تحديد كمى للواردات يتصل بالناحية الجغرافية فقد ذيلت الاتفاقية بعدد من الملاحق تشمل أصناف السلع التى يجوز للجانب الفلسطينى استيرادها ، والكميات المسموح بها من كل صنف استنادا إلى حجم الواردات من مختلف السلع الذى تحقق فى السنوات القليلة الماضية ومراعاة النمو الناشئ عن زيادة السكان .

وقد جرى تحديد هذه الأصناف وكمياتها ومصادر الحصول عليها ضمن ملاحق ثلاثة مرفقة بالاتفاقية .

أما الصادرات فهى بطبيعة الحال خاضعة بشكل مباشر لموافقة السلطات الإسرائيلية المتحكمة فى المعابر الدولية ودون حاجة إلى وضع ضوابط بشأنها فى الاتفاقية .

كذلك فلم تتناول الاتفاقية الطريقة المناسبة لتسوية أية خلافات عند حدوثها ، لكنها تركت للَّجنة الاقتصادية المشتركة المشكلة من الطرفين بموجب هذه الاتفاقية للتباحث فى أية أمور تستدعى الحاجة إلى تعديلها .

واستنادا إلى تجربة السنوات الثلاث التى أعقبت توقيع الاتفاق الاقتصادى المشار إليه، فإن التزام إسرائيل به ظل فى أضيق نطاق ، ولم يتجاوز ٢٠٪ من الجوانب الإيجابية فيه[١١].

ويلاحظ أن هناك عوامل عديدة قد ساهمت فى إعاقة تنفيذ هذا الاتفاق على النحو المنشود من بينها حالات الإغلاق المتكررة للمعابر والحدود الدولية .

فلقد دأبت إسرائيل على تطبيق سياسة الإغلاق الشامل بصورة مكثفة منذ عام ١٩٩٣ حيث بلغت أيام الإغلاق ٢٦ يوما خلال العام المذكور وذلك فى قطاع غزة ، ثم ارتفعت أيام الإغلاق إلى ٧٦ يوما عام ١٩٩٤ ، وإلى ١٠٢ يوما عام ١٩٩٥ ، كما قفزت إلى ١٣٨ يوما عام ١٩٩٦ [١٢] .

المبحث الثانى

الاتفاقية العامة للتعاون والتنسيق بين المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية [١٣]

أولاً : انعقاد الاتفاقية :

عقدت هذه الاتفاقية بمدينة عمان فى ٢٦ يناير ١٩٩٥ ، وذلك فى أعقاب تَسلُّمْ السلطة الوطنية مقاليد الحكم فى الأراضى الفلسطينية التى انسحبت منها إسرائيل اعتبارا من مايو

١٩٩٤ . وقد جاء الاتفاق انطلاقا من العلاقات التاريخية الراسخة بين الشعبين للوصول إلى الأهداف والمصالح المشتركة ، وسعيا لتحقيق أعلى درجات التعاون والتكامل بينهما فى كافة المجالات .

ثانياً : الأسس التى تنطلق منها الاتفاقية :

جرى بلورة استراتيجية مشتركة بين الطرفين تقوم على الأسس الآتية :

١. التنسيق الفعلى والكامل والمستمر بين الجانبين.

٢. الأخذ فى الحسبان سمة التميز والخصوصية التى تربط بين الشعبين .

٣. تأكيد الدعم الأردنى المستمر للشعب الفسطينى .

٤. تعاون الأردن فى كافة المجالات ومد السلطة الفلسطينية بالخبرات اللازمة لإقامة مؤسساتها .

٥. تأكيد الالتزام التام بمفهوم السلام المنطلق من شمولية الحل على المسارات العربية وفقاً لأسس الشرعية الدولية .

٦. العمل سوياً على إشاعة روح المصالحة العربية وتحقيق التضامن الدولى .

٧. التعاون والتنسيق المستمر فى كافة المحافل الدولية والإقليمية .

ثالثاً : المجالات المختلفة للاتفاقية :

واستناداً إلى أسس هذه الاستراتيجية فقد جرى التوقيع على سبع اتفاقيات نوعية من بينها الشئون التجارية .

وقد تضمنت الاتفاقية التجارية تأكيد الالتزام بمبدأ التجارة الحرة لانتقال السلع والخدمات ذات المنشأ الوطنى بينهما ، بما فى ذلك السلع الزراعية ، ولتحقيق ذلك تُعفَى البضائع ذات المنشأ الوطنى لكلا الطرفين من جميع الرسوم الجمركية والضرائب باستثناء ما هو مطبق حالياً فى البلدان من ضرائب على المنتجات المحلية ، وهى ضريبة المبيعات فى الأردن ، وضريبة القيمة المضافة فى فلسطين .

هذا ويلاحظ أن هذه الاتفاقية تتركز بشكل أساسى على مبدأ تشجيع التعاون الاقتصادى عامة والتجارى خاصة ، وعلى تنوع منتجاتها ، وزيادة حجمها من حين إلى آخر ، إلا أن

حرية التجارة يتعذر تحققها فى الوقت الحاضر [١٤] نظراً لإبقاء الأنظمة الضريبية والجمركية المعمول بها فى البلدين قائمة على ما هى عليه من جهة ، واستمرار إسرائيل لفرض معوقات وصعوبات على التنفيذ من جهة أخرى .

المبحث الثالث : اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى بين منظمة التحرير الفلسطينية وجمهورية مصر العربية [١٥]

جرى التوقيع على هذا الاتفاق بمدينة القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٥ كإيمان من الطرفين بمواصلة وتدعيم العلاقات الاقتصادية ، واستجابة لما يسهم به التنسيق والتعاون الاقتصادى فى تحقيق آمال الشعبين بشأن مستقبل أفضل فى ظل تنمية اقتصادية واجتماعية .

وقد مثل التبادل التجارى جزءا مهماً من هذا الاتفاق من خلال رغبة الطرفين فى العمل على تشجيع تبادل منتجات بلديهما .

كذلك تضمنت هذه الاتفاقية السعى إلى تبادل منح المزايا التفضيلية لمنتجاتها الوطنية لدى الطرف الآخر ، والعمل على تبادل المشاركة فى المعارض والأسواق الوطنية ، وتسهيل مرور البضائع الترانزيت لأغراض إعادة التصدير عبر أراضيهما ، وتشجيع التعاون ، وتبادل الزيارات بين رجال الأعمال والهيئات التجارية والصناعية وغيرها .

وقد تضمن الاتفاق تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادى والفنى برئاسة وزير الخارجية أو نظيره ، أو من ينوب عنه بالنسبة لكلا الطرفين للاتفاق على ترتيب آليات التعاون فى المجالات المذكورة .

وبناء على ذلك فقد جرى تشكيل اللجنة المشار إليها ، وعقدت اجتماعين حتى فبراير ١٩٩٧ ، وشدد الاجتماع الثانى على تأكيد التعاون الاقتصادى والاستثمارى بين البلدين فى مجالات الاستثمار والبنوك والمقاولات ، مما يعزز بدوره فرص التعاون ويعمل على تنويعها فى أنشطة عديدة .

مقترحات بشأن تطوير علاقات التبادل التجارى :

وفى مجال علاقات التبادل التجارى جرى طرح فكرة إقامة منطقة تجارة حرة بصورة تدريجية بين الطرفين خلال خمسة أعوام ، وخلال هذه الفترة تعد قائمة من السلع التى يجرى تصديرها فى البلدين لغرض إعفائها من الرسوم الجمركية .

كذلك جرى دراسة إنشاء منطقة تخزين جمركية فى مدينة رفح وذلك بهدف تسهيل دخول الشاحنات والبضائع المصرية ، و كذلك العمل على فتح مكاتب للتمثيل التجارى ومراكز تجارية لدى الطرفين وتقديم كافة التسهيلات لممارسة نشاطها ، ولاشك أن هذه الخطوات تساعد على تنفيذ الاتفاق بصورة إيجابية .

المبحث الرابع

التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية فى ظل الاتفاقيات التجارية

أولاً : التوزيع الجغرافى للواردات :

رغم الاتفاقيات المبرمة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وكل من مصر والأردن وإسرائيل فإن التوزيع الجغرافى لهذه التجارة قد جعل لإسرائيل الحصة الكبرى من الواردات والصادرات. فوفقاً للجدول رقم (٤) فإن الواردات من إسرائيل قد مثلت ٨٣,٦٪ من جملة الواردات ، وجاءت المجموعة الأوربية فى الترتيب التالى بنسبة ١٠,٨٪ ، وبلغت حصة مصر والأردن معا ٥٪ ، أما بقية بلدان العالم فإن الواردات منها محدودة للغاية ، الأمر الذى يعكس سوء التوزيع الجغرافى للواردات الفلسطينية وتركيزها مع إسرائيل فى المقام الأول .

ثانياً : التوزيع الجغرافى للصادرات :

يشير الجدول رقم (٥) إلى التوزيع الجغرافى للصادرات والذى يتبين منه أن إسرائيل قد حصلت على النصيب الأوفر فى هذه الصادرات بنسبة ٨٥,٥٪ تليها الأردن بنسبة ٩,٥٪ ، ثم بقية بلدان العالم بنسبة ٥٪ مما يعكس سوء هذا التوزيع فى مجال الصادرات وضيق الأسواق الخارجية أمام المنتجات الفلسطينية ، وحرمان الاقتصاد الفلسطينى من ولوج أسواق عديدة قد يتمتع بميزة نسبية فى التعامل معها .

جدول رقم (٤)

التوزيع الجغرافى لواردات فلسطين لعام ١٩٩٦م

بالمليون دولار بالأسعار الجارية

المنطقة	قيمة الواردات	النسبة المئوية ٪
إسرائيل	١٣٥٠	٨٣,٦
المجموعة الأوربية	١٧٥	١٠,٨
مصر	٤٢	٢,٦
الأردن	٣٨	٢,٤
بقية بلدان العالم	١٠	٠,٥
	١٦١٥	١٠٠

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة : مجلة اقتصادنا / العدد (١) مايو ١٩٩٧ صفحة (٣٩) - المركز الوطنى للدراسات الاقتصادية :التقرير الاقتصادى الفلسطينى لعام ١٩٩٦م، يونيو (حزيران) ١٩٩٧م صفحة (١٢١) .[١٥]

جدول رقم (٥)

التوزيع الجغرافى للصادرات الفلسطينية

الجهة	القيمة بالمليون دولارأمريكى	٪
إسرائيل	٢٣٥	٪٨٥,٥
الأردن	٢٦	٪٩,٥
بقية دول العالم بما فيها مصر	١٤	٪٥,٠
	٢٧٥	١٠٠

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة : مرجع سابق / صفحة ٤٠ .[١٦]

الباب الثالث

جذور التعاون الاقتصادى وآفاق السوق العربية المشتركة

المبحث الأول

جذور التعاون الاقتصادى العربى المعاصر :

١- نشأة جامعة الدول العربية :

كانت هناك محاولات مستمرة من جانب الشعوب العربية للتعبير عن ذاتها ، والتجمع فى إطار قيادة سياسية واحدة . وجاءت الفرصة المواتية لذلك حينما قامت جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ على إثر توقيع ميثاق الجامعة ، الذى شاركت فيه سبع دول هى : "مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن والسعودية واليمن" .

وتحددت أغراض الجامعة التى نَصَّ ميثاقها على توثيق التعاون والصلات بين الدول العربية فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية ، وشئون المواصلات وشئون الجنسية والجوازات مع رهن هذا التعاون بالنظام المتبع فى كل دولة ، كما قام الميثاق على أساس احترام استقلال الدول الأعضاء وسيادتها، مما يعنى أن الاتفاقات بين الأعضاء غير ملزمة . كذلك فإن الميثاق كان قد تراجع عن نص ورد ببروتوكول الإسكندرية لسنة ١٩٤٤ ينص على "عدم جواز اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة أو أية دولة منها" .

وبناء على ذلك فإن نصوص الميثاق جاءت غير حازمة وغير ملزمة للجميع ، الأمر الذى أعاق مسيرتها . وهناك مساعٍ حثيثة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن نحو تعديل بعض نصوص هذا الميثاق لكى تكون قراراته فعَّالة ومُلْزِمَة .

٢- المجلس الاقتصادى :

تشكل هذا المجلس فى إطار "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة" وذلك فى أبريل عام ١٩٥٠ ، ويضم المجلس وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية ، وقد أنيط بهذا المجلس الاطلاع بمهام التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء ، وتركزت فيه كل أعمال الجامعة فى الميدان الاقتصادى ، وأشرف منذ إنشائه

على عقد عدد من الاتفاقيات الاقتصادية فى نطاق الجامعة العربية [17] ، ومن أبرزها المجالات التجارية الآتية :

أ- اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم الترانزيت بين الدول العربية :

لقد عُقِدتْ هذه الاتفاقية فى ١٩٥٣/٩/٧م وأصبحت نافذة المفعول فى ١٩٥٣/١٢/١٢ بعد تصديق ثلاث دول عليها هى : لبنان والأردن ومصر . وتنص الاتفاقية على إعفاء السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية ، وتخفيض تلك الرسوم على السلع الصناعية بنسبة ٢٥٪ بشرط أن يكون منشؤها أحد بلدان الأطراف المتعاقدة [18] ، كذلك تضمنت الاتفاقية تعهد الأطراف المتعاقدة بتسهيل حركة تجارة الترانزيت عبر أراضيها بكافة وسائل النقل .[19]

ب- اتفاقية تسهيل شئون المدفوعات والمعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال :

عُقِدتْ هذه الاتفاقية عام ١٩٥٣ بحيث يسرى مفعولها سنة ١٩٥٤ وتمنح المواطن الحق فى تحويل أمواله إلى الدول المتعاقدة ، وتسهل عملية انتقال رؤوس الأموال للاشتراك فى عمليات التنمية وإعطائها صورة تفضيلية من حيث إعفائها من الرسوم والضرائب والسماح بعودتها إلى بلد المنبع مرة أخرى ، ونصت على أن يكون تنظيمها وفق أنظمة التحويل الخارجى المطبق فى كل دولة .[20]

٣- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سنة ١٩٥٧ :

أقر المجلس الاقتصادى فى ١٩٥٧/٦/٣٠ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بموجب القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٧ ، وقد تقرر بموجب هذه الاتفاقية إنشاء جهاز دائم هو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ليتولى الإشراف على تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية من خلال إعداد برامج عمل ملائمة لمراحل التنفيذ .

إلا أن هذه الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ فى ١٩٦٤/٤/٣٠ ، وباشر المجلس أعماله بعقد أول دورة له فى يوليو سنة ١٩٦٤ [21] وتضمنت هذه الوحدة للدول الأعضاء تحقيق ما يلى:

أ- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية .

ب- حرية النقل والترانزيت .

جـ- استعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية .

د- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .

وهكذا فإن الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية وفى إطار جامعتها قد تضمنت نصوصاً صريحة وواضحة نحو التكامل الاقتصادى العربى بحيث تنطلق به إلى أعلى مراحل هذا التكامل.

المبحث الثانى

إنشاء وآفاق السوق العربية المشتركة :

أ- قرار إنشاء السوق :

تضمن قرار إنشاء السوق الصادر بموجب القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عدداً مهماً من البنود فى طليعتها : الأهداف والوسائل على النحو الآتى :

(أ/١) أهداف السوق :

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية .
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى .
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية .
- حقوق التملك والإيصاء والإرث .

(أ/٢) وسائل تحقيق الأهداف :

جرى تحديد العديد من الوسائل التى تكفل تحقيق أهداف السوق كالآتى :

- جَعْل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد الشريعة والتشريع والأنظمة الجمركية .
- توجيه سياسات الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة .

- توحيد أنظمة النقل والترانزيت .
- عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع البلدان بصورة مشتركة .
- تنسيق التسهيلات المتعلقة بالزراعة والصناعة والثروة وتوحيد التشريع الاقتصادى.
- تنسيق تشريع العمل والضمان الجماعى .
- تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الجمركية .
- تلافى ازدواج الضرائب والرسوم .
- تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها .
- توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية .

وقد بدأ تطبيق قرار السوق اعتباراً من مطلع عام ١٩٦٥ باكتمال تصديق ٤ دول هى: مصر - سوريا - العراق - الأردن . وفى عام ١٩٧٧ انضمت ليبيا وموريتانيا واليمن وبذلك بلغ عدد الأعضاء حتى الآن سبع دول ، ولم يتسن حتى الآن استقطاب أعضاء جدد.

ب- أصدر المجلس قرارات أخرى متتالية بغرض استكمال قيام منطقة التجارة الحرة كمدخل أولى للسوق العربية المشتركة بحيث يتم اعتباراً من ١٩٧١/١/١ تحرير تبادل المنتجات الزراعية والثروات الطبيعية والحيوانية والمنتجات الصناعية .

جـ- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين البلاد العربية :

عُقِدَت هذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٧ وقد وَقَّعتَ على هذه الاتفاقية جميع الدول العربية ، ماعدا مصر نظراً لمقاطعتها أعمال الجامعة العربية فى ذلك الوقت ، وقد دخلت حيز التنفيذ فى نوفمبر سنة ١٩٨٣ ، وقد استهدفت الاتفاقية تحرير التبادل التجارى بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التى تُفْرَض عليها ، مع الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها وذلك بمختلف السبل[٢٢] ، وغير ذلك من الأهداف التى تساعد على تيسير وتنمية التبادل التجارى بفاعلية بين البلاد العربية .

غير أن تجربة تطبيق الاتفاقية عبر أربع عشرة سنة قد أسفرَت عن ضرورة تطوير أساليب تطبيقها فى ضوء النتائج المتواضعة التى حققتها بسبب إضعاف آليات التنفيذ ، إلى

ضرورة تحقيق التوافق بينها وبين قواعد منظمة التجارة العالمية والأوضاع المتغيرة فى الدول الأعضاء نفسها .[٢٤]

وتتعدد الآراء بشأن أهداف السوق والمنافع التى يمكن تحقيقها ونشير إلى عدد منها :

فهناك من يرى أن أهداف السوق العربية المشتركة تساهم فى زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال اتباع عدد من التدابير الواجب مراعاتها فى مجال إنتاج وتوزيع الثروة وتحرير المبادلات من القيود والمعوقات . [٢٥]

وهناك من يرى أن السوق العربية المشتركة تمثل إطارا ضروريا وملائما للأوضاع الاقتصادية السائدة فى الدول العربية ووسيلة للخروج من جمود العلاقات التجارية بينها وفتح منتجات جديدة لكل منها مع كفالة عدم الإضرار بالموارد المالية وحماية الصناعات الناشئة ، واتخاذ بعض التدابير الضرورية التى تضفى على هذه السوق قدراً كبيراً من المرونة فى تنفيذ الأحكام المنتظمة لها .[٢٦]

ومن جهة أخرى فإن قرار السوق يعتبر خطوة إلى الوراء بالقياس إلى مشروع الوحدة الاقتصادية الطموح لأنه يقتصر على إنشاء منطقة تبادل حرة ، ومحاولة تكوين منطقة جمركية واحدة أو اتحاد جمركى . [٢٧]

وأيا كانت الآراء بشأن السوق العربية المشتركة فإن العبرة تكمن فى المشاركة الفعالة فيها، والالتزام بمقرراتها ، والمضى قدما فى تنفيذ أهدافها ، مع الاستعداد للتضحية أو التنازل عن بعض الجوانب السيادية فى مقابل الاستفادة بمكاسبها .

٤- مؤتمر القمة العربى بالقاهرة لعام ١٩٩٦ :

انعقد مؤتمر القمة العربية بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦ فى فترة دقيقة من فترات التحدى العربى ، وجاء انعقاد هذا المؤتمر قبيل انعقاد مؤتمر القمة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنعقد فى نوفمبر ١٩٩٦ ، وفى أعقاب قيام منظمة التجارة العالمية كمؤسسة دولية عملاقة بجانب كل من البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى .

وخلال هذا المؤتمر ظهر التحدى واضحا لدى ملوك ورؤساء العرب من خلال ما يتعرض له الوطن العربى من ضغط شديد ، وكان لا مفر من إعادة بعث العمل العربى مجدداً حيث أبدى القادة العرب العزم على إحياء وتنمية وتفعيل العمل العربى المشترك ، وزيادة درجة

التنسيق والتكامل والتعاون ورفع روح الوحدة العربية وإعطائها الحجم الذى تستحقه بهدف إبراز حقوق الأمة العربية .[٢٨]

وقد وجه المؤتمر توصياته إلى كل من مجلس الجامعة العربية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة وكانت متضمنة الحاجة إلى تطوير وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة ، وإعداد مخططات فعَّالة للعمل المشترك بحيث تتمكن الدول العربية من تنمية مصالحها الاقتصادية وتجعلها قادرة على الوقوف فى مستوى الرفاق الآخرين .

٥- إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

هذا وكانت صيغة إقامة منطقة تجارة حرة عربية قد فرضت نفسها بين مختلف البدائل المطروحة ، وبادر المجلس الاقتصادى والاجتماعى باتخاذ قراراه رقم ١٣١٧ فى ١٩٩٧/٢/١٩ بالعودة إلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية ، وذلك كتفعيل لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لتبدأ اعتبارا من ١٩٩٨/١/١ من خلال خفض تدريجى للرسوم والضرائب الجمركية ينتهى فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ .

هذا وقد جرى إعداد برنامج تنفيذى ملحقٍ بهذا الإعلان حول اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، وذلك بغرض تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية والاستفادة من التغيرات فى التجارة العالمية ، وإقامة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية ، وقد استعملت صيغة الإلزام فى مجال استكمال إنشاء هذه السوق ضمن قواعد وأسس البرنامج التنفيذى ، هذا مع العلم بأن مشروع هذه المنطقة ما هو إلا برنامج تنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى.[٢٩]

المبحث الثالث

أهمية السوق العربية المشتركة للاقتصاد الفلسطينى

أولا : أهمية التعاون الاقتصادى بين فلسطين والأقطار العربية :

يعتبر التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية فى فلسطين متركزا فى بلدان معينة تأتى فى طليعتها إسرائيل التى تستأثر بالنصيب الأكبر والأعظم من تجارة الواردات وتجارة

الصادرات، وبناء عليه فإن حصة الدول العربية فى التجارة الخارجية الفلسطينية محدودة من جهة ومقيدة من جهة أخرى .

وبناء على ما تقدم فإن المزايا التى يمكن الحصول عليها من التجارة الخارجية فى صورتها الراهنة تظل بدورها محدودة للغاية ، وعلى إثر سعى الدول العربية مجدداً تجاه تنشيط العمل الاقتصادى العربى المشترك وتفعيل السوق العربية المشتركة من خلال إقرار القادة العرب فى لقائهمبمؤتمر القمة العربى بالقاهرة لعام ١٩٩٦ ، واتخاذهم قرار قيام منطقة التجارة العربية بدءاً من مطلع عام ١٩٩٧ ، فإن تصور حدوث التزام بشكل كاف بالمقررات التى يجرى التطلع إلى تنفيذها مع إمكانية انضمام أعضاء جدد لكل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ، يعتبر أمرا ممكناً .

ويترتب على ما سبق توسيع نطاق التجارة الحرة بين أكبر عدد ممكن من البلاد العربية مع تمتع أعضاء هذه البلاد بحرية مبادلة منتجاتهم الوطنية عبر سوق واسعة تتميز بالعديد من المقومات وفقاً لبيانات عام ١٩٩٥ كالآتى : [٣٠]

١. حجم المستهلكين : هناك عدد كبير من المستهلكين فى الوطن العربى يصل عددهم إلى ٢٥٣ مليون نسمة ، وبالتالى يشكلون سوقاً استهلاكية واسعة ، ويمكن أن يتحقق عن طريق ضخامة هذا العدد مزايا كبيرة فى مجال تسويق وتصريف المنتجات الوطنية للبلاد العربية ، وكذلك فى مجال القدرة على المساومة عند شراء المنتجات الأجنبية بحيث يمكن توريد هذه المنتجات لصالح المستهلكين العرب بشروط تجارية أفضل .
٢. قوى بشرية عاملة تبلغ ٧٦ مليون مشتغل ، حققت ناتجاً محلياً إجمالياً قدره ٥٢٩ مليار دولاراً ، وهى طاقة إنتاجية ضخمة يمكن تعظيم دورها الإنتاجى .
٣. أراضٍ زراعية شاسعة منها أراضٍ صالحة للزراعة يمكن زراعتها بمختلف المحاصيل، التى تلبى احتياجات السوق العربى كاملة من الغذاء ، خاصة وأن هذه المساحة تقع فى المناطق المعتدلة الملائمة لكثير من المنتجات .
٤. أراضٍ واسعة تضم ثروات معدنية وطبيعية باحتياطات كبيرة من النفط والغاز والمعادن الأخرى والمياه ، وتبلغ مساحتها ١٤ مليون كم٢ تمثل ١٠,٢ من مساحة العالم أجمع .

٥. تجارة خارجية تصل قيمتها إلى ٢٦٨ مليار دولار تمثل نحو ٢,٧٪ من حجم التجارة العالمية ، وهى بدورها قابلة للزيادة والتطوير .

٦. فوائض مالية ضخمة موظفة أو موزعة فى المصارف الأجنبية يمكن استغلالها وتوظيفها داخل المنطقة العربية مع تحقيق فرص ربح مشجعة .

٧. الجوار الجغرافى والترابط الإقليمى : يتيح الجوار الجغرافى اعتبار كافة بلدان العالم العربى كمساحة متصلة بلا فوارق أو فواصل مما يساهم فى سهولة انسياب حركة المبادلات ورؤوس الأموال .

ولاشك أن التقارب الجغرافى بين البلاد العربية له أهمية فى تيسير نقل البضائع وتبادل المنتجات بشكل اقتصادى ، حيث يساهم التكامل فى مجال النقل بطرقه المختلفة فى النجاح فى هذا المضمار ، ذلك أن خدمات النقل المتقدمة تعتبر المدخل الأساسى لولوج القرن الحادى والعشرين ، نظراً لسهولة استيعاب وسائط النقل للتطبيقات الاختراعية ونتاج تقنيات الثروة المعلوماتية . [٣١]

٨. تنوع كبير فى الموارد الاقتصادية المتاحة من حيث الكم والكيف من بلد إلى آخر مما يساهم فى تحقيق التكامل الاقتصادى فى مجالات عديدة .

ثانياً : الجوانب الكامنة للاقتصاد الفلسطينى :

هناك العديد من الجوانب الكامنة فى الاقتصاد الفلسطينى والتى يمكن أن تعزز التعاون الاقتصادى العربى من أبرزها :

١. الموقع الجغرافى لفلسطين كموقع متوسط بين بلدان القارات الثلاث ، وجوارها لعدة بلدان عربية أبرزها مصر والأردن واقترابها الشديد من كل من سوريا ولبنان بجانب موقعها على البحر المتوسط الذى يتيح لها الالتقاء مباشرة بكافة الدول العربية المطلة عليه ، مما ينتج عنه العديد من المزايا السابق ذكرها فى مجال انسياب السلع وتبادل الخدمات وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص وتحقيق حرية العمل .

٢. تملك خبرات بشرية وفنية عالية المستوى والتأهيل ، ومواكبة لأحدث التطورات التكنولوجية ، والتى جرى اكتساب قدر كبير منها خلال اشتغال العمال الفلسطينيين لسنوات طويلة داخل إسرائيل ، وبخاصة فى مجالات أساسية أهمها : الزراعة الحديثة ،

وأعمال التشييد والبناء ، وإقامة مرافق البنية التحتية ، وتتيح هذه الخبرات إمكانية الاستفادة منها داخل فلسطين وفى البلاد العربية ذات الندرة السكانية ، كذلك فهناك خبرات رفيعة المستوى لدى المغتربين الفلسطينيين فى الأعمال التجارية وفى المصارف والتأمين والعقارات وأسواق المال . هذا إضافة إلى المهنيين من الأطباء والمهندسين والأكاديميين والمديرين الذين يحتلون مراكز مرموقة فى قطاعات إنتاجية متقدمة فى الولايات المتحدة وأوربا والشرق الأوسط . هذا ويقدر عدد الفلسطينيين فى كافة أنحاء العالم بنحو ٨ مليون نسمة فى عام ١٩٩٦ منهم ٢,٥ مليون نسمة يقيمون فى الضفة الغربية وقطاع غزة [٣٢] ، مما يتيح توفر أعداد كبيرة من القوى البشرية الفنية من التخصصات المختلفة ذات الخبرات الواسعة .

٣. توفر رؤوس أموال كبيرة لدى عدد كبير من رجال الأعمال الفلسطينيين فى الخارج، مما يتيح إمكانية استثمار هذه الأموال سواء فى فلسطين أو فى مناطق عديدة من بلدان العالم العربى طالما توفر المناخ الاقتصادى لذلك . ويقدر حجم الثروة التى يملكها رجال الأعمال الفلسطينيون فى الخارج بما يتراوح بين (٤٠ – ٨٠) مليار دولار ، حيث يتم إدارة هذه الأموال من خلال شبكة عالمية تعمل بانتظام عبر مراكز اقتصادية وتجارية دولية مهمة مثل : بوسطن وديترويت وبروكلى فى الولايات المتحدة ، ولندن ، وأثينا ، ونيقوسيا ، والرياض ، وقطر ، وعمان . [٣٣]

٤. توفر صناعات تقليدية عريقة قادرة على إمداد الأسواق العربية بهذه المنتجات التى لها صبغة وطنية أو سياحية أو دينية . وقد نشأ ذلك من خلال اكتساب عدد من المدن الفلسطينية شهرة واسعة وخاصة مدينة القدس وبيت لحم والخليل .

٥. تعتبر مدينة القدس محط أنظار المسلمين فى شتى أقطار المعمورة باعتبارها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ، وكذلك الأمر بالنسبة للمسيحيين لأنها تمثل موطن ومولد المسيح ، لذا فإنه فى ظل السلام تصير فلسطين قادرة على استقبال مئات الآلاف سنويا من الحجاج المسلمين والمسيحيين والوفاء باحتياجاتهم ، كما يساعد ذلك على إقامة المشاريع الاستثمارية العملاقة ، واجتذاب رؤوس الأموال الفلسطينية والعربية التى تساهم فى إقامة مثل هذه المشاريع .

ومما سبق يتضح لدينا أن الاقتصاد الفلسطيني قادر على إقامة التعاون مع البلدان العربية بما يحقق المنافع المتبادلة لجميع الأقطار المشاركة معه ، أخذاً وعطاءً . وذلك من خلال ما لديه من قدرات وإمكانات كامنة تساهم في تحقيق السوق العربية المشتركة .

الخاتمة :

استعرض البحث التطورات الاقتصادية في فلسطين عبر السنوات من (١٩٨٨ - ١٩٩٦) من خلال استخدام مقياسين أساسيين هما الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من هذا الناتج ، وقد اتضح تحقيق نمو ضئيل في هذا الناتج مع تراجع دور التحويلات الخارجية في تكوين الناتج القومي الإجمالي حيث بلغ الناتج المحلى الإجمالي ٤١٠٧ مليون دولار عام ١٩٩٧ وذلك مقابل ٣٦٥٧ مليون دولار كمتوسط للأعوام (٨٨ - ٩٢) .

أما نصيب الفرد من هذا الناتج فقد تراجع بشكل كبير حيث وصل إلى ١٦٠٨ دولار عام ١٩٩٧ اى بانخفاض سنوى مركب يمثل ٤،٣٪ عبر نفس الفترة ، ويعود ذلك إلى البطء في نمو الناتج من جهة والزيادة السكانية السنوية التى قاربت ٧٪ من جهة أخرى . هذا مع العلم بأن نصيب الفرد من الدخل في إسرائيل يتجاوز ١٦٠٠٠ دولار في الوقت الحاضر ، الأمر الذى يعكس الفروق الشديدة في مستوى المعيشة في المنطقتين .

ثم تناول البحث أبرز التطورات في مجال التجارة الخارجية لفلسطين من حيث تطور كل من الصادرات والواردات ، حيث اتضح أن هناك عجزاً كبيراً ومزمناً في الميزان التجارى الفلسطيني ، مع الاتجاه نحو تقلب حجم التجارة الخارجية ، وارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلى الاجمالى . إذ تبين أن إجمالى العجز في الميزان التجارى الفلسطيني قد بلغ ١٢٨٨٢ مليون دولار عبر الفترة (١٩٨٨ -١٩٩٦) ، أى بمتوسط سنوى قدره (١٤٣١) مليون دولار . غير أن تحويلات العاملين في إسرائيل والمغتربين في الخارج تسهم إلى حد كبير في سداد هذا العجز ، الأمر الذى يوضح أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني ، وتأثر كل منهما بالآخر ، وأن الاقتصاد الفلسطيني منفتح على العالم الخارجي ، وتزداد حاجته إلى هذا الانفتاح بسبب افتقاره إلى كثير من الموارد الاقتصادية من جهة والمنافع التى يمكن الحصول عليها من جهة أخرى .

ثم تناول هذا البحث توجه السلطة الفلسطينية نحو إبرام عدد من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية ، وبصفة رئيسية مع كل من مصر وإسرائيل والأردن ، وأن الاتفاق مع إسرائيل كان له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الفلسطينى بسبب تراجع إسرائيل عن تنفيذ كثير من بنوده ، ونتيجة الإغلاقات المستمرة للحدود والمعابر الفلسطينية وفرض القيود على حركة المعابر عند فتحها .

كما جرى استعراض للاتفاقية العامة للتعاون والتنسيق المبرمة مع الأردن فى يناير ١٩٩٥، والأسس التى تنطلق منها ، والمجالات الأساسية لها ، وأهمها الاتفاق التجارى الذى يستهدف زيادة وتنويع المنتجات محل التبادل .

كما تناول البحث اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى المبرم مع مصر والموقع بين الطرفين فى يناير ١٩٩٤ ، والذى أعطى أهمية كبيرة لمختلف أشكال التعاون .

وعلى ضوء هذه الاتفاقيات جرى استعراض التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية فى فلسطين والتى أوضحت استئثار إسرائيل بالشطر الأكبر من التجارة الخارجية . كما تطرق البحث إلى ضرورة التعاون الاقتصادى العربى منذ إنشاء جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ، واهتمام ميثاقها بمجالات التعاون الاقتصادى منذ تلك الفترة ، ثم إنشاء المجلس الاقتصادى عام ١٩٥٠ فى إطار معاهدة الدفاع العربى المشترك ، وقيامه بإصدار عدد من الاتفاقيات المهمة فى مجالات تسهيل التبادل التجارى والمدفوعات ، وانتقال رؤوس الأموال والأفراد .

وكان من أبرز التطورات فى تلك المرحلة إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ١٩٥٧، وإنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ ، وسعى كل منهما لتحقيق حرية تبادل المنتجات وانتقال رؤوس الأموال والأفراد ، وتحرير النقل والتجارة العابرة ، واتخاذ كافة الوسائل التى يمكن أن تحقق هذه الأهداف .

غير أن الجانب التنفيذى لقرار السوق العربية تباطأ إلى حد كبير ، سواء من خلال بقاء عدد الدول المشاركة منخفضا عند سبعة أعضاء ، أو نتيجة لتواضع الخطوات المطبقة .

وأمام إحساس البلدان العربية بالمخاطر العالمية الناشئة عن زيادة دور التكتلات الاقتصادية العملاقة ، وما أفرزته مسيرة السلام من إمكانية قيام إسرائيل بدور أساسى فى المنطقة ، فقد أقدمت الدول العربية على محاولة تفعيل العمل العربى المشترك ، واتخاذ خطوات تنفيذية لقيام منطقة التجارة الحرة العربية مع مطلع ١٩٩٨، وقد كان ذلك محل

اهتمام مؤتمر القمة العربية المنعقد بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦ ، الذى عمل بدوره على تحفيز نشاط أجهزة الجامعة العربية ليدفع فى هذا الاتجاه .

ولاشك أن مقومات قيام السوق العربية المشتركة متوفرة بشكل كاف فى البلاد العربية، وخاصة فيما يتعلق بوفرة الموارد الاقتصادية ، إلا أنه تسود بين الحكومات العربية مخاوف تقليدية ، تجعلها تفضل التعاون مع البلدان غير العربية ، ومن ثم فإنه بإزالة هذه المخاوف يصير الطريق ممكنا بشأن الالتزام بمقررات السوق العربية المشتركة . وتعتبر فلسطين من أكثر الدول تطلعا للمشاركة فى العمل العربى المشترك نظراً لما تعانيه من حصار إسرائيلى على اقتصادها من جهة ، وعلى المزايا الكبيرة التى يمكن تحقيقها من جراء نجاح العمل العربى المشترك ، خاصة وأن فلسطين تمتلك عدداً من الجوانب الإيجابية الكامنة التى تؤهلها لذلك من جهة أخرى.

الهوامش والمراجع :

١. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية : الاقتصاد العربى والتطورات والاتجاهات والمرامى ، تقرير الأمين العام ١٩٩٦ ، بيروت ، حزيران (يونيو) ١٩٩٧ ، ص ٦٤ .

٢. حمد المشوخى : دور النقل فى التكامل الاقتصادى العربى ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، يوليو ، ١٩٩٧ ، ص ١٥٠ .

٣. UN , Office of the special Coordinator in the occupied Area : Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip , Quarterly Report . Summer 1997 , Gaza , Oct .1997 .

٤. وزارة الاقتصاد والتجارة : واقع التجارة الفلسطينية ، مجلة اقتصادنا ، العدد الأول ، آيار (مايو) ١٩٩٧ ، ص ٣٨ .

5. UN , Office of the Special Coordinator in the occupied Area : Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip , Quarterly Report .Winter , Spring 1997 , Advance Copy , Gaza , April 1997.

6. UN : (Winter - Spring 1997) Ibid , p . 6.

7. Ibid , p . 14.

8. Ibid , pp . (4 - 16).

٩. مركز القدس للإعلام والاتصال : الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن ، ٢٨ أيلول ١٩٩٥ ، صفحات (٢٥٩ – ٣٢٧) .

١٠."بلغ نصيب الفرد فى إسرائيل عام ١٩٩٤ نحو ١٤٥٣٠ دولاراً من الناتج القومى الإجمالى ، وهى تصنف بذلك ضمن قائمة الدول ذات الاقتصاديات مرتفعة الدخل وفقا لتصنيف البنك الدولى:" : البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى عام ١٩٩٦ ، الترجمة العربية ، القاهرة، يونيو ١٩٩٦ ، ص ٢٣٩ .

١١.وبالمقابل فإن دخل الفرد فى فلسطين بلغ ١٨٧٥ دولاراً فقط عام ١٩٩٥ .

١٢.ماهر المصرى : نشرة "اقتصادنا الشهرى" ، العدد الخامس ، تموز (يوليو) ١٩٩٧ ، ص ٤ .

١٣.نص الاتفاقية العامة للتعاون والتنسيق بين المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية .

١٤.The World Bank & MAS : Development Under Adversity , the palestinian Economy in Transition , Draft Executive Summary , Gaza , Nov . 1997 , p. 8 .

١٥.الإدارة العامة للتجارة الخارجية : أزمة المعابر والحلول المقترحة ، فى نشرة "اقتصادنا" مرجع سابق ، صفحات (٨٨ - ٨٩) .

١٦.نص اتفاقية التعاون الاقتصادى الفنى .

١٧.- نص محاضر اجتماع الدورة الثانية للجنة المصرية الفلسطينية المشتركة للتعاون الاقتصادى والفنى ، القاهرة (٨-٢٠) ، فبراير ١٩٩٧م .

١٨.وزارة الاقتصاد والتجارة : مجلة "اقتصادنا" مرجع سابق ، صفحة ٣٩ .

١٩.وزارة الاقتصاد : مجلة "اقتصادنا" ، مرجع سابق ، صفحة ٤٠ .

٢٠.أحمد المجذوب : محاضرات فى المنظمات الدولية والإقليمية ، مكتبة مكاوى ، بيروت ، ١٩٧٨ ، صفحات (٢٢٢ - ٢٢٥).

٢١.حسين عمر : المنظمات الدولية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٢٢.محمد محمود الإمام ، ورقة العمل الرئيسية لندوة السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، ندوة من تنظيم مجلس الوحدة الاقتصادية بالقاهرة ، أبريل ١٩٩٦ ، ص ١ .

٢٣.شفيق طنيب وآخرون : أبعاد التنمية فى الوطن العربى ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان (الأردن) الطبعة الثالثة ١٩٩١ .

٢٤.محمد شفيق طنيب وآخرون : مرجع سابق ، صفحات (٢٢٢ - ٢٢٣) .

٢٥.حسين عمر : مرجع سابق ، صفحة ٥٨١ .

٢٦.جامعة الدول العربية : اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين البلاد العربية ، الأمانة العامة ، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية ، ١٩٨١ .

٢٧.جامعة الدول العربيــة : إعـلان منطقـة التجـارة الحـرة الكـبرى ، إدارة المـال والتجـارة والاسـتثمار التابعـة لـلإدارة العامـة للشـئون الاقتصاديـة ، الأمانـة العامـة ، مطـابع جامعـة الـدول العربيـة بالمعـادى ١٩٩٧م ، صفحات (٦ - ١٢) .

٢٨.سمير التنير : تطور السوق العربية المشتركة ، معهد الإنماء العربى ، سلسلة التقارير الاقتصاديـة ، فـرع لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧ ، صفحة ١٤ .

٢٩.حسين عمر : مرجع سابق ، صفحات (٥٨٣ - ٥٨٥) .

٣٠.عبد الحميد إبراهيم : أبعاد الاندماج الاقتصادى العربى واحتمـالات المسـتقبل ، الطبعـة الرابعـة ، بـيروت ، مارس ١٩٧٦ ، صفحة ١٣١ .

٣١.الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية : مرجع سابق .

٣٢.عبد الرحمن السحيبانى : تحرير التبادل التجارى العربى "منطقة التجارة الحرة العربية ، المؤسسة العربيـة لضمان الاستثمار ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعـة للبلاد العربية ، القاهرة ، مايو (آيار) ١٩٩٧ ، صفحات (٦،١) .

٣٣.الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، أيلول (سبتمبر) ٩٩٦ صفحة (٥).

٣٤.حمد المشوخى : مرجع سابق ، صفحة ٧.

35. Palestine Human Development , Profile 1996 - 1997 , the Human Development Project , Bir - Zeit University , 1997 , p . 11 .

36. The World Bank & MAS : Ibid , p. 15.



المحـــور السابع

دور الإرادة السياسية

الإطار السياسى للسوق العربية المشتركة
(ملاحظات ومقترحات)

د.عبد العظيم حماد*

السوق المشتركة ليست مجرد تجمع اقتصادى دولى فقط بل هى أيضاً وربما فى المقام الأول تجمع سياسى بالدرجة الأولى ، ويلزم لنجاحها توافر شروط لا غنى عنها، كما تلزمها أيضاً إرادة سياسية مصممة على النجاح، ولا يعنى ذلك التقليل من أهمية الدوافع الاقتصادية لمشروع السوق المشتركة ، كما لا يعنى التغاضى عن ضرورة توافر الشروط الاقتصادية اللازمة لإقامة السوق ولكنه يعنى أن توافر الشروط والدوافع الاقتصادية لا يؤدى إلى قيام السوق ما لم تتوافر إرادة سياسية تخلقها فى الغالب أسباب استراتيجية شاملة .. أى تشمل العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية.

التجربة الأوربية

لقد كانت الأسباب والشروط الاقتصادية لقيام سوق أوربية مشتركة متوافرة قبل قيام هذه السوق فى عام ١٩٥٧ بفترة طويلة ، ومع ذلك لم تقم السوق إلا عندما توافرت الأسباب الاستراتيجية لقيامها ، ولا بد هنا من شيء من التفصيل ما دامت تجربة السوق الأوربية بتطوراتها التنظيمية اللاحقة هى التجربة الملهمة لمشروعات السوق المشتركة المختلفة فى العالم ، بما فيها مشروع السوق العربية المشتركة ، ولتوضيح هذه الملاحظة نتساءل هل كان يمكن مثلاً قيام سوق أوربية مشتركة فى فترة ما بين الحربين أو قبل

* مساعد رئيس تحرير الأهرام

الحرب العالمية الأولى بينما كانت العلاقات الدولية الأوربية تعج بالنزاعات المسلحة التى تطورت إلى حربين عالميتين ؟ وهل كان الأوربيون برغم تطورهم الاقتصادى واحتياجهم لتحرير التجارة وتحرير تنقل رأس المال والعمل يمكن أن يفكروا فى التكامل الاقتصادى وهم يشعرون أن قارتهم هى مركز العالم ، والمتحكمة فى مصيره وأنهم لا يحتاجون إلى التكتل فى مواجهة قوى أكبر منهم انتزعت منهم مركز الصدارة فى توجيه العلاقات الدولية، كما حدث عند تحول العلاقات الدولية بعد الحرب إلى نظام القطبية الثنائية الذى حصرت فيه أوربا بين الدولتين العظميين.

بل إن فكرة السوق الأوربية نفسها بدأت بداية متواضعة لتسوية نزاع سياسى الطابع لأنه كان نزاعاً قومياً رغم أنه دار حول مورد اقتصادى ، ونقصد به النزاع على مناجم الحديد والفحم فى الالزاس، وكانت هذه البداية هى المجمع الأوربى للصلب والفحم الذى تحول إلى السوق الأوربية المشتركة.

إذن كانت السوق الأوربية المشتركة حلاً سياسياً لمشكلات سياسية فى المقام الأول:

١. فهى أولاً إطار للتعاون يحل محل نمط الصراعات المسلحة التىميزت التاريخ الأوربى طوال العصور الحديثة على الأقل ، والتى لم تعد أوربا راغبة فى استئنافها ، ولا قادرة على خوضها لا من الناحية الاقتصادية ، ولا من الناحية السياسية ، حيث لم يعد قرار الحرب والسلام فى أوربا شأناً أوربياً محضاً ، بل اصبح ايضاً شأناً أمريكياً وسوفيتياً كذلك.

٢. وهى ثانياً إطار للتكتل السياسى وإن يكن على مراحل فى مواجهة العملاقين اللذين ظهرا بعد الحرب الثانية بسبب خسائر أوربا فى الحروب ضمن أسباب أخرى خاصة - بالطبع - بالعملاقين الجديدين نفسيهما.

والسوق الأوربية على هذا النحو كانت تلبى -إذن- احتياجاً أمنياً واستراتيجياً بقدر ما تلبى احتياجات اقتصادية وربما كانت الاعتبارات السياسية أسبق ، ولا أدل على ذلك من فشل تجارب التكامل الاقتصادى الأخرى فى أوربا نفسها لعدم توافر الشروط السياسية اللازمة ، فقد فشلت أو لم تنجح بنفس الدرجة منطقة التجارة الحرة التى تزعمت بريطانيا محاولة إقامتها رداً على السوق المشتركة مع البرتغال وسويسرا والنمسا والنرويج والدانمارك والسويد .

٣. كما أن هناك عاملاً سياسياً ثالثاً لا يقل أهمية وهو اكتمال عملية التحول الديمقراطى وعملية التكامل القومى فى الدول الأوربية ، وأهمية هذا العامل للسوق المشتركة تأتى من عدة نواح ، فالديمقراطية تضمن توافر قدر أكبر من الرضا الشعبى عن نظام الحكم ، الأمر الذى يضمن الاستقرار السياسى اللازم لإطراد النمو الاقتصادى ، ولاستمرار السياسات المطبقة بما فيها سياسة التكامل الاقتصادى مع الجيران ، وبهذا المعنى فإن الديمقراطية تضمن أيضاً معدلات أعلى من الأمن السياسى الداخلى ، الأمر الذى يفتح الباب أمام تحرير تنقل الأفراد والسلع ورأس المال دون قلق من المؤامرات القادمة من الدول الشريكة.

أضف إلى ذلك أن الحكومات الديمقراطية هى بطبيعتها أقل ميلاً للانغماس فى الصراعات المسلحة ، ومن الثابت أن ألمانيا لم تعرف الديمقراطية الحقيقية إلا بعد الحرب الثانية ، وكذلك إيطاليا ، أما فرنسا فقد ظلت حتى قيام الجمهورية الثالثة قرية للاضطرابات السياسية الناجمة عن عدم استقرار النظام الديمقراطى ، دون التطرق إلى حالات اسبانيا والبرتغال واليونان لأنها لم تكن من بين الدول المؤسسة.

الشروط السياسية المتوافرة عربياً

كيف نطبق هذه الخبرة الأوربية إذن على مشروع السوق العربية المشتركة ؟

إننا بالطبع نوافق على استحالة تطابق التجارب السياسية بين المجتمعات والحضارات ، ولكن لا مفر أيضاً من الاسترشاد بتجارب الآخرين خصوصاً إذا توافرت الظروف المتشابهة. وقياساً على التجربة الأوربية سوف نجد أن المرحلة الحالية من التطور السياسى العربى تتضمن شروطاً مناسبة تماماً لقيام السوق العربية المشتركة، كما تتضمن عقبات لا يستهان بها أمام تحقيق هذا الهدف.

من الشروط المناسبة:

أولاً : التحديات الخارجية الجذرية أى التى ربما تكون مهددة للوجود السياسى العربى برمته.

١. فهناك خلل خطير حقاً فى توازن القوى الإقليمى بالمعنى العسكرى البحت ، وبمفهوم القوة الشاملة للدولة أو الأمة .

وإذا اكتفينا فقط بإلقاء نظرة سريعة على دول الجوار الثلاث المهمة وهى إسرائيل وتركيا وإيران على أنها ليست على درجة واحدة من التهديد للعرب فسوف يروعنا ليس فقط التفوق العسكرى كما ونوعاً لهذه الدول على الدول العربية المجاورة فرادى أو مجتمعة ، ولكن يجب أن يروعنا أيضاً التفوق التكنولوجى والصناعى بل والصناعى العسكرى ، ولذلك الفرق الشاسع بين متوسط الدخل الفردى فى هذه الدول خاصة إسرائيل وبين الجيران العرب باستثناء دول النفط وربما بما فيها بعض دول النفط . إن متوسط الدخل الفردى فى إسرائيل مثلاً يزيد على ١٦ ألف دولار فى السنة ، فى حين أنه لم يبلغ الألف دولار بعد فى مصر مثلاً ، وهناك من يقول إنه لا يتجاوز ٦٠٠ دولار.

٢. وهناك أيضاً تحالفات عسكرية إقليمية تقوم أو فى سبيلها إلى القيام ، من شأنها أن تؤدى إلى إضعاف الوزن النسبى للعرب فى المنطقة ، فى وقت ليس مسموحاً فيه للعرب بإقامة مثل هذا النوع من التحالفات فيما بينهم ، منها التحالف التركى الإسرائيلى ومنها أيضاً العداء المتنامى للثقافة العربية والإسلامية فى شرق أفريقيا.

٣. وهناك مخططات تستهدف الأرض العربية فى جنوب السودان وشمال العراق وجزر البحر الأحمر وجزر الخليج.

٤. وهناك رابعاً مخططات تستهدف الموارد العربية مثل الهدف الإسرائيلى الدائم فى المشاركة فى ثروة النفط ، وأطماع تركيا فى نفط شمال العراق ، وخطة السوق الدولية للمياه فى الشرق الأوسط التى تتضمن مياه دجلة والفرات بل والنيل أيضاً حسب رؤية إسرائيل وبعض عواصم القرن الأفريقى.

٥. ولا تقتصر المخاطر على ذلك إذ تجرى محاولات مقصودة لتجزئة الأمن القومى العربى ، ولشد كل مجموعة إقليمية عربية إلى الانغلاق على نفسها استراتيجياً، ليس فى الخليج والمغرب العربى فحسب ، بل هناك ضغوط مكثفة ومتواصلة لأفرقة السودان .

٦. ثم هناك ما هو أخطر وهو مشروع السوق الشرق أوسطية الذى يخفى وراءه تصوراً سياسياً للشرق الأوسط كمنطقة متعددة القوميات والثقافات حسب تعبير المؤرخ وعالم السياسة الأمريكى اليهودى برنارد لويس وليس كمنطقة عربية إسلامية بالأساس.

هذا عن المخاطر السياسية والأمنية المحدقة بالوجود السياسى العربى والتى تجعل من مشروع السوق العربية المشتركة مدخلاً ضرورياً للتكتل السياسى ولتصحيح موازين القوى مادامت التحالفات السياسية والعسكرية غير ممكنة فى الظروف الحالية، فماذا عن بقية الشروط السياسية اللازمة لقيام السوق العربية المشتركة والتى نرى أنها متوافرة حالياً ؟

ثانياً : نأتى إلى ثانى هذه الشروط وهو تراكم خبرات تاريخية فى أغلب الدول العربية لصالح التعاون والتدرج فى عملية التكامل السياسى والاقتصادى بدءاً بالاقتصاد وضد المغامرات والمنازعات والتدخل فى الشئون الداخلية للعرب الآخرين ، ومثل أوربا تماماً فقد نتجت هذه الخبرات عن آلام ودماء ونيران ونكبات أقربها إلى الذاكرة الغزو العراقى للكويت والمحنة التى ترتبت عليها داخل كل بيت فى العراق والوطن العراقى نفسه ، وكان منها الحرب الأهلية فى لبنان والصراع المسلح حول اليمن بين مصر والسعودية وهزيمة ١٩٦٧ وتجربة الوحدة ومحنة الانفصال بين سوريا ومصر وأيضاً المغامرات الليبية الفاشلة فى أفريقيا والحظر الجوى الحالى المفروض على ليبيا.

وفى حالة مصر مثلاً فقد أدت هزيمة ١٩٦٧ إلى نضج واضح فى إدارة العلاقات مع الدول العربية وفى إدارة السياسة الخارجية عموماً وإلى تبنى مفهوم محدد للأمن القومى المصرى يجعل استخدام القوة المسلحة له شروط وعليه قيود ، ويستبعد تماماً فكرة التدخل فى الشئون الداخلية لبقية الدول العربية .

أما فى حالة سوريا فقد أصبح خطابها السياسى القومى يتسم بالاعتدال والواقعية وأصبحت قراراتها تخضع لحساب دقيق ، بعد فترة طويلة من الخطاب الحماسى المندفع غير المسئول الذى جر على سوريا نكبات كثيرة أفدحها بالقطع هزيمة ١٩٦٧.

وسيكون هذا حال العراق وليبيا والجزائر على الأغلب بعد زوال المحن الحالية حتى لو بقى أمثال صدام حسين فى السلطة مؤقتاً.

ثالثا: ومن الشروط السياسية المتوافرة لقيام السوق العربية المشتركة أيضا أنها أصبحت فعلاً مطلباً شعبياً فى جميع الدول العربية تقريباً ، فالشعوب نفسها تخلت بدورها عن مطلب الوحدة الاندماجية غير الممكن مرحلياً، ولكنها فى الوقت نفسه تتحسر على فشلنا فيما نجح فيه آخرون خصوماً كانوا أم أصدقاء.

عقبات فى الطريق

ونأتى إلى العقبات السياسية القائمة : وهى فى رأينا عقبتان .. الأولى غياب الديمقراطية ، والثانية تفاوت مستوى التطور السياسى والاجتماعى بين الدول العربية الذى تندرج تحته الجوانب السلبية للظاهرة البترولية الخليجية برغم ما فيها من إيجابيات.وغياب الديمقراطية يؤدى إلى عكس ما أدى إليه توافرها فى أوربا لصالح عملية التكامل الاقتصادى بطبيعة الحال ، فالاستقرار السياسى غير مضمون ، والاستمرارية بالتالى ليست مؤكدة ما دام القرار السياسى يصنعه أفراد وليس مؤسسات ، وهاجس الأمن بناء على ما تقدم هو الشغل الشاغل لكل حكومة عربية ، فكيف إذن تقوم سوق مشتركة تتطلب أول ما تتطلب التحرير الكامل لحركة العمل ورأس المال؟

إن مشكلة الأمن السياسى لنظم الحكم العربية كعقبة أمام خطط التكامل الاقتصادى مشكلة بالغة الأهمية ، ولا مفر من الاعتراف بأنها كانت دائماً العقبة الأولى أمام التكامل الاقتصادى والاجتماعى العربى، وهى التى تجعل المواطن يدفع ثمن الخلافات بين الحكومات ولنتذكر عمليات الطرد الجماعى لجنسيات بعينها من دول الخليج فى أعقاب الغزو العراقى للكويت لندرك كم هو فادح أثر مشكلة الأمن السياسى على خطط التكامل العربى ، ولنتذكر أيضاً أن دولاً عربية تفرض قيوداً صارمة بل وشبه مانعة على دخول مواطنى دولة عربية أو أكثر إلى أراضيها لأسباب أمنية فقط.

أما مسألة تفاوت مستويات ومراحل التطور فيما بين الدول العربية فهى بالتأكيد عقبة أخرى ، إذ إن هناك دولا لا تزال تعيش فى تقاليد عصور سابقة بل إن الدول التى تعد متطورة مثل مصر مثلاً لا تزال أسيرة تقاليد متخلفة وتتعارض مع مفهوم الاندماج الاقتصادى .. خذ مثلاً تفرقة قانون الجنسية والهجرة بين ابناء المصرية من الزوج الأجنبى حتى لو كان عربياً وبين أبناء المصرى من أجنبية حتى لو لم تكن عربية ، فكيف يستقيم هذا التفكير مع الطموح إلى إقامة سوق مشتركة تتطلب أول ما تتطلب حرية التنقل والإقامة والعمل بما يصاحب ذلك من حقوق قانونية واجتماعية . وبطبيعة الحال فإن نظام الكفالة المعمول به فى دول الخليج هو من أخطر العقبات أمام حرية العمل والتنقل والإقامة، ولا تلوح فى الأفق أية آمال حتى الآن فى تعديل هذه الممارسات.. وقد يبدو مقحماً على السياق هنا أن نذكركم بالضجة المثارة حول زواج المسيار المبتدع حديثاً فى

السعودية لحل أزمة العنوسة هناك ،بدلا من السماح بزواج السعودية من عربى مسلم يعمل ويقيم فى السعودية ويحمل جنسيتها .وهناك دول لم تحقق بعد تكاملها الداخلى ثقافيا وجغرافيا ،وهناك دول لم تعرف كيف تستوعب الأقليات فى إطار النسيج الوطنى الديمقراطى.

ويبقى أن نتحدث بسرعة عن الآثار السلبية للظاهرة البترولية الخليجية ، فالمصالح الأجنبية الحتمية فى هذه الظاهرة هى عنصر معطل للتكامل العربى ، وفى بعض هذه الدول ظهرت مجموعات مستعدة للتحالف مع هذه المصالح الأجنبية على حساب عملية التكامل العربى ، كما أن الحساسيات النفسية بين عرب النفط والعرب الآخرين هى ايضا وبلا شك عامل سلبى ، ولا شك أن نظام الكفالة فى دول الخليج من أخطر العقبات أمام السوق المشتركة.

والآن هل هناك وصفة للاستفادة من توافر بعض الشروط السياسية الملائمة لقيام السوق العربية المشتركة والتغلب فى الوقت نفسه على العقبات سالفة الذكر ؟

أولاً : المدخل الذى تدعو إليه السياسة الرسمية المصرية قد يبدو مناسباً كخطوة أولى وهو البدء بمن يرغب من الدول العربية ، وفتح الباب لمن يريد الانضمام بعد ذلك ، فهذا المدخل يتغلب على عقبة تفاوت مستويات التطور ، كما يتجاوز مؤقتاً التأثيرات المعاكسة للمصالح الأجنبية والتحالفات المحلية معها .

كما أن الاقتراح المصرى ببدء السوق العربية المشتركة بمناطق تجارة حرة ومشروعات قومية فى قطاعات معينة قد يساعد فى التغلب على هاجس الأمن السياسى لدى الحكومات ، لأن هذه الحكومات سوف تكون وثيقة الاطلاع على مراحل العمل والنمو فى هذه المشروعات.

الدول الأكثر تأهيلاً:

ومع ذلك فهذان المدخلان لا يكفيان وإنما لا بد أن يصاحبهما تقدم نحو الديمقراطية وحكم القانون خصوصاً فى الدول المرشحة للقيام بدور القاطرة للسوق العربية المشتركة. ولنتذكر كيف أن مشروع الهيئة العربية للتصنيع قد أجهض عندما تقاطعت مصر والدول العربية بعد كامب ديفيد.

أما الديمقراطية وحكم القانون فلا بد منهما إذا كان للقطاع الخاص أن يقوم بدوره فى بناء السوق المشتركة كما هو مفترض ، وفى اعتقادى الشخصى أن الدول المرشحة لهذا الدور هى مصر وسوريا والعراق بعد انتهاء محنتها الحالية مضافاً إليها لبنان ، حتى إذا اكتملت عملية السلام يمكن ضم الأردن والدولة الفلسطينية ونحن نرشح مصر وسوريا والعراق لعدة اسباب هى أولاً أن هذه الدول الثلاث هى التى تراكمت لديها بعد المآسى والآلام خبرات تدفع نحو التعاون والتدرج فى التكامل ، وهى الدول المعنية باستعادة التوازن الاستراتيجى فى المنطقة قبل غيرها، أى الدول التى يهددها الخلل الحالى قبل غيرها ، كما أن مستوى التطور متقارب ، وكذلك فهى دول تتمتع باقتصاد متنوع الموارد والقطاعات. أما لبنان فإن ترشيحها يأتى اعترافاً بعلاقاتها الخاصة بسوريا التى حسمتها آلام الحرب الأهلية وفشل الخطط السياسية الإسرائيلية فيها .

ويجب أن لا نقلق من المنافسات التاريخية التقليدية بين مصر والعراق ، وبين العراق وسوريا .. لأن التعاون المتدرج هو فى الأصل إطار يسمح بالمنافسة فى حدود معينة بشرط أن لا تتحول هذه المنافسة إلى صراع يوقف عملية التكامل ، والمثل أمامنا واضح فى التنافس الدائم بين كل من ألمانيا وفرنسا فى الاتحاد الأوربى وكذلك بين بريطانيا وفرنسا .

وما دمنا نتحدث فى الإطار السياسى ، ولأسباب اقتصادية أيضاً فإن ضمان أفضل فرص النجاح يتطلب الاحتفاظ بأعلى درجة من التنسيق بين السوق العربية المشتركة المؤلفة من مصر وسوريا ولبنان والعراق وبين المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص ، لوزنها السياسى والمالى ولوجودها فى قلب منطقة الحظر الاستراتيجى إلى جانب بقية دول مجلس التعاون الخليجى على وجه العموم ، ولا يعنى ذلك استبعاد دول المغرب العربى والسودان واليمن ، إذا أرادت واستطاعت الانضمام إلى خطوة البداية ، ولكننا فقط نتصور أن هذه المجموعة الأخيرة من الدول لا ترى فى الانضمام إلى السوق العربية المشتركة أولوية فى هذه المرحلة أو ليست فى حاجة ماسة إليها الآن وهى محقة فى ذلك إذ لا تشعر دول المغرب العربى بالمخاطر الاستراتيجية التى تتعرض لها مصر وسوريا والعراق والسعودية بنفس الدرجة ، كما أن علاقاتها الخاصة مع أوربا تشكل متنفساً سياسياً واقتصاديا ليس متاحاً بنفس الدرجة للدول العربية الأخرى.

أما اليمن فإن ترتيب علاقاتها مع دول الخليج والسعودية هو القضية الأولى فى جدول أعمالها، خصوصاً وأنها تسعى للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجى الأقرب لها جغرافياً وتكوينا اجتماعياً برغم اختلاف الشكل السياسى ، والسودان غارقة فى مشكلات لا حصر لها بدءاً من شرعية نظام الحكم والحرب الأهلية وعدم حسم مشكلة الهوية.

وبالطبع فإن ما ينطبق على هذه المجموعة الأخيرة ينطبق من باب أولى على الصومال وجيبوتى وجزر القمر إذا كانت أصلاً يمكن أن تنضم فى يوم من الأيام إلى سوق عربية مشتركة .

مواقف القوى المؤثرة إقليمياً ودولياً :

ولا تكتمل هذه المحاولة لرسم الإطار السياسى لمشروع السوق العربية المشتركة دون التطرق إلى المواقف المتوقعة من القوى الإقليمية والدولية المؤثرة فى السياسات العربية، وكيفية التعامل مع هذه المواقف من جانب العرب فى علاقة دولية تجمع ما بين نمطى الصراع والتوافق.

بصفة عامة فإن إسرائيل وتركيا وإيران تعارض مشروع السوق المشتركة بدرجات متفاوتة ، وإسرائيل لديها بديل جاهز هو السوق الشرق أوسطية ، ولكن إيران يمكن اجتذابها إلى علاقة تعاون أو على الأقل تحييدها ما بقى نظام الحكم فيها غير موالٍ للولايات المتحدة الأمريكية ، وهنا لا بد من المطالبة بمبادرات عربية إيرانية مشتركة لتسوية الخلافات الحالية ، ووضع إطار مناسب لعلاقات طيبة فى المستقبل.

أما تركيا التى صرح وزير خارجيتها مؤخراً بأن التحالف ألاستراتيجى بينها وبين إسرائيل هوعودة إلى الدور التقليدى لتركيا فى الشرق الأوسط ، فليس هناك ما يدعو إلى توقع تسوية مشكلاتها مع الدول العربية بسهولة ، ولكن يلاحظ أن تركيا كانت تميل إلى تحسين علاقاتها مع العرب على حساب علاقاتها مع إسرائيل عندما تظهر فاعلية التضامن العربى ، كما أن لدى تركيا جبهات يمكن للعرب الضغط عليها منها ، والمطلوب استراتيجية تجمع بين الضغط والتعاون فى التعامل مع السياسة التركية بشرط أن تستند هذه الاستراتيجية على حائط قوى من التضامن العربى كما أسلفنا.

أما إسرائيل فالحديث عنها يطول .. ولكن يكفى أن نذكر الآن أن السياسة العربية الرسمية المعلنة من كل العواصم تقريباً هى أن السوق العربية المشتركة ينبغى أن تسبق السوق الشرق أوسطية.

وفيما يتعلق بالقوى الدولية ففى اعتقادنا أن لا روسيا ولا الصين ولا أوربا تعارض خيار سوق عربية مشتركة بل ربما كانت تحبذها لأسباب ثنائية من ناحية ، ولأنها خطوة من خطوات تحدى عالم القطب الأمريكى الواحد من ناحية أخرى .

وتبقى القوة الأكثر تأثيراً والأكثر احتمالاً للمعارضة أيضاً هى الولايات المتحدة ، وليس لدى وصفة جاهزة للتعامل مع المعارضة الأمريكية المحتملة للسوق العربية المشتركة لحساب السوق الشرق أوسطية سوى ما بدأت به هذا الحديث وهو الإرادة السياسية العربية المصممة.

ولن تتوافر هذه الإرادة حقاً إذا كانت مجرد إرادة حكام ولكنها يجب أن تكون إرادة مؤسسات معبرة عن شعوب ، بمعنى أن تكون سياسات حاصلة على تفويض شعبى من خلال وسائل ديمقراطية حقيقية ومعترف بها إقليمياً ودولياً

دور الإرادة السياسية فى تعزيز العمل الاقتصادى العربى المشترك

د. يوسف محمد صبح*

تمهيد :

تعيش الأمة العربية فى نطاق جغرافى متصل ، يمتد من المحيط الأطلسى إلى الخليج العربى ، وتنتمى هذه الأمة إلى قومية واحدة تعد من أقوى وأصلب القوميات فى العالم ، حيث تجمعها صلة الفكر والظروف الحضارية الواحدة ووحدة اللغة والدين وتربطها مصالح مشتركة ، وقامت على أسس تاريخية متواصلة فى ترسيخ معالم الوحدة بين شعبها فى مواجهة كل ما تعرضت له المنطقة العربية من أحداث . كل هذه الظروف أدت الى نشأة منظمة إقليمية عربية سميت باسم جامعة الدول العربية يحكمها ميثاق يتألف من ديباجة وعشرين مادة ، وثلاثة ملاحق خاصة بفلسطين ، وقد أصبح ميثاق جامعة الدول العربية نافذاً اعتباراً من ١١ مايو سنة ١٩٤٥ ، بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام للجامعة وثائق التصريف عليه من أربع دول ، وفقاً لما نصت عليه المادة العشرون من الميثاق[١] ، وقد جاء فى ديباجة الميثاق (تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة، التى تربط بين الدول العربية ، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيها لجهودها إلى ما فيه خير البلاد

* عميد كلية الحقوق - جامعة الازهر - غزة - فلسطين

[١] - صدقت على الميثاق شرق الأدرن فى ١٠ أبريل ١٩٤٥ ، مصر ١٢ أبريل ١٩٤٥ ، المملكة العربية السعودية ٢٦ أبريل ١٩٤٥، العراق ٢٥ أبريل ١٩٤٥ ، لبنان ١٦ مايو ١٩٤٥ ، اليمن ١٩مايو ١٩٤٥ ، سوريا ٩ فبراير ١٩٤٦.

قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها ، واستجابة للرأى العام العربى فى جميع الأقطار العربية .

ولما كانت أهداف الجامعة العربية قد قامت من أجل تحقيق مزيد من التعاون والترابط بين مختلف الدول العربية ومن أجل الدفاع عن مصالح شعوب هذه الدول فى مواجهة باقى الدول والتكتلات . فقد شرحت ديباجة الميثاق والمادة الثانية منه أهداف الجامعة السياسية وغير السياسية . ونخص بالذكر توثيق أوجه التعاون فىالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مما لا يدع الشك يتطرق إلى نفس شعوب الأمة العربية بأن ميثاق جامعة الدول العربية كان يهدف إلى تحقيق الإرادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العربية، وانطلاقا من هذا الهدف سوف نقوم فى هذا البحث بدراسة دور الإرادة السياسية فى تعزيز العمل الاقتصادى العربى فى ثلاثة فصول على التوالى[٢]

- الفصل الأول : ميثاق جامعة الدول العربية ومدى تحقيقه للإرادة السياسية والاقتصادية العربية .
- الفصل الثانى : المنظمات العربية المتخصصة وأثرها فى تعزيز الاقتصاد العربى المشترك .
- الفصل الثالث : أثر الوحدة الاقتصادية العربية على بناء الكيان السياسى العربى الموحد.

الفصل الأول

ميثاق جامعة الدول العربية ومدى تحقيقه للإرادة السياسية والاقتصادية العربية

تمهيد :

الأمة العربية تجمعها وحدة الفكر واللغة والحضارة والدين والمصالح المشتركة ، وتوطين فى منطقة متصلة تمتد من المحيط الأطلسى إلى الخليج العربى ، وتتكامل اقتصادياً فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والثروات الطبيعية .

---

٢ راجع فى ذلك : الدكتور مفيد شهاب – المنظمات الدولية – الطبعة العاشرة ١٩٠٠ – دار النهضة العربية – ص ٤٢١ وما بعدها .

والإنسان العربى كائن سياسى لا يمكنه أن يعيش بمعزل عن بنى جنسه ومن هذا المنطلق تكونت جامعة الدول العربية بحكم العوامل الجغرافية والعنصرية والتاريخية والاقتصادية والسياسية التى تعتبر المجرى السياسى الذى تسير فيه الأمة العربية كجماعة متماسكة تتبادل المنافع عن طريق تنظيم تعاونها الاقتصادى وفتح الأسواق المالية والتجارية تلبية لاحتياجاتها دون عوائق وإذا كانت هذه الأمة تملك إمكانيات بشرية ومادية يمكن أن تحقق لأبنائها الأمن والرفاهية ، وتمكنهم من المشاركة فى بناء الحضارة الانسانية فقد سعت دائماً إلى بناء وطن عربى كبير ، قادر على مواجهة تحديات العصر ، وتحقيق مقتضيات التقدم ، وإذا كانت هناك دولة واحدة عاشت فى ظلها الأمة العربية ، منذ عهد الخلفاء الراشدين حتى نهاية عهد العباسيين ، عندما قضى التتار على دولتهم وتمزقت الأمة العربية ، واستمر هذا الوضع إلى أن استولت الدولة العثمانية على الأرض العربية وأخضعتها لسيادتها لمدة أربعة قرون ، وعندما انهارت الدولة العثمانية نتيجة للتدخل الأوربى فى شئونها ، فقد احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ ، وتونس عام ١٨٨١، ومراكش عام ١٩١٢ ، واحتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢ ، واحتلت ايطاليا ليبيا عام ١٩١٢ ، وقد اقتسمت فرنسا وانجلترا بعد الحرب العالمية الأولى الدول العربية الآسيوية ، فتم وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى ، والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطانى ، أما بلاد العرب فى جنوب الجزيرة العربية ، والبلاد الواقعة على الخليج العربى ، فقد قامت بريطانيا بوضعها تحت حمايتها الاستعمارية ، بمقتضى اتفاقيات حماية بينها وبين مشايخ وسلاطين هذه البلاد ، منذ أوائل القرن التاسع عشر وبهذا تم للاستعمار الأوربى تحطيم وحدة الامة العربية ، وتمزيقها إلى عدة دول تمكنه من السيطرة عليها وعلى مقدراتها ، وناضل العرب من أجل حريتهم واستقلالهم فقامت ثورة مصر الشعبية ضد الاحتلال البريطانى عام ١٩١٩ وثورة العراق ضد الانتداب البريطانى فى عام ١٩٢٠ ، وثورة سوريا ولبنان ضد الانتداب الفرنسى عام ١٩٤٥ ، وثورة فلسطين الأولى عام ١٩٢٠ وثورتها الثانية عام ١٩٣٦ ضد الانتداب البريطانى لتهويد فلسطين ، وثورات المغرب ضد الحكم الفرنسى والحكم الأسبانى ، وثورة ليبيا ضد الاستعمار الايطالى عام ١٩٢٣ . وقد شهدت فترة ما بين الحربين تفتحاً فىالوعى العربى ونضجاً سياسياً كبيراً ، أدى إلى قيام عدة ثورات تنادى فى مختلف البلاد العربية بالاستقلال ، وتعلن سخطها على الاستعمار ومحاولات تقسيم الأمة العربية خاصة ما

قررته معاهدة لوزان ، عام ١٩٢٣ ، من توزيع الممتلكات العثمانية العربية بين مناطق نفوذ فرنسية ، ومناطق نفوذ بريطانية ، وكانت فلسطين محوراً لعديد من اللقاءات والثورات التى أتاحت الفرصة لتجسيد وحدة مصير الأمة العربية ، وتبادل الرأى فى المصالح المشتركة ، وأهمية العمل العربى الموحد. وعليه سوف نتناول فى هذا الفصل مدى تأثير نشأة جامعة الدول العربية على الإرادة السياسية العربية ، وقصور ميثاق جامعة الدول العربية على تحقيق الإرادة السياسية والاقتصادية العربية فى مبحثين علىالتوالى :

* المبحث الأول : مدى تأثير نشأة جامعة الدول العربية على الإرادة السياسية العربية .

* المبحث الثانى : قصور ميثاق جامعة الدول العربية على تحقيق الإرادة السياسية والاقتصادية العربية .

المبحث الأول

مدى تأثير نشأة جامعة الدول العربية على الإرادة السياسية العربية

وبعد أن استقلت الدول العربية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية من الاستعمار ونظمه المباشرة وغير المباشرة ، وأصدرت معظمها دساتير متعددة ومتتابعة ولم تأخذ مبدأ الوحدة العربية كهدف تسعى إلى تحقيقه وإنما اكتفت بالنص فى دساتيرها على أن اللغة العربية لغتها الرسمية وأن دين الدولة هو الإسلام باستثناء سوريا حيث نص دستورها على أن دين رئيس الدولة هو الإسلام ، أما لبنان فلم ينص دستورها على شئ، وقد نوّهت هذه الدساتير العربية بأهم الحقوق الأساسية للإنسان كالحريات المختلفة والمساواة القانونية ، وحذت بذلك حذو ما ورد فى الدساتير العربية وسعت كل منها إلى الانضمام لعضوية الأمم المتحدة وفى المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية المتخصصة[٣]

وقد تجاهلت هذه الدول نضالات أجيالها العربية جيلاً بعد جيل فى سبيل الحرية وتثبيت الاستقلال ، وإعادة الوحدة وشهدت فترة ما بين الحربين تفتحا فى الوعى العربى ونضجاً سياسياً كبيراً ، أدى إلى قيام عدة ثورات تنادى فى مختلف البلاد العربية بالاستقلال . وتعلن سخطها على الاستعمار ومحاولات تقسيم الأمة العربية ، خاصة ما قررته معاهدة

٣ راجع فى ذلك مؤلفنا : حقوق الإنسان فى القانون والشريعة – غزة – ١٩٩٧ – ص ٢٣ .

لوزان ، عام ١٩٤٣ ، من توزيع ممتلكات الدولة العثمانية العربية بين مناطق نفوذ فرنسية ، ومناطق نفوذ بريطانية . وكانت قضية فلسطين كما أسلفنا محوراً لتجسيد وحدة مصير الأمة العربية ، وتبادل الرأى فى المصالح المشتركة ، وأهمية العمل العربى الموحد[٤] وزاد الشعور بالروح القومية عند اندلاع الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر عام ١٩٣٩ ، مما دفع البعض إلى التفكير فى إقامة نوع من الاتحاد بين شعوب الدول العربية عقب حصولها على الاستقلال . وشهد العالم العربى خلال الحرب العالمية الثانية دعايات دول المحور بتأييد الأمانى العربية فى التحرر من النفوذ الأجنبى ، وتصريحات الحلفاء المضادة التى تبشر العرب بتحقيق آمالهم فى قيام وحدة أوثق بين شعوبهم – أن جميع هذه الأحداث دفعت بريطانيا أن تسارع من جانبها لاستيعاب تصميم الشعب العربى على الوحدة العربية وتوجيهه بعد السيطرة على الجماهيرية العربية عن طريق الرموز من القادة العرب التى جعلت منهم استمراراً لفترة الاستعمار الأوربى فبدلا من أن تحكم أوربا بصورة مباشرة ، جعلت الحكم بأيدى المؤسسات التى أقامها الغرب وتديرها النخبة العربية المحلية التى تشارك الغرب نظرته العلمانية تجاه العالم والمنطقة العربية . وعليه فإن الأمة العربية بدولها المستقلة والخاضعة لنوع من الاستعمار الغربى ، أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمى الرأسمالى[٥] وأصبحنا كعرب أسرى مستقلين للحضارة الغربية والتى تفسر حقوق الإنسان لمواطنيها أما حقوق الإنسان العربى فلا تعترف بها وخاصة فى فلسطين ، لذا قامت بريطانيا على لسان وزير خارجيتها (أنطونى ايدن) بإصدار تصريحات فى ٢٩ مايو عام ١٩٤١ تعلن تأييدها لأمانى بعض المفكرين العرب فى قيام وحدة بين شعوبهم ، وأنها ستؤيد تأييدا كاملاً أى مشروع ينال إجماع العرب فى هذا الشأن. وفى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٣ أكد (أنطونى ايدن) أمام مجلس العموم البريطانى مرة أخرى أن دولته تنظر بعين العطف إلى أى حركة تعزيز للروابط الاقتصادية والثقافية بل والسياسة بين العرب ، على أنها ترى أن الخطوة الأولى لتحقيق أى مشروع فى هذا الشأن يجب أن تصدر عن العرب أنفسهم ومن الغريب أن تفصح بريطانيا للدول

---

[٤] راجع فى ذلك : د. حسن صبرى الخولى : سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين – القاهرة – دار المعارف – ١٩٧٣ .

[٥] راجع فى ذلك : بحثنا عن الدولة فى الإسلام – فلسفتها وعقبات أمام قيامها – عربية للنشر والإعلام – القاهرة .

الاستعمارية عن تأييدها لقيام شكل من أشكال الاتحاد بين الدول العربية وإن لم تذكره نصاً وإنما أشارت إلى تعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية وأخيراً السياسية للدول العربيـة أى أن هدف الوحدة العربية غير وارد فـى اعتبـار السياسـة البريطانيـة الاستعمارية ، وإنمـا قامت بهذه الخطوة الواردة فـى تصريحات وزيـر خارجية بريطانيـا إدراكـاً منهـا للتطـور التاريخى الحتمى لوحدة الأمة العربية ، والعمل على التأثير فى اتجاه هذا التطور وتوجيهه إلى وجهة مخالفة لكسب ود العرب من ناحية والسيطرة عليهم مـن خـلال التجمـع الهـش التى تخطط بريطانيا إلى توجيههم نحو انعقاده والمناقض تماماً لفكرة الوحدة العربية التـى كانت ولا تزال هدف الجماهير العربية من المحيط إلى الخليـج . وفـى هـذه الأثنـاء أخـذت تظهر عدة اتجاهات بين حركات الاستقلال فى البلاد العربية ورسم الصـورة التـى سيكون عليها الاتحاد المقبل ، فظهر مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب ، ومشروع اتحاد شامل يجمع كل الدول العربية بحيث يضم الاتجاهـات الثلاثـة السـابقة وهـى سـوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين وهى دول سوريا الكبرى ، والعـراق مـع سـوريا الكـبرى وهو مشروع الهلال الخصيب ، بالإضافة إلى مصر والسعودية واليمن ، أما دول المغـرب العربى فلم تكن واردة فى مثل هذا التجمع . وفى عام ١٩٤٣ سارعت حكومة مصر ، إلى دعوة الدول العربية إلى إجراء مشاورات مع كل منها على حدة حول كيفية قيام اتحـاد أو وحدة بين الدول العربية ، وأطلق على هذه المشاورات (مشاورات الوحدة العربية)[٦]

وكانت نتيجة هذه المشاورات قتل أمانى الشـعب العربـى فـى الوحـدة وتحقيـق أهـداف الدول الاستعمارية فى بقاء الأمة ممزقة تعيش ضمـن إطـار دول يسـهل السـيطرة عليهـا وعلى مقدراتها ، فقد استبعدت اللجنـة مشـروعى سـوريا الكـبرى والـهلال الخصيب كمـا استبعدت فكرة إنشاء حكومة مركزية واحدة تضم كل الدول العربية فى شكل دولة موحـدة بسيطة، أو فى شكل دولة فيدرالية ، وفضلت على ذلك قيام اتحاد تتمتع جميع الدول داخله باستقلالها ، وتكون فيه على قدم المساواة ، على أن يكون هناك مجلس تنفيذى مشـترك تسرى قراراته فى الدول التى توافق عليه صراحة .

وقد انتهت اللجنة إلى الأخذ باقتراح مصر الذى جاء فيه (تؤلف جامعة الدول العربيـة من الدول العربية المستقلة التى تقبل الانضمام إليها . ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى

---

[٦] راجع : د. طلعت الغنيمى – جامعة الدول العربية – دراسة قانونية سياسية ١٩٧٤ – ص ٩ هامش ١ .

(مجلس جامعة الدول العربية تمثل فيه الدول الأعضاء على قدم المساواة ... وتكون قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها) وقد انتهت أعمال اللجنة التحضيرية بتوقيع "بروتوكول الاسكندرية" فى ٧ اكتوبر ١٩٤٤ ، الذى تضمن الأسس التى يجب مراعاتها فى إنشاء جامعة الدول العربية ، وأهمها :

١- قيام الجامعة على أساس التعاون الاختيارى بين الدول :

إن هذا المبدأ الذى جعل من التعاون الاختيارى بين الدول العربية يضر ضرراً كبيرا فى أهداف الشعب العربى ويتناقض مع مبدأ الوحدة الكاملة بين أرجاء الوطن العربى ، ويجعل من حتمية الإرادة السياسية فى وحدة الأمة العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً متروكاً لتلاعب الحكام من ممثلى الدول العربية .

٢- التأكيد على التعاون بين هذه الدول فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها :

إن هذا الأساس يؤكد على قيام التعاون بين دول الجامعة العربية فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها وهذا لا يختلف عن مبدأ التعاون بين الدول التى لا يربطها رباط قومى ولا وحدة مصير كما هى الحال بالنسبة للأمة العربية ، كما أن هذا المبدأ جعل أمور التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى تخضع للمصلحة المتبادلة بين الدول العربية والثروة الموجودة فى الأرض العربية ملكاً لجميع العرب وأن ترسيخ مبدأ التعاون القائم على تبادل المصالح بين الدول يتناقض مع أهداف الشعب العربى فى الوحدة السياسية والتحرر والاستقلال فى نطاق كيان عربى واحد .

٣- عدم التجاء الدول العربية إلى القوة لفض المنازعات التى تنشأ بينها :

إن هذا الأساس الذى قامت عليه جامعة الدول العربية يكرس معنى الانفصال بين أبناء الأمة الواحدة بدليل أنه وضع قاعدة لفض المنازعات التى تنشأ بين الدول العربية بالطرق السلمية وهذا لا يختلف مع ما ورد بميثاق الأمم المتحدة وفى الفقرة الأولى من المادة الأولى حيث تنص على (اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم ، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإقلال بالسلم ، وتتذرع بالوسائل السلمية ، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولى ، لحل المنازعات الدولية التى قد تؤدى إلى الإقلال بالسلم

وتسويتها[7] ومن هنا يبدو لنا أن جامعة الدول العربية باعتمادها على هذا الأساس تحاكى التزامات الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة ولا تضع مبدأ لأمة عربية واحدة إذا حصل نزاع داخلها يعنى بوادر حرب أهلية بين أمة واحدة وشعب واحد .

٤- تشكيل مجلس الجامعة ، ثم تمثيل الدول الأعضاء فيه على قدم المساواة:

هذا المبدأ الأساسى الذى قامت عليه جامعة الدول العربية على اعتبار أن تمثيل الأعضاء فى مجلس الجامعة يتم على قدم المساواة بغض النظر عن ما عدد السكان فى كل إقليم من أقاليم الوطن العربى ، وهذا تنفيه مع ما ورد فى ميثاق الأمم المتحدة حيث تنص المادة التاسعة فى[8] فقرتها الأولى على أن (تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء الأمم المتحدة) كل هذا يوضح أن جامعة الدول العربية ، أخرجت عن نطاق وحدة الأمة العربية فى دولة واحدة حتى تستطيع أن تواجه التكتلات السياسية الكبيرة .

٥- تخويل مجلس الجامعة سلطة الاشتراك فى حل المنازعات بين الدول الأعضاء:

إن أساس هذا المبدأ يقوم على إمكانية أن يشارك مجلس الجامعة فى الوساطة لحل المنازعات بصفة الأمة واحدة وكيانها واحد ، وإنما تمثل دور مجلس الجامعة فى فض المنازعات بين الدول العربية بدور الجمعية للأمم المتحدة فى إصدار توصياتها فى حل المنازعات بين الدول الأعضاء لأن الاعتبارات القومية فى نطاق جامعة الدول العربية ومجلس الجامعة ليست لها أى أثر فى حسم الأمور بين كيان واحد تم تجزئته إلى دول ، حتى يتمكن الاستعمار الجديد من السيطرة على جميع الدول العربية وتسخير مقدرات الأمة العربية لمصلحته وليس لمصلحة أبناء الأمة العربية .

---

٧ راجع : د. زكى هاشم (المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة) المجلة المصرية للقانون الدولى ١٩٤٩ ص ١٥ .

٨ راجع : د. محمد سامى عبد الحميد – قانون المنظمات الدولية – كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية ١٩٦٧ – ص ١٥١ .

٦- عدم تعارض الاتفاقات الخاصة التى تبرمها دولة عضو مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها مع نصوص أحكام ميثاق الجامعة أو روحها :

إن مثل هذا النص قد ورد فى عهد عصبة الأمم كما ورد فى نطاق ميثاق الأمم المتحدة، وعليه فلا جدوى من وجود مثل هذا النص ليحكم أوضاع أمة واحدة هدف شعبها الأول والأخير قيام الوحدة الكاملة بين أبنائه ورفض جميع أشكال التنظيم السياسى الذى يؤدى إلى الانفصال بين أبناء الأمة الواحدة حتى لو كان ذلك فى نطاق دول مستقلة ذات سيادة . لأن وجود هذه الدول فى نطاق الأمة العربية يتعارض مع الشرعية الوطنية والقومية لهذه الأمة .

٧- عدم جواز اتباع دولة عضو لسياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة ، أو بأية دولة من دولها :

إن هذا النص الذى يعتبر مبدأ أساسياً فى إنشاء جامعة الدول العربية لا يمكن تحقيقه عملياً لأن الدولة المستقلة ذات السيادة تعمل فى نطاق مصالحها الذاتية بغض النظر عن مصالح الدول المشاركة معها فى جامعة الدول العربية ، ولا يمكن تطبيقه من ناحية عملية ويتعارض مع الإرادة وأن قيام الإرادة السياسية للشعب العربى الواحد ، الذى لا يمكن أن يحقق ذاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا من خلال قيام الدولة العربية الواحدة الموحدة . وإعادة النظر فى جميع الكيانات العربية التى تكرس الانفصال ، وتضعف من موقف الأمة العربية تجاه حل مشاكل الوطن العربية وتحقيق الرفاهية والتقدم لجميع أبناء الأمة .

إن الإرادة السياسية التى نرى فيها النور نحو قيام كيان عربى موحد تتطلب وجود إرادة سياسية شعبية عربية منظمة تعمل من أجل تحقيق الوحدة العربية على أسس ومبادئ سليمة تقوم على وحدة اقتصادية كاملة لكى تذوب الفوارق بين أبناء الأمة الواحدة، ولكى تسارع فى تحقيق أهداف أمتنا يجب تطوير الجامعة العربية لتصبح مركز إشعاع علمى لترسيخ مبدأ الوحدة السياسية والاقتصادية بين جميع الدول العربية الأعضاء فى الجامعة وتحديد مرحلة زمنية لتحقيق ذلك ولخلق إرادة سياسية مدعومة بإرادة اقتصادية لتحقيق هذه الأهداف .

المبحث الثانى

مدى قصور ميثاق جامعة الدول العربية عن تحقيق الإرادة السياسية والاقتصادية العربية

إن ميثاق جامعة الدول العربية لم يقم بإنشاء كيان عربى واحد له وجوده السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى وإنما نص على تحقيق مزيد من التعاون والترابط بين مختلف الدول العربية ، ومن أجل الدفاع عن مصالح شعوب هذه الدول فى مواجهة باقى الدول والتكتلات ومن هنا يتضح أن الميثاق نص على شعوب عربية وإن كانت فى واقع الأمر شعباً عربياً واحداً وكذلك على دول عربية وكان من المفروض أن يكون فى حكم وثيقة دستورية لدولة عربية موحدة ، وقد شرحت ديباجة الميثاق والمادة الثانية منه أهداف الجامعة السياسية وغير السياسية وكرست ديباجة الميثاق والمادة ٢/١ أن من مقاصد الجامعة صيانة استقلال أعضائها ضد أى عدوان خارجى وكذلك حل المنازعات العربية بالطرق الودية عملاً بما نصت به المادة الثانية من الميثاق على تنسيق الخطط السياسية بين الدول الأعضاء ضماناً لتحقيق التعاون فيما بينها . أما فى المجالات الاقتصادية فقد ورد فى الميثاق توثيق أوجه التعاون فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب نص المادة الثانية من الميثاق التى عددت أغراض الجامعة على سبيل المثال لا الحصر ، على اعتبار أن الجامعة العربية منظمة إقليمية ذات أغراض عامة ، ليس الهدف من وجودها وحدة الأمة العربية السياسية والاقتصادية وإنما مؤسسة دولية ذات شخصية معنوية تعد ممثلاً لأية دولة من الأعضاء[9]

وأن الجامعة العربية تعد من وجهة نظر الحكومة المصرية الموقعة على الميثاق مؤسسة دولية لها شخصية معنوية مستقلة عن سائر الدول . فى النشاط الذى تقوم به فى سبيل تحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها وتحددت فى ميثاقها التى من أهمها تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ للعناية بالأمن والسلام وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وأن الجامعة العربية اتخذت من جانبها التدابير التى

---

[9] راجع : فتوى رقم ٨١ بتاريخ ١٩٤٦/١١/٧ مجموعة السنوات الثلاث الأولى للفتوى قسم الرأى بمجلس الدولة المصرى – ص ٤٦٧ – ٥٦٨ .

يقضى بها العرف الدولى لتأييد شخصيتها ووجودها القانونى ، إذا بادرت بتبليغ ميثاقها إلى المؤتمر الذى عقد فى سان فرانسسكو كما وافقت الدول المتحدة بصورة ميثاقها وتلت ردها فى هذا العدد .

وفى هذا كله ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الدول المتحالفة اعترفت بشخصيتها الدولية ، ولما كانت الحكومة المصرية قد اعترفت لجامعة الدول العربية بأن لها شخصية معنوية مستقلة تُعنى بسائر الدول المتضمنة لها فى سبيل تحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها وتحددت بميثاقها ، لذلك فإن هذا الميثاق لا يؤثر على سيادة الدول الأعضاء فى الجامعة بكامل استقلالها وسيادتها فى شئونها الداخلية والخارجية[١٠]

ويترتب على ما سبق ذكره أن الأمين العام للجامعة العربية لا يمثل عند اتصاله بدولة من الدول الأجنبية إحدى الدول الأعضاء فى الجامعة ، وإنما يقوم فى هذا الصدد بتنفيذ قرارات مجلس الجامعة طبقاً للمادة الأولى من النظام الداخلى للأمانة العامة التى تنص على أن الأمين العام لجامعة الدول العربية ينوب عن الجامعة فيما تتخذه من إجراءات فى حدود نصوص الميثاق وقرارات الجامعة وميزانياتها المعتمدة من المجلس وهو المسئول وحده أمام مجلس الجامعة عن جميع أعمال الأمانة العامة وتطبيق أنظمة العمل على إدارات الأمانة العامة وأقسامها التى تقوم بأعمالها تحت إشراف الأمين العام وموافقته . أما مجلس الجامعة فهو يقوم بتحقيق أغراض الجامعة المبينة فى المادة الثانية من ميثاقها التى تنص على أن الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد ومصالحها والمادة الثالثة من الميثاق نصت على أن يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها .

وقد نستخلص من دراسة ميثاق جامعة الدول العربية أنه لا يختلف فى جوهره عن ميثاق الأمم المتحدة وإن كان على مستوى الدول العربية بصفتها منظمة إقليمية . أما أهداف الأمة العربية فى الوحدة السياسية والاقتصادية فليس وارداً فى الميثاق وأن الأمة

---

[١٠] راجع : د. عبد العزيز محمد سرحان – قواعد القانون الدولى العام ٩ – القاهرة – ١٩٧٣ – ص ١٠٠ وما بعدها .

العربية وقعت فى فخ السياسة البريطانية التى رأت أن تتبع سياسة (اجمع واحكم) بأن تجمع الدول العربية حول تنظيم واحد تقف هى من ورائه لتنفيذ أغراضها دون أن تتحمل مسئولية ذلك بل تلقيها على جامعة الدول العربية[11] وأيا كان السبب فى اتخاذ الحكومة البريطانية لذلك الموقف من أمة العرب فقد انتهزت الحكومات العربية الفرصة ، وسارع كل منها إلى محاولة تحقيق ما يتفق ومصالحه، مثلهم فى ذلك مثل أية دولة مستقلة ذات سيادة تتعامل مع الدول الأخرى وفقا لمصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وحال الدول العربية فى نطاق جامعة الدول العربية وميثاقها لا يختلف عن ذلك وعليه يجب إعادة النظر فى وضع الجامعة العربية وتعديل ميثاقها ليصبح دستوراً لدول عربية موحدة ، تحقق أمانى الأمة العربية فى الوحدة والحرية والاستقلال ، واسترداد الحقوق العربية المغتصبة سواء فى فلسطين أو ما عداها من أرض العرب .

الفصل الثانى

المنظمات العربية المتخصصة وأثرها فى تعزيز الاقتصاد العربى المشترك

تمهيد :

طبقاً لنص المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية حيث كانت مباشرة الاختصاصات الفنية التى عهد بها إلى الجامعة تطبيقاً للمادة المذكورة من الميثاق وتحديد التخصص الدقيق الذى يتطلب إنشاء منظمات متخصصة تعمل فى نطاق الجامعة وتتوخى تحقيق بعض الأغراض المنصوص عليها فى الميثاق . وتعتبر وكالات متخصصة للجامعة، وقد أنشئت هذه المنظمات بموجب اتفاقيات مستقلة ووافق مجلس الجامعة العربية على مشروعاتها . ودعا الدول الأعضاء إلى الارتباط بها ، كما أن الميثاق لم يغفل أهمية التعاون الاقتصادى . بين الدول (أعضاء الجامعة) . باعتباره من أهم العوامل المؤدية إلى تحقيق التقارب السليم فيما بينها . وبالتالى تحقيق وحدتها ، باعتبارها الهدف البعيد

[11] راجع : د. عائشة راتب ، التنظيم الدولى – الكتاب الثانى – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٧١ – ص ٢٤ – ٢٥

والأصل للمنظمة[١٢] ، ومن هنا يتضح أن ميثاق الجامعة جعل من التعاون الاقتصادى العربى هدفاً إلى تحقيق الوحدة السياسية بين الدول العربية جرياً وراء ما ورد فى اتفاقية السوق الأوربية المشتركة من أهداف بعيدة المدى لتحقيق وحدة أوربا السياسية بعد أن تتحقق أهداف السوق الأوربية ، وعليه سوف نتناول فى هذا الفصل دراسة المنظمات العربية المتخصصة وأثرها فى تعزيز الاقتصاد العربى المشترك فى مبحثين على التوالى :

* المبحث الأول : المنظمات العربية المتخصصة .
* المبحث الثانى : أثر المنظمات المتخصصة فى تعزيز الاقتصاد العربى المشترك .

المبحث الأول

المنظمات العربية المتخصصة

لما كانت جامعة الدول العربية ، كما سبق القول بأنها إقليمية ذات أهداف عامة ومتعددة فقد نصت المادة الثانية على أن من أغراض المنظمة تعاون الدول المشتركة ، تعاونا وثيقا فى الشئون الاقتصادية والمالية (ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة أمور الزراعة والصناعة (الفقرة ٢/١ من المادة الثانية) وفى شئون المواصلات (ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد (الفقرة ٣/ب من المادة الثانية) أن ما ورد فى المادة الثانية من الميثاق ، تقتضى التخصص الدقيق ، فقد تطلب الأمر إنشاء منظمات عربية متخصصة تعمل فى نطاق الجامعة، وتتوخى تحقيق بعض الأغراض المنصوص عليها فى الميثاق ، وتعتبر وكالات متخصصة للجامعة . وقد أنشئت هذه المنظمات بموجب اتفاقيات مستقلة وافق مجلس جامعة الدول العربية على مشروعاتها ،ودعا الدول الأعضاء إلى الارتباط بها ، وفيما يلى بيان موجز عن هذه المنظمات .

١- اتحاد البريد العربى :

أنشئ بموجب اتفاقية وافق مجلس جامعة الدول العربية على مشروعها بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٩ ، ويهدف إلى تنمية التعاون وتوثيق الروابط بين دول الاتحاد فى العلاقات

[١٢] راجع : د. محمد سامى عبد الحميد – قانون المنظمات الدولية – مؤسسة الثقافة الجامعة – ١٩٧٩ – ص ٣٠٤ .

البريدية المتبادلة بينها ، ووضع أحكام أكثر فائدة للجمهور من تلك التى وردت فى الاتفاقية البريدية العالمية .

وكان مقر الاتحاد مدينة القاهرة ، ثم انتقل عام ١٩٧٩ إلى دبى .

٢- الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسكية :

أنشئ هذا الاتحاد بموجب اتفاقية وافق مجلس جامعة الدول العربية على مشروعها بتاريخ ١٩٥٣/٤/٩ ، ويهدف إلى التعاون على تنظيم المواصلات السلكية واللاسلكية ، وتعميمها بين الدول والبلاد أعضاء الاتحاد ، والعمل على تنمية وتحسين وتعميم وسائل الاتصال بينها ، وتيسير استخدامها إلى أقصى حد ممكن .

وكان مقر الاتحاد مدينة القاهرة ، ثم انتقل عام ١٩٧٩ ، إلى بغداد

٣- اتحاد إذاعات الدول العربية :

أنشئ بموجب اتفاقيةٍ وافق مجلس الجامعة على مشروعها بتاريخ ١٩٥٥/١٠/١٥ ، ويهدف إلى وضع خطة منسقة تسير عليها إذاعات الدول العربية فى برامجها ، وتعريف جميع شعوب العالم بواقع الأمة العربية وإمكاناتها وآمالها وأمانيها وقضاياها ، وتنمية ودراسة جميع المسائل المتعلقة بالإذاعة ، والعمل على تبادل الخبرات والمعلومات والمواد عن كل المسائل التى تعود بالنفع العام على جميع إذاعات الدول العربية الأعضاء، والعمل على زيادة إمكانياتها فىالحق الإذاعى والنهوض به .

وكان مقر الاتحاد مدينة القاهرة ، ثم انتقل عام ١٩٧٩ إلى تونس .

٤- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

أنشئ بموجب اتفاقيةٍ وافق المجلس الاقتصادى لدول الجامعة العربية على مشروعاتها بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣ ، ويهدف إلى العمل على تحقيق حرية انتقال الأشخاص ورءوس الأموال والتملك والإيصاء والإرث بين دول الجامعة ، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية . وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى وحرية النقل والترانزيت ، واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية .

وكان مقر المنظمة مدينة القاهرة ، ثم انتقل عام ١٩٧٩ إلى عمان .

٥- المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة :

أنشئت بموجب اتفاقيةٍ وافق مجلس جامعة الدول العربية على مشروعها بتاريخ ١٩٦٠/٤/١٠ وتهدف إلى العمل على دراسة أسباب الجريمة ومكافحتها ، وتحقيق التعاون المتبادل بين الشرطة الجنائية فى البلاد العربية ، بمكافحة المخدرات .

ويتفرع عن هذه المنظمة مكاتب ثلاثة : المكتب الدولى لمكافحة الجريمة ببغداد ، والمكتب الدولى العربى للشرطة الجنائية بدمشق ، والمكتب الدولى العربى لشئون المخدرات بالقاهرة .

وكان مقر المنظمة مدينة القاهرة ، ثم انتقل عام ١٩٧٩ إلى الرباط .

٦- المنظمة العربية للعلوم الإدارية :

أنشئت بموجب اتفاقيةٍ وافق مجلس جامعة الدول العربية على مشروعها بتاريخ ١٩٦١/٤/١ ، وتهدف إلى العمل على تقدم العلوم الإدارية وتحسين الجهاز الإدارى فى الدول والبلاد العربية ، والعناية بالعلوم المالية المتعلقة بالإدارة ، وترقية وسائل الإدارية العامة ، والتقريب بين النظم الإدارية فىالدول والبلاد العربية تمهيداً لتوحيدها ، والتقريب بين الدراسات الإدارية فى الجامعات العربية وتيسير الانتفاع بها فيما بين الدول والبلاد العربية.

وكان مقر المنظمة مدينة القاهرة ، ثم انتقل عام ١٩٧٩ إلى عمان .

٧- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :

وافق مجلس جامعة الدول العربية ، فى ١٩٦٤/٥/٢١ على مشروع ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اللذين أنشئت بموجبهما هذه المنظمة ، وتهدف إلى دعم الوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربى ، عن طريق التربية والثقافة والعلوم ، ورفع المستوى الثقافى فى هذا الوطن ، حتى يقوم بواجبه فى متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الايجابية فيها[١٣]

---

[١٣] وللمنظمة مندوب دائم لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) فى باريس .

وقد ألحقت بهذه المنظمة بعض الأجهزة التى كانت تابعة لجامعة الدول العربية ، لاتصال نشاطها باختصاصات المنظمة وهى :

أ- معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة .

ب- الجهاز الإقليمى والعربى لمحو الأمية بالقاهرة .

جـ- مكتب تنسيق التعريب فى الوطن العربى بالرباط .

وكان مقر المنظمة مدينة القاهرة ، ثم انتقل عام ١٩٧٩ إلى تونس .

٨- منظمة العمل العربية :

وافق مجلس جامعة الدول العربية ، فى ١٩٦٥/٣/٢١ على مشروع الميثاق العربى ودستور منظمة العمل العربية اللذين يقضيان بإنشاء هذه المنظمة التى تهدف إلى تحسين ظروف العمل وشروطه للقوى العاملة ، بما يتفق مع كرامة الإنسان العربى ، والسعى إلى رفاهيته المادية والروحية وتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية .

وكان مقر المنظمة مدينة القاهرة ، ثم انتقل عام ١٩٧٩ إلى بغداد .

٩- المنظمة العربية للتنمية الصناعية :

وقد تأسست فى ١٩٨٠/٩/٢٠ بهدف الإسهام فى تنمية وتطوير الصناعة فى الوطن العربى ، على المستويين القطرى والقومى ، وتنسيق القدرات العربية فى قطاعات الصناعة والكهرباء وصناعة التعدين ، وتشجيع التعاون فى مجالات التنمية والتحليل والقياس بين هذه الدول ، وتنسيق وتوحيد المواصفات بينها .

وكان مقر المنظمة مدينة القاهرة ، ثم انتقل عام ١٩٧٩ إلى عمان .

١٠- المنظمة العربية للتنمية الصناعية :

وقد تأسست فى ١٩٨٠/٩/٢٠ بهدف الإسهام فى تنمية وتطوير الصناعة فى الوطن العربى ، على المستويين القطرى والقومى ، وتنسيق القدرات العربية فى قطاعات الصناعة والكهرباء وصناعة التعدين ، وتشجيع التعاون فى مجالات التنمية الصناعية بين الدول العربية ، فى إطار استراتيجية العمل العربى المشترك.

ومقر المنظمة مدينة بغداد

١١- مجلس الطيران المدنى للدول العربية :

أنشئ بموجب اتفاقيةٍ وافق مجلس جامعة الدول العربية على مشروعها بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢١ ، ويهدف إلى العمل على تقديم المبادئ والقواعد الفنية والاقتصادية المتعلقة بالنقل الجوى وتشجيعه ، وفىالحقلين العربى والدولى .

وكان مقر المجلس مدينة القاهرة ، ثم انتقل عام ١٩٧٩ إلى الرباط .

١٢- الصندوق القومى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى :

وافق المجلس الاقتصادى على مشروع اتفاقية قيام هذا الصندوق فى ١٩٦٨/٥/١٦ . ويهدف إلى الإسهام فى تمويل مشروعات الإنماء الاقتصادى والاجتماعى فىالدول العربية، وتشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربى ، وتوفير الخبرات والمعونات الفنية فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية .

ومقر الصندوق مدينة الكويت .

١٣- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول :

نشأت المنظمة باتفاقية وقعتها المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا فى ١٩٦٨/١/٩ ، على أن تظل مفتوحة لباقى الدول العربية المصدرة للبترول . وتهدف المنظمة إلى تحقيق تعاون الدول الأعضاء فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى فى صناعة البترول ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها فىالأقطار الأعضاء ، إلى الحد الذى يمكّن المنظمة القانونية المعمول بها فى الأقطار الأعضاء من ممارسة نشاطها ، ومساعدة الأعضاء فى تبادل المعلومات والخبرات ، وإتاحة فرص التدريب والعمل لمواطنيهم فى الأقطار التى تتوفر فيها إمكانات لذلك ، وتعاون الأعضاء على حل ما يعترضهم فى إنشاء مشروعات مشتركة فى مختلف أوجه النشاط فى صناعة البترول ، يقوم بها جميع الأعضاء ، أو من يرغب منهم فى ذلك .

ومقر المنظمة مدينة الكويت .

١٤- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:

وقد تأسست عام ١٩٦٥ ، إلا أنها لم تباشر نشاطها إلا فى ١٩٧٥/٤/١ ، وهى تهدف إلى تأمين المستثمر العربى ، بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر القائمة عن

المخاطر غير التجارية ، وتقوم بتشجيع الاستثمار بين الأقطار المتعاقدة ، وتنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمارات وأوضاعها فى هذه الأقطار .

١٥- المنظمة العربية للتنمية الزراعية :

وافق مجلس الجامعة على مشروع اتفاقية إنشاء هذه المنظمة بتاريخ ١١/٣/٩٧٠ . وتهدف إلى الإسهام فى تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة فى القطاع الزراعى ، وتنسيق وسائل وطرق استثمارات على أسس علمية ، ورفع الكفاية الإنتاجية الزراعية ، والعمل على زيادة الإنتاج الزراعى لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى الدول والبلاد العربية ، وتسهيل تبادل المنتجات الزراعية بينها ، ودعم إقامة المشروعات والصناعات الزراعية فيها .

ومقر المنظمة مدينة الخرطوم .

١٦- صندوق النقد العربى :

وقد تأسس فى ٢٧/٤/١٩٧٦ ، وباشر نشاطه منذ عام ١٩٧٨ ، وهو يهدف إلى تصحيح الاختلال فى موازين مدفوعات الدول الأعضاء ، واستقرار أسعار الصرف بين العملات العربية وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها ، وإرساء السياسات وأساليب التعاون النقدى العربى ، ودراسة سبل توسيع استعمال الدينار الحسابى العربى ، وتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية .

ومقر الصندوق مدينة أبو ظبى .

١٧- الأكاديمية العربية للنقل البحرى :

وقد وافق مجلس الجامعة على تأسيسها فى ٢٦/٥/١٩٧٢ ، وباشرت نشاطها منذ عام ١٩٧٥ ، وهى تهدف إلى دعم وتطوير قطاع النقل البحرى فىالدول الأعضاء ، عن طريق إقامة بنيان بحرى وتجارى متطور ، وإجراء البحوث والدراسات وتقديم المشورة إلى مؤسسات وشركات النقل البحرى ، والتخطيط لضمان استمرار توفير الكوادر العربية اللازمة لإدارة الأساطيل البحرية والتجارية العربية .

وقد كان مقر الأكاديمية مدينة الاسكندرية ، ثم انتقل عام ١٩٧٩ إلى الشارقة ، ثم عادت مرة أخرى إلى مقرها الأول مدينة الاسكندرية تحت اسم الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

١٨- المركز العربى لدراسة المناطق الجافة والأراضى القاحلة :

وافق مجلس الجامعة على مشروع اتفاقية هذا المعهد فى ١٩٦٨/٩/٣ ، وهو يهدف إلى القيام بدراسات إقليمية تتعلق بالمناطق الجافة والمصادر المائية ووسائل استغلالها ، ودراسة النواحى الجيولوجية للمناطق المختلفة ، واقتصاديات استغلال الأراضى القاحلة ، ورسم الخرائط ومدى تعرض التربة للانجراف بواسطة الرياح، ومياه السيول والرى والأمطار ، وأفضل طرق الرى والصرف ، وحسن استثمار التربة والمياه ، وأثرالملوحة علىالتربة والنباتات ، ووسائل علاجها ، ودراسة بيئة وأقلمة النبات والحيوان .

ومقر المركز مدينة دمشق .

١٩- المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية :

وقد وافق مجلس الجامعة على تأسيسها فى ١٩٧٦/٣/٢١ وباشرت نشاطها منذ ١٩٧٨/٧/١ ، وتهدف إلى توفير واستثمار قطاع فضائى عربى للخدمات العامة المتخصصة فى مجال الاتصالات السلكية واللاسكية ومساعدة الدول العربية فنياً أو مادياً فى تصميم وتنفيذ المحطات الأرضية وإجراء الدراسات والبحوث الخاصة بعلوم وتكنولوجيا الفضاء والقيام بنقل العمل التليفزيونى والإذاعى عن طريق الشبكة الفضائية العربية بين الهيئات المهنية فى الدول العربية .

ومقر المؤسسة مدينة الرياض .

٢٠- المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا :

تنفيذاً لقرارات مؤتمر القمة العربى السادس بالجزائر ، فى اجتماعه يوم ١٩٧٣/١١/٢٨ ، وتوصيات المجلس الاقتصادى ، فى اجتماعه يوم ١٩٧٣/١٢/٥ . تم إنشاء هذا المصرف ، بهدف دعم التعاون الاقتصادى والمالى والفنى بين الدول الأفريقية والعالم العربى ، وتحقيقاً لهذا الهدف يقوم المصرف بالإسهام فى تمويل مشروعات

التنميـة الاقتصاديـة فـى أفريقيـا ، وتشـجيع مشـاركة رءوس الأمـوال العربيـة فـى هـذه المشروعات ، وكذا الإسهام فى توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية فى أفريقيا .

ومقر المصرف مدينة الخرطوم .

المبحث الثانى

أثر المنظمات المتخصصة فى تعزيز الاقتصاد العربى المشترك

ذكرنا فى المبحث الأول من هذا الفصـل المنظمـات العربيـة المتخصصـة والعديـد مـن اللجان التى أنشأتها ، إلا أنها لم تنجح – رغم ذلك – فى أن تحقق خطوات إيجابيـة نحـو التكامل الاقتصادى بين الدول العربية ويرجع ذلك إلى عدة أمور وهى :

أولاً : أن الدول العربية المشتركة فى هذه المنظمات والموقعة على العديد من الاتفاقيـات الاقتصادية ، لم تكن جادة فى تنفيذ الأنظمة الأساسية لهذه المنظمات وكذلك تنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقيات .

ثانياً: أن الاتفاقات والمنظمات التى تقتصر على المبادئ العامة دون أن تمس نشاط الدول الأعضاء ، كانت تلاقى موافقة من الكثيرين ، نظراً لعموميتها واتصافها بالمرونـة وبالتفسـيرات المختلفـة . أمـا الاتفاقـات والمنظمـات التى تعتبر وجودهـا قد يحقـق خطوات واسعة نحو التضامن الاقتصادى العربى ، مثل السوق العربية المشتركة ، والصنـدوق العربـى للإنمـاء الاقتصـادى والاجتمـاعى ، ومنظمـة الـدول العربيـة المصدرة للبترول ، فلم تنل سوى موافقة وتصديق عدد قليل من الدول الأعضاء ، وذلك خشية ما ترتبه هذه المنظمات وتلك الاتفاقات من التزامات محددة ، مـع أن هذه الالتزامـات غير كافيـة لتحقيـق الوحـدة الاقتصاديـة العربيـة . وفـى ظل هذه الأوضاع يرى الكثيرون أن جامعة الدول العربية فشلت فى تحقيق رسـالتها ، مـن أجل الوحدة السياسية والاقتصاديـة للأمـة العربيـة ، ونـادوا بإلغائهـا أو تطويرهـا تطويراً جذرياً .

ثالثاً : لقد سبق القول بأن جامعة الدول العربية قد جمعت الـدول العربيـة الأعضـاء تحـت لـواء منظمـة إقليميـة ، تحـرص كل دولـة مـن الـدول المشـتركة فيهـا علـى تـأكيد سيادتها وعدم المساس بهذه السيادة فجاء ميثاق جامعة الدول العربية أضعف مـن

أن يمنح الجامعة من الاختصاصات الذاتية أو الأجهزة القوية التى تمكنها من تحقيق أهداف الأمة العربية فى الوحدة السياسية والاقتصادية . وعليه قامت جامعة الدول العربية منذ نشأتها ضعيفة التكوين ، قصد من وراء قيامها كرمز للتضامن العربى وليس جهازاً يعمل لدعم التعاون العربى ليصل إلى أهداف الأمة العربية المنشودة فى الوحدة والحرية والاستقلال ومواجهة المشاكل والصعاب التى وصفها الاستعمار فى طريقها وأرادوا لها أن تكون دولة ضعيفة يشملها كيان هش حتى لا يستطيع التصدى بفاعلية لتحرير البلاد العربية من الاستعمار وخاصة إسرائيل التى احتلت قلب الأمة العربية واستنزفت بمساعدة الغرب اقتصاديات الأمة العربية وحرمان العرب من تحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادى بين دول الجامعة العربية .

رابعاً : وقد كان التوتر الذى ساد علاقات الدول الأعضاء ، فى كثير من الفترات ، عاملاً من عوامل إضعاف دور الجامعة ، جعل قراراتها ، فى كثير من الأحيان ، أقرب إلى الشعارات العامة ، منها إلى القرارات المحددة الملزمة ، ولذلك لم يكن غريباً ألا تتدخل فى حل كثير من المنازعات ، وأن تتم تصفية الخلافات خارج إطارها ، وقد تجلى هذا الضعف فيما شهده العالم العربى خلال النصف الثانى من عام ١٩٧٥ وأوائل عام ١٩٧٦ ، من أحداث مؤسفة فى لبنان تطورت إلى حرب أهلية شاملة ، ومن خلافات حادة بين الجزائر والمغرب وموريتانيا إلى استخدام القوة المسلحة بين هذه الدول ، ومن قطيعة ، على المستوى الرسمى بين مصر وغالبية الدول العربية اعتباراً من مارس ١٩٧٩ ، أدت إلى إخلال جسيم بالأمن العربى الجماعى، وإضعاف كبير لمسيرة العمل العربى المشترك عامة .

ورغم أننا نسلم بنواحى القصور فى ميثاق الجامعة العربية ، وبحتمية تعديله بما يتفق وتطور العلاقات العربية ، والقدرة على التصدى للتكتلات الأخرى ، إلا أننا نرى أنها كانت، وفى أصعب فترات الخلافات السياسية بين الدول العربية ، عاملاً من عوامل تذكرتهم بالوحدة التى تجمعهم ، وهى لذلك يجب أن تبقى ، وأن تعالج نواحى القصور فيها ، وأن تتدعم بكافة الإمكانات المادية والمعنوية .

وقد كان الميثاق الوطنى المصرى ، الصادر فى مايو ١٩٦٢ ، على حق حيث قرر ، فى الفصل التاسع منه الخاص بالوحدة العربية أنه "إذا كانت الجامعة العربية غير قادرة على أن تحمل الشوط العربى إلى غايته العظيمة البعيدة فإنها تقدر أن تعلى السير به خطوات .

إن الشعوب تريد أملها كاملاً ، والجامعة العربية – بحكم كونها جامعة للحكومات – لاتقدر على الوصول إلى أبعد من الممكن .

لهذا فإن الجامعة العربية تستحق كل التأييد ، على ألا يكون هناك تحت أى ظرف من الظروف – وهم تحميلها أكثر من طاقتها العملية التى تحدها ظروف قيامها وطبيعتها.

ولا يجب ألا يغيب عن الذهن أن الجامعة العربية نشأت انعكاساً لما كانت عليه العلاقات العربية فى عام ١٩٤٥ ، وأن طبيعة هذه العلاقات فى الآونة الحاضرة ، بعد التجارب التى مرت بها الجامعة العربية ، والتحديات التى عاصرتها الأمة العربية ، تحتم بلا شك صورة أقوى لهذا التنظيم الإقليمى القومى .

وإذا كان تعديل الميثاق قد أصبح اليوم ألزم من أى وقت مضى ، فإن روحاً جديدة ، تستند إلى الإيمان بوحدة المصير العربى ، وحتمية الوحدة العربية ، يجب أن تسود العلاقات العربية ، وأن تحول النصوص والمبادئ والشعارات إلى واقع حقيقى ملموس .

الفصل الثالث

أثر الوحدة الاقتصادية العربية على بناء الكيان السياسى العربى الموحد

تمهيد :

لقد سبق لنا القول بأن الأمة العربية دخلت فى شكل من أشكال الاتحاد بين الدول ، هو شكل الاتحاد التعاهدى الذى أسفر عن قيام جامعة الدول العربية ، كمؤسسة دولية ذات شخصية معنوية مستقلة عن سائر الدول الأعضاء والأمين العام إنما ينفذ قراراتها ولا يعد ممثلاً لأية دولة من الأعضاء وفقا للمادة الأولى من النظام الداخلى للأمانة العامة التى تنص على أن الأمين العام لجامعة الدول العربية ينوب عن الجامعة فيما يتخذه من إجراءات فى حدود نصوص الميثاق وقرارات الجامعة وميزانيتها المعتمدة من المجلس وهو المسئول وحده أمام مجلس الجامعة عن جميع أعمال الأمانة العامة وتطبيق أنظمة

العمل على إدارات الأمانة العامة وأقسامها التى تقوم بأعمالها تحت إشراف الأمين العام وموافقته . أما مجلس الجامعة العربية فله أن يتخذ كافة القرارات التى يراها لتحقيق أغراض الجامعة المبينة فى المادة الثانية من ميثاقها التى تنص على أن الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد المصيرية ومصالحها .. الخ والمادة الثالثة تنص على أن يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها .

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقيات فى الشئون المشار إليها فى المادة السابقة وغيرها ، ويدخل فى مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، فلهذه الاعتبارات المتقدمة يمكن أن تقول بأن المكاتبات الصادرة من الأمين العام فى حدود الميثاق وتنفيذاً لقرارات الجامعة لا يمكن أن تنسب إلى الحكومات الأعضاء كما أن الردود التى تتلقاها الأمانة العامة لا يمكن اعتبارها موجهه إلى كل من الحكومات الأعضاء التى تتحدث عن نفسها بنفسها .

وإذا كان الاستعمار فى كل صوره – قديمة وحديثة – سواء أتى من الغرب أو الشرق، قد حرص دائماً على تعويق الوحدة العربية وضرب الحركات الوحدوية وتحييز قيام دولة إسرائيل فى فلسطين فى قلب الأمة العربية أو مد نفوذه إليها ، ولذلك حارب الاستعمار دائماً مشروعات الاتحاد العربى ، بل تآمر على جميع الأنظمة أو المؤسسات الاتحادية التى قامت ، ووضع فى سبيلها العراقيل والعقبات ،وهكذا كان موقف الاستعمار من الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة فى سنة ١٩٥٨ ، وكذلك كان موقفه من مشروع الاتحاد بين مصر وسرويا والعراق الذى أعلن فى ٧ أبريل للعام ١٩٦٣ ، وفى كل مرة يقوم اتحاد أو مشروع اتحاد بين بلدين عربيين أو أكثر ، يشن الاستعمار عليه الحرب ، سواء بالدعاية ضده أو تدبير المؤامرات من أجل إحباط المشروع أو تقويض الاتحاد[١٤] ... لذا من المهم أن نتطرق فى هذا الفصل من بحثنا إلى

---

[١٤] راجع : الدكتور / ثروت بدوى – النظم السياسية – دار النهضة – القاهرة سنة ١٩٦٢ – ص ١٠٠ .

الاتجاهات العربية نحو التكامل الاقتصادى العربى وأثر الاقتصاد على الوحدة العربية فى مبحثين على التوالى :

* المبحث الأول : الاتجاهات العربية نحو التكامل الاقتصادى العربى .

* المبحث الثانى : أثر التكامل الاقتصادى العربى على قيام الوحدة العربية .

المبحث الأول

الاتجاهات العربية نحو التكامل الاقتصادى العربى

إذا كانت الجامعة العربية تعمل على تحقيق التعاون العربى فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعلى ذلك لا يقتصر التعاون العربى على المجالات السياسية ، بل يمتد إلى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فالواقع أن نجاح الجامعة فى تحقيق مزيد من التكامل بين الدول الأعضاء فى هذه المجالات وخاصة المجال الاقتصادى هو وحده الكفيل لتحقيق الاتحاد السياسى على أسس متينة ، خاصة أن مقومات القومية العربية وطبيعة الثروات والإمكانات الاقتصادية لدى الدول العربية ، تجعل فرص النجاح فى هذا المجال أكبر منها فى المجال السياسى ، وخاصة إذا نظرنا إلى ثروة العروبة من البترول والعمل على تكوين صندوق متحد للعروبة للتعاون فى النهوض بالمستوى المادى والمعنوى للدول العربية الفقيرة وأن تستمد عائدات البترول فى العمل المنتج والإصلاح فى جميع الأرض العربية وتعميرها ، وذلك بدلاً من الاتجاه إلى الخارج للحصول على قروض ومعونات أجنبية لتحقيق برامج الإصلاح والتخطيط ، والعمل كذلك على تغذية الأرض القحلاء الصالحة للزراعة بالمياه وتنظيم ريها وتوفيره فهى المورد الوحيد ، ولا تمتلك هذه الأقطار موارد معدنية أخرى ، فالزراعة هى الخطوة الجادة للخروج من حياة الفطرة الأولى والبداوة والرعى التى لا تزال قائمة فى جل الأصقاع فى بعض الأقطار العربية ، والبترول خير معين على تحقيق هذه الغاية بما يدره من أموال يمكن أن تحرك الآلات اللازمة لإصلاح الأرض وإعدادها للزراعة.

إعادة تنظيم البلاد العربية الفقيرة إدارياً واقتصاديا وماليا ومكافحة الأمية والأمراض والفاقة بوسائل منظمة حديثة لا عن طريق الإحسان والإعانة فحسب . وإن صبغ البلدان بالصبغة الحديثة وإدخال مدنية المواصلات والنقل ووسائل الراحة الحديثة أسوة بشتى

بلدان العالم المتمدين وإقامة ريف حقيقى لزراعة مستقرة يعدها فى القريب العاجل لخطوات التصنيع التى تهب الزراعة أهم ما يجب العناية به[١٥] وإذا كان ميثاق جامعة الدول العربية لم يغفل أهمية التعاون الاقتصادى ، تبين ذلك للدول أعضاء الجامعة باعتباره من أهم العوامل المؤدية إلى تحقيق التقارب السليم فيما بينها ، وبالتالى تحقيق وحدتها ، باعتبارها الهدف البعيد والأصل للمنظمة ، فنصت المادة الثانية على أن من أغراض المنظمة ، تعاون الدول المشتركة فيها ، تعاوناً وثيقاً ، فى الشئون الاقتصادية والمالية (ويدخل فى ذلك التبادل التجارى ، والجمارك والعملة ، وأمور الزراعة والصناعة، وفى شئون المواصلات ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران ، والملاحة ، والبرق والبريد) .

وتطبيقاً لنص المادة الرابعة من الميثاق ، شكلت لجنة فنية للشئون الاقتصادية والمالية، وأخرى لشئون المواصلات وقد قامت اللجنتان بالاستعانة بالإدارة المختصة فى الأمانة العامة ببحث أفضل وأسلم السبل لتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء فى كافة المجالات الاقتصادية ، وبتحديد القواعد والأحكام الكفيلة بتوسيع مدى هذا التعاون تدريجياً. كما قامت بصياغة أكثر من مشروع اتفاق ، من أجل تحقيق هذه الغاية فيما بعد على مجلس الجامعة لإقرارها ، ثم قامت الدول الأعضاء المنظمة بالتصديق عليها .

وأهم الاتفاقيات ذات الطبيعة الاقتصادية التى تم إبرامها بين دول الجامعة العربية .

أ - إتفاقية بشأن تسهيل التبادل التجارى وتنظيم الترانزيت بين دول الجامعة العربية .

وقد وافق مجلس الجامعة على هذه الاتفاقية فى السابع من سبتمبر عام ١٩٥٣ ، ودخلت دور التنفيذ فى الثانى عشر من ديسمبر عام ١٩٥٣ ثم عدلت بعد ذلك أكثر من مرة .

ب- إتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية . وقد وافق مجلس الجامعة على هذه الاتفاقية فى السابع من سبتمبر

---

[١٥] راجع : الدكتور / أحمد سويلم العمرى – النظم السياسية المعاصرة – مطبعة العلوم – القاهرة ١٩٥٩ – ص ٩٥٢ وما بعدها .

عام ١٩٥٣ ، ثم دخلت دور التنفيذ اعتباراً من الثانى عشر من ديسمبر عام ١٩٥٣، وقد عدلت هى الأخرى بعد إبرامها أكثر من مرة .

وتهدف الاتفاقية الأولى الخاصة بتسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية :

١- إعفاء المنتجات الزراعية ، والحيوانية ، والثروات الطبيعية ، المنصوص عليها فى جدول خاص ملحق بالاتفاقية ، من كافة رسوم الاستيراد الجمركية ، بشرط أن يكون منشأ هذه المنتجات إحدى البلاد أطراف الاتفاقية (المادة ١/١) .

٢- تخفيض رسوم الاستيراد الجمركية بالنسبة للمنتجات الصناعية العربية التى يكون منشؤها إحدى البلدان أطراف الاتفاقية ، والمنصوص عليها فى جدول خاص ملحق بالمعاهدة (المادة ١/ب) .

٣- عدم إخضاع المنتجات الزراعية ، والحيوانية ، والصناعية ، المنتجة فى بلد أحد الأطراف المتعاقدة ، والمستوردة فى بلد طرف آخر ، إلى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة ، أو على موادها الأولية فى البلد المستورد (المادة ١/ج) .

٤- تعامل البلاد العربية فيما بينها ، من حيث إجازات الاستيراد والتصدير ، على أساس المعاملة التفضيلية (المادة ١/د) .

٥- تسهيل حركة الترانزيت ، عبر البلاد أطراف الاتفاقية ، وفقا للأنظمة والقواعد الجمركية المرعية فى البلد الذى تمر عبره تجارة الترانزيت (المادة ٤) .

أما الاتفاقية الثانية الخاصة بتسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية فتهدف إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ - تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية المبينة فى جدول ملحق بالاتفاقية إلى بقية البلدان المتعاقدة ، ومنحها أقصى ما يمكن من معاملة مفضلة فى حدود إمكانيات كل دولة ، وفقاً لأنظمة تحويل المعاملات الخارجية ، وأنظمة الاستيراد المطبقة فى أراضيها (المادة ١/١) .

ب- تشجيع انتقال رؤوس الأموال ، بين البلدان المتعاقدة ، تمكينا لرعاياها والمقيمين فيها من الاشتراك فى مشاريع الإعمار (التنمية الاقتصادية) التى يتفق عليها بين الأطراف أصحاب العلاقة ، فى نطاق القواعد التى تضعها كل دولة لحماية رؤوس أموالها أو رؤوس الأموال التىانتقلت إليها من التسرب خارج البلاد العربية المنضمة إلى هذه الاتفاقية ، وتضمن حكومات الدول المنقولة إليها رؤوس الأموال استعمالها فى الغايات المشار إليها (المادة ٢/١) .

وتحقيقاً لهذا الهدف اتفق على عدم إخضاع رؤوس الأموال المنقولة من بلد عربى إلى بلد عربى آخر ، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية ، لأية رسوم أو ضرائب استثنائية تفرض للحيلولة دون ذلك الانتقال (المادة ٢/٢) ، وعلى أن ترخص حكومة كل بلد من البلاد العربية لرؤوس الأموال العربية التى ترد إليها ، بعد توقيع الاتفاقية ، بالعودة إلى موطنها الأصلى (المادة ٣/٢) .

المجلس الاقتصادى العربى :

سبق أن بينا أن لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية الموقع عليها فى السابع عشر من يونيو عام ١٩٥٠ جانباً اقتصادياً هاماً ، فقد جاء بمادتها السابعة أنه استكمالا لأغراض هذه المعاهدة ، وما ترمى إليه من إشاعة الطمأنينة، وتوفير الرفاهية فى البلاد العربية ، ورفع مستوى المعيشة فيها ، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها ، واستثمار مرافقها الطبيعية ، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية ، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادى، وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقيات خاصة لتحقيق هذه الأهداف .

وقد نيط تحقيق هذه الأهداف بمجلس اقتصادى يتكون من وزراء الدول المتعاقدة بالمتخصصين بالشئون الاقتصادية ، أو ممن يمثلونهم ، إذا استحال حضورهم بأنفسهم (المادة ١/٨) . ويختص هذا المجلس - بصفة اساسية - بأن يقترح على حكومات تلك الدول كل ما يراه كفيلاً بالنهوض باقتصادياتها ، وتنسيق التعاون الاقتصادى فيما بينها على أفضل وأوثق صورة ممكنة ، وبوجه خاص بوضع مشروعات الاتفاقيات المؤدية إلى تحقيق هذه الأهداف تدريجياً ، وله أن يستعين فى أعماله بلجنة الشئون الاقتصادية والمالية المشار إليها فىالمادة الرابعة من الميثاق المنشئ للجامعة (المادة ٢/٨) .

وتمكينا للمجلس الاقتصادى من أداء مهمته على أكمل وجه ، وإدراكاً من دول الجامعة لاهمية التعاون الاقتصادى الحيوية ، وافق مجلس الجامعة فى ٢٦ من مارس عام ١٩٥٩ على بروتوكول خاص يعتبر فيما يتضمنه من أحكام جزءاً مكملاً لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية ، ويهدف هذا البروتوكول - بصفة أساسية - إلى إسباغ كيان ذاتى على المجلس الاقتصادى ، استجابة لرغبة أبداها هذا المجلس فى الرابع عشر من يناير عام ١٩٥٩ ، ومن ثم يقرر أنه من الجائز لأية دولة عضو فى المنظمة ، أو لأية دولة عربية أخرى ، أن تنضم إلى عضوية المجلس الاقتصادى وحده دون أن يعنى هذا الانضمام ارتباطها بطريق مباشر أو غير مباشر ، بالالتزامات ذات الطبيعة الدفاعية المنصوص عليها فى معاهدة الدفاع المشترك .

وقد أصبح هذا المجلس منذ إنشائه ، وخاصة بعد بروتوكول عام ١٩٥٩ ، محور النشاط الاقتصادى للمنظمة ، وأدت مجهوداته إلى إبرام عدة اتفاقيات اقتصادية على جانب عظيم من الأهمية ، فى مقدمتها اتفاقية إنشاء المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادى (المبرمة فى الثالث من يونيو سنة ١٩٥٧ والمعدلة فى السادس من ديسمبر عام ١٩٦٤) واتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية (التى وافق المجلس الاقتصادى عليها فى الثالث من يونيو عام ١٩٥٧) .

المبحث الثانى

أثر التكامل الاقتصادى العربى على قيام الوحدة العربية

لقد تطرقنا فىالمبحث السابق إلى الاتجاهات العربية نحو التكامل الاقتصادى العربى سواء كان هذا التكامل نابعاً من ميثاق جامعة الدول العربية أو بناء على اتفاقيات بين أعضاء دول الجامعة ، أو عن وجوب استثمار فائض أموال البترول العربى فى تنمية الدول العربية الفقيرة ، حتى يمكن للفوارق أن تزول بين أبناء الأمة الواحدة وأن تستطيع أن تهيئ أمورها نحو خلق كيان عربى واحد ، على أن يكون هذا الكيان قادر على مواجهة التكتلات السياسية والاقتصادية العالمية ، وأن تقف وقفة جادة لمراجعة أسباب فشل المشروعات المختلفة للاتحاد بين الدول العربية مروراً بالوحدة بين مصر وسوريا ، حيث تم الاستفتاء الشعبى على الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية

المتحدة فى يوم ٢١ من فبراير ١٩٥٨ ، وقد جاءت نتيجة الاستفتاء بموافقة شبه إجماعية على قيام الجمهورية العربية المتحدة .

وسيراً على طريق الوحدة الشاملة وتحقيقاً لأمانى العرب فى توثيق التعاون والتضامن بين الدول العربية عقدت الجمهورية العربية المتحدة (التى تولدت عن اندماج سوريا ومصر فى دولة واحدة) فى ٨ مارس ١٩٥٨ مع المملكة المتوكلية اليمنية ميثاق اتحاد تحت اسم (اتحاد الدول العربية المتحدة) أما عن اتحاد الجمهوريات العربية حيث بدأت نواة هذا الاتحاد فى اتفاق طرابلس الذىانعقد فى ٢٧ديسمبر ١٩٦٩ فقد اجتمع بمدينة طرابلس بالجمهورية العربية الليبية وضم كلاً من رؤساء الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان ورئيس قيادة الثورة للجمهورية العربية الليبية ، وقد اتفق الرؤساء الثلاثة فى هذا الاجتماع على عقد اجتماعات دورية للرؤساء الثلاثة كل أربعة شهور لمتابعة تحقيق الأهداف المشتركة لشعوبهم والمبادئ المعلنة لثوراتهم والأمانى والتطلعات لأمتهم العربية المجيدة فى الحرية والاشتراكية والوحدة ثم إنشاء لجان مشتركة فى كافة المجالات لوضع الأسس الكفيلة بتحقيق التعاون والتكامل لكل الأقطار الثلاثة بما يعود بالمنفعة المتبادلة لشعوبهم .

وفى ٧ أبريل عام ١٩٧١ تم إعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية الذى اتفقت الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية على إقامته بينها . ومن هذا العرض للمشروعات المختلفة للاتحاد بين الدول العربية والتى لم ينجح أى مشروع فيها وتكتب له الاستمرارية فى الحياة السياسية للأمة العربية ، وتحقيق تطلعات الشعب العربى من خلال انطلاقة كبرى عبر عنها التاريخ العربى والمصير العربى الواحد لتحقيق وحدة الوطنِ العربى بما تنتجه من إمكانيات ، وبما توفره من طاقات سياسية وعسكرية واقتصادية رداً على تحديات الاستعمار والصهيونية ، وهى السبيل إلى استرداد الكرامة وتحرير الأرض والإجهاز على كل صور الاستعمار والاستغلال والتخلف فى وطننا العربى . إن هذه الأهداف الكبيرة فى معناها الشاحذة للهمم لابد لها من روافد تغذيها وتنميها وعلى رأسها التعاون الاقتصادى بدءاً من التكامل وانتهاء بالوحدة الاقتصادية الكاملة بين أبناء الأمة الواحدة حتى يمكن أن تنجح تطلعات الجماهير العربية فى تحقيق الوحدة المنشودة وقيام الدولة العربية الواحدة التى تجمع القوى والطاقات

العربية ، ولأن هذه الدولة ستكون بفضل قدرة جماهير شعبنا وبفضل إمكانيات إقليمها المترامى الأطراف القاعدة الصلبة لحركة التحرير العربى والرد الطبيعى والعملى على كل المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التى تدبر ضد أمتنا العربية لضرب حضارتها الإنسانية والتاريخية ووضعها فى إطار التخلف والتبعية .

وأن الوحدة السياسية المنشودة لابد لها من وحدة اقتصادية تؤدى إلى رفع مستوى معيشة سواد الناس وإنعاش البلاد العربية اقتصادياً ، ويلاحظ أن العديد من البلدان العربية تكاد تكون خلوا من الموارد الطبيعية والأرض تفتقر إلى المياه وتنظيم الرى وإخراج الطعام للناس ، والمدن تحتاج إلى إعادة بنائها بما يكفل الحياة والراحة لساكنيها، والعقول تحتاج إلى نبراس العلم ليضئ لها سبيل الحقيقة ولابد أن تتطلب العلاج الروحى والمادى ليصبح الأهلون فى مستوى الشعوب المتقدمة فى الغرب ، ولابد من التوزيع العادل للثروات داخل الوطن العربى لتنهض البلاد الفقيرة من كبوتها ولابد للحكومات العربية من تحقيق برامج الإصلاح بما تتقاضاه من أرباح البترول ، والكف عن الجهود الخطابية والوعود والتغنى بالمجد الغابر دون أن يشغفها العمل وقف التخطيط الاقتصادى السليم لإنعاش الأهلين الاقتصادى والاجتماعى ، والدول العربية تجتمع بين الحين والحين تحت قبة الجامعة العربية وفى شتى المؤتمرات لتردد آمالاً كباراً وتكشف عن نوايا الاستعمار وتحذر شعوبها وتعلن سخطها وتمسكها بسيادتها مع ضم شمل العرب تحت لواء وحدة الأمة العربية وحبذا لو تشفع القول بالعمل وقد سبقت إليها كنوز قل أن يجود بها الزمان ، وقل أن تتوافر لغيرها ، وأن وجود التفاوت فى الثروات بين أقطار الأمة العربية وخاصة من تضخمت دخولهم من مجتمع بدائى يعيش على القطرة - كان لايملك إلا نسمات الحياة التى يتنفسها وذرات الرياح التى تهب عليه ساخنة أو باردة فيحتمل شدتها ويغتبط برقتها ، إلى رجل يعدو ليلاحق نعماء المدنية الحديثة كى يعوض ما فاته من مسرات وملذات الحياة وترفها إبان حياته البدائية وتقشفه الجبرى . مما خلق هوة واسعة بين أبناء الأمة العربية سواء من ناحية البناء الاجتماعى أو التفاوت الاقتصادى القائم على الثراء الفاحش لبعض أقطار الأمة العربية ويقابله الفقر المدقع للبعض الآخر ، مما عرقل أهداف الأمة العربية فى الوحدة والحرية والمساواة بين أبناء الشعب الواحد والأمة الواحدة ، وعليه لا سبيل إلا أن تكون هناك وقفة عربية لإعادة الحسابات وربط الماضى بالحاضر ومراجعة دقيقة ومتفحصة لأهداف وتطلعات الأمة العربية على مسار

التاريخ العربى والاستفادة من آلاف الملايين من الدولارات التى تدخل خزائن بعض الحكومات العربية دون أن تحقق ما كان يصبو إليه كل عربى من أن هذا الذهب الأسود يرفع من مستوى الشعب العربى ويحقق له الرفاهية والرخاء وأن يعالج أمراضهم الاجتماعية والمادية وأن يوفر لهم العمل والرزق وأن يحيى موارد الأرض ويبنى المدن وينشر العلم والحضارة ويقيم دولة عربية موحدة من المحيط إلى الخليج تقوم على بناء اقتصادى سليم قادر على الاستمرار ومواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية ، قبل أن تدور عجلة الزمن والمخزون من البترول يقل بنسب معينة سنة بعد أخرى دون أن يقابله اصلاح يذكر على المستوى القومى العربى . ووجود المورد الاقتصادى البديل ، ورسم خطط اقتصادية محددة ولسنوات معينة لانتشال الأمة العربية من وهدة البطالة والتأخر والكساد ، وإعادة النظر فى ميثاق جامعة الدول العربية وتطويره نحو وحدة اقتصادية عربية تهدف إلى قيام الوحدة السياسية العربية فى نطاق دولة عربية اتحادية تصون للعرب كرامتهم وتضعهم فى مسار التاريخ لمواجهة القضايا المزمنة والتى لم تجد لها حلاً إلا بقيام دولة عربية قوية تقوم على قاعدة اقتصادية قوية .

الخاتمة

عرضنا فيما سبق لدور الإرادة السياسية فى تعزيز العمل الاقتصادى العربى المشترك موضحين الأسس التى قامت عليها جامعة الدول العربية ، على اعتبار أن هذه الأسس لا تفى بتطلعات الأمة العربية إلى الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين أبناء أمة عاشت فى نطاق دولة واحدة منذ عهد الخلفاء الراشدين حتى نهاية عهد العباسيين ، عندما قضى التتار على دولتهم وتمزقت الأمة العربية ، واستمر هذا الوضع إلى أن استولت الدولة العثمانية على الأرض العربية وأخضعتها لسيادتها لمدة أربعة قرون ، ثم تلا ذلك احتلال الدول الأوربية للأرض العربية من قبل فرنسا وانجلترا وايطاليا . لقد حاول العرب أن يجدوا صيغة للاتحاد بعد قيام جامعة الدول العربية ، إلا أنهم لم يفلحوا فى ذلك، على الرغم من قصور ميثاق جامعة الدول العربية على تحقيق أهداف الأمة العربية فى تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية العربية ، فى نطاق الجامعة العربية لم تنجح فى تحقيق خطوات إيجابية نحو التكامل الاقتصادى العربى . وعليه لابد من وجود نظام دستورى لدولة عربية واحدة تجعل من الوحدة الاقتصادية القاعدة التى

تقوم عليها لبناء الكيان السياسى العربى الموحد ، وإعادة النظر فى ميثاق جامعة الدول العربية وتطويره نحو وحدة اقتصادية عربية تهدف إلى قيام الوحدة السياسية العربية فى نطاق دولة عربية اتحادية تصون للعرب كرامتهم وتضعهم فى مسار التاريخ لمواجهة القضايا المزمنة والتى لم تجد لها حلاً إلا بقيام دولة عربية قوية تقوم على قاعدة اقتصادية قوية .

المراجع :

١. مفيد شهاب – المنظمات الدولية .

٢. يوسف محمود صبح – حقوق الإنسان فى القانون والشريعة .

٣. حسن صبرى الخولى – سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين .

٤. يوسف محمود صبح – الدولة فى الإسلام .

٥. طلعت الغنيمى – جامعة الدول العربية – دراسة قانونية سياسية .

٦. محمد سامى عبد الحميد – قانون المنظمات الدولية .

٧. محمد سامى عبد الحميد – قانون المنظمات الدولية .

٨. عبد العزيز محمد سرحان – قواعد القانون الدولى العام .

٩. عائشة راتب – التنظيم الدولى .

١٠.أحمد سويلم العمرى – النظم السياسية المعاصرة .

السوق الشرق أوسطية والنظام العربي

د. فيصل الرفوع السعودى*

أولاً: المقدمة

١ - موضوع الدراسة

تعتبر الطروحات الأمريكية عن (السوق الشرق أوسطية) نتيجة من نتائج انهيار الاتحاد السوفيتى فى بداية التسعينيات من هذا القرن ، وانتهاء الحرب الباردة بشكلها التقليدى بين المعسكرين : الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية من جهة ، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهة أخرى ، بالإضافة إلى ما آلت إليه قيادة النظام الدولى الراهن، من تفرد فى توجيهه وصياغة ملامح مستقبله - فى المدى المنظور على الأقل - بيد قوة واحدة شبه منفردة هى : الولايات المتحدة الأمريكية . كما كانت هذه الطروحات إحدى النتائج المدمرة لحرب الخليج العربى الثانية التى أخرجت العراق كقوة استراتيجية عربية من دورها الفاعل فى النظام العربى ، ولتراجع دور النفط كعامل مساعد من ركائز النظام العربى بعد أن آلت السيطرة المباشرة عليه إلى الغرب وخروجها من يد الأقطار المنتجة له، إضافة إلى الأهداف المعلنة وغير المعلنة للنظام الدولى الراهن بقبول إسرائيل كأمر واقع وقانونى فى المنظومة الشرق أوسطية ، خاصة بعد الاطراد الشكلى للمسيرة السلمية فى أعقاب مؤتمر مدريد الذى انعقد فى ٣٠ نوفمبر ١٩٩١م ، والتى أفرزت فيما بعد

* رئيس قسم العلوم السياسية - الجامعة الأردنية ، عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

اتفاقات أوسلو ووادى عربه ، وقادت المنطقة إلى خطوة (الحكم الذاتى الفلسطينى) فى بعض الأراضى المحتلة لعام ١٩٦٧ م.

ويعتبر العديد من الباحثين هذه الطروحات الأمريكية احتواء للنظام العربى ، وما يمثله من أبعاد جيو استراتيجية واقتصادية وثقافية وعسكرية تختص بها الأمة العربية ، وتعبر عن تطلعات وآمال الشعب العربى بأقطاره كافة ، وعلى رأسها صيغة التكامل الاقتصادى العربى.

٢- أهمية الدراسة:

تأتى أهمية هذه الدراسة من كونها تطرح عنواناً يمس الوجود العربى ، حاضره ومستقبله ، وهو موضوع عالجته دراسات كثيرة بصورة أو بأخرى ، وقامت بتحليل (السوق الشرق أوسطية) وتأثيراتها السلبية على النظام العربى . غير أننا اليوم نقف أمام خارطة علاقاتية جديدة تفرض نفسها على الهيكلية العامة للعلاقات الدولية ، فنحن أمام ولادة أنظمة إقليمية جديدة كمجموعة الكومنولث الروسية ، والسوق الشرق أوسطية، وعلاقات التعاون والمشاركة المتوسطية ، وتَجذُّر أنظمة إقليمية أخرى ، كالاتحاد الأوربى، وحلف شمال الأطلسى ، وانهيار وتلاشى أنظمة أخرى كانت قائمة كحلف وارسو ، ومجلس التعاون الاقتصادى .. الخ.. وهذه المستجدات كان لا بد من دراسةٍ تواكبها ، وتوضيح تأثيراتها على السوق الشرق أوسطية والنظام العربى.

إن معرفة موقع النظام العربى فى هذا الخضم الهائل من التفاعلات فى العلاقات الكونية، تقتضى إلقاء المزيد من الضوء عليه ، وخاصة أن النظام العربى الذى تشكل عملياً مع ولادة منظمة الجامعة العربية عام ١٩٤٥ م ، يواجه اليوم أخطر وأكبر تحدٍ فى تاريخه ، وهو تحدى ذوبانه وتلاشيه أمام طروحات النظام الدولى الراهن - الجديد - القديم - المتمثلة فى كل من (السوق الشرق أوسطية) كفكرة أمريكية - إسرائيلية والمتوسطية - كطرح أوربى.

٣- منهجية الدراسة:

يشير عنوان الدراسة إلى موضوع ذى أبعاد سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية، وبالتالى فإن كثيراً من المعطيات النابعة من هذه الأبعاد تؤثر فيه . وللوصول إلى النتائج

المرجوة من هذه الدراسة لا بد من الاستقصاء والبحث بالاعتماد على المنهج التاريخى الذى سيشكل الإطار العام لهذه الدراسة . وخاصة أن موضوع تشكل النظام العربى قد مر بالعديد من المراحل المهمة ، إضافة إلى ضرورة تلمس المعطيات التاريخية لتشكل مشروع (السوق الشرق أوسطية) الوليد.

والاعتماد على المنهج التاريخى وحده لا يكفى فى مثل هذا النوع من الدراسات ، ولذلك كان لابد من سبرغور المنهج التحليلى والمقارن الذى يمكّن الباحث من تحديد الأهداف أولاً، ومن ثم الوصول إلى النتائج المتوخاة ، فلا بد إذاً من عملية تحليلية لأهداف وغايات كل من النظام العربى ومقارنة ذلك مع مرامى وأهداف السوق الشرق أوسطية ، لتحديد الأخطار التى يمكن أن تنجم عن طروحات (السوق الشرق أوسطية) على النظام العربى.

٤- حدود الدراسة وإطارها النظرى :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الحدود الجيوسياسية لكل من النظامين : العربى ، و(الشرق أوسطى) ، ومجال التداخل والتنافر بين هذين المفهومين . وتأثيرهما تحديداً على كل من الأمة العربية وإسرائيل ، وللوصول إلى هذا الهدف ستتناول الدراسة موضوعها تحت العناوين التفصيلية التالية:

أولا: الإطار النظرى للنظام الإقليمى العربى.

ثانياً: الوحدات الفاعلة فى النظام العربى.

ثالثاً: النظام العربى فى ظل القطبية الأحادية الأمريكية.

رابعاً: أزمة النظام العربى.

خامساً:(السوق الشرق أوسطية) ، ملامح عامة.

سادساً: أهداف (السوق الشرق أوسطية).

سابعاً: أخطار (السوق الشرق أوسطية) على النظام العربى .

ثامناً: الخاتمة.

تاسعاً: ثبت المصادر والمرجع.

أولاً: النظام الإقليمى العربى : الإطار العام

النظام الإقليمى مصطلح حديث فى تاريخ العلاقات الدولية ، ويعنى بشكل عام:

"محصلة التفاعلات بين مجموعة الوحدات الدولية التى تلتقى بصورة أو بأخرى على مجموعة من الأهداف والمبادىء ، وتشترك مصالحها فى العديد من العلاقات الجيوستراتيجية أو السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو العسكرية أو غيرها " [١] .

وقد أثبتت الدراسات السلوكية أن هناك ترابطاً جدلياً بين الإقليم والنظام ، ولا يمكن تصور وجود نظام دون إقليم ، فالإقليم Territoire يعنى : "الامتداد فى المكان الذى تعيش عليه مجموعة بشرية أو جماعة سياسية قومية" [٢] ، وعرفه الفقيه الفرنسى (بول اليس) بأنه : (بلورة علاقات الناس بالمكان والحيز) [٣] .

واستخلاصاً من هذه التعريفات يرى بعض الباحثين أن النظام العربى يعنى : "منظومة البلدان العربية من المحيط الأطلسى إلى الخليج العربى ، التى تربط بين أعضائها عناصر التواصل الجغرافى والتماثل فى العديد من العناصر سواء اللغوية أو الثقافية أو التاريخية أو الاجتماعية" [٤] ، ومن هنا يمكن تعريف النظام العربى بأنه : "ذلك التفاعل الإنسانى الحى ، والحضارى المتطور بين أفراد شعب تفرض عليه مقومات الوحدة وجودها بأبعادها كافة سواء السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية أم الثقافية ، وذلك فى الحيز المكانى الممتد من المحيط الأطلسى غرباً إلى الخليج العربى شرقاً".

ويدخل النظام العربى – إذا نُظر إليه ضمن خصائصه الهيكلية والبنيوية – ضمن مفهوم الدول النامية أو العالم الثالث ، حيث لا نجد فى معظم الوحدات المكونة لهذا النظام دوراً أساسياً وكبيراً للصناعة والتقنية المتطورة ، بما فيها الأقطار العربية المصدرة للنفط، والتى أصابها ما أصابها بعد زلزال الخليج الثانى ، كما نجد أيضاً أن الزراعة تشكل القطاع الأكثر ممارسة فى أطراف النظام العربى ، إضافة إلى ضعف وتخلف معايير الإنتاج الزراعى فيها ، ونجد كذلك أن النظام العربى يشهد تزايداً مستمراً فى أعداد السكان، وهو تزايد متزامن مع سوء توزيع الدخل القومى ، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة [٥] .

ويعتبر النظام العربى فى نظر كثير من المراقبين نظاماً غير فاعل وغير مؤثر فى السياسة الإقليمية والدولية بالرغم من روافده عبر الفترة ١٩٤٥ - ١٩٩٧ ، والمتمثلة فى :

١- على المستوى الاقتصادى :

أ - السوق العربية المشتركة كمنظمة قومية تسعى إلى إيجاد الأرضية المشتركة للمصالح العربية والاقتصادية .

ب - الاتفاقيات الثنائية والجماعية للتبادل الاقتصادى والتجارى بين الأقطار العربية، وخدمة الاقتصاد العربى المشترك.

ج - تنقل الأيدى العاملة بين الوحدات المكونة للنظام العربى ، مما يسهم فى وضع حد للحواجز الإنسانية والاجتماعية بين العرب فى أقطارهم المختلفة.

د - التجزئة أو الهيكلة للنظام العربى الشامل ، على المستوى الإقليمى المحلى مثل : مجلس التعاون الخليجى ، والوحدة المغاربية ، ومجلس التعاون العربى الذى لم ير النور . وهذه الهيكلة تصب فى المحصلة النهائية فى مصلحة العمل العربى المشترك، إلا إذا استخدمت لتجسيد التجزئة والتشرذم العربيين .

٢- على المستوى السياسى:

أ- الجامعة العربية ودورها كمظلة للمواءمة بين الإرادات العربية المختلفة ، صلاحياتها فى توجيه وتوحيد السياسة العليا.

ب - مؤسسة مؤتمرات القمة العربية ، كمؤسسة لصياغة العمل العربى المشترك وتفعيله.

ج - العلاقات والمعاهدات والاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الوحدات المكونة للنظام العربى لخدمة العمل العربى المشترك [٦] .

ويرجع السبب فى عدم فاعلية وتأثير النظام العربى إلى أن كثيراً من الكوابح قد فرضت وجودها على مسيرته . وسنتطرق إلى ذكر بعض هذه الكوابح فيما بعد .

وبما أن النظام العربى غائب متغيب وغير فاعل فى ظل النظام الدولى ثنائى القطبية، ويعانى من عدم وجود حد أدنى من التعاون ، فكيف ستكون حاله فى غياب الحد الأدنى

على الأقل من التضامن العربى ، وفى ظل نظام دولى أحادى القطبية ، ومسيطر عليه من قبل المصالح الغربية وعلى رأسها الأهداف الأمريكية الإسرائيلية [٧].

أما الكوابح التى يعانى منها النظام العربى وتقف حائلاً أمام تطوره وتفعيله ، فتأتى فى مقدمتها الهجمة الموجهة إلى عناصر تكوينه من قبل السياسات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وفكرتها القديمة – الجديدة : (السوق الشرق أوسطية) [٨] .

إن النظام العربى يشكل امتداداً جغرافياً يشمل جنوبى غرب آسيا وشمالى إفريقية ، وهذا الامتداد يمثل إقليماً جغرافياً واحداً متصلاً وذا حدود طبيعية تفصله عن غيره من الأقاليم الجغرافية ، كما يمثل امتداداً تاريخياً مشتركاً واحداً ذا ملامح إرثية متجانسة على امتداد التاريخ البشرى ، وخاصة أن هذا الامتداد الجغرافى اقترن بنشوء الحضارات الإنسانية وتطورها ، ولا سيما حضارة وادى النيل ووادى الرافدين واليمن، إضافة إلى الوحدة العرقية والحضارية لشعب الإقليم العربى ، حيث وحدة اللغة والعادات والتقاليد والقيم والمبادىء والأهداف والآمال والآلام المشتركة ، بالإضافة إلى الدين الإسلامى الذى يشكل البؤرة الشمولية للانسجام بين أبناء الأمة العربية ، وإلى المعايير الاقتصادية والسياسية التىتوحد التوجهات العربية كافة ، سواء الظاهرة منها أو الكامنة.

وإذا كان النظام العربى يشكل شمولية جميع الأبعاد الوحدوية لأى أمة من الأمم ، فلماذا تراجع دوره ونأى عن التوجه الوحدوى ؟!!! هذا ما ستجيب عنه الصفحات التالية.

ثانياً : الوحدات الفاعلة فى النظام العربى

يمكن تقسيم النظام العربى إلى ثلاث وحدات إقليمية أصغر ، وهى الوحدات التى ولدت عملياً تباعاً بعد تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى عام ١٩٨١ م ، حيث جاء بعد ذلك تأسيس مجلس التعاون العربى فى عام ١٩٨٩م ، وفى العام نفسه تم الإعلان عن ولادة الاتحاد المغاربى [٩] .

وإذا كانت الظروف الدولية السائدة عام ١٩٨١م وعلى رأسها الحرب العراقية – الإيرانية قد دفعت الأقطار العربية فى الخليج العربى إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية – وذلك لإبعادها عن ظروف هذه الحرب ، بالرغم من أنها كانت جزءاً منها، وذلك للترابط الجدلى بينها وبين العراق كأعضاء فى النظام الأصل ، وهو النظام

العربى – فإن النظام العربى قد عانى من غياب مصر على إثر معاهدة كامب ديفيد ، وأصبح نظاماً هشاً ممزقاً إلى حد ما ، إلا أن عودة مصر وتأسيس مجلس التعاون العربى فى ١٩٨٩/٢/١٦ م . بعضوية كل من جمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية اليمنية بالإضافة إلى جمهورية مصر العربية . كل ذلك ساهم فى دفع عملية تأثير النظام العربى على المستويين الإقليمى والدولى ، حيث ضم هذا الإقليم ما يقارب نصف سكان الأمة العربية ، بالإضافة إلى الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية لكل من مصر والعراق واليمن ، كما أن كلاً من السودان وسورية كانت أقرب فى طروحاتها إلى هذا التكتل الإقليمى العربى ، وكانت مسألة مشاركتهما مسألة وقت[١٠].

إلا أن بداية سياسة العولمة ، ومؤشرات انهيار الاتحاد السوفيتى ، وتراجع دوره والخطط المبيتة لإجهاض مجلس التعاون العربى فى مهده ، وتغليب المصالح القُطرية على المصالح القومية العليا أدت كلها إلى زلزال الخليج – الكارثة ، ووأدت بارقة أمل النظام العربى المتمثلة فى مجلس التعاون العربى الذى كان الأقرب إلى تحقيق بعض الأهداف والمبادىء التى يسعى إليها النظام العربى برمتّه ، والذى كان باستطاعته ، نتيجة لموقع وفعالية أطرافه ، أن يُفعّل مفهوم السوق العربية المشتركة ، ومعاهدة الدفاع العربى المشترك، وأن يساهم فى وقف التداعى الذى أصاب النظام العربى نتيجة للحرب العراقية – الإيرانية ، وغياب مصر عن أخذ دورها فى النظام العربى.

أما الوحدة المغاربية التى تضم كلاً من المملكة المغربية ، والجمهورية التونسية، والجماهيرية العربية الليبية ، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، والجمهورية الإسلامية الموريتانية ، فما زالت تراوح مكانها نتيجة لتضارب العديد من المصالح القطرية للأطراف المكونة لهذا النظام مع المصلحة العليا المشتركة لأطرافه كافة ، وخاصة ما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية والوضع فى الجزائر ، والتجاوز الغربى على السيادة الليبية الناجم عما أُطلق عليه قضية لوكربى [١١]

ومن هنا فإنه يمكن القول بأن هذه المنتديات الجيو-اقتصادية والسياسية المتنوعة النابعة من النظام العربى ، وهى : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومجلس التعاون العربى الضرورى الذى لا بد لإحيائه من القفز على نتائج تداعيات زلزال الخليج ووضع حد لتفاقم هذه النتائج التى هى فى كل الأحوال فى غير صالح الأمة ككل، وفى غير صالح

مجلس التعاون الخليجى وبالذات الكويت ، لأن مصلحة الأمة تكمن فى عراق مستقر ومزدهر وآمن ، وله دوره الفاعل فى النظام العربى ، ذلك أن عراقاً مضطرباً سيتحول بالضرورة إلى مضخة للعنف والعدوان الذى سيؤثر بالتالى سلباً على النظام العربى ... ثم إن الحصار المفروض على العراق اليوم لا يعكس إرادة فعلية للمجتمع الدولى بل يعكس إرادة أمريكية وبريطانية - إسرائيلية لا تلتقى مع أبجديات العمل العربى المشترك ، وأهداف النظام العربى (١٢) . وهذه الوحدات إضافة إلى الوحدة المغاربية تعتبر هى الأطراف الفاعلة فى النظام العربى .

وأياً كان الأمر لا بد لبعض الوحدات الأساسية من أخذ دورها فى النظام العربى وخاصة مصر ، لأن مصر لها دورها القيادى والتاريخى فيما يتعلق بقيادة وحماية النظام العربى بسبب ما يتوافر لديها من المعطيات الديمغرافية والاستراتيجية ، إضافة إلى باقى الأقطار العربية مثل سورية والعراق والسعودية . وهنا لا بد من مساهمة جماعية فى إعادة الروح للنظام العربى وتفعيل دوره ، من أجل الوقوف فى وجه التكتلات الدولية التى تهدف إلى تقويض مفهوم النظام العربى ، لأن أهدافها تتناقض مع الأمن القومى العربى ومع الأهداف القومية للنظام العربى (١٣)

ثالثاً : النظام العربى فى ظل القطبية الأحادية الأمريكية

عبّرت عن الصيغة الرسمية للنظام الدولى الجديد تصريحات الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش فى حرب الخليج ١٩٩٠م ، ونتج عن تلك الصيغة تحجيم الإرادة العربية ، سواء الإرادة الاستراتيجية العسكرية المتمثلة فى القوة العربية العراقية ، أم فى المال العربى المتمثل فى نفط الخليج والأرصدة المالية العربية .

ونتيجة للغورباتشوفية وإطارها العملى البروسترويكا ، تراجع دور الاتحاد السوفيتى، وتفكك استراتيجياً وفكرياً ، وتقوقع على مصالحه الخاصة، وتلاشت نظرته الكونية وأهدافه العالمية ، ووقف عند حد محاولة توفير الغذاء لشعبه فى إطار الدولة الروسية التى قبلت بإطارها الوطنى على حساب دور الاتحاد السوفيتى السابق . وأصبحت الولايات المتحدة عملياً هى القائدة والمنفذة لإرادة النظام الدولى ، بل وتفردت فى فرض إرادتها لتحقيق مصالحها ، وهى فى مجملها مصالح غير مشروعة ، وتمس سيادة وحقوق دول العالم الثالث بشكل عام ، وأطراف ووحدات النظام العربى بشكل خاص (١٤) .

وهذه النتيجة أفرزت نظاماً دولياً أحادى القطبية ، أصبحت له مكوناته الأساسية على الصعيد كافة ، فعلى الصعد السياسى أخذت الآلة الإعلامية الأمريكية بالدعوة إلى تجذير الديمقراطية (والتعددية الجزئية) وتطوير العملية الانتخابية على المستويات كافة بما فيها مستوى القمة ، إضافة إلى التأكيد على مفهوم حقوق الإنسان والمشاركة السياسية [١٥] .

وفى الوقت الذى تبدو فيه هذه الأهداف سامية ، وتحقق الأسس المبدئية لحقوق الإنسان الطبيعية ودوره فى الحياة العامة ، إلا أن السياسة الأمريكية الرسمية وغير الرسمية استعملت هذه العناوين كأسباب لتدخلها المباشر وغير المباشر فى شئون هذا القطر أو ذاك من الوحدات الأساسية المكونة للنظام العربى ، بل إن معايير السياسة الأمريكية تجاه هذه المعطيات اختلفت من حالة إلى أخرى ، فمن جهة تقف مؤيدة لوأد البادرة الديمقراطية التى ولدت فى الجزائر والمتمثلة بنجاح جبهة الإنقاذ فى الانتخابات التى جرت فيها عام ١٩٩٣م كما أنها لم تؤيد ، بل وقفت ضد وصول بعض الأطراف السياسية ، خاصة الإسلاميين ، للسلطة ، مع أن ذلك كان نتيجة لانتخابات حرة نزيهة ، كما حصل فى انتخابات الأردن لعام ١٩٩٣ م وقبلها ١٩٨٩م. ومن جهة أخرى ، تقوم سياسة النظام الدولى الجديد ، على استعمال المشاركة السياسية وحقوق الإنسان كمشجب للتدخل فى هذا القطر أو ذاك ، كما هو واضح من تمترسها خلف حقوق الإنسان ، والمشاركة السياسية ، فى عدائها للعراق - وإلى حد ما - سورية وليبيا ومصر وغيرها[١٦] .

والهدف الآخر للمفهوم الأمريكى للنظام الدولى الجديد ، حسب وجهة النظر الأمريكية الكامنة والظاهرة ، يقع فى المجال الاقتصادى ، وهو العولمة الاقتصادية والتجارية ، وهذه العولمة مبنية على معايير النظام الرأسمالى ، المتمثل فى اقتصاد السوق ، وعدم تدخل القطاع العام فى الفعاليات الاقتصادية ، بل وشمول التخاصية لكل المعايير الاقتصادية ، وتحرير التجارة الخارجية ، وفتح الحدود أمام الاستثمارات الخارجية ، بمعنى وضع حد لما يسمى بالعامل السيادى على الحياة الاقتصادية للدول ، بل ودمج اقتصادها العالمى ، والسيطرة عليه عملياً من قبل الاقتصاد الغربى وخاصة الأمريكى [١٧] .

والجانب الاقتصادى فى النظام الدولى الراهن يعنى المراقبة والمتابعة من قبل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى للبرامج الاقتصادية للدول الأخرى ، تحت ذريعة ما يسمى

ببرنامج التصحيح الاقتصادى . ومن المعروف أن هذين القطاعين : البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، لا يقتصر دورهما على الجانب الاقتصادى ، بل يتعداه إلى الجانب السياسى فى الدول الخاضعة لبرامجهما التصحيحية . وقد أكدت معظم الحالات التى تم التدخل بها من قبل البنك الدولى ، أو صندوق النقد الدولى فى اقتصاديات أية دولة ، أن النتيجة سلبية، بل تساهم سياسات هاتين المؤسستين فى تدمير الاقتصاد الوطنى وجعله ذيلياً وتابعاً [١٨] . إن معظم وحدات النظام العربى تعانى من التبعية الاقتصادية للنظام الراهن ، والمتمثلة فى برامج التصحيح الاقتصادية من قبل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، والأردن والسودان واليمن ومصر وأمثلة واضحة على ذلك [١٩] .

وقد تولد نظام (السوق الشرق أوسطية) عملياً من المعطيات الجيوستراتيجية للنظام الدولى الجديد ، وذلك بعد تداعيات النظام العربى لما أصابه فى زلزال الخليج ١٩٩٠ م ، ويهدف هذا النظام إلى دمج الاقتصاد العربى بالاقتصاد العالمى ، هذا فى الجانب الاقتصادى، أما فى الجانب السياسى فيهدف إلى وضع حد للمفاهيم الوحدوية القومية المتمثلة فى مفهوم النظام العربى والجامعة العربية والأمن العربى والتكامل الاقتصادى العربى ... إلخ، واستراتيجياً إدخال إسرائيل فى مشروع النظام الشرق أوسطى الجديد.

وبالتالى فإن من أهم أهداف النظام الدولى الجديد تقويض النظام العربى ، ووضع حد لوجوده.

رابعاً : أزمة النظام العربى

يواجه النظام العربى تحديات عديدة دون قيامه بالدور المنوط به ، وهو التصدى لما يعترضه أو يعترض وحداته . ومعظم هذه التحديات قطرية تتمثل فى :

١. التباين فى المواقف السياسية للقيادات القائمة على رأس الهياكل السياسية للوحدات المكونة للنظام العربى ، وهذا ناتج عن فقدان الثقة بين أطراف النظام، والخلافات الحدودية التى غرسها المستعمر منذ التكوين الجنينى للدولة القطرية على حساب الدولة القومية العربية ، إضافة إلى الارتباط المباشر أو غير المباشر ببعض أطراف النظام بالسياسات الدولية ، وتلك السياسات لا تلتقى مصالحها مع المصالح القومية للنظام العربى [٢٠] .

٢. التباين فى المعايير الاقتصادية المتعلقة بالمداخيل القومية للوحدات المكونة للنظام العربى ، وقد نجم هذا التباين عن الفارق الواضح فى التطور التقنى والتكنولوجى ومدخلات الدخل القومى بين الأقطار العربية ، حيث نجد ارتفاعاً فى مستوى البطالة والفقر وتدنى الدخل القومى فى بعض الأقطار ، مقارنة مع ارتفاع مستوى المعيشة والدخول المرتفعة فى بعضها الآخر ، وانقسام العالم العربى إلى أغنياء وفقراء جعل بين الطرفين هوّة سحيقة ، وأدى بالتالى إلى إضعافه . وغنى عن القول إن الحل يكمن فى توزيع معايير التنمية على أجزاء الوطن العربى بما يمكنه من تلافى سلبيات التفاوت الاقتصادى بين أطرافه .

٣. تحديات الأنظمة الإقليمية الأخرى المتمثلة فى الأطماع التوسعية للوحدات الجغرافية المجاورة للوطن العربى ، والنظرة العدائية لدول الجوار الجغرافى غير العربية، متمثلة فى إيران وأطماعها فى الوطن العربى وخاصة فى الخليج العربى والعراق ، واستمرار احتلالها للجزر العربية الثلاث : طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، و"أبو موسى" (٢١) ، ودور تركيا العدائى تجاه الأمن القومى وتحالفها الاستراتيجى مع إسرائيل ، وكذلك دورها فى خلق العديد من المشكلات الأمنية والمائية لكل من سورية والعراق ، وذلك بافتعالها مشكلات متلاحقة مثل المشكلة الكردية ، ومياه نهرى دجلة والفرات كورقة ضغط على القطرين العربيين (٢٢) .

وكذلك دور أثيوبيا ، وأطماعها فى السودان وأرتيريا ، ومحاولاتها السيطرة على منابع نهر النيل عصب الحياة لثلث السكان العرب (٢٣) ، هذا بالإضافة إلى التحدى الأخطر المتمثل فى إسرائيل بكل توجهاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية ضد النظام العربى (٢٤) .

٤. الدور التخريبى الذى يقوم به النظام الدولى الجديد ضد النظام العربى ، فذلك الدور يتمثل فى النظرة الكونية للنظام الدولى الراهن ، ويرفض الخصوصية القومية أو الجغرافية ، وتحقيقاً لهذا الدور التخريبى أوجد ذلك النظام صيغة (السوق الشرق أوسطية) ، لتكون البديل عن النظام العربى ، بكل ما تعنيه (السوق الشرق أوسطية) من تحجيم ما بقى من مفهوم النظام العربى والعمل العربى المشترك ... إلخ (٢٥) .

خامساً : السوق الشرق أوسطية : ملامح عامة

ظهر مصطلح الشرق الأدنى قبل ظهور مصطلح الشرق الأوسط بفترة طويلة ، حيث صيغ مفهوم الشرق الأدنى للدلالة على المناطق الجغرافية الممتدة بين أوربا وكل من الصين والهند [٢٦] ، وتشير معظم الدراسات إلى أن أول من استخدام اصطلاح الشرق الأوسط هو الكاتب الأمريكى الفرد ماهان (Alfred Mahan) ، وذلك عام ١٩٠٢م [٢٧] . وكان يعنى بهذا التعبير (الشرق الأوسط) : نقطة التقاء القارات الثلاث : آسيا ، وإفريقية ، وأوربا.

ولم يكن مفهوم الشرق الأوسط ذا حدود واضحة ومعينة ، ولم يتم الاتفاق على حدوده الجيوبولتيكية إلا فى بداية هذا القرن ، حيث ارتبط هذا المفهوم بالمفهوم الاستراتيجى البريطانى السائد آنذاك . وتؤكد دراسات عديدة أن أول ظهور لمصطلح الشرق الأوسط كجزء من جغرافية العلاقات الدولية كان فى الفترة ما بين أكتوبر ١٩٠٢م ، وأبريل ١٩٠٣م ، وكان ذلك فى عدة مقالات كتبها الكاتب (فالنتاين شيرول) ، مراسل الشئون الخارجية لجريدة التايمز البريطانية ، بعنوان (المسألة الشرق أوسطية) . وقد نشر هذه المقالات فى كتاب حمل عنوان (الدفاع عن الهند) . نشره عام ١٩٠٣ م [٢٨].

وتواتر استعمال مفهوم الشرق الأوسط بعد هذا التاريخ . فقد صدر فى عام ١٩٠٩ م كتاب فى لندن بعنوان (مشاكل الشرق الأوسط) للكاتب هاملتون . وفى سنة ١٩١١م أكد اللورد (كيرزون) – حاكم الهند آنذاك – على اصطلاح الشرق الأوسط كمفهوم مرادف للشرق الأدنى [٢٩] ، وأخذ هذا المفهوم بالتداول فى الأوساط الأدبية الأكاديمية ، فقد أنشأ (ونستون تشرشل) وزير المستعمرات البريطانية آنذاك فى العام ١٩٢١ م (مركز دراسات الشرق الأوسط) بهدف متابعة الشئون الخاصة لكل من العراق وفلسطين والأردن [٣٠] ، إلا أن هذا المفهوم تأكد فى الاستراتيجية الدولية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك بعد إنشاء بريطانيا لـ (مركز تموين الشرق الأوسط) فى عام ١٩٤٠م ، حيث امتد نطاق هذا المفهوم ليشمل الإقليم الممتد من إيران فى الشرق حتى مالطه فى الغرب ، ومن العراق وسورية شمالاً حتى الحبشة والصومال وإرتريا جنوباً [٣١] .

أما (جون فوستر دالاس) ، وزير الخارجية الأمريكى الأسبق فكان تعريفه لإقليم الشرق الأوسط يتضمن المنطقة بين باكستان شرقاً إلى ليبيا غرباً ومن تركيا شمالاً إلى الجزيرة

العربية وأثيوبيا والسودان جنوباً ، وكان مفهوم (دالاس) عن الشرق الأوسط مرادفاً فى الوقت نفسه لمفهوم الشرق الأدنى [٣٢] .

ومفهوم الشرق الأوسط على المستوى الأكاديمى عرفته موسوعة (لاروس) الفرنسية بأنه : (مجموعة الدول المحاذية لشرق البحر المتوسط ، حيث تركيا ومصر وإسرائيل ولبنان والسعودية والعراق وإيران ، مع إمكانية إضافة كل من ليبيا والسودان حيناً وأفغانستان وباكستان حيناً آخر) [٣٣]

أما (معهد الشرق الأوسط) فى واشنطن ، فيحدد منطقة الشرق الأوسط بشكل يوحى بأنها تضم العالم الإسلامى من المغرب إلى إندونسيا ومن السودان إلى أوزباكستان . ويعرفها (المعهد الملكى البريطانى للعلاقات الدولية) بأنها تضم شبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر والسودان وقبرص)[٣٤] .

أما (الجمعية الإسرائيلية للدراسات فى الشرق) التابعة لمعهد (شلواح للأبحاث) ، فترى أن الشرق الأوسط يضم المنطقة الممتدة من تركيا شمالاً إلى إثيوبيا والصومال والسودان جنوباً ؛ ومن إيران شرقاً إلى ليبيا غرباً [٣٥] .

من هذه التعريفات يمكننا أن نرى أن مفهوم الشرق الأوسط يضم العديد من الكتل الجيوسياسية ، ومن أهمها منطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية وشمالى إفريقية (مصر وليبيا) بالإضافة إلى تركيا وإيران [٣٦] . وبذلك فإن هذا المفهوم لا يعنى بعداً قومياً أو ثقافياً أو عقائدياً معيناً ، بل لا يعدو أن يكون أكثر من اصطلاح سياسى ، فهناك العرب بقوميتهم وثقافتهم وعقيدتهم الخاصة بهم ، وهناك كل من الأتراك والإيرانيين بثقافاتهم وأعراقهم المختلفة عن العرب ، وإذا تم استثناء الإسلام ، فإنه لا يوجد عامل مشترك يجمعهم مع العرب عدا الجغرافيا . أما إسرائيل فلا يجمعها أى عامل مشترك مع العرب ، وحتى الجغرافيا ما زالت تشكل نقطة خلاف بين الطرفين : العرب واليهود.

وإذا كان مفهوم الشرق الأوسط يعنى امتداداً للسيطرة الاستعمارية الغربية وخاصة البريطانية على الوطن العربى بشكل خاص ، فإن (السوق الشرق أوسطية) تمثل ذروة الهيمنة الأمريكية - الغربية على الوطن العربى ، والبديل الأمنى والسياسى والاقتصادى لكل معطيات العمل العربى المشترك ومخرجات النظام العربى ، بدءاً من السوق العربية

المشتركة والجامعة العربية ، ومعاهدة الدفاع العربى المشترك ، وانتهاء بالخصوصية الحضارية للنظام العربى [٣٧] .

وقد بدت (ملامح السوق الشرق أوسطية) بشكل أولى فى أبريل ١٩٧٥م، حيث بدأت جامعة هارفارد فى طرح هذا المشروع ووضع معالمه المستقبلية [٣٨] .

ويعكس مفهوم الشرق الأوسط تحديات عديدة أمام النظام الإقليمى العربى تتمثل فى:

١. أن مفهوم (الشرق الأوسط) هو اصطلاح سياسى عسكرى ارتبط بالعملية الاستعمارية – الغربية ، ولا يعنى امتداداً جغرافياً معيناً ، فهو يضيق ويتسع حسب وجهة النظر الغربية. وبالتالى فهو لا يتعامل مع خصوصية الامتداد الجغرافى والإنسانى للنظام العربى ، بل يضع العديد من الحواجز الإنسانية والجغرافية أمام وحدة النظام العربى ، فالملاحظ أنه لا يخاطب كلاً من المغرب وتونس وليبيا والجزائر وموريتانيا ضمن مفهومه ، مع أنها تشكل أطرافاً فاعلة فى النظام العربى ، فى حين يخاطب كلاً من تركيا وإيران وإثيوبيا كجزء من امتداده ، وهذه الدول لا تشكل جزءاً من النظام العربى ، وبتعبير آخر فإن مفهوم الشرق الأوسط ينفى التميز الحضارى والجغرافى والإنسانى والعرقى للنظام العربى [٣٩] .

٢. يجعل مفهوم الشرق الأوسط من النظام العربى مجرد جزء من منطقة هلامية تضم العديد من الأعراق والأجناس والسلالات والأديان واللغات ، والأساس فى ذلك هو التعددية وليس الوحدة والتكامل ، وبالتالى فإن هذا الامتداد غير متجانس ، يفتقر – بالإضافة إلى ما سبق – إلى التاريخ المشترك أو الثقافة الموحدة أو التراث الحضارى المتجانس ، والهدف من ذلك هو وضع حد للمفهوم الوحدوى للحضارة والتراث والوحدة العربية تحت ذريعة التعددية الإنسانية [٤٠] .

٣. يهدف هذا الاصطلاح إلى إدراج إسرائيل كجزء أساسى من الجغرافية الشرق أوسطية، وبالتالى تهيئة الظروف القانونية والسياسية والاقتصادية لقبولها ، ليس كحقيقة واقعة فقط ، وإنما كوجود مشروع أيضاً [٤١] .

وإذا كانت هذه هى تحديات وأخطار مفهوم (الشرق الأوسط) وانعكاساتها على الوجود العربى ، فإن أقطار (السوق الشرق أوسطية) تمثل تحدياً خطيراً للنظام العربى ، وذلك

لأن وجودها يقترن ويرتبط بوجود حالتين : حالة التجزئة العربية والوجود الصهيونى[٤٢] .

وإذا كان مفهوم الشرق الأوسط قد تطور كمفهوم جيوسياسى فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، فإن الوضع العربى الراهن أفرز لنا (السوق الشرق أوسطية) ، ويمكن القول بأن انهيار الاتحاد السوفيتى الذى أدى إلى انهيار القطبية الثنائية ، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية فى ادارة دفة النظام الدولى الراهن ، إضافة إلى التطورات الدولية الأخرى التى رافقت انتهاء الحرب الباردة ، كالوحدة الألمانية ، وسقوط الأنظمة الشمولية - الشيوعية فى أوربا الشرقية ، ونتائج حرب الخليج الثانية ، كل هذه الأحداث ساهمت بشكل أو بآخر فى الصياغة الحديثة لمفهوم (السوق الشرق أوسطية)[٤٣] .

وقد أشار الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش فى خطاب إعلان الحرب على النظام العربى ممثلاً فى العراق فى ١٦ يناير ١٩٩١ م إلى (النظام العالمى الجديد) ، وإمكانية إرساء قواعد بنيانه ، حيث أكد بصريح العبارة أن (... الولايات المتحدة وحدها من بين أمم العالم هى التى تتوافر لها المكانة المعنوية والوسائل اللازمة لحماية النظام العالمى الجديد ..)[٤٤] .

واقترن هذا المفهوم (السوق الشرق أوسطية) مع تجذر مفاهيم أخرى تبنتها السياسة الأمريكية وهى العولمة والديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاحات الاقتصادية والتجارية ...إلخ .

وقد ساهمت كل من نتائج حرب الخليج الثانية وعملية تدويلها ، إضافة إلى العملية السلمية فيما يتعلق بالصراع العربى - الإسرائيلى ، والطموحات غير المشروعة لدول الجوار الجغرافى ، خاصة تركيا وإيران ، فى التأكيد على الإيجابيات المحتملة للسوق الشرق أوسطية إضافة إلى دور إسرائيل الذى يبحث عن وجود شرعى ومقبول له لتعزيز وجوده الواقعى والقانونى ، وقد ساهم كل ذلك فى وضع البنى الأساسية للسوق الشرق أوسطية [٤٥] .

وكذلك فإن تراجع دور النظام العربى والخلافات البينية بين أطرافه ، ثم استعمال إسرائيل للعملية السلمية كجسر من أجل قبولها فى الوجدان العربى الذى أطلق عليه عملية

التطبيع بين العرب وإسرائيل ، شكل الأرضية المناسبة لنمو مشروع (السوق الشرق أوسطية).

سادساً : أهداف السوق الشرق أوسطية

كانت هناك مشاريع شرق أوسطية كثيرة فى العقود الماضية ، خاصة فى الفترة التى تلت نهاية الحرب العالمية الثانية (فترة الحرب الباردة) التى طرحت إما لاحتواء المد الشيوعى فى الشرق الأوسط وعدم السماح للاتحاد السوفيتى بالوصول إلى المياه الدافئة حيث النفط ، أو للوقوف بوجه المد القومى الناصرى ومحاولة وضع حد لتأثيره على دول الشرق الأوسط ، خاصة إسرئيل . وتمثلت هذه المشاريع فى حلف بغداد الذى انتهى إلى الحلف المركزى ، ثم دعم إيران – الشاه لتكون شرطى الخليج ، ومن هنا فإن معظم هذه المشاريع اتخذت الطابع الأمنى والعسكرى [٤٦] .

أما فى الفترة الأخيرة ، وخاصة بعد الانتهاء التقليدى للحرب الباردة ، ولمواجهة ما يسمى بالمد الإسلامى ، والأفكار – الراديكالية – الأصولية ، ولحماية المصالح الأمريكية – الصهيونية – الغربية ، تم طرح مفهوم (السوق الشرق أوسطية) ، وذلك بجعل الأبعاد الاقتصادية هى السمة الغالبة عليه لأنها الصفة الأكثر قبولاً لدى شعوب الشرق الأوسط من المفاهيم السياسية والأمنية التى كانت تطرح سابقاً ، ومن هنا جاءت فكرة إقامة (الشرق الأوسط الجديد) من قبل إسرائيل نفسها وعلى لسان رئيس وزرائها السابق شمعون بيرس فى كتابه (الشرق الأوسط الجديد) الذى تقوم فكرته على (التعاون والسلام) [٤٧] *

وقد قام المفهوم الإسرائيلى – الأمريكى للمشروع الشرق أوسطى على بعدين أساسيين: البعد الأمنى ، والبعد الاقتصادى . وهذان البعدان متداخلان ويكمل أحدهما الآخر، فالبعد الأمنى يعنى إبعاد المنطقة عن سباق التسلح ، خاصة الأسلحة النووية ، ومنع وصولها للأنظمة غير المرغوب فيها غربياً كإيران والعراق ، وحماية وضمان أمن إسرائيل ، إضافة لوضع حد لتجذر البنية التحتية لما يسمى (بالإرهاب الإسلامى) [٤٨] **

---

* حسب المفهوم الإسرائيلى وليس حسب ما تقتضيه الشرعية الدولية ومصالح الأمة العربية.

** مفهوم الإرهاب هذا لا ينطبق بطبيعة الحال على الإرهاب المنظم للدولة اليهودية.

أما الجانب الاقتصادى للمشروع الشرق أوسطى فيعنى تطوير مستوى الحياة لشعوب المنطقة وفتح الحدود أمام التجارة وحريتها ، وتخفيف الرسوم الجمركية ، والاندماج فى الاقتصاد العالمى ، والقيام بالإصلاحات الاقتصادية ، وتطوير القطاع الخاص ، ووضع حد لتدخل القطاع العام ، وتشجيع الاستثمار ... إلخ (٤٩) .

ونلاحظ أن الجانب الاقتصادى يهدف كذلك إلى تأمين وحماية الاقتصاد الإسرائيلى وفتح المجال الاقتصادى الحيوى العربى لنموه وتنميته على حساب المصالح العربية العليا.

وللوصول إلى الأهداف الأمنية والاقتصادية لمشروع الشرق الأوسط لابد من تسوية سلمية للصراع العربى - الإسرائيلى ، وذلك لإرساء دعائم الثقة بين الأطراف الشرق أوسطية، وفتح المجال أمام تفرعات (السوق الشرق أوسطية) أن تأخذ مداها ، وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة التى من أجلها جاءت فكرة (السوق الشرق أوسطية)(٥٠) حيث يغلب الطابع الاقتصادى. وهذا ما أورده تصور كل من جامعة هارفرد والمفوضية الأوربية فى بروكسل عن مشروع الشرق الأوسط ، حيث تم وضع الملامح العلمية المستقبلية للمشروع الشرق أوسطى ضمن المنظور المرحلى والتدريجى . ففى المرحلة الأولى يتم تطوير قيام تعاون اقتصادى - إقليمى ، تحكمه معايير وأعراف وقواعد القانون الدولى العام المتعلق بالعلاقات الدولية ، بالإضافة إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين إسرائيل ومنطقة الحكم الذاتى الفلسطينى ، وهذا يعنى دمج قوة ومتانة الاقتصاد الإسرائيلى، مع ضعف وتابعية الاقتصاد الفلسطينى ، حيث إن الاقتصاد الفلسطينى سيكون فى هذه اللحظة تابعاً وليس مشاركاً للاقتصاد الإسرائيلى ، وهذا ناتج عن طبيعة تجذر الاقتصاد الإسرائيلى وحداثة الاقتصاد الفلسطينى (٥١) ، وقد بدأت هذه المرحلة من خلال اتفاقيات أوسلو.

وتأتى المرحلة الثانية لتوسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل الأردن بالإضافة إلى كل من إسرائيل ومنطقة الحكم الذاتى الفلسطينى على غرار الاتحاد الاقتصادى بين دول (البنلوكس) الأوربية الثلاث : بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ . وقد بدأت هذه المرحلة من خلال المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية ، وانتهاء المقاطعة الاقتصادية لدول الخليج العربية لإسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة (٥٢) ، وتكمن أخطار هذه المرحلة فى الإفرازات

السلبية القائمة والمحتملة للاقتصاد الإسرائيلى على اقتصاديات الأقطار العربية ، خاصة الأردن.

أما المرحلة الثالثة فهى المرحلة التى تطمح لإضافة بلدان الشرق العربى الأخرى لمنطقة التجارة الحرة هذه ، وقد وضع العام ٢٠١٠ م كحد أقصى للوصول إلى تطبيقات هذه المرحلة بعد التوصل للتسوية الشاملة فى المنطقة ، بالاضافة إلى إدخال تركيا كطرف فاعل . وفى الوقت نفسه فصل المغرب العربى عن هذه المنظومة وربطها بالاقتصاد الاوروبى (٥٣) . وهذا الهدف يعتبر من أخطر أهداف (السوق الشرق أوسطية) على مشروع التكامل الاقتصادى للنظام العربى .

وللوصول إلى هذه الأهداف ، أهداف (السوق الشرق أوسطية) – أكد المنظرون له- بأنه لا بد من التعاون فى مجال المواصلات البرية والاتصالات ، خاصة ما يتعلق بالأقمار الصناعية ، والاستثمار الزراعى، والبيئة ، والتعاون فى مجال الطاقة ، والمياه ، وإنشاء المؤسسات التى تمول هذه التوجهات كبنك التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط وشمال إفريقية ... إلخ .

وإذا كانت هذه بعض أهداف مشروع (السوق الشرق أوسطية) المذكورة ، فما الأخطار التى تمثلها هذه الطروحات على النظام العربى ؟

سابعاً : أخطار السوق الشرق أوسطية على النظام العربى

تكمن أخطار السوق الشرق أوسطية فى بعض المفاهيم السياسية التى تم تسويقها على الرأى العام سواء العربى أم العالمى ، والمتمثلة فى مفهوم الديمقراطية ، كإطار عام للحكم والمشاركة السياسية والتعددية والتعاون الإقليمى ، إضافة إلى مفاهيم : محاربة الفقر ، وتوزيع مكاسب التنمية ، والحرية الإنسانية بأبعادها المختلفة ، وكل هذه المفاهيم تعتبر من الطموحات التى تسعى الشعوب لتحقيقها سواء فى الوطن العربى أم غيره (٥٤) .

وبالرغم من أن هذه المفاهيم تندرج ضمن الإطار العام للفلسفة الغربية سواء السياسية أم الاقتصادية وتعتبر من أهم سمات ومعايير التقدم الإنسانى ، إلا أن الغرب ، وبالرغم من طرحه لها على مستوى الشرق الأوسط والعالم ، لا يرغب فى توظيفها لصالح شعوب العالم الثالث ، وبالتالى يضع حداً لإمكانية مساهمتها فى نقلة نوعية لهذه الشعوب من

حالة التخلف التى تعيشها إلى رحاب العلم والتقدم التقنى ، وإنما جاء طرحه – أى الغرب – لها إعلامياً من أجل قبول المشروع كفكرة ، والإيمان به كواقع، وذلك خدمة للأهداف الغربية وعلى رأسها خلق الأسواق الاستهلاكية لمنتجاتها ، واستمرارية تصدير الشرق الأوسط للمواد الأولية خاصة النفط دون قيد أو شرط [٥٥] ، وكذلك فإن هذا المشروع له العديد من الأخطار على النظام العربى ، من أهمها:

١. إضفاء مشروعية الهيمنة الإسرائيلية على القدرات العربية ، سواء ما يتعلق بالنظام العربى كوحدة متكاملة أو ما يتعلق بكل قطر لوحده ، ويتجسد ذلك من خلال الطروحات الاقتصادية المختلفة التى تهدف فى النهاية إلى خدمة الاقتصاد الإسرائيلى وذلك بفتح العديد من المجالات الحيوية أمامه ، إضافة إلى إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل . وفى الوقت نفسه فإن هذه المشاريع تعتبر خطراً على النظام العربى ، وخاصة أن الدعم الأمريكى اللامحدود للسياسة الإسرائيلية متواصل وغير منقطع ، فى اللحظة التى يعانى فيها النظام العربى من فقدان أى حليف استراتيجى[٥٦].

٢. الاعتراف ضمناً بشرعية الوجود الإسرائيلى على الأرض العربية ، فإذا كان المجتمع الدولى قد اعترف قانونياً وواقعياً بإسرائيل كدولة ، فإن مشروع (السوق الشرق أوسطية) ، يهدف إلى الاعتراف الوجدانى والشرعى بإسرائيل كعضو من أعضاء أسرة الشرق الأوسط ، ومن قبل النظام العربى نفسه الذى بقى لفترة طويلة رافضاً له بالرغم من وجوده الفعلى.

وإذا كانت المعاهدات التى وضعت بين بعض أطراف النظام العربى وإسرائيل ، مثل كامب ديفيد وأوسلو ووادى عربة قد أعطت إسرائيل القبول الرسمى إلى حد ما ، فإن الرفض الشعبى لوجودها هو السائد ، وبالتالى فإن السياسة الإسرائيلية والأمريكية تهدف إلى القبول الشعبى والرسمى العربى ، وليس على المستوى الرسمى فقط [٥٧].

٣. الفائدة الكبيرة التى يمكن أن تجنيها الرأسمالية الأمريكية من هذا المشروع كالحد من البطالة والتضخم .. إلخ ، وذلك بإيجاد العديد من فرص العمل ، وزيادة الاستثمار فى أطراف النظام الشرق أوسطى ، واستيراد المواد الأولية بسعر متدنٍ خاصة النفط [٥٨]

وإضافة إلى ذلك فإن هذا المشروع يشكل على المستوى السياسى تحدياً يتمثل فى إذابة الخصوصية القومية العربية لصالح تعدد القوميات والأعراف والثقافات ، وتمكين إسرائيل

من استقدام العديد من المستوطنين الجدد للمساهمة فى الفعاليات الاقتصادية الجديدة التى ستنشأ عن السوق الشرق أوسطية ، وقبول إسرائيل كشريك أساسى فى ثروات هذه المنطقة . كما أن هذا المشروع يهدف إلى وضع حد لخصوصية مفهوم الأمن القومى العربى ، وإذابته فى مفهوم الأمن والاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل ، هذا عدا الأخطار الأمنية والعسكرية الناجمة عن دخول كل من تركيا وإيران وإثيوبيا فى هذه المنظومة ، وهى دول لها استراتيجياتها الأمنية الخاصة بها والمتناقضة فى الكثير من طروحاتها مع المفهوم الأمنى للنظام العربى (٥٩) .

ثامناً: الخاتمة

النظام العربى تعبير عن خصوصية الأمة العربية فى غياب الوحدة القومية الشاملة التى تعانى الأمة من تبعات غيابها ، خاصة فى الوضع الراهن ، حيث يعانى النظام العربى من تشتت فى الإرادة وغياب لأدنى درجات العمل العربى المشترك على الصعد كافة ، سواء الاقتصادية أم السياسية أم العسكرية أم الثقافية.

وكنتيجة من نتائج غياب الاتحاد السوفيتى عن الساحة الدولية ، وتراجع دوره وتفككه، تحول النظام الدولى من نظام دولى ثنائى القطبية إلى نظام دولى أحادى القطبية . وقد كان للنظام العربى فى أجواء القطبية الثنائية دور متواضع فى الخريطة العلاقاتية الدولية ، وذلك كنتيجة من نتائج الحرب الباردة ومرحلة الاستقطاب الدولى التى كانت سائدة آنذاك ، أما الآن ، وفى الهيكلية الدولية الراهنة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى لها تاريخ طويل من العداء للنظام العربى ، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، فقد تم وضع الأطر العامة للعلاقات الدولية ، وبتغييب شبه كامل لأى دور للنظام العربى.

وللإمعان فى السيطرة على النظام العربى وإخضاعه للمتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية الدولية ، من أجل القبول الشرعى للوجود القانونى والواقعى لإسرائيل، فقد تم طرح مشروع (السوق الشرق أوسطية) فى بداية عام ١٩٩١ م ليكون المشروع الواجب التطبيق فى المنطقة.

وتكمن خطورة هذا المشروع فيما يفرزه من تحديات حضارية وسياسية واقتصادية وثقافية على الأمة العربية ، فى وضع حد للخصوصية القومية العربية، وذلك بإدخاله لأطراف لا تلتقى مع الأمة العربية على أرضية مشتركة ، كإيران وإثيوبيا وإسرائيل ، وما

يمثله من اختراق أمنى وعسكرى للأمن القومى العربى ، وذلك باحتوائه لأى دور لمعاهدة الدفاع العربى المشترك ، أو أى منظور أمنى خاص بالنظام العربى . كما أن هذا المشروع يلغى دور الجامعة العربية والمؤسسات العربية المتفرعة عنها.

ومن هنا وبالرغم من الإخراج الجيد لهذا المشروع ، المتمثل فى اهتمامه بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، والمشاركة السياسية ، والعولمة الاقتصادية ، وحرية التجارة ، ومحاربة الفقر والتخلف ، وتوزيع المعطيات التنموية ، إلا أنه يمثل تحدياً خطيراً للنظام العربى ، وذلك لأن وجوده يقترن بضعف وتراجع دور النظام العربى ، بل إن معظم طروحاته الإنسانية والاقتصادية والسياسية والثقافية تصب فى مصلحة الغرب وإسرائيل .

وللحفاظ على النظام العربى لا بد من العودة إلى الأسس التى بُنى عليها حديثاً والمتمثلة فى :

أ - تفعيل دور الجامعة العربية ومؤسساتها القومية لخدمة النظام العربى .

ب- إحياء السوق العربية المشتركة التى ولدت قبل حوالى أربعين عاماً ، وقبل ولادة الوحدة الاقتصادية الأوربية بفترة طويلة..

ج- إحياء اتفاقية الدفاع العربى المشترك.

د- التأكيد على دور كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومجلس الوحدة المغاربية ، وإحياء مجلس التعاون العربى ، وإدخال كل من سورية ولبنان والسودان ضمن إطاره.

وقبل هذا وذاك لا بد من مصالحة عربية على مستوى الأنظمة السياسية العربية لأن الشعب العربى لن يساهم فى أى قطيعة عربية - عربية .

تاسعاً : المراجع

١. مطر ، جميل ، وهلال ، على الدين ، النظام الإقليمى العربى ، دراسة فى العلاقات السياسية العربية ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، تشرين أول / أكتوبر ١٩٨٠م) ، ص ١٣ -١٤.

وعن مفهوم النظام الإقليمى انظر:

K.J. Holsti, International Politics: A Frame Work For Analysis, Engle Wood Cliffis, M.J: Prentice Hall, 1987

٢. استراتيجيا ، (نيسان /أبريل ١٩٨٦م) ، العدد ٥٠ ، السنة الخامسة ، ص ٢١

٣. نفس المرجع ، ص ٣١.
٤. مطر وهلال ، النظام الإقليمى العربى ، دراسة فى العلاقات السياسية العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٨.
٥. حمدان ، جمال ، مواطن الخطر فى قوميتنا، كانون الثانى / يناير ١٩٦٥م، ص ١١٩ ، ص ١٣٨–١٣٩.
٦. مطر، جميل ، الخلفية السياسية لقمة عمان غير العادية، الخلفية السياسية للقمة ، المستقبل العربى ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان، العدد ١٠٧، ١٩٨٨/١م)، ص ٨٩–٩٤
٧. مصطفى ، نيفين عبد الخالق، المشروع الشرق أوسطى والمستقبل العربى ، المستقبل العربى، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان) ، العدد ١٩٣ ، ١٩٩٥/٣م) ص ٤–١٨.
٨. عن مستقبل النظام العربى انظر
مطر، جميل ، مستقبل النظام الإقليمى العربى ، المستقبل العربى ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان) ، العدد ١٥٨، ١٩٩٢/٤م، ص ٤ –١٦.
٩. الرفوع ، فيصل ، الأردن والعمل العربى المشترك ، (وزارة الشباب ، عمان – الأردن ، الطبعة الثانية ١٩٩٥م) ص ٧٢ –٧٥ ، وعن النص الكامل لاتفاقية مجلس التعاون العربى، انظر : الوثائق الأردنية ، (وزارة الإعلام ، مديرية المطبوعات والنشر ، عمان ، الأردن ١٩٨٩م).
١٠. نفس المرجع ، ص ٧١–٧٥.
١١. على، عبد المنعم السيد، التكامل الاقتصادى العربى والنظام الاقتصادى الشرق أوسطى: التناقض والتداخل والبدائل ، المستقبل العربى ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، العدد ٢١٤)، ١٩٩٦/١٢م، ص ٤ –٢٨.
١٢. النفيسى، عبدالله فهد ، رأى عربى فى الموضوع العراقى ، (جريدة الوطن الكويتية، والمعاد نشره فى الدستور الأردنية ، فى ١٩٩٧/١٠/٢٩م)، ص ٢٣.
١٣. نعمه ، كاظم هاشم ، الأمن القومى العربى : نحو مربع آمن عربى ، المستقبل العربى ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، العدد ٢١٤، ١٩٩٦/١٢م) ص ٣٦ وما بعدها.
١٤. على ، عبد المنعم السيد : التكامل الاقتصادى العربى والنظام الاقتصادى الشرق أوسطى انظر مرجع سابق ، ص ١٦.
١٥. نفس المرجع ، ص ١٦ ، قارن مع : اسماعيل ، محمد زكريا ، النظام العربى والنظام الشرق أوسطى ، المستقبل العربى ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، العدد ١٩٦ ، ١٩٩٥/٦م) ، ص ٤ – ٢٦.
١٦. قارن مع : الجميل ، سيّار ، المجال الحيوى للشرق الأوسط إزاء النظام الدولى القادم ، من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات "تحديات مستقبلية"، المستقبل العربى ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، العدد ١٨٤، ١٩٩٤/٦م) ، ص ٤ – ٢٧
١٧. على ، التكامل الاقتصادى العربى والنظام الاقتصادى الشرق أوسطى ، مرجع سابق ، ص ١٧.

١٨. الرقوع ، فيصل ، البنك الدولى وأزمة الثقة بين الشمال والجنوب (جريدة الاتحاد الإماراتية ، ١٩٩٧/٧/٢٣م، و ١٩٩٧/٨/١٠م. أبو ظبى – الإمارات العربية المتحدة).

١٩. نفس المرجع السابق ، كذلك قارن مع ، صايغ ، يوسف ، موجبات البحث فى موضوع الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة ، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمى الثالث للجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، حول (الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة) ، بيروت – لبنان ، ١٤ – ١٦ تشرين الثانى ١٩٩٥م، فى : على، عبد المنعم السيد : التكامل الاقتصادى العربى والنظام الاقتصادى للشرق أوسطى ، مرجع سابق ص ١٧.

٢٠. الأصبحى ، محمد أحمد ، أوراق فى المشروع العربى ، (دار البشر ومؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان)، ١٩٩٦م، ص ١٤٨، ص ١٨٧ وما بعدها.

٢١. النجار ، مصطفى عبد القادر ، التاريخ السياسى لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربى فى شط العرب ، (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٢٨، السنة السابعة ، أكتوبر ١٩٨١م) ، ص ١٦ ، وص ١٦٦ .

٢٢. ايفانوف، نقولا ، الفتح العثمانى للأقطار العربية ١٥١٦ – ١٥٧٤م، (دار الفارابى ، بيروت ١٩٨٨)، ص ١١ – ١٥، جى ، أمل دوغرامى ، نظرة عامة للعلاقات العربية – التركية : ١٩٢٠ – ١٩٨٤م، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للعلاقات العربية التركية ، (جامعة اليرموك ، الأردن ، ٢٥–١٩٨٥/٤/٢٨م)، السياسة العسكرية التركية ، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦م، (القاهرة – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام)، ص ١٦٢–١٦٦.

٢٣. برضت، أحمد، وثائق عن الصومال ، الحبشة، وإرتريا،(الطوبجى للطباعة والنشر ، القاهرة، ١٩٨٣م)، ص ٥١٥ وما بعدها، البغدادى ، عبد السلام ابراهيم ، اليهود فى أثيوبيا "الفلاشا" فى ضوء عملية التهجير الأخيرة، الجامعة المستنصرية (معهد الدراسات الآسيوية الإفريقية ، سلسلة الدراسات الأثيوبية، رقم (١) ، بغداد ١٩٩٥م) ص ٢٨.

٢٤. سعيد، محمد السيد ، صورة الأمن القومى العربى فى بيئة دولية عاصفة فى : نحو تأسيس نظام عربى جديد ، تحرير السيد يس،(منتدى الفكر العربى ، عمان – ١٩٩٢) ، ص ١٠٧ وما بعدها.

٢٥. البصام ، دارم، نظرية الأمن فى النظام العالمى الجديد، فى : "نحو تأسيس نظام عربى جديد" ، تحرير السيد يس، مرجع سابق ، ص ١٩ وما بعدها.

٢٦. حران ، تاج السيد أحمد ، الشرق الأوسط : ما هو وأين هو؟ (مجلة الدبلوماسى، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض ، ديسمبر ١٩٨٧)، العدد ٩، ص ٨٢ – ٨٣.

٢٧. حداد ، معين ، الشرق الأوسط : دراسة جيوبوليتكية : قضايا الأرض والنفط والمياه، (بيروت ، شركة المطبوعات والنشر والتوزيع ١٩٧٧) ، ص ١٨ –١٩.

٢٨. معوض ، جلال عبدالله ، الشرق الأوسط : الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة ، شئون عربية (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٤)، العدد ٨٠ ، ص ١٤١.

٢٩. نفس المرجع

٣٠.حران ، الشرق الأوسط ما هو وإلى أين؟ ، مرجع سابق ، ص ١٤١.
٣١.معوض ، الشرق الأوسط : الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .
٣٢.حران ، الشرق الأوسط ما هو وإلى أين ؟ مرجع سابق ، ص ٨٣ .
٣٣.حداد ، معين ، مفهوم الشرق الأوسط : الجغرافيا والجيوبوليتيكا ، مجلة شئون الشرق الأوسط ، (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت العدد ٣٣ ، أيلول ١٩٩٤م ، ص ٤٣.
٣٤.مجلاتى ، أحمد عبد السلام ، السوق الشرق أوسطية ، مجلة دراسات دولية ، (تونس - أكتوبر ١٩٩٥م) ، العدد ٥٦ ، ص ٢٥ .
٣٥.عبد الوهاب ، علاء ، معانى الشرق الأوسط وحدوده ، شئون الشرق الأوسط ، (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، آب ١٩٩٥م) ، العدد ٤٣ ، ص ١٢٢.
٣٦.حرب ، أسامه الغزالى ، الشرق أوسطية : أصولها وتطوراتها ، ورقة قدمت "إلى الشرق أوسطية : هل هى الخيار الوحيد ؟" بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز الأهرام للترجمة والنشر ، (القاهرة ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٥م) ، ص ٢٣.
٣٧.كيالى ، ماجد ، النظام الإقليمى الجديد : الافق الاقتصادى والأهداف ، مجلة شئون الشرق الأوسط (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، كانون الأول ١٩٩٤م) ، العدد ٣٦ ، ص ٥٦ .
٣٨.مصطفى ، نيفين ، المشروع الشرق أوسطى والمستقبل العربى ، مرجع سابق ، ص ٦ .
٣٩.معوض ، الشرق الأوسط : الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .
٤٠.نفس المرجع ، ص ١٤٣.
٤١.نفس المرجع السابق
٤٢.مصطفى ، نيفين ، المشروع الشرق أوسطى والمستقبل العربى ، مرجع سابق ، ص ٥ وما بعدها .
٤٣.معوض ، الشرق الأوسط : الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة ، مرجع سابق ، ص ١٤٤.
٤٤.نفس المرجع ، ص ١٤٧.
٤٥.هلال ، جميل ، استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٥م) ، ص ٤.
٤٦.الأطرش ، محمد ، المشروعان الأوسطى والمتوسطى والوطن العربى ، المستقبل العربى (مركز دراسات الوحدة العربى ، بيروت - لبنان) ، العدد ٢١٠ ، ١٩٩٦/٣م ، ص ٤.
٤٧.بيريس ، شمعون ، الشرق الأوسط الجديد ، (دار الجليل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢م) ، ص ٤٣.
٤٨.نفس المرجع ، ص ٥١.
٤٩.نفس المرجع ، ص ٣٨ ، ٦٢ ، ٩٩ ، ١٢٩ ، ١٣٣.
٥٠.الأطرش ، محمد ، المشروعان الأوسطى والمتوسطى والوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ٥ ، لمزيد من التفاصيل انظر :

Nafeh's Political Encyclopedia , vol 1, 1969,p . 655,
Holsti, International Politics , Ibid , p 77.

٥١. كيالى ، النظام الاقليمى الجديد : الإطار الاقتصادى والأهداف ، مرجع سابق ، ص ٥٨ ، بيريس ، الشرق الأوسط الجديد ، مرجع سابق ، ص ٥٤.

٥٢. مصطفى ، نيفين ، المشروع الشرق أوسطى والمستقبل العربى ، مرجع سابق ، ص ١٦ وما بعدها .

٥٣. السليمى ، منصف ، إعلان الدار البيضاء : تسوية بين مطالب السياسى ومصالح الاقتصادى ، المستقبل العربى ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان) ، العدد ٩٣ ، ١٩٩٥/٣م ، ص ٢١ .

٥٤. حتى ، نصيف ، مستقبل العلاقات الأوربية بين الشرق أوسطية والمتوسطية ، (حلقة نقاشية) ، المستقبل العربى ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت) ، العدد ٢٠٥ ، ١٩٩٦/٣م ، ص ٩١ .

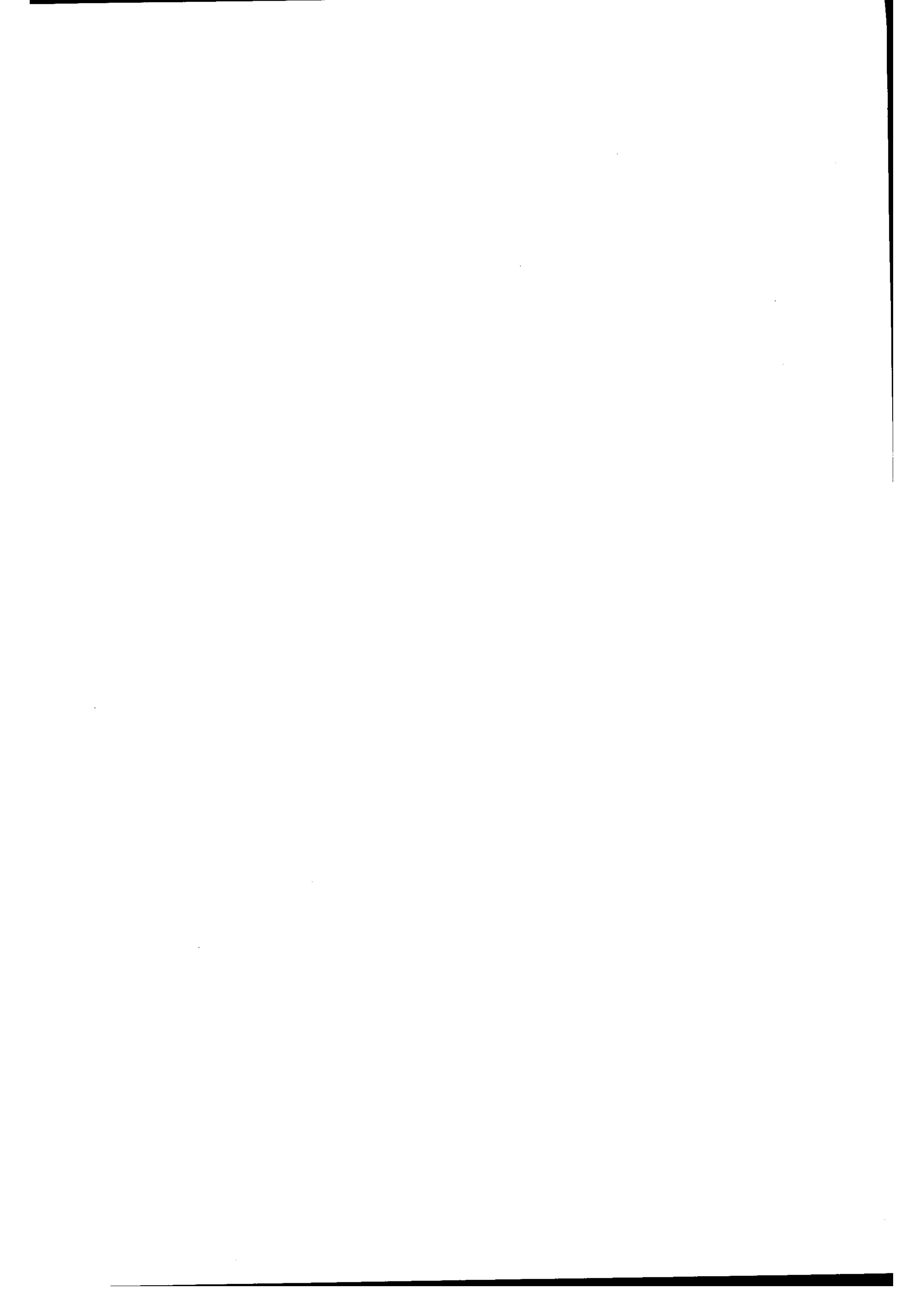
٥٥. نفس المرجع ، ص ٩٢ .

٥٦. الأطرش ، محمد ، المشروعان الأوسطى والمتوسطى والوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ٩ ، بيريز ، الشرق الأوسط الجديد ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

٥٧. النجفى ، سالم توفيق ، الإشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية ، رؤية عربية ، المستقبل العربى ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت) ، العدد ٢٠٩ ، ١٩٩٦/٧م ، ص ١٤.

٥٨. لمزيد من التفاصيل انظر : المصرى ، جورج ، محاذير عربية حول الترتيبات الشرق أوسطية القادمة ، مجلة التعاون ، (الرياض ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربى ، سبتمبر ، ١٩٩٦م) ، العدد ٤٣ ، ص ١٧٧ - ١٧٩ ، الأزعر ، محمد خالد ، المقاربات الشرق أوسطية لنماذج التكامل الإقليمى - الأوربى : رؤية نقدية ، شئون عربية ، (القاهرة ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ديسمبر ١٩٩٦م) ، العدد ٨٨ ، ص ١٠٠ - ١٣٧ ، عبد الناصر ، وليد محمد ، الجامعة العربية بين الفكرة العربية والشرق أوسطية ، السياسة الدولية ، (القاهرة ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، يناير ١٩٩٥م) ، العدد ١١٩ ، ص ١٣٨ - ١٣٩.

٥٩. بلقيس ، عبدالإله ، تحديات إقامة النظام الشرق أوسطى وانعكاساته على مجال الثقافة ، المستقبل العربى (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان) ، العدد ٢٠٣ ، ١٩٩٦/١م ، ص ١٦ - ١٧.



البيان الختامى وتوصيات المؤتمر الثانى
لمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط

حول "السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى"

٢٥ - ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧

تجاوباً مع الدعوة لإحياء مشروع السوق العربية المشتركة ، وتفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك وإدراكاً للتحديات التى تتربص بالأمة العربية فى المستقبل ، ووعياً بضرورة التكامل الاقتصادى العربى ، دعا مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط إلى عقد مؤتمره السنوى الثانى عن "السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى " و ذلك خلال الفترة ما بين ٢٥ إلى ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧.

وقد توجه المركز بدعوته إلى كافة الجامعات ومراكز الدراسات والبحوث فى الوطن العربى، فضلاً عن المنظمات والاتحادات العربية النوعية ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وجامعة الدول العربية ، وإلى الباحثين والمفكرين العرب المهتمين بقضايا العمل العربى المشترك.

وقد عُقد المؤتمر تحت رعاية كريمة من معالى الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى، وبرئاسة الأستاذ الدكتور محمد رأفت محمود رئيس الجامعة، وبحضور معالى الأستاذ الدكتور أسامة الباز مستشار السيد رئيس الجمهورية للشئون السياسية ، والسيد السفير سيد أبو زيد مساعد وزير الخارجية للشئون العربية ممثلاً للسيد عمرو موسى وزير الخارجية ، والسيد المستشار طلعت حامد ممثلاً لمعالى الأستاذ الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية، والسيد الأستاذ الدكتور محمد رجائى الطحلاوى محافظ أسيوط.

وقد شارك فى المؤتمر وفود من الأردن وسوريا والمملكة العربية السعودية والعراق وليبيا والجزائر وتونس واليمن ودولة فلسطين والبحرين والمغرب يمثلون نحو ثلاثين جامعة عربية ومركزاً بحثياً ، فضلاً عن المنظمات العربية المتخصصة.

وقد قدم المشاركون ثمانين بحثاً تناولت جوانب العمل العربى المشترك المختلفة، وتقييم التجارب العربية لإقامة السوق العربية المشتركة، والعقبات التى اعترضت سبيلها ، والخيارات المفتوحة أمام العمل العربى المشترك للتعاون الاقتصادى العربى ونوع الترتيبات الأَولَى بالرعاية والتى تضمن للعرب موقعاً أفضل فى ظل النظام الاقتصادى العالمى الجديد قيد التشكيل.

وقد ناقش المؤتمر طبيعة التحديات الإقليمية والعالمية التى تواجه العرب فى القرن القادم ، وعلى رأسها التحديات التى تفرضها احتمالات التعاون مع دول الجوار الجغرافى غير العربية فى ظل تسوية سلمية مقبولة فى الشرق الأوسط ، وتوسيع اتفاقات الشراكة العربية الأوربية ، وتحديات العولمة بما تنطوى عليه من أسواق مفتوحة تتأجج فيها حمى المنافسة بين قوى غير متكافئة، وتنامى النزعات الرامية لإقامة تكتلات اقتصادية إقليمية فى مناطق متفرقة من العالم ، وهيمنة الشركات دولية النشاط على التجارة الدولية.

وقد عبر أعضاء المؤتمر عن قناعة راسخة بأن التعامل مع هذه التحديات من خلال موقف جماعى مشترك ، وتقوية هذا الموقف بخلق إطار مؤسسى قومى هو الذى يصون للعرب مصالحهم ويقوى موقفهم التفاوضى ، ويعزز قدرتهم على المساومة، ويؤدى إلى تعظيم المنافع المشتركة لكل الدول العربية دون استثناء.

وقد أعرب أعضاء المؤتمر -فى برقية بعثوا بها إلى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك- عن تقديرهم لمبادرته بالدعوة إلى إقامة السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل العربى المشترك وإعادة الروح للتضامن العربى . كما أعلن أعضاء المؤتمر من ممثلى الدول العربية الشقيقة وقوفهم مع الشقيقة الكبرى مصر وهى تواجه الارهاب الذى يحاول أن ينال منها فى وقت تتوجه فيه جهود الأمة كلها نحو التضامن ولم الشمل وبناء مجتمع عربى قادر على مواجهة تحديات المستقبل.

وقد ناشد أعضاء المؤتمر قادة الأمة العربية وصانعى القرارات فيها إلى حث الخطى وتعبئة الجهود من أجل بلورة مشروع السوق العربية المشتركة ووضعه موضع التنفيذ

إستجابة لآمال الشعوب العربية وتحقيقاً لمصالحها العليا وتعظيماً لمنافعها المشتركة وإطلاقاً لقدراتها وطاقاتها الكامنة من عقالها.

و فى ختام مناقشاتهم أوصى أعضاء المؤتمر بما يلى:

١. تعبئة الإرادة السياسية للحكومات والشعوب العربية وراء هدف بناء السوق العربية المشتركة ، ومساندة مسيرة التكامل الاقتصادى العربى ، وإزالة الخط الوهمى بين المصالح القطرية والمصالح القومية.

٢. إزكاء وعى الجماهير بضرورة السوق العربية المشتركة لتأمين مساندة شعبية لمسيرة التكامل ، وتعبئة الرأى العام العربى وراء الجهود الرسمية، وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية والهيئات والجمعيات والإتحادات العربية فى دعم العمل الاقتصادى العربى المشترك.

٣. ضرورة دعم جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنظمات العربية المتخصصة ، وإعادة النظر فى المواد الواردة بميثاق الجامعة العربية والتى تشكل قيداً على العمل العربى المشترك وتعوق إنطلاقه.

٤. تحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك وحمايته من تقلبات المزاج السياسى العربى وخلق مؤسسات عربية فوق قطرية لها صلاحيات سيادية ملزمة للأطراف العربية المشاركة.

٥. ضرورة العمل على تطوير مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى القائم فى نطاق جامعة الدول العربية بما ينسجم مع الغايات المستهدفة من القرار الصادر عن القمة العربية المنعقدة فى القاهرة فى يونيه - حزيران ١٩٩٦ عن طريق تنقية هذا المشروع من سلبياته، بما يكفل تحقيق التحرير الفعال والشامل للتجارة العربية البينية، واختصار وتركيز الإجراءات والخطوات اللازمة للتحرك نحو مرحلة الاتحاد الجمركى ثم مرحلة السوق العربية المشتركة.

٦. ضرورة إنشاء جهاز تنسيق ومتابعة لمشروع السوق العربية المشتركة برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية وعضوية كل من الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ورؤساء المنظمات العربية المتخصصة المعنية بالتكامل الاقتصادى العربى .

٧. تنسيق المواقف والسياسات العربية تجاه المنظمة العالمية للتجارة المنبثقة عن الجات وتكوين لجنة تنسيق عربية تشكل من الممثلين الدائمين للدول العربية لدى المنظمة فى جنيف لدراسة وتنسيق المواقف العربية فى اجتماعاتها وأعمالها.

٨. التأكيد على أولوية التعاون العربى العربى واعتباره أساساً لأى تعاون بين العرب وغيرهم من دول الجوار الجغرافى وتنمية الحوار العربى الأوربى من موقف التفاوض الجماعى بين العرب ودول الاتحاد الأوربى.

٩. تفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية وتحقيق الانسجام القانونى التام بين أحكامها وبين التشريعات العربية ذات العلاقة بالاستثمار، وتهيئة مناخ استثمارى ملائم لاستقبال رؤوس الأموال العربية وإعادة توجيهها نحو الدول العربية.

١٠. توجيه برامج الإصلاح الاقتصادى بما يخدم هدف التكامل الاقتصادى العربى وتشجيع إنشاء الشركات العربية المشتركة المقامة برؤوس أموال حكومية أو خاصة والعمل على رفع كفاءتها ونشر استثماراتها وتشجيع القطاع الخاص العربى على القيام بدوره فى تنمية التجارة البينية العربية وتوسيع فرص الاستثمار المشترك بين شركات القطاع الخاص العربية.

١١. الربط بين الأسواق العربية للأوراق المالية والعمل على دعم تعاونها فى طرح وتسييل الأوراق المالية وتداولها وتسجيلها ونقل ملكياتها وتبادل المعلومات فيما بينها لتمكينها من زيادة تدفق رؤوس الأموال العربية للاستثمار فيها.

١٢. دعم وتطوير وتوسيع شبكة البنية الأساسية العربية ومشاريع الربط الكبرى كالطرق والسكك الحديدية والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية وتوفير نظام عربى للمعلومات لتسهيل تدفق البيانات والمعلومات والاحصاءات الضرورية لمؤسسات العمل الاقتصادى العرب المشترك.

١٣. توفير وإبداع آليات عربية للتعويض توفر للترتيبات الاقتصادية العربية المشتركة الأمان والاستمرار وتقضى على هواجس الخوف من إعادة توزيع منافع التكامل لصالح بعض الأطراف على حساب أطراف أخرى.

١٤. مناشدة المجتمع الدولى وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة وكافة المنظمات والهيئات الدولية بضرورة العمل من أجل استمرار مسيرة السلام ومطالبة اسرائيل بوقف انتهاكاتها لتعهداتها ودعوتها إلى احترام المبادىء المتفق عليها فى مدريد وأوسلو لإقرار السلام وإحياء المبادرات والاتفاقات الرامية لإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس والجلاء الكامل عن الجولان السورية وجنوب لبنان ورفع الحصار الاقتصادى الدولى المضروب على الشعبين العربيين فى ليبيا والعراق.

١٥. إقامة تحالف عربى مناهض للإرهاب وتوفير أكبر قدر من المساندة الشعبية للدول العربية فى مكافحة الإرهاب باعتباره أكبر أعداء الاستقرار المنشود لتحقيق التنمية المستمرة والتكامل الاقتصادى بين الدول العربية.

إن مركز دراسات المستقبل وهو يحيى المبادرات المسئولة التى انطلقت مؤخراً داعية إلى إنجاز هدف السوق العربية المشتركة ليؤكد أن دعوته لهذا المؤتمر إنما تعبر عن مؤازرته لهذه الجهود وتأييده لها.

وهو إذ يقدر غالياً مشاركة الأشقاء من الباحثين العرب والمصريين ليعبر عن استعداده على المضى قدماً معهم من أجل تحقيق الأهداف العربية الكبرى.

وأن هذه المشاركة الواسعة من قبل جامعات ومراكز ودول عربية عديدة فى هذا المؤتمر لدليل قاطع على سلامة الخط الذى نسير فيه وصدق التوجهات التى نتبناها.

وإننا لنمد يدنا دائماً لكل يد تريد أن تصنع معنا مستقبلاً واعداً لأمتنا وأجيالنا

والله الموفق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صدر فى أسيوط فى ٢٧ رجب ١٤١٧هـ - ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧م

مدير المركز - أمين عام المؤتمر

أ.د. محمد ابراهيم منصور

رقم الإيداع : ٩٢٦٧ / ١٩٩٨
الترقيم الدولى : X - ٠٢٢ - ٢٤٦ - ٩٧٧ ISBN

